

الجزء الاول من خاشية خاتمة المحققين
العلامة الشيخ الشرفاوى على شرح
التحرير لشيخ الاسلام زكريا
الانصاري رحمهما
الله تعالى

٢

وعلى هامشها مع الشرح تقرير الفاضل السيد مصطفى
الذهبي رحمه الله تعالى

الطبعة الثالثة

(فهرسة الجزء الاول من حاشية العلامة النيرقاوى على التحرير) *

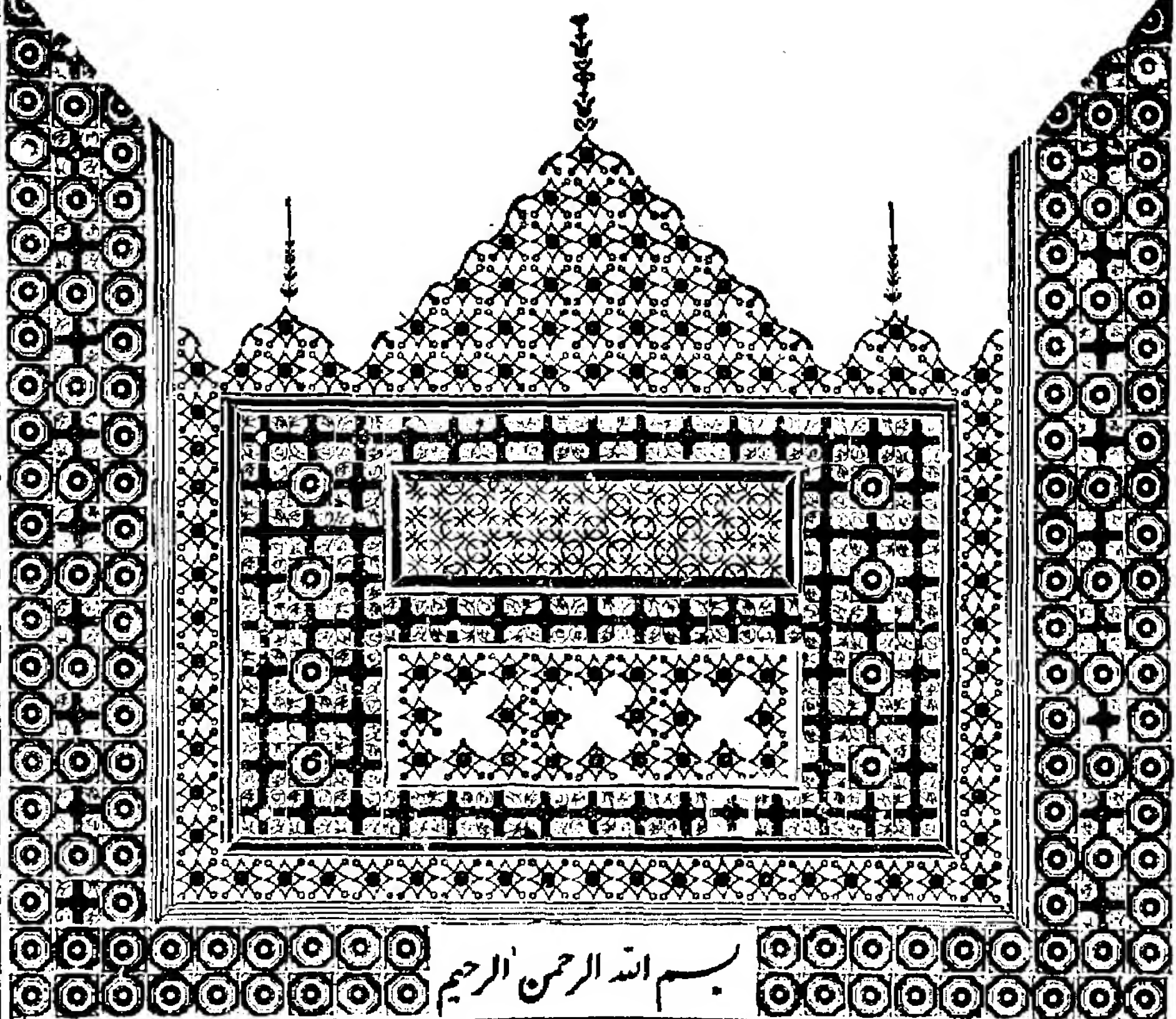
صفحة	صفحة
٤١٤	٣١
باب محال جواز أخذ القبة	كتاب الطهارة
٤١٧	٤٧
باب اجزاء زكائين	باب الوضوء
٤١٧	٧١
باب المبادلة	باب الاحداث
٤١٨	٨٢
باب الخطاة	باب الغسل
٤٢٣	١٠٤
باب تجهيل الزكاة	باب التيمم
٤٢٧	١٢٦
باب زكاة المعدن والركاز	باب التجاسة
٤٢٩	١٤٨
باب قسم الصدقات	باب مسح الخفين
٤٣٧	١٥٩
باب قسم الغنمة والبقرة	باب الحيض
٤٤٥	١٧٤
باب المكافاة	كتاب الصلاة
٤٥٤	١٨٨
باب القدية	باب أحكام الصلاة
٤٦٣	٢٣٨
كتاب الصوم	باب ما يفسد الصلاة
٤٧٩	باب الاذان
باب ما يفسد الصوم	٢٤٨
٤٨٨	باب مواقيت الصلاة
باب الافطار في رمضان	٢٦٧
٤٩١	باب الامامة
باب ما يكره في الصوم	٢٧٦
٤٩٥	باب كيفية صلاة السفر
باب ما يصل الى الجوف	٢٨٦
٤٩٦	باب صلاة الجمعة
باب الاعتكاف	٢٩٧
٥٠٨	باب كيفية صلاة الخوف
كتاب النكاح	٣٠٣
٥١٨	باب القضاء والاعادة
باب اركان الحج وواجباته وسننه	٣٠٩
٥٣٩	باب كيفية صلاة المعذور
باب محرمات الاحرام	٣١٠
٥٤٦	باب صلاة العيدين
باب التصلل من النكاح	٣١٦
٥٥٣	باب صلاة الاستسقاء
باب جزاء الصيد	٣٢٣
٥٥٦	باب صلاة الكسوفين
باب رمي الجمار	٣٢٦
٥٥٨	باب صلاة النفل
باب مواقيت النكاح	٣٤٢
٥٦١	باب السجود
باب الهدي	٣٥٥
٥٦٦	باب صلاة الجماعة
باب افساد النكاح	٣٦٤
٥٦٧	باب ما يحرم استعماله
باب نوان الحج	٣٦٩
٥٦٨	كتاب الجوائز
باب كروهان النكاح	٣٨١
٥٧٠	كتاب الزكاة
باب نذر الهدي	٣٨٨
٥٧٤	باب زكاة الناض
باب كيفية الاستسقاء	٣٩١
٥٧٨	باب زكاة التجارة
باب الضرورة وهو من لم يحج	٣٩٦
٥٨١	باب زكاة الدم
باب دخول مكة	٤٠١
٥٨٣	باب زكاة الثابت
باب كيفية حج المرأة	٤٠٧
	باب زكاة الفطر

الجزء الاول من خاشية خاتمة المحققين
العلامة الشيخ الشرفاوى على شرح
التحرير لشيخ الاسلام زكريا
الانصاري رحمهما
الله تعالى

٢

وعلى هامشها مع الشرح تقرير الفاضل السيد مصطفى
الذهبي رحمه الله تعالى

الطبعة الثالثة



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فقه في دينه من اصطفاه من العلماء الاعلام * وجعلهم كواكب يهتدى بهم
كل ضال في ذلك الظلام * والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الانام * وعلى آله وصحبه
السادة الكرام * (وبعد) فيقول كثير المساوي * عبد الله بن جازي المشهور بالشرقاوي *
قد كان يحتج في صدرى سابقا اختصار حاشية شيخ شيخنا الشيخ حسن المدايني اطولها حتى
سمعت من شيخنا العلامة الشيخ عطية الاجهوري أنه يحب ذلك وأنه سأل مؤلفها عنه فلم يجبه
فكان ذلك محركا لما عندي فاخترتها ووضعتها الى ذلك مائة قيمة عن شيخنا المذكور وعن
شيخنا أوحى زمانه * الذي لم تسمح الاعصار بمثاله * الاستاذ الاكبر الشيخ محمد بن سالم
الحقناوي * وبعضها سمع به الذهن القاتر * والعقل القاصر * ثم لما وصلت قريي من كتاب
الزكاة وجدت الشيخ قد تقاصر عن مراجعة مواد المذهب في بعض المواضع * وانكل على
ما يجده مكتوبا في حواشي الكتاب فأحييت أن أتم الفائدة وجمعت من المنهج وحواشيه وشرح
العلامة الرملي على المنهاج وربما وجدت المحشى عزا كلام البعض المحشين والحال أنه منقول
من كلام الرملي بالحرف وربما كان ذلك المحشى حذف منه بعضا مما يحتاج اليه فانقله وأعزوه
للمرمل لذلك المحشى لاني لم أنقل منه وأيضا فالعز والاصل أولى وربما وجدت في بعض أبواب
البيوع تقاصرا عن افادة الاحكام المتعلقة بذلك الباب فأكملها من متن المنهج أو غيره على
وجه مختصر فجاءت بحمد الله حاشية لم يسبق على الكتاب مثلها * ولم ينسج ناسج على منوالها *
نسأله سبحانه أن يعيننا على اكمالها * ويسر الاسباب في افتتاحها واختتامها * وما حملني على
جمعها الا رجاء دعوة رجل صالح ينتفع منها * فليعود نفعها على في قبري لحديث الامامات
ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له وأنا وان كنت
است أهلا لهذا الشأن * لكن التشبه بالرجال فلاح في كل آن * ويذبحني ان وقف على هفوة

أن يصلحها بعد التأمل فانه ر بما سبق ذهني المتكدر من حوادث الزمان اليها * فان الوقت غير
مساعد لنا * كما هو شأنه مع من قبلنا * نسأل الله تعالى أن يبدل حالنا إلى أحسن الأحوال *
وأن يجعلنا ممن تسمى اليه الناس لاخذ العلم لا لخطوط الدنيا الفانية * وان يمتنعنا بالنظر إلى
وجهه الكريم في الدار الباقية * وهذا أو ان الشروع في المقصود * بعون الملك المعبود *
(قوله بسم الله الرحمن الرحيم الخ) ذكر هنا ثلاث بساميل واحدة للمتن وهي التي شرحها
الشارح لان وظيفة حل كلام المتن وواحدة للشارح وواحدة من وضع بعض التلامذة
حين وضع الديباجة لاجل مدح الشيخ لان أبا التعليم أشرف من أبي النسب كما قيل
قدالة مربى الروح والروح جوهر * وهذا مربى الجسم والجسم كالصدف
وقيل انهم امن وضع ولده يقال له محب الدين كان مشاركا لابي في الاخذ عن المشايخ غرق
في بحر النيل وحزن عليه الشيخ حزنا شديدا حتى قيل ان عماء في آخر عمره كان بسبب ذلك
وانما وضع اليه البسملة لانهم امن الامور وذوات البال لاشتمالها على أوصاف الشيخ ولم يأت فيها
بالجدلة لعله عملا برواية كل كلام لا يبدأ فيه بكرا لله أو أن البسملة حدود كان للشيخ ولد آخر
يقال له جمال الدين خرج من نسبه علماء نبلاء وذريته موجودة إلى الآن وأما أخوه
محب الدين فلم يعقب (قوله قال) أصله قول تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا قال
في الخلاصة

بسم الله الرحمن الرحيم
قال سيدنا ومولانا

من ياء أو واو بتحريك أصل * ألفا أبدل بعد فتح متصل
والمراد بالأصل ما حقه ان ينطق به لان العرب نطقته به أقولا ثم تصرفوا فيه ولم يكن أصلها
قول بكسر الواو مجي مضارعها على يقول ولو كان أصلها ذلك لجاء على يقال بفتح الياء كخاف
يخاف فلما كان أصل الأول خوف بكسر الواو كعلم جاء مضارعه على يخاف وأصله يخوف
كيعلم ولم يكن أصلها قول بضمها لان فعل بالضم لا يكون الا لازما كشرف والقول وما تصرف
منه متعد فينصب بجهة كقال اني عبد الله أو مفردا يؤدى مؤدى الجملة كقات قصيدة أو شعرا
وكذا مفردا قصد لفظه على الصحيح كقمت زيد أو محل هذا اذا كان باقيا على معناه فان كان بمعنى
الظن نصب المفرد وان لم يقصد لفظه كقوله

متى تقول القلص الراسما * يدين أم قائم وقاسما
واعترض على التعليل المذکور بانه لا يجري في كل مادة الا ترى أن قام أصله قوم بالفتح ولا يقال
فيه انه لو كان بالضم لكان لازما لانه لازم على كل حال فالأولى أن يعمل بان المانع من مجيئه على
فعل بالضم مجي مصدره على فعل بالسكون ولو كان بالضم لجاء المصدر على فعولة أو فعالة قال
في الخلاصة

فعولة فعالة لفعلا * كسهل الامر وزيد جولا
ولم يكن أصلها قول بالسكون لانه ليس من أبنية الفعل الثلاثي المذكورة في قول الخلاصة
وافتح وضم وا كسر الثاني من * فعل ثلاثي وزد نحو ضمن
ولقد قدالة حينة المقتضية اقلها ألفا وهي تحرك الواو (قوله سيدنا ومولانا) قيل العوَاب
تقديم المولى على السيد كما في قول الخنساء * وان صخر المولانا وسيدنا * ووجه ذلك ان المولى

أعم لانه يطلق على العتيق والمعتق والسيد خاص بالثاني فلو أخر المولى لم يكن لذكره فائدة بل الفائدة في تقديمه ليكون ذكر السيد بعده كالتفسير له وأيضا يتعين في البلاغة طريق الترتي فيما إذا كان الأبلغ أخص ممن دونه ومشته لا عليه كما في قولهم عالم تحرير وجواد فياض ولا شك أن السيد أبلغ لانه لا يحتمل غير صفة الكمال بخلاف المولى كما تقدم وأجيب بأن من جملة معاني السيد أنه الذي يفزع اليه عند الشدائد ومن جملة معاني المولى الناصر والنصر لا يكون إلا بعد الفزع فتقديم السيد موافق للترتيب الخارجى هكذا أجاب به السنوسى في شرح صغرى الصغرى بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم ويصح ذلك هنا لأن الشيخ يفزع اليه في تحقيق العلوم وينصر نابذك على من يجادلنا ويطلق السيد على من كثر سواده أى جيشه وعلى مهذب الاخلاق وعلى من فاق قومه وهو من السود يضم اليه مع الواو والأهمز أو السواد ومعنى الثلاثة السيادة ويجمع على سادة قياسا قال في الخلاصة * وشاع نحو كامل وكلمه * وأصل سادة سيدة فحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وعلى ساداته سماعا والضمير في سيدنا للعلماء لعدم النظر غيرهم أو لجميع الامة لانه يلزم من سيادته على أهل العلم سيادته على غيرهم بالاولى ولو أشرافا لأن فضيلتهم ذاتية وفضيلة الاشراف مكتسبة من آباؤهم (قوله قاضى القضاة) أى حاكم الحكام أى المزم لهم من قضى بمعنى حكم وألزم فيكون ملزما لغيرهم غالبا بالاولى لانه تولى القضاء الاعظم بمصر عشرين وعشرين سنين قيل ليكون كل سنة كفارة لسنة ورد هذا بانه من أكابر الصوفية الذين على قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يشغله الخلق عن الحق بل سبب عماء موت ولده كما تقدم وأصل قضاة قضية بوزن فعلة قال في الخلاصة

قاضى القضاة شيخ مشايخ

في نحو رام ذوا طراد فعلة * فحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فليس جمع مؤنث سالم لأن ألفه أصلية وفي بعض النسخ قاضى قضاة الا نام فيكون مجمعا على الميم وأقسام السجع مشهورة ذكرها في مـتن التلخيص ولا يقال ان الوصف بقاضى القضاة مكروه كما ذكره الرحمانى في باب العقيقة بخلاف الوصف بقاضى القضاة وبجاءكم الحكم فحرام لانا نقول محل ذلك ما لم يكن متحققا فيه ذلك والا فلا كراهة ولا حرمة وأول من لقب بقاضى القضاة أبو يوسف صاحب أبى حنيفة وأول من لقب بقاضى القضاة الماوردى (قوله شيخ مشايخ) بالياء لان الماد أصلى كما يش بالياء لازاند قال في الخلاصة

والمدريد ثالثا في الواحد • همز ايرى في مثل كالأقلايد

والشيخ في اللغة من طعن في السن أو من جاوز الأربعين أو الخمسين ولو كافرا وذلك أن الشخص قبل الولادة يقال له جنين من الاجتنان أى الاستتار وبعد ما يقال له طفل وصغير وذرية وصبي الى البلوغ ومنه الى الثلاثين يقال له فتى ومنها الى الأربعين كهل وبعد الأربعين الرجل شيخ والمرأة شيخنة وفي العرف من بلغ رتبة أهل الفضل ولو صبيا وهو المـراد هنا وله جوع أحد عشر خسة مبدؤة بالشين وهى شيوخ بكسر الشين وضمها وبعدها قرئى في السبع في قوله تعالى لتكونوا شيوخا وشيخة بفتح الياء وسكونها كعنبه وسدره وشيخان كعلمان وخسة بالميم وهى مشايخ ومشيوخاء بثبوت الواو وحذفها ومشيخة بفتح الميم كترية وبكسرها كغرفة ووحد بالهمز وهو اشياخ هكذا ذكره في القاموس وليست كلها قياسية بل القياسى منها ثلاثة وهى

أشياخ وشيوخ وشيخة قال في الخلاصة

وغير ما أفعل فيه مطرد * من الثلاث اسماء بأفعال يرد

وقال * وبفعول فعل نحو كبد * الى أن قال * في فعل اسماء مطلق الناء * وقال

لفعل اسماء لا ما فعله * ويصغر على شيخ بالياء بكثرة وشيوخ بالواو بقله هذا وتلقبه بشيخ

الاسلام قيل من القطب وقيل من الخضر حين أتى من بلده قيل هاربا من زوجة أبيه لا ذبيته

وقيل من السخرة ودخل الجامع الأزهر فقال له الخضر أواقطب ادخل يا شيخ الاسلام وقيل

أن القطب دخل الجامع الأزهر فاجتمع عليه أولاد صغار يضربونه وكان معهم شيخ الاسلام

فقال له القطب حتى أنت يا شيخ الاسلام (قوله الاسلام) على حذف مضاف أي أهل الاسلام

على حذف واسأل القرية أي أهلها واعلم أن مدلول الاسلام لغة الخضوع والانقياد ومدلول

الايان لغة التصديق فهم امتبايان لغة وأما شرعا فقيل انهما متبايانان أيضا اذ مفهوم

الاسلام امتثال الاوامر واجتناب النواهي أي الانقياد الظاهري المبني على الاذعان الباطني

ومفهوم الايمان التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم أي الاذعان له وهو قول النفس

بعد المعرفة آمنت وصدقت وان تلازما بحسب الوجود أي الشخص الذي يوجد ان فيه

بمعنى أنه لا يوجد مؤمن ليس بمسلم وبالعكس وأما قوله تعالى قالت الاعراب آمنا الخ فالاسلام

فيه بالمعنى اللغوي أي قل لم تصدقوا باطنا ولكن قولوا ان قدنا ظاهرا وقيل انهما متحدان

مفهوما أي بحسب الوجود الخارجي أي الشخص الذي يوجد ان فيه بمعنى أن كل من اصف

بأحدهما فهو متصف بالآخر شرعا ولا شأن ان الخلاف لفظي باعتبار المآل وذلك لان تفسير

الاتحاد في المفهوم بالاتحاد في الشخص الذي يوجد ان فيه نفسا يرمز ادوه وهو يسلم الاول

وبالجملة لا يعقل بحسب الشرع مسلم ليس بمؤمن وبالعكس ويدل لذلك قوله تعالى فان خرجنا من

كان فيها أي القرية من المؤمنين الخ اذ معنى الآية والله أعلم فاردنا ان نخرج من كان فيها من

المؤمنين فما وجدنا فيها من المؤمنين الأهل بيت من المسلمين فلو ان حقيقة الاسلام والايمان

واحدة لما استثنى المسلمين من المؤمنين اذ الأصل في المستثنى ان يكون من جنس المستثنى

منه والحاصل ان الايمان والاسلام متبايانان لغة متلازما المفهوم متصدا الماصدق شرعا

اذ يلزم من الانقياد الظاهري الدال عليه الاعمال الشرعية التصديق الباطني لتوقف صحة

الاعمال الشرعية على التصديق لانه جعل شرطها في الشرع ويلزم من التصديق الباطني

الانقياد الظاهري لاشتراط النطق بالشهادتين من القادر المتمكن فالاسلام موضوع للانقياد

الظاهري مشروطا فيه الايمان والايمان موضوع للتصديق الباطني مشروطا فيه القبول

الظاهري عند الامكان هذا وتفسير الاتحاد في الماصدق بالاتحاد في الشخص الذي يجتمعان

فيه فيه تـ اهل لان الشخص ليس ماصدا قالهما اذ ماصدقات الايمان تصديقات باطنية

وما صدقات الاسلام انقيادات ظاهرية فالتحقيق انهما متبايانان ماصدقا أيضا وان كانا

متلازمين شرعا بمعنى انه لا يعتمد باحدهما فيه الا اذا وجد معه الآخر واختلف هل الاسلام

وصف خاص بهذه الامة أو مشترك بينها وبين غيرها راجع السبوطي ومن تبعه الاول أخذا من

قوله تعالى ورضيت لكم الاسلام ديناً وقد يقال ليس في ذلك حصر تامل وأفتى الرملي بالثاني

الاسلام

وهو المعتمد لظاهر قوله تعالى فاخرجنا من كان فيها من المؤمنين الآية وقوله يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين وقوله ولكن كان حنيفا مسلما وقوله حكاية عن يعقوب ولا تموتن الا وانتم مسلمون وأجاب الاول بأن المراد الاسلام اللغوي أو المراد به التوحيد فعني ولكن كان حنيفا مسلما موحدا (قوله ملك) هو أبلغ من ملك و بهما قرئ في السبع لانه مأخوذ من الملك بالضم وهو التصرف بالامر والنهي فهو مشعر بالسلطنة والثاني من الملك بالكسر وهو التصرف في الاعيان المملوكة فيبين ماعوم وخصوص وجهي أي هو للعلماء كالسلطان من حيث انهم يرجعون اليه في الشدائد والمهمات من العلوم وغيرها ويتصرف فيهم بالامر والنهي كتصرف الملك في رعيته فهو من باب التشبيه البليغ وليس استعارة لان ضابطها أن لا يكون الكلام دالا على انشبيه أي محوجا اليه لأجل صحة الكلام بان يكون المشبه به صفة أو حالا وخبراً كزيد أسد فان زيدا مابين للاستدلال فلا يصح حمله عليه الابتعاد الكاف وكذا البقية فهذا ونحوه جرى فيه الخلاف بين السعد والسيد ولا شك أن ما هنا من هذا القبيل لانه صفة وعلى جعله استعارة يكون المشبه مطلقا شخص له تصرف في غيره بالامر والنهي والشيخ فرد من افراده كما قاله السعد في زيدا سدا من أن المشبه مطلقا رجل شجاع وزيد فرد من افراده وإذا كان ملكا للعلماء فيكون ملكا لغيرهم من باب أولى كما قيل ان الاكابر يحكمون على الوري * وعلى الاكابر يحكم العلماء

والعلماء جمع عليهم قياسا قال في الخلاصة * ولكريم وبخيل فعلا * وعالم سماعا كشاعر وشعراء وشاهد وشهداء (قوله الأعلام) جمع علم بمعنى الجبل ويطلق على العلامة وعلى علم الثوب وعلى الراية شبه العلماء بالأعلام أي الجبال في الثبات وعدم التزلزل أو بالرايات في الظهور وهو تشبيه بليغ أو استعارة يجعل المشبه مطلقا أمر ثابت أو ظاهرا والعلماء فرد من افراده كما مر (قوله سيبويه) مركب من جى على الصحيح مبنى على الكسر ويصح اعرابه اعراب ما لا يتصرف كما هو مقرر في العربية أي الذي صار في زمانه متجرا في علم العربية كتجرا العالم الكبير الشهير سيبويه وهو لقب له وكنيته أبو بشر واسمه عمرو وسيد في الاصل معناه التفاح وويه معناه مثل وعادة العجم تقديم المشبه به على أداة التشبيه أي مثل التفاح ولقب بذلك لان في وجهه بياضا مشربا بحمرة كالتفاح (قوله فريد عصره وأوانه) على حذف مضاف أي أهل عصره أو الاضافة على معنى في أي المتفرد في عصره وفي عصر لغات أربع تثلث العين مع سكون الصاد وبضمتين ومنه * وهل يعمن من كان في العصر الخالي * ويجمع على أعصر وعصور وأعصار وعصر بضمين فهذا يستعمل جمعا ومفردا كما سبق في البيت وهو والاوان بمعنى واحد وقيل عصر الشخص من وقت اشتهاره بالفضل والاوان أعم وجمع أوان آونة بالمد وأصله آونة قال في الخلاصة

ومدا أبدل ثاني الهمزين من * كلمة ان يسكن كاثروا ثمن وهو بفتح الهمزة أما بكسر هاء مع ثبوت الياء وحذفها فهو اسم مكان مخصوص ومنه ايوان كسرى وهو مكانه الذي يجتمع فيه معسكره وتبديل همزة لام فيقال ليوان (قوله زين الملة والدين) هو على حذف يد عدل فهو اما باق على مصدر يته وصف به مبالغة أو بمعنى اسم الفاعل

ملك العلماء الاعلام سيبويه زمانه فريد عصره وأوانه زين الملة والدين

قوله وعالم سماعا فيه أن فاعلا إذا دل على مدح كعالم أو ذم كفاسق يجمع على فعلا قياسا كما قاله الانهوني في شرح قول ابن مالك

كذا لما ضاهاها قد جعلها بجبري على الخطيب

قوله في علم العربية الاولى التعميم لان المقصود تشبيه كل علم على مدته بنحو سيبويه اه

أى من بينهما بتأليفاته وتقريراته أو على تقدير مضاف أى ذوزين أى تزيين وهذا بحسب
 الأصل والافهوالا أن لقب للشيخ واللقب من أقسام العلم الجاهد فلا معنى له بل مدلوله الذات
 وسياق قريبا معنى الدين (قوله لسان المتكلمين) يحتمل أن المراد بهم علماء الكلام وخصمهم
 بالذ كر لشرفهم فغيرهم بالاولى ويحتمل أن المراد بهم ما هو أعم أى من لهم تكلف في العلوم أى
 هو من حيث كلامه كاللسان لهم بحيث لا ينطقون الا بكلامه فهو تشبيه بالمبالغ وفي كلام بعضهم
 ان اللسان يطلق بمعنى الكبير والرئيس حقيقة فالمعنى عليه أنه كبيرهم ورئيسهم بحيث اذا
 قال قول لا يرجعون اليه ويتركون غيره (قوله حجة المناظرين) الحجة الدليل أى هو من حيث
 كلامه وعلومه كالدليل الذى يحتجون به في مناظراتهم والمناظرون جمع مناظر من المناظرة
 وهى لغة المجادلة والمقابلة واصطلاحا النظر فى النسبة من الجانبين كنسبة حدود العالم فى
 قولك العالم حادث فان كان ذلك لاحقاق حق فمدوح والاف مذموم فالمناظرة أعم من
 الجدل لانه لا يكون الا لغرض احقاق الحق وقيل هى المدافعة من الجانبين لاحقاق الحق والجدل
 المدافعة لاسكات الخصم سواء كان بحق أو باطل فهو أعم منها (قوله محي سنة الخ) أى مظهرها
 فشبه الاظهار بالاحياء واستعار الاحياء واشتق منه محي بمعنى مظهر على طريق الاستعارة
 التصريحية ويصح ان يكون استعارة بالسكايبة فى السنة بان شبهها بشخص ثبتت له الحياة بعد
 ان لم تكن ومحى تخييل والمراد بالسنة الطريقة الشرعية أعم من أن تكون واجبة
 أو مندوبة لا خصوص مقابل الواجب (قوله سيد المرسلين) أى وغيرهم بالاولى الحديث أناسيد
 ولد آدم ولا خرف وما قيل من أنه لا يستفاد من ذلك الاسيادته على أولاد آدم لآدم مع أنه
 أفضل منه أيضا أجيب عنه بان فى ولد آدم من هو أفضل منه وهم أولوالعزم والنبي صلى الله
 عليه وسلم سيدهم فيكون سيد آدم بالاولى (قوله أبو يحيى زكريا) كنيته واسمه عكس كنية
 النووى واسمه زكريا بالمد والقصرو بهما قرئ فى السبع وتكنيته بابي يحيى لا يستلزم أن
 يكون له ولدا اسمه يحيى لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول للصغير ملا طقاله ما فعل الصغير يا أبا
 عمير (قوله الانصارى) نسبة للانصار والانصار فى الأصل جمع ناصر كاصحاب وصاحب وأنصير
 بمعنى ناصر كاشراف وشريف ثم صار علما بالغلبة أو بوضعه صلى الله عليه وسلم على قبيلتي
 الاوس والخزرج اللذين هما أنصار النبي صلى الله عليه وسلم فهو حينئذ من قبيل المفرد ولذا
 ساغت النسبة الى لفظه دون مفردة الذى هو ناصر أو نصير كما تقدم قال فى الخلاصة

والواحد اذا كرناسبالجمع * ان لم يشابه واحدا بالوضع

والشيخ من الخزرج لا يقال الانصار جمع قلة مع أن مدلوله كثير لانا نقول محل الفرق بين بناء
 القلة والكثرة فى تكرات الجموع وأما معارفها فلا فرق فيها بين ذلك بل يطلق ما هو على وزن
 بناء القلة على أكثر من عشرة وبالعكس (قوله الشافعى) أى المتعبد على مذهب الامام
 الشهير محمد الشافعى المنسوب لخدمه شافع فلما أريد نسبة الشيخ له حذف منه ياء النسبة وأتى
 فى المنسوب بياء بدلها قال فى الخلاصة ومثله مما حواه حذف وانما نسب الشافع للغة
 ولما فيه من التفاؤل الحسن والكونه صحابيا بن صحابي والشافعى يلتقى مع النبي صلى الله عليه
 وسلم فى عبد مناف (قوله رحمه الله) جملة خبرية لفظا انشائية معنى أى اللهم ارحمه أى

لسان المتكلمين، حجة
 المناظرين محي سنة سيد
 المرسلين أبو يحيى زكريا
 الانصارى الشافعى رحمه
 الله

أنعم عليه بأنعامات تليق بمقامه (قوله ونفعنا) النفع إيصال الخير إلى الغير وضده الضرر
وفي بعض النسخ تغمد الله برحمته أي عمه وشمله بها فقيه استعارة قبهية حيث شبه تعميم
الله برحمته بإدخال السيف في الغمد وأطلق اسمه وهو التغمد عليه ثم اشتق منه تغمده
بمعنى عمه وفي بعض النسخ بعد ذلك وأسكنه أعلى فراديس جنته والمراد الأعلى بالنسبة
لأقرانه فلا يرد أن الأعلى على الإطلاق لا يكون إلا الله صلى الله عليه وسلم (قوله ببركته)
أي علومه ومعارفه والبركة في الأصل ثبوت الخير الإلهي في الشيء وتطلق على الزيادة والنماء
وفي بعض النسخ فسح الله في مسدته وفي أخرى في حياته أي وسع في ذلك بمعنى أطاله (قوله
بسم الله الرحمن الرحيم الخ) هذا إلى آخر الكتاب مقول قول بعض التلامذة وسبب أني شرح
البسملة عند كلام المتن (قوله فقه) أي فهم وفيه براعة استهلال وهي أن يشير المتكلم
ناظرا كان أو ناظرا في أول كلامه إلى ما يشعر بقصوده وفيه أيضا إيماء وتلميح إلى قوله
عليه الصلاة والسلام من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وإنما أنا قاسم والله معطي ولن تزل
هذه الأمة قائمة على أمر الله تعالى لا يضرمهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله وفي رواية ولن يزال
أمر هذه الأمة مستقيما حتى تقوم الساعة أي يقرب قيامها فلا ينفك في حديث لا تقوم الساعة
حتى لا يقال في الأرض الله الله وحديث لا تقوم الساعة الأعلى شرار الناس أي لأن الله يعث
عند قيامها ربحا طيبة تقبض روح كل مؤمن ومؤمنة فلا يبقى إلا شرار الناس (قوله
في دينه) متعلق بفقهه والدين يطلق لغة على عدة معان منها الطاعة والجزاء واصطلاحا عرف بأنه
وضع الهي سائق لذوى العقول السليمة باختيارهم المحمود إلى ما هو خير لهم بالذات فقوله وضع
مصدر بمعنى اسم المفعول أي موضوع أي أحكام وضعها الله تعالى للعباد سوا كانت تلك
الأحكام أصاية كثبوت القدرة أو فرعيتها كثبوت وجوب الصلاة وخرج بالوضع الإلهي
الأوضاع البشرية ظاهرا كالرسوم أي القوانين السياسية والتدابير المعاشية
كإصلاح المسكن وحسن العشرة مع الأهل والآخران والأوضاع الصناعية كالخرف من
التجارة والحياكة وإنما قلنا ظاهرا لأن كل شيء بوضع الله عز وجل وبسائق أي باعثة وحامل
الأوضاع الإلهية غير الساتقة إلى شيء كأمطار السماء في البحر فإنه ليس سائقا لشيء وبذوى
العقول ما يسوقهم وغيرهم من الحيوانات كالقوى الطبيعية التي تهتدي بها الحيوانات
إلى منافعها ومضارها فإن الله تعالى أعطى كل حيوان قوة يهتدي بها إلى منفعته ويتقى بها
عن مضاره ألا ترى أن الشاة تهرع إلى المرعى وتنفر من الذئب عند رؤية ذلك بسبب تلك
القوة واللام في لذوى العقول زائدة للتقوية بالاعتدلية وبالاختيار الأوضاع الإلهية الاتفاقية
كاتفاق الوالد على محبة الولد والقسرية أي القهرية كالوجدانيات مثل الجوع والعطش
فإنهم يسوقان إلى الأكل والشرب لكن لا بالاختيار بل بالقهر وبالمحمود الاختيار المذموم
كاختيار الكافر للكفر وباختيارهم وإلى ما هو الخ متعلقان بسائق وبقوله بالذات أي ما يكون
خيرا بالقياس إلى كل شيء ضنعنا الطب والفلاحة فأنهم ما وإن كانتا شائعتين إلى صنف من
الحيوانات لكنهما لا يسوقان إلى الخير الذاتي الذي هو السعادة الأبدية عند رب البرية وخرج
بتلك أيضا أمطار السماء وأتبات الأرض فأنهم لا يسوقان إلى الخير الذاتي وهذا التقرير أولى

ونفعنا ببركته
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي فقه في دينه

محاذ كره بعضهم هنا وأخصر من هذا أن يقال الدين ما شرعه الله من الأحكام على لسان نبيه
صلى الله عليه وسلم وهو والملة والشرع والشرعية ألفاظ مترادفة معناها واحد وهو ما ذكر
ولكنها تختلف بالاعتبار لان الأحكام من حيث اشتغالها وظهورها تسمى شرعا وشرعية ومن
حيث املاء الشارع إياها علينا تسمى ملة ومن حيث انقياد الخلق لها تسمى ديناً (قوله من
اصطفاه) أي للتفقه والعمل وإنما قدرنا قولنا والعمل وإن لم يكن في العبارة تعرض له لأن ذلك
ثمرة العلم والانعام الخلق (قوله وهدي) أي دل دلالة موصلة بدليل قوله من ارتضاه أي رضى
عنه وإن كانت الهداية عند أهل السنة مطلق الدلالة على طريق الوصول للمقصود سواء حصل
الوصول أو لم يحصل وعند المعتزلة الدلالة الموصلة ويرد عليهم قوله تعالى وأما عود فهديتناهم
فاستجبوا العمى على الهدى ولا يقال إن ذلك مجاز لان الأصل في الاطلاق الحقيقة وأنواعها
غير منحصرة وأما أجناسها فمصورة في أربعة الأول افادة القوى الظاهرة كالسمع والبصر
والكلام والباطنة كالقوة العاقلة ثانيها نصب الدلائل الدالة على وجوده تعالى ثالثها ارسال
الرسول وانزال الكتب رابعها كشف الاسرار للقلوب بالوحي والالهام والمناجات الصالحة وكل
منها يصح ارادته هنا (قوله انهم) متعلق بهدي أي على فهم أي تفهم وتعلم اقامة للمسبب مقام
السبب لان المهدى عليه هو التفهم اذ هو الذي يصدر عن العبد باختياره لا الفهم الذي هو اذراك
الشيء أو ارتسام صورة ما في الخارج في الذهن أي انتقاش ذلك فيه لان الشيء له وجودات
أربع وجود في اللسان بالتلفظ وفي البنان بالكتابة وفي الاذهان بالتصور وفي العيان بالتحقق
خارجا وهذه لا تكون الا لا وجودات الخارجية اما المحالات فليس لها الا وجود في الذهن
والادراك كيف والارتسام انفعال وكل منهما ليس في قدرة العبد ويحتمل أن يكون لفهم متعلقا
بارتضاه فاللام على بابها متعلق هدي محذوف أي تخيري الدارين وعطف هذه الجملة على ما قبلها
على الاحتمالين من عطف اللازم على الملزوم لان الهداية لفهم ما شرعه أو تخيري الدارين لازمة
للتفقيه في الدين ولا محذور في العطف لانه مقام اطناب وقيل من عطف المرادف وفيه بعد
(قوله ما شرعه) أي بينه (قوله من الأحكام) بيان لما والاحكام جمع حكم وهو عند
الاصوليين خطاب الله أي كلامه المخاطب به المتعلق بفعله المكلف من حيث انه مكلف لا من
حيث انه مخلوق وهي امانة كليفية وهي خمسة الواجب والمندوب والمحرم والمكروه والمباح
فالاول ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه الا أن يعفو الله عنه والثاني ما يثاب على فعله
ولا يعاقب على تركه والثالث عكس الاول والرابع عكس الثاني والخامس ما لا يثاب على فعله
ولا يعاقب على تركه ووجه الحصر أن الشيء أن طلب طلبا جازما فهو الواجب أو غير جازم
فالمندوب وإن نهى عنه فهو حرام أو غير جازم فالمكروه وإن لم يطلب ولم ينه عنه فهو
المباح وأما خلاف الاولى فداخل في المكروه غاية ان الكراهة فيه خفيفة واما وضعية وهي
خسة أيضا الخطاب المتعلق يجعل الشيء سبباً أو شرطاً أو مانعاً أو يكونه صحيحاً أو فاسداً والمراد
بالاحكام هنا النسب التامة كثبوت الوجوب للصلاة والذب للوتر (قوله أحسنه) على جميع
نعماته (جده ثانياً بالجملة الفعلية اقتداء بجديت ان الحمد لله تحمده وعبر في الاول بالجملة الاسمية
الدالة على الدوام والاستقرار لانه في مقابلة الصفات وهي التفقيه والهداية وكل منهما قديم

من اصطفاه من الانام
وهدي من ارتضاه انهم
ما شرعه من الأحكام
أجده على جميع نعماته

(قوله لأن الهداية الخ)
تعقبه بعضهم بأنه لا يلزم
من التفقيه الهداية وأنت
إذا نظرت أقول الشارح
من اصطفاه لاسيما مع قول
المحشي للعمل اندفع عنك
هذا تأمل اه

(قوله والمراد بنعمائه الخ) أي

١٠

وأشكره على تزايد آلائه وأنهدان لاله الا الله وحده لا شريك له

لان الحمد على الافعال جديلا
واسطة بخلاف الحمد على
الذوات لكن يتأمل هذا
مع توجيه تقديم الحمد بالجملة
الاسمية على الحمد بالفعلية
المدكور في القولة قبيل
هذه (قوله ونفسه وكتابه
في المتن) فيه أنه ذكر
في المتن تسمية الكتاب
(قوله فالتنفي الخ) أي
المعبود بحق في ذهن
الكافر منفي وجوده في
الخارج الذات الاقدس
(قوله موجود في ذهن
الكافر) كان الاولى
تأخير قوله موجود عن
قوله في ذهن الكافر الخ
والمراد تنفي وجوده في
الخارج والافهم موجود
في ذهنه والحاصل أن التنفي
يسلط على المعبود بحق
في ذهن الكافر لا في ذهن
المؤمن ولا في الخارج لانه
الله تعالى ولا المعبود
يياطل لافي ذهن ولا في
الخارج لانه موجود فيهما
ولان المعبود يياطل في
ذهن بعض الناس
كالدهرية هو الله تعالى تدبر
(قوله لانه الله تعالى) تأمله
الآن يقال هذا بالنسبة
لفرقة الدهرية الذين
ينقون الصانع وفيه مخالفة
لقوله والقصد بهذه الجملة

ثابت مستمر وفي الثاني بالفعلية الدالة على التجدد والتعاقب لانه في مقابلة النعم وهي متعددة
أفاده الشو برى وهو لا يظهر الاعلى قول الماتر يديه من أن صفات الافعال قديمة لا على مذهب
الاشاعرة من أنهم احادثة الا أن يراد قدمها باعتبار منشأها وهو القدرة (قوله نعمائه) بفتح
النون وسكون العين المهملة والمدجج نعمة وقيل مفرد وقيل اسم جمع والنعمة بكسر النون
ملائم أي مناسب للنفس تحمد عاقبته وحينئذ فلا نعمة لله على كافر أي لا يسمى ما يصل اليه من
الانتفاعات من الله نعمة لان عاقبته غير محمودة فهو مرزوق لا منعم عليه والنعمة بالفتح التمتع
وبالضم المسرة والنعماء بضم النون وفتح العين والمد مفرد بمعنى النعمة والمراد بنعمائه انعاماته
لا المنعم به لان الحمد على الانعام أمكن من الحمد على أثره لانه دائم مستمر ولكن هذا لا يصح الاعلى
القول بأن صفات الافعال قديمة على ما مر (قوله على تزايد آلائه) المراد بالتزايد أصل الفعل أي
الزيادة لان ذلك هو الموجب للشكر لكنه عبر بالتزايد لان النعم لما هجمت عليه دفعة صار كان
بعضها يذفع بعضا وانما يخص الحمد بالانعام والشكر بالتزايد لان الشكر موجب للزيادة قال
تعالى لن شكرتم لا تزيدنكم وسيأتي أن الحمد على النعمة واجب بمعنى أنه يشاب عليه ثواب
الواجب الزائد على ثواب المندوب بسبب من درجة لأن من تركه لفظا يأنم اما الذي لا في مقابلة
نعمة فمندوب بمعنى أن من أتى به لا في مقابلة شيء يشاب عليه ثواب المندوب واما شكر المنعم بمعنى
امتثال أو امره واجتناب نواهيه فهو واجب شرعا على كل مكلف يأنم بتركها جماعا وكذا
الشكر القلبي بمعنى اعتقاد أن الله تعالى هو المولى للنعم لا غيره (قوله آلائه) جمع في مفرد
سبع لغات الى بفتح الهمزة وكسر هاء مع التنوين وعدمه والى بتثنية الهمزة مع سكون اللام
والتنوين وأشهرها الى بالتنوين بوزن رحي أفاده الشارح في شرح القيمة العراقي (قوله
وأشهد) أتى به لحديث كل خطبة أيس فيها تشهد فهي كاليد الخدما أي مقطوعة البركة
أو قلميتها أو علم انه يطلب من كل يادى في فن أربعة أمور على سبيل الوجوب الصناعات البسيطة
والجدلة والتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وثلاثة على سبيل الندب الصناعات
تسمية نفسه وكتابه والاثبات ببراعة الاستعمال وفات المصنف من الامور الواجبة الصلاة ومن
المندوبة تسمية نفسه في الشرح ونفسه وكتابه في المتن هذا وأشهد فعل مضارع وأن مخففة من
الثقله واسمها ضمير الشأن وخبرها الجملة ولا نافية للجنس والهاء اسمها وخبرها محذوف أي معبود
بحق فالمنفي هو المعبود بحق الموجود في ذهن الكافر أي لا معبود بحق موجود في ذهن الكافر
تحقيقا أو تقدير ايشمل ما قبل وجوده الا الله فالاستثناء متصل وليس المنفي المعبود يياطل
الموجود في ذهن المؤمن بالتصور كالجبر المجعول صناعا ولا في الخارج بالتحقق لان ذلك متحقق فيهما
لا يصح تنفيه ولا يياطل في ذهن الكافر لانه الله تعالى والقصد بهذه الجملة الرد على من يعتقد
الشركة فالقصر قصر افراد وقد وقع التصريح بكافة لاله الا الله في القرآن العظيم في سبعة
وثلاثين موضعا (قوله الا الله) بالرفع بدل من محل لامع اسمها لان محلها رفع بالابتداء عند
سبويه أو من الضمير المستتر في الخبر المحذوف أي معبود أو موجود أو ممكن بالامكان العام
وبالنصب على الاستثناء الاعلى أنه بدل من محل اسم لانها لا تعمل في المعارف ويلزم على ذلك
علمها فيها لان العامل في المتبوع عامل في التابع (قوله وحده) لانه لا إله الا الله معبود

الخ حيث فرض الرد في خصوص من يعتقد الشرك لا ما يشمل الدهرية

بحق

بحق أو موجود أو ممكن إلا الله حال كونه وحده أي منفردا في ذاته وصفاته ولا شريك له في أفعاله فأتى بالاول بعد حصر الألوهية في الله تعالى لتأكيد الرد على الثانوية وبالثاني لتأكيد الرد على المعتزلة أو من الضعيف في أشهاد أي حال كوني موحدا له أي مفردا له بالألوهية على حد ما ذكره الأشمونى في رأيت زيدا وحده من أنه حال من المفاعل أو المفعول وإن اختلف التقدير ووجد في الأصل مصدر محذوف الزوائد يقال أوحده إجمادا أفردته والشريك فاعيل بمعنى مفاعل وأصل الشركة توزيع الشيء بين اثنين فأكثر على جهة الشيوع (قوله العلامة) صبغة مبالغه والمبالغة في صفاته تعالى بمعنى الكثرة والمراد كثرة المتعلقات والأفعال علم مثلا صفة واحدة على الصحيح لا تكثفها (قوله عبده ورسوله) بالرفع خبر أن كما هو الرواية ويجوز من حيث الصناعة النصب نعتا للمجدوجع بينهما اليدفع الإفراط والتفريط اللذين وقع في شأن عيسى عليه السلام وقدم العبد امتثالا الحديث ولكن قولوا عبد الله ورسوله ولأنه أحب أوصاف الرسول إلى الله تعالى وأرفعها عنده ولذا وصفه به في المقامات العلمية كتمام الاسراء ومقام انزال القرآن ومقام الدعوة إليه قال تعالى سبحانه الذي أسرى بعبده أنزل على عبده الكتاب وأنه لما قام عبد الله يدعوه إلى غير ذلك من الآيات فلو كان له وصف أشرف منه لذكره في تلك المقامات العلمية ومن ثم خير صلى الله عليه وسلم بين أن يكون نبيا ملكا أو نبيا عبدا فاختر الثاني لعله بشرف العبودية وسأل سليمان الأول فانتظر بعدما بين المرتبتين فعبودية عليه الصلاة والسلام أشرف من نبوته ورسالته وسبب ذلك أن هذا الوصف يشير إلى غاية كمال الله تعالى وتعالى واحتياج غيره إليه في سائر أحواله ووجه الإشارة أنه دال على غاية الدلالة والخضوع بالنسبة لجناب الله تعالى ولأن السيادة انما هي في الحقيقة لله تعالى لا غيره فالمناسب أن تكون العبودية بالحقيقة لمن هو دونه ومما ينسب للقاضي عياض

ومما زادني شرفا وتبها * وكنت بانخصي أطا الثريا
دخولي تحت قولك يا عبادي * وأن صيرت أحمد لي نبيا

والرسول انسان حرد كبالغ من بنى آدم سليم عن منفر طبعه كعرج وعوى وسواد وعن دناءة أب وخمالة أم أو حى إليه بشرع وأمر بتبليغه والنبي مثله لأنه لا يشترط فيه الأمر بالتبليغ فكل رسول نبى ولا عكس فالنبي أعم مطلقا ولا يشترط في الرسول أن يكون له كتاب ولذا كثرت الرسل وقلت الكتب فالرسل ثمانية وثلاثة عشر والكتب مائة وأربعة والانبيا مائة ألف وأربعة عشر ألفا وهم ثلاث مراتب خواص وخواص الخواص وخاص خواص الخواص فالاول الانبياء غير الرسل والثاني الرسل والثالث نبينا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله سيد الانام) اعترض بشيئين الاول ان في كلامه إبطاء مع قوله سابقا من اصطفاء من الانام بناء على الصحيح من ان الإبطاء يكون في النثر والثاني أن فيه تكرارا مع قوله سيدنا والجواب عن الاول أن المراد بالانام في الاول مخصوص وهم الذين فقههم الله لأنه بيان لمن في قولهم اصطفاء وبالانام في الثاني ما هم أعم وعن الثاني باختلافهم بالمتعلق لأنه في قوله سيدنا أثبت له السيادة على معاشرا العلماء فقط وفي قوله سيد الانام أثبت له السيادة على جميع الخلق (قوله فهذا شرح) خبر اسم الإشارة أي كشف من التشريح وهو الكشف والابانة وهذا بحسب الأصل وأما الآن

الملك الهـلام وأشهد أن
سيدنا ونبينا محمدا عبده
ورسوله سيد الانام
(وبعد) * فهذا شرح

(قوله الإفراط) أي حيث
قالت النصارى أنه اله أو
ابنه كما حكاها الله عنهم
وقوله والتفريط أي حيث
قالت فيه اليهود أنه ابن
زانية كما حكاها الله بقوله
قالوا يا مريم لقد جننت شيئا
فريا اهـ

على مختصرى المسمى
بمصرير تنقيح الباب في
الفقه على مذهب الامام
المجتهد الشافعى رضى الله
تعالى عنه يحل الفاظه

(قوله ونعين الاحتمال
المذكور) وهو كونها
للالفاظ باعتبار دلالتها
على المعانى فالالفاظ وان
كانت اعراضا منقضية قد
تقوت باعتبار الدلالة
فالمعاني اعتبرت فيها شرطا
لاشطرافها هذا الاحتمال
رائد على السبعة فقوله
قبل على المختار من الخ من
فيه بمعنى بدل أى على
المختار بدل احتمالات
سبعة لا يقال اذا تقوت
الالفاظ بأخذ المعاني فيها
شرطا فهي لا تقوت أيضا
بأخذها فيها شرطا بالاولى
لأننا نقول كل من الالفاظ
والمعاني في احتمال الشطرية
ليس ملاحظا فيه كون
الاول دالا والثاني مدلولاً
بل كل على حدته ثم ركبنا
تركيب الكل من أجزائه
بجذله على الشرطية
فالامتزاج في الشرطية
أقوى منه في الشطرية
فهما كعيطين ضعيفين اذا
ضمما به ضمهما من غير قتل
لم ينتف الضعف بجذله
مع القتل فالشطرية بمنزلة
الحالة الاولى والشرطية
بمنزلة الحالة الثانية تدبر

فهو اسم للالفاظ باعتبار دلالتها على المعاني على المختار من احتمالات سبعة لأنهما أن تكون
لالفاظاً أو للمعاني أو للنفوس أو للالفاظ والمعاني أو لها وللنفوس أو للمعاني والنفوس أو
لله لانه لا جائز أن تكون للمعاني لأنها غير مستقلة لتوقفها على الالفاظ فلا يصلح أن تكون
مدلولاً ولا مجرداً مدلول فبطلت احتمالات أربع ولا للنفوس لأنها لا تنبسط من كل أحد ولا في كل
وقت فلا يصلح أن تكون مدلولاً ولا مجرداً مدلول ولا للالفاظ لأنها أعراض تنقضي بمجرد النطق
بها فبطلت البقية ونعين الاحتمال المذكور والاشارة لما في الذهن مطلقاً قد دعت الخطبة
أو تأخرت إما عند تقدمها فالامر ظاهر وأما عند تأخرها فلا أن الالفاظ أعراض تنقضي بمجرد
النطق بها (قوله على مختصرى) العلاقة مجازية متعلقة بشرح على تقدير نعت محذوف
أى مشتمل على مختصرى وهو من قبيل الاستعارة المكنية حيث شبه الشرح مع المتن بجسم
استعمل على جسم آخر يجامع شدة التمكن تشبيهاً مضمراً فى النفس وأثبت على تخيلاً واستعارة
تبعية حيث شبه ملازمة مطلق شرح مطلق وتنكبه منه بلازمة مطلق مستعمل استعمل
عليه وتنكبه منه ثم سرى التشبيه للجزئيات فاستعار على الموضوع الالزمة مستعمل خاص
على مستعمل عليه خاص وتنكبه منه ملازمة هذا الشرح لهذا المتن وتنكبه منه (قوله المسمى
بمصرير) سمي يتعدى للمفعول الثانى بالباء تارة وبمنفسه أخرى وما هنا من الاول وهو وصفه
للمختصر وفى الفقه صفة ثمانية له (قوله بمصرير الخ) التخصيص على وجه محمود والتنقيح
التخلص مطلقاً فينمى ما عوم وخصوص مطلق وقيل انه ما مراد فان والباب ضد القشر وهذا
بحسب الاصل والافقه صار الاول جزءاً علم لهذا المتن والثانى جزءاً علم لمختصر أى زريعة فقوله
التحرير والتنقيح من الالفاظ صار على جزء العلم وصار الثالث علماً على مختصر المحاملى هذا وأسماء
الكتب من حيز علم الجنس وقيل من حيز علم الشخص واستدل على كل بما يطول (قوله فى الفقه)
صفة للمختصر كما تقدم ويعلم كون الشرح فى الفقه من العرف لقضائه بأنه اذا كان المتن فى فن
كان الشرح فيه لافى غيره وهو من ظرفية الدال فى المدلول ويصح أن يكون صفة لشرح وفى اما
بمعنى من أى شرح كائن من الفقه أى من داله أو بمعنى على متعلقة بمحذوف أى دال على الفقه
وال فيه للجنس الصادق بالبعض المراد هنا (قوله المجتهد) أى اجتهاد اطلاقاً لانه المنصرف
اليه الاسم عند الاطلاق وهو من يقدر على استنباط الاحكام من الادلة ومجتهد المذهب هو
الذى يقدر على الاستنباط من قواعد امامه كالزنى والبوطى ومجتهد الفتوى من يقدر على
الترجيح لبعض أقوال امامه على بعض كالنووى والرافعى لا كالرملى وابن حجر لانهم مامون بامان
فقط وقد فقد الاجتهاد المطلق من نحو الثلثمائة وادعى السيوطى بقاءه الى آخر الزمان وجل
عليه حديث ان الله يبعث على رأس كل قرن أى مائة سنة من يجد لهذه الامة دينها وأجيب
بأن المراد بالتجديد اقامة الشرائع والاحكام أى تقريرها ونحو ذلك ولو على وجه التقليد
(قوله رضى الله عنه) عن المجاوزة وهى بعد شئ عن شئ بواسطة المصدر كرميت عن القوس
والمعنى باعد الله خطه عنه بواسطة رضاه (قوله يحل الفاظه) بضم الحاء من حلت العقدة
أحلها فككتها أى بقت تراكيبه ببيان الفاعل والمفعول ومرجع الضمير ونحو ذلك وفى العبارة
استعارة بالكناية على اختلاف المذاهب فيها وتخييل حيث شبه الالفاظ بعد ابصار دلالتها على

المعنى وذ كرم يحتاج اليه فيه بشئ كان معقودا على المطلوب أنزل عنه عقده وتوصل بذلك الى ما فيه والحل تخيل على اختلاف المذاهب فيه وأما قول الشيخ عميرة وفي العبارة استعارة بالكناية وترشح فهو سهولان اعتبار الترشح انما يكون بعد تمام الاستعارة بذ كرمينتها ولم يذكر هنا الا يحل فتمين أن يكون قرينة وتخيلا لا ترشحا ويصح أن تجعل الاستعارة تبعية بأن شبه تبين معاني اللفاظ بازالة العقد عن الشئ المعقود على المطلوب يجمع اظهار المطلوب ثم استعير له لفظ الحل الموضوع لازالة العقد ثم اشتق منه يحل والقرينة تعلق الفعل باللفاظ ويصح اطلاق لفظ الحل على التبيين لا باعتبار التشبيه بل باعتبار انه لازم له فيكون مجازا مرسل من اطلاق اسم الملزوم على اللازم وقد صرح حوا بأنه لا يمتنع أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة لاه في الواحد استعارة ومجازا مرسل باعتبار العلاقتين ويصح أن يكون كناية اصطلاحية (قوله ألقاظه) الضمير للمتن وهو من اضافة الاجزاء للكل أى يحل كل لفظ من ألقاظه فيلاحظ في المضاف التفصيل وفي المضاف اليه الاجمال على حد أركان الصلابة والاضافة للبيان لان اللفاظ شاملة للفظ هذا الكتاب وغيره فهي على معنى اللام أى المنسوبة للمتن نسبة العام للخاص لا شتمال الخاص عليه وليست ببيانية لعدم وجود ضابطها ولان الناصر منها في الضمير (قوله ويبين مراده) بينه وبين حل اللفاظ عموم وخصوص من وجه لانها يجمعان فيما اذا بين الفاعل والمفعول وغير ذلك ثم قيل والمراد من العبارة كذا وينفرد حل اللفاظ في بيان ما ذكر من غير أن يقال والمراد كذا وينفرد بيان المراد في قوله المراد من العبارة كذا من غير أن يحل اللفاظ فعطف بيان المراد على حل اللفاظ مبين تبانيا جزئية الاعمال على خاص كما توهم (قوله مراده) اما مجاز بالحذف أى مراد مؤلفه أو عقلي لانه لما كان محلا للمراد نسب المراد اليه أو من باب الحذف والايصال أى المراد منه أو استعارة بالكناية في الضمير العائد على المتن حيث شبهه بانسان له مراد أوضح مراده بعبارة سهلة مميّنة للمقصود بجمع الدلالة والمراد استعارة تخيلية وهو قرينة المسكنية (قوله ويحقق مسائله) أى يذكرها على الوجه الحق أو بالدليل لان التحقيق له معنيان ذكر الشئ على الوجه الحق أو بالدليل ويصح هنا ارادة كل أى في الجملة والافبعض المسائل لم يستدل عليها وبعضها لم يرد في بيانها على مادات علمية عبارة الكتاب والمسائل جمع مسألة تطابق بطريق الاشتراك على النسبة كنبوت النذوب للوتر وعلى جملة القضية كقولنا الوتر مندوب فان أريد الاول فظاهر والثاني قدر مضاف أى أحكام مسائله وقد استعمل المصنف المعنى الاول في قوله الترجيح في المسائل والمعنى الثاني في قوله من الأحكام في المسائل هذا والتحقيق اثبات المسئلة بدليل أو على الوجه الحق كما تقدم والتدقيق اثبات الدليل بدليل وقيل اثبات الشئ على وجه فيه دقة أعم من أن تكون دقة بذ كرم الدليل بدليل آخر أولا والتميق الاثبات بالعبارة سالمة من الاعتراض النحوي والتوفيق الاثبات به اسالمة من الاعتراض الشرعي والترقيق الاثبات به اعذبة مراعى فيها النكات المعانية والبيانية (قوله مسائله) الاضافة للجنس كما تقدم (قوله ويحرد لائله) النحر يرتخلص الرقبة من الرق فتشبه بتخليص العبارة وتجريدها عما لا يتعلق بالدلة بالتحريز بالمعنى المذكور واستعار اسمها واشتق منه يحرد بمعنى يخلص عما لا يتعلق بالدلة والمراد انه

ويبين مراده ويحقق مسائله ويحرد لائله

بذكر أدلة مسائله محررة والافالمن ليس فيه دلائل فالمراد الدلائل المتعلقة بمسائله وان لم تذكر فيه ودلائل جمع دلالة بمعنى دليل قياساً أو جمع دليل على غير قياس لان فعليه لا يجمع على فعائل الا اذا كان مؤثراً باعياً قبل آخره مدة قال في الخلاصة

وبفعائل اجمع فعاله * وشبهه ذاتاء أو مزاله

ودليل مذ كرفقياس جمعه أدلة قال فيها

في اسم مذ كرفياعي يند * ثالث أفعلة عنهم اطررد

(قوله وسميته) عطف على مقدر رأى وضعته وسميته والتحقفة بمعنى الالتحاق أى التخصيص بالشئ الحسن وبشرح متعلق به وهذا بحسب الاصل والافهوالا لان لامعنى له والطلاب جمع طالب وهو المنهمك على الشئ المنكب عليه فيدخل فيه المبتدئ والمتوسط والمنتهى والاول من ابتداء فى العلم ولم يصل الى حالة يقدر بها على تصوير المسائل والثانى من قدر عليه والثالث من حصل طرفاً من العلم يهتدى به الى باقيه أو من قدر على إقامة الادلة (قوله والله) منصوب مفعول لا سال قدّم لفائدة المحصر والاختصاص أى أسأل الله لا غيره ولو رفع فانت هذه النكتة واحتيج لتقدير العائد والاصل عدم التقدير فالمرجح للنصب شيئاً أن والكريم من الكرم وهو اعطاء ما ينبغي لمن ينبغي لا لغرض ولا لاملة وهو معنى قولهم على وجه ينبغي (قوله خالصاً) أى من الرياء ونحوه مما يحبط الثواب والوجه الذات مجازاً من اطلاق الجزء على الكل بدليل وصفه بالكريم وهو من المتشابه الذى يختلف فيه السلف والخلف (قوله للفوز) أى الظفر بجنت أى بمنازل جنات لان دخول الجنة ببعض فضل الله الحديث لن يدخل أحدكم الجنة بعمله قالوا ولا أنت يا رسول الله قال ولا أنا الا أن يتغمّدنى الله برحمته أو أن الباء بمعنى فى وصلة الفوز محذوفة أى للفوز بالخيرات مثلاً فى جنات النعيم والجنات جمع جنة وهى دار الثواب سميت بذلك لانهم استتر من فيها بكثرة أشجارها من الاجتنان أى الاستتار (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) قد اشتملت هذه البسملة على خمسة ألفاظ وشرحها الشارح على الترتيب فشرح الباء بكراً متعلقة وكذا البقية لانه لم يستوف جميع ما يتعلق بذلك لان الكلام على البسملة منحصراً فى أربعة مقاصد الاول فى الباء وفيه أربعة مباحث فى متعلقها ومعناها وحكمة كسر ها وسبب تطويلها قدر نصف ألف المقصد الثانى فى اسم وفيه خمسة مباحث فى معناه وما يتبعه وفى بيان أن الابتداء بالبسملة مع اشتغالها على لفظ الله ابتداء بكراً لله وفى اشتقاقه وفى لغائه وفى موجب حذف ألفه خطأ المقصد الثالث فى الله وفيه أربعة مباحث فى علمته ومسماه وفى أصله وفى انه هل هو عربى أو معرب وفى الخلاف فى أن الاسم الاعظم هو أو غيره المقصد الرابع فى الرحمن الرحيم وفيهما مبحثان فى لفظهما ونوعا واشتقاقا وفى أنه تقديم الله عليهما وتقديم الرحمن على الرحيم المتضمنة بيان معنهما وغيره وأشار بكراً متعلق الى أن الباء أصلية لان كل جار ومجرور ليس زائداً كالباء فى بحسب بل كدرهم ولا شبيهها بالزائد كرب فى رب وجل كريم ولا مما يستثنى به كخلا وعد الا بدله من متعلق يتعلق به أى عامل يعمل فيه والعامل اما اسم أو فعل خاص أو عام مقدم أو مؤخر فالجمله ثمانية وأولها كونه فعلاً لان الاصل فى العمل للافعال وما عمل من الاسماء فبطريق الحمل عليها خاص لان كل بادئ فى شئ يضمن فى نفسه

وسميته تحفة الطلاب
بشرح تحرير تنقيح الابواب
والله الكريم أسأل أن
يجعله خالصاً لوجهه
الكريم وسبب الفوز
بجنت النعيم
(بسم الله الرحمن الرحيم)
أى أواف

(قوله به) أى بالتحفة بمعنى
الالتحاق وليس متعلقاً
بسميته لان ضمير سميته
عائد على الشرح ولا يصح
سميت الشرح تحفة
الطلاب بشرح الخ (قوله
مجازاً من اطلاق الخ) فيه
ما فيه

والاسم مشتق من السهو وهو العلو والله علم (قوله وهذا) أي قول ١٥ بعضهم هو التحقيق لان المقدرات

فيه هي متعلقات الجار
حقيقة بخلافها على الاول
وهو اعتبار كونها ثمانية
فان بعضها وهو أولف
وتألفني مقسما ومؤخرا
ايمن متعلقا حقيقة بل
المتعلق اما حال بالنسبة
لاؤلف أو خبر بالنسبة
لتألفي وكذا ابتدائي
حيث يجعل الخ برفيه
متعلق الجار والا كان
مما قاله ذلك البعض
كابتدائي فان مادة الابتداء
تتعدى بالباء من غير
ملاحظة شيء آخر بخلاف
مادة التأليف فتدبر أفاده
شيخنا الدهر وحج حفظه
الله تعالى وكتب أيضا قوله
وهذا أي قول بعضهم هو
التحقيق والاول هو
الاحتمالات الثمانية
بالنسبة لبعضها كأؤلف
بسم الخ مبنى على التسهيل
لان المتعلق حينئذ حال من
فاعل أوؤلف كاستمعينا
لانفس أوؤلف فجعله متعلقا
من تسمية متعلق المتعلق
متعلقا فتدبر وهذا مبنى
على انه حل اعراب لاجل
معنى فقط والذي أفاده
الشيخ الامير في حاشية
الشيخ عبدا السلام انه حل
معنى فقط حيث قال قوله
استمعينا هذا بيان لمعنى
الباء أي لا لمتعلق لانه كرههم انه اما فعل أو مصدر وحيث ذفلا تساهل

اسم ما جعلت التسمية مبدأ له فاذا قال المسافر مثلا باسم الله كان مضمر في نفسه أسافر مؤخرا
ليفسد الحصر ردا على المشركين الذين يبدؤن باسم الهتهم فهو قصر افراد أو قلب وقد ذكره
الشارح مستجما لهذه الامور الثلاثة هذا هو المشهور وقال بعضهم الجار قيل زائد لا يتعلق
بشيء كجسبك درهم فدخوله مبتدأ حذف خبره أي اسم الله مبدوعه والصحيح انه أصلى متعلق
بمحذوف وذلك المتعلق خبر مبتدأ محذوف والتقدير ابتدائي حاصل بسم الله الخ أو مبتدأ
خبر محذوف تقديره ابتدائي بسم الله حاصل أو اسم فاعل حذف مبتدؤه تقديره أنا بابتدائي بسم
الله الخ أو فعل عام تقديره ابتدائي بسم الله اه وهذا هو التحقيق والاول مبنى على التسهيل
بجعل متعلق المتعلق متعلقا بالنسبة اليه ضم او اعلم ان هذه المقدرات وان كانت مرادة لله تعالى
ليست من القرآن لانه اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم لا يجوز ان يتعبد بتلاوته المتخدى
بأقصر سورة منه وهذه لا يتعبد بتلاوتها والصحيح أن البسملة بهذه الالفاظ العربية على هذا
التريب من خصوصيات هذه الامة وما في سورة النمل جاء ترجمة عما في ذلك الكتاب لانه ليس
عربيا (قوله من السهو) أي عند البصريين ومن السمة أي العلامة عند الكوفيين فأصله عند
الاولين سمويون فن فعل حذف الواو واعتباط أي لاله تصريفة ولذلك جرى الاعراب على
الميم الموجودة بخلاف ما حذف لعله كياء فاض فهو منظور اليه فيجربى الاعراب عليه وسكن
أوله وأدخل عليه همزة الوصل توصلا للفظ بالساكن فوزنه أفع ويشهد لهذا المذهب جمعه
على أسام وأسماء وأصله أسما وقال في الخلاصة فابدل الهمزة من واو ويا آخر اثر الفزيد
وتصغيره على ميم وأصله سموا اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء
وأدغمت في الياء قال فيها ان يسكن السابق من واو ويا البيت وسمع في الفعل سميت ولو كان
الامر كما يقول الكوفيون لجمع على أواسم وأوسام وصغر على وسيم وكان فعلة وسمت وادعاء
القلب فيما مر بعيد وأيضا فالهمزة لم تعهد في كلامهم داخل على ما حذف صدره ويشهد
للكوفيين ان يكون الاسم علامة للمسمى يعرف بها الظاهر من كونه دالا على رفعة مسماه ثم
الاسم ان أريد به اللفظ فغير المسمى لانه يتألف من أصوات مقطوعة غير قارة ويختلف باختلاف
الام والاعصار بخلاف المسمى وان أريد به ذات الشيء فعينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى وأما قوله
تعالى تبارك اسم ربك فالمراد به اللفظ لانه يجب تنزيهه عن سوء الادب كما يجب تنزيه ذاته
وصفاته عن النقائص وان أريد به الصفة كما ذهب اليه الاشعري انقسم انقسام الصفة عنده
فتارة يكون عينه كالواحد والقديم وتارة يكون غيره كالخالق والرازق وتارة لا يكون عينه
ولا غيره كالقادر والمريد (قوله والله علم) أي بالغلبة التقديرية ان لم يتطرق لاصله والغلبة
التي هي حقيقة ان تطرأ لاصله وهو الاله واما الله فهو اسم جنس وضابط الثانية ان يسبق للفظ استعمال
بالفعل في افراد متعددة ثم يغلب على فرد معين منها وضابط الاولى أن لا يسبق للفظ استعمال في
غير هذا الفرد المعين بل لا يعمل فيه ابتداء مع امكان استعماله في غيره بحسب الوضع لكونه
كأياه كذا قال بعضهم ولا يخفى انه لا يظهر الا ان قلنا الله كلي وليس كذلك فالتحقيق انه
علم شخص جزئي وان كان لا يقال في جانب الله ذلك تأديبا على نفسه ووصل اليها بالهام هذا
ان قلنا الواضع هو الله تعالى وهو الرابع وقبل الواضع البشر ويكفي في الوضع تعقل الموضوع

الباء أي لا لمتعلق لانه كرههم انه اما فعل أو مصدر وحيث ذفلا تساهل

له صفاته فلا يرد أن ذات الله تعالى لا تعلم حتى يوضع لها اسم وليس بالغلبة أصلاً (قوله للذات)
 أي بقطع النظر عن الصفات والالما فأدلا الله التوحيد لأنه يصير المعنى لا اله الا هذا الامر
 الكلي وهذا في أصل الوضع ثم صار في الاستعمال على الصفات نظراً للوجود لا بالوضع
 والتأنيست للتأنيست بل للوحدة ولذا وصفت بواجب الوجود (قوله الواجب الوجود)
 أي الذي لم يسبقه عدم ولم يلحقه عدم وخرج بواجب الوجود ممكن الوجود كالحوادث
 وممكنه كشرىك الباري ولو زاد المستحق لجميع المحامد لكان أنسب بالمقام الذي هو مقام
 جد وانما اختاروا هاتين الصفتين لأن الأولى تستلزم سائر صفات المحبوب والثانية سائر صفات
 الكمال لأنه لا يستحق جميع المحامد الا من كان متصفاً بذلك وقد دم الأولى لأنها من باب التخلية
 والثانية من باب التخليئة (قوله صفتان مشبهتان) أي باسم الفاعل في العمل والصفة المشبهة
 هي المصوغة من فعل لا زرع أو ما في حكمه للدلالة على الثبات والدوام دون الحدوث (قوله
 للمبالغة) أي المبالغة التحويلية وهي الكثرة أي كثرة الرحمة كما وكيفاً لا البيانية وهي
 أن تناسب الشيء زيادة على ما يستحقه لأنه لا يليق بالله سبحانه وتعالى والمراد المبالغة بالمادة أي
 الحروف لا بالصيغة لأنهما ليسا من صيغ المبالغة المشهورة ورحيم وإن كان على وزن الكن
 يشترط في كون هذا الوزن صيغة مبالغة أن يعمل النصب بالفعل وأيضاً هو دال على الثبات
 والدوام دون الحدوث (قوله من رحم) علم أن الرحمة رقة القلب والميل النفساني المستحيل
 على الله لكونه كقيمة نفسانية ولا نفس أي لا روح لله تعالى فهو ما مجاز مرسل من اطلاق اسم
 السبب على المسبب بأن يطلق ويراد الانعام والاحسان فيكون صفة فعل أو ارادته فيكون
 صفة ذات أو استعارة تمثيلية بأن يشبه حاله وهيئته تعالى مع خلقه بحال ملك عطف ورق على
 رعيته فعمهم معروفه واحسانه ثم أطلق على حال الله اللفظ الدال على حال المشبه به وهو رحيم
 أو رحيم مراد به غاية ذلك التي هي فعل أو ارادته لا مبدء الذي هو انفعال والاول كوضع
 الخاتم على الشمعة والثاني كثرة الشمعة وقبولها للفعل والكيفية هي الاثر الحاصل من الفعل
 لا يقال الاستعارة التمثيلية خاصة بالمركب ولفظ الرحمن أو الرحيم مفرد لا نأقول ان ذلك مبني
 على مذهب من لا يشترط في الهيئة المنتزعة من متعدد تعدد اللفظ الدال على ذلك المتعدد بل
 الشرط تعدد المعنى المنتزع منه وهو هنا الرقيق القلب العاطف على رعيته المدلول على ذلك
 بلفظ الرحمن أو الرحيم (قوله من رحم) أي من مصدره وهو الرحيم بضم الراء لا الرحمة لأنها
 مصدر من بدو الاشتقاق يكون من المجرد وانما قلنا من مصدره بناء على الصحيح من أن الاشتقاق
 من المصادر قال في الخلاصة * وكونه أصلاً لهذين النعتين لا يقال رحم متعدداً والصفة المشبهة
 لا تصاغ الا من فعل لازم لانا نقول ينزل ذلك منزلة اللازم بأن نقطع النظر عن مفعوله كقولنا
 زيد يعطى ويضرب أي يفعل الاعطاء والضرب بقطع النظر عن معطى له ومضروب أو نقله الى
 باب فعل بالضم الذي لا يكون الا لازماً فمفعاله رحم بضم الحاء (قوله الحمد لله) لم يأت بالعاطف لما
 بين الجملتين من كمال الاتصال وللإشارة الى استعلال كل باقاة الابتداء ولم يقتصر على البسملة
 وإن كان فيها جهة توحيد لان المبسمل لا يقال له حامد عرفاً واللام في الحمد يصح أن تكون
 للجنس وعليه صاحب الكشف أو لا لا تغرق وعليه الجمهور أو للعهد الخارجي العلى أي

للذات الواجب الوجود
 والرحمن والرحيم صفتان
 مشبهتان ببيتا للمبالغة من
 رحم (الحمد لله)

(قوله أو استعارة تمثيلية)
 لا يخفى ما فيه من سوء
 الادب ووجهه ان فيه
 اضافة الدال لله وزيادة
 المشبه على المشبه به
 والقاعدة العكس وفيه
 أيضا عدم التركيب
 في التمثيلية ويجاب بأن
 اساءة الادب مدفوعة لان
 المقصد التقريب والقاعدة
 أغلبية وعدم التركيب
 على ما ذهب اليه السعد
 أو بعبارة التركيب بالنظر
 لمجموع الرحمن الرحيم
 واطراف الدال معهوده
 في كتب الكلام انظر
 الامير في حاشية الماوى

الحمد الذي حمد الله به نفسه وحمد به أنبياءه وأوليائه واللام في الله يصح أن تكون للاختصاص أو الاستحقاق أو للملك وعلى كل فالعبارة دالة على اختصاص جميع الحمد بالله تعالى أما على الاستغراق فالمطابقة وهو ظاهر لأن المعنى كل فرد مستحق أو مختص بالله تعالى وأما على الجنس فبالالتزام إذا لم ينسب الحمد لمختص بالله تعالى ويلزم من ذلك عدم ثبوت فرد منه لغيره إذ لو ثبت فرد منه لغيره لكان الجنس ثابتاً في ضمنه فلم يكن الجنس مستحقاً أو مختصاً بالله تعالى وأما على العهد فلا نفي للمعنى الحمد الذي حمد الله به نفسه وحمد به أنبياءه وأوليائه مختص بالله أو مستحق له والعبرة بعموم ذكر فائدة الاختصاص على هذا بطريق المبالغة والادعاء ويمتنع على هذا التقدير كون لام الحمد القديم لا يتصف بذلك فلاحتمالات تسعة وأولها كون لام الحمد للجنس ولام الله للاختصاص لانه كدعوى الشيء وهو اختصاص الأفراد بينة وهي اختصاص الجنس على ما تقدم والجملة يحتمل أن تكون انشائية مفيدة لانشاء الحمد إذا قلنا الحمد لله من شئ للثناء على الله تعالى لغة فليس المراد الانشاء الاصطلاحي المقابل للخبر والمراد انشاء الثناء على الله بضمون الجملة وهو اختصاص الحمد بالله واستحقاقه له لانشاء المضمون الذي هو نفس الاختصاص أو الاستحقاق لانه ليس في قدرة العبد ومضمون الجملة هو المصدر المأخوذ من المحكوم به المضاف للمحكوم عليه كقيام زيد من قولك زيد قائم ويحتمل أن تكون خبرية وتفيد ما ذكر لكن بطريق اللازم اذ من لازم الاخبار عن الحمد بالله مملوك أو مستحق لله ومفعله بأنه ماله أو مستحق له وذلك جميل قطعاً فيكون الوصف به حمداً وما قيل من انه لا بد في الحمد من الازعان لدلول الجملة والاخبار لا يستلزمه فلا يكون حمداً فرد ولا مفعولاً على اشتراط اعتقاد تصاف المحمود بالمحمود به باطنياً وهو ليس بشرط بل الشرط فصل التعظيم وان لم يعتقد به باطنياً وأيضاً لوجه الفرق في عدم الاستلزام المذكور بين الانشاء والاخبار (قوله لغة) منصوب بنزع الخافض أو على الحال أو التمييز ومشله عرفاً وشرعاً واصطلاحاً ونحو ذلك (قوله باللسان) المراد به آلة النطق لا الجارحة المخصوصة فقط فلو نظمت يده مثلاً كرامة كان حمداً ولا يخرج الحمد للغوى بذلك عن كون مورد خاصاً لتقييده بالآلة الناطقة بخلاف العرفي وخارج باللسان الحمد لنفسه والثناء بالجنان والاركان بناء على أن الثناء هو الاتيان بما يشعر بالتعظيم مطلقاً أما إذا بني على أنه الذي ذكره بخير أو الكلام الجميل فيكون ذكر اللسان لبيان الواقع (قوله على الجميل) على التعميل أي لاجل الجميل والمراد الجميل عند المحمود ولو في زعم الحمد كقول الشاعر

نهبت من الاعمار ما لو حويته * لهنت الدنيا بانك خالد

(قوله الاختياري) أي حقيقة أو حكماً فيشمل الحمد على صفات الله تعالى كالعالم والقدرة قائماً في حكم الافعال الاختيارية من حيث كونها ينشأ عنها ذلك وكذا الحمد على كرم زيد بمعنى الصفة القائمة به ولكن هذا لا يظهر في غير صفات التأثير كالسمع والبصر الا ان يقال ان صفات الله تعالى ينشأ عنها ذلك في الجملة والاولى أن يقال انها في حكم الافعال الاختيارية من حيث عدم احتياج قيامها بالذات الى ذات أخرى توجب لها ذلك بل ذاته تعالى كافية في قيام تلك الصفات بها ومقتضية له واحترز بذلك القيد عن المدح فانه يعم الاختياري وغيره على الرابع

هو لغة الثناء باللسان على
الجميل الاختياري

(قوله اذ الحمد القديم
لا يتصف بذلك) فيه انه
حيث نُسِر الحمد للمعهود
بما ذكره المحقق وهو
مجموع الحوادث والقديم
كان حادثاً لان المركب من
القديم والحدث حادث أي
الهيئة الاجتماعية
الحاصلة منها أثبتت بعد
أن لم تكن كما أفاده الصبان
قد بر

على جهة التجليل ولا يكون
حقيقة الا (لله المتفضل)
علينا

٣ (قوله عما كان على
جهة الاستهزاء بالسخرية)
فيه ان هذا خارج بقوله
قبل على الجليل أى لاجله
لان ما كان للسخرية
لا يكون للجميل الا أن
يقال لا يضر تعدد المخرج
أو يقال بعدم التنافي بين
السخرية وكون الباعث
هو الجليل اذ قد يثنى
الشخص على المثل عليه
لنعمته ويسخر به بشا
فهذا الثناء لا يسمى حمدا
لمصاحبه للسخرية (قوله
او اعتقاده) هذا مبني
على ان الاعتقاد شرط
وقد مر خلافه نأمل شيخنا
باجوري (قوله سواء كان
باللسان أو غيره) كالاعتقاد
الاقابي فيكون كل من
الدال والمدلول عليه أمرا
قليبا والاختلاف بينهما
بكون الاول اعتقاد
الاتصاف بالصفات العظيمة
والثاني اعتقاد العظمة
للذات لكن الدلالة
تتوقف على القرائن اذ
لا طلاع لنا على مافي
القلب والدال على اعتقاد
العظمة اعتقاد الاتصاف
بالصفات العظيمة بواسطة
القرينة أفاده السجاعي
في بعض كتبه

تقول مدحت اللؤلؤة على حسن ما دون مدحت زيدا على رشاقة قد دون مدحت زيدا وقيل
بإشراط الاختيارى فيه أيضا وقولهم مدحت اللؤلؤة على حسن ما دون مدحت زيدا
على رشاقة قد خطأ أو مؤول بدلالة على الأفعال الاختيارية وعلى هذا فالتقييد بالاختيارى
لسان ماهية المدح لا للاحتراز وقول الزمخشري في الكشف المدح والمدح أخوان يحتمل أن
المراد به ترادفهما كما صرح به في القائق فيكون جاريا على هذا القول ويحتمل أن المراد أخوان
في أن بينهما اشتقاقا كبيرا بان يشتركا في الحروف الاصول دون الترتيب ثم اعلم أن الاختيارى
قد في المحمود عليه أى لاجله وهو الوصف الباعث على الاتيان بالمدح دون المحمود به وهو مدلول
الصيغة لانه قد يكون غير اختياري كقولك زيد رشيق القذا اذا كان الباعث لك على ذلك كرمه
وهما قد يختلفان ذاتا واعتبارا كهذا المثال وقد يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا كقولات
زيد كريم وكان الحامل على الاتيان بذلك كرمه فالكرم من حيث كونه مدلول الصيغة محمود
به ومن حيث كونه باعثا على الاتيان به محمود عليه (قوله على جهة التجليل) على معنى مع
متعلقة بالثناء وضافة جهة لما بعده بانية واحترز بذلك عما كان على جهة الاستهزاء
والسخرية ٣ بان تخالف جوارحه أو اعتقاده لسانه وهذا لا يفتضى أن الحمد للغوى يكون
بغير اللسان لان اعتبار كل من فعل الجنان والاركان انما هو من حيث ككون ذلك شرطا
لا شطرا فلا اشكال وزاد المصنف في غير هذا الكتاب سواء تعلق بالقضائل أم بالقواضل
والقضائل جمع فضيلة وهي المزية القاصرة والقواضل جمع فاضلة وهي المزية المتعدية هكذا
فرق بينهما واعترض بأنه ان نظر الى الملكات فتأسر في كل أولاد ثرقية مديته في كل فالاولى
الفرق بان الاولى هي التي يتعقل اتصاف الشخص بها وان لم يتعد مدثرها للغير كما علم اذ يصح
اتصاف الشخص به وان لم يعلم والثانية هي التي لا يتعقل اتصاف بها الا بتعدى أثرها للغير
كالكرم اذ لا يصح اتصاف الشخص به الا اذا صدر منه اكرام للغير (قوله ولا يكون حقيقة)
أى في الحقيقة ونفس الامر الله أى مستحق له والمصير ظاهر على مذهب أهل السنة القائلين
بان الأفعال مخلوقة لله تعالى وكذا على مذهب المعتزلة باعتبار أن الله تعالى هو الخالق للقدرة على
الأفعال فالفعل وان جرى على يد المخلوق الا أنه في الحقيقة ونفس الامر لم يوجد الا الله فيستحق
المدح عليه وترك المصنف هنا تعريف الشكر وهو لغة فعل يفي عن تعظيم المنعم بسبب انعامه
على الشاكر أو غيره سواء كان باللسان أو غيره قال الشاعر

وما كان شكري واقبا بنو الكرم * واكنى حاولت في الجهد مذهبها
أفادته لكم النعماء منى ثلاثة * يدى ولساني والضمير المحجبا

فورده أعم ومتعلقه أخص وهو النعمة والمدح اصطلاحا هو الشكر لغة بأبدال الشاكر بالحمد
فبينهما التساوى وأما الشكر اصطلاحا فهو صرف العبد بجمع ما أنعم الله به عليه من سمع وغيره
الى ما خلق لاجله من الطاعات والمدح لغة الثناء باللسان على الجليل مطاقا أى سواء كان اختياري
أولا واصطلاحا ما يدل على اختصاص الممدوح بنوع من الفضائل أو القواضل (قوله
المتفضل) أى المحسن البنا فضلا منه لا وجوب عليه فقهه رد على المعتزلة (قوله علينا) أى
معاشر المخلوق في قوله ينعمه تغليب لان الكافر مرزوق لا منعم عليه أو المؤمن فقط أخذنا

من المقام فلا تغليب في النعمة ولا ينافي هذا قوله المرشد الخ لانه كلام مستقل ولان التحرير باعتبار نفعه نعمة عامة لجميع المؤمنين أو أن النون في علمه العظمة أي على أخذ من قوله المرشد الخ أي في الاظهار ملزومها الذي هو تعظيم الله به تاهيله للعلم وذلك نعمة فيكون عاملا بقوله تعالى وأما بنعمة ربك فحدث وكل من علينا بنعمه صلة المتفضل (قوله بنعمه) بكسر النون بمعنى انعامه واحسانه والباء حينئذ للتصوير لان المتفضل هو الاحسان الذي هو تعلق القدرة بالشئ المحسن به وعلى هذا فلم يترضى المنعم به ايها الملقصور للعبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشئ دون آخر وتذهب نفس السامع كل من ذهب بممكن وانما جدد على الانعام أي في مقابلته لا مطلقا لان الاول واجب أي يثاب عليه فواب الواجب لأن من تركه لفظا يأنم والثاني مندوب أي أن من أتى به لافي مقابلة شئ يثاب عليه فواب المندوب وقد تقدم ذلك ويحتمل أن النعم باقية على حقيقة ثباتها والباء صلة المتفضل كما تقدم ففيه تعرض للمنعم به (قوله الوهاب) صيغة مبالغة أي كثيرا اعطاء وقولهم ان المبالغة لا تكون الا في صفات تقبل الزيادة والنقص وصفات الله منزهة عن ذلك ظاهر في صفات الذات ون صفات الافعال لكثرتها بكثرة المتعلقات ولما كان لا يلزم من المتفضل كثرة الاعطاء أردفه به والهبة لغة اعطاء الشئ مالا كان أو غيره وفي اتيناه بصيغة المبالغة اشارة الى انه تعالى واهب في الدارين وانه لا يقدر أحده على هبة مثل هبته وأنهم ليست لغرض (قوله لها) متعلق بالوهاب (قوله المرشد) قال المناوي تتبعت الكتب فلم أجدهم أسماءه تعالى المرشد بل الوارد في أسمائه الحسيني الرشيد اه بالمعنى ويجاب بأنه جار على طريقة الغزالي المكتفي بورد المادة وكذا قوله المتفضل (قوله لتحرير تنقيح الباب) التحرير في كلامه بالمعنى المصدري أي التهذيب بخلاف تنقيح الباب فانه بالمعنى العلي (قوله وغيره) اشارة الى أن في المتن اكتفاء وانما اقتصر على ماد كرم مراعاة للجمع (قوله وابتدأت بالبسملة الخ) بعد أن تكلم على مفردات هذين التركيبين نزع يتكلم على جملة ما فاشار الى ثلاثة أمثلة الاول لم ابتدأت بهما لا غيرهما من سبحان الله مثلا الثاني لم جعت بينهما ولم تقتصر على أحدهما الثالث لم قدمت البسملة على الحمد ولم تعكس فقوله جعابين الابتداءين أي الحقيقي والاضافي يفتح الدعوى الثانية أي الجمع بينهما وقوله اقتداء بالكتاب يفتح الدعوى الثالث وقوله وعلا بخبر الخ يفتح الدعوى الاولى أيضا وهو كالتعليق لقوله جعابين الابتداءين الخ أي وانما جعت بينهما علا الخ وذكر الدعوى الثالث مرتبة في شرح المنهج فليست الأدلة كلها جوابا عن قوله ثم بالجدلة كما يوهمه ظاهر كلامه حتى يرد أن قوله وعلا الخ لا ينتج الترتيب المستفاد من ثم وأن الاولى التعبير بالواو (قوله بالبسملة ثم بالجدلة) أي بدلولهما ومسماهما وهو اسم الله الخ اذ هو لم يتدنى بهذين اللفظين أو يقال ان كل حكم ورد على اسم فهو وارد على مدلوله الا لثريته أو التقدير عما تحتها منه وعلم النحت سماعي كالجملة والحوقة والطليقة من أطال الله بقاءك ومنه الكلمات المنسوبة لسيدنا علي كرم الله وجهه وهي والله ما تر بعلي بنت قط ولا تسبى سمكت قط ولا تسرو لقمتم قط ولا تعمق عددت قط أي ما شربت اللبن يوم الاربعاء ولا أكت السمك يوم السبت لانني عن ذلك طبا ولا لبست السر وال فانما محافظة على ستر العورة ولا تعممت قاعدا لان ذلك يؤدي الى

بنعمه (الوهاب) لها
(المرشد) التحرير تنقيح
(الاباب) وغيره وابتدأت
بالبسملة ثم بالجدلة

(قوله وكذا قوله المتفضل)
اترورد المادة فيه الا
أن يقال ورد الوصف بنو
الفضل العظيم

جمعاً بين الابتداءين
الابتداء الحقيقي والابتداء
الاضافي واقتداء بالكتاب
العزير وعلا بخبر كل امر
ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله

٢ (قوله بخلاف الاضافي)
أي النسبي أي فهو ما تقدم
أمام المقصود سواء سبقه
شيء أم لا فهو أعم لكن
في حالة عدم سبق لا معنى
لكونه اضافياً لخلقه عن
وجه التسمية بل هو
حقيقي فقط كما في حاشية
عبد السلام للشيخ الأمير
فيتميز في الاضافي
بـ بوقيته بشيء حتى
يكون اضافياً فهما
متباينان تبايناً كلياً خلافاً
لما في المتن حيث سلم أن
في البسملة الابتداءين ثم أن
الحامل على جعل الابتداء
قسمين دفع التعارض بين
حديثي البسملة والحكمة
فيحمل الأول على الحقيقي
والثاني على الاضافي بقراءة
ورودهم على هذا الترتيب
في الكتاب العزيز ودفعه
بعضهم ولعله عبد الحكيم
يجعل الباء في بسم الله الخ
وفي الحمد لله للملابسة
لاصلة لا يبدأ بتأويل يبدأ
بابتداء أي ككل أمر
لا يبدأ أو يشرع فيه حالة
كون ذلك الأمر ملتبساً
بالبسملة أو الحمدلة فهو الخ
أي فإذا ابتدئ فيه وهو
ملتبس بذلك فليس =

تجوز بين العمة والمناسبات خلافه (قوله الابتداء الحقيقي الخ) المبتدأ به ابتداء حقيقة ما هو الذي
تقدم أمام المقصود ولم يدب بغيره شيء بخلاف الاضافي ٢ لا يقال البسملة فيها الابتداء أن فيستغنى
بها عن الحمدلة لأنها قول الاضافي فيها حاصل غير مقصود كقولك علامة اسمية يزيد دخول حرف
الجزمع أن فيه التنوين والكسرة وهذا البحث هو الذي وصى عليه الشيخ عبد الله في دلائل
الاعجاز كما نقله السعد عنه وهو أنه يفرق بين كون الشيء مقصوداً من الشيء وكونه حاصلًا منه
غير مقصود (قوله واقتداء) عبر في جانب الكتاب بالاقتداء وفي جانب الخبر بالعمل لأن الأول
ليس فيه أمر بخلاف الثاني فإن فيه ذلك بطريق اللزوم اذ يلزم من قوله كل أمر ذي بال الخ
طلب البسملة بذلك فكأنه قال ابدؤا والاقتداء بمعنى الاتباع في الفعل استحساناً من غير أن
يؤمر به والعمل هو الاتباع عند الأمر (قوله بخبر) أي بروايتي خبر والمراد بالرواية المروية
لا تحمل في طائفة الشورى من أنه لا يصح ذلك التقدير بمعنى أن المراد بالرواية ما ذكره وخبر
مضاف للجملة بعده اضافة للبيان وهي اضافة الأعم إلى الأخص أو بالتنوين وما بعده بدل ولفظ
كل بارفع على كل حال بالابتداء وذي بال صفة أولى الأمر ولا يبدأ الخ صفة ثانية له وجهه فهو أقطع
خبر وقرن بالقاء لما في المبتدأ من العموم والبال بطابق بمعنى الشأن أي أمر شريف يهتم به شرعاً
خرج محقرات الأمور كالقيام والقعود فلا يطلب الابتداء فيها بسم الله تعظيماً لاسمه تعالى
حيث لا يؤتى به إلا في الأمور العظيمة وتسهيلاً على العباد حيث لم يطلب منهم الإتيان بالبسملة
في كل أمر فني التقييد بذلك فائدتان وحذف بعض أوصاف الأمور وهي كونه مقصوداً
لأنه ليس محرماً ولا مكروهاً ولا ذكراً محضاً ولا جعل الشارع له مبدأ فخرج ما ليس مقصوداً
لذاته بأن كان وسيلة لغيره ٣ كالبسملة والحمدلة فلا يطلب الإتيان فيهما بمثلها ما والالادي إلى
التسليم فلا يرد أنهم من الأمور وذوات البال فيطلب الإتيان فيهما بمثلها ما وهكذا في ودي
إلى ما ذكره ويحجب عن ذلك أيضاً بأنهما كما يحصى لأن البركة لغيرهما ما يعتد به نقصه بحصول
البركة لأنفسهما كالأشاة من الأربعين تركي نفسهما وغيرهما وهذا أولى لما في الجواب الأول من
سواء الأدب وخرج المحرم والمكروه فنصرم على القول وتكرره على الثاني على معقدهم وقيل
نحرم عليهما وخرج الأذكار المحضة كالتمجيد والتلليل فلا يطلب إياها بالتسمية واحترز بالمحضة عن
القرآن فإنه ليس ذكراً محضاً الأشاة على أحكام فتطلب له التسمية وخرج ما جعل الشارع له
مبدأ كالصلاة فإن ابتداءها التكبير ويطلق البال على القاب كأن الأمر لشرفه وعظم قدره
ملك قلب صاحبه ولا شغل له فاضيف له أو شبه الأمر المهم به شرعاً بالإنسان ذي قلب وأثبات
البال بمعنى القاب له تخميل (قوله لا يبدأ فيه) أي بسببه على حد دخلت امرأة النار في هرة أي
بسببها وعدم الابتداء بسببه صادق بما إذا تركت البسملة رأساً وما إذا أتى بها لا بسبب هذا
الأمر كأن سافراً وكل وأتى بالبسملة قاصداً إلا كل دون السفر فلا تحصل البركة في السفر
وبالعكس فخطوط ذلك صورته ومفهومة أنه لو أتى بها قاصداً لكان الأمر قائماً به يكون كاملاً
(قوله بسم الله) فيه ادخال حرف الجر على مثله وهو لا يجوز والجواب أن الباء الثانية نزات
منزلة لجزء من السكامة لشدة الملازمة وأدخلت عليها الباء الخافضة وأن المراد بسم الله هذا
اللفظ فهو اسم حكماء الباء داخله عايب بخلاف قول الشاعر ولا لاهم لهم لبدادوا * قلنه

كذلك فالامر

ذو البال هو ماء - ا
البسمة والجدلة بل هما
وسيلتان فيه بخلافه على
ما لوقاه من تقسيم الابتداء
فانه شامل لهما فهما من
جلته واعترض الاول بان
وجه التسمية موجود فانه
يقال انه تقدم بانسبة
للمقصود وصاحبه شيء
آخر وعدم سبقته بشيء
فيهما العموم والخصوص
المطلان وهو الحق كما افاده
الصبيان واعترض الثاني
بان الطرف عليه مستقر
حال والاصل في الحال أن
تكون مقارنة ويستحيل
النطق بشيئين معا فان
قبل المقارنة في كل شيء
بحسبه فعنداه في الانماط
التعاقب ورد أنها حينئذ
لا تصدق الاعلى الملاصق
لاعلى ما تقدم منه أيضا
وأجاب الصبيان بان معناها
هنا عدم التراخي =

الرحمن الرحيم فهو أقطع
وفي رواية بالحمد لله رواء
أبو داود وغيره وحسنه
ابن الصلاح وغيره وقد
بسطت الكلام في غير
هذا الكتاب على الحمد
 والمدح والشكر والنسبة
بينهما (والصلاة) وهي
من الله رحمة ومن الملائكة
استغفار ومن الآدميين
تضرع ودعاء

يتعين فيه زيادة اللام لاستعماله في معناه فاقاله الشوري من أن ما هنا مثل ذلك فيه نظر
(قوله فهو أقطع) فيه الوجهان فيما حذف منه أداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا من أنه على
التشبيه البليغ أو الاستعارة والمختار منهما ما لا قول وعلى الثاني فالمناسبة مطلق أمر ناقص
والامر الذي لم يبدأ فيه بيسم الله فرد من أفراد (قول وحسنه) أي ذكره مستوفيا للشروط
الحسن أو نقل تحسينه فلا يرد أن كلاما من التحسين والتصحيح والتضعيف لا يمكن في زمانه (قوله
في غير هذا الكتاب) كتن البسمة له وحاصل النسب خمسة عشر لأن كلاما من الحمد والشكر
 والمدح له معنى لغوي ومعنى شرعي فالجمله ستة فتأخذ الاول مع الخمسة والثاني مع الأربعة
 والثالث مع الثلاثة والرابع مع الاثنين والخامس مع الاخير يحصل ما ذكر وقد نظم الشيخ على
الاجهوري ستة منها في قوله

اذ انسب بالحمد والشكر رمتها * بوجه له عقل اللبيب يؤالف
فشكر لذي عرف أخص جميعها * وفي لغة للحمد عرفا يرادف
عموم لوجه في سواهن نسبة * فذي نسب ست لمن هو عارف

(قوله والصلاة) اسم مصدر لصلى ومصدره التصلية ولم يذكره لانه لم يسمع معنى الدعاء بخير بل
عنى العذاب قال تعالى وتصلية بحيم فلو ذكره لا وهم ذلك والصلاة مبتدأ والسلام عطف
عليه وعلى سيدنا خير عنهما أي كائنان على سيدنا وليس ذلك من باب التنازع لانه لا يكون
في المصادر لأنها جامدة وكذلك أسماء المصادر كالصلاة والسلام والتنازع لا يكون الا في
المشتق على الصحيح بناء على أن المراد بالمشابهة في قولهم يقع التنازع في الفعل وشبهه المشابهة
في الاشتقاق وبعضهم قال المراد بالمشابهة في تضمن الحدث وعليه فيجوز التنازع فيما ذكر
ولانه يلزم على ذلك تقدير خبر لكل منهما الان الطرف حينئذ لقوله كعامله ولا يصلح أن يجعل
خبرا الا المستقر المحذوف عامله والاصل عدم التقدير (قوله وهي من الله) هذا معنى لغوي
وشرعي ولهذا قال في شرح المنهج هي لغة ما مر أول الكتاب وذكر أوله هذا المعنى ولها معنى
لغوي فقط وهو الدعاء بخير أو مطلقا ومعنى شرعي فقط وهو أقوال وأفعال الخ وظاهر قوله
وهي من الله درجة الخ انها من قبيل المشترك اللفظي وهو ما تعدد وضعه ومعناه كعين وقر
والاولى كما في المعنى ان تكون من قبيل المشترك المعنوي بان تكون موضوعا بوضع واحد
لمعنى واحد وهو العطف بالفتح أي الاحسان وذلك يختلف باختلاف ما يضاف اليه فهو بالنسبة
لله رحمة وللملائكة استغفار وللآدميين تضرع ودعاء فهذه الثلاثة أفراد له وانما كان هذا
أولى لان الأصل عدم تعدد الوضع اللازم على الاشتراك اللفظي ولانه يلزم عليه استعمال
المشترك في معانيه وقد منهجه الجمهور وان يجوز ما مائنا الشافعي (قوله درجة) أي مقرونة
بمعظم ولذا عطف الرحمة عليها عطف عام على خاص في قوله تعالى وأنتك عليهم صلوات من
ربهم ودرجة ويكره الدعاء له صلى الله عليه وسلم بالدرجة في غير الوارد (قوله استغفار) أي طلب
المغفرة وان لم يكن بلفظ اغفر كلفظ ارحم واعف (قوله ومن الآدميين) الاول ومن غيرهما
لشمولة الجن والحيوانات وأما الجادات فورد أنها اسلمت عليه ولم يرد أنها صلت عليه صلى الله
عليه وسلم (قوله ودعاء) من عطف العام على الخاص لان التضرع دعاء مع ابتال وخضوع

وما قاله الشوبري من انه عطف خاص سبق قلم وان أمكن تصحيحه بحمل المضارع على التذال
مطلقا والدعاء على السؤال مع التذال فان قيل هل الافضل الصلاة الا دميين على النبي صلى
الله عليه وسلم أو صلاة الملائكة عليه قلنا الافضل صلاة الا دميين بدليل ما قاله ابن حجر من ان
طاعات البشر اكمل من طاعات الملائكة لان الله كفهم مع وجود صوارف عنها قائمة بهم وفعل
الشيء مع مشقة وجود صوارف أبلغ من فعله مع عدم ذلك أي فلا امتحان فيه بوجه (قوله
بمعنى التسليم) أشار الى أن السلام هنا اسم مصدر بمعنى المصدر وليس اسما من أسمائه تعالى
كما توهم والتسليم هو التحية بالسلام أي السلامة من كل مكروه والامن منه ومن سلم الله عليه
فقد سلم من الآفات ولم يأت بالمصدر لما نسبة الصلاة وجمع بين الصلاة والسلام لكرامة افراد
أحدهما عن الآخر أفظا أو خطأ خلافا لما قاله خضر ولو اتحد المجلس أو الكتاب مع الطول
خلافا لظاهر كلامه أيضا في ذلك فلا يخرج عن الكرامة الا اذا جمع بينهما عرفا لفظا وخطافا
أقربهما لفظا فقط اتفقت الكرامة اللفظية وبقيت الخطيئة وبالعكس وكرامة الافراد خاصة
بنيينا وقيل جارية في غير بنيينا أيضا الا أنها في حقهم أخف (قوله على سيدنا) قدم سيدنا مع ان
أصل الصفة الجريان على الموصوف للاشارة الى استقلالها بنفسها حتى صارت كاعلم المستقل
ثبوت سيادته بالاجماع ففي تقديمها دلالة على علميته في السيادة ولا يشك على الاستقلال
اعراب محمد بدلا والمبدل منه في نية الطرح لانه ليس المراد اطراحه واهداره من جهة المعنى
بل المراد انه في نية الطرح بالنسبة لعمل العامل لان الثماني هو المقصود بالنسبة لعمل العامل
فيه والاضافة فيه لتعريف العهد الخارجي العلي أي سيد الخلق المعهود عنه دأهل الملة
والسيد يطلق على المتولى للسواد أي الجماعة الكثيرة وينسب اليهم فيقال سيد القوم ولا
يقال سيد الفرس مثلا ولما كان من شأن المتولى لذلك أن يكون مهذب النفس كما يدل له آية
ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك قيل لكل من كان فاضلا في نفسه سيدا وان لم
يتول ذلك وعلى الذي يفوق قومه وبشرف عليهم وعلى الخليم الذي لا يستغزى الغضب وعلى
الكريم وعلى المالك وأصله سيدا اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالكون قلبت الواو
ياء وأدغمت في الياء والدليل على سيادته عليه الصلاة والسلام الاجماع وغيره من الأدلة مناقش
فيه وشذ الزمخشري في تفضيل جبريل عليه قال بعضهم ولولا أنه تاب لكان حقيقا بالعذاب
وفي كلام المصنف استعمال السيد في غير الله وفي المسئلة ثلاثة أقوال الاول جواز اطلاقه
على الله وعلى غيره الثاني ويعزى للامام مالك انه لا يطلق عليه تعالى الثالث لا يطلق الا عليه
تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم انما السيد الله لمن قال له يا سيدنا وهذا امر دود بقوله تعالى وسيدا
وصورا والقباسيد هاو بحديث أناس يدول آدم وحديث قوموا الى سيدكم وأما الحديث
السابق فمحمول على ان المراد انما السيد الحقيقي الذي يستحق السيادة باطلاق فالمعنى لا تقولوا
يا سيدنا معتدين أني أنا السيد الحقيقي (قوله محمد) بدل من سيدنا أو عطف بيان عليه وهو علم
منقول من اسم مفعول الفعل المضعف أي المكرر العين سمى به نبينا تفاؤلا بأنه ~~محمد~~ محمد
الخلق وقد استنبط بعضهم من الاسم المذكور عدة الرسل وهم ثلثمائة وأربعة عشر فقال فيه
ثلاث ميمات واذا بسطت كلامها قلت ميم وعدتها بحسب الجمل الكبير تسعون حصل من

فيصدق على الملاصق
وما تقدمه حيث لم يتراخ
انه مقارن وملاصق لما
بعد غاية ما في هذا الاحتمال
انه محال لظاهر من
كون الباء صلة ليدأ
ويقتضي انه يخرج عن
العهد بذكرهما قبل
المقصود بالذات وان سبقه
شيء آخر اه افاده
الصيان في رسالته على
البسطة بزيادة

٣ (قوله وسيلة لغيره) يرد
على هذا الوضوء والغسل
فانهم اوسيلتان للصلاة مع
ان البسطة مطلوبة فيهما
٤ (قوله فورد أنها سلمت
عليه ولم يرد الخ) أي
ولا مانع من ذلك

(والسلام) بمعنى التسليم
(على) سيدنا محمد

الثلاث مئتان وسبعون واذ بسطت الحاء والذال قلت دال بخمسة وثلاثين وحابلهمز
بتسعة فالجملة ماذ كر واستنبط بعضهم منه عدة الانبياء وهم امة اربع وعشرون ألفا
فقال طريق ذلك ان تضرب عدده بالجل الصغير وهو عشرون لان المئين بمائة والحاء بمائة
والذال باربعة في نفسه يكون الخارج اربعمائة تضرب في كامل عقود المرسلين وهم ثلثمائة
وعشرة فالخارج ماذ كراه ولا يخفى ما في ذلك من البعد وايضا فقد تقدم ان عدة الرسل ثلثمائة
واربعة عشر فلا يتأتى ماذ كراه الا بسقاط ما فوق العقد كما ذكره (قوله نبينا) اختار ذلك على
الرسول لانه اذا استحق الدعاء له بسبب اتصافه بوصف النبوة فهو وصف الرسالة الاولى واشرف
بمعنى افضل والانام يطلق على جميع الخلق من المخلوقات فيشمل الجادات وعلى كل ذي روح
من الحيوانات وعلى الجن والانس وعلى الانس فقط وله اربعة معان وكل واحد اخص مما قبله
(قوله وعلى آله) عطف على الجار والمجرور لا على المجرور فقط بدليل اعادة على وانما اعادها لان
الصلاة عليهم مطلوبة بالنص ولم يعد هاء مع الاصحاح لان الصلاة عليهم مطلوبة بالنص على
الآل وايضا في اعادة على رد على الشيعة وهي مجردة عن المضرة كقوله تعالى فتوكل على الله
فلا ير دان الصلاة في الدعاء وهو مع على للمضرة على أنه قد يمكن الفرق بين صلى عليه ودعا
عليه والآل اسم جمع لا واحد له من لفظه هذا واثبات الصلاة والسلام بعد البسملة في صدور
الكتب والرسائل حدث في زمن ولاية بنى هاشم ثم مضى العمل على استحبابه ومن العلماء من
يختتم بها الكتاب ايضا (قوله وهم مؤمنوا الخ) في كل من مؤمن وبنى تغليب فالمراد ما يشمل
المؤمنات من بنات هاشم فالآل يشمل الذكور والاناث وهذا التفسير للآل في مقام الزكاة
والانساب بمقام الدعاء تفسيرهم بكل مؤمن ولو عاصيا (قوله وصحبه) عطف مغاير على تفسير
الشارح للآل لان بينهم ما عليه عموما وخصوصا من وجه فهم امتبايات بنات بنات بنات بنات
عطفه على ما قبله لتشمل الصلاة اصحاب الذين ليسوا بالآل ومن عطف الخاص على التفسير الثاني
المقدم وانما نص عليهم بالخصوص اشرفهم واحسنهم فاقدمهم من زيد الدعاء بكثرة ثقلهم الشرائع
والشعائر انما عن النبي صلى الله عليه وسلم فدعاهم مرتين بالعموم والخصوص (قوله اسم جمع
اصاحبه) أي على مذهب سيبويه لان فعلا لا يكون جمعا لفاعل قياسا ما طردا خلا فلا خفيش
وصرح بالاضافة في المفرد للتصريح بها في اسم جمعه اذ الغرض هنا صاحب مخصوص وهو
الصحابي كما أشار الى ذلك الشارح بقوله بمعنى الصحابي واسم الجمع ما دل على مجموع
الا حاد دلالة المركب على جملة أجزائه والجمع ما دل على افراده دلالة تكرار الواحد بالعطف
والكلام على اسم الجنس وغيره مشهور (قوله بمعنى الصحابي) أي لابعني من طالت عشرته
معك (قوله من اجتمع) في تعبيره باجتماع اشعار باشتراط التميز بين اللقاء والصحيح انه لا يشترط
والمراد بالاجتماع الاجتماع المتعارف بان يكون بالابدان في عالم الدنيا فيخرج اجتماع الملائكة
والانبياء بهالة الاسراف في السما أو بين السما والارض ورؤيته في المنام أو اليقظة بعد
موته أو نحو ذلك أما من اجتمع به من الملائكة أو الانبياء في الارض فهو صحابي قال سم ولوراه
من كوة في جدار بينهما فينبغي انه اجتماع أو في حكمه ان خاطبه مع رؤيته فليراجع انتهى
والظاهر انه لا يشترط الخطاب وشملت من الانس والجن والملائكة على القول بأنه مرسل اليهم

نبينا (أشرف الانام) أي
الخلق (وعلى آله) وهم
مؤمنو بنى هاشم وبنى
المطلب (وصحبه) هو عند
سبويه اسم جمع لصاحبه
بمعنى الصحابي وهو من
اجتمع

قوله دلالة المركب
الصواب المفرد اه صحبه

قال الزبدي وهو الأصح وقد قدم خلافه وتعبيره باجتماع أولى من تعبير غيره برأى لأن الرتبة لا تشترط (قوله مؤمننا بنينا) أمام من اجتمع بالانبياء قبله فيقال لهم حواريون والمراد اجتمع به بعد البعثة أي الرسالة على الصحيح يخرج من اجتمع به بين النبوة والرسالة فلا يسمى صحابيا واعتراض على التعريف المذكور بأنه غير مانع صدق على من مات مرتد أصح أنه لا يسمى صحابيا وأجيب بأنه كان يسمى قبل الرد وذلك كاف في صحة التعريف ومن زاد فيه ومات مسلما لاخراج ما ذكر أراد تعريف من يسمى صحابيا بعد موته (قوله السادة) جمع ساد بمعنى السيد قيا ما وجع سيد على غير قياس فتدول بعضهم أن سادة شاذ محله أن جعل جمعا للسيد والكرام ضد اللثام جمع كريم يطلق على النقيس والعزير والخيارد والجواد (قوله صفتان لمن ذكر) أي لآل والأصحاب (قوله وبعد) نقض قبل ظرف غائي زمني كثير ما كان قليلا ويصح هنا ارادة كل لأنه زمني باعتبار التكامل وكانى باعتبار الرسم أي المكان الذي رسم فيه ما قبلها غير المكان الذي رسم فيه ما بعدها وهو مبني على الضم لحذف المضاف اليه ونمة معناه وانما بنيت لافتقارها الى ما نضاف اليه فأشبهت الحرف في الافتقار وقبل اشبهها بأحرف الجواب كنم وبلى في الاستغناء عنها عما بعدها وهذا هو الصحيح وحركت اشبهها بآبائها أصلا في الاعراب أو تخلفا من التقاء الساكنين وكانت الحركة ضمة جبرا لما قبلها في حالة الاعراب بأقوى الحركات وهو الضم وليكمل لها الحركات الثلاث (قوله للانتقال) أي عند الانتقال أولا جله فليست موضوعة لذلك كما توهمه العبارة اذهي موضوعة للزمان أو المكان كما تقدم ويؤخذ من تعبيره بالانتقال أنها لا تقع أول الكلام ومن قوله الى آخر أنها لا تقع في آخره فلا تقع أول كلام ولا آخره ولا بين كلامين متساويين بل لا بد أن يكونا متغايرين بينهما نوع مناسبة كما هنا لان ما قبلها متهم بالتصنيف وما بعدها البيان سببه وتسمى عند البيانين اقتضايا مشوبا بتخاوص والاسلوب في اللغة الفن أو الكلام على غلط واحد (قوله وأصلها) أي كلمة وبعد أي الأصل الثاني والأول مهمما يكن ولكن أما بعده في الواردة في السنة (قوله بدليل لزوم الفاء) الاضافة للبيان أي الدليل على كون وبعد أصلها ما ذكر هو لزوم الفاء الخ اذا تقع الا في خبر مبتدأ عام أو في جواب شرط وليس هنا مبتدأ فتعين الثاني ومن المعلوم أن الواو ليست من أدوات الشرط فتعين أن أصلها أما بعد (قوله في خبرها) أي قرب خبرها والاخير الشيء مكانه وهو لا يقبل غيره والمراد بالخبر هنا الكلام الواقعة فيه فهو مكان اعتباري (قوله غالبا) أي في أكثر المواضع أي أن أكثر المواضع التي تقع فيها ما تلزمها الفاء وبعضها لا تلزم فيه الفاء كقوله عليه السلام أما بعد ما بال رجال الخ قال في الخلاصة وحذف ذى الفاعل في ثرا البيت فليس المراد اللزوم في كل صورة بل في صورة الغلبة فلا منافاة بين اللزوم والغلبة لا يقال صور غير الغلبة مهمة فشكل صورة يحتمل أن تكون من ذلك فلا يوجد لزوم لاننا نقول لان اسم الابهام بل هي مضبوطة بما سمع فتكون صور الغلبة مضبوطة بما لم يسمع أو يجاب عن المناقاة السابقة بأن المراد باللزوم الوقوع أي بدليل هو وقوع الفاء في خبرها غالبا (قوله لتضمن) علة لمحو ف تقديره وانما وقعت الفاء بعدها لتضمن معنى الشرط أي فعل الشرط بمعنى حلوها محله أو الاضافة للبيان أي معنى هو الشرط أي التعليق بمعنى افادته له ولا يصح أن يكون

قوله بين النبوة والخ وفي نسخة قبل النبوة الخ ولكل منهما وجه اه معجمه

مؤمننا بنينا محمد صلى الله عليه وسلم (السادة الكرام) صفتان لمن ذكر (وبعد) يؤتى بها للانتقال من أسلوب الى آخر وأصلها أما بعد بدليل لزوم الفاء في خبرها غالبا لتضمن أمارة في الشرط

المقدر وانما لم يمت لان ما ذكر لا ينتج لزوم بل مجرد الوقوع فان أريد بالزوم الوقوع صح ذلك
التقدير وكذا ان زوى ضعفها مع تضمها ما ذكرنا هو مستطوف في كتب العربية من أن علة
لزوم الفاء بعدها دون غيرها من أدوات الشرط مع انها لا تلزم الا اذا لم يصلح الجواب لمباشرة
أداة الشرط بأن كان من المواضع السبعة المنظومة في قوله

اسمية طلبية وبجاءد * وبما ولن وبقد وبالنفيس

لان دلالتها على الشرط بطريق النيبية من مهمما يكن فلما ضعفت احتاجوا للزوم الفاء لتدل
على الشرطية فالتقدير وانما لم يمت الفاء بعدها التضمها ما ذكر مع ضعفها النيبية انما عاين
(قوله والاصل مهمما يكن من شيء الخ) قبل ان يكن تامة وشي فاعلمها ورد يلزوم خلو خبرا مبتدأ
من عائد وزيادة من في الاثبات وان أجيب عن الثاني بأنها زائدة في شبهه النفي وهو الشرط
فالاولى أن تكون نافية واسمها ضمير مستتر راجع لمهما ومن شيء بيان لمهما وبه استدل على
اسميتها وخبرها محذوف تقديره وجودا ممتلا ولا يرد على هذا أن البيان لا بد أن يكون معينا
مبيناً للجنس معين لاننا نقول المقصود ههنا من البيان التعميم ودفع توهم ارادة نوع بوجه وصحة
ومهما مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ ويكن شرط والفاء لازمة في جوابه فحين تضمنت
أمام معنى المبتدأ والشرط لزومهاما لزمهما وهو الفاء والاسمية اقامة للزوم وهو الفاء والاسمية
مقام الزوم وهو مهمما ويكن وابقاء لآثره في الجملة لكن لما تعذر قيام الاسمية بأمال كونها حرفا
أصقوها للاسم أي أوقعوها قبله بالافصل ولا يرد على ذلك قوله تعالى فأما ان كان من المقربين
لان التقدير فاما المتوفى فالاسم لاصق لآثاره فلو انما في الجملة له يصح أن يرجع اقوالنا مقام
اللزوم وذلك لان الفاء وان قامت مقام الشرط وهو ما قبل الجزاء الا انما ليست في موضعه
حقيقة لان موضعه حقيقة ما قبل الظرف على القول بأنه من معمولات الجزاء والاسمية بمعنى
اصوق الاسم لم تقع في موضع المبتدأ اذ موضعه حقيقة موضع أمال انها ثابت عنه ويصح
ان يرجع لقولنا وابقاء لآثره وذلك لان آثار المبتدأ أي علاماته كثيرة من الاسمية والخبر والحل
بينهما فاصوق الاسم بمنزلة وجود آثاره في الجملة وكذا علامات الشرط كثيرة من الشرط أي
التعليق والفاء والجزاء فلزوم الفاء ابقاء لها في الجملة وبعد يحتمل أن تكون من معمولات
الشرط فالعامل فيها أما عند سبويه أو الفعل نفسه عند غيره والتقدير مهمما يكن من شيء بعد
البسالة فأقول الخ وأن تكون من معمولات الجزاء فالعامل فيها مقدر بعد الفاء أي مهما
يكن من شيء فأقول بعد الخ وجود شيء في الدنيا محقق والمعلق على المحقق محقق وان كان الاول
أولى من جهة أن المعلق عليه يكون في حيز البسالة فتعمه البركة كالمعلق والمعروف بناؤها على
الضم وروى تنوينها منصوبة لعدم الاضافة لفظا وتقدير او فتحها بالانوين على تقدير لفظ
المضاف اليه وروى رفعها مع التنوين على انها فاعل بالفعل المحذوف أي مهما يكن أي يوجد
بعد وهذا وجه خامس زائد على الاربعة المشهورة ذكره الرملي واختلف في أول من نطق بها على
ثمانية أقوال نظم بعضهم خمسة منها في قوله

جرى الخلف أما بعد من كان بادنا * بها خمس أقوال وداود أقرب
وكانت له فصل الخطاب وبعده * فقس فيحبان فيكعب فيعرب

والاصل مهمما يكن من
شيء بعد البسالة والجملة
والصلاة والسلام على من
ذكر

(قوله على القول بأنه من
معمولات الجزاء) أما على
أنه من معمولات الشرط
فالفاء في موضع الشرط
حقيقة اذ يصرف على
حتمت انما قبل الجزاء
بفتحها على الاول فانه
تقدمها بعض معمولات
الجزاء فتسدر شيئا
الدمهوجي حفظه الله
نحو

وقبل أول من نطق به يعقوب وقبل أيوب وقبل آدم وهو أضعفها وجمع بين تلك الأقوال بأن
 المراد الأولية بالنسبة للقبائل أي أولية كل بالنسبة لقبيلته فلا تعارض (قوله فهذا) الإشارة
 للألفاظ المرتبة المستحضرة في الذهن سواء كان وضع الخطبة قبل التصنيف أو بعده إذ
 لا حضور لتلك الألفاظ والمعاني في الخارج على وجه الترتيب والتعقيب وأن كانت توجد
 فيه لا على ذلك الوجه والظاهر أن الإشارة ليست إلا مجموع ذلك المرتب وإنما قيدنا بقولنا
 في الخارج لأن لكل من الألفاظ والمعاني ضرباً من الحضور من حيث أن الدال على الألفاظ
 الدالة على المعاني وهو النقوش موجود خارجاً بالكاتب لا يقال الإشارة لا تكون إلا لما شاهد
 المحسوس بحاسة البصر والألفاظ ليست كذلك وإن كانت تحس بحاسة السمع لا نقول شيئاً
 تلك الألفاظ التي الشخص المشاهد بجماع مطلق الحضور واستعمالها لفظ هذا فهي استعارة
 مصرحة بتحقيقه لتحقيق الألفاظ عقلاً ثم إن نظرنا لكون هذا في معنى المشار إليه فهي تبعية
 لأنه في معنى المشتق فنقول شبهت الإشارة المعنوية بالإشارة الحسية واستعملنا لفظ الثانية للدلالة
 واشتق منه المشار إليه المبرع عنه به ذاو الأفضلية وهو الظاهر وما قبل من أنه إن كانت
 الخطبة بعد التصنيف فالإشارة لما في الخارج ليس بمستقيمة لأنه لا يجري الأعلى المرجوح من
 أن مسمى الكتب النقوش أذهى الموجود خارجاً ولا يجري على بقية الاحتمالات المعروفة
 على أنه لا يصح الجري على ذلك المرجوح هنا لعدم مناسبة له مقام وذلك للخبر عن اسم
 الإشارة بقوله مختصر والاختصار إنما هو من أوصاف الألفاظ دون النقوش لأن يحمل
 على الجواز فتسمى النقوش مختصرة تسمية للدال باسم المدلول وهذا واعتراض الخبر عن اسم
 الإشارة بقوله مختصر بأن الإشارة لما في الذهن وهو محمول والمختصر اسم للمفصل باباً فافهم
 بطابق الخبر المبتدأ واجب بأن هذا المضاف مقدراً أي مفصل هذا واعتراض أيضاً بأن الألفاظ
 التي وقعت الإشارة إليها وأخبر عن مفصلها بالمختصر ليست إلا الألفاظ الموجودة في ذهن
 المصنف فيلزم عليه أنه لا يقال غيرها مختصر لأننا نقول لا يلزم ذلك الأعلى القول بأن أسماء
 الكتب من حيث علم الشخص وعليه فيجب أن الشخص الواحد لا يتعدد بتعدد محاله
 فالموجود في ذهن زيد وعمر وشي لا هو الموجود في ذهن المصنف الذي سماه مختصراً أم على
 القول بأنهم من حيث علم الجنس فصدق على متعدد ظاهراً ولكن يلزم عليه الاعتراض السابق
 وهو عدم مطابقة الخبر للمبتدأ لأن الإشارة للشخص الذي في ذهن المصنف فلا يصح الأخبار
 عنه بالمختصر الذي هو اسم للنوع وأجب بأن هناك مضافاً آخر مقدراً أي مفصل نوع هذا
 مختصر والتحقيق أن الذهن كما يقوم به الجمل يقوم به المفصل فلا يحتاج لتقدير مفصل وإن
 أسماء الكتب من حيث علم الجنس فيحتاج لتقدير نوع وما قررناه هو التحقيق فلا التفات
 إليه (قوله ذهنا) الأولى أنه منصوب على التمييز أي من جهة الذهن أي الحضور فيه
 لا في الخارج ويجوز أن يكون منصوباً بنزع الخافض أي في الذهن أي العقل أو منصوباً
 على أنه مفعل مطاق على حذف مضاف أي حضور ذهن والذهن قوة للنفس معدة
 لاكتساب المعاني (قوله وهو) أي الاختصار والمواب اسقاط قوله وتكثير المعنى لأنه تقابل
 اللفظ سواء كثر المعنى أو قل أو ساوى والبسط تكثير اللفظ فقط كذلك فيشمل الأقسام الثلاثة

(فهذا) المؤلف الحاضر
 ذهنا (مختصر) من
 الاختصار وهو تقابل
 اللفظ وتكثير المعنى

(قوله إن أسماء الكتب)
 الحق أن أسماء الكتب
 والعلم من قبيل علم
 الشخص وأما كون
 أسماء الكتب من قبيل
 علم الجنس فمرجوح
 لتدقيق الفلاسفة شيئاً
 الباجوري

وما ذكره يقتضي خروج بعض الاقسام كتقلييل اللفظ مع مساواة المعنى أو كثرته فيلزم
 أن لا يكون مثل ذلك اختصارا ولا بطايل واسطة ويعلم بما ذكره تفسير المختصر والمبسط
 (قوله في الفقه) صفة مختصر أي دال على الفقه أي متعلقه وهو الأحكام بمعنى النسب
 فشيء الدال والمدلول بالطرف والمطرف بجامع شدة التمكن تشبيها مضمرا في النفس وأثبت
 في تخيلا أو شبه ارتباط الدال بالمدلول بارتباط الطرف بالمطرف فسرى التشبيه للجزئيات
 فاستعار لفظ في الدالة على ارتباط طرف بمطرف خاصين لارتباط دال بمدلول كذلك (قوله
 هولغة الفهم) قيل مطاة أو قيل فهم مادني يقال فقه الرجل يفقه بكسر القاف في الماضي
 وفهمها في المضارع إذا فهم فهو فقهيل متعة قول منه فقهاء المسئلة إذا فهمتها ويقال فقه
 يفقه بالفتح فهم ما إذا سبق غيره إلى الفهم وفقه يفقه بالضم فهم ما إذا صار الفقه صفة له
 هذا هو المشهور وقال بعضهم الفقه في اللغة الفهم يقال منه فقه بكسر القاف يفقه بفهمها
 فقه بالفتح الفهم والقاف أو بسكون الثانية وأما الفقه الشرعي فيقال منه فقه بضم القاف
 وقيل بكسرها كالقول اه بالمعنى قال بعضهم وما ذكره من أن الفقه اللغوي يقال منه فقه
 بكسر القاف والشرعي فقه بضمها قريب (قوله العلم بالأحكام الخ) العلم هو حكم الذهن
 الجازم المطابق للواقع عن دليل والمراد هنا الظن أي ظن الأحكام إذا أحكام الفقه كلها ظنية
 لا يقينية والواقع فيها الاختلاف وأطلق على الظن لفظ العلم مجازا لكونه ظن المجتهد القوي
 الأدراك لا يقال المجاز ممنوع في الحدود لانه قول محله ما لم يشتهر والمراد بالظن التيمم لذلك بأن
 تكون عنده المذمة التامة فلا ينافي قول مالك في ست وثلاثين مسألة من أربعين مثل عنها
 لا أدري ولا قول أبي حنيفة في ثمان مسائل كذلك والمراد بالأحكام النسب التامة بين
 الموضوع والمحمول كثبوت النسب وثبوت الوجوب في قولك التزم من دواب والنية واجبة
 فثبوت ذلك حكم والفقه هو العلم بالثبوت المذكور وليس المراد بالحكم هنا خطاب الله تعالى
 المتعلق بأفعال المكلفين كما هو عند الأصوليين لانه يلزم عليه خروج البحث عن أفعال غير
 المكلفين وأنه لا فائدة لقولهم الشرعية فيكون مستدركا وخارجا بالعلم بالأحكام العلم بالأدوات
 والصفات كتصور الإنسان والبياض فلا يسمى ذلك فقها ببقوله الشرعية العلم بالأحكام
 العقلية والوضعية أي الاصطلاحية والعادية ويعبر عنها بالحسنة كالمعلم بأن الواحد نصف
 لاثنين وبأن الفاعل مرفوع وبأن النار محرقة وبقوله العملية أي المتعلقة بكيفية أي صفة
 عمل كثبوت الوجوب للصلاة في قولك الصلاة واجبة فالثبوت حكم متعلق بكيفية وهي
 الوجوب وهو صفة عمل هو الصلاة وكذا قولك التزم من دواب العلمية أي الاعتقادية كالمعلم
 بثبوت القدرة لله تعالى إذا القدرة ليست بكيفية عمل وأما العلم بوجوب اعتقاد ثبوت القدرة له
 تعالى فهو من الفقه لا تطابق تعريفه عليه إذا العلم بالخطاب بالشيء ظن قطعا وهو المحكوم عليه
 بأنه من الفقه لانه بكيفية وهي الوجوب وتلك الكيفية كيفية عمل وهو الاعتقاد لانه على
 قايي والمراد بالعمل هنا ما يشمل ذلك وحمل اللسان والأركان وبقوله المكتسب بالرفع صفة للعلم
 علم الله وجبريل على القول بأنه غير مكتسب بل ضروري خلقه الله فيه لانه لم ينشأ عن نظر
 واستدلال وقيل أنه مكتسب بالإلهام فيخرج بقوله من أدلتهم لانه من الإلهام لا من الأدلة كما

(قوله أو كثرته) صوابه
 أوقته لان الكثرة
 داخله لا خارجة تأمل
 شيخنا

(في الفقه) هولغة الفهم
 واصطلاح العلم بالأحكام
 الشرعية العملية
 المكتسب من أدلتها
 التفصيلية

يخرج به علم النبي صلى الله عليه وسلم لا كتسابه من الوحي وأما ما كنسبه صلى الله عليه وسلم
بالاجتهاد على الصحيح من أنه يجتهد فيه قال له فقه باعتبار كونه اجتهاد ولا يكون
خارجا عما ذكر ولا يقال له فقه باعتبار كونه دليلا شرعيا النافي بهذا الاعتبار لا يعد فقها بل هو
من أداته وكذا يخرج بقوله من أدلتنا علم المقلد لانه مستفاد من قول المفتي لامن أدلة الأحكام
وبقوله التفصيلية أي المعينة علم الشخص الخلفي وهو الذي نصب نفسه للذهب عن قواعد
إمامه حفظا لها من الضياع فان علمه مكتسب من مقتضى والنافي للذين هم من الأدلة
الاجالية أي غير المعينة كالامر للوجوب مثال ذلك أن يقول الشافعي للمزني الوتر ليس
بواجب لما قام عندي والنية في الصلاة واجبة لما قام عندي فيعارض المزني أحد في ذلك
طالبا منه الدليل فيقول له النية في الصلاة واجبة لوجود مقتضى الوجوب والوتر مندوب
لوجود النافي للوجوب أي عند إمامي فكل من مقتضى والنافي دليل إجمالي قال ابن أبي
شريف في حواشي المحلى والحق أن الخلفي لا يستفيد من قول إمامه المذکور علما بثبوت
الوجوب أو انتقائه ولا يمكنه بمجرد ذلك حفظه عن إبطال الخصم بل لابد من تعيين مقتضى
والنافي فيكون هو الدليل وبعد ذلك ان كان أهلا للاستفادة منه كان فقيها والا كان مقلدا
فيخرج بما يخرج به ذلك فالصواب ان قيد التفصيلية لبيان الواقع لا الاحتراز واعلم ان الدليل
الاجالي عين التفصيلي كاقبوا الصلاة لكن ان نظرفيه من حيث كونه أمرا مع قطع
النظر عن متعلقه كان إجماليا في قوة قولك الامر للوجوب أو من حيث متعلقه بخصوص
الصلاة كان تفصيليا في قوة قولك اقبوا الصلاة للوجوب (قوله على مذهب) حال من الفقه
أو صفة له أي كائنا أو الكائن ذلك الفقه أي متعلقه على مذهب الامام الشافعي كبنونة العام
على الخاص لحصوله في ضمنه ويصح أن يكون بدلا من الفقه بالمعنى المذکور الواقع صفة
للمختصر وأن يكون صفة أخرى لمختصر أي مختصر مشغل على جنس مذهب اليه الشافعي
وجع بين قوله في الفقه وقوله على مذهب الشافعي بحافظة على نكتة الاجمال والتفصيل لان
بين الفقه ومذهب الشافعي العموم والخصوص اطلاق أو الوجهي لان مذهب الشافعي قد
يكون في غير الفقه (قوله في المسائل) صفة للأحكام أي الأحكام الكائنة في المسائل كبنونة
الجزء في الكل لان المراد بالمسائل هنا القضايا لا النسب التي هي الأحكام لئلا يلزم ظرفية
الشيء في نفسه (قوله مجازا) منصوب بعامل محذوف تقديره واستعمل ذلك حال كونه مجازا
أي متجاوزا به أو حال من مذهب اليه وان كان معني لان المعنى بوصف بالتجاوز باعتبار داله
(قوله عن مكان الذهاب) أي مجازا منقول عن مكان الذهاب فالذهب في الاصل اسم لمكان
الذهب اطلاق وأريد به هنا الأحكام تشبها بالذهب بالطريق الحسي بجامع مطلق التردد في كل
وان كان في الاول تردد اقدم وفي الثاني تردد اذهان فهي استعارة نصريحية تبعية لجريانها
في المصدر أو لا بأن شبه اختيار الشافعي مثلا بالسلوك واستعمل اسم السلوك وهو الذهاب
للاختيار أو لا شبهة من مذهب بمعنى مختار أي أحكام مختارة ويصح أن يكون مجازا من سلا
عربيتين بأن استعمل المذهب في مطلق ما يتوصل به معقولا أو محسوسا ثم اتقل منه للمعقول
بخصوصه وهذا كله بحسب الاصل ثم صار حقيقة عرفية وهجر فيه المعنى الاصل (قوله

(على مذهب الامام)
الاجتهاد أبي عبد الله محمد بن
ادريس (الشافعي رضي
الله عنه) أي على مذهب
اليه من الاحكام
في المسائل مجازا عن مكان
الذهب

اختصرت فيه) أي مختصرى أي جمعت فيه من ظرفية الجز في الكل لان مختصر شيخ
الاسلام مجموع ما ذكر مع ماضيه اليه من الفوائد وقوله وضعت اليه أي الى ما اختصرت
من مختصر أي زرعة فالضمير الاول تختصره باعتبار ما زاده فيه والثاني له مجردا عن تلك الزيادة
فاندفع ايراد أن مختصره لا باعتبار الزيادة لا يتأتى أن يختصر فيه التنقيح اذ هو اوله وباعتبار
الزيادة لا يتأتى أن يضم اليه الفوائد لانها هي الزيادات أو بعضها (قوله أي زرعة) اسمه أحمد
ولي الدين ابن العلامه شيخ الاسلام أبي الفضل عبد الرحيم زين الدين بن الحسين العراقي
صاحب ألفية المصطلح أفاده في شرح الأصل والعراقي نسبة لعراق العرب كما في المناوي
واللباب مختصر كثير الفائدة على صغره للإمام أبي الحسن أحمد بن محمد المحاملي من عظماء
الاصحاب ورفقائهم وقيل لحفيده وفيه شذوذات كثيرة (قوله فوائد جمع فائدة) قال في
الخلاصة فواعل لقول فاعل إلى ان قال فاعله غير منصرف لانه يفتي منتهى الجوع أي
مصلح ترتب على فعل كتحصيله مطلق والحق ركن أو شرط وقال بعضهم أي ألفاظ مخصوصة
دالة على معان مخصوصة وكل صحيح (قوله وهي) أي اصطلاحاً ما لغة فهي ما يستفاد من علم
أومال وقيل الزيادة التي تحصل للانسان وقيل ما حصل لك مما لم يكن عندك وقيل ما يكون
الشيء به أحسن حالاً منه بغيره واشتقاقها من الفيد بمعنى استحداث المال والخير فهي يائية
وقيل واوية من القود كما نقله الدماميني في حواشي المغني وقيل من فادته اذا أصبت فوائده
ليكونها تؤثر في القواد أي القلب سروراً ولتعلقها بمعنوية كانت أو حسية وادراكها
ان كانت معنوية (قوله على فعل) المراد به ما يعم القول والاعتقاد (قوله فهي من حيث انها
الخ) أشار بذلك إلى أن الشيء الواحد يسمى باسماء متعددة باعتبار اختلافه كالنوم على
السري المرتب على تحصيل الخشب وتجيده والماء المرتب على حفر البئر والريح المرتب على
التجارة فكل واحد مما ذكر يسمى بالاسماء الاربعة والفائدة والغاية متحدان بالذات مختلفان
بالاعتبار كالغرض والعلل الغائية والاولان أعم من الاخيرين وعموماً مطلقاً اذ بما يرتب على
الفعل فائدة لا تكون مقصودة لفاعله فلا تكون مطلوبة بالفعل ولا باعثة له على الاقدام عليه
كن حفر بئر الاخراج الماء فظهر له في أثناء الحفر قبل خروج الماء كنز فآخذه وترل الحفر فالكنز
المذكور يسمى فائدة وغاية لا غرضاً ولا علة غائية واعتراض ذلك بعضهم بان الفائدة أعم من
الثلاثة اذ بما يرتب على الفعل مصلحة لا تكون مطلوبة لفاعله ولا حاملة له عليه ولا انتهى
الفعل اليها كن حفر بئر الاخراج الماء فظهر في أثناء الحفر كنز فآخذه واستمر في الحفر الى
خروج الماء فالكنز يسمى فائدة فقط لا غاية لانها ليست في طرف الفعل ولا غرضاً ولا علة لانه
ليس مقصود الفاعله ولا حاملة له عليه كما مر وأجيب بأن المراد بالفعل الذي تكون الغاية
في طرفه الفعل الذي تكون المصلحة موجودة بعده ولا شك ان الكنز في طرف الفعل الذي
خرج عنده فلم تنفرد الفائدة عن الغاية (قوله انها) بكسر الهمزة على الاصح (قوله مطلوبة)
أي مقصودة تسمى غرضاً فالغرض هو ما لاجله الاقدام على الفعل فهو متقدم في الذهن متأخر
في الخارج ولذا يقال أول الفكر آخر العمل ويسمى عند وجوده في الخارج علة غائية
فالغرض والعلل الغائية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار كما مر وذلك كما اذا حضرت

(اختصرت فيه مختصر
الامام أبي زرعة العراقي)
رحم الله تعالى (المسمى
بتنقيح اللباب) أي تنقيحه
(وضعت اليه فوائد)
جمع فائدة وهي كل مصلحة
ترتب على فعل فهي من
حيث انها نتيجة له تسمى
فائدة ومن حيث انها طرف
له تسمى غاية ومن حيث
انها مطلوبة للفاعل

الاحبولة والخشب والتجار والمسمار فعمل السرير فغايتة الجلو من عليه وهو لا يوجد الا بعد فعله مع كونه متقدما في الذهن اذ لم يفعل السرير الا لاجل له فهو علة غائية والعلة المادية كلاحبولة والفا علية كالتجار والصورية ككون السرير مر بعاثلا وكذا يقال في غير السرير فكل شئ له علة أربع (قوله باقدا مة) الباء السببية وقوله بذلك الباء بمعنى على أي باعثة على ذلك أي الاقدام على الفعل (قوله جمع لب) ويجمع أيضا على الباب كبؤس على أبؤس ونعم على أنعم (قوله وهو العقل) أي الكامل الخالص من الشوائب فهو أخص من مطلق العقل ولذا ذكر تعالى في آية إن في خلق السموات والارض في البقرة أدلة ثمانية وخمسة وعشرون وفي نظيرها آخر آل عمران أدلة ثلاثة وخمسة وأولى الالباب لان اللب أقوى من العقل فيستغنى صاحبه عن تكثير الأدلة (قوله غير المعتمد به) الضمير عائدة على المضاف اليه وهو المعتمد على قوله كقوله تعالى كمثل الجمار يحمل أسفارا وفي كلامه دخول الباء بعد الابدال على المأخوذ وهو الفصيح المعروف لغته والموافق للاستعمال عرفا والحاصل ان الابدال والاستبدال والتبديل والتبديل يجوز دخول الباء في جميعها على كل من المأخوذ والمتروك سواء ذكر أمعا أو أحدهما لكن الفصيح دخول الباء في جميع الابدال على المأخوذ كما هنا وفي ميز البقية على المتروك كقوله تعالى ومن يتبدل ~~ال~~ كفر بالايمان ويدلناهم بحجنتهم جنتين أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير وقد تدخل في جميع البقية على المأخوذ كقوله

* وبدل طاعني نحسي بسعدى * فهو خلاف الفصيح فقط (قوله غير المعتمد) صلة المعتمد في الموضعين محذوفة أي المعتمد عليه في الحكم أو التعبير في شمل ما هو أولى وما هو أعم وما هو أولى وأعم والمراد المعتمد عليه عنده وان كان غير معتمد عليه عند غيره (قوله وحذفت) أي أسقطت منه الخلاف أي حكايته أي لم آت به لأنه ذكره ثم حذفه وعطف ذلك على ما قبله من عطف المغاير اذ لا يلزم من الابدال المذكو حذف الخلاف وقدم ذكر الابدال على الحذف لان الاعتناء ببيان المعتمد ذكره أولى منه بالحذف (قوله وما عنه بدالخ) يحتمل أن تكون ما موصولة أي الكلام الذي الخ وأن تكون نكرة موصوفة والاول أولى لمناسبة المعطوف عليه اذ قوله الخلاف يعني الذي فيه خلاف ولا فهمها عدم ذكر شئ من الخلاف لان الموصول من صيغ العموم بخلاف النكرة في الاثبات (قوله بغيره) متعلق بغنى أي استغناء (قوله لتيسيره) أي تسهيله (قوله وسميته الخ) لما وصف كتابه بهذه الاوصاف الحسان استحق أن يضع له اسما يليق برتبته العلية الشأن (قوله تحرير التنقيح) فيه اقتصار على جزء العلم لان اسمه تحرير تنقيح الباب ولا يخفى ما في هذا الاسم من المناسبة للمعنى لانه خلاص المنقح من الباب (قوله متضرعا) راجع لكل من الانعال الاربعة قبله فهو من الحذف من الاوائل لدلالة الاواخر وليس من التنازع لانه لا يكون في الحال ولا التمييز لما يلزم عليه من وقوع الضمير الواقع خلفا عن الاسم المتنازع فيه حالا وتميزا وكل منهما لا يكون الانكرة (قوله ان ينتفع به) أي بالتحرير المذكو كور ففيه رجوع الضمير الى المضاف على الاصل وسبق للرجوع الى المضاف اليه في صنيعة اشارة الى جواز الامر من وان كان الاول أكثر النفع ضد الضرر وقيل الخبر وهو ما يتوصل به الانسان الى مطلوبه (قوله طالب الترجيح) أصل الترجيح تثقيب احدى

باقدا مة على الفعل تسمى غرضا ومن حيث انها باعثة له بذلك تسمى علة غائية (يسر بها ذرو الالباب) جمع لب وهو العقل (وابدات غير المعتمد به) أي بالمعتمد (وحذفت منه الخلاف وما عنه بد) أي غنى بغيره (روما) أي طلبا (لتيسيره) على الطالب (للفقه) وسميته تحرير التنقيح متضرعا الى الله تعالى أي متضرعا له بالسؤال عما الغنة (ان ينتفع به طالب الترجيح) في المسائل

(قوله وفي كلامه الخ) لبعضهم والباء في التبديل واستبدال تختص بالمتروك في الاحوال وهي في الابدال على المأخوذ تدخل أو مالا على المنبذ وما ذكرناه على الصحيح وجاز عكسه على الرجوع (قوله عدم ذكر شئ من الخلاف) صوابه مما عنه بد

الكفتين على الاخرى ثم استعمل في اختيار أحد الشئيين وتقديره على الآخر وهذا ليس مراداهن لان الترجيح به - هذا المعنى قد انقطع من زمن النوروى رحمه الله تعالى بل المراد به معرفة الراجح وفي كلامه اكتفاء جله عليه التسبيح والتقدير طالب الترجيح وغيره فلو أسقط طالب الترجيح لكان أشمل

*** (كتاب الطهارة الخ) ***

أى هذا كتاب بيان أحكام الطهارة أى مقاصدها وهى الوضوء والغسل والتيمم وإزالة النجاسة بماء أو ذلك دخیل فى الكتاب وإنما قدرنا ما ذكرناه لم يذكره حقيقة الطهارة التى هى الرفع والارتقاء أو الإزالة والزوال والمراد بالكتاب هنا الألفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة على المختار فى أسماء التراجع ولا يصح أن يراد به معناه الأصلى وهو الجمع لانه يصير التقدير هذا جمع بيان أحكام الطهارة وذلك غير صحيح لعدم استقامة الحكم على اسم الإشارة الراجع للألفاظ بأنه الجمع الذى هو فعل الفاعل وإضافة الكتاب لما بعده إما على معنى من التبعيض أى هذا كتاب أى ألفاظ مخصوصة من بيان أى مبین أحكام الطهارة أى الألفاظ المبينة لذلك ومعلوم أنها أعم مما ذكرهنا أو اللام التى للاختصاص والبيان على حقيقته والمعنى هذه ألفاظ مختصة ببيان أحكام الطهارة لا تتعداها إلى بيان أحكام الصلاة مثلاً أو فى والمعنى هذه ألفاظ فى بيان أحكام الطهارة وهو من طرفية الدال فى المدلول أى ألفاظ دالة على بيان أحكام الطهارة وهذا معنى قول ع ش انه من إضافة الدال للمدلول وفيه بعد ويصح أن يتقدر مضاف فقط أى هذا كتاب أحكام الطهارة أى مقاصدها أى كتاب دال على ذلك وإنما يقل كتاب الطهارات بالجمع لانه مصدر ووجهه فيما يأتى فى قولها الطهارات أربع نظرات (قوله لغة) منصوب على التمييز أى من جهة اللغة وهى تميز نسبة بناء على أنه لا يشترط فيه التحويل عن شئ أو الحال من المبتدأ أو من النسبة الكلامية عند من يجوز ذلك أى حال كونه معدوداً فى جملة أفراد اللغة أى الكلمات اللغوية أو بتقدير فعل أى أعنى لغة أو بنزع الخافض وإن كان معاً عاياً وليس هذا منه إلا أن المصنفين نزله منزلة المسموع لكثرة (قوله والجمع) إما عطف تفسير بناء على أنه لا يشترط فى مسمى الضم التلاصق أو عام بناء على اشتراط ذلك فى كل ضم جمع ولا عكس والمراد ضم الأشياء المتناسبة (قوله إذا اجتمعوا) راعى معنى الجمع فذكر ولو راعى معنى الجماعة لأنث وقال اجتمعت وما ذكر دليل على كون الكتاب معناه الجمع وكذا قوله ويقال كتبت الخ ~~لكن~~ بواسطة مقدمة محذوفة والتقدير يقال ما ذكر إذا جمعت الحروف والكلمات بعضها إلى بعض يدل على ذلك ما قبله وذكر ثلاثة مصادر الأول مجرود والآخران من يدا أو لهما من يدي مجرفين والثانى مجرف وقدم منهما المزيد مجرفين لشهرته قال أبو حيان ولا يصح أن يكون الكتاب مشتقاً من الكتب لأن المصدر لا يشترط من المصدر لأن كلامهما أصل ولعدم استواء الكتاب والكتب فى الحروف وأجيب بأن المزيد يشترط من المجرد لانه المراد من المصدر فى مقام الاشتقاق وأما جواب الرملى عن ذلك بأن المراد انه مشتق منه اشتقاقاً كبيراً وهو اشتقاق الشئ عما يناسبه مطاقاً سواء وافقت حروفه حروفه أم لا كما فى التلم والثلث وقد ذكرنا ان البيع مشتق من مد الباع وهو يأتى والباع واوى لا اصغر وهو رد لفظ الى

*** (كتاب الطهارة) ***

هولغة الضم والجمع يقال
تكتبت بنوفلان إذا
اجتمعوا ويقال كتبت
كتاباً وكتاباً

آخر مناسبة بينهما في المعنى والحروف الاصلمية انتهى فففيه نظرا - مدق تعريف الاصغر على
أخذ الكتاب والكتابة من الكتب موافقة تهما في المعنى والحروف الاصلمية (قوله اسم الجملة)
أي من اللفاظ مختصة أي مميزة عن غيرها وقوله من العلم بيان لها على تقدير مضاف أي من
دال العلم أو يقدر في الأول أي لدلول جملة يطابق البيان المبين والاولى تقديره في الثاني لما
مر من أن الكتاب اسم للالفاظ ثم انه يصح أن يعبر عن تلك الجملة أيضا بالباب والفصل والفرع
والمسئلة ويعرف كل بقوله اسم الجملة من العلم - هذا ان لم يجمع بين تلك التراجم فان جمع بينها
زيد في تعريف كل فيد يخرج غيره فيزاد في تعريف الكتاب مشتملة على أبواب وفصول وفروع
ومسائل غالب في تعريف الباب مشتملة على فصول الخ وفي تعريف الفصل مشتملة على
فروع الخ وفي تعريف الفرع مشتملة على مسائل الخ فيكون الكتاب كالجنس والباب كالتنوع
والفصل والفرع كالصنف والمسئلة كالشخص فتقول الشارح مشتملة الخ ليس من تمام
التعريف لانه لم يجمع بين تلك التراجم حتى يحتاج اليه في اخراج غير الكتاب (قوله والطهارة
لغة الخ) لما تكلم على معنى المضاف لغة واصطلاحا شرع بتكلم على معنى المضاف اليه كذا
وعبر في جانب الاول بقوله واصطلاحا وفي جانب الثاني بقوله وشرعا لان معنى الكتاب المذكور
جاء من الاصطلاح لامن الشرع ومعنى الطهارة بالمعكس وكذا يقال في كل موضع عبر فيه
بذلك والاصطلاح اتفاق طائفة على استعمال لفظ في معنى لا يكون له في أصل وضعه كاصطلاح
الفقهاء على استعمال لفظ الصلاة في الاقوال والافعال مع أنه في أصل وضعه للدعاء (قوله
والخلوص) طاف تفسير ان يريد بالنظافة ما يعم الحسية والمعنوية كما في حديث ان الله نظيف
يحب النظافة أي منزعة عن النجاسة أو عام ان خصصت النظافة بالحسية فقط أو المعنوية فقط
لان الانسان تم الحسية كالانجاس أي الاعيان النجسة والمعنوية كالعيوب من العجب
والكبر وغير ذلك (قوله رفع حدث) اعلم ان الطهارة تطلق في الشرع على فعل الفاعل وهو
الرفع والازالة وعلى الاثر المترتب على ذلك وهو الارتفاع والزوال واطلاقها على الثاني حقيقة
لانه الذي يدوم ويقوم بالشخص ويوصف بأنه انتقص في قولك انتقص وضوئي مثلا وعلى
الاول مجاز من اطلاق اسم المسبب على السبب والمراد عند الاطلاق هو الاول لان الاحكام
التي تذكر انما هي للفعل ثم من العلماء من عرفها على الاطلاق الحقيقي فقال هي ارتفاع أو زوال
المنع المترتب على الحدث أو الخبث أو الموت وزيادة الموت لمتناول التعريف ارتفاع المنع من
الصلاة على الميت بغسله فانه ليس بمنع مترتب على حدث ولا نجس وقد صرحوا بعد من أنواع
الطهارة ومنهم من عرفها على الاطلاق المجازي فقال هي فعل ما يترتب عليه اباحة ولو من
بعض الوجوه كالتييم أو ثواب مجرد كالوضوء المجدد وعرفها النوراني بما في الشرح ومنهم من
عرفها على الاطلاق فقال هي ارتفاع المنع المترتب على الحدث أو الخبث أو الفعل المحصل
لذلك أو المكمل له كالتلبس والوضوء المجدد أو القاء مقامه كالتييم (قوله كالتييم) مثال لما
هو في معنى رفع الحدث باعتبار كونه مبيحا اباحة مخصوصة بالنسبة لفرض ونوافل ومثله وضوء
صاحب الضرورة وقوله والاعمال المسنونة وتجديد الوضوء مثالا لان لما هو على صورة رفع
الحدث فان الغسل والوضوء المسنونين على صورة الواجبين ومثل ذلك الغسلة الثانية والثالثة

واصطلاح اسم بجملة
مختصة من العلم مشتملة
على أبواب وفصول
ومسائل غالباً والطهارة
لغة النظافة والخلوص
من الانسان وشرعا رفع
حدث أو إزالة نجس أو
تأني معناه - ما وعلى
صورته - ما كالتييم
والاعمال المسنونة
وتجديد الوضوء

(قوله هو الاول) قديقال
هذا يقتضي أنه المعنى
الحقيقي فان التبادر من
علامة الحقيقة وتأمله

في الوضوء وطهارة المستحاضة وسلس البول ومثال ما في معنى ازالة النجس استعمال حجر
الاستنجاء فانه مبيح اباحة مخصوصة بالنسبة لصلاته فاعله وكذا الدابغ والتخلل وسائر افراد
الاستحالة فانها في معنى ازالة النجس لانها محيلة لا مزيله ومثال ما هو على صورة ازالة النجس
الغسل الثانية والثالثة في ازالة النجاسة فانها على صورة الاولى فقوله وعلى صورته ما عطف
مغايير وقال الشارح في شرح البهجة انه عطف تفسير ويدل لذلك عطفه بالواو وعليه فلا يحتاج
للتكافؤ المذكور بل يحتاج لمثال فقط لما هو في معنى ازالة النجس ثم الحدث يشمل الاصغر
والا كبر والمتوسط واصغريته وما بعده باعتبار ما يحرم به والنجس يشمل النجس الخفيف
والمغلظ والمتوسط (قوله المطهر) اراد به ما يشمل الرفع والمبيح والمحيل ليصح حمل ماء وما بعده
عليه دون الخفيف كما سيأتي وانما بدأ بذلك لانه آلة يتوقف عليه المقصود (قوله من مانع) كلامه
وجامد كالتراب والدابغ وغيرهما كانه انقلاب الخرج خلا (قوله اربعة) يشير الى أن النجس مجموع
المعطوف والمعطوف عليه فهو من باب الرمان حلوا حامض أي من الزاى المتجهة ان جعلت اللام
في المطهر للاستغراق اذ لا يصح حينئذ الاخبار بكل من الاربعة عنه فان جعلت للنجس لم يكن
من ذلك الباب لصحة الاخبار بكل واحد منها حينئذ وحصر المطهر في الاربعة بطريق
الاستقراء الشرعي والمراد بالمطهر كل واحد منها اذ لا يتوقف التطهير على اجتماعها فالمعنى كل
فرد من افراد المطهر ماء الخ (قوله وخبث) هو والنجس مترادفان وقوله كتجديد وضوء مثال
للغير (قوله في نيم وغسلات الخ) التراب مطهر بالنسبة للاول وله دخل في التطهير بالنسبة للثاني
اذ المطهر فيه هو الماء بشرط مزجه بالتراب (قوله نحو كلب) على حذف مضاف أي مضاف
نحو كلب كخنزير وفرع كل (قوله ودابغ) قدمه على التخلل لأمريين الاول اتصاله بمناسبه
وهو التراب فان كلامه ما جامد والثاني انه أمر حسي والتخلل معنوي (قوله في جلد) خرج به
الشعر والصوف واللحم وبقوله نجس بالموت ما كان طاهرا به - ده جلد الا كدى وما كان نجسا
في حال الحياة كجلد الكلب والخنزير فلا يقيده الدبغ شيئا ونجس بتلويث الجليم (قوله وتخلل)
لوقال واستحالة اكان أعم لشموله انقلاب الدم لبنا أو مينا أو علقمة أو مضغة وانقلاب البيضة
فرخا ودم الطيبة مسكا وطهر الماء القليل بالمكثرة فانه استحالة على الاصح وولد الدود من عين
النجاسة فلوقال ما ذكر لشمول ذلك ولم يحتج للإيراد الذي أشار له بقوله وفي معناه الخ واعمل عدوله
عن ذلك أنه قد يوجد التطهير فيه بالمعالجة وأنه لا يعم كل ابن ومنى فانه لا يكون الا في لبن الادمي
والما كولد دون غيرهما فان انقلاب دمه لبنا لا يقيد الطهارة ولا يكون الا في منى غير نحو
الكلب (قوله في خمر) لوقال في مسكر لسكان أولى لان الخمر في الاصل المتخذة من ماء العنب
خاصة (قوله لا دلة) راجع لمجموع الاربعة على التوزيع لانه لم يذكر لكل واحد دلة (قوله
وفي معناه) أي التخلل انقلاب الخ ولوقال نحو انقلاب اكان أعم ايه دخل فيه جميع ما مر
(قوله ولا ينافي ذلك الخ) جواب سؤال تقديره ما ذكرته من أن المطهرات اربعة منافع لحصر
الجهور والمطهر في الماء المطلق فقط وحاصل الجواب أن حصرهم اضافي أي بالنسبة لرفع الحدث
وازالة الخبث لاحقيتي بالنسبة لكل شئ فقوله لان ذلك أي حصر الجهور رأى ان كلامهم
في المطهر الرفع والمزيل لافي مطلق المطهر الشامل للمبيح والمحيل ومصاد الشارح ان رفع

قوله وطهارة المستحاضة
تقدم أن وضوء صاحب
الضرورة مما هو في معنى
الرفع فليجبر

قوله من يضم الميم وتشديد
الزاي كما في القاموس اه

(المطهر) من مانع وجامد
وغيرهما اربعة (ماء) في
حدث وخبث وغيرهما
كتجديد وضوء (تراب)
في نيم وغسلات نحو كلب
(ودابغ) في جلد نجس
بالموت (وتخلل) في خمر
لا دلة تأتي وذكر التخلل
من زيادتي وفي معناه
انقلاب دم الطيبة مسكا
ولا ينافي ذلك حصر الجهور
المطهر في الماء لان ذلك
مفروض في رفع الحدث
وازالة الخبث

التقدير غير واجب فلا احتياج اليه انما هو في تحصيل السنة فقط (قوله أو خليط) فعيل بمعنى
مفاعل كشر يك بمعنى شارك أي أو ككثيرا بطاهر خليط فهو معطوف على مجاور (قوله
كطبل) أي لم يطرح فان طرح بعد دقه ضرر وكذا قبله ان تفتت وخالط اما مادام بجعله فلا يضر
التغير به وان تفتت بفعل فاعل وهو بضم أوله مع ضم ثالثه أو فتحه شيء أخضر يعلو الماء من
طول المكث ولا فرق بين أن يكون بمقدار الماء ومعه أو لا (قوله أو بتراب) ولو مستعملان مع ان كثير
التغير به بحيث صار يسمى طيناسلب الماء الطهورية وأعاد الباء مع ثلثا يتوهم عطفه على المثال
وهو طبل مع أنه لا يصح اذ كل من التراب والملح لا يضر التغير به وان استغنى الماء عنه فهو
عطف على قوله بطاهر مجاور وان أو هم عطفه على ثالثه أنه نجس لا قضاء العطف المغيرة ولو
انعقد الملح من ماء مستعمل ووقع في الماء القليل فان غيره كثيرا ضرر والافرض مخالفا وسطا
وخرج بالماء المائي الجلي فانه خليط مستغنى عنه فيضر التغير الكثير به ان لم يكن بمقدار الماء ومعه
ويضر التغير بالثمار الساقة دون الاوراق الا ان طرح وتفتت والضابط ان ما يمكن التحرز
عنه غالب لا يضر التغير الكثير به وما لا فلا ومن الخليط الذي لا غنى عنه ما يقع من غسل الرجلين
في الفساق كوضأة السيد البدوي أيام الموالد فلا يضر التغير به كما قاله الرشيدى خلافا لعش
(قوله طرا الخ) قيد به في التراب للرد على المخالف فان لم يطرح لم يضر باتفاق وهو ليس بقيد
بالنسبة للملح الماء كالتراب الطين كما عبر به بعضهم (قوله على القول الخ) راجع لما بعد كذا أي
وادخال هذه الاربعة في المطلق بناء على القول بأن التغير بها مطلق وهو الصحيح لا على مقابله وعلى
كل فالطهر به جائز وانما الخلاف في التسمية ويترتب عليه ما لو حلف لا يشرب ماء فشرب ما ذكر
فيجئت على الاول لانصراف الماء عند الاطلاق لا مطلق (قوله بخلاف الخ) متعلق
بمحذوف تقديره وهذا ملتبس بخالفة الخ ل وهو محترز ما في قوله ما يسمى ماء بناء على أن مفهوم
اللقب حجة وقوله وما لا يذكر الامتياز محترز قوله بلا قيد والقيدها باضافة كما ورد أو بصفة كما
دافق أو بلام عهد كما في خبرهم اذ أراءت الماء يعني المني وقوله وما تغير عطف على ماء الورد وقوله
فلا يطهر تقريره على قوله بخلاف الخ فالضهير للخل وما بعده (قوله لقوله تعالى عمتنا) أي
معددا لانهم وهو من الله والشيخ والوالد محمود ومن عدا ذلك مذموم وهذا استدلال على
المنطوق في قوله المطهر ماء وفاء بقوله سابقا لا دلالة تأتي أي انما كان الماء مطهر القول الخ ويلزم
منه الاستدلال على المفهوم وهو قوله بخلاف الخ الخ ولم يذكر هذه الآية في أول الكتاب كما
فعل في المنهاج لان الدليل مؤخر عن المدلول وعدل عن آية وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم
به مع انها أصرح في المراد لا فائدة ان الطهور غير الطاهر فلا تلازم بينهما لانفراد الاول في ذوق
الجمام ونحوه في الدبغ والثاني في الماء المستعمل ونحوه فليس الطهور في الآية تأكيد للماء
لان التأسيس أكثر فائدة منه لا فائدة معنى زائدة على ما قبله فالطهوية استقيمت من الماء لعدم
الامتنان بغير الطاهر والطهوية استقيمت من طهورا والسماء الحرم المعهود وهي أفضل
من الارض ما عدا مدافن الانبياء عليهم الصلاة والسلام على الراجح في ذلك والمراد اننا انزلنا
مستقر الامنة طما كما يتوهم من الماضي باهر اللعقول فاشتا عن عظمتنا كما يشعر به ضمير العظمة
والآية تشمل مانع من الارضين أيضا لانه في الاصل من السماء قال تعالى وانزلنا من السماء

أو خليط لا غنى للماء عنه
كطبل أو بتراب وملح ماء
طرا فيه على القول بأن
التغير شيء من الاربعة
مطلق وأما على القول بأنه
غير مطلق مع جواز الطهر
به تسميها على العباد فهو
مستغنى من غير المطلق وقد
أوضحت ذلك في شرح
الاصول بخلاف الخ
ونحوه وما لا يذكر الامتياز
كما ورد وما تغير كثيرا
بالطاهر الا في فلا يطهر
شما لقوله تعالى عمتنا بالماء
وانزلنا من السماء ماء
طهورا وقوله فلم تجدوا
ماء فتيمموا صعيدا طيبا

قول الشارح وقد أوضحت
الخ حاصل ما فيه أن هذا
الخلاف مبني على الخلاف
في تفسير المطلق فقيل في
تفسيره هو ما يسمى ماء بلا
قيد وقيل هو ما نزل من
السماء أو نبع من الارض
بشرط بقائه على وصف
خالقه من سواد أو بياض
أو ملوحة أو عذوبة أو
غيرهما فالقول بأنه مطلق
مبني على التفسير الاول
والقول بأنه غير مطلق
مبني على الثاني

بقدر فأسكنه في الأرض (قوله والامر) أي في قوله فقيموا وقوله والماء ينصرف أي في الآية الثانية أما في الأولى فلا يحتاج لذلك لأنه وصفه بقوله طهورا (قوله فلو طهر) تفريع على الآيتين على ألف والنشر المرتب لبيان وجه الدلالة منهما وقوله لقأت الامتنان فيه نظر لأنه يقال ما المانع من أن يتن الله بشئ ويقوم غيره مقامه وأجيب بأن المراد كمال الامتنان وقوله ولما وجب التيمم لفقده نوقش فيه بأنه محتمل أنه ذكر التراب لكونه فردا من أفراد ما يقوم مقام الماء لا لكونه متعينا عند فقده ورد بأنه لو كان الامر كما ذكر لم يقل فقيموا بل كان يقول فاعدلوا عنه لغيره فتخصيص ذلك بالذكري في مقام البيان يفيد الحصر ولما كان في كل من الدالين المذكرين مناقشة جمع بينهما ولو استدل بأنه ثبتت الطهارة بالماء ولم تثبت بغيره ولا مدخل للقياس لاختصاص الماء بيزدقة ولطافة لا توجد في غيره فلا جامع بينه وبين غيره حتى يقاس عليه لاسم من ذلك (قوله من مطلق الماء) أي حالة كون ذلك من أفراد مطلق الماء فمطلق الماء شامل للثلاثة والماء المطلق فرد من أفراد هذه التفرقة اصطلاح الفقهاء وحاصلها أن لفظ مطلق ان قدم كان اسما وان أخر كان وصفا وأما النجاسة فلا يفرقون بين تقديم ذلك وتأخير حيث قالوا الواو لمطلق الجمع والجمع المطلق ودفع بيان الغير بقوله من مطلق الماء ما يتوهم من أن المراد به ما يشمل الخل مثلا (قوله اما طاهر) قسمه قوله الآتي واما نجس وفيما مر فالماء المطهر فالقسيمة ثلاثية والشمس لا يخرج عن الاقسام المذكورة فتقسمه مساو لتقسيم أبي شجاع الذي جعلها رباعية (قوله فقط) أي غير مطهر لغيره وهو تركيدوايضاح لان الكلام في غير المطهر (قوله ثلاثة) أي باعتبار وصلات الموصول وان كان هو واحدا (قوله قليلا) خرج به ما لو كان كثيرا أوجع بعد استعماله حتى كثرت فيكون مطهرا لان الطاهرية اذا عادت بالكثرة فالطهورية أولى أفاده في شرح المنهج (قوله في فرض الخ) المراد بالفرض ما لا بد منه أتم الشخص بتركه أم لا لعبادة كان أم لا فيشمل ما توضحه الصبي اذا كان عمزا أو وضاه به وليه لا طواف اذا كان غير عمز وما توضحه الخنفي الذي لا يعتد وجوب النية بلانية لان فعله رفع الاعتراض عليه من الخالف وانما لم يصح اقتداؤه به اذا مس فرجه اعتبارا باعتقاد المأموم لاشتراط الرابطة أي نية الاقتداء في الصلاة دون الطهارة واحتياط في الجابين ولذا لا يصح الاقتداء به اذا توضأ بلانية على الاظهر مع حكمنا على مائه بالاستعمال فننظر لمعتقده ونحكم باستعمال الماء واعتقدنا ونحكم بعدم صحة وضوئه لعدم نيته ولا يخفى ما في ذلك من الاحتياط وما استعمل في غسل بدل مسح من رأس أو خف أو جيرة أو في غسل ميت لانه أمر به لمعنى مشا كل للحدث فالخفي به ولا نظر لعدم وجوب النية فيه أو في غسل بعض أعضاء الوضوء وان قلنا ان رفع الحدث لا يجزأ أو في غسل الرجل ان اتزع خفه وهو بطهارته أو غسل الوجه مع بقاء التيمم لرفعه الحدث عنه أو في طهر سلس أو في غسل مجنونة أو ممتنعة عن غسل حيض أو نفاس ليحل وطوها أو في غسل كافرة كذلك سواء كانت كابية أم لا سواء كان الواطئ مكافأ أم لا زوجا أو سيذا أم لا كزان ولو محصنا مسما أم لا محترما أم لا كزان محصن لان الكافر مكلف بالقروع اعتقد توقف الحل على ذلك أم لا على المعتمد كخفي بعتد توقفه على الانقطاع فقط وتجب النية في غسل الكافرة كالمستنعة لان نيتها للتمييز لا للتقربة والكفر انما ينافي نية التقربة ولو اغتسلت من غير حيض أو نفاس بكنابة لم يصح ماء

والامر للوجوب والماء
يتصرف الى المطلق لتبادره
الى الفهم فلو طهر غيره
من الماء نعتات لقأت
الامتنان ولما وجب التيمم
افقده (وغیره) أي وغير
الماء المطهر من مطلق
الماء نسباً لان له (اما
طاهر) فقط (وهو) ثلاثة
(ما استعمل) حالة كونه
(قليلاً في فرض

ذلك مستعمل لعدم توقف حل التمتع به على غسل والمراد من جميع ذلك الغسلة الاولى
 والمسحاة الاولى وخرج بالفرض النقل كالغسلة الثانية والثالثة والوضوء المجدد والاعسال
 المسنونة وان نذرها والمضمضة والاستنشاق والمستعمل في ذلك مطهر لا تتفاء العلة التي هي ازالة
 المانع وكذا ما غسل به الرجلان داخل الخف بعد مسحه لانه لم يزل به مانعا أو غسل به الشهيد
 لما ذكر واعلم أن المصنف ذكر من شروط الاستعمال شيئين قلنا الماء واستعماله فيما لا بد منه وبقي
 شيان أحدهما عدم الاتيان بنية الاعتراض في محالها وهو في الغسل بعد نية المتترية بغسل جزء
 من البدن كأن يغترف من الاناء بيده أو باناء بدون نية ثم يتوى الغسل بعد وضع ذلك على شيء
 من بدنه ثم بعد ذلك يتوى الاعتراض ويغترف بيده مثلاً ويغسل باقي بدنه خارج الاناء أما لو توى
 الغسل على يده بعد أن أخذ الماء به فلا يحتاج الى نية الاعتراض لارتفاع الحدث عنه فلا يضر
 وضعها في الاناء بعد ذلك وفي الوضوء بعد غسل الوجه الغسلة الاولى ان أراد الاقتصار عليها
 وبعد الثلاث ان لم يرد ذلك قبل من الماء فيهما فان تأخرت فلا أثر لها وكذا لو تقدمت عن محالها
 المذكور الا ان استحضرها عنده وثاني الامرين اللذين تركهما المصنف أن يفصل عن العضو
 لان الماء مادام مترددا عليه لا يثبت له حكم الاستعمال ما بقيت الحاجة اليه (قوله من رفع الخ)
 بيان افترض (قوله أو ازالة الخبث) ولو خففوا ومغفوا عنه لأنه أدى به ما لا بد منه والعفو طارئ
 (قوله ولم يتنجس) قيد في فرض بالنسبة لازالة الخبث أي حالة كون ذلك القليل المستعمل في
 ازالة الخبث لم يحكم بنجاسته لكونه اجتمع فيه شروط طهر الغسالة بان انفصل بلا تغير وزيادة
 وزن بعد اعتباره ما يأخذه المحل من الماء ويحجم من الوسخ وقد طهر المحل قال في المنهج وغسالة
 قليلة منفصلة بلا تغير وزيادة وزن وقد طهر المحل طاهرة قال في شرحه فان كانت كثيرة فطاهرة
 ما لم تتغير أو لم تنفصل فطاهرة أيضا وان انفصلت متغيرة أو غير متغيرة وزاد وزنها أو لم يزد ولم
 يطهر المحل فنجسة انتهى فهي نجسة في الصور الثلاث كما يفيده كلام المصنف هنا أيضا
 بخلاف قول الاصل اذ لم يتغير الخ فإنه يقتضي أنه ليست نجسة الا في صورة التغير فقط
 ولا يشمل ما اذا زاد وزنه أو لم يطهر المحل وبه ذاتين وجه الاولوية فهي أولوية عموم وإيهام
 (قوله أو ما تغير الخ) أي طعمها أو لونها أو ريحها فلا يضر تغيره بغير الثلاثة كالبرودة والسخونة
 تغيرا كثيرا بان منع اطلاق اسم الماء عليه ولو كان التغير تقديريا بان اختلط بالماء ما وافقه في
 صفاته كما مستعمل لم يبلغ به قلبيين فان اختلط به طاهر قدر مخالفا وسطا الماء في أحد تلك
 الاوصاف بمعنى أن تعرض عليه مغير اللون مثلا فان حكم أهل الخبرة بتغيره سلبناه الطهورية
 والاعراضنا مغير الطعم ثم مغير الريح كذلك فلا تعرض عليه الثاني الا اذا لم يحكم بالتغير بالاول
 ولا الثالث الا اذا لم يحكم بالتغير بالثاني ومغير اللون عصير العنب والطعم عصير الرمان والريح
 اللاذن أي اللبان المذكور ويعرض المخالف المذكور ولو كان الماء قلتين ما لم يكن الخليط ماء
 مستعملا ما لو كان ما ذكر كأن ضم الى ماء فبلغ به قلبيين صار طهورا وان أثر في الماء بفرضه
 مخالفا وان اختلط به نجس قدر مخالفا أشد الطعم طعم الخل واللون لون الخبز والريح ريح المسك
 واعلم ان التقدير المذكور مندوب لا واجب فلو هجم شخص واستعمل الماء بغيره ذلك (قوله
 تغيرا كثيرا) ذكر قيودا أربعة أشار لها في المنهج بقوله فتغير بمخالط طاهر مستغنى عنه تغيرا يمنع

من رفع حدث أو ازالة
 خبث (ولم يتنجس) هو
 أولى من قوله اذ لم يتغير
 بالنجاسة (أو) ما (تغير)
 تغيرا كثيرا

الاسم غير مطهر انتهى ويضم لذلك قيد خامس وهو أن يكون التغير الكثير يقينا فلو شككنا في كثرته لم يضر ومحتراز القيود التي ذكرها بعض اداخل في القسم الاول وبعضها في الثاني (قوله بطاهر) أي بشئ طاهر خليط أي مخالط بأن لم يمكن فصله أو لم يتميز في رأي العين كما مر وقوله للماء عنه غنى أي بأن سهل صونه عنه وقوله وليس ترابا وملح ماء الخ مستثنيان من القيد وهو عنه غنى وانما استثناهما لما مر من أن المتغير بهما كثيرا مطهر مطلقا وقوله طر حاقبه تقدم ما فيه (قوله كزعفران) مثال لما اجتمعت فيه الشروط وهو مصروف لانه اسم جنس لا علم ومثله مني وغرسا قط وطعلب طرح بعد دقه أو قبله وتفتت وخالط وورق طرح فيه ثم تفتت وخالط وقطران وكافور ومخالطين كما تقدم والحاصل أن ما يطرأ على الماء قسمان معنوي كالاستعمال ويسمى طروه طرو وصف وحسي ويسمى طرو طرو وعين والحسي اما طاهر أو نجس والطاهر اما مخالط أو مجاور والمخالط اما أن يستغنى عنه أولا والمستغنى عنه اما أن يكون التغير به كثيرا أو قليلا وقد علم حكم ذلك من كلام المصنف (قوله أو استخرج) أي اعتصر من شئ طاهر كشجر وورد وزهر وبطيخ وجمل ونحوها فان كل ذلك يستخرج منه ماء وقوله كما ورد مثال لما استخرج ويستغنى ما استخرج من طاهر ان تقدم من ماء كثلج أو برد أو جذا أو ملح ماء فانه طهور لا طاهر فقط ويلزم المحدث اذا ثبت ان تعين ولم تزد مؤتة على ثمن الماء (قوله واما نجس) هذا هو القسم الثالث وتحتة قسمان والمراد بالنجس المتنجس اطلاق عليه ذلك على طريق الاستعارة بجماع حرمة استعمال كل فيما منع الشرع استعماله فيه ويحرم استعماله في طهر وشرب آدمي بخلاف جهيمة واطفاء نار وسقي شجر أو زرع واعلم ان الماء تعتبره الاحكام من حيث استعماله فيكون واجبا عند ضيق وقت قريضة وعدم القدرة على تحصيل غيره ومنه دوبا عند ضيق وقت نافلة كذلك وخلاف الاولى وهو ماء زعفران في ازالة النجاسة به على الاصح ومباحا وهو ما لم يقم دليل على تركه ولا طلب استعماله بخصوصه ومكروها كالشمس بشر وطه وحراما كالسبل للشرب والمضر بالبدن والمسرورق والمغصوب (قوله ما اتصل به نجس) صفة لمحدوف أي شئ نجس وتعبيره بالاتصال المساوي لتعبير المنهج وغيره بالملاقاة اولى من تعبیر الاصل بالوقوع اذ لو اتصل طرف النجاسة بماء قليل تنجس مع انهم لم تقع فيه ولا يرد على التعبير بهما الغسالة الواردة على النجاسة فانها متصلة بالماء مع انها لا تنجسه عند اجتماع الشروط السابقة لاننا لا نحكم عليها بالطهارة الا بعد الانفصال مع بقاء الشروط وبعده لا تسمى متصلة ~~هـ~~ كذا قيل وهو مخالف لما تقدم من تصريح بشرح المنهج بأنها طاهرة قبل الانفصال أيضا فالاولى أن يقال لانها مستثناة (قوله من نجس) احتراز به عن غير المنجس وهو المعفوع عنه كهيئة لانفس لها سائلة ونجس لا يدركه طرف معتدل حيث لم يحصل به فعل ولو من مغلاظ وما على منقذ حيوان غير آدمي فيعني عنه بالنسبة للماء دون رطب غيره أخذا من قولهم لانه لا يشق صونه عن ذلك هكذا قال بعضهم والمعتقد أنه لا فرق وروث سمك لم يغير الماء ولم يضعه فيه عبثا وما يماسه العسل من الكوارة التي تجعل من روث نحو البقر وجريرة البعير وألحق به قم ما يجتر من ولد البقر والضأن اذا التقم أخلاف أمه وفم صبي تنجس وذرقة الطيور في الماسوان لم تكن من طيوره وبهرقارة عم الابلاء بها وبعرشاة وقع في اللبن حال الحلب وما يبق في نحو الكرش مما يشق تنقيته والضابط في جميع

بطاهر خليط) هو من
زيادتي (للماء عنه غنى)
وليس ترابا وملح ماء طرحا
فيه كزعفران (أو) ما
(استخرج من طاهر)
كما ورد (واما نجس وهو)
شيان (ما اتصل به)
نجس) من نجس

ذلك ان العفو منوط بما يشق الاحتراز عنه غالباً والمعتمد أنه لا يعنى عن دم البراغيث والقمل
ونحوه بالنسبة للمائع والماء القليل وان قل الدم دون الماء الكثير ولو قتل قلاً أو براغيث بين
أصابه فان كان الدم الحاصل كثيراً لم يعف عنه أو قل لا يعنى عنه على الاصح هذا وبشرط
في النجس أيضاً أن يكون منجساً يقيناً وان لا يكون الماء وارداً عليه فيخرج بالاول ما لو وقع
في الماء شيء وشك هل نجسه أو لا كميته شك في أن لهاد ما يسيل أو لا وما لو أدخل نحو كلب رأسه
في ماء وشك هل نقص عن قلتهين أو لا ولم تحقق أصابته فلا يحكم بالنجاسة فيه ما على الصحيح
ولو وجد في الثانية فهو رطباً والماء يتحرك وبالثاني ما اذا كان الماء وارداً على النجاسة ففيه
التفصيل المتقدم فجملة القيود أربعة اتصال النجس وكونه منجساً وكون ذلك يقيناً وكون الماء
غير وارد في الغسالة القليلة على التفصيل المتقدم (قوله وهو دون القلتين) أى سواء تغير
أم لا والاول للحال وأل في القلتين للعهد أى المعهودتين شرعاً الا فى بيانهما (قوله أو تغير الخ)
عطف على دون في المعنى أى أو قلتان وتغير والشارح زاد لفظ ما المقتضى أنه معطوف على
اتصل والمسوغ لزيادة ما قوله ولو قلتهين فأوجب ذلك الاعتراض على المتن من وجهين الاول أن
مادون القلتين المتغير مكررم مع الدون المستفاد من الاول لشموله له والثاني اقتضاه كلامه
النجس بجملة خارجة عن الماء فاحتاج الشارح في دفع ذلك لزيادة قوله المتصل به فلو حذف ما
وجهه معطوفاً على دون كما مر لاستغنى عن قوله المتصل به وعن قوله ولو قلتهين وان أمكن جعل
الاول للحال فيندفع التكرار (قوله المتصل به) خرج بذلك تغيره بجملة على الشط اقر بهامته كما
مر فانه لا ينجس لعدم الاتصال والمراد باتصاله حلوله فيه فيخرج ما لو غيرت النجاسة بعضه دون
باقيه وكان هذا الباقي قلتهين فانه لا ينجس ولا يجب التباعد فيه عن النجاسة بقدر قلتهين بل يجوز
الاغتراف من جانبهم اولا لفرق في التغير بالنجس بين الكثير واليسير ولا بين كونه بالخاط أو الجاور
ولا بين المستغنى عنه وغيره ولا بين المية التي لا يسيل دمه وغيرها الغلظ أمر النجاسة ولو كان
التغير تقديرية كما كان وقع في الماء ما وافقه فغيره بالتقدير والقرض ويفرض هنا المخالف الاشد
اللون لون الخبر والطعم طعم الخل والريح ريح المسك كما مر فلا بد من عرض الاوصاف الثلاثة
هنا ان لم يحكم بالتغير بالاولى مثلاً كما تقدم في الطاهر وان لم يكن للواقع الاصفة أو صفتان كما قاله
عش والذي قرره مشايخنا أن محل عرض الاوصاف الثلاثة اذا كان الواقع ليس له صفة أصلاً
كما مستعمل لافرق في ذلك بين الطاهر والنجس أما لو كان له بعض الصفات حال وقوعه ولم يغير
فيه فرض المفقود فقط لان الموجد اذا لم يغير فلامعنى لقرضه ولا فرق في ذلك أيضاً بين الطاهر
والنجس على المعقد وأما لو كان له بعض الاوصاف وفقد قبل وقوعه كما ورد انقطعت رائحته
ثم وقع في الماء وليس له حينئذ صفة أصلاً قدرنا الاوصاف الثلاثة لكن قال ابن أبي عصرون
وهو المعتمد يقدر في المثال المذكور طعم الرمان ولون العصبر وريح اللادن ولا يقدر فيه ريح ماء
الورد وقال الرويانى يقدر ريح ماء الورد لاريج اللادن اعتباراً بالاشبه بالخليط واعلم أن المتغير
في الحقيقة طعم الماء ولونه لاريجه اذ الماء لاريج له فلا بد هنا من المصير الى عموم الجواز (قوله
بخلاف ما اذا بلغهما) أى ولو احتمل الا كان شك هل بلغهما أو لا ولو ثبتت قلته قبل بأن كان
قله لا وجمع شيئاً وشك في وصوله لهما والمراد ببلغهما من صرف الماء ولو مستعمل لا بخلاف

(وهو دون القلتين أو)
ما (تغير به) أى بالنجس
المتصل به ولو قلتهين
فأكثر بخلاف ما اذا
بلغهما ولم يتغير بالنجس

ما اذا بلغهم اجماع استهلك فيه بحيث لم يتغير به لاحسا ولا تقدير افا انه نجس بمجرد الملاقاة كما
يحكم عليه بالاستعمال بمجرد مقارقة المحدث له اذا انغمس فيه وبشروط أن لا يكون مسلوب
الطهورية بتغيره بمخالط طاهر والانتجس بالملاقاة واعلم أن قوله بخلاف ما اذا بلغهما الخ محترز
الصورتين المذكورتين في المتن فقوله ما اذا بلغهما محترز دون القلتين وقوله ولم يتغير محترز
أو تغيره وانما أتى بقوله ولا بطاهر لاجل صحة الحكم على ما قبله بقوله فانه مطهر اذ لو لم يأت به
لم يصح ذلك الحكم لأن عدم تغيره بالنجس يصدق بما اذا تغير بالطاهر المذكور والمتغير به طاهر
فقط فلا يصح ذلك الحكم على الإطلاق (قوله أصلا) متعلق بالمتن أي لا قابيل ولا كثير بدليل
مقابلاته في الطاهر الا في كثير فالكثر قيد فيه فقط (قوله فانه) أي الماء غير المتغير بنجس
ولا بالطاهر المذكور وكلام الشارح مفروض في القلتين لا فيما هو أعم خلافا لما فهمه خضر
(قوله كما علم) أي من قوله فالماء المطهر ما يسمى ماء بلاقيد وانما أتى بذلك لما ذكرنا فليس
مكررا مع ماض (قوله خمسة رطل بغدادى) والرطل البغدادى عند النوى مائة وعشرون
وعشرون درهما أو أربعة اسباع درهم وعند الرافعي مائة وثلاثون درهما وهي بالمصري
أربعة مائة وستة وأربعون رطلا وثلاثة اسباع رطل على الأصح من أن رطلها مائة وستة
وأربعون درهما أو أربعة اسباع درهم وما ذكره مقدار القلتين بالوزن ومقدارهما بالمساحة
في المربع ذراع ورابع طول او عرض او عمق بذراع الا آدمى وهو شهران تقريبا فيبسط الذراع
في كل من الطول والعرض والعمق من جنس الكسر وهو الربع فجمله كل واحد من ذلك
خمس ارباع ويعبر عنها بأذرع قصيرة طول كل واحد منها ربع ذراع بذراع اليد فتضرب
خمس في خمس بمخمسة وعشرين والحاصل في خمس بمائة وخمس وعشرين وكل ذراع يسع
أربعة ارطال فالجمله خمسة مائة رطل وفي المدور كقم البئر ذراعان طولاً أي عمقا بذراع التجار
وهو ذراع ورابع بذراع الا آدمى فهو مائة ذراعان ونصف وذراع عرضا من أي جهة فرضته
واذا كان العرض ذراعا فالمحيط ثلاثة أذرع وسبع لان محيط كل دائرة ثلاثة أمثال عرضها
وسبع مثله فلو كان عرض دائرة سبعة أذرع وجب أن يكون محيطها اثنين وعشرين ذراعا
فتبسط كلام من العرض والطول والعمق ارباعا لوجود مخرج الربع في مقدار القلتين
في المربع الذي جعلوه أصلا فاسوا عليه سائر الاشكال ويعبر عن تلك الأرباع بأذرع قصيرة
فيكون العمق عشرة أذرع والعرض أربعة وإذا كان العرض أربعة كان المحيط اثني عشر
وأربعة اسباع فتضرب نصف العرض في نصف المحيط يكون الخارج اثني عشر وأربعة اسباع
وانما فعلوا ذلك وان لم يقدشوا لانه من قواعد علماء المساحة ثم تضرب ما ذكر في عشرة العمق
يكون الخارج مائة وخمس وعشرين وخمس اسباع لان حاصل ضرب اثني عشر في عشرة مائة
وعشرين وحاصل ضرب أربعة اسباع في عشرة أربعون سبعة وخمس وثلاثون بمخمسة صحبة
ولا يضر زيادة الاسباع وفي المثلث وهو ماله ثلاثة أبعاد متساوية ذراع ونصف طول او عرضا
وذراعان عمقا بذراع الا آدمى فتكسر ذلك من جنس الربع يكون كل من الطول والعرض
سنة أذرع والعمق ثمانية ثم تضرب ستة الطول في ستة العرض بمخرج ستة وثلاثون تأخذ ثلثها
وعشرها خمس عشرة وثلاثة أخماس لان ثلث الثلاثين عشرة وعشرها ثلاثة وثلث الستة اثنان

أصلا ولا بظاهر خلط
للماء عنه غنى وليس ترايا
وملم ماء طر حافيه تغيرا
كثيرا فانه مطهر كما علم
(والقلتان خمسة مائة رطل)
بكسر الراء أفصح من
قصرها

(قوله وذراع عرضا) أي
بذراع الا آدمى

وعشرها ستة أعشار بثلاثة أخماس فالجملة ما ذكرنا ضرب في العمق وهو ثمانية وخمسة عشر فيها
 بمائة وعشرين ذراعا وثلاثة أخماس فيها باربعة وعشرين خمسا لجملة الحاصل من الضرب
 مائة وخمسة وعشرون ذراعا لاخسا وهو قدر التقريب * (قائدة) * لو كان الموضع المربع
 طوله ذراعا ن ونصف وعرضه وعمقه كذلك يتبادر الى الذهن أنه اربع قلال لانه ضعف مقدار
 القلتين وهو خطأ والصواب انه ستة عشر قلة وذلك لانك تبسط كلا من الطول ومقابله عشرة
 أذرع وتضرب عشرة الطول في عشرة العرض بمائة والحاصل في عشرة العمق بألف ~~كل~~
 مائتين وخمسين بأربع قلال فالجملة ما ذكرنا * واما أن المصنف ادعى دعوتين الاولى كون
 القلتين خمسمائة رطل والثانية كون ذلك تقريبا أي على الاصح فيهما كما عسر بذلك بعضهم
 ومقابله في الاولى أنهم ألف وقيل ستمائة وفي الثانية أن ذلك تحديد لا تقرب واستدل الشارح
 على كل من الدعوتين على ألف والنشر المرتب فاستدل على الاولى بروايتين مع الضميمة التي
 ذكرها بقوله والواحدة منها الخ وعلى الثانية بقوله وانما كانت الخمسمائة الخ وأما الاستدلال
 على الحكم وهو عدم التحجيس فحصل من ذلك غير مقصود وأما قوله وفي رواية فإنه لا يتجس
 فالقصد منها التفسير * وخير ما فسرته بالوارد * فاشار بذلك الى أن المراد بالجل الحمل
 المعنوي كقواهم فلان لا يحمل الضم قال الشاعر

ولا يقيم على ضمير راديه * الا الاذلان غير الخي والوتد

(هذا على الخسف) أي الذل (مربوط برمته) وهي قطعة جبل بالية * وذال شيخ فلا يرى له أحد *
 أي يدق رأسه فلا يرى له أحد (قوله بغدادى) نسبة لبغداد بد الدين مهملة تين أو باهمال الاولى
 واجام الثانية أو ببدال الحرف الاخير نوناً مع بقاء الاول أو ببدالهمزة فيقال بغدادان ومعدان
 وتذكر وتؤنت ارجاع الضمير واسم الاشارة عليهما مذكرا أو مؤنثا ومعناها بالعربية عظيمة
 الصنم وقيل بستان الصنم ولذا كره العلماء تسميتهما بذلك ويقال لهما مدينة السلام لتسميتهما منهر
 الدجلة ثم السلام أي الله وذكر الغزالي كراهة سكناها واستحباب الفرار منها (قوله تقريبا) تمييز
 محمول عن المضاف الذي هو الخبر والمصدر بمعنى اسم المفعول والاضافة على معنى من أي تقرب
 خمسمائة أي مقرب أي ما يقرب منها (قوله فلا يتجس) بالنخبة أي ماء القلتين وأعاد ذلك وان
 علم من قوله فإنه مظهر توطئة للاستدلال بعده (قوله أي يدفع التجس الخ) الدفع أقوى من الرفع
 غالباً بدليل أن الماء القليل الوارد يرفع الحدث والخبث ولا يدفعهما لو وردا عليه وأيضاً فالرفع
 ازالة موجود والدفع المنع قبل النزول ولذا يسن أن دعا برفع ما وقع جعل ظهور كفيته الى
 السماء ولمن دعا بدفعه جعل بطونهم مالهوا واحترزنا بغالبها عن الطلاق فإنه يرفع المكاح ولا يدفعه
 لحل ارتجاع الماطقة وعكسه الاحرام وعدة الشبهة فإنهم لا يرفعون المكاح ويمنعون ابتداءه
 * واعلم ان الشيء قد يدفع فقط كهدين وقد يرفع فقط كالطلاق وقد يدفع ويرفع كالماء الكثير فإنه
 يدفع الخبث الوارد عليه حيث لم يتغير به ويرفع الحدث اما القليل غير المستعمل فلا يدفع الخبث
 لو ورد عليه ويرفع الحدث وأما المستعمل فلا يدفع ولا يرفع فالما بالانسية للدفع والرفع ينقسم
 ثلاثة أقسام وأما الرابع الذي تقتضيه القسمة العقلية أعني الذي يدفع ولا يرفع فلا يتأتى فيه
 (قوله وفي رواية اذا بلغ الماء قلتين) تمامه لم يتجس شيء كما في شرح الروض (قوله من ابن

(بغدادى تقريبا) فلا
 يتجس باتصال نجس
 اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل
 خبثا رواه ابن حبان وغيره
 وصححه وفي رواية فإنه
 لا يتجس وهو المراد بقوله
 لم يحمل خبثا أي يدفع
 النجس ولا يقبله وفي رواية
 اذا بلغ الماء قلتين بقلال
 هجر والواحد مائة قدرها
 الشافعي أخذ من ابن
 جريج

(قوله واحترزنا الخ) تأمله

(جريح) أى من كلام ابن جريح وهو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح جريح جده وهو شيخ الشافعي بواسطة مسلم بن خالد الزنجي (قوله الرافى) من الرؤية لامن الرواية لأنه قال رأيت قلل هجر فاذا الواحدة منها تسع قربتين أو قربتين وشياً (قوله وواحدتها) من تمام الدليل وهو الضميمة التي سبق التنبيه عليها والنتيجة كون القلتين خمسة مائة رطل (قوله بفتح الهاء والجيم) أى ممنوعاً من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوى (قوله قرية) أى تجاب منها القلال وليست من الحرم لا هجر البحرين لأنها منه (قوله وانما كانت الخمسمائة الخ) شروع في الاستدلال على الدعوة الثانية وفي هذا التركيب مخالفة للقاعدة النحوية من أن العدد المضاف يعرف جزؤه الأخير فقط عند البصريين وجزءه معاً عند الكوفيين وقد نظم ذلك سيدى على الأجهورى بقوله

وعدا تريد أن تعرفها * قال يميز أياه صلبان ان عطفها
وان يكن مر كبا فالأول * وفي مضاف عكس هذا فعل
وخالف الكوفي في الأخير * فعرف الجزأين باسم يبرى

(قوله الى القرب) جمع قرية وقوله وحل الشئ أى الواقع في كلام ابن جريح والحامل هو الشافعي فاحتاط بحسب الشئ تصفاً اذ لو كان فوقه لقال ابن جريح تسع ثلاث قرب الاشياء على عادة العرب فتكون القلتان خمس قرب والمجموع خمسة مائة رطل (قوله تقريب) راجع للثلاثة وقوله فيغفر الخ تفريع عليه (قوله وقيل نقص ثلاثة) ضعيف (قوله وقيل نقص قدر الخ) صورته ان تأخذ انا من في أحدهما قلتان وفي الآخر أقل منهما برطابين مثلاً ثم تضع في أحدهما قدر من المغبر وفي الآخر قدره فان تفاوتنا في التغبر ضرر نقص الرطابين مثلاً والا فلا وامتنع هذا فرجع للأول فهو المعتمد (قوله لا يظهر بقصه تناوت) أى بل تساوى كما تقدم وقوله بقدر متعلق بالتغير (قوله من المائعات الخ) ومثلها المتغبر بمخالط كبالات الكنان فانها تنجس بالملاقاة وان بلغت قلالاً كما تقدم التنبيه عليه (قوله والتراب) أل فيه للعهد الذي كرى لتقدمه في قوله المطهر أربع مائة رطل الخ على القاعدة من أن النكرة اذا أعيدت معرفة كانت عيناً وهو اسم جنس افرادى جمعه أربعة كغراب وأغربة قال ابن مالك

في اسم مذكر رباعى بعد * ثالث أقله عنهم اطرء

وذكر أنه ثلاثة أقسام مطهر وطاهر ومتنجس كالماء والأول ينقسم الى مكروه كتراب مكان غضب على أهله كآله وجامده في الاستنجاء والى حرام كالمغصوب وتراب الحرم المنقول والى غيره ما كالماء (قوله المطهر) أى المبيع في التيمم والمزيل مع الماء على أنه شرط في غسلات نجو الكلب والمائبات تخصيص الطهارة بأعم المائعات وجوداً وهو الماء وجب اختصاصها بأعم الجامدات وجوداً وهو التراب والحكمة في تخصيص الطهارة بهما اظهار كرامة الآدمى حيث خلق منهما فأكرم بجعل أصليه مطهرين له (قوله المطهر الخ) ذكر ذلك فيه دون ما بعده وهو الدابغ لأنه لا يشترط فيه أن يكون طاهراً فضلاً عن كونه مطهراً بخلاف التراب (قوله أى تراب) أشار الى أن ما ذكره موقوف بالجملة بعد هاءه في محل رفع ويصح أن تكون موصولة والجملة صلته المحل لها من الاعراب والمراد ما صدق عليه اسم التراب

الرافى لها بقربتين ونصف من قرب الحجاز وواحدتها لا تزيد غالباً على مائة رطل بغدادى وهجر بفتح الهاء والجيم قرية بقرب المدينة النبوية وانما كانت الخمسمائة تقريبياً لان ردة القلة الى القرب وحمل الشئ على النصف والقرية على مائة رطل تقريباً لا تحديد فيغفر في الخمسمائة نقص رطابين على الأشهر في الروضة وقيل نقص ثلاثة وقيل نقص قدر لا يظهر بقصه تفاوت في التغبر بقدر معين من الاشياء المتغيرة وبه جزم الرافعي وفتح النوى في تحقيقه * (فرع) * غير الماء من المائعات ينجس به لاقاة النجس وان باغ قلالاً وفارق الماء بأنه لا يشق حفظه من النجس وان كثر بخلاف كثر الماء وقد ذكرت في شرح الاصل فوائد من أرادها فليراجع (قوله أى تراب)

(قوله ابن جريح)

من كلامه

خلت الديار فسدت غير سود ومن البقاء تفردى بالسود

ولو كان مما يدأوى به كاطين الارمنى أو يؤكل سفها كطين مصر المسمى بالطفل أو أخرجه
الارضه منسبه وان اختلط بلعابها (قوله لم يستعمل في فرض) المراد به ما لا بد منه كما مر بان
لم يتيم به ولم يرل به نجاسة نحو كلب وهذا من زيادته على أصله هنا مع أن الشارح لم يقبه على ذلك
وقد ذكره كاصلة في التيمم (قوله ولم يختلط بشئ) أى سواء كان نجسا أو طاهرا رطبا أو جامدا
مخالط بالنسبة للتيمم ولا يضر الخلط في إزالة النجاسة بما لا يخرج الماء عن الطهورية (قوله
طيبا) يطلق الطيب على ما تستلذه النفس وعلى الحلال وعلى الطاهر وهو المراد هنا (قوله من
التراب) لم يقل من مطلق التراب كما تقدم في الماء لان هذا الاصطلاح لم يذكره أغلب الفقهاء
في التراب وان عبر الغزالي في وجيزه بالتراب المطلق (قوله ما استعمل في فرض) أى من تيمم
والاستعمل فيه ما بقى به وضوء التيمم أو قناتر منه أو غسالات نحو كلب كما مر فإذا استعمل في ذلك
لم يجز استعماله ثانيا على المعتمد بخلاف حجر الاستنجاء اذا غسل وجف فإنه يجوز استعماله ثانيا
وكذا الدواء اذا دبغ به والفرق ان الدبغ من باب الاحالة والحجر ليس رافعا ولا منجيا بل مخفف
ولا كذلك التراب فيه - ما ويرد على تعريف الطاهر بما ذكر التراب المستعمل في غسالات المغلظ
اذا لم يطهر المحل مثلا فإنه يصدق عليه انه استعمل في فرض فكان عليه أن يزيد ولم ينجز واعلم
أن قوله ما استعمل في فرض محترز القيد الاول في تعريف المطهر وقوله أو اختلط بطاهر أحد
ثنى محترز القيد الثاني والقسم الثالث شبه الثاني فهو قول لم يختلط بشئ فيه تفصيل
(قوله أو ما اختلط بطاهر) أى ولو قلنا بالنسبة للتيمم حيث كان يلمص بالعضو كدقيق لا كنحو
خل أما بالنسبة لغسل نجاسة نحو الكلب فلا يضر الا الخلط الكثير المؤثر في التغير سواء كان
يلصق بالعضو أم لا والفرق ان القصد من التراب في التيمم وصوله الى العضو والخلط مانع منه
وفي غسل النجاسة ما يكثر الماء والخلط ليس مانعا منه (قوله فهو مطهر) أى بالنسبة للتيمم
مطلقا وفي غسالات نحو الكلب بشرط أن لا يتغير الماء عنه من جهة به فالاستدلال بالنسبة
لكل منهما والحاصل ان كل تراب كفى في التيمم كفى في غسالات نحو الكلب الا المختلط بنحو خل
اذا غير الماء تغيرا كثيرا فإنه اذا جف كفى في التيمم حيث كان له غبار وان بقيت أو صاف الخليط
ولا يجزئ في غسالات نحو الكلب وكل تراب كفى في غسالات نحو الكلب كفى في التيمم الا المختلط
به بنحو دقيق مما يلمص بالعضو (قوله وأما نجس) أى متنجس ولو عبر به كان أولى (قوله
اختلط به نجس) لم يقل متنجس كالماء اما كقضاء بما مر اذن المعلوم أن النجاسة غير النجاسة
كالتى لا يدركها طرف لا تنجس التراب باصابتها له وأما لان الماء لما كان له قوة الدفع نظر الى
ما يتصل به وقرق فيه بين النجس في نفسه والنجس لغيره بخلاف التراب فان ما يتصل به ينجسه
فورا أو أنه قوله اختلط انه لا بد في الحكم بالتنجيس من امتزاج النجاسة بالتراب بحيث لا يمكن
تمييزها كتراب مقبرة تبشت وتراب جعل في بول ثم جف أو اختلط به روث قفقت وأنه لا يشترط
مع ذلك حصول رطوبة من أحد الجانبين وهو كذلك ويتم مذهبنا تطهيره أما اذا لم يحصل
امتزاج بان أمكن فصله من النجس فهو طاهر ما لم تصبه النجاسة مع رطوبة من أحد الجانبين
والانه متنجس ويصح التيمم بما على ظهر كلب أو خنزير حيث لم يمس اتصاله به رطبا ومقبرة
لم يعلم نبشها بخلاف المنبوشة كما مر (قوله والدابغ) لم يقل المطهر ككذلك الذى قبله وبعده

(لم يستعمل في فرض ولم
يختلط بشئ) لقوله تعالى
فتمسوا صعيدا طيبا أى
ترابا طاهرا (وغيره) أى
وغير المطهر من التراب
(أما طاهر) فقط (وهو ما)
أى تراب (استعمل في
فرض أو) ما (اختلط
بطاهر) كدقيق نعم
لو اختلط بمائع فسد ثم
جف فهو مطهر (وأما
نجس وهو ما) أى تراب
(اختلط به نجس) قل
التراب أو كثر (والدابغ
ما)

(قوله أو غسالات نحو
كلب) بان صاحب الفسلة
الاخيرة وجد شروط
الغسالة أو غسل وبذلك
اتجه ذكره هنا

لأن شأن المطهر أن يكون طاهرا وليس الدابغ كذلك اه قل وقدمر (قوله أي شيء) أي
أو الذي في ما انكره موصوفة أو موصولة والمراد شيء له حرافة ولذع في اللسان كقشور الرمان
تخرج التراب والملح والشمس فلا تكفي في الدبغ لعدم الحرافة واسناد النزاع اليه مجاز عتلى
من الاسناد الى الآلة اذ النزاع حقيقة هو الشخص ولم يعبر بالمصدر بان يقول والدابغ نزاع
لعدم صحة الاخبار به عن الدابغ الذي هو عين الابتاويل أي ذو نزاع ولا إشارة الى أنه لا يشترط
المفعول بل يحصل بنحو القاء الریح للدابغ على المدبوغ أو بالعكس والدابغ قسمان مطهر
ونجس وأما الطاهرة فقط وهو ما لا ينزع الفضلات من الأعيان الطاهرة فلا يعتد من أقسامه لانه
ليس دابغا خلافا لما فهمه بعضهم والاول ينقسم الى مكروم وكذاب الدابغ المكان المغصوب
على أهله قياسا على مائه وترايه وجامده وحرام كالدابغ المغصوب كالماء والتراب (قوله
فضلات الجلد) كدم وعصب ودهن وقوله وعفوتته بالنصب عطف على فضلات أي تنه وفيه
نظر لان العفونة لا توجد الا في المستقبل اذ ترك بالدبغ فكيف يتصف الدابغ بكونه ينزعها
الا أن يقال المعنى انه يترتب عليه عدم وجودها فبما نسبة النزاع اليها تجوز وفعل المتن تن
كسهل وظرف مصدره القياسي تنه وتنونه قال في الخلاصة * فعولة فعالة لفعلا * وأما
تنافه ومصدره ما عى وفعل العفونة عفن بكسر الفاء من باب طرب فقياس مصدره عننا
كطربا وأما عفونة فهو مصدره ما عى (قوله بحيث لو تقع الخ) حبيثة تقييد والمراد بحيث
لو تقع نقع على المادة بان يكون قلبه لا لم يعد اليه النتن فلا ينافي انه اذا تقع نقعا كثيرا يعود له
ذلك لان الاشياء الصلبة تنحل بواسطة كثرة مكثها في الماء وضابط القلة والكثرة العرف (قوله
بالمثلثة والموحدة) ظاهرة أن مسماهما واحد وليس كذلك بل هو بالمثلثة ثبت طيب الرائحة
مر الطعم وبالموحدة جوهر أي جريشبه الزاج والقرظ ثم السنت (قوله كذرق طير) بالذال
والزاي المجتمين وبابه ضرب ونصر كافي المختار (قوله فيحمل) جواب عما ينفال ان كلامك
مخالف لكلام الاصحاب (قوله يحيل) أي ينقل من طبع اللحوم الى طبع الثياب أي حقيقة ثيابها
(قوله فيحصل) أي الدبغ وكذا ضمير مقصوده أي المقصود منه وهو الاحالة المذكورة أو نزاع
الفضلات فالإضافة على معنى من (قوله والاصل فيما ذكر) أي الدليل على ان الدابغ يطهر
ويلزمه الاستدلال على جواز الدبغ بالنجس لا طلاق قوله اذا دبغ الالهاب بكسر الهمزة
وهو الجلد قبل دبغه كما يدل له الحديث سواء كان جلدا شاة أو فرس أو حمار ويستثنى منه جلد
الكلب والخنزير لدليل آخر وقيل الجلد مطلقا وان دبغ (قوله ميمونة) هي زوجته صلى الله
عليه وسلم وعبرة الاصل شاة ميمونة فلعل ما هنا رواية (قوله لو) يحتمل أن تكون لامرض بمعنى
الا أن تكون للخصيصة بمعنى لا كما يدل له الرواية الاخرى وهي هلا أخذتم اهابها أو أن
تكون للشرط وجوابها محذوف أي لو أخذتم ذلك لكان أولى مما فعلتموه (قوله ميمونة)
بتخفيف الياء وتشديد هاء فيمات باللهل أما من لم يمت وهو قابل للموت فيقال فيه ميت
بالتشديد لا غير قال تعالى انك ميت وانهم ميتون (قوله يطهرها) على حذف مضاف أي
يطهر جلد ها وخرج به الشعر والعظم لعدم تأثرهما بالدبغ نعم يعني عن قبل الشعر عرفا والمراد
يطهرها طهارة كاملة لا تحتاج بعدها الى غسل لان المدبوغ ولو بطاهر يصير كثوب متنجس

أي شيء (ينزع الفضلات)
أي فضلات الجلد وعفوتته
بحيث لو تقع في الماء بعد
الدبغ لم يعد اليه النتن
والفساد كقرظ وشب
وشت بالمثلثة والموحدة
(ولو) كان الدابغ
(نجسا) كذرق طير فيحمل
قولهم النجس لا يطهر على
أنه لا يرفع ولا يزيل فلا
يتنافى أنه يحيل اذا دبغ
احالة لا ازالة فيحصل
بالنجس المحصل لمقصوده
والاصل فيما ذكر خبر مسلم
اذا دبغ الالهاب فتطهر
وخبر أبي داود وغيره باسناد
حسن أنه صلى الله عليه
وسلم قال في شاة ميمونة
لو أخذتم اهابها قالوا انها
ميمونة فقال يطهرها الماء
والقرظ

لاختلاطه بالادوية الخمسة أو التي تنجست به فلا ينافي أن مجرد الدبغ كاف في الطهارة بدون
ضم الماء ويحتل أن ذكر الماء لأن الدبغ لا يصل للجلد إلا به وأتى بالحديث الثاني بعد الأول لأن
فيه النص على الدبغ ولو قدمه عليه ليكون ذكر الحديث الأول بعده لدفع توهم الخصوصية
كان أولى (قوله وقيس به) أي بجلاء الشاة ما في معناه من جلد غيرها وبالقرط ما في معناه من كل
حرف ينزع الفضلات (قوله المطهر) لم يقل مثله في الدبغ لما مر (قوله الخمر) أي المسكر
ولو نبيذاً على المعقد وسواء كان محترماً وهو ما عسر لا بقصد الخمرية أم لا وهو ما عسر بقصد ما
وهذا التفصيل في حق المسلم أما في حق الكافر فهو محترم مطلقاً (قوله بلامه صاحبة عين) أي
بلا دوام عين إلى التخلل بأن لم توجد عين أصلاً أو وجدت ونزعت قبل التخلل ومفهومه أنها
لودامت إلى التخلل قائماً أو دونه عليه بالتجسس سواء أثرت فيه أم لا كبصل وخبز حار وحضنة
وسواء تخلل منها شيء أم لا والمراد بلامه صاحبة عين طاهرة غير مملوثة عنها أما الخمسة فلا يشترط
فيها المصاحبة بل مجرد وجودها كاف في التجسس كما سيذكره وأما المعفوق عنها كقليل من بزر
العنب أو عناقيد فلا تضر لأنه يشق الاحتراز عنه وبقيده العين بالطاهرة يدفع ما يقال أن
قوله إلا أني وإن نزعت قبل التخلل فيه تكررارة قد دم العين التي لم تنزع في عموم قوله
بلامه صاحبة عين ووجه الدفع أن ذلك مبني على أن المراد بالعين هنا ما يشمل الخمسة وإش كذلك
كما علمت (قوله لمفهوم خبره مسلم) في هذا الاستدلال نظر لأنه مفهوم مخالفة وشرط العمل به أن
لا يكون ذكر لسؤال سائل فكان الأولى أن يستدل بالاجماع أو بحديث كل مسكر خمر وكل خمر
حرام (قوله أتخذ الخمر) بتأين أي أتعالج حتى تصير خلا فتطهر ومفهومه أنها إذا لم تعالج
بأن انقلبت بنفسها قائماً طاهر لا يقال مقتضى الحديث منع نقلها من شمس إلى ظل وعكسه
لما فيه من المعالجة لا نأخذ قول المراد بالمعالجة بوضع شيء فيها ونحوه مما يؤثر في التخلل لا بالنقل
الذكر لأن تأثيره في التخلل بعيد (قوله هذا) أي كون التخلل مطهراً وأعلم أن كلمة هذا يؤثر
بها الفصل بين كلامين متعلقين بشيء واحد بينهما اختلاف بوجه كما هنا إذ المعنى هذا الذي
تقدم في شمول إطلاق أكلة الخمر خلا ما إذا وقع فيها عين نجسة خذ لا على إطلاقه بل على أنه
مقيد بما إذا لم يقع فيها ما ذكره هذا مفعول بفعل محذوف وهو خذ أفاده الشوري (قوله أن
لم يقع فيها) أي الخمر لأنها مؤنة وقد تكرر على ضعف ويقال فيها خمر بالسنة على لغة قديمة وهذا
شرط ثان أي سواء صاحبتها العين النجسة إلى التخلل أم لا كما مر وقوله فإن صحب تخللها عين
طاهرة مفهوم الشرط الأول وقوله أو وقع الخ مفهوم الثاني (قوله عين نجسة) وكذا الطاهرة
أن تخلل منها شيء قبل نزعهما فإن نزعت قبل ذلك لم تؤثر والاصل أن العين أن كانت نجسة
ضرت مطلقاً لتخلل منها شيء أو لا نزعت قبل التخلل أو لا وإن كانت طاهرة فإن وقعت بعد التخلل
لم تضر مطلقاً وإن وقعت قبله فإن دامت إلى التخلل ضرت مطلقاً وإن نزعت قبله فإن لم يتخلل منها
شيء لم يضر ولا يضر صاحب بعض الخمر في بعض وإن اختلف نوعه أو جنسه أو مكان
في أحدهما ماء كنبذ عر على عنب لأن الماء من ضرورته ويظهر معه ذنبه الملاق له تبعه له وكذا
ما تلوث بما فوقه أن كان تلوثه من غلبته بنفسه بأن فارق ارتفع ثم عاد فإن كان يمس له لنحو نقل
لم يضر ويتجسس الخمر أيضاً لاقائه له أن صب عليه قبل تخلله وقبل الحظاف أيضاً على المعقد

وقيس به ما في معناه
(أو التخلل) المطهر (انقلاب
الخمر خلا بلا) مصاحبة
(عين) وقعت فيها وإن
نقلت من شمس إلى ظل
أو عكسه لمفهوم خبره مسلم
سئل رسول الله صلى الله
عليه وسلم أتخذ الخمر خلا
فإن لا هذا (إن لم يقع فيها)
أي في الخمر (عين نجسة)
فإن صحب تخللها عين

(قوله لأنه مفهوم الخ)
أعلم أن عندهم مفهوم
مخالفة وهو أن يكون بينه
وبين المنطوق مخالفة
ومفهوم موافقة وهو أن
يكون حكم المفهوم يفهم
من حكم المنطوق
بالطريق الأولى كما في قوله
تعالى فلا تقل لهم ما أف
فإن حرمة الضرب فهمت
من حرمة التأنيب بالأولى
هذا وقوله أو بحديث كل
مسكر الخ فيه نظر
إذا الحديث لا دلالة فيه على
المدعى فتدبر

نحوه وصل الى ما تلوث ثم تخلل طهر الكل (قوله وان لم تؤثر فيه) أى التخلل أى سواء أثرت فيه كالمصل والخبر الحارثين أم لا كحصاة (قوله وان نزع) أى العين نجسة أى سواء نزع قبل التخلل أم لا كما تقدم فالغاية صحيحة ولو اختلط عصير بخل مغلوب ضرت لانه اقله الخل فيه يتخمر فيتنجس به بعد تخلله أو بخل غالب لم يضر لان الاصل والظاهر عدم التخمر فان كانا متساويين سئل عدل هل يغاب الخل على العصير فيتخلل من غير تخمر أو عكسه فان حكم بشئ عمل به فان لم يوجد عدل أو وجد وتخير حكم بالتخييس على المعتمد لان الاصل أن العصير لا يتخلل الا بعد تخمره (قوله لم يكن مطهرا) جواب الشرط والضمير للتخلل وفي نسخة لم يكن طاهرا فالضمير للخل (قوله والطهارات الخ) تقدم ان هذا محط الترجمة بقوله كتاب الطهارة فتقدم من الماء والتراب والدايخ والتخلل وسائر الماهو المذكور منها من الوضوء والغسل والتيمم وإزالة النجاسة مقاصدها وأما الاواني والاجتهاد فهما وسيلتان للوسيلة والحيض من جملة أسباب الغسل فهو داخل فيه وانما أفردته لكثرة أحكامه والمراد بالوسائل المقدمات والآلات (قوله بالمطهرات) على حذف مضاف أى مجموعها أو أنه من مقابلة الجمع بالجمع فتقتضى القسمة آحادا لان الطهارات لم تجتمع في واحد منها اذ الوضوء والغسل اما بالماء فقط أو بماء لا بالتراب لعدم التيمم بالتراب فقط وإزالة النجاسة اما بالماء فقط أو به وبالتراب أو لا بواحد منهما المشار اليه بقوله بالمعنى الشامل للاحالة وادخال هذا في الإزالة فيه تجوز

* (باب الوضوء) *

أى وجبانه وفروضه وسننه ومكروهاته وشروطه فالكلام عليه منحصرا في نجاسة أطراف ترك في المتن أولها وذكره في الشرح وقدم الوضوء على الغسل لانه كالجزء منه وأخر التيمم عنهما لانه بدل عنهما وأخر إزالة النجاسة عن التيمم لعدم اجزائه عن ازالتهما وكان الانسب تقديمها عليه لان ازالتهما شرط في صحته وقدم الوضوء على موجبيه وهو الحدث وعكس في الغسل لان الوضوء قد يجب من غير تقدم حدث ولو في صورة نادرة كما اذا ولد له ولد ولم يصدر منه حدث وأراد أن يطوف به فيجب عليه أن يوضئه ولا كذلك الغسل وهو من الشرائع القديمة وهل كان للأنبياء فقط أولهم ولا مهم خلاف والخاص بهذه الأمة الفرة والتجليل ثم انهما ان كانا من لوازم الادب على الواجب فالاختصاص ظاهر وألوا واجب فقط فالخاص بهذه الأمة النور المترتب على ذلك في الآخرة كما يدل الحديث والصحيح انه معقول المعنى لان الصلاة مناجاة للرب فطلب التنظيف لها وانما اكتفى بجمع الرأس لانه غالب الخفاف فيه فاندفع ما قبل من انه تعبدى لان فيه مسحا ولا تنظيف فيه ويصح قبل الاستنجاء بخلاف التيمم وحلوله خاص بالأعضاء الأربعة وانما امتنع من المصحف بيده مثلا اذا وضأه فقط لان اباحة ذلك مشروطة بحصول الطهارة الكاملة ولم توجد نعم له أن يمس المصحف بعد الوضوء وقبل الاستنجاء (قوله هو) أى شرعا الفعل كما يستفاد من تعريف الطهارة الشاملة له بانهم افعول ما يستباح به الصلاة أما لغة فهو غسل بعض الأعضاء أى بعض كان سواء كان بنية أم لا مأخوذ من الوضوء وهى الحسن والنظافة سمي به الفعل المعروف لان المصلى لتكررت نظافته به به يروى الظاهر والباطن (قوله وهو) أى الفعل المسمى بالوضوء والمراد بالفعل ما يشمل فعل القلب كالنية ولا يتأني ذلك

وان لم تؤثر فيه أو وقع فيها عين نجسة وان نزع قبل التخلل لم يكن طاهرا وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح المنهج وغيره (والطهارات) الحاصلة بالمطهرات الأربعة أربع (وضوء وغسل وتيمم وإزالة نجس) بالمعنى الشامل للاحالة وقد شرعت في بيانها بهذا الترتيب فقلت

* (باب الوضوء) *

هو بضم الواو والفعل وهو

(قوله وقدم الوضوء الخ) انظر مع قوله فيما تقدم ترك في المتن أولها الآن يقال المعنى تركه في هذا الباب فلا يتأني أنه سيذكر بعد هذا الباب باب الاحداث

قوله - ومفتحة بنية لان الشئ قد يفتح بجزئه (قوله استعمال الماء) أي الغسل والمسح والمراد باستعماله وصوله للأعضاء ولو بغير فعل كالموقف في المطرف وصل الماء إلى أعضائه وانما عبر بذلك نظر للاغلب وقوله في أعضاء مخصوصة أي وهي الأربعة وكان عليه أن يزيد على وجه مخصوص ليدخل الترتيب وقد يقال انه داخل في قوله مخصوصة بان يراد خصوص أي تعيينها من حيث ذاتها أي كونها أربعة أو صفتها أي ما يتعلق بها وهو تقديم بعضهم على بعض فبدخل ما ذكر وقوله مفتحة بفتح التاء حال من استعمال أو بكسر هاء حال من فاعل المصدر المحذوف أي أن يستعمل الشخص حال كونه مفتحة بذلك الاستعمال بنية (قوله ما يتوضأ به) بالبناء للمجهول أي بعد وبيها لذلك كالماء الذي في الفساق أو الأباريق فلا يشمل ما في البحر والنهر وقيل ما يصح به الوضوء فيشمل ذلك (قوله وقيل بضمها فيهما) هو أضفه فيها ونقل بعضهم عكس الأول وهذه اللغات جارية في كل ما كان على وزن فعول كظهور وسحور وبخور وفطور فيقال هي بالضم اسم للفعل وبالفتح اسم للعين وقيل الخ (قوله والاصل فيه) أي في تقرير وجوبه أي الدليل المقرر لدليل وجوبه وهو فعله صلى الله عليه وسلم وانما لم تكن الآية دليلا لاصل الوجوب لانها مدنية والوضوء فرض بمكة مع الصلاة ليلة الاسراء قبل الهجرة بسنة وانما ذكر الآية لبقائها على الدوام بخلاف فعله صلى الله عليه وسلم وفائدة نزولها بعد ثبوت الوضوء بفعله صلى الله عليه وسلم التقرير والتثبيت كما علمت لانه لما لم يكن الوضوء عبادة مستقلة بل تابعا لغيره وهو الصلاة احتل ان تتساهل الامة في رعاية شروطه وأركانه وآدابه اطول العهد عن زمنه صلى الله عليه وسلم فنزلت الآية لبقائه على الدوام ولانه اذا ورد به النص تأتى فيه اختلاف العلماء الذي هو رجة فالنبي صلى الله عليه وسلم والصحابة كانوا قبل نزول الآية يصلون بوضوء ولم يقدمهم نزولها الا بيان حكم التيمم وتلاوة حكم الوضوء واعلم ان الآية المذكورة ذات على سبعة أصول كلها مثنى طهارتان الوضوء والغسل ومطهران الماء والتراب وحكم المسح والغسل وموجبان الحدث والجناية ومبيحان المرض والسفر وكايتان الغائط والامساك لان الاول في الاصل اسم للمكان المطمئن أريد به في الآية الخارج مجازا والثاني المراد به اللبس لا النقاء لانه من الجانبين فالمراد بالكاتب ما قبل الصريح لا المصطلح عليها وكرايتان التطهير من الذنوب واتمام النعمة بموته شهيدا الحديث من داوم على الوضوء مات شهيدا وفيها تقديم وتأخير وحذف والاصل اذا قمتم من النوم محدثين أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فاغسلوا وجوهكم الخ وأشار الشارح للحذف فيما يأتي بقوله محدثين وقد وجب الحلال المحذوف بقوله وأنتم محدثون وما فعله الشارح أولى لان الاصل في الحال الافراد (قوله لا يقبل) أي قبول صحة لا قبول كمال لانه لا يبدل اليه الا بدليل اهـ قل (قوله بغير ظهور) بضم الطاء أشهر من فتحها أي تطهير وكان الاولى الاستدلال بحديث الصحيحين لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ لانه أقوى وأصرح (قوله وموجبه) أي سببه الحدث مع القيام الى الصلاة وقيل القيام فقط وقيل وهو الاصح الحدث فقط بمعنى أنه اذا فعله وقع واجبا سواء أدخل وقت الصلاة أم لا والقيام الى الصلاة شرط في فوريتها والانقطاع شرط في صحتها فلا بد منه على كل من الاقوال ولم يقل أحد بان موجبه الانقطاع كافي نظيره في الغسل من الحيض والنقاس

استعمال الماء في أعضاء
مخصوصة مفتحة بنية
وهو المراد هنا وبفتحها
ما يتوضأ به وقيل بفتحها
فيهما وقيل بضمها فيهما
والاصل فيه قبل الاجماع
آية أيام الذين آمنوا اذا
قمتم الى الصلاة وخبرتم لم
لا يقبل الله صلاة بغير
طهور وموجبه الحدث
مع القيام الى الصلاة

والفرق طول زمنهما بخلاف الوضوء ولذا لم يقل به أيضا في الغسل من الانزال وعلم من نصيبه
 بالقيام الى الصلاة فقط انه لا يتضييق بضييق الوقت وان أساء بتأخيرها أو المراد بالقيام ارادته
 ولو حكما يشمل ما اذا دخل الوقت ولم يرد فعلها فانه يجب عليه الوضوء لتحقيق موجبه فان
 الشارع يدخوله طلب منه أداءها مع ما تتوقف صحته عليه فنزل طلب الشارع والتزامه منزلة
 القيام حتى لو لم يصل عوقب بمقايين عقابا على ترك الوضوء وآخر على ترك الصلاة والمراد بطلب
 الشارع ما ذكر طلبه على سبيل التخيير فان الواجب بدخول الوقت أحد أمرين اما الفعل
 أو العزم عليه في الوقت والمراد بالقيام للصلاة الاشغال بها وأدائها على أي وجه كان من
 قيام أو قعود أو اضطجاع أو استلقاء وكذا يقال في الآية (تلاوة أو نحوها) كس مصحف
 وطواف وسجدة تلاوة أو شكر (هو) أي الوضوء أي من حيث هو قسمان فلا يقال
 انه تقسيم للشيء الى نفسه وغيره وان فيه الاخبار عن المفرد بالمتن (قوله فرض على المحدث)
 أي حدثا أصغرا لانه المراد عند الاطلاق غالبا وهو يندرج في الأكبر على المعتمد وان نقاه
 فلا يجب الوضوء حينئذ والمراد بالفرض الفرض ولو صورة أو ما لا يصح نحو الصلاة الاله
 ليشمل وضوء الصبي للطواف لا خصوص الواجب حقيقة وبالحدث المحدث ولو حكما ليشمل
 من ولد ولم يحدث وأرادوا به أن يوضئه للطواف (قوله وسنة) أي مسنون ولو لما صح الخف
 وسنة التجديد خاصة بالوضوء دون الغسل والتيمم لانه لم ينعزل وللمشقة وقوله لتجديد باللام
 في صحاح النسخ أي عند ارادة تجديد وفي بعض النسخ بالكاف وهو لا يناسب قوله به ذلك
 وغسل (قوله بعد كل صلاة) أي فرضا أو قفلا ولو ركعة واحدة اذا اقتصر عليها بالسجدة تلاوة
 أو شكر لعدم صدق الصلاة عليهم ولا طوافا وان كان ملحقا بالصلاة ولا خطبة جمعة لما ذكرنا
 صلاة الجنائز فيسن التجديد بعدها على المعتمد كالصلاة وشملت الصلاة أيضا سنة الوضوء اذا
 أراد بتجديد الوضوء بعدها صلاة أخرى فان لم يرد به صلاة أصلا أو أرا سنة الوضوء لم يستحب
 التجديد انما يلزم التسلسل لان كل وضوء يطلب له ركعتان وكل ركعتان يطلب بعدهما وضوء
 وقد يقال التسلسل ليس بمنتهى الا في الامور الماضية لا المستقبل لكن المنقول ما سمعته ومحل
 استحباب تجديد الوضوء ما لم يعارضه فضيلة أو الوقت أو فوات تكبيرة الاحرام أو نحو ذلك
 وانما ذكرنا كل لان صلاة نكرة في الاقيبات لا عموم لها (قوله ولو مكمل الخ) غاية للرد على
 القول الضعيف أي ولو كان الوضوء المجدد مكملا بالتيمم سواء كان الوضوء الاول كله بالماء أو
 مكمل بالتيمم أيضا فطلب إعادة الوضوء أما التيمم فان لم يصل به فرضا لم يطلب إعادة ولا وجبت
 لكن لا يسمى ذلك تجديد الا يقال فعل بعض الطهر ليس مشروعا لانا نقول محل ذلك عند
 امكان البعض الاخر ويمتنع في الوضوء المجدد نية رفع الحدث والطهارة عنه أو له أو لا
 ونية الاستباحة دون ما عند ذلك من نية الوضوء أو أدائه أو فرضه على المعتمد (قوله لولا)
 حرف امتناع لوجود وخبر المبتدأ بعدها محذوف وجوبا أي لولا المشقة موجودة واعتراض
 بأن مشقة الامة لم توجد حينئذ ذلك الكلام واجب بان هناك مضاقمة لدرأى خوف
 المشقة ولا شك ان الخوف موجود في ذلك الوقت والمراد بالامة أمة الاجابة (قوله أي أمر
 ايجاب) دفع به ما يقال انه قد أمرهم أمر نذير والحدث يقتضي امتناع الامر وحاصل

أو نحوها (هو) أي
 الوضوء قسمان (فرض
 على المحدث) الآية اذا قمتم
 الى الصلاة أي محدثين
 (وسنة لتجديد) أي
 تجديد (بعد) كل (صلاة)
 ولو مكمل بالتيمم انما
 جراحه لتجديد الإمام أحمد
 باسناد حسن لولا ان أشق
 على أمتي لا مرتحم أي
 أمر ايجاب عند كل صلاة
 بوضوء ومع كل وضوء
 بسواك

(قوله ولو كان الوضوء
 الخ) صوابه ولو كان الوضوء
 الاول مكمل بالتيمم لان
 التيمم لا يسن تجديده اذا
 كان متوضئا وضوءا كاملا
 ثم حدث فيه جراحة

الجواب ان الممتنع امر الايجاب فلا يتأني انه امرهم أمر ندب أي ان الله تعالى خشيته بين
الامر بن فاخترنا الثاني لمشقة الاول على الامة فجعل تعالى الامر في ذلك مفوضا اليه صلى الله
عليه وسلم فلا يرد أن الامر هو الله تعالى فكيف ينسبه صلى الله عليه وسلم ان نفسه (قوله
فان لم يؤد الخ) محترز قوله بعد صلاة (قوله كره) أي تنزيها ان كان يتوضأ من ماء مباح أو مملوك
أو من موقوف أو مسبل كالغاسق وعاد الماشي فيه فمافان لم يعرفه حرم لا يقال قياس ما يأتي
من حرمة إعادة الصلاة في جماعة حرمة الوضوء المذكور لا كراهته لانا نقول يفرق بينهما بأنه
وسيلة فسوح فيه بخلاف الالهة وبأن غاية تجديده انه كالغسل الرابعة وهي مكروهة لا يقال
قياس قولهم يحرم التلبس بعبادة فاسدة حرمة وحرمة الرابعة لانا نقول القصد من التجديد
والرابعة مزيد النظافة وذلك لا يتأني مقدور الوضوء فكان مؤكدا له ولم يكن عبادة أخرى
مغارة حتى يلزم التلبس بها بخلاف الالهة (قوله وغسل واجب) قيسه بالخلاف فيه
أو الغالب والإفاد الوضوء سنة للغسل مطلقا (قوله وضوء الالهة) أي كوضوئها والمراد أنه
أقرب قبله وقوله زاد البخاري أي على مسلم مع موافقته له على غير تلك الزيادة التي هي مأخذ
الخلاف والجموع كتاب لا يروى شرح على المذهب (قوله وسواء قدم الوضوء كله الخ) الصور
الممكنة هنا ستة تقديمه كله أو تسيطه كله تأخير كله تقديم بعضه مع تسيط البعض الآخر
أو تأخير تسيط بعضه مع تأخير البعض الآخر فقولنا أو أخره أي كلا أو بعضا وكذا ما بعده
ويؤي به في صورة التأخير النرضية ان أراد الخروج من الخلاف والافوى السنة بأن يقول
نويت الوضوء سنة الغسل وكذا في صورة التقديم ان تجردت جنابته عن الحدث والافنية
معتبرة (قوله فالخلاف) أي في قوله فيتوضأ قبله وضوءا كاملا وقيل يؤخر الخ (قوله
الجنب) ومثله من انقطع دمها من حيض أو نفاس بالنسبة لغير الوطء من الاكل والنوم
أما بالنسبة له فلا يسن لها الوضوء بل يجب عليها الغسل ولا بد في جميع ذلك من نية معتبرة من
نيات الوضوء كنية رفع الحدث ولا يكفي نية السبب كأن يقول نويت سنة الوضوء للغضب
وكذا ما سائر ما يأتي وهذا في غير وضوء الغسل كما مر ونقل عن السبوطي ان الجنب اذا توضأ
للجماع لا ينتقض وضوءه الا اذا جامع أي لا يطلب منه وضوء بالحدث الا صغرا أو غز في ذلك
بقوله

قل للفقيه والمعيد * وكل ذي بال سديد
ما قلت في متوضئ * قد جاء بالامر السديد
وضوءه لا ينتضي * الا بالاج سديد .

(قوله أ كلا) أي ولو محرما كفصوب والمراد به ما يشمل التقوى والتأدب والتداوى والتفكير
وان قل ذلك وتكرر لكن المرة الاولى أكد ومثل الاكل الشرب (قوله أو نوما) أي ليلا
أو نهارا ولو قل لا فاعدا ممتكنا وان تكرر ذلك وقوله أو وطأ أي جازا بأن أراد وطأ محليته
ثانيا وان كانت الجنابة الاولى من غير وطأ أما المحرم كالزنا فلا يسن له وضوء والفرق بينه وبين
الاكل المحرم كما تقدم ان حرمة ذاتية أي لذات الفعل بخلاف الاكل فان حرمة به اعارض
كونه ملك الغير مثلا (قوله أو المحدث) أي حدثا أصغر (قوله لا يتابع الخ) لانه عليه الصلاة

فان لم يؤد بالاول صلاة
كره التجديد (وغسل
واجب) فيتوضأ قبله
وضوءا كاملا وقيل يؤخر
غسل قدميه وذلك لخبر
الصحيحين عن عائشة
رضي الله تعالى عنها انه
صلى الله عليه وسلم لم توضأ
في غسله من الجنابة
وضوءا للصلاة زاد
البخاري في رواية غير
غسل رجله ثم غسلهما
بعد الغسل قال في
الجموع قال أصحابنا
وسواء قدم الوضوء كله
أو بعضه أو أخره أو فعله
في أثناء الغسل فهو محصل
لسنة الغسل لكن
الافضل تقديمه فالخلاف
انما هو في الافضل (وعند
ارادة الجنب أ كلا أو نوما
أو وطأ أو ارادة المحدث
نوما) لا يتابع في الاولين

(قوله الصور الممكنة هنا
ستة) بقي صورة ما اذا قدم
بعضه ووسط بعضه وآخر
بعضه (قوله والمعيد) هو
من يعيد الدرس بعد قراءة
الشيخ

والسلام كان اذا كان جنباً فأراد أن ياكل أو يشرب أو يتوضأ أو يصلي أو يركب أو يمشي أو يركب أو يركب أو يركب (قوله)
وللا مربة الخ قال عليه الصلاة والسلام إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليمتوضأ بينهما
وضواً وراه مسلم زاد البيهقي فإنه أنشط للعود اه عبد البر (قوله رواه) أي الدليل المذكور
وهو بالنسبة للأخير الأمر وللبقية الأمر والاتباع والمراد روى اللفظ الدال على المتبع وهو
فعله صلى الله عليه وسلم (قوله وعند غضب) أي ولو لله كان رأى حرمانه تنتهك وهو ثوران دم
القلب عند ارادة الانتقام وسببه هجوم ما تكرهه النفس من دونها بخلاف الحزن فإنه ثورانه
عند هجوم ما تكرهه عن فوقها والاول ينحرك من داخل الجسد الى خارجه بخلاف الثاني ولذا
يقتل دون الاول (قوله لورود الامر به الخ) قال عليه الصلاة والسلام ان الغضب من الشيطان
وان الشيطان من النار وانما تطغى بالماء فاذا غضب أحدكم فليمتوضأ وهذه حكمة أصل
المشروع وهي لا تطرد فلا يضر تخلفها فيما اذا كان الغضب له تعالى (قوله ومن غيبة) بكسر
الغين المجهة ولو كان متوضئاً وهي ذكر كذا أخاك بما يكره وان لم يكن فيه سواء كان في غيبته
أو حضوره وهي في حق أهل العلم والقرآن كبيرة دون غيرها بخلاف النسيئة وهي التي بين
الناس بالافساد فانها كبيرة مطاقا وتجاوز الغيبة في ستة مواضع نظماً بعضها بعضهم في قوله

القدح ليس انغمية في ستة * متظلم ومعرف ومخذر

واظهر فسادا ومستفقت ومن * طاب الاعانة في ازالة المنكر

ولا يسن الوضوء في الصور المذكورة فإراد المصنف الغيبة المحرمة (قوله وكل كلام قبيح) عطف عام وذلك كالكذب وسخرية ونجاسة وقذف وشهادة زور وعين غموس (قوله تكبير الخطايا) أي الصغائر لأن الكبائر لا يكفرها إلا التوبة أو الحج المبرور فإن لم يكن عليه شيء من الصغائر حلت من الكبائر (قوله ومن مس ميت) أي بأي جزء كان وإن لم ينقض الوضوء كالشعر والظفر (قوله ومن جملة) أي قبله ليكون على طهارة وبعده لانه ربما أحدث أمة له من غير أن يشعر فقوله في الحديث ومن جملة أي أراد أوفرغ (قوله من غسل ميتا) أي فرغ من غسله ولو عصى به كشهيد (قوله ولغيرها) عطف على التجديد وذكر الشارح من ذلك عشرة وذكر فيهما اثنين الكلام القبيح وجعل الميت وذكر في المتن تسعة فالجملة إحدى وعشرون صورة وقد أوصلها بعضهم إلى أربعين يتوضأ عند إرادة بعضها وهو عشرون وبعد فعل بعضها الآخر وهو العشرون الباقية فحتم لم يدخل فيهما الذكر والسعي والوقوف بعرفة وإقامة صلاة وفصد وحجامة وقي ومس خنثى أو لمس أحد فرجيه ومس المنفتح تحت المععدة مع انفتاح الأصلي وخروج شيء من المنفتح طالما في أي موضع كان ومس الأمر بالحسن وأكل لحم جزور وقهقهة مص للخلاف في النقص بذلك ومس فرج جبهة ورفع اللصوق عند نومهم الاندمال فراه لم يندمل والردة وقطع النية بعد فراغ الوضوء والبلوغ بالسن فليس له الوضوء مع استحباب الغسل أيضا وليس المراد أنه يطالب باستقلاله دون الغسل لأن حكمة الغسل احتمال نزول المني من حيث لا يشعر ولذا ينوي به رفع الجنابة وهذا لا يظهر في الوضوء ولا يتدب الوضوء للبرئ نوب وصوم وعقد نكاح وخروج امرأة وإلقاء قادم وزيارة والدوم يدق وعيادة مريض ونشيع جنازة ودخول سوق وعلى نحو أمير وكل محل طالب فيه الوضوء ولم يجز الماء تنهم بدله لافادة بعض آثاره

وللامر به في الاخيرين
رواه الشيخان في الاخير
ومسلم في البقية (وعند
غضب) لورود الامر به
(و) من (غيبه) وكل
كلام قبيح والغرض منه
تكفير الخطايا كما ثبت في
الاخبار (و) من (مس
ميت) ومن حله لخبر من
غسل ميتا فليغتسل ومن
حله فليتوضأ رواه
الترمذي وحسنه وقبس
بالجمل الى المس (ولغيرها)
من زيادتي

(قوله وعند غضب) أى
ولو كان متوضئاً كافى
المدابغى (قوله وان لم يكن
فيه) لعله وان كان فيه
لأنه المتوهم وتأمله (قوله
واقامة صلاة) ذكره
الشارح

(قوله كقراءة قرآن) أي ارادته وتوكله وحديث أي سماعه من الشيخ أو قراءته عليه والمراد به غير الموضوع يقينا والمراد بالوضوء فيه وفي نحوه صكونه على طهارة لا تجديده له إلا في قراءة القرآن كما نقل عن الرمي (قوله وروايته) أي تحمله رواية عن الشيخ بأن يماه له (قوله ودرس علم) أي تعلمه وتعليمه والمراد به العلم الشرعي من تفسير وحديث وفقه دون آياته فلا يبين لها الوضوء (قوله ودخول مسجد) أي ولو مارا ولو جنب لأن فيه تحقيقا للحدث وفي الحديث من توضأ في بيته فأحسن الوضوء ثم أتى المسجد فهو زائر الله وحق على المزور أن يكرم زائره (قوله لغير جمعة) أما خطبة الجمعة فهو لها واجب (قوله وفروضه) أي الوضوء بقسميه الواجب والمندوب وبذلك يعلم أن الثاني لا بد فيه من نية معتبرة ولو نية الفرضية لأنه فرض في الجملة فان أراد الحقيقة لم يصح وأنه لا يكفي فيه نية الأسباب لأن القصد هنا رفع الحدث الأصغر أما الخفيف حدثه الأكبر في صورة الجنب أو لم يحصل له حقيقة الطهارة فيكفر عنه في التكلم بكلام فيه ثم أو لم يرفع حدثه في الصور التي جرى فيها خلاف بنقض الوضوء أو أزيد أو نأمل وتعميمه في نحو قراءة القرآن والحديث والعلم ونحو الأذان والذكر وبما تقرّر من النوائد المترتبة على نية رفع الحدث يعلم الفرق بين ما هنا والغسل المسنونة حيث ينوي فيها الأسباب لرفع الحدث إلا المجهنون والمعنى عليه لأن المقصود من أمرهما بالغسل رفع الجنابة المحتملة كما أن القصد من الوضوء في الصور المتقدمة مما مر بخلاف غسل غيرهما فان القصد منه التمتع وقطع الروائح الكريهة لرفع الجنابة لعدمها ويؤيد هذا الفرق استثناء هذين فقط وعدل عن قول أصله كغيره فرضه قرارا بما أورد عليه من أنه مفرد فلا يصح الأخبار عنه بالجمع في قوله سنة وإن أوجب عنه بأنه مضاف فيصح ما ذكر (قوله أي أركانه) أي بذلك لدفع ما يتوهم من أن المراد بالفرض ما لا بد منه فيشمل الشرط وغيره في المتن بالفروض لا بالاركان عكس الصلاة لأن الوضوء لما جاز تفريق أفعاله صار كل جزء منه مستقلا فلم يحصل في ماهيته تركيب بخلاف الصلاة فإنه لما امتنع تفريق أفعالها كانت حقيقة واحدة من كية من أجزاء غير مستقلة فتناسب التعبير عن أجزاءها بالاركان التي لا يعبر بها إلا عن أجزاء الماهية التي يشترط اجتماعها وعدم تفريقها (قوله سنة) في حق السلام وغيره وما اعتبر زيادته في حق الثاني فشروط الأركان والستة المذكورة أربعة منها بنص الكتاب وواحد بالسنة وهو النية وواحد بهما وهو الترتيب ووجه دلالة الكتاب عليه من حيث أن العرب لا تركب تفريق المتجانس إلا لكمة كما سيأتي (قوله النية) ويتعلق بها سبعة أحكام نظامها بعضهم في قوله

حقيقة حكم محل وزمن * كيفية شرط ومقصود حسن

فحقيقة اللغة القصد وشرعا قصد الشيء مقترنا بفعله فان تراخي عنه معى ذلك النص مدعرا لانيّة وحكمها الوجوب ومحلها القلب والمقصود بهما في العبادات عن العادة كالجلوس للاعتكاف تارة والانداس تراحة تارة أخرى أو تميز زيتها كالمصلاة تكون فرضا تارة ونفلا أخرى وشرطها اسلام النಾಯ وتيميمه وعلمه بالنيّة وعدم اتيانه بما يناقها بأن يستصحبها حكما وأن لا تكون معلنة فان قال ان شاء الله تعالى فان قصد التعليل أو أطلق لم تصح أو التبرك صحت ووقتها أول العبادات إلا في الصوم لا سر مراعاة الفجر وتطبيق النية عليه وكيفية تختلف بحسب

كقراءة قرآن وحديث
وروايته ودرس علم
ودخول مسجد وأذان
واقامة وخطبة لغير جمعة
وزيارة قبر النبي صلى الله
عليه وسلم وزيارة سائر
القبور وذكر في شرح
الاصول زيادة على ذلك
(وفروضه) أي أركانه ستة
(النية)

الابواب فينوي هنا رفع الحدث وفي الصلاة فرض الصلاة مثلاً وهكذا (قوله) كأن ينوي
 رفع الحدث أو التطهر عنه (محلها ما في السليم غير المجدد أما صاحب الضرورة فلا تكفيه نية
 رفع الحدث نعم إن نوى بالحدث المنع من الصلاة ويرفعه رفعاً خاصاً بالنسبة لفرض ونوافل جاز
 لأنه نوى الواقع فينوي الاستباحة أو غيرها وحكم نيته بالنسبة لما يستباحه من الصلاة حكم
 نية المتيمم فإن نوى استباحة فرض استباحة والأفلا وأما المجدد فتقدم أنه يمتنع عليه نية الرفع
 والاستباحة وكذا الطهارة للصلاة كما قاله الشوبري وأل في الحدث للعهد الذهني أي الحدث
 الذي على النوى ثم إن أريد به الأمر الاعتباري أو المنع من الصلاة فظاهر وإن أريد به
 السبب قد رضاف أي رفع حكمه وهو حرمة نحو الصلاة لأنه لا يقع لا يرتفع ولو نوى
 رفع بعض الأحداث أي الأسباب صبح وإن بقي باقيها كما لو نوى أن يصلي بوضوءه الطهر مثلاً
 ولا يصلي به غيرها بخلاف ما لو نوى رفع بعض الحدث أي السبب بالنسبة لصلاة واحدة دون
 غيرها كأن قال نويت رفع الحدث بالنسبة لصلاة الظهر ولا أرفعه بالنسبة لصلاة العصر فإنه
 لا يصح وضوءه لتلاعبه ولأن حدثه لا يتجزأ فإذا بقي بعضه بقي كله كما إذا قال نويت رفع نصف
 حدث النوم فقط واقتطع عنه في قوله أو التطهر عنه قيد فلولم يأت به لم تصح نيته (قوله)
 أو استباحته أي الصلاة وإن لم يمكن فعلها به كصلاة العبد وهو في رجب مالم ينو صلاته الآن
 والام يصح لتلاعبه ومثل ذلك ما لو نوى استباحة مفتقرة إلى وضوء ولو نحو من مصحف ولو لم
 يمكن فعله به كالطواف في حق بعيد المكان كصمر مالم يقيد بفعله حالاً والام يصح لتلاعبه وإن كان
 ممتنعاً لتعليل الصحة بأن نية ما يتوقف عليه وإن لم يمكن فعله متضمنة لنية رفع الحدث عدم
 الفرق بين أن يقيد بفعله حالاً أولاً لأنه ذكر مقصوده ويؤخذ من تعليل عدم الصحة بالتلاعب
 أنه لو كان من المتصرفين بحيث يقدر على الوصول إلى مكة في الوقت الذي عينه الصحة وأما
 لو كان عاجزاً وقت النية ثم عرضت له القدرة أما بأن صار متصرفاً أو اتفق له من يوصله إلى مكة في
 ذلك الوقت من المتصرفين لم يصح إفساد النية عند الاتيان بها وما وقع فاسداً لا ينعاب صحيحاً
 وتكفي هذه النية المطلقة وإن لم يخطر بباله شيء من مفرداته وكون نيته حينئذ تصديقاً بواحد
 منهم مما يقتضيه لا يضر لأنه مع ذلك متضمن لنية رفع الحدث ومثل الشارح النية بأربعة أمثلة
 ومثلها ما لو قال نويت الطهارة الواجبة أو فرض الوضوء أو أدائه أو الوضوء المقروض
 وتدخل السنن تبعاً عنه دلتها بهذه النية فلا يحتاج إلى أن يزيد وسننه كما قاله ابن حجر (قوله)
 وإنما الكل امرئ مانوي) فأنه بعد ما قبله الإشارة إلى اشتراط تعيين النوى فلو كان على
 الشخص صلاة فائتة مثلاً لم يكفه أن ينوي الصلاة الفائتة بل يشترط أن يعينها من ظهر أو عصر
 مثلاً فلو لا ذلك لاقتضى ما قبله عدم اشتراط التعيين (قوله) ويجب قرنهما بأول غسل الخ) في
 العبارة قلب أي بغسل أول جزء لأن الواجب ما رتبته للفعل وسواء كان الأول من أعلى الوجه
 أو أسفله وإنما وجب قرنهما بذلك ليعتد بالمغسول فلا تجب أعادته لأنه يأنتم بتركما عند أوله فلو
 غسل جزءاً بالنية وجب أعادته وهذا في سليم الوجه أما عليه بان عنته العلة ولا جبرية عليه
 فينوي عند غسل اليد وهكذا فإن كان عليه جبرية نوى عند مسحها قبل غسل جميع أعضائه
 فتعبرهم بالغسل جرى على الغالب أو مرادهم ما يشمله وبدله ويجري هذا التفصيل في بقية

كأن ينوي رفع الحدث
 أو التطهر عنه أو الطهارة
 للصلاة أو استباحته الخ
 الصحيحين إنما الأعمال
 بالنيات وإنما لكل امرئ
 ما نوى ويجب قرنهما بأول
 غسل جزء من الوجه
 وبين قرنهما بأول السنن
 المتقدمة على غسل الوجه

(قوله قلب) انظره مع ان
 أول الشيء جزء منه شيئاً

الأعضاء وإنما اكتفى هنا بقرن النية بجزء ولم يكتف بقرنها بعض التكبير لأن بعض الغسل يسمى غسلا ولا كذلك بعض التكبير ومن الوجه باطن كثيف اللحية فيكنى قرن النية به وكذا الشعر الخارج عن حده لدخوله في حد الوجه أي ضابطه وهو ما تقع به المواجعة بخلاف جانب الرأس فلا يكتفى قرن النية به وإن وجب غسله تبعاً (قوله ليثاب عليها) ظاهره أنه لو لم يقرن بذلك لم يحصل له ثواب مع حصول السنة بمعنى سقوط الطلب وليس كذلك فكان الأولى أن يقول لحصول السنة وقوله فإن عزبت مقابل شيء محذوف تقديره هذا إن بقيت وقوله لم يصح أي الوضوء لخلوه عن النية (قوله قبل غسل الوجه) أي غسل شيء منه ولم يستصبرها معه وقوله نعم إن انغسل استدر الشئ على قوله فإن عزبت والحاصل أن الكلام هنا في ثلاث مقامات الأولى في الاكتفاء بالنية الثانية في فوات ثواب المضمضة والاستنشاق الثالث في وجوب إعادة غسل ذلك الجزء فتكفي النية مطلقاً لمقارنتها لغسل جزء من الوجه وتفتت المضمضة والاستنشاق مطلقاً لأن تقديرهما مستحق لا مستحب ولا يجب إعادة الجزء إن غسله بنية الوجه فقط أما إذا غسله بنية المضمضة والاستنشاق أو بنية مامع الوجه أو أطلق فتجب إعادة على معتد الشبر المسمى في الثانية خلافاً للشو برى لوجود الصارف ولو حكاه فسلم أنه متى أتى بنية معتبرة من نيات الوضوء عند المضمضة والاستنشاق فأتى ثوابها فما يخص حينئذ أن يأخذ الماء بآنية حتى لا يغسل معها شيء من الوجه أو يأتي عند غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق بنية سنة الوضوء ثم عند غسل الوجه يأتي بنية معتبرة وهذا أولى وأفضل (قوله بنية الوجه) أي وحده وقوله وكذا بغير نيته صادق بالصورتين الثلاث المتقدمة وقوله وعلى هذا الخ الإشارة لما بعد كذا الصادق بما مر (قوله وغسل الوجه) أي وإن تعدد فلو خلق له وجهان أصليان بأن ولدهم ماء وأصلي وزائديان طرأ له بعد الولادة واشتبه الأصلي به أو تميز وسامت وجب غسلهما في صورتين الثلاث بخلاف ما لو خلق له رأسان أصليان فإنه يكتفى مسح بعض أحدهما وسما إلى الفرق بين الوجه والرأس وتكفي النية عند جزء من أحد الوجهين في الصورة الأولى ولا بد من قرنهما بكل في الثانية ولا تكفي الاعتدال الأصلي في الثالثة على المعقولة في ذلك خلافاً لما ينهون من كلام قل فإن تميز الزائد من الأصلي ولم يسامت فلا عبرة به وهذا كله إذا كان الوجهان من جهة أمامه فإن كان أحدهما من جهة أمامه والاخر من جهة خلفه وجب غسل الأول فقط مطلقاً ما لم يكن غالب الحواس في الثاني والأول فالعبرة به وإضافة غسل للوجه من إضافة المصدر لقوله أي إن يغسل المتوضي وجهه أي ظاهره أما غسل باطنه وهو المضمضة والاستنشاق فسنة والمراد انغسله ولو بفعل غيره بلاذنه أو بسقوطه في نحو نهر إن كان ذا كرا للنية فيهما وكذا في سائر الأعضاء بخلاف ما وقع منه بنعله كتعرضه للمطر ومشييه في المسافة لا يشترط فيه كونه ذا كرا للنية إقامة لمقامها فالشرط إما فعله أو تذكرة للنية عند عدم فعله فعلم اشتراط دوام النية ذكرها فيما إذا وضأ غيره بغير إذنه وخرج بالغسل مس الماء بالأجران فلا يكتفى اتفاقاً بخلاف غمس العضو في المسافة يسمى غسلاً كما قاله ابن حجر (قوله وهو) أي طولاً ما بين أي القدر الذي بين منابت جمع منبت أي ماشانه إن نبت عليه الشعر فبدخل فيه محمل الغم وهو ما يثبت عليه الشعر من جهة الأغم إذا عبرة بنباته في غير محله

(قوله ولم يكتف بقرنها الخ) مبني على القرن الحقيقي (قوله فتجب إعادته) انظر كيف تجب إعادته مع الاكتفاء بالنية عند غسله وإن عزبت ومع فواتكم بفوات المضمضة والاستنشاق إذ مقتضى ذلك عدم وجوب الإعادة ومقتضى وجوبها عدم الاكتفاء بالنية التي عزبت وعدم فوات المضمضة والاستنشاق ولذلك قال الأسنوي بعدم وجوب الإعادة مطلقاً كما في حاشية المنهج (قوله مطلقاً ما لم يكن غالب الحواس الخ) ظاهره ولو كان الأصلي من خلف حده

ليثاب عليها فإن عزبت قبل غسل الوجه لم يصح نعم إن انغسل مع المضمضة أو الاستنشاق جزء من الوجه بنية الوجه صح وكذا بغير نيته على الصحيح وعلى هذا يجب إعادة الجزء مع الوجه ذكره في الروضة (وغسل الوجه) الآية السابقة وهو ما بين منابت شعر رأسه

والجبينان وهما جانباً الجبهة ومنتهى اللحية أي ما أقبل منهما ويخرج النزعان وهما ياضان
 بكتنفان الناصية أي يحيطان بها ومحل الصلح وهو ما بينهما إذا انحسر عنه الشعر ومحل
 التحذيف وهو ما ينبت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والنزعة يعتاد النساء والاشراف
 أي أكابر الناس تحيته ليتسع الوجه ووتد الأذن فلا يجب غسل شيء من ذلك إلا ما يتحقق به
 الاستيعاب فيجب غسل جزم من جوانب الرأس ليتحقق استيعاب الوجه وكذا أدنى زيادة في
 يديه ورجليه (قوله وتحت منتهى الخ) أي وما بين تحت منتهى أي آخر فالمنتهى من الوجه
 ولذا قال في شرح المنهج وزدت تحت ليدخل في الوجه منتهى اللحية وهو ما يفتح اللام على
 الألفصح عكس اللحية العظامان اللذان تثبت عليهما الاسنان السفلى يجتمع مقدمهما في الدفن
 بفتح القاف أفصح من اسكانها ومؤخرهما في الاذنين فهما كقوس معوج (قوله ويجب
 غسل شعره) أي سواء كان من رجل أو غيره وشعره سبعة عشر ثلاثة مفردة وأربعة عشر مثناة
 العذاران وهما أول ما ينبت للامرد والعارضان وهما المتخيطان عن العذارين المحاذيين
 للاذنين والسبالان بكسر السين تثنية سبال ككتاب وهما طرفا الشارب والحاجبان والاهداب
 الاربعة والخدان واللحية والعنققة والشارب وزاد في الاحياء المنفكتين وهما ما ينبت على
 الشفة السفلى محاذيا للعنققة من الجانبين فتكون الشعور تسعة عشر يجب غسل ظاهرها
 وباطنهما من رجل أو غيره كمنفت أو خفت الاثلاثه أشياء استثنائها الشارح أشار لا أول منها بقوله
 الا باطن كشف الخارج أي من رجل أو غيره والمراد بالظاهر الطبقة العليا التي تلي الوجه
 وبالباطن ما عدا ذلك مما يلي الصدر وما كان في خلال الشعور بالخارج ما فيه ميل والتواء
 عن جهة بروزه الى جهة نزوله وأشار للثاني والثالث بقوله وباطن كشف لحية الرجل وعارضيه
 فلا يجب غسل باطن ذلك وأما ظاهره فيجب غسله فهذه عبارة محررة لا تضعيف فيها بخلاف
 عبارة المنهج فان خف بعض تلك الشعور وكثف بعضه أو غير ذلك كل حكمه والأوجب غسل
 الجميع واعلم ان غسل الظاهر واجب اصاله فلا يكفي غسل بشرته فقط والكشف هو ما لا يرى
 المخاطب البشري من خلاله والخفيف بخلافه وينبغي تعهد العنققة بالتنظيف بالخلوس الماكين
 عليها كما قبل وقيل محل جلوسهما كراسي الاضراس (قوله وان لم يخرجها) الواو الحال لا للغاية
 لان الخارج داخل في قوله قبل الا باطن كشف الخارج عنه لشمول ذلك للرجل كما علمت (قوله
 وغسل اليدين) أي وان تعددتا وكانتا أصليتين وكذا ان كانت احدهما زائدة واشتهت
 بالاصلية فيجب غسلهما بخلاف السرقة تقطع احدهما فقط والفرق أن الوضوء عبادة وهي
 مبناها على الاحتياط والقطع عقوبة وهي مبناها على الدوام ان كان مرفقاها ما مستحاذيين
 قظاهرا ومرفق احدهما فوق مرفق الاخرى غسلها الى مرفق أعلاهما مرفقا ولا تغسل
 كل لمرفقها على الاظهر لاحتمال أن تكون التي مرفقها أعلى هي الاصلية فيجب غسلها اليه
 والتي مرفقها أسفل زيارتها عارضة فيجب أن يغسل منها ما حاذى الاصلية وهو ما فوق
 مرفقها الى مقابل مرفق الاخرى وكذا ان لم تشبهه وسامت فيجب ان يغسل منها ما حاذى
 الاصلية فقط وان كان لهما مرفق فوق مرفق الاصلية فان لم تشبهه ولم تسامت لم يجب غسلها
 ان نبتت بغير محل الفرض فان ثبت به وجب غسلها مطلقا وان لم تسامت واعلم أن ما تعدد

وتحت منتهى لحيته طولا
 وما بين اذنيه عرضا ويجب
 غسل شعره الا باطن
 ككشف الخارج عنه
 وباطن ككشف لحية الرجل
 وعارضيه وان لم يخرجها
 عنه (و) غسل (اليدين)

من الاعضاء كاليد والعين والاذن فهو مؤنث غالباً وان بعضها قد يكون مذكراً لا غير كالرأس
والجبين والحي والثغور والشعر والمنخر والبلان والافم والظفر والحد والنايب والشبر والشدى
والناجد والباع والذقن وقد يكون مؤنثاً لا غير كالرقبة وقد يجوز فيه الوجهان كاللسان والابط
والعنق والقفا والعاتق والتمن أي الظهر والفرص والذراع وقيل ان الذراع مؤنث لا غير وقيل
غير ذلك (قوله من الكفين والذراعين) بيان مراد اليد التي يجب غسلها والاختصاص بقية الغلة من
رؤس الاصابع الى الكتف (قوله مع المرفقين) أي أو قدرهما عند فخذهما والمرفق عبارة عن
ثلاث عظام يسمى الوسط منها وهو الذي يظهر عند مدطى اليد بالابرة (قوله أفصح) أي أكثر
استعمالاً ولا فقد قرئ بهما في السبع (قوله وللا تباع) أي الامر به في قوله تعالى على اسان
نبيه صلى الله عليه وسلم فانه عني بحسبكم الله ويحتمل أن يراد بالاتباع متابعتهم صلى الله عليه
وسلم في فعله وقوله رواه مسلم أي روى اللفظ الدال على أنه صلى الله عليه وسلم فعل الامر السبع
(قوله من شعر) أي وان خرج وكثف فيجب غسله ظاهراً وباطناً (قوله وغيره) كسلعة وجلدة
معلقة في محل الفرض وان طالت ويجب غسل عظام أوضاع بكشط ما فوقه وموضع شوكة بقي
مفتوحاً وكانت بحيث لو أزيلت لبقى لها غور ولا يصح الوضوء مع بقائها فان كانت بحيث لو
أزيلت لم يبق لها غور كشوكة القشاة والباسية صح الوضوء والصلاة معها أو لم يبق محلها مفتوحاً
لم يضر بقاؤها كبيرة كانت أو صغيرة لانها صارت في حكم الباطن ويجب غسل باطن ثقب
وشقوق في اليدين وهي القلوح ان لم يكن لها غور في اللحم والاوجب غسل ما ظهر فقط ويجب
ازالة ما عليه ما من الحائل كالوسخ المتجمد ان كان من خارج فان كان من العرق لم يضر وكذا
لا يضر قشرة الدم بعد اخراج ما فيها وان سهلت ازالته او يجري ما ذكر في سائر الاعضاء
(قوله نذب غسل باقي عضده الخ) ان قلت لم يسقط هذا القدر تبعاً كسقوط الرواتب بنحو
جنون تبعاً للفرض قلت لان سقوطها ثم رخصه والتابع أولي بذلك والمتبوع هنا سقط اعذر
فحين بقاء التابع محافظة على العبادة ما أمكن لان اليد لا يسقط بالنعسور كما هو المأثور
على رأس الحرم وان لم يكن بها شعر فهذا من المواضع التي يزول فيها حكم المتبوع ويبقى حكم
التابع فان قطع من المنكب غسل محل القطع ولو غسل فاقد اليدين أو واحداهما بعد الوجه
ما يجب غسله من الرأس وأتم وضوءه فثبت له يدان بدل المفقودتين فهل
يجب غسلهما بعد ما بعدهما من الرأس والرجلين أو لا الذي يظهر هو الثاني لانه لم يخاطب
بغسلهما حين الوضوء لفقدهما فمسحه للرأس وقع صحياً معاً لانه فلا يبطله ما عرض من نبات
اليدين (قوله ومسح بعض الرأس) أي ولو البعض الذي لا يتم غسل الوجه الا به على الاظهر
والمراد بالمسح وكذا الغسل الانساح والانغسال أي وصول اليدين الى العضو سواء كان بفعل
فاعل أم لا من اطلاق الخاص وارادة العام أو المألوم وارادة اللازم فلو غسل غيره اعضاءه مع
نية المتوضئ كفي ان استحب النية الى آخر الوضوء فان عزبت في اثنا لم يكف تجديدها بل
يجب الاستئذان بخلاف ما اذا كان يتوضأ بنفسه وعزبت فانه يكفي تجديدها ولو غسل أربعة
اعضائه معار لو بلا اذنه ارتفع حدث وجهه فقط وكذا لو نكسه ولو خاف لرأسه وكان
أصليين كفي مسح بعض أحدهما بخلاف لوجه كما تقدم وان فرق ان الواجب في الوجه غسل

من الكفين والذراعين
(مع المرفقين) بكسر الميم
وفتح الفاء أفصح من
العكس الآية وللا تباع
رواه مسلم ويجب غسل
ما عليه ما من شعر وغيره
فان قطع بعض محل
الفرض وجب غسل ما بقي
أو من المرفق فرأس عظم
العضد أو فوقه نذب غسل
باقي عضده (ومسح بعض
الرأس) من بشر

(قوله لم يكف تجديدها)
فيه نظر ظاهر بل الظاهر
انه يكفي تجديدها من حين
عزوبها وقوله بعد
وعزبت معناه أتت بما
ينافيها غير ذلك اكرها حين
المنافي كنية التبريد لا مجرد
عزوبها وان لم يكن منافي
اذ لا يجب الاستصحاب
ذكر حيث توضأ بنفسه
كما يؤخذ من م

(قوله فلو خرج به) أي المدة أي حد الرأس منها أي جهة النزول (قوله وذ كر ذ الخ) الظاهر أن ما نحن فيه من قبيل المطلق لا إلهام (قوله بلا مكث) قيد به ليظهر فقد الترتيب وفيه أن الترتيب الحسي مفقود مطلقا ٥٧ و التقدير موجود مطلقا حتى

قال حج في شرح الارشاد
لو انغمس المحدث في ماء
قليل فلو يرفع الحدث
ارتفع حدث الوجه فقط
لتقدير غسل الوجه أولا
فيصير الماء بالنسبة لغيره
مستعملا وليس هذا من
قبيل تردد الماء على العضو
لان أعضاء الحدث كإيدان
متعددة لكن المعتمد كما قاله
هم عدم الاستعمال
لان التزام التقدير ضرورة
توفر الاركان فلا يقوى
على إيجاب الاستعمال
فلعل تقييم الحشيش بذلك
اكتونه محل خلاف بين
النووي والرافعي كما يعلم
بمراجعة شرح المنهج (قوله
أو مؤخر) هذا لا يظهر
فما إذا كان المتر والشعر
البدن إذا لم ينظروا
قبل العضو الذي بعده
ليدخل وقت تطهيره شيئا
الدمهوجي

أو شعر في حده بان لا يخرج
عنه بالمدلالة وفي رواية
مسلم أنه صلى الله عليه وسلم
توضأ مع بياضته وعلى
همامته فدل ذلك على
الاكتفاء بمسح البعض لانه
المفهوم من المسح عند
الاطلاق ولم يقل أحد بوجود
خصوص الناصية (وغسل

جميعه فيجب غسل ما يسمى وجهها وفي الرأس مسح بعض ما يسمى رأسا وذلك يحصل ببعض
أحدهما فان كان أحدهما زائدا واشتبه وجب مسح بعض كل منهما ويكتفى إلهام واحد أو تميز
وجب مسح بعض الأصلي ولا يكتفى مسح بعض الزائد فقط على الوجه إذا ضرورة إلى
الاكتفاء به مع وجود الأصلي (قوله في حده) راجع للشعر فقط أما البشرة فيكتفى مسح بعضها
وان خرجت عن حد الرأس فلو طالت بشرة رأسه وخرجت عن حده وانبتت له سلعة في رأسه
وخرجت عنه كفى مسح ما خرج فيها (قوله بان لا يخرج عنه بالمسح) أي من جهة نزوله فلو خرج
به عنه منهم لم يكتف والمراد كونه في حده بالفعل حتى لو كان متجعدا بحيث لو مخرج عن الرأس
لم يكتف المسح عليه (قوله لانه) أي مسح البعض المفهوم من المسح عند الاطلاق أي في الآية
والحديث وكان الظاهر أن يقول ولانه الخ لان قوله فدل الخ في معنى العلة (قوله وعلى عامته)
أي وكل على عامته لان مسحها يقع تبعا (قوله ولم يقل حد الخ) جواب عما يقال ان الناصية
متعينة للنص عليها في الحديث وحاصله أنه صدق ذلك الإجماع وأيضا فالمسح اسم جنس يصدق
بالعضو والكل ومسح الناصية فرد من أفرادها وذ كر فرد من أفراد العام بحكم العام لا بخصوصه
والناصية اسم لما بين الترتين (قوله من كل رجل) دفع به توهم ان لكل رجل كعبا فقط كما
في البيهقي ولم يأت بالجمع هنا المناسب لكونها أربعة كعوب موافقة للآية ولم يجمع المصنف
الموافق فيماتة عدم مراعاة الآية لبيان أن الجمع فيه ليس على حقيقة ولولم يكن برجله كعب
اعتبر قدره من غالب أمثاله ولو قطع بعض قدميه وجب غسل الباقي فان قطع من فوق الكعب
فلا فرض عليه ويحسن غسل الباقي كاليد ويوجب غسل ما عليه حاش من شعر وغيره كما ترى في البيهقي
بقي ما لو وجد الكعب كالمرفق في غير محل المعتاد كأن لاصق المرفق المنكب والكعب الركبة
هل يعتبر بذلك فقط كما اقتضاه كلامهم أو يعتبر قدر المفقود من غالب الناس الأقرب الثاني
والخصوص وكلامهم محمولان على الغالب وكذا يقال في الحشفة (قوله عند مفصل) بفتح
الميم وكسر الصاد كسجد أو أعكسه فهو في مفصل اللسان (قوله لما صرف في غسل اليدين) أي من
الآية والاتباع (قوله والمراد بان ذلك فرض) حاصله ان المتوضئ إذا كان لا بأس بالخفين قبل
الواجب عليه أحد الأمرين الغسل أو المسح فالفصل من الواجب الخير فليس مكافأ به بعينه
وقيل الواجب عليه الغسل والمسح بدل أشار لاول بقوله إذا لم يمسح الخ أي فان مسح لم يجب
الغسل لان أحد خصال الواجب الخير إذا فعل غيره كفى به وللثاني بقوله أو أن الغسل الخ
وخبر ان في كلامه هو قوله إذا لم يمسح الخ فلا وجه لقول قل الوجه اسقاط هذه الجملة ان أراد
جملة أو أن الغسل الخ فان أراد جملة والمسح بدل صح كلامه لان ذلك مفهوم من كون الغسل
أصلا فلا حاجة إلى التصريح به لكن هذا بعيد من تعبيره بالوجه الخ (قوله كما ذكر) أي بان
يدأ بوجهه مع النية فيديه فرأسه فرجله ولا يقطع كغيره من الاركان بغيره إلا في
صورتين أحدهما إذا انغمس في ماء نية رفع الحدث بلا مكث لكن لا بد حينئذ من النية عند
وصول الماء لوجهه أو بعد الانغماس الثانية إذا غسل جنب جميع يديه الأرجل أو عضوا من

٨ وى ل الرجلين مع الكعبين) من كل رجل وهما العظماء ان الثاثنان من الجانبين عند مفصل الساق والقدم وذلك
لما صرف في غسل اليدين والمراد بان ذلك فرض إذا لم يمسح على الخفين أو أن الغسل أصل والمسح بدل (والترتيب) في أفعاله كما ذكر

أعضائه وضوئه ثم أحدث وغسل ما بقي عن الجنابة مقبلاً وموئراً أو متوسطاً فيرتفع عنه
الحديثان لا ندراج الأصغر في الأكبر به بلغز فيقال للناوضو خال عن غسل الرجلين مع كشفهما
وعدم العذر فحل وجوب الترتيب إذا لم يكن الوضوء تابعاً للحديث الأكبر ولم يتوضأ بالانغماس ولو
بان بعده فراغه ترك ظفراً فقطعه وجب غسل ما ظهر به فقطعه وما بعده ولو توضأ ثم قطعت يده أو
وجهه من محل القرص أو حاز رأسه أو كسحت جملته من وجهه أو يده لم يلزمه اتفاناً غسل
ما ظهر ولا مسح ما دام على ذلك الطهارة ولو شئت في تطهير عضو قبل فراغ وضوئه طهره وما
بعده أو بعده لم يؤثر وأعلم أنه لا يجب تيقن عموم الماء لكل العضو بل تكفي غلبة الظن فقط
(قوله الثاني) بالعموم والممد كذا كره المؤلف في شرح أئمة العراق (قوله والعبرة بعموم
اللفظ) وهو ما من قوله بما بدأ الله به لأنهم لما نكروا موصوفة أو اسم موصول والنكارة في سياق
الاثبات للعموم البدلي أي ابتداءً بكل شيء بدأ الله به من أنواع العبادات والموصول من صيغ
العموم لا بخصوص السبب الذي هو السعي بين الصلوة والمرورة فهو جواب عما يقال إن الآية
نزلت في الحج فلا يسوغ الاستدلال بها وقول قل إن المراد باللفظ العام الفعل وهو ابتداء غيره
ظاهر وما ذكر دليل نقلي وهناك دليل عقلي وهو أنه تعالى ذكر مسحاً وهو الرأس بين
مغسولات وهو الوجه واليدان والرجلان وتقرئ في المنجاس وهو الوجه واليدان والرجلان
لا ترتكبه العرب إلا لفائدة وهي هنا وجوب الترتيب لأندبه بقريئة الأمر في الخبر (قوله فلو
ترك) أي لم يأت به حتى يناسب قوله سمواً والافتراك يقتضي القصد (قوله لم يصح له الخ) أي إلا
في الصورتين المتقدمتين (قوله وسننه الولاء الخ) اعترض بأن الجملة معروفة الطرفين فتعبد
الحصر مع أنه لم يذ كر جميعها فتدأ وصلها به ضمهم إلى خمسة وأوجب بان الحصر صحيح لدخول
ما لم يذ كر في قوله وغيرها الخ وأثر هنا صيغة الجمع المقتضية للتعبد وعدم الاتحاد على صيغة
المفرد المقتضية للاتحاد تنبيه على استقلال كل منهما دليلاً ولا سيما الأول فظاهر عند من تأمل
الكتب المطولة وأما الثاني فلان ما يقترب على فعل السنة وتر كها من الثواب وعدمه يقترب
على فعل كل منها وتر كها منفردة كانت أو مجتمعة مع أخواتها وكان الأولى أن يعبر بالافراد في
النرض كما في المنهاج للخالفة السنة فيما ذكر فرض الوضوء ومجموع غسل الأعضاء الثلاثة
ومسح الرأس بالنية لأن كلامها فرض مستقل يترتب على فعله وتر كها حكم الفرض فن لم يتبعه
لهذه الدققة كما صنف ذلك في الموضعين مسالك الافراد والجمع (قوله فرضاً كان أو سنة) إتيان
بهذا التعميم في جانب الفروض أما لأن حقيقة الوضوء لا توجد بدون الفروض فلم يعمم بقوله
فرضاً كان أو سنة ولا كذا السنن أو أنه حذف من الأول دلالة الثاني (قوله الولاء) أي الغير
صاحب الضرورة أما هو فالولاء في حقه واجب تنبيهاً للحديث كما سيأتي في كلامه وقدم الولاء
على غيره من بقيمة السنن عكس ما صنعه أبو شجاع لوجوبه في المذهب القديم حتى على السليم
وكذا عند مالك فكان أهم من غيره (قوله بان يغسل العضو الخ) فيه قصور بالنسبة لأجزاء
العضو والمابين الوضوء والذكر إلا في الآن فيجسّل الباب في الكاف والعضو بضم العين
وكسرهما والمراد الثاني والأول كل عضو بالنسبة لما بعده فغسل اليدين ثانياً بالنسبة لغسل الوجه
وأول بالنسبة لمسح الرأس وهكذا وقوله بان يغسل أي أو مسح لأن المسح يقدر مفسولاً
كما سيذكره (قوله يحذف) بكسر الجيم ونقل فقهها ولا يجوز ضمها (قوله مع اعتدال الهواء)

(قوله البدلي) تأمله وقوله
بكل شيء (قوله الآية
نزات في الحج) كذا في
النسخ وأما الحديث

نظم النسائي بإسناد صحيح
أنه صلى الله عليه وسلم قال
في حجته ابتداءً بالله
والعبرة بعموم اللفظ لا
بخصوص السبب ولو تركه
ولو سموا لم يصح له إلا
ما رتب (وسننه) فرضاً
كان أو سنة (ولاء) خروجاً
من خلاف من أوجبه
بان يغسل العضو الثاني
قبل أن يحذف الأول مع
اعتدال الهواء والزمان

بالمذقان خرج من المذكورات عن الاعتدال كشدة الحر أو البرد قدر لو كان معتدلاً هل
يجب أولاً (قوله والمزاج) بكسر الميم ماركب عليه البدن من الطبائع فيه من الطبائع حار
وبعضها بارد (قوله فإله مرة بالاختراع) يقتضي عدم اعتبار الولاية بين الأولى والثانية وبينها
وبين الثانية وليس كذلك بل الأظهر واعتباره بينهما وبين غسل العضو الثاني كما قاله سم
(قوله لظاهر الآية) أي لأن العطف فيها بالواو وعدم ذكر الولاية فيها (قوله أنه توضاً) أن كان
الضمير للنبي صلى الله عليه وسلم كما تقتضيه عبارة مرفوعة الاستدلال بظاهره وإن كان لابن عمر لم يصح
الاستدلال به لأن فعل الصحابي ليس بحجة نعم أن فعله بمحض من الصحابة ولم يذكر عليه أحد
منهم صح ذلك لأنه حينئذ اجتمع سكوت (قوله فامرء أن يعيد الوضوء) وجه دلالة على
وجوب الولاية أن غسل الرجلين آخر الأعضاء الواجب غسلها ولو كان الولاية غير واجب لم يأمرو
بالإعادة تلك اللمعة فقط (قوله فضعيف) أي أو محمول على الزجر والتغليظ عليه لتقصيره
(قوله كضيق وقت وسلس) مثل مما لينا إشارة إلى أن وجوب الولاية ما أن يكون على سبيل
الشرطية بحيث لو تركه لم يصح الوضوء كما في المثال الثاني وأما أن يكون لدفع الانتم مع صحة
الوضوء بدونه كما في المثال الأول والمراد بضيق الوقت ضيقه عن إدراك جميع الصلاة فيه
والسلس يفتح الألف اسم للمرض نفسه وبكسر هاء اسم للشخص المريض والمراد بهذا الأول
(قوله والتسمية) أي مسماها وهي سنة عين في الوضوء ولو لجماعة بخلاف الكل واشرب فهي
فيهم ماسة كفاية في حق الجماعة لكن لا بد أن يكون الاتي بهم أحد إلا كان لا غيرهم ويتعدد
طائفاً إذا لم يحضر والاطمأن دفعه بأن كان باكل بعضهم ويقوم ويجلس مكانه آخر والمجموع
لا يخلو المكان عنه فتطاب من جلس والطالب لا يسقط بفعل البعض إلا عن كان مع ذلك
البعض عند فعله ما أمر به ولا تنكفي من أحد جماعة حضر كل بطعامه لياكل منه بخلاف ما لو
حضروا لياكلوا معاً على الأشاعة ولكن وقع اتفاقاً أن كل مما يليه ولو جلسوا ما كانوا
وسموا ثم قاموا وجلس غيرهم طاب من الجماعة بين التسمية لانقطاع حكم الأولين
بانصرافهم ولا تنكفي التسمية من جماعة باكون جميعاً من ضمن على انقراذه ثم من آخر وهكذا
بل لا بد لكل ضمن من تسمية من أحدهم وكلا كل الجماعة فهي فيه سنة كفاية فيمكن الاتيان
بهم من أحد الزوجين على المعقد وباتى به الزوج قبل ادخال الذكر في الفرج لاني الاشياء لان
الكلام حينئذ مكرره الامائد والحاجة اليه كاعتدلى فيقول باسم الله اللهم جنبنا الشيطان
وجنب الشيطان ما رزقنا أي من الولد ونحوه وتسبب طائفة وجنب بقصد الذكروهي من سنن
الوضوء القولية الداخلية والذكر بعده من سنن القولية الخارجية والسؤال من سنن الفعلية
الخارجية والمضمضة والاستنشاق من سنن الفعلية الداخلية وتقدم أنه بسن الاتيان به بالوضوء
ولو كان من ماممغصوب أو مشمس إذا التحريم والكراهة فيه المعارض ومحل قواهم تحريم على
المحرم وتكرره على المكروه إذا كان المحرم والمكروه لذاته كشراب الخمر وأكل البصل (قوله
عند غسل الكفين) أي مع غسلهما فباتى به عند ذلك مع النية بقلبه ليجمع بين عمل اللسان
والجنان والاول كان في ابتداء وضوئه ثم بعد ذلك يتلفظ بالتسمية كما تقدم ويدين أن يتوضوء قبل ذلك
فيقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على الاسلام ونعمته الحمد
لله الذي جعل الماء طهوراً والاسلام نوراً وأعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ بك رب

والمزاج وإذا ثلث فالعبرة
بالأخيرة ويقدر الممسوح
مغسولاً وإنما لم يجب الولاية
لظاهر الآية ولما صح عن
ابن عمر رضي الله عنهما أنه
توضأ في السوق الأرجلية
ثم دعى لخنسار فدخل
المسجد ثم مسح على خفيه
بعد ما جف وضوءه وصلى
وأما خبر أبي داود أنه صلى
الله عليه وسلم لم رأى رجلاً
يصل في ظهر قدميه لامة
قدر الدرهم لم يصحب الماء
فامرء أن يعيد الوضوء
والصلاة فضعيف (وقد
يجب) الولاية (اعارض
كضيق وقت) وسلس
(والتسمية) عند غسل
الكفين

(قوله وأكل البصل) يحرم
إذا كراهته ذاتية

أن يحضرون ويسن التشم بعددها كما في المناوي ومما ينفذ من وسوسة الشيطان في أي
أمر كان أن يضع يده اليمنى على صدره ويقول سبحان الملك القدوس الخلاق الفاعل سبع
مرات ثم يقرأ أذ يشأ به بكم ويات بخلق جديد وما ذلك على الله بعزيز مرة واحدة (قوله في
الاخبار) تنازع كل من الامر والاتباع (قوله هنا) أي في التسمية وفي البقية أي بقية السنن
كالمضضة كقوله غرضوا الخ وهذا جواب عما يقال ما اصارف عن الوجوب (قوله وليس
فيما أمر الله شئ من ذلك) أي من السنن لا يقال وليس فيها بضائفة لأنها قول النبي ثبتت
بحديث انما الاعمال بالنيات على ما مر والامر أي الطلب كما يكون مدلوله عليه بالكتاب يكون
مدلوله عليه بالسنة قال تعالى وما ينطق عن الهوى أو أنها فيما أمر الله في الكتاب لان اغسلوا
فعل لا بد له من قصد والقصد هو النية (قوله فضعيف) أي فلا يستدل به أو محمول على التكامل
أي كما في حديث لا صلح الا بغير الله لا في المسجد (قوله وأقلها بسم الله) أفنى الرمي بعد عدم
حصول السنة بغيرها كالحمد لله طابها بخصوصها وعارضه سم بقوله واقائل أن يقول ان
الامر اذا ابال شامل له فيمكن الاتيان بالحمد لله وجع بحمل الاول على كمال السنة والثاني على
أصلها (قوله وأقلها بسم الله الرحمن الرحيم) أي بعد الاتيان بالتمود والضميمة السابقة
ونسن التسمية بكل أمر ذي بال عبادة أو غيرها كغسل وتيمم وتلاوة ولوم من أثناء سورة ولوى
الصلاة ثم استحباب التيمم وقبلها محله فيمن يقرأ خارج الصلاة وجاع وذبح وخروج من منزل
للاصلاة والحج والاذكار وتحرم على المحرم وتكره على المكروه ~~كما أمر وتجب في الفاتحة~~
في الصلاة فالاتيان به اتعق به الاحكام الاربعة وبقى الاباحة فقبل انما تباح في المباحات
التي لا شرف فيها كنقل متاع من مكان الى آخر لا نه ليس حراما ولا مكروها ولا ذابال (قوله في
أثناءه) جمع شئ كعمل وأعمال أي تضاعفه وخلافه فاذا تركها عند غسل الوجه سنت عند
غسل اليدين أو عند غسل اليدين سنت عند مسح الرأس وهكذا ومعه أنه لا ياتي به في
آخره وهو غسل الرجلين على ما هو المشهور وقرره شيخنا الحنفى فالمراد بان آخر أفعاله أو
الذكر بعده كما ذكره ع ش وهذا بخلاف الاكل فانه ياتي به بعد الفراغ منه ليقاها الشيطان
ما كاهل ذلك حقيقة اولا كل محتمل وعلى الاول لا يلزم ان يكون داخل الاناء بلوازان
يكون خارجا فلا يلزم تحييس ما في الاناء ومحمل طاب الاتيان بها بين الوضوء والتشميد على
ما ذكره ع ش ما لم يطل الفصل بينهما من بعده معرضا عن التشميد وكذا بين التشميد وانا
أزلهما وكذا بعد فراغ الاكل فلا ياتي به الا اذا قصر الفصل بحيث تنسب اليه عرفا (قوله بسم
الله أوله وآخره) أي ياتي بذلك اتعا لا وارد ولو أتى بغيره كفى وكذا يقال في الاكل والمراد بالاول
ماعد الا آخره فيصدق بالوسط أو بالآخر ماعد الاول فيصدق بذلك (قوله هو اوضح) أي
لشمول اليدين للذراعين وليس ذلك مرادا (قوله فان شك في طهرهما) أي ترد فيه ولو مع
رجحان الاتقاء فيشغل الظن والوهم واعلم ان الكلام في مقامين الاول في تحصيل السنة الثاني
في كراهة الغمس قبل غسلهما ثلاثا فلا بد في تحصيل السنة من غسلهما ثلاثا ما رواه ش في
طهرهما أو يتيقنه أو يتيقن نجاسته ما ولو توخا من نحو ابريق وإذا شك في طهرهما ~~مكره~~
غسهما في الماء قبل غسلهما ثلاثا فان تيقن نجاسته ما حرم غسهما فيه قبل ذلك فقوله فان شك

للاصباح والالتباس في
الاخبار الصحيحة والصارف
للامر هنا وفي البقية عن
الوجوب ما رواه الترمذي
وحسنه أنه صلى الله عليه
وسلم قال لا أعزاني نوضا كما
أمره الله وليس فيما أمر
الله شئ من ذلك وأما خبر
لا وضوء لمن لم يسم الله عليه
فضعيف أو محمول على
التكامل وأقلها بسم الله
وأقلها بسم الله الرحمن
الرحيم فان تركها أوله ولو
عداست في أثناءه فيقول
باسم الله أوله وآخره
(وغسل الكفين) هو
أوضح من قوله اليدين
وذلك للاتباع رواه الشيخان
سواء تيقن طهرهما أم لا
(فان شك في طهرهما كره
غسهما في ما قبل قبل
ثلاث) لغسلهما

(قوله بقوله واقائل)
لا يتبعه بعد التعليل
المذكور شيخنا (قوله ولو
في الصلاة) فيه ان المصلي
اذا قرأ في أثناء سورة لا تسن
له البسملة

(قوله حصلت السنة) انظر كيف تحصل السنة مع صيرورة الماء متنجسا شيئا الدمهوجي (قوله بكفاية الرش) المقعد الاول لكن هذا الخلاف في كراهة الغمس وأما حصول السنة فلا بد من الغسل باتفاق

وهذا من زيادتي وذلك لخبر مسلم اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الماء حتى يغسلها ثلاثا فإنه لا يدري أين بان يده أشار بماء إلى به إلى احتمال نجاسة اليد في النوم كان تقع على محل الاستنجاء بالخبر لأنهم كانوا يستنجون به فيحصل لهم التردد والحق بالتردد بالنوم التردد بغيره ولا تزول الكراهة الا بغسلها ثلاثا للخبر السابق وخرج بالقليل الكثير فلا يكره غمسها فيه (والمضمضة والاستنشاق) لا يباع رواء الشيطان وأما خبره فضعف ولو صح حمل على الغلب وأما ما اتصل بالماء إلى الفم والآنف ولا يشترط ادارته ومجه من الفم ونثره من الآنف

مسئلة مستقلة فلو غمسها في الماء وغسلها فيه ثلاثا عند الشك في النجاسة أو تيقن ما حصلت السنة مع الكراهة أو الحرمة فالغسل ثلاثا سنة أو لا؟ الوضوء مطلقا لكن في حال التردد يتعين فعلها خارج الاناء والحاصل ان تيقن نجاسته ثم ما حرم غمسها فيها ذكر للتوضيح بالنجاسة وبهذا فارق كراهة البول في الماء القليل وان تيقن طهارته ما جاز بلا كراهة وان تردد فيه ما كره تنزيها وعلى كل حال لا بد للسنة من الغسل ثلاثا ومحل اتقاء الكراهة بالغسل ثلاثا عند الشك ان كانت النجاسة متوسطة فان كانت مغالطة فلا بد من التبريع مع الترتيب حتى تزول الكراهة ثم يغسلها ما بعد ذلك قبل الغمس مرتين لتحصي الثلاث المطلوبة أول الوضوء فالسبع بمنزلة مرة واحدة وان كانت مخففة لم يكف رشها ثلاث مرات على الوجه بل لا بد من غسلها ثلاثا وان كان الرش فيها كافيا بطريق الاصل فله عش وقال سم بكفاية الرش واعتمد مشايخنا ولو اختص الشك ببعض اصبع مثلا لتعلق الحكم به فقط واعلم ان محل عدم الكراهة عند تيقن طهرها اذا كان مستندا اليقين غسلها ثلاثا ولو كان غسلها فيها مضي من نجاسة متيقنة أو مشكوكة مرة أو مرتين كره غمسها قبل اكمال الثلاث فان كان الاناء كبيرا لم يقدر على الصب منه ولم يجدا ما يغترف به منه استعان بغيره وأخذ منه بطرف ثوب نظيف أو بقبه (قوله وهذا) أي قوله فان شك الخ (قوله بماء على به) وهو قوله فانه لا يدري الخ (قوله للخبر السابق) أي فانه قد غلب الحكم فيه بالثلاث وقد يقال انه عمل الغاية فيه بما يقتضي الاكتفاء بمرّة واحدة لرواى النجاسة بها ويجاب بان الشارع اذا غلب حكمه بغاية لا يخرج المكلف عن عهده الا بالاثبات به فلا تنظر للتعليل المذکور بل فاخذ بالمعمل لانه لا يستنبط من النص معنى يعود عليه بالابطال وانما يستنبط منه معنى يعود عليه بالتعميم كما هنا كما يستفاد من قول الشارع وألحق بالتردد بالنوم الخ أو بالتخصيص كما لو قيل اقلوا المشركين لحرايتهم فانه يستفاد منه أن المراد المشركين الحربيين (قوله الكثير) أي القلتين فأكثر ومحل عدم الكراهة فيه وكذا الحرمة ان كان عملا أو مباحا فان كان عملا كالغبار أو مسبلا أو موقوفا كره أو حرم الغمس فيه لانه يقتدره (قوله والمضمضة والاستنشاق) قدم المضمضة على الاستنشاق لان محلها أفضل من حيث كونه محلا للقرآن والاذكار ومدخلا للطعام والشراب اللذين بهما اقوام البدن وان كان الاستنشاق أفضل لانه قبل بوجوبه ولو فعل الاستنشاق قبل المضمضة حسب وفاته كما لو قدمها على غسل الكفين وغسلها بعد فانها ما يحسبان دونه وكذا كل ما قدمه عن محله من السنن اذا فعل ما بعده ثم أتى به فانه يحسب له ما أتى به أولا فقط دون ما أخره فان أراد حصول ذلك أتى بناقض يبطل مانعه له فان أتى بالمضمضة والاستنشاق معا حسب ما عند الرمي والمضمضة فقط دون الاستنشاق الا اذا أتى به بعد ما عند ابن حجر وفائدة تقديم المضمضة والاستنشاق وغسل الكفين معرفة أوصاف الماء من طعم ولون وريح هل تغيرت أولا واعلم ان في الوجه ستة منافع يخرج منها أمور مختلفة فيخرج من الفم الريق المذهب ومن الآنف المخاط الحامض ومن الاذنين الشيء المرو من العينين الدمع المالح ففي ذلك موعظة للانسان حيث يخرج من اشرف أعضائه هذه القاذورات (قوله ولا يشترط) أي في اداء أصل السنة أما كمالها فيشترط فيه ذلك فهو سنة أخرى (قوله ومجه) أي طرده وقوله

ولا جذبه بالنفس الى الخيشوم (والمبالغة ٢٣) فيهما المطر) لا مربها في خبر الدولابي بان يبلغ الماء في المضمضة أقصى الخنك

ووجهي الاسنان واللثة
ويحسن امرار الاصبع
عليهما ووجع الماء وفي
الاستنشاق أن يصعد الماء
بالنفس الى الخيشوم وخرج
بالمقطر الصائم ولو مستغلا
فلا تسن له المبالغة فيهما
بل تذكره (وجهه ثلاث
غرف) يتمضمض ثم يستنشق
من كل منها ثلاثا لا تباع
رواه الشيخان وهذا أفضل
من الجمع بينهما بغرفة
يتمضمض منها ثلاثا ثم
يستنشق منها ثلاثا أو
يتمضمض منها ثم يستنشق
مرة ثم كذلك ثانية وثالثة
وأفضل من النصل بينهما
بست غرف يتمضمض بثلاث
ثم يستنشق بثلاث أو بغرفتين
يتمضمض بالاولى ثلاثا ثم
يستنشق بالآخرى ثلاثا وان
كانت السنة تنادي بالجمع
(والاستنشاق) تلزم مسلم
ما منكم من أحد يتمضمض
ثم يستنشق فيستنثر الا
خرت خطايا وجهه
وخياشيمه ويحصل ذلك بان
يخرج بعد الاستنشاق
ما في أنفه من ماء وأذى
ويحسن ذلك باصبعه اليسرى
(ومسح كل الرأس)
لا تباع رواه الشيخان

(قوله وعطف الخياشيم

على الوجه خاص) الاولى برز على كل

ونثره بالثلاثة من باب ضرب بمعنى أخرجه بخلاف نثر الذي كره في سائر ما في فانه بالثلاثة الفوقية (قوله
ولا جذبه) أي تصعيده بلهفة العلو بالنفس بفتح الفاء (قوله الدولابي) بفتح الدال نسبة لدولاب
بفتحها أيضا قرية بالري بكسر الراء اسم اقليم وضعها تصحيف وان نقله البرماوى على المنهج وهو
أبو بشر محمد بن أحمد (قوله يبالغ) بالتشديد من يبالغ المضاعف أو بالتخفيف من أبلغ الرباعي
وعايم سما فاما من قول أو من الثلاثي وهو يبالغ بالتخفيف فالما فاعل (قوله والثلاث) جمع انة
بثلاث اللام في الجمع والمفرد خلا فاما ما اقتصر عليه بعضهم هذا وأصله اثنى والهاء عوض عن
التخفية ونجوع أيضا على اثنى وهي اللهم المغرور وفيه الاسنان (قوله عليهما) أي الاسنان
واللثة والمراد بالاصبع سبابة اليسرى لشغل اليمنى بالماء اذا جمع بين المضمضة والاستنشاق
(قوله وفي الاستنشاق) متعاقب يصعد العطوف على يبالغ وهو بضم الياء مع التشديد وعدمه
قال تعالى اذا تصعدون (قوله الصائم) أي ولو حكما يدخل الممسك (قوله بل تذكره) أي لخوف
الافطار ويؤخذ منه حرمة ما على صائم فرض غلب على ظنه سبق الماء الى جوفه ومحل الكراهة
ان لم يكن يفهمه نجاسة يريد غسلها فان قيل لم تحرم ادارة الماء للصائم كما حرمت عليه القبلة اذا
خشى الانزال مع ان العلة في كل خوف الا فطار أجيب بانه هنا يمكنه اطباق حلقه ووجع الماء
منه بخلاف المنى لانه ما دافق وبانه ربما كان في القبلة افساد اعبادة اثنين وبان المبالغة
مطلوبة في الجملة بخلاف القبلة وبان قليل القبلة يؤدي الى كثيرها بخلاف المضمضة
والاستنشاق (قوله وجهه ثلاث الخ) لو قال كما في المنهج وبثلاث اسكان أولى ليقيد أن الجمع
سنة وكونه ثلاث غرف سنة أخرى والجمع ضد التفريق وضابطه ان يجمع بين تطهير القدم
والانف بغرفة والتفريق خلافة (قوله وهذا) أي الجمع بثلاث فهو راجع للمقيد مع قيده
وأفضل الثاني عطف على أفضل الاول (قوله أفضل) أي من الجمع بكيفية تيميه ومن التفريق
بكيفية تيميه (قوله يتمضمض بثلاث ثم يستنشق بثلاث) وهذه أضعفها وأقفلها وترك المصنف
كيفية سادسة من كيفية الفصل وهي ان ياخذ غرفة يتمضمض منها ويطررها وياخذ
أخرى يستنشق منها ويطررها وكذا قال بعض مشايخنا ويمكن أن يجعل كلامه شاملا لها
بان يجعل ثم للتقريب في الاستنشاق أي ثم يأتي بعد المضمضة بالاستنشاق أعظم من ان تكون
مرات الاستنشاق بعد مرات المضمضة بلا فاصل أو به وهو بعيد (قوله ما منكم) ما فانية
ومنكم حال من أحد على القاعدة من أن نعت النكرة اذا تقدم عليها أعرب حالا كما في قوله

* لمية موحشا طال * واحد مبتدأ مجرور بعين الزائدة ووصفه بثلاث صفات وجملة الاخرت
خبر والمعنى ما أحديفعل هذه الاشياء الاحصل له ما ذكر (قوله فيستنثر) أي يخرج ما في أنفه
من ماء وأذى عكس الاستنشاق فانه ادخال الماء في أنفه وخرت سقطت خطايا أي ذنوب وجهه
الصغار فان لم توجد حنت من البكاثر وعطف الخياشيم على الوجه خاص نكتته دفع توهم عدم
دخولها فيه لكون أولها متصلة بالدماع فلا تخر خطاياها وخطايا الوجه كالاسماع بالاذنين
للمعمر وخطايا الخياشيم كشتم رائحة المرأة لاجنبية (قوله باصبعه اليسرى) أي بخنصرها كما
مر (قوله ومسح كل الرأس) المحكوم عليه بالسنية هو الزائدة على ما يقع عليه الاسم وغيره فرض
وهذا من افراد قاعدة ان ما أمكن فيه التجزى اذا زيد فيه على الواجب وقع الزائدة سنة وغيره

فرضا كالركوع وغيره من الأركان إذا طوله وكالبذبة المخرجة عن أقل من سبعة دماء في الحج
أو من سبع شياه في نحو الوضوء بخلاف ما لا يمكن فيه ذلك كبت الخاض المخرجة عن دون
خمس وعشرين إذ تجزئها تمتنع لأن الواجب في زكاة النعم إخراج الحيوان حيا بخلاف نحو
الاضحية ويوصف بمجموع ماء المسح المذكور بأنه غير مطلق لأنه اختلط فيه المستعمل في فرض
بغيره ولم يقدر المستعمل في فرض بخلافه أو وسطا لضعف ماء المسح إذ هو بالناثر فيه أدنى اختلاط
(قوله السنة) أي الكماله في مسحه أي الرأس وكذا ضمير مقدمه لأن الرأس مذكر كما هو
وقوله وإيهاميه أي وضع إيهاميه فهو مطوف على يديه (قوله إن كان له شعر ينقلب) أي
فلا تتم الأولى إلا بردهما فيكون الذهب والرد مسحة واحدة (قوله والا) أي بأن لم يكن له شعر
ينقلب لضفره أو قصره أو عدمه لم يرد إذ لا فائدة له فإن رد لم يحسب مرة ثانية كما مر لاستعمال الماء
بإشتماله على ما أدى به الفرض وفارق ما لو انغمس ذو حدث أكبر في ماء قليل ناويا لرفع الحدث
ثم أحدث حال انغماسه فله أن يرفع الحدث المتجدد به قبل خروجه بأن ماء المسح نافعه لا قوته
كثرة هذا ولذا ألوا عاد ما غسل الذراعين مثلاً ثانياً لم يحسب غسله أخرى لكونه نافعا بالنسبة
إلى ماء الانغماس (قوله فإن لم يرد الخ) مقابل لم يزدف كأنه قال محلى كونه يمسح كل رأسه إن
أراد نزع ما عليه فإن لم يرد الخ (قوله وتم) أي بشروط ثلاثة أن لا يكون عاصيا باللبس كحرم
لبس بلا عذروا أن لا يكون على العمامة فحسب معفو عنه كعدم البراغيث وإن يمسح القدر
الواجب من الرأس أولا والأولى كونه من مقدمه من الخاصية وأما اتصال مسح الجزم من
الرأس يمسح العمامة فليس بشرط على المقابلة هو الأفضل وكذا كونه يمسح من العمامة
مأخذا مقابل الماء - وح من الرأس هكذا قرر شيخنا الحنفى وقر شيخنا عظمته أن اتصال مسح
الجزم يمسح العمامة بشرط فلا يرفع يده لئلا يصير الماء مستعملا وهذا في المرة الأولى دون الثانية
والثالثة ولا يشترط وضع نحو العمامة على ظهر (قوله من عمامة) أي ولو على طيلسان فوقها
وإن كان تحت عرقبة أو سم (قوله أو غيرها) كخمار وشال وعرقبة وقلنسوة (قوله ومسح
الاذنين) لو قال يمسح بالقاء لا فاد أن الترتيب مستحق كما سيأتى وهما تنفية أذن بضم الذال أفصح
من سكونها (قوله ظاهر أو باطنا) الظاهر ما يلي الرأس والباطن ما يلي الوجه والظاهر أن
تعميم الظاهر والباطن شرط لكمال السنة لا لأصاها حتى لو مسح البعض فقط حصل أصل
السنة (قوله لا يلى الرأس الخ) تفسير لكونه جديداً فكان الأولى أن يأتي بأى والمراد لا يلى
في المرة الأولى أما في الثانية والثالثة فهو وطهور فيحصل أصل سنة مسح الرأس به أما كمالها
فلا يحصل ولو أخذ بأصبعه ما لرأسه فمسح ببعضه بعضها وبالباقي الاذنين كفى لأنه ماء جديد
(قوله مسجتيه) على حذف مضاف أى طرف أو رأس مسجتيه أى بما غير ما ظاهر الاذنين
وباطنهما أى على الأكمل والصماخ بكسر الصاد ويقال بالسيف خرق الأذن (قوله ثم يديرهما)
بالنصب عطفاً على إدخال على حذف قول الشاعر

أني وقتلي سليمك ثم أعقله البيت قال في الخلاصة

وأن على اسم خالص فعل عطف تنصبة أن ثاباً أو من حذف

(قوله ثم ياصق كفيه) أى ثلاث مرات على التوالي بعد تمليث مسح الاذنين على الظاهر ولا بعد

والسنة في كيفية مسحه
أن يضع يديه على مقدمه
ويصق مسجتيه بالأخرى
وابهاميه على صدغيه ثم
يذهب بهما إلى قنائه ثم
يردهما إلى المبدأ أن
كان له شعر ينقلب
والأفلية تنصر على الذهب
فإن لم يرد نزع ما على رأسه
من عمامة أو غيرهما مسح
ما يجب من الرأس وقم على
ما عليه (و) مسح (الاذنين
ظاهراً وباطناً جديداً)
لا يلى الرأس للاتباع رواه
البهقي والخامس وصححه
(وإدخال مسجتيه)
بكسر الموحدة (في
صماخيه) ثم يديرهما على
المعاطف ويدير إيهاميه على
ظهورهما ثم ياصق كفيه

(قوله فيحصل أصل
سنة مسح الرأس) الأولى
الاذنين

بقوله والافضل مسحهما أيضا
مع الوجه) صوابه غسلهما
بالنسبة للوجه فقط (قوله
ولونذر الوضوء مرتين الخ)
اي نذر الاقتصار عليهما
وأما اذا نذر الوضوء مرتين
ففيه قدويين أن يأتي
بثلاثة كما هو ظاهر

وهما مابلوتان بالاذنين
استظهارا وذكرا في شرح
الاصول زيادة على ذلك
(وتخليل شعر كثيف من
لحية وعارض) وان لم يخرج
عن الوجه (وخارج عن
الوجه) لا اتباع في اللحية
رواه الترمذي وصححه ويقاس
بغيرها بان يدخل أصابعه
من أسفل اللحية مثلاً بعد
تفريقها وذكر العارض
والخارج من زيادتي
(و) تخليل (أصابع اليدين
بالتشبيك و) أصابع
(الرجلين) من أسفلهما
(بخصم يده اليسرى)
مبتدئاً بخصم رجله اليمنى
خاتماً بخصم اليسرى
والاصل في ذلك خبر ابي
ابن صبرة أسبغ الوضوء
وخلل بين الأصابع رواه
الترمذي وغيره وصححه
وقوله بالتشبيك من زيادتي
(والتثنية والتثليث) ظهير
مسلم أنه صلى الله عليه
وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً وروى
البخاري أنه توضأ مرة
مرة وتوضأ مرتين مرتين

مسحها مرة واحدة والافضل مسحها مرة واحدة مع الوجه ثلاثاً ومع
الرأس ثلاثاً فالجمله ثنتا عشرة وأما قول الشيخ الخطيب في شرح أبي شعاع وبأخذ أصابعه
أيضاً ما جديد فلا يقتضي أنه خمس عشرة لعدم تعميم الاذنين بالمسح فلا يحسب ذلك من
مرات المسح ولا بد أن يكون مسحهما بعد مسح كل الرأس أو بعضه وتنفوت به سنة الاستيعاب
على المعتمد فان مسحهما قبل مسح الرأس لم يعتد به (قوله وهما مابلوتان) أي بغير بلل الرأس
المرّة الاولى (قوله بالاذنين) أي يطنهما (قوله استظهاراً) أي طلب الظهور والتعميم أي لاجله
(قوله من لحية وعارض) أي من الذكر المحقق وقوله وخارج أي وتخليل كثيف خارج عن
الوجه أي حده من رجل أو غيره فحطه على ما قبله من عطف العام والمراد بالثنية مرة للرجل
خارج عن الوجه غير اللحية والعارض التلاية كرمع ما قبله اذ هو قاصر عليه ولو قال وتخليل
شعر يكفي غسل ظاهره كما في المنهج لكان أحسن وكان شاملاً للثلاثة التي ذكرها ومحل سن
التخليل في غير المحرم أما هو فلا يثبت في تساقط شعره ولا يشكل بما في المسح من أنه يسكن
له تخليل شعر رأسه اذا غتسل لوجود الفرق بان شعر رأسه أثبت من شعر لحيته وبان الوضوء
يتكرر بخلاف الغسل (قوله لا اتباع) أي اتباع النبي صلى الله عليه وسلم لأنه كان يخلل لحيته
فتخليلها بانص وتخليل غيرها بالقياس (قوله بان يدخل أصابعه) أي من يده اليمنى لأنه من
باب التكريم فيأخذ بكفه ماء ويضع لحيته عليه ويفرق أصابعه ويدخلها فيها من جهة صدره
ويكون الماء جديداً غير ماء الوجه ويحصل أصل السنة بأصابع اليسرى وكذا بغير الأصابع
وبغير ماء جديد وبأدخالها من أعلى اللحية في كل واحدة سنة إذا اقتصر عليه حصل له ثوابه
وكما لا بد فيه من اجتماعها (قوله بعد تفريقها) أي الأصابع وقوله مثلاً راجع للحية ومثلها
بقية الشعور المذكورة (قوله بالتشبيك) الاولى أن يقول وبالتشبيك ليفيد أنه سنة مستقلة
وهو يحصل بأي كيفية من جعل البطن للبطن أو الظهر للظهر أو بطن اليمنى للظهر اليسرى
أو العكس والاولى ما عدا الاولى تخالف العبادة العادة ولا يقال ان التشبيك مكروه لاننا نقول
كراهته انما هي في حق من بالمسجد فينظر الصلاة ولو غير مستقبِل القبلة اذ من هو فيه لا يلحق به
العيب ولانه يجب النوم ومحل سن التخليل ان كان الماء يصل بدونه ولم يحصل منه ضرر أما
لو كانت أصابعه ملنقة بحيث لا يصل الماء اليها الا بالتخليل وجب أو لمصلحة وخاف من فتنها
محذورتهم حرم لانه تعذيب بلا ضرورة (قوله بخصم) الاولى أن يقول بخصم ليفيد أنه سنة
مستقلة فيحصل أصل السنة بغيره فهو بخصم من خصم الى خصم (قوله والاصل في ذلك)
أي الدليل عليه واقبط صحابي وصبرة بفتح المهملة وكسر الباء ويجوز اسكانهم مع فتح الصاد
وكسرهما (قوله أسبغ الوضوء) أي أكمله بسلامان الماء على جميع الأعضاء والأمر فيه للوجوب
وفي قوله وخلل للندب وهو محل الشاهد (قوله والتثنية الخ) ولونذر الوضوء مرتين لم ينفذ لانه
منهى عنه فلا يجب عليه الاقتصار عليهما كما لونذر الاقتصار على صوم يوم الجمعة وسيأتي تحقيق
ذلك في الكلام على المكروهات فما ذكره المحقق من المخالفة بينهما وما طلب الفرق ليس في محله
(قوله توضأ ثلاثاً ثلاثاً) دليل لما قبله على اللب والشر المشوش وقوله مرة مرة زائد على المدعى
والمراد أنه توضأ مرة مرة في وقت ومرة في وقت آخر وليس المراد انه فعل ذلك في وضوء

واحد لانه متى شرع في غسل عضو قبل تمليت ما قبله لم يعد اليه فلو عاد لم تحصل السعة نعم الغسل
والانف كعضو واحد وكذا اليدين والرجلان فتليت احدهما الا يتوقف على تمليت
الآخرى فلو تليتاهما معا او مرتباً اجزأ ذلك اذ لا يشترط ترتيب بخلاف الوجه مع اليدين مثلاً
فانهم امتنعوا بان فينبغي أن يفرض من أحدهما ثم ينتقل للآخر ولا يحصل التليت بتكرير
وضوئه ثلاثاً بل هو مكروه وقيل حرام لا يقال ان الوضوء مرة مرة مكره وفيكيف فعلة صلى
الله عليه وسلم لا نأقول انه فعله لبيان الجواز فيصاب عليه ثواب الواجب وانتصاب مرة على
المفعولية المطلقة أى مرة من التوضؤ (قوله والافضل التليت) أى يقيضها أو يأخذ الشاك
باليقين لا يقال الاخذ بذلك ربما يلزم عليه في اربعة اربعة وهي بدعة وترك سنة أمهل من اتمام
بدعة لا نأقول انما تكون بدعة اذا اتقن انها اربعة بخلاف ما اذا شك فيها وقد يحرم التليت
كان ضاق الوقت بحيث لو ثلث لم يدرك الصلاة كاملة فيه أو احتاج لمائه لعطش محترم
أو اتقن طهره ولو ثلث لم يتم بل لو كان معه ماء لا يكفي حرم استعمله في شئ من السنن فلو
استعمله في شئ منها أو ثلث تيم ولا يعدل لانه أنف الماء افرض كالأوامر المرفوض أن يصلى
فانما بالافاضة فقط ولو صلى جالساً صلى بالقائمة والسورة فانه يجوز وقد يندب تركه كأن
خاف فوت جماعة لم يرج غيرها (قوله في الغسل) كالوجه واليدين والمسح في الرأس والعمامة
والجبيرة دون الخلف لانه يعيبه (قوله كالنسيئة) مثال للذكر ودخل تحت الكاف الدعاء
الآتى والنية سواء بالقلب أو اللسان فيسن تليتها بخلافها في الصلاة والفرق أن الايمان بها
في أثناء الصلاة لا يبيطلها ولا كذلك الوضوء ويحصل التليت بتكرير يديه مثلاً في ما راكع
ثلاث مرات على المعتمد (قوله والنيان) أى تقديم غسل اليمنى على اليسرى مأخوذ من اليمن
وهو البركة (قوله في أعضاء الوضوء) أى ولو في حق لابس الخلف وقوله وكذا في كل الخ فائدة
استطراذية وقوله كفصل أشار بالكاف الى عدم الحصر فمثل ذلك الا كتهال والتقليم وقص
الشارب وتنف الابط وحلق الرأس والسواك والتخلل من الصلاة ومقارعة الخلاء والا كل
والشرب والمصافحة واستلام الحجر والركن اليماني والاخذ والاعطاء (قوله ودخول مسجد
الخ) ولو دخل من مسجد لمسجد فخير لان العبارة بالمبدأ اذا المساجد الملاصقة كالمسجد الواحد
وكذا الخروج من مسجد فلهذا ولو انتقل من الكعبة الى المسجد الحرام أو عكسه قدم يمينه
دخولاً وخروجاً وليس من المستقدر السوق والقهوة وهي أشهر من السوق فيقدم يمينه اذا
كان في السوق ثم دخلها ولو جعل المسجد موضع مكس مثلاً قدم اليمنى دخولاً واليسرى
خروجاً لانه لان حرمة ذاتية فتقدم على الاستقدار العارض ولو اضطر لقضاء الحاجة في
المسجد فلا يظهر أنه يخير لعله المذكورة ولا يقدم يساره مكان قضاء ثم اولو أراد أن يدخل من
دنى الى مكان جهل أنه دنى أو شريف فينبغي حمله على الشريف كما قاله (قوله واليسار)
الاولى واليسار ليناسب ما قبله وقوله لهذا ذلك أى بان كان فيه اهانة كما تقدّر حساً كالخلاء
أو شرعاً كحل المعصية أو الكراهة أو التكرمة فيه ولا اهانة كدخول العجزة أو نقل المتاع
وأما الاخذ والاعطاء فن باب التكرمة كما مر وكذا دخول المنزل ودخول المغطس (قوله
وخروج من مسجد) لو تعارض عليه الخروج منه ولبس النعل جمع بينهما بان يخرج رجلاً

والافضل التليت في الغسل
والمسح والتخلل والذلك
والذكر كالنسيئة
(والنيان) في أعضاء
الوضوء وكذا في كل ما هو
من باب التكريم كغسل
وابس ثوب ونعل وخف
وسراويل ودخول مسجد
واليسار فذلك كله تحاط
واستفحاه وخروج من
مسجد لانه صلى الله عليه
وسلم كان يحب النيان في
تبعه

(قوله فيسن تليتها) المعتمد
انه لا يسن تليت النية لانه
يورث الوسواس

ورجله وطهوره وفي شأنه كله رواه الشيخان وزوى أبو داود بإسناد صحيح عن عائشة قالت كانت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم البقي الطهور وطعامه وكانت ٦٦ اليسرى ثلاثه وما كان من أذى (الافى الكفين أول الوضوء والخدين

والاذنين وجانبى الرأس لغير نحو أو قطع) فبطهران معا لانه أهون أمأخو الا قطع كن خلق بيد واحدة فيسن له التيامن مطلقا وحيث يسن التيامن يكره التيسار وذ كر جانبى الرأس ونحوه من زيادتي (والتوجه للقبلة) في وضوئه لانها أشرف الجهات فان اشتبهت عليه فاقياس ندب التصرى (والجلبوس يعمل لا يناله) فيه (رشاش) من الماء (ووضع الألفا الواسع عن يمينه) ليسهل الاعتراف منه (و) وضع (الضيق) كالا برىق (من يساره) ليسهل أخذ الماء منه في يمينه (وترك الاستعانة في الصب عابه لان اترقه لا يليق بالمعبد فهو خلاف الاولى أما الاستعانة في غسل الأعضاء فذكروهة وفي أحضار الماء لا بأس بها ولا يقال انه خلاف الاولى لانه لو لم يصب عليه وسلم في مواطن كثيرة (الا عذر) فلا بأس بالاستعانة مطلقا بل قد تجب ولو باجرة المثل القاضية عن قضاء دينه وعن كفاية يومه ولياته وسائر ما يفي له في الحج فان لم يجد صلى وأعاد وتعمير بالعدرا عم

اليسرى ويضعها على ظهر النعل مثل لائم البقي ويابسها النعل ثم يابس اليسرى (قوله وترجله) أى تسريح شعره وقوله وطهوره بضم الطاء (قوله وفي شأنه كله) أى مما هو من باب التكريم كما يفسره الحديث بعده وهو من عطف العام ذكره لا يوضح وأشار بالنعل الى ما يتعلق بلبوسه صلى الله عليه وسلم بالترجل الى ما يتعلق بيده وبالطهور الى ما يتعلق بعبادته وأفعاله وأقواله (قوله وكانت اليسرى) أى اليسرى ثلاثه أى عند الاستنماء (قوله أول الوضوء) خرج غسلها المشر وض بعده غسل الوجه فيسن فيه التيامن لغير نحو أو قطع (قوله والاذنين) أى والسماعين (قوله لغير نحو أو قطع) راجع للمستثنيات الاربع ومن الغرير من أراد غسل كفيه بالصب من ابريق مثلا (قوله فبطهران معا) ضم التحيية وفتح الطاء وتشديد الهاء وهو مفرع على الاستنماء (قوله كن خلق بيد) مثال نحو الا قطع وهو من قطعت يده ومن النحو الاشـ ولو قال الاعندة مذكرا للمعية اشمل من ربطت إحدى يديه فانه ليس من نحو الا قطع كما قاله بعضهم ومحل التين نحو الا قطع اذا توضأ بنفسه بالصب أو الاعتراف فاروضا غير أو أمكنه غمس خديه في الماء نديت المعية (قوله مطلقا) أى في جميع الاعضاء من غير استثناء الكفين وما بعدهما (قوله يكره التيسار) أى وكذا المعية وحيث نسن المعية يكره الترتيب كما في شرح الروض (قوله فان اشتبهت) مقابل محذوف فكانت قال هذا ظاهرا ان عرفها فان اشتبهت الخ (قوله فالقياس) أى على الصلة لا تدب التصرى أى الاجتهاد وان كان ذلك واجبا في الصلة فالجامع مطلق طاب الاجتهاد (قوله لا يناله) أى يصيبه رشاش لانه مستقر غالبا ولا يجرى بما أوثق الوضوء (قوله الواسع) المراد به ما يسهل الاعتراف منه أخذ من العلة فيشمل نحو البركة والنهر والفقاق المعروفة فيجعلها عن يمينه لانه لا ينزل فيها البصاق والمخاط والضيق بخلافه (قوله ليسهل الخ) أشار الى أن المدار على السهولة كما مر والظاهر أن الخلففة كالابر يق فيجعلها عن يساره (قوله وترك الاستعانة) السبب والتماز ان كان لنا كيد أى الاعانة أو الصيرة كاستحجر الطين أى صير ورنه معانا وابستما للطالب لانه يندب تركها مطلقا سواء طاب أم لا حتى لو أعانته غيره وهو ما كنت متمكن من منهـ كان خلاف الاولى (قوله لان اترقه الخ) والظاهر أنه ليس من الترفه الوضوء بالماء العذب وترك المسالخ مع عدم العذر (قوله فهو خلاف الاولى) أى في حقنا لافى حقه صلى الله عليه وسلم لانه كان يفعل ذلك لبيان الجواز ولذا لو قصد به الشخص تعاميم المعين لم تكن خلاف الاولى وقد تجب على العاجز ولو باجرة مثل ان فضلت عما يعتبر في زكاة الفطر والاصلى بالتعميم وأعاد (قوله فذكروهة) أى ولو كان المعين أحمدا والحرمة من وجه آخر (قوله لا بأس بها) أى فهي مباحة (قوله مطلقا) أى باقسامها الثلاثة المتقدمة والتعميم بالنظر لما في الشرح وان كان المذكور في المتن الاستعانة في الصب فقط (قوله عن قضاء دينه) ضعيف والمعقد عدم اشتراط ذلك هنا وفي زكاة الفطر بل الشرط الفضل عن مؤنة يومه ولياته وقوله ما يفي له في الحج الاولى ما يفي له في الفطرة كما في شرح مـ (قوله فان لم يجد صلى) أى بالتعميم وأعاد لانه عذر نادرا اذا وقع لا يدوم فان عجز عن التعميم صلى فاقد الطهورين وأعاد أيضا (قوله فيقف المعين) سواء كان أهلا للعبادة أم لا ككافر عن يساره لانه ربما كان كاذبا أو نحو فيه يؤذيه

بأعلاه) للاتباع ولأنه أشرف لأنه محل السجود (وفي السنين والرجلين بالأصابع) لا بالرفق والكعب وان صب عليه غيره
وتعبر في اليدين بالأصابع أولى من تعبر فيهما بالكفين (وفي الرأس بقدمه) ٦٧ وتقدم بأن كيفية مسحها (وترك
النفث) لأماء لان النفث

كالتبري من العباداة (و) ترك
(التنشيف) من بلل الماء
لأنه أثر عباداة (بلا حاجة)
من زيادتي فان كان ثم
حاجة كبرد والتصاق
فجس فلا يس تركه (وأن
يقول آخره) أي الوضوء
(أشهد أن لا اله الا الله وحده
لا شريك له وأشهد أن محمدا
عبده ورسوله اللهم اجعلني
من التوابين واجعلني من
المتطهرين سبحانك اللهم
و بحمديك أشهد أن لا اله
الا أنت أستغفرك وأتوب
إليك) ظهر مسلم من وضوء
فاحسن الوضوء ثم قال
أشهد أن لا اله الا الله الى
قوله ورسوله ففتحت له
أبواب الجنة الثمانية
يدخل من أيها شاء

(قوله وجب التنشيف)
المعقد أنه ان كان عنده
ما ينيل به النجاسة لا يجب
والاوجب كذا وجد (قوله
أومأ بسايجي) هو
من عطف المفردات) كيف
هـ ذامع أن الحال المفردة
لا تتفرن بالواو وأيضاً أن
المعطوف عليه قال كلام
لا يكون جملة واحدة اذا
كانت الوارداً وتوالا كان
جملة من وعلى كل امان

بنفسه ويقف حامل التذليل على عينه وما ذكر محله في الوضوء أما الغسل فيقف المعين فيه عن
عينه ابتداء لانه يس غسل الشق الايمن قبل الايسر والتعبر بالوقوف جرى على الغالب
فأثوره مثله (قوله بأعلاه) أي وهو الوجه وقوله بالأصابع أي باطرافها (قوله وان صب
عليه غيره) ضعف والمعقد أنه ان صب عليه غيره بيد بالرفق والكعب ومثل ذلك ما لو وضوءاً
من حنيفة أو وضوءاً بنفسه من ضواريق (قوله كالتبري من العباداة) أي فهو خلاف الاولى
على المعقد وفعله صلى الله عليه وسلم لسان الجواز (قوله وترك التنشيف) هو أخذ الماء بخرقه
سواء كان بماء أم لا فيشمل النشف بوزن الضرب الذي هو أصل الفعل (قوله لانه أثر عباداة)
أي فهو خلاف الاولى في حق الحي أما الميت فبمن تنشيفه بلا خلاف (قوله بلا حاجة) راجع
لأنه من التنشيف (قوله فلا يس تركه) أي بل بنا كما فعله عند خوف التصاق نجاسة وتالم من
برد أو مرض أو جرح فان غلب على ظنه التصاق النجاسة وجب التنشيف ويقدم حيثئذ
المنشيف لشرها ووضوءها عن المسئلة قدر بخلاف لو كان تنشيفه بعد فانه يقدم البسار بقاء
لأثر العباداة على العين والاولى ان لا ينشف بيده أو طرف ثوبه ونحوه ما فقد قيل ان ذلك
يورث الفقر (قوله آخره) أي عرفاً بحيث يفسد ذلك للوضوء فان أخره فأتى بحمله خلافاً
لشوبري ولو وافق فراغه من الوضوء فراغ المؤذن من الاذان أتى بذلك الوضوء لانه ذكر
العبادة التي أتى بها ثم يأتي بذلك الاذان والاولى أن يأتي بالشهادتين فقط أو لا ثم بدعا الاذان
بعلقه بالنبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول اللهم اجعلني من التوابين الخ لعلقه بنفسه (قوله
أشهد) أي أذعن أن لا اله الا الله أي معبود بحق في الوجود الا الله الواجب الوجود وحده نو كبد
لتوحيد الذات ولا شريك له نو كبد لتوحيد الافعال رداعلى المعتزلة (قوله من التوابين) أي
كثيري التوبة أي اذا وقع منهم ذنب حصلت منهم توبة وان تكررت (قوله من المتطهرين) أي
من الاطهاس الحسية والمعنوية (قوله سبحانك) مصدر بمعنى التسبيح أي التنزيه أي تنزيهاً
لأنه هو منصوص بمحذوف وجوباً لانه بدل من اللفظ بفعله أي سبحت سبحانك (قوله وبحمديك)
أي وبحمديك سبحتك فهو من عطف الجمل أو ملتبساً بحمديك فهو من عطف المفردات والكلام
جملة واحدة وكذا ان جمعت الواو زائدة (قوله اللهم) أي بالله فالميم عوض عن حرف
الانداء (قوله أستغفرك) أي أطلب منك المغفرة أي ستر ما ظهر من نقص أو محوه وهي
لا تستدعي سبق ذنب ويأتي بقوله وأتوب إليك ولو غفر متلبس بالتوبة ولا يقال انه
كذب لانه خبره في السؤال أي أسألك ان تتوب علي أو باق على خبره والمعنى أنه ضرورة
التائب الخاضع الذليل ويأتي بقوله أستغفرك ولو نبيلاً لا يتصور منه ذنب ويس أن يقرأ
بعد ذلك انا أنزلناه ثلاث مرات (قوله ففتحت له أبواب الجنة الثمانية) أي اكراماً لان فتح
جميع الابواب يشعر بالسرور والبشر بالقدوم وان كان لا يدخل الا من الباب الذي وعد
بالدخول منه وهذه الابواب ثمانية لا ينافي عدم عددها ثمانية عشر لا مكان الجمع بان
الثمانية هي الابواب الاصنامية البكار وما زاد متفرع عنها وتلك الثمانية باب الصلاة باب
الصدقة باب الصوم ويقال له باب الريان باب الجهاد باب التوبة باب الخطايا من الغبط
والعافين عن الناس باب الراحمين فهذه السبعة جاءت بها الاخبار قال بعضهم واعل الثامن

تكون الباء للملابسة أي سبحت ملتبساً بالحمد فان كل مسبح حامد أي مثلاً ولا سببية أي بسبب حمدك أي معونتك على
الطاعة التي هي من جملة التمسك بغيرها فهو من اطلاق المسبب على سببه كما في المنطق

هو الذي يدخل منه من لا حساب عليهم وقتحت بالتشديد والتخفيف (قوله و زاد الترمذي عليه) أي مع موافقته على رواية ما تقدم فهذا الدعاء مجمع من ثلاث روايات (قوله وغيرها) دفع به ما يتوهم من كون الجملة المتقدمة معرفة الطرف في تقديم الحصر مع أنه لم يذكر فيها و ذكر في المتن ثلاثة وعشرين وفي الشرح عشرة وقد مر ذلك (قوله متوجه القبله) هو محل الشاهد ولو قال كأن توجه للقبلة حال الذ كر لكان أخصر ويسن أن يرفع يديه ويصير له اسماء حال الاتيان بالذك ر ولو لمحو أعمى لأنها قبله الدعاء ومهبط الرحمة وتشبهها الضو الا عني عن لا شعر برأسه في الملح حيث يسن امرار الموصى عليه (قوله وكال سوال) محله عند ر بعد التسمية وقبل غسل الكفين وحينئذ ما مر من أنه ياتي بالتسمية مقارنة لغسل الكفين محله اذا لم يستك وعنده ابن حجر بين غسل الكفين والمضمضة (قوله بين القلب واللسان) يمكن ينوي أولا مع التسمية ثم يلفظ بها باللسان على ما مر (قوله والدلائل) ذكره هنا من حيث طلبه وفيما تقدم من حيث تلبسه فلا تكرار ويبلغ في العقب خصوصاً في الشتاء فتدور دويل للأعقاب من النار (قوله وإطالة الغرّة والتجديد) أي ولو أتى به ما قبل الفرض وهو اسمان للواجب والمنسحب وهو غسل ما زاد على الواجب بأدنى زيادة ويندب إطالتهما وغايتها في الغرّة أن يغسل صفحتي العنق مع مقدمة الرأس وفي التجديد استيعاب العضدين والساقين (قوله التزعين) بفتح الزاي ياضان يكتفان الناصية أي يحيطان بها كما مر (قوله وموضع التذيف) بالهمزة وهو منبت الشعر الخفيف بين أبتداء العذار والتزعة يعتاد النساء والاشراف تصبغ شعره ليتسع الوجه وضابطه أن تضع طرف خيط على رأس الاذن والاخر على رأسها الاخر أعنى ملاصق الرأس وتفرضه مستقيمة فانزل فهو من الوجه (قوله والصدغ) في نسيئة الصاع (قوله ومكر وهاته الخ) لما كان ترك السنة قد يؤدي الى الكراهة ذكر المكر وهات بعد السنن (قوله الاسراف) هو أخذ الماء زيادة عما يكفي العضوان لم يزد على الثلاث فليس ذلك مكر راع قوله والزيادة على الثلاث ومحل كراهة الاسراف اذا كان الماء مملو كاله او مباحا فان كان موقوفا حرم (قوله مغفل) بضم الميم وفتح الغين وتشديد الفاء المفتوحة (قوله انه) أي الحال والشأن (قوله يعتدون) من الاعتداء وهو مجاوزة الحد (قوله في الطهور) بضم الطاء والدعاء والاعتداء في الاول يكون بالاسراف أو الزيادة على الثلاث وفي الثاني يكون بسؤال درجة الانبياء مثلا أو مال كثير لا يتأتى له تصليه بنحو تجارة أو بان يرفع صوته به (قوله والزيادة على الثلاث) محل كراهتها اذا كانت متقدمة وكان الماء مباحا أو مملو كاله وأتى بها ابتداء في الوضوء أو أطلق فان شئت أخذ باليقين أو كان الماء وقوفا على من يتطهر به أو يتوضأ منه كالمدراس والرباط حرمت لأنها غير مأذون فيها وان اتى بها بنية التبرؤ أو مع قطع نية الوضوء عنها فلا كراهة وكذا اذا كان النقص لم حاجة كبرد وخرج بالزيادة على الثلاث الثلاث فلا تحرم ولو من موقوف على التطهير وانما لم يعط حكم المنسحب ما وقف لا لأنه يتسارع في الماء لفاهته مما لا يتسارع في غيره (قوله هكذا الوضوء) أي الكامل والافاضل الوضوء يحصل بدون ذلك (قوله فن زاد) أي على ما ذكر من الثلاث أو نقص عنها ووجه كونه مستثنا ظاهرا أنه خالف السنة ومخالفة ما في مظالم فكل من الاسماء

وزاد الترمذي عليه ما بعد ما الى المتطهرين وروى الحناكم الباقي وصحته وهو من زيادتي وكذا قول (وغیرها) أي غیر المذکورات كاتيانه بالذ كر المذکور منه توجه القبلة كافي حال الوضوء وكال سوال والنية من أول من الوضوء كما مر والجمع فيها بين القلب واللسان والدلائل وإطالة الغرّة والتجديد وغسل التزعين مع لوجه وموضع التذيف والصدغ (ومكر وهاته الاسراف) في الماء ولو بشطآنه لم يجر أي داود بأسناد صحيح عن عبد الله بن مغفل قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انه سيكون في هذه الامة قوم يعتدون في الطهور والدعاء (والزيادة على الثلاث والنقص عنها) تلبيح أي داود وغيره وهو صحيح أنه صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا قال هكذا الوضوء فن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم وذكر كراهة النقص من زيادتي وكراهته من حيث الإقتصار على الغسل الثانية

والظلم راجع لكل من الامرين وهو المختار وصطف الظلم نفسه وقول قل انه اخص
لا يظهر لان كل اسامة في مجاوزة الحد الذي حده الشارع وفيه اوضع الشئ في غير موضعه
وذلك معنى الظلم والمراد منه ما لا معصية فيه أو الاعم لا تدخل الزيادة من الماء المسبل فانها
حرام فان قيل كيف يكون النقص اسامة وظلما وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم توضأ مرة
مرة ومرتين مرتين أجيب بان ذلك كان لبيان الجواز والبيان في حقه صلى الله عليه وسلم
واجب فكان في ذلك الوقت أفضل من غيره وقيل ان أسامة راجع للنقص وظلم الزيادة فان
الظلم مجاوزة الحد ووضع الشئ في غير موضعه وذلك غير موجود في النقص ورد بان في ذلك
مجاوزة الحد الذي حده الشارع وقيل عكسه فان الظلم استعمل بمعنى النقص كقوله تعالى
آنت أكلها ولم تظلم منه شيئا ورد بان يصير المعنى حينئذ نقص فقد نقص ولا معنى له (قوله فلا
يتاني كونه اسامة في ذاتها) أي من حيث الاتيان به أو ما الاتيان بالاولى فواجب وان يكون
الاتيان بالثانية في حد ذاتها اسامة انعقد نذره بخلاف ما لو نذر الاقتصار عليهم ونظير ذلك صوم يوم
الجمعة فانه في حد ذاته سنة وافراد مكر وفان نذر صوم ذات يوم الجمعة لم ينقضه أو صوم
غدا مثلا ولم يلاحظه من حيث كونه يوم جمعة انعقد (قوله كالاستياك للصائم) أي ولو لمسكا
وانما كرهه لانه يزيل الخلوف وفي كونه من مكر وهات الوضوء نظرا بل هو مكر وه لاجل الصوم
في كل حال سواء توضأ أم لا غاية الامر ان الوضوء حال منها الآن يحمل كلام الشارع على انه
أشد كراهة بالنسبة للمتوضئ (قوله والوضوء للجنب الخ) فبيده بالجنب وتبعه الشهاب الرملي
أخذ من التقييد في الغسل في خبر لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب ومن تعليل
الكراهة باختلاف العلماء في طهوريته واعتقاد ابن حجر أنه لا فرق بين الجنب وغيره أخذ من
تعليله بتشبيه الماء المذكور بالماء المضاف اليه شئ لا يسلبه الطهورة وان كانت الاضافة
لا تغيرم اذا الأعضاء في الاغلب لا تخلو عن الاوساخ (قوله في ما راكد) أي بان يتوضأ وهو
واقف فيه ومحل ذلك اذا كان في غير الماء بحد والاحرم من حيث المكث فيه (قوله ولو كثيرا)
أي ما لم يكن مستجرا أو الا فلا كراهة (قوله لا يغسل الرأس فلا يكره) قيل ومثله مسح الرقبة
وعن الشافعي أنه بدعة وحديثه موضوع اه قل (قوله لانه الاصل) أي الكثير الغالب في
أفعال الوضوء فلا يتاني أن مسح الرأس أصل والغسل بدل متفرع عليه (قوله يعيبه) بفتح
الهمزة مضارع عاب من باب باع (قوله وشرطه الخ) مفرد مضاف فيم أي وشرطه كافي ببعض
النسخ والشرط لغة العلامة ومنه أشراط الساعة أي علاماتها وشرعا ما يلزم من عدمه العدم
ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته عكس المانع ويقال هو ما كان خارجا عن الماهية
معتبرا فيها أو يقال هو ما قارن كل معتبر بسواه ونحو وجهها عن الماهية أنخرها عن الفروض
والسنن وقدمها بهضمهم في صدر الباب لانها مقدمة في الوجود على الوضوء فتقدم في الوضع
على فروضه وسننه ليوافق الوضع الطبعي وذكر المصنف من مائة متناوشت حاشا لثانية وزيده عليه
في النظم المشهور والنسب للنووي وقيل للولي العراقي سبعة وهي طهارة الأعضاء والنقاء
وجرى الماء على العضو وإيصال الماء اليه وتخليل ما بين الأصابع إذا لم يصل الماء اليه
الابا تخطيل ونسبة الاغتراف اذا كان الماء دون قلتين والقراب الطاهر نيابة عن الماء لفقد أو
خلوف من استعماله على نفس أو نحوها والنظم المذكور هو

فلا يتاني كونه اسامة في
ذاته (وغيرها) من زيادتي
كالاستياك للصائم بعد
الزوال والوضوء للجنب في
ما راكد ولو كنت برا بلا
عذر كالغسل لا غسل الرأس
فلا يكره لانه الاصل إذ
تحصل به النظافة بخلاف
غسل الخلف بكره لانه تعييبه
بلا فائدة (وشرطه كون
الماء

(قوله الماء المذكور) أي
الذي توضأ منه وهو فيه
(قوله اذا الأعضاء الخ) انظر
ما معناه فان هذا يقتضي
عدم التقييد

أياط الباسم في شروط وضوئه * نخذهما على الترتيب اذا نت سامع
 شروط وضوء عشرة ثم خمسة * نخذهما والغسل للطهر جامع
 طهارة أعضاء النقاء وعلمه * بكيفية المشروع والعلم نافع
 وترك مناف في الدوام وصارف * عن الرفع والاسلام قد تم سابع
 وقبليه واسمته ثلث فعل ولله * اذا طاف عنه وهو بالمهد راضع
 ولا حائل كالشمع والوضوح الذي * حوى ظفروا الرمح في العين مانع
 وجري على عضو رايه مال مائه * وويل لاعقاب من النار واقع
 وتخليل ما بين الاصابع واجب * اذا لم يصل الالباس هو قالع
 وماء طهور والتراب نسيابة * وبعد دخول الوقت ان فات رافع
 كتقطير بول ناقض واستحاضة * وودي ومذي أو مني يدافع
 وليس بضر البول من ثقبه عات * يخرج على عضو به الدم تابع
 ونيتة لا غنى عن عرف محلها * اذا نت الاولى من الوجه تابع
 ونيتة غسل بعد ما قانوا واعترف * والا فلا استعمال لاشك واقع
 وقد صحوا غلام البول ان جرى * خلاف وضوء خذوه والعلم واسع
 ووشم بلا كره وعظيمة جابر * تشق بالاحوف ويكشط مانع

اه ونما اقتصر المصنف على الثمانية المذكورة لدخول ما زاد فيها أو لعدم الحاجة اليه
 لان اتصال الماء يرجع لعدم الحائل على ما سيأتي وكذا تحليل ما بين الاصابع لان اتصافها
 حائل وطهارة الأعضاء المراد بها تقدم إزالة النجاسة وذلك ليس بشرط على الإطلاق كما سيأتي
 والنقاء عن الحيض والنقاس داخل في عدم المنافي ونيتة الاعتراف ليس اشتراطها شرط دابل
 عند قلة الماء والتراب لا يصلح عدمه من شروط وضوء (قوله مطلقا) أي عن التقييد بقيد لازم
 وقيد بغيره بالطهور والمطهر فاصدق الثلاثة واحد في الاصح (قوله عند المتوضي) أي في ظنه
 واعتقاده وان لم يكن مطابقا عند غيره كالأشبهه الطهور بالتنجس من اناء من وقع في أحدهما
 لا بعينه نجاسة فظن كل شخص طهارة اناءه وضوؤه فطهارة كل منهما صحيحة وكذا صلاة كل
 منفرد أو جماعة ما موما أو اماما ثم لانصح امامة أحدهما بالآخر لا اعتقاد كل نجاسة
 ما استعمله صاحبه وكان اعتبار الطهورية في ظن المتوضي واعتقاده تعني أيضا في الواقع ونفس
 الامر لان العبرة في العبادات بالواقع وظن المكلف كما هو مشهور في الأصول وعدم القضا
 عليه مع عدم علمه بالوجود الشرطي بل لعدم علمه وعدم تكليفه بما لا يعلم ولهذا الوتين له الحال
 وجب عليه القضاء وعبرة المصنف لانه قضى عدم اشتراط الطهورية في الواقع لانه احترق
 بقوله عند المتوضي عن كونه طهورا عنه وغيره فلا يشترط وذلك لا ينافي اعتبار طهوريته في
 الواقع أيضا (قوله يستعمل) أي مثلا انتمله المتغير تغيرا كثيرا (قوله لانه) أي الوضوء
 عبادة أي بدنية لغير ضرورة فلا يرد صحة نية الكافر في ركعة الفطر عن نحو عبادة لان الزكاة
 عبادة مالية ولانية الكافرة في الغسل من نحو الحيض للتمتع به لان ذلك للضرورة وكذا نية
 لولي عن الصبي اذا وضأه لا طواف وقد أحرمت عنه فانما اتصع منه للضرورة أيضا اذا لم يبد من

مطلقا) عند المتوضي فلا
 يصح الوضوء بمسند عمل
 (والاسلام) لا يصح من
 كافر لانه عبادة وليس هو
 من أهلها

(قوله لا يصلح الخ) فيه أن
 التائب يهبط حكم التوب
 عنه شيئا

(والتعيز) فلا يصح وضوءه

غير المميز كطفل ومجنون

لذلك (وعدم المناسي) من

نحو حبس ومن ذكر حال

الوضوء لانه اذا طرأ عليه

ابطله فلا يصح مع وجوده

فتعيسى بذلك أعـم من

اقتضاه على عدم الحيض

والنفاس (و) عدم

(الحائل) بين الماء والمغسول

أو المسوح كشمع

وعين جبر وحذاء بخلاف

أثرهما (ودخول الوقت

في وضوء دائم الحدث)

كاستحاضة فلو تواسا قبل

دخوله لم يصح لانه طهارة

ضرورة ولا ضرورة قبل

الوقت (وغيرها) من زيادتي

كمعرفة كيفية الوضوء

كنظيره في الصلاة ودوام

النية فلو قطعها في أثناء

الوضوء احتاج في بقية

الاعضاء الى نية جديدة

• (باب الاحداث) •

هي جمع حدث والمراد به

(قوله الا في اغسال الحج)

عبارته فيما ساقى عند قول

المتن ان يمكن يصح غسل نحو

حائض نعم لا يصح أن تتوضأ

لغسل على المعقد والالم يكن

هناك فرق بين الغسل

والوضوء (قوله تعدد) أي

يوهم أنه لا يسمى حدثا الا

ما تعددت أسبابه (قوله مع

أن الصحيح الخ) تقدم أنه

الحدث وحده على الصحيح

تطهيره للطواف فلا يصح وضوءه غير المميز محله في غير ذلك الحالة والظاهر أن ارتفاع حدثه
خاص بالطواف حتى لو لم يصح صلاته به لأن الضرورة تقدر بقدرها (قوله والتعيز) أي
وأما تمام السبع فليس بشرط بخلاف الصلاة (قوله لذلك) أي لتطهير ذلك التعليل السابق لأن
التعليل السابق في الكافر فيجوز تطهيره في غير المميز (قوله من نحو حبس) أي كبول الا في
سلس واستحاضة وكنفاس الا في اغسال الحج ونحوها ولها اذا لم تجب الا ما يكفي للوضوء أن
تتوضأ وتقيم (قوله لانه اذا طرأ الخ) يدل من ذلك الفرق بين المائي والحائل وحاصله أن الثاني
لا يرتفع الحدث فيه عن محله وهو ما تحته ولا عما بعده من الاعضاء لوجوب الترتيب ويرتفع
عما قبل ولا يحتاج المتوضي فيه الى إعادة نية بعد ازالته بخلاف الاول كالحيض والنفاس
فانه لا يرتفع الحدث فيه عن شيء من الاعضاء حتى ما غسله قبل وجود المناسي كما يدل عليه قوله
لانه اذا طرأ الخ ويحتاج بعد ذلك الى استئناف طهارة وتجديد نية (قوله وعدم الحائل) انما
بتقدير عدم الى أن العطف على المناسي المضاف اليه واعتراض على عدمه ما شرط بانها معلوم من
مفهوم غسل الاعضاء لانه حينئذ لم يحصل غسلها فهو بالمركن أشبه وأجيب بانه انما ذكره
لانه قد يراد بالغسل ما يعم النضج ولومن وراء حائل كخرقة لان الحائل لا يمنع النضج خلافا لما
فهمه المحققين وبهذا يجب عن ذكر بعضهم جرى المساء على العضو مع ذلك ومن احاطت الوسخ
والقشوف المتجمدان كان من خارج بخلاف ما اذا كان من عرق وكذا قشرة الدمل بعد خروج
ما فيه وان سملت ازالته ايل أولى من العرق لانهم اجز من الجسد وقد مر ذلك (قوله بخلاف
أثرهما) أي مجرد كونها بحيث لا يحصل بالحدث من لا شيء (قوله ودوام النية) أي ككباب
لا ياتي بما ينافيها فلو نوى التبرؤ أو التمتع في أثناء الوضوء نظر ان كان متذكرا النية لم يضر
ذلك التشرية والاضر ولو نوى قطع الوضوء أو ارتدى في أثناءه ثم أسلم نظر ان كان سائما واجب
عليه تجديد النية فقط ونحو على ما مضى وان كان صاحب ضرورة وجب عليه تجديد الوضوء
من أصله ولو غسل رجليه بنية ازالة الوسخ فقط لم يصح ويجب عليه تجديد النية اغسالهما أو
بنية الوضوء أو اطلاق أو نواهما معاً لم يضر ولو توضأ لرجليه مثلاً فسقط أو ألقى صكراً في نهر
أو صب عليه غيره بغير أمره وعلمه لم يتم وضوءه الا ان كان ذا كرا لنية بخلاف ما لو غسلهما بنفسه
أو بما موزه فانه لا يشترط ذلك ولا تقطع نية الاعتراف بحكم النية السابقة وان عزبت لانها
لمصلحة الماء اذ تصونه عن الاستعمال فالأقرب ان كان طهارة أو أت بها هو من مصالحها أما
دوام النية ذكره اضمم الذال أي استحضار اقباليه اسنة وأما دوامها ذكره اكبسرها فليس بشرط
ولاسنة (قوله كمعرفة كيفية الوضوء) أي صفة بان يميز فرائضه من سنه وهذا في حق العالم
وهو من اشتغل بالثقة زمنه فيعرفه بين ذلك أما العامى فالشرط في حقه أن لا يعتد بفرض نقل
سواء اعتقد كاهاً فرضاً أو البعض فرضاً والبعض سنة ولم يميز

• (باب الاحداث) •

هو أولى من تعيزه باسباب الحدث الموهم اشتراط تعدد الاسباب ومن التعيز بما يقتضى به
الظهور يقتضى أخرجه حدث لم يسبقه طهر المحتاج الى ابوابه من شأنه ذلك ومن التعيز
بنواقض الوضوء الموهم ازالته من أصله كما هو شأن الناقض ومن التعيز بالموجبات لايهامه
أنه التوجيه وحدها مع أن الصحيح أن الموجب مركب وذكرة عقب الوضوء لان رفع الطهارة

فرع وجودها ولان الوضوء ينتهي بوجوده وهذا أولى من قول قل لانه يطرأ على الوضوء
 فيبطله لما سياتى وقدمه بعضهم لانه أسبق اذا الانسان يولد محدثا أى محكوما عليه بذلك وان لم
 يسبق منه حدث حتى لو أراد عليه الطواف به وجب عليه تطهيره كما مر ولان المتوضئ ينوي
 رفع الحدث فيحتاج لمعرفة ما ينويه ولدفع توهم أنه لا يسمى حدثا الا ما كان عقب طهارة (قوله
 عند الاطلاق) أى فى عبارة الفقهاء أما فى عبارة النواوى فيجمل عند الاطلاق على الحدث
 القائم به فاذا كان عليه جنابة وقال نويت رفع الحدث انصرف للاكبر اقرينة حاله
 وارتفعت جنابته وقوله كما هنا احتريزه عن الحدث المذكور فى تعريف الطهارة بانمى برفع
 حدث الخ فان المراد به الامر الاعتبارى الشامل للاصغر والا كبر وهذا معنى قول بعضهم
 الحقيقة المطلقة الصادقة بكل منهما واحتريزه عن ذلك أيضا بقوله غالب افتادهما واحدا ويقال
 ان قوله كما هنا قصده مجرد التمثيل للاطلاق أى مثال ذلك ما هنا والاحتريزه بقوله غالب فقط وهذا
 أولى وليس قوله غالب الا احتراز عما يقع فى عبارة النواوى كما فهمه خضر لان المراد بقوله عند
 الاطلاق الاطلاق فى عبارة الفقهاء كما مر فلم يدخل الواقع فى عبارة النواوى (قوله الشئ
 الحادث) ومنه قبل للشاب حدث (قوله بطل الخ) اطلاقه على الامور الثلاثة حقيقة شرعية
 لا لغوية اذ لم يستعمله أحد من أهل اللغة فى شئ منها (قوله على امر اعتبارى) أى صفة
 اعتبارية أى وجودية اعتبرها الشارع أى اعتبر كونها مانعة من الصلاة فليس المراد بكونه
 اعتباريا انه من النسب والاضافات التى لا وجود لها لانه أمر موجود يشاهد لارباب البصائر
 فيشاهدون ظاهرا على الاعضاء وفى الماء ويميزون بين كونه من وطء حلال أو حرام كما حكي ان
 الشيخ الخواص أطاع الشعرانى على ذلك فى المعطس والنسب والاضافات من جملة المقولات
 العشرة المنظومة فى قوله

عند الاطلاق كما هنا
 الاصغر غالباً وهو لغة
 الشئ الحادث وشرعا
 يطلق على امر اعتبارى
 يقوم بالاعضاء يمنع من صحة
 الصلاة حيث لا يمتنع

زيد الطويل الازرق ابن مالك * فى يمينه بالامس كان متسكى

بيده غصن لواء فالتوى * فهذه عشر مقولات سوا

فزيد اشارة لمقولة الجوهر والطويل لمقولة الكم والازرق لمقولة الكيف وهذه الثلاثة أمور
 وجودية عند أهل السنة والحكما وابن مالك لمقولة الاضافة وفى يمينه لمقولة الاين وبالامس
 لمقولة المتى وكان متسكى مقولة الوضع وبيده غصن لمقولة الملاك ولواء لمقولة الفعل وفالتوى
 لمقولة لانفعال وهذه السبعة من الامور الوجودية عند الحكماء ومن النسب والاضافات
 عند أهل السنة وتحقق ذلك يعلم من محله (قوله يقوم بالاعضاء) أى يحل فى أعضاء الوضوء
 فقط على الراجح وقيل فى أعضاء البدن كلها ويرتفع عنها بغسل الاعضاء المخصوصة بدليل
 حرمة مس المحض بغيرها (قوله يمنع الخ) هذا كما زائد على التعريف مترتب عليه
 وقوله صحة الصلاة أى وشروطها كاطواف (قوله حيث لا مريض) أى لا يجوز كفته
 الطهورين أما اذا كان هناك مجوز فلا يمنع ومن ذلك من جانب المنع كتفاه والمعى فى
 على ذلك وعلى المنع من صحة الصلاة حيث لا مريض كفته الطهورين فان وجد مريض
 لم يحصل منع منها وحذفه من جانب الاسباب لعدم صحته فى جانبها الا يقال وعلى الاسباب التى
 ينتهى بها الطهر حيث لا مريض لان مقتضاه انه اذا وجد مريض لم يفتهم الطهر وليس

كذلك (قوله وعلى الاسباب) جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به الى المقصود واصطلاحا ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته كالزوال بالنسبة للصلاة وعرف ايضا بغير ذلك (قوله ينتهي به الطهر) أى شأنها ذلك فيشمل ما اذا وجد سبب منها بعد انتهاء الطهر بسبب آخر كالونام وبال فان أحدهما انتهى به الطهر والثاني شأنه ذلك وتعبيره بالانتهاء أولى من تعبيره بالنقض لان الاصح أن الحدث لا يطل الوضوء من أصله والا بطلت الصلاة المقعولة به أو الثواب المترتب عليه وتطير ذلك ما يقال اذا غربت الشمس انتهى الصوم ولا يقال بطل واذا مضت مدة الاجارة انتهت الاجارة ولا يقال بطلت (قوله وعلى المنع) أى الحرمة وقوله المترتب على ذلك أى الامر الاعتبارى بالواسطة وعلى الاسباب بواسطة الامر الاعتبارى فهذه الثلاثة مترتبة فى التعقل فتوجد الاسباب أولا فترتب عليها الامر الاعتبارى أى الظلة التى تحل فى الاعضاء ثم يرتب على ذلك فى التعقل المنع من الصلاة أى حرمتها وبقراننا فى التعقل يتدفع ما يقال ان العلة تقارن المعلوم على الصحيح ويندفع أيضا اعتراض ق ل بقوله أما ترتب المنع على الاسباب فواضح وأما على الامر الاعتبارى فسيه نظر لانهم مائة تقارنان ولا يحتاج لجوابه بأن المراد بالترتب التوقف والمراد بالتوقف عدم الانفراد أى التلازم والا فالتوقف متأخر عما يتوقف عليه على أن اعتراضه المذهب كوريرد أيضا على ترتب المنع على الاسباب بناء على ما تقدم من أن الصحيح أن العلة تقارن المعلوم فلا يصح قوله ان ترتب المنع على الاسباب واضح (قوله والمراد هنا) أى بقرينة العدة فى المتن بقوله هى خروج الخ أى الخارج لانهم يتساهلون فى مثل ذلك فاندفع الاعتراض بأن كلام المصنف يحتمل غير الشافى فارادة الذى منه يحتاج الى قرينة بخلاف كلام الاصل (قوله وتعبير الاصل الخ) غرضه بذلك رد عبارة الاصل الى عبارته لا الاعتراض عليه لان قصد كل منهما التبرؤ للاحداث بمعنى الاسباب وذلك حاصل بكل من العبارتين على جعل الاضافة فى عبارة الاصل بيانية أما على جماعها حقيقية فتعبد المغيرة ولا اعتراض عليه من هذه الجهة أيضا وان خالف عبارة المصنف لان موافقته فيما يراد بالحدث استلزامه فقوله يقتضى تغير الحدث الخ أى فيخالف ما عبرت به وما أردته من الحدث وقوله الا أن جعل الخ أى فى موافق ذلك لا يقال غرضه الاعتراض على الاصل من جهة أنه سمى تلك الامور اسبابا مع أنها احداث لانا نقول انها تسمى اسبابا أيضا ولا يجزئ ارتكاب احدى التسميتين (قوله يقتضى الخ) أى لان الاصل تغاير المتضايقتين وعليه فالاضافة حقيقية على معنى اللام (قوله بيانية) أى لان بين المضاف والمضاف اليه عمومًا وخصوصًا وجهًا كخاتم حديد لا نفراد الاسباب فى غير الاحداث والاحداث فى غير الاسباب كالامر الاعتبارى والمنع من الصلاة بخلاف ما اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص مطلق كشجر أراك فانها تسمى اضافة للبيان وكذا كل اضافة عام الى خاص وقيل بعدم الفرق بينهما هذا ان نظرية فهم السبب من حيث هو فان نظر لخصوص المقام كانت الاضافة للبيان ويكون تعبیر الشارح بالبيانية نظرا الى عدم التفرقة بينهما كما علمت (قوله هى أربعة الخ) حصر الناقض فى الأنواع الاربعة تعبدى فلا يقاس عليها نوع خامس وفى افرادها مقول المعنى فيقاس عليها غيرها كما قيس على النوم الذى ورد النقص

(قوله ما يلزم من عدمه الخ)
هذا تعريف للشرط الالزامي
وتعريفه ما يلزم من
وجوده الوجود ولا يلزم
من عدمه وجود ولا عدم
لذاته فاعلمه سبق قلم (قوله
ان نظرا لمفهوم السبب)
لا يظهر الا لو نظر انفس
الحدث لم يوجد ضابطها
وعلى الاسباب التي يغنى
بها الطهر وعلى المنع
المتروك على ذلك والمراد
هنا الثاني وتعبير الاصل
باسم باب الحدث يقتضى
تفسير الحدث بغير الثاني
الا ان يجعل الاضافة
بيانية (هى) اربعة

(قوله وان بان محدثا) الذي
(قوله سبق الحدث للطهارة)
لعله سبق الطهارة للحدث
(قوله وكما سور) قال
العارف بالله تعالى الشيخ
الزاهد في هدية الناصح في
نواقض الوضوء أحدها
الخارج من أحد السيلين
قال م ر الصغير في
الشرح أي الذي من شأنه
الاتصال أما الخارج
الذي ليس من شأنه الاتصال
كقعدة المبسور فلا ينقض
أن لم يخرج معها من
الباطن شيء فان خرج
ذلك معها فنقض كما قاله
الغفال والصيرى أو منها
فلا كما صرح به الصيرى
وأقر في البيان اه وقوله
أو منها فلا محله إذا خرج
منها بعد رزها لا قبله كما
قاله المحشي وغيره إذا علمت
هـذا علم أن حكم مقعدة
المبسور يخالف حكم
نفس المبسور لكن في ابن
عبد الحق على الجلال المحلى
أن حكم المقعدة حكم
المبسور فيما قاله المحشي
فخره

(خروج غير منه) الموجب
للفعل أي المتوضي الحى
الواضح عينا كان أو رجحا
طاهرا أو نجسا جافا أو
رطبا معتادا كبول أو

به الجنون والانغماء وغيرهما مما يزيل العقل بجماع الغلبة عليه ومس فرج غيره على مس فرجه
بجماع إثارة الشهوة (قوله خروج الخ) أي تيقنه فلو شك هل خرج منه شيء أولا لم ينقض
وضوءه كما سبق وكذا يقال فيما بعد نعم يمكن بوضوء الاحتياط إذا لم يتبين الحال بل لو نوى رفع
الحدث أن كان محدثا والا فمجدد يصح وان بان محدثا وخرج بالخروج الدخول فلا ينقض به فلو
أدخل في دبره طرف عود لم ينقض وضوءه حتى يخرج فله قبله ثم ومس المصحف لافق الصلاة
لحمله متصلا بنجس (قوله غير منه) الموجب للفعل صادق بان لم يكن منيا أصلا أو كان منى غيره
كما إذا خرج من المرأة من الرجل أو منه غير الموجب للفعل كما سبق في فالتطويق ثلاث صور
والمفهوم صورة واحدة (قوله أي المتوضي) فيه إشارة إلى أن الضمير عائد على معلوم من المقام
على حد قوله حتى توارت أي الشمس بالظباب رذوها على ولو أبدل المتوضي بالشخص لكان أولى
لما مر من عدم اشتراط سبق الحدث للطهارة ولعله أراد النقص بالفعل (قوله الحى) خرج به
الميت فلا تنقض طهارته بالخارج منه وكان عليه أن يزيد الواضح كما في بعض النسخ ليخرج
الخنثى المشكل فانه ان خرج من فرجه جميعا فنقض والا فلا (قوله عينا الخ) هم بتعميمات خمسة
والمراد بالعين ما يسمى عينا في العرف من المحسوسات والريح وان كان يحس إلا أنه لا يسمى عينا
في العرف (قوله أولا) أي أول ما ينقض أي كدودة أخرجت رأسها وان رجعت وكما سور خرج
من الدبر أو زاد من وجهه وكذا لو خرج منه دم وكان داخل الدبر أما لو كان خارجه فلا ينقض بما
خرج منه ومن جملة غير المني ما لو ألقى جرحا ولد فانه ينقض الوضوء أما لو ألقى ولدا تاما بلا بلل
فلا ينقض الوضوء وان وجب للفعل على المعقد ولو برز به من الولد لم يحكم بالنقض حتى يتم
خروجه منفصلا لاحتمال أن يخرج جميع الولد فيجب الغسل ولو خرج جميع الولد متقطعا في
دفعات فان تواصل خروج أجزائه بحيث ينسب بعضها لبعض كان خروج كل جزء ناقضا ولا
غسل حتى تنفصل القطعة الأخيرة وكذلك لو خرج كله الأيدي مثلا فانه يتوقف الغسل على
خروجها (قوله من فرج) متعلق بخروج وقوله دبرا كان أو قبله أي ولو تعدد كل منهما كان
وجده دبرا أصليا أو أحدهما أصليا والاخر زائدا واشتبه أو تميز وسامت والاصح أن
اصالة الذكر منوطه بالبول منه لا بالوطء (قوله أو من ثقب) إشارة تقدير من إلى أنه عطف على
فرج وقيد الثقب بقيدين أخرج بالاول ثلاث صور وبالثاني صورة فخطوط المتقن صورة
ومفهومه أربع صور ولفظ الثقب يشعر بالاتفتاح الطارئ ولو على غير صورة الاصل فنخرج
النافذ الاصلية ويساوى التعبير بالمنفتح (قوله والفرج منسد) الواو للعصال أي عرض
انسداد كما يشعر به تعبيره عن سدود وذل أن انسداد المأخوذ منه منسد مطاوع سد
المأخوذ منه مسدود فيكون منسد مطاوع مسدود والمطاوع بالكسر فرع المطاوع بالفتح
فتناسب التعبير بالتأخر وهو منسد عن التأخر وهو الانسداد الطارئ وبالتمهيد وهو مسدود
عن التقدم وهو الانسداد الاصل والمراد بانسداد عدم خروج شيء منه وان لم يلزم ولا يشترط
انسداد السيلين معا بل يكفي انسداد أحدهما ثم ان كان الخارج من الثقب حينئذ مناسبا
للمسد كأن انسداد قبل فخرج منه بول أو دبر فخرج منه فاطن نقض وكذا ان كان غير مناسب
لواحد منهما كما قدم فينقض أيضا وان كان مناسبا للمنفتح فقط فلا نقض ولا بد في الثقب المذكورة

ان تكون قريبة من المعدة فان كانت في رجله أو نحوها لم ينقض الخارج منها وخرج بعروض
 الانسداد ما لو كان أصليا فينقض معه الخارج من الثقب مطلقا (قوله لا آية الخ) دليل لقوله
 خروج غير منه الخ لا يقال الآية تدل على أن المرض والسفر حدثان حيث عطف ما هو حدث
 عليهما بأولاً فانه قول الآية فيها تقديم وتأخير وحذف كما ترى والتقدير اذا قدم الى الصلاة محدثين
 أو من النوم أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فاغسلوا الى قوله أو على سفر فيقال
 عقبه فلم يجدوا ماء فتييموا وقوله أو جاء أحد منكم من الغائط قدم بعد أن كان مؤخرًا وقوله
 فاغسلوا وجوهكم الخ آخر بعد أن كان متدما وهذا التفسير يوقيفي أو يجعل آية بمعنى
 الواو الحالية (قوله واقبام) تكميل للدليل وقوله المذ كورأى المقيد بالقيدين المتقدمين (قوله
 المظمان) يفتح الهمزة على الفصح أي المظمان فيه أي الذي وقع الاطمئنان أي السكون
 فيه من باب الحذف والايصال ويجوز كسرهما أي المنخفض المنزل في الارض من غاطة يقوط
 اذا نزل أو الساكن ونسبة السكون اليه مجاز عقلي وهذا التفسير هو الصواب عكس ما صنعه
 المحشي (قوله سمى باسمه الخارج) أي سواء كان من القبل أو الدبر وان اشبه في الخارج من
 الدبر وتسمية الخارج بذلك مجاز لعلاقة الجوار أو الحالية وأما قول بعضهم لعلاقة النقل
 فغير ظاهر لأن النقل من المعنى الحقيقي الى المعنى المجازي ليس من أنواع العلاقة اذ كل مجاز
 سببه النقل ثم صار حقيقة عرفية في الخارج من الدبر وعليه فلا يستقيم المعنى في الآية الا
 بتقدير مضاف أي من محل الغائط أي بعد قضاء الحاجة فيه والافجرد مجيئه من ذلك المكان
 ليس يناقض وكذا اذا أريد معنى الغائط الأصلي (قوله وخرج بالثقب الخ) الاولى أن يقول
 وخرج بالخروج من الثقب أو وخرج بالثقب ما فوق المعدة الخ ثم يقول فلا نقض بالخارج منه
 لاجل أن يكون الخارج من جنس الخارج منه وقوله المذ كورأى المقيد بالقيدين (قوله فلا
 نقض به الخ) وعلى هذا لو كان مكالمة للثقب التي ينقض الخارج منها وصار يخرج الخارج
 مما عداها مادة لا يمس فيها فربا ولا امرأة أجنبية لم ينقض وضوءه وحينئذ يذيل غزوي يقال لنا
 ننقض مكث سنين يا كل ويثرب ويخرج منه الخارج ويثام ولم ينقض وضوءه وصورته
 ما ذكر (قوله فوق المعدة) أي سواء كان من أمام أو خلف أو بين أو يسار أو كذا يقال
 فيما عدا ذلك ولو انفتح واحد تحتها أو آخر فوقها فالوجه أن العبرة بما تحتها ولو انفتح اثنان تحتها
 والأصل منسدة نقض الخارج من كل منهما على الأقرب من تردد في ذلك اسم (قوله المعدة)
 فيها أربع لغات ففتح الميم مع كسر العين أو سكونها وكسر الميم مع سكون العين أو كسرهما
 لأن عينها حرف حاق (قوله ولومع انسداد الخ) غاية للثلاثة قبلها وذكرها توطئة لما بعده
 والا فلا حاجة اليها لأن الكلام في محترز القيد الاول قبل الاتيان بقوله والفرج منسد
 أو للرد على القول الضعيف القائل بأن الخارج من ذلك ينقض مطلقا (قوله الى مخرجه)
 بفتح الميم أي جعله مخرجا (قوله وفيما عداها) وهو ثلاثة (قوله وهذا) أي التفصيل
 في الانسداد العارض فلا يثبت للمنفتح فيه سوى النقض بالخارج والنوم على غير هيئة
 المتمكن فيجب تمكينه وكذا يجوز الوطء فيه (قوله أما الخافي فيمنع الخ) وكذا يثبت له
 جميع الاحكام كما يؤخذ مما بعده (قوله مطلقا) أي في أي جزء من البدن ولو في الجهة ويراى

لا آية أو جاء أحد منكم من
 الغائط واقبام الثقب
 المذكور مقام المنسد
 والغائط المكان المظمان
 من الارض تنقض فيه
 الحاجة سمى باسمه الخارج
 للمجاورة وخرج بالثقب
 المذ كورأى المقيد بثنى من
 ثقب فوق المعدة أو فيها
 أو محاذ به أو لومع انسداد
 الفرج أو تحتها مع
 انقضاءه فلا نقض به لأنه
 في الاخيرة لا ضرورة الى
 مخرجه وفيما عداها بالتي
 أشبه اذا قبله الطبيعة
 تلقية الى أسفل وهذا في
 الانسداد العارض أما
 الخافي فيمنع مع الخارج
 من الثقب مطلقا

(قوله للثقبية) أي المخرج
 الأصلي

حينئذ تترد عند السجود ومحل ذلك ما لم يخرج من المناسك الأصلية أما الخارج من ذلك فلا نقض به (قوله حينئذ) أي حين إذا كان الانسداد خلقيا (قوله والمعدة) أي وحقيقة المعدة عند الأطباء الخ وقوله من المكان من اللائحة دليل مقابلتها بالي التي للاتساع وعلى ذلك قول بعضهم سم المعدة بيت الدماء والحيمة رأس الدواء (قوله والمراد بها هنا) أي عند الفقهاء فهو مجاز للاقته المجاورة ثم صار حقيقة عرفية في ذلك (قوله أما منية الخ) لما تم الكلام على الناقض أخذت بكلام على غيره وهذا مفهوم المتن (قوله كأن أمي الخ) دخل تحت الكاف بقية الصور الستة المنظومة في قوله

نظروا فكم نوم ممكن • ايلاجه في خرقه هي تقبض
وكذلك في ذكر وفرج بيمية • ست أتت في روضة لانتقض

ان قيل ما فائدة بقا وضوءه مع أنه إذا انتقض اندرج حديثه الأصغر في الأكبر وان لم ينو قلنا تظهر فائدة ذلك في النية فينوي بالوضوء حينئذ سنة الغسل لرفع الحدث الأصغر وأيضا إذا كان وضوءه باقيا كانت صلاته صحيحة إجماعا بخلاف ما إذا كان عليه الحدث الأصغر ولم ينو رفعه فان في صحته حينئذ خلافا لان هناك قول لا يقول بعدم الاندراج (قوله أعظم الأمرين) أي وهو الغسل بخصوصه أي بخصوص كونه منيا فلا يوجب أدون - ما هو الوضوء بعمومه أي بعموم كونه خارجا للمني له بهتان ولا يرد الحيض والنفاس فام ما يوجبان الأعظم والأدون لأن ذلك الغلط ما لا يرد جماع رمضان فانه يوجب الكفارة والقضاء لأن هذه القاعدة محالها عند اتحاد الجنس والكفارة ليست من جنس القضاء (قوله ودخل في غير الخ) أدخل صورتين وترك الثالثة كما مر لوضوحها (قوله بما مر) أي وهو قوله الموجب للغسل (قوله أولى من تعب - به بالمني) أي لانه يقتضي عدم النقض في الصورتين المذكورتين وليس كذلك ويجاب عنه بأن أل عوض عن الضمير (قوله وتعبيرى بفرج أولى) أي لأن المراد بالفرج الجنس الصادق بما ذكره بقوله قال المراد بالسيلين في كلام الأصل - جهة القبل والذكر وجهة الأنثى تصدق بالواحد والآخر فلا أولوية من هذه الخلفية نعم تعبیر المصنف أولى من حيث الاختصاص على أن ارادة ما ذكر من كلام الأصل بعيدة (قوله ثلاثة سبل) أي أصلية (قوله اثنان للقبل) - ما يخرج البول ويخرج المني فليس كل مخرج لانه قد شق ذكر بالروم فوجد منه مخرجان فلا يختص تعدد القبل بالمرأة وان كان التعدد في ظاهره أو لم تعدد في قول الفقهاء على قول علماء التشريع من أن في الذكر ثلاثة مخارج واحد للبول والودي وواحد للمني وواحد للمذي لعدم تحقق ذلك واعلم أنه لا يحتاج لاستثناء الحدث الدائم من غير المني لأن من به ذلك محدث ولو كان عني عنه للضرورة فحدثه الخارج ناقض ولا تبطل طهارته به ولذا قال بعضهم لنا طهارة لا تبطل بوجود الحدث وتبطل بطهارة أخرى وهي طهارة دائم الحدث كالمستحاضة والسلس (قوله أكثر من ذلك) أي من السيلين (قوله عاملان) أي أصليان أو أصلي وزائد واشتبه أولم يشبهه لكن سامت كما تقدم وتعرف أصالة الذكر بالبول منه فان بالجماع علم أنهم - ما أصليان أو باحد - ما فهو الأصلي والاخر زائد لا ينعاق به حكم وان أمي به (قوله وغلبة) أي استبلاء ذهول أي غفلة على عقل (قوله أدون) أي في غير الانبياء

والمنسدة حينئذ كهو
زائد من الخنثى لا وضوء
بجسه ولا غسل بإيلاجه
ولا بإيلاج فيه فانه
المازدي والمعدة مستقر
الطعام من المكان
المنخفض تحت الصدر إلى
السرة والمراد بها هنا السرة
أما منية الموجب للغسل
فلا نقض به كأن أمي
بمجرد نظره لانه أوجب
أعظم الأمرين بخصوصه
فلا يوجب أدون - ما
بعمومه ودخل في غير
منية المذكور في غيره
ومنيه غير الموجب للغسل
بان استدخله ثم خرج
فيمتضان فتعبرى بمنيه
وان احتج بتميزه بما مر
أولى من تعبيرة بالمني
وتعبرى بفرج أولى من
تعبيرة بأحد السيلين
اذ للأنثى ثلاثة سبل
اثنان للقبل وواحد للذكر
ولانه قد يكون له أكثر من
ذلك كما لو خاق له ذكران
عاملان (وغلبة على عقل)
يجنون أو اغما أو نوم

(قوله وتبطل بطهارة
أخرى) أي طهارة لغوية
وهي الانقطاع

فلا نقض بنومهم ولو مضطجعين وكذا باغماءهم وهو جائز عليهم لانه مرض لكنه ليس كالانغماء
الذي يحصل لا احاد الناس وانما هو من غلبة الاوجاع ليعواس الظاهرة فقط دون القلب
لانه اذا سقطت قلوبهم من النوم الذي هو اخف من الانغماء كما ورد في حديث تمام اعمى فتا ولا
تمام قلوبنا من الانغماء أولى لانه منافاته للتعلم بالرب سبحانه وقهالى وأما الجنون فلا يجوز
عليهم لانه نقض (قوله أو غيرها) كسكر والجنون زوال الشعور أى الادراك من القلب مع
بقاء القوة والحركة في الاعضاء والانغماء زواله منه مع فتورها والنوم استرخاء أعصاب الدماغ
بسبب الانجزة المساعدة من المدة والسكر خيل في العقل مع اضطراب واختلاط نطق ولا
فرق فيما عدا النوم بين الممكن وغيره ومن ذلك الصرع والخلل والعته فينقض أيضا ومما
ينقض استغراق الاولياء (قوله العينان وكاه الخ) في الحديث أربعة أمور مجاز بالخذف
اذا التقدير فتح العينين وتشبيهه بليغ بخذف الاداة أى كوكاه وكناية اصطلاحية حيث اطاق
قصرهما وأريد لازمه وهو البقطة أى أن البقطة هي الحافظة لما يخرج بخلاف النائم فانه قد
يخرج منه شيء ولا يشعربه فقطح العينين يلزمه البقطة والمدار عليهم اولو من أعى واستعارة
بالكناية وتخييل حيث شبه السه بشئ يربط كقربة وذ كراه الذي هو من لوازم المشبه به
تخييل وهو بكسر الواو والمد الخيط الذي يربط به الشئ والسه بسين مهملة مشددة وهما
مخففة حلقة الدبر (قوله فن نام) أى غير ممكن بدليل الحديث الثاني (قوله أبلغ منه)
أى من النوم فهو من قياس الاولى والمراد بالذهول زوال الادراك وقوله الذى صفة للذهول
(قوله مظنة لخروج) أى بحسب الاصل ثم أقيمت المظنة مقام اليقين ثم انتقل الى جعل نفس
النوم على غير هيئة الممكن فاقضوا وان تحقق عدم خروج شئ ولهذا الوفا غير ممكن وأخبره
عدد التواتر أو معصوم كالحضرة عليه السلام بناء على الاصح أنه نبي بأنه لم يخرج منه شئ فانه
ينقض وضوءه على المعقدمات كمن أن نفس النوم على تلك الهيئة ناقض لالتكذيب
المعصوم حتى لو سد دبره بنحو رصاص وفام غير ممكن اتقضى وضوءه لما ذكرتم لو أمره عيسى
عليه الصلاة والسلام بعد نزوله بصلاة في حالة نومه غير ممكن بأن قال له قم فصل بغير وضوء
فانه يجب عليه ترك مذهبه واطاعته لان حكمه لا يتقيد بذهب فان قال له قم فصل وجب عليه
الوضوء والصلاة أما الوفا ممكن وأخبره من ذكر بخروج شئ منه فانه يجب عليه الوضوء لانه
حينئذ لم يأمن من خروج شئ وللاحتياط بخلاف ما لو أخبره بذلك عدل فانه لا يجب عليه
الوضوء لان خبره يفيد الطيق لا اليقين بخلاف خبر المعصوم وعدد التواتر (قوله كما أشعر بها)
أى بالمظنة وقوله اذا السه على الاشعار ووجه الاشعار أن الخبر يفيد أن المدار على وجود
الوكاه في زال سواء كان نوم أو جنون أو غير ذلك اتقضى الوضوء والسه بضم الهاء مبتدأ لانه
معرّب أو بكسر هاء على الحكاية والدبر خبره (قوله كناية) أى اصطلاحية وهي لفظ أريد به
لازم معناه وتقدم ذلك (قوله أى القبيز) فسر بذلك لأجل أن يكون استثناء النوم
متصلا بالمنطقة لانه خلاف الاصل بخلاف ما لو فسر بأنه غير مرة أى صفة قائمة بالشخص
يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات أى الحواس خرج بذلك الصفر اوى الذى يجد
الحال من أو الاحول الذى ينظر الشئ كأنه اثنان فان الاستثناء عليه يكون منقطعا هكذا

أو غـ يرها الخبر أى داود
وغيره العينان وكاه السه
فن نام فليتموضا وغـ ير
النوم مما ذكر أبلغ منه في
الذهول الذى هو مظنة
لخروج شئ من الدبر كما
أشعر بها الخبر اذا السه
الدبر وكاه حفظه عن
أن يخرج منه شئ لا يشع
به والعينان كناية عن
البقطة وخروج القابضة
على العقل أى القبيز

(٢) قوله اللهم قلوب الخ
ليست التلاوة هكذا اه

(قوله لم ينتقض الخ) أي وان
كانت الرؤيا من علامات
النوم لانها أغلبية وليست
لازمة كذا قيل لكن قال
مرفي شرحه ان وضوءه
ينتقض في المسئلة قولان

بالنعاس وحديث النفس
وأوائل نشوة السكر فلا
تقضيها ومن علامات
النعاس سماع كلام
الحاضرين وان لم يفهمه
(لا) الغلبة عليه (نوم
يمكن مقعده) أي اليه من
مقر من أرض أو غيرها
ولو محتميا أي ضامًا ظهره
ومساقبه بمائة أو غيرها
فلا نقض لما مر من أنس
رضي الله عنه كان أصحاب
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ينامون ثم يصلون ولا
يتوضئون حمل على نوم
الممكن جها بين الاخبار
ولانه حينئذ آمن من خروج
شيء من ذبوره ولا عبرة
باحتمال خروج ريح من
قبلة لندرتة ولا يمكن لمن
نام على قفاه ماصًا مقعده
بجمعه (ومس فرج آدمي

قول المهني بل أولى الخ
انظره مع رواية حتى
تحقق رؤسهم الأرض اه
قوله نصر الهوري

قيل وفيه نظر لانه انما يصح ذلك لو عبر المصنف بالزوال حتى يقال ان الغريزة لا يزيلها الا الجنون
لا النوم فيكون استثناءه منقطعًا مع أنه جبر بالغلبة ولا شك أن النوم يغلب على العقل
الغريزي كما يغلب على التمييز فالاستثناء على كل متصل ومحل العقل القلب على الصحيح بدليل
قوله تعالى اللهم قلوبهم قلوبهم بها (٢) وله شماع متصل بالدماغ والمعنى أن العلم أفضل منه
لانما اف الله تعالى به دون العقل وقيل هو أفضل لان العلم لا يتصل بالابه (قوله النعاس)
فاعل خرج وهو ريح طافية تأتي من قبل الدماغ فتغطي العين ولا تصل الى القلب فان وصلت
اليه كان نوما (قوله نشوة السكر) أي مقدماته أي أوائل مقدماته وهي بالواد على الاصح
بخلاف نشأة الصبي فانها بالهمز لا غير (قوله وان لم يفهمه) الواو للعال وان زائدة أي والحال
أنه لم يفهمه لانه اذا فهمه فهو يقظان ومن علامات النوم الرؤيا فلورأي رؤيا وشك هل نام
أو لم ينتقض وضوءه وكذا لو شك في أنه نام أو ناعس أو أن ما خطر به الرؤيا وحديث نفس
(قوله يمكن) أي ولو احتمالا حتى لو تبين النوم وشك هل كان ممكنا أو لا لم ينتقض وضوءه
ولو زالت إحدى البقي نام ممكنا قبل انتباهه انتقض وضوءه أو بعده أو معه أو شك في تقدمه
فلا نقض (قوله أي اليه) بفتح الهمزة تنبيه ألية وحذف التاء في التثنية وهي سبيل الحدث
ومنفذة كافي الانوار (قوله من مقره) متعلق بممكن وقوله من أرض الخ بيان للمقر (قوله
ولو محتميا) أي أو مستندا الى ما لو زال السقط (قوله فلا نقض) في عبارته حذف أي فلا نقض
بها أي بالغلبة المذكورة (قوله كان أصحاب الخ) هذه الصيغة لها حكم المرفوع فصح
الاستدلال بالحديث اذا ظاهر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلم ذلك والمراد ينامون من
قعود بدليل رواية حتى تحقق أي تضرب رؤسهم الأرض وهي محمولة على المبالغة في النوم
والا فلا يمكن مع ضرب الرأس للأرض (قوله حمل) أي نوم العمامة على نوم الممكن الخ فان
قلت حمل على ذلك ليس أولى من حمل على النوم الخفيف الذي لا يمنع ادراك خروج الخارج
قلت بل أولى لان خروج الخارج قد يحتمل جدا بحيث يخفى مع أدنى نوم بخلاف التمكن فانه
يمنع الخروج أفاده الشوبري (قوله حينئذ) أي حين اذ نام ممكنا (قوله آمن من خروج شيء) أي
بحسب ظنه الموثقة بخبر معصوم فقد تقدم (قوله باحتمال الخ) فلو تحققت نقض وقوله لندرتة
الخ قضيته ان من يكثرت نفسه ذلك بأن ابتلى به ينتقض وضوءه بنومه ممكنا وليس كذلك الآن
يقال شأنه ذلك والافلا فرق بين أن يندر خروجه أولا بشرط أن لا يصير عادة له (قوله لمن نام
على قفاه الخ) وكذا من نام محتميا وهو زيل أي خفيف بحيث لا ينطبق الياء على الأرض وما
قيل من أنه يمكن محمول على هزيل ينطبق الياء عليها (قوله ومس فرج) من إضافة المصدر
الى مفعوله بعد حذف الفاعل أي أن لمس الشخص الواضح فرج واضح أو فرج خفي له مثله
فان كان ذكر انتقض وضوءه بمس آلة الرجال أو أنثى انتقض وضوءه بمس آلة النساء أو بمس
الشخص الخفي فرجين معان نفسه أو من خفي غيره أو فرجا من نفسه وذكر من خفي غيره
حذف فاعل المصدر على حديث يحيى شرب الغسل وقول ابن مالك

وبعد جره الذي أضيف له • كحل ينصب أو يرفع عمله

معناه ان أردت التكميل والمراد بالمس الانتماس ولا يشترط فعل من الجانبين أو أحدهما

ولا اختيار حتى لو وضع شخص ذكره في كف آخر وهو ساء أو مكره انتقض وضوءه صاحب
الكف والتعامل الآتي في قولهم له تمكه حرمة الخ جري على الغالب أو المراد الانتماء والمراد
المس بيمينه فلو شك فيه لم ينتقض وضوءه وتقديم هذا الناقض على ما بعده أولى لمناسيته لما قبله
في عدم توقف النقض على الغير بخلاف المس فإنه متوقف على ذلك فهما بمثابة المفرد والمركب
فما صنع هنا أولى مما في المذهب (قوله أو محل قطعه) أي ما باشرته السكين بالقطع وهو شامل
لفرج المرأة والدبر ومن الفرج البظر بفتح الباء وهو لحمه بأعلى الفرج والقلقة حال اتصالهما
فإن قطعها فالنقض بهما (قوله ولو صغير الخ) عم بتعميمات بعضها في الفرج وبعضها
في المس وبعضها في الآدمي وبعضها في بطن الكف والصغير شامل للجنين والقطوان لم تنفخ
فيه الروح حيث تحقق كون المسوس فرجا والمراد كبيرا أو صغيرا حيا أو ميتا ويزاد على ذلك
ذكر أو أنثى سواء كانت الأنثى محرما أم لا والفرق بين النقض بمس فرج الصغير أو الصغير
وعدم النقض بالمس الاجنبي أو الاجنبية الصغيرة أن مدار المس على الشهوة وهي مفقودة
مع الصغير ومدار النقض بمس الفرج على الاسم وهو موجود مع ذلك (قوله قبل الخ) أي
أصليا وزائدا اشتبه به أو كان عاملا أو على ميت الأصلية وتعرف أصالة الذكر بالبول به فإن
بالبهما على السواء فهما أصليان (قوله أو أشل) أي ولو فرج امرأة والشلل بطلان العمل
والأشل منقبض لا ينشط أو عكسه والعضو الأشلي وقيل ميت وتظهر فائدة الخلاف فيها
لو ذكر الحيوان المأكل وفيه عضو أشل فإن قلنا بحياته حلال أكله أو بموته فلا (قوله
أو منفصلا) أي مادام اسم الفرج فلو دق وزال الاسم لم ينتقض (قوله يطن كف) ولو كان عليه
شعر كثير ولا يعد ذلك حائلا وإن تعددت الكف لازادة بقينا ليست على ميت الأصلية والعبارة
في العمل والمسامحة بوقت المس دون ما قبله وما بعده وميت كفال كفه ما لا يذ عن البدن
وكون المس يطن الكف دعوى ثانية سببها كدليلها (قوله من مس) أي أنقض يده بدليل
الحديث بعده فهذا الإطلاق مقيد بما بعده ووجه كونه مطلقا أن مس فعل وهو من قبيل
المطلق ولم يستدل بالمقيد من أول وهلة مع أنه أصرح في الدلالة لأن الحديث الأول أصح شيء
في الباب لكثرة مخرجيه وقدمه على الثاني لذلك ولأن الثاني كالتفسير له والتفسير يتأخر عن
المفسر (قوله له تمكه الخ) الهتك في اللغة خرق الستر والحرمة التعظيم وهتك من باب ضرب
والمناسب هنا أن يراد بالحرمة الستر وبالهتك مجردا لخرق فيرتكب فيه التجريد والمعنى لخرقه
ستر غيره ويصح إبقاء الحرمة على أصلها أي لازاته التعظيم والمراد بالهتك الانتماء إذ لا يشترط
قصد كما تقدم (قوله أنه سي) أي فيما إذا اختلف الجنس وأفعال التفضيل ليس على بابه أي
مشتبه له لأن فرج نفسه ليس مشتبه به (قوله ومحل القطع الخ) تكميل للدليل (قوله
وخرج بالآدمي الخ) ومثل الآدمي الحي إذا تحقق مس فرجه فإنه ينتقض سواء قلنا بمحل
مننا كنههم أم لا لحرمة وجوب الستر عليه وتحریم النظر إليه كالأدمي ففي مفهوم قول المتن
الآدمي تنصيص فلا يعترض به عليه والبهمة كل حيوان ليس شأنه التمييز فيشمل الطير وهي بفتح
الباء ويجوز كبيرها الباعا وكذا كل ما كان على فعل أو فعيلة وكانت عينه حرة حلق كشعر
وشعيرة وصغير وصغيرة وبغير (قوله إذا حرمة) أي لا تعظيم لها وقوله في وجوب أي بسبب

أو محل قطعه) ولو صغيرا
أو ميتا من نفسه أو غيره
عزدا أو وهو أقبل كان
الفرج أو دبر السليما أو
أشل متصلا أو منفصلا
(يطن كف) ولو لا نظير
من مس فرجه فليتوضأ
رواه الترمذي وصححه
ومس فرج غيره أخش
من مس فرجه لهتمكه
حرمة غيره ولأنه أشبه
ومحل القطع وهو من
زيادتي في معنى الفرج
لأنه أصله وخرج بالآدمي
مس فرج البهمة فلا
نقض به إذا حرمت لها في
وجوب ستره ونقضه
النظر إليه

وجوب أي لحرمة بسبب هذين الأمرين والنقض بسبب الفرج انما هو لوجوب ستره وتحريم
النظر اليه والنفي منصب على القيد والمقيد ويحتمل أن في بعض من الابتدائية أي أن الاحترام
الناتج من هذين الأمرين منفي أو البيانية وهو بيان للحرمة الملتزمة والمراد أنه لا يجب علينا
ستره ولا يحرم علينا النظر اليه الا بشهوة فيحرم (قوله ولا تعبد) أي تكليف وهو عطف على
لاحرمة (قوله كروا الاصابع) المراد برؤوسها أطرافها من فوق والمراد بما بينهما النقر وما
حاذها إلى أعلى الاصابع مما يستتر عند الضم ولو اتخذته أصبعها من ذهب أو فضة لم ينقض
مسمها لعدم الاتخاذ بها (قوله واختص الحكم) أي وهو النقض وهذا الاستدلال على قوله
يطن الكف (قوله ونظير) عطف على لأن التلذذ الخ (قوله ستر) بكسر السين ما يستتر به
وبقائها المصدر وعطف الجواب عليه عطف عام لأن الستر يشترط فيه منع الرؤية والحجاب ما يمنع
المس سواء منع الرؤية أم لا كالزجاج والشب والوقيل تفسيره وقيل مرادف (قوله باليد) قيد
لا بد منه أما لافضاء مطلقة في اللغة فهو إزالة ما بين القبل والذنب (قوله فيتمتع) وفي بعض
النسخ فيتمتع الخ أشار بذلك إلى جواب سؤال حاصله أن من في الحديث الأول من صبيغ العموم
تشمل الماس يطن الكف وغيره فالنقض يبيده المأخوذ من الحديث بعدم فرد من أفراد العام
وذكر فرد من أفراد العام بحكم العام لا يخصه كما هو القاعدة الا صوابه فلا تكون الرواية
الثانية تخصصة لعموم الأولى وحاصل الجواب أنه من باب المطلق والمقيد نظر الماس لأنه فعل
والفعل من قبيل المطلق ويجاب أيضا على تساميه أنه من باب العام والخاص نظر المن بأن القاعدة
المذكورة محلها إذا كان الخاص مفهوم أقرب كالتلذذ المشركين اقتلوا المشركين الجحوس
أما إذا كان مفهوم صفة أو شرط كما هنا فيخصه ولا شك أن إذا أفضى شرطه بأن محلها
إذا كان تخصيص منطوق بمنطوق أو مفهوم بمفهوم أما إذا كان تخصيص منطوق بمفهوم
كما هنا فإنه يخصه لأن قوله إذا أفضى أحدكم بينهم منه أن غير المقتضى يبيده لا ينقض وضوءه
فيخصص به هذا المفهوم عموم قوله من مس ولأن أن يجعل العام الفاعل باعتبار كونه صفة
الموصول وما قلناه أولى (قوله ملتي شفرهما) من إضافة الصفة للموصوف أي الشفرين
الملتقيين وقوله على المنفذ ليس بقيد لأن مس الشفرين ناقض مطلقا من أولهما إلى آخرهما
وإن لم يكن محاذيا للمنفذ سواء الظاهر والباطن والمراد بالباطن ما يبدون منه ما عند الجالوس
وبالظاهر ما فوقه بخلاف العانة فلا نقض بهما والشفران تنمية شفرهما حرقا لفرج المحيطان
به كحاطة الشفتين بالقم أو الحاتم بالاصبع وخرج بملتي الشفرين أي الشفرين الملتقيين
ما بعدهما فلو وضعت أصبعها داخل فرجها لم ينقض وضوءها وإن نقض خروج وجهه والحاصل
أن الشفرين الملتقيين هما امتداد وطول كالشفتين وبعضهما محاذ للآخر وهما ناقضان
مطلقا سواء المحاذي وغيره ترده ما نحن فيه (قوله ما يستتر عند وضع الخ) فيه قصور بالنسبة
للإيهامين لأن التهامل اليسير في ما يصير الجزء الناقض قليلا فقوله مع تحامل يسير محال في
غيرهما أما ما قلناه من التحامل الكثير أو قليله ما يقل الجزء غير الناقض فيهما وقيد التحامل
في غيرهما باليسير لقل ما ذكره ~~بعض~~ الجزء الناقض ودخل في الاصابع الاصابع الزائدة
ولو في باطن الكف أو ظاهرهما فينقض باطنها لظاهرهما ولو مس ذكرهما قطوعا وشك هل

ولا تعبد عليها ويطن
الكف غير كروا
الاصابع وما بينهما واختص
الحكم يطنها وهو الراحة
مع بطون الاصابع لأن
التلذذات لا يكون به ونظير
ابن حبان في صحيحه إذا
أفضى أحدكم يده إلى
فرجه وليس بينهما ستر ولا
حجاب فليتموضأ إذا انفضأ
فالمسافة المس يطنها
فتمتد به اطلاق المس في
بقية الاخبار والمراد
بفرج المرأة الناقض ملتي
شفرهما على المنفذ وبالذنب
ملتي منقذه ويطن الكف
ما يستتر عند وضع إحدى
الراحتين على الأخرى مع
تحامل يسير

هو ذكر رجل أو خنثى أو شئ هل الممسوس رجل أو خنثى فلا نقض على المعتمد إذا نقض
بالشك ولو انقلب بواطن أصابه إلى ظاهر المكنت لم ينقض باطنه الصبر ورتبه ظهره أو لا يظهرها
لأن العبرة بالبطن ولو خلق بلا كف لم يقدر قدره من الذراع إذا مدار على مظنة الشهادة وقد
فقدت بعدم الكف فلا حاجة إلى التقدير ولا قطعته يده وصارت معلة بالجلدة نقض المس
بها لأنما يستأجنية ولذا لم يوجبوا قطعها بخلاف المباشرة بالكلمة (قوله وتلاقى بشرق ذكر
الح) ذكر التلاقى الناقض من الجانبين قيود أربعة لا بد منها فخرج بآء ول وهو البشرتان
أربع صور وبالثاني وهو ذكر أو أنثى صورتان السادسة هي العضو المبان الذي يسمى ذكر أو لا
أنثى وبكل من الثالث والرابع وهو ما أن يكون التلاقى مع الكبير وعدم الحرمة صورة ولو
انقضت المرأة أو الرجل أصبعاً من ذهب أو فضة لم ينقض لمسها ولا يشك بالاكتمال بالنية
عند غسل الأنف المتخذ من ذلك لأن المدار هنا على ما يميز الشهادة وذلك منقود ونم على غسل
جوف من الوجه فاكنتي به ولو سلخ جلد الرجل أو المرأة وحشي وهو المسمى بالقول لم ينقض لمسها
لأنه لا يسمى آدمياً وكذا لو سلخ ذكر الرجل وحشي الذي يسمى ذكر (قوله ذكر) أي محقق وأنثى
محقق فلا شك في كون الممسوس ذكر أو أنثى فلا نقض ولا فرق في الذكر والأنثى بين كونهما
من الأنس أو الجن ولو على غير صورة إلا آدمي ككلب حيث تحققت الذكورة أو الأنوثة
بخلاف ما لو تولد شخص بين آدمي وحيوان آخر غير جنس فلا نقض بلمسه ولو على صورة إلا آدمي
ولو أخبره عدل بلمس المرأة فلا نقض نظراً لما تقدم في أخباره بخروج نحو ربيع عنه (قوله ولو
خصياً) المصنف فعيل بمعنى مفعول وهو من سالت أنباء ما وبقي ذكره أي ولو لم يمتد فيحدث
لمحى دون الميت كما قاله الرملي (قوله سليم أو أشل) أي أصلي أو زائد وكذا نحو سامة وإن طالت
وجادة متصلة (قوله كما قرئ به) أي في السبع (قوله لأنه خلاف الظاهر) وجه ذلك أن ما قبله
موجب للوضوء فالمناسب حل هذا على ما يوجب فيه فقط فحمله على ما يوجب الغسل بخبره عن
المناسبة لما قبله والمراد بالنساء في الآية ما عدا المحارم فقد استنبط من النص معنى يعود عليه
بالخصيص والمنوع أن يستنبط منه معنى يعود عليه بالباطل كما هو مذكور في الأصول
(قوله واللمس الجس الخ) هذا الاختلاف في اللغة فعلى الأول يكون غير اللمس مأخوذاً بالنص
وعلى الثاني يكون مأخوذاً بالقياس وأمس من باب نصر وضرب والمجته أن الملامسة حقيقة
في تماس البدنين بشئ من أجزائهما من غير تشديد باليد والجماع فرد من أفراد معنى الحقيقة
فمتناوله اللفظ حقيقة ولا يختص اللمس به قال تعالى فامسوه بأيديهم ثم وقال عليه الصلاة
والسلام أملاست (قوله وسواء في ذلك اللامس والممس) أي بخلاف المس فإن النقض
خاص باللمس فقط وهذه إحدى صورتين يتعارف فيهما اللامس والمس ثانيها أن شرطه اختلاف
النوع فلا يكون إلا بين الرجل والمرأة بخلاف المس فإنه يكون بين الرجلين والمرأتين ثالثها أنه
لا يكون إلا من اثنين بخلاف المس فإنه قد يكون من واحد من فرجه رابعها أنه يكون بأي
موضع من البدن والمس لا يكون إلا بباطن الكف خامسها اختلاف ما به غير المحرم بخلاف المس
فأنه عام في المحرم وغيره سادسها المس العضو المبان من المرأة لا ينقض ومس الذكر المبان ينقض
سابعها عدم اختصاصه بالفرج بخلاف المس ومن المعلوم أن هذا لا يغني عنه الرابع كما هو

(وتناقض بشرق ذكر وأنثى)
ولو خشي بغيره وسواء
كان التلاقى أرمه أو بشهوة
أو دونها بغيره وسليم أو أشل
لا يه أو لا يمتد النساء أي
لمسهم كما قرئ به لا جامعهم
لأنه خلاف الظاهر واللامس
الجس باليد وبغيرها
أو الجس باليد والحق غيرها
بما وعليه الشافعي والمعنى
في النقض به أنه مظنة
التأكد المتبذل للشهوة وسواء
في ذلك اللامس والممس

ظاهر ثامنها اختصاصه بالكبر لان مداره على حصول اللذة بين المتلامسين بخلاف المس
فيمتنع وضوءه صغير لا يشتهى به فرجا (قوله كما أفهمه التعبير بالتلاقى) أى لانه تفاعل
وهو يكون من البائنين (قوله كما شتر كين) أى قياسا على ذلك فانه قد وجب الغسل على كل
منهما انكذا الوضوء هنا ولذة الجماع ساعة ولذة الحمام يوم ولذة النورة أى إزالة الشعر بها جمعة
ولذة البكر سنة (قوله كاحم الاسنان) أى وهو اللثة ومثله باطن العين والاتف والعظم اذا أوضح
فيمتنع على المعتمد (قوله الحائل) منه ماله كثر الوسخ المتجمد على البشرة من غير بخلاف ماله
كان من العرق فان لمسه ينقص لانه صار كالجزء من البدن (قوله والشعر) أى وان ثبت على
الفرج (قوله اذ لا يلتذ بها) قيد بالامس لانه يلتذ بنظرها والمدار هنا على لذة اللبس ولذا لم يقل
اذ لا يلتذ بها (قوله الذكران) أى ولو كان أحدهما أمر بجبل أو ولو بشهوة (قوله والعضو
المبان) عطف على الذكران الخ لانه لا يسمى ذكرا ولا أنثى كما هو ولو قطع انسان قطعتين سواء
نساء أو ما لا فان بقي اسم الرجل أو المرأة نقض والا فلا فالمدار على بقاء الامم لا على الزيادة على
النصف ولو التصق العضو والمبان بحرارة الدم وحلته الحياة نقض لانه كالتصل فان لم تحل الحياة
فحكمه حكم العضو والمبان وان لم يجب فصله ثلثية محذور تيم منه لانه اعراض بدليل انه
لو زالت الخشية وجب فصله (قوله اى مع كبرهما) اشار الى ان الباب بمعنى مع وان الكبر بمعنى
فيه ما يجوز ان تكون للملابسة اى حال كون التلاقى متبسا بكبر والمراد الكبر يقينا بالمو
شك فيه فلا نقض (قوله بان بلغا حد الشهوة) أى لارباب الطباع السليمة وأشار بذلك الى أن
الضابط ما ذكر ولا يتقيد بسن (قوله اهرم) بفتح الهاء والراء مصدر هرم بكسر الراء وانما نقض
مع الهرم لان ما من ساقطة الاولة الاقطة وهذا مثل وأصله أن العرب تقول لكل ساقطة من
الكلام لا قطة تسمعه من ذلك فخصه عليه والهاء فى الكلامين للمبالغة وقوله أو نحوه أى
معرض (قوله لا محرم) أى ولو احتمالا كأن اختلطت محرمة باجنبيات غير محصورات وفى هذه
الحالة لو نكح واحدة منهن جازله وطؤها واذ المسهم لم يمتنع وضوءه لانه لا يتنقض بالشك فقد
تمتصت الاحكام فى هذه المعاملة ثم لو لمس أكثر من عدة محارمه اتقض وضوءه ولو تزوج صغيرة
لا تشتهى لم يمتنع وضوءه بالمسألة أو امرأة واستلحقها أبوه ولم يصح ذلك جازله وطؤها ابقاء
نكاحه ولا يتنقض لسم الثبوت المحرمية بالاستطاع خلافا لخطيب (قوله بنسب) أى من حرم
نكاحها بنسب الخ ويزاد على ذلك أن يكون تحريرا على التأيد بسبب مباح لاحترامها ولا
اعراض يزول واحترز بالاول عن اخت الزوجة وبالثانى عن ام الموطوءة بشبهة وينتهى الان وطء
الشبهة لا يوصف باباحة ولا تحريم وعن الملاعة تحريم سبب حرمتها وهو الزنا والثالث عن
زوجات النبي عليه الصلاة والسلام فان تحريرهن لاحترامهن وبالرابع عن الموطوءة فى نحو
حيض والجوسية والوثنية والمرثدة لان تحريرهن اعراض يزول فيمكن ان تحل له من ذكر فى
وقت وقد يقال ان هذه خارجة بتقييد الحرمة بقوله بنسب او رضاع اذ الحرمة فيها بغير ذلك

• (باب الغسل) •

أى باب موجباته اى الاسباب التى يترتب عليها وجوبه وهى ستة وواجباته وذكروا اثنين
ويقال لهما وجباته بالفتح أى مقتضياته أى ان الغسل يقتضيهما وسنته وذكروا ستة عشر

ومكروهاته

كما أفهمه التعبير بالتلاقى
لاشتركا كما فى لذة اللبس
كما شتر كين فى لذة الجماع
والبشرة ظاهرة الجلد وفى
معناه اللحم كلعن الاسنان
ونخرج بها الحائل ولو
رقيقا والشعر والسن
والظفر اذ لا يلتذ بها
وبذكر وأتى الذكران
والانثيان والخنثيان
والخنثى والذكر أو الأنثى
والعضو المبان لا تقام مظنة
الشهوة (بكسر) أى مع
كبرهما بان بلغا حد
الشهوة وان انتفت لهرم
أو نحوه اكتفاء بظنهما
بخلاف التلاقى مع الصغير
الذى لا شهوة معه فلا يتنقض
لا تقام مظنتها وذكروا كبر
الذكر من زيادته (لا) تلاقى
بشرقي ذكر وأتى (محرم)
له بنسب أو رضاع أو
مصاهرة فلا نقض بذلك
• (باب الغسل) •

ومكروهاته وشروطه وهي مكروهات الوضوء وشروطه أي وغير ذلك من قوله ويجرم بالجنابة
الخ وكتبت عن دليله المتقدم في أول الوضوء من قوله تعالى ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى
تغتسلوا وخبر لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولم يبين كيفية جنابه في الآية لأنه كان معلوما بخلاف
الوضوء وجنبا في حال والجنب من أصابته الجنابة يستوي فيه الواحد والمذكور وغيره ما
لجربانه مجرى المصدر (قوله وأشهر) أي أكثر استعماله لا يلزم من الألف في الأشهرية
أي أفصح وأشهر عند اللغويين أما عند الفقهاء فإن أضيف إلى السبب كغسل الجمعة وغسل
العمدين فالأفصح الضم وكذا غسل البدن وإن أضيف إلى الثوب ونحوه كغسل الثوب
فالأفصح الفتح فهذه التفرقة في الاصطلاح وهو في كلام المصنف بالضم لضافته إلى السبب
تقدر أي غسل الجنابة والحض ونحو ذلك (قوله من ضمه) أي مضمومها أو في العبارة
حذف الباء وضمه أي الغسل بضمها (قوله مصدر غسل) أي مصدر قياسي للفعل المتعدي
وهو غسل إن كان المصدر بفتح الغين قال في الخلاصة

فعل قياس مصدر المتعدي * من ذي ثلاثة كترذا

أما لو كان بضمها فهو مصدر مسماع للفعل المذكور قال فيها

وما أتى مخالفا لما مضى * فبإيه النقل كخط ورضا

(قوله ويعني) عطف على مصدر أي واسم مصدر يعنى المصدر الذي هو الاغتسال أي أثر
الغسل قال اغتسال مصدر اغتسل اللازم وأما الغسل فاسم مصدر له انقاص حروفه عن حروف
فعله فالغسل يضم الغين وفتحها يستعمل مصدر للفعل المتعدي واسم مصدر اللازم يعنى
الاغتسال الذي هو المصدر ومعناه أثر الغسل (قوله لما يغتسل) أي لما دني وأعد للاستعمال
بان طعن الصدر وكذا يقال في الماء بان جعل في نحو ابريق فلا يقال لشجر الصدر غسل
بالكسر ولا للجرجر غسل بالضم (قوله بالمعنيين الأوابين) أي وهما كونه مصدر أو واسم مصدر
أي وأما بغير هذين المعنيين فليس مراداهما حتى يبين معناه عليه (قوله لغة سيلان الخ) المراد
بالسيلان الاسالة أو بقدر مضاف أي ذو سيلان إذا غسل في اللغة الفعل لأن يقال انه
استعمل في أثر لغة أيضا وقوله على الشيء أي سواء كان بدنا أم غيره بنية أم لا (قوله وشراعا
سيلانه) لم يعبر بالاسالة شارة إلى عدم اعتبار فعل الفاعل هنا بل الاعتبار بالانغمال والبدن
مرادف للجسم والجسم وقيل إن البدن اسم لأعلى الشخص خاصة الرأس والاطراف
خاصة وعلى هذا فالأولى التعبير بالجسم أو الجسد (قوله بنية) أي ولو من دونه فدخل في ذلك
غسل الميت وهذا أولى من قول بعضهم بنية في غير غسل الميت لأن الاستثناء لا يدخل في الحدود
على الصحيح وقد اشتغل هذا التعريف على الموجهين الاتيين وهما النية وتعميم البدن (قوله
كما سيأتى) أي في قوله وفرضه الخ (قوله وجبه الخ) هو بكسر الجيم السبب في وجوبه
وبفتحها المسبب وهو هنا أن النية كما مر وقدم الموجب هنا على الفرض عكس ما مر في
الوضوء لأن الغسل لا يوجد إلا بعد تقدم سببه بخلاف الوضوء فإنه قد يوجد بدون تقدم ذلك
ولو في صورة فادرة كما إذا نزل الولد من بطن أمه ولم يصدر منه ناقض وأراد عليه الطواف به فإنه
يجب عليه أن يوضئه مع أنه ليس محدثا وإنما هو في حكم المحدث (قوله ستة الخ) لكن للجنابة
صورتان وظاهره انحصار الموجب في المذكورين وأورد عليه تحريم المستحاضة فإنه واجب

هو بفتح الغين أفصح وأشهر
من ضمها مصدر غسل
وبمعنى الاغتسال وبكسرهما
اسم لما يغتسل به من صدر
ونحوه وبالضم اسم للماء
الذي يغتسل به وهو بالمعنيين
الأوابين لغة سيلان الماء
على الشيء وشراعا سيلانه
على جميع البدن بنية كما
سيأتى (موجبه) ستة

(قوله من قوله تعالى ولا
جنب الخ) المناسب وان
كنتم جنبا لأنه المتفق
تأمل (قوله أول الرأس) سيأتى
في السق كس هذا
فراجع وحرره

(جنابة) وتحصل (بمخرج منه) أو لا من طريقه المعتاد أو من تحت صلب الرجل وترائب المرأة والمعتاد منه بالخبر الصحيحين
(قوله ولو شك في كون الخارج منية الخ) (٨٤) كيف هذا مع ان المني صفات ان وجد أحدهما حكم بأنه مني والا فلا شك

حينئذ الا أن يصور بما اذا
استيقظ ووجد شيئاً وشك
هل هو مني لكونه خرج
بشدق وإيشعربه أم لا
فقد تافى الشك لاحتمال
وجود الشدق الذي هو
أحد الصفات من غير شعور
به اه (قوله وله الرجوع)
أي ويعمل بمقتضى
الرجوع بالنسبة للمستقبل
فقط لا الماضي فإذا اختار
أولاً أنه مني فالواجب عليه
حينئذ انما هو الغسل فقط
لا إزالة ما أصابه فإذا تركه
من غير إزالة وتغير اختياره
الى أنه مذي بعد أن صلى
به لم يقض ما أصابه قبل
اذغايته أنه صلى بنجاسة
مشكوك فيها وهو لا يضر
وكذا يقال فيما لو اختار
أولاً أنه مذي ثم تغير الى أنه
منى اذغايته أنه صلى بجنابة
مشكوك فيها اه
عليه حج في النجاسة بنى ماله
اختار أنه منى فاغتسل
وصلى ثم اختار أنه مذي ثم
تبين بقامعة في الغسل
عن الجنابة هل يقضى
ما صلاه أو لا لو وقعها حال
جنابة محققة بمقتضى
اختياره الأول أم لا تبين
أن لاجنبية بمقتضى اختياره

للغسل علم بالكل فسر ض واجب بان العدد لا مفهوم له أو بان كلامه بالنظر للاعم الاغلب
وتحصيل المستحاضة نادر وأما قول المذاهب وافهم كلامه التحصير الموجب في الذكور والحيض
كذلك ولا سيما في نوع ولادة فلا يحتاج لذكره هنا وتحرير المستحاضة ليس هو الموجب بل
احتمال الانقطاع اه ففيه نظر لان الاسقاط داخل في تغيير المصنف بخبر ولادة فلم يمهله
وتحصيل المستحاضة زائد على ما ذكره سواء كان الموجب هو أو احتمال الانقطاع فلا بد من
الجواب عنه بما هو (قوله جنابة) هي لغة الیه مدلب مد الشخص بسببها من المساجد وقراءة
القرآن ونحو ذلك وشرعاً أمر مني يقو بالبدن يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج من خص وقدمها
اه وهو ما لا حياء كوروا وانا (قوله وتحصل) أي توجد وتصدق بخروج المني أي برؤيه
وانفصاله من فصة الذكراً ونزوله بعمل الاستبراء في فرج الغيب أو مجارزته البكارة في البكر فلا
قطع الذكروفيه المني قبل برؤيه وجب الغسل وان لم ير من الجزء المنفصل شيء ولا من المتصل
لان بروز المني في الجزء المنقطع في حكم بروزه وحده لا انفصاله عن البدن وان كان مستترا في
ذلك الجزء وهذا هو المعتاد الذي قررته شيخنا الحنفى تبعاً للمسلم خلافاً لما قاله قل من أنه لا يجب
الغسل الا ان برز من الباقي المتصل شيء فان لم يبرز منه شيء فلا غسل وان برز من المنفصل وفارق
الحكم بالبلوغ لو وجد العلم فيه اه وفهم من تغييره بالخروج ان من أحس بنزول منيه فامسك
ذكره فلم يخرج منه شيء فلا غسل عليه ولا يجب على الزاني الغسل من الجنابة فور الانقضاء
المعصية بالنسبة من الزنا وفارق من عصى بالنجاسة لبقاء العصيان به لما بقيت فوجب ازالتهما
واعلم أن خروج المني موجب الغسل سواء كان بدخول حشفة أم لا ودخول الحشفة موجب له
سواء حصل في أم لا فينمى ما عوم وخصوص وجهي (قوله منية) سمي منية لأنه منى أي يصب
يقال أمنى ومنى مجتهداً ومنى مثقلاً ويصرف المني بشدق أو لذة أو ریح عجني حال كونه رطباً
أو بياضاً بيض حال كونه جافاً على أي لون كان ولو أحر كدم ولو شك في كون الخارج منية
أولاً فله اختيار أربع ما شاء ويعمل بمقتضاه وله الرجوع عما اختاره الى الآخر والاحتياط
من اعاقته ما عدا ما لو اختار كونه منياً واغتسل ثم انضح الحال وتبين أنه منى لم يعد الغسل لانه
جازم بالنسبة عند اختيار كونه منياً اذا يلزم الغسل حينئذ فلا يحصل له تردد فيه باختلاف وضوء
الاحتياط (قوله أو لا) أي ولو بعد غسله فيه يده (قوله من طريقه المعتاد) أي سواء كان
مستحكماً بأن خرج لا ماله أو لا بالخرج لها كمرض وبرد بخلاف ما اذا خرج من غير طريقه
المعتاد المشار اليه بقوله أو من تحت صلب الخ فيفصل فيه بين كونه مستحكماً بوجوب الغسل
أولاً فلا (قوله أو من تحت صلب وترائب الخ) الصواب اسقاط لفظ تحت لان محل المني هو
الصلب والترائب والصلب عظام الظهر من العنق الى عجب الذنب والعنق ليس منه والترائب
جمع تربية كصخرة وهما كف وكاتب عظام الصدر وصدر المرأة محل الشفة فالصلب
والترائب هنا كمن تحت المني في باب الحدث (قوله والمعتاد منه) أي انما اذا عارضاً كما يشعر
به التعبير بنسبة دون مسدود على ما مر اما انما اذا أطلق فيجب معه الغسل بالخارج بالقبض
المسابق مطلقاً أي سواء خرج من تحت الصلب أم لا بناء على أن لفظة تحت معتبرة أو لا وسواء خرج

الثاني الظاهر الاول علاج مقتضى ادلاق قول حج لانه يعمل بمقتضى الاختيار الثاني بالنسبة للمستقبل فقط
لا الماضي بل هو المتيقن فيما اذا لم يحتمل بان لم يغسل ما أصابه منه لانه مصل ما بجنابة أو بنجاسة اه فراجع وقرره بعض مشايخنا

من الصلابة أم لا ما عدا المتألف لا يلزم بناء على ما مر وهذا كما في الواضح مما الخشبي فلا يجب عليه الغسل إلا إذا خرج من فرجيه مما فإن خرج من أحدهما لم يجب لاحتمال زيادته مع انفتاح المعتاد والحيض في حقه كالماء (قوله في ذلك) أي لو أورد في كون خروج الماء موجبا للغسل وهو الماء من الماء (قوله ونخرج منه مني غيره) كأن خرج من المراء من الرجل فيفصل في ذلك أن وطئت في دبرها وخرج منه الماء بعد غسلها يجب عليها إعادة أو في قبلها وخرج منه بعد ما ذكر فإن شئت ثم وطمأحت الوطء أن كانت بالغة مختارة مستقيمة وجب عليها إعادة الغسل لأن الظاهر أنه من غير ما عدا الاختلاط به ما أو أقيم الظن هناك فام القين كما في النوم وإن لم تقض ثم وطمأحت لم يكن لها ثمرة أصلا كصبرها ولو لم تقضها كانت مكرهة لم يجب عليها إعادة وليس من ذلك المجزئة لا يمكن أن تقضى ثم وطمأحت (قوله بهما) أي في الغير وخروج الماء ثانيا (قوله ودخول) عطف على خروج وعمل عن التعبد بدخول يشمل العمد والسوء والنوم والبقظة والاكراه وغيرها ولو كان على الذكر خرقعة ولو غلبت وجب الغسل بإيلاجه وكذا يفسد الصوم والحج والعمرة ويترتب عليه سائر الأحكام (قوله حشنة) أي جبهتها وإن كبرت وهي ما فوق محل الختان فلا تحصل الجنابة بغيرها ولو مع أكثر الذكروا أدخلها في مرة أو أكثر فلو شقت نصفين وأدخل نصفها الأول ثم أخرجه وأدخل الثاني ولو في فرج آخر وجب الغسل على صاحب الحشنة دون الآخرين ولو أدخل نصفها في فرج امرأة وأخرى برها فالظاهر أنه كذلك إذ يمدق عليه أنه أدخل حشنة في فرج ولو في ذكره وأدخل قدرها أو أكثر منه لم يجب عليه الغسل كما لا يستقر به مهر ولا يجب بدخولها في تحليل ولا غيرها من الأحكام إلا عبرة بغيرها مع وجودها وإن زاد عليها (قوله من فاقدها) أي كالأوبعضا فإن كان له حشنة وقطعت كلها قدرت من باقي ذكره وإن خرجت عن العادة أو بعضها قدر المقتضى ومنه فيعتبر ما ذكر بالمساحة فإن لم يدر المقتضى فففيه تردد الأقرب أنه يجتهد فإن لم يظهر له شيء عمل بالأحوط أما فاقدها خالقة فتعتبر في حقه بعبادة غالب أمثاله أي من يساويه في البدن والطول مثلا وهذا كما إذا كان ذكر ~~م~~ رآه في فم فأن كان ذكره حشنة لا حشنة له كقدره اعتبر بحشنة آدمي معتدل الخلقة بأن يقال حشنة الرجل المعتدل ربع ذكره مثلا فلا يجب الشخص إذا أدخل فيه فم نحو القرد ربع ذكره (قوله في الأودبرا الخ) أي لأن فرجا مأخوذا من الانقراج وهو الانفتاح ولا بد في وجوب الغسل من وصول الحشنة إلى ما لا يجب غسله في الاستحاضة فإن لم تصل إلى ذلك بارت وصلت إلى ما يجب غسله فيه فقط لم يجب وشمل القبل قصبة ذكر الرجل فإن أمكن إدخال الحشنة فيها وأدخلت وجب الغسل وشمل الدبر برفقه فلو أدخل ذكره فيه وجب عليه الغسل وهل يحد نظر إلى أن الدبر مشتبه بطبعه في حد ذاته ولا نظر إلى أنه ليس مشتبه بطبعه بالنسبة له تردد في كل منهما المفرد والمتعدد لا ترد أعلم وليس على همت الأصل فلو خاف لذكر أن يقول بهما بأولج أحدهما وجب الغسل بإيلاجه أو بإسدهما وجب الغسل بإيلاجه دون الآخر إن لم يسامت العامل ويجب الغسل على كل من أدخل ذكره مقطوعا فرجه لا على صاحبه المتطوع منه ولا حيد على المرأة بإيلاج الذكر الملبان في فرجها ولا هوأولها رجل فيه ولا يثبت نسب ولا غيره كاحضان وتحميل وعدة ومصاهرة وإبطال إجماع وتعارض هذه الغسل بأنه أوسع

(قوله فالظاهر أنه كذلك)
أي لكنه يجب عليه أيضا
الغسل

في ذلك ونخرج منه مني
غيره وبأولاً منه الخارج
ثانياً بأن استدخله ثم
خرج فلا غسل به (أو
دخول حشنة أو قدرها)
من فاقدها (فرجا) قبلا
أو دبرا

بابا منها وهذا كما في الواضح فلا غسل بإيلاج حشفة مشكل ولا بإيلاج في قبله إلا ان اجتمعا
 فكان أو يجل رجل في قبله وهو في فرج امرأة أو في دبر فتجنب المشكل لأنه جامع أو جومع ولو
 أو يجل المشكل في دبر رجل فتغير ذلك المشكل بين الوضوء والغسل ووجب الوضوء على الموطوء
 بنزع الذكرك منه ولو دخل انسان فرج امرأة هل يجب عليه الغسل لأنه صدق عليه أنه أدخل
 ذكركه فرجا أولا لأنه دخل نابتا بالامسستة فلا احتمالا لان الظاهر كما قاله ع ش الاول للعلة
 المذكورة (قوله ولو من ميت الخ) ولكن يجب الحى دون الميت فلا بعد غسله - واه استوجب
 ذكركه أو أو يجل فيه ولا يجب بوطء الميت حد ولا مهر وتقسيد به العبادات وتجب به الكفارة في
 الصوم والحج (قوله أو بهيمة) أى ولو سمكة ويجب واطمأدونها ومثل الميت والبهيمة الجنينة
 وسواء كان على الذكرك حائل ولو غاى ظاهرا لا ومثله إفساد الصوم والحج والعمرة وغير ذلك من
 الاحكام (قوله أولى) وجهه في الاول ان معنى نكرة يصدق بمعنى غيره اذا استدخله ثم خرج منه
 فقطضاء أنه يوجب الغسل مطلقا مع أنه تقدم أن فيه تفصيلا وأما خروج معنى نفسه فاتباعه
 استدخاله فوارد على المتن كالاصل ناخرجه الشارح فيما تقدم بقوله أولى وبقي وارد على
 الاصل ووجهه أيضا ان فعل القاعل الذى يقيد به التعقيب بالانزال ليس بشرط وفي الثاني أن
 التقاء الختانين يتحقق بوضع محل القطع من ذكركه على محل القطع من فرجه فالتقاء
 وجوب الغسل حينئذ وليس كذلك وأيضا لا يشمل ما لو أو يجل في دبر أو أو يجل فيه فتوقرد
 وعبر الشارح بقوله أولى دون الصواب لا يمكن أن يقال ان مراد الاصل بالاتقاء التعاذى
 الذى لا يتحقق الا بدخول الحشفة لان ختان المرأة فوق مخرج البول الذى هو فوق مدخل
 الذكرك وانما عبر بذلك مراعاة لحديث اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل الذى المراد منه
 دخول الحشفة فمراده بالمنى منيه قال عوض عن الضمير (قوله وموت) هو عدم الحياة عما
 من شأنه ذلك فدخل السقط النازل بالحياة بعد تمام أشهره ولم تظهر رقبته اماراته فان عرفت
 الموت بعدم الحياة الحاصلة بالفعل لم يدخل فيقال موت أو مافى حكمه والموت موجب للغسل
 على الاحياء الا على الميت فالوجوب للغسل اما أن يكون قائما بالفعل أو بغيره (قوله لم يأتى)
 في نسخة بالكاف وهي بمعنى الالام والذى - ما فى هو تقييد ذلك بما قاله الشارح فقصد به
 الاعتذار عن ورود غير المسلم والتمهيد على المنطوق ويحتمل أن المراد ما - ما فى من أن حكم
 الكافر عدم وجوب غسله وحكم الشهيد حرمة غسله (قوله لاية فاعتزوا النساء) وجه الدلالة
 منها أن المرأة يجب عليها تمكين الزوج من الوطء ولا يجوز ذلك الا بالغسل وما لا يتم الواجب الا به
 فهو واجب لان الوسائل لها حكم المقاصد وقوله أى الحيض أشار الى أن الحيض مصدر بمعنى
 الحيض ونفسه بذلك لانه أجلى ولا بد من تقدير مضاف أى وطء النساء وفى معنى بقاء السببية أى
 بسبب الحيض أو بغيره مضاف آخر أى في زمن الحيض فان جعل الحيض اسم زمان لم يتحقق
 التقدير هذا المضاف وبقيت فى على معناها وهو الظرفية فيمكن الاولى للشارح أن يرتكب
 ذلك لانه أقل تكلفا (قوله مجتمعا) بالرفع صفة لدم أى يجتمع قبل نفخ الروح فى الولد وأما عدمه
 فهو نذالة على ما قيل (قوله ولادة) أى ولولا حد توأمين (قوله من القاء الخ) بيان للتصوير لا بد
 من اخبار المقوال بان كلام من الملقنة والمضغة أصل آدمى (قوله ولو بالابل) أشار الى أن

ولو من ميت أو بهيمة
 وتفسيرى بما ذكر
 أولى من قوله انزال مـ
 أو التقاء الختانين (وموت)
 لمسلم غيرهم يمسى بالى فى
 الجنائز (وحيض) لاية
 فاعتزوا النساء فى الحيض
 أى الحيض (ونفاس) لانه
 دم حيض مجتمعا (ونحو
 ولادة) من القاء الملقنة
 أو مضغة ولو بالابل

(قوله قال عوض عن
 الضمير) فيه ان الاصل
 ليس فيه آل

لان الولد ونحوه منى منه

ويعتبر في الموجب من هذه
الثلاثة وخروج المني
الانقطاع والقيام الى
الصلاة أو نحوها (ونجاسة
بدن أو بعضه وانقبه)
عليه تنزيها عنها وتصح
صلاته وتبعث في ذكر هذا
الاصل ولم يذكره الاكثر
لانه ليس موجبا للغسل بل
بل لازالة النجاسة حتى
لو كس طجله حصل
القرض (وفرضه) أي
دكنه شيئا (النية) لما
مر في الوضوء كأن ينوي
رفع النجاسة

(قوله ذكر الولد تكرارا)
له الولادة (قوله ولم يرد
فعلها) أي ولا عزم عليه
(قوله فان يرد فعلها) أي
مع عزمه على الفعل في
الوقت فان لم يعزم عليه
وجب الغسل فوراً كما مر
فالخاص بل انه اذا دخل
الوقت ولم يفعل هل حالاً ولم
يعزم وجب الغسل فوراً
كما اذا اراد الفعل حالاً فان
عزم لم يجب فوراً فلا
تناقض اهـ (قوله لم يجب
الغسل) أي عينا فلا
ينافي انه يجب عليه أحد
الامرين فوراً كما مر (قوله
واجبة كانت أو مندوبة)
الاولى سواء كان الغسل
واجباً أو مندوباً لان
النية المندوبة لا تكون ركناً

الولادة موجبة للغسل وان لم يحصل نفاس لانها مظنة لخروج شيء منه ثم نزلت المظنة منزلة
الميقين ثم انتقل الى جعل نفس الولادة وجبة للغسل وان لم يوجد نفاس فيجب الغسل بالولادة
الخاف وان لم يفتقض الوضوء ويجوز وطؤها قبل الغسل لان الولادة جنابة وهي لا تمنع ذلك
وتفطر به الصائفة على الممتد بخلاف ما اذا ألقب بعض الولد فانه يفتقض الوضوء ولا يجب
الغسل على المعتقد أيضاً وخالف في ذلك الخطيب فوجب الغسل كما خالف في ولادة الخاف فلم
يوجبها ومعه الرمي ما سمعت وحينئذ فتعامل الشارح بقوله لان الولد ونحوه منى الخ غير صحيح
لاقتضائه وجوب الغسل بخروج بعض الولد وليس كذلك كما علمت لانه لا يتحقق خروج منيها الا
بخروج كله فان كان مراده أن الموجب للغسل كون الولد منياً كان ذلك من الجنابة المتقدمة
فيكون ذكر الولد تكراراً (قوله لان الولد ونحوه منى منعه) أي ذومني أي ان أصله ذلك (قوله
ويعتبر في الموجب الخ) أي ان الانقطاع معتبر في جهة كونه شرطاً للصحة والقيام الى نحو
الصلاة معتبر على جهة كونه شرطاً للفورية فالموجب على الصحيح هو خروج المني من الانقطاع
لكن يشترط في الصحة الانقطاع وفي الفورية القيام الى نحو الصلاة وليس الموجب مركب من
الثلاثة وان أوهـ مه كلامه وينبغي على ذلك ما اذا قال لزوجه ان وجب عليك الغسل فانت
طابق في الصحيح تطلق بمجرد دخول المشقة مثلاً وان لم ترد القيام الى الصلاة (قوله
الانقطاع) أي ولو احتمل في الحيض بالنسبة للمستحاضة (قوله والقيام الى الصلاة) أي ولو
حكماً يشمل ما اذا دخل الوقت ولم يرد فعلها فانه يجب عليه الغسل فوراً وجوباً بخبراً على ما مر
من أنه ينزل طلب الشارع منه منزلة ارادة القيام والمراد بالقيام لها ارادة فعلها بعد دخول
الوقت ولو من قعود فان لم يرد فعلها بعد دخوله لم يجب الغسل فوراً وان عصى بجنابته كالزنى
بخلاف النجاسة فانه اذا عصى بها كان تضمنها وجبت ازالته فوراً لان ما عصى به من
النجاسة متلبس به بخلافه في الجنابة والموجب لغسل النجاسة التي لم يصب بها قبله من الاهو
مع القيام الى الصلاة على ما مر (قوله واشتبه) قيد في البعض فقط ومحل الاشتباه اذا كانت
النجاسة مما لا تدرك بالحس فان أدركت به فلا اشتباه فيجب غسل ما أدرك فقط لا جميع البدن
(قوله وتبع الخ) أي فالصواب أنه لا يبعد من الموجبات (قوله أي ركنه) أشار الى أنه ليس
المراد بالقرض ما يشمل الشرط بقدرته ذكره بعد (قوله النية) أي واجبة كانت أو مندوبة
كما في غسل الميت ولا بد أن تكون مندوبة بأول مغسول ولو من أسفل البدن اذ لا ترتيب هنا فلو
نوى بعد غسل جرحه وجبت اعادته ولو كان على البدن نجاسة مغلفة لم يكف اقتران النية
الا بالاسابعة لا بما قبلها كما جزم به الرمي لان الحدث انما يرتفع بها او قال مه وعندي أنها تصح
قبلها حتى مع الاولى لان كل غسل لها مدخل في رفع الحدث فقد اقترنت بأول الغسل الرفع
والاسابعة وحدها لم ترفع اذ لا الغسلات السابقة عليها لم ترفع النجاسة (قوله كأن ينوي
رفع الجنابة) دخل تحت الكافية استباحة مفة قرا الى غسل كقراءة قرآن ونية حل الوطء في
نحو الحائض من حيث توقفه على الغسل وان كان حراماً كالزنا لان له جهتين وان لم تكن مسألة
ولا الواطء مسلماً كما سيأتي ودخل تحتها أيضاً نية أداء الغسل أو فرضه أو واجبه أو الغسل للصلاة
أو رفع الحدث لتضمن رفعه ورفع الماهية من أصاها أو الطهارة عنه أو له أو لاجله أو الطهارة

لواجبة أو للصلاة لا الغسل ولا الطهارة فقط إذ قد تكون عادة وبه فارق الوضوء لا يقال
الطهارة الواجبة كما تكون إلا كبر تكون الأصغر وكأن تكون عن حدث تكون عن نية
فلا كتمانهم من جهة الاعتقاد على القرائن مع أنهم قالوا قرائن الأحوال لا تخص بدليل
أنه يطالب منه تعيين قبلية الطهارة وجوباً من نية ولو قبل وقت البعدية وهو ما بعد الصلاة
الفرس لا نأخذ قول يغتفر في المقصود يغتفر في المأخوذ لا يغتفر في المأخوذ لأنه أو أنه لما اتجه بالجنس
في الصلاة غلب القبح بخلاف ما عتقد أن ما حية الوضوء وإزالة النجاسة مغايرة لما حية الغسل
فما عتقد في بآثاره من عدم الاتحاد ولو كان على المرأة حيض وجنابة فنوت أحدهما فقط
ارتفع الآخر (قوله رفع الجنابة الخ) أي رفع حكم ذلك فلم ينو الرجل رفع الجنابة عن
الحيض صح أن كان غاطلاً عاماً ولو نوى رفع الحدث فإن نوى ما عليه أو أطلق صح أو نوى
الأصغر وحده أ كبر فإن كان عامداً لم يصح أو غاطلاً ارتفعت جنابته عن أعضاء الوضوء حتى
عن الغرة والتجبل وباطن الشعر الذي يكتفي بغسل ظاهره غير الرأس لأن نية المسح لا تجزى
للغسل والمراد بالغسل هنا الجهل بأن اعتقد أن نية الأصغر تكفي عن الأكبر لا سبق الأسان مع
نية رفع الأكبر بقائه لأن ذلك كاف هنا إذ النية بالقلب ويرتفع النقص بنية الحيض وعكسه
ولو مع الممد ولو قصدت النفاس الشرعي خلافاً لبعضهم لا شراً كهم في الاسم وفي الأحكام
ولأن دم النفاس دم سيئ ينجس ولا يضر قصد الطهارة بقب الولادة لأنه يرجع في الواقع
إلى حيض خرج في وقت من الأوقات هكذا قاله الشوري والمعتد أنها إذا قصدت النفاس
الشرعي لم يصح (قوله أو غسل الميت) أي أو ينوي غسل الميت (قوله أو الغسل الواجب)
فإن لم يقسمه بالواجب لم يكف لأنه يكون عادة (قوله لكنها لا تجب في الغسل من الموت
والنجاسة) أي بل تسن فيهما ولا تجب وإن كان الميت جنباً أو حائضاً وقبل بوجوبهما فيهما أو أما
الشهادة عند غسل النجاسة فلا تسن ووضوء الميت عكس غسله فهو مندوب والنية فيه
واجبة (قوله لأن القصد) أي المقصود منه أي المذهب كور من الغسل والمراد النظافة
المحضة فلا يرد غسل الجمعة والهيدون نحوهما إلا أن نية شائبة عبادة بدليل أنه يتمم لذلك عند فقد
الماء (قوله ظاهر البدن) من جملة ظاهر البدن الشعر نفسه فقوله والشعر عطف على النظافة
أي ما تحت الشعر أي باطنه وأما الشعر نفسه فهو داخل في الظاهر كما علمت ومن جملة
أيضا الألف واللام المقتضين من نحو ذهب فيجب غسله بدلالة ما تحتها لأنه صار من الظاهر
بالقطع والظن فيسمى بشراً هنا بخلافه في باب الناقض ولا يجب غسل الشعر النبات
في العين أو الألف وإنما يجب غسله من النجاسة غلطها (قوله الألف) بضم القاف وسكون
اللام وبفتح هـ ما وتسمى أيضاً غرة بضم الغيم وسكون الراء وفتح اللام فإن كان تحتها
نجس في الميت دفن بالصلاة عند الرمي كما سيأتي (قوله ويتسابع الخ) في قوة الاستدراك على
التسميم أي لكن يتسابع بباطن العقد التي لا يصل الماء إليها إذا عقدت الشعر بنفسه سواء
كان قليلاً أو كثيراً فإن تعقد بفعل فاعل عني عن القليل عرفاً ويعني عن محل طبع عسر زواله
أو حصلت له منسلة بإزالة ما عليه من الشعر ولا يحتاج للتيمم عن محله (قوله الضائر) بالضاد
لا بالظاء المشالة مع ضغيرة (قوله وسنقه) أي الغسل ولو مندوباً (قوله التسمية) أي بتصد
الذكر أو مع اتفاق حق الحب فإن قصد القراءة وحدها أو مع الذكر أو قصد واحد الإيتين مرم

أو الحيض أو النفاس أو
غسل الميت أو الغسل
الواجب لكنها لا تجب في
الغسل من الموت والنجاسة
لأن القصد منه النظافة
وهي لا توقف على نية
(وتسميم) ظاهر (البدن)
حق ما تحت القلفة من
الألف والشعر ولو كثيفا
(بالماء) ويتسابع بباطن
العقد التي على الشعرات
ويجب نقض الضفائر إن
لم يصل الماء إلى باطنها لا
بالنقض (وسنقه التسمية)

(قوله رفع الجنابة عن
الحيض) الأول رفع
الحيض عن الجنابة (قوله
بأن اعتقد الخ) انظر ما
معنى عدم الاجزاء مع
اعتقاده ما ذكر (قوله
بدليل أنه يتمم لذلك عند
فقد الماء) قد يقال الميت
كذلك

أوله كافي الوضوء (وغسل الأذى) كخاط ونجس (والوضوء) وتقدم بيانه مع دليله في بابه قال الرافعي ولا يحتاج الى افراد هذا الوضوء بنية بناء على اندراجها في الغسل قال في الروضة قلت المختار انه ان تجردت ٨٩ جنابته عن الحدث نوى بوضوئه سنة

الغسل وان اجتمعما نوى به رفع الحدث الأصغر (والنفسية والتثليث) وهو أفضل كافي لوضوء فيغسل ويدائ رأسه ثلاثا بعد تحلله في كل مرة ثم شقه الايمن ثلاثا الايسر ثلاثا

٢ (قوله أما العينية الخ) الذي في سم ان الجرم لا يكفي معه الغسلة الواحدة وان زالت به الاوصاف للحيولة عند الملا فافق قول المحشي التي لا تزول الخ ليس قبله فيما اذا كان ثم جرم كما هو فرضه بدليل تعاليه بالحيولة قاله تقييد بذلك جرى على الغالب أما مجرد الاوصاف فيحصل فيه بين زواله بجمرة فتسكني أو لا فلا تسكني ويدل لما قلناه أروا قولهم فيمالو كان الجرم يمكن مررت عليه جريتان ان الاولى منزلة حيث أذهبته والثانية مطهرة حيث لم يكنفوا بالاولى مع ان الفرض أنها منزلة فخره (قوله ولا يحتاج الى افراد هذا الوضوء بنية الخ) عبارة عن الروض وشرحه ثم الوضوء كاملا ينوي به سنة الغسل ان تجردت الجنابة عن الحدث والانوى به رفع الحدث الأصغر وان قلنا

ولا بد أن تكون مقرونة بنية لا يشاب عليها من حيث الغسل وأقلها باسم الله وأكملها كما لها (قوله وغسل الأذى) أي وتقدم غسلا سواء كان طاهرا كفي ونجسا كذى وودى ومحل كون تقدم غسله من سنن الغسل اذا كانت النجاسة غير مغالطة وكانت حكمية أي لا يدرك لها طعم ولا لون ولا ريح أو عينية بان يدرك لها واحد مما ذكر وكانت تزول بغسلة واحدة ٢ أما العينية التي لا تزول بذلك فإذا تم قبل الغسل شرط فلا يصح مع بقاء الحيولة بين الوضوء والماء وأما المغالطة نفسها بغير ترتيب أو معه قبل استيفاء السبع لا يرفع الحدث كافي شرح الرمي فلو كان على بدن الجنب نجاسة مغالطة فغسلها استأنى الغمس في ماء كدر كالنيل فابارفع الحدث ارفعت جنابته (قوله والوضوء الخ) لو توضأ ثم أحدث قبل أن يغتسل لم يحتج في تحصيل السنة الى اعادته بخلاف ما لو غسّل يديه في الوضوء ثم أحدث قبل المضمضة مثلا فإنه يحتاج في تحصيل السنة الى اعادته غسلا لمهما بعد بنية لان تلك النية بطلت بالحدث كذلك الرمي نقلا عن والده وخالفه ابن حجر فقال يسر له استصحاب الوضوء الى القراخ من الغسل فاذا أحدث سن له اعادته قال سم وهو قضية طلبه الخروج من الخلاف ويمكن الجمع بينهما بأن مراد الرمي انه لا تطلب اعادته من حيث كونه من سنن الغسل المأمور بها فلا ينافي طلب اعادته من حيث الخروج من الخلاف وهو مراد ابن حجر (قوله ولا يحتاج الى افراد هذا الوضوء بنية) أي عند اجتماع الحدثين لانه محل الخلاف والمنقح هو النية الواجبة التي تسكني في رفع الحدث فلا ينافي أنه ياتي بنية مزدوجة بان يقول نويت الوضوء الذي يسر للغسل هكذا قال الرافعي وقال النووي بنوى حينئذ رفع الحدث أما اذا لم يحتمل بان تجردت جنابته عن الحدث الأصغر كان احتسالم وهو جالس ممكن فانه ينوي بوضوئه سنة الغسل باتفاق الشافعيين فالجواب أن الرافعي يقول ينوي سنة الغسل مطلقا تجردت جنابته عن الحدث الأصغر أم لا والنووي يفصل فيقول ان تجردت جنابته عن الحدث الأصغر نوى ما ذكره والانوى رفع الحدث ٣ والنية على كذا القولين سنة والخلاف انما هو في كيفية او فائدة نية رفع الحدث الأصغر على كلام النووي وان قلنا بالاندراج أنه يصير حيث نية توضحنا قطعاً وبدون ذلك يصير متوضعا على الصحيح القائل بالاندراج لم يرد النووي على الرافعي الا بالتحصيل في كيفية النية ومحل الخلاف اجتماع الحدثين فقوله نوى بوضوئه سنة الغسل هذا محل اتفاق وقوله وان اجتمعما محل الاختلاف واذا نوى رفع الحدث الأصغر ارتفع عن أعضاء وضوئه مع بقاء جنابته (قوله وهو) أي التثليث أفضل والاقتصار على التثنية مكرره فلو انغمس في ماء كفي فحركه تحركه ثم مال كل راكدا أو الا كفي جرى الماء عليه ثلاثا لم يكن رعا فانه الدلت لعدم تمكنه منها فمالحت الماء ولو تم غسلا بدنه مرة ثم أعاده ثانية وثالثة حصل التثليث اذ لا يتوقف تثليث كل عضو على تثليث ما قبله لعدم وجوب الترتيب هنا بخلاف الوضوء ولا يضر تأخير الدلت عنه ولا تقدمه على إفاضة الماء (قوله ويدلك) بمعنى يدعك من باب نصر أمدا يكت الشمس فن باب دخل (قوله شقه الايمن الخ) أي مقدمه ومؤخره ثم الايسر كذلك بخلاف غسل الميت حيث يغسل مقدم شقه الايمن ثم مقدم شقه الايسر ثم مؤخر الايمن ثم مؤخر الايسر لمسه وله ذلك على المحي بخلاف الميت لما يلزم من تكرير

٩٢ ل يندرج في الغسل وهو الأصح خروجاً من خلاف من أوجبه وهذا ما اختاره النووي به ما لا ينصح وقال الرافعي لا حاجة الى افراد بنية لانه ان لم يكن عليه حدث أصغر او كان وقتله بالاندراج لم يكن عبادة مستقلة بل من كمال الغسل

(والتخليل) للشعر والاصابع بالماء قبل افاضته ليكون أبعد عن الاسراف في الماء (والبداية بالشق الايمن) لما مر في الوضوء (والبداية) (بأعلى يده) للاخبار ٩٠ الصحيحة ولأنه أبعد عن الاسراف في الماء (والدلائل) لما اتصل اليه يده من يده خروجا

من خلاف من أوجبه ولأنه أنقى للبدن (وتوجه للقبلة وكونه بعمل لا يناله) فيه (رشاش) كافي للوضوء (والستر) في الخلوة بمحاذفة على ستر المودة أما بوضوء الناس أي الذين يحرم عليهم نظرة عورة المغتسل ولم يغضوا أبصارهم عن النظر اليها فيجب الستر (وجعل الستر الواسع عن يمينه والضييق عن يساره وترك الاستعانة بالعدو) لما مر في الوضوء وإذا استعان المتقدمان مع مامعهما في الوضوء (آخره) أي آخر الغسل (وغيرها) من زيادتي كالمضمضة والاستنشاق بل يكره تركها وترك الوضوء كما ذكره في الجوهر مع زيادة ذكرتها في شرح الاصل

ورقبيته أنه يكفي فيه نية الغسل كما يكفي في المضمضة والاستنشاق نية الوضوء وبه صرح أبو خفاف الطبري وابن الرفعة ولا ينافي ارتفاع الجنازة عن أعضاء الوضوء فيما إذا قدمه على الغسل حصول صورة الوضوء قال النشائي ولعل

تقليمه ولو قبل هنا ما يأتي ثم كان أتيا بأصل السنة بالنسبة لمقدم شقه الايمن دون مؤخره لآخره عن مقدم الايسر وهو مذكروه (قوله والتخليل) محلّه في غير المحرم أما هو فلا يسن له التخليل الا اذا غلب على ظنه عدم تساقط شيء من شعره وأطاق سنية التخليل فشمّل تخليل الرأس وغيره من سائر شعره ووربده وتقليمه بقيل الافاضة لا يعارضه تعبير بعضهم بقوله ثم يغتسل الماء على رأسه ويخلل لان الواو لا ترتب (قوله بأعلى يده الخ) وقد يندب للمغتسل البداءة بظاهر الاسافل وذلك فيما لو كان برجله جراحة فانه يندب له أن يقدم التيمم على غسل الصحيح فقد صدق عليه انه طهر رأسه قبل أعاليه وذكر في الروضة أنه يقدم غسل أعضاء الوضوء قبل الافاضة قال بعضهم ولا بعد فيه اشرفها فيقدم غسلها أولاً في الوضوء ثم ثانياً قبل الافاضة واعلم ان البدن والجسد والجسم بمعنى واحد على الصحيح وهو جلة الشخص وقيل البدن ما سوى الرأس والاطراف وقيل على الجسد دون أسافله وعلى هذين فالاولان أهم منه كما مر (قوله لما اتصل اليه يده) ليس بقيد أخذ من العلة اذ الخفاف يوجب ذلك بجميع يده وان لم تصل اليه يده والاقرب انه يتخير بين اليمن والشمال فيما اتصل اليه كل منهما ما يقدم اليمن فيما لا يصل اليه الشمال والعكس (قوله للقبلة) أي لان اشرف الجهات (قوله وكونه بعمل) لم يقل وان يجلس على موضع مرتفع كما عبر به في الباب للإشارة الى أنه يندب أن يغتسل قائماً لانه أبعد عن رشاش الماء عليه بخلاف تعبير الباب فانه يوهّم نديه جالساً وليس كذلك (قوله أما بوضوء الخ) مقابل قوله في الخلوة أشار به الى أن المراد به المحل الخالي عن الذين يحرم عليهم نظرة عورة المغتسل ولم يغضوا أبصارهم بان لم يكن فيه أحد أو كان من لا يحرم عليه نظرة عورته كزوجته وأخته أو يحرم عليه ذلك لكن يغض بصرة في هذه الصور يسن الستر أما بوضوء الخ فيجب الستر هكذا في مقدم من الشرح ولكن الذي قرره شيخنا الحنفى وغيره أن قوله ولم يغضوا أبصارهم ليس بقيد بل يجب الستر ٥ ويحرم الكشف مطلقاً سواء غضوا أبصارهم أم لا ولا يكفي قوله لهم غضوا أبصاركم ايكن ان كان للصلاة قبل كالمضمضة لم يكشف عورته بل يعد في فواتها وكذا في فوات أول الوقت وان لم يكن لها بدل وضاق الوقت كشفها ووجب عليهم الغض ولو علم بعض من دسّ على نحو مغطس أو حمام خروج الوقت فلا تقرب أنه يصلّي بالتيمم لم يمتعه مع الاعادة لذرة ذلك (قوله بخلاف ما مر في الوضوء الخ) الفرق أنه في الوضوء ينامي الماء بيده وهنا بجميع يده وهذا في حال غسل شقه الايمن أما في حال غسل الايسر فيقف المعين عن يمينه (قوله مع مامعهما) أشار الى أن في كلامه اكتفاً أو أطلق الجزء على الكل (قوله آخره) الاولى عقبه عرفاً مستقبلاً للقبلة كما مر في الوضوء (قوله كالمضمضة والاستنشاق) أي انه ما سنة مستقلة غير الوضوء المشتمل عليهم ما وواجبان عند أي حنيفة (قوله مع زيادة الخ) تقدم بعضهم او منها كون ماء الغسل صاعاً ان كفاه وتعهده الصماخين وعضون الجلود واتباع غير محرمة ومماثلة اثر نحو حوض نحو مسند واذا اجتمع على شخص اغسل واجبة ونواها أو نوى واحداً منها صلت كلها أي حصل المقصود منها أو مندوبة فكذلك أو واجبة ومندوبة فان نواها حصلت لان معنى الطهارة على التداخل عند اتحاد

مراد الرافعي بما قاله الإشارة الى ما صححه في باب الوضوء من عدم وجوب نية مع نية الغسل لاني الاستصحاب أي الجنس فيرجع الى ما اختاره النووي ويكون كل منهما قابلاً للاستصحاب النية لا بوجوبها وهو الموافق لحكم كل ما هو داخل تحت عبادة

(ومكروهاته مكروهات الوضوء) وتقدم بيانها في بابها وتعتبر في ذلك أعم من اقتضائه على الإصراف والزيادة (وشروطه شروط الوضوء) وتقدم بيانها في بابها وتعتبر في ذلك أعم مما عرّف به ٩١ (الكن يصح غسل نحو حائض) كنفساء (النحو

أحرام) بفسك من حج أو عمرة كدخول مكة لأن المقصود منه دفع الرائحة الكريهة للاجتماع ونحو الثانية من زيادتي (و) يصح (غسل) كناية ومجذبة من نحو حائض) كنفساء (أصل) (مسلم) من فروع أو يبدأ أي لوطنه وان اتقى الإسلام والتميز للضرورة وقد تكلمت على وجوب النية مع زيادة في شرح لأصل وغيره (ويحرم بالجنابة صلاة).

= كالطواف للحج والسواك للوضوء فلم يرد أن يورى على الرافعي إذا التفصيل في كيفية النية ١ وقوله ولا ينافي ارتفاع الجنابة الخ جواب عما يقال مقتضى كناية نية الغسل عن نية الوضوء ارتفاع الجنابة أيضا عن أعضائه فيلزم فوات سنة تقديم الوضوء فأجاب بأن المراد تقديمه ولو صورة ٢ (قوله والنية على كلا القولين سنة) ينافيه ما تقدم من أن الفروض واجبة معتبرة في الوضوء مطلقا والظاهر أنهم واجبة تأمل ٤ (قوله فالاولان) المناسب فالأخير ان (قوله أعم منه) الظاهر أن المراد أشمل كما

الجناس فتوسع فيه بخلاف نية صلاة فرض وسنة مقصودة أو أحدها حصل وحده ودين كما قال في الإحصاء لمن لزمه غسل أن لا يزال شيئا من بدنه ولرد ما وشعر أو ظفرا حتى يغتسل لأن كل جزء يعود له في الآخرة فيعود جنبا فيكتله ثم يزول عنه ما عدا الأجزاء الأصلية ويقال إن كل شعرة تطالب بجنابتها (قوله ومكروهاته الخ) هذه العبارة مقلوبة كالتى بعدها أو الأصل ومكروهات الوضوء ومكروهاته وشروط الوضوء وشروطه لأن القاعدة أنه إذا اجتمع مغفوم ومجهول جعل معلوم مبتدأ والمجهول خبرا والمعلوم هو مكروهات الوضوء وشروطه تقدمها بخلاف مكروهات الغسل وشروطه وقوله مكروهات الوضوء أي مجموعها أذ منها الزيادة على المدو ذلك لا ياتي هنا (قوله وشروطه شروط الوضوء) منها عدم المنافي وان كان مختلفا في البابين إذا لمس والامس والبول غير ضارة هنا بخلاف الوضوء فالمراد بالمنافي هنا ما عدا ما ذكر كالحيض والنفساء وفي الوضوء يشمله (قوله لكن يصح الخ) هذا الاستدراك على ثلاثة شروط تقدمت وهي عدم المنافي والإسلام والتميز فهي شروط في البابين يستثنى منها في الغسل ما ذكره على الترتيب وتنوي كل من الحائض والنفساء إقامة السنة (قوله لأن المقصود منه دفع الرائحة الخ) هذه اللملة أغابية ولهذا اتفق عند فقهاء المالكية أن لا يصح أن تتوضأ بالغسل على المعقد واللا لم يكن هذا الفرق بين الغسل والوضوء فلا يكون للاستدراك موقع (قوله ويصح غسل كناية) أي لكن يصح غسل كناية وكذا ما بعده كما تقدم ولا بد من نية السكينة للتميز وإذا امتنعت واحدة من ما من الفصل غلبها نحو حائضها تهرأ ونوى عنها فلا بد من نية غسل الجنونة ونية السكينة عند عدم الامتناع أو نية مغسلها عنده ولا يحل الوطء بدونها (قوله لمسلم) ليس بقيد وكذا الحليل الذي عبر به بعضهم بل تمكن نية حل الوطء ولو زنا كما مر (قوله وان اتقى الإسلام) أي في السكينة والتميز أي في الجنونة فهو آف وشمر مرتب (قوله للضرورة) تعليل لقوله يصح ويؤخذ منه وجوب إعادة الغسل بالام السكينة ٦ ولو تمعنا ولهذا يلغزو يقال لنا شخص بطل غلبه بكلام غيره وبافاقة الجنونة فيحرم وطؤه ما قبله لزوال الضرورة (قوله مع زيادة الخ) هي ما ذكرناه لك (قوله ويحرم الخ) أي من الكبائر بالنسبة للصلاة ونحوها واستحلال ذلك مع الحدث كفر ومن الصغائر بالنسبة للصلاة ونحوها (قوله بالجنابة) أي وان تجردت عن الحدث الأصغر وله يقل بالمد كورات لأن من جلت الموت ولا ينافي فيه ذلك ولأنه يلزم عليه التكرار بالنسبة للحيض والنفساء لأنه قد ذكر محرماتهما في بابها وأيضا اطلاق جواز العبور لا ينافي فيه حاله انما يجوز العبور معه ما اعتدأ من التلويث بخلاف الجنابة فاطلاق الجواز انما يناسب ما ذكر مما يحرم بالجنابة غنمية أشياء ولا ينافي ذلك عد أي شجاع لها خمسة لأن العدد لامة هو له وسما في يذ خمسة تحرم بالحيض والنفساء وتترك ما يحرم بالحدث الأصغر وهو جميع ما حرم بالجنابة الا قراءة القرآن والمكث في المسجد فكان الأولى ذكر ذلك في بابها كما فعل في المنهج حيث ذكر في كل باب ما يناسب وجهها أو شجاع في باب واحد ومن الجنابة الولادة ولو بالبال وأما الموت فلا يحرم به شيء والحاصل أن الحدث إما أصغر أو أكبر أو متوسط وأصغريته وأكبريته ونوسطه باعتبار قلة ما يحرم به وعدم قلة (قوله صلاة) أي من العامد العالم ولا يصح

من (قوله إذا الخالف يوجب الخ) نقل عن الشيخ الجليل أن الرأى عند الخالف التقييد بما اتصل إليه المدفراجه وقد يقال ما ذكره المحشى هو مقتضى مراعاة الخلاف سواء كان مرجحا أم لا (قوله ويقدم العين فيما لا يصل الخ) المراد أنه يفعل =

ولو نقل الاجماع والخبر الصحيحين ٩٢ لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ اذ مقتضاه حرمة ما بالحدث الاصغر

قبالا كبرأولى (الاتفاق
الطهורים فيصلى الفرض)
دون النقل لحرمة الوقت
وبقضى

بالممكن (قوله ويجزم
الكشف) الذي في مروي المصحح
وحواشيه ما أنه متى غشوا
بالفعل جاز الكشف راجع
(قوله وان لم يكن له الخ) هذا
هو محل الاستدلال (قوله
فلا يقرب انه يصلى الخ) الذي
في بعض الحواشي وفيه
شيئا انه لا إعادة فلا يلزم
فيها قولان (قوله حصوات
كاهما) في حصول كاهابنية
بعض اوقفة ثم رأيت م
صرح بما في الحاشي

٦ (قوله ولو تيمما) بان جنت
الكفاية بد طهرها ثم أسلم
أحد أصواتها فانه اتبعه
ويطيل غشاها ولو استقرت
على جنونها وتنقل الى
ضرورة أخرى شيئا
الله وحى حفظه الله تعالى
٧ (قوله لاستلزامه الحرمة)
م لان صلاة النسي
والمكره باطله ولا حرمة
عليه (قوله من جوزها)
هو الشعبي وابن جرير
الطبري وجماعة قال شيئا
فان لم يتمكن الشخص من
الوضوء لصلاة الجنابة
فصلى بالحدث ويقال هذين

مطابقا لى ولومع الجهل أو التمسك بالوعبر بنى الصحة كان أولى لاستلزامه الحرمة دون العكس
(قوله ولو نقل) غاية للتعظيم ولو زاد وصلا بجنابة كان أولى لكونه داء على من جوزها مع
الحدثين لان القصد منهما الدعاء (قوله للاجماع) قدمه لانه نص في المدعى بخلاف الحديث فانه
يحتاج الى تأويل في القبول بنى الصحة وان كان محتملا لذلك وان في الكمال وأيضا فالمراد بالحدث
فيه الحدث الاصغر بقربة قوله حتى يتوضأ اذ الوضوء لا يرفع الا الاصغر ولانه المراد عند
الاطلاق غالباً في عرف النظار فيحتاج لقياس الذي أشار به بقوله في الاكبر أولى فعلى
الاستدلال منه هو القياس (قوله لا يقبل الخ) القبول يقال لحصول الثواب ولوقوع الفعل
صحيحا وهو المراد هنا بقربة الاجماع ولانه أقرب الى نفي الحقيقة كما قيل في انما الاعمال بالنيات
ان تقدير الصحة أولى لما ذكرنا لا نصح الا بالنيات واطلاق القبول على الصحة يحجز عقلي من
اطلاق المألوم واردة الا لازم أو عرفي من اطلاق الا لازم واردة المألوم وانما جعل الا لازم حينئذ
عرفيا لان القبول قد يختلف عن الصحة كما في حديث من أتى عرفا لم تقبل له صلاة بخلاف
ما لو جعل الا لازم هو الصحة فانه يكون لازما عقلا اذ لا ينفك عن القبول فان قيل يستفاد من
الحديث ان الصلاة الواقعة في حال الحدث اذا وقع بعدها وضوء صححت لانا نقول الغاية فيه
للاصلاة لا لعدم القبول والماء في صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ لا تقبل أى الصلاة الواقعة
حين حدثه الى أن يتوضأ لا تقبل ويصح أن تكون غاية لعدم القبول والقبول المستفاد من
الغاية منصب على الصلاة لا بقيد وقوعها في الحدث والماء في لا يقبل الله صلاة أحدكم حين حدثه
الى أن يتوضأ لا تقبل صلته لا بقيد وقوعها في الحدث أى نصح فلا اشكال (قوله قبالا كبر)
متعلق بالمبتدأ المحذوف وأولى خبر أى فخره بالاكبر أولى (قوله الاتفاق الطهורים) مستثنى
من مقدروا الامعنى على والتقدير ويجزم بالجنابة صلاة على كل أحد الاعلى فاقد الطهورين
اما كونه بصحرا فيهم الحجر أو رمى فقط أو محبوسا فيهم ترابى لا يمكن تحقيقه (قوله فيصلى
الفرض) أى وجوبه لا يقتصر فيه على الواجب فحرم قراءة السورة بعد الفاتحة ان كان حدثه
أكبر ولو كان ذلك الفرض جمعة لم يكن لا يحسب من الاربعين لقصد وصلاة صحيحة وان اتسع
الوقت ويختص به من حلف لا يصلى ويجزم قطعه اريد بطلانها نحو الحدث ورؤية أحد الطهورين
أو توهمه في أثناءه ولو جعل يغلب فيه النية وانما أطلها التوهم مع أنه لا يطل صلاة التيمم وان
وجب عليه القضاء كما ياتي لان تلك الصلاة متفق على صحتها وهذه مختلفة فيها هذا ذكر المصنف
قيد بن وتلا آخرين والتقدير فيصلى الفرض اداء خارج المسجد وأخذ بمحترضا الفرض وهو النقل
ومنه يجوز شكرك وكذا التلاوة وممن وافقهم متابعة فان كان لها جازها كذا قرر شيخنا الحنفى وقرر
شيخنا عينية حرمة ذلك للمتابعة فيمنوى المفارقة عند سجود الامام للتلاوة أو السهم وفصل من
صح احرامه بفرض مع نقل الا فاقد الطهورين وأما فاقد السيرة فله النقل لعدم لزوم الاعادة
له كذا ثم الحدث ونحوه من يستطرحه بالصلاة مع وجود النسي في يخرج بالصلاة الماخوذة من
قوله يصلى غيرها من نحو من مصنف وقراءته غير الفاتحة حتى في الصلاة كما مر ومكث بمسجد
وتمكن زوج بعد انقطاع نحو حبس لفسد الضرورة وبالاداء القضاء فلا يصح قضاء فائتة
ويخرج المسجد الصلاة فيه فهي حرام كما علمت (قوله ويقضى الخ) استعمال القضاء فيما
يشمل الاعادة لان بعض الصور فيها إعادة القضاء قال الزبائدي والجمهور على أن فرضه المعادة

الشيخين (قوله عقلي) فيه انه مرسل وليس عقليا ولعل غرض الحاشي ان الزوم فيه عقلي وفي الثاني عرفي والانه

والا فانه كلاهما (قوله على أحدهما) أي الطهورين (قوله وانما يقضى بالتيمم الخ) محل ذلك
 اذا خرج الوقت أما قبل خروجه فمعدم مطلقا سواء بالماء أو التراب سواء كان المحل يغلب فيه
 القدر أم لا ولزمه الاعادة ثالثا ان صلى قبل الوقت بالتراب في محل يغلب فيه وجود الماء ثم وجد
 الماء فبأنه لم يمتد فعل الصلاة أربع مرات بأن يصلي أولا لحرمه الوقت ثم بالتراب قبل خروج
 الوقت بمحل يغلب فيه الوجود ثم بالماء أو التراب بمحل يغلب فيه التقدم من ردائه بعيدا جماعة
 ومقتضى هذا ان فاقد الطهورين أنه أن يصلي أول الوقت وهو كذلك ان أيس من وجود أحدهما
 فيه (قولا بالتيمم) أي أما بالماء فيقضى مطلقا وقوله يسقط به الفرض أي بان كان يغلب فيه
 التقدم أو يستوى الأمران (قوله اذا فائدة فيه) أي لان الوقت قد خرج ولم يغتبه ذلك عن
 القضاء (قوله وجود الخ) لم يذكر وجود السهم ولو كونه في ضمن الصلاة والاضافة فيه وفي وجود
 التلاوة من اضافة السبب للمسبب وفي وجود التكريرانية (قوله وقراءة قرآن الخ) ذكر
 لحرمه التكرير شرطين كون ما أتى به قرآنا حيث قال قراءة قرآن والقصد وأشار الى شرط آخر
 وهو أن تكون قراءته نفلا باخذ شرطه بقوله نعم يجوز ان فاقد الطهورين الخ وترك أربعة شروط
 كون القراءة باللفظ مسمعا بآه نفسه وكونه مسلما مكفرا وكالاتظ اشارة الى حرم المفهمة لان
 اشارة مقتديها الا في ثلاثة أبواب الصلاة فلا تطل به او الخت فاذا حلف وهو ناطق لا يتكلم
 ثم خرس وأشار بالكلية لم يثبت والشهادة فاذا أشار به الا قبل وإشارة الناطق غير معتديها
 الا في ثلاثة أبواب أمان الكافر والافتاء كأن قيل له أتتوا بهذا الماء فإشار أن نعم أو لا ورواية
 الحديث كأن قيل له أتروى عنك هذا الحديث فإشار أن نعم أو لا وخرج باللفظ ما اذا أجرى
 القراءة على قلبه وبما بعد ما اذا قلنا ولم يسمع نفسه حيث اعتدل سمعه ولا عارض وبالمسلم
 الكافر فلا يمنع من القراءة لعدم اعتقاده الحرمه وان عوقب عايبا أو أمانا عليه القرآن فان كان
 معاندا لم يجز والاجزان ربحي اسلامه والا فلا وانما منع من مس المحف دون القراءة لان
 حرمته أكيد دليل حرمه حمله مع الحدث وحرمه منه بنجس بخلاف القراءة اذا تجوز مع الحدث
 وبفهم نجس وبالمكاف الصبي والمجنون وبالقراءة التوراة والانجيل ومنسوخ التلاوة كآية
 الرجم وغير ذلك وأما محترقا القصد وكون القراءة نفلا فقد ذكره الشارح في جملة الشروط سبعة
 وشمل كلامه ما اذا قرأ آية لا احتجاج بها فيحرم (قوله ولو بعض آية) أي ولو حرفا واحدا حيث
 أتى به بنية كونه من القرآن كأن نوى القراءة رأى بالباء فاصدا أنهم امن بسم الله مثلا فيحرم
 لانه نوى معصية وشرع فيها التحريم من هذه الجهة لا من حيث كونه قارئ لان ذلك لا يسمى
 قارئاً ولو كان يحرم قراءة الحرف بنية القراءة كذلك يثاب عليه بتلك النية اذا قرأه غير الجنب
 بشرط أن يكون عائقا عن أن يضم اليه ما يصير به جملة متقدمة فان لم يبعده ما ذكرنا فظاهر أنه
 لا يثاب على ذلك الحرف وان نوى أنه من القرآن ويحتمل أنه مع النية يثاب كما أنه بآتم هذا وعلى
 الاول يفرق بأنه يحتمل ان تعظيم القرآن مع الجنابة المنافية له لا لا يحتمل له من حيث الثواب
 قال ابن حجر والظاهر من الاحتمالين هو الاول (قوله يقضى حاجته) أي البول والغائط (قوله
 فيقرأ) أي عقب قضاء الحاجة ك ما تقدمه الفاء التي لترتيب لافي حال قضائها كما يوهمه
 العموم والاستثناء في قوله شيء ليس الجنابة لان المراد كان لا يعمه الحدث الا صغر الحاصل
 بقضاء الحاجة وانما يمنع الجنابة (قوله يحجبه) بالوحدة بعد الجيم وقوله ور بما قال يحجزه

اذا قدر على أحدهما وانما
 يقضى بالتيمم في محل يسقط
 به الفرض والا فلا قضاء
 اذا فائدة فيه (ووجود)
 لتلاوة وشكر لانه
 في معنى الصلاة (وقراءة
 قرآن) ولو بعض آية لم يجز
 الترمذي وقال حسن صحيح
 عن علي قال كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقضى
 حاجته فيقرأ القرآن ولم
 يكن يحجبه ور بما قال يحجزه
 عن القراءة شيء

(قوله وهو ناطق) مثله اذا
 حلف وهو آخر من فان
 عينه من عدة فليس قبله
 شيئا

بالزاي المجهة بدل الموحدة وبضم الجيم من باب نصر شذ من الراوي ومعناه ما المنع (قوله ليس
الح) اسمها ضمير يعود على البعض المتهوم من كاية السابق وهو مستتر وجوباً لأنه من المواضع
التي هي المنظومة في قوله

وستمر فوع بامر حقاً * ودون يامضارع واسمهما

وفعل الاستثناء والتعجب * وأفعل التفضيل فافهم تصب

والجناية بالنصب خبرها لانها فعل ناسخ بمعنى غير فالجمله بعدها في محل رفع صفة وقيل بمعنى الا
بدل رواية الا الجناية فالجمله بعدها استثنائية أي غير صفة (قوله بقصدها) أي وحدها أو مع
الذكر وكذا ان قصد واحد لا بعينه وقوله فان لم يقصد ما أي بان قصد ذلك كلفه أو
أطلق كأن جرى على اسانه من غير قصد لواحد منهما (قوله لانه انما يسمى قرآناً) أي يطل
حكمه كحرمة القراءة للجنب بالقصد وهو ما عند وجود المانع كالجناية والافله حكم القرآن من
حيث الثواب مثلاً وان لم يقصد القراءة بان أطلق أو قصد ذلك كرواها فسميها التسمية بما ذكر
لانها بمعنى وضع الاسم على معناه ثابتاً له مطلقاً حصل قصد أم لا (قوله ومجمله) أي ما ذكر من
التفصيل بين القصد وعدمه وهو ما ضيف والمعقد أنه لا فرق بين ذلك وبين ما لا يوجد نظمه
أي انظمه الالفية كاية الكرمي وسورة الاخلاص (قوله مطلقاً) أي في جميع الصور المتقدمة
(قوله أم يجوز الخ) استدراك على المتن في قوله وقراءة قرآن أشار به الى شرط فيه كما مر ولا
فرق بين أن يقصد القراءة وبين أن يطلق مثلاً فتكون قرآناً عند الإطلاق لوجوب الصلاة
عليه فلا يعتبر المانع وهو الجناية وكألفاتحة آية خطبة الجمعة ومما لندرا القراءة في وقت معين
فاجنب فيه وفقد الطهورين فيه قرأ وجوباً بالكن بقصد ما لا مطلقاً ولا حرمة عليه فليس ذلك
كأنما شئ من كل وجه (قوله الناتجة) ومثلهما يدلها عند العجز وقوله بل يجب معتمد لان
صلا يفرض وهي لا تجوز الا بالفاتحة (قوله ومعه ومجمله) أي لغير حاجة تعامه منه أم الما ذكر
فيجوز للولي تمكين الصبي المسلم ما يميز من ذلك مع الجناية كما يجوز له تمكينه من القرآن والمكث
في المسجد معها وكذا غير المميز الذي يتأني تعليمه اذا راقبه الولي أو نائبه بحيث ينعنه من انتما
وأفتى القنابل بكراهة تعليم الاطفال فيه لعدم تحرزهم عن التجاسرة والضابط في المس العرف
ولو مع حائل بحيث يعدم معه ما سأل (قوله بمس ومجمله ما هو فيه) أشار بذلك الى دفع ما يقال ان
القرآن يطلق على اللفظ المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لا بماز المتعبد به لانه المنهدي
باقصر سورة منه وعلى الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى وكل منهما الايسر وحاصل الدافع أن
مس يصدق بمس اللوح أو المصحف الذي هو أي القرآن بمعنى اللفظ أو الصفة فيه ولا بد من
تقدير في عبارته لان المس مقروفي اللوح أو المصحف هو النقوش لا اللفظ ولا الصفة القديمة
والتي قد ير ما أي مصحف مثلاً هو أي داله وهو النقوش فيه أي في ما ولا شك ان النقوش دالة
على الالفاظ وهذا ان أريد بالقرآن اللفظ وما ان أريد به الصفة القديمة فالعني ما هو أي دال
دال مدلوله فيه لان النقوش دالة على الالفاظ والالفاظ دالة على المعاني المدلوله للصفة القديمة
أيضاً لان الكتابة تدل على العبارة وهي تدل على ما في الذهن وهو على ما في الخارج فشكل شئ له
وجودات أربع وجود في البنان بالكتابة ووجود في اللسان بالنطق ووجود في الالفاظ

ايمن الجناية (بقصدها)
أي القراءة فان لم يقصد
لم يحرم لانه انما يسمى قرآناً
بالقصد ومجمله اذا كان
يوجد نظمه في غير القرآن
كقوله عند المصيبة ان الله
وانا اليه راجعون والا
فيحرم مطلقاً أم يجوز لقاد
الطهورين قراءة الفاتحة
في الصلاة بل يجب كما صححه
التنوير (ومعه ومجمله) أي
القرآن بمس ومجمله ما هو فيه

(قوله فالجمله بعدها) الاولى
حذف بعدها في آخر
العبارة ثني (قوله أو قصد
الذكر) أي في أذكار القرآن
أو الموعظة في مواعظه أو
القصة في قصصه أو الحديث
في أحكامه وليس المراد ان
قصد الذكر يأتي في جميع
أقسام القرآن اذ هذا غير
ممكن كما لا يخفى نيه عليه في
شرح الروض

(الا) اذا كان (في متاع) فيحل جلد معه تبعه لانه المنصور والوقد له ولومع المتاع حرم ويحرم من خريطة وصندوق فيهما مصحف ومس جلده تبعه له وتعييرى بمتاع اولى من تعبيره بآتعة وخرج بمس وجهه كتابته الخالية عنهما وقلب ورقه به ووالنظر فيه ومس وحمل التوراة والانجيل وما نسخت تلاوته فيحل (وخطبة جمعة) لانها في معنى الصلاة

(قوله والصندوق الخ) ويقال فيه صندوق وسندوق بالفتح والضم أيضا ففيه ست لغات (قوله وان كبر) الذي في المنهج أنه يحرم من الكبرسي الصغير مطلقا أما الكبير فيحرم من الحاذي دون غيره شيئا (قوله كالحل) هذا القياس ممنوع والمعتقد انه في وضع يده على القرآن حرم ولو كان التفسير أكثر التفصيل انما هو في وضع يده على التفسير فقط اه تمين (قوله ليس حلا) أي وليس مساعرا فانيؤخذ منه أن محل حرمة المس ولو بحائل حيث يسمى مساعرا له شيئا

فخرجت الملايكة اذ لا ياتي منهم الحدث (قوله الا في متاع الخ) في معنى مع كافي عبارة غيره على حد قوله تعالى ادخلوا في أمم فلا يشترط كون المتاع ظرفا له ومحل جواز الحل فيمأذ كر حيث لم يرد تماثله بأن غرض فيه شيئا أو جلد اذ مسه حرام ولو بحائل ولو بلا قصد فاذكر استثنائا من الحل فقط دون المس كما أشار الى ذلك الشارح بالتفريق أو يقال اذا جلد له مع المتاع ومس به انتفت حرمة الحل وان بقيت حرمة المس (قوله ولومع المتاع الخ) هذه الغاية ضمنية والمعدة الحل حيث لا يشترط كالموقف من المتاع وحده أو أطلق فلا يحرم الا اذا قصد المصنف وحده أو قصد واحد الأبعين والفرق بينهما ما هنا ومثله القرأت في صورة المعية أن هنا جرم ما يصلح للاستتباع بخلافه ثم فانه في لا يصلح لذلك (قوله خريطة وصندوق) أي أعدا له وان لم يكونا على حجمه وان لم يعدا مثل ذلك له عادة كأثر وضعه في زكينة أعدا له فيحرم مسهما وان كبرت أما اذا أعد الغيرة أو له والغيره كالخزائن فانه يحرم مس ما حاذى المصنف منها فقط والصندوق بفتح أوله وضمه قال ابن حجر ومثله كرى وضع عليه اه وظاهره حرمة مس جميعه وان كبر لانه معد له وحده وقوله فيه - ما مصنف قيد ثان فان لم يكن فيه ما لم يحرم مسه ما فلا يحرم من ظرف المصنف الا بشرطين أن يكون فيه وأن يكون معدا وحده ومن الصندوق بيت الربعة المعروفة فيحرم مسه اذا كانت الاجزاء أو بعضها فيه وأما الخشب المائل بينه اذ لا يحرم مسه (قوله جلده) أي المتصل به وكذا المتصل عنه ان دامت نسبته له بان لم يحل جلدها لغيره والا فلا يحرم مسه وليس من انقطاعها ما لو جلد المصنف بجلد جديد وترك الاول فيحرم مسه أما الرضاعت أوراق المصنف أو حرق فلا يحرم من الجلد الذي كانت فيه ويجوز بيع الجلد المتصل للكافر لان قصديعه قطع نسبته عن المصنف والخيط الذي يربط به وعلاقته كالحل ولو حل مصنفه مع كتاب في جلد واحد فحكمه حكم المصنف مع المتاع في التفصيل المار بالنسبة للعمل أما المس فيحرم من الجلد المسامت للمصنف دون ما عداه وانما حرم من جلد المصنف مع أنه حائل والمس من ورائه لا يؤثر كافي عدم نقض الوضوء بالمس من وراء حائل لان حرمة المس هنا تفصيل للمصنف فحرم من وراء حائل مبالغة فيه والنقض في الوضوء بالمس لما فيه من اشارة الشهرة المقتضية ذلك مع الحائل (قوله اولى) أي لان الجمع ليس بشرط (قوله بمس وحله) بالرفع على الحكاية (قوله كتابته) وكذا مسه وحله حال كونه مكتوبا في دنانير أو ثياب أو جدران ويجوز النوم في تلك الثياب وأما التفسير فان كان أكثر من القرآن بقينا حل جلد والا فلا فيحرم عند الشك بخلاف قول الحرير تعظيما للقرآن ومن اتفسير بما على الهوامش والمعتبر في الكثرة حروف الرسم لا اللفظ ولو وضع يده على قرآن ونفسه يربطه وكالحل في التفصيل بين كون النفس به الذي تحت يده أكثر أو لا (قوله وقلب ورقه بعود) أي لانه ليس حلا ولا في معناه حل جواز قلب الورقة بالعود اذا لم يلزم حل لها عليه بان يتحامل عايم سائلا ودفعته من محل عن صاحبها أو تكون قائمة فيخضع له وليس المراد أن يدخل العود بين الورق فيقصه بل بعينه من بعض لان ذلك حل وخرج بالعود ما لو لم يمسكه على يده وقلب به ورقة فانه يحرم (قوله التوراة والانجيل) خرجا بالقرآن وكذا ما نسخا من التوراة وان بنى الحكم اذ لا يسمى قرآنا (قوله وخطبة جمعة) أي أركانها فلو أتي بالاركان مع الطهارة صحت الخطبة وان

أحدث بعد ذلك عند أتباعه بالمسحوب وكذا الوأقي ببعضهم أمعها ثم أحدث وتطهر عن قرب
 بحيث لا يقوت الولاء المشروط وأني بالباقي فانه يصح وكما تحرم خطبة الجمعة مع الحدث الا كبر
 تحرم مع الاصغر أيضا الاشتراط الطهارة فيها فلا يحرم بالحدث الاصغر المذكور والقراءة الا في هذه
 المسئلة أعني خطبة الجمعة (قوله غيرها) كخطبة العيدين والكسوفين وقوله فلا تحرم أي بل
 تكون مكروهة أو خلاف الاولى (قوله بمنزلة الصلاة) أي في أنه يشترط له الطهر والستر والنية
 ان لم يكن في ضمن نسيك وليس من أعمال الحج شيء يشترط له نية الا هو وليس بمنزلة في ما يبيطها
 اذ لا يبيطه نحو الاكل ولا في امتناعه حال الخطبة بل يجوز بخلاف الصلاة على ما يأتي ولا في
 اشتراط قواي الافعال اذ لا يشترط فيه ذلك وليس مثله في هذا جددنا التلاوة والشكر على معتقد
 من خلاف لابن حجر لانهم افعلى واحد يمنع قطعه بخلاف اطواف اذا عرفت هذا فاذا اقتصر
 على المنطق في قوله صلى الله عليه وسلم الا أن الله قد أحل فيه المنطق أي الكلام انما هو للرد على
 من كان يتكلم بالكلام القبيح حال الطواف فنهاهم عن التكلم الا بغيره فلا يرد أن غير المنطق
 حلال أيضا (قوله وابت) بضم الهمزة مصدر لبث من باب سمع معناه المكث وهو مصدر ناد
 لان قياس مصدر رفعه بالاكسار فعل بهز يكثر العين أفاده في القاموس فناقله المحشي هنا
 من أنه بالضم اسم مصدر غير صحيح (قوله مسلم) أي بالغ غير نبي أما الصبي فيجوز لوليه تمكينه
 من المكث كالقراءة أو ما النبي صلى الله عليه وسلم فيحل مكثه بالمسجد جنباه وهو من خصائصه
 صلى الله عليه وسلم لان احتياجه للمسجد يكثر انشر السنة فيوزله ذلك لكانه لم يقع منه ولا أن
 ذاته أعظم من ذات المسجد وانما ساوى غيره في حرمة القراءة عليه حال الجنابة على المعتمد لان
 القرآن أعظم من ذاته باعتبار أنه دال على مدلول صفته تعالى والشيء يشرف بشرف ما تعاق
 به والظاهر أن بقية الانبياء كنبينا في جوار المكث في المسجد صلوات الله وسلامه عليهم
 أجمعين (قوله بمسجد) أي ولو في هوائه أو جداره أو سرداب تحت أرضه والمراد بالمسجد
 ما تحققت مسجديته أو ظنت بالاستعانة ولو مشاعا فيحرم المكث على الجنب في أي جزء منه
 ويجب قسمته فوراً ونصح النية فيه لا الاعتكاف على المعتمد ومحل الاكتفاء بالاستعانة
 في المسجد ان لم يعلم أصله فان علم كالمسجد المحدث بمعنى وكذا بقراءة مصر أو بحريم البحر لم يحرم
 المكث فيه والمراد بالقراءة ما كان يسفح الجبل اذ هو الذي وقفه سيدنا عمر فلا يدخل في ذلك
 مساجد القاهرة فان لم تحقق المسجدية في موضع ولم تظن بالشاعة لم تحكم بها وان وجدت
 قرينة المسجدية كأن رأينا صورة مسجدية صلى فيه هذا ويكفي في البتة قدر أقل الظمانينة
 استرا ما للمسجد بخلاف الاعتكاف فناقله الحلي من أنه لا بد من زيادة على الظمانينة محله
 في الاعتكاف لا هنا قرره شيخنا الحنفى (قوله لا عبوره) أي فلا يحرم ثم ان كان له غرض صحيح
 كقرب طريق فلا كراهة أيضا ولا خلاف الاولى والا فهو خلاف الاولى بخلاف الحائض اذا
 أمنت التلويث فان عبورها مكروه والعبور والدخول من باب والخروج من آخر بخلاف
 ما اذا لم يكن له الا باب واحد فيمنع الدخول أما التردد فانه حرام كالمكث ولوركب دابة ومرفيه
 لم يكن مكثا لان سيرها منسوب اليه بخلاف ما يجرى عليه انسان عاقل ولو دخل على عزم أنه
 متى وصل الباب الآخر رجع قبل مجاوزته لم يجز لانه يشبه التردد وان خرج بعد ذلك من الباب

وخرج بزبادى جمعة خطبة
 غيرها فلا تحرم (وطواف)
 ولو نزلت لغير الطواف
 بالبيت بمنزلة الصلاة الا أن
 الله تعالى قد أحل فيه المنطق
 فمن نطق فلا ينطق الا بغيره
 رواه الحاكم وصححه على
 شرط مسلم (ولبت مسلم
 بمسجد لا عبوره)

الاخر لانه نوى المعصية وتلبس بها بخلاف ما لو دخل بنية الاقامة ثم صرفه لايحرم المرور
 لانه نوى المعصية ولم يتلبس بها وان حرم عليه قصد تلك المعصية وهي الاقامة ولو دخل على عزم
 الخروج من الباب الاخر ثم عن له الرجوع قبل الخروج منه ورجع لم يحرم والسابع في شهر
 فيه كالمبار ومن دخله فنزل بئر ولم يمكث حتى اغتسل لم يحرم كما لا يحرم المكث بقدر الشرب من
 سقاية المسجد ولو جامع زوجته فيه وهما ماران لم يحرم اموالهما مكثا فيه لعذر فانه يمنع مجامعتها
 حديثه (قوله أي مواضعها) الدليل على حذف المضاف قوله الا عابري سبيل اذا العبور لا يتأني
 في نفس الصلاة (قوله ولا جنبا) عطف على وانتم سكارى أي ولا في حال كونكم جنبا (قوله
 تلوف) أي على نفسه أو ماله من عسس وهو الحماكم الذي يطوف بالليل وبابه رد وقوله ونحوه
 أي كعدو (قوله لكن يلزمه التيمم) أي ان وجد غير تراب المسجد أماتراه وهو الداخل
 في وقفته كأن كان المسجد ترابا فيحرم التيمم به ويصح أما لو كان مبلطا وجاب الربح فيه ترابا
 فلا يحرم التيمم به وينبغي وجوب غسل ما يمكنه غسله من بدنه لان الميسور لا يسقط بالعسور
 ومثل تراب المسجد لك غيره ولو شك فيما وجد فيه فالاشبه الحل ومذهب الامام أحمد جواز
 المكث في المسجد باوضوء غير ضرورة فيجوز تقليده (قوله الرباط) هو معبد الصوفية وقوله
 ونحوه أي كصلى العبد والمدارس والمساجد الموضوعة بغير حق كساجد القرافة والمبنية بحريم
 البحر (قوله فلا يمنع) أشار الى أن الكافر يخرج بالمسلم باعتباره مرفعة محذوفة مقيد به والتقدير
 وليست مسلم فيحرم عليه ويمنع خرج الكافر فلا يمنع عنه وان حرم عليه لانه مخاطب بقروع
 الشريعة المجمع عليها بين المذاهب خطاب عقاب وشرط عدم منعه ولو غير جنب أن ياذن له
 مسلم بالغ وأن تكون له حاجة ومنها جلوس القاضي أو الملقى فيه أو عمارته فلا يمكن من
 الدخول الا بهذين الشرطين وان حرم عليه كما مر (قوله لعدم اعتقاده حرمة) أي بخلاف
 استعماله الطعام في رمضان فيمنع منه لانهم يمتنعون وجوب الصوم وان اخطوا في تعيين
 وقته ويكره تنزيها السؤال في المسجد وأما عطاء السائل فيه فيندب كما نقله عنهم عن السبوطي
 ويجوز في كتب العلم الشرعي وآلانه ما في المصنف ما عدا تحريم المس والحل فيحرم نحو وضع
 العمامة أو دواة الكتابة أو حجر على محفظة العلم لانه يشهر بالاهانة وهذا عند الاطلاق وعدم
 الحاجة أما الحاجة حفظه من تطهير الرشح مثلا فلا بأس وأما عند قصد الاهانة فيكفر والعبادة
 بالله تعالى (قوله وذكرت في شرح الاصل فوائد الخ) قد ذكرنا هالكاهامع زيادة (قوله
 والاعسال المستنونة الخ) الاعسال مبتدأ والمستنونة صفة وغسل جمعة الخ خبر لكن لا يصح
 في مثل ذلك ملاحظة الاخبار تبطل العطف لاقترانه أن الخبر هو الاول فقط بل يلاحظ
 العطف أولا ليصح كون جملة ما ذكر خبرا كما قيل في قول الأثير رومية وهي من الخ فالعنى هنا
 غسل جمعة وما عطف عليه ومن جملة ما عطف عليه قوله وغرغرها فلا حاجة للحل أو للجنس
 والمصرح به في المتن والشرح خمسة وعشرون غسلا ووصف الاعسال وهو جمع قلة بالمستنونة
 وهو مفرد مع أن الافصح في جمع القلة لما لا يعقل وفي جمع العاقل مطلقا المطابقة كناية عليه
 الاجهوري بقوله

وجمع كثرة لما لا يعقل * الافصح الانفراد فيه بإقل
 وغيره فالافصح المطابقة * نحو هبات وافرات لانتقه

(قوله ولو جامع زوجته الخ)
 أي لم يحرم من حيث المكث
 مع الجنابة لان الفرض انهما
 ماران وان حرم من حيث
 انتماله حرمة المصعد كافي
 م روعش عليه (قوله أما
 لو مكثنا الخ) فيه أن الحرمة
 انما هي لانتهاك اللامكث
 مع الجنابة خلافا لما تقتضيه
 المقابلة لان الفرض أنه
 حاصل قبل وكونه مع العذر
 لا ينافي ذلك فالاولى للمعشى
 جعل المستثنين على حد سواء
 كما ذكرناه ولكن تأمله (قوله
 مذهب الامام أحمد الخ) أي
 ولو أحدث بعد ذلك الوضوء
 شيئا

قال تعالى لا تقربوا الصلاة
 أي مواضعها وانتم سكارى
 حتى تعلموا ما تقولون ولا
 جنبا الا عابري سبيل حتى
 تغسلوا نعم يجوز ان يشه فيه
 لضرورة كأن نام فيه فاحتلم
 وتعدر خروجه تلوف من
 عسس ونحوه لكن يلزمه
 التيمم وخروج بالمسجد الرباط
 ونحوه وهو ظاهر وبالمسلم
 الكافر فلا يمنع من ذلك
 لعدم اعتقاده حرمة
 وذكرت في شرح الاصل
 فوائد (والاعسال المستنونة

إذ أوله على بعد جماعة أي وجماعة الاغسال ولا شك ان جماعة مودلفظا فخصت المطابقة
 وينوي بالاغسال المذكورة أسبابا بان يقول نويت سنة غسل الجمعة أو غسل العيد الاغسل
 الافاقه من الجنون أو الاغماء فينوي به رفع الجنابة أو غيرها من كل نية تصلح لرفع الحدث الاكبر
 وسواء فيما ذكر بالغ والصبي فلا يكتفي الصبي بنية الغسل من الافاقه على المذهب والمراد بالانزال
 في قول الشافعي رضي الله تعالى عنه قل من جن الاوانزل احق قال عروض ما يوجب الغسل
 ويتصور ذلك في الصبي بالابلاج منه أو فيه أو المراد خصوص الانزال وذلك حكمه لا يلزم
 اطرا دها فيجب على الصبي نية رفع الجنابة نظرا للحكمة الاصلية المذكورة طردا للباب على
 وتيرة واحدة وانما اعتقد عدم الجزم بالنية في غسل الجنون والمغمى عليه للضرورة وكما لو شك
 في الخارج هل هو منى أو دوى واعتسل فلوا تحلى الحال بأن تبين أنه جنب لم يكف ذلك الغسل
 على المذهب بل يجب اعادته كما في وضوء الاحتياط ولا تطل الاغسال المذكورة بطرق جنابة
 وحدث ولا يسن قضاؤها لانها ان كانت لا وقت فقد فات أو لا سبب فقد زال (قوله غسل الجمعة
 الخ) ويدخل وقته بطولوع الفجر الصادق ويخرج بالباس من فعلها ويحصل بالفراغ من الصلاة
 لا قبله لاحتمال نسيان الامام ركعاتها فيمتدركه فيذكر مع الجماعة بادر الشركاء معتمدا ويكره
 تركه ولو جهز عنه نحو المرض أو فقد الماء الذي يكفي جميع بدنه فان وجد شيئا منه يكفي أعضاء
 وضوئه كلها أو وضأ ثم يبدل عن غسل الجمعة وحاز فضيلة الغسل وكذا في جميع الاغسال الالتمية
 لان الغسل يراد للقرينة وللنظافة فان فقد أحدهما بقي الآخر وانما من وضوءه ينتقل لان
 أعضاءه أولى بالغسل ولانه سنة قبل الغسل والتميم قائم مقامه وان لم يجد منه ما يكفي أعضاء
 وضوئه كلها بان لم يجد منه شيئا أو وجد ما يكفي بعضها تيمم في الصورة التي تيمم عن الحدث
 الاكبر وآخر عن الغسل بعد غسل بعض أعضاء الوضوء في الصورة الثانية ويكتفي فيه بما تيمم
 واحد عن الوضوء الواجب والغسل المندوب بنية ما على معقد مر كالأجتماع عليه غسل
 واجب وغسل مندوب فانه يكفي تيمم عنهما بنية ما ولو تعارض الغسل والتبكير قدم الغسل
 لانه مختلف في وجوبه واتمه لدى أثره للغير وما زيد الا مقام به في هذا اليوم الفاضل على بقية
 أيام أسبوعه ومن ثم انفردت به الجمعة عن سائر المكتوبات الخمس اذ لا يسن الغسل لها
 تكاسبا في بخلاف التبكير فانه سنة في سائر الصلوات (قوله واستسقاء) أي وغسل استسقاء
 ويدخل وقته لانه مفرد بارادة فعه له واغفره باجتماع من يغاب فعاهم لها (قوله وكسوف)
 المراد به ما يشعل الكسوف أي تغير الشمس أو القمر ويدخل وقت غسله بأول التغير ويخرج
 بالانجلاء (قوله لحاضريها) أي وان حرم عليه الحضور كما مرأة بغير اذن حليلها وظاهره أنه قيد
 في الثلاثة وليس كذلك بل هو قيد في غسل الجمعة وأما الاستسقاء والكسوف فلا فرق بين أن
 يحضر أو لا بان يصلي منفردا أو التعديل بقوله لا اجتماع الناس ظاهري الجمعة أيضا ما هما فيسن
 لهما الغسل وان فعلا فرادى (قوله أحكم) فيه تغليب الذكور على الاناث بدليل خبر ابن
 حبان من أن الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل (قوله فليغتسل) المأمور بذلك هو المكلف
 وولي غيره (قوله وصرفه عن الوجوب الخ) ضابط الفرق بين الغسل الواجب والمستحب أن
 ما شرع بسبب ماض كان واجبا كغسل من الجنابة والحيض والنقاس والموت وما شرع له في

غسل الجمعة واستسقاء
 وكسوف لحاضريها أي
 لم يندخضورها لاجتماع
 الناس لها وفي الصحيحين خبر
 اذا جاء أحدكم الجمعة أي
 أراد مجيئها فليغتسل
 وصرفه عن الوجوب خبر
 الترمذي وحسنه من توضأ
 يوم الجمعة فيها وامت

في المستقبل كان مستحباً كغسل الحج واستثنى من الأول الغسل من غسل الميت والجنون
والاغما والاسلام (قوله فالغسل أفضل) على الجواب الشرط المحذوف والتقدير فقد أتى بالامر
الأفضل لان الغسل الحج فاعلم الايمان بامر أفضل واتمالم يجعل ماذ كرجواب الشرط لان
كون الغسل أفضل أمر ثابت متقرر في نفسه فلا يتسبب عن اغتسال أي شخص الاستفادة من
قوله ومن اغتسل وشرط الجواب تسببه عن الشرط ولانه لا بد في جملة الجواب من ضمير يعود
على الشرط (قوله أي في السنة أخذ) أشار إلى أن به سامتة اقبح حذف والمراد بالسنة الطريقة
أي الاحكام الشرعية ويقدر مضاف أي بما جوزه السنة وهو الاقتصار على الوضوء ونسبة
التجوز إلى السنة بمعنى الطريقة الشرعية مجازة على اذ الجوز حقيقة هو والله تعالى وقدر
بعضهم في الرخصة أخذ مذهبهم بمعناها لا لغوى لا الاصطلاح وهو الامر المنقول اليه
المهل مع قيام السبب للحكم الاصل لان الغسل لم ينتقل منه للوضوء (قوله ونعمت الخصلة)
أشار إلى أن في نعم ضمير استترى ودعى معلوم من المقام فاعل والتاء علامة التانيث فالخلصة
في كلامه بدل من الضمير لافاعل اذ لا يجوز حذفه على غير مذهب الكسائي الا في مواضع
ليس هذامنها والخصوص بالمذبح محذوف أي ونعمت الخصلة الوضوء والخلصة بفتح الخاء
الفضيلة وتطابق على الرذيلة فهي مشتركة بينهما كما في القاموس (قوله والغسل معها) اغتادر
معها لانه لا نصح الصلاة بمجرّد غسل الجمعة بالنسبة للمحدث وايض المراد أن غسل الجمعة يتوقف
على الوضوء (قوله آكد) بالمدأمله أ كذبهم مزتين أيدت الثانية ألفا قال في الخلاصة
ومدا أبدل ثاني الهمز من ه كلمة البيت وانما كان آ كد لانه قيل بوجوبه مع كثرة أحاديثه
الصحيحة ثم بعد غسل غاسل الميت فما كثرت أحاديثه فما اختلف في وجوبه فما صح حديثه فما
كان نفعه متعلّياً أو أكثر وكذا يقال في مسنونين دليلهما ضعيف فيقدم منهما ما نفعه أكثر
وهذا الترتيب هو المعتمد ومن فوائد معرفة الآ كد تقديمه فيما لو أوصى بماء لأولى الناس به
(قوله وهو من زيادتي الخ) لان عبارة الاصل غسل الجمعة لحاضريها والاستسقاء والكسوفين
والعبدن اه وقد عات أنها أولى من عبارة المصنف لاقتضائهما عدم سن الغسل في الاستسقاء
والكسوفين للمنفرد وليس كذلك ومن لم يرد فاعل وحضورهما مفعول يرد (قوله كباقي) أي
في قوله لكل أحد وقوله وكاهم أي من أراد الحضور ومن لم يرد وضوءه يراها للزينة وقوله
وغسل الثلاثة الخ من تمام الفرق (قوله لقطع الرائحة) أي أصل طابعه لذلك فلا ينافي طابع
التيه بدله عند العجز عن الماء (قوله وغسل عيّد) شامل للفطر والاضحى ويدخل وقته بنصف
الليل كغسل الوقوف بمزدلفة ويخرج بالغروب لانه لازية وهي في اليوم كله لا للصلاة والا
لانتهى بالزوال ولو وافق يوم العيد يوم الجمعة فاعتسل للعيد قبل الفجر لم يشق غسل الجمعة
لما كده والاختلاف في وجوبه (قوله لما صر) أي من قوله لانه يراد لازية فهو مغاير لقوله
سابقاً لما ياتي وآتاهما الهمزة بمعنى قريباً ونطاق على السابق واللاحق (قوله لاسلام كافر)
أي لو أتى أو مرتداً ووقته بعد الاسلام وما في خبر غامة بن أمّال من أنه اغتسل قبل الاسلام
اجيب عنه بأنه أسلم أولاً خفية ثم اغتسل ثم أظهر اسلامه بدليل رواية أخرى ويقوت بالاعراض
أو طول الزمن لا بالخباية على المعتمد ولو تبع صغيراً أحد أصوله ولو أتى في الاسلام أمر بالغسل

ومن اغتسل فالغسل أفضل
وقوله في أي في السنة أخذ
ونعمت الخصلة والغسل
معها أفضل وغسل الجمعة
آ كد الاغتسال المستنونة
ونخرج بمأثر بهار وهو من
زيادتي في الاخيرين من لم
يرد ضررها فلا يسن له
الغسل بخلاف غسل العيّد
لا يختص بحاضريها كباقي
لانه يراد للزينة وكاهم من
أهاها وغسل الثلاثة
المذكورة لقطع
الرائحة الكريمة عن
الجماعة فاخص بحاضريها
(و) غسل (عيّد) لكل
أحد لما مرّ آتاه (و) الغسل
(الاسلام كافر)

ان كان عيضا أو غسله ان كان غير عيضا كذا الوتبع رايه الكامل اذ له ولاية عليه كالاصل فان كان
 السابى غير كامل نظر ان كان له ولى فالامر منوط به تبعه وان لم يكن له ولى فهو منوط بالامام
 أو نائبه فالمسأله (قوله خال عن حدث) قيد في السنية فقط فان كان عليه ذلك أتى بغسلين بان
 ينوبهما في قول نوبت الغسل الواجب والمندوب فان لم ينو أحدهما فاقات قال في المنهج ومن
 اغتسل اقرض ونقل حصلا أو لاحدهما حصل فقط (قوله أمر به قيس بن عاصم) انما لم يأمره
 بالغسل الواجب مع انه كان بالغوا معه أو لادفعه وجنب ضروره لانه كان معلوما عندهم بخلاف
 الغسل للاسلام والشخص انما يؤمر بما يجبه له لا بما يعلمه اذ لا فائدة للامر حينئذ بل يحتمل أن
 النبي صلى الله عليه وسلم علم منه الاتيان بالغسل الواجب بعد اسلامه وقبل الاتيان اليه فان
 ثبت هذا كان دليلا على عدم اندراجها في الواجب ويسن بما وسدروا ان يحلق رأسه وسائر
 شعره ويظهر ألقى عنك شعر الكفر ما عدا ما يحصل له بالزالتة مثله كالجمجمة والعارضين للرجل ثم
 ان كان قد أحدث في كفره حدثا أكبر فعل ذلك بعد غسله من نحو الجنابة لانه فصل منه الشعر
 وهو ظاهر والأفعلة قبله لا يزال ماء الغسل أثره (قوله لانه) أى الحال والشان قد أسلم الخ وقوله
 ولم يؤمر بالغسل أى فلو كان واجبا لأمر به صلى الله عليه وسلم كل من أسلم (قوله تركه معصية)
 أى وهى الكفر وقوله كالتوبة من سائر المعاصى أى فانه لا يجب لها غسل بل يسن والظاهر
 أنه بعدها ان التوبة من الذنب واجبة في الحال ويسن صلاة ركعتين للتوبة والظاهر أنهم ما
 بعدها أيضا لما مر كذا اقرره شيخنا عطية (قوله ولو فى الكفر) الواو للحال ولو صلة كما يدل عليه
 النسخة الثانية وهى وهى فى الكفر ولا يصح أن يكون ذلك غاية لان الكلام فيما اذا لم يقع
 الحدث الا كبرى فى الكفر فهو ذلك وقوعه فى الكفر فقط فلا فائدة فى الغاية على أن الاتيان
 به ما يؤمر أن الشخص لو اجنب بعد ان أسلم أو قبل أن يغتسل غسل الاسلام لا يسن له غسل بل
 يفوت بما ذكر وليس كذلك فكان الاولى اسقاطها الا أن يقال انما أتى به الدفع ما يتوهم من
 سقوط الغسل عنه حينئذ كالصلاة وان لم على الاتيان به إما سمعت (قوله فيجب عليه الغسل)
 أى للجنابة ويسن الغسل للاسلام فينوبها كما مروا ان كان ظاهرا بعبارة عدم سن ذلك وانما
 لم يسقط عنه غسل الجنابة كالصلاة اقله المشقة فيه بعدم تعدده بخلافها فان شأنه ذلك حتى
 لو أسلم وعليه نحو صلاة واحدة لم يؤمر به ضامها فقولته تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم
 ما قد سافحوا على ما يشق قضاؤه ولان ايجاب الغسل عليه ليس مؤاخذا له بما وجب في
 كفره بل بما هو حاصل في الاسلام وهو كونه جنبا (قوله وان اغتسل فى الكفر) أى لعدم
 الاعتماد دينيته حينئذ (قوله أعم) أى انه هو الحيض والنفاس ونحو الولادة بخلاف كلام
 الاصل الآن يقال ان كلامه مثال لا قيد أو جرى فيه على الغالب كما فى قوله تعالى وان كنتم
 جنبا على أن غير الجنابة مفهوم بالاولى فالعموم مراد له وكون وجه العموم ما ذكره أولى مما
 قاله قل (قوله من غسل ميت) أى من أجل غسله وان حرم كشهيد وامرأة أجنبية رجلا
 الميت كالميت سواء كان الغاسل طاهرا أم لا كما نض وجنب لان القصد منه شد البدن من
 منه جسد الخايع عن الروح ومثل غسله تيممه لله المذكورة والظاهر أن مثل ذلك أيضا مالم
 وضاه فقط بأن كان الغسل غيره لما ذكر ويفوت وقته بالاعراض أو بطول الزمن والحكمة

(قوله والظاهر أنهم ما بعدها)
 عبارة في باب صلاة النفل
 على قول المتن ومنه صلاة
 التوبة أى قبلها كما هو ظاهر
 الحديث حيث قال ثم
 يستغفر الله اذا استغفاره
 التوبة على الرابع وأيضا
 فالصلاة وسيلة لقبول
 التوبة فتقدم عليها الخ
 ما ذكره فراجع

(خال عن حدث اكبر)
 لانه صلى الله عليه وسلم أمر
 به قيس بن عاصم لما أسلم
 رواه الترمذى وحسنه وابن
 حبان وصححه وحملوه على
 التمسك لانه قد أسلم خلق
 كثير ولم يؤمروا بالغسل
 ولان الاسلام ترك معصية
 فلم يجب معه غسل كالتوبة
 من سائر المعاصى اما اذا لم
 يخل عن ذلك كأن اجنب
 ولو فى الكفر فيجب عليه
 الغسل وان اغتسل فى الكفر
 وقول خال الخ اعم من قوله
 لم يجب فى الكفر (و) الغسل
 (من غسل ميت)

فيه ما مر من أنه مس جسدا خاليا عن الروح وقيل انجاسة الميت عند من قال به وقيل هو
تعبدى (قوله ولو مسسا) الاولى ولو كافر لانه محل توهم أنه لا يسئ الغسل منه لانه كالنجس ولم
يجب علينا غسله بخلاف المسلم لورود الامر بالغسل منه وقيل قال ان ما فعله أولى لدفع توهم أن
المسلم لم يركبه لا يحصل للبدن منه وهن فدفعه بما ذكره هذا هو الموافق للعلّة المتقدمة وهي
حصول الوهن للبدن (قوله فليغتسل) تمامه ومن سله أى أراد حله فليغتسل أى يكون على
طهارة (قوله على شرط البخارى) المراد بشرطه الرجال الثقات العبدون وأما نفسه
باللق والماصرة فهو في خصوص الحديث الممنوع كروينا عن فلان عن فلان (قوله ميتكم)
أى وقيل بميتة ميت غيرنا وبالمسح الوضوء في عدم الوجوب (قوله ومن حجة) الاولى
ومن نحو حجة أن تشمل الفصد والحكمة في سن الغسل أن ذلك يضعف البدن والغسل يشده
ويؤخذ منه عدم الاغتسال من ذلك في الحمام لانه يضعف البدن ولان الغسل من دخوله
مستنون فيلزم اغتساله منه أيضا وفيه مشقة (قوله ودخول حمام) أى يغتسل بما معه من بدل
الخروج منه دفعا لما حصل له من العرق في غير بدنه ويضعف فيسئ أن يغتسل بما معه من بدل
لانه يشد البدن فيقوى على ملاقات الهواء البارد بعد الخروج ويسئ أن لا يشرب عقب
خروجه وأن يصب على قدميه ما باردا لانه يدفع الصداغ وينفع البدن نفعاً قوياً (قوله كما
اغتسل من خمس) أى من أجزائها والعدد لانه فهو له فلا ينافى الغسل غيرها ومن حجة بدل
من خمس باعادة العامل وأعاد حرف الجر في الجناية دون غيرها للإشارة الى تغاير الحكم
بالإيجاب والندب ولا يضر عطف المندوب بعده لأدلة غير هذا الحديث ميزت القرض من غيره
ومحل الشاهد من الحديث اثنان والثلاثة زائدة فقسم المدعى وزيادة وانما أمرهم بالغسل
من الحمام وان لم يكن موجودا عندهم لانه كان بأرض العجم وكانوا يذهبون اليه أو هو من
باب الاخبار بالغيب أنهم يفتخون بلاد فيها الحمام فيمدونونه (قوله الابط) يسكنون الباء
ويجمعه آباط كحمل وأحال ومثل تنف الابط قص الشارب وحلق العانة وحلق الرأس (قوله
ويوم الجمعة) أى ومن أجل يوم الجمعة (قوله أى حلق العانة) أى بالحديد والحلق ليس بقيد
بل المراد ازالة شعرها بأى وجه كان ولو بنورة أو تنف أو حراف والافضل للذكر الحلق وغيره
التنفاء ضعف شهوة الذكر والتنفاء يضعفها وهى اسم للشعر الذى فوق الذكر وحول قبل
الاتى والغالب نبات ما قبل خمس عشرة سنة وإذا طال شعره عاشش فيه الشيطان وأضعف
الشهوة وقال لذة الجماع (قوله بعد الافاقة) ظرف للغسل ومثل الانغماء الجنون فيدخل
وقت غشاهما بالافاقة ولا يكتفى حال الجنون والانغماء لعدم التمييز بفوت الأعراض وبهروض
ما يوجب الغسل ولا فرق في الانغماء بين متعمد وغيره ولا بين انغماء الانبياء وغيرهم على المعتمد
بدليل أنه صلى الله عليه وسلم كان يغشى عليه في مرض موته فيغشى فيغتسل (قوله الاتباع)
أى لما ذكر من أنه صلى الله عليه وسلم كان يغشى عليه الخ (قوله وفي معنى الانغماء الجنون) أى
بالاولى ولو متقطعا بخلاف السكر لانه خفيف كأنوم وتقدم انه ينوى في الغسل منه ما رفع
الجناية لقول الشافعى رضى الله تعالى عنه قل من جن الا وأنزل ولذا قيل بوجوب الغسل
منهما والمعتد المقتضى به عدم وجوبه وانما يلحق بالنوم في كونه مظنة للجنون لانه لا أماره عليه
وهناك وجب المقتضى شاهد فان لم يزل يوبد مظنة (قوله للصبي) أى بالمعنى الشامل للصبي نكاحا

ولو مس الحبر من غسل ميتا
فليغتسل رواه الترمذى
وحسنه وابن خبان وصححه
ومعرفة عن الوجوب خبر
الحاكم وصححه على شرط
البخارى ليس عليكم في غسل
ميتكم غسل اذا غسلوه
(و) من حجة ودخول
حمام) الخبر البيهقي عن عبد الله
ابن عمر وابن العاص كما
اغتسل من خمس من الجناية
والحمام وتنف الابط ومن
الجناية ويوم الجمعة
(واستعداد) أى حلق
العانة (وانغماء) بعد
الافاقة للاتباع رواه
الشيخان وفي معنى الانغماء
الجنون ويسئ الغسل للصبي

إذا بلغ بالسن (ولاحرام)
 حج أو عمرة أو بهما أو مطاقا
 للاتباع أو ما التزمه
 وحسنه (ودخول حرم) ولو
 بلا إحرام قياسا على دخول
 مكة (و) دخول (مكة) ولو
 بلا إحرام لأنه صلى الله عليه
 وسلم فعله في عام حجة الوداع
 بنى طوى وهو محرم كما
 في الصحيحين وفي عام الفتح
 وهو حلال كما في الام نعم من
 اغتسل لإحرامه من موضع
 قريب منها كالتمتع لم يغتسل
 لدخولها لأن المراد من
 هذا الغسل النظافة وهي
 حاصله بالغسل السابق
 (ووقوف بعرفة) بعد
 الزوال (و) وقوف (بمزدلفة)
 بالمشعر الحرام غداة النحر
 ولم يثبت بها أن لم يغتسل
 لعرفة أي للوقوف بها
 لاجتماع الناس للثلاثة
 كالجمعة فان اغتسل للوقوف
 بعرفة كفى عن الغسل
 للمبيت بمزدلفة (وثلاثة
 أيام من منى) وهي أيام
 التشريق أي لرمي الجمار
 في كل يوم منها المأمر ولا يسن
 لرمي جرة العقبة لقربه
 من غسل الوقوف بمزدلفة
 ولهذا لا يسن لكل
 جرة ويستوى في الغسل
 للإحرام وللبيعة بعد
 الطاهر والحائض والنفساء

قالوا إن ذلك من أسرار اللغة (قوله بالسن) وهو استكمال خمس عشرة سنة كالسن الاحتلام
 فيطلب منه حينئذ غسلان واجب ومن دونه فيتعرض في النية لهما (قوله ولا حرام) أي
 لأرادته (قوله ودخول حرم) أي حرم مكة وكذا حرم المدينة على الممتد كما هو ظاهر إطلاقه
 ومن المعلوم أن الحرم أوسع من مكة فصح قوله قياسا على دخول مكة (قوله ودخول مكة)
 وكذا الدخول الكعبة (قوله في عام حجة الوداع) كانت في السنة العاشرة من الهجرة ولم يحج
 صلى الله عليه وسلم بعد أن فرض الحج في السنة السادسة الأخرى وفيها نزل قوله تعالى اليوم
 أكملت لكم دينكم الآية (قوله بنى طوى) بضم الطاء اسم لموطئة أي مبنية بالحجارة
 في ذلك الوادي فسمى بذلك لاشتماله عليها (قوله لإحرامه) أي أو غيره بجمعة وكشوف كما
 يقتضيه التعديل بقوله لأن المراد الخ ريقوخذ من ذلك التعديل أنه لو تغير بدنه بعد غسله من
 التمتع يستحب له الغسل وهو الظاهر (قوله كالتمتع) يفتيه وبين مكة فترسخ (قوله بعد
 الزوال) ظرف للوقوف لأن وقته من الزوال إلى فجر يوم النحر وأما الغسل فيدخل وقته بالفجر
 كالجمعة ومن جعله ظرفا للغسل يحمل كلامه على أنه يبان لوقته الأفضل (قوله بالمشعر الحرام)
 بدل مما قبله وهو جبل بأخر المزدلفة يقال له قرح وغداة بالنصب ظرف للوقوف لا للغسل لأن
 وقته يدخل بنصف ليلة النحر كما هي يد فالوقوف بالمشعر الحرام الذي يسن الغسل قبله يكون
 غداة النحر بعد الوقوف بعرفة والمبيت بمزدلفة ليلة النحر (قوله ولم يثبت بها الخ) ويدخل وقته
 بالغروب وكان الأولى تقديم ذلك لأنه قبل الوقوف بالمشعر الحرام لأنهم يقفون بعرفة ثم
 ينقرون منها ويبيتون بمزدلفة ثم يقفون بعد الفجر بالمشعر الحرام كما مر (قوله أن لم يغتسل)
 أي بهذا التقييد لدفع ما قيل أن استحباب الغسل للمبيت بمزدلفة وجهه ضعيف والصحيح عدم
 استحبابه لقربه من غسل عرفة وحاصل الدفع أن محل عدم استحبابه إذا اغتسل لعرفة ولذا
 ضعفوا كلام أبي شجاع حيث أطلق سنة الغسل لذلك (قوله وثلاثة أيام) أي والغسل لرمي
 في ثلاثة أيام فيرمي كل يوم إحدى وعشرين حصاة إلى الجمرات الثلاث كل جرة سبع حصيات
 ويغتسل كل يوم لرمي إحدى والعشرين غسلا واحدا بخلافه الاغسال الثلاثة أن لم يتجمل في
 يومين والاغسالان ويدخل وقت غسل كل يوم بالفجر كالجمعة والأفضل كونه بعد الزوال (قوله
 للمأمر) أي وهو اجتماع الناس (قوله لرمي جرة العقبة) هي إحدى الجمرات الثلاث يرمي
 لها يوم النحر فقط (قوله لقربه) قضيته أنه لو ترك ذلك السن هذا هو برى (قوله ولهذا) أي
 للقرب لا يسن لكل جرة أي بل يسن لرمي كل يوم كما مر (قوله ويستوى في الغسل الخ) ليس
 مكررا مع قول المتن فيما سبق لكن يصح غسل نحو حائض نحو إحرام الخ لأن ذلك في العصة
 وهذا في الاستحباب وهو غير لازم للصحة (قوله وتغير بدن) أي من هو حجام أو فصد أو
 خروج من حمام أو خضر (قوله وغيرها) بالرفع عطف على غسل جمعة الخ (قوله كل مجمع)
 أي من مجامع الخير لأنه وإن حرم أو كره غيره كحضور نحو الشاة للجمعة فإنه مكروه عند أمن
 الفتنة من الريبة وحرام عند عدمه أو عدم إذن الزوج فيطلب منها الغسل لأن المنع الخارج
 فروع مصلحة الحاضر ين دفع الرائحة الكريهة عنهم كالتسمية على الوضوء بما يغضوب أو
 نحوه أما مجمع العصابة لذاتها فلا يسن له غسل لعدم احترامه ولا يسن أيضا لاجتماع المصلوات

(وتغير بدن) إزالة الرائحة الكريهة (وعنها) من زيادتي كالغسل لحضور كل مجمع من الناس وللاذلة كفاف

الخمس وان كان من مجامع الخير أشد المخرج والمشفة كما قاله مد (قوله ولا دخول المدينة الخ)
فيمتثل قبل الدخول ولا يفوت به على الاقرب فيغيب تداركه بعده وكذا يقال في الغسل
لدخول مكة وحرمها ولا يسن الغسل لدخول حرم المدينة شـ لا فـ اسم حيث قال بسنته
قياسا على حرم مكة لوجود الفارق بكونه محل النسك بخلاف حرم المدينة (قوله طواف ركن
أو وداع) ومثلهما طواف القدوم على المعية فلا يسن الغسل لشيء من أنواع الطواف
الثلاثة ومثله الخلق وبقي من الاغتسال المستنونة الغسل لخروج المرأة من العدة كما ذكره في بعض
نسخ الباب ولا يستغنى عنه بالغسل لتغير البدن اذ لا يلزم من العدة تغيره الا أن يقال ان الشان
تغيره فيها مجبض ونحوه وان لم يوجد فيما اذا كانت بالاشهر (قوله منـ كـ) يفتح السين
وكسر هاو بهما قرئ في السبع في قوله تعالى لكل أمة جعلنا منسكا

(باب التيمم)

أي باب أسبابه وفروضه وسننه ومبطلاته ومكرهاته وشروطه فالكلام عليه منصرف في
سنة أطراف وأما كيفية فتعلم من فروضه وهو فضيلة خصت بها هذه الأمة أخذ من حديث
جعات لنا الأرض الخ وهو رخصة على المعتمد غالباً وانما صح بالتراب المغصوب لكونه آلة
لرخصة لا يجوزها والممتنع انما هو كون سبب المجوز لها معصية واحدة ترزقها الباعن تيمم
العاصي بسفره فانه يصح وتجب عليه الاعادة كـ كون تيممه حينئذ عزيمة لا رخصة لانها
لا يكون سبباً معصية كما مر لا يقال سبب التيمم المجوز له فقد الماء لا السفر لانه قول لما كان
السفر مظنة لاقامة ليست مظنة للفقد حتى تكون كالسبب المجوز للتيمم وقيل ان التيمم
عزيمة وقيل ان كان لفقد الماء فزيمة والاف رخصة والرخصة لغة السهولة واصطلاح الحكم
المتنقل اليه السهل مع قيام السبب للحكم الاصل والاف رخصة خلافها وذكر التيمم عقب الوضوء
لانه بدل عنه وفرض سنة أربع وقيل سنة ست من الهجرة وهو مختص بالوجه واليدين وان
كان الحدث أكبر اجاعاً فلا يشترط أن يفرغ يده بل لا يكتفى بذلك ان لم يشتمل على الترتيب وأما
خير عمار فواقعة حال يتطرق اليها الاحتمال (قوله هو لغة الفصل الخ) كافي قول الشاعر
تيممكم لما فقدت أولى النهى * ومن لم يجد ماء تيمم بالتراب

والماء مشبه باهل النهى جمع نهيته وهو العقل وقال الاخر

وما أدري اذا عمت أرضا * أريد التيمم أي ما يليق

ألتيمم الذي أنا بتيممه * أم الشر الذي هو يتيمم

وقوله ألتيمم بدل من أي ما قال في الخلاصة * وبدل المضمّن الهمز يـ * همزا البيت وهو

بتسميل الهمزة الثانية ولا يصح ابدالها لانه لا ينكسر البيت حينئذ كما في قوله

أخلق ان دار الزباب تباعدت * أو انبت حبل ان قلبك طائر

ورداً لتسهيل في القرآن في ستة مواضع الـ كوين في موضعين بالانعام والآن

في موضعين يونس وألله في موضعين يهاو بالغسل فيقرأ ذلك بالتسهيل أو المـ (قوله

ولا تيمموا الخبيث) هو الحرام الذي نص الله تعالى أن يهيه صلى الله عليه وسلم على حرمته

(قوله حيث قال بسنته)
اعلمه فيما تقدم (قوله
ومثله الخلق) أي من حيث
اكونه من النسك فلا يفتي
لما تقدم من الغسل له

ولا دخول المدينة المشرفة
(لا) غسل (طواف ركن)
أوداع وان جزم الاصل
بسنته في الاول والذوي
في منسكه الكبير بسنته
قيم ما

(باب التيمم)
هو لغة الفصل ومنه ولا
تيمموا الخبيث منه تنفقون

وأجمع عليها أو قال بها امام بالنسبة لقلده وقيل هو الرديء أى لا تقصدوه لانه اتفاق منه واستم
 باتخذه أى الخبيث لأن قومه أى تتساهلوا فيه أى فى أخذه من الغير اذا كان لكم عليه
 دين مثلا فانكم تأخذونه مع كراهة أنفسكم له فنهاهم عن كثر الجلبد وانفاق الرديء لما ذكر
 (قوله مسح الوجه الخ) يؤخذ من التعريف أربعة أركان وكان الاولى أن يزيد على وجه
 مخصوص ليدخل الترتيب والنقل والقصد أى قصد التراب للنقل منه بخمسة الأركان سبعة
 كما سيأتى ولو قال اتصال تراب الخ كفى المنهج لكان أولى لان المدار على اتصاله وان كان
 بالمسح الذى هو امر ارادى على العضو أم لا كأن كان بخرقه أو نحوه واعلم أن التيمم يكون
 بدلا عن وضوء أو غسل أو غسلة أو غسلة بعضه (قوله وان كنتم مرضى) هو
 وما عطف عليه فعل الشرط وقوله فتيمموا جوابا وقوله فلم تجدوا ماء يرجع لما عدا قوله كنتم
 مرضى أما هو فية قدره وخففتم من استعمال الماء بمحو ذورتيمم ومرضى جمع مريض قال
 فى الخلاصة فعله لوصف كفتيل وزمن الخ والصعيدا تراب الطاهر والمراد بالطاهر الطهور
 (قوله جعلت لنا) أى معاشر الامة المحمدية فوسع لها فى مسلاتها أى بقعة من بقاع الارض
 تشرى بها الاخوان مقبرة وحمام ومحل نجس فتكره تنزيها ما لم يتيقن نجاستها فقصم الحديث
 الارض كلها مسجد لا الحام والمقبرة وقيس بمافيه غير بخلاف من قبلنا من الامم فانهم كانوا
 لا يجوز لهم الصلاة لافى البيع والكنائس قال بعضهم وامل هذا فى الحضر أمانى السفر
 فبكانوا يملون فى أى بقعة والاف بعد أن يتركوا الصلاة الى أن يرجعوا المأذ كرو قوله مسجدا
 أى محل يصود أى صلاة (قوله وترينها) افة فى التراب وفى رواية وترابها طهورا بفتح الطاء
 ما يطهر به وبالفهم الفعل الى آخر الخلاف السابق وأما الامم السابقة فالتراب عندهم طاهر
 غير طهور قال شيخنا عطية وانظر كيف كانوا يفعلون عند فقد الماء هل يتيمم بكون الصلاة
 أو يصلون كشفا لظهور دين (قوله من الاخبار الآتية) ذكر فيها ما يأتى خبر التيمم ضربتان
 والاتباع والمراد بالاتباع اتباع النبي صلى الله عليه وسلم لم فى فعله أى الاخبار الدالة على أنه فعل
 كذا وهى متعددة فصح الجمع فى كلامه (قوله يختص التيمم بتراب) الباء داخله على المقصور
 عليه على خلاف المشهور كقول المنهاج يختص القسم بزوجات والمشهور دخولها على المقصور
 كقوله تعالى يختص برحمته من يشاء وكقولنا يختص التراب بالتيمم اذا جعلت الباء
 داخله على المقصور ففتح الشورى له مبنى على أنها داخله فيه على المقصور عليه قال الشيخ
 على الاجهوى

والباء بعد الاختصاص يكثر • دخولها على الذى قد قصر

وعكسه مستعمل وجيد • ذكره الحبر الهمام السيد

ولا يصح أن تكون داخله هنا على المقصور لان التراب ليس قاصرا على التيمم اذ يكون
 فى غلات نحو الكلب نعم ان جعل مختصا بالتيمم على طريق كونه مطهرا استقلا لا صح لانه
 فى غلات نحو الكلب شرط لا مطهر والمراد بالتراب ما يصدق عليه اسم باى لون كان خلقه
 ومن أى محل أخذ كثوب أو حصيرا أو جدارا أو حنطة أو شعيرا اذا كان فى كل منها غبار ولو من
 بدن مغلف اذا لم يعلم تيمم المأخوذ فيه دخل فيه المحروق منه ولو اسود ما لم يصر مادا وما يور كل

وشرع مسح الوجه واليدين
 بتراب طهورية والاصل
 فيه قبل الاجماع آية وان
 كنتم مرضى أو على سفر
 وخبر مسلم جعلت لنا
 الارض كلها مسجدا
 وترابها طهورا وغيره من
 الاخبار الآتية (بختص)
 التيمم بتراب

(قوله وانظر كيف كانوا
 الخ) فى الزرقانى على
 المواهب انهم كانوا يتركون
 الصلاة حتى يجددوا الماء
 شيخنا

سفها كالمدر وهو الطين المستعبر وطين مصر المسمى بالطفل اذا دق ذلك وصار له غبار
والا فلا يكفي وما أخرجه الارض من المدر وان اختلفت بالاعمال والطعام وهو سبيل
الماء والسبح الذي لا ينبت ما لم يقه له ملح لان اسم التراب يقع على جميع ذلك كما يقع اسم الماء
على العذب والمالح والصابغ في وسائله الانواع لا الخارج من خشب اذ لا يسمى ترابا كيجون
بما نفع جنف وان تغبر احدى وصفاته وهو اسم جنس وقيل جمع واحدة ترابية وينبغي على ذلك ما لو
قال لزوجه أنت طالق عدد التراب فعلى الاول يقع عليه طلقة وعلى الثاني ثلاث (قوله له غبار)
قيد في كل من التراب والرمل فلو صحق الرمل حتى صار له غبار لا يصدق بالعضو وكان
في خلاف ذلك صح التيمم به بخلاف حجر مدقوق (قوله فلا يصح) تفريع على محذوف تقديره
اذا علمت اختصاص التيمم بذلك فلا يصح الخ (قوله كحص) هو الجبس والنورة الجبر (قوله
لما مر) أي من الآية ومفهوم حديث وترتها ظهورا واعتراض هذا بأن التربة لغة في التراب
وهو لقب لان اللقب عند الاصوليين هو الاسم الجامد ومفهومه ليس بحجة وأجيب بأن محل
ذلك اذ لم تقم قرينة على كونه حجة واقربته هذا ذكر التراب في مقام الامتنان أو العبدول
عن التعميم الى التخصيص وذلك أن مقتضى التعميم في قوله جعلت لنا الارض كلها صجدا
أن يقول وطهورا فالعبدول الى تخصيص التراب بالذكور من بين أجزاء الارض قرينة
على أن غيره لا يكفي والالم يكن لذكر فائدة (قوله بالتراب الطاهر) أي الطهور (قوله
وهو) أي التراب يفهم من اعتبار الغبار لان من شأنه أن يكون له ذلك (قوله قال الشافعي)
أي وقوله حجة في اللغة ويؤيده قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه اذا لتيان
عن المفيدة للتبعيض يقتضي أن يمسح بشئ يحصل على الوجه واليدين بعضه وهو الغبار
وقوله غالباً أي ومن غير الغالب وقوعه على التراب الذي لا غبار له غير الشافعي من الأئمة فسر
الصعيد بوجه الارض أي ما معد وظهر منها وجهه من في الآية لا بداء الغاية فلا يشترط
الغبار وضعفه الزمخشري بأن أحدا من العرب لا يفهم من قول القائل مسح برأسه من
الدهن ومن الماء ومن التراب الامع في التبعيض والاذعان للحق أحق من المراء (قوله ياصق)
يفتح الصاد مضارع لصق بكسر هاء ومصدره الأصوق والضمير فيه وفي قوله لا يكتفى بجمع للرمل
فلا يكفي التيمم بالتراب الا بالقيدين المذكورين (قوله ويجمع) بالبناء للمفعول أو الفاعل
أي يجمع الشخص ومحل الجمع ان لم يكن به نجاسة والا قدم ازالته وجوباً واقتصر على التيمم
ان لم يفضل من المائتي بعد ازالته أو التراب الذي لا يكفي كالماء كذلك ولا بد في التيمم من نية
جديدة غير نية الوضوء والغسل لانه طهر مستعمل هذا ان لم يأت فيه بنية صالحة للتيمم كان نوى
عند غسل وجهه مثلاً رفع الحدث وكذا ان أتى بنية صالحة كنية استباحة الصلاة
ولم يستحضرها الى التيمم فان استحضرها الى مسح جرح من الوجه في التيمم كفي ولا يجب اعادة
عنده لان استحضارها كنية مستأنفة (قوله يكفه) بسكون الهاء وتحريرها مع اختلاس
أواشباع وهو مجزوم محذوف الياء والها لا سكت (قوله من وضوء الخ) بيان لا طهر (قوله
لا يجب استعماله الخ) خبر عن ما محل عدم الوجوب والاقتصر على التيمم ان لم يجد ماء يغسل به
وجهه ويديه والاوجب استعمال ذلك في الرأس (قوله ويغتبر الخ) دفع به ما يتوهم من أنه

(قوله كيجون الخ) راجع
لقوله وان اختلفت بالاعمال
فهو تنظير كما في المدافعي
وقرره شيخنا الامهوجي
خلاف الظاهر عبارة المحشي
فتدبر (قوله بالتراب)
المناسب بالرمل (قوله والها
للسكت) فيه انه مفهول

ولو برمل له غبار) فلا يصح
بغيره كحص وكل ونورة
لما مر والصعيد في الآية
مفسر بالتراب الطاهر
وهو يفهم اعتبار الغبار
قال الشافعي الصعيد
لا يقع الاعلى تراب له
غبار أي غالباً يكفي التيمم
برمل له غبار اذا لم ياصق
بالعضو بخلاف ما لا غبار له
أوله غبار لا يكتفى ياصق
بالعضو (ويجمع بينه) أي
بين التيمم (وبين طهره)
بالماء (اذا لم يكفه ماؤه)
اطهره من وضوء أو غسل
والمراد الماء الصالح للغسل
فما يصلح للمسح فقط كتلج
أو بر ولا يقدر على اذنته
لا يجب استعماله في الرأس
على المذهب كما أوضحته
في شرح الاصل ويقتبر
فيما ذكرنا خبر التيمم عن
استعمال الماء

يجوز تقديم التيمم على الطهر اصدق الجمع بينهما - ما بذلك وانما اعتبر تأخير التيمم لانه لعدم الماء فلا يصح مع وجوده وقد يقال ان هذا التقييد غير ضروري لعله مما سبق من أن صحة التيمم متوقفة على فقد الماء حسا أو شرعا وذلك شامل لما لا يمكن في محل الطهارة من الماء فلا اعتراض على عموم قوله ويجمع الخ (قوله أو كان) عطف على لم يكن أي أو كفاه وكان الخ أي وأخبره بالضرر طبيب عدل رواية وهو العاقل المميز وان لم يكن عدل شهادة أو كان عالما بالطب ولا يمكن تجربة نفسه فلا يعتبر الخوف بها (قوله أو عضوه) أي المحترم فيخرج نحو يد تحت قطعها السرقة أو محاربة بخلاف واجبة القطع لقول الاحتمال العقو والعضو بكسر العين وضهها (قوله أو منفعته) أي العضو ذهابا أو نقصا كان يحصل باستعماله على أو غرس أو صمم أو شال (قوله بالنسبة لعضو العلة) أي أما بالنسبة لما قبله وما بعده فيجب الترتيب فالجنب شخير بين تقديم الغسل على التيمم وتأخير عنه وهو أفضل والمحدث يتيمم وقت غسل عايله ولا يفتقل عن عضو من أعضاء الوضوء حتى يكمله غسله ولا يتركه حتى يتركه فالتيمم في الوجه تيمم عنه قبل غسل اليدين أو في اليدين قبل مسح الرأس وهكذا بقية الأعضاء ويخبر في كل عضو بين تقديم تيممه على غسل صحبه والعكس وتأخير الغسل أفضل كما مر واليدين كعضو واحد ويسن جعلهما كعضوين حتى يتيمم عنهما تيممين وكذا الرجلان ويتعدد التيمم بتعدد العايل فان جرح وجهه ويده ولم تدمهما الجراحة وجب تيممان وله موالاتهما اذا غسل جميع الوجه أولا ولا يكتفيه تيمم واحد وان جرح بعض كل من أعضاء الوضوء ولم تدم الجراحة الرأس فثلاث تيممات فان عمت اربعة وان عمت الوجه واليدين كفاه تيمم واحد عنهما السقوط لترتيب بينهما حينئذ وكذا لو عمت الرأس والرجلين فان عمت كل الأعضاء كفاه تيمم واحد لما ذكر ولو كان على كل عضو منها ساتر عموه وتن كن من رفعه عن وجهه ويديه وجب عليه رفعه لاجل تيممه والالم يجب التيمم ويصلي كفا قد الطهورين ثم يقضي لكنه يسن خروجا من خلاف من أوجبه (قوله أعم من تعبيره بالوضوء الخ) انه ونشر مرتب (قوله وله أسباب الخ) أراد بالأسباب ما يشمل الاحوال لا خصوص ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه عدمه بدليل أنه ذكر منها تنجس البدن والعصيان بالسفر والتيمم قبل الوقت مع أن الاحوال للتيمم أي أنه تارة يكون قبل الوقت وتارة يكون بعده وتارة مع العصيان وتارة مع الطاعة وتارة تصاحبه النجاسة وتارة يعرى عن الغلب الأسباب على الاحوال وتعبر بعضهم بالجواز مراده بالغلب لانه من أنواع الجواز وان توقفوا في علاقته فقل هي الجائزة وقيل غير ذلك (قوله أحد وعشرون) وعدا في المنهاج ثلاثة وفي الروضة سبعة ونظمها بعضهم في قوله

يا سائل أسباب حل تيمم • هي سبعة بسماها ترتاح

فقد وخوف حاجة اضلاله • مرض يشق جبيرة وجراح

(قوله هي في الحقيقة الخ) أي باعتبار المجموع والافالاحوال التي هي من جملة ما ذكره ليست أسبابا للجز كالإيجاف (قوله تعاد فيها الصلاة الخ) اعادتها ما لعدم صحة التيمم كما اذا وقع قبل الوقت أو مع العصيان أو تنجس البدن وما لعدم اغنائها عن القضاء وان كانت صحيحة كافي غير ذلك على ما يأتي (قوله فقد الماء الخ) سواء كان فقداه حسب ما بان لم يجده أصلا

(أو) اذا كان بوضوء علة يخاف معها من استعمال الماء على نفسه أو عضوه أو منفعته ولا يعتبر في هذا تأخير التيمم في الغسل ولا في الوضوء بالنسبة له والعلّة وتعبير بالطهر وبالعلة أعم من تعبيره بالوضوء وبالجرح (وله) أي التيمم (أسباب) أحد وعشرون هي في الحقيقة أسباب للجز من استعمال الماء والجز عن ذلك هو سبب التيمم (تسعة منها تعاد فيها الصلاة فقد الماء

(قوله خروجا من خلاف من أوجبه) دل على الساتر وانظر هل هذا القائل يجوز له التفتل بهذا التيمم زيادة على الغرض حرره (قوله أو مع العصيان) أي في الفقد الشرعي

أو شرعيا كان وجد خاية على الطريق مسجلا للشرب (قوله يغلب فيه وجوده) أي بان
تكون العادة وجوده فيه في ذلك اليوم من أيام السنة وان لم يوجد في بقية أيامها فلا يعد
في غالب السنين أن المطر يأتي في ذلك المكان في هذا اليوم مثلاً فاتفق أنه في هذا العام لم ينزل
في ذلك اليوم مطر قيل لذلك المسمى كان أنه يغلب فيه الوجود فاعول عليه ذلك اليوم لا غالب
السنة حتى يكون المراد بغلبة وجوده أن يوجد في أكثرها خلافاً لقل والعبرة في سقوط
الصلاة بالتيمم وعدمه بما دون محل التيمم على الأوجه حتى لو تيمم بمحل يغلب فيه الوجود
وصلى بآخر يغلب فيه الفقد فلا قضاء ولو انعكس الحال انعكس الحكم والعبرة في محلها بمحل
تحررها دون محلها لأن الأحرار يغلب فيه الفقد وتحلل منها بآخر يغلب فيه الوجود
فلا قضاء بخلاف العكس بأحرار يغلب فيه الوجود وتحلل بآخر يغلب فيه الفقد
فانه يجب القضاء ولو تيمم بمحل يغلب فيه الوجود وصل إلى محل تيمم ثم انتقل إلى آخر يغلب
فيه الفقد لزمه إعادتها به فيه ثانياً أو يلغى بذلك فيقال للتيمم يصل به فريضة (قوله فيه ما)
أشار به إلى أن قوله في رحله متعلق بكل من النسيان والاضلال والمراد نسيان الماء واضلاله
حقيقة أو حكماً يشمل نسيان الثمن أو اضلاله ونسيان آلة الاستقاء أو اضلالها فيجب القضاء
في ذلك وإن أمعن في الطلب والرحل في الأصل المنزل والمراد به هنا ما ينسب إليه من أمانته
ومتاعه وقيد المناوي النسيان بما إذا كان في هذا القرب فان نسيه فيما زاد على ذلك فلا إعادة
(قوله إلى تقصير) متعلق بنسبته أي ولأن الوضوء شرط للصلاة فلا يسقط بالنسيان كستر
العورة ولا يعارض نسبه في النسيان إلى التقصير بخبر رفع عن أمي الخطأ والنسيان
وما استكرهوا عليه لانه قد خص منه غرامات المتكلمات وصلاة المحدث ناسياً وغير ذلك فيخص
منه أيضاً نسيان الماء في رحله قياساً (قوله بخلاف ما لو أدرج الخ) أي أدرج فيه بعد طلبه منه
وهذا محترز لقوله ونسبته إلى تقصير وكأدراج الماء إدراج عنه أو آلة الاستقاء بعد الطلب كما مر
وقوله ولم يشتر الخ أي لم يشتر به وقوله أو أضل رحله أي لظلمة أو فحواها وقد أمعن في الطلب
وكاضلال رحله ما لو كان هناك أثر خفية لم يشتر به بخلاف الظاهرة وما لو ضل عن القافلة
أو عن الماء أو غصب ماؤه أو أضل رحله في تخيمه المتسع وما لو ورث ماء ولم يشتر به فقيم وصل
فلا قضاء في ذلك كله وان وجد ما ذكره عدم نسبه إلى تقصير (قوله ووضع الساتر الخ) من
إضافة المصدر لقوله ومن جبهة يفتح الجيم بيان للساتر وحاصل مسائل الجبهة أنها ان كانت
بأعضاء التيمم وجبت الإعادة مطلقاً وكذا ان كانت بغيرها ووضعت على حدث أو غدت من
الصحيح شيئا ولو بقدر الاستسقاء أو على طهر وأخذت منه زيادة على ذلك ففي هذه الصور الثلاث
تجب الإعادة فان كانت بغير أعضاء التيمم ولم تأخذ من الصحيح شيئاً أصلاً ووضعت على طهر
أو حدث أو أخذت منه بقدر الاستسقاء فقط ووضعت على طهر فلا إعادة فجعله الصور خمس
نسبة من كلام المصنف فقوله على غير طهر أي في غير أعضاء التيمم وأخذ من الصحيح شيئاً
فان لم يأخذ منه شيئاً فلا إعادة وان وضع على حدث وقوله وكونه في أعضاء التيمم أي فيجب
الإعادة مطلقاً أخذ من الصحيح شيئاً أم لا وقوله بخلاف وضعه على طهر أي في غير أعضاء التيمم
ولم يأخذ إلا بقدر الاستسقاء فان أخذ زيادة عليه وجبت الإعادة (قوله أو وصوق) بفتح اللام

(قوله أي بان تكون العادة
وجوده فيه في ذلك اليوم)
أصل المراد باليوم وقت
التيمم بالصلاة لا اليوم
بتمام حرره ولو شك في
كون المصل يغلب فيه
الوجود أم لا فلا قضاء لان
الأصل براءة الذمة ثم على
حجر (قوله يغلب فيه) أي
أوبسوى الأمران كما
مر ظاهر

بمحل يغلب فيه وجوده
مضمر كان أو مضمر الغلبة
وجوده فيه (ونسبته)
أي الماء (أو اضلاله في
رحله) فيم الوجود الماء
مع ونسبته في أهله حتى
نسبه أو ضله إلى تقصير
بخلاف ما لو أدرج في رحله
ماء ولم يشتر به أو أضل
رحله الذي فيه الماء في
رحال (ورضع الساتر) من
جبهة أو وصوق فهو أعم
من قوله ووضع الجبهة
(على غير طهر)

وعطفه على الجبيرة مغاير اذهى أعواد وأخشاب تسوى وتوضع على محل الكسر أو الخلع
ليخبر وهو ما يلصق على العضو كاللزقة ومنه عصابة الفصد ونحوها وفيه ليل الجبيرة ما كان على
كسر والاصوق ما كان على جرح (قوله كافي الخف) أي قياسا عليه ويؤخذ منه أن المراد
الطهر الكامل لا طهارة ماتحت الساتر فقط (قوله البذل) وهو التيمم والمبذل منه هو الوضوء
أو الغسل أو البذل التراب والمبذل منه الماء فلم يصل محل العلة منه - مائتي (قوله قبل الوقت)
خرج به ما لو تيمم الصلاة في وقتها ولم يصلها به حتى دخل وقت أخرى فصلاها به فانه يصح لانه
لم يتيمم لها قبل وقتها بل تيمم آخرها في وقته وصلاها هي به ولا فرق في ذلك بين المؤداة كما مثل
والقائمة كما اذا نذر قائمة مثلا فتيمم لها ولم يصلها حتى دخل وقت مؤداة فله صلاتها به - حينئذ
يلغز ويقال لما صور في صحيح فيها الصلاة بتيمم لم يستجبه مع أنه أيضا قبل دخول الوقت ولو أراد
جمع التأخير فتيمم للطهر في وقتها جاز بخلاف ما لو تيمم للصلاة فانه لا يصح له - عدم دخول وقتها
أما لو أراد جمع التقديم فتيمم للثانية في وقت الاولى ولم يصلها حتى دخل وقتها الاصل في ذلك
أن يصلح الجمع التيمم فلا بد أن يفرغ منها قبل دخول وقت الثانية فان دخل وقتها قبل الفراغ
منها بطل الجمع والتيمم ويفرق بينه وبين ما لو تيمم لقائمة قبل وقت الحاضرة فانها تباح به كما مر
انه في الاستباح مانوى فاستباح غير بدلا وفيه - لم يستجبه مانوى بالصلاة التي نوى ولانه في
القائمة تيمم لها بعد دخول وقتها الحقيقي (قوله نفوات الشرط) وهو ايقاع التيمم في الوقت
ويؤخذ منه أن في هذه من المسائل التي تعاد فيها الصلاة نسائحا لايها مع صحة الصلاة به ذا
التيمم مع أنها باطلة حينئذ أي مع العلم بعدم الدخول أمام الجهر أو الظن فينبغي صحتها
ووقوعها انقلا كما قالوا بطلان في الوقت باجتهاد فحرم بغير ضرورة فيان أنه لم يدخل
وهذا ان جعل قوله وان ظن الخ للغمية فيكون فوانه في بعض الافراد فان جعلت الواو للعمال
لم يصح التعليق بنفوات الشرط أصلا لانه موجود حينئذ ان كان ظن الدخول بغير الاجتهاد
أو أريد به الشك لم يوجد الشرط فيكون التعليق المذكور صحيحا مطردا ويدخل وقت الجنابة
بشراخ الغسل الواجب ووقت القائمة بتذكركها ووقت النفل المطلق بإرادة فعله في أي وقت
الوقت الكرامة اذا أراد الصلاة فيه وفيه وذو السبب كالسبب بسببه ووقت الاستسقاء
بمضرتحالب من يفعلها ان فعلها جماعة وبإرادة فعلها ان فعلها واحد (قوله وان خيف الخ)
الاولى - حذف الواو لانه ان لم يخف كان تيممه باطلا فلا إعادة لبطان تيممه الا أن يجعل للعمال
وكذا يقال في قوله بعد وان يخف عن ان الله وقوله فيه أي شدة البرد (قوله لندرة فقد الخ) أي
ان ذلك عذر نادرا اذا وقع لا يدوم فيكون مقتضى الإعادة وأشار بذلك الى ضابط وهو ان العذر
امام أي بكثر وقوعه كالسفر والمرض أو نادرا أي يقل وقوعه والناذر اما أن يكون بحيث
اذا وقع رام معنى انه لا يزول بسرعة كالاستحاضة والسلس أو لا يدوم بل يزول بسرعة كشدة
البرد فلا تجب الإعادة في الاولين دون الثالث وهذا الضابط ينفعك في أبواب كثيرة (قوله
ما يضمن) بالبناء لا مفعول سواء كان المسكن هو أو غيره (قوله وعصيان بسفر) خرج
العصيان بالاقامة والعصيان في السفر كان زنى أو سرق فيه مع كونه مباحا لان الإقامة ليست
سببا في الرخصة بل السبب فقد الماء فان قيل كذلك السفر ليس سببا في الفقد فيه أجيب بانه

(قوله حتى دخل وقت الخ)
أي أو طال انقضاء ليل بين
الصلاتين فالمدار في بطلان
التيمم على بطلان الجمع
كافي م (قوله امام الجهر)
يعين حذف الجهر وتقيد
الظن بالاجتهاد كما يشهد
التنظيم

بغلاف وضعه على طهر
كافي الخف بجامع وجوب
المسح بالماء على كل منهما
(وكونه) أي السائر
(باعتناء التيمم) وان وضعه
على طهر انقص البذل
والمبذل جميعا (وكون
التيمم) للصلاة (قبل الوقت)
أي وقتها وان ظن دخوله
لنفوات الشرط (وشدة برد)
وان خيف من الاستعمال
فيه انقص نفس أو غيرها
لندرة فقد ما يضمن به
الماء (وعصيان بسفر)

كباب لان عدم وجوب
الاعادة رخصة فلا تنط
بالعصية (وتجس بدن بغير
معقوعه) كدم كثير وان
يجز عن ازالته افقد الماء
أو نظوف ضرر لانه قادر
لا يدوم بخلاف ما يعنى عنه
كدم قليل نعم ان كان على
محل التيمم وجبت الاعادة
لعدم وصول التراب الى
المحل (واثناعشر) منها
(لانها في الصلاة فقد
الماء بجعل لا يغاب فيه
وجوده) ولو لم يحضر

(قوله بلا حاجة) أى لئنه
أى لم ينجس بالنعمة لئنه فهو
مؤنة ولا المذترى والمتب
للماء لعاش محترم بان لم
يغيبه أصلاً أو احتاجه
لغير العطش كغسل طهارته
به أذ لا يجوز للشخص ايشار
غيره عليه فيما يتعلق
بالعبادة فيه عليه سم على
يجز (قوله بعد ثلثه) أى
وقبل خروج الوقت سواء
كان المحل تسقط فيه الصلاة
أولا وقوله أو بعد خروج
الوقت معطوف على هذا
المقدر والفرض انه بعد
التلف حتى يصح التيمم اه
فتدبر وقوله أو بالماء مطلقا
أى قبل خروج الوقت
أو بعده

لما كان من شأنه الفقد فيه جعل نفسه سببا فإثر إذا كان حراما لذاته فلا يلحق كونه سببا لاسقاط
القضاء الذى هو رخصة عن العاصى بالسفر ولا كذلك الإقامة إذ ليس من شأنه الفقد فان فقد
الماء فيها فالسبب الفقد لا هو والمرخص فى العصيان فى السفر غير ما به المعصية اذ هو نفس
السفر وهو ليس بمعصية ولا آثم به فتباح فيه الرخصة لانها منوطه بالسفر وهو فى نفسه مباح
ولهذا جاز المصحح على الخلاف المصوب بخلاف خوف الحرم لان الرخصة منوطه باللبس وهو
للمحرم معصية وفى المصوب ليس بمعصية لذاته أى كونه ابل للاستيلاء على حق الغير ولهذا
لوترك اللبس لم تزل المعصية بخلاف الحرم (قوله كباب) أى ونشوز (قوله لان عدم وجوب
الاعادة الخ) هذا التعليل يقتضى صحة تيممه وصلاته لكنه لا تسقط عنه فان تاب بعده وقبل
الصلاة سقطت به وهو كذلك فيما اذا ~~سكان~~ انفق للمانع حصى فان كان للمانع شرعى كمرض
فلا بد من التوبة فلا يصح تيممه قبله لانه قادر على ما وواجب للماء (قوله فلا تنط بالمعصية) أى
لاتعاق وتترتب على المعصية ترتيب السبب على السبب بان يكون سببا بمعصية لذاته كالسفر
على مامر (قوله وتجس بدن الخ) وجوب الاعادة فيه لبطان التيمم اذ يشترط فى صحته تقديم
ازالة النجاسة وقال بعضهم المراد بتجس البدن تجسه بعد التيمم لماسيد كره من عدم صحة تيمم
من على بدنه نجاسة وعليه فالاعادة لوصول النجاسة لا لبطان التيمم بدليل انه لو كان متوضئا
حينئذ لزمته الاعادة أيضا لأجلها (قوله كدم كثير) أى جاوز محله أو حصل به فعله (قوله
وان يجز) الواو للحوال على مامر لانه اذا لم يجز لم يصح تيممه اجماعا ما عند المجز فيصح عند ابن
حجر ولا يصح عند م ر بل يصل فاقدا الطهورين وبعد كما ساقى فلا فرق عنده بين المجز وعدمه
فى بطلان التيمم (قوله لا يدوم) أى يزول سر بعا غالبا (قوله كدم قليل) أى أو كثير لم يكن به فعله
ولم يجاوز محله (قوله نعم ان كان الخ) هذا استدراك على قوله بخلاف ما يعنى عنه وقوله لعدم
وصول التراب الى المحل يؤخذ منه ان محل وجوب القضاء اذا كان للنجاسة جرم لنقص البدل
والمبدل حينئذ فان لم يكن لها ذلك بان كانت حكمية فلا قضاء (قوله واثناعشر الخ) هذا هو
القسم الثانى من الاسباب وقدم اسباب الاعادة لقائم بالنسبة الى اسباب عدمها اولان
الاعادة أغلب وقوعا من عدمها اولانها أهم فى نظر الفقيه انتهى طيلاوى (قوله فقد الماء)
أى ولو كان الفقد بفعله بان أراقه بعد ما ولو بعد دخول الوقت فيقيم حينئذ وان عصى بذلك
ولا تجب عليه الاعادة ان كان يعمل لا يغاب فيه الوجود نعم لو باعه أو ربه فى الوقت بلا حاجة له
ولام يشتري أو المتهب لم يصح تيممه مادام قادرا على استرداده لانه على ملكه لعدم صحة العقد
بتعيينه للطهارة فان تيمم وصلى قبل ثلثه عنده من أخذ به أعاد بعد ثلثه أو بعد خروج الوقت
فى محل تسقط فيه أو بالماء مطلقا فان تجز عن الاستعداد تيمم وصلى وقضى تلك الصلاة التى وقع
تفويت الماء فى وقت القصيرة فيها دون غيرها ولو مر بماء فى الوقت وبعد عنه بحيث لا يلزمه
طلبه تيمم وصلى لم يلزمه الاعادة (قوله لا يغاب فيه وجوده) أى بان غلب الفقد أو استوى
الامر ان أمالو غاب وجوده فيه قضى كما مر والمراد بالمحل محل التحريم بالصلاة لا محل التيمم
ولا محل التحال منها كما مر وقد الماء يكون به لم ذلك أو ظنه الناشئ عن الطلب أو خبر الثقة
سواء كان ذلك الثقة ما ذواله فى الطلب أم لا كما قررره شيخنا الحنفى نقلا عن شيخه وقيد الحاي

بكونه ماذوناه والمعتبر غلبة وجوده في ذلك اليوم لافي غاب أوقات السنة على المعقد كما مر
 (قوله ولو في المال) أي المنة تقبل صونا للروح أو غيرها كما هو موضوع التألف ومحل ذلك إذا
 كان المحتاج إليه المالك لنفسه أو مومنه فان كان المحتاج إليه في المال أحد رفقته لم يجزه التيمم
 بل يتوضأ (قوله اشربه الخ) ومثل ذلك ما احتاجه لصوبل كعك وطبخ لحم وعجن دقيق في الحال
 فيجوز له التيمم حيث يذبح لاف ما لو احتاجه لذلك في المال والفرق بينهما وبين مسألة العطش
 انه لا غنى عن دفعه بوجه بخلاف بل السكر الذي يمكن الاستغناء عنه في الجملة فاعتبرناه حالا
 لا ما لا فان فرض أنه لا يمكن تناول السكر بدون بل كان كالعطش يعتبر في المال كالحال
 اذ لا يمكن الاستغناء عن الطعام وعلم من كون الاحتياج للشرب مجوز للتيمم انه لا يكاف
 الطهارة به وجوه واسعة لا غير دابة لانه مستقدر عادة أمانها ومثلهما غير المميز فيجب ذلك
 ويعتبر في العطش المبيع للتيمم ما يأتي في المرض وهذا ان وجد الطبيب حاضر فان كان في مفازة
 من الماصل وأعاد كما يأتي (قوله أو يبعه) عطف على الضمير في اليه أي والحاجة الى بيعه (قوله الى
 ذلك) أي الماء بالنسبة لشربه فقط فالحاجة للماء بالنسبة لشربه عامة في المال ورفقته ويؤخذ
 من ذلك أنه لو كان في القافلة عطشان وجب بذله وحرم استعماله في الوضوء فيحرم الوضوء
 في ركب الحاج لانه لا يخلو عن عطشان فيقتد يؤخذ من ذلك ان ما يقع من بعض الحاج
 عند سؤالهم عن حال الطريق من قولهم كانت سنة طيبة وكأنا وضأ بالماء يبيعه جهلهم بالحكم
 كما قاله بعض الاشياخ أما بالنسبة لبيعه خاصة بنفسه ومومنه فقط خلافا لظاهر من بيع الشارح
 (قوله ولو حيوانا محترما) أي ولو كان المحتاج الى ذلك حيوانا محترما وهو ما يحرم قتله وغير
 المحترم ما لا يحرم قتله كالثور والزانى المحصن وتارك الصلوة بعد أمر الامام والكلب العقور
 والكلب ثلاثة أقسام عقور وهذا الاخلاف في عدم احترامه ونهب قتله وما فيه نفع من اصطيداد
 أو حراسة وهذا الاخلاف في احترامه وحرم قتله وما لا نفع فيه ولا ضرر ومعتد الرمي فيه أنه
 محترم فيحرم قتله ولعمد أن غير المحترم من الآدمي فيه تفصيل ان كان قادرا على التوبة كارك
 الصلوة والمرئد لم يجز له شرب الماء وان احتاجه في انقاذ نفسه من العطش لتعينه للطهارة
 مع قدرته على الخروج من المعصية وان لم يقدر عليها كالزاني المحصن جاز له التيمم وشرب الماء
 للعطش قرر شيخنا الحنفى (قوله أعم من تعبيره بالنفقة) وذلك لان المؤنة في اللغة القيام
 بالكفاية قوتاً وغيره والاتفاق والنفقة بذل الصوت فقط فلا تشمل المسكن والخدام ويحجب
 عن الأصل لانه قد اشتهر اطلاق النفقة في عرف الفقهاء كغيره على ما يتفق أي بصرف على
 نفس الانسان أو غيره من عليه مؤنته مطلقا ولو كسوة أو نحوها على أنهم مع الكسوة كالفقير
 والمساكين وأيضا لافرق بينهما وبين غيرها في الحكم فلا تفاوت بين التعبيرين فيما يراد منه ما
 (قوله لادينه) أي ولو مؤنجا لان كان يحل قبل وصوله فحلال يصرف فيه غنياسوا كان ذلك الدين
 معة اذ يذمته أو بعين من أعيان ماله كمين أعارها فرفهنا المنة تعبر بآذنه وسواء كان لله تعالى
 أم لآدمي لضيق حق الآدمي وثقته بدين حق الله تعالى المالي فقد ما على الطهارة (قوله
 كاحتياجه لبيعه للمؤنة) أي فالمؤنة في كلام المصنف مثال واقصر عايم الانها الغالب في باب
 الحاجة للبيع اقيام المعاش به (قوله وقد هجر عنه) أي الثمن بان لم يكن في ملكه (قوله للمؤنة)

(والحاجة اليه) أي الماء
 ولو في المال (لشربه)
 أي الماء (أو يبعه للمؤنة)
 أي مؤنة من عليه مؤنته
 سواء أ كان المحتاج الى
 ذلك المالك أم أحد رفقته
 ولو حيوانا محترما وتعبر
 هنا وفي ما يأتي بالمؤنة أعم
 من تعبيره بالنفقة وظاهر
 أن احتياجه لبيعه لادينه
 كاحتياجه لبيعه للمؤنة
 وان لا يجزله الا بئنه وقد عجز
 عنه أو (قد رعبه لكنه
 احتاجه للمؤنة) أولاديه

أى له ولمن قلزمه مؤنة نفقة وكسوة ومركباً ومسكاً وخادماً والعبرة بمؤنة يومه وإيلامه كالقطرة
 لا العـمر الغالب كالزكاة هـ ذان في المقيم أما المسافر فبالعبرة بمؤنة ذهابه وإيابه (قوله أو وجد
 الماء) أى أو كان قادراً على الثمن غير محتاج إليه لكن وجد الماء الخ (قوله في ذلك المكان)
 متعلق بمؤنه وقوله في تلك الحالة أى الحالة التى هم ملتبسون بها من قلة المياه أو كثرتها
 قال الأمام ولا عبرة بحالة ينتهى فيها الأمر إلى سد الرمق لأن الشربة فيها تساوى ذنانير كثيرة
 وتكافئ الشربة حيث لا يليق بمحاسن الشربة ولو وهب له ماء أو أقرضه وجب عليه القبول
 كفى الشراء وكذا السؤال لضعف المنة وكالماء آتية في الشراء لا في الهبة والقرض للأمانة
 ويجب قبولها أيضاً في الإجارة والإعارة وأما إجارة الماء وإعارة فلا تصح كما هو الظاهر خلافاً
 لبعضهم فيجب تحصيل الماء وقبوله في ثلاث صور الشراء والهبة والقرض وآتية في ثلاث
 صور الشراء والإجارة والإعارة ولا يجب تحصيل الثمن وقبوله بالهبة والاقراض دون غيرهما
 (قوله يتغابن أى يتساعح (قوله فلا يؤدي ذلك) أى التيمم أو ترك الماء والعدول إلى البديل
 وهو التيمم والقصد من هذا الفرق بين ما هنا وبين مسألة الوكيل (قوله من الاتيان) بيان
 اقصد الشارع فقصد الاتيان بالطهارة سواء كانت بالماء أو التراب والاتيان بذلك مقصود
 على جهة كونه وسيلة للمقصود بالذات وهو الصلاة (قوله بخلاف نظيره الخ) وذلك اتيان بكل
 شخص آخر في شراى شئ معين كدراهمينة ولم يعين الثمن فوجد له وكيل يساع به أكثر من ثمن
 مثله ولو بمائة تغابن أى يتساعح به كأن كان ثمن مثله عشرة فوجد له يساع بأحد عشر مثله شراؤه
 لأننا لو منعناه منه لآدى إلى الإخلال بمقصود الموكل إذ لا بدل لما عينه متيسر بخلاف الماء فإن
 بدله وهو التراب يقوم مقامه فله العدول عنه فلا إخلال بمقصود الشارع فإن لم يكن التراب
 متيسراً كان كفافاً للطهورين (قوله أو غيره) أى كالعدول من الأدميين وهو السبيع من
 المانع الحسى والشرعى كإتيان حاية ماء مـ بـل للشرب بطريق الخيلولة الشرع بينهما ومثل ذلك
 ما لو خاف سارقاً أو انقطاعاً عن رفقة (قوله أو لم يجد ما يستق به الخ) فلو وجد ثوبه وكان
 لا يمكن الاستفاضة إلا مع شقة وإيصال بعضه ببعض أو شدة في الدلو أو أدلته في البر وعصره
 وجب عليه ذلك إن لم تنقص قيمته نقصاً أكثر من ثمن ما يحصله بالشراء أو أجرة آتية بان كان
 النقص مساوياً لذلك أو أقل كأن كان ثمن مثل الماء أو أجرة مثل الحبل درهمين ونقص قيمة
 الثوب عا كان درهمين أو أقل فإن كان النقص أكثر من ذلك كأن زاد نقصه على أكثر من
 درهمين فلا وجوب قرره شيخنا الحنفى ولو وجد ثمن الماء وهو محتاج استرة للصلاة أى صلاة
 الوقت الذى هو فيه قدمه الدوام المنفع به أى أنه إذا حصلها بالشراء دام النفع بها في المستقبل
 بخلاف الماء ولو نفعه الماء وعلم أنه لو حفر محل وصل إليه فإن كان يحصل بحفر بئر من غير
 مشقة لزمه ذلك إن لم يرتب عليه خروج الوقت والأفلا (قوله من دلو) بيان لما المراد عدم
 وجود ذلك بمحل يجب طلب الماء منه (قوله بطم) بضم الباء ونقصها وقوله بفتح الباء على
 الإفصح مصدر بفتح الباء والراء بضم الباء على خلاف الإفصح مصدر بفتح الباء بضم الراء
 وكسرهما فالفعل بفتح الراء والمصدر فيه الوجهان (قوله أى طول مدته) أى وإن لم يزد
 إلا لم يبدل قوله أو زيادة مرض ولم يذكروا لأطول ضابطاً والظاهر اعتباره بالعرف

(أو) وجد الماء (لا يساع
 إلا بأكثر من ثمنه) في ذلك
 المكان في تلك الحالة ولو
 بجائز تغابن بمثله عادة لأن
 الماء لا يمتد بغيره فلا يؤدي
 ذلك إلى الإخلال بمقصود
 الشارع من الاتيان بالطهر
 بخلاف نظيره في تصرف
 الوكيل (أو حال بينهما)
 أى بينه وبين الماء (عدو)
 من سبيع أو غيره (أو لم يجد
 ما يستق به) من دلو وحبل
 وغيرهما (أو خاف من
 استعماله نافعاً) لنفسه
 أو غيره (أو) خاف منه
 (بطم) أى طول مدته
 (أو زيادة مرض أو حصول
 شين فاحش به وضو ظاهر)

(قوله قدمها) أى وجوباً
 وإن لم تكن محورة

(قوله المستكره) بفتح الراء أى الذى تذكره النفس (قوله ونحول) أى نخافه والوارفيه وفيها
 بعده معنى اولان أحدها كاف فى حصول الشين الفاحش (قوله واستخفاف) أى يسوسه بأن
 يصير بدنه كالشفقة اليابسة (قوله ونفورة) كنفرة وزناومعنى (قوله المهنة) هى بفتح الميم
 وكسر هاء مع كسر الهاء واسكانها الخدمة فقيم اللغات الاربع فى نحو معـ مدة من كل ما كانت
 عينه حرف خلق (قوله الفاحش فى الباطن) أى ولو فى رقيق على المعتمد اذا تسمران فى قيمته
 غير محقق بخلاف التسمران فى الزيادة على ثمن مثل الماء فانه محقق فاصل الفرق والمراد بالباطن
 ما يستره بالثوب (قوله قول عدل الخ) وكذا يـ مل بمعرفة نفسه حيث كان عالما بالطلب
 ولا يـ مل بتجربة نفسه على المعتمد لاختلاف المزاج باختلاف الأزمنة ومحل ذلك فى الحضر
 امالو كان بجرية لا يجدر فيها طبيبا فانه يجوز له التيمم حيث ظن حصول ما ذكره ولكن يجب عليه
 الاجادة وظنه ذلك مع فقد الطبيب يجوز للتيمم لامتساق الصلاة وعدل الرواية هو المـ للبالغ
 العاقل الذى لم يرتكب كبيرة ولم يصبر على صغيرة ولورقة قاوأتى ومثله الفاسق والكافر حيث
 وقع فى قلبه صدقه ما ويكتفيه وقال العدل فى المرة الاولى ويستحب العمل الى ان يغلب على
 ظنه الشفاء قرر ذلك شيخنا الحنفى (قوله وقيل يشترط اثنان) ضميم (قوله وفروضه الخ)
 لم يقل أى أركانه احتراز عن الفروض بمعنى الشروط اعلم له مما قدمه فى الوضوء والغسل
 وأشار بقوله خمسة الى ان الخبر مجموع المتعاطفات بان يلاحظ العطف قبل الاخبار كما فى نظائره
 ولا يصح أن يكون أشار بذلك الى ان الخبر محذوف وان نقل اقرب الخ بديل أو خبر مبتدأ
 محذوف لان هذا ليس من المواضع التى يحذف فيها الخبر وجهه الفروض خمسة تبع فيه
 النورى فى بعض كتبه والمعتقد اسمية بعد اقتراب والتصدر كثنين وانما لم يذكر المـ كـ
 الوضوء والغسل لعدم اختصاصه بهما بخلاف اقتراب فانه مختص بالتيمم ولا ترد النجاسة المظاظة
 لان المظهر فيها الماء بشرط امتزاجه بالتراب لا اقتراب وحده ولا يكتفى بالنقل عن القصد وان
 استلزمه لان القصد من ذكر الاركان بيان اجزاء الماهية ولا يكتفى فى ذلك دلالة الالتزام بل لابد
 من دلالة المطابقة بان يصرح بكل جزء منها (قوله نقل التراب) من اضافة المـ درامه قوله بعد
 حذف القاعل أى نقل التيمم أو ما دونه ولو كان الماذون كافرا أو صبيا لا يميز أو أثنى حيث لا عاسة
 ناقصة أو مجنون أو دابة كقوله كما قاله سم فلا بد من الاذن فى جميع ذلك ليجزى الفضولى فانه
 لا يكتفى بنقله ولو أحدث أحده ما بعد النقل وقبل المسح لم يضر أما الاذن فلا يـ غير ناقل وأما
 الماذون فلا يـ غير متميم والمراد بالنقل التحويل من الارض أو الهواء أو غير ذلك ولو كان
 التحويل بنفس العضو كان وقف به بريح أو بيا التيمم ونقل التراب بوجهه بان معك فيه فانه
 يكتفى (قوله ولو من وجهه) أى الى وجهه بان سفته الريح عليه ثم نقله منه وورده اليه أو الى يده بان
 حدث عليه تراب بعد مسحه من تراب التيمم فقله منه اليها وقوله أو يداى الى وجهه أو يداى من
 المعنى الى اليسرى أو العكس فالصور خمس (قوله بان تنقلوه) الباء للسببية وهذا محط
 الاستدلال (قوله فلو سفته) محتمل النقل فى المتن لا تنقله النقل أى التحويل فى الصورتين وان
 وجد القصد أى قصد التحويل وهو غير النية أى نية استباحة الصلاة مثلا لانها مفترقة بالنقل
 وقصد النقل متقدم على ذلك فالحال فى عدم الاكتفاء انتفاء النقل لا انتفاء القصد فلا يحتاج

المستكره من تفـ بـ لون
 ونحول واستخفاف ونفورة
 تنفى ولجنة تزيد والظاهر
 ما يـ ودون المهنة غالباً
 كالوجه واليدين وخروج
 بالفاحش اليسير كتنليل
 سواد والظاهر الفاحش
 فى الباطن فلا أثر لحوف
 ذلك ويعتمد فى الحوف قول
 عدل فى الرواية وقيل
 بشرط اثنان وكزيادة المرض
 حدوده المفهوم بالاولى
 (وفروضه) خمسة (نقل
 اقتراب) ولو من وجهه أو يـ
 اقوله تعالى فتيمة واضعفا
 أى اقصدوه بان تنقلوه
 فلو سفته بريح عليه فردده
 ونوى أو وقف به بريح
 فإيا بوقوفه التيمم فإيا
 أصابه اقتراب مسحه يده
 لم يكتف

كقولنا واتقاء الاخص وهو النقل يستلزم اتقاء الاعم وهو القصد بل لا يصح ذلك اذ قد يتقنى
 الانسان بوجود الحيوان (قوله الحقن) بكسر القاف أى التثبت له لأنه أخص منه ويلزم من
 ثبوت الاخص ثبوت الاعم كانه ان يلزم من ثبوت ثبوت الحيوان وانما كان القصد أعم لأنه
 نارة بوجوده نقل وتارة لا أما النقل المعتبر أى الواجب قرن النية به فلا يوجد بدون قصد
 فالقصد لازم والنقل ملزوم وقد يوجد الا لازم بدون الملزوم بخلاف عكسه وخارج بالمعتبر النقل
 ساهيا لأنه لا اعتداده والا كنا غير متمسكين بل بينهم عموم وخصوص وجهين لا مطلق (قوله
 فيه) ما متعلق باتقاء أى فيما لو شقته ربح عليه أو وقف به ربح (قوله اقول المحرر الخ)
 جواب أول وتوله مع أن القصد جواب ثان حاصله أنه وان كان ركبا لأنه يكتفى عنه بالنقل
 وقد علمت عدم الاكتفاء بذلك (قوله والقصد) أى قصد التراب لاجل التحويل منه وأما قصد
 العفو ولا يشترط على المصدق فلو أخذ ترابا لم يمسح به وجهه فتذكر أنه مضمعه صح أن يمسح به
 يديه وبالعكس (قوله داخل في النقل) أى أنه يلزم من ثبوت النقل الذى هو أخص منه ثبوت
 وأشار بقوله الواجب الخ الى أن النقل الذى يستلزم القصد هو النقل المعتبر لا مطلق النقل على
 ما مر وانما وجب قرن النية به لأنه أول العبادة ومحل النية أول العبادات والمراد بالنية نية
 الاستباحة ونحوها وهى غير القصد كما مر (قوله) كأن ينوى استباحة الصلاة أى حياها لأنه
 كان ممنوعا من قبل التيمم ولا فرق بين أن يتعمر للحدث بأن يقول نويت استباحة الصلاة من
 الحدث الأصغر أو لا كبرأى لا حتى لو تيمم بنية الاستباحة ظانا كون حدثه أصغر فبان أكبر
 أو بالعكس لم يضر لأن موجب ما هو التيمم متحد بخلاف ما إذا كان متعمدا فانه يضر بالاعية
 فلو كان مسافرا أو أجنب ونسى الخياطة وكان يقيم وقتا ونية وضارفا أعاد الصلاة بالوضوء فقط
 لأصل الصلاة التيمم اذ كر وجعل ذلك السبوطى لغزا بقوله

أليس يجب أن نضع مسافرا • الى غير عريان تباح له الرخص
 اذا ما نوضا للصلاة أعادها • وليس معيدا التى بالتراب خص
 وأجابه بعضهم بقوله

لقد كان هذا الجناية ناسيا • وصلى مرارا بالوضوء أتى بنص
 كذلك مرارا بالتيمم يافتى • عليك بكتب العلم يا خير من فحص
 قضاء التى فيها نوضا واجب • وليس معيدا التى بالتراب خص
 لأن مقام الفسل قام تيمم • خلا وضوء حال فرقا به تفحص

(قوله لارفع الحدث) محل ذلك اذا قصد الرفع المطلق أما اذا قصد الرفع المقيد أى بالنسبة
 لفرض ونوافل فانه يصح لأن الحدث يطلق على المنع والتيمم يرفعه ورفع المقيد أما الحدث بعينه
 الامر الاعتبارى فلا يبرهه الا الماء وكنية رفع الحدث فى عدم الاجزاء بالوضوء الطهارة عنه
 (قوله ولا فرض التيمم) أى خلافة للعنفية نعم ان أراد بالفرض الفرض البدلى لا الاصلى صح
 واستباح به مادون الصلاة فرض أو نقلا وكذا الوعقبه بقوله للصلاة فانه يصح ويستتبع به النقل
 ومادونه فلو زاد الصلاة المفروضة استباح به الفرض والنقل وغيرهما ولو قال نويت التيمم
 أجزاء ان كان التيمم مندوبا كان تيمم للجمعة عند غسائها فتجزئ نية التيمم بدل الفسل (قوله

لا يتقناه النقل المحقق
 لقصد فيه ما وعبرت بالنقل
 لا بالقصد وان عجز به
 الاصل لقول المحرر والمحتاج
 ان النقل ركن والقصد
 شرط مع ان القصد كما قال
 الرافعى داخل في النقل
 الواجب قرن النية به
 (والنية) كأن ينوى
 استباحة الصلاة أو مسح
 المصحف أو سجدة أو لاوة
 لارفع الحدث لان التيمم
 لا يرفع ولا فرض التيمم
 لان التيمم طهارة ضرورية

(قوله فرقا به تفحص)
 وذا انظم عبد الله وهو ابن
 أحمد
 فيارب سلمه من الضم
 والفحص

(قوله وفي رتبة ذلك صلاة الجنازة) عبارة مر وصلاة الجنازة كأنه قل وهي ١١٥ ظاهرة (قوله بطلت) أي فينوي قبل

مماسسة التراب لشي من وجهه لأن هذا نقل جديد
اذ لا يشترط خصوص
كونه من على نحو ارض
م ر

لا يصلح أن يكون مقصودا
ولذا لا يسن بحمد يديه
بخلاف الوضوء فان أراد
صلاة فرض فلا بد من
نية استحبابه فرض الصلاة
ولا يجب قرن النية بالنقل
يجب استدامتها الى مسح
شي من الوجهه (ومسح
الوجهه) مسح (البيدين
مع المرفقين) بالتراب لا بنية
التييم (والترتيب بينهما)
كما في الوضوء (ونفسه
التسمية) اقله ولو جنبا
وحائضا كما في الوضوء
(ونفس اليدين أو نفعهما
بعد الضرب) من اغيار ان
كثر للاتباع رواه الشيخان
والاكتفاء والخلة وقولي
أو نفعهما ما من زيادتي
(والتيامن) بأن يمسح يده
اليمنى قبل اليسرى
(والوجه للقبلة) وابتداء
مسح الوجه من أعلاه
والبيدين من الأصابع
كما في الوضوء (وغیرها) من
زيادتي كما لا يبين مسحي
الوجه والبيدين وتزويقي
أصابعه في كل ضربة
وتحليلها

لا يصلح أن يكون مقصودا) خبر به خبر أي وهذه النية لا تكون الا بدلا من المصودة كالوضوء
(قوله ولذا) أي وان يكون مقصودا لا يسن بحمد يديه اذا صلى به صلاة ما أما
الحمد يديه أي الاتيان به بدلا عن الوضوء المجدد = أن وضوءا صلى بوضوئه صلاة قائم أراد
أن يجدده فقد الماء فانه يسن له تحمد يديه بالتييم (قوله فان أراد صلاة فرض) اعلم ان نية التيميم
يتعلق بها مجتئان الاول في كيفية اوتقيد الكلام على ذلك في قوله كأن ينوي استحبابه
الصلاة الخ والثاني فيما يتباح بالتييم معها واليه أشار بقوله فان أراد صلاة فرض الخ وحاصله
أن المراتب الثلاثة فرض صلاة وطواف ونفلها وما غيرها فنية كل واحد نبيحه وما بعده دون
عكسه فنية الفرض تبع الكل ونية لنقل أو الصلاة تتبع ما عدا الفرض ونية غيرها هذه الثلاثة
تتبع ما عدا الصلاة من نحو مسح المصحف وحمله وصحفة التلاوة أو التكرار المكث في المجدد
وقراءة القرآن ولو كانت فرضا عينيا كتعلم الفاتحة فجميع ذلك في رتبة واحدة حتى لو تيمم
لواحدة منها كما لا يفعل البقية وفي رتبة ذلك صلاة الجنازة وأما خطبة الجمعة فيكون كالفرض
لقيامها مقام ركعتين فتجوز صلاة الجمعة بالتييم للخطبة اذا لم يخطب ويقتنع الجمع بينهما وبين
فرض آخر على المعقود (قوله فلا بد من نية استحبابه فرض الصلاة) أي فلا بد من نية استحبابه
الصلاة أخذ بالاحوط وصكون المفرد المحلى باللعوم انما يفيد قيامه على الاقفاط
والنيات ليست كذلك اذا عملها القلب على أن بناءها على الاحتياط يمنع العمل فيها بمثل ذلك
لو فرض أن الاقفاط فيها دخلا قال في الحنة اه شوبري (قوله يجب استدامتها الى مسح)
منتهضا انه يجب استحضارها عند النقل والمسح وما بينهما وليس كذلك بل الواجب اقترانها
بالنقل والمسح فقط وان عزبت بينهما فلا أحد حدث بينهما فان كان الناقل هو بطلت النية أو
مأذونه فلا كما مر (قوله ومسح الوجهه) المراد به وصول التراب ولو بخرقة لا خصوص
بقية المسح الذي هو امر ارا بدعي المصو لان ذلك ليس بشرط ولا يشترط تيقن وصول
التراب الى جميع أجزاء العضو بل يكفي غلبة الظن كأنه قد دم في الماء ويجب مسح ظاهر
مسح لحيته والمثل من أنه على شفته كالوضوء (قوله مع المرفقين) أي كبدله وهو الوضوء
وحالا لما طاق على المقيد كما في الوضوء أيضا لا تجادسهم ما وان اختلف الحكم (قوله
والترتيب) أي ولو عن حدث أكبر وانما لا يجب في الغسل لانه لما كان الواجب فيه التعميم
جعل البدن فيه كالعضو الواحد (قوله بينهما) أي بين المصحين أما بين المقلين فلا يجب إذ
المسح أصل والنقل وسيلة فلو ضرب يديه على التراب ومسح باحدهما وجهه وبالأخرى يده
الأخرى جازم ينقل مرة ثانية ليد النائية (قوله ولو جنبا) أي ويأتي به بقصد الذكر أو بطاق
(قوله بعد الضرب) أي وقبل المسح أما نفعهما بعد التيميم فيكروه اذ ليس ابتداء حتى يخرج
من الصلاة لانه أثر عبادة (قوله ان كثر) أي فلا يفي منه الا قدر الحاجة ولو كان مسانرا
وغشيه غبار خفيف لم يكف نفسه بل يمسح تيممه عليه لانه غير حائل بخلاف ما لو كان كثيفا
فانه يكف ذلك (قوله كما في الوضوء) راجع الى رتبة قبله ويؤخذ من القياس على الوضوء انه
اذا تم غير يده بأمر في كاهو المعقود فيما مروا به يطاب فيه الغرة والتجمل وهو كذلك (قوله
كاوالالة) أي بتقدير التراب ما يحل كونها سنة في حق السليم أما صاحب الضرورة فهي

(قوله لم يقصد الخ) أي - في يجب ١١٦ التخليل بل قصده رفع الحدث فكان سنة فقط (قوله تحويه للوجه) أهل الأولى

للأيدى (قوله فلا يكفي ذلك شرعا) توقف شيخنا وأزيل التوقف بمراجعة المداينى على الكتاب والله الموفق

ان فرق في الضربتين أو في الثانية فقط والاوجب (ومكرهه تكثير التراب وتكرير المسح) الكل عضو للخالفة الأخبار الدالة على عدم ذلك (وشروطه) خمسة عشر (ضربة للوجه وضربة للأيدى مع المرفقين) كما رواه كذلك الحاكيم وهو موقوف على ابن عمر ولا بد من الضربتين وان أمكن التيمم بضربة بخزقة أو نحوها والمراد بالضرب التقليل (وكون التراب طهورا) بان يكون طاهرا غير مستعمل والمستعمل منه ما بقي بوضوه أو تأثر منه ولو رفع إحدى يديه عن الأخرى قبل استيعابها ثم أراد أن يعيدها للاستيعاب جاز في الأصح لان المستعمل هو الباقي بالوضوح أما الباقي بالمسح ففي حكم التراب الذي يضرب عليه اليد مرتين فلا يكون مستعملا بالوضوح (و) كونه غير مخلوط بنحو زعفران

واجبة في طهره (قوله ان فرق) قيد في التخليل فقط فالتخليل حينئذ سنة لان التراب الذي بين الم يقصد تحويه للوجه مثلا بل قصده رفع حدث ذلك المثل بخلاف ما على المكثفين كما ساقى (قوله والا) أي بان لم يفرق أصلا أو فرق في الأولى التي للوجه وجب التخليل في الثانية لأنها المقصودة للأيدى بخلاف الأولى فانها مقصودة للوجه فواصل للأيدى من الأيدى متدبة فاحتج إلى التخليل ليحصل ترتيب المصبتين (قوله ومكرهه) أي به مكره مضافا لأنه لم يذكركم من المكروهات ثلاثة فأكثرت بل اقتصر على شيئين اه شوبري (قوله وتكرير المسح) أي فلا يسن تثانيته (قوله للخالفة الأخبار) فيه أن مخالفة ذلك لا تثبت الكراهة لانها لا تثبت إلا بنهي مخصوص ويحجب بأن الفقهاء يكتفون بشدة الطاب للضد وينزلون مخالفة ذلك منزلة النهي بخصوص في الكراهة (قوله ولا بد من الضربتين) أي شرعا وان أمكن بضربة بخزقة أي تصور ذلك عقلا بان يضرب بالخزقة على تراب ويضعها على وجهه ويديه معا ويرتب في المسح أن يمسح وجهه بطريقة ما ثم يديه بالطرف الآخر فلا يكفي ذلك شرعا لأنه نقل واحد فلا بد من نقله ثانية يمسح بها ولو قطعة من يده وكذا لو مسح وجهه ويديه معا عدم التقريب أمال ووضع بهما على وجهه ثم يمسح على يديه فله يكفي شرعا لعدم النقل فاندفع بقوله عقلا ما يقال ان ذلك لا يمكن لان الواجب نقلتان والصورة المذكورة ليس فيها الاقل واحد وحاصل الدفع أن المراد بمجرد الامكان العقلي ويحجب أيضا بان هذه قضية شرطية لا تقتضي الوقوع (قوله والمراد بالضرب النقل الخ) أي فلا يؤخذ التراب من الهواء كفي لا يقال قد تقدم أن النقل من الأول كان فكيف يجوز من الشروط لانا نقول ان الركن ذاته والشرط انما هو تعدد ذاته (قوله والمستعمل) أي في رفع الحدث ومثله المستعمل في إزالة النجاسة المغلظة فان كان السابعة كان طاهرا فقط أو فيه قبهاها فتنجس ولا يصير مطهرا بغسله في الصورتين لان وصف الاستعمال لا يزول بالغسل وكلمة مستعمل في المغلظة مجر الاستيعاب اذا دق فانه لا يجوز التيمم به على المقتضى قبل يجوز لانه مخفف (قوله ما بقي بوضوه) أي المصوح بعد مسحه وكذا قوله أو تأثر منه وقد أخذ محتمر ذلك بقوله ولو رفع الخ فالأولى أن يعرف ذلك بالقاء (قوله أو تأثر منه) أي حالة التيمم بعد مسحه العضو كما مر أمانا تأثر ولم يمس العضو بل لاقى مالم يق بالعضو فليس بمستعمل كما ياتي بالأرض وكذا الوقت الرجح على وجهه ترابا ناخذ بخزقة ثم أعاده على وجهه فانه يكفي ولذا دخل بعض العلماء على زوجته وهو مغضب فقالت له ما السب فقال سئلت عن محترز قول الجلال إلى حالة التيمم فلم أجد جوابا فقالت كان أبي يقول احترز بحالة التيمم عما لو ألت الرجح على وجهه ترابا إلى آخر ما تقدم وعلم من حصر المستعمل فيما ذكر أنه لو تيمم واحد أو جماعة مرات كنتم من تراب يسير في نحو خزقة جاز حيث لم يتأثر اليه شيء مما ذكر كما يجوز الوضوء متكررا من أمانا واحد (قوله أما الباقي بالمسح الخ) لا يقال ان التراب الذي حصل عليه ارفع حدثها فيصير مستعملا لانا نقول ان المقصد بضرب على التراب مثلا مجرد التحويل بها أما حدثها فلا يرتفع إلا بعد المسح فاذا وضع ظهر اليسرى على بطن اليمنى ارتفع حدث اليسرى مع بطن اليمنى المذكور وبالعكس أما ما بين الأصابع فالمقصود من حصول التراب عليه رفع حدثه لانه لا يغير فلا يشك في المقام (قوله بانه مستعمل بالوضوح) أي

(قوله ليكون القائل عظمية)

لا يمكن استيعابها) أى
استيعاب رفقته منها أى
لا يمكن استيعابهم لكثيرهم
الامع المبادرة فوجب
حينئذ وليس المراد
استيعاب جميع القائل
حقى يكون مبدأ على
الضعيف به عليه ع ش
على م ر (قوله الظن) أى
الغير المستند بغيره الثقة
والأنه من قبيل مالو
تبعته فيه فلا يشترط
الأمن على خروج الوقت
الحق تدبر

من الخاططات وان قل
لأنه وصول التراب
إكثافته الى العضو
(رطلب الماء) ولو عاذونه
اقوله تعالى لم تجدوا ماء
فقيموا ولا يقال لم يجد
الابعد الطلب ولان التيمم
طهارة ضرورة ولا ضرورة
مع امكان الماء (الا في تيمم
مريض) فلا يجب فيه
طلب لان تيممه مرضه
لا فـ قد الماء وفي معناه
الخائف من برد ونحوه
(و) في تيمم (متيقن الفقد)
أى فقد الماء عا أو شرعا
كحلوله سبع فلا يجب فيه
طلب اذا فائدة فيه وان
توهمه طلبه مما توهمه فيه
من رحله ورفقته ويستوعبهم
بالطاب الا أن يضيق وقت الصلاة

أى لو أغفل فيه المعة كان له أن يمسحها بما في الماسحة أما بالنسبة لغير الماء - وحة كعضو
منهم آخر أو العضو الماسح فلا يجوز مسحهما في الكف لارتفاع حدث ذلك الكف به كما مر
فهو مستعمل (قوله من الخاططات) - إن لا نحو كزورة ولو اختلط التراب بما مستعمل وجف
جاز التيمم به وقوله وان قل أى الخاطيط (قوله وطاب الماء) أى وان ظن عدمه كما يؤخذ من قوله
فيما - أى وفي تيمم متيقن الفقد وهو من إضافة المصدر للمفعول (قوله ولو عاذونه) أى الخفة
ذلا يكتفى طلب فضولى ولا فاسق الا ان غالب صدقه ولو كان المأذون واحدا عن جمع فلو بعث
النار لون ثقة يطلب اهم كفى ولا بد من كون الطلب في الوقت يقينا كما - أى في المتن لو طاب
شا كانه لم يصح وان صادفه ثم يجوز تقديم الاذن في الطلب قبل الوقت ان قال لتطليه فيه
أو أطلق وطلب في الوقت لان قال لتطليه قبله فلا يكتفى وان طاب في الوقت ولو طاب قبله ودام
نظره الى الموضع التي يجب نظرها حتى تدخل الوقت كفى وقد يجب الطلب قبل الوقت أو في
أوله لكون القائل عظمية لا يمكن استيعابهم الامع المبادرة بناء على وجوب استيعاب جميع
القائله والصحيح خلافه كما - أى (قوله لم تجدوا ماء) أى ما مطلقا لا مطلق الماء (قوله
ولا يقال لم يجد) أشار بذلك الى أن محل الاستدلال قوله لم تجدوا (قوله مع امكانها) أى
الطهارة (قوله وفي معناه الخ) لم يجد - له منه لان ما في المتن من به مرض بالفعل والمحقق به من
يخاف حدوث المرض بسبب البرد وانما كان في معنى ما قبله لان كلامه - ما لا يجوز له التيمم
الا بخبر طيب أنه يحصل له ضرر وقوله ونحوه أى كالخرج وتقدم أنه تلزم الاعادة في البرد
(قوله متيقن) بكسر القاف اسم فاعل (قوله كحلوله سبع) مثال للحصى باعتبار كون
السبع حائلا حسا ويصح أن يكون مثلا للشرعى باعتبار كون الشارع منه من ايقاع نفسه
في التملكة والشرعى فقط كغاية مسهله (قوله وان توهمه) المراد بالتوهم معناه الاصل وهو
وقوع شئ في الوهم أى الذهن سواء كان برحمان وهو الظن أو برؤية وهو الوهم أو استواء
وهو الشك ويصح أن يراد به خصوص الطرف المرجوح ويقفه - م منه أنه يطلب عند الشك
واظن بالاولى وخرج بالتوهم ما لو تيقنه في ذلك الحلة فانه يكون كالذى معه ماء فلا يشترط
الأمن على خروج وقت ولا الاختصاص ولا المال الذي يجب بذله في الطهارة ولا مال الغير الذي
لم يلزمه الذب عنه (قوله طلبه) أى وجوباً في الوقت كما مر (قوله من رحله) هو - مكن الشخص
من حجر أو مدر أو شعراً أو وبر ويجمع في الكثرة على رحال وفي القلة على أرسل ويطابق أيضاً على
ما يستعمله من الاثاث (قوله ورفقته) بمنزلة لراى المنسوب اليه عند الخط وان رحل
سما بذلك لارتفاع أى ارتفاع بعضهم ببعض لا جميع القائله لمسقة استيعابهم وانما اعتبر
جميعها في قولهم يحرم كل الهدى على الهدى ورفقته اذ لا مشقة في اجتناب جميعهم لذات
(قوله رفقته وعيهم بالطلب الخ) ولا يجب الطلب من كل واحد بعينه بل يكتفى بتدعيم الجميع
كان يقول من معه ما يجوز به أو يبيعه فيجب أن يزيد ذلك ويجمع بينهم ما فلا يطابق الذم لانه
قد يكتفى حينئذ من بطن اتهامه ولا يسمع الا ببيعة ولا يقتصر على وجوده لانه قد يكتفى
حينئذ من لا يذم بمجانا ولا على يديه وما في معناه كقوله بئنه لانه قد يكتفى حينئذ من يريد
هيبته لا يبيعه (قوله الا أن يضيق وقت الصلاة) أى بحيث لا يبقى الا ما يسع تلك الصلاة وهو
استثناء من يستوعبهم أو من طلبه والا قرب الاول فان ضاق بان لم يبق الا ما يسعها تيمم بلا

طلب واستمع اب وصلى على سورة الوقت ولا إعادة ان كان يحل بغاب فيسبب الفقد أو يسبب تنوي
 الامران والأوجبت (قوله نظر) أي من غير مشي وهو عطف على طلبه وارتبب انما هو
 بالنسبة لطلب الشارع من انظاره فان طاب
 الطالب كفي ومحل الجمع بينهما عند ادعاء الوقت فان ضاق سقط طالب النظر عنه لان الاعتناء
 بتفتيش الرفقة حينئذ أهم من النظر حوالا لزيادة تفتيشه (قوله حوالا) هو جمع على صورة
 المثني أو تفتيش حول على غير قياس (قوله ان كان يستوي) قيد النظر أي يمكن من الارض
 لا ارتفاع فيه ولا انحناش ولا أنحسار وخص موضع الحضرة والطير بمزيد احتياط وجواب
 غاب على الظن توقف غلبة الفقد عليه كما قاله الرمي (قوله والا) أي بان كان ثم تقرر أو جبل
 أو وهدة أو نحوها (قوله على نفس) أي ان لم يخف على واحد مما ذكر ولا بد من تقييد كل منها
 بالحد ثم وقوله وان قل أي كفلس (قوله أو انقطاع عن رفقة) أي وان لم يسبب وحش بخلاف
 الجملة فإنه اذا أراد البقاء في يومها كان من يجب عليه وخاف انقطاعا عن رفقة يحصل له
 بانقطاعهم وحشة لم يجب عليه ويصلي ظهر أو الأوجبت والفرق تكرار الظاهر كل يوم بخلافها
 (قوله أو خروج وقت) أي لم يخف فوت وقت الصلاة بان لم يبق من ذلك الا ما يسببها سواء كان
 المحل يسقط فيه القرض بالتيقن أم لا بخلاف ما سبق في حد القرب في فصل فيه وانما السقوط
 الامن على خروج الوقت في حد الغوث ولم يشترط ذلك في حق من معه ماء وكان بحيث لو تروضا
 به خرج الوقت ولو جمعة فإنه يجب عليه الوضوء به ولا يتيم لانه ليس بفقد للماء (قوله الى حد
 الخ) اظ هر أنه متعلق بتردد كما نرى شيخنا البراوي أي تردد بينا وشمالا وخلصنا الى ذلك الحد
 وفيه أنه يلزم عليه أن يتردد على حد البعد مع أنهم لم يوجبوا طلبه منه كما سبق في وقدر
 شيخنا عليه أنه متعلق بحدوف والبقاء بتردد بينا وشمالا وامامنا خاتمة أدرك
 من كل جانب ونظروا الى حد الخ أي تردد الى أن يحيط بنظره بذلك الحد وقوله يلحقه فيه غوث
 رفقة لا حيز نزل به فيه ولذا يسمى حد الغوث وضبط بقوله منهم أي غاية ما يصل اليه منهم
 المرمى بقدر ما ينظره بصبر معتدل مع رؤية الأشخاص والقياس بينهما (قوله وقتنا ورضهم)
 أي شروعهم والمراد اختلاف أصواتهم (قوله فان لم يجد) أي بعد البحث والطلب
 والنظر والتردد وقال شيخنا عليه أنه فان لم يجد أي في حد الغوث (قوله الوعد الخ) كان
 المناسب الاول انه تسميم قوله وان توهمه الا ان يجعل الفناء للاسنادات أي ييقن ذلك
 ولو بخبر عدل رواية بل أو فاسق وقع في قلبه صدقه أخذ من نظائره والماء بالماء الجوهر
 المعروف (قوله فوق حد الغوث السابق) ويسمى حد القرب وضبط بنصف فرسخ أي
 ميل ونصف بادخال حد الغوث فيه وبسبب الاثقال أحد عشر درجة وربما كمن الاشرقية
 الى باب القرانة الكبرى وترك الشارع حد البعد وهو فوق حد القرب لانه لا يجب طلب
 الماء منه سواء تيقنه فيه أم لا أمن على ما ذكره كرام لا بعده والحاصل أن الاحوال التي
 ذكرها المصنف ثلثة ييقن الفقد ونوهم الماء في حد الغوث وعلمه يام في حد القرب وذكر
 لحالة التوهم ثلثة أحوال اطاب ثم النظر ثم التردد وترك الحد الرابع وهي كون الماء
 في حد البعد اما من فلاحوال أربعة وقد علمت حكمها وخارج بالعلم في حد القرب ما لو توهمه
 فيه فإنه لا يجب عليه طلبه منه مطلقا (قوله وجب قصده) أي طلبه منه لانه اذا كان

(قوله بالنسبة لطالب
 الشارع) انظره فان طاب
 الشارع يجب اتباعه
 فالاولى الجواب الثاني
 أو يقال هي مجرد العطف
 شيخنا (قوله يحصل له
 بانقطاعهم وحشة) قال
 غش لا يكفي في سقوطها
 مجرد الوحشة بل لابد من
 التضرر وفراجه (قوله
 خروج الوقت) أي حيث
 كانت الصلاة تسقط فيه
 بالتيقن والا فلا يشترط كافي
 ثم وقد يتيقن عليه المحشى
 آتفا

ثم نظر حوالا إليه ان كان
 يستوي من الارض والا
 تردد ان لم يخف على نفس
 أو عضو أو مال وان قل
 أو اختصاص أو انقطاع
 عن رفقة أو خروج وقت
 الى حد يلحقه فيه غوث
 رفقة مع تشاغلهم
 بأشغالهم وتفرغهم في
 أدوالهم فان لم يجد تيم فلو
 لم ماء فصلة الماء فالحاجة
 كاحتياط وهو فوق حد
 الغوث السابق وجب
 قصده الا ان خاف على ما مر

(قوله وما رجل الخ) جوابه شيخنا شيخنا الشيخ الفضالي اقر كان هذا جالسا في سفينة ١١٩ وشق عليه الماء قبل التضرع

وكان بحيث البحر لو زال لم

يكن

لما وجوده غالبا ثم فانهم

(قوله وقبل يصح وجرى

عليه ابن حجر) أي عند

الجزع من الزلزال (قوله صلى

فاقد الطهورين) أو قل

ابن حجر على ما مر

يسمى الى هذا الحد لا شغاله الذي يه كالا حطاب فلا عبادة أولى (قوله غير اختصاص ومال الخ) خرج الاختصاص والمال المذكور فلا أثر للخوف عليه هنا وان اعتبرناه ثم في حالة التوهم كما مر اتفق وجوده هنا ومن جملة الغير الذي لا يعتبر الا من عليه خروج الوقت ولو كان في سفينة وخاف غرقا لو أخذ من البحر تيم ولا يعبد ومجمله ان كان يجعل يغلب فيه التقدر يقطع النظر عن البحر وعدمه كما قاله عشب وتظم بعضهم ذلك في قوله

وما رجل للماء ليس يفاقد • سابع اعضاء من صبيح تيم

تيم لا يتضي صلاة هذه • اهرى خنا في حجاب كتم

(قوله وما يجب) أي وكان الماء لا مقابل له أصلا وان لم يعظم وقعه اذ لو كان بمن اتضاعف الغرم وهو غرم المال الذاهب ومن الماء وذلك بعد عن الاغتنام (قوله غنا أو أجرة) أي سواء كان المال غنا للماء أو أجرة لآله (قوله اتحل لمسلم) كل من الحليل والمسلم ليس بقيد هنا وفيها يأتي كما مر (قوله مجنونة يمت) بالبناء لا مفعول سواء كان الميم هي أو غيرها والنية في كل من الصورتين من الغير وفي نسخة تيمت والاولى أولى (قوله وعدم حائل) منه الخطيئة المتقدم (قوله في باب) أي باب الفسل وقوله الا في تيم أي مسنون (قوله لما مر في الوضوء) الاولى كما مر بالكاف اذ لم يعرفه تعليل هذا الشرط وهو عدم الحائل (قوله وتقدم ازالة النجاسة) أي غير المعنوية عنها بالموتيم قبل ازالة النجاسة ليصح تيممه على المتقدم في المذهب وجرى عليه الرمي وقبل يصح وجرى عليه ابن حجر ويقتضي على الخلاف ما لو كان الميت أضاف وتحت قلنته نجاسة فعند الرمي بدفن بلا صلاة عليه لانه لم يتقدم ازالة النجاسة وعند ابن حجر يصلي عليه اذ لا يشترط عنده ذلك وخروج بقوله عن بدنه ازالته عن توبه ومكانه فليست بشرط (قوله والتيمم لا باحة الصلاة الخ) مقتضاه ان دائم الحدث المتوضي مثله لانه وان تقدم منه استنجاء فحدثه لم يقطع والنجاسة موجودة وليس كذلك قوة الماء اه افاده قل وهو جيد (قوله مع ذلك) أي مع النجاسة وقوله فاشبه أي التيمم معها التيمم قبل الوقت بجماع عدم وجود الشرط في كل (قوله أعم من اقتصاره على محل الاستبراء الخ) يؤخذ من ذلك أنه لو لم يجسد ما يستحب به أو ينزل به النجاسة صلى فاقد الطهورين (قوله والعلم بالقبلة) ضعف فيصح التيمم بعد دخول الوقت ولو قبل الاجتهاد في القبلة لا يقال قياسا اشتراط تقدم ازالة النجاسة اشتراط تقدم العلم بالقبلة لانا نقول العلم بالقبلة أخف من ازالة النجاسة وهذا يصح صلاة من صلى أربع ركعات لأربع جهات بلا إعادة ركاه لم بالقبلة ستر العورة وخطبة الجمعة فلا يشترط تقدمهما أيضا ويدخل وقت التيمم للخطبة بالزوال كالجمعة فلو تيمم قبله لم يصح ويجوز التيمم للجمعة قبل الخطبة لدخول وقتها وتقدم الخطبة انما هو بشرط صحة فعلها ويجوز تيمم الخطيب أو غيره قبل تمام العدد الذي تنه فيه الجمعة (قوله بدخول الوقت) شامل لوقت الجواز ووقت العذر وأوقات الرواتب وسائر المواقات كصلاة العيد والكسوف معروفة في محالها ويدخل وقت صلاة الاستسقاء باجتماع معظم الناس لها ان أراد فعلها جماعة والافباردة فعلها أو الكسوف بمجرد التغيير وان أراد فعلها جماعة والشرق فيهما أن الكسوف يقوت بالانجلاء ولا كذلك الاستسقاء لا يثبت بالقياسية لم يجد بدخوله والنجاسة تمام الفسل الواجب وهي الفسل الاولى والتيمم

غير اختصاص ومال يجب

بذلك في تحصيل الماء غنا أو

أجرة (ووجود العذر) من

عده أو قدما (والاسلام)

لما مر في الوضوء (الاف

كافية تيمت من نحو حيض

اتحل لمسلم) من زوج أو

سد للضرورة (والقيز)

لما مر في الوضوء (الاف

مجنونة يمت من ذلك) أي

من نحو حيض (اتحل لمسلم)

للضرورة ونحو من زياد في

(عدم نحو حيض الا في تيمم

الحوا حرام) مما لا تختص

سنة الفسل له بالظاهر كما

يقتضيه في باب (وعدم حائل)

بين التراب والمسوح لما

مر في الوضوء (وتقدم

ازالة النجاسة عن بدنه) ولو

عن غير أعضاء التيمم من

فرج وغيره بخلافه في

الوضوء لان الوضوء لرفع

الحدث وهو يحصل مع عدم

تقدم ذلك والتيمم لا باحة

الصلاة التابع لها غيرها

ولا باحة مع ذلك فاشبه التيمم قبل الوقت وقوله عن بدنه أعم من اقتصاره على محل الاستبراء والعذر الذي يريد منه

(والعلم بالقبلة و) العلم بدخول الوقت ولو بالاجتهاد فيه ما (وطاب الماء

لاحيث وان لم يكن وبهذا يبلغ فيه مال شخص لا يصح تيممه حتى يتيم فيه وهو الميت والنقل
المطابق في كل وقت أرادته الا وقت السكر اهـ اذا أراد أن يصلي فيه أما اذا تيمم لم يصلي خارجه او
أطلق فانه يصح والمراد به لم يماثل الظن (قوله فيه) تنازعه كل من طالب ونقل كما أشار له فيما
بعد بقوله فيه ما وبه يقيده الماتن بذلك يدفع التكرار والمناقاة في كلامه بالنسبة للنقل والتكرار
بالنسبة للطالب لانه ذكر النقل ركائما تقدم فكيف يعيده ويجعله شرطا وقدم ذكر الطالب فلا
حاجة الى اعادته وحاصل الجواب عن المناقاة والتكرار في الاول ان الذي من الاركان ذات
النقل والشرط كونه في الوقت فلا مناقاة ولا تكرار بالنسبة له ولا تكرار بالنسبة للطالب
ايضا لان ذاته شرط وكونه في الوقت شرط آخر كدليل عليه قوله فيه ما وانما لم يذكر هذا الشرط
تلو ذلك من غير فاصل بينهم ما ليضم ما زاده به ضمه لبعض على حسنة كانه عليه قوله وهذه
الاربعة الخ (قوله في الوقت فيه ما) أي الطالب والنقل فلا يجوز الطالب قبله لانه وسيلة والتيمم
مقصد فكيف لا يجزى التيمم قبل الوقت لا يعتد بالطالب قبله والوسائل حكم المقاصد فلو طالب
انفاثة فمافرغ من الطالب دخل الوقت فتيمم الصلاة الوقت بذلك جازو كالتيمم لانفاثة الطالب
للتطوع وكذا الطالب لضرورة عطش له أو لحبوان محترم معه اهـ أفاده الشوري (قوله
عما مر أو اتى الباب) أي من السبب السادس وهو قوله وكون التيمم للصلاة قبل الوقت
(قوله ويطلب التيمم الخ) لما فرغ مما يحق التيمم ويصح من أسبابه وأركانته وشرطه
شرع يتكلم على مبطلاته وذكرها بعد الشروط لان ترك الشرط يقتضي عدم الصحة فناسب
تقديمها بها ولان وجود الشرط صحيح والبطلان يستدعي تقديم الصحة لانه يطرأ عليها الخ
المبطل ان يذكر بعد الشرط وذكر من المبطلات متناوشت حادثة (قوله يحدث) أي أصغر
ان كان متيما من حدث أصغر أو أكبر ان كان متيما عنه أما لو تيمم الجنب ونحوه عن
الحدث الا كبر ثم أحدث حدثا أصغرا فلا يطل تيممه بالنسبة للحدث الا كبر وانما يطل
بالنسبة للأصغر فلا يحرم عليه قراءة القرآن والمكث في المسجد ونحو ذلك مما يجوز للمحدث
حدثا أصغرا بخلاف الصلاة ومس المصحف ونحو ذلك مما لا يجوز له فيستقر تيممه عن الحدث
الا كبر حتى يطرأ عليه حدث أكبر ثم ان تيمم التمكن الحليل لم يطل ذلك التيمم بالجملة
الطارئة بعد ذلك فلها ان تيممه مرارا (قوله وردة الخ) فتبطل ما فعله في اثنا عشر وجعه بعد
فراغه لانه لا استحباب الصلاة وهي منقضية معها بخلاف الوضوء والغسل أي بالنسبة للتيمم
أما وضوء صاحب الضرورة وغسله فكأنه تيمم فيبطل بالردة على المعقد والمراد بالردة ولو ضرورة
ليشمل ردة الصبي والاختية فتم انقطع من يصح طلاقه الاسلام أي استقراره (قوله وبرؤية ماء
الخ) أي وان لم يكنه لطهارته وأعاد العامل مع هذه الاربعة لان القيد والاستثناء المذكورين
بعد خاصان بها وحاصل ما في كلامه ان الاربعة المذكورة اما ان تكون مع حائل او بدونه
واذا كانت معه فاما ان يتقدم عليه واما ان يتأخر ولما ان يقارن بأربعة في أربعة بستمائة عشر
وعلى كل اما ان يكون ذلك قبل التلبس بالصلاة واما ان يكون بعده وعلى كل اما ان يكون
المحل يسقط فيه الفرض بالتيمم أم لا فالجمله اربع وستون صورة منها ثمان وثلاثون قبل
التلبس بالصلاة وثمان وثلاثون بعد التلبس بها فان تقدم علم الحائل أو قارن فلا بطلان مطابقة
وان تأخر علمه أو لم يكن هناك حائل أصلا فان كان قبل التلبس بالصلاة بطل مطابقة وان كان بعد

ونقل التعراب فيه) أي في
الوقت فيه ما وهذه الاربعة
من زيادتي وقد تفرغ
الاخيرة عما مر أو اتى
الباب (ويطلب التيمم
يحدث) وقد مر بيان في باب
(وردة) وهذا من زيادتي
(وبرؤية ماء)

(قوله عشرون) الاولى اثنتان وعشرون واثنان وأربعون تقرير (قوله ثمانية واربعين) عبارة المدابغى على خط بزيادة تفسير الاطلاق من تقرير شيخنا الميرزا فان تقدم علم الحائز أو فارن فلا بطلان مطلقا ١٢١ أى سواء تلبس بالعبادة وكانت

تسقط اولاً تسقط اول
يتلبس فالصور أربع
وعشرون وأما اذا كان
بلا حائل أو الحائل متأخر
فتارة يكون ذلك قبل
التلبس بالصلاة وتارة
يكون بعد التلبس بها فان
كانت قبل التلبس بها بطل
مطلقاً أى في التوهم وغيره
وتحتها ثمان صور وان
كان بعد التلبس بها لم
تبطّل في صورة التوهم
مطلقاً أى سواء كانت
تسقط بالتيهم أم لا وتحتمل
أربع صور وأما في غير
التوهم في نظر ان كانت
الصلاة مما يسقط فرضها
بالتيمم لم تبطل وتحتمل
صور والابطال ابطالان
التيهم أى والابان كانت
الصلاة مما لا يسقط بطلان
وتحتمل ست صور أيضاً
فجملة صور الصحة أربع
وثلاثون وصور البطلان
أربع عشرة فالجملة ثمانية
وأربعون انتهت ببعض زيادة
(قوله ست عشرة) الصواب
أربع عشرة وفيما بعده أربع
وثلاثون ثم اعلم ان عبارة
مد المقدمة مبنية على ان
الصور ثمانية وأربعون
كما هو الاخصر

التلبس به لم تبطل في صورة التوهم مطلقا وأما في غيرهما فينظر إن كانت الصلاة تسقط بالتيمم لم تبطل والابطال فجعله صور البطلان عشرون وصورة عدمه أربع وأربعون والاختصار أن يجعل الصور كلها اثمانية وأربعين من ضرب الستة عشر في الثلاث هي حالة قبل الصلاة والحالان فيها فست عشرة منها قبل التلبس بالصلاة وثنتان وثلاثون بعد التلبس به صور البطلان من ذلك ست عشرة وصورة عدمه ثنتان وثلاثون يدرك ذلك بالتأمل وكرؤية الماء رؤية ثبته فان اعتبر به مع ذلك زادت الصور ولو عمت الجراحة أعضاؤه الثلاثة ورجلاه سليمتان وفق عدم الماء وتيمم تيمما واحدا ثم رآه بطل تيممه بالنسبة إلى رجله لأن تيممه عن حاله قد الماء وقد قدر عليه فيجب غسله ما ولا يبطل بالنسبة إلى بقية الأجزاء لأن تيممه عن العلة وهي باقية إذ بطلان بعض الطهارة لا يقتضي بطلان كلها سواء كانت بالماء أو بالتراب (قوله أي بالعلم بوجوده) دفع بذلك ما توهم من أن المراد خصوص الرؤية البصرية والمراد بالعلم ما يشمل الظن بخواصه عـ دل لا خصوص حكم الذهن الجازم المطابق للـ دليل والمراد علم وجوده بحمل يجب طلبه منه كحد القرب فسادونه من حد الغوث (قوله وإن ضاق الوقت) محله إذا علم الماء في حد الغوث مطلقا إذ لا يشترط حينئذ الأمن على خروجه وما تقدم من الاشتراط محله في التوهم لا العلم وكذا في حد القرب إن كانت الصلاة لا تسقط بالتيمم فإن كانت تسقط به لم تبطل لفصل معنى كلام المصنف أنه إذا علم الماء في حد الغوث بطل تيممه وإن ضاق الوقت عن الوضوء وكذا في حد القرب على التفصيل المتقدم والمراد بضيقة أن لا يبقى منه ما يسع الصلاة تامة أو مقصورة بأقل مجزئ وإنما وجب الوضوء حينئذ لأن الصلاة به ولو آخر الوقت أولى وأكمل منها بالتيمم قوله (قوله وتوهمه) أي الماء وإن زال سريعا بخلاف توهم السترة لعدم وجوب طهارة محل كون توهم الماء مبطل للتيمم إذ توهمه في حد الغوث فسادونه مع سعة الوقت كما مر بأن يبقى منه زمن لو سعى فيه إلى ذلك لا يمكنه التظاهر به والصلاة فيه والمراد بالتوهم ما يشمل الشك (قوله سرايا) هو ما يرى وسط النهار كأنه ماء ومحل البطلان برؤيته أن لم يقف عند ابتدائها أنه سراب ومثله ما لو رأى غمامة مطبقة بقربه أو ركب طاع عليه أو نحو ذلك (قوله فيهما) أي في رؤية الماء وتوهمه وأخذ هذا أساسا في المتن كما سيذكره وإنما جاعل هذين في التقييد لتناسبهما من حيث تعلقهما بالماء وأفراد كلام الأخيرين به لعدم تناسبهما ويزاد على هذا القيد قيد آخر بأن يقال وفي غير الصلاة فيهما أخذ من الاستثناء المذكور بعد الرجوعه إلى قيد آخر وكذا يقال فيما سيأتي وأشار إلى هذا القيد أبو شجاع بقوله في غير وقت الصلاة وقد ذكر محتمزا لأول بقوله فإن كان ثم حائل الخ وسيذكر محتمزا ثانيا أيضا (قوله من سبع) هو حائل حسي والعطش شرعي ونحو السبع العـ د والعطش والمالو وجد خافية مسـ حلة للشرب (قوله لأنه لم ينزع الخ) علة لبطلان بهذين الأمرين والمقصود هو الصلاة وأخذ من قوله فيما بعد إلا في صلاة الخ فان قيل فلا كان وجود الماء كوجود المكفر الرقية بعد فراغه من الصوم وكيفية المرأة بعد فراغها من العدة بالأشهر حيث لا يعتد بذلك أجيب بأن الصوم والأشهر مقصودان فإذا أتى بهما فقد أتى بالمقصود بخلاف التيمم فإنه وسيلة للصلاة كما أشار إليه الشارح (قوله فاشبهه ما لورآه)

١٦ وى ل اى بالعلم بوجوده وان ضاق الوقت عن الوضوء (وتوهمه) كأن رأى سراً أو جماعة جوزان
 بهم ما يلاحظ فيهما يحول عن استعماله من سبع وعطش ونحوهما لانه لم يشرع في المتصوف فاشبهه باليراء في أثناء التيمم

أي أو توهمه لان المدعى الرؤية والتوهم معا وقوله في اثباته أي وكلامنا في رؤيته أو توهمه
 بعد فراغه (قوله فان كان ثم حائل) محتمل القيد الاول الذي ذكره وأشار الى أن في مفهومه
 تفصيلا فان كان الحائل متقدما أو مقارنا فلا يطل التيمم وان كان متاخرا بطل مثال المتأخر
 أن يسمع قائلا يقول عندي ماء للعطش أو لغائب أو ماء نجس أو ما ورد ومثال المقارن أن
 يرى الماء أو السبع معا ومثال المتقدم أن يسمعه يقول عندي لغائب ماء فان سمعه يقول
 عندي لفلان ماء وهو يعلم غيبته لم يطل تيممه أو يعلم حضوره أو لم يعلم من حاله شيئا بطل تيممه
 لوجوب السؤال عنه أو يقول لفلان عندي من ثمن خمر ما يطل تيممه لوجوب البحث عن
 صاحب الماء وطلبه منه (قوله وقدوة على غمته) ومثله الآلة والرشاء ونحوه (قوله بان لا يحتاج)
 مثال عدم الحائل فالحائل هو الاحتياج اليه لآلة أو لادين أو عدم وجود ما يشترطه بذلك
 الثمن والمراد بالدين الدين الخالي ابتداء أو دوا ما بان كان مؤجلا وحل فان لم يحل لم يعد حائلا
 (قوله ويمكنه) بالنصب عطفًا على النفي أي أن لا يحتاج وأن يمكنه فعدم الحائل صور
 بشيئين وبصح الزرع غير مبتدأ محذوف والجمله حاله أي وهو يمكنه أي والحال أنه يمكنه
 الشراء فان لم يمكنه كان ذلك حائلا (قوله وزوال علة) أي يقينا أو ظنا أخذنا ما بعده (قوله
 مبيحة للتيمم) خرج غير المبيحة كصداع وحصى خفيفين فالتيمم معها الا يصح أصلا فلا يقال
 انه بطل بزوالها (قوله فقولنا الخ) تفريع على التقييد في الشرح (قوله لم يطل تيممه) سواء
 كان السائر أخذن من الصحيح شيئا أم لا لكن اذا أخذ منه شيئا وظهر منه ما يجب غسله وجب
 غسل ما ظهر وكذا ان لم يأخذ وظهر من محل العلة ما يمكن استمرار التراب عليه فانه يجب
 استمراره عليه ويجب طهر ما بعده في صورتين وهذا اذا كان توهم ما ذكر خارج الصلاة فلو
 سقطت جبرته في باطات كاختلاع الخلف وان لم يطل تيممه كان بان أنه لم يبرأ هذا ان ظهر من
 الصحيح ما يجب غسله فان لم يظهر منه ذلك اما لكون المصوق على قدر الجرح أو زائد عليه
 ولا يظهر من الصحيح شيء فلا بطلان وكذا ان ظهر من محل العلة ما لا يمكن استمرار التراب عليه
 اقلته (قوله اذ لا يجب الخ) القصد بذلك الفرق بين توهم الماء وتوهم البرء وحاصله أن طلب البرء
 لا يفيد حصوله بخلاف الماء فتوهمه يطل التيمم وان بان أن لا ماء وعطف البحث على ما قبله
 تفسير (قوله الا في صلاة) أي بعد تمام تكبيرة الاحرام وهذا هو القيد الثاني للبطلان وأشار
 بقوله فلا يطل التيمم الخ الى أن في مفهومه وهو ما اذا حصل شيء منها في الصلاة تفصيلا
 (قوله في الرابع الاخيرة) وهي رؤية الماء وتوهمه والقدرة على غمته وزوال العلة (قوله فلا
 يطل التيمم الخ) أي وانما يطل بالسلا من منها وان علم نافي الماء قبله وكان القياس بطلانها
 بمجرد الرؤية لأنه روعيت حرمتها وله أن يسلم التسليم الثانية لانها تتبع الاولى (قوله في غير
 الثانية) أي وهي مسئلة التوهم والغير ثلاثة كما هو سقوط الصلاة بالتيمم في الاخيرة لكون
 الجبرية لم تأخذ من الصحيح شيئا مثلا (قوله وفيها) أي الثانية مطلقا أي سواء كانت الصلاة تسقط
 بالتيمم بان كان المحل يغلب فيه الفقد أو يستوي الامر ان أولا (قوله لتلبسه بالمقصود) علة
 لعدم البطلان في الرابع ولا بد من زيادة شيء فيها أي لتلبسه بالمقصود مع أن هناك وجهها
 لاتمامها وهو اغناؤها عن القضاء بدليل قوله بعد ولا وجه لاتمامها فلا يرد أن التلبس
 بالمقصود موجود فيما اذا كانت الصلاة لا تسقط بالتيمم مع البطلان (قوله كالموجود المكفر

فان كان ثم حائل وعلمه قبل
 الرؤية والتوهم او معهما
 لم يطل تيممه (وقدره على
 غمته) بلا حائل بان لا يحتاج
 اليه لآلة او لادين ويمكنه
 الشراء (وزوال علة) مبيحة
 للتيمم (بلا حائل) يجوز عن
 استعماله فقولنا بلا حائل
 قصد في المسائل الاربع
 الاخيرة وهو من زيادتي في
 الثلاثة الاخيرة وخرج
 بزوال العلة توهم زوالها
 ولو توهم برجرحه فراء
 لم يبرأ لم يطل تيممه اذ لا يجب
 طلب البرء والبحث عنه
 بتوهمه بخلاف الماء الا
 في صلاة في الرابع الاخيرة
 فلا يطل التيمم بشيء منها
 في غير الثانية حيث كانت
 الصلاة تسقط به وفيها مطلقا
 لتلبسه بالمقصود كالموجود

(قوله أو زائد عليه ولم
 يظهر الخ) تأمله

الرقبة) أي بجامع التلبس بالمقصود (قوله نعم يندب) استدراك على قوله فلا يبطل بالنسبة
لثلاثة ومحمل نذب قطعها إذا ابتدأها منفردا وكان بحيث لو قطعها وتوضأ لصلاة واحدة فردا
أو في جماعة أو ابتداء في جماعة ولو قطعها وتوضأ لصلاة واحدة في جماعة وله في هذه الصور
الثلاث قلبها انقلابا وعبارة الرمي تقتضي استواء قطعها وقلبها وقيل القلب أفضل
أما لو ابتداء في جماعة ولو قطعها وتوضأ لا تفرد فالمضي فيها مع الجماعة أفضل ولا فرق
في الصلاة بين الفرض والنفل لكن إذا رأى الماء قبل تمام ركعتين منه سلم منه ما أو بعد
فعله ما اقتصر عليه ما هذا إن لم ينو قدرا أو الألفه اتمامه قال في المنهج والمتنفة لم ينو
قدرا أو ركعتين (قوله في غير الثانية) قال بعضهم انظر حكم الثانية هل يجوز القطع
فيها أو يحرم لضعف التوهم فلا يحل قطع الفرض له اهـ والظاهر الجواز له لا في ذكرها
الشارح اذهي مجوزة للقطع في الكل وضعف التوهم أقادني النذب لا الحرمه (قوله في
الأصح) متعلق يندب ومقابل بقول بالحرمه (قوله فان ضاق الوقت) أي عن الاتيان بها
جميعها اقامة أو مقصورة لا عن أدائها لأنه يحصل بركعة فلا يجوز قطعها إن لم يخرج بعضها
عن الوقت وهذا مقابل شيء محذوف كأنه قال محل النذب إن اتسع الوقت فان ضاق الخ ولو لم
الميت وصلى عليه ثم وجد الماء قبل دفنه وجب غسله وإعادة الصلاة عليه إذا كان في موضع
يغلب فيه وجود الماء فان كان في موضع يغلب فيه الفقد أو يستوي الأمران فلا وجوب
وبذلك يجمع بين الكلامين المتناقضين (قوله أما إذا كانت الصلاة الخ) مقابل قوله فيما مر
حيث كانت الصلاة الخ ولم يقدمه لأن التعليل السابق لا يأتي فيه (قوله بذلك) أي بواحد من
الثلاثة (قوله ولا وجه لاقامتها) أي بخلاف ما تقدمه فان له وجهها وهو اغناؤها عن القضاء
فهو في قوة التعليل لما قبله (قوله وباقامة أو نيتها) أي نية الاقامة ومثاله نية الاقام كما سيذكر
وهو في صلاة مقصورة وإن كانت تسقط بالتيمم (قوله بعد غير التوهم) وهو رؤية الماء والقدرة
على ثمنه وزوال العلة وكالبعدي المذكورة المعية إذا تأملت ما ذكره عرفت أنه يتلخص من
منطوق كلامه ثمان عشرة صورة يبطل فيها التيمم والصلاة خاصة له من ضرب ثلاثة وهي
الاقامة ونيتها ونية الاقام في ثنتين وهما البعدية والمعية والمجموع وهو ستة في ثلاثة وهي
رؤية الماء والقدرة على ثمنه وزوال العلة وبيانها أن تقول إما أن يقيم بالفعل أو ينوي الاقامة
أو ينوي الاقام بعد رؤية الماء أو معهما فهذه ستة أو يقيم أو ينوي الاقامة أو ينوي الاقام
بعد القدرة على الثمن أو معهما فهذه ستة أخرى أو يقيم أو ينوي الاقامة أو ينوي الاقام بعد
زوال العلة أو معهما فهذه ستة أخرى أيضا فالجمله ما ذكره ومن مفهومه ثمان عشرة صورة أيضا
لأنه يخرج بقيد البعدية المذكورة وما للحق بها القبلية وفيها تسع صور خاصة له من ضرب
الثلاثة وهي الاقامة ونيتها ونية الاقام في ثلاثة وهي رؤية الماء والقدرة على ثمنه وزوال العلة
وبيانها على قياس ما قبلها أن تقول إما أن يقيم أو ينوي الاقامة أو ينوي الاقام قبل رؤية
الماء أو القدرة على الثمن أو زوال العلة فهذه تسع صور لا يبطل فيها التيمم فلا تدخل للاقامة وما
معها في البطلان على التفصيل السابق في رؤية الماء الخ وخروج بقوله غير التوهم التوهم
الشامل للشك وفيه تسع صور خاصة من ضرب ثلاثة وهي الاقامة ونيتها ونية الاقام في ثلاثة
وهي البعدية والمعية والقبلية وبيانها على قياس ما قبلها ظاهر فهذه تسع صور أخرى لا يبطل

الرقبة بعد شروعه في الصوم
نعم يندب قطع الصلاة
في غير الثانية استأنفها
بوضوء في الأصح فان ضاق
الوقت حرم قطعها قطعاً
إذا كانت الصلاة لا تسقط
به فيبطل نية به بذلك فتبطل
الصلاة ولا وجه لاقامتها
(وباقامة أو نيتها وهو في
صلاة مقصورة بعد غير
التوهم) فيبطل نية به
تغلب بالحكم الاقامة

فيما التيمم فجملة ما يعلم من كلامه منطوقا ومفهوما مستويان وثلاثون صورة ولا فرق في البطلان
بالاقامة أو نيتهما بين أن يكون مسعة قلاهما كذا أو لا ولا ياتي هنا ما ياتي في قطع السفر بذلك حيث
اشتراطوا ثم الاستقلال ولعل الفرق مسعة باب السفر عن باب التيمم بدليل أن القصر يجوز فيه
وإن لم تكن ضرورة وهما لا يتيمم إلا عن ضرورة فادنى شيء يطله وقوله بعد مدغير التوهم طرف
للاقامة ونيتهما أي ويطل التيمم باقامة المسافر القاصر الخ بعد رؤية الماء الخ وحاصل كلامه
أن المسافر إذا كان ناوليا القصر ثم نوى الإقامة أو أقام بالفعل أو نوى الانعام لكن لم ينو ولم يتم
ولم يتم إلا بعد أن رأى الماء أو قدر على ثمنه أو زلات العلة فان تيممه يطل وإذا بطل تيممه بطأت
صلاته للعلل التي ذكرها الشارح أما التوهم - م فلا يطل صلته به لضعفه ومثله الشك كما تقدم
وتوقف الشوري في حكم التوهم - م لا يحل له (قوله المقتضية) صفة للاقامة أو نيتهما وكل فاعل
وكان القياس أن يقول المقتضى الآن يقال أن كلامه قول بكنا (قوله بكل منهما) أي من
الاقامة أو نيتهما ومن الانعام (قوله ما لم يستجبه) وهو الانعام لأنه انما استباح بالتيمم ركعتين
فالرائد عليهم - ما كافتتاح فريضة أخرى بتيمم واحد وهو ممتنع فقوله لان الانعام علة لاحداث
ما لم يستجبه وقوله كافتتاح صلاة أخرى أي وافتتاحها حينئذ لا يجوز اضعف التيمم بوجود
المانع من رؤية الماء الخ أما إذا لم يوجد المانع المذكور فالتيمم قوي بدليل أنه يتنقل به فله
أن يتم به الصلاة فالبطالان لما ذكر لالكونه ما يجب قضاؤها إذا فرق بين أن يجب قضاؤها أولا
كما مر (قوله ويخالف التيمم الخ) لما فرغ من مبطلاته وهي من مشكلات الكتاب شرع فيما
يخالف فيه الوضوء يقال ويخالف الخ (قوله زيادة على ما مر) أي من أنه لا يستحب تجديده
وكذا تشابهه بل يكره ذلك ولا يصح بنية فرض التيمم على ما مر وأنه في عضوين الوجه واليدين
فقط ومن اختصاصه بوجوب قصد التراب ووجوب نقله ووجوب ضربتين بخلاف الوضوء
لا يجب فيه شيء من ذلك بل لو نوى الوضوء فنزل عليه ماء مطرا أو غيره فانفسات أعضائه صح
وضوءه ومن بطلانه بالريضة مطلقا وفي الوضوء تفصيل ان كان وضوءه سليم لم يطل ولا يبطل ومن
أنه لا يصح قبل دخول الوقت ولا لمن على بدنه نجاسة الأبدن والها ولا قبل الاستنجاء لوجود
النجاسة وبعد التيمم لفقد الماء يجعل يغلب فيه وجوده سقرا كان أو حضرا وإذا صلى بالتيمم
صلاة قرأ أي الماء في أثناءه ابطأت على التفصيل المار ويعيد العاصي بالسفر لفقد الماء ولا يصح
من العاصي بسفرا إذا كان معه ماء يحتاجه للعطش ويقال له ان ثبت استنجاه والا فلا كما لو أراد
أن يأكل المنيعة يعلم ذلك من مفهوم قول المصنف فيما مر ولو حيا وانما حرم ما على ما سبق ومن أنه
يجب تحليل أصابعه ان لم يفرقها حال الضرب ومن أنه يطل برؤية الماء وتوهمه وبالقدرة
على ثمنه وبرزوال العلة وبان يسمع شخصا يقول عندي ماء وتعلم الأخيرة من قوله بالاحاطة على
ما مر ولا يصح الاحتجاج كما يعلم من أسبابه فهذه ثنتان وعشرون خصلة وذكرها في المتي أربعاً
وإحدى منها است وهي انه لا يستحب فيه تحليل الشعر الكثيف ولا يصح للنفل المطلق في وقت
الكراهة إذا قص - د أن يصلي فيه ولا يصلي فيه الفريضة بتيمم النافلة ولا يصح بطهارته على
الخطين إذا كان لفقد الماء ويجب تعدده بحسب تعدد الأجزاء المفروضة وليس تعدده بتعدد
الأجزاء المسنونة أيضا كالكفين فجملة ذلك ثنتان وثلاثون خصلة (قوله بعناء الاول) أي

أونيتها المقتضية كل منهما
الانعام فاشبهه ما لو نوى
الانعام بجوامع أنه أحدث
بكل منهما ما لم يستجبه لان
الانعام كافتتاح صلاة
أخرى وقولي أونيتها الخ
من زيادتي (ويخالف)
التيمم (الوضوء) زيادة على
ما مر (في أنه لا يرفع الحدث)
بعناء الاول السابق في باب
الاحداث

(قوله ولا يصلي فيه الفريضة
الخ) لا يخفى أنه ذكرها المتي

وهو الامر الاعتباري أما بهما الثالث المذكور فهو المنع في دفعه التيمم رفعاً مقبلاً
والوضوء رفعاً مطلقاً وأما بهما الثاني وهو الاسباب فلا يرفع كل منهما لأن السبب إذا وقع
لا يرفع (قوله لا يجب إيصال التراب) أي ولا يسن كما مر وخرج بقوله إلى منابت الشعر ما نحت
الافتقار فيجب إيصاله إليه والفرق أن إذا التزم مطابقة بخلاف الشعر (قوله وإن خف) أي سواء
كان خفيفاً أو كثيفاً واعتبر بان الكثيف لا يجب إيصال الماء إلى منابته في الوضوء أيضاً
فالغاية غير صحيحة وأجيب بأن نقد الكثيف بما يجب غسله أو بان في مفهومها تفصيل لا والمعنى
لا يجب إيصاله إلى منابته وإن خف بخلاف الوضوء ففيه تفصيل تقدم (قوله لعسر ذلك) أي
الإيصال (قوله لا يجمع به) بالبناء لا بفعل وهو فرضان سواء كانا أداء أم قضاء (قوله وإن كان
المتيمم صيباً) دفع بذلك ما يوهم من جواز الجمع له لكونه صلاته تقيلاً ثم لا يجمع في فرض ثم بلغ
قبل فعله لم يصل به الفرض لأن صلاته في نفسه منفل وإن كان لها حكم الفرض في منع الجمع
فعمل بالاحتياط في حقه في الموضعين حيث تيمم للفرض إذا بلغ ولا يجمع مع تيممه بين فرضين
(قوله كصلاتين الخ) المكاف استقصائية نعم إن كانت الصلاة الثانية معادة جعت مع أصلها
بتيمم واحد لأن المعادة تقع نفلاً وإن كان يشوي في الفرض والظاهر أنه إذا تيمم للمعادة ينوي
استباحة فرض الصلاة فإن نوى استباحة الصلاة فقط لم تصح صلاتها بذلك التيمم كالأنصح
صلاتها الابنية الفرضية لأن القصد المحم كانه كالمعادة الظاهر مع الجماعة كما يفعل الآن فيجوز
جمعها بتيمم واحد ويمنع الجمع بين الجماعة وخطبتها بتيمم واحد لأن الخطبة وإن كانت فرض
كفاية قد التحقت بفرض الأيمان لما قيل إنها بدل عن ركعتين والصحيح لا يقطع النظر عن
الضعيف وإنما جرح بين الخطبتين بتيمم واحد مع أنه فرضان لأنهما التلازمهما صاراً كالشي
الواحد كما كتفيهما بتيمم واحد بل الظاهر امتناع أفراد كل واحد منهما ما بتيمم لعدم وروده
فعلم أن الخطيب يحتاج إلى تيممين وأنه لو تيمم للجمعة كان له أن يخطب به ولو تيمم للخطبة فلم يخطب
كان له أن يصلّي به الجمعة وإن كانت الخطبة دون الصلاة لما مر من أنها التحقت بفرض العين
ولو تيمم وخطب بمحل ولم يصل ثم أراد أن يخطب ثانياً في محل آخر لم يجز كما قاله الحلبي وقرره شيخنا
عظيمة لما مر من التحاقها بفرض العين وقياسها على المعادة في الجواز لا يصح لأن المعادة نفلاً
والفرض الأولى ولا كذلك الخطبة فإنها وإن كانت فرض كفاية فقد التحقت بفرض العين
(قوله أو طوافين الخ) أو مائة جمع فيمنع الجمع بين صلاة وطواف والنذر من كل منهما ما
كالفرض وشمل فرض الطواف طواف الوداع ولو نذر أن يصلّي أربع ركعات أو أكثر كناه
أن تيمم واحد بخلاف ما لو نذرهما وأن يسلم من كل ركعتين فإنه لا بد من التيمم لكل ركعتين فإن
كل ركعتين صار كصلاة أخرى مفتحة ومثل ذلك صلاة الضحى والوتر في التفصيل المتقدم أما
التراخي إذا نذرهما فإنه يتيممهما عشر تيممات وإن لم يندرت تسليماً من كل ركعتين لأن التسليم
فيهما من كل ركعتين محتم قاله البايلي (قوله لأنه طهارة ضرورة) وقوله تعالى إذا قم إلى الصلاة
إلى قوله فتيمموا فاقضوا وجوب الطهر لكل صلاة (قوله ويجمع به فرض الخ) هذا مفهوم
قوله فرضان والمناسب لما قبله وما بعده رفع فرض لكن أحوجه إلى ذلك قوله وما شاء وقوله
ومثلها أي النوافل تمكين المرأة الخ أي إذا تيممت للفرض فأنه يجمع بينهما وبين التمكين وكذا

(و) في (أنه لا يجب إيصال
التراب فيه إلى منابت
الشعر وإن خف) اعسر
ذلك بخلاف الماء كما مر
(و) في (أنه لا يجمع به)
وإن كان المتيمم صيباً
(فرضان) كصلاتين أو
طوافين لأنه طهارة ضرورة
بخلاف الوضوء ويجمع به
فرضا وما شاء من النوافل
لأنها لا تنحصر بخلاف فيها
ومثلها تمكين المرأة حلها

(قوله أما التراخي إذا
نذر الخ) في عش على
مر أنه يتيمم للتراخي تيمماً
واحد وإن نذر السلام من
كل ركعتين منها لعدم
انعقاده لوجوبه كذلك
أصله والفرق بينها وبين
نحو الضحى عند نذره ونذر
السلام من كل ركعتين منه
حيث وجب تعدد التيمم
بعد ذلك أن الضحى مثلاً ما
نذر السلام منه كذلك كان
المحل مقصوداً ناشئاً من
التزامه فوجب العمل
بمقتضاه لكونه من فعله
بخلاف التراخي فإن
السلام فيها كذلك معتبراً
أصله مع صدق الصلاة
الواحدة عليها تدبر

صلاة الجنازة أما لو نيمت للممكن فلا يباح لها إلا ما في مرتبته كس المصحف ولو خافت عليه من
من كافر أو غرق أو حرق أو نجاسة أو المسك في المسجد والاعتكاف وقراءة القرآن ولو فرضنا
عندنا كتمان الفاسقة وكذا سجدة التلاوة والشكر ولا يباح لها فرض ولا نفل أو نيمت الصلاة
الجنازة أبيع لها ما في مرتبته من صلاة النافلة وما دونه مما تقدم ولا يباح لها الفرض فالمراتب
ثلاثة ومن المصحف وما به سنة في مرتبة واحدة حتى لو نيم لواحد منها جاز له فعل البقية
وللمرأة إذا نيمت للممكن أن تمكن من الوطء مرارا ولو كان نيمها الفقه قدماء ثم رأته في أثناء
الجماع بطل نيمها وحرم عليهما تمكينه ووجب عليه النزع بخلاف ما إذا رآه وهو وهو يجامعها
فلا يجب عليه النزع لعدم بطلان نيمها برؤيته هو أو لو نيم شخص انقضى المانع ثم رآه غيره لم يبطل
نيم الأول (قوله وتعين الخ) جواب عن سؤال تقديره ظاهر (قوله بأن نيم النافلة) الباء
بعنى الكاف (قوله لكن لو نيمت) استدراك على مفهوم قوله فرض عيني وذلك أن من جملة
الغير تمكين الحليل وقد منع الفرض العيني فقط إذا نيم للغير فقتضاه أن غير الفرض العيني
من المرتبتين اللتين تحته يباح له حينئذ وليس كذلك بل لا يباح له عند النيم ما في المرتبة
الأسفل إلا ما كان فيه افتقار لم تستجبه غيره أي مما ليس في مرتبته كصلاة النافلة والجنازة أما
ما في مرتبته فيباح له أو تمكين الحليل ليس بتقدير مثله كل ما كان في مرتبته كسجدة التلاوة
فلا يباح لها غيره مما هو فوقه

• (باب النجاسة) •

بعنى العين أي بيان أفرادها وهي الاعيان النجسة وإطلاق النجاسة على ذلك مجاز وحقبة قمتها
الوصف القائم بالخل وتعريفه وصف أي معنى يقوم بالخل أي البدن أو المكان أو الثوب عند
ملاقاته شيء من الاعيان النجسة مع توسط رطوبة من أحد الجانبين يمنع صحة الصلاة حيث
لا مرضخ وذلك الوصف هو التمسس والضمير في إذا التماس يرجع لها بهذا المعنى فقبه استخدام
على حد قوله

إذا نزل السماء بارض قوم • رعيناه وان كانوا غضايا

وإذا التماسنا من خصائصنا قال تعالى ولا تحمل علينا أصرا كحاملته على الذين من قبلنا أي
أصرا ينقل علينا ما حمل به بذلك لأنه يأصر صاحبه بضم الصاد أي يحبس في مكان يريد بذلك
التكاليف الشاقة على بني إسرائيل من قتل النفس في التوبة وأخراج ربيع المال في الزكاة
وجوب خمسين صلاة في اليوم والليل وقطع موضع النجاسة أي من غير الحيوان وما في بعض
العبارات من قطع جلودهم محمول على جلد الفرو أو الخلف الملبوسين لهم وعلى تقدير نعمه
فهو خاص بغير الضرر وري كحل الخارج فلا يجب قطعه ويحتمل عدم الخصوص وله تعالى أن
يكف عبده بما لا يطيق (قوله ما يستقدر) أي ولو طأهرا كبصاق ومخاط وبحرم كل
ذلك بعد أن يخرج من معدنه إلا نحو صلاح كاعتقاد قاذأ كل بصاق إنسان أو مخاطه نحو
صلاحه جازا ما دام في معدنه فيجوز صاحبه ابتلاعه (قوله مستقدر الخ) ثبوت الاستعداد
هنا لا في نيمه في الحد الآخر المطول وهو كل عين حرم تناولها على الإطلاق حالة الاختيار

وصلاة الجنازة وتعينها
عارض (و) في (أنه لا يصلي
به فرض عيني إذا نيم
لغيره) بأن نيم النافلة أو
للمرأة مطلقا أو صلاة
جنازة والتقدير بالعين من
قريادتي وقولي لغير أهم من
قوله لنافلة لكن لو نيمت
المرأة لم تكن حليها لم
تستجبه غيره

• (باب بيان النجاسة
وإزالتها) •

(هي) لغة ما يستقدر وشرا
بالحد مستقدر

مع سهولة التمييز لا حرمتها ولا الاستعقارها ولا ضررها في بدن أو عقل لان المنى فيه كون
الحرمة للاستعقار وذلك لا ينافي كون العين في مذاقهم ماسة بذرة أو أن الاستعقار الملبث
هو الشرعي والمنى هو الغوى ويخرج بالاطلاق ما يباح قبليه كبهض النباتات السمية وبجالة
الاختيار حالة الضرورة فيباح فيها تناول الميتة وبسهولة التمييز دود الفاكهة ونحوها فيباح
تناوله معها وان سهل تمييزه لان شأنه العسر ولا يتنجس فيه فلا يجب عليه غسله وهذا القيد
والذي قبله لا يدخل لا لأخراج وبلا حرمتها أي تعظيمها الحرام إلا أدى فانه وان جرم تناوله
مطلقا في حالة الاختيار الخ لكن لا نجاسته بل حرمة ولا يرد لحم الحربي لاحترامه من حيث
كونه آميا وبلا استعقارها ما حرم تناوله لا لما تقدم بل لاستعقارها كخاط ومنى وغيرهما من
المستعقرات بناء على حرمة أكلها وهو الأصح على ما تقدم وبلا ضررها في بدن أو عقل ما حرم
تناوله ضررها في البدن كالسميات أو العقل كالافيون والزعفران (قوله يمنع صحة الصلاة)
اعترض هذا التعريف بشتماله على الحكم وهو المنع وذلك يؤدي الى الدور وتوقف معرفة
المعرف وهو المستقدر على معرفة الحكم وهو المنع لا خذ في تعريفه وتوقف معرفة الحكم
على معرفة كونه مستقدرا اذا الحكم على الشيء فرع عن تصوره وأجيب بأنه رسم لاحد
والممنوع أخذ الحكم في الحدود وقال في السلم

وعندهم من جملة المردود * أن تدخل الاحكام في الحدود

(قوله حيث لا مخرج من الخ) كنفذ الطهورين وهي حيثية ادخال (قوله وبالعد) أي وهي
بالعدول الخ لا يقال هذه العبارة تقتضي الحصر مع عدم استقصاء افراد النجاسة فيما ذكره لانا
نقول قد دفع هذا الارادة قوله فيما سيأتي وما زيد على المذكورات الخ هو في معناها أو يقال
ان حصرها فيما ذكره اضافي أي بالنسبة لما ذكره هنا وانما ضبطوا الاعيان النجسة دون
الطاهرة لان الاصل في الاشياء الطاهرة الاما خرج الدليل قال تعالى هو الذي خلق لكم ما في
الارض جميعا ووجه ما ذكره المصنف من الاعيان النجسة ستة عشر (قوله بول) ولو من طفل
وحكاية بعض المالكية قول الشافعي بطهارة بول الصبي غلط أو افتراء ولا يرد على نجاسته
أمره صلى الله عليه وسلم العريين بشرب بول الابل لانه كان للتداوى وهو جائز بصرف
النجاسة غير النجس وما ردد من أنه تعالى لم يجعل الشفاء في الحرمات محمول على الخمر والعريون
جماعة قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم مرضى وأظهروا الاسلام فأمرهم أن يذهبوا الى
ابل الصدقة ويشربوا من أبوالها والبانم فافقهوا ذلك وصحت أبدانهم ثم قتلوا الراعي
وأخذوا الابل فبعث النبي صلى الله عليه وسلم في طلبهم فادركوهم وقطعت أيديهم وأرجلهم
من خلاف وألقوا على الارض حتى ماتوا وقصتهم مبسوبة في البخاري ويستثنى من البول
بوله صلى الله عليه وسلم وكذا سائر فضلاته فأنما طاهرة وحل تنزهه صلى الله عليه وسلم منها على
الاستحباب ومزيد النظافة وكذا سائر الانبياء (قوله لا مخرج من الخ) وهو قوله صلى الله
عليه وسلم صبوا عليه أي على مصابه ذنوبا أي مظروف ذنوب من ما هو هذا الدليل لا ينتج
الانجاسة بول الا أدى وأما نجاسة بول غيره فبطريق التماس والاعرابي هو ذواته وبصرة
الباني لا القيمي فانه ضمني أي أصل الخوارج ولم يكونوا في عصره صلى الله عليه وسلم وانما

يمنع صحة الصلاة حيث
لا مخرج من الخ (بول)
لا مخرج من الخ (بول)
لا مخرج من الخ (بول)
لا مخرج من الخ (بول)
لا مخرج من الخ (بول)
لا مخرج من الخ (بول)

(قوله وبجالة الاختيار
الخ) أي خرج بجالة الخ
أي خرج بها من حيث
الحكم بجريمة التناول
وكذا يقال في قوله وسهولة
الخ وسهولة فلا منافاة بين
قوله وهذا القيد والذي
قبله لا يدخل وبين العطف
قبل المقتضى أنهم لا يخرج
لاختلاف الجهة اه شيئا
حفظه الله (قوله لا يدخل)
أي فبقيد السهولة دخل
الدود ومنه دود الفاكهة
وانما لم يحرم لان شأنه عدم
سهولة تمييزه اه فتدبر

ترك الصحابة رضوان الله عليهم الاعرابي ولم يأمر به بالتحول من مكانه خشية المفسدة وهي
 نجس بدنه أو ثوبه أو مواضع أخرى أو قطع البول عليه فيتضرر (قوله مجمعة) أي ساكنة مع
 تخفيف الياء على الانصاح أو مكسورة مع تخفيف الياء وتشديد يدها وكذا يقال في الودي بالمهملة
 (قوله في قصة علي) هي أنه كان رجلاً مداماً بالمدى كثير المذى فاستحى أن يسأل النبي صلى الله
 عليه وسلم أن يكون أبنته تحته فأمر المقداد بن الأسود أن يسأل له النبي صلى الله عليه وسلم فسأله
 فقال يغسل ذكره ويتوضأ ولو كان علياً فاخذت المالكمة بظاهر الخبر وأوجبوا غسل كل
 الذكر وأوجبوا الشافعية غسل محل الخروج فقط كما قيل في قوله تعالى يجملون أصابعهم
 في آذانهم (قوله وهو ماء أبيض رقيق) عبارة الرمي وهو ماء أصفر نخين وقال بعضهم أنه
 يكون في الشتاء ماء أبيض نخبنا وفي الصيف أصفر رقيقاً اهـ بالمعنى فكلام الشارح لم يوافق
 واحداً من الثقلين إلا أن يقال أنه مطلع (قوله عند ثوران الشهوة الخ) فلا يكون إلا من
 الباطن وأكثراً ما يكون في النساء عند ملاعبتهن وهيجان شهوتهن وربما يخرج من الشخص
 ولا يحس به (قوله بلا شهوة قوية) أي أو بعد فتورها (قوله مهملة كالبول) انما قاسه على
 البول ولم يأت له بدليل مستقل لأن القياس من جملة الأدلة وانما لم يقس به على المذي لأنه
 لا يتقيد بدخوله بالبالغ كالبول بخلاف المذي كما مر وقاس الروث على البول لأن البول ثبت
 نجاسته بالنص (قوله اما عقبه) أي البول (قوله حيث) بمعنى وقت استمسكت أي يست
 الطبيعة أي ليس ما يخرج منها بسبب عدم تناول الاطعمة الرطبة وقوله أو عند حمل شيء ثقيل
 أي ولو عند استرخاء الطبيعة (قوله من غائط) هو اسم لفظة الآدمي ويقال لها أيضاً عذرة
 بكسر الميم وقوله أو غيره أي من فضلة بقية الحيوانات فيقال لها روث فقط فالروث أعم
 من الغائط ولذا عجز به المصنف مخالفاً لاصوله حيث عجز بالغائط وتقدم أن الغائط في الأصل
 يشمل البول لكنه صار حقيقة عرفية في الخارج من الدبر (قوله ولو لم يكن) أي ولو لم يكن
 ومثله الجراد ويجوز في السمك كما هو كذا البلاء إذا كان صغيراً فيعني عما في باطنه
 وبسن ذبح سمكة كبيرة يطول بقاؤها (قوله كالبول) أي قياساً عليه ولأنه صلى الله عليه
 وسلم لما جرى له بحجر بن وردة استنجى بها أخذ الحجرين وردة الروثة وكانت روثه جار وقال
 هذا ركس أو رجس والركس بالكاف أو الجسيم النجس وانما قاسه على البول لثبوت
 نجاسته بالنص المتقدم (قوله ولو لم يكن) لارد على من قال بطهارة المعلم للصبي أو الحراسة
 أو نحوهما (قوله طهور) بضم الطاء على الأشهر بمعنى طهره بغير وبقيتها بمعنى مطهر وهو
 مبتدأ خبره أن يغسله أي تطهره أو مطهره غسله سبع مرات ووجه الدلالة أن الطهارة إما
 عن نجس أو حدث أو تكملة ولا حدث على الأنا ولا تكملة فمعيذت طهارة النجس فثبتت
 نجاسته وهو أطيب اجزائه بل هو أطيب الحيوانات غير الآدمي ذكته أي رائحة فم لكثرة
 ما يلهث فيه قيمتها أولى وارقة ما ولغ فيه واجبة أن أريد استعمال الأنا والافستخبة كسائر
 النجاسات إلا الجر غير المحترمة فيجب إزالتها طلب النفس تناولها (قوله لأنه أسوأ) أي
 أقبح وقوله إذا لم يحل الخ لعله له وهي ناقصة أي لا يحل اقتناؤه مع إمكان الانتفاع به بنحو الحمل
 عليه فخرجت الحشرات فانها وإن لم يحل اقتنائها بحال لكن لا يمكن الانتفاع بها (قوله

(قوله ثبتت نجاسته
 بالنص) تأمله فان هذا أيضاً
 ثبت بالنص بقوله صلى الله
 عليه وسلم هذا ركس إلا أن
 يقال يجمل أنهم اخصوصية
 لروثة الجمار فلا عموم في
 الدليل هنا لا يقال نص
 البول أيضاً خاص ببول
 الآدمي لا نأقول يقاس
 عليه بول غيره قياساً أولوا

(ومذي) بمجموعة للأمر
 بغسل الذكر منه في خبرهما
 في قصة علي رضي الله تعالى
 عنه وهو ماء أبيض رقيق
 يخرج غالباً عند ثوران
 الشهوة بلا شهوة قوية
 (وودي) بمهملة كالبول
 وهو ماء أبيض كدر نخبين
 يخرج اما عقبه حيث
 استمسكت الطبيعة أو عند
 حمل شيء ثقيل (وروث)
 من غائط أو غيره ولو لم يكن
 كالبول (وكاب) ولو لم يكن
 نجس طهوراً أو آناً أحدكم
 الآتي (وخنزير) لأنه
 أسوأ حالاً من الكلب إذ
 لا يحل اقتنائه بحال

يندب قتله) أي ولو عقورا خلافا لما وقع في العباب من وجوب قتل العقور إلا أن يحمل على ما إذا تعين طريق دفع صباه ومثله الكلب العقور فقتله مندوب وقيل واجب أما المعلم فقتله حرام اتفاقا وأما ما لا نفع فيه ولا ضرر فقتله حرام على الأصح وتقدم ذلك (قوله من غير ضرر فيه) احترازه عن الحية والقواشق الخس وما في معناها فأنها طاهرة لأن قتلها وإن كان مندوبا لكن ذلك أضررها (قوله مع غيره) أي غير كل فيصديق بفرع كل واحد منهم مع الآخر و بفرع كل مع حيوان طاهر فالصور أربع والكلب والخنزير صورتان ومنهما صورة نجسة هما سبع تسكن الشارح ببيان أدلتها وبقي فرع أحدهما مع نفسه الآن يقال أنه راعى مقام الدليلين اللذين ذكرهما أو يقال أنه داخل في الكلب والخنزير (قوله بهما) عليه النجاسة الفرع إذا كان متولدا منهما وقوله أو تغلبا به لأنه إذا كان متولدا من أحدهما ومن طاهر وعمل هذا في المذهب بأنه مخلوق من نجاسة فكان مثلها قال شارحه ولا ينتقض بالدود المتولد منها لأن نفع أنه خلق من نفسه وانما تولد فيها كدود الخلل لا يخلق من نفس الخلل بل يتولد فيه ثم قال ولو ارتفع جدى كلب أو خنزيرة فثبت له على لبنها أي تربي وسمي منه لم ينحس على الأصح (قوله أو تغلبا بالنحس) أي وانما قلنا أنه يتبع غيره الذي هو النحس في النجاسة ولم نقل بتبعية الغير الذي هو الطاهر في الطهارة تغلبا بالنحس ومحل تغلبه أن لم توجد الصورة أما إذا وجدت فأنم الغالب فلو تولد آدمي بين مغلط ذكر كان أو أنثى وآدمي كذلك وكان على صورة الآدمي ولو في النصف الأعلى فقط فهو محكوم بطهارته في العبادات أخذنا بطلائعهم طهارة الآدمي وبعموم قوله صلى الله عليه وسلم فإن المسلم لا ينحس حيا ولا ميتا والتقية بالمسلم جرى على الغالب ولقوله تعالى ولقد كفر من ابني آدم إذا الاستناد إلى الآية أولى من الاستناد إلى القاعدة وتجري عليه الأحكام لأنه بالغ عاقل والعقل مناط التكليف فيصلي ولو أمما ما يدخل المساجد ويحافظ الناس ولا ينحسهم مع رطوبة ولا ينحس به الماء القابل ولا المائع وينظم عن الولايات كولاية تكاح وقضاء على المعتمد في جميع ذلك ولا تحل مناهجته ولا ذبحته ولا توارث منه وبين آدمي على المعتمد وقال بعضهم ميراث من أمه وأولاده ولا قود على قاتله فله حكم النحس في الأنكحة وكذا التسرى على المعتمد وجوزله ابن حجر الثاني حيث خاف العنت وحكمهم بأنه نجس معفو عنه ومعقد الرمي ما تقدم أمالو كان على صورة الكلب مع العقل والنطق فهو نجس على المعتمد وكذلك لو كان على صورة الآدمي وتولد بين مغلطين لأن الصورة لا تفيد الطهارة حيث تضعها ولو تولد بين مغلط وحيران آخر غير آدمي فهو نجس معفو عنه باتفاق وقد ذكر الجلال السيوطي أحكام الفرع في جميع أبواب الفقه نظاما من بحر الخفيف وهو فاعلاتن من تقع ان فاعلاتن مرتين فقال

يتبع الفرع في انتساب أباه * ولأم في الرق والحسبه
والزكاة الأخف والدين الأعلى * والذي اشتد في جزاء وديه
وأخس الأصلين رجسا وذبحا * ونكاحا ولا كل ولا اضحية

فالولد من الشريف شريف وإن كانت أمه غير شريفة لا عكسه ومن الرقيقة رقيق وإن كان أبوه حرا ومن الحر حرا وإن كان أبوه رقيقا غالبا ويجب في المتولدين إبل وبقر من لا أخف

ولأنه ينسب بقتله من غير ضرر فيه (و فرع كل) منهم مع غيره بهما أو تغلبا بالنحس

(قوله بفرع كل واحد منهم مع الآخر) أي سواء كان ذكرا أو أنثى أو العكس (قوله وأولاده) لا يظهر أن جرى على منعه حتى من التسرى إمامان جرى على طريقة حج فظاهر (قوله وجوزله حج الخ) قال عس فان كان هذا المتولد أنثى وخافت العنت وجب عليه الصبر ولا تصح مناهجتها وقوله حيث خاف الخ الذي في حج حيث تخفق العنت وفيه أن على قاتل هذا المتولد دية من حيث كان حرا

الزكياتين فلا يزكى حتى يبلغ نصاب البقر وهو ثلاثون ففيه اتيسع والمتولد بين ذى ومسلم
أو عكسه مسلم والمتولد بين صيد برى وحشى ما كوله وغيره نجس فيه القدية على المحرم والمتولد
بين كلابي ومجوسية أو عكسه فيه دية كلابي ولا تحل من أكله ولا ذبيحته والمتولد بين كلاب
وشاة نجس ولا يحل بذبحه أكله ولا تصح التضحية به (قوله كل منها) أى الثلاثة الكلاب والخنزير
والقريع (قوله تعالاه) أى وهو البدن فإذا كان نجسا فإفصال منه نجس أو طاهر أو طاهر
(قوله غيرها) أى غير الثلاثة سواء كان ما كوله اللحم أو لا فى الجوار طاهر وقوله لذلك أى تعالاه
لأصله فى الآدمى طاهر فى الظاهر لأنه أصله رجلا كان أو امرأة أو أختى وغايته أنه خرج
من غير طريقه المعتاد وهو لا يؤثر فى القول بالنجاسة ليس بشئ وسواء فى الطهارة وفى الحى
والميت والخصى والمحبوب والممسوح وغير ذلك من يتصور منه المنى بأن يمكن بلوغه أما من
لا يمكن بلوغه لو خرج منه شئ صفة صفة المنى فهو نجس لأنه ليس بمنى (قوله تحل المنى) أى
منه صلى الله عليه وسلم المختلط بمنى النساء من الجماع لأنه صلى الله عليه وسلم كان لا يحتمل لأن
الاحتلام من الشيطان فسقط ما يقال أن الاستدلال بذلك لا يصح لأن منه وسائر فضلاته صلى
الله عليه وسلم طاهرة على المعقود سواء قبل النبوة أو بعده وأما بقية الأنبياء فالاستدلال
بالحديث من حيث عدم وجوب غسل منى النساء المختلط بمنيته صلى الله عليه وسلم وقد يقال
يحتمل أن يكون من منيته فقط بأن حصل منه انزال ولم تقض المرأة الجماعه شهوته أو يكون
من امتلاء الأوعية والدليل إذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال فالدليل القاطع على طهارة
ذلك ما ذكره السيوطى فى مختصر الروضة من رواية البيهقى أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن
المنى يصيب الثوب فقال ما معناه انما هو كالصاق أو كالخطاط ولو بال شخص ولم يغسل محله
تنجس منه وإن كان مستحجرا بالاحجار ولو جامع زوجته حينئذ تنجس منه ما حرم عليه
ذلك لأنه ينجس ذكره فيجب عليه غسله قبل الجماع ان لم يفتقر الماشهونه كما قال ابن حجر ويؤخذ
من قوله كانت تحل الخ كما قال الحاملى انه يستحب فرك المنى يابسا أو غسلا رطبا قال الاستاذ
عميرة قات لو قيل بالاحتياط مطلقا خروجا من الخلاف لم يكن بعيدا اهـ (قوله وماء قرح) هو
بضم القاف وقحها كما قرئ به ما فى قوله تعالى ان يمسسكم قرح الجرح (قوله تغير) أى
أو اختلط بأجنبي لان محل النوع من ماء القروح وكذا المتلفظ والصديد ونحوهما لم يختلط
بذلك ولو من نفسه كدمع عينه وريقه فاذا دميت لنته دما قليلا وكذا كثير الم يكن بفعله اشترط
فى النوع عدم الاختلاط بريقه وكذا دم الفص والحجامة ما لم يجاوز محله أيضا وهو ما يغلب
سبب لانه اليه (قوله ريمه) أى مثلا وكذا طعمه أو لونه (قوله كالم) أى قياسا عليه (قوله
وفى معناه القحج) أى فهو مقيس على الدم (قوله ومرة) بكسر الميم وتشديد الراء الممهولة
وقوله وهى ما فى المراتة أى الجلدة وخرج بها فيها هى نفسها فانما تمتحصة تطهر بالغسل فيجوز
أكلها ان كانت من حيوان ما كوله كالكرش بفتح الكاف وكسر الراء الممهولة والطحال
يكسر الطاء وأما الحصة التى تخرج مع البول أو بعده أحيانا وتسمى العامة بالحصى فان
أخبر طبيب عدل بأنها منعة من البول فتجس والافتحصة ومن جملة ما فى المراتة الخمرزة
التي توجد فى مرارة البقر وتسهل فى الادوية فهى نجسة لتجدها من النجاسة فاشبهت الماء

(ومنها) أى منى كل منها
تعالاه بخلاف منى
غيرها لذلك ونحوه الشيخين
عن عائشة رضى الله عنها
كانت تحل المنى من ثوب
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لم يصب فيه (وماء
قرح) أى جرح (تغير)
ريحه لانه دم مستحيل فان
لم يتغير طاهر كالمرق
خلاف الراقى (وصديد)
وهو ماء رقيق بخالطه دم
كالماء وفى معناه القحج
(ومرة) وهى ما فى المرارة
كالى

(قوله أى أو اختلط الخ)
يقيد أنه عند عدم التغير
نجس مفعونه ما لم يختلط
بأجنبي وهو بخلاف قول
الشارح فطاهر وفى المداينى
تنبيه يعنى عن ماء القروح
والمتلفظ الى أن قال ما لم
يختلط بأجنبي فقوله عن
ماء القروح أى المتغيرة
حتى يصح الحكم بنجاستها
والعقود منها فتدبر

(ومسكر مائع) من شجر وغيره تغليظا ويزجر عنه كالكلب ونخرج بالمائع الحشيشة ١٣٢ والبنج ونحوهما من الجامدات

المسكرة فانها مع تحريمها طاهرة ولا ترد الخمر المنعقدة والحشيشة المذابة نظرا لاصلاهما (وما يخرج من معدة) كفى

(قوله أو لما لاقي) أي أو علم ملاقاته هو لما لاقي سمها فتدبر ولعل الحشيشة سرت له العبارة من عبارة م ر وكتب عليها الرشيدى قوله ملاقاته اسم للظاهر الاصول ملاقاته الظاهر للسم لينفصم معه ما بعده اه وقد علت امكان الجواب (قوله فاحتاج الى ذكر مانع بعده لانخراج ما ذكر) بحث في هذا عن بأنه يقتضى أن المائع يصير نجسا بمجرد تغطيعه للعقل وان لم يكن فيه شدة مطرية وهو متافى قولهم كفى في تحال الخمر ويكفى في طهارتها زوال النشوة وغلبة الخوض ولا يشترط نهايتها اه فليست التوفيق بين الحامين وقرى بعضهم بأن التغطية هنا لما كانت آخذة في الزيادة اقتضت مجردها التنجيس بخلافها في التحال فانها قد أخذت في النقص اه وقال بعض مشايخنا لا بد في التنجيس من الشدة المطرية فالعول عليه هو ما في التحال وما قالوه في التعريف انما هو لاجل الادخال ثم الانخراج لا لافادة الحكم اه تأمله

التنجيس اذا انعقد لها وصلها في النجاسة سم الحية والعقرب وسائر الهوام وتبطل الصلاة باسعة الحية لان سمها يظهر على محل النجاسة لا العقرب على الاوجه لان ابرته انغوص في باطن اللحم وتنجح السم فيه وهو لا يجب غسله نعم ان علم ملاقاته للظاهر أو لما لاقي سمها بطلت الصلاة وأما الانجاسة فان كانت من حيوان لم يتناول غير اللبن فطاهرة والافتحشحة ويعني عنها في الجبن اذا اختلط ببعض ما فيها كما يعني عن الخبز المنجوس بالسرجين فلا تبطل الصلاة بحمله (قوله ومسكر) أراد به ما يشعل المغطى للعقل الشامل للعشيش ونحوه فاحتاج الى ذكر مانع بعده لانخراج ما ذكر ولو أراد به ما فيه شدة مطرية لم يحتج لما ذكر والمراد بالسكر ما شأن نوعه ذلك وان لم يسكره وبالفعل كقطرة خمر وقوله مانع بالهزم (قوله أو غيره) كالنبيذ والبوزة فهي مع حرمتها نجسة حيث صار فيها شدة مطرية وكذا الحشيش والبنج والكشك ونحوها اذا صار فيه تلك الشدة بأن رغا وأزبد فانه يصير نجسا على المعتمد ويحد شاربه ومن المعلوم أن الكشك المعروف الآن لا يصل الى تلك الشدة (قوله الحشيشة) فيها ثنتان وسبعون زيادة قال الشاعر

قل لمن يأكل الحشيشة جهلا * يا خبيثا قد عشت شر معيشة
دية العقل بدرة فلما ذا * يا خبيثا قد بدت بها بحشيشة

والبدرة اثنا عشر ألف درهم وهو مبنى على القول الضعيف في المذهب (قوله والبنج) بفتح الباء بوزن فلس ثبت له حب يخلط بالعقل ويورث الخبال وربما أسكر اذا شربه الانسان بعد دذوبه فانه في المصباح ويقال انه يورث السمات بأن يصير الشخص ساكنا عند مخاطبته كالجماد أما بكسر هاء فهو أصل الشيء المتخذ منه كما في القاموس (قوله ونحوهما من الجامدات) وذلك كالافيون والزعفران والعنبر وجوزة الطيب وهي كبيرة تؤكل والذي يباع عند نحو العطار انما هو نواتها لا هي فكثير ذلك حرام لضرره بالعقل ويجوز تعاطى القليل منه عرفا وضبطا بعضهم بما لا يؤثر ولو تخذيرا أو فتورا ويبنى كتم ذلك عن العوام (قوله ولا ترد الخمر المنعقدة) أي فانها جامدة مع أنها نجسة ولا الحشيشة المذابة أي فانها طاهرة مع أنها مسكرة مائعة وقوله نظر الاصلها ما أي لان الخمر مائعة في الاصل فكانت نجسة والحشيشة المذابة جامدة في الاصل فكانت طاهرة ما لم يحصل منها شدة مطرية بأن رغت وأزبدت وصارت مسكرة فانها تكون نجسة كما مر فقوله فيما مر مسكر مائع يقتيد بقولنا أصالة وذلك المقيد مدخل ويخرج كأمات (قوله وما يخرج من معدة) أي يقتينا فان شك في أنه من المعدة أو لا فالأصل الطهارة وعلامة كونه منها الثنتان فلو خرج منه ثاوشك في أنه منها أو لا فالأصل الطهارة أيضا والمراد بالمعدة هنا ما جاوز مخرج الحاء المهملة على معقد الرمل (قوله كفى) هو الراجع بعد الوصول الى المعدة ولو ما هو ان عاد حالا بعد وصوله لما ذكر ولو تناهيا لحلم نحو كلب غير مستحيل وجب عليه تسبيح منه مع التعريب فان استحبال لم يجب ما ذكر اذا خرج منه بعد غسل فيه وتغريه من الأكل والاوجب ما كان خرج من دبره كفاء الاستنجاء من فضله ولو بالبحر وان خرج غير مستحيل لان شأنه ذلك وخرج بالعم العظيم فيجب التسبيح بخروجه من الدبر ولو على غير صورته وكذا من القم ومثل العظم الشعر لان شأنه عدم الاستحالة ومثل اللحم العظم الرقيق الذي يؤكل كل معه عادة لان شأنه الاستحالة ودخل تحت الكاف بالغم المعدة وأما ما بسبيل من النائم عند نومه

عليه هو ما في التحال وما قالوه في التعريف انما هو لاجل الادخال ثم الانخراج لا لافادة الحكم اه تأمله

فان تحقق كونه من الماهية بصفرة أو تنقحس ويعنى عنه في حق من ابتلى به وان تحقق كونه
من غيرها أو شك في ذلك فطاهر وقوله ولو بلا تغير تعميم في الخارج فالمدار على خروجه بعد
مجارفته مخرج الماء كما هو وان لم يتغير (قوله نعم ان كان الخارج) أى من معدة جبهة أو غيرها
كأدى وقوله متصلا أى بحيث لو زرع لبنت فان كان بحيث لو زرع لم يثبت فنحس العين
وأما البيض اذا ابتلاه حيوان ونحوه من ماله فان كان بحيث لو حزن لفرغ فطاهر والافنحس
(قوله أما الخارج من الصدر) لا يقال ان ذلك خارج من تحت مخرج الحافة فقد وجد فيه
ضابط الا لا نقول بحمل الضابط المذكور فيما خرج من غير معدته بأن وصل لما ذكر من
خارج ثم خرج وهذا خارج من معدته ومستقره وهو الصدر فكان طاهرا لخروجه من معدته
(قوله كالخياط) أى والبصاق بالصاد والزاي والسین كغراب وهو ماء الفم بعد خروجه منه وما
دام فيه فهو ريق فانه في الناموس ومثله في الطهارة العنبر والزباد والعرق وطوبى الفرج من
حيوان طاهر وكذا المسك ان انفصل من الطبيعة حال الحياة ولو طنأ أو بعد الدكاوة ذكر ابن حجر
أن النوشادر طاهر لانه قد يتخذ من دخان تبن البرسيم (قوله كلب الأتنان) بفتح الهمزة فتنانة
فوقية اسم لاثني الجير والذي ذكره في لغة قليلة والأصح اطلاق الجمار على الذكر والاثني كافي
الختار ولا يقال لها آتانة والفرق بين اثني حيث جعل نجسا ومنها حيث جعل طاهرا مع أن
كلا مستحيل في الباطن أن المني خارج من حيوان طاهر يتحقق منه مثل أصله بخلاف اللبن فانه
لا يتحقق منه مثل أصله وان كان غذاء له ولكنها العلقمة والمضغة من غير المغاظة فانه ما طاهران
في الأصح وان لم يؤكلا لان عدم كليهما الاستتذارهما (قوله لانه مستحيل في الباطن) هذا
يشمل ابن الطاهر كالشاة فيقال لاخراجها الا ما خرج لدليل (قوله أما ابن مابو كل الخ) أى
المنفصل قبل موته ولو على صورة الدم ومثله المني حيث وجدت في كل خواصه فابن القرس وان
ولدت بغلا طاهرا وكذلك البقرة اذا أولدها كاب أو خنزير ولا فرق بين ابن البقرة
والهجلة والثور خلافا لبعضهم ومما يلزمه طاهر الارنب والعروسة واعلم أن اللحم ولو لحم سمك
أفضل من اللبن على المعقلا ورديا دام الدنيا والآخرة اللحم وفي رواية أفضل طعام الدنيا
والآخرة اللحم واللبن أفضل من العسل أى عسل النحل وعسله مستثنى من نجاسة الروث على
القول بأنه يخرج من دبر النحلة ومن نجاسة القيء على القول بأنه يخرج من فمها وهو الاشبه
بكافي شرح الرملي ومن نجاسة ابن مابو كل غير بشر على القول بأنه يخرج من ثقبه تحت
جناحها (قوله خالصا) أى من الدم والفرث ساغلا لشاربين أى لا يغص به شارب بخلاف سائر
المسائعات (قوله واقعد كرمنا بنى آدم) أى بالعقل والنطق والخط واعتدال القامة وحسن
الصورة وتناول المأكول بيده وغيره انما يتناول به ولا تترك القردة لوطء النجاسة بما تاكل به
فالمراد بتناول الأدمى المأكول بيده تناولهم بامع تطاقتما (قوله ابن الاثنى) أى ولو صغيرة دون
تسع سنين ولو بكر الصلاحية ابنه الغذاء الولد فالمراد بالنشأ ما شأنه ذلك وبهذا فارق المني دون
التسع حيث حكم بنجاسته لعدم تصور الولد منه حينئذ (قوله والحى والميت) أى بالنسبة
للأدمى أما ما أخذ من ضرع بهيمة ميتة فانه نجس اتفاقا فيستترط في طهارة لبن المأكول أن
يتصل منه حال الحياة أو بعد التذكية (قوله غير آدمى الخ) وكلا آدمى الجن والمملوك بناء
على الصحيح من أن كلامهم ما أجسامها ميتة فهي طاهرة أما الجن فامسكاهم بشرعنا وان لم

ولو بلا تغير كالروث نعم ان
كان الخارج حيا متصلا
فنهحس لا نجس أما الخارج
من الصدر أو الحلق وهو
الضامة ويقال الضامة
والنازل من الدماغ وهو
البغم فطاهران كالخياط
(ولبن مابو كل غير الأدمى)
كلب الأتنان لانه مستحيل
في الباطن كالدوم أما
ابن مابو كل وابن الأدمى
فطاهران أما الأول فانه قوله
نعم على لبننا خالصا ساغلا
للشاربين وأما الثاني فانه قوله
نعم على واقعد كرمنا بنى آدم ولا
يبقى بتكريره أن يكون
منشؤه نجسا ولا فرق فيه بين
الاثني والذكر والحى والميت
(وميتة غير آدمى وسمك
وجراد)

فاعلم تفصيل أحكامهم وأما الملائكة فلم يشر فهم ومما يدل أيضا على طهارتهم ما قوله صلى الله
 عليه وسلم سبحان الله المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا ولم يقل بذلك بالآدمي فشمع ما ذكر مع أن
 المؤمن جرى على الغالب كما لا يخفى وقبل أن يمتدحهم فأنشأ بآية من آيات المنة هي الزائلة الحياة
 بغير ذكاة شرعية ولو عمدا لنفس له سائلة كالقمل والبعوض ومذبح المحرم إذا كان صبيدا
 برياً وحشياً ما كولا وخروج بذلك الجنب لأن ذلك منه كونه كآمة وأما الصبيد الميت بالضغط والبعير
 الناذب بقره لأن هذه ذكاته وتزدب بعضهم فيما لو وجد قطعة لحم مع حذائه لاهل يحكم بنجاستها
 أولا والأقرب الأول عملا بالأصل وهو عدم تذكية الحيوان (قوله من غير ضرر) أي ومن غير
 استقذار ولا احترام وتحريم ما ليس بمستقدر ولا محترم ولا ضرر فيه يدل على نجاسته فلا بد من
 ملاحظة ذلك هنا ليجري السعيات والآدمي والبصاق ونحوه فان ذلك طاهر (قوله بنجاسة
 الاعتقاد) بمعنى فساده ونجاسته أي فهي كالنجس فحاصل هذا الوجه وما بعده واحد من حيث
 أن المراد التشبيه بالنجس في الاجتناب لأن المجتنب المشبه بالنجس في الثاني أنفسهم وفي
 الأول اعتقادهم (قوله ودم) أي وإن سال من كبد وطحال ومنه الباقي على اللحم والعظام لكن
 إذا طبخ اللحم بماء وصار الماء متغير اللون بواسطة الدم الباقي عليه فإنه لا يضر لافرق في ذلك
 بين أن يكون الماء واردا أو مورودا هذا إذا لم يغسل قبل وضعه في القدر كحكم الضأن فان
 غسل قبل ذلك كحكم الجملوس وصار الماء متغيرا عما كان فانه يكون مضر لان شرط إزالة
 النجاسة ولونه فواعنه زال الاوصاف فلا بد من غسله قبل الوضع حتى تصفو الفسالة أفاده
 خضر وقرر شيخنا عطية أنه يعني عن الدم الذي على اللحم إذا لم يختلط بماء أو افلا يعني عنه كما
 يقع في مجاز غير الضأن أما الضأن فلا يختلط لحمه بماء وهذا التفصيل في غير ماء الطبخ أما هو كان
 خرج من اللحم دم وغير الماء فلا يضر سواء كان الماء واردا أو مورودا فالتفصيل في الدم الذي
 على اللحم إنما هو قبل وضعه في القدر والذي سمعته من شيخنا الحق ما قاله خضر (قوله لما مر)
 أي في قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم (قوله لا كبد الخ) أي والامنياء واما ما خرجا على
 لون الدم وبياضه لم يفسد بأن تصلح للتخاق فالاستثنائات خمس أما إذا صار البيض مذكرا وهو الذي
 اختلط بياضه بصفاره فطاهر بلا خلاف (قوله وطحالا) بكسر الطاء وقوله فطاهران أي
 ما لم يدقا وبصيراد ما والا فحسان (قوله السمك) المراد به كل ماء كل من حيوان البحر وان لم
 يسم سمكا عرفا والجراد اسم جنس واحد جراد يطلق على الذكر والاتي (قوله وما زيد الخ)
 دفع به توهم الحصر في العدد المذكور وقد مر ذلك (قوله الجرة) بكسر الجيم هي ما يخرج
 البعير أو غيره فلا جتر أي الا كل ثيابا وأما ما يخرج من جانب فم عند الهيجان المسمى بالقلة
 فليس بنجس لانه من اللسان ولا يحكم بنجاسة ما وضع فيه من الحيوان المجتر حال اجتزاره الا ان
 انفصل من الجرة ثشي فيه والمشيمة الخارجة مع الولد طاهرة وهل هي جزء من الولد أو من الأم
 حتى إذا مات أحدهما عقب انفصالها كان لها حكم الجزء المنفصل من الميت فيجب دفنها
 ولو وجدت وحدها وجب تجهيزها والصلاة عليها كبقية الاجزاء أولا لانها لانه من أجزاء
 واحد منهم ما خصوص المولود فيه نظر قاله سم قال ع ش والظاهر أنها لا يجب فيها شيء وقال
 البرماوى أما المشيمة المسماة بالخلاص فكذلك لانها تقطع من الولد فهي جزء منه وأما المشيمة
 التي فيها الولد فليست جزءا من الأم ولا من الولد اه وهذا هو الظاهر (قوله وماء المتعنت أي

لحرمة تناولها من غير ضرر
 قال تعالى حرمت عليكم
 الميتة والدم أما ميتة
 الآدمي وتاليه فطاهرة
 لحمل تناول الأخيرين
 وقوله تعالى ولقد كرمتنا
 بني آدم في الأول وقضية
 فكريمهم أن لا يحكمكم
 بنجاستهم بالموت وسواء
 المسلمون والكفار وأما
 قوله تعالى إنما المشركون
 نجس فالمراد به نجاسة
 الاعتقاد أو اجتنابهم
 كالنجس لالنجاسة الأبدان
 (ودم) لما مر من تحريمه
 (الاصك) كبد وطحالا
 فطاهران لما صرح عن ابن
 عمر رضي الله عنهما موقوف
 أحداث لنامية ثمان وثمان
 السمك والجراد والكبد
 والطحال وهو كما قال البيهقي
 وغيره في حكم المرفوع وما
 زيد على المذكورات من
 نحو الجرة وماء المتعنت

(قوله ما لم يدقا الخ) في ع ش
 خلافة

ودخان النجاسة هو في معناها (واذا انما) أي النجاسة (ولو من خف) واجبة

(قوله وكذا بجوارها) قال ع ش على ١٣٤ م ر لو نشف شيأ رطباً على اللهب المبرد عن الدخان لا ينجس وهو ظاهر ثم رأيت

الذي لم ينجح والافطاهر خلافاً للرافعي كما مر والمراد بالمتنظ البقايا في المعروفة (قوله ودخان النجاسة الخ) وهو المنفصل منها بواسطة نار و ~~كذا~~ بجوارها هو اللهب الصافي من الدخان ولا فرق في ذلك بين أن يتفصل من نجس العين كالجلة أو لا كالطيب المتنجس بالبول مثلاً ومثل ذلك البخور الطاهر إذا وضع على نار سرجين لأنه يباع فيتنجس والدخان الخارج منه غير طاهر وكذا إذا نشف الثوب على النار التي من النجاسة فهو طاهر إن لم يتفصل شيء من الدخان فيه ولو واعى البسطة من لهب نحو الجلة الصافي عن الدخان فطاهر أو التصق على الجرف فنجس أما الدخان المنفصل منها بلا واسطة نار كالمتصاعد من بيوت الأكلية أو من طوافات الجلة عند فتح ذلك فطاهر وكذا الريح الخارج من الدبر لأنه لم يمتد في كونه من عين النجاسة والرائحة الكريهة الموجودة فيه يجوز أن تكون لجوارية النجاسة ويعني عن القليل عرفاً من دخان النجاسة واعلم أن المنفصل من الحيوان كميته الأشعر ما كوله وصفه ووبره وريشه فطاهر وإن شك في نجاسته كالملقى على الكيمان ونحوها والحاصل أن الأعيان جاد وحيوان فالجاد كله طاهر إلا المسكر المائع والحيوان كذلك إلا السكاب والخنزير وما تولد منه - ما أو من أحدهم مع حيوان طاهر وأن الفضلات منها ما يسبب تحمیل في باطن الحيوان إلى فساد كدم وقيح وفيه نجس ومنها ما لا يسبب تحمیل كعرق ولعاب ودمع من حيوان طاهر أو يستحيل إلى صلاح كاللبن فطاهر (قوله وإذا انما الخ) لما فرغ من الكلام على بعض الأعيان النجسة شرع في إزالتها واعلم أن النجاسة إما عينية أو حكمية والعينية إما أن يبقى بالحمل طعمها المدرك بالذوق أو لونها المدرك بالبصر أو ريحها المدرك بالشم أو جرمها المدرك باللمس ولا يتصور ادراك شيء منها بجملة السمع فهذه أربع صور أو يبقى به أشان منها وفيه ست صور أو ثلاثة منها وفيه أربع صور أو مجموعها وهو صورة واحدة فيحصل من ذلك خمس عشرة صورة تضرب في أحوال النجاسة الثلاثة المغلظة والمخففة والمتوسطة يحصل خمس وأربعون صورة بضمها أحوال الحكمية الثلاثة المغلظة والمخففة والمتوسطة فيجمع ذلك ثمان وأربعون صورة ولا يشترط في إزالتها إني لانها من باب التزكك كترك الزنا والغصب وهو لا يتوقف على نية بخلاف طهارة الحدث والنجس لأن ذلك فعل وهو يتوقف عليه أو انما يتوقف الصوم عليها وإن كان تركه كالحاقه بالأفعال إذا قصد منه كف النفس وقمع الشهوة ومخالفة الهوى والمراد بإزالتها تطهير محلها الأخذ بما يأتي وذكر من هنا إلى آخر الباب عشرة فروع (قوله ولو من خف) أشار بالغاية للرد على القول القديم القائل بطهارة الخلف بذلك من نجاسة نصيبه بشرط أن تكون بأسفله أو جوانبه وأن يكون للنجاسة جرم يلصق بالخلف بخلاف البول ونحوه وإن يدل كفي حال الخفاف في حال الرطوبة وإن تحصل النجاسة بالمشي غير تعمد حصولها (قوله واجبة) أي لغير حاجة على الفوران عصي بها أو منه التضمخ بدم الأضحية وما يفعله العوام من تزويق الأبواب به حرام وتجب إزالته فوراً فإن لم يعص بهما لم يجرم ولا يندب أن يجعل بإزالتهما فيماعد ذلك وهو فيما ذكر المغلظة وغيره على المعتمد ولا يلحق بذلك العاصي بالخفاية لأن الذي عصي به هنامتلبس به بخلافه في الخفاية ونخرج بغير حاجة ما لو بال ولم يجد شيئاً يتشبه به فله تنشيف ذكره يده أو مسكه به وكذا

في ابن العماد من كتاب دفع الالباس عن وهم الوسواس مانعه السابع إذا أوقد بالاعيان النجسة تصاعدت النار وتصاعدت من النار الدخان وقد سبق ~~كم~~ الدخان وأما النار المتصاعدة في حال الوقود فليست من نفس الوقود وانما هي تأكل الوقود ويخرج منه الدخان والدخان أجزاء لطيفة تنفصل من الوقود ولهذا يجمع منه اللهب والذي يظهر أن النار المتصاعدة طاهرة حتى لو صعدت صافية من الدخان ومست فو بارطباً لم يحكم بتنجسه إلا أنهم في الغالب يحتلط بالدخان بدليل أن الدخان يصعد من أعلاها في حال اللهب والدخان يحتلط بها فإذا لاقت النار شيئاً أسود من الدخان الذي هو محتلط بها فعلى هذا إذا قاهان شيء رطب تنجس اه فلا ضرر عبارة المحشى (قوله ولو لوعل البسطة الخ) ينظر وجه كونه طاهراً مع ~~ككون~~ اللهب نجساً كما قاله قبل وأعله لكونه لا يتفصل منه شيء يلتصق باليد بخلاف الجرف فحرره (قوله كاللبن)

أي من ما كوله والافليس بطاهر (قوله والنجس) الأولى حذفه (قوله أي لغير حاجة على الفور) عبارة نزح المداني قوله واجبة أي على التراخي إلا أن عصي بها كأن تضمخ به لغير حاجة اه فتزول عبارة المحشى عليه ويؤيده ما في آخرها

(بغسل) في غير بعض ما يأتي كبول صبي (بحيث تزول صفاتها) من طم ولون وريح (الامعاء) زواله (من لون أو ريح) فلا
تجب ازالته بل يطهر محلّه بخلاف ما لو اجتمع القوة دلالة على بقاء عين النجاسة ١٣٥ وما لو بقي الطم لذلك واسهولة ازالته

غالباً (ولو تنجس مائع تعذر
تطهيره) لانه صلى الله عليه
وسلم سئل عن الفارة تموت
في السمن فقال ان كان
جامداً فاقاله وهاوماً حواها
وان كان مائعاً فلا تقربوه
وفي رواية فأريقوه فلا
أمكن تطهيره لم يقل فيه
ذلك لما فيه من اضاءة
المال (ولا يحل الانتفاع
به) أي بالمائع المتنجس
كسائر النجاسات الرطبة
(الافى استصباح أو طلى
فحود باب) كـفن
(بدهن) متنجس

(قوله بكسر الهمزة وقصها)
وسبأني في غسل نجاسة
الكاب أنه يضم الهمزة
وكسرها (قوله صلى عارياً)
أي ان لم يخش الهلاك
بالعري فان خشيته أو كانت
النجاسة يدهن صلى كفاقد
الطهورين وأعاد عند
القدرة ومحل هذا كله في
الثوب حيث نقص بالقطع
أكثر من أجرة سترة أو غنما
على الخلاف والواجب
القطع والاستتار بالباقي
وان لم يكفه أفاده سل
(قوله خلافاً لما قاله بعض
الحواشي) والذي قوره
شيخنا المصنف في درس
مر عن الشيخ الجليل أن
ظاهر م ر بل وصرح بجمع

نزع بيوت الاخيلية ونحوها مما يحتاج اليه (قوله بغسل) متعلق بواجبة وفي غير متعلق بغسل
أي غسل واقع في غير الخ ومثل بعض ما يأتي بقوله كبول صبي أي وكذا دبع واستنجاء باحجار
وارض تنجست بنحو بول وماه قليل بمكثرة وماه كثير بزوال تغيره وقول قل ان قوله كبول
راجع للغبر أي مثال له سبق قلم أفاده المحشى وفي ذكره الارض المذكورة نظراً لادبها من
الغسل لكن لا يشترط تنشيفها كما سبأني (قوله بحيث الخ) قيد الحيمية بالنظر للنجاسة العينية
لأحكامية فسقط اعتراض قل (قوله الامعاء زواله) أي بحيث لا يزول بالميا الغسة بنحو
الحل وانقرض بالمهمله أي العصر فالواجب في ازالة النجاسة الحل وانقرض ثلاث مرات
فاذا بقي بعد ذلك اللون أو الريح حكم بالنجاسة وطهارة المحل ولا تجب الاستمالة بالصابون
والاشنان بكسر الهمزة وفتحها وان بقي ماء أو الطم وحده تعينت الاستمالة بما ذكر الى
التعذر فاذا تعذر زوال ما ذكر حكم بالعمى فاذا قدر على ازالته بعد ذلك وجبت ولا تجب إعادة
ما صلاه أو لا والافلامعنى للعفو ويعتبر لوجوب نحو الصابون أن يفضل عنه عما يفضل عنه
عن الماء في التيمم فان لم يقدر عليه صلى عارياً وان لم يقدر على الحل ونحوه لزمه أن يستأجر عليه
بأجرة مثله اذا وجد ما فاضله عن ذلك أيضاً وما ذكره هو الماء قد خلا عما قاله بعض الحواشي من
أن الاستمالة بنحو الصابون واجبة حتى في الريح أو اللون فقط (قوله بل يطهر محله) أي
حقيقة لانه نجس معفو عنه حتى لو أصابه باللمس لم يتنجس اذ لا معنى للغسل الا الطهارة والاثار
الباقى شبه بما يشق الاستمالة فاذا قدر على ازالته بعد ذلك لم تجب لطهر المحل كما مر ولا فرق
في ذلك بين المغلظة وغيرها على المعقد وانما لم يعف عن قليل دم المغلظة سهولة ازالته لجرمه
ولا فرق أيضاً بين الارض والثوب والانا ولا بين أن يطول بقاء الرائحة أولاً (قوله ما لو اجتمع)
أي في محل واحد من نجاسة واحدة (قوله لذلك) أي لقوة دلالة على بقاء عين النجاسة (قوله
ولو تنجس مائع) يطلق المائع على ما يشمل الماء وعلى ما يقابله كخل وابن وما هذا من الثاني لما
سبأني من طهر الماء القابل بالمكثرة والمائع هو الذي اذا أخذ منه شيء يتراد من الباقي ما يعلو
محلّه عن قرب والجامد بخلافه ومنه العجين بعد دجوده وقبله من المائع (قوله تعذر تطهيره)
محلّه في غير الغسل أما هو فيمكن تطهيره بأساقته للخل لانه يستحيل قبل اخرجه ثم ان طال الزمن
بعد شربه وقبل مجبه فهو مالك الخل والافمالك الغسل (قوله عن الفارة) جمعها فتران كغلمان
بالهمزة في المفرد والجمع بخلاف فارة المسك فانه بالهمزة وتركه (قوله فأريقوه) أي وجوباً اذا
لم يراد استعماله في نحو وقود أو في دابة أو غاطية حال ضرورة مبيحة أو عمل نحو صابون
بالزيت فيجوز انحاضه من الزيت النجس ويجوز استعماله في يده وقوبه ثم يطهرهما ويجوز
استعمال الادوية المتنجسة في الدبغ مع وجود غيرها من الطاهرات ويؤثرها الدبغ يده
ويغفر التضع حينئذ للحاجة (قوله الا في استصباح الخ) ويعني حينئذ عما يصيبه من
دهن المصباح لاقائه (قوله بدهن) ذكره وان استغنى عنه بقوله به أي بالمائع نوطنة لما بعده
ولئلا يتوهم حل الاستصباح بالمائع المتنجس وان لم يكن صالحاً لما ذكر كالعسل والخل (قوله

وصرح به الرشدي أيضاً انه حيث توقفت ازالة كل من الاوصاف اجتمعاً وانقراداً على نبي من نحو الحلت أو الصابون وجب
استعماله الى التعسير في اللون أو الريح والى التعذير في ما عدا أي في الطم فقط وضابط التعسير الامعان في ذلك بحيث تعذر

أونجس من غير شوكاب فيوزمع ١٣٦ الكراهة لانه صلى الله عليه وسلم سئل عن الفأرة تقع في الدهن الذائب فقال

استصوابه أو قال اتفقوا
به رواء الطحاوي ووثق
رواه ويستفي المساجد
ويجوز سقي الدواب الماء
المتنجس وتخمير الطين
ونحوه ونحوه من زياني
(والزئبق) بالله مزه وكسر
الزاي مع فتح الباء وكسرها
(كالمائع) في أنه اذا تنجس
ثم ذكر تطهيره (ان تفتت)
لانه كادهن فان لم يفتت
أمكن تطهيره (وجلد) رلو
من غير ما كور (نجس)
بالموت يطهر (ظاهرا وباطنا)

الزيادة عليه مشقة وقدر
ينحو الثلاث مرات وضابط
التمذر أن لا يزول الوصف
الا بالقطع فان لم تتوقف
على شيء من ذلك لم يجب بل
يسن خروج من خلاف
من أوجبه مطلقا والمدار
في التوقف وجودا وعدما
على معرفة نفسه ان كان
عارفا والاسأل خيرا ولا
تسكني التجربة أن هذا
الوصف يتوقف أولا يتوقف
لاختلاف ذلك باختلاف
الزمن أو اختلاف مزاج
حيوان تلك النجاسة فلا
ينضب بطا التجربة بل لابد
فيه من المعرفة والمراد بها
ما يشمل الظن كائنه على
ذلك كله حج في النجاسة

أونجس) ذكره استطرادا وان لم يصدق به السبب لان كلامه في المتنجس حيث قال ولو تنجس
مائع الخ وانما ذكره لاثباته وهم أن حكمه مخالف لحكم المتنجس لان تخصيص المتنجس في كلامه
بالحوار بينهم المنع في النجس مطاقا مع أن حكمه حكمه وقوله من غير شوكاب متعلق بنجس
فقط أمادهن نحو الكلب فلا يجعل به استصباح ولا طلي لفاظ النجاسة ويؤخذ من ذلك أنه
لا يجوز الدبغ بروت الكلب ونحوه وان أجزأهم يجوز دهن كلب محترق يدفن كلب آخر حيث
دعت اليه حاجة ولم يلزم منه تضييع عين النجاسة (قوله مع الكراهة) قال الشوبري توجه
الكراهة بان كثير من العلماء قال بجزأة ذلك (قوله استصوابه) أي في الاستصباح ونحوه
لامطابقا لدل الرواية قبلها فهي كالمفسرة لها وانما أخرجه لعمومها اذ لو قدمها التوهم
تخصيص الاتفاق في الاستصباح فقط (قوله الطحاوي) بفتح الطاء والماء المهملة تنسبة الى
طحاقرية بصعيد مصر قالت الاف في النسب واو اقال في الخلاصة وحتم قلب ثالث يعني قال
الماوي وهو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة نفقة على خاله المزني صاحب الشافعي ثم تحول
حنفيا وصنف في الحديث عدة كتب (قوله ووثق رواه) أي قال انهم ثقات وهو منصوب
بالفتحة لان الله أصالة اذ هو جمع راوكة ضارة جمع قاض وأصله روية تتحرك الماء وانفتح
فما قبلها اذ ثبت ألفا فصار رواة (قوله ويستفي المساجد) أي فلا يجوز الاستصباح فيها بالنجس
سواء انفصل منه دخان مؤثر في نحو حيطانه ولو قبله لا أم لان لم يوجد ما يوقد به غيره واضطر
اليه اتجه الجواز للضرورة ومثلها الموقوف بشرط التلويث بالنجس فان لم يحصل منه تلويث
جاز الاستصباح به فيه وأما ملك الغير كالمعار والمؤجر ونحوهما فيمنع الاستصباح به فيه اذا طال
زمنه بحيث يعلق الدخان بالسقف أو الجدران ويجوز تنجيسه بما جرت به العادة كترسية
الدجاج والجمام ونحو ذلك وكذا الموقوف وتحكم القرائن في المسامحة بمنزلة ذلك وعدمها (قوله
ويجوز سقي الدواب الخ) استدرالك على قوله ولا يجعل الاتفاق به يجعله شاملا للماء المتنجس على
طريق الاستخدام حيث أراد بالمائع أو لا غير الماء وأعاده عليه الضمير بالمعنى الشامل له ومنزل الماء
المتنجس الطعام المتنجس فيجوز اطعامه للدواب كما قاله الرملي وظاهره ولو تنجس غطاء وخرج
بالدواب الا أدى ولو غير غير فلا يجوز سقيه الماء المتنجس ولا اطعامه الطعام كذلك (قوله
والزئبق الخ) هو ظاهر ولا يقال انه ياتي في جلود الكلاب لانا نقول ان ذلك غير محقق وعلى تقدير
صحته فلا يدل ذلك على نجاسته لانه يوضع فيمائع الجفاف من الجانبين وهو لا ينجس الا بواسطة
رطوبة حتى لو وقعت فيه فأرة فماتت ولا رطوبة لم ينجس لانه في حد ذاته جاف فلا ينجس الا
بواسطة ما ذكر (قوله ان تفتت) أي تقطع وانما ذكر تطهيره حينئذ لانه لا يقطع عند ملاقة
الماء على الوجه الذي تقطع عليه عند اصابة النجاسة فلم تزل النجاسة متخللة بين أجزائه (قوله
أمكن تطهيره) أي يغسل ظاهره ومحل ذلك اذا تنجس بماء لادخنية فيه فان تنجس بماء فيه دهنية
كودلة الميتة لم يطهر بالاخلاف (قوله وجماد) بالرفع مبتدأ خبره يطهر وجره غير مستقيم (قوله
نجس) بفتح الجيم وكسرها كما في شرح المنهج وزاد في القاموس الضم حيث قال كسمع وكرم اه
فيؤخذ من مجموع ذلك أنه بمثابة الجيم ومضارعه بنجس بفتح الجيم وضهها كما قاله السيوطي
(قوله بالموت) أي ولو حكمه يشمل جلد الحيوان الذي سلخ منه حال حياته فانه يطهر بالدبغ
(قوله ظاهرا وباطنا) المراد بالباطن ما بطن أي مالوشق اظهر وباطنا ظاهرا من وجهيه بدليل

قوله

فراجع ان شئت (قوله الرواية قبلها) فيه أنه شك من الراوي لا رواية أخرى

(٣) (قوله لا يروى بالموت عن ذلك) أي غرمة أو كاه لعدم قوله تعالى حرمت عليكم الميتة وقوله صلى الله عليه وسلم انما حرم عليكم أكلها فان ذلك شامل لكل الجلود ولو بعد الدبغ فيحرم لذلك لا نجاسته (١٣٧) لأنه طاهر فلما كاه لم يحكم بنجاسته بل بالحرمة فقط ومن ذلك

الغراء بالغين المجهمة الذي يعمل من جلود الميتة بعد دبغها فهو طاهر مع حرمة أكله ولو مع غيره كالمعاجين المركبة منه ومن غيره لكن لا يحنى أن يحل حرمة حيث علم أنه مأخوذ من خصوص جلود الميتة المذكورة أو قوبس في (قوله إزالة ما على الفرج) الأولى إزالة الخارج من الفرج عنه كما في المدايق وكما يدل الاستتار (قوله بل خلاف الأفضل) انظر الفرق بينه وبين خلاف الأولى هكذا توقف فيه عن علي مرقا الرشد يدي عليه ان خلاف الأولى باسم الملاح الاصوليين صار استعماله منهي عنه لكنه ينهي غير خاص فهو والمعبر عنه بالمكروه كراهة خفيفة وأما خلاف الأفضل فعنه انه لا ينهي فيه بل فيه فضل اه

(باندباغه) بما ينزع فضوله ولو نجسا كذرق طير طاهر مسلم اذا دبغ الاهاب أي الحلافة دطه وخرج بالجلد الشعر ونحوه لعدم نأثرهما بالاندباغ وبنجسه بالموت جلد الكلب ونحوه وباندباغه بما ذكر تشبيسه

ونعيرى بالاندباغ أولى من تعبيره بالدبغ اذا لا يشترط الفعل (ويجب الاستنجاء

قواهم اذا قلنا بطهارة ظاهره فقط بارت المصلاة عليه لافيه وهذا هو الصحيح وقيل اظاهر ما لا في الدابغ والباطن بخلافه فيشمل ما بين الوجهين والوجه الثابت عليه الشعر وعلى كلا القولين لو تنبت الشعر بعد الدباغ فعل المستوف متنجس بطهر بالغسل (قوله باندباغه) أي ولو بوقوعه بنفسه أو بالقائه على الدابغ أو القاء الدابغ عليه بنحو ريح ولو أصابه قبل الدبغ نجاسة مغالطة فغسل قبله سبعة احداق بتراب لم يطهر لانه حينئذ لم يكن قابلا للتطهير فلا يتبعه الدبغ من التسبيح مع التتريب وأخذ من ذلك سم ان عظم الميتة وشعرها اذا أصابه نجاسة مغالطة لم يطهر بالتسبيح والتتريب فاذا أصاب مع الرطوبة شيئا نجسه نجاسة مغالطة وان كان ذلك عرشا فيمالو تنجس أثناء من عاج نجاسة مغالطة وغسل سبعة احداق بتراب طهوراته يطهر من النجاسة المغالطة على المعتمد ولا يطهر من النجاسة الاصلية لان العاج نجس بالإجماع الاعلى قول عند الحنفية فقط في ذلك انه يطهر العظم من النجاسة المغالطة فاذا أصاب شيئا مع الرطوبة لم يجب تربيته وهذا هو الظاهر (قوله كذرق طير) بالذال والزاى المجهتين وبابه نصر وضرب والمراد به خرؤه المعروف (قوله اذا دبغ الاهاب) أي اندبغ أو يقاس ما ليس فيه فعل عليه (قوله ونحوه) أي كالصوف والوبر (قوله اعدم تأثرهما) أي فلا يطهران بالدبغ على المعتمد لكن يعني عن قليل ذلك وأما الجلد فيتأثر بالدبغ اذ ينقل من طبع العوم الى طبع الثياب وقوله بالاندباغ الأولى بالدبغ لان الاندباغ هو التأثر أي قبول الدبغ اذ هو مطاوع له فيصير المعنى لعدم تأثرهما بقاءه ولهما الدبغ وذلك تناقض لانهما متى قبل الدبغ تأثر به (قوله جلد الكلب ونحوه) أي فلا يطهر بالدبغ لان الجلاء أبلغ منه في افادته الطهارة وهي لا تنفك بالدبغ أولى (قوله بالماء) أي مع التسبيح والتتريب ان كانت النجاسة مغالطة ثم بعد غسله يصل فيه ويستعمله في مانع ويحرم أكله وان كان أصل حيوانه ما كولا لخروجه بالموت عن ذلك (٣) ويجوز بيعه بعد دبغه وان لم يغسله ما يمنع الدابغ رويته (قوله ويجب الاستنجاء الخ) هو لغة الازالة والقطع مأخوذ من نجوت الشجرة وأنجيت اذا قطعت لان المستنجى يقطع به الاذى عن نفسه أو الذهاب الى النجوة وهي اسم لما ارتفع من الارض لان قاضي الحاجة يطالب مكانا مرتفعا يستتر به عن العيون وشرا إزالة ما على الفرج عنه بالماء أو بالخر ومافي معناه مما جتمعت فيه الشروط الآتية تخرج بالقيء الاول إزالة الخارج من غيره وبالثاني إزالة ما خرج منه عن غيره كذرة بول خرجت منه ونزات على رجله مثلا فلا تسمى إزالة ذلك استنجاء وان وجبت ويرادف الاستنجاء الاستطابة والاستجمار الآن الاولين يعلمان الماء والخمر والاخير خاص بالخمر ولا يجب على الفور بل عند ارادة القيام الى الصلاة ونحوها أو خشية التضرع وهو طهارة مستقلة لامن الوضوء ويجوز تأخيرها عن رضوء السليم ويستنجى بعده بخمرة يلقها على يده مثلا دون التيمم ونحوه وكان ينبغي للمصنف أن يذكر آداب قاضي الحاجة كما فعل في منتهى حيث قال سن لقاضي الحاجة أن يقدّم يسار له كان قضائهم الخ واعلم أن استقبال الكعبة واستدبارها في وضوءه مبرم لذلك بالاستسرة حرام وبها خلاف الأولى أما في معذولو بالاستسرة فلا حرمة ولا كراهة ولا خلاف الأولى بل خلاف الأفضل حيث أمكن الميل عن القبلة بالمشقة وخرج بالكعبة ما كان قبله قبل ثم نسخ كصخرة بيت المقدس فاستقبله واستدباره مكروه

وتفتني الكراهة فيه بما تنفي به الحرمة ثم ويكره استقبال القمر من أعظم أهما لانهم من
آيات الله تعالى الباهرة دون استبعادهم ان لا يكره على المعتمد (قوله من نجس) خرج به الطاهر
كافي والريح فالاستنجاء منهم ما غير واجب بل يندب من الاول خروج من خلاف من أوجبه
منه ويكره من الثاني وان كان الهل رطبا خلا قالان ندبه حينئذ يخرج بمات الاستنجاء من دردد
ربيع بالوث فهو مندوب كالاستنجاء من المني وشمل الماتوث دم الحيض والنفاس فيجزي فيه
الجرا إذا كانت المرأة بكر أفتيم بعد الاستجمار الواقع بعد الانقطاع وتصل ولا إعادة عليهم أما
الثيب فان تحققت نزوله مدخل الذكر كما هو الغالب لم يكف فيه الجرا لانه لا يصل هناك والا
كفي والاستنجاء تعريه الاحكام فالندب والكراهة مما ذكر والوجوب من كل خارج نجس
ماتوث والحرمة بالمطهر والمحترم وخلاف الاولى بما زعمهم على المعتمد والاباحة قال ابن حجر
هي الاصل وتوقف عمن في ذلك فقال انظر ما وجهه وما صورته (قوله خارج من الفرج) أي
ولو قال لا يفي عنه بعد الجرا لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابداء ويكفي فيه الجرا وان لم
يزل منه شيئا ولا يقال ما قلته حينئذ لاننا نقول تطهر امرار الموي على رأس الاقرع فهو أمر
تعبدي وخرج مما ذكر الخارج من غيره فلا يسمى ازالته استنجاء كما مر (قوله بالماء الخ) ولو من
ما زعمهم الكثرة خلاف الاولى على الاصح كما مر وقيل مكروه وقيل حرام مع الاجزاء والواجب
في الاستنجاء بالماء استعمال قدر منه بحيث يغلب على ظنه من زوال النجاسة وعلامة ظهور
الخشونة ونفي بعضهم وقوعه من الشارع صلى الله عليه وسلم وهو مردود بما في الصحيحين
وغيرهما (قوله على الاصل) أي في ازالة النجاسة وهو دليل على جواز الاستنجاء بالماء (قوله
أو مع الخ) أو في كلامه مانعة خاتمة تجوز الجمع وهو أفضل فيقدم الجرا لثب النجاسة ونقل
مبائرها بيده ثم يستعمل الماء وسوا فيه البول والغائط على الصحيح وقيل ان افضلية الجمع
خاصة بالثاني ولعل افضلية الجمع ما ورد أنه لما نزل قوله تعالى فيه رجال يحبون أن يتطهروا
والله يحب المطهرين في أهل قباء أأهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا اننا نتبع الحجارة بالماء
وفي رواية أنه لما نزل ذلك قال صلى الله عليه وسلم يا معشر الانصار ان الله قد أثنى عليكم في
الطهور ورفضا طهوركم قالوا توضح الصلاة وتغتسل من الجنابة وتستنجي بالماء قال هوذا كم
فعليه كموفان أراد الاقتصار على أحدهما فالماء أفضل لكونه يزيل عن النجاسة وأثرها
وأما كان الجمع أفضل من الاقتصار على أحدهما لان العين تزول بالجرا والاثر بالماء من غير
حاجة الى مخامرة أي مخالطة نجاسة والجرا يزيل العين فقط والماء وان أزالها ما لكان يحتاج
الى مخامرة النجاسة بيده وقد يتعين الماء كافي الخشني المشكل فليس له أن يقتصر على الجرا إذا
بال من فرجه أو من أحدهما الاتباس الاصل بالزائد هذا ان كان له آلتا الذكور والافان فان
كان له آلة تشبه واحدة منهما يخرج منها البول أجزأ الجرا فيه لعدم احتمال الزيادة وان كان
مشكلا في ذاته (قوله أو مع الخ) أي ثم كل واحدة منهما جميعا لوجوبه على المعتمد
والأفضل أن يضع الجرا الاول على ظاهره قرب قدم صفحته اليمنى وأن يدير مشيا فشيا الى المبدأ
والثاني على مقدم اليسرى ويديره كذلك ويسمع بالثالث الصفحتين والمسربة ويسن أن يتطهر
الجرا المستنجى به قبل رميه ليعلم أنه أتقى أولا وأن يستنجى يساره بالجرا وبالماء ويكره بهينه
بلا فركس ذكرهما وهو منى عنه وإذا حصل الجرا للاستنجاء من البول سن أخذه بهينه

(من نجس) - ماتوث خارج
من الفرج (بفسل بالماء)
على الاصل (أو مع الخ)

(قوله ويستنجى بالماء) أي
بعد الاجار شيئا

وذكره يساره ثم يحركها او حدها فان حركته يمينه او حركته ما فقد استنجى بيمينه وتقدم أنه منهي عنه أو بضع ذكره في موضع من موضع وضعه الجردا ثم يمسح في ثالث فان أمره في موضع واحد مرتين تعين الماء فان لم يحكم له مسح ذكره يساره على مواضع من أرض صلبة أو جدار نزولا وصعودا ولو صغر الحجر أو صق مقلده بالأرض وأمسكه بين عقبيه أو أبهى قدميه وذكره يساره وإذا استنجى بالماء من تقديم قبله على دبره وعكسه في الحجر على المعتمد وبسبب اعتقاد أصبعه الوسطى في غسل دبره ودلكه بيده مع الماء ويجب أن يغسله حتى يغلب على ظنه طهارته ولا يتعرض لغسل الباطن لكن يندب للبكر ادخال طرف أغلته في ثقبه النرج فتغسله ويكره حشو ثقبه البول بالضرورة ولا يجب شتم اليد فلو غسل ووجد راحة الخارج فهو دليل على نجاسة يده فقط ولا يصحكم على الحمل بالنجاسة سواء شتمها من الملاقاة أم لا كما هو ظاهر كلامهم في شرحه وقال الرضائي إن شتمها من الملاقاة فهو دليل على نجاسة يدها وهذا هو الظاهر والكلام في ذلك لم يفسر زواله (قوله بجماد) أي ولو من جارة الحرم فيجزي على الأصح مع الكراهة عند وجود غير ما يصلح جزاء لمسه فلا يجزي الاستنجاء به سواء كان منه صلا أو منفصلا إلا أن يسع وحكم ما كم بصفة يسهل لانه قطع نية حيث نذر عنه والاستنجاء بالحجر خصوصية اختصت بها هذه الأمة أي بالنسبة لغير الانبياء فلا ينافي أن أول من استنجى به إبراهيم عليه السلام (قوله قالع) أي ولو حرك بالرجال فيجزي مع الجواز على المعتمد لانه في حال الامتحان وكذا ذهب أئمة لم يمسح بالطين ولا طبع ولا حرم وأجزأ على المعتمد في الجميع اهـ شوبري (قوله غير محترم) أي ولو من مصوبا كظهير في الماء والخلف ومثله الموقوف وجدار الغير بغير إذن أو ما يقوم مقامه اذ حرمة ذلك لا أمر عارض ومن المحترم جزء حيوان متصل به سواء كان آدميا أم لا كفارة وكذا المنصل اذا كان من آدمي ولو مرتدا أو حرييا على المعتمد فان كان من غيره فلا يحرم الاستنجاء به حيث كان طاهرا قالوا كشرعنا كقول وموقفه ودبره وربشه ولو استنجى بشئ وشك هل وجدت فيه تلك الشروط أو لا فالعقد الاجزاء وقواهم الرخصة لا يصار اليها الا يقين معناه انه اذا شك في شرط من شروط الرخصة قبل الاقدام عليها لا يجوز الاقدام عليها الا ان الرخصة لا يصار اليها الخ أما بعد فعلها فلا يضر خلافا لما ذكره الشوبري هنا (قوله بجماد) مثال الماء اجتمعت فيه الشروط ومثله الخشب والخزف ونحو قشر الجوز اليابس لكن مع الكراهة ان كان ابيه فيه ونحو بقوله ندبغ ما قبل الدبغ فلا يجزي لانه ان كان من غير مذكي فنجس أو منه فهو ملحق حيث ندبغ طبع اللعوم لا يطبع الثياب بخلافه بعد الدبغ ولو من غير مذكي لان الجلد ينقلب به الى طبع الثياب ويحرم كله حيث ندبغ كائن عليه في القديم وهو المعقد المفتي به ومحل الخلاف اذا كان من ميتة ولو كان أصل حيوانه ما كولا لخروجه بالموت عن صلاحية فلا كل أما اذا كان من مذكي وكان أصل حيوانه ما كولا فيجوز كله بهـ الدبغ بالخلاف والوجه في جلد حوت كبرجاف انه ان قويت صلاحية بحيث لو بل لم يان جاز الاستنجاء به والا فلا ويستثنى من الجلد جلد جمل لكأنه لم يحرم فيجوز الاستنجاء به مادام متصل بخلاف جلد المصنف فانه يحرم به وان انفصل وانقطعت نسبه عنه بخلاف المس لمعظم الاستنجاء فان الامتحان به أشد وهذا هو المعقد وان جوز عث الاستنجاء به اذا انقطعت

بجماد طاهر قالع غير محترم
كجلد ندبغ
(قوله في موضع منه) أي
الجردة قوله في ثالث أي موضع
ثالث وقوله وأمسكه أي
الطير (قوله نزولا وصعودا)
ويكون محلهما مختلفا
والاثنين الماء شيئا
الشواي رضى الله عنه

(٤) (قوله ظرفية الجزئي في كايه) الاولى (١٤٠) الجزئي في كايه لان الامر بجزء مما رواه الشافعي رضي الله عنه الذي هو مجموع

هذا الحديث لا يترقى منه
والذي قرره شيخنا ان قوله
فيما رواه ظرف افلا يدل
وعليه ظرفية القول في
الردي من ظرفية الجزئي
في كايه لان مقوله المحموص
جزئي من مرويه اه (قوله
أول خاتونه) نسخة أول زوجته
وهو الذي في مد وكتب
على الاولى اي رخصته
(قوله أماريه) أي عمل
نجس كابدل عليه ما بعد
(قوله أربعة) فيه أن الثاني
فيه خمسة كايه لم يسردها
الأن يقال الذي ذكره
الشارح بعنوان الشرطية
أربعة فقط أما الخامس
فيؤخذ منه بطريق المفهوم
تأمل

لانه صلى الله عليه وسلم جوزه
حيث فعله كما رواه البخاري
وأمر به بقوله فيما رواه
الشافعي ويستنج بثلاثة
أجزاء ونهى رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن الاستنجاء
بأقل من ثلاثة أجزاء وقيس
بالجزء غيره مما في معناه
وخرج بالجماد الساتع غير
الماء وبالطاهر النجس
والمتنجس كعبس وطاهر
متنجس وبالقاع غيره
كالقصب الاملس وغيره
محترم المحترم كالطعموم فلا
يجزى الاستنجاء بشئ منها

نسيته عنه بحيث لم يبق فيه أمارة تدل على أنه جلد مصحف لانه حينئذ لا اهانة فيه أصلاً إذ لم يبق
ما يدل عليه (قوله لانه صلى الله عليه وسلم جوزه) هذا دليل على جواز الاستنجاء بالجزء وقوله
حيث فعله وأمر به كالأمر بالدليل على كونه صلى الله عليه وسلم جوزه ما ذكر أي لم يحرمه فيه صدق
بوجوبه كابدل له قوله وأمر به والأول منهما دليل على أصل التجوز بالمعنى المذكور والثاني
دليل على الوجوب وعلى كون الاستعمال ثلاث مرات فتدله وأمر به عطف على فعله والضمير
للاستنجاء بالجزء والباء في به للتعديد وفي بقوله للظرفية بمعنى في فلم يلزم في كلامه تعاق حرفي جر
بعامل واحد بمعنى واحد وقوله فيما رواه بديل مما قبله وما واقعة على الأحاديث فهو من ظرفية
الجزئي في كايه (٤) (قوله ونهى) عطف على أمروا في به بعده دفع المايتوهم من أن الثلاثة أحجار
ليست بقية فيجوز النقص عنها المانقر من أن العدد لا مفهوم له وحاصل الدفع أن على كون
العدد لا مفهوم له ما لم تقم قرينة على أن له مفهوم ما رخصته فلا يجوز النقص عن الثلاثة أما
الزيادة عليه فلا تضر (قوله النجس والمتنجس) محمول عدم الجزئ ذلك إذا أراد الاقتصاص على
الجزء فان أراد الجمع وقصد بالجزء التخصيف لم يشترط طهارته فلا يحرم استعمال النجس في هذه
الحالة لانه لم يذكر شرعي ولو من مغالط كرون كلب جاف وان وجب التسميع بعد ذلك وهذا ظاهر
بالدخول أصل فضيلة الجمع أما كمالها فلا بد فيه من بقية شروط الاستنجاء بالجزء (قوله
كعبس) بفتح العين وهو مثل النجس وما بعده للمتنجس (قوله كالقصب) دخل تحت الكتاب
أنواع ثلاثة وذلك أن ما لا يقع أما الملامسة كالقصب الاملس أول خاتونه كالقصب الرخو أو تشار
أجزائه كالتراب المتناثر ودخل في القاع الحجر الثاني أو الثالث إذا لم يتلوث باستعماله وكذا
لو غسل الحجر وجف فيجوز استعماله ثانياً كدواء دغ به بخلاف التراب المستعمل في غسل
نجاسة فحواك على المعنى المذكور (قوله كالطعموم) أي غير الماء لان الكلام في الجماد وسواء
كان طعموم الانس كالجزء ما لم يحرق ويخرج عن صلاحيته لا كل أو طعموم الجن كالعظم ولو
أحرق لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستنجاء بالعظم وقال انه طعمام اخوانكم يعني من الجن
طعموم الانس أولى سواء اختص به الاكدي أم غلب استعماله له أم كان مستعمله وللهائم
على السواء بخلاف ما اختص به البهائم أو كان استعماله أغلب ويحرم تنجيس العظم بغير
الاستنجاء أيضاً لارميته الكلب وان لم تنجسه لانه غرض صحيح اماريه لا لغرض كايه فله غالب
النامس غرام فينبغي أن كل لما ولم يجد محلاً طاهر ابرميه فيه أن يمسكه في يده حتى يجيد ذلك
(قوله فلا يجزى) بالياء وفي بعض النسخ فلا يجوز جودها وهو مكرر مع قوله بعده ويصحب به
الختم النسخ التي فيها اسقاط ويصحب به لا يلزم عليه التكرار (قوله في المحترم) أي وكذا في غيره
ان قصده الاستنجاء بالماء بعبادة فاسدة وانما خص المحترم لثبوت حرمة من غير كونه عبادة
فاسدة قاله سم (قوله ما لم يجاوز الخ) شروع في شروط اجزاء الجزء بعد ذكر شروطه المتعلقة
بذاته وذكر من كل أربعة شروط فالجمله ثمانية فان جاوزها مع الاتصال لم يجز الجماد في الجواز
ولا في غيره تلويح ذلك عما نهم به البلوى ولو ابتلى بجاوزها ما دأبنا في عنه فيجزى به الحجر لضرورة
أخذ ما قالوه في الصوم من العفو عن مقعدة المذبة وورد هاهنا لئلا يكون محل ذلك إذ فقد الماء
والا فلا يجزى به الحجر (قوله وهي ما ينضم) أي يستقر بالبقاء الابتن عند القيام اه حلي

(قوله)

ويصحب به في المحترم (ما لم يجاوز) الخارج (صفحة) في الغائط وهي ما ينضم من الايتين عند القيام

(قوله وحشفة) أي من واضح ومثلها قدرها من مقطوعها أو فاقد ما خالصة فلا يجزى في حشفة الخنثى ولا في فرجه لئلا يشك فيه وهذا ظاهر إن كان له التام الذي كور والاثاث معا فان كان له آلة لا تشبه واحدة منهم ما يخرج منها البول اتجه به فيها اجزاء الطير لا تشبه احتمال الزيادة وإن كان مشكلا في ذاته كما مر وتقدم أنه يكفي الطير في المنقطع في الانسداد الخنثى ويعتبر في حق النيب أن لا يصل بوله امدخل الذي ذكر في حق البكر أن لا يجاوز ما يظهر عند قعودها والاتعين الماء كما يتعين في حق الاقلف ان وصل بوله للجدادة (قوله وان انتشر) أي سال من غيراته قال وتقطع ومجاورة والمراد بالعادة عادة غالب الناس وهذه غاية في الاجزاء وقوله فنيط أي عاق (قوله) أن لا يفتقل الخارج عن محله) أي الذي أصابه عند الخروج واستقر فيه فان انتقل تعين الماء وإن لم يجاوز الصفة والحشفة على المعقد لانه كنجاسة طرأت على المحل من خارج ومن المعلوم أنه لا يكفي فيها الطير (قوله وأن لا يجف) بكسر الجيم وقصها فان جف تعين الماء ما لم يخرج نقي من جنس الاول ويم المحل سواء وصل اليه الاول أو زاد عليه لأن نقص عنه بخلاف ما لو كان من غير جنسه كدم خرج بعد غائط أو بول وكذا وودي خرج بعد بول فهو الياس من جنسه (قوله أجنبي) أي نجس مطاوعة أو طاهر رطب غير العرق أما هو فلا يضر وكذا الطاهر الخاف كصاة ويؤخذ مما ذكر أنه لو استنجى بغيره لم يصح استنجاءه لانه يله يتنجس بنجاسة المحل ثم نجسه فبمعين الماء (قوله وأن لا يقطع) الفرق بينهما وبين الانتقال أن الانتقال يعتبر فيه الاستقرار ولا قبل حصوله في المحل الثاني كما مر بان يخرج ويستقر في المحل ثم يفتقل أي يسيل مع اتصال والقطع لا يعتبر فيه الاستقرار أو لا بل يخرج ابتداء الى موضع بدون اتصال (قوله وان لم يجاوز الخ) غاية في الارادة قبلها ولا حاجة اليها الان الكلام فيما لم يجاوز الا أن يجعل الواو للعال (قوله فان تقطع) أي داخل الصفة والحشفة وقوله في غيره أي الذي استقر على المحل (قوله فيما تنجس) دخل في ما غير آدمي كأنه وأرض فيطهر بالنضج ولا ينافيه قوله الا في وقرق بينهما ما بأن الائتلاف الخ المقتضى اختصاص النضج بالآدمي لانه بيان للحكمة الأصلية فلا ينافي عموم الحكم وتخصه في غير آدمي (قوله يبول صبي) خرج بالبول التي ونحوه وبالصبي الصبية والخنثى لأن المراد بالصبي الذكر الحق وان حكى اطلاقه على الصبية لانه يرمش وور (قوله لم يطعم) بفتح أوله وثالثه أي لم يأكل ولم يشرب اه خضر (قوله غير لبن) من اللبن اللبن والربد والقشطة سواء كانت قشطة أم لا أم لا ودخل فيه أيضا الخثر بالثلثة والخيض والحامد ولولا بالانفحة والاقط وغيرها وخرج به السمن وهذا هو المعقد دخلا فالما وقع هنا في بعض الحواشي (قوله لا تغذي) هو في حيز الخنثى قبله أي لم يتغذى بغير اللبن وحده أو مع اللبن بان لم يكفه اللبن ولو مرة وان عاد الى اللبن ثانيا فاذا تغذى بغير اللبن بان لم يكفه في بعض الايام لمرض اعترى أمه مثلا ثم رجع اللبن غسل من بوله مطلقا لانه يصدق عليه أنه أكل غير اللبن لا تغذى وهذا هو الظاهر وقيل لكل زمن حكمه (قوله في الحواشي) تنازع كل من لم يطعم ويبول أما التنجيس فلا يشترط فيه أن يكون في الحواشي البول فيها وجمع في نحو زاجحة وأصاب شياء بهما كفي فيه الرش ويحسبان من تمام اتصاله فلا يحسب منهم ما زمن اجتفائه وان طال وهما انقر يب فلا يضر زيادة نحو يومين وتعامهما نازل منزلة كل غير اللبن فلو شرب اللبن قبلهما

(قوله ما لم يخرج نقي من جنس الاول) وفي قول عدم التقسيم بذلك اه ب

(وحشفة) في البول وهي ما فوق الخنثى وان انتشر الخارج فوق العادة لانه يتعد وضبطه فنيط الحكم بالصفة والحشفة ولا بد أن لا يفتقل الخارج عن محله وأن لا يجف وان لا يقطع وان لم أجنبي وان لا يقطع وان لم يجاوز ذلك فان تقطع تعين الماء في المقطع واجزا الحامد في غيره (ويكفي فيما تنجس يبول صبي لم يطعم غير لبن) لا تغذي في الحواشي

(نضع) بأن يغمر بالماء بلا سبلان (١٤٢) بخلاف قول الصبية والخشي لا بد فيه من الغسل على الأصل ويحصل بالسبلان مع

الغمر والأصل في ذلك خبر
الصبي وخبر ابن خزيمة
والظاهر أن ذلك وقرئ بينهما
بأن الالتلاف يحصل المي
أكثر فغنى في بوله وبه
أرق من بول غيره فلا يلحق
بالحل أصوف بول غيره
ولا يمنع الاكتفاء بالنضع
تحيك المي بقر ونحوه
ولأنه لا ينفك عن ريقه
للاصلاح وظاهر أنه لا بد مع
النضع من إزالة الصفات
على ما مر وشمل كلامهم ابن
الآدم وغيره وهو متجه كما
في الماهيات وظاهره أنه لا فرق
بين النجس وغيره وهو ظاهر
وقد ذكرت هنا فوائد في شرح
الأصل (و) يكفى (في أرض
نجست بنحو بول) كغيره
(صب ماء بعده ولو مرة)
وان كانت الأرض صلبة
أول يقع تراجم الخبر الصبي
أنه صلى الله عليه وسلم أمر
في بول الأعرابي في المسجد
بصب ثوب من ماء ولم يأم
بإزالة التراب وظاهر أن
الأرض إذا لم تشرب ماء
نجست به لا بد من إزالة
عنه قبل صب الماء عليها
كما لو كان في الماء

(قوله فلا بد من جفافه) نبع
فيه القليوب والمعدن
ولو بقيت رطوبة فلا يشترط
الجفاف كما به لم ذلك من

ثم بال بعد ما قبل أن يا كل غير اللبن وجب الغسل ما ذكر ولو أصابه بول صبي وشك هل هو قول
الطوايز أو بعد ما وجب الغسل لأن الرشح رخصة فلا يصار إليه إلا يقين (قوله نضع) بالماء
المهمل أو بالمهمل والغسل أفضل خروجاً من الخلاف ومحل ذلك أن لم يحتاط برطوبة في الحل مثلاً
والأوجب الغسل لأن تلك الرطوبة صارت نجسة وهي ليست بولا (قوله في ذلك) أي الاكتفاء
بالنضع وكذا قوله بذلك (قوله وقرئ الخ) قال بعضهم فرق بالتخفيف للمعاني وبالتشديد للأجسام
لأن كثرة الحروف عند العرب تنفذ كثرة المعنى أوزيادته أو قوته والمعاني لطيفة والأجسام
كثينة ولذا لا يكاد يسمع من الفقهاء الأقوالهم ما انفارق بين المستثنين ولم يقولوا ما انفارق
ومقتضى ذلك أن يقول السائل افرق بينهما ما لا يقول فرق ولا تاتى بفرق مع أن كثيراً يقولونه
في الأفعال دون اسم الفاعل والظاهر أن هذه القاعدة أغلبية فلا يرد قوله تعالى وأفرقنا بكم
البصر بالتخفيف وهو جسم وكذا قوله فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين (قوله بينهما) أي بين
الذكر المحقق وغيره وسوى الامامان أبو حنيفة ومالك بينهما في وجوب الغسل من بولهما وإن لم
يا كلا الطعام وذهب طهارة بول الصبي أحمد واسحق وأبو ثور وحكى عن مالك وأما حكاية عن
الشافعي فباطلة (قوله الالتلاف) أي الإزالة (قوله وبأنه أرق من بول غيره الخ) لأنه خلق من
الماء والطين كآدم وهي خلقت من اللحم والدم كحواء لأنها خلقت من ضلع آدم القصير
فأعبر كل بأصله وبذلك اندفع الاعتراض بأن كلامهم ما مخلوق من لحم ودم (قوله يلحق) من باب
علم يعلم أهو برى (قوله السوف) بفتح السين وقوله للإصلاح أي كإخراج الريح من جوفه
(قوله مع النضع) أي قبله وقوله من إزالة الصفات أي من طم ولون وريح أو قد يتفق تغير صفات
بوله بسبب مرض مثلاً ومن الصفات رطوبة المحل فلا بد من جفافه أو عصره عصر اقويا (قوله
على ما مر) أي إزالة كائنه على ما مر من أنه إذا بقي اللون أو الريح لم يضر أو ماء ماء أو الطم
ضر (قوله بين النجس) أي ولو من مفاظ وإن وجب نسيب منه أهقل (قوله نجست)
أي وتشربت ما فيها فان لم تشربه كان كأنه نجس بالاط فلا بد من تجفيفها ثم صب الماء عليها
ولو مرة كما سيأتي في هاتان صورتان فيما إذا كانت النجاسة مائعة فان كانت جامدة نظراً فان كانت
غير رطبة ولم تنجس الأرض رفعت عنها فقط أو رطبة رفعت ثم صب على الأرض ما يعمها فجعلت
الصورتان دخلت تحت كلامه منظوماً وهو ما أربيع ومنزل الأرض في ذلك غيرها كسكين
سقيت وهي محماة نجسا ولحم طبع بنجس وجب تقع في الماء النجس حتى انتفخ فيكنى في تطهير
ذلك كما صب ماء يعمه ولو مرة واحدة ولا يحتاج إلى سقي السكين ماء ظهوراً ولا اغلا اللحم
وعصره ولا لنقع الحب في ماء ظهوراً ولو به رجاء كما عهده به ذلك كان أعم (قوله ولو مرة) أي
وان لم يكن يفعل فاعمل كما مر أدا بالصب في كلامه الانصباب ويسن التلميت في غير المظلة
فيسن غسله ان بعد نضع بول الصبي وغسل غيره أما المظلة فلا يسن فيها التلميت بالانيمان
بفلسنتين بعد السبع لأن المكبر لا يكبر (قوله صلبة) بضم الصاد واسكان اللام وقوله أولم يطلع
غاية ثانية أي وان لم يقع الخ أي وان لم ينضب المحل بفتح الباء والصاد المجهمة أي يحجب الماء
المصبوب عليه (قوله وظاهر الخ) إشارة إلى الحالة الثانية للمانع فهو تقييد للمنع ومحل ما ذكره
إذا كان الماء قليلاً أما الكثير فطهر به المحل وان صب على عين النجاسة (قوله عينه) ومنها

كلامه حيث قال في بول الصبي لا بد من جفافه أو عصره عصر اقويا أو مالهوم أن المعصور لا يجلو عن رطوبة رطوبة

رطوبة المحل فلا بد من جفافه كما مر (قوله فان تجسبت بجماد) محترز قوله بخوبول وقوله بان
 كان رطبا أوالو كان بالارطوبة فيمكن رفع عينه كما مر ولو خلط اللبن بكسر الباء بنجاسة جامدة
 كرت لم يظهر وأن أحرق بعد ذلك وغسل وان خلط بنجاسة مانعة كبول فان لم يهرق طهر
 ظاهره بغسله وكذا باطنه ان تقع في الماء ووصل الى جميع أجزائه كجبن بياض نجس وان أحرق
 نظر فان كان رخوا يصل الماء الى باطنه طهر باطنه أيضا بانقع كما يطهر ظاهره بالغسل وان
 كان صلبا لم يطهر باطنه الا ان دق بحيث صار ترابا وصب عليه ماء يعمه ويطهر ظاهره بالغسل
 ويكره تغريمه بالماء المساجد باللبن المتنجس (قوله في جامد) سواء كان حيا أو أرضا فلا يجب
 تقوير المعصر من الصلابة وخرج به المانع وقد مر الكلام عليه في قوله ولو تنجس مائع تذر
 طهره وقول بهض الحوائض وسبق في الكلام عليه سبق قلم مرى له من كلام الزيادي على
 المنهج ومثله تنجس المائع متأخرة فيه عن هذه وخرج به أيضا الماء وفيه تفصيل فان كان
 قليا لا تنجس بمجرد الملافة نعم ان كثر فيه انغ قاتين طهر الماء دون الاناء لانه لا يطهر الا بالتببيع
 مع التزيب والماء يطهر بالمسكثرة وان كان كثيرا ولم ينقص بولوغه عن قاتين لم ينجس الا بالتغير
 أما مجرد البولوغ فلا ينجسه كما لا ينجس الاناء وان أصاب بجرمه المستور بالماء لان كثرته مانعة من
 تنجسه كائنه (قوله تنجس بشئ من فحوكاب) ضابط ذلك مما سئلتني من الطاهرات اشئ من
 أجزائه أو عرقه أو ما به مع توسط رطوبة نعم ان من شيئا منه داخل ماء كثير لم ينجس على المعتقد
 بقيد ان يعمد الماء حائلا بخلاف ما لو قبض يده على رجل فحوكاب داخل الماء قبضا شديدا
 بحيث لا يبقى بينه وبينه ماء فلا يتجه التنجس وقد يتوهم من عدم التنجس عما سئله داخل
 الماء صحة صلاته حينئذ وهو خطأ لان ملافة النجاسة مبطل وان لم ينجس كالموقوف على نجس
 جاف والظاهر ان لمس الأجنبية في الماء الكثير ومن الفرج فيه يجري فعمد التفصيل السابق
 في القبض على الكلب (قوله غسله سبعة) أي تعبدوا ولا فيمكن من حيث ذوال النجاسة مرة
 واحدة حيث زالت الاوصاف بها (قوله بتراب) الباء لام صاحبته أي مصحوبة وعزوجة
 احدها من تراب ولو طينارطبا لانه تراب بالقوة والضابط أن كل ماصح التيمم به أجزأه ان الا
 الرمل الممزوج بمائع كخل جف فيصح التيمم به ولا يكتفى في النجاسة اذا غر الماء الممزوج هو به
 تيمم كثير او كل ما أجزأه ماصح التيمم به الا الطين المذكور والرمل الذي يلمس بالعضو والرمل
 الخطاط بغيره فانما تجزى هنا لا في التيمم وكذا الطين لا يكتفى هنا لا في التيمم كما ذكره مر وقال ابن
 حجر يكتفى فيه أيضا وجعل على ما اذا في وصار له غبار فيمكن في البابين بخلاف ما اذا بقي على
 حجر به فلا يكتفى في التيمم وبهذا حصل الجمع بينهما (قوله طهور) بضم الطاء على المشهور بمعنى
 تطهيره وقهوهاء على اسم الفاعل أي مطهر وهو مبتدأ وان يفعله خبره أي غسله وجهه اسم آلة
 أي ما يطهر به لا يصح اذا لم يستقيم معه الاخبار (قوله وان) بفتح اللام وكسرها في الماضي أما
 المضارع فبالفتح لا غير المصدر وانما وولوغا يقال أولفه صاحبه والولوغ أخذ المائع بطرف
 اللسان لا بغيره من بقية الجوارح ويكون للكلب والسياب كالهرة ولا يكون اشئ من الطيور
 الا الذباب وحده تين ويقال لمس الكلب الاناء اذا كان فارغا فان كان فيه شئ قبل ولغ وبين
 الولوغ والشرب هوم وخصوص مطلق فكل ولوغ شرب ولا عكس اذا الولوغ خاص باللسان

فان تجسبت بجماد - دبان
 كان رطبا فلا بد من رفعه
 وغسل المحل بالماء (ويجب
 في جامد تنجس) بشئ (من)
 فحوكاب غسله سبعة
 احدها من بتراب طهور
 لغيره لم طهورا فاما احدها
 اذا وانغ فيه الكلب

(قوله وهو خطأ) انظر ما
 وجهه فانه هذا لم يباشر
 النجاسة بخلافه في الوقوف
 على النجاسة فانه مباشر لها
 ولم يتم التطهير وأجاب بعضهم
 بأن البطون من حيث
 ملاقاته ما هو منسوب اليه
 عرفا وهو اقل ما تحصل به
 الملاقة فيه وبين النجاسة
 من الماء النجاسة لان حيث
 ملاقاته هوها والالزم
 التنجيس أيضا ولم يقولوا به
 الا عند القبض الشديد
 ولا يخفى أن هذا غير ملط
 الهش كغيره فالاولى في
 الجواب ان يقال يكتفى في
 بطلان الصلاة الملاقة للنجاسة
 ولو عرفا احتياطيا لا بخلاف
 نحو التنجيس لا بد فيه من
 الملاقة حقيقة

من الكلب والسباع والذباب كما مر بخلاف الشرب ويقال وان الكلب شرابا وفي شرابنا
ومن شرابنا فيتعدي بنفسه ويصرف الجرو ويخرج بالولوغ بالمعنى المذكور أخذ الكلب للجامد
من الاناء فالواجب فيه القاء ما أصابه وما حوله ولا يجب الغسل حيث لم يصبه مع رطوبة
والواجب غسل ما أصابه فقط سبه بالتراب والاضافة في قوله انما أحدكم لادنى ملابسة أي
الذي هو تحت يده وان لم يكن محلو كله (قوله ان يغسل الخ) الاقتصار على غسل الاناء لا يقتضي
عدم نجس ما فيه كما فهمه بعضهم فان ذكر الاناء ليس للتقيد (قوله وفي رواية له) أي لم
وعقروا الثامنة أي في الثامنة ولما كانت السابعة مشقة على ما وتراب صارت كأنها ثامنة
وذكر الشارح خمس روايات ثلثان لمسلم وواحدة لابي داود وواحدة للدارقطني وواحدة
للترمذي (قوله بان يغسل الخ) أي وائس المراد انه بعد الغسل سبع مرات يوضع عليه التراب
وهذا التقيد بما أخذ من رواية أبي داود فهي مبينة للمراد من رواية مسلم الثانية (قوله
وهي) أي رواية مسلم الثانية معارضة لروايته الاولى وائس الضمير لرواية أبي داود اذ لا تعارض
رواية مسلم لان أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى البخاري فمسلم فبقية الكتب الستة (قوله
في محل التراب) أي في تعيين محله والافتراق لا بد منه على كل حال وقوله فاكتفى الخ أي وحيث
تعارضت في تعيين محله تساقطتا فاكتفى الخ أي فيرجع للرواية المطلقة وكذا يرجع اليها على
تقدير عدم التعارض لاشك المضعف لدلائلها كما سيأتي فهي مفسرة للجميع فيجوز في أي من
شأن وغير الأخيرة أفضل والاولى أولى (قوله بالبطحاء الخ) البطحاء في الأصل التراب الذي في
مسيل الماء والمراد هنا مطلق التراب وقيل المكان المتسع فيه دقاق الحصى والاطلاق التراب
يحاز من تسمية الحال باسم المحل (قوله على أن الظاهر) أي هذا ان ينشأ على خلاف الظاهر
وقلنا بالتعارض أمالو ينشأ على الظاهر فقول انهم محمولة ان على الشك بدليل رواية الترمذي
فترجع للمطلق أيضا فيرجع اليه في الحالتين وقد علمت الاحتياج لرواية الدارقطني والتزمذي
اذا الاولى محل الحل عند التعارض أو الشك والثانية دليل الشك الذي هو القول الثاني (قوله
وبالجملة) أي هذا قول متيسر بالنقص بل وأقول قولنا متيسر بالجملة أي الاجال سواء قلنا
بالتعارض أو الشك لا يتقيد بالخ وهو هذا جواب عما يقال من قواعد الامام الشافعي رضي الله
تعالى عنه محل المطلق على المقيد بان يقيد المطلق بقيد المقيد ولا يخفى أن رواية احدهما
مطلقة ورواية آخرها وأولاهن مقيدة وخاصة في الجواب أن ذلك محمول على المقيد انما على
من التعارض والشك وذلك مقتضى هذا (قوله لضعف دلالتها بالتعارض أو الشك الخ) دفع
بعضهم التعارض والشك بحمل رواية احدهما على بيان الجواز وأولاهن على بيان الذب
لاجل عدم الاحتياج الى تقريب ما يترش من جميع الغسلات بعد ذلك وأخرها على بيان
الاجزاء وان كان لا ينافي الجواز ودفعه ما بعضهم بجمع الالفاظ الثلاثة مترادفة على معنى
واحد وعلى هذين لا يحتاج الى ما قاله المصنف من الحل على المطلق فحل الاحتياج اليه عند
ثبوت التعارض أو الشك (قوله وقيس بالكلب الخ) القياس من حيث النجاسة
المترب عليها التسبيع بالتراب لامن حيث التسبيع لانه تعبدى والقياس لا يدخل
التعبدات على أن القياس قديد خلهما وهو قياس أدنى على أعلى من حيث ان الكلب أنجس
أو بالعكس من حيث ان الخنزير لا يقتنى بحال (قوله وبولوغه) أشار الى أن ما اقتضاه

أن يغسله سبع مرات أو لاهن
بالتراب وفي رواية له وعقروا
الثامنة بالتراب بان يغسل
السابعة كافي رواية أبي
داود السابعة بالتراب وهي
معارضة لرواية أولاهن في
محل التراب فاكتفى بوجوده
في واحدة من السبع كافي
رواية الدارقطني احدها
بالبطحاء على أن الظاهر أنه
لا تعارض بين الروايتين
بل محمولتان على الشك من
الراوى كما لعل رواية
الترمذي أخرها عن أو قال
أولاهن وبالجملة لا يتقيد
بهما رواية احدهما لضعف
دلالتها بالتعارض أو بالشك
وقيس بالكلب الخ خنزير
والفرع وبولوغه غيره كقوله
وعقروا

(قوله أنجس) لان نجاسته
بالنقص ووجه الاعتبار يكون
المقيس عليه دائما على
وان كان أدون أو مساويا
من حيلة أخرى وهي كون
الجامع في المقيس أفضل
أو مساويا له قد يبر

ولا يكتفى ذر التراب على المحل من غير أن يتبعه بماء ولا مزج به غير تراب ظهور كاشنان وتراب نجس أو مستعمل
والواجب من التراب ما يكدر الماء ويصل بواسطة إلى جميع المحل ويستتق ١٤٥ الأرض الترابية فلا يحتاج إلى ترتيب

(قوله ولا جرمها) انظر ما
الفرق بين اشتراط زواله في
الاولى وعدمه في الثانية
والذي قرره الشيخ الجمل أن
الكيفيات الثلاث لا تسكن في
مع بقاء الجرم أما مع بقاء
الرطوبة فلا تسكن الثانية
لتنجيس التراب قبل المزج
مع كونه ضعيفا بالنسبة للماء
فلا ترد الكيفية الثالثة وأما
مع بقاء الاوصاف المجردة
عن الجرم والرطوبة فتسكن في
الثلاث وتحسب غسلة ان
زالت بها والالم تحسب فلا
يلزم بين الحسبان والاكتفاء
اه بالمعنى عن الشيخ الحنفى
وقرره شيخنا الدهموى
حفظه الله تعالى وتحتنه
أقول أحدها أن الرطوبة
لا تضر مطلقا أى في كيفية
من الثلاث حيث لم يكن ثم
وصف والا لم يكف وضع
التراب أولا ذكره سم جها
بين ما في شرح الروض وما
قاله من وأقره ع ش الثاني
أن الجرم لا يضر مطلقا
حيث كان جافا فان كان
رطبا تعين المزج أولا ولا
يدفع ما من زوال الاوصاف
فيه عليه في حاشية المنهج آخر
ووضعه شيخنا القويسقى
بما ذكر الثالث ما في الحشى
فراجع (قوله بضم الهمزة
وكسرها) وتقدم أنه يكسر الهمزة وتضعها فحصل من القولين ان الهمزة منلثة

التقييد بالشروط من قصر الحكم على الولوج ليس مراد الان الامر بالغسل اذا كان للتنجيس
يتعدى الحكم الى غير الولوج ويكون ذكر الولوج للغالب لان من قواعدهم أن المعنى اذا كان
أوسع من الاسم يكون الحكم للمعنى فالمقيس غير الولوج والمقيس عليه الولوج والجامع
التنجيس وهو المراد بالمعنى فيهما من الحكم المترتب على ذلك وجوب الغسل وحيث فلا حاجة
الى تقدير في قوله وبولوجه غيره بان يقال وبالتنجيس بولوجه الخ (قوله ولا يكتفى ذر التراب)
أى وضعه على المحل من غير أن يتبعه بماء فان أتبعه بذلك كفى وعكسه كذلك والحاصل أن
المزج له ثلاث كيفيات الاولى أن يمزج الماء والتراب معا ثم يوضع على موضع النجاسة وهذه
أفضل كيفيات المزج بل ذهب الاسنوى الى تعينها وفي هذه الحالة لو كانت الاوصاف موجودة
من غير جرم وصب عليها الماء الممزوج بالتراب فان زالت بتلك الغسلة حسبت والا فلا المراد
بالعين في قواهم من بل العين واحدة وان تعدد ما يشمل الاوصاف وان لم يكن جرم الثانية أن
يوضع التراب على موضع النجاسة ثم يوضع الماء عليه ويمزج قبل الغسل وفي هذه الحالة يشترط
قوال جرم النجاسة ووصفها من طعم ولون وريح قبل الوضع الثالثة عكس الثانية بأن يوضع
الماء أولا ثم التراب ويمزج قبل الغسل كما هو في هذه الحالة لا يشترط زوال اوصاف النجاسة
ولا جرمها أولا لان الماء أقوى بل هو المزيل وانما التراب بشرط ولا يضر في هاتين الحالتين بقاء
رطوبة المحل وان كان نجسا اذا الطهور الوارد على المحل باق على ظهوره لانه لا يورده قوة
واعلم أن قوله ولا يكتفى ذر التراب خرج بالمزج المستفاد من قوله احدها من تراب أى بمزوجة
به وقوله ولا مزج به غير ما يخرج بمزج التراب بالاحدى التى هي من جنس الماء اذ المزج نسبة
بين التراب والماء فيكل يشترط مزج بالآخر وقوله ولا مزج غير تراب ظهور بان لم يكن ترابا
أصلا أو كان ترابا غير ظهور خرج بمزج الاحدى بتراب ظهور (قوله ولا مزج به غير ماء) نعم
ان مزج به بالماء بعد مزج به بغيره ولم يتغير به كثيرا كفى (قوله كاشنان) بضم الهمزة وكسرها
(قوله أو مستعمل) أى في تيمم أو غسالات نحو كعب (قوله والواجب من التراب ما) أى قدر
الخ ويقيم مقام التتريب كدورة الماء ك ماء النيل أيام زيادته وكما السيل المترب ولو نجس
المتنجس بما ذكر في ماء كثير را كدور كد سبعة أو تربة طهر ويحسب الذهاب مرة والعود أخرى
وان لم يجر كد فواحدة أو في جار وجرى عليه سبع جريات حسبت سبعة (قوله الترابية) المراد
بالترابية ما فيها تراب سواء كان خافيا فيها أو مجلوبا اليها ويؤخذ من التعاليل أنه لا فرق بين
التراب المستعمل وغيره كالتنجيس فلا يجب تتريب المستعمل على المعقد وخرج بالترابية بالجرية
والرملية التى لا غبار فيها فلا بد من تتريبها ولو انتقل شئ من الأرض الترابية المتنجسة بنجاسة
مغلظة الى غيرها كثوب فان أريد تطهير المنتقل لم يحتج الى تتريب أو المنتقل اليه فلا بد من تتريبه
ولا يكتفى بالتراب المنتقل لانه مستعمل فيزيله ثم يترب ويغسل بعد ما بقي فان كان من تراب
الاولى غسل سنا وهكذا ولو تراب الأرض الترابية على خلاف ما أمر به ثم تطاير من غسالاتها
شئ فهل يجب تتريبه لعدم الاعتماد بالتراب المستعمل فيها قبل حيث لم يؤمر به أولا اكتفاء
بوجوب التتريب في الجملته وان لم يكن ن مطلقا بانيه نظروا الاقرب الثاني لوجود التراب

فمدخل في قولهم لا تمتثل اليه حكم المنتقل منه (قوله اذ لا معنى لترتيب التراب) فديقال له
 معني وهو اجتماع المطهرين والكن الحكم مسلم (قوله عين النجاسة) المراد بعينها ما يشتمل
 الحرم والوصف (قوله الابست الخ) أي أو بأكثر وانما اقتصر على الست لانها محل
 التوهم وهذا هو المعتمد خلافا لما ذكره قل وهل يكفي حينئذ كون التراب في احدى الست
 لانها في حكم الواحدة أو لا بد من كونه في خصوص السادسة الظاهر الاول لان العين لم تزل
 الا بمجموع الست لا بخصوص السادسة ولو جمع ماء الغسلات السبع وتطايروا منه شيء على نحو
 ثوب وجب غسله ستا مطلقا على المعتمد لان فيه ماء الاولى وهو يقتضي ست غسالات ووجب
 تربيته ان كان التراب في غير الاولى هذا اذا كان الماء المجموع لم يبلغ قلتيين بلا تغيير
 والافظهور (قوله ويغسل ما ترشش الخ) هذا من تمام الفرع قبله وتوله بعد ما بقي أي فاذا
 ترشش عليه شيء من الاولى غسل ستا أو من الثانية غسل خمسا أو من الثالثة غسل أربعة
 وهذا كذا الى السابعة فلا يغسل منها شيء (قوله ويجب الترتيب) أي زيادة على الغسل
 وقوله حكم المحل بعد الغسل بها وحكمة أنه من تجس يحتاج للترتيب أما قبل الغسل بها
 فطاهرة مطهرة فلا يسألها حكم المحل كما هو واضح (قوله ويعني عن دم نحو براغيث الخ) ولو
 نقاشش ولا أثر لافاة البدن لمرطبا من رطوبة يشن الاحتراز عنها كالحاصلة من عرق وشح
 ماء وضوء أو غسل أو حلق فلا يكف تشفيف البدن بعسره ولو اختلط ماء الحلق بالدم لم يعف
 عنه بالنسبة لماء التنظيف بعد إزالة الشعر أما الماء الاول الذي يبيل به الشعر ليحلق فيه في عنه
 مشقة حلق الشعر بدون به ومثل ذلك ما يتساقط من الماء حال شربه أو من الطعام حال أكاه
 أو البصاق في ثوبه ولا يعني عن ذلك الا بالنسبة للصلاة أو في لباس محتاج اليه ولو لتجمل لانه
 ماء قليل أو مائع فيتنجس به ولا في غير اللباس المذكور فلو حل ثوب براغيث أو صلى عليه نظر
 ان كثر دمه ولو بغير فعله ضرر والا فلا والأوجه أن دم البراغيث الحاصل على حصر نحو المسجد
 ممن ينالها كزرق الطيور فيعني عنه بالشروط المذكورة فيما مر ونحو دم البراغيث كل ما تم
 به البلوى ويعسر الاحتراز عنه كدليل بول الخفاش وكذا روثه وونيم الذباب وكذا حماسة آلة
 نحو فصا من ريق أو دهن أو غير ذلك مما احتج اليه في النص فيعني عن نحو دهن على محل
 فصد واعلم أن النجاسة على أربعة أقسام قسم لا يعني عنه في الثوب والماء وهو معروف وقسم
 يعني عنه فيهما وهو ما لا يدركه الطرف وقسم يعني عنه في الثوب دون الماء وهو قليل الدم
 سهولته دون الماء عنه ولان كثرة غسل الثوب تبليه ومن هذا القسم أثر الاستنجاء فيعني عنه
 في البدن والثوب حتى لو سال منه عرق وأصاب الثوب من المحل المحاذي للفرج عني عنه دون
 الماء وقسم يعني عنه في الماء دون الثوب وهو المبتة التي لا دم لها سائل حتى لو حمله في الصلاة
 بطات ومن هذا القسم منفذ الطير فانه اذا كان عليه نجاسة ووقع في الماء لم ينجسه عكس منفذ
 الا أدى ولو حمله في الصلاة لم تصح (قوله والبق) هو البعوض كما في الاصحاح والظاهر ان المراد به
 هنا ما يشتمل البق المعروف ببلاده مصر ودخل تحت الكاف الذباب بضم المعجمة وتخفيف الباء
 والجمع ذباب بكسر الهمزة وكسر الباء ويجوز أن يكون جمع ذبابة بمعنى بذلك لانه كذا ذب أي طرد
 أب بالمد أي رجع (قوله البثرات) بفتح الميم جمع بثرة يسكنها وهي خراج صغير يخرج في
 البدن كالبقايق ولو خرجت له بثرات أو دما ميسل قرب الدبر وخرج منه ادم واختلط بماء

اذ لا معنى لترتيب التراب
 ولو لم تزل عين النجاسة الا
 بست غسالات مثلا حسبت
 واحدة والتقييد بالجماد
 والظهور من زيادتي (ويغسل
 ما ترشش منه) أي من الماء
 الذي غسل به ما تنجس
 بشيء من نحو كلب (بعدد
 ما بقي من الغسالات) ويجب
 الترتيب ان كان لم يترتب بناء
 على الاصح أن لكل مرة
 حكم المحل بعد الغسل بها
 لانها بعض البال الباقي
 على المحل ونخرج مما بقي
 من الغسالات المترشش
 من السابعة فلا يجب غسله
 بناء على الاصح السابق
 (ويعني عن دم نحو براغيث)
 مما لا ينس له سائلة كالقمل
 والبق وان كثر مشقة
 الاحتراز عنه كدم البثرات

أما دم الدماميل والقروح ومحل الفصد والحجامة فصح في التحقيق وغيره ١٤٧ أنه كدم الاجنبي فيعني عن قلبه

فقط وقضية كلام المنج
والروضة أنه يعنى عن كثيره
أيضا (والماء القليل) بأن لم
يبلغ قلتيين اذا نجس (انما
يطهر بكثرتيه) بأن بلغهما
ولا تغير به (والكثير) اذا
انجس بتغيره كما مر انما يطهر
(بزوال تغيره) بقيد زدته
بقولي (بنفسه أو بغيره) زيد
عليه أو نقص منه وكان
الباقى كثيرا بخلاف زواله
ظاهرا بجماد بخص ورتاب
لأنك في أن التغير زال
أو استمر

(قوله لا النجس الخ) لم يظهر
وجهه وتعالى بهما ذكر لا ينجس
لأننا ندع أن التطهير بالخطا
حق يتم التعليل المذكور
بل انما هو بزوال التغير
شيخنا (قوله فاعلم أن الكلام
الخ) هي عبارة مر نقلها
الحنفى وكتب عليها
الرشيدى مانصه لعل مراده
به أن محل ما ذكر من الحكم
بالتطهير فيما اذا تغير ريح
ماء وطعمه بنجس فالتى
عليه زعفران أولونه
وطعمه فالتى عليه مسك
فزال تغيره اذا كان الماتى
لا وصف له الا الوصف
المخالف لوصفى النجاسة بان
كان الزعفران في مثاله ليس
له الا اللون والمسك في مثاله
ليس له الا الريح أى وسواء

الاستحباب عنى عنه لانه من جملة ماء الطهارة (قوله عن قلبه فقط) أى ان حصل بقوله ولو با كراه
عليه أو انتقل عن محله وقوله انه يعنى عن كثيره أيضا أى ان لم يكن بقوله ولم ينتقل عن محله وهو
ما يغلب سبب لانه اليه بقص الجع بين الكلامين وهو أولى من التضعيف ومن جملة ما يفعله بغير
الدم بالآلة وكذا وضع اللصوق والمرهم عليه وينبغى أن يكون فعل غيره برضاه كفعله ولا
يشكل دم الفصد والحجامة لان ذلك مستثنى للضرورة ويشترط في العفوق عن القليل والكثير
زيادة على الشرطين المذكورين الخاصين بالكثير أن لا يختلط باجنبي غير ضرورى كما في الشرب
والطهارة والافلاية في عنه ولو قليلا وان يكون في نوبه الذى يحتاج اليه ولو للتجمل وأن يكون
ملبوسا كما مر هذا كما في دم الانسان نفسه كالدماميل أما دم الاجنبي فيعنى عن قلبه فقط ما لم
يكن من مغلط والمرجع في القلة والكثرة الى العرف والخاص بل أن الدم اذا كان لا يدركه
الطرف المعتدل عنى عنه مطلقا وان ادركه فان كان من مغلط لم يعرف عنه مطلقا وان كان من
غيره فان اختلط باجنبي غير ضرورى ومنه دم المنافذ لم يعرف عنه مطلقا أيضا وان لم يختلط
باجنبي فان كان ذلك لدم أجنبيا نظرا ان كان بفعله كأن أخذ دما أجنبيا واطخ به يده أو نوبه
عنه شام يعرف عن شئ منه اتعد به بذلك ولان التضعيف بالنجاسة حرام والاعنى عن قلبه على ما مر ولو
كان القليل متفوقا ولو جمع لكثرة فانه يعنى عنه على الراجح كما في شرح مر (قوله والماء القليل)
هذا هو عاشر القروح كما صرح بذلك الاصل (قوله بأن بلغهما) أى وصل اليهما (قوله بزوال
تغيره الخ) ولا يضر عوده حيث خلا عن نجس جامد وقوله بنفسه كطول مكث وهبوب ريح
لابعين (قوله أو بغيره) مثل المتنجس والمستعمل والتغير يستغنى عنه لا النجس كقول لانه
لا اصل له في التطهير بخلاف المتنجس والمستعمل فن عبر بالنجس أراد به المتنجس لما ذكر (قوله
زيد عليه) أى وضع عليه أو تبع منه وافهم كلامه أن القليل لا يطهر بانتفاء تغيره وهو ظاهر
فيما اذا كان التغير بغيره مفعول عنه أما لو تغير بغيره مفعول عنه لا يسيل دمه ولو تغيرا كثيرا ثم زال
فانه يحكم بطهارته (قوله ظاهرا) انما قال ظاهرا لئلا ينافى قوله بعد ذلك لالشك الخ (قوله
بجامد) أى يستمر وصف النجاسة وعبارته شرح مر ومحل ما تقر اذا احتفل ستر التغير بما طرأ
كان زالت الرائحة بطرح المسك أو الطعم بطرح الخلل أو اللون بطرح الزعفران فلو تغير ريح
ماء وطعمه بنجس فالتى زعفران أولونه وطعمه فالتى مسك فزال تغيره طهور وقس على ذلك لان
الزعفران لا يستر الريح والمسك لا يستر اللون فعلم أن الكلام اذا فرض انتفاء الريح والطعم
عن شئ قطعا كعود أو لم يظهر فيه ريح الزعفران ولا طعمه ومنه يؤخذ انه لو وضع مسك في
تغير الريح فزال ريحه ولم يظهر فيه رائحة المسك أنه يطهر ولا بعد فيه لعدم الاستتار وحاصل
ذلك أن شرط انطاة النجاسة بالشك في زوال التغير أو استتاره حتى يحكم ببقاء النجاسة تغلبا
لاحتمال الاستتار أنه لا بد من احتمال احواله زوال التغير على الواقع في الماء من مخالط أو مجاور
فحيث احتمل احواله على استتاره بالواقع فالنجاسة باقية كما كوننا لم نحقق زوال التغير بالمقتضى
للنجاسة بل يحتمل زواله واستتاره والاصل بقاؤه وحيث لم يحتمل ذلك فهي زائلة فيحكم بطهارته
واعلم أن رائحة المسك لو ظهرت ثم زالت وزال التغير كما منا بالطهارة لانها لما زالت ولم يظهر
التغير علمنا أنه زال بنفسه اه بالحرف (قوله في أن التغير زال) أى حقيقة بدليل قوله قبل ذلك

كان انتفاء ما عدا ذلك الوصف هو الواقع في جنسه دائما كما لو دافاه ليس له طعم ولا لون في الواقع يؤثر أو كان التغير =

بخلاف زواله ظاهرا وقوله أو استتر قال في شرح المنهج بل الظاهر أنه استتر فان صفا الماء ولا تغير به طهر اه

• (باب مسح الخفين) •

أى أحكامه من جواز وغیره وكيفيته ومدته وشروطه ومبطلاته المشار إياها في ضمن قوله وينارق المسح الغسل الخ ومكرهاته الداخلة في الأحكام وتعبيره أولى من تعبير كثير بالمسح على الخلف اذ لو أراد أن يغسل رجلا أو يقيم عنها لعلمنا ويمسح على الأخرى لم يجز واجيب بان أكل الجنس وفيه أن الجنس كما يتحقق في ضمن الكل يتحقق في ضمن واحدة منه ما فلا يرد دفع به الإيهام فالأولى الجواب بانها للعهد الشرعي والعهد شرعا هو الاثنان معا نعم لو لم يكن له سوى رجل واحدة جاز له اللبس عليه والمسح هذا ان لم يبق من محل الفرض من الثمانية بقية والأفلا يجوز للمسح حتى يوارى الباقي بما يجزى المسح فوجه ولو تعددت وهي أصدية أو اشتبه الزائد بالأصل امتنع المسح الأعلى الجميع وهو رخصة ولولا لم يقيم وهو من خصائص هذه الأمة وشريع سنة تسع من الهجرة في شهر رجب وقيل ليلة الإسراء قبل الهجرة بسنة (قوله المسحات) بفتح السين جمع مسحة بسكونها كركمة وركمات ومسحات سجدة قال في الخلاصة

والسالم العين الثلاثي اسمها أنل • اتباع عين فاعه بما شكل

(قوله في الطهر) أى بالماء أو التراب أو الحجر فهذه الستة باعتبار الطهر ترجع الى ثلاثة وترجع باعتبار آخر الى أربعة لان منها ما هو مبيح لمسح الوجه واليدين في التيمم والمسح على سائر الجرح ومنها ما هو مخفف كالمسح بالحجر ونحوه في الاستنجاء ومنها ما هو رافع كالمسح على الخفين ومسح الرأس ومنها ما هو محصل للسنة كمسح الاذنين (قوله ست) يحذف التاء على الافصح اذ المعدود المحذوف مؤنث وهو مسحة قال في الخلاصة في الضمير دالخ ولا يرد على المحصر مسح العمامة لدخوله في مسح الرأس لانه لا تكملها فاقط قول المناوى ان المصنف تركه اعتباطا (قوله بالحجر) أى الوارد في الاحاديث وهو الحجر الحقيقي وقوله ونحوه أى من كل جامد ظاهر قاع الخ ولو حل الحجر على الحجر الشرعي لم يحتج لقوله ونحوه (قوله فهذا أعم من تعبيره بالجيرة) فيه نظر لان سائر الجرح مرادف للصوق فلا يشمل الجيرة اذ هي لا توضع الا على الخلع والكسر والجرح لا يشمل ذلك نعم لو عبر بالعله صح له ما ذكره وأجيب بان مراده بالجرح العلة من اطلاق الخاص واردة العام وفيه أنه يصح الجواب بمثله عن الاصل والمسح بالماء على سائر الجرح تارة يكون في الوضوء المجرد وتارة يكون في الوضوء مع التيمم (قوله ومسح الرأس الخ) فان مسح أقل مجزئ وقع واجبا وان زاد وقع مندوبا (قوله ومسح الخفين) صرح بالاضافه نادون ما قبله ليعود عليه ضمير وهو وهذا بناء على ما في صحاح النسخ من أن مسح في مسح الخفين من الماتن وفيها قبله من الشرح (قوله في الثلاثة) أى ان قوله بالماء في الوضوء يرجع للثلاثة قبله وهو خبر لم يندأ محذوف أى وهذا جار في الثلاثة ولا يرد أن مسح سائر الجرح يكون أيضا في الوضوء لان مراد الشارح الوضوء المجرد عن التيمم ووضوء الجرح محسوب به وأيضا المسح على الجيرة كما يكون في الوضوء يكون في الغسل بخلاف هذه الثلاثة (قوله مع ما يأتي) وهو قوله أرخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن الخ (قوله عن جرير) بفتح الجيم وبالتنوين ابن عبد الله البجلي بفتح الموحدة

= ما عدا ذلك الوصف لعارض كالزعران الذي فقد طعمه وريحه لعارض مع أن من شأنه ما الوجود وما قرنا به كلامه هو الذي يدل عليه ما بعده في كلامه وان كانت عبارة لا تنفي به اه بالحرف رحمه الله

• (باب مسح الخفين) •

(المسحات) الواقعة في الطهر (ست مسح) الفرج في (الاستنجاء) بالحجر ونحوه (و) مسح الوجه واليدين في (التيمم) بالقرب (و) المسح بالماء (على سائر الجرح) من جيرة أو صوق فهذا أعم من تعبيره بالجيرة (ومسح الرأس و) مسح (الاذنين ومسح الخفين) بالماء في الوضوء في الثلاثة والاصل في الأخير مع ما يأتي خبر الصحيحين عن جرير البجلي

(قوله يكون في الوضوء المجرد الخ) قد يقال كيف يتصور تجرده من التيمم مع وجود الساتر الا ان يصور بما اذا عم الساتر اعضاء التيمم وأخذ من الصحيح شيئا فانه حينئذ مسح بالماء على الساتر لاجل ما اخذ من الصحيح ولا يتيمم لان اعضاء مستورة قد بدت

قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين (وهو) أي ١٤٩ المسح عليهما (يرفع الحدث) عن

الرجلين كمسح الرأس برفعه
عن الرأس ولأنه يجوز أن
يجمع به فرائض ولولم يرفعه
لاصتناع ذلك كافي التيميم
(وانما يجوز) المسح على
الخفين

(قوله فريسيين) المشهور
بقبح الثاقب الأولى وكسر
الثانية بينهما راء مهملة
سا كنة ثمانية آخر الحروف
سا كنة ثمانية مهملة ثمانية
ثانية فحبة والفاء هـ من
تقويم البلدان هـ مصححه

(قوله لان خبر الكافر لا يقبل)
فيه ان الاخبار انما هو بعد
اسلامه وان كانت الرؤية
قبل وهو لا يضر فتدبر فله
كون هذا الاحوال خلاف
الظاهر وقوع قوله وما
أسأت الابدن انما هو جوابا
عما أوردته عليه اذ لا يصلح
أن يكون جوابا عنه الامح
ضميمة أي ما رأيت وما
أسأت الابدن كذا هم امش
شرح البهجة (قوله فان
قلنا بالاول الخ) فيه أنه
استقاده الرفع العام فقرر
ثم رأيت في التهمة أن غسل
الرجلين بعد مسح الخف
لا يفيده شيئا قال فيها لانه لم
يفسلهما باعتقاد الفرض
اسقوطه بالمسح (قوله فون
عرفة الخ) أي لانه اذا غسل
أدرك الصلاة فقط واذا مسح أدركها فيجب المسح حينئذ

والجيم نسبة الجيلة قبيلة مشهورة مكنى نسبة لمدينة ومضى نسبة لصحيفة قال في الخلاصة
وفعل في فعله التزم أسلم قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بخمسة وعشرين يوما كما قررنا
عطية نزل الكوفة ثم تحول فريسيين أي في سنة إحدى وخمسين وكان في غاية من الحسن حتى
قال فيه عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما سمعنا بمثل هذا الحسن الا في يوسف بن يعقوب ونقل عنه
أيضا أنه قال ما سمعنا بمثل حسن جرير الا ما كان من الحور العين اهـ وكان آدم أحسن منهما
(قوله رأيت) أي أبصرت فقوله يمسح حال لان البصرية تتعدى للمفعول واحد وروى انهم
قالوا لجرير انما كان هذا قبل نزول المسألة فقال وما أسأت الابدن زواها أي فلا يكون الامر
فيها بالغسل ناسخا لجواز المسح كما قال به بعض الصحابة واحتمل رؤيته لذلك بعد نزولها وقبل
اسلامه خلاف الظاهر لان خبر الكافر لا يقبل فالمراد انه رآه وهو مسلم (قوله يرفع الحدث)
أي رفعه عما قيد بالامدة التي ذكرها المصنف بخلاف الغسل فانه يرفعه رفعه ما طمأنوا ما ذكر من
أنه يرفع هو المعقد وقبل انه مبيح لرافع وينبغي على الخلاف ما لو غسل رجله في الخفين بعد
مسحهما فان قلنا بالاول لم يصح المسح لارتفاع الحدث قبل استعماله وان قلنا بالثاني
صار مستعملا لرفعه الحدث وقد علمت ان المعتمد الاول فالمراد ليس مستعملا (قوله كسح
الرأس) أي في مطلق الرفع وان كان مسح الرأس يرفع الحدث رفعه مطلقا غير مقيده (قوله
وانما يجوز المسح) أي يباح العدول عن غسل الرجلين اليه فالمراد بالاباحة هو العدول
والا فالمسح متى وقع من لابس الخف لا يقع الا واجبا أو ما غير لابس قالوا يجب عليه الغسل عينا
وفي التعبير بالجواز إشارة الى أن الغسل أفضل اذ يغلب التعبير به في مقام توهم المنع وهو كذلك
اصالة والافتقار به الاحكام الخمسة فقد يباح العدول اليه كما عرف وقد ينكره رغبة عن
السنة أي انه أعرض عنه لمجرد أن في الغسل تنظيها للاحاطة أنه أفضل سواء أوجد في نفسه
كراهته لما فيه من عدم النظافة مثلا أم لا فالرغبة أعم من الكراهة ومن جمع بينهما أراد
الايضاح وبه تفسير الرغبة بما ذكرنا دفع ما يقال ان الرغبة عن السنة قد تؤدي الى الكفر لان
ذلك محله ان كراهتها من حيث نسبتها للرسول صلى الله عليه وسلم لم أوشك في جوازها أي انحو
معارض كدليل بان خيالاته نفسه القاصرة شبهة في الدليل فلم تطعن اليه لقصورها عن
اعتقاد مساواته للغسل لقلته مثلا ولان جرير الراوي للخبر أسلم قبل موت النبي صلى الله عليه
وسلم بمن قليل لا ينعى العمل عنه صلى الله عليه وسلم لانه شك هل يجوز له فعله أولا والا كان
المسح باطلا لعدم برهانه بالنية أو كان ممن يفتدي به وقد يجب كأن خاف ان غسل رجله فوات
عرفة أو انقاذ أسير أو انصب مأواه عند ارادة غسل رجله ووجد بردا لا يذوب فيه مسح به أو ضاق
الوقت ولو اشتغل بالغسل لخروج أو خشي رفع الامام رأسه من الركوع الثاني في الجمعة أو تعين
عليه الصلاة على ميت وخيف انفجاره لو غسل رجله أو كان لابس الخف بشرطه محذورا ودخل
الوقت وعنده ماء يكفي المسح فقط بخلاف ما لو أرققه الحدث وهو متطهر ومعه ماء يكفي
لو مسح ولا يكفي له لو غسل فانه لا يجب عليه لابس الخف حتى يقع حدثه وهو لابس له على طهر
فيمكنه بالمسح ولا يجب عليه غسل رجله لما فيه من احداث فعل زائد قد يشق عليه وهو اللبس
ولانه في الصورة الاولى تعلق به وجوب الطهارة وهو قادر على أدائها بالماء باستصحاب حاله هو

عليها وفي الثانية لم تجب عليه الطهارة اذا حدث لم يوجد فلا وجه لتكليفه ان يأتى بفعل
مستأنف لاجل طهارة لم تجب به أى الآن وقد يحرم له ارض كما يغصوب اولداته كغف المحرم
اغبر عذر ولكن هذا لا يصح المسح عليه لامتناع اللبس لذاته فلا يصح التمثيل به اذ الكلام
في المسح المجزى بان كان مستوفيا للشروط وقد يكره كما لو كان الخف ثقيلاً أو محدد الرأس
(قوله في الوضوء) أى ولو وضوءه سلس كما سيأتى في قوله لكن دائم الحدث الخ (قوله بدلا) حال
وتؤخذ منه أنه ليس من الواجب الخير لان الواجب الخير لا يكون بين أصل وبدل بل بين
أصول كغسل كفارة اليمين تحرير الرقبة والاطعام والكسوة اذ ليس العتق أصلاً وغيره بدلا
وانما رفع الحدث مع ما شاركته للتميم ومسح الجبير في البدلية وعدم الايرفاعه لعدم توقفه على
الحاجة بل يجوز لها ولغيرها بخلافهما (قوله للمسافر) متعلق بقوله يجوز (قوله ثلاثة أيام
باليامين) أى ولو ذهابا وايابا بأن يقصد محلا غير وطنه فوق يوم وليلة ودون ثلاثة بنية أن لا يقيم
فيه وغاية ما يستبيح فيه من الصلوات ان جمع سبع عشرة صلاة وان لم يجمع ست عشرة هذا
في المؤداة اما المقضية فلا تنحصر (قوله باليامين) بسكون الياء فتحها (قوله ولغيره الخ)
وغاية ما يستبيح من الصلوات بالمسح ان جمع تقديم بالمطر سبعة فان لم يجمع فسته كان
أحدث بعد الظهر فيتوضأ ويصلى به الظهر ثم اذا جاء الظهر من الغد جمعه مع العصر
(قوله من مقيم) أى ولو غاصبا باقاعته وقوله ومسافر سفر غير قصر أى كبد آبق (قوله
أرخس) أى جواز للمسافر وعداهة بالهـ مرفوعة في بيع العربايات بالتضعيف اشارة الى جواز كل
الكن اختلاف هل التعدي به ما سمعية أو قياسية فقال سيبويه انها سمعية في المتعدى
قياسية في اللازم وقال أبو عمرو وجاعة قياسية في كل فعل الاباب علمت وقيل في اللازم
والمتعدى لواحد ومعنى فعل غير معنى فعل لان الاول يدل على حصول الاثر في الغير فهو
للمتكثير في الفعل أو الفاعل أو المفعول والثاني يستعمل لما هو أعم من التكثير وغيره واعلم
أن الرخص المتعلقة بالسفر ثمان أربع تختص بالطويل وهي المسح ثلاثة أيام والقصر والجمع
بغير المطر والقطر وأربع تجوز فيه وفي القصير أكل الميتة والتنفل على الرحلة واسقاط
الصلاة بالتميم وترك الجمعة فيما اذا خرج قبل الفجر (قوله ثلاثة أيام) معمول محذوف أى
مسح ثلاثة أيام أى المسح فيها محذوف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه قال في الخلاصة

وما إلى المضاف يأتى خلفا عنه في الاعراب اذا ما حذف

وقوله أن يصح بدل من مسح المقدرة بدل كل من كل أو بدل اشتغال من ثلاثة وايالين ويوما
وليلة بتقدير الضهير أى أن يصح عليه ما فيها ولا يخفى ما في هذا من البعد ولا يصح أن يكون
ثلاثة أيام معمول لا رخص على أنه مفعول له حقيقة افساد المعنى ولا على أنه ظرف له افساده
أيضا اذ الترخيص أى التجوز منه يسير لا يستغرق الثلاثة ولا أن يكون ظرفا لمصدر محذوف
تقديره مصحح ثلاثة أيام لان المصدر لا يعمل محذوف ولو في الظرف على الرابع ولا أن يكون
معمولا لا يصح المذكور به ان لان معمول أن المصدرية لا يتقدم عليه معمول معها أولى
(قوله اذا تظهر) ظرف لا رخص وكان القياس أن يقول تظهر بالالف التثنية لأن يقال
الضهير عائد على كل منهما أى تظهر كل منهما (قوله فليس الخ) المقصود من الفاء مجرد الترتيب

(في الوضوء) بدلا عن غسل
الرجلين (المسافر) بتقدير زنته
يقول (سفر قصر ثلاثة أيام
باليامين وغيره) من
مقيم وعليه اقصر الاصل
ومسافر سفر غير قصر (يوما
وليلة) تلحق ابنى خزيمة
وحبان في حكمهم ما انه على
الله عليه وسلم أرضهم
للمسافر ثلاثة أيام وباليامين
ولامقيم يوما وليلة اذا تظهر
فليس خفيه أن يصح
عليه ما أو الحق بالمقيم المسافر
سفر غير قصر

(قوله كما لو كان الخف ثقيلاً
الخ) أى ويمكن تتابع المشي
فيه والالم يصح المسح عليه
(قوله واسقاط الصلاة الخ)
قوله أن اسقاطها بالتميم
وكذا أكل الميتة لا يتوقف
على السفر بل يوجد بالاقامة
أيضا الآن يقال الغالب
أن فقد الماء والطعام
الحلال انما يكون في السفر
بفعل السبب من هذه
الطبيعية فتدبر

لا التعقيب أيضا إذ لو ليس بعد الظهر مع تراخ جاز (قوله والمراد بلياليهن) دفع به ما يتوهم من قوله ولياليهن من أن ذلك لا ينطبق الأعلى ما إذا حدث وقت الغروب ليلة الجمعة مثلا فيصبح أيامها ويومها وليلة السبت ويومها وليلة الاحد ويومها أما لو أحدث وقت الفجر يوم الجمعة مثلا فقد مضت أيامه لأن ليلة اليوم هي السابقة عليه لا المتأخرة عنه فالليلة الثالثة حينئذ لليوم الرابع لسبقها عليه لا لثلاثة الأيام ومقتضى هذا أن يمسح ثلاثة أيام ولياليتين فقط وحاصل الدفع أن المراد بالليالي المتصلة بالأيام وإن كانت الليلة الأخيرة ليست ليوم منها ولم يذكر الشارح نظير ذلك في اليوم واللييلة غير المسافر سفر قصر بأن يقول والمراد بلييلة اليوم أيامه المتصلة به لأنه لم يضر فيها في المتن لليوم لم يتوهم فيها ما ذكر وما ذكره من المراد هنا عكس المراد في الخيار فإن المراد من ليالي الأيام فقط فلو اشترط ليلة الجمعة عند الغروب مثلا كانت مدته ثلاثة أيام وثلاث ليال وان شرط عند الفجر كانت ثلاثة أيام ولياليتين والفرق أن القصد من الخيار التروى وهو لا يلزم استقراره إلى تلك الليلة بل الغالب حصوله قبلها فلا ضرورة إلى ادخالها وهذا إن لم ينص عليها والادخلت كما قرر شيخنا عطية والقصد من اللبس التخييف وهو موجود في الليلة الرابعة (قوله سواء أسبق اليوم الأول ليلته) بالرفع فاعل لأن الليل سابق النهار وذلك بأن أحدث وقت الغروب وقوله أم لا أي بأن أحدث وقت الفجر كما مر (قوله ولو أحدث في أثناء الليل الخ) كلام مستأنف القصد منه التعميم في قوله ثلاثة أيام ولياليهن كانه قال سواء كانت كاملة أو ملفقة بغيرها من ذلك مدة القيم فيقال فيها اعتبر قدر الماضي منه من الليلة الثانية أو اليوم الثاني للتعميم فيما تقدم أيضا (قوله وخرج بالوضوء إزالة النجاسة والغسل الخ) فلو كان على رجله نجاسة معفوعة عنها ولا فليس الخلف وإراد المسح بدلا عن غسل النجاسة أو اغتسل غسلا واجبا كغسل جنابة أو مندوبا كغسل جمعة الأرجل ثم ألبسهما الخلف وإراد أن يمسح عليهما بدلا عن غسلهما لم يجز في الصورتين (قوله ولو مندوبا) كان الأولى أن يقول ولو مندوب بين أشبه الغسل النجاسة المعفوعة عنها فإن إزالتها مندوبة إلا أن يقال إن وضع إزالة النجاسة على الوجوب إذا التخييف فيها بالاعتداء عارض بخلاف الغسل أو يقال المراد ولو مندوبا كل منهما أو يقال إن الغسل المندوب ليس له حالة يكون فيها واجبا بغير المنذر بخلاف النجاسة المعفوعة فهي مع توفر شروط العتق قد يعرض لها ما يصيرها واجبة الغسل كالخوف من اختلاطها بما لم تدع الضرورة إليه فلما كان التمدب لغسلها معرض الزوال لم يعتد به فلم يثبت عليه (قوله وابتداء مدة المسح) أشار بذلك إلى أن قول المصنف من آخر الخ خبر لبدء المحذوف (قوله من آخر حدث) ظاهره سواء كان باختياره أم لا وليس كذلك بل المعتقد أنه إن كان شأنه أن يصدر بغير اختياره كخروج الخارج والجنون والانعفاء اعتبر ابتداء المدة من آخره فيعتبر من الإفاقة وإن مكث سمين على الجنون والانعفاء هذا إن لم يحدث حدثا آخر في أثناء ذلك والا اعتبر ابتداءه من آخر ذلك الحدث والنقطة في حق من ابتلى بها حدث آخر فيسبب المدة من انقطاع البول لأن انقطاع نزولها وقياسه أن من ابتلى باطلاة الغائط كذلك وإن كان شأنه أن يصدر باختياره كنوم وليس ومس وسكر اعتبر ابتداءه من أوله فلو اجتمع اختيارى وغيره اعتبر الاختيارى لأنه لو انفرد اعتبر المدة من أوله فلو بال وليس مثلا حسب المدة من ابتداء اللبس وإن تقدم البول عليه لامن انتهاء البول وعلم من كون ابتداء المدة مما ذكر أنه لو لم يحدث

والمراد بلياليهن ثلاث
ليال متصلة بين سواء
أسبق اليوم الأول ليلته
أم لا ولو أحدث في أثناء
الليل أو النهار اعتبر قدر
الماضي منه من الليلة
الرابعة أو اليوم الرابع
وخرج بزادني في الوضوء
إزالة النجاسة والغسل
ولو مندوبا فلا مسح فيها
لأنهم لا يتكروا أن يتكروا
الوضوء (وابتداء مدة
المسح من) آخر (حدث)
بقيده زده بقولي (بعد
ليس) للخلف

(قوله في الليلة الرابعة) لعله
في ليلة اليوم الرابع والا
فالليالي ثلاثة على كل حال
(قوله لامن انقطاع نزولها)
أي ما لم تنصل بالبول والا
اعتبر انقطاع نزولها كإتمامه
عن على مر

لان وقت المسح يدخل
بذلك فاعتبرت مدته منه
ويستبج فيها ما شاء من
الصلوات (و) لكن دائم
الحديث (كستحاضة) ومقيم
لا تقدماء (كرض وجرح
(انما يصحان لما يحل)
لهما من الصلوات (لوفي
ظهرهما) الذي ليس عليه
الخط وذلك فرض ونوافل
او نوافل فقط فلو كان
تقدمهما بعد فعلهما الفرض
لم يصح الا لنوافل

(قوله ومسحت للفرائض
الى مجيئه مثله) فيه أنها
لا تجمع بوضوئها بين فرضين
قال في تبعه انها تنزع عند
كل فرض فان حدثها لم
ينقطع شيخنا الدهموي
حفظه الله (قوله ولم يضع
عليه ساترا) انه احتزبه
بعنا اذا وضع عليه الساتر
وكان في القدم فانه لا يصح
المسح على الخلف في هذه
الحالة لانه لا يصح المسح
فوق ما شأنه ان يصح اه
راجع حاشية المنهج

بعد طهر اللبس لم تحسب المدة وان بقي شهر ام مثلاً وان لو أحدث ولم يصح حتى انقضت المدة
لم يجز المسح حتى يستأنف لبساً على طهارة (قوله لان وقت المسح يدخل بذلك) أي بآخر
الحديث الخ اعترض بأن مقتضى هذا امتناع التجديد على لبس الخلف مع أنه يشترط في حقه
ذلك بأن يتوضأ للتجديد ويصيح على الخلف واجيب بأن في كلامه قيداً لموطأ والتقدير لان وقت
المسح الراجع للحديث أما المسح للتجديد فلا آخر لوقته بل يصح له وان استمر أياماً كثيرة
لان مسحه هذا لا يرفع الحديث (قوله ويستبج الخ) هذا دخول على كلام المتن والمواد
بالصلوات المكتوبة المؤداة وتقدم ما يستبيحه المسافر والمقيم منها (قوله ولكن دائم حديث)
استدرك على ما سبق في قوله للمسافر قصر ثلاثة واغیره يوماً وليلة فكانه قال محل ما تقدم
في السليم أما غيره فلا يتقدر مسحه بزمن بل بالصلاة لا يشترط في خفه ما اشترط في خف غيره
(قوله كستحاضة) مثال لدائم الحديث ومثلهما سلس البول والمذي وصورة دائم الحديث أن
يتوضأ ويلبس الخلف ثم يحدث حدثاً غير حدثه الدائم كأن كان حدثه الدائم بولاً فليس فوجه
أخرج منه ربح فيتوضأ بعد حدثه المذكور ثم ان كان صلى بوضوئه الاول فرضاً ومسح
للفعل ثلاثة أيام أو يوماً وليلة ان ترك الفرائض وان لم يكن صلى به فرضاً ومسح الفرض ونوافل
فقط ووجب عليه النزاع أما حدثه الدائم فلا يحتاج معه الى استئناف طهر الا اذا آخر الدخول
في الصلاة لغير مصلحتها وحديثه يجري ومن المستحاضة المتحصيرة فاذا اغتسلت وابست
الخلف ثم أحدثت أو طال الفصل بين غسلها ومسلاتها وجب عليها أن تتوضأ فاذا نوافل
ومسحت الخلف صلت به الفرض والنفل ان لم تصل بالاول فرضاً والا فالنفل فقط وتنزعه
عند كل فريضة لأنها تغتسل لها هذا ان جهلت وقت الانقطاع فان عرفت كعند الغروب
اغتسلت عنده فقط ومسحت للفرائض الى مجيئه مثله (قوله ومقيم لا تقدماء) صورته أن
يتيمم فرضاً أو بردمه لا ثم يلبس خفيه على التيمم ثم يحدث وبعد ذلك يتحمل المشقة فيتوضأ
ويصيح بالماء مع بقاء علقته وتكفيه الوضوء حينئذ حرام لان الفرض انه يضربه اذ لم يضربه
لبطل تيممه لحصول الشفاء حينئذ يصلي به فرضاً ونوافل ان كان لم يصل بتيممه فرضاً والاصل في
نوافل فقط وهذا يصدق عليه أنه مسح على خف ملبوس على تيمم محض غير فقد الماء وبما ذكر
من التصوير اندفع الاشكال بانه ان كانت العلة مثلاً باقية فطهارته بالتراب لا بالماء فكيف
يصح وان شئنا ازال البرد فطهارته بالماء فكيف يكون متيمماً (قوله كترض وجرح) مثالان
للتنقي ولا فرق بين أن يتم الأعضاء أو بعضها ولم يضع عليه ساتراً وتحمل المشقة فيه ما وتوضأ
(قوله لو بقي طهرهما) وهو الوضوء في دائم الحديث والتيمم فيما بعده (قوله وذلك) أي ما يحل له
بما ذكر (قوله أو نوافل فقط) أي في ثلاثة أيام أو يوماً وليلة ان ترك الفرائض كما مر وان عصى
بذلك (قوله ولو كان حدثهما) أي الحديث غير الدائم في حق دائمه والواقع بعد التيمم في حق المتيمم
(قوله فعلاهما الفرض) بالوضوء في دائم الحديث والتيمم فيمن بعده (قوله الا لنوافل) ويكفي
حينئذ ملاحظتهما ولو مع الفرض أخذاً بما تقدم من استباحة فرضين ولو قبل وقت أحدهما
فلا يشترط ملاحظتهما وحدها أما لو نوى في هذه الحالة استباحة فرض الصلاة فلا تصح نيته كما
استقر به عرش من احتمل ان قياساً على ما لو توضأ صلى بمحل نجس يجامع أنه ذكر في نيته شيئاً

مضافاً للمنوى ويجعل صحته أو تكفى عن الغفل لان نية الفرض تبينه (قوله اذ مسحهما) أى
الوضوء الذى فيه المسح مرتب أى مفترق على طهرهما أى طهرهما الاول وهو الوضوء فى
الصورة الاولى والتيمم فى الثانية (قوله فلو اراد الخ) تفريع على قوله لم يمسحها الا لنوافل أى
فهو متوضى ويستطيع النوافل لكنه أراد أن يفعل فرضاً آخر (قوله والطهر الكامل) أى
لا غسل رجليه فقط أخذاً من العلة وهذا ظاهر فى دائم الحدث دون التيمم لانه متطهر فلا يجب
عليه الاغسل رجليه واعلم أنه يجب على دائم الحدث المبادرة بالصلاة عقب طهره فان أخر بلا
عذر بطل طهره وأنه لو اقتصر على فعل النوافل فقط فله المسح مقيماً مدة يوم وليلة ومسايراً
ثلاثة أيام بلياليها لم يزل عذره وقدم ذلك (قوله لانه محدث) أى فى حكم الحدث ومعامل
معاملته أو المراد بالحدث المنع أى ممنوع بالنسبة الى الخصائص المغايرة بين المشبه والمشبّه به
وصح الاتيان بقوله فانه ليس الخ فالمشبه هو الحدث حكمه المشبه به به الحدث حقيقة
أو المشبه بالحدث بمعنى الممنوع والمشبه به به الحدث بمعنى الذى وجد منه سبب المنع وقد يقال
لا حاجة لذلك لان الشارح قيد بقوله بالنسبة لما زاد الخ فهو محدث حقيقة لكنه بالنسبة
لما زاد على فرض ونوافل فالمشبه بالحدث بالنسبة لما زاد والمشبه به بالحدث بالنسبة للفرض
والنوافل وان شئت قلت المشبه بالحدث دوماً والمشبه به به الحدث ابتداءً ومعنى العبارة أن
طهره لم يمسح به ما زاد على فرض ونوافل كان كالأطهر وكأنه ليس على حدث حقيقة ومن
المعلوم أن من ليس على حدث يجب عليه النزاع لعدم جواز لبسه وقوله فان طهره لا يرفع
الحدث أى رفعاً مطلقاً مأموراً بالنسبة لفرض ونوافل فيرفع ما يقع ما يقال اذا كان طهره
لا يرفع الحدث فلا وجه للاتيان بكان فى قوله فكانه ليس على حدث الخ (قوله فان زال عذره
الخ) كأنه قال هذا ان لم يزل عذره فان زال عذره أى بان شئ نظراً شئ وهو محدث لزمه
الطهر الكامل أو هو متطهر بطهر المسح لزمه غسل رجليه فقط هذا فى الثانى أما الاول
فيلزمه الطهر الكامل مطلقاً لان حدثه لم ينقطع (قوله أما التيمم لفقد الماء الخ) أى انه اذا
تيمم لفقد الماء ثم لبس الخفين ثم وجد الماء فلا يمسح لابطال طهره برؤية الماء وان قل (قوله
فلا يمسح شيئاً) الاولى أن يقول شئاً يناسب قوله سابقاً نحن لما يحل له المسح الخ (قوله
فان مسح) أى مسحاً يرفع الحدث لا نحو تجديد (قوله ولو أحدهما) أى ولو كان الممسوح
أحدهما (قوله تغليباً للحضر) علة للشقين وقوله لاصالته علة للتغليب (قوله فيقتصر
فى الاول على مدة الحضر) هذا بيان للمراد من قوله لم يتم مدة سفره لانه صادق بان يمسح يومين
ونصفاً مثلاً وليس مراداً ومثل ذلك ما لو مسح إحدى رجليه وهو عاص بسفره ثم مسح الأخرى
بعد نوبته فيما يظهر (قوله وكذا فى الثانى) أى وهو قوله مسح سفره ثم أقام (قوله والا) أى
بان أقام بعد مدة المقيم أى وقبل استيفاء مدة المسافر وجب النزاع ويجزئه ما زاد على مدة
المقيم اهـ خطيب (قوله أعم) أى لشعوله ما لو أقام بعد مدة مضى يوم وليلة بخلاف قوله أتم الخ
فانه قاصر على الإقامة قبل استيفاء مدة المقيم أخذاً من التعبير باتم واعتراض على عبارة المتن
بانها تقتضى أنه لو أقام بعد يومين ونصف مثلاً لم يكمل الثلاثة وذلك صادق بان يأتي بأربعة
وأجيب بان قوله لم يكمل الثلاثة لا يصح مع الاتيان بالأربعة نعم لو قال لم يمسح مدة سفره

(قوله فلا يجب عليه الا
غسل رجليه) أى لان
الفرض انه تحمل المشقة
وتوضاً

اذ مسحهما مسحاً مرتباً على
طهرهما وهو لا يفيد أكثر
من ذلك فلو اراد كل منهما
أن يفعل فرضاً آخر وجب
نزع الخلف والطهر الكامل
لانه محدث بالنسبة الى ما زاد
على فرض ونوافل فكانه
ليس على حدث حقيقة فان
طهره لا يرفع الحدث فان
زال عذره فلا مسح اما التيمم
لفقد الماء فلا يمسح شيئاً اذا
وجد الماء لان طهره
لضرورة فيزول بزوالها
(فان مسح) لا لبس الخفين
ولو أحدهما (حضره ثم
سافر) سفره قصر (أو عكس)
أى مسح سفره ثم أقام (لم يتم
مدة سفره) تغليباً للحضر
لاصالته فيقتصر فى الاول
على مدة الحضر وكذا فى
الثانى ان أقام قبل مدته
والا وجب النزاع فتعبدى
بذلك أتم من قوله أتم مسح
مقيم

صدقت العبارة بذلك (قوله من اعتبار المسح) أي في قوله فان مسح الخ (قوله وان تلبس بالمدة) أي تلبس به مدة المسح لا يشترط في أنه مسح مسح مقيم بل مسح مسح مسافر وان مضى في الحضر يوم وليلة من غير مسح فله بعدم مضيه ما أن يمسح بقية مدة المسافر كما قاله الشو برى ورده قل بما حصل أنه اذا مضت مدة المقيم في الحضر فقد فرغت المدة ووجب التزع وتجديد اللبس على طهارة فكيف يقال انه اذا مسافر بعد انقضاء تلك المدة يكمل مدة سفره اذا مسح حينئذ فان ذلك لا يظهر الا لو كان ابتداء المدة من المسح ولا قائل به اه وهذا هو الظاهر (قوله ولا يعضى وقت الصلاة) وذلك بان أخرج الصلاة عن وقتها حضرا ثم مسافر ومسح فاعبره بالمسح ولا عبرة بعضى الوقت في الحضر زاد في شرح المنهج وعصيانته انما هو بالتأخير وهو جواب عن سؤال حاصله انه اذا مضى وقت الصلاة وهو مقيم ما رعاها فلا يجوز له المسح وحاصل الجواب ان الضار عصيانته بسبب الرخصة وهو السفر وهو ليس عام - ياب حينئذ بل بالتأخير الذي ايسر سبب الرخصة (قوله مسح مسح) أي ما ينطق عليه مسح قيا - ا على مسح الرأس نعم لا يكفي هنا مسح شعره عليه لانه لا يسمى خنثا بخلاف شعر الرأس لان اسم الرأس وعلاو ذكر المتن فيودا ثلاثة الاول كون المسح بظاهر الخلف وخرج به باطنه الملاقى لبشرة الرجل الثاني كونه با على وخرج به حرفه واسفله وعقبه الثالث كون الاعلى محاذيا للقدم أي محل الفرض وخرج به الاعلى المحاذى للساق مما فوق الكعبين أما الكعبان فيكفي المسح عليهما وكذا ما حاذاهما من محل الفرض غير العقب أي مؤخر القدم خلافاً لما قال ان العبرة بما قدام الساق الى رؤس الاظفار لا غير ولو مسح باطنه فنفذ الماء من مواضع النظر الى ظاهره فان قصد الظاهر وحده أو مع الباطن أو أطلق أجزأ بخلاف ما اذا قصد الباطن فقط وكذا يقال فيما اذا مسح الشعر الذي بظاهر الخلف فاصاب الماء بقية أم لا وقصد واحد الا بعينه في صورتين فلا يكفي قيا - ا على ما قالوه في البرء فوق ولا يعمد الا كتمام المسح على الخيط الذي خيط به الخلف سواء كان جلداً أو كناناً أو غير ذلك لانه صار يده من جلته وكذا على العرا والازرار التي للخلف حيث كانت مثبتة فيه بخلاف الخياطة وما ذكر من الاكتفاء بمسح مسح هو عندنا خلافاً لابي حنيفة في تقديره بثلاثة أصابع والملك حيث قال لا بد من التمسك بموضع العضون ولا سيما في التقدير بأكثر الخلف (قوله وسفنه) بالافراد ليناسب ما قبله وما بعده والمراد به الجنس لانه ذكر سنتين الاولى هي قوله مسح الخلف أي لاغسله والثانية هي قوله خطوطا فكان الاولى أن يقول وخطوطا بالواو وفي بعض النسخ بالجمع والمراد به ما فوق الواحد (قوله تحت العقب) بفتح العين وكسر القاف ويجوز اسكانه مع فتح العين وكسرها مؤخر الرجل الذي تسميه العامة كعبا وهي مؤنثة وجهها أعقاب ويؤخذ من قوله تحت العقب استصحاب مسح العقب ولا يبعد ذلك (قوله الى آخر ساقه) أي مما يلي الكعبين قائل الساق مما يلي الركبتين وآخرة العظامان المحاذيان للقدمين وذلك لان كل شيء وضعه على الانتماء كالانسان فان قوله أعلاه وآخراه أسفله وحينئذ فلا يفهم من هذه العبارة أنه يسن تحجيل الخلف بار مسح الى الركبتين كما فهم بعضهم لانه مبني على أن أول الساق مما يلي القدم وآخره مما يلي الركبة (قوله تكرراره) أي مسحه ثانياً أو ثالثاً في وضوء واحد لا في وضوءين

وعلم من اعتبار المسح أنه
لا عبرة بالحدث حضرا وان
تلبس بالمدة ولا يعضى وقت
الصلاة حضرا (وفرضه)
أي المسح (مسح مسح)
بظاهر أعلى الخلف المحاذى
للقدم وسفنه مسح الخلف
خطوطا) والاولى في
كيفية أن يضع يده اليسرى
تحت العقب واليمنى على
ظهر الاصابع ثم يمر اليمنى
الى آخر ساقه واليسرى الى
أطراف الاصابع من تحت
مفترج بين أصابع يديه
(ومكرره وتكراره وغسل
الخلف) وتولى وفرضه الخ
من زيادتي

(قوله الاموضع العضون)
أي الطمات ويكره تنجسه
وقوله بأكثر الخلف أي
أكثر أعلاه كذا بهما مش
سنة صحيحة اه

(وشروطه) أي جواز المسح سبعة أشياء أحدها (لبس خف على كمال طهر) ١٥٥ من الحديثين لخبر أبي خزيمة وحبان

السابق فلو لبسه قبل غسل
رجليه وغسلهما فيه لم يجز
المسح إلا أن ينزعهما من
محل القدم ثم يدخلهما فيه
ولو أدخل أحدهما بعد
غسلها ثم غسل الأخرى
وأدخلها لم يجز المسح إلا
أن ينزع الأولى كذلك ثم
يدخلها (و) ثانيها (كون
طهره بماء أو تيمم) وإن
تمنع لافقده (أي الماء
بل أرض أو نحوه بخلاف
التيمم لفقده الماء لا يسح
كأمر بل إذا وجد الماء
لزمه الوضوء وغسل الرجلين
للمسح (و) ثالثها وهو من
زيادتي (كونه طاهرا) فلا
يكفي نجس ولا متنجس إذ
لأنصح الصلاة فيه التي هي
المقصود الأصلي من المسح
وما عداها من مس محض
ولحوقه كالتابع لها

(قوله قبل الحدث) أي
فيما يمكن فيه ذلك احترازا
من الشرط الأول والثاني
شيئنا الشفواني (قوله لما
وقع هنا في الهشي) أي حيث
شرط وجودها عند اللبس
والحدث وإن لم توجد بينهما
(قوله إلى ساق الخف)
الأولى من ساق (قوله أربعة
أشياء) أي بعد التركيب
صورة واحدة

مختلفا التكرار أعين من التثنية وإنما كره كل من التكرار والغسل لأن ذلك يعيبه ويؤخذ
من هذه العلة أنه لو كان من نحو خشب أو حديد لا يكره فيه ذلك على المعتمد لا يقال التعقيب
اتلاف المال فهلا حرم كل من الغسل والتكرار قلنا ليس ذلك محققا ولو سلم فقد يقال لما كان
الغرض أداء العبادة كأنه مقترا ولم يحرم (قوله وشروطه الخ) والشرط وجود هذه الشروط
قبل الحدث - وإن وجدت حال اللبس أم لا وهذا هو المعتمد كما قررره شيخنا عطية خلافا لما وقع هنا
في الهشي وقرر شيخنا الحنفى أنه إذا لبس الخف متنجسا أو غسله وقت المسح كفى وإذا لبسه
غير قوى أو غير ساتر لمحل الفرض ثم صار صالحا وقت المسح لا يكفي ذلك بل لابد من نزع ثم لبسه
(قوله على كمال طهر) من إضافة الموصوف أي طهر كامل وهو ناكب إذا طهر
لا يكون ناقصا ولا دفع توهم إرادة البهض فلا يقال لأحاجة لفظ كمال (قوله لخبر أبي خزيمة)
وجه الدلالة منه أنه غير بالغاء المفيدة للتقريب وإن كان التعقيب ليس مراد (قوله فلو لبسه)
تفريع على مفهوم قوله على كمال طهر كأنه قال فإن لبسه قبل كمال الطهر لم يجز المسح فلو لبسه
الخف وما يفرع عليه أيضا أنه لو لبس اللبس بعد غسلها ثم أحدث قبل وصولها إلى موضع
القدم لم يجز المسح وفارق ذلك عدم بطلان المسح فيما لو أزالها من مفرها ما إلى ساق الخف
المعتدل ولم يظهر نية من محل الفرض بالعمل بالأصل فيه ما إذا الأصل عدم جواز المسح فلا يباح
اللبس التام وإذا مسح فالأصل استمرار الجواز فلا يطل إلا بالنزع التام وإن الدوام أقوى
من الابتداء كالاحرام والعدة ينعان ابتداء النكاح دون دوامه وخرج بتقريب ساق الخف
بالمعتدل ما إذا جاوز طوله العادة وصار إلى حيث لو اعتدل أظهر بعض الفرض فإن ذلك يضر
وترك التفريع على المنطوق وفرع عليه في شرح المنهج حيث قال ولو غسلها في ساق الخف
ثم أدخلها موضع القدم جاز المسح (قوله من محل القدم) أي وإن كان في ساق الخف (قوله
ثم غسل الأخرى الخ) ومثل ذلك ما لو قطعت الرجل اليسرى فلا بد لصحة المسح من نزع الأولى
وعودها وأما لو لبس اليمنى قبل اليسرى ثم لبس اليسرى بعد طهرها فقطعت اليمنى فلا يكف
نزع خف اليسرى لو وقع بعده كمال الطهر أعرض على مر (قوله كذلك) أي من محل
القدم وإن لم يخرج جها إلى ساق الخف (قوله وإن تمحض) أي سواء تمحض التيمم أو لا بان
صاحبه الطهر بالماء بان غسل الصحيح وتيمم عن الجرح وأشار بالغاية إلى أن أمانة خلوة
تجوز الجمع ولا وجه لاعتراض قل عليه أفاطهر في كلامه يشمل أربعة أشياء الغسل والوضوء
والتيمم والمركب منهم مع أحدهما (قوله أو نحوه) يخرج ويرد (قوله كما مر) أي في قوله
أما التيمم لفقده الماء فلا يسح شيئا وقوله بل إذا وجد الماء لزمه الوضوء الخ أي لأن رؤية الماء
منزلة منزلة انقضاء المدة وانقضاءها مطلق للمسح فكذلك رؤية الماء وقوله لما رأى من التعليل
وهو قوله لأن طهره يضر ورة الخ (قوله طاهرا) أي ذاتا وصفة كما أشار إليه بقوله فلا يكفي
نجس ولا متنجس نعم يعني عن محل خرفه يشعر نجس رطب ولو من خنزير أو موم البلى فيطهر
ظاهره بغسله سبعة أحدا من القرب الطهور ولو عرفت رجلاه فيه أو أدخلها ما وهي رطبة لم يحكم
بنجاستها ويصلى فيه الفرائض والنوافل إن شاء لكن الأحوط تركه عدم صلاة بعضهم فيه
الفرض احتياط (قوله وما عداها كالتابع الخ) جواب عن سؤال حاصله لم لا يجوز له المسح

لنصوص المصنف اذا فائدة المسح لا تقتصر في الصلاة وحاصل الجواب ان ما عداها كالتابع
واذا لم يجز المسح للمتبوع لم يجز للتابع وعبر بقوله كالتابع لانه مقصود في ذاته (قوله معفو
عنها) كعدم البراغيث والقل والبق (قوله مسح منه مالا نجاسة عليه) أي وان سال الماء
لموضع النجاسة واختلط به لانه يعني عن اختلاطها بماء الطهارة ولا يجوز له حينئذ ان يمسح
على النجاسة ومحل قوله ماء الطهارة اذا اصاب النجاسة المعفوعة ايمنى عنه اذا اتقى اليها
لا عن قصد اما اذا كان عن قصد كما هنا فلا يعمى عنه وهذا ان لم يتم النجاسة الخف فان عتبه جاز
تعهد المسح عليها ولو يديه ولا يكف حائلها فيه من المشقة ولا يقال ان فيه تضمنا بالنجاسة
وهو حرام لاننا نقول محل الحرمة ما لم يكن افرض كما هنا وكما جوز واوضح ع يديه في الطعام ولجوده
اذا كان بها نجاسة معفوعة عنها كعدم البراغيث افاده شيخنا عطية والفرق بين ما هنا وبين
التسكيم بالمسح على العمامة حيث لا يصح اذا كان عليه نجاسة معفوعة عنها ان الفرض
ثم قد حصل مسح بعض الرأس الواجب فلا ضرورة الى التسكيم بخلاف ما هنا والظاهر انه
يقتصر في المسح على أقل مجزئ قياسا على كل محظور رجوز للعاجزة (قوله كونه ساترا) أي
حائلا يمنع وصول الماء وان لم يمنع الرؤية كزجاج أمكن تتابع المشي فيه عكس ساتر العورة
فان المراد به ما يمنع ادراك لون البشرة والفرق أن المعتبر في الخف عسر غسل الرجل وقد حصل
والمقصود بساتر العورة ساترها عن العيون ولم يحصل ونظير ذلك رؤية المبيع من وراء الزجاج
فلا تكفي لان المقصود به اني الضرر وهو لا يحصل حينئذ الشئ من وراء الزجاج يرى غالبا
على خلاف ما هو عليه (قوله من أسفله وجوانبه) أي وان رؤى ظاهر القدم من أعلى الخف
لعمته اذا قصود به منع الرؤية من أسفل عكس ساتر العورة (قوله فلا تخرق الخف) محترز
كونه ساترا والمراد بالخرق أصل الفعل اذا كثرة ليست شرطا ومثل تخرقه كونه قصيرا عن
محل الفرض (قوله ضرر) أي لان فرض الظاهر الغسل وفرض المستور المسح فاذا اجتمعا
غلب حكم الأصل وهو الغسل اه شرح الاصل (قوله البطانة أو الطهارة) بكسر أولهما
وخرج بالبطانة ما لو تخرق ونجسته جوب يستمر محل الفرض فانه لا يكفي المسح عليه والفرق
أن البطانة ممتدة له ولذا تتبعه في البيع بخلاف الجورب (قوله صفيق) أي قوى يمكن فيه
التردد ويمنع وصول الماء (قوله والا) أي بان تخرق تمامه تحاذ أو بالاتحاد والباقي غير صفيق
(قوله يمكن تردد فيه) أي ولو بعير ومشقة وعبر بالامكان لانه لا يشترط وجود التردد بالفعل
والمعتبر امكان التردد فيه لكل المدة عند ابتداء اللبس فقط وبعد ذلك يلاحظ قونه لما بقي منها
شيئا فشيئا فلا يشترط امكان التردد فيه لكل المدة عند كل لبس حتى لو كفى للمسافر يوما وليلة
مسح فيه ما فعل اشترط امكان التردد فيه ثلاثة أيام في حقه اذا أراد مسحها كلها ولا بد
أن يكون امكان التردد فيه بلا مداس بكسر الميم (قوله مسافر واجتته) يعني فيعتبر امكان
التردد فيه طوائج - فريوم وليلة لانه قيم وثلاثة أيام بلياليها للمسافر على المقدم مع اعتدال
الارض صوبة يوم وليلة ولا بد من اعتبار الثلاثة أو اليوم والليلة في حق السلس وان كان
يمسح لفرض ونوافل كما ذكره الزبدي وأقره بعض مشايخنا لانه لو ترك الفرض ومسح للنوافل
استوفى المدة بكمالها فبقوة خفه بما قال الزبدي بعد نقله ذلك ويحتمل تقديره بمدة الفرض

(قوله جاز نه - هذا المسح)
كذا قال المحقق والذي
استظهره ع ش على م
انه لا يكفي المسح في هذه
الحالة ويجب عليه التزج
فريوم شيخنا (قوله عنه كل
لبس) الاولى كل مسح

ان لم لو كان بالخف نجاسة
معفوعة عنها مسح منه مالا
نجاسة عليه ذكره في
المجموع (و) رابعها كونه
(ساتر القدم) بكسبه من
أسفله وجوانبه فلا تخرق
ضرر ولو تخرفت البطانة أو
الطهارة أو هما بالاتحاد
والباقي صفيق لا يضر والا
غير (و) خامسها كونه
(يمكن تردد فيه) مسافر
لما جتته عند الخط والترحال
وغيرهما

الذي يريد المسح عليهم ماله حيث شذاه وهو ضعيف كما علمت (قوله مما جرت به العادة) أي من
الحاجات الغالبة كما قاله عس (قوله متعديا) بضم الميم أي عاجزا عن المشي (قوله أضعفه)
بكسرة وبضعيف وهو الذي يلبس مع المكعب ومنه خفاف الفقهاء والقضاة والضعف بضم
الضاد في لغة قريش مصدر ضعف من باب قرب وبفتحها في لغة قديم من باب قتل وهي المشهورة
خلاف القوة والصحة ومنهم من يجعل المفتوح في الرأي والمضموم في الجسد والمفرد ضعيف
وجعله ضعفا وضعاف وضعفة وضعفي (قوله سعة) بفتح السين كما قرئ بها في السبع وكسرهما
لغة قليلة (قوله أو نحوها) كيبس رأسه وهو موم في تحديدها لواقع في بعض العبارات (قوله
يتسع بالمشي فيه عن قرب كفي) أي بحيث لا يحصل منه ضرر وماله ما لو كان الواسع يعتدل
بالمشي فيه عن قرب بواسطة عرق ونحوه وكذا الوجه لداخله عناية أو كان يستمسك بالشد
(قوله كغصوب الخ) أفاد بالفشل بما ذكر أن المراد المحرم لعارض يخرج المحرم لذاته كغف
محرم لابس متعديا فلا يكفي المسح عليه لأنه رخصة وهي لا تنطبق بالمعاصي وكالغصوب والمسروق
مالو كان من ذهب أو ديارج صفيق للرجل أو من جلد آدمي لأن الحرمة فيما ذكر لعارض ونظير
الخلف المغصوب غسل الرجل المغصوبة كان يجب عليه قطعها فلا يمكن منه أو يقطع رجل غيره
ويأصقه بربطه ونحوها الطيعة فيصح غسلها ومصح الخلف عليها قال عس ويحفل عدم التقيد
بمحلول الحياة (قوله ومسروق) من عطف المغار إذا غصب اصطلاحا غير السرقة كما سيأتي
فسقط قول قل إن المسروق من أفراد المغصوب أي فلا يحسن ذكره بعد أنه لو سلم أنه
من أفراد المكان من عطف الخاص على العام وإن احتاج إلى مكنة وهي كونه أقوى أفراد
المغصوب من حيث أن الغاصب يمكن دفعه بالباطن بخلاف السارق لكونه يأخذ خفية
فهو أشد ضررا منه فيتوهم أشد ذلك الفرد كون حرمة ذاتية فحظفه على جنسه ليفيد أنها
عرضية وأنه لم يخرج عن حكم أفراد الجنس بسبب تلك الشدة (قوله أي نفوذه) أي عن قرب
بأن يمنع حال الصب لادائها فلونفذه بعد ذلك لم يضر على المعقد والمراد أن يمنع ذلك بنفسه فلا
كان مشعرا ومنع الشمع نفوذ الماء فإظهار أنه لا يكفي المسح عليه وأما وجود الشمع على الرجل
فلا يضر بناء على أن المسح على الخلف أصل لا يدل على الغسل وإنما يمنع نفوذ الماء الجوخ فيمكن
المسح عليه أفاده عبد البر (قوله من غير محل الخ) خرج نفوذه من محل الخلف فلا يضر
وقوله لو صب عليه يفيد أن المعتبر منه ماء الصب لأنه يتقد ذغابة الماء المسح لأنه نافعه (قوله
والاعلى ليس كذلك) أي لا تتم الحاجة إليه وإن دعت إليه حاجته كافي بعض الأقاليم الباردة
امكنه أن يدخل يده بينهما ويصح الأسفل (قوله إن وصل) أي يقيظ إلا أن المسح رخصة وهي
لا يصار إليها الايقين (قوله بان وصل إليه) أي جعل يجزئ وهو ظاهر أعلى الخلف كما مر ولو
لبس خنثا على جبهة لم يجز المسح عليه لأنه ملبوس فوقه وح أي شأنه أن يمسح سواء كان
واجبه المسح بأن أخذت من الصحيح شيئا لم لا يان لم تأخذ منه كما نقل عن الرمي فتعبر بعضهم
بقوله أي واجبه المسح ليس بسديد (قوله إن لم يقصد بالمسح الاعلى وحده) أي ولم يقصد
واحد الأبعين بان قصد الأسفل وحده أو أطاق أو قصد ماما مالم لو قصد الاعلى وحده فلا
يكني كافي اجتماعية التبرد والوضوء وكذا لو قصد واحد الأبعين وهو القدر المشترك

مما جرت به العادة ولو كان
لابسه مقعدا بخلاف ما لم
يكن كذلك لثقله أو تحديد
رأسه أو وضعفه أو افراط
سعة أو وضعفه أو نحوها
إذا الحاجة لمثل ذلك ولا
فائدة في إدامته نعم إن كان
الضيق يتسع بالمشي فيه
عن قرب كفي (ولو) كان
الخلف (محروما) كغصوب
ومسروق فانه يكفي كالتيهم
بتراب مغصوب أو نحوه
(و) سادس وهو من زيادتي
(أن يمنع الماء) أي نفوذه
من غير محل الخلف إلى
الرجل لو صب عليه فبالا
يمنع لا يجوز لأنه خلاف
الغالب من الخلف
المنصرف إليها نصوص
المسح (و) سابعها (أن لا
يكون تحت خف صالح)
للمسح عليه فان كان لم
يكف مسح الاعلى لأن
الرخصة وردت في الخلف
لعموم الحاجة إليه
والاعلى ليس كذلك نعم إن
وصل بالمسح إلى
الأسفل بان وصل إليه من
محل الخلف كفي إن لم يقصد
بالمسح الاعلى وحده كما
يكني مسح الأسفل

لوجوده في قصد الاعلى وحده وفي غيره فلا يصدق بما يجزئ وما لا يجزئ سجل على الثاني احتياطاً
وهذا التفصيل فيما اذا كانا قوين أو الاسفل قويا والاعلى ضعيفاً أو الملو كان الاسفل ضعيفاً
والاعلى قويا فالعبرة به والاسفل كاللغة أو كانا ضعيفين لم يجز المسح على واحد منهما في حاصل
صور المسح مثله أربع تستفاد من كلامه من طرق قارئة وهو ما لا ينضم ما اما قويا أو وضعيفان أو
الاعلى قوى والاسفل ضعيف أو بالعكس وقد علمت حكمهما وهي تجري في الشئ الذي على
الخلف ولو شك بعد المسح هل مسح الاسفل أو الاعلى اعتمدت عليه على الاقرب فلا يكاف اعادته
لان الاصل الصحة هذا ان كان الشئ بعد مسح رجله فان كان بعد مسح واحدة وشك هل
مسح الاعلى منها أو الاسفل وجب اعادته معها لان الشئ قبل فراغ الوضوء يؤثر بخلاف
الشئ بعده كما مر (قوله وخرج بالصالح) أي الاسفل غيره أي غير الصالح الاسفل أيضاً وما
فوقه اما ضعيف أو قوى وقوله كاللغة لا يضر محله اذا كان الاعلى قويا أو الملو كان ضعيفاً فلا
يكفي المسح عليهما كما مر فهاتان صورتان وما تقدم تحته صورتان وهما ما اذا كانا قوين أو
الاسفل فقط وتقدم ايضاح ذلك (قوله زيادة على ما مر) أي من كراهة تكراره وغـ له ومن
ان المقيم والمسافر يتقدم مسحهما بالمدة المارة فقط (قوله في انتفاضه بجنبابه الخ) معنى ذلك
أن الشخص اذا توضأ وغسل رجله ولبس الخلف ثم طرأت عليه جنابة وهو متمكن فان طهر
رجليه لا ينتقض بخلاف ما اذا توضأ ومسح على الخلف وطرأت عليه جنابة فانه ينتقض
طهره البطلان المسح بذلك وقاعدة انتفاض طهرهما وعدمه مع كونه جناباً انه اذا اغتسل عن
الجنابة ولم يتعرض للحدث الا مفرقاً كان طهر رجليه لم ينتقض لكونه طهر غسل فلا خلاف
في صحة مسـ لانه بعد مسـ سواء قلنا باندرج الاصغر في الاكبر أم لا وان انتقض لكونه طهر مسح
فان قلنا باندرج مسـ لانه أو بعده فلا وقوله وان وجب النزح الخ وجوب النزح بالنسبة
للمسح ظاهر اذا لا يجوز له حينئذ وأما بالنسبة للغسل فمعه اذا أراد أن يمسح على الخلف بعد ذلك
مسحاً جديداً فلا يجوز له المسح قبل النزح وليس وجوبه شرطاً في صحة الغسل على الصحيح بل
يجوز له ان يغتسل ويغسل رجله في الخلف فيرتفع حديثهما بذلك يمكن اذا أراد المسح بعد ذلك
وجب النزح لان الجنابة قاطعة للمدة واطلاقه وجوب النزح شامل لما اذا طرأت الجنابة على
طهارة المسح أو الغسل كما مر وما اذا طرأت وهو محدث حديثاً أصغر فيجب النزح في صورتين
(قوله بجنبابه الخ) مثلها في ذلك الحيض والنفس والولادة ولو لم ينفذ واقعه صرح علمه الا انه محـ
النص ولاننا محل الفرق بين المسح والغسل أما الحيض والنفس فيبطلان كلام من المسح
والغسل وخرج بالجنابة ونحوها الغسل المندوب والمندوب والواجب لتنجس كل البدن
أو بعضه واشتبه فلا يجب النزح بذلك بل يحصل المقصود بغسلهما في الخلف (قوله فيه) أي
الوضوء وقوله فيهما أي الغسل والمسح أي في طهر والجنابة عليهما كما مر وقوله تلجأ له لوجوب
النزع وعلل أيضاً بان نحو الجنابة لا يكره تكرار الحدث الاصغر فلا يشق النزح له فهو قاطع
للمدة كما مر (قوله عن صفوان) هو ابن عسال الصحابي رضي الله تعالى عنه غزامع النبي صلى
الله عليه وسلم ثلث عشرة غزوة وررى عنه عبدالله بن مسعود وجماعة من التابعين اهتمت بذي
الامم واللغات للتووي (قوله أو سفراً) بالتووين جمع سافر كركب وراكب به معنى مسافر

وخرج بالصالح غيره فهو
كاللغة لا يضر (ويقارن)
مسح الخلف (الغسل) أي
غسل الرجلين في الوضوء
زيادة على ما مر (في
انتفاضه بجنبابه) فانه
بجنبابه فانه ما فيه
(وان وجب) بما (النزع)
أي نزح الخلف (فيهما)
خلافاً لما في الاصل من
عدم وجوبه في الغسل
تليق التردد في صحة عن
صفوان أمي فارس ول
الله صلى الله عليه وسلم اذا
كلم مسافرين أو سفراً

وقيل اسم جمع له اذ لم ينطقوا بسافر وهو شك من الراوى (قوله أن لا تنزع) على حذف الجار
 أى أمر بانهدم التزع في هذه الثلاثة وأرخص لنا المسح فيها وقوله الامن جناية استتقاء من
 هذا النقي وهو عدم التزع فالمعنى الامن جناية فتنزع وفي نسخة لا ومعناها صحيح ثم استدل
 على هذا المذهب فقال امكن من غائط الخ أى فلا تنزع وليكن هنا حرف ابتداء مجرد الاستدراك
 وليست عاطفة لسببها باثبات ودخولها على جملة بشرط كونها عاطفة أو سببها نقي أو نهى
 وأن يكون موطوفها مفردا نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب زيد لكن عمرو وأن لا تقتن
 بالواو كما مثل بخلاف الابتدائية فانها يجوز أن تقتن بهم انفردا ~~واكن~~ كانوا هم الظالمين
 وأن لا تقتن نحو قوله

ان ابن ورقاء لا تخشى بوارده * لكن وقائعه في الحرب تنتظر

هذا ومثل الغائط وما ذكر معه بقية افراد الحدث الا مخر كما أن مثل الجناية بقية افراد الحدث
 الا كبر (قوله وفي انتقاضه) أى مسح الخفين فقط حق لو كان متطهر لم يلزمه الا غسل رجله
 أى بقصد غسلها عن القرض وان كان قد غسلها بما به مسح المصح اذا اعتدلا بذلك لان نيته
 انما تناوات المسح (قوله يمدوا الخ) خرج به فالخرجت الرجل الى ساق الخلف بلا بدو فانه
 لا يضرهم ان جاو زطوها العادة فخرجت الى - - - لو كان معتدلا لظهر شئ منها فانه يضر كما مر
 (قوله من القدم) بيان لما والخرق عطف على القدم اه قل (قوله أى عدم وجوب
 استيعاب المسح) أى وعدم نديه أيضا لكن اقتصر على الاول لانه المقصود من المفارقة (قوله
 وانقضاء مدة مسحه) أى أو الشك في انقضائها انهم ان تين بقاؤها جازا المسح بعد وقضى ما صلاه
 بالمسح مع الشك ولو شك أصلي بالمسح ثلاث صلوات أو أربعاء مثلاً أخذ في وقت المسح بالاكثر
 وفي أداء الصلاة بالقل احتياطاً للعبادة فيه - ما ولو شك هل بقي من المدة ما يسع الصلاة كاملة
 أو لا فالظاهر امتناع الاحرام بها القردة في النية حاله بناء على المعتمد في شروط الصلاة من أنه
 لو بقي من المدة ما لا يـ - - - ها وأحرم عالمها بذلك لم تنعقد * (خاتمة) * قال في الاحياء يسن ان يريد
 ليس الخلف ان يتقضه قبل أن يلبس لئلا يكون فيه حية أو عقرب أو شوك أو نحو ذلك لما رواه
 الطبراني في الاوسط عن ابن عباس رضى الله عنهما - ما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا أراد الحاجة أبعد المشى فانطلق ذات يوم لحاجته - ثم توضأ وأبس أحده خفيه فجاء طائر
 أخضر فاخذ الخلف الآخر فارتفع به ثم أقام فخرج منه أسود صالح فقال صلى الله عليه وسلم
 هذه كرامة أكرمني الله بها اللهم - ما أنى أعوذ بك من شر ما يشئ على بطنه ومن شر ما يشئ على
 رجليه ومن شر ما يشئ على أذنيه وروى أيضاً عن أبي أمامة أنه صلى الله عليه وسلم دعا بخفيه
 فابس أحدهما ثم جاء غراب فاحمل الخلف الآخر وأقام فخرجت منه حية فقال صلى الله عليه
 وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس خفيه حتى يتضمهما اه

* (باب الحيض)

هو والحيض والمخاض مصدر حاض أى باب بيان سنه وقد رزمنه وأقل الطهر بين الحيضتين
 وأحكامه المذكورة في قوله وحرم به الخ وقد ذكرها على هذا الترتيب وختم به كتاب الطهارة
 لاختصاصه بالنساء بخلاف ما قبله من أحكام الطهارة فانه مشتركاً وخاص بالرجال فهو أشرف

أن لا تنزع خفافته الثلاثة
 أيام ولياليهن الامن جناية
 لكن من غائط وبول ونوم
 والامر فيه للاباحة لحيثه
 في النساء بلانظ أرخص
 لنا (و) في انتقاضه (يبدو)
 أى ظهور (شئ مماستر)
 من القدم أو الخرق الذي
 تحت الخلف (به) أى بالخلف
 بخلاف غسل الرجلين
 وتعبير بشئ مماستر أعمر
 من تعبيرة بالقدم
 (و) بقارقه أيضاً (في عدم
 الاستيعاب) أى عدم
 وجوب استيعاب المسح
 للخلف اذ لم يرد فيه استيعاب
 ولانه قد بيناه بل ينسب
 مسحه خطوطاً كما مر
 بخلاف الغسل فانه يجب
 استيعابه (و) في (غيرها)
 من زياد في كفساد الخلف
 وانقضاء مدة مسحه
 * (باب الحيض)

فقدم وله أسماء نظمها بعضهم في قوله

للحيض عشرة أسماء وخمس منها * حيض محيض محاض طمث اكار
طمس عزال فرال مع أذى ضحك * دوس دراس نفاس قسراء عصار

(قوله وما يذكركم) أي من النفاس والاستحاضة وأشار بذلك إلى أن في الترجمة اكتفاء على
حدس رايل تقيمكم الحراي والبرد فترجم الشيء وزاد عليه وذلك غير معيب واقتصر فيها على
الحيض لأنه أكثر أحكاما وقوعا مما ذكره (قوله هو لغة السيلان) ومن هذا المعنى حيض
غير الفاسد وهو يعنى السيلان وقد جمع بعضهم ما يحيض فقال

ثمانية في جنسها الخيض يثبت * ولكن في غير الفاسد لا يثبت

نساء وخفاس وضبع وأرنب * وناق مع وزغ وجر وكابة

والضبع يسكون الباء والوزغ يسكون الزاي للضرورة فيه ما وجر بكسر الجاء وينبى على
حيض ما عدا النساء الأيمان والتعاليق فإذا قال إن حاضت الوزغة مثلاً فزواج طائق
فسأل منها الدم طاققت لأن مبنى الطلاق على اللغة هكذا قررهم شيخنا الحنفى خلافاً لما قاله عس
وثبت الحيض للاربعة الأول من هذه الثمانية باتفاق ولذا اقتصر عليها بعضهم في قوله
أرانب يحضن والنساء * ضبع وخفاس لها دواء

وللاربعة الأخيرة على الخلاف وزيد على ذلك بنت وردان وبنت عرس (قوله دم جبلة) من
إضافة المسبب للسبب أي دم سببه الجبلة أي الطبيعة لا العلة لأنه تقتضيه الطباع السامة
وخرج بذلك الاستحاضة وخرج بقوله من أقصى رحم الخ النفاس وأقصى بمعنى أبعد والرحم
جملة داخل الفرج ضيقة القم واسعة الجوف كالجرة وفيها الجهة باب الفرج يدخل فيها المني
ثم تنسكب من فلا تقبل منياً آخر بعد ذلك وله ما جرت عادة الله أن لا يخاف ولداً من ما عرجلين
والاستحاضة لغة السيلان وشرعاً عدمه يخرج من عرقه في ألى الرحم يسمى العازل بالمهجة
مع اللزم أرا الراوقيل بالمهجة مع اللام سواء أخرج أثر حيض أم لا سواء كان قبل البلوغ
أم بعده على الأصح من أن دم الصغيرة وكذلك الآية يقال له استحاضة وقيل لا تطلق
الاستحاضة إلا على دم خرج أثر حيض وسبب تعريف النفاس في كلامه وقوله المرأة أي
ولو جنبية على الأصح وقوله في أوقات مخصوصة أراد بها التسع سنين فريضة تقريباً (قوله
والأصل فيه) أي في بيان حقيقة وأحكامه وقدم الآية لأنها تدل عليه ما بخلاف الحديث
فانه يدل على الأول فقط (قوله ويسئلونك عن الحيض) أي أحكامه وسبب السؤال
أن الكفار كانوا إذا حاضت المرأة لا يأكلون ولا يشربون من طعامها وشرابها وغير ذلك
فما صنعهم فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فاجابهم الله تعالى على أسأله بقوله فاعتزلوا
النساء أي وطأهن ومباشرتهن لا غير ذلك مما صنعهم من طعام وغيره (قوله أي الحيض) حمل
المصدر المسمى على الحدث مع صدقه على الزمان والمكان أيضاً المناسبة الجواب بقوله قل هو أذى
اذ لو كان المراد منه الزمان لقبل قل هو يوم وإيه أو نحو ذلك ولو كان المراد منه المكان أي
مكان خروج الحيض لقبل قل هو الفرج وفي الآية حذف على هذا في قوله فاعتزلوا النساء الخ
والتقدير فاعتزلوا وطأ النساء في زمن الحيض (قوله هذا) أي الحيض وكتبه جمع في قدره أي

(قوله أترجم لشيء) غير
ظاهر لأنه إذا كان في
الترجمة اكتفاء كان ليس
من باب الترجمة لشيء
والزيادة عليه فله جواب
بأن مستعمل في رده شيخنا

وما يذكركم وهو لغة
السيلان يقال حاض
الوادي إذا سال وشرعاً عدم
جبلة يخرج من أقصى
رحم المرأة في أوقات
مخصوصة والأصل فيه آية
ويسئلونك عن الحيض أي
الحيض وخبر بها الصحيحين
هذا شيء كتبه الله

على نبات آدم (أقل سنة تسع سنين) قرية (تقريباً) ثلث لورات الدم قبل تمام التسع ٢٦١ لا تسع حيضاً وطهراته وحيضاً

والأفلا (وأقله) زمناً (يوم وليلة)

(٢) (قوله نعم ينبغي جعل

الممكن الخ) قال سم على

المنهج لورات الدم عشرة

أيام من أول العشرين

الباقية من التسعة فالخمس

الثانية من العشرة المراتية

واقعة في زمان الامكان

لانهم مع ما بعد هذا التسع

حيضاً وطهراته فهي حيض

والخمس الاولى مما ذكر

واقعة قبل زمان الامكان

لانهم مع ما بعد هاتين مع ما ذكر

فليست حيضاً نعم ينبغي أن

يقال بعضهم حيض وهو

اليوم الاخير بيلته فانصا

شياً بحيث يكون الباقي مع

ما بعده لا تسع حيضاً

وطهراته بان نقص عن ستة

عشر يوماً بياها وهي

أقل الطهر والحيض ولو

رأت ما جميع العشرين

التي هي تمام التسعة

فقياس ما ذكر أن يقال

الخمس الاولى مع القدر

الذي ينقص به ما بعدها

عن كمال ستة عشر يوماً

بياها دم فساد والباقي

بعد ذلك واقع في زمن

الامكان وهو أكثر من أكثر

الحيض فيه يكون بعضه

حيضاً وبعضه طهر أعلى

قد خرج من نبات آدم يعني انه من أصل خلقة من الذي فيه صلاحه من بدليل وأصله من
زوجه أي للولادة برد الحيض اليها بعد طهرها وابتدأوه على حواء بعد طهرها من الجنه وذلك
أنها لما مدت يدها الى الشجرة وأسالت ماءها قال الله تعالى وعزني وجلالي لأدمنك أي أسيل
دمك كما أدمنت أي أسالت ماء هذه الشجرة وقبل على إسرائيل وجع بان الذي اختص به
بنو إسرائيل ظهوره وانتشاره أو طول مكثه عقوبة لهم ولازواجهم لا ابتداءوه ووجود
حواء بالمدة ممنوعاً من الصرف لآلف التآيد الممدودة قال في الخلاصة * مداهم لآف فعلا *
وسألها آدم عن سبب تسميته بذلك فقالت لاني أحتمى عليك وأنسبك ذكر الله تعالى فقال لها
غيره فغيرته الى امرأة فقال لها عن ذلك فقالت لاني أذيقك المرأة فسألها أن تغيره فلم تفعل
وصار الاول عليها (قوله على نبات آدم) أي جنس نبات آدم لا كل فرد منهم فلا يرد أنه
انقطع مدة عن بني إسرائيل ولا ترد قاطعة الزهر أو رضى الله عنهم فانهم لم ينحس أصلاً ولا هذا
وصفت بالزهر أي التقية التقية وحكمته عدم فوات زمن عاينها بالعبادة والمراد بنبات آدم
ذريته فيشمل الوسائط والمراد بنباته حقيقة أو حكماً فيشمل حواء الخلقها من ضلعه الأيسر ولذا
كانت جهة اليسار من الذكركر في سبع عشرة ضلعاً والعنق فيها ثمانية عشر فهي بقية من ذاك
الاعتبار ولذا يلفظ فيقال لنا من يطأ بنبته حلالاً وهو آدم عليه الصلاة والسلام وضلع يفتح اللام
كعنب (قوله تسع سنين) بالرفع خبر لا بالنصب ظرف لفساده اذ يلزم عليه أنه متى خرج في أي
يوم من السنة الاولى أو غيرها كان حيضاً وليس كذلك وقد يقال ان الرفع يوهم أيضاً غير المراد اذ
يحتمل ابتداء التسع وكما لها مع أن المراد كما لها الآن يقال الايام فيه أقل من الاول (قوله
قرية) أي هلالية والسنة الهلالية ثمانية وأربعة وخسون يوماً وخمس يوم وسدسه وسبب
زيادة الكسرين أنه تزيد الايام في كل ثلاثين سنة أحد عشر يوماً بسبب اجتماع الشمس والقمر
فاذا سقطت على السنين خمس كل سنة خمس يوم وسدسه أما برؤية الهلال فلا زيادة وأما
العديدية فانها ثمانية وستون يوماً لا تزيد ولا تنقص وأما الشمسية فهي ثمانية وخمسة وستون
يوماً وربع يوم وهي القبطية أو الهاتوت وآخرها مسرى (قوله تقريباً) نصب على التمييز أي
ما يقرب من التسع بخلافه في المنى فانهم اتفقت عليه في حق الذكر والانتى على المعنى وقوله فلو
رأت نفر يسع على قوله تقر يما والذي لا يسع ذلك ما كان أقل من ستة عشر يوماً وقوله والأي
بان رآته قبل تمام التسع عما يسع ما ذكر بان يكون ستة عشر يوماً فأكثراً فلا أي فلا يكون
حيضاً بل طهر (٢) نعم ينبغي جعل الممكن من ذلك حيضاً فلو رآته قبلها بعشرين يوماً كان خمسة
عشر منها حيضاً والخمس أول العشرين طهر (قوله وأقله الخ) أقله مبتدأ ويوم وليلة خبر
فقيه اخبار بالزمان عن الجنه لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه وهو هنا مضاف للضمير
العائد الى الحيض فكان الحيض هو الواقع مبتدأ والتقدير حينئذ والحيض يوم وليلة وذلك
لا يجوز لما علمت قال في الخلاصة * ولا يكون اسم زمان خبراً عن جنه البيت ودفع الشارح
الاشكال المذكور بقوله زمناً وأصله وأقل زمن الحيض فليبتدأ حينئذ زمان لا جنه
قال في الخلاصة وان يشد أي بتقدير مضاف مثلاً لا فخير انهم حذف المضاف فانهم مت النسبة
فان به غير ما قبل وأقل زمناً وانما لم يبق على اضافته لما يلزم عليه من تغير المتن بجعل ضم

٢١ ل وى

ما يعلم من أقسام المسحاضة الآتية فإذا كانت مبتدأة غير مميزة فحيضها يوم وليلة من
أول ذلك اه جعل وبه يعلم ما في الهشي وقول سم أن يقال الخمسة الاولى صوابه الاربعة

الضمير كسرة ولا يقال ان ذلك يدفع بان يقول وأقله أى أقل زمنه لا فاقول فيه طول
نحن في غيبة عنه (قوله أى قدرهما الخ) دفع به ما يوهمه المتن من أنه لابد من يوم من طلوع
النجم الى الغروب وليلة من الغروب الى الطلوع فلا يصح على ما اذا طرأ في أثناء الليل
أو النهار والمراد بالساعة الساعة الفاصلة التي قدرها خمس عشرة درجة (قوله متصل) لا
أى دم الحيض بحيث لو وضعت قطعة لثا وثقت وهوذا شرط فيما اذا انقطع الدم بعد يوم وليلة
وهو الأقل الحقيقي أما لو استمر نحو خمسة عشر يوماً ما كان ينزل عايناً في كل يوم قدر ساعة مثلاً
واقعت أوقات الدماء فبلغت يوماً وليلة فيحكم عليه بأنه حيض كما سيذكر في قوله وان لم تتصل
الخ لانه أقل في ضمن أكثر (قوله وان لم تتصل) بالفوقية أى الدماء يمكن بلوغ مجموعها قدر
يوم وليلة كما تقدم وفي نسخة بالتحية أى دم الحيض وهي أولى لا يهاهم الاوى رجوع الضمير
للايام (قوله كل ذلك) أى الأقل والاكثر والغالب وقوله بالاستقراء أى التبع والسؤال
عن أحوالهن في الحيض وانما عمل في ذلك به لعدم ضابط له في اللغة ولا في الشرع فرجع فيه
للمتعارف بالاستقراء ولو خالف ذلك عادة امرأة بان زاد حيضها عن الأكثر أو نقص عن
الأقل فلا عبرة بهما الا لا يتنقض ما استقر لاجلها الا بالنسبة لغيرها ولا بالنسبة لها بل ما زاد على ذلك
أو نقص استحضارة شجب عليها العبادة فيسه والظاهر أن هذا الاستقراء ناقص لعدم تتبع كل
الافراد أو أكثرها (قوله كأقل طهر) هو على حذف مضاف أى كمن أقل طهر وقوله فانه
تقرى على التشبيه وقوله لان الشهر تعامى لذللك التفرع ومحل التعليل قوله واذا كان الخ
فيتمتع بأقل الطهر بما كثر الحيض ومراد بالشهر الشهر العمدى لا الهلالى فلا حاجة لقول
بعضهم ان المراد شهر المستحضرة وهو ثلاثون يوماً مادام وقوله واذا كان هذه نتيجة التعليل
وهي الدعوى السابقة لانها بعد انتاج الدليل لها تسمى نتيجة وقوله دعوى (قوله تقدم) أى
الحيض بناء على أن الحامل تحيض وذلك كأن حاضتها عادت بها ثم طهرت يوماً أو يومين ثم ولدت
ونزل بعده النفاس وقوله أو تأخر عنه كأن نفست المرأة أكثر النفاس ستمين يوماً ثم طهرت يوماً
أو يومين ثم نزل عايناً دم الحيض وقد يسهل الطهرينهما بالكلية فيتصل النفاس بالحيض كان
ولدت متصلاً بالآخر الحيض بالانحلال فصار دمها بالقل ما يشمل العدم وقد يكون بين نفاسين
كأن وطئ في زمن النفاس فعلق بناء على أنه لا يمنع العمل بل هو ثم يسقط النفاس مدة يمكن أن
يكون الحمل فيه ساعة ثم ينقطع يوماً أو يومين مثلاً فأتى تلك العلة فينزل عايناً النفاس (قوله
ولا حد لاكثره) قال سم الغزى فقد حكى المرأة دهرها بالحيض كفاطمة الزهراء (قوله
بعد غالب الحيض الخ) فاذا كان الحيض ستاً فهو أربع وعشرون أو سبعاً فثلاث وعشرون
(قوله من الحيض) متعلق بالباس وينبغي على ذلك العدة فلولا زعمها عدة بعده اعتدت بالشهر
ولا تنتظر الحيض فان وجد قبل مضي الشهر عادت اليه ان لم تتزوج قبله والا فلا تعود
ففايدة ذكر هذه المسألة لترتب ما ذكر على بلوغ ذلك السن بعد أن كانت قبله تعدد
بالاقراء (قوله اثنتان وستون) هو المعتقد وهوذا باعتبار الغالب فلا ينافى ما صرحوا به
من أنه لا آخر من الحيض فهو ممكن مادامت حية (قوله وحرم بالحيض) شروع في أحكامه
وقوله كالنفاس أى لانه دم حيض مجتمع قبل نفخ الروح ويكون بعد غداء المولود انما يفارق

أى قدرهما متصل وهو
أربع وعشرون ساعة
(واكثره) زمناً (خمس
عشر يوماً بليلياً) وان لم
تتصل وغالبه ستة أو سبعة
كل ذلك بالاستقراء من
الامام الشافعى وذى الله
عنه (كأقل طهر بين
زمنين) (حيضتين) فانه
خمس عشر يوماً بليلياً
متصلاً لان الشهر لا يتصل
غالباً عن حيض وطهر واذا
كان أكثر الحيض خمسة
عشر يوماً لم أن يكون أقل
الطهر كذلك وخروج بزادى
بين حيضتين الطهر بين
حيض ونفاس فانه يجوز
أن يكون أقل من ذلك تقدم
أو تأخر (ولا حد لاكثره)
أى الطهر بالاجماع وغالبه
بقيمة الشهر بعد غالب
الحيض (وسن الياس) من
الحيض (اثنتان وستون سنة
وحرم بالحيض كالنفاس)
وهو من زيادى وسبب
بيانه

قوله ان لم تتزوج لعل هنا
حذف وهو وكذا بعدها

(ما حرم بجنابة) من صلاة وغيرها (وصوم) ظهر المصحين اليس اذا حاضت المرأة لم تصل ولم تصم (وعبور مسجد) ان (خافت تلويثه) بالدم كسائر النجاسات الملوثة (قوله الا في نحو مجنونة افاقت الخ) ان كان المراد بذلك اللحظة ما يسع الصلاة وظهرها فالظاهر اذ لا النفاس لوجبت الصلاة واستمرت في ذمتها وان كان المراد به حقيقة أقل الغناص كما هو الظاهر فعدم الوجوب انما هو لعدم الافاقة زمنيا بسبب طهرها لا لضعفها (قوله ولا تناب على الترك الخ) والقياس على ترك المحرمات انما تناب هنا على الترك اذ قصدت به امتثال الشارع والمناسبات لقيامها على المريض ان يقول ولا تناب على الفعل المتروك حال الحيض اذا كانت عازمة عليه لولا الحيض الا ان يجبل على معنى مع ١٦٣ والمعنى ولا تناب على عدم تركه (قوله وقال في الاخر الخ)

الحيض في أنه لا يتعلق به عدو ولا استبراء ولا بلوغ لحصولها قبله بالولادة أو الانزال ولا يمكن استقاط الصلاة باقوله الا في نحو مجنونة افاقت تلك اللحظة فقط أو كافتة افاقت (قوله ما حرم بجنابة) تقدم أنه غائبة وبها ظهر تسمية حدثها بالاكبر اذا كبريته وأوسطيته وأصغريته باعتبار الافراد التي تحرم به فيصوم به أربعة أشهر بزيادة على ما تقدم أشارها بقوله وصوم الخ فجعله ما يحرم به اثنا عشر شهرا (قوله وصوم) الاوجه ان عدم صحته منها معقول المعنى لانه مضعف وخروج الدم مضعف فلو اصررت به لاجتماع علميه بالضعف بالان والشارع ناظر لحفظ الابدان وقيل انه تعبدى لا يعقل معناه لان الطهارة ليست مشروطة بدليل صحته من الجانب ولا تناب على الترك بخلاف المريض فانه يشاب على النوازل التي كان يفعلها في صحته فشد غلظه مرضه عنه والفرق ان المريض ينوي أن يفعل لو كان سالما مع بقاء أهليته وهي غير أهل فلا يمكن ان تنوى أنها تفعل لانه حرام عليها والوجه أنه لم يجب عليها أصلا ووجوب القضاء انما هو بامر جديد وقيل وجب عليها ثم سقط وفائدة الخلاف في هذا وجهه تظهير في الايمان والتعاليق كأن يقول متى وجب عليك صوم فانت طالق (قوله اليس اذا حاضت الخ) استفهام تقرير أجاب به النبي صلى الله عليه وسلم من سألته عن معنى قوله صلى الله عليه وسلم النساء ناقصات عقل ودين وأجاب عن أحد الأمرين وهو نقص الدين وقال في الاخر أمانه نقص عقلمن فظاهر والمراد بالعقل الدية لانهم على النصف من دية الرجل او عقل الدية أي تحمها اذ لا تحمل ذلك أو العقل الغريزي المعروف ولذا اجعلت المرأة نصف الرجل في باب الشهادة ووجه دلالة على الحرمة أنه لو كان جائزا لما كانت ناقصة عن الرجل في ذلك (قوله وعبور مسجد) وكالمسجد ما وقف بعضه مسجد اشاء ما وان قل والعبور الدخول من باب والمخرج من آخر (قوله ان خافت) انما قدر ان لان جملته خافت وقعت بعد ذكره فهي صفة وفي مفهومها خلاف في الاصول بخلاف الشرط فانه متفق على مفهومه بل قيل انه منطوق والمراد بالخوف ما يشمل الظن والشك والوهم وخروج بالمسجد المدارس والربط ومصلى العبد وملاك الغير فلا يحرم عبورها الا عند تحقق التلويث أو ظنه لا عند توهمه والفرق أن حرمة المسجد ذاتية وحرمة هذه عرضية وكالحائض فيما ذكر من به حدث دائم كسجاسة وسلمس بول ومن به جراحة نضاجة بالدم فاذا خيف التلويث بشئ من ذلك حرم العبور (قوله تلويثه) بالماء المائنة لا بالثون لانه ليس بشرط (قوله كسائر النجاسات الملوثة) أي ولو في فعل أو ثوب فاذا كان على ذلك نجاسة رطبة حرم

له وكانه قال الا ان كان هذا أيضا من مقوله صلى الله عليه وسلم فيكبر وبجاشية المنهج ما معناه كان السائل قال أما نقصان عقلمن فظاهر وهو ظاهر وفي البخاري ما نصه عن أبي سعيد الخدري قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في عيد فطر أو ضحى الى المصلى فقرأ على النساء فقال يا معشر النساء تصدقن فاني أريدكن أكثر أهل النار فقلن وبيارسول الله قال تكثرن اللعن وتكفرن العشير ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من احدا كن قلن وما نقصان ديننا وعقلمن يا رسول الله قال اليس شهادة المرأة من مثل نصف شهادة الرجل قلن بلى قال فذلك من نقصان عقلمن اليس اذا حاضت لم تصل ولم

تصم فان بلى قال فذلك من نقصان دينها وفي القسط لا في علمه مانعه وليس المراد بكثرة نقص العقل والدين في النساء لومهن عليه لانه من أصل الخلقة ولا يمكن المراد التنبيه على ذلك تحذيرا من الاقتتان بهن وليس نقص الدين منحصرا فيما يحصل من الاثم بل في أعم من ذلك قاله النووي لانه أمر نسبي فالكمال مثلا ناقص عن الاكمل ومن ذلك الحائض لا تأثم بترك الصلاة زمن الحيض لكونها ناقصة عن المصلي اه اه جل بالحرف (قوله وفي مفهومها خلاف) أي وفي العمل بمفهومها بخلاف (قوله نضاجة) بالنسبة الى قوارة بالدم كافي قوله تعالى نضاجتان أي قوارتان أفاده عن

(قوله ودعت الخ) أي فان
لم تدع اليه حاجة لم يجز
ادخاله وأن أمن الزلو يث
(قوله ليخرج السن الخ)
قال ع من فيه وقفة أي لان
المدار هنا على المباشرة وقد
حصلت لا على الاستقناع
حق في ترقى الحال (قوله ولو
أخبرته بالحيض الخ) لو
أخبرته به فصدقه فاش
اختلاف في الانقطاع بان
ادعت بناء الحيض فكذبها
صدقت هي وان خالفت
عادته الان الاصل بقاؤه فيه
عليه ع من على رم

صيانة للمسجد فان أمنته
كان لها العبود (وتمنع
(ب) مباشرة (ما بين صرة
وركية) بوطه وغيره لا آية
فأعتزلوا النساء في الحيض
ولانه صلى الله عليه وسلم سئل
عما يحل من المناقض فقال
ما وراء الأزار ورواه الترمذي
وحسنه وقيل يحرم الوطء
فقط واختاره النووي لخبر
مسلم أصنعوا كل شيء الا
النكاح يجوز له مخصصا
لمفهوم خبر الترمذي
السابق (وطلاق) لخالفته
قوله تعالى

ادخله المسجد ان خيف تلويثه بان لم يدل عليها ودعت الى ادخاله حاجة وكذا ان كانت جافة
والحاصل أنه لا يجوز ادخالها على نحو العمل الا بشرطين ان يأمن التلويث وأن يكون للحاجة
كخوف الضياع ومن الحاجة قرب الطريق فيجوز ادخال الجلة المسجدة اذا أراد أن يخرج بها
من بابها الا آخره ويحرم تقديره ولو بالطاهرات كما مستعمل بخلاف الوضوء فيه وان وقع
فيه ماؤه ادم تقديره وعدم اهانتهم وبكره تصغيره كالمصنف (قوله صيانة) عليه لقوله
وعبور (قوله كان لها العبود) لكن مع الكراهة عند انتفاء حاجة عبورها بخلاف الجانب
فان العبور في حقه بلا حاجة خلاف الاولى كما مر (قوله وتمنع الخ) لما كان القمع شاملا للنظر
مع أنه لا يحرم ولو بشهوة قدر الشارح قوله بمباشرة إشارة الى أن المرادة عند من عبر به فالجاء
للتصوير وان كان منه ما عوم وخصوص وجهي لان المباشرة لا تكون الا بالامس سواء كان
بشهوة ام لا والتمنع يكون بالنظر والامس ولا يكون الا بشهوة فيجتمعا في مباشرة مع شهوة
وينفرد التمتع بالنظر معها وتنفرد المباشرة بالمباشرة دونها فالمدار على المباشرة ولو بدون شهوة
وخارج به النظر وما يجادل الا الوطء فيحرم ولو معه ولا بد أن تكون عما يتقضى مسسه الوضوء
ليخرج السن والشعر فلا تحرم المباشرة به (قوله بوط الخ) وهو في غير التصحية من عالم عام مختار
في فرج زمن الحيض كبيرة ولو يجادل يكفر مستحله فخرج الوطء بعد الانقطاع وقبل الغسل فلا
يكفر به بل المنجى أنه عدم حية وذوقية عدم الكفر اذا كان الدم صفرة او كدرة للخلاف
في أنهما حيض وخروج الوطء في غير الفرج والتمنع بغير الوطء فليس ذلك كبيرة وسيأتي قبيل
كتاب الصداق ما يستحب لمن وطئ الحائض وذكره هنا للمناسبة الشكاح ومحل حرمة الوطء
ان لم يتعين له دفع زنا والافلا حرمة لانه يرتكب اخف المقامتين لدفع اشده ما بل ينبغي
وجوبه حينئذ وقياس ذلك حل الاستقاء به حيث تعين بذلك فالوطء في الحيض مقدم على
الزنا والاستقاء مقدم على الوطء في الحيض وعلى الزنا خلافا لما قاله ع من ولو تعارض
وطء زوجته في دبرها مع الزنا بان انسد القبل قدم الاول لانه الاستقاء به في الجملة ولانه
لا حد عليه بذلك (قوله وغيره) أي حيث لا حائل بخلاف الوطء كما مر ولو أخبرته بالحيض
فكذبها لم تحرم مباشرتها او صدقها حرمت وان لم يصدقها ولم يكذبها فالوجه الحل للثنان
بخلاف من علق طلاقها وأخبرته به فانها تطلق وان كذبها لم تقهره في فعله فلهما لا يعرف الامنها
(قوله ما وراء الأزار الخ) الأزارو المترمايس ترا العورة أي ما بين السرة والركبة فما وراءه هو
القدر الذي لم يستره مما فوقه وتحتة ومفهوم ذلك أن ما ستره الأزار يحرم مباشرة مطلقا سواء
كان بوطء ام لا وهذا المفهوم هو محل الاستدلال على التعميم المتقدم (قوله وقيل يحرم الوطء
فقط) ضعيف (قوله اصنعوا كل شيء الخ) وجه الدلالة منه أن كل شيء عام استثنى منه الوطء فقط
ولما كان هذا الاستثناء معارضا لمفهوم الحديث المتقدم فانه عام في الوطء وغيره أجاب بان قوله
في هذا الحديث الا النكاح مخصص لمفهوم ذلك المفهوم وذلك أن مقتضاها ان ما تحت الأزار
يحرم مطلقا فيقتصر على الوطء بدليل الاستثناء في هذا الخبر وفي الحديث الثاني عموم
في قوله اصنعوا كل شيء فانه عام فيما تحت الأزار وما فوقه فيخص بما فوق الأزار والحاصل
أن في مفهوم الحديث الاول عموم المنع للوطء وغيره وخصوص ذلك بما تحت الأزار وفي
منطوق الثاني عموم ما تحت الأزار وما فوقه وخصوص المنع بالوطء فعند النووي يخصص

إذا طلقت المرأة فطلقوهن لعدمهن أي في الوقت الذي يشرع في العدة وبقية الحيض لا تحسب من العدة والمعنى فيه
تضررها بطول مدة التبرص وسبب أي بسط ذلك في باب (الافى) قوله (أنت طالق ١٦٥ في آخر) بر من (حيضتك أو تكون)

الطلقة في ذلك (غير مدخول
بها) وهي من زيادة (أو
حاملها منه أو) حائل لكن
(طلقة بعوض منها)

(قوله وحيث أنه يتحقق
التعارض) فيه أن الجمهور
حيث منعوا تخصيص عموم
الاول بخصوص الثاني
للقاعدة المذكورة لم يبق بين
الحديثين تعارض ليكون
الاول حينئذ باقيا على
عمومه والثاني مخصوصا
بمفهوم الاول فالذي يقترب
على صانع الجمهور هو
دفع التعارض لا تحقة
الآن يقال إن المعنى رحمه
الله تعالى نظر إلى ما آل
إليه بحث سم المذكور
بعد فانه آل إلى أن خصوص
الثاني هو ما عدا الوطء
لأنفس الوطء فيه عارضه
المصروعان فيما تحت
المسرة بما عدا الوطء فالاول
يحرمه والثاني يحله فيرجع
للترجيح بالمدرك وكتب
أيضا قوله وحيث أنه يتحقق
التعارض فيسنة نظر لأن
الجمهور حيث منعوا ما قاله
النووي للقاعدة المذكورة
لم يبق بين الحديثين تعارض
فأعل المعنى نظر إلى ما آل
إليه بحث سم من دفع

عموم الاول بخصوص الثاني وعند الجمهور يخص عموم الثاني بخصوص الاول فيختص المنع
العام الذي هو مفهوم الاول بالوطء والجواز العام الذي هو منطوق الثاني بغير ما تحت الأزار
فالجواز قالوا بتخصيص عموم الثاني بخصوص الاول ومنعوا تخصيص عموم الاول بخصوص
الثاني الذي قال به النووي بأن ذكر فرد من أفراد العام بحكم العام لا يخصه وحيث أنه يتحقق
التعارض وعند التعارض ترجح ما فيه احتياط وهو الخبر الاول المروي عن الترمذي لاسيما
وفي الحديث من حرم حول الحلي يوشك أن يقع فيه ويبحث في ذلك الجواب سم بأنه إن أريد
بالعام مفهوم الحديث الاول فإن أريد به بعض أفراد خصوص الحديث الثاني الذي هو
ما عدا الوطء لم يصح لأن هذا الفرد مذکور بغير حكم العام إذ حكم العام الحرمة وحكم هذا
الفرد الحل والفرد الذي لا يخصص أفراد بالذکر هو الفرد المذكور بحكم العام لا مطلقا
والأزيم أحالة التخصيص رأسا إذ الخاص أبدا فرد من أفراد العام وإن أريد به بعض أفراد
النكاح الذي هو المستثنى في الحديث الثاني لم يقدل أن هذا الفرد كما لا يخصص لكونه مذکور
بحكم العام لا يمنع التخصيص بغيره وهو الفرد الآخر الذي هو منطوق الحديث الثاني وهو حل
ما عدا النكاح وأن أريد بالعام منطوق الحديث الثاني وفرد مفهوم مفهوم الحديث
الاول فاما الاول فلهذا لا يصح لأن هذا الفرد مذکور بغير حكم هذا العام الذي هو الحل ومثل
ذلك تخصيص وأما ثانيا فلهذا لا يضرب النووي إذ يكفي في مطلوبه تخصيص العام الاول المنع أن
الحرام الوطء فقط وأما تخصيص العام الثاني فهو لا ينافي ذلك اه وظاهر أن مرادهم ببعض
أفراد النكاح ولم يقولوا بالتخصيص بالفرد الآخر المذكور فلهذا فقهى قام عندهم فلا يرد شيء مما ذكر
عليهم ومحل جواز المباشرة فيما فوق الأزار إذا لم يغلب على ظنه أنه إن باشر وطئ لم يعرفه من
عادته من قوة شبهة وقلة تقواه والاحرم بالاول من سركت القبلة شهوته في الصيام وسكتوا عن
مباشرة الخائض لزوجها والمعتقد أن ما منعناه منه حرم عليها أن تبأثره بشيء منه في جميع بدنه
فيحرم عليها أن تبأثره بمابين مرتها وركبتها ولو فمأورا مرتها وركبتها أما ما عدا ذلك كبدها
فلا يحرم عليها أن تبأثره به ولو في فرجه حيث لم يمنعها من الاستمتاع بذلك والاحرم (قوله إذا
طلقت النساء) أي الموطآت اللاتي يعتدن بالاقراء بدليل ما سيذكره في الاستثناء بعد
(قوله أي في الوقت) أشار إلى أن اللام للتوقيت بمعنى في وقوله وبقية الحيض الخ من تمام الآية
بل هو روحها والمراد بوقت شروعهن ما يشمل وقت تأبسن بهن فلو طلقت في عدة طلاق رجعي
فلا حرمة لتأبسنه بالعدة وما قبل من حرمة ذلك فبني على رأي مرجوح وهو استثناءها
لعدة ولم يذكر المصنف من جملة ما يحرم على الخائض والنفساء حضورهما المختصران
الصحيح عدم حرمة ذلك والقول بهما مع فلابان حضورهما عنده يمنع ملائكة الرحمة مردود
بأن الجنب مثله ما في ذلك ولم يحرم عليه الحضور وإضافا للمختص بحتاج إلى المعاونة ويجوز
أن الله تعالى يعوضه خيرا من حضور ملائكة الرحمة (قوله والمعنى) أي الحكمة وقوله
في باب (الطلاق) (قوله في آخر جرح) أي أو مع آخر أو عند آخر ومثل ذلك ما لو تم لفظ الطلاق
في آخر الحيض (قوله أو تكون) منصوب بأن مضرة لفظه على المصدر المقدور وهو لفظ قوله

اعتراضهم على النووي فيبقى التعارض ويحتاج للترجيح مرجح وهو المذكور اه فهذا لا يضرب النووي أي عدم تحقيق
الثاني لا يضرب النووي بل يقول به فقوله وأما تخصيص العام الثاني الخ اه لا وأما عدم تخصيصه الخ تدبر

(أو طلقها) (في إيلاه) بطلها (أو) ١٦٦ طلقها (الحكم في شقاق) وقع بينهما وبين زوجها فلا يحرم الطلاق في شيء من

من باب عطف المصدر المؤول على الصريح على حد قوله * وليس عباءة وتقرعيني * البيت قال في الخلاصة

وان على اسم خالص فعل عطف * تنص به أن ثابتاً أو منخذف

(قوله أو طلقها) أي الزوج في إيلاه بطلها المستشكك بأن الطلاق إنما يكون بعدم مطالبها بالوطء وامتناعه منه والحيض مانع منه فكيف تطالب به فيه وأجيب بأنهم إنما يلزمه بالوطء وهي طاهرة فيمتنع فقطالبة بالوطء لاق وهي حائض فلا بد من طلبة ولا يقال إن طلاقه حينئذ بدعي لأنه بالإلزام حوجهها إلى الطلب وهو غنى عن الطلاق بالقبضة باللسان فعده عنه ذلك إلى الطلاق بصيره بدعي لأننا نقول أنه قد بقية صدقته بل سانه مضاررتهم مع حاجته الشديدة إليه كما سيأتي في التمرح وكطلاق الزوج في الإيلاء تطليق القاضي أو الحكم عليه (قوله من الصور الست الخ) يزاد عليهم ما لو قال السيد لامته إن طلاقك الزوج اليوم فانت حرة فالتسه ذلك وكانت حائضاً فلا يحرم طلاقها للخلاف من الرق أذدوامه أضر به من تطويل العدة وقد لا يسمع به السيد بعد ذلك أو يموت فيدوم أسرهما قاله الأذري والظاهر أن سؤالها بالبس قيداً فيلوعلم الزوج التعليق وعدم رجوع السيد فطابقها خالص من الحرمة للعلة المذكورة نعم إن علق عتقها بسؤالها فلا بد من السؤال (قوله لاستعقابه) أي الطلاق أي طلبه إن يعقبه الشروع فهو بالرفع فاعل أو بالنصب مفعول أي بطله أي نصقه فيه الشروع عقبه (قوله في الأولى) هي قوله أنت طالق في آخر جزء الخ والثالثة هي قوله أو حامل مني والثانية هي كون المطلقة غيرة مدخول بها وخرج بالمطالبة في ذلك المتوفى عنها قبل الدخول فتجب عليه العدة والرابعة هي ما لو طلقها به عوض من أو الآخر فإنها ما لو طلقها في إيلاء وما لو طلقها بالحكم (قوله أو بعوض من غيرها) أي ولم تاذن له (٢) فإن أذنت له أن يختارها من ماله كان بدعياً وإن اختلعت بماله قاله الحلبي على المنهج (قوله المستثنى منه) هو الطلاق أي حرمة (قوله هو أولى) أي لعدم إيهامه الحصر بخلاف عبارة الأصل ومعنى تعلق البلوغ بالحيض أنه يعرف به فإذا حاضت حكم به (قوله واغتسال) يحتمل أن يقدر وطلب اغتسال واجباً كان كالغسل عند الانقطاع أو مندوباً كالغسل نحو الأحرام حال نزول الدم ويحتمل أن يقدر وحرمة اغتسال حال وجود الدم لأنه تعاطى عبادة فاسدة فيحتاج حينئذ إلى استئناء أغسال نحو الحج (قوله وعدة) هي بالاطهار من الحيض إن كانت من ذواته والاستبراء بنقص الحيضة فكل متعلق بالحيض (قوله هو أولى من قوله وترك) وذلك لإيهامه بقاءه بدمه أو تمكنه منه بخلاف السقوط (قوله في محالها) الضمير للثلاثة قبله (قوله وعدم لزوم الخ) فيه تنابع إضافات وهو محتمل بالنصاحته في قول كقول الشاعر

حامة جرعاً حومة الجندل أصبى * فانت بمرأى من سعاد ومسمع

والصحيح أنه لا يحتمل لوقوعه في القرآن كقوله تعالى مثل دأب قوم نوح (قوله قضاء فرض صلاة) مثله الغسل بالأولى ولا يستثنى منه ركعة الطواف كما قاله بعضهم - م لأنهم - م لا يفتون أن الإباوت لا يستثنيان من عدم قضاء الحائض الصلاة إلا أن لا أثر لوقت ما ويحصلان بالفرض والغسل وإن لم ينوه ما فعل من غير القضاء أراد القضاء اللغوي (قوله يلزمها قضاءه) قال ابن حجر تسميته

الصور الست لاستعقابه الشروع في العدة في الأولى والثالثة ولعدم العدة في الثانية ولأنها المال المشعر بالحاجة إلى الطلاق في الرابعة ولحاجتها الشديدة إليه في الأخيرة بين وخرج بالعوض منها ماله وطلقها بسؤالها بالعوض أو بعوض من غيرها فيحرم كما شمله المستثنى منه (وعما يتعلق) هو أولى من قوله ويتعلق (به) أي بالحيض (بلوغ) بالاجماع (واغتسال) لما روي بابه (وعدة واستبراء وسقوط) هو أولى من قوله وترك (طواف وداع) لما سيأتي في محالها (وعدم لزوم قضاء فرض صلاة) بالاجماع بخلاف فرض الصوم يلزمها قضاء أو نظير الصحيحين عن عائشة رضي الله عنهما كأنومر بقضاء الصوم ولا نومر بقضاء الصلاة ولأن الحيض يكثر فلما وجبنا قضاءها شق

(٢) (قوله لم تاذن له) أي إن يختلعت من ماله أبان لم تاذن له أصلاً أو أذنت في الاختلاع بماله وإن اختلعت بماله ففيها بين يكون بدعياً لأن أذنها في الاختلاع بماله كاختلاعها هي يتفقها

أه شقنا الدم وهو حي (قوله أو مندوباً) فيه أنه مترتب على وجود سببه لا على الحيض

قضاء

قضاء مجاز نظر الى صورة فعله خارج الوقت لاحقية لانه لم يسبق له فعله مقتضى أى طلب
 فى الوقت اه وفيه نظر لما قاله الهلى فى شرح جمع الجوامع عند قول ابن السبكي القضاء فعل
 كل وقيل ل بعض ما خرج وقت ادائه استعدوا كالمسابق لمقتضى الفعل مطلقا من تفسير
 الاطلاق بقوله من المستدرك كفى قضاء الصلاة المتروكة بلا عذر أو من غيره كفى قضاء النائم
 الصلاة والحائض الصوم لانه سبق مقتضى فعل الصلاة والصوم من غير النائم والحائض
 لامنهما ووجوب القضاء عليهما مالا يعتد بسبب الوجوب فى حقهما وهو التكليف ودخول
 الوقت (قوله أولى من تعب يربى سقوط الفرض) قد يقال لأولى لان كلام الاصل ناظر
 لتعلق الخطاب المعنوى أى الصلوة المأجور وقيل المكلف وهو تعلقه بكون الشخص اذا
 وجد بصفات التكليف يكون مخاطبا بالفعل أى متعلقا به الخطاب تعلقا تمييزيا ومن جملة
 صفات التكليف انتفاء الموانع فالمرأة مخاطبة بالصلاة قبل الحيض خطبا باصلا وحيوا بسقوط
 ذلك بالحيض لعدم وجود صفة التكليف حينئذ والمعلق به تبين سقوط التعلق المعنوى
 عنها الثابت قبل وجودها وكلام المصنف هنا ناظر لتعلق الخطاب التمييزى لان المتبادر من
 السقوط سقوط التمييزى وهو لم يحصل فكيف يسقط (قوله لا يجوز لها) ضعيف والمعتمد
 الكراهة مع انعقادها ان لا مطلقا كما نقل عن الرملى ومقتضاه أن ثبات علمها بالاعتقاد عدم
 النوب من حيث كونها صلاة بل من حيث القراءة والذكر كما نقل عن ع ش نعم لا تعطى حكم
 النفل من كل وجه فلا يصح جمعها مع فرض آخر بتييم ولا العود فيها (قوله البيضاوى) أى
 الفقيه غير المفسر وكل منهما شافى واسم الاول محمد بن أحمد بن العباس وكنيته أبو بكر والثانى
 ناصر الدين والاول مقدم عليه وعلى الشيخين أيضا (قوله وقبول قواها فيه) أى فيما لو قال لها
 ان حضرت فانت طالق فآخبرته به فانها تصدق (قوله وعدم قطع ولا) بالمداى موالاة وتتابع فى
 صوم الكفارة قتل لانها هى التى يتصور لزومها للمرأة أما كنفارة وقاع رمضان أو الظهار فهى
 على الزوج ونقل خضر فى باب الكنفارة عن الرملى أنه يتصور أيضا من فى كنفارة الظهار
 بان تصوم عن مظاهر ميت قريب لها أو بأذن لها قريب به أو بوصيته ورده قل بانه لا يلزمها
 فيه التتابع مع أن اللازم لاميت المذكور أصالة الاطعام والصوم منها بدل عنه اه (قوله اذا
 لم تخل مدتها) بان نذرت مدة لا يمكن خلوعا عن الحيض بحسب عاداتها (قوله لانها بسبيل) أى
 بطريق أى ممتصة من الشروع فى زمن غيرها هذا قالوا بالاملاسة أو من البيان وفى العبارة
 حذف أى متلازمة بطريق هى الشروع أى التمكن من الشروع فيها الخ (قوله وعدم
 قطع مدة البلاء وعنة) أى أن مدة البلاء اربعة أشهر ومدة العنة سنة ومعنى عدم قطع
 الحيض لذلك حسب ان زمنه من تلك المدة بخلاف عدم قطع الولاء فيما مر فان المراد به انه اذا
 زال ذلك العارض بفت على ما مضى (قوله لانها لا تخلو عن الحيض الخ) أى فلو لم تحسب معه
 انضمرت بطولها اه شوبرى (قوله ومن خرج دمها عن الاستقامة الخ) الاستقامة له
 تصديق بان يخرج فى سن الحيض تسع سنين تقريبا وأن لا ينقص عن أقله ولا يجاوز أكثره
 فالخروج عنها يكون بواحد من ثلاثة بان لم تبلغ المرأة سن الحيض فيسمى الخارج منها حينئذ
 استناضة وان لم تجز فيه الاحكام الاتية أو ينقص عن أقله أو يجاوز أكثره ويجوز وط

(قوله ويسقط الخ) انظره

فان الصلوة ازل لا يسقط

وتعب يربى بما ذكر اولى

من تعب يربى بسقوط الفرض

لانه يوجب الوجوب وليس

كذلك وكما لا يلزمها

القضاء لا يجوز لها على

ما قاله البيضاوى (وقبول

قوله فيه) أى فى الحيض

بينها لانها مؤمنة عليه

قال تعالى ولا يحل لهن

أن يكفن ما خلق الله فى

أرحامهن (وعدم قطع

ولاء فى صوم واعتكاف)

اذا لم تخل مدتها مع

الحيض غالبا بخلاف ما اذا

كانت تخلو عنه لانها بسبيل

من أن تشرع فيها ما عقيب

طهرها فتأتى به ما زمن

طهرها (وعدم قطع مدة

البلاء) وعنة لانها لا تخلو

عن الحيض غالبا (ومن

خرج دمها عن الاستقامة)

المستحاضة غير المتخيرة ولومع نزول الدم ويجوز التضييق للمعاجة (قوله التي لدم الحيض) صفة
 للاستقامة (قوله أربعة أقسام) أي اجمالا وسبعة تفصيلا وذلك لانها امامية بدائية وغير
 مميزة او معتادة مميزة فهذه الثلاثة اقسام او معتادة غير مميزة وتحتل اربعة اقسام لانها اما ذكر
 اعادتم اقدرا ووقتا وناسية لهما او ذاتا كثرة للوقت دون القدر او بالعكس تضم هذه الثلاثة
 فالجمله سبعة تسكلم الماهية من على خمسة وترك المذاكرة للقدر دون الوقت والعكس وتسمى
 المناسبة لهما متخيرة تخير مطلقا ولا حدهما متخيرة بدون قيد الاطلاق (قوله اول ما ابتدأها
 الخ) اول مبتدأ او ما ذكره بمعنى شيء وجهه ابتداءها صفة لها او العائد ضمير يعود عليها والدم خبر
 أي ازل شيء ابتدأها من انواع الدماء هو دم الاستحاضة وليس المراد اول الاشياء مطلقا
 لانه قد ابتدأها الوجود والاكل وغير ذلك وأشار الشارح بهذا التفسير الى أنه ايقن الدال
 اسم مفعول بناء على ثبوت ابتداء الشيء في اللغة وأنكره ابن الصلاح وقال لم يرد الا ابتداء
 في الشيء وعليه فيقرأ مبتدئة بكسر الدال اسم فاعل ولكن الشارح مطلع واعلم أن المرأة
 مبتدأة كانت اولاً وترك ما تتركه الحائض بمجرد رؤيتها بالدم حـ على الظاهر من كونه حائضا
 فاهـ كم الحائض حتى يحرم طلاقها حينئذ ويحكم بوقوع الطلاق المعلق به بمجرد ذلك ثم
 ان انقطع لدون يوم وليلة حكمنا بعدم كونه حائضا لتبين انه دم فساد فتنقض الصوم والصلاة
 ويتبين عدم حرمة الطلاق وعدم وقوعه فان كانت صائغة حينئذ بانوت قبل وجود الدم
 او علمها به او ظنت انه دم فساد او جهلت الحكم صح بخلاف ما لو نوت مع العلم بالحكم
 التلاعيم اوان اسقر الى يوم وليلة فاكثرت سائر الاحكام فيسقط الحكم بوقوع الطلاق
 فلو ماتت قبل يوم وليلة هل يفسخ ذلك الحكم ما بمجرد الرؤية ان الخارج حيض ولم يتحقق
 خلافه ويجرد الموت لا يمنع كونه حائضا بخلاف الانقطاع في الحياة ولا يسقط لاحتمال أنه غير
 حيض والاصل بقاء النكاح فيه نظر وافق الرمي بالاستسقاء نظر الظاهر وان كان محالنا
 لا نقول اعد من أن العصمة المحقة لا تزول الا بيقين او انقطع ليوم وليلة فاكثرت لكن لدون أكثر
 من خمسة عشر يوما فالكل حيض وان كان قويا وضعيفا ولو تقدم الضعيف على القوي واعلم
 ايضا انه ليس لنا مستحاضة تترك الصلاة المفروضة شهرانا أكثر الا في مسئلة وهي ما اذا كانت
 مبتدأة وفرغنا على الصحيح وهو ثمة - ديم اللون فوات خمسة عشر حرة ثم مثلها سوادا فانها تترك
 الصوم والصلاة في جميع الشهر فان زاد السواد بعد ذلك يوما وليلة فقد فوات القميز فتد الى يوم
 وليلة قال النووي ولا يتصور ترك الصلاة المستحاضة احدى او ثلاثين يوما وستا او سبعا وثلاثين
 على قول ان زاد الا هذه (قوله فالامية) أي سواء كانت مبتدأة او معتادة فقوله وهي من ترى
 الخ صادق بان ترى ذلك من اول الامر وهي المبتدأة او بعد سبق حيض وطهر وهي المعتادة
 (قوله قويا وضعيفا) كـ الاسود والاحمر فهو ضعيف بالنسبة للاسود وقوي بالنسبة للاشقر
 والاشقر اقوى من الاصفر وهو اقوى من الاكدر وهو ما بين الاصفر والابيض فراد به اقوى
 القوي النسبي لا اقوى الصفات مطلقا وكذا الضعيف والقوة ما باعتبار الالوان الخمسة فيقدم
 بعضها على بعض كما ذكرنا باعتبار الصفات فكل واحد من الالوان المذكورة له صفات
 اربع لانه اما مجرد عن الثخن والنفث او بهما او باحدهما فاقوى ما صفاته من ثخن ونفث وقوة

التي لدم الحيض (فستحاضة
 وهي) اربعة اقسام
 (مبتدأة) أي اول ما ابتدأها
 الدم (ومعتادة) بان سبق
 لها حيض وطهر (وكل
 من - حائض وغير مميزة
 فالامية) وهي (من ترى)
 من دمها (قويا وضعيفا
 ترد للقيز

(قوله على قول) اصل
 صاحبه يقول ان الامامية
 القادة اشترطت ثلاثين
 الحيض لالا لغيره

لون أكثر فيرجح أحد الدمين بما زاد منها فاله ثلاث صفات كأشود نخين منتن أقوى مما له صفتان
 كأشود نخين أو أشود منتن وماله صفتان أقوى مما له صفة كأشود نخين وأشود مجرد فان
 استويا فبالأسبق كأشود نخين وأشود منتن وكأشود نخين أو منتن وأشود مجرد فيقابل اللون
 بالنخين أو المنتن فاذا أردت ضرب صفات كل لون في غيرها ضربت أوصاف الأول الأربعة في
 أوصاف الثاني بستة عشر ثم المجموع في أوصاف الثالث بأربعة وستين ثم المجموع في أوصاف
 الرابع بمائتين وستة وخمسين ثم المجموع في أوصاف الخامس يبلغ المجموع ألفا وأربعة
 وعشرين (قوله فالقوى الخ) تفسير للرقعة للتمييز (قوله مع نقاء تخلاله) وكأنه نقاء الضعيف المتخلل
 بين أجزاء القوى بالاولى فلورأت يوما وليلة سوادا ثم كذلك حرة أو نقاء ثم كذلك حرة أو نقاء
 ثم كذلك سوادا وهكذا إلى خمسة عشر يوما ثم أطبقت الحرة إلى آخر الشهر فحيضها فيه
 النصف الأول وهذا يسمى قول السهب المعتمد وقيل زمن النقاء والضعيف طهر وهو قول
 القبط وإذا اجتمع قوى وضعيف وأضعف فالقوى مع الضعيف حيض بشرط أن يتقدم القوى
 ويتصل به الضعيف ويصلهما مع الليمض بأن لا يزيد مجموعهما على الأكثر كأن رأت خمسة
 سوادا ثم خمسة حرة ثم خمسة شقرة ثم أطبقت الصفرة فأسوى الصفرة حيض فلولا يتصل
 الضعيف بالقوى كخمس سوادا ثم خمسة صفرة ثم أطبقت الحرة وتقدم الضعيف كخمس حرة
 ثم خمسة سوادا ثم أطبقت الصفرة أو لم يصلهما مع الليمض كخمس سوادا ثم خمسة حرة ثم أطبقت
 الصفرة فحيضها السواد فقط بخلاف ما لو تخلل الضعيف بين قوين من لون واحد كأن رأت
 سبعة سوادا ثم مثلها حرة ثم مثلها سوادا الخ فحيضها السواد الأول مع الحرة لأنه لما توسط
 الضعيف بين قوين ألحقناه بأسبقهما بخلاف ما نحن فيه (قوله ان لم ينقص) أي التوى كأنه
 قال بشروط ثلاثة اشان في القوى وواحدة في الضعيف فنقصت شرط من ذلك التقلات
 للقسم الثاني وقوله ولا عبر أي جاوزا أكثره لان الحيض لا يزيد على ذلك وقوله خمسة عشر بدل
 من الاكثر كاليوم والليله فيما قبله وقوله المنصل أي المتتابع (قوله عن أقل الطهر خمسة
 عشر يوما) أي متصلة كما مر ومحل ذلك ان اسقر الدم بخلاف ما لو رأت عشرة أيام سوادا ثم
 عشرة حرة مثلا وانقطع فانه يعمل بتميزها فيكون القوى حيضا والضعيف استماضة مع
 نقص الضعيف عن خمسة عشر ولا يزداد ذلك على الشارح لوضوحه قاله الزبدي (قوله
 والضعيف) هذا في بعض النسخ بقلم الحرة عطف على قوله فالقوى حيض وقوله استماضة أي
 طهر وان مكث سنين فلورأت يوما وليلة دما أو سودا ثم اسقر اسننين كثيرة فالضعيف كله
 طهر لان أكثر الطهر لاحدله (قوله نظير أبي داود) وهو ان فاطمة بنت أبي حبيش قالت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اني استماض أفادع الصلاة فقال ان دم الحيض أسود يعرف فاذا
 كان ذلك فامسكي عن الصلاة واذا كان الآخر فتوضعي وولي فأنما هو عرق اه وهو بكسر
 المعين أي دم عرق لما مر من أنه يخرج من عرق في أدنى الرحم (قوله في ذلك) أي الوارد في كون
 القوى حيضا والضعيف استماضة وقوله ولأنه عطف على نظير دليل عقلي بعد العقلي (قوله
 عند الاشكال) أي الاشتباه (قوله كالمف الخ) قد يفرق بينهما بان أوصاف المني لازمة له
 لا تنفك عنه وهي مميزة من الذي والودي بخلاف صفة الحيض المذكورة وهي القوة فانها

فالقوى) مع نقاء تخلاله
 (حيض ان لم ينقص من
 أقله) يوم وليلة (ولا عبر
 أكثره) خمسة عشر يوما
 بالليل (ولا ينقص الضعيف)
 المنصل بعضه ببعض (عن
 أقل الطهر) خمسة عشر
 يوما (والضعيف استماضة)
 نظير أبي داود في ذلك ولأنه
 خارج يوجب الغسل فيجاز
 أن يرجع إلى صفته عند
 الاشكال كالمف

(قوله المصنف ولا ينقص
 الضعيف عن أقل الطهر)
 هذا مستغنى عنه بالشرط
 الثاني وبالعكس حيث كان
 الدو وثلاثين فان كان أقل
 استغنى بالثالث عن الثاني
 دون العكس وان كان
 أكثر فبالعكس ولذا جمع
 بين الشرطين كما به لم
 بمراجعة حاشية المنهج

وسواء أتقدم القوى على الضعيف أم تأخر أم توسط كأن رأت خمسة أسود ثم أطبق الأحمر إلى آخر الشهر وأربعة عشر أحمر
ثم مثلها أسود أو خمسة أحمر ثم خمسة أسود ثم باقي الشهر أحمر بخلاف ما لو رأت يوما أسود ويوما أحمر وهكذا إلى آخر الشهر
لعدم اتصال خمسة عشر من الضعيف فهي فاقدة لشرط الرتبة لتمييز وسباني حكمها أو يشترط أيضا في الرد للتمييز دون العادة أن لا
يتخلل بينهما أقل ظهورا لأعمل به ما كما أوضحته في شرح المنهج وغيره (وغيرها) أي غير الميزة

(قوله ورأت بعد خمسة عشر ين الخ) هكذا مثل مروي بالمنهج أيضا وفي شرح البيهقي تورأت بعد خمسة عشر خمسة عشر الخ ويلزم
على ذلك كله فقد شرط العمل به ما بالنسبة ١٧٠ للدور الثاني لاتصال خمسة التمييز بعادة الدور الثاني على غنيل نحو

الحشي والفصل بينهما ما
بخمسة فقط على غنيل
البيهجة ثم لا جاز أن تكون
تلك الخمسة طهرا ما هو
معلوم أن أقله خمسة عشر
ولا حيا كالتقاء المتخلل
لان ذلك في متخلل بين
ما هو حيض بغير نقط أو
عادة فقط وما هنا ليس
كذلك والذي يقتضيه
القياس ورأت بعضه
لبعض الحقين بهما مش
البيهجة ان عادت بها تنقل
للخمس الرابعة من الشهر
الثاني على غنيل الحشي أو
الثالثة على غنيل البيهجة
ويستقر دورها عليهم ما
عشرين ان لم يقدد التمييز
فان عا د عمل به فقط وقضت
ما تركته زمن عادت بها المنتقلة

ليست لازمة له بل قد تصف بالثانية مثلا وهي الضعف وتلك الصفات لا يشترط بعضها بالآخر
حتى تحتاج للتمييز هذا ما ظهر في تقرير الاشكال على هذه العبارة لأن يجاب بأن الجامع
مطلق الرجوع الى الصفة (قوله وسواء أتقدم الخ) تعميم في قوله فاقدة القوى حيض الخ ومثل
بثلاثة أمثلة على ألف والنشر المرتب كل واحد منها اجتمع فيه الشروط المتقدمة فهي وان
كانت تعميمات لكن في الحقيقة أمثلة لما صر وظاهر أن المرادة تقدمه أو تأخره في شهر واحد
فلا حاجة لتصوير المتأخر بالشفا عقبه (قوله بخلاف ما لو رأت) هذا محذور بشرط الشرط
وهو الاتصال المذكور في قول الشارح ولا ينقص الضعف المتصل فيشترط في الضعف أن
لا ينقص عن الأقل المتصل فان نقص عن ذلك أو لم ينقص لكن لم يتصل فسيباني حكمه وغير
عن ذلك في المنهج بقوله ولا وسباني محذور الشروط الأصلية في كلامه وانما فصل ما هنا عن
ذلك لما تقدم من أنه شرط في الشرط لامن الشروط الأصلية (قوله ويشترط أيضا) أي كما
اشترط الشروط المتقدمة لكن ما تقدم عام في المبتدأة والعتادة وهذا خاص بالعتادة (قوله
أن لا يتخلل بينهما الخ) فلو كانت عادت خمسة من أول الشهر وبقية طهر ورأت عشرة أسود
من أوله وبقية أحمر حكم بان حيضها العشرة لا الخمسة الأولى منها لان التمييز أقوى من العادة
اظهاره ولانه علامة في الدم وهي علامة في صاحبته (قوله والا) أي بان يتخلل بينهما ذلك
كأن كانت عادت خمسة من أول الشهر وبقية طهر ثم استحيضت في شهر ورأت بعد خمسة عشر
عشر ين ضعيف فم خمسة قويا ثم ضعيفا فقدر العادة الذي هو خمسة حيض للعادة والعشرون
استحاضة والخمسة القوية بعدها حيض آخر للتمييز وهكذا (قوله أي غير الميزة) أي غير الميزة
المستجبة للشروط السابقة بأن لم تكن ميزة أصلا أو كانت لكن افقدت شرطها مما

لتبين انما فيه ظاهرة وصارت تحيض في كل شهر والخمسة السادسة منه على غنيل الحشي أو الخمسة على غنيل
البيهجة وقال بعضهم انها لا تعمل في الدور الثاني بالعادة للمحذور السابق اه وهو ظاهر حيث عاد التمييز والا فلا يخلو اما أن
ترد لعادتها أول الشهر فيتبين انها كانت فيه حاضا فيقع فيما فرضه أو لا تحيض في هذا الشهر فيلزم خلود دور المستحاضة عن
حيض وهو عتق أو تحيض نظير التمييز السابق قدرا ومخلافات ثبت به عادة ناضجة لعادتها الأصلية فيلزم النسخ من غير ضرورة
لامكان النقل الذي قد عهده في مسائل كثيرة منها كما قاله ج في الكفة ما لو رأت بعد خمسة المعهودة أربعة عشر فقامت عاد
الدم راسق فيوم وليله من العائد نكح له للطهر وخمسة منه حيض لضرورة وقوعه بعد يقين الطهر ويستقر دورها عشرين
بعد ان كان ثلاثين فقد اتت عادت من ملازمتها الاول الشهر الى وجودها في أوله تارة وفي الثانية أخرى وبقولنا بعديتين
الطهر اندفع ما يقال هلاحيضت كذلك وان لم ترتقا اذ لا يقين مع عدم النقاء المقيد بالطهر والعادة انما تقيد الظن لانها
بجرد اشارة فاقصر على العمل بها قدرا ومخلافات ثبت لانقاء كذلك ضرورة ان دور المستحاضة لا يخلو عن حيض ومنه غير ذلك
كافي: هرج الروض والبيهجة فراجع

(قوله من لا) الاولى حذفه لان المبتدأ ذو قرعها شهر فقط (قوله على سبيل السند لا الوجوب) وقال الشيخ الجبل على سبيل الوجوب ويدل لما تقدم من أن الوقت الصوم مع علم بالحكم لم يصح (١٧١) لتلاعبها الا أن يحمل كلام المحقق هنا على ما إذا ظنته دم فساد

وقد يقال ان كان لظنها مستند حرم الصبر والا وجب فليجرب ثم رأيت ج صرح بالوجوب وكذا مر (قوله وكان الاولى الخ) يجاب عنه بالاضابط المذكور بعد

بان رأيت الدم بنوع أو أكثر لكن فقدت شرطاً من شروط الرد الى التمييز السابقة (ترد لاقط الحيض) يوم وليلة (ان كانت مبتدأة) عارفة بوقت ابتداء الدم لانه المتيقن وما زاد مشكوك فيه لكنها في الدور الاول تصبر حتى يعبر الدم الخمسة عشر فتغتسل وتقفى ما زاد على اليوم واللييلة وفي الدور الثاني تغتسل بمجرد مضي يوم وليلة لانها قد ثبتت لها عادة وطهرها ببقية الشهر أو ما إذا لم تعرف وقت ابتداء الدم فهي كالمهيرة وسنأتي (والا) بان كانت غير المميزة معتادة (فترد) (لعادتها) قدرا ووقتا ان كانت حافظة لذلك لكنها في الدور الاول تصبر حتى يعبر الدم الخمسة عشر ان نقصت عنها عاداتها فتغتسل وتقفى ما زاد على

ولذا فسر ذلك بقوله بان الخ وقوله بنوع أي صفة وقوله لكن استدرال على قوله أكثر أي أكثر من صفة لكن الخ فهي غير معينة من حيث الحكم ويقال لها مميزة معتادة بقدر شرط تميز (قوله فقدت) أي عادت يقال فقدت فقد كضرب يضرب اه شورى (قوله يوم وليلة) أي من كل شهر وقوله عارفة بوقت ابتداء الدم ساقى محترزه (قوله لانه المتيقن) علة لقوله ترد لاقط الحيض أي واليقين لا يتحرك الا بمثل أو امارت ظاهرة كالتمييز والعادة قاله المناوي (قوله في الدور الاول) أي الشهر الاول من لا وقوله تصبر أي عن الغسل والصلاة وغيرهما مما يحرم بالحيض وصبرها هنا وفيما ساقى على سبيل السند لا الوجوب فلو هجمت وصالت مثلا صح (قوله لانها قد ثبتت لها عادة) أي حكما لا حقيقة فلا ينافي أنها مبتدأة فالمراد أن ما صارت في حكم من ثبتت لها عادة (قوله وطهرها ببقية الشهر) عطف في المعنى على قوله ترد لاقط الحيض يوم وليلة وكان الاولى أن يقول وطهرها تسع وعشرون كافي المنهج لان شهرها كامل قال الشوري ضابط حيث أطلق لفظ الشهر في الشرع فالمراد به الهلال الا في المبتدأة غير المميزة وفي المهيرة وفي الاشهر الستة المعتبرة في أقل مدة الحمل فانها معدية قطعاً قاله الباقي اه (قوله كالمهيرة) لم يجعلها مهيرة لان المهيرة حقيقة هي المعتادة المناسبة لعاداتها قدرها ووقتها أو لاحدهما وهذه مبتدأة لكنها في حكم المهيرة لقوله في شرح المنهج فهي مهيرة على حذف أداة التشبيه (قوله قدرها ووقتها) كخمسة أيام من اول الشهر وقوله حافظة أي ذاكرة لذلك أي لعاداتها قدرها ووقتها (قوله في الدور الاول) أي المرة الاولى وهي مدة الحيض والطهر التي هي شهر غالباً حتى لو زادت على سبعين يوماً كان لم تخص من كل سنة الا خمسة أيام فهي الحيض وبقية السنة طهر وتصبر في السنة الاولى حتى يعبر الدم الخمسة عشر كما مر (قوله تصبر) أي تدب كما مر بان غسك عند مجاوزة عاداتها المذكورة وهي الخمسة أيام مثلاً عما يحرم بالحيض لعله ينقطع قبل أكثر فيكون الكل حياًضاً (قوله ان نقصت عنها عاداتها الخ) فان كانت عاداتها خمسة عشر وجب عليها الصبر من ثم أبدأ وقوله فتغتسل تفريع على قوله تصبر وقوله وثبتت العادة بمرارة أي ان لم تختلف فان اختلفت فحكمها ما ذكره في قوله فان اختلفت الخ (قوله ومحل ذلك) أي الرذلة عاداتها ولا يصح رجوع اسم الإشارة لقوله وثبتت العادة بمرارة لان الاختلاف المتسقة التي ذكرها بقوله أو اختلفت وانسقت لا تثبت عاداتها بالاجتزائين (قوله اذا اتفقت عاداتها) كان سبق لها حيض وطهر فخاضت من أول الشهر خمسة أيام مثلاً وطهرت ببقية ثم استحيضت في الشهر الثاني ولم تميز القوى من الضعيف بان رأيت الدم بصفة أو با أكثر وفقدت شرطاً مما تقدم فيخضع الخمسة مثلاً وطهرها ببقية الشهر وهكذا (قوله أو اختلفت وانسقت) أي توالت وتتابعت على وزان ونسق واحد فلو خاضت في شهر ثلاثة وفي ثانيه خمسة وفي ثالثه سبعة ثم عادت دورها هكذا ثم استحيضت في الشهر السابع ردت فيه الى ثلاثة وفي الثامن الى خمسة وفي التاسع الى سبعة وهكذا لان تعاقب الاقدار المختلفة قد صار عادة لها فلا بد في ردة هذه للعادة من تكرار الدور مرتين ولا تثبت عاداتها الا بذلك وفي كلامه قيد يدل عليه ما بعده أي انسقت وعرفت انساقها بدليل قوله فان نسبت الخ (قوله فان لم تنسق) بان كانت تقدم هذه نارة وهذه أخرى كأن حاضت في شهر ثلاثة وفي الثاني خمسة وفي الثالث سبعة وفي الرابع

عادت وفي الدور الثاني تغتسل بمجرد مضي عاداتها وتثبت العادة بمرارة ومحل ذلك اذا اتفقت عاداتها أو اختلفت وانسقت فان لم تنسق

(قوله أو نسيت اتساقها) أي سواء علمت النوبة الأخيرة أو نسيتها فانما تحيض أقل النوب وتحتاط لباقي كقوله الشيخ الحنفى
 تعالى الله عن ذلك علواً عظيماً في المحشى تبعا للزيادة فان الاحتياط حيث كانت العادة منتظمة ان تحيض أقل النوب مطلقا وان علمت
 النوبة الأخيرة اذ لو اعتبرت النوبة (١٧٢) الأخيرة دائما عند العلم لزم أن يجعل ما ليس بحيض حيضا ان كانت غير أقل

النوب وعكسه ان كانت
 أقله فالاولى الاحتياط
 بحيضها أقل النوب
 مطلقا دائما مع الاحتياط
 للزائد ويظهر أن من مثل
 نسيان الاتساق نسيان
 هل هي مستترة أم لا لأن
 الاحتياط يقتضى ذلك
 لاحتمال الاتساق فتدبر
 (قوله لزوال احتمال الحيض)
 كيف هذا مع قولهم انها
 ترجع للعادة بالاقراء لو
 طرأها الدم أثناء الشهر
 فالاولى التمسك بضعف
 احتمال الحيض حينئذ
 وذكر غرض على مر
 ما حاصله ان الآية اذا
 استحيضت ردت عادتها
 ان عانتها فان نسيها لم يجب
 عليها شيء لان اليأس لما
 انضم اليه نسيان العادة
 ضعف الدم المرقى فيه عن
 كونه حيضا (قوله وان لم
 يسع ذلك اعتدت الخ)
 ويجوز مطلقا حينئذ
 لتضررها بطول المدة

سبعة وفي الخامس ثلاثة وفي السادس خمسة واستحيضت في السابع فترد فيه خمسة وهكذا في
 كل شهر ومثل ذلك ما لو لم تذكر الدورات بان حاضت في شهر ثلاثة وفي الثاني خمسة وفي الثالث
 سبعة ثم استحيضت في الرابع فانها ترد لما لو الاستحياضة وهو سبعة ومحل الرد اليه في صورتين
 أعنى عدم الاتساق وعدم التكرار ان عرفت النوبة الأخيرة فان لم تعرفها اغتسلت آخر كل
 نوبة كاذكره بعد ويكون حيضها أقل النوب من ذلك فتغتسل عند مضي الثالث ثم عند مضي
 الخامس والسابع من كل شهر وحاصله أنها نارة تثبت بمرتين وتارة ترد لما لو الاستحياضة وتارة
 تغتسل آخر كل نوبة (قوله ردت لما لو الاستحياضة) أي للشهر الذي تلتها الاستحياضة أي
 وقعت عقبه (قوله أو نسيت اتساقها) أي ونسيت النوبة الأخيرة أيضا والاردت لما لو
 الاستحياضة كالذي قبله فترد لذلك في ثلاث صور وان لم تنسق عادتها الأولى تكرار الدور أو تكرار
 وانسق ونسيت اتساقها وقد عرفت النوبة الأخيرة في الثلاث وتغتسل آخر كل نوبة في
 الصور الثلاث المذكورة ان لم تعرف النوبة الأخيرة فحاصل ما يؤخذ من كلامه منطوقا
 ومفهوما سبعة صور وان اختلفت عادتها صرح بها في شرح المنهج (قوله اغتسلت آخر كل
 نوبة) أي من الثلاثة والخمسة والسبعة (قوله فان نسيتها) أي اغتسلت أو جنون
 ثلاثة أغسال لاحتمال أنه شهر الثلاثة والخمسة والسبعة (قوله فان نسيتها) أي اغتسلت أو جنون
 وهذا محتمل لقوله ان كانت حافظه الذي ذكره الشارح فيما مر إشارة الى أنه ملحوظ في كلام
 المتن (قوله متغيرة) أي تحيضا مطلقا غير مقيد بنسيان وقت أو قدر كما مر (قوله لاحتمال كل زمن
 يمر عليها الحيض والطمهر) أي ولا انقطاع ولا يمكن جعلها حائضا دائما لقيام الاجماع على بطلانه
 ولا طاهر اذ انما لو جرد الدم ولا التبعيض لانه تحكيم فاحتاطت للضرر وتوهم محل وجوب
 الاحتياط ما لم تبلغ سن اليأس والا فلا يجب عليها ذلك فلزوجهما أن يجامعا الزوال احتمال
 الحيض حينئذ (قوله وفي القمق) أي لزوجه أو سيد ويسمى وجوب نفقتها وكسوتها على
 زوجها ولا خيار له في فسخ النكاح لان وطأها متوقع ولا يجمع تقديم السفر أو مطر لان شرطه
 صحة الاولى يقينا ولم توجد ولا تؤم في صلاتها بطاهرة ولا متغيرة بناء على وجوب القضاء عليها
 ولا يلزمها القدادع من صومها اذا افطرت للرضاع لاحتمال كونها حائضا وعدتها عن الطلاق
 ان عرفت قدر دورها ثلاثة أدوار والافان وقع أول شهر فعدتها ثلاثة أشهر أو في أثناءه فان
 بقي منه ما يسع حيضا وطمهرا كذا بعد شهرين وان لم يسع ذلك اعتدت بثلاثة أشهر غير الذي
 طأقت فيه واذا كانت أمة جازاها بعد عليها الخائف العنت على المعنف لانها ليست بمبوسا من
 جماعه بخلاف الرققاء ومقتضى ذلك انه يتمتع بنكاح الامه لمن عنده متغيرة وهو كذلك (قوله
 أعم من قوله وفي الوطء) فيه ان القمق يشمل النظر مع انه ليس مرادا الآن يقال المراد القمق
 المعهود وهو ما يكون بالمباشرة (قوله ومن المصحف) أي وجهه من باب أولى (قوله والقراءة

ردت لما لو الاستحياضة أو
 نسيت اتساقها اغتسلت
 آخر كل نوبة (فان نسيتها)

أي عادتها قدرها وقتا ونسيتها متغيرة (احتاطت) لاحتمال كل زمن يمر عليها الحيض والطمهر
 (فتكون في العيادة) فرضها ونفلها المتفقين الى نية (كطاهرة) لاحتمال الطهر فتأني بها (وفي القمق) هو أعم من قوله وفي
 الوطء (ومن المصحف والقراءة

خارج الصلاة بخائض) لاحتمال الحيض أما القراءة في الصلاة فخائرة وان زادت على الواجب لان حديثه غير محقق (وتغتسل لكل فرض) بعد دخول وقته (عند احتمال الانقطاع) لدم الحيض فان عات (١٧٣) وقت انقطاعه كغسله عند الغروب

لزمها الغسل كل يوم عند الغروب وتصل به المغرب وتروى الباقي الصلوات لاحتمال الانقطاع عند الغروب دون ما سواه ولا يجب المبادرة الى الصلاة عقب الغسل بل بخلاف المستحاضة لانها أوجبنا المبادرة ثم تعليلها للحدث والغسل انما تؤمر به لاحتمال الانقطاع ولا يمكن تكرره بين الغسل والصلوة نعم ان أخرت للمصلحة الصلاة لزمها تجديد الوضوء وذات التقطع لا يلزمها الغسل زمن النقاء

(قوله لم يمكنها من اجرائه الخ) انظر هل يجوز لها القراءة لا بقصد القراءة كالجنب يظهر نعم بل أولى لان حديثه غير محقق (قوله وتحيية) في عتق آية لا يجوز لها الدخول لاجلها لانها لا تدخل الا بالدخول بخلاف نحو الاعتكاف فانه مطلوب قبله بخلاف الدخول لاجلها فانه من الصفة حينئذ (قوله من الاحتمال) أي في قوله لاحتمال الانقطاع فالاحتمال بالنظر لزمن الاستحاضة والعلم بالنظر لزمن الصحة

خارج الصلاة) وان خافت نسيان القرآن فيما يظهر اتمكنها من اجرائه على قلبه او كذا دخول المسجد الا لعبادة متوقفة عليه كطواف واعتكاف ولو نقلوا وتحية فتدخله لذلك ان أممت التلويت بخلاف الصلاة (قوله وان زادت على الواجب) أي ولو جتمع القرآن وفارقت الجنب الذي فقد الطهورين حيث وجب عليه الاقتصار على الفاتحة بان حديثه محقق بخلاف حديثها (قوله وتغتسل لكل فرض) أي ولو نذر او صلاة جنازة أو ما انفصل فلا تغتسل له بل تصلي قبل الفرض وبعد طهارة الفرض تبعاله كالتميم (قوله عند احتمال الانقطاع) المناسب لقوله به ذلك فان علمت أن يقول ان جهات وقت الانقطاع كما في المنهج (قوله فان علمت الخ) أي في زمن الصحة قبل أيام الاستحاضة والافليس منقطع عنها الا ان فلا ينافي ما بعده من الاحتمال (قوله كغسله عند الغروب الخ) مجرور الكافي محذوف أي كالانقطاع عند الغروب لان عند من الظروف اللازمة للظرفية ولا تخرج عنها الا الى الجرح من (قوله وتصل به المغرب) أي مع المبادرة أو عدمها على ما سيذكره (قوله ولا تجب المبادرة الخ) ولا يجب الصبر أيضا الى آخر الوقت فلا قضاء عليها وان صلت في أوله على المعتمد (قوله بخلاف المستحاضة) أي غير المتغيرة ويجب على كل منها الحشو والعصب ان احتاجتم ما ولم تتأذبهما بوضوئهما وان لم يحصل مبيح تيمم لم تكن في الحشو وصائفة والافلا يجب بل يجب على الصائفة ولو نفل ترك الحشون ارا ولو خرج الدم بعد العصب لم يضر أو انقصه يهاف به ضرر ويجب تجديد ما ذكر من الحشو والعصب لكل فرض (قوله ثم) أي في المستحاضة وقوله تقلد الحدث أي الموجب للوضوء وقوله والغسل الخ كأنه قال والانقطاع الموجب للغسل لا يمكن تكرره أي حصوله مرة ثانية بعد الغسل كالحدث حتى تجب المبادرة قبل حصوله ثم لا تجب إعادة الغسل لان أقل الطهر خمسة عشر يوما وأقل الحيض يوم وإيلة ولا يقطع قبل ذلك وحاصله أنها اذا أخرت لا تعيد الغسل لانه لا يجب الاعادة لاحتمال الانقطاع ولا يمكن حصوله بعد الغسل الذي حصل منها وقبل الصلاة لما مر لا يقال انه يمكن ذلك لاحتمال أنها عند الغسل الذي حصل منها كانت حائضا وانقطع بعد بل لحظة فقد أمكن تكرر الانقطاع أي حصوله بين الغسل والصلاة الا ان يقال ان معنى قوله لا يمكن تكرره أي بعد حكمه على الغسل الذي حصل منها بانه عند الانقطاع على طريق الاحتمال (قوله نعم ان أخرت) استدراله على قوله ولا تجب المبادرة الموهمة ان عدمها لا يضر مطلقا في الوضوء والغسل فافاد به ذلك على إطلاقه في الغسل وأن في الوضوء تفصيلا (قوله وذات التقطع الخ) أي والمستحاضة ذات التقطع وهذا مستثنى من قوله وتغتسل لكل فرض وصورة ذلك انه اذا انقطع دمها وكان زمن الانقطاع يسع فرضين فأكثرت غسلا لاول لم يلزمها الغسل للفرض الثاني مثلا بل ولا الوضوء أيضا فقد صدق عليهم أنهم لا تغتسل لكل فرض فكانت مستثناة مما مر فقوله لا يلزمها الغسل أي ما يأمراه هذا ولم يذكر المصنف هنا القسمين الآخرين وذكرهما في المنهج بقوله وان ذكرت أحدهما ان للبقين من حيض وطهر حكمه فاذا كرهه قدر دون الوقت كان تقول كان حيض

شبخنا (قوله ولو نفل) أي حيث أرادت الاستقرار عليه لئلا تكون متلبدة بعبادة فاسدة ولا يقال ان النقل لا يجب ادائمه فكيف يجب ترك الحشول لاجله (قوله الا ان يقال) أي ويقال أيضا هذا الاحتمال حاصل ولو مع المبادرة شيئا

خمس في العشر الاول من الشهر لا أعلم ابتداءها وأعلم اني في اليوم الاول طاهر فالسادس
حيض يمين لانه اما آخر الخمسة الاول أو أول الخمسة الثانية والاول طهر يمين كالعشر بن
الاخير بن والثاني الى آخر الخامس محفل للحيض والطهر فتتوضأ فيه احتياطاً لكل فرض
والسابع الى آخر العاشر محفل لهما ولا نقطاع فتغتسل فيه لكل فرض وإذا كره للوقت
دون القدر كأن تقول كان حيض يمين في أول الشهر ولا أعرف قدره في يوم وليلة منه حيض
يمين ونصفه الثاني طهر يمين وما بين الاول والسادس عشر محفل للحيض والطهر والانقطاع
فتغتسل لكل فرض لانه يلزم المستحاضة الغسل عند الانقطاع ويسمى ما يحمله طهرامشكوكا
فيه وما لا يحمله حيضامشكوكا فيه (قوله وأقل النفاص) بكسر النون سمى بذلك لخروجه
عقب نفس ويقال في فعله نفست المرأة بضم النون وفصحها مع كسر الفاء فيه ما والضم أفصح
وأما الحائض فيقال فيها نفست بفتح النون وكسر الفاء لا غير (قوله بعد فراغ الرحم) خرج به
الدم الخارج مع الولد أو حالة الطلاق فهو دم فساد ثم المتصل من ذلك بحيضها المتقدم حيض
وان لم يوجد فاصل في صورة المعية بينه وبين النفاص اكتفاء بالفضل بالولادة بخلاف ما اذا
جاوز النفاص الستين فلا بد من طهر فاصل بين الحيض المتأخر وبينه ولا بد في الحكم على المتصل
بأنه حيض من أن يسبقه يوم وليلة فأكثر فإن لم يسبقه ذلك لم يكن حيضاً وان بلغ مع ما قبله
يوماً وليلة وانظر هل يحكم على المتصل بأنه حيض وان زادت به عادتاً أو لم يزل ذلك ما لم تزده
الظاهر الثاني (قوله من الحمل) أي ولو عاقت أو مضغة (قوله وقبل مضى أقل الطهر) نال ولم تر
الدم الا بعد مضى خمسة عشر يوماً من الولادة لان نفاص لها فان رأته قبل ذلك وبعد الولادة بان
تأخر خروجه عنها فابتداءه من رؤية الدم وزمن النفاص لا نفاص فيه لكنه محسوب من
الستين فيجب قضاء الصلاة التي فاتت فيه ويجوز لزوجه أن تمتنع به فيه ويطل صومها بالولد
الجاف سواء كان لها نفاص أو لا لان ذات الولادة مبطله له وان لم يوجد معها نفاص

(كتاب الصلاة)

هي اسم مصدر أصلي والمصدر التصليية ولم يعبر به لايها ممالا يلقى وأصلها صلوة بوزن فعلة
بدليل جمعها على صلوات تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً وكتبت بالواو على لفظ المفهوم
أي الذي لم يسل وهي مأخوذة من صليت العود بالنار بالتحقيق اذا عطفته لان عطف أفاء
المصلي والعرب تأخذ الواو من الباقى وبالعكس فلا يردان الصلاة واوياً وصليت باق
أو من صليت بالثبديد اذا حركت الواو من وهما عرقان في جاني الخاضرتين فيخبران عند
انحناء المصلي وهي أحد أركان الاسلام وفرضها أفضل الفرائض وثقلها أفضل النوافل ولا
يعذر أحد في تركها مادام عاقلاً وقدمها على ما بعدها لانها أفضل العبادات البدنية وبعدها
الصوم ثم الحج ثم الزكاة هذا عند تساوى الزمن المصروف في العبادات والافضل يفضل الصوم
يوم شاق الحج أو ركعتان صوم يوم وقدم الطهارة عليها لان الشرط مقدم على المشرط وطبعها
تقدم وضعها وخروجها بالبدنية القلبية كالإيمان والمعرفة والتفكير والتوكل والصبر والرجاء
والرضا ومحبة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم والتوبة والتطهر من الرذائل ثم أورد على
الافضلية المذكورة أمور منها الطواف اغفر المقيم بمكة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

(وأقل النفاص) وهو
الدم الخارج بعد فراغ
الرحم من الحمل وقبل
مضى أقل الطهر (مجيئة
وأكثره ستون) يوماً
(وغالبه أربعون يوماً)
بالاستقراء

(كتاب الصلاة)

(قوله وان بلغ مع ما قبله)
في عرس على موعن
استقراء جعله حيضاً
بحيث بلغ المجموع ذلك
(قوله فان رأته قبل الخ)
مرته (قوله ثم أورد الخ)
قد يقال الأفضل انما هو
الاستغناء بذلك في الوقت
المذكور وهذا لا ينافي
بكون الصلاة في ذاتها
أفضل تدبر ثم رأيت في حجر
على الاربعين فراجع

وقراءة السكوت يوم الجمعة وحفظ القرآن فان ذلك أفضل من الصلاة وكذا طلب العلم العيني وأهمه ما يحتاجه المكلف حالا والمراد بالعبادات فيما ذكره مطلق المطلوبات شرعا سواء توقفت على نية أو لا فيشمل القربات والطاعات والمراد حقيقة ما هو ما يوقف على نية ويعلم منه أن فضلية الصلاة على غيرها بالطريق الأولى لان ما يوقف على نية أفضل مما لا يوقف عليها والأفضل من شيء أفضل من مفضوله والفرق بين الثلاثة أن العبادة ما تعبد به بشرط النية ومعرفة المعبود والقربة ما تقرب به بشرط معرفة المتقرب اليه ولا يشترط لهانية والطاعة امتثال الأمر والنهي ولا يشترط فيها نية ولا معرفة المطاع فبين الثلاثة تباین بحسب المفهوم وأما بحسب التحقق فبين الطاعة وكل من العبادة والقربة عموم وخصوص مطلق فكل ما يصدق عليه أنه عبادة أو قربة يصدق عليه أنه طاعة ولا عكس فتوجد به ونه في النظر المؤدى الى معرفة الله تعالى اذ معرفته تعالى انما تحصل بالنظر والقربة أعم من العبادة فتوجد بدونها فيما لا يحتاج الى نية كالعتق والوقف فالطاعة أعم الثلاث والعبادة أخصها والقربة أعم من العبادة وأخص من الطاعة فهي أوسطها واعلم أن كل الشريعة فرضت بواسطة الوحي الا الصلاة فانهم امن الله تعالى انبياءه صلى الله عليه وسلم بدون واسطة ولذا كانت أفضل من غيرها على ما مر وروى ابن حبان في صحيحه من حديث عبد الله بن فروان أن العبد اذا قام يصلي أتى بذنوبه فوضعت على رأسه أو عاتقه فكأما ركع أو سجدت سقطت عنه اهـ (قوله الدعاء بخير) وقيل مطلقا وهذا معنى أغوى فقط وما بعد مشرعى فقط وما تقدم أول الكتاب من أنهم امن الله الرحمة ومن الملائكة استغفارا لمعنى أغوى وشريعى ولذا أحال عليه في شرح المنهج بقوله هي لغة ما مر أول الكتاب أى وشريعا أيضا كما مر وآخر المصنف أوقافهم ما بعد الصلاة وان خالف غيره من المصنفين (قوله أى ادع لهم) أشار الى أن على معنى اللام وليست باقية على حقيقة لانها مع الدعاء للمضرة فكذلك مع الصلاة التي بعناها بخلاف اللام فانها للمنة أو يدفع الاشكال بتضمن الصلاة معنى العطف فيصح تعديتها على وقد يقال ان هذا كله لا يحتاج اليه لانه لا يلزم من كون حرف مع كلمة بمعنى أن يكون مع ما ناب عنها كذلك فكون على للمضرة واللام للمنة مع دعاء لا يستلزمان أن يكونا بذلك المعنى مع صلى الذي بعناها (قوله أقوال) أى خمسة تكبيرة الاحرام وقراءة الفاتحة والتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتسليم الأولى وأفعال غائية النية لانهم افعلى قلبى والقيام والركوع والاعتدال والسجود والجلوس بين السجدين والجلوس لثلاثة التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام والترتيب لجملة الاركان ثلاثة عشر وأما الطمأنينات فهياتها اخلافا لابي شجاع وأورد على التعريف أنه غير مانع لدخول سجدة التلاوة والشكر مع أنهم ما ليس تمام جنس الصلاة وغير جامع لخروج صلاة الانحس والمريض الذي يجري الاركان على قلبه اذ لا أقوال فيها وان وجد فيها أفعال ولو حكما في الثانية وصلاة الجنازة اذ لا أفعال فيها مع أن صلاة كل من الثلاثة صلاة شرعية وعدم الحث بصلاة الجنازة فيمن حلف لا يصلى نظر للعرف وأجيب عن الأول بان السجدة المذكورة خارجة من أول الأمر بالتعبير بالجمع في الأقوال والأفعال اذ لم تشمل الأعلى قولين واجبين وهما التكبير والتسليم وعلى فعل واحد وهو وضع الجبهة

(قوله والفرق بين الثلاثة)
رده الشيخ الأصبغى
جوابه عبد السلام

هي لغة الدعاء بخير قال
تعالى وصل عليهم أى ادع
لهم وشريعا أقوال وأفعال

وكل من الهوى والرفع منه غير مقصود وعن الثاني بجوابين الاول زيادة قوله تعالى اي
 ان وجود جميع من الاقوال وجمع من الافعال معا امر أغابى ومن غير الغالب قد تنقضى
 الاقوال وتوجد الافعال كافي صلاة الاخرى والمرضى الذى يجرى الاركان على قلبه وقد
 تنقضى الافعال وتوجد الاقوال كافي صلاة الجنائز الثانية أن المراد بالاقوال والافعال
 ما يشمل الواجبة والمندوبة والحكمة فدخلت صلاة الجنائز لان فيها أفعالا
 مندوبة وهي رفع اليدين عند التكبيرات الاربع ودخلت صلاة المريض لان فيها أفعالا
 وأقوالا حكماء من حيث اجراءها على قلبه وان شئت أدخلتها بقولك أقوال وأفعال ولو قايمة
 وصلاة الاخرى فيها ما هو بديل عن الاقوال لان خروجه ان كان طارئة الزمها اجراء الاقوال على
 قلبه والالزمية الوقوف بقدرها وذلك البديل أقوال حكماء ولا يخفى ما فى بعض ذلك من التكافؤ
 (قوله مفتحة الخ) قد يفتح الشئ ويختتم بما هو منه كما هنا قد يفتح بما هو خارج عنه كافي
 قولهم مفتاح الصلاة الطهور (قوله والاصل فيها) أى الدليل على وجوبه او قوله كانت أى ولم
 تزل بدليل الحديث بعد وقوله محتمة تفسير الكتاب وما بعده تفسير لما وقونا أى مؤقتة بوقت معين
 أى مجعولا لها وقت معين فهو ان وفى نفس مرتب فى التفسير (قوله فرض الله) أى أوجب
 بلا واسطة ملك ولا غيره بخلاف مرات المراجعة (قوله على أمق) وفى رواية على وعلى أمق
 فهي واجبة عليه صلى الله عليه وسلم أيضا والمراد أمة الدعوة أى المكفون منها يخرج
 فهو الحائض لأمة الاجابة فقط لان الرابع أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وهل
 ابليس وجنوده يصلون ويقرؤون القرآن لا يغروا العالم الزاهد من الطريق التى يسلكها أولا
 أوجب ابن الصلاح بما حاصله ان ظاهر المنقول ينشئ وقوع قراءتهم له وان أمكن ذلك ويلزم منه
 انتفاء الصلاة لان من شرطها قراءة الفاتحة اهـ وأيضاً هم بعد دون من رحمة الله تعالى
 فلا ينفون ما هو طريق للمغفرة وأما الملازمة فقد ورد انهم لم يعطوا فضيلة حفظ القرآن
 وان كانوا حريصين على استماعه من الانس لان قراءته كرامة أكرم الله تعالى بها الانس وكذا
 المؤمنون من الجن (قوله ليلة الاسراء) بالمدأى السير الى المسجد الحرام الى المسجد
 الاقصى وكانت قبل الهجرة بسنة على ما عليه الاكثر ليلة سبع وعشرين من رجب وقيل
 بسنة عشر شهر اربعين بسبعة عشر شهر اربعين غير ذلك ومكث صلى الله عليه وسلم بعد فرضها
 فى المدينة عشر سنين (قوله خمس صلوات الخ) وكانت كل عشرة منها فى وقت صلاة من الخمس
 وكانت كل صلاة منها ركعتين فجعلت مائة ركعة ثم بعد التخفيف استقرت الخمس كذلك بعد
 الهجرة ثم حصل زيادة فى المغرب والرباعية وقيل ان الخمس فرضت هكذا ابتداء عند التخفيف
 (قوله أراجعه) بالرفع لان لم لا تجزم الافعال واحدا وقوله واسأله عطف تفسير على أراجعه
 وسؤال التخفيف كان بواسطة سيدنا موسى عليه السلام وانما لم يكن بواسطة ذلك ابراهيم
 عليه السلام مع أنه أفضل من موسى عليه السلام لان ابراهيم خليل وشأن الخليل التسليم
 وموسى كليم وشأن الكليم المراجعة والتدليل والمراد التخفيف فى العدد لا فى القرصية وكانت
 مرات المراجعة تسعة وفى كل مرة تسقط خمساً حتى يجمع التسعة من قبل الله تعالى
 من خمس ومن خمسون لا يدل القول لى وفى كل مرة يرى ربه بعين رأسه على الاصح وحكمة

(قوله الزمها اجراء الاقوال)
 ان ظاهر انه يجب له اجراءه
 وجوبا ان كان خروجه
 طارئا والا فلا ولا يلزمه
 الاجراء على قلبه مطلقا
 قوله شجنا

مفتحة بالتكبير مختصة
 بالتسليم والاصل فيها قبل
 الاجماع آيات كقوله
 تعالى ان الصلاة كانت على
 المؤمنين كتابا موقونا أى
 محتمة مؤقتة وأخبار كغير
 الصريحين فرض الله على
 أمق ليلة الاسراء خمسين
 صلاة فلم أزل أراجعه
 واسأله التخفيف

جعلها خسين ثم نسخها مع أن الله تعالى علم في أوله أن الخس اظهر شرفه صلى الله عليه وسلم
 عند الملائكة بقبول شفاعته في التخصيف وقيل غير ذلك (قوله حتى جعلها خسا) أي من
 الصلوات لامن الركعات والجمعة من الخس اذهى خامسة يومها فتدعت المسور في حقنا
 وحقه صلى الله عليه وسلم فكان يصليها في الاغلا فالسبوطى في قوله انه لم تنسخ في حقه صلى
 الله عليه وسلم هكذا قرر شيخنا عطية وقرر شيخنا الحنفى ما قاله السبوطى وأنه كان يصليها
 فرضا واعلم أن النسخ جائز قبل التمك من الفعل كما هنا وكفى نسخ ذبح اسمعيل فانه نسخ قبل
 تمكّن الخطاب عليه السلام منه وأما قوله تعالى وتله للعبدين فو قد بارادة ذلك (قوله في كل يوم
 وليلة) أي موزعة على الاوقات الاربعة في حق من أدركها في وقت من اوقات الوجوب القضا
 فيما بعده فهو هذا مجمل اتكلم في بيانه على ما سيذكره والكلام بالنظر في الغالب والافق الذي يجب في
 اليوم والليل أكثر من ألف صلاة كما في أيام الدجال (قوله أربعة أنواع) أي باعتبار وصفها
 بالوجوب وغيره لا يقال كان الأولى أن يقول خمسة اتمدخل الصلاة المخرجة كالواقعة في الاوقات
 المكروهة لا مانع من قول الا ربعة لانواع المنع فمدة الصلاة في الاوقات المذكورة
 لا تمنع قد ولا ترد الصلاة في الارض المغسوبة فانها احرام منعقدة لانه لم يذكرها في هذا الكتاب
 وحصر الصلاة المنعقدة في الاربعين بالنسبة لما ذكره فيه (قوله فرض عين) أي فرض مما يلزم
 من كل عين أي ذات مستكملة لشروط التكليف والفرض والواجب مترادفان على معنى
 واحد وهو الفعل المطلوب طلبا جازما وقد تم فرض العين لانه أفضل من فرض الكفاية وان
 تعين على المعتمد اشتد اعتناء الشارع به بقصد حصوله من كل مكلف في الغالب فلا
 يرد ما اختص به صلى الله عليه وسلم (قوله مهم) أي أمر اهتم به الشارع سواء كان دينيا
 كالصلاة والصوم أو دنيويا كالتسكح لدفع العنت والاكل اقيام البنية وقوله يقصد أي
 بطالب الشارع حصوله من المكلف وخرج بقوله وجوباً بمعية العين كالكفاية والباء
 في قوله بالنظر جمع في مع متعلقة بمذوف حال أي حال كون قصد الحصول مع النظر الخ
 وفي قوله بالذات متعلقة بالنظر والمراد بالذات الاصل وقوله الى فاعله أي والى الفعل أيضا
 فكل منه ما منظور اليه بطريق الاصل بخلاف فرض الكفاية فان المنظور اليه
 فيه أصالة الفاعل والفاعل منظور اليه فبعضه وان الفعل لا بد له من فاعل (قوله أحد
 عشر نوعا) أي باعتبار وقتها واذاتما زيادة ونقصا كما في صلاة السفر فانها إما كاملة أو مقصورة
 أو صفتها كذلك كالجاء والقصر فانها إما صلاة أو باعتبار ما يطرا عليها كطرق
 القضاء والاعادة أو ما يحتمل فيها كصلاة الخوف وشدة (قوله صلاة حضر) الاضافة على
 معنى في سواء كانت مجموعة تقديم بالمطرا أم لا وقوله وصلاة سفر الاضافة كما مر سواء
 كانت تامة أو مقصورة مجموعة تقديم أو تأخير وقوله وصلاة جمع أي تقديم بالمطرا في
 الحضر أو تقديم أو تأخير في السفر فبين صلاة الجمع والسفر عموم وخصوص وجهي (قوله
 وصلاة خوف) الاضافة على معنى في أو الخوف مصدر بمعنى الخائف (قوله وصلاة شدة) من
 مطاف الخاف (قوله وصلاة قضاء فرض) القضاء فعل العباد خارج وقتها كأي
 تدارك ما سبى في انقضاءه من أي طالب في الوقت سواء كان طالبا جازما أم لا فيشمل المنذوبات
 (قوله اعادته) أي الفرض وقوله الخال أي مطلق كنجاسة وقيد بذلك لانه المعادة من فرض

حتى جعلها خسا في كل يوم
 وليلة (هي أربعة أنواع)
 أحدها (فرض عين) وهو
 مهم يقصد حصوله وجوبا
 بالنظر بالذات الى فاعله
 (وهو) أي فرض العين من
 الصلاة (أحد عشر) نوعا
 (صلاة حضر) صلاة (سفر)
 (صلاة جمع) صلاة
 (صلاة خوف) صلاة (خوف)
 (صلاة شدة) أي الخوف
 (صلاة قضاء فرض)
 (صلاة اعادته) الخال
 (صلاة مريض)

العين والاعادة لغير خلل نقل لا فرض قال في المنهج وسن اعادتها مع غير في الوقت بنية فرض
 جري في التقييد بذلك على أحد قولين في تعريف الاعادة قال في جمع الجوامع والاعادة فعل
 العبادة ثانيا قبل الخلل وقبل اذ من تحصيل ثواب أو دفع عقاب فالتعريف الثاني أعم (قوله
 وصلاة غريق) أي مشرف على الغرق لأن الغريق بالقول وهو من خرجت روحه لا يصح
 (قوله وصلاة معذور) كفاية الطهورين ومحبوس بمكان نجس (قوله يانها) أي الواحد
 عشر (قوله وفرض كفاية) أي بذلك لانه يكفي في سقوط طلبه قيام البعض به فإذا فعله
 واحد سقط المخرج عن الباقيين وكذا سنة الكفاية فان قلت يلزم على سقوط طلبه ما لو واحد
 أن لا يصح فعلها ثانيا من آخر وقد صرحوا بصحة ذلك في نحو صلاة الجنائز قلت الذي يظهر
 أن في كل من فرض الكفاية وسنتها خطابين أحدهما يقصده حصول الفل لرفع الان في
 الفرض وخلاف الاولى أو الكراهية في السنة وهذا هو الذي يسقط بالواحد والثاني يقصده
 تحصيل الفعل لأجل مصلحة حصول الثواب لغير الفاعل أولا وهذا هو الذي لا يسقط بالواحد
 بل لا بد من الاتيان به من كل فرد بينهما فان قلت يلزم على ذلك أن تكون سنة الكفاية متضمنة
 سنة العين قلت لك أن تنازعه يمكن سنة العين التي تضمنت سنة الكفاية ليست كسنة العين
 المطاوعة بخصوصها لأن هذه ليس في تركها كراهية ولا خلاف الاولى بخلاف ذلك أن غنمه
 بأن المتضمنة لا تسمى سنة عين أم لا لأن سنة العين هي التي طلبت مع النظر لئلا يعلمها بالذات
 وهذه ليست كذلك لأن المطاوعة فيها تحصيل الفعل والفاعل منظور إليه تبعاً ولا يلزم من
 ترتيب الثواب على حصولها تسميتها سنة عين أم أفاده ابن حجر بزيادة (قوله وهو مهم) هذا
 تعريف أيضا السنة الكفاية ولا يقال انه يلزم منه اختلال أحد التعريفين بشموله للآخر
 لأنه قول انه تعريف بالاعم فالفرض في تعريف فرض الكفاية تميزه عن فرض العين وان
 كان شاملاً للسنة وفي سنة الكفاية التمييز عن سنة العين وان كان شاملاً لفرض الكفاية
 والتعريف بالاعم جائز عند المتقدمين (قوله يقصد) أي يطلب الشارع حصوله وجوباً خارج
 سنة الكفاية كابتداء السلام وتسميت العاطس والقسمية للكل من جهة جماعة في الثلاث
 ومثل ذلك الأذان على المعقد وقوله بالذات أي بالانحصار فلا ينظر إليه بطريق الاصل وان
 كان منظورا إليه تبعاً ضرورة أن الفعل لا بد له من فاعل فتناول التعريف المذكور ما هو
 ديني كاذكره المتين وما هو ديني كالحرف والصناعات ومعناها لغة العمل واصطلاحاً العلم
 الحاصل من الترتين على العمل (قوله وملا جماعة الخ) عداه من فروض الكفاية من حيث
 جماعتها وهو الارتباط الحاصل بين الامام والمأموم وان كانت الصلاة تقسم افرض عين أو في
 العبادة قاب أي وجماعة الصلاة وبعبارة هذا فلا يخلو عن تسامح لان الجماعة وان كانت فرض
 كفاية فليست نوعاً من الصلاة ولذا اقتصر بعضهم على صلاة الجنائز (قوله ومن غيرهما) أي
 الصلاة وذكر المصنف استطراداً وهو ذكر الشيء في غير محله مع غير ما ناسبه بينهم (قوله
 كجهيزيت) أي ان علم به جماعة فان علم به واحد فقط كان فرض عين عليه والمراد فعل ذلك
 اما ما يجهز به ففقيه التفصيل بين أن يكون له تركه فيجب فيها في غير الزوجة وخادمها فزونة
 تجهيزهما على الزوج النقي أو لا يكون له تركه فعلى بيت المال فماسة المسلمين كما هو مذكور في
 المطولات (قوله ورد سلام) خرج بذلك ابتداءً وهو سنة وهي أفضل من الردوان كان واجبا

(و) صلاة (غريق) صلاة
 (معذور) وسباني يانها
 في محالها (و) ثانيا (فرض
 كفاية) وهو مهم يقصد
 حصوله وجوباً من غير نظر
 بالذات الى فاعله (وهو)
 أي فرض الكفاية من
 الصلاة نوعان (صلاة
 جنازة) (و) صلاة (جماعة)
 وسباني في محالها (و) من
 غيرها كثير (كجهيزيت)
 وسباني في محله (ورد سلام)

(قوله تعريف أيضا السنة
 الكفاية) لعل هذا يقطع
 النظر عن قول الشارح
 وجوباً وقد كتب عليه بعد

ومثل ذلك الاذان فهو أفضل من الامامة وان كانت فرضا والوضوء قبل الوقت فانه أفضل من
الوضوء فيه الذي هو واجب وبراء المعسر أفضل من انظاره وان كان واجبا فيه - فانه موضح
فضلت فيها السنة الفرض مستثناة من تنفيلها عليها (قوله على جماعة) متعلق بمحذوف صفة
السلام أي واقع على جماعة سواء كان المسلم واحدا أو متعددا أي جماعة مسلمين بالغين عاقلين
اما المسلم فلا فرق بين أن يكون مكافئا ولا كسبي غير بشرط أن يكون - لما عا فلا فان ردت واحد
من الجماعة اختص بالثواب وسقط الحرج عن باقيه - بشرط أن يكون الراتع مكافئا فلا يكفي
رد نحو صبي عنهم وان كان المسلم صبيا كما مر لانه أمان وهو ليس من أهله وان ردتوا كله - ولو
مرتبا أتدوا ثواب الواجب كالمسلمين على جنازة ويستتبط في كفاية الرد جماعة المسلم - لم واتصاله
بالسلام كاتصال القبول بالاجاب في نحو البيع فاذا قال السلام عليكم صبحكم بالخير أو صبحكم
بالخير السلام عليكم لم يجب الرد لان هذه تحية الجاهلية قال الشاعر

الاعم صياحا أيها الطلل البالي • وهل يعلم من كان في العصر الخالي

وصيغته التي يجب فيها الرد السلام عليكم بالالف واللام ويكنى سلامي عليكم ويكره عليكم
السلام وكذا عليكم سلام وان وجب الرد فيهما ولا يكتفى سلام عليكم بترك التثنية والالف
واللام وكذا الوقال وعليكم السلام فلا يكون سلاما ولا يجب رده ويجب الرد فيما اذا قال
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته واسكن الاولى التقليل عن ذلك ليعني للراد شي يزيد به على
المبتدئ بالسلام فيكون عاملا بقوله تعالى واذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها او ردوها قرر
ذلك شيخنا عطية فان شك في سماع المسلم عليه زاد في الرفع فان كان عنده نيام خفض صوته
بحيث لا يوقظهم والقارئ كغيره في استصحاب السلام عليه وجوب الرد باللفظ خلافا
لواحدى ويجب الجمع بين اللفظ والاشارة على من رد على أصم وتجزي اشارة الاخرس ابتداء
ردا والاشارة من الناطق باللفظ خلاف الاولى ولا يجب لها رد والجمع بينهما وبين اللفظ أفضل
واذا سلم كل على الاخر مع الزم كلامهما الرد أو مرتبا كنى الثاني سلامه في الرد ان قصده به
ويندب أن يسلم الراكب على الماشي والماشي على الواقف والصغير على الكبير والكثير على
الفليل فلو عكس لم يكره ويسلم الوارد مطلقا على من ورد عليه ولو سلم جماعة متفرقون على
واحد فقال وعليكم السلام وقصد الرد على جميعهم أجزأه وسقط عنه فرض الجميع بخلاف
ما اذا لم يقصد الرد على جميعهم فلو أطلق كفى على الصحيح ولو سلم عليه من وراء حائط أو ستر أو
في كتاب أو مع رسول وبلغه وجب الرد ويكرن الرسول وكبلا عنه في الاتيان بصيغة شرعية
فاذا قال له سلم لي على فلان فقال الرسول لفلان فلان يقول السلام عليك أو السلام عليك من
فلان وجب الرد وكذا الوقال السلام على فلان فبلغه عن فقال الرسول لفلان زيد يسلم عليك
فان أتى المرسل بصيغة وقال سلم لي على فلان كفاها أن يقول فلان يسلم عليك ويجب على الرسول
فيما تابعه ولو بعد مدة طويلة بأن نسي ثم تذكر ثم يصح عزله نفسه فوراً بحضور المرسل لاني
غيبته فيقول عزات نفسي فالحاصل انه لا بد في وجوب الرد والاعتداد بالسلام من صيغة من
المرسل أو الرسول فان لم يوجد ذلك كأن قال المرسل سلم لي على فلان فقال لفلان زيد يسلم عليك
فلا اعتداد به ولا يجب الرد وخرج بقوله على جماعة ما لو وقع السلام على واحد فان الرد يكون

على جماعة لخبر أبي داود
يجزى عن الجماعة اذا مروا
أن يسلم أحدهم

(قوله واتصاله) أي وأن
يقع ابتداء كما يؤخذ مما
بعد شيخنا (قوله ولا يكتفى
سلام عليكم) نقل عن متن
العياب أنه يكتفى (قوله
والقارئ كغيره) سيأتي في
النظم أو شرب أو فـ رافة
الح (قوله وكذا الوقال) أي
وعلم بذلك المرسل له

فرض عين عليه (قوله ويجزى عن الجلوس) جمع جالس وهذا محل الشاهد ويحرم من الشبهة
الاجنبية ابتداء وردا وكذا الخشي مع مثله ويكره ان من الرجال عليها بخلاف جمع النساء ولو
شواب والعجوز وبخلاف ما اذا كان هذا المحرمية او زوجية او صديقية فلا يكره ويجب الرد
على الذي يصرح عليكم فقط لانه انما يقول السلام عليكم كما ورد في بعض الروايات قال بعضهم
ينبغي حذف الواو لانه اذا أتى بها يلزم تشريكه فكأنه قال ورد بان المعنى حينئذ ونحن ندعو
عليكم بما دعوتكم به علينا على ان السلام مفسر بالموت وكل الخلق مشتمل كون فيه ويحرم
السلام عليه كالفاسق وتحيته بغيره كصحة الله بالخبر لا اذ عرفان بان ذميا استرد سلامه قيل
وجوبا وقيل ندبا فيقول استرجعت سلامي مثلا واذا كان كافرا مع مسلم لم يملكه سلاما ويجب
استثناء الكافر ولو بقلبه وقد نظم الجلال السيوطي من لا يجب عليه رد السلام في قوله

رد السلام واجب الاعلى • من في صلاة او باكل شغلا
او شرب او قراءة او ادعية • او ذكر او في خطبة او تلبية
وفي قضاء حاجة الانسان • وفي اقامة وفي اذان
او لم يصي أو السكران • أو شاة يخشى بها افتتان
وفاسق أو ناعم أو نائم • أو حالة الجماع أو تحاكم
أو كان في الحمام أو مجنون • أو أحد من بعده عشرونا

ومراد بالاصبي الطفل غير المميز أما المميز فيجب رد سلامه كما مر ويحل عدم وجوب رد السلام
على الاكل اذا كان المأكول في فمه أما قبل وضعه فيه فيجب عليه الرد ولذا ذيل كلامه
بعضهم بقوله

وزادها الفقه قربة القادر • ترك الجواب لابتداء المكافر
كذا وفي حال الجماع لا يجب • لكن في الحمام والاكل استحب
بعد الفراغ ثم قبل الوضع • لم يقض في وجوبه بالمتدح
ثم الاصم حيث لا اشاره • مفهومة تأتي مع العبارة
فهو يذى من بعد عشرين أربع • جواهر في عصبه ترصع

وفيه أنها بن يادته ثلاث وعشرون لان الجماع مذكور في النظم قبله وبقي موقع الخطيب يكره
عليه السلام ويجب عليه الرد فلذا تركه الناظم (قوله وجهاد الخ) شرع بعد الهجرة بغير
سنة (قوله يلاذهم) أي حال كونهم مسلمة قرين يلاذهم في جهادهم حينئذ فرض كفاية اجماعا
ويستقط الطالب بأحد أمرين اما بدخول الامام أو نائبه دارهم بالجيش لقتالهم واما بشحن
النفوس أي اطراف بلادنا بكافئين لهم لوقوع حدودنا وخرج بذلك ما اذا دخلوا بلادنا فانه يكون
فرض عين على كل مسلم حتى الصبيان والارقاء وغيرهم (قوله وكان قبلها سرا) لانه صلى الله
عليه وسلم لما بعث أمرا بالتبليغ والاذار والصبر على أذى المشركين قال تعالى اتبلون في
أموالكم الآية ونهى عن القتال في ثلاث وسبعين آية (قوله ثم بعد ما أذن لنا في قتالهم) ان
ابتدؤنا أي بقوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم وغيرهما من الآيات وقوله ثم أبيع أي أذن لنا
ابتدؤهم به في غير الأشهر الحرم بقوله تعالى فاذا انسلك الأشهر الحرم الآية (قوله ثم أمرنا به

ويجزى عن الجلوس أن
يرد أحدهم (وجهاد)
للكفار يلاذهم بعد الهجرة
وكان قبلها سرا ثم بعدها
أذن لنا في قتالهم ان
ابتدؤنا به ثم أبيع أي
ابتدؤهم به في غير الأشهر
الحرم ثم أمرنا به

(قوله ويجب الرد على الذي)
تقدم انه يشترط في المسلم أن
يكون مسلما فكيف يتأتى
الوجوب (قوله الصبيان)
أي فيأمرهم الاولاد به

مطلقا) أي في عام الفتح بعد الهجرة بثمان سنين فليجهد أربعة أحوال (قوله بنحو قوله تعالى
وقاتلوا الخ) أي كقوله تعالى أنشروا خفافا وثقالا الآية وهما حالان من الواو أي على أي حال
من يسر أو عسر أو قلة العيال أو كثرتهم أو صحة أو مرض حتى قال عبد الله بن أم مكتوم أعلني
أن أنصر فقال له نعم حتى نزل ليس على الضعفاء الآية (قوله ودليل كونه على الكفاية) أي وأما
الآية المتقدمة فهي دليل على أصل القرضية (قوله لا يستوي القاعدون) الآية نزلات على
النبي صلى الله عليه وسلم وابن أم مكتوم عنده وكان ضربا لمصل له تأسف فنزل قوله غير أولى
الضرر بالرفع بدل من القاعدون والنصب على الاستثناء وقرئ شاذبا بالحرصة للمؤمنين وقيل
له يا محمد ادعهم إلى المؤمنين والمجاهدون فصار نظم الآية كما ترى فسر بذلك ابن أم مكتوم
والمجاهدون عطف على القاعدون والحسنى الجنة والزيادة النظر إلى وجهه الكريم (قوله
وطلب علم) أي زائد على ما لا بد منه أما ما لا بد منه في العبادات والمعاملات وغير ذلك ففرض
عين الزائد فرض كفاية إلى أن يبلغ الشخص درجة الافتاء فإذا بلغها كان سنة إلى بلوغ
درجة الاجتهاد فله ثلاثة أحوال وانما يتوجه طلبه كفاية على كل مسلم مكاف حرد كرواجد
لما يكفيه ليس يلزم ولو فاسقا وان لم يسقط الفرض به لأنه لا تقبل فتواه ولا قضاؤه ويسقط
بقيام العبد والمراعاة على الأوجه (قوله وما ينفق به) أي من الآلات كاصول ونحوه وصرف
ولغة واختلاف العلماء واتفاقهم وأسماء الرواة وجرهم ونعتهم بلهم ونحو ذلك مما لا يتم
القيام بالعلم الشرعي الآية (قوله وتعلم القرآن) أي حفظه عن ظهر قلب فيجب أن يكون في كل
مسافة عدوى جماعة يحفظونه كذلك كما يجب فيها طائفة في كل مسافة قصر مفت فإن
اختلفت المذاهب في تلك الناحية وجب تعددها بعددها والافتلاؤ منها له تعلية لما ورد من
نحو قوله صلى الله عليه وسلم يا أبا هريرة تعلم القرآن وعلمه الناس ولا تزال كذلك حتى يأتيك
الموت فأتك إن مت وأنت كذلك حجت الملائكة إلى قبرك كما تخرج المؤمنون إلى بيت الله الحرام
وفي الحديث القدسي من شغلته ذكرى عن مسئلتني أعطيته أفضل مما أعطى السائلين والاشتغال
بحفظه أفضل من الاشتغال بالعلم الزائد على فرض العين ونسيانه ولو بعد تركه واشتغال
بمعنى كبيرة وضابطه أن يحتاج في استدراجه على الوجه الذي كان يقرؤه عليه ولو نظرا في
المعصية إلى عمل جديد على ما قد خلافا من ضابطه بالنقص عن الحالة التي كان يقرؤه عليها
(قوله وقيام بحجج) أي أدلة وبراهين عملية أي مثبتة لعلوم العقائد أي المعتقدات كنبوت
الصانع وما يجب له ويعتبر عليه وغير ذلك كنبوت حدوث العالم المستدل عليه بقولك العالم
متغير وكل متغير حادث وخرج بذلك الحجج العملية كاتقوا الصلاة لعلها على وجوبها فالقيام
بذلك سنة ولا يكون الامتناع المطلق كما مر (قوله وأمر بعروف) سواء كان المأمور به
واجبا أو مندوبا أو مندوبا وهو مندوب غير المحتسب وواجب عليه وعلى الحاكم المدفع عن رعيته نفسا
ومالا ولو بقتل المدفوع حيث تعين طريقا ولا يشترط في الأمر العدالة بل قال الامام وعلى
معاملي الكاس أن يشكر على الجلاس وقال الغزالي يجب على الزاني بأمرأة أمرها بسنة
وجهها عنه (قوله ونهي عن منكر) أي عند المأمور وإن لم يكن منكرا عند الأمر كالعبد
الشرطي فانه حرام عند الحنفية مكروه عند الشافعية فليشافي أن ينهيه عن ذلك مالم يهمل أنه

مطلقا بنحو قوله تعالى
وقاتلوا المشركين كافة
ودليل كونه على الكفاية
قوله تعالى لا يستوي
القاعدون من المؤمنين
إلى قوله وكلا وعد الله
الحسنى فتفاضل بين
المجاهدين والقاعدين ووعد
كل الحسنى والعاصي لا يبعد
جم (وطاب علم) شرعي وما
يتماق به وتعلم القرآن وقيام
بحجج عملية وأمر بعروف
ونهي عن منكر

قوله على الاستفتاء) الأولى
على الحال (قوله وجرهم)
أي عيهم الذي يمنع أخذ
الحديث عنهم كالتدليس
(قوله لغير المحتسب) أي
أن الأمر بالمعروف واجب
على المحتسب أي الحاكم
مطلبا كان المأمور به واجبا
أو مندوبا

مقادير يجب على المكلف التمسك به أو بإعانة غيره أن يحزولم يؤد لشهر السلاح والاختصاص
بالحياكم نعم الانكار بالقلب فرض عين مطابقاً أن أمكنت الزيادة عليه وجبت على الكفاية
والأفلا ويشترط الأمن على ماله ومن وقوع ما هو أشد مما يشكره لزيادة المنهي عناداً كان نهياً
عن ضرب أو قتل أو قتل فيحرم نهي به ويندب المنهي عن المكره والألولة فيجب وبقي من فروض
الكفاية أحياها المكعبة كل سنة بالزيارة ودفع ضرر آدمي محترم بنحو كونه عار حيث كان زائداً
على كفاية سنة وإطعام مضطرب ما يحتاجه المالك في ثلثي الحال إذا لم يسد دفع ضرر من ذكر
بزكاة بيت مال وتحمل شهادة وأداؤها والحرف والصنائع وما يتم به المعاش كبيع وشراء
(قوله وماله سنة) لم يقسمها إلى سنة عين وكفاية كالفرض لأنه لا دخل لسنة الكفاية في باب
الصلاة الذي الكلام فيه إذ ليس فيها ما هو سنة كفاية وتقدم من ألتها ولم يذكرها عدداً كالق
قبلها لأنها لا تنصرف ولا يجب إتمامها بالشروع إلا الحج المنسوبة فإنه يجب إتمامه لأن فله
كفر ضمنية فأن في كل منها مقصد الدخول أي التلبس بالحج وكفارة فتجب في كل منها بالجماع
المفسد وغيره ما كعدم الخروج بالفساد فيجب المضي فيها والعمره كالحج فيما ذكر اه
أفاده في شرح جمع الجوامع (قوله غير الحاج) متعلق بأكثر ما حصله أن صلاة العيد سنة مطلقاً
للحاج وغيره والتفصيل بل إنما هو في جماعته فتنسب إلى الجماعة غير الحاج وأما هو فتسب له فرادى
بني أو غيرها ولو عند رجوعه لمكة فإن صلاتها جماعة كانت خلاف الأولى فقوله غير الحاج أي
مطلقاً لجماعة أو فرادى وقوله يعني ليس بقيد كمالات وقوله أوله منقرد الخ أو بمعنى الواو
أي وله منفرداً (قوله عند الحاجة) أي حاجة المستسقى أو غيره كما سيأتي في باب (قوله رواتب
للفرائض الخ) إطلاق الرواتب على توابع الفرائض إطلاقاً حقيقياً فلا تدرها أنه صرفت إلى
ذلك وأطلق مجازاً على كل ماله وقت خاص كالضحي والتراويح والعيد (قوله وتر) عطف
على الرواتب من عطف الخاص ينسب على أنه منها وهو المعتمد وقيل ليس منها أوجع بينهما يحمل
الأول على معنى أن وقته ووقت الثاني على عدم صحة إضافته إلى العشاء كأن يقول سنة العشاء
(قوله وصلاة توبة) هي ركعتان قبل التوبة أو بعدها وأجازها قبل إكمال البركة في التوبة
أي الخروج من الذنب وإن كان ذلك الخروج واجباً فوراً لما كانت الصلاة من متعلقاته لم
تضرب في الفورية وبذلك يجاب عن الحديث الظاهر في جواز فعلها قبل التوبة وهو ليس بعبء
يذهب ذنباً فيقرم فيتموضا فيصلي ركعتين ثم يستغفر الله لا غفر له اه والتوبة واجبة ولو من
صغيرة وتأخيرها ذنب يجب التوبة منه ولا يجب تجديدها عند تذكر الذنب وهي من أفضل
الطاعات وقائدها أنها حيث صحت كسرت الذنب قطعاً في الكفر وظناً في غيره ولو كبرية ثم
الصغيرة يكفرها غيرها من نهـل نحو الوضوء وأركانها الندم والإقلاع من الذنب والعزم على
أن لا يعود ويراد لخلق الآدمي الخروج منه ويشترط كونها قبل الغرغرة وقبل طلوع الشمس
من مغربها (قوله وصلاة قيام ليل) أي في حقنا وحقه صلى الله عليه وسلم لم وما يدل على وجوبه
عليه صلى الله عليه وسلم كقوله تعالى يا أيها المزمل قم الليل فسبح على الصبح (قوله وصلاة
استخارة) أي في كل أمر مباح أو واجب أو مندوب لا مكروه أو محرم فتذكر في الأول على
المعتمد وتحرز في الثاني وهي صلاة ركعتين قبل الاستخارة أي طلب خير الأمرين (قوله وصلاة

(و) نائها (سنة وهي صلاة
عبد) أصغر أو أكبر
الحاج في أوله منقرداً
(و) صلاة (كسوف) الشهر
أو قمر (و) صلاة (استسقاء)
عند الحاجة (و) صلاة
(رواتب) للفرائض
(و) صلاة (وتر) بفتح الواو
وكسرها (و) صلاة (ضحى)
(و) صلاة (توبة) (و) صلاة
(قيام ليل) (و) صلاة (تراويح)
(و) صلاة (تحيية مسجد)
(و) صلاة (تسبيح) (و) صلاة
(استخارة) (و) صلاة

(قوله على توابع الفرائض)
أي قبلية أو بعدية ش
(قوله سنة العشاء) أي وأما
وتر العشاء فيصح ش
(قوله ثم يستغفر الله) أي
مع الندم ش (قوله تذكر
الذنب) أي أما عند تكرار
فيجب التجديد ولا تنقض
الأولى ش (قوله والعزم
الخ) أي وإن لم يمكن العود
كأن جب ذكر من زنى أو
قطع لسان من اغتاب فلا
يدفع ما من العزم على عدم
العود ش

(زوال و) صلاة (قضاء مؤقتة) هو أهم من قوله راتبة (و) صلاة ١٨٣ (رجوع من سفر و) صلاة (سنة وضوء و) صلاة

(بعد أذان و) صلاة (نفل مطلق) وهو مالا يتقيد بوقت ولا سبب (ولا حصر له) تلخيص ابن حبان في صحيحه الصلاة خير موضوع فاستكثر أو أقل (وسجود تلاوة وشكروهم و) وسياقي بيانها في محالها وفي عدها من الصلاة تسمى (وغيرها) من زيادتي كصلاة الحاجة وركعتي الطواف والصلاة عند القتل والخروج من المنزل ودخوله (وأكدها صلاة عبيد) لأنها كدائها وللخلاف في أنها فرض كفاية (فكسوف شمس فقه مر) لخوف فوتها بالانحلاء كالوقت بالزمان وقدم الكسوف على الخسوف لتقدم الشمس على القمر في القرآن والاختبار

زوال) الإضافة على معنى في أي وقت الزوال يعني بعده وقبل سنة الظهور لانه متى قارنه احرام بالصلاة لا تنفع قد ثبت لم يكن لها سبب أولها سبب متأخر وتخصيل بركتين أو أربع ينوي بذلك سنة الزوال (قوله وقضاء مؤقتة) خرج غير المؤقتة كالنفل المطلق (قوله أهم من قوله راتبة) وجهه أن المؤقتة تصدق بالراتبة أي التابعة للقراءة أو غيرها كالضحي والمعيد وغير ذلك من الموقت بالزمان (قوله وصلاة رجوع من سفر) وهي ركعتان يصليهما في المسجد قبل دخوله منزله ولا يفوتان بدخوله فان فاما بعد الدخول اكتفى بهما عن ركعة في سنة الدخول في أصل السنة والا كل فعل كل من السنتين وينعقدان في وقت الكراهة لتقدم سببها وهو انقضاء السفر بخلاف ركعتي إرادة السفر والخروج من المنزل (قوله وسنة وضوء) مثله الغسل والتيمم ويصليهما ولو في وقت الكراهة وإذا أخرج المسجد ودخله حالاً أتى بركتين ينوي بهما سنة لوضوء والتيمم ولا يفرد كلاهما لصلاة لانه متى اشتغل بأحدهما كان معرّضاً عن الأخرى فتقوت (قوله وصلاة بعد أذان) أي عقبه وهما ركعتان ينوي بهما سنته (قوله وهو مالا يتقيد) أشار إلى أن المراد بالاطلاق عدم التقيد بما ذكر (قوله خير موضوع) بالإضافة أي أفضل شيء موضوع أي مشروع من عبادات البدن بعد الإيمان بالله تعالى وبرفعهم مع التنوير بين أي خير وضعه الشارع والاول أولى لأفادته أفضلية الصلاة على غيرها بخلاف الثاني فإنه لا يفيد إلا أنها خير في ذاتها (قوله فاستكثر أو أقل) فله صلاة ما شاء ولو بغيرية عد دوله لاقتصار على ركعة بلا كراهة حيث نوى أكثر منها أمانيتها ابتداء فلا تنعقد (قوله وسجود تلاوة) الإضافة فيه وفي سجود السهم ومن إضافة السبب للسبب وفي سجود الشكر للبيان (قوله بيانها) أي السنتين المذكورتان (قوله وفي عدها) أي السجودات الثلاث ووجه التسميع أنها لم تدخل في تعريف الصلاة كما مر (قوله كصلاة الحاجة) أي عند الله أو عند مخلوق ويحصل بالفرض والنفل (قوله وركعتي الطواف) أي بعده وقوله عند القتل ولو ظلمار قوله والخروج من المنزل) هما ركعتان يصليهما قبل خروجه لسفراً أو غيره وقوله ودخوله أي من غير سفر أما منه فقد مر (قوله وأكدها) أصلها أكدها بهما من زتين فأبدت الثانية ألفاً قال في الخلاصة

ومدا أبدل ثانی الهمزین من كلمة ان یتکون کائروا ثمن

(قوله وإذا نؤضاً الخ) عبادته فيما يأتي في باب النفل ولو نؤضاً ودخل المسجد فأتى اقتصر على ركعتين ينوي بهما إحدى السنتين أو هما اكتفى بذلك في أصل السنة والافضل ان يصلي أربعاً وينبغي تقديم تحية المسجد ولا تقوت بها سنة الوضوء كما قاله ع شس انتهت (قوله أمانيتها ابتداء الخ) فيه

أي أشدها: كذا ونضاً لا وكت عن آكد القرائض وهو الجمعة ثم صبحها ثم صبح غيرها ثم العصر ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب (قوله صلاة عبيد الخ) والمعقدان صلاة الاضحية أفضل لثبوتها بالنص لقوله تعالى فصل لربك وانحر وقيل صلاة القطر أفضل وقيل هما سواء وتكبير الأصغر أي المرسل إذا لم يقبله أفضل من مرسل الاضحية لثبوتها بالنص في قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم ومقيد الاضحية أفضل من المرسلين (قوله لتأ كذا الخ) علة لتقدمها على ما بعدها وكذا يقال فيما بعد (قوله وللخلاف الخ) أي وإشبهها القرض في الجماعة وتعين الوقت (قوله فكسوف) بالجر عطف على عيد ويجوز الرفع ويككون من حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه (قوله لخوف فوتها) لم يعمل بسن الجماعة لان ما بعدهما بإشراكهما في ذلك (قوله في القرآن والأخبار) كقوله تعالى الشمس واقمر يحسبان وقوله صلى الله عليه

انظر لما في المنهج في باب التيمم والتمتع بالواحد لما في صلاته ان نوى قدر ركعة فأكثرا منه لانه قد نية عليه اه ش

ولان الانتفاع بها اكثر منه به وشمس الكوف ١٨٤ بالشمس والخوف بالشمس على ما اشهر من الاختصاص وعلى

قول الجوهري انه الاجود وان كان الاصح عند الجمهور انهما بمعنى (فاستسقاء) لنا كدهابن الجماعة فيها (فوتر) خروجا من خلاف من أوجبه (فركعتا الجهر) ظهر مسلم ركعتا الجهر خير من الدنيا وما فيها (فسائر الرواتب) لنا كدها بوظيفة النبي صلى الله عليه وسلم عليها (فالتراويح) لمشرعية الجماعة فيها (فالضحى) لتأتم بالزمان (فالتعاقب) كل ركعة طواف واحرام وحيمة هذا ما في الرخصة وأصلها وظاهره ان هذه الثلاثة مستوية وان ركعتي سنة الرضوة في رتبة ما تعاقب به. بل لكان آخرهما في المجرع عنه وقال في المومات اتجه تقديم ركعتي الطواف لخلاف في وجوب ما عندنا ثم ركعتي النية لان سبب ما وقع ثم بركعتي الاحرام لاحتمال ان لا يقع سبب ما انتهى وفي معنى ما هنا وفي ما تعاقب بسبب غير فعل فيما يظهر كصلاة زوال وصلاة غلة (فصل الاصل) ظهر مسلم

(قوله بجولة الايض) هذا كلامه ذهب علماء أهل

وسلم ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله المبديت (قوله ولان الانتفاع بها) اي بالشمس أكثر منه اي من الانتفاع به أي القمر لان انتفاع القوا كد القمر بلونها (قوله وعلى قول) اي وبناء على قول الخ ووجه الاجودية أن الله وف معناه السرة والخسوف معناه المحو وكوف الشمس ستر ضوءها بجولة القمر بيننا وبينها لان ضوءها من ذاتها او خسوف القمر بخسوفه بجولة الارض بين الشمس وبينه لان نوره مسدود منها اولذا وصفها الله تعالى في القرآن العظيم بانها اميراج والقمر بانها نور (قوله أنهما بمعنى) اي وهو التقدير والاحتساب وان كان مختلفا فيهما كما هو (قوله فوتر) بالجهر والرفع على ما هو وقوله من أوجبه أي وهو الامام أبو حنيفة ولم يوافق عليه أحد على ذلك حتى صاحباه (قوله فركعتا الجهر) ذكره صريحا عطفا على المضاف لعدم صحة تسلطه بحسب الظاهر عليه اذ لا يقال صلاة ركعتي الجهر بخلاف ما قلناه من المعطوفات الا أن تجعل الاضافة يانية وعلى هذا فيصح الحكم عليه في كلامه بأنه مجرور ويكون جاريا على لغة من يلزم المثنى الالف (قوله لخير ركعتا الجهر) بـ حذف الالف لاتقاء الساكنين والصحيح انهما لم يكررا واجبة في سنة صلى الله عليه وسلم خلافا لما زعمه بعضهم (قوله خير من الدنيا) اي الذهب والفضة والضمير في قوله وما فيها ما عائد على الدنيا بمعنى الكون أي ما قبل الآخرة من الموجودات وما واقعة على بقية الاموال غير النقدين أي ركعتا الجهر أكثر نوابا من التصديق بذلك على تقدير ما كره أو الاشتغال به ما خیر من الاشتغال به حصل ذلك على تقدير حصوله بالتصديق وتطلق الدنيا على خصوص الذهب وعلى مطلق المال وسميت بذلك لدنوها أي قربها من الآخرة أو لدنايتها (قوله فسائر الرواتب) أي باقيها ولو غير المؤكد وقوله بوظيفة النبي عليه أي على جنسها فلا يرد أنه صلى الله عليه وسلم لم يواظب على غير المؤكد منها وكان الاولى ان يعال بان التابع يشرف بشرف متبوعه ليشمل ذلك ولا دفع ما يرد على تعليله من أنه صلى الله عليه وسلم صلى التراويح فرادى حتى توافاه الله تعالى وانما زل المواظبة على جماعتها (قوله لمشرعية الجماعة فيها) لم يعال بالخروج من خلاف من جعلها فرض كفاية لان مدركة في غاية الضعف فلا يدل على تأكيدها لأفضلية وتفضل الترابيس لرعاية أي حنيفة فقط بل لما ورد فيه والامة تقيد بثلاث اذ هو لا يجيز أكثر منها (قوله فالتعاقب بقتل) أي كان سببه فعلا (قوله كركعتي طواف واحرام وضعية) أي وروضه من نوى بكل سنة وضعية كاهلها متصل به النية من فرض أو نفل آخر ان نويت وكذا ان لم تنو وتكون ركعتا الاحرام قبله بحيث يتسبان اليه عرفا وفي غير وقت الكراهة لان سبب ما هنا بخلاف وكعتي الطواف والنية (قوله مستوية) معقد وقوله في رتبة ما تعاقب به. بل ضعيف (قوله لكن آخرهما) أي ركعتي سنة الرضوة عنه أي عما يتعلق بفعل وهذا هو الذي اعقده الرملي (قوله وقال) أي الاستوى في المومات الخ هذا مقابل قوله مستوية وهو ضعيف (قوله ما تعاقب بسبب) أي ولم تطلب فيه الجماعة فلا يعارض ما من تقديم صلاة الكوف ونحوها (قوله وصلاة غلة) ونحوها أيضا صلاة الاوابين أي التوابين أي الراجعين للطاعة وأقلها ركعتان وأكثرها عشرة ركعة والخبثون في الآية هم المطيعون المتواضعون (قوله فصل الاصل) أي من النفل المطلق كما مر (قوله لخير مسلم) ظاهرا أن صلاة الليل تلي الفريضة في الفضيلة

الهيئة وأما عند أهل السنة فكل من كوفهما تفسيرا مخصوص بصفة الله له ما في وقت يريد الحكمة فتكون فعلها ش (قوله وكذا ان لم تنو) أي على لغة ش (قوله بأكثرها عشرون) أي وأدنى الكمال ست ركعات ش

(قوله غير الجدي) المعتقد عدم التقيد من وقال شيخنا الموهوب بنافي الحاشي ١٨٥ أي لانه لا يصير ماوى الشياطين

حتى تكشف فيه العورات
بخلاف المرحاض فانه يصير
ماواهم مجردا عن اعداده
لقضاء الحاجة (قوله والا
كان له التأخير) أي بل
يجب عليه خشيته من
(قوله كما زعمه بعضهم)
مراده به دون نص عبارته
قوله ولو عن الصف فانقراد
المأموم عن صف من جنسه
مكروه عقوت لفضيلة
الصف فقط فاحفظه

أفضل الصلاة بعد
الفريضة صلاة الليل
(فسائر النفل المطلق)
وأكثر هذه المذكورات
مع ترتيب الأكدية فيها
من زيادتي (و) رابعها
(مكروهة) وهي كثيرة
(كصلاة) هو أولى من
قوله وهي صلاة (حاقب)
بالموحدة أي بالغائط
(و) صلاة (حاقن) بالنون
أي بالبول (و) صلاة (حازق)
بالزاي والقاف أي بضيق
الخف (و) صلاة (جائع)
(و) صلاة (عطشان)
(و) صلاة (حافز) بالقاء
والزاي أي بالريح والصلاة
بحضرة طعام تنوق نفسه
اليه وعند غلبة النوم وفي
كل حال يذهب الخشوع
والاصل في ذلك خبر مسلم
لا صلاة بحضرة طعام ولا

فتكون مقدمة على العبد من وما بعدهما وليس كذلك إلا أن يقال المراد بالصلاة فيه النفل
المطلق وقوله بعد الفريضة قيد البيان الواقع لان صلاة النفل المطلق لا تكون إلا بعد الفريضة
أي مغايرة لها وليس المراد أنها تلحق في الفضيلة (قوله مكروهة) أي لا مر عارض لامن حيث
ذات أو الاذلة قد كاسا في الكراهة من حيث الاقدام عليها أما بعد التلبس بها فيحرم قطعها
(قوله هو أولى من قوله الخ) أي لا يهاجمه الحصر فبما ذكره مع أنه بقى منها الصلاة في المقبرة
والزلة والجزرة والحمام غير الجدي ولو في منسلة وفي عطن الابل وقارة الطريق وظهور
الكعبة وفي الكنيسة والبيعة وسائر ماوى الشياطين كواضع الخمر والمكس ومحل الكراهة
في المذكورات حيث لم يخف فوت المكتوبة والأفلا كراهة (قوله حاقب الخ) ومثل ذلك
صلاة حاقب بالميم أي بالبول والغائط وصلاة صافن بالنون أي قائم على رجل وصلاة صافد
بالدال أي قارن بين قدميه مما كان في قيد (قوله أي بضيق الخف) فسر به بعضهم بالمداقع
للريح وأما الذي بضيق الخف فيقال فيه حافز وكل صحيح (قوله وصلاة جائع الخ) أي اذا
حضر الطعام والشراب أو قرب حضورهما فيشبع الشبع الشرعي حيث كان الوقت متسعا
وكذا في الشرب وقول الشارح والصلاة بحضرة طعام أي وان لم يكن جاعا لم يحصل التغير
بينها والحضرة بقتل الطعام أو أعم من الماء كولد المشروب وكالحضور في كلامه قرب
حضوره (قوله تنوق نفسه اليه) التوقان شدة الاشتياق وخرج به مجرد الشوق لا لاطعمة
الذيذة وكالتوقان للطعام التوقان للجماع مع حضور حالته (قوله والاصل في ذلك الخ)
الإشارة عادة لبعض ما تقدم وهو الثلاثة التي دل عليها الحديث ويصح عودها لبعده
لاستفادته من الحديث بهضه بالنص وبعضه بالقياس (قوله لا صلاة الخ) لانا في الجنس
وملا اسمها وبحضرة طعام خبرها وهذا صفة محذوفة هي مصب النفي أي لا صلاة كاملة
ويصح أن يكون بحضرة طعام صفة لصلاة والخبر محذوف تقديره كاملة فالنفي على كل منصب
على الكمال فلا يشافي صحتها ولا شك أن نفي الكمال يفيد الكراهة هذا ان بقى النفي على ظاهره
ويصح أن يراد به النفي التزهي أي لا تصلا بحضرة طعام الخ ولا الثانية ما في نسبة للجنس
أيضا وحذف اسمها وخبرها مع أي ولا صلاة كاملة وهو الخ (قوله ولا وهو الخ) بجملة حالته
ومحل الكراهة حيث كانت المدافعة وجودة حال التحريم ومثل ذلك ما لو عرض له ذلك قبل
التحريم وعلم من عادته أنه يعود له في أثناءها فيسن أن يبدأ بتفريغ نفسه من ذلك قبل الصلاة
وان خاف فوت الجماعة حيث كان الوقت متسعا فان ضاق وجب عليه المبادرة بالصلاة ولا
كراهة في حقه حينئذ فان طرأ له ما ذكر في أثناء الصلاة كان الاستقرار فيها أفضل في النفل
وواجبا في الفرض ضاق الوقت أو اتسع هذا كله حيث لم يغلب على ظنه حصول ضرر بركته
بمع التيمم والا كان له التأخير عن الوقت في صورة ضيقه ولا تجب عليه المبادرة حينئذ وكان له
القطع في صورة ما إذا طرأ ما ذكر في أثناء الصلاة (قوله وصلاة منفرد) أعاد المضاف ليكون
ما بعده قيداً فقط (قوله ولو عن الصف) أي سواء كان منفردا عن الجماعة والصف بان
أحرم بصلاة فرادى أو عن الصف فقط بان أحرم به الجماعة وانقر عن الصف الذي من جنسه
فانقراده مكروه عقوت لفضيلة الجماعة كما ذكر الرمي لانه ضيق الصف فقط كما زعمه بعضهم

وهو يدافع الاختيار أي البول والغائط (وصلاة منفرد) ولو عن العف

(والجماعة فائقة) انتهى عنهما في خبر البخاري وفي معنى قيام الجماعة توقع قيامها (وتحريم الصلاة بلا سبب) متقدم أو مقارن في غير حرم مكة

(قوله ما له سبب متقدم كفاية) ١٨٦ قال الرافعي وكأله اتخذها وردا نقله عنه سم وعش وجل أي فيجوز قضاؤها

في وقت الكراهة حيث لم يتحر ذلك كالفائقة ومع ذلك يتوى به النقل المطلق الذي كان يفعله قبل وسوغ ذلك سن قضاء الايراد فكان له سبب متقدم قررر شيخنا الدهموي (قوله وأما العبد الخ) انظره فان العبد صاحبة وقت لا سبب وكثيرا ما يذكر هذه العبارة ولا يوسه له قررر شيخنا (قوله والا كان أنخر فائقة) قال سم خرج ما اذا قصد تأخير الحاضرة كان قصد تأخير العصر الى الامصر اذ فائقة تنعقد وكذا اذا قصد تأخير سنة العصر او الصبح عنها فانها تنعقد ولا حرمة ايضا وان تحسرى بذلك ايقاعها في وقت الكراهة لانها صاحبة الوقت أفاده الشيخ الجبل وأقره شيخنا الشيخ الدهموي (قوله وصلى فيه) أي في البيت وفيه أن هذا أخص من المدعى الذي هو مطلق صلاة في أي جزء من أجزاء الحرم المسجد وغيره والحديث خاص بسنة الطواف ويكونها في خصوص البيت ويجاب عن الاول

(قوله والجماعة فائقة) الواو للعال اي جماعة الصلاة التي انفرادهم او هي مؤداة فلو كان في صلاة الجماعة في أخرى أو في مقضية والجماعة في مؤداة فافرادهم أفضل (قوله وتحريم الصلاة الخ) ولا يكفر به الا انها وان أشبهت مراغمة الشرع ومعانده لم يوجد فيها حقيقة ذلك لانها مباداة صورة بخلاف ما اذا قبل له قص أظن انك فقال لا أفعل رغبة عن السنة حيث كفره لوجود مراغمة الشرع ومعانده بذلك حقيقة ولا ينفع نذر اية اعها في تلك الاوقات (قوله بلا سبب متقدم أو مقارن) أي بان لم يكن لها سبب أصلا وهي النقل المطلق أو لها سبب متأخر كصلاة الاحرام والاستحارة أي طالب خير الامرين وكالصلاة عند السفر وعند الخروج من المنزل وعند القتل وصلاة التوبة فتطوق النبي صادق بصورتين وخروج بذلك ما له سبب متقدم كفاية وصلاة جنازة وسجدة تلاوة وشكر أو مقارن كصلاة الاستسقاء والكسوف فان سببها وهو التغير والقطم مقارن دواما فيجب عند التحريم للاحرام أن يكون الكسوف مسقرا فان زال لم يصح الاحرام فالمراد بالمقارنة وقوع الاحرام حال وجود السبب ولو في أثناءه فان أريد به توافق السبب والاحرام في الزمن ابتداء كانت صلاة الكسوف مما سببه متقدم اذ لا يجوز الاحرام به الا بعد ابتداءه ولذا مثل بها بعضهم لما سببه متقدم وأنكر وجود سبب مقارن للصلاة بناء على أن المراد بالمقارنة المعنى الثاني وهو مردود بتصور ذلك فيما لو كان من أهل المعرفة بعلم الهيئة وعلم ذلك فاحرم بالصلاة مقارنا للتغير وفي غيرها أيضا كالمعادة فان سببها وهو قيام الجماعة مقارن وأما العبد فسيمار هو طلوع الشمس متقدم ويصح أن يكون مقارنا فطر الدوام ومحل جواز ما له سبب متقدم أو مقارن ان لم يتحر به وقت الكراهة والا كان أنخر فائقة أو جنازة لموقعها فيه من حيث انه وقت كراهة أو دخل المسجد بقصد التهيبة فقط أي لا غرض له الا ذلك أو قرأ الآية في هذه الاوقات بقصد السجود أو في غيرها ليسجد فيها حرم ذلك ولا ينفع بخلاف ما لو تحرراه لامن حيث ما ذكر كان أنخر صلاة الجنازة اليه لكثرة الصلوات أو دخل المسجد لا غرض أو غرض غير التهيبة أو غرضه ما أوقفه بأن يقضى خاف كل مؤداة فائقة مما عليه لكونه أهلا فيجوز ذلك وينعقد وكذا لو قصد تأخير الفائقة ايقاعها في تلك الاوقات ثم نسي ذلك القصد والمراد بالتقدم وقسيمه بالنسبة الى الصلاة على الاظهر وقبل الى الاوقات المصكروحة فصلاة الجنازة والفائقة والاستسقاء والكسوف أسبابهم امن طهر الميث وتذكر الفائقة والقطم والتغير متقدمة على الاول وعلى الثاني ان تقدمت على الوقت فتقدمه والافقار لا يتصور أن تكون متأخرة مع اقتضائها كراهة الصلاة الواقعة بعد ما تحرر وجهها عن تلك الاوقات نعم ان أوقع صلاة نحو الاستحارة في وقت مكروه فمقارن فراغته منها خروجه فان السبب حينئذ وجد عقبه مع كراهة الصلاة (قوله في غير حرم مكة) خرج بذلك الصلاة بحرمها المسجد وغيره فلا تكرهه مطاقتا لطريق عبيد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى فيه أية ساعة شاء من ليل أو نهار اه نعم هي خلاف الاولى

بان المراد بالصلاة في الحديث ما ليس له سبب متقدم أو مقارن لانه هو المحتاج للتخصيص عليه بالاستثناء والافركتها خروج الطواف لها سبب متقدم لا يحتاج الى الاستثناء فالجمل عليه ما عبيد كما قاله مرو عن الثاني بان انقطة فيه ليست في الحديث

كافي نسخ المنهج و م ر والروض اه والمحل بل الذي فيها وصلى أية ساعة الخ وكتب عليه الجمل قوله وصلى أية ساعة الخ أي ماى محل من أجزاء الحرم فلا يرد أن الدليل أخص من المدعى لأنه يتوهم أن المراد وصلى أى في البيت لأن الكلام فيه فيكون الدليل أخص اه بالحرف (قوله وان قلنا ان الكراهة للتنزيه) ١٨٧ لكن على القول بالتنزيه يكره الايقاع في تلك

الافاق ولا يحرم وانما يحرم التلبس بالصلاة فيها لقسادها ما على القول بالتحريم فكلاهما حرام (قوله مجاور لازم) الاولى غير لازم كذا قيل (قوله كرخ) قدروه من حيث الزمن بارتفاع درج تقريبا اه ع (قوله أى في رأى العين) أى أن ارتفاعها عن الارض كرخ تقريبا انما هو فى رأى العين لاقى الواقع أيضا اذ هي في السماء الرابعة فقوله أى في رأى العين ليس تفسير التقريب بل هو شئ آخر أى ان ارتفاعها كرخ في رأى العين لا يشترط فيه أن يكون تحديدا بل يكفي فيه التقريب أفاده شيئا من هو وجى كما في هذه عبارة الرملى ونصها حتى ترتفع كرخ في رأى العين والافالمسافة بعيدة جدا وهو تقريب

(في أوقات النهى) عن الصلاة فيها (ولا تنعقد) حينئذ ع الا بالاصل في النهى عنها الا في (وهى) أى أوقات النهى عنها

خروج من خلاف مالك وأبى حنيفة وخروج بحرم مكة حرم المدينة فهو كغيره (قوله في أوقات النهى) لفظ في هنا للظرفية الزمانية وفيما قبله للظرفية المكانية فلا يلزم تعاقب حرفي بعامل واحد معنى واحد (قوله ولا تنعقد حينئذ) أى حين اذ وقعت في أوقات النهى أو حين اذ كانت بالاسباب متقدمة أو متأخران ويحتمل أن المعنى في حين اذ حرمت وفيه أنه لا تنعقد وان قلنا ان الكراهة للتنزيه لان النهى اذا رجع الى نفس العبادة أو لازمها اقتضى الفساد سواء كان للتحريم أم للتنزيه وفارقت الصلاة المنهى عنها من حيث الزمان المنهى عنها من حيث المكان فانها تنعقد فيه بان الفعل في الزمان يذهب جزأ منه فكان النهى منه صرفا لا يذهب هذا الجزء في المنهى عنه فهو وصف لازم اذ لا يتصور وجود فعل الا بذهاب جزء من الزمان وأما المكان فلا يذهب جزء منه ولا يتأثر بالفعل فالنهي فيه لا يخرج مجاور لازم ويترك أيضا بان المكان يمكن فيه اتقاء النهى بوقفه مسجدا في حال الصلاة وبحمل المصلى منه في أثناءها فيزول النهى ولا كذلك الزمان (قوله ع الا بالاصل في النهى) وهو اقتضائه الفساد (قوله عند طلوع الشمس) أى ابتداء طلوعها وقوله حتى ترتفع كرخ الغاية خارجة فاذا ارتفعت كرخ صحت الصلاة مطلقا وطول الرمح سبعة أذرع بذراع الأذى ومن قدره بأربعة أذرع أراد ذراع العمل (قوله وعند استواء) اعلم أن وقت الاستواء لطيف ولا يكاد يشعر به حتى تزول الشمس الا أن التحريم قد يمكن ايقاعه فيه فلا تصح الصلاة حينئذ اه رمل (قوله اليوم الجمعة) مستثنى بالنسبة لوقت الاستواء فقط أما بالنسبة لغيره فحكمه حكم غيره من بقية الايام بخلاف حرم مكة فلا كراهة فيه في شئ من الاوقات نطقا (قوله وهو تقريب) أى في رأى العين والافالمسافة بعيدة جدا (قوله وبعد صلاتي صبح وعصر) أى أدائين مغنيين عن القضاء بخلاف ما اذا قضى واحدة منهم ما في هذا الوقت أو صلاهما بتيتم لفقدهما موضع تغلب وجوده فيه فتصح النافلة المطلقة بعدهما حينئذ (قوله ان صلاهما) ولو جع تقديم في الثانية على المعقوبان قدم العصر وجعهما مع الظهر تقديم او حينئذ يقال لنا شخص يكرهه التغفل بعد الزوال وقبل مصير ظل الشئ مثله (قوله للنهي عن الصلاة فيهما الخ) حكمة النهى أن الشمس تطلع وتغرب ومعها قرن الشيطان وكذا عند استوائها والمراد بقرنه قيل عباد الشمس فيكون الساجد في تلك الاوقات موافقا لهم وقيل انه يدنى رأسه منها في تلك الاوقات فيكون الساجد لها أي لجهتها والافهو مؤمن موحد كالساجد لا يقال ان الحكمة المذكورة موجودة في الصلاة لان في تلك الاوقات سواء كان لها سبب أم لا لاننا نقول نعم ولكن اذا كان لها سبب أحبات على سببها فخرجت عن الكراهة واذا لم يكن لها سبب أحبات على الوقت فكذلك نظير من كانت له حاجة عند شخص ودخل له في وقت مشاهاة لاقائه لا يلام عليه لا حاله دخوله على حاجته بخلاف ما اذا لم يكن له حاجة (قوله تتعلق الثلاثة الاولى الخ) في عبارته تساهل والمعنى يتعلق النهى

(عند طلوع الشمس حتى ترتفع كرخ) عند (استواء حتى تزول) اليوم الجمعة ولولغير حاضرها (و) عند (اصفر ارجح حتى تغرب) للنهي عن الصلاة فيهما الى خبر مسلم وليس فيه ذكر الرمح وهو تقريب (وبعد صلاتي صبح وعصر) لمن صلاهما حتى تطلع الشمس وحتى تغرب للنهي عن الصلاة فيهما في خبر الصحيحين وهذه الاوقات الخمسة تتعلق الثلاثة الاولى منها بالزمان

والاخير ان بالفعل مع أن
الاول والثالث قد يتعلقان
بالفعل أيضا (وبعد جلوس
خطيب) خطبة الجمعة هو
أول من قوله وفي حال
الخطبة وانما حرمت الصلاة
حينئذ لأعراض الحاضر
عن الامام بالكتابة ولظاهر
قول الزهري خروج الامام
يقطع الصلاة بل نقل
الماوردي وغيره الاجماع
على ذلك (الار كعتي تحية)
فلا يجزئ ان يسكن
للامر به ما في خبر الصحبة
(باب أحكام الصلاة)

من شرائط وفرائض وسنن
ومكروهات

(قوله ويلزم من شرح)
حرره هي مأخوذة من عبارة
مر كايؤخذ من مد (قوله
المرا د بها الخ) أي فيما لو قبل
شرط الصلاة الوضوء مثلا
اه (قوله وأما طلب الترك
الخ) أي وطلب الترك
الجائز في المبطل (قوله
ويجوز فتحها) عبارة شرح
الروض الشرط بالكون
لغة الزام الشيء والتزامه
لا العلامة وان عبر بها
بعضهم فانها انما هي معنى
الشرط بالفتح اه بالحرف
وما في المتن نبيع فيه مر
وايس بظاهر

عن الصلاة في الثلاثة الاولى وكذا ما بعد (قوله مع ان الاول والثالث) وهما النهي عن الصلاة
عند طلوع الشمس وعند الاصفى رار قد يتعلقان بالفعل فيما اذا صلى الصبح عند ابتداء الطلوع
والعصر عند ابتداء الاصفى رار هكذا قال بعضهم وفيه نظر بل الحكم كذلك وان فعلا في وقتها
فيكون النهي عن النافلة الواقعة بعد الطلوع وبعد الاصفى رار متعلقا بالفعل أيضا فقول
الشارح حتى تطلع الاولى حتى ترتفع لان الكراهة المتعلقة بالفعل لا تزول الا بذلك على الصبح
وكذا يقال فيما بعد صلاة العصر (قوله وبعد جلوس خطيب) أي على المنبر اما قبل جلوسه
عليه وان شرع في الصعود فقبوز الصلاة ويلزم من شرع فيها حينئذ تحية بها من حين جلوسه
على المنبر (قوله خطبة الجمعة) قبل للحرمة فتكره في غيرهما مع الصلوة (قوله هو أولى) أي
اشموله لما قبل شروع الخطيب فهي أولوية عموم (قوله لأعراض الحاضر) أي شأنه ذلك
وان لم يسمع لبعده وذلك ان شأن المصلي الأعراض عما سوى صلاته ومن ثم بحث بعضهم أن
الطواف ليس مثله بخلاف سجدة التلاوة والشكر قائم - مما منها في ذلك على المعتمد (قوله
قول الزهري) هو محمد بن شهاب أحد شيوخ مالك (قوله خروج الامام) أي صعوده على المنبر
لكن بقيد أن يجلس عليه وقوله يقطع الصلاة أي يمنع انعقادها وقوله الاجماع أي اجماع
الاثني اربع (قوله الار كعتي تحية) أي اذا دخل المسجد فان أقيمت الجمعة في غير المسجد
امتنعت الصلاة مطلقا سواء كانت تحية أو راتبة أو فاتحة لامتناع التحية فيه وغيره لم يجز
الامن حيث حصلها به وهي لا تحصل حينئذ وقوله بل يسكن أي اذا صلى في سنة الجمعة
وللاصلاها تخففة وحصلت التحية ولا يزيد على ركعتين بكل حال وهما لأن يفعل الفرض
الفائت اذا كان لا يزيد على ركعتين كصلاة الصبح اذا فرق بينه وبين ركعتي التحية أو ليس له
أن يفعل ذلك ويفرق بان التحية معترضة للفوات بخلاف الفريضة قولان والمعتمد أنه ان تذكر
ذلك حال دخوله المسجد وقبل الجلوس فيه فعله وحصلت به التحية فان تذكره بعد جلوسه امتنع
عليه الاتيان به وان كان وقته مضيقا بان فات بغيره عند فان أتى به لم ينعقد وبهذا يجمع بين
القولين المذكورين وهذا كله اذا لم يكن جالسا حال صعود الخطيب على المنبر والافليس له أن
يقوم يصلي الى فراخ أركان الخطبتين واعتمد عس أن تواج الاركان كالترضى عن الصحابة
والدعاء للسلطان مثل الاركان فيحرم التنفل حال الاشتغال به اخلافا لمن قال بعدم الحرمة
حينئذ وانما يكره من حيث كونه اقرب الإقامة

(باب أحكام الصلاة)

المراد بها المحكوم به اوهى الامور المطلوب فعلها أو تركها في الصلاة طلبا جازما أو غير جازم
وطلب الفعل الجازم في الاركان والشروط وغير الجازم في السنن وأما طلب الترك أي غير
الجازم ففي المكروهات ولذلك بينها بين الاربعه في قوله من شرائط الخ ودفع بذلك البيان
ما يتوهم من أن المراد بها النسب التامة وأن المراد بها جمع حكم وهو خطاب الله تعالى المتعلق
بفعل المكلف والشرائط جمع شرط يسكون الرأى ويجوز فهمها معناه لغة العلامة ويطلق
على تعليق أمر بأمر يقع كل منهما في المستقبل كتعليق الشارع صحة الصلاة على نحو الظاهر
وتعليق طلاق الزوجة على دخول الدار وتعبير عنه أيضا بالزام الشيء والتزامه والالزام من جهة

الشرط والالتزام من جهة الشرط عليه فالشارع ألزم المكلف إذا أراد الدخول في الصلاة
أن يكون متطهرا من الأوساخ والكلف التزم ذلك واصطلاحا ما ذكره والفرائض جمع فرض وهو
لغة القاطع والتقدير ونحوهما ونحوهما ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه وهو جملة التعريف
يشمل الشرط وليس مراد ابل المراد الاركان جمع ركن وهو لغة جانب الشيء الأقوى
واصطلاحا ما اعتبر جزءا من الماهية لصحتها والسنن جمع سنة وهي لغة الطريقة ونحوها وشرعا
ما يثاب على فعلها ولا يعاقب على تركها وتسمى بوضاان جبرن بالسجود والاقهيسة قال بعضهم
وسميت الصلاة بالانسان فالركن كراهية والشرط كحياته والبعض كاعضائه والهيئة كشعره
أي الذي يترين به (قوله وهي ما تتوقف الخ) - ذات تعريف الشرط الصلاة خاصة أما تعريفه
من حيث هو اصطلاحا فهو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته
وما واقعة على خارج عن الماهية فلا يكون التعريف شاملا للركن فاحترز بالقيد الأول عن
المانع فإنه لا يلزم من عدمه شيء وبالثاني عن السبب فإنه يلزم من وجوده الوجود وبالثالث وهو
قوله ولا عدم عن المانع باعتبار وجوده فإنه يلزم منه العدم فلامانع اعتبارا أن خرج أولا بقوله
ما يلزم من عدمه العدم باعتبار عدمه وثانيا بقوله ولا عدم باعتبار وجوده والقيد الرابع وهو
قولنا لذاته راجع لشيء الإثبات والنفي فاحترز به بالنسبة للأول عن المانع إذا قارن عدمه
عدم الشرط فإنه يلزم حينئذ من عدمه العدم لكن لذاته بل لعدم الشرط الذي قارنه فعدم
المانع وحده خرج بقولنا ما يلزم من عدمه العدم وعدم المانع مع عدم الشرط خرج بقولنا
لذاته وبالنسبة للثاني إذا قارن الشرط السبب فيلزم الوجود كوجود الحول الذي هو شرط
لوجوب الزكاة مع النصاب الذي هو سبب له وعمّا إذا قارن المانع كالدين على القول بأنه مانع
من وجوب الزكاة فيلزم العدم ~~لكن~~ لزوم الوجود والعدم في ذلك لوجود السبب والمانع
لأنه ثبت الشرط ومن المعلوم أنه بالنسبة للشيء الثاني للدخول أي إدخال الشرط المقارن للسبب
أو المانع والقيود السابقة في التعريف فلا يخرج ولا يحذف في ذلك لأن الاحتراق كما يكون
عن الدخول يكون عن الخروج فقولنا عمّا إذا قارن الشرط السبب فيه تساهل والأصل عن
خروج الشرط المقارن لما ذكره هذا والاولى في القيد الأخير وهو قولنا لذاته أن يقال فيه أنه
البيان ودفع توهم لزوم الوجود من عدمه وجود الشرط إذا قارن السبب مع أن ترتب الوجود
حينئذ على وجود السبب لا على وجود الشرط وكذلك إذا قارن المانع فإن ترتب العدم حينئذ
على وجود المانع لا على وجود الشرط فالوجود يلزم من وجود الشرط ولا العدم من وجوده
أيضا لا يقال بل يلزم ما ذكره من وجوده إذا لم يفتقر للزوم لعدم الاتفكاك وهو متحقق
فإن الوجود والعدم لم يتفككا عن وجوده في الصور المذكرة لأن قولنا يصح هذا ويعبروا
بقولهم ولا يلزم وجوده وجود ولا عدم لكنهم عبروا بقولهم ولا يلزم من وجوده وجود الخ فأتوا
بمن الابتدائية المدّعى أن اللزوم ناشئ عن وجوده وبواسطة وقد علم أنه لا دخل لوجود
الشرط في الوجود ولا في العدم في الصور المذكرة كونه أفاذه حوائثي جمع الجوامع (قوله
عليها) راعى معنى ما الواقعة على الشروط ولوراعى لفظها المذكور الضمير (قوله وليست منها)
تفيد أن خرج به الركن فقد اشترى كافي أن كلاً لا بد منه لكن الشرط خارج والركن مكن داخل

(قوله كراهية) أي بجماع
أن إليه كل بقية قد جرت
وقوله كحياته أي بجماع
أنه لا بد من استقراره
أي

(شرطها) وهي ما تتوقف
عليها صحة الصلاة وليست
منها

(ستر العورة بطاهر لقادر عليه) وان صلى في خلوة لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد قال ابن عباس أراد بها الثياب في الصلاة

(قوله قبل الشروع) أفاد سم على ج ان اعتبارها قبل الشروع ليس شرطا لصحة الصلاة بل لمتان مقارنتها لها فلو فرضت المقارنة من غير سبق صح وكذا يقال في الاستحاضار بل أولى (قوله في محاسن الخطاب) أي مع اعتدال البصر بواسطة نحو شمس فلا يضرب رؤيته مع غاية القرب أو حدة البصر أو بواسطة نحو الشمس كما في سج وحواشيه (قوله اذا لم يجد غيره) قيد لدفع الائم فقط (قوله بخلاف الخيمة) قال سم على ج محله اذا لم يخرجها ويخرج رأسه منها والانهي كالحفرة بل أولى (قوله قد تم السجود على المائدة) وقيل يقدم الستر وقبل يقضي (قوله لابهية الخ) أي وكذا القرض كما في مزللمنة (قوله لانا نقول فائدة الخ) وأيضا فائدة الستر عن الجن والملائكة كما في شرح الروض

وفرق بين ما أيضا بان الاول ما اعتبر في الصلاة بحيث يقارن كل معتبر سواء بخلاف الثاني وأورد على هذا أن التوجه انما يوجد في القيام والقعود دون غيرهما فلم يقارن جميع ما اعتبر في الصلاة مع أنه شرط وأجيب بأنه موجود في غيرهما أيضا عرفا اذ يصح على الراعي والساجد أنه متوجه للقبلة لا يحرف عنهما مع أن التوجه اليه ببعض البدن حاصل حيثئذ حقيقة أيضا ان الشروط قد انقسم باعتبار قبل الشروع في الصلاة ويستحب الى آخرها كالستر والطهر والتوجه وقسم باعتبار بعد الشروع فيها ويستحب كإمركز كترك الافعال والاكل وكلام البشر وذكر المتن منها عشرة خمسة بصر صريح العذوة خمسة تحت قوله وغيرها (قوله ستر العورة) أي عن العيون من انس وجن وملاك فالستر يمنع من رؤية هؤلاء والواجب سترها من أعلى وجوانب فلو كانت بحيث ترى له أو غيره في ركوع أو سجود من طوقه من لاسمته بطالت وان لم تر بالقلوب وكذا لو كان ذيله قصيرا بحيث لو ركع يرتفع عن بعضه فاقبطل اذا لم يستره بالستر قبل ركوعه لامن أسفل فلو كان يصلي في علو ونقطة من يراها من ذيله لم يضرب في لغة النفس والشئ المستقيم وسمى المقدار الذي في بين القمظ ظهوره وتطلق شرعا على ما يجب ستره في الصلاة وهو المراد هنا وعلى ما يحرم النظر اليه وسبب أن شاء الله تعالى في النكاح (قوله بطاهر) أي يحرم طاهر يمنع رؤية لون البشرة بان لا يعرف بياضهم من نحو سوادها في محاسن الخطاب تخرج اللون كونه نحو الحناء وما لا يمنع الرؤية كالمهل النسيج والزجاج ودخل الطين والماء الكدر والحشيش فيمكن ذلك مع وجود الثوب وكذا الثوب الحرير اذا لم يجد غيره ولا يجب قطع ما زاد على قدر العورة منه وان لم تنقص قيمته به ثم ان قدر المصلي في الماء المذكور على الصلاة فيه والركوع والسجود فيه بلا مشقة وجب ذلك أو على الصلاة فيه ثم الخروج الى الشط عند الركوع والسجود بلا مشقة وجب ذلك وان ناله بالخروج مشقة فهو بالخيار ان شاء صلى عاريا على الشط ولا إعادة وان شاء وقف في الماء وعند الركوع والسجود يخرج الى الشط ويسترط في محلة صلاته أن لا ياتي في خروجه من الماء وعوده بفعل كثيرة على الاقرب ويكفي الوقوف في حجرة أو خاية ضيقة الرأس يستتران أعلى العورة بخلاف الخيمة الضيقة ونحوها اذا لطاق عليه حيثئذ في العرف أنه مستتر واذا كان في سائر عورته خرق واحتاج لستره يده وجب عليه حيث لم يحصل من ناقص واذا تعارض مع السجود قدم السجود على المعتقد فيجب عليه وضع يده ويترك الستر لان الشارع أوجب عليه وضع الاعضاء السبعة فصار حيثئذ عاجزا عن الستر وهو لا يجب الا عند القدرة (قوله لقادر عليه) أي ولو باعارة أو باجارة أي باجرة قادر عليها أي في الفطرة أو بمن مثلهما كذلك لابهية لها أو لئمنها فلا يلزمه القبول للمنة ثم عليه قبول نحو الطين مما لا منة فيه (قوله وان صلى في خلوة الخ) ويجب ستر العورة خارج الصلاة ولو في الخلوة أي سترها وعورة فيها وهو السوا وأن تم يجوز كشفها فيها ولو لاد في غرض كتبرد واعتسال وصيانة الثوب من الادناس والغبار عند كنس البيت ومن الغرض حالة الجماع على المعتقد لا يقال ما فائدة الستر في الخلوة وغيرهما مع رؤية الله المستور والعارى لا فائدة قول فائدته القادب مع الله تعالى فانه يرى المستتر متادبا (قوله أرادهم الخ) وذلك لان الزينة عرض يستحيل أخذه فافشار الى أن في الآية مجازا مرسل من اطلاق اسم الحال وهو

وهو الزينة على المحل وهو الثياب والقريضة الاستحالة ولما كانت الآية مسوقة للاستدلال على وجوب السجدة في الصلاة لا مطلقا أشار إلى أن فيها مجازا آخر عكس الذي قبله وهو إطلاق اسم المحل على المحال فالحال لاقية في المجازين الحالية والمحالية لوجود الاتصال الذي بين المحال ومحلها فالمعنى خذوا ثيابكم التي هي محل الزينة عند كل صلاة كائنة في مسجد أي مكان سجود وصلاة وان لم يكن المسجد المعروف وقوله أرادهم أي بالزينة عند كل مسجد وقوله الثياب أي في الصلاة لاقية ونشر مرتب (قوله على الأمر بالسجدة) أي كونه مأمورا به وانما احتجنا للتأويل لأن الأمر إما بمعنى الصلاة الواردة في الآية المقدمة مثلا وإما خطاب الله وكل منهما لا يجمع عليه والأمر في قوله والأمر بالشئ التأويل فيه بل المراد به خطاب الله في كلامه شبه استخدام (قوله والنهي في الصلاة) هو مع ما قبله من تمام العلة أشار بهما إلى قاعدتين أصوليتين وحيث قد كان الأولى عدم التقييد بقوله في الصلاة بل يعبر بالعبادة كما عبر به أصله لكن لما كانت العبادة ليست بتقييد بل مثلها غير ما ان رجع النهي فيه إلى داخل كالبيعوع المأمور بها إلى خارج كالبيع وقت نداء الجمعة يدل عنه إلى التعبير بالصلاة ونسكتة التخصيص بها أن المحل البحث وفي بعض النسخ والأمر في الصلاة يقتضي الفساد وهو على حذف مضاف أي ومخالفة الأمر الخ (قوله أي غير القادر الخ) وهو العاجز عن الطاهر بان لم يجده أو وجوده متعسفا أو عجز عما يطهره أو حبس في مكان نجس وليس معه الأقرب لا يكفيه للعورة والمكان فيصلي عاريا حيث لا إعادة عليه إن قدر وانما يصلي عند ضيق الوقت أو اليأس عادة من حصول سائر معتبراته لو اضطرر للباس ما عذر عنه له لخوشة سر أو برص على عند ضيق الوقت أو اليأس وأعاد من العجز وجود ثوب غائب لم يعلم رضاه بالصلاة فيه (قوله يصلي) أي عند ضيق الوقت كما هو فان وجدته فيها استتر به فوراً وبخى حيث لم يحصل بأخذه مبطل كاستدبار ولو اتصف اثنان في ملحف واحد والتصقت عورة أحدهما بالآخر صحت صلاتهما وإن حرم عليهما اللباس كذا قاله القاضي أبو الطيب (قوله بإتمام الخ) فلا يكتفيه الإيماء بذلك ولو بحضوره من يحرم نظره اهـ قل (قوله لأنه عذر عام الخ) العام ما يكثر وقوعه والنادر ما يقل وقوعه وقيل النادر بقوله لكن إذا وقع دام أي شأنه أن لا يزول بسرعة للاحتراز عن النادر الذي إذا وقع لا يدوم بل شأنه أن يزول بسرعة كقفد ما يسخن به الماء ومن يوجهه للقبلة فلا يقتضي عدم وجوب الإعادة فالنادر قسمان (قوله فعد) أي صلى من تعود (قوله وعورة الرجل) أي الذكر المحقق ولو كافراً أو عبداً أو صبياً ولو غيباً وعزيراً وتظهر فاقدة في صحة طوافه إذا حرم عنه وإليه نفرج الختمى فإنه كالأنتى الحرة أن كان حراً أو كالعرقين أن كان رقيقاً فإذا انكشف شيء من عورته ابتداء أو دواماً لم تصح صلاته كما قاله مر وفرق بين هذا وبين ما قالوه في الجملة من أن العدد لو كل بختمى لم تنعقد الشك وإن انعقدت بالعدد المعتبر وشم ختمى زائد عليه ثم بطات صلاة واحد منهم وكل العدد بالختمى لم تبطل الصلاة لانا نيقنا الانعقاد وشككنا في المبطل والأصل عدمه بان الشك هنا في شرط راجع إلى ذات المصلي وهو السجدة وشم في شرط راجع لغيره وهو العدد ويقتضيه ما لا يفتقر في الأول وقاس الخطيب ما هنا على ما هناك فقال إن دخل في الصلاة مقصراً على ستر ما بين سترته وركبته لم تصح صلاته لأنه لا شك

ولاجتماع على الأمر بالسجدة
ففيها والأمر بالشئ نهى
عن ضده والنهي في الصلاة
يقتضي الفساد (وغیره)
أي غير القادر على ذلك
(يصلی) وجوباً (عارياً)
بإتمام ركوعه وسجوده
(بلا إعادة) لأنه عذر عام
أو نادر إذا وقع دام كالوعز
عن القيام فعد وعورة
الرجل

(قوله ولا إعادة) ظاهره
رجوعه لجميع الصور قبله
ولو قيل بل بوجوب الإعادة
عند فقه ما يفسل به لم يبعد
لأنه إذا ذلك كما قيل به فيما
لوقت ما يسخن به الماء
ويقيم عرس عن عورة
فراجع (قوله وتظهر)
فأدنه الخ أي والأقوال تنظر
لعورة المصلي ما عدا
الفرج جائز إذا لم يثبتته كما
يأتي في النكاح أفاده في
شرح الروض وعبارة
المنهاج ثم والأصح حمل
النظر بالاشهورة إلى صغيرة
الافرج اهـ بحذف غير
المقصود منه

في الستر وان دخل ساترا لجميع بدنه ثم انكشف في ثي منه لم يضر لاشك في عورته كما في مسئلة
الجمعة وهذا قد جرح من العزيز الرحيم فتح الله على من اتقاه بقاب سليم اه بالمعنى وقد عات
الفرق من كلام مر وكان المشايخ يقولون اتقناه بقاب سليم رجاء الدخول في هذه الدعوة
(قوله ما بين سترته وركبته) أي وان جاوزهما كسلعة أصابها في العورة وتذات حتى جاوزت
لركبته وكذا يقال في شعر العانة اذا طال وتدل وجاوزهما وكذا الذي اذا طال فانه يجب
ستره ما ذكر ولا يجب ستر ما يجاذيه من الركبتين وما نزل عنهما من الساقين بخلاف ما اذا تدلى
الشعر عما فوق العورة ووصل اليها فلا يجب ستره وكذا لو تعلقت جلدة من غير العورة ووصلت
اليها سواء مع الالتصاق أو دونه بخلاف العكس بان تعلقت من العورة الى غيرها على ما مر فانه
يجب سترها باعتبار ابا الاصل فيهما والفرق بين هذا وبين ما ذكره فيما لو تعلقت جلدة من محل
الفرض في المدين مثلا الى غيره أو بالعكس حيث قالوا بعد دم وجوب غسلها في الاول
دون الثاني أن أجزاء العورة لها حكمها في حرمة النظر وان انفصلت عن البدن بالكلية
كالشعر المعلق من العانة ولا كذلك المنفصل من محل الفرض ويؤيد الفرق المذكور
أنه لا يجب ستر ما يجاذي محل العورة مما ثبت في غيرها ويجب غسل محاذي محل الفرض وقوله
ما بين سترته وركبته أي بالنسبة للصلاة وكذا بالنسبة لنظر محارمه ومما يله أماعورته بالنسبة
لنظر الاجنبية اليه بجميع بدنه حتى الوجه والكفين ولو عند أمن الفتنة ولورقيقة فيحرم
عليها أن تنظر الى شيء من ذلك وبالنسبة للخلوة السواأتان نقط على المهنة دأما نفس السرة
والركبة فليس بالعورة لكن يجب ستر بعضهما من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب
والسرة بالها محل السر الذي يتقطع من المولود وجهها سرور سرور وركبة مفصل ما بين
أطراف الفخذ وأعلى الساق والجمع ركب (قوله وكذا الامة) أي أنهم امة قيسة على الرجل
بجامع أن رأس كل منهم ليس بعورة ولو عبر عن فيه ورق لكان أولى لشهولة البعض والمديرة
والمكاتب وأم الولد (قوله في الاصح) انما حكم الخلاف في ذلك مع أنه التزم عدم حكاية لكثرة
المقابل وقوته فقبل انها كالحرة الارأف فتكون عورتها ماعدا الوجه والكفين والرأس
وقبل ما لا يدور عند المهنة وقيل الركبة منها دون السرة وقيل عكسه وقيل السواأتان فقط
وبه قال مالك وجماعة (قوله وعورة الحرة) أي في الصلاة أماعورتها خارجها بالنسبة لنظر
الاجنبى اليها بجميع بدنها حتى الوجه والكفين ولو عند أمن الفتنة ولورقيقة فيحرم عليه
أن ينظر الى شيء من بدنها ولو قلامة ظفر منقصة منها وبالنسبة للرجال المحارم والنساء مطاها
غير الكافرات وكذا في الخلوة فابن سترته أو ركبته أما بالنسبة للنساء الكافرات فاعدا
ما يدور عند المهنة (قوله ما سوى الوجه والكفين) أي ظهرها وبطنها الى الكوعين فلا يجب
سترها لقوله تعالى ولا يدين زينتهن الا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين لانهم ما لو كانا
عورة في العبادات لما وجب كشفهما في الاحرام ودخل فيهما سواء باطن القدم فيجب ستره
ولو بالارض حال القيام فيمكن ذلك قياسا على ما لو انكشف بعض ركبته في تشهد من لا يستره
فورا باصاقه بالارض (قوله بالصدر) أي لا بالوجه فالآلآتات به مكروه فقط والتوجه
بالصدر محله في القيام والقعود أما في الركوع والسجود فغظم البدن وهذا في حق القائم

ما بين سترته وركبته وكذا
الامة في الامة مع وعورة
الحرة ما سوى الوجه
والركبتين (وتوجه) بالصدر
(قوله ليس بعورة) أي اتفاقا
(قوله مع أنه التزم) فيه أنه
التزم ذلك في المتن لا الشرح
(قوله في الاحرام) فيه أن
الواجب فيه عدم تغطيتهما
بالقنازين لا مطلقا

(القبلة) أي الكعبة الصلاة القادر عليه فلا تصح صلاته بدونه إجماعاً بخلاف العاجز عنه كريض لا يجد من يوجهه للقبلة ومربوط على خشبة فيصلي بحاله ويعبد والاصل في اشتراط ذلك قبل الإجماع قوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام أي نحوه والتوجه لا يجب في غير الصلاة فبين فيها (قوله وظناني البعد) هذا يفيد أنه إذا قطع في حالة البعد عدم الاستقبال على التعمين كأن امتد صف من الجنوب إلى الشمال وجب انحراف آخر ذلك الصف من الجهتين ليقطن استقباله إياها والمعمد عدم الوجوب لأن المدار في حالة البعد على المسامحة العرفية كما قاله إمام الحرمين وهي حاصلة في ذلك وإن لم يكن انحراف كما قاله سم على حج وقوله من الجنوب إلى الشمال هو بالنسبة ١٩٣ من قبلته جهة المشرق كصرأ والغرب

أما من قبلته جهة الجنوب أو الشمال فيقال فيه امتد صف من المشرق إلى المغرب كما في عباراتهم فهي محمولة على هذا أقاده شيئاً اللهم وحج وقوله فيقال فيه الخ ولا بد على كل من العيارين من تقدير أي امتد صف من محاذة المشرق إلى محاذة المغرب أو من محاذة الجنوب إلى محاذة الشمال ولم يصل إلى تلك الجهات أي لأن من وصل إليها وصار فيها صار من أهلها فينصرف ضرورة أن قبلتهم كذلك يمكن قديقال حيث لم يصل إلى تلك الجهة أن لم يقطع بعدم الاستقبال على التعمين فيخرج عن موضوع المسئلة إذا قطع بذلك كذلك إلا مع الوصول لذلك والصبرورة فيه وحديثه يصير من أهلها

أو القاهداً المصطبح فيجب بالوجه ومقدم البدن والمستأنق فكذلك مع أخضبه ويجب رفع رأسه قبله لأن أمكن أن لم يكن في الكعبة وهي مسوقة فقيد بالصدر لأنه الأغلب (قوله للقبلة) أي لعينها يقينا في القرب وظناني البعد لالجهتها على الصحيح (قوله أي الكعبة) أشار بذلك إلى أن أُل في القبلة للعهد ولا يكتفى استقبال الشاذر وإن ولا الخبز بكسر الحاء ومعت قبله لأن المصلي يقابلها وكعبة لارتفاعها وأولاستدارتها وكان عليه الصلاة والسلام أول أمره يستقبل بيت المقدس قبل بأمر وقيل برأيه وكان يجعل الكعبة بينه وبينه فيقف بين اليائين فلما هاجر استدبرها فشق عليه فسأل جبريل أن يسأل ربه التحول إليها فنزل قوله وجهك شطر المسجد الحرام الآية وقد صلى ركعتين من الظهر فتحول فأول صلاة كاملة صلته للكعبة العصور وكان التحويل في رجب بعد الهجرة لستة عشر أو تسعة عشر شهر أو قيل غير ذلك (قوله صلاة القادر) متعلق بمحذوف تقديره وهذا شرط لصلاة القادر كذا قدره في شرح المنهج (قوله بدونه) أي بدون أصل التوجه سواء كان للعين أو للجهة فالمراد بالإجماع إجماع الأمة ولا يصح أن يكون المراد بدون التوجه للعين ويراد بالإجماع الإجماع المذهبي لأن بعض الشافعية يخالف في ذلك كما علمت (قوله بخلاف العاجز) محترز قوله صلاة القادر وقول بعضهم أن وجوب الاعادة دليل على اشتراط التوجه في حقه أي فلا يحتاج للتعديد بالقادر مردود بأن التوجه لو كان شرطاً لما صحت الصلاة بدونه (قوله كريض) دخل تحت الكاف المشرق على الفرق إذا كان على لوح وخاف من الاستقبال الفرق وراكب الدابة إذا خاف من نزوله عنها على نفسه أو ماله أو أوقطاعاً عن رفقة (قوله ويعبد) أي لندرة عذره فلو أمكنه أن يصل إلى القبلة فاعداً إلى غيرها فاعداً وجب الأول لأن فرض القبلة آكد من فرض القيام بدليل سقوطه في النقل مع القدرة من غير عذر اه شرح م (قوله وجهك) أي ذاتك وقوله أي نحوه أي جهته والمراد بالجهة عند اللغو بين العين وإطلاقها على غير العين مجاز كما قاله الزيادي والمراد بالمسجد الحرام الكعبة بخلافه في غير هذا الموضع من القرآن فإنه متى أطلق فيه فالمراد به جميع الحرم (قوله والتوجه لا يجب الخ) من تمام الدليل دفع به ما يقال إن الآية محمولة على

٢٥ وى ل

فينصرف ولا يسع إمام الحرمين أن يقول في هذه المسئلة غير ذلك فلم يظهر للخلاف فائدة الآن يقال تظهر فيما لو طال صف بقرب مكة مع البعد عن الكعبة وزاد طولها عن مسامتة فاعلى الأول يجب انحراف من خرج عنها وعلى الثاني لا يجب لوجود المسامحة العرفية فخره ثم رأيت في العباب عن التنقيح أن فائدة الخلاف فيما إذا تباين البعد أو تباين على القول بالجهة لا يضروا على الثاني بضر لكن فرضوا ذلك فيما إذا ظهر ذلك بعد الجزم بعدم الانحراف اه (قوله وأولاستدارتها) الأولى حذفه لأنهم أربعة وانما هو تعليل لتسمية الكعب كعباً فاعله التسمية به هذه المادة متعددة الارتفاع والتربيع وهما موجودان في الكعبة والاستدارة وهي موجودة في الكعب المشهور فأفاده حج بزيادة (قوله أي فلا يحتاج للتعديد بالقادر) بل لا يصح التعديد بذلك على هذا القول لاخراج ما المراد دخوله أقاده عش

غير الصلاة (قوله اذا فت الى الصلاة) أي أردت القيام اليها وقوله فأسبغ الوضوء أي أتمه بأن
تأتي بواجباته وسننه (قوله الا في نقل سقر) الاضافة على معنى في كذا كذا البلى أي نقل يفعل فيه
ولو نقل حضر يقتضيه فيه (قوله ولو قصر الخ) وأقله أن يخرج الى نحو ميل أو محل لا يسمع فيه
نداء الجمعة ولا بد أن يسمع ذلك مسافرا عرفا بأن يجاوز نحو السور (قوله الى صوب مقصده)
أي جهته فلا يشترط فيه التوجه للعين بخلاف القبلة والفرق أنهم بأصل وهو بدل ومتى استقبل
جهته فاعبرة بوجهه وان ركب مقلوبا ولو كان مقصده طريقا يمكنه الاستقبال في أحدهما
فقط فسلك الآخر لا لغرض فله التنقل الى جهته على المعقد توسعة في التوافق وتكثيرا لها
وبهذا فارق منع القصر في نظيره وكأنه نقل في جميع ذلك سجدة التلاوة والشكر (قوله لا تسمع
الخ) ولأن الناس محتاجون الى الاستسقاء فلو شرطنا فيها الاستقبال للتنقل لآذى الى ترك
أورادهم أو مصالح معاشهم ففي جواز تركه اعانة على الجمع بين مصلحتي المعاش والمعاد (قوله
رواه) أي الاتباع أي روى ما يقتضيه وهو أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحته
في السفر حيثما توجهت به أي في جهة مقصده قبل وهذا محل قوله تعالى فانيما تولوا فتم وجه الله
وفي رواية البخاري فاذا أراد أن يصلي المسكنة بقرينة قوله واستقبل (قوله وقيس به الماشي) أي لان
المشي أحد السفرين وأيضا استويا في صلاة الخوف فكذا في النافلة (قوله ويشترط في السفر
الخ) ويشترط أيضا دوام السفر فلو وصفت سفينة دار الإقامة أو نواها لم تمنع تركه ودوام
السفر ولو نزل في أثناء صلته بغير أفعال مبطلة لزمه أن يتمها للقبلة قبل ركوعه أي اذا استقر على
الصلاة والافلاخروج من النافلة لا يحرم فان ركب بطأت ان لزم من ركوعه أفعال مبطلة والا
فلا بطلان ولو وقف لاستراحة أو انتظار رفقة لزمه الاستقبال مادام واقفا فان سارا لاجل سير
النافلة أتمها الى جهة سفره وان سارا محتارا للسير بالضرورة لم يجز أن يسير في تنهيه صلاة
لانه بالوقوف لزمه التوجه أي اذا استقر على الصلاة كما تروى بشرط أيضا ترك الفعل الكثير من
غيره كالكس والعذب والحاجة بخلاف الحاجة وان لم تتعلق بالسفر كالكس والعذب ولا أخذ
صيد وأن يكون سفره لغرض صحيح وأن يكون نحو ميل فأكثر على ما مر فجملة الشروط سبعة
هذه الخمسة والاثان المذكوران صريحان في كلام الشارح (قوله أن لا يكون معصية) أي
سواء كان واجبا أو مندوبا أو مكروها أو مباحا وبعضهم عبر عن هذا بقوله أن يكون مباحا
ومراد به ما ليس بمحرام فيصدق بما ذكر (قوله وأن يقصده محلا معينا) اعترضه بعضهم بأن
تعيين المحل ليس بشرط بل الشرط قطع المسافة ويجاب بأن مراده التعمين بالنوع بان يقصد
قطع المسافة لا بالشخص فيندفع ما ذكر (قوله والهاثم الخ) هو من لا يدري أين يتوجه (قوله
ثم ان كان المسافر الخ) شروع في بيان التفرقة بين الماشي والراكب بعد أن بينا اشتراكهما
في جواز التنقل على الوجه السابق (قوله رابعا) أي في هويج أو على مرج أو برذعة فهذا هو
محل التفصيل الذي ذكره أما ركب السفينة غير الملاح فان أمكنه اتمام الأركان والتوجه
في جميع صلته تنقل والافلاخ فان كان ملاحا تنقل مطلقا ولا يلزمه شيء الا التوجه في الحرم ان
سهل كما قاله ابن حجر وقرره شيخنا عطية لان تكليفه ذلك يقطع عن النقل أو عمله وقال بعضهم
لا يلزمه التوجه في الحرم أيضا وان سهل عليه والمراد به من له دخل في سير السفينة ولو من أحد
الركاب (قوله والا) أي وان لا يسهل عليه التوجه في جميع صلته واطمأن ركوعه وجوده

وخبر مسلم اذا فت الى
الصلاة فأسبغ الوضوء ثم
استقبل القبلة وكبر (الا
في نقل سقر) ولو قصر
فلا يشترط فيه التوجه بل
يصلي الى صوب مقصده
لا اتباع في الراكب رواه
الشيخان وقيس به الماشي
ويشترط في السفر أن
لا يكون معصية وأن يقصد
به محلا معينا فيمتنع ذلك
على العاصي بسفره والهاثم
ثم ان كان المسافر رابعا
وأمكنه التوجه في جميع
صلته واطمأن ركوعه
وجوده لزمه ذلك والا

(قوله والافلا بطلان) أي
ويفصل بين سيرة مختارا
وسيرة سير القافلة شيخنا
الدمهوجي ويؤخذ من
مر (قوله لزمه الاستقبال
مادام واقفا) أي بخلاف
اتمام الأركان فلا يلزم
حينئذ كما قاله حج وعش
على م

بأن لم يسهل عليه شيء أصلاً أو سهل عليه التوجه في بعض صلاته دون بعض سواء سهل عليه
 اتمام الركوع والسجود أو لا أو سهل عليه التوجه في جميع صلاته ولم يسهل عليه اتمام ركوعه
 وسجوده وإن سهل عليه غيرهما من بقية الأركان فلا يلزمه شيء في جميع ذلك إلا التوجه في
 تحريمه أن سهل لتيسره عليه والافلا يلزمه شيء وكالركوع والسجود في جميع ذلك كل الأركان
 بالأولى ولذا عبر بعضهم بقوله وتمام كل الأركان أو بعضها ومراعاة بالبعد خصوص الركوع
 والسجود واقتصر عليهم ما الشارح لفهم غيرهما بالأولى كما علمت (قوله فالأصح أنه أن سهل الخ)
 كأن كانت الدابة سائرة أو واقفة وزمامها بيده أو يستطيع ركبها الانحراف إلى القبلة
 بنفسه وله التنقل على الدابة وإن كانت مغضوبة ولا يقال أنه لا يتنقل عليها حينئذ لعصبانته
 لأنه لم يعص عابه الرخصة وهو السفر (قوله في التحريم فقط الخ) فلا يجب فيما سواه وإن سهل
 والفرق أن الافة قد يحدث ما لا يحتمل لغيره فاذا وقع على السكك جعل ما بعده تابعاً له وفرض
 الكلام في المسافر السائر ما الواقف فيجب عليه الاستقبال في غير التحريم أيضاً إن سهل فلا
 يصلي مادام واقفاً إلا إلى القبلة وهذا محل اعتراض السنوي على الشيخين في إطلاقهما عدم
 لزوم الاستقبال في غير التحريم الشامل لما إذا كانت الدابة واقفة وقد علمت أن هذا لا يرد على
 الشارح فعبارته بحرية أتم تحرير ولو نوى في النقل المطلق زيادة على العدد الذي نواه عند التحريم
 لم يجب عليه عند تلك النية الاستقبال على الوجه لأنها ليست كالتحريم من كل وجه بل هي أن
 لا يشرع دعاء الافتتاح بعدها ولا به يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (قوله والا) أي بأن لم
 يسهل بأن كانت الدابة سائرة وهي مقطورة أو عسرة أو لا يستطيع الانحراف المجزء فلا يجب
 التوجه للمشقة واختلال أمر السبع عليه ولا ينصرف عن صوب طريقه لأنه بدل عن القبلة إلا
 إلى القبلة لأن الأصل فإن انصرف إلى غيرها بطلت صلاته إلا أن يكون جاهلاً أو ناسياً أو جمعت
 دابته وعادت عن قرب في الثلاث ويسجد للسجدة فيها (قوله ويكفيه) أي الرأى كعب وهذا راجع
 لما بعد الأولى والثانية أي يكفيه الأيمان ولا يجب عليه أن يضع وجهه على عرف الدابة
 أو سرجه أو نحوه وإن سهل ذلك عليه لأن شأنه المشقة (قوله أخفض) حال من السجود
 ومحل ذلك أن أمكنه أن ينحني له أكثر من قدر أكمل ركوع القاع فأن لم يمكنه ذلك لم يلزمه
 التميز فأن قدر على الأكمل فقط لم يلزمه جهله للسجود والاقبل للركوع بل ياتي بذلك الأكمل
 فيها (قوله وإن كان ماشياً) مقابل قوله راكباً فإما من (قوله لزمه اتمام ركوعه وسجوده الخ)
 والوجه أن يكفيه الأيمان حيث كان يمشي في وحل ونحوه أو ماشياً أو نال في الأتمام من المشقة
 الظاهرة وتلويت يديه وثيابه بالطين ونحوه قاله مر (قوله وجالوسه بين السجدين) نعم لو كان
 يزحف أو يجبو وجازله المشي فيه كما يؤخذ من تعاليهم عدم جواز فيه بقصره مع إحداث
 القيام قاله ابن حجر وقياسه أنه لو ركع ومشى في ركوعه لم يتنع حيث أتمه للقبلة بخلاف السجود
 إذ لا يمكن المشي فيه (قوله ولا يمشي الخ) وما ذكره هو معنى قولهم يستقبل في أربع ويمشي في
 أربع وقوله وتشهده أي ولو لا قول ولو بال الدابة أو رأت أودى فيها أو كان عليه الحجاسة بطلت
 صلاته إن كان زمامها بيده والافلا ولو وطئت نجاسة رطبة فكذلك أو يابسة لم يضر أن فارقتها
 حالاً ولا بطلت كالأوطأ هالهاهم طلقاهذا في الرأى كعب أما الماشي فأن وطئ عمد الحجاسة يابسة
 أو رطبة بطلت صلاته مطلقاً أو يابسة سهواً وفارقتها حالاً لم يضر ولا بطلت صلاته (قوله وخرج

فالأصح أنه أن سهل عليه
 التوجه وجب في التحريم
 فقط والا فلا ويكفيه أن
 يمشي بركوعه وسجوده
 أخفض وإن كان ماشياً
 لزمه اتمام ركوعه وسجوده
 والتوجه فيما في إحرامه
 وجلوسه بين السجدين
 ولا يمشي إلا في قيامه
 واعده الوشم منه وسلامه
 وخرج

(قوله في وحل) أي أو خاف
 على نفسه أو ماله لو أتم كما
 استظهره ع ش (قوله
 لو كان يزحف الخ) ليس
 المراد أنه كان يمشي بل ذلك
 قبل بل المواد أنه يجوز له
 فعل ذلك كما قاله ع ش
 وقرره شيخنا الدمهوجي

بالنفل الفرض (و) الا في صلاة (شدة خوف) ولو فرضا لمسا في باب (و) الا في (اشتباه قبلة) فاذا تحيرا جهم - لا فهم أو غيره
 أو لم يجد العابر من بقلده (بصلي) بحاله لحمة الوقت (ويعيد) لانه عذر نادر (ووقت) أي معرفة دخوله يقينا أو ظنا في صلى
 (قوله على خبر ثقة عن علم) كأن يقول هذه الكعبة أو رأيت الحرم الصغير أي عدد التوازن يصلون هذه الجهة أو القطب مثلا
 هنا وهو أي الخبر يفتح الباعالم بكيفية دلالة من انه يكون في مصر خلف أذنه اليسرى وفي نحو العراق خلف اليمين وفي اليمن
 قبالة مما يلي جانبه اليسرى وفي الشام ١٩٦ وراية فان لم يكن عالما به فهو في حقه حيث ذكر من آله الاجتهاد وبه يجمع بين

بالمقل الفرض) أي ولو من ذورا أو كفايا قال في المنهج ولو صلى فرضا على دابة واقفة وتوجه
 وأتمه جازوا الا فلا اه ومثل الواقعة السائرة اذا كان زمامها بيد غيره يضبطها (قوله والا
 في صلاة شدة الخ) ومن الخوف المحو زلتك التوجه خوفا فوات الوقت والحال أنه في أرض
 مغسوبة ناله أن يحرم ويتوجه للخروج ويصلي بالايما ويجب عليه القضا للتقصير (قوله والا
 في اشتباه قبلة) أي على غير مجتهد أو على مجتهد وتجهير ويجب تقديم العلم بها بخبر وثقة على خبر
 ثقة عن علم وفي معناه ضحية الابرار المعروف وبعد ذلك الاجتهاد ثم تقليد المجتهد وبه قد اخبر
 صاحب البيت ان علم أنه يخبر عن علم كأن يقول له من أين جئت أن القبلة هي كذا فيقول
 حررت على القطب أو شاهدت الكعبة مثلا ما اذا أخبره عن اجتهاده فلا يجوز تقليده بل لابد
 من اجتهاده وكذا لو قال القبلة هكذا ولم يعلم حاله هل هو عالم أو مجتهد فلا بد من اجتهاده السائل
 (قوله فاذا تحيرا جهم) أي من فيه قدرة على الاجتهاد وهو في غير الاعمى أما هو فله التقليد
 عند التحير واذا دخل المسجد الحرام أو مسجدا محررا به معتد وشق عليه من الكعبة في الاول
 أو المحراب في الثاني لا متبلا للحل بالناس وامتداد الصفوف أو نحو ذلك سقط عنه وجوب المس
 وجاز له الاخذ بقول المخبر عن علم وفي فتاوى مر أنه يكفي من بعض المصلين عند عدم تمكنه
 من مس القبلة ومشقة ذلك عليه (قوله أو غيره) أي كمتعارض الادلة وقوله أو لم يجد العابر أي
 عن الاجتهاد وقوله بحاله الباعلم على أي على الحالة التي هو عليها (قوله لحمة الوقت الخ)
 والمعقد أنه لا يصلي الا عند ضيق الوقت ما لم يرج زوال التحير والاصلي من قوله كفا قد الطهورين
 (قوله ويعيد) راجع لصورة الاشتباه فقط (قوله لانه عذر نادر) أي واذا وقع لا يدوم وبه فارق
 فقد السترة وتقدم أن العذر العام ما يكثر وقوعه سواء دام أم لا وأن الدائم ما لا يزول بسرعة
 سواء دام أم لا أي شأنه ذلك حتى لو زال ما يدوم بسرعة أو دام غيره اعتبر الجنس الحاقا لشأبه
 فالعذر العام كالمرض والسفر والدائم كالسلس والاستحاضة والمترددينهما كفقده السترة فهو
 عذر عام أي يكثر وقوعه أو نادر اذا وقع دام أي لا يزول بسرعة غالبا لأن السترة في مظنة الضم
 أي الجمل بها ولو في الحضر والساد الغير الدائم كفقده الطهورين والمجزع عما يضمن به الماء
 (قوله ووقت) عطف على ستر العورة وكان الاولى تقديمه على بقية الشروط اذ بدخوله يجب
 الصلاة ويخرج تفوت (قوله أي معرفة دخوله) أشار الى أن في كلام المتن مضاعفا محذوفا
 أقيم المضاف اليه مقامه فارتفع ارتفاعه ومعرفة الدخول اما بنفسه أو باخبار الثقة عن معانية

المصلين فلا تشاقص في
 كلامهم كما أفاده الشيخ
 الحنفى (قوله بيت الابرار)
 أي وكذا المحراب المعقدة
 كما في شرح المنهج ورجو
 وقول بعض حواشي المنهج
 انه في معنى الرؤية أي من
 حيث انه اذا أمكنه علمها
 برؤية أو مس بالمشقة
 لا يؤخذ بقول الثقة فيها
 كأن يقول له المحراب هكذا
 وان كان ياخذ بقوله في
 الكعبة كأن يقول له هذه
 الكعبة فهو مخير بين
 الاخذ بقوله فيها وبين
 اعتماد المحراب المعقدة حيث
 كان اعتمادا له بواسطة المس
 أو المشاهدة له بواسطة
 اخبار الثقة عنه فاخبار
 الثقة ان كان عن الكعبة
 فهو بمنزلة مشاهدة
 المحراب المعقدة فيخبر بينهما
 وان كان عن المحراب فهو
 بعداها هذا هو تحرير
 المقام وقرره بعض مشايخنا
 بدرس المنهج وهو مأخوذ

من مجموع كلامهم فلا تغفل (قوله ان علم أنه يخبر عن علم) عبارة مر ان علم أن صاحب الخبر عن غير اجتهاد أو
 قال الرشيدى ومن غير الاجتهاد أخذنا بما قبله استنادا اخباره الى اتفاق أهل البلدة على جهاتها وأوضاعها المعلوم منه جهة
 القبلة في الدار وان كان مستندهم الاجتهاد اه بالحرف (قوله ولم يعلم حاله هل هو الخ) مثله ع ش تبعا لما تنفذه عبارة مر
 بخلاف عبارة ج ونصها يجب الاخذ بقول صاحب المنزل عن القبلة ويحرم الاجتهاد اذا لم يعلم أن سبب اخباره اجتهاده
 والالم يجوز اذ على الاجتهاد الاخذ بخبره اه (قوله ما لم يرج) اه له مادام يرجو زوال التحير وهو كذلك في بعض النسخ

بدونهم الم تصح صلاته وان وقعت في الوقت (وطهارة حدث) أكبر أو أصغر فلو صلى بدونها ولو ناسيا لم تصح صلاته (الافاقه الطهورين) الماء والتراب (فيصلي) بحاله وجوبا لفرض حرمة الوقت (ويعيد) اذا وجد أحدهما وانما يعيد بالتقرب بعمل يسقط فيه فرضه بالتيمم

(قوله فان عجز عن ذلك اجتهد) يؤخذ من الجبري على المنهج أن تأخير الاجتماع وجوبا انما هو اذا علم بالفعل أمالو كان ذلك في إمكانه ولم يعلم بالفعل فيجوز له الاجتماع حينئذ فالحاصل أن الاجتهاد أدنى المرتبة الثانية أن علم بالفعل والافاقه مع العلم ومأموره في مرتبة واحدة فراجع كذا بهامش صحيح (قوله كالיום) هو بيان للوقت فليس المراد بالوقت ما تدخل الصلاة بدخوله ويخرج إذا وها بخروجه لان هذا يجب التعرض له في ضمن التعرض للتعيين من ظهر ١٩٧ أو عصر مثلا فيضطر الخطأ فيه لكن فيه

أن اليوم ليس من الشروط فلا يصح التعليق حينئذ إلا أن يقال هو شرط في الجملة اذ لا يصح أن يقصد صلاة الخميس مثلا قبل مجيئه حيث كان مع الحمد (قوله سواء أقصد فرض ذلك الوقت الذي ظن الخ) عبارة صح بعد نقل ما أفتى به البارزي نصح ولا يعارضه أي افتاء البارزي النص على أن من صلى الظهر بالاجتهاد قبل ان قبل الوقت لم يقع عن فائتة عليه لان محل هذا فيمن أدى بقصد أنها التي دخل وقتها والاول فيمن أدى بقصد التي عليه من غير أن يقصد التي دخل وقتها اه بالخرف وهو مخالف لما في المحقق فعلى ما قاله صح بفرق بين ما اذا نوى الاداء أو القضاء لنحو الغيم وتبين خلاف المنوى حيث يصح وان قصد المعنى

أو بالزوال الصلوة والمناكب المجرية فهذه كلها في مرتبة واحدة فان عجز عن ذلك اجتهد فان عجز فادق عارفا عن اجتماع فرائضه ثلاث بخلاف القبلة فان فرائضها أربع كما مر لان فيها لا يعقد الخبر عن علم الا اذا تعذر عليه بخلاف الوقت ورفق بينهما ما يكرر الاوقات فيعسر العلم بكل وقت بخلاف القبلة فانه اذا علمها مرة اكتفى به مادام مقبلا عليه فلا عسر ولا يشترط التعرض للوقت كالיום اذ لا يجب التعرض للشروط ولو عين اليوم وأخطأ في الاداء وكذا في القضاء على المعقود ولذا أفتى البارزي في رجل كان بموضع مقدرة عشرين سنة يترأى له العجر فيصلي ثم تبين له خطؤه بأنه لا يجب عليه الا قضاء صلاة واحدة لان صلاة كل يوم تكون قضاء عن صلاة اليوم الذي قبله سواء أقصد فرض ذلك الوقت الذي ظن دخوله أم لا ولا يشكل على ذلك قولهم لو أصرم بقريضة قبل دخول وقتها ظانا دخوله فيان خلافه ان عقدت صلاته فلا مطلقا لان محل ذلك ما لم يكن عليه صلاة من جنسها او الا قامت مقامها وان عين صلاة الوقت كما مر وصح اداء بنية قضاء وعكسه حيث كان جاهلا بالحال فلو ظن خروج وقت الغيم ونحوها فقام قضاء فتبين بقاءه أو ظن بقاءه فنواها أداء فتبين خروجه صح لاستعمال أحدهما بمعنى الآخر فانه كان عالما بما عدا لم يصح اتلاعه نعم ان قصد بذلك المعنى اللغوي لم يضر (قوله بدونها) أي بدون تلك المعرفة بان هجم وصلي (قوله وطهارة حدث) أي عند قدرته كما يؤخذ من الاستفتاء غير حديثه الدائم اما هو كسلس البول فغير ضار على ما مر بيانه في الحيض (قوله ولو ناسيا الخ) وفي صورة النسيان يثاب على قصده دون فعله الا القراءة ونحوها مما لا يتوقف على وضوء يثاب على فعله ايضا نعم ان كان جنب لم يثاب على القراءة على الاقرب (قوله فيصلي بحاله الفرض) أي الاداء ولو جعة لكن لا يحسب من الأربعين لقصد فانه كان جنبا ووجب عليه الاقتصار على قراءة الفاتحة وصلاته متصفة بالصحة فيبطلها ما يبطل غيرها ولو سبق الحدث ولا يشترط لصحتها سبق الوقت نعم يمنع عليه الصلاة ما دام يرجو أحد الطهورين ويخرج بالفرض النقل فلا يفعله ولا يعرف من يباح له فرض دون نقل الا هو ومن عليه نجاسة وعجز عن ازالته أو ما عدا السجدة فيباح له النقل أيضا على المعقود من عدم لزوم الاعادة (قوله وانما يعيد بالتراب) احترق بذلك عن الماء فانه يعيد به مطلقا وان كانت الصلاة به يجب اعادة ثابان كان هناك جراحة تمنع استعماله في بعض عضو ومثله التراب اذا وجد في الوقت والتقصير الذي ذكره فيما اذا وجد خارج الوقت وحينئذ

الحقيقي وبين محو مسئلة البارزي حيث لا تقع عن الفاتحة ان قصد المعنى الحقيقي فان الصلاة المنوية في الاولى وجبت على كل حال وانما أخطأ في صفتها من الاداء والقضاء وهو لا يضر بخلافها في مسئلة البارزي فانها يجب بصفة كونها صاحبة الوقت فلم تقع عن غيرها عند قصد ذلك فاذا لم يقصد انصرف لما عليه اذ لا صارف عنه حينئذ فتدبر (قوله نعم ان قصد بذلك المعنى اللغوي) أي أو طاق كما قاله بعضهم لم يضر اذ لا تلعب حينئذ وقال ع ش نقلا عن الزياي يضر الاطلاق في قوله على ما مر بيانه) أي من انه اذا نزل لتقصيره في الربط مثلا فيضطر والافلا اه جل (قوله لم يثب على القراءة) أي من حيث القرآنية فلا يثاب في الثواب عليها من حيث الذكر كما يثاب على قصدها وهذا ما انقطع عليه كلامهم على حج فراجع

(وطهارة بدن وملبوس ومكان) للصلاة (عن نجس) فلا تصح الصلاة معه ولو ناسيا أو جاهلا كافي نظيره من طهارة الحدث (فإن لم يجد ما يغسله به أو خاف) من استعماله (نلقا) لنفسه أو عضوه أو منفعة منه (أو نسيه) أي الماء

(قوله إن لم يغسله عنه) أي فوراً سم (قوله مع محاذاة النجس) من المحاذي سقف قريب منه عرفا كافي مر (قوله ولا يجوز له وضع جبهته) أي ولا غيرها من أعضاء السجود كافي حوائثي مر ورج فراجع (قوله ولا يحكم بنجاسة ما أصاب منتهزهما) أي لعله اضيق باب الصلاة (قوله في الفرش) خرج ١٩٨ الثوب فلا يعني عنه فيه كافي مر ورج (قوله أن لا يتعمد المشي) فيه أن

لا مشي في الصلاة وأيضا لا معنى لاشتراط عدم المشي مع الجفاف إذ لا نجس حينئذ ولا صلاة إذ ذلك فالأولى التعبير بالمس بالسين المهمة كافي حج والمشي تبع مر في ذلك وقد ذكر هذه العبارة في شرح المناسك في الطواف وهي فيسه ظاهرة ثم نقلها هنا ولم يغير لفظ المشي لسهولة إفاده الرشد (قوله وأن يشق الاحتراز عنه) أي بأن يتشرف في المحل بحيث يشق تحري محل خال عنه لظلاله بأجزائه فلم يشق بأن اشغل المحل على جهة خالية منه رأسا ووجب تحريها كما ذكره ع ش فالجواب أنه إن استقر بمحل فيه ذلك فإن كان قد تعمد معه عامه بماله لم ينعف عنه والا فإن كان تم جهة خالية عنه رأسا فكذلك والآعي عنه ولا يكاف الانتقال للمحلات الخالية عنه التي بخلافه لا مشقة في تتبعها بخلاف ما إذا كان الخالي

فتمتصوفي حقه فعل الصلاة في الوقت أربع مرات بأن صلاها أو لا فاقد الطهورين ثم وجد التراب في الوقت بمحل يغلب فيه الوجود فأعادها به ثم وجد الماء فيه فصلاها به ثم أعادها مع غيره جماعة ومن المعلوم أن فعل الصلاة خارج الوقت قضاء لا إعادة فإرادته بالأعادة معناه الأقوى (قوله وطهارة بدن) حتى داخل أنفه أو فمه أو عينه أو أذنه فلو كل متنجس لم تصح صلاته ما لم يغسل فيه لغلظ أمر النجاسة بخلاف الحدث فإنه لا يجب غسله فيه كما في (قوله وملبوس) أي من ثوب وغيره من كل محمول له وإن لم يتحرك بحركته وملاق ذلك ولا يضر نجس بمحاذيه لعدم ملاقاته له فصار كالوصل على بساط طرفه نجس أو مفروش على أرض نجسة فإن صلاته تصح لكن إذا عرف قدمه فالتصق بالسباط المذكور وصار متعلقا به عند حمل لاه فتبطل صلاته إن لم يغسله عنه نعم تكره الصلاة مع محاذاة النجس كاستقبال متنجس أو نجس ولو نجس بمحل نجس صلى وتنجس في نفسه قدر ما يمكنه ولا يجوز له وضع جبهته على الأرض بل يتنجس بالسجود إلى قدر لو زاد عليه لاقى النجس ثم يعيد ولو تعلق به في صلاته صلى أو هرة لم يعلم بنجاسة منتهزهما لم تبطل صلاته نظرا للأصل من الطهارة فإن علم بنجاسة منتهزهما ثم غابا منعا يمكن فيه غسله فهو باق على النجاسة فتبطل الصلاة به لهما بالاصل ولا يحكم بنجاسة ما أصاب منتهزهما المذكور كالهرة إذا كانت فارة ثم غابت غيبة يمكن طهرها فيها (قوله ومكان للصلاة) أي مكانه الذي يصلي فيه نعم يستثنى منه ما لو كثر زرق الطيور فيه فإنه يعني عنه في الفرش والأرض وإن لم تكن مسجدا لكن بشروط ثلاثة أن لا يتعمد المشي عليه وأن لا يكون هناك رطوبة من أحد الجانبين نعم إن لم يجد ماء لاه عنه ولا طر يقا غيره كالمشاة في مطهرة المسجد عنى عنه مع الرطوبة كما قال ابن عبد الحق قال ع ش وهو قريب للمشقة وأن يشق الاحتراز عنه وأما عموم المحل فليس بشرط والمراد به عدم من شرطه مشقة الاحتراز أو المراد به عموم المحل الذي تعلق قلبه بالصلاة فيه بأن قصد مكانا من المسجد يصلي فيه ولم يعلم أن فيه زرق طيور فيه استقراره فيه وجد حواليه ذلك فإنه لا يكلف تحري غير ذلك المحل (قوله عن نجس) أي غير معفو عنه بدليل قوله بعد ويعني عن دم نحو براغيث الخ (قوله ولو ناسيا أو جاهلا) أي وجوده أو كونه مبطلا لان الطهر عن النجس من قبيل الشروط وهي من باب خطاب الوضع الذي لا يؤثر فيه الجهل أو النسيان قاله ابن حجر واعترض بأن الموانع أيضا من ذلك الباب ويؤثر فيها النسيان فالأولى أن يقال إن الشروط من باب المأمورات فلا يؤثر فيها النسيان بخلاف الموانع فانها من باب المنهيات والنسيان يؤثر فيها (قوله فإن لم يجد ما) بالمد وبالقصر وهو أولى لشموله آلات التطهيف وعلى الأول فنقول مثل الماء آلات التطهيف ويدل هذا قول الشارح أي الماء بعد قول المتن أو نسيه (قوله يغسله) أي المذكور من الثوب والبدن والمكان ولو نجس ثوبه بغير معفو عنه ولم يجد

ما

عنه جهة مستقلة فإنه لا مشقة في قصدها وهذا كله عام فيما قبل الأحرار وبعده فإذا تبين أن

تم جهة خالية عنه رأسا ووجب قصدها وتبين عدم انعقاد الصلاة لان العبرة في الشروط بما في نفس الأمر اه تدبر (قوله ويؤثر فيها النسيان) أي فيما إذا كل قبل أو نكلم يسيرا فإنه لا يضر شيخنا الشيرازي

(صلى) بحاله لحزمة الوقت (وأعاد) وجوب النذر ذلك وتعبيرى بالملبوس أعم ١٩٩ من تعبيرة بالشوب لشموله الخلف

وتنحوه (ويعنى عن نحو دم براغيث) كدم البثران وان كثرة عموم البلوى به

(قوله لمن أطلق العفو) هو

سم على ج (قوله جلدها)

في عش انه يعنى عن عمامته

لادم حيث لم تكن الخاططة

بأن قصه بها على طفره

وفارقها حالا فان كثرت

الخاططة بأن مر منها بين

أصابه لم يعرف عنه حيث نذر

لاختلاطه بأجنبي غير

ضرورى وهذا عام في الصلاة

وخارجها لكن ما تبطل بمجرد

عمامة القشرة وان فارقها

حالات عمده الاتصال بنجس

فلا تلازم بين العفو وعدم

الابطال لاختلاف الجهة

أفاده مروعش والرشيدى

ونقل عش عن سم عدم

البطلان اذا لم يطل زمن

المس فيمنه ما لا يلزم

حيث نذر (قوله كالتخرج من

عينه) اعقد ج العفو عن

قابل ذلك لان اختلاطه

ضرورى (قوله في المسرة

الثانية) أى بخلافه في الاولى

فانه يحتاج اليه فيعنى عنه

وأطلق عش العفولان

المدار فيه على الحاجة فلا

فرق بين الاولى والثانية الا

ان يقال شأن الاولى الحاجة

بخلاف الثانية فانها انما

تفعل في الغالب للترفة ولا

ما يغسله به وجب قطع محالها ان لم تنقص قيمته بالقطع فوق أجرة ستره صلى به الوا كترها وان لم يحصل ستر العورة بالمأهر الباقى على المنة خلافاً في قيد وجوب القطع بحصول سترها بذلك (قوله صلى بحاله وأعاد) محل ذلك في الملبوس اذا ججز عن نزعها وفي المكان اذا ججز عن الاتصال عنه والاصلى عارياً ولا إعادة عليه كما مر واتقل عن المكان كذلك بل لا تصح صلته فيه ما في هذه الحالة (قوله ويعنى الخ) هذا في معنى الاستئذان من اشتراط طهارة النجس كما تقدمت الإشارة اليه (قوله دم براغيث الخ) الاضافة في ذلك لادنى ملازمة لانس لها دم في نفسها وانما هذه رتبات تصح من الانسان ثم عجزها وهي جمع برغوث بضم الباء والقح قليل ويقال له طامر بن طامر روى أن النبي صلى الله عليه وسلم مع رجل لا يسب برغوثاً فقال له نسبه فانه أيقظ نبياً أصالة الفجر ويعنى عن دم نحو البراغيث في ملبوسه ولو مع رطوبة بدنه من عرق ونحو ما مر من أو غسل ولو لا تبرأ والتتظف أو ما يتساقط من الماء حال شربه أو من الطعام حال أكله أو بصاق في ثوبه وغير ذلك مما يشق الاحتراز عنه ومن ذلك ما لو عرق بدنه فغسله بيده المبتلة وليس من ذلك ماء الورد وماء الزهر فلا يعنى عنه ما لم يحتاج اليه للدواء عينه مثلاً هكذا قاله عش واعقد الرشيدى العفو عن ذلك وان رثس بنفسه وهذا كله بالنسبة للصلاة ونحوها لا نحو مائع أو ماء قليل فلو وقع الملوث بذلك فيهم ما نجس ما حدث لم يحتاج له فلو أدخل يده لاخراج ما في الأفاء أو الأكل منه وهي منقوثة بذلك لم يضر بل يعنى عنه ان كان ناسباً فان كان عامداً لم يعرف عنه بل نجس ما أصابه وهذا هو الذى اعتمده شيخنا الحنفى خلافاً لمن أطلق العفو وخرج بدنها بجلدها فلا يعنى عنه ثم محل العفو عنه وعن سائر العنوات ما لم يختلط بأجنبي غير ضرورى كما علم مما مر فان اختلط به ولو دم نفسه كالتخارج من عينه أو لثته أو أنفه أو قبله أو دبره لم يعرف عن شئ منه ويلحق بذلك ما لو حلق رأسه بغير حال حلقه واختلط دمه به في ذلك الشئ في المرة الثانية أو حلق نحو ذلك حتى أدماه ليستسلك عليه الدواء ثم نذر عليه والحاصل أنه يعنى عن دم نحو البراغيث وان كثرت فحاش وانتشر بعرق أو نحوها بالنسبة للصلاة بشرط ثلاثة أن لا يختلط بأجنبي غير ضرورى وأن لا يكون بنفسه وأن يكون ذلك في ملبوس يحتاج اليه فان اختلط بأجنبي فقد نذر ثم حكمه وان كان بفعله عنى عن قلبه وكذا ان كان في غير الملبوس المذكور كأن جل ثوبه بدمه نحو براغيث أو صلى عليه فانه يعنى عن قلبه ولو شك في شئ أهو قليل أو كثير فله حكم القليل لان الأصل في هذه النجاسات العفو الا اذا ثبتت الكثرة (قوله كدم البثران) جمع بثرة يسكون المثلثة وهي خراج صغير والخراج بالتضخيف كغراب (قوله عموم البلوى به) أى بأصابته وجماعته به البلوى حصول دم البراغيث في خرقه يضعها بعض الناس تحت عمامته صيانة لها عن دم البراغيث فيعنى عنه وان كثرت وجماعته به البلوى أيضاً بمشق الشام بل وبغيرها أيضاً كى الحصة بأن يكوى موضع الألم ثم يعفن مدة يخف الغنم ثم يجعل فيه حصة توضع فيه نحو يوم وليلة ثم تاتي منه فان قام غيرهما مقامها في مداواة الجرح لم يعرف عنها فلا تصح الصلاة مع جلها وان لم يقم غيرهما مقامها صحت الصلاة ولا يضر اتفائها وعظمها في المحل مادامت الحاجة قائمة وبعد انتهائها الحاجة يجب نزعها فان تركها لا مشقة ضرر ولا تصح

حكم للنادر فالتظاهر ما في المحشى تدبر (قوله ثم نذر) أشار بذلك الى أنه لا فرق في الاجنبى بين الجامد وغيره كما في سم

نعم ان جعل ما أصابه من قحط ثوب في كراهة أو غيره أو فرسه وصلى عليه لم يعت عنه ان كثرت نحو من زيادتي (و) عن (أثر استبراء) في حق نفسه وان عرق فتلوث به غير محله ٢٠٠ احسن الاحتراز عنه بخلاف جعل غيره له في صلاة ونحوها وهذا ما صححه في الروضة

كأصلها والمجموع وقال
فيه في باب الاستبراء إذا
استجبى بالأحجار وعرق محله
وسال العرق منه فإن جاوز
وجب غسل فأمال اليه
والأفوجهان أحدهما
عدم الوجوب وذ كر نحوه
في التحقيق (وغیرها) من
زیادتی

(قوله ويستحق النوم في حق
أهل البادية الخ) في بعض
النسخ رقى المدايغى وقرره
شيخنا الشنوائى رضى الله
عنه وشيخنا القضاى عكس
هذا وهو سن التعرى لاهل
البادية ومن يعتاده دون
أهل القرى والامصار
والعزوفى الثانى دون الاول
حيث خالف بمخالفته السنة
اه (قوله لكن محل ذلك)
المراد أن مالم يجاوز الصفة
والحشفة يعنى عنه فى محله
وقبلا حاذاه من الثوب
بمخلاف مالم يحاذ فلا يعنى
عنه فيه وبمخلاف
ما جاوزهما فلا يعنى عنه فى
شئ (قوله ويؤخذ من ذلك
أن الخ) هكذا استنبطه
عش وناقشه الرشيدى بما
حاصله ان محل الضرر
بالاتصال بمتصل بنجس
حيث لم يعرف عنه فى حق

صلاته ولا يضر آخر اجها وعود بدلهما وان بقي أثر النجاسة من الاولى ويستأن النوم في حق أهل
البادية ونحوها ممن يعتاده في الثوب فاذا كثر دم البراغيث في الثوب بسبب النوم فيه عني
عنه بالنسبة لهم مطلقا وان اتشرب بعرقه - موم البساي أو أ ما أهل القرى والامصار الذين
لا يعتادونه فلا يسن في حقهم ولا يفي عما ذكر بالنسبة لهم كالملبوس لغير حاجة (قوله نعم ان
جل ما أصابه) أي ولو كان جل الغرض كالخوف عليه وقوله في كمه متعلق بحمل ومن نحو ثوب
بيان لما أي جل في كمه الثوب الذي أصابه الدم وقوله أو فرشه عطف على جل أي فرشه من غير
اضطرار اليه اما اذا اضطر الى فرشه فانه يفي عنه (قوله وعن أثر استنجاء) أي بالاجار فيعني
عنه ولو في حق المسافر العاصي بسفره على المعتمد (قوله وان عرق) بكسر الراء من باب فرح
(قوله فتلوث به غير محله) أي وان جاوز البدن الى الثوب امكن محل ذلك ان لم يجاوز محله الذي
هو الصفة والخشفة فان جاوز ذلك لم يفي عنه بل يجب غسل الكل ان جاوز مع الاتصال والا
وجب غسل ما جاوز فقط (قوله بخلاف جل غيره) أي للمستحجم وهذا محذور قوله في حق نفسه
ومثل الحمل ما لو تعلق المستحجم بالمصلي أو المصلي به فان صلاته تبطل لاتصال المصلي فيهما عاها
متصل بنجس ويؤخذ من ذلك أن المستنجي بالماء اذا أمسك مصليا مستحجما رابطت صلاة
المستحجم لان بعض بدنه متصل بيد المستنجي بالماء ويده متصل بيد المصلي المستحجم فيصدق
عليه أنه متصل بنجس وهو نفسه لضرورة لاتصاله به امكن المعتمد عدم البطلان وكالمستحجم
فيما ذكر من عليه نجاسة معفو عنها كثوب به دم براغيث فاذا تعلق المصلي به أو تعلق بالمصلي
بطلت الصلاة ولو جل المصلي حيوانا مذبوحا وان غسل الدم عن مذهبه أو آدميا أو سمكا أو
براداميتا أو بيضة مذكورة استحالت دما أو عنيا استحالت خرا أو قارورة ختمت على دم ونحوه
كبول ولو برصاص أو ماء قليل أو ما ثغافيه ميتة لانفسها ما سائله لا نجسه لم تصح صلاته أما
في الخمسة الاولى فللنجاسة التي يياطن الحيوان لانها كالظاهرة بخلاف الحي لان الحياة أثر في
دفع النجاسة فاذا جل حيوانا حيا ظاهرا المنفذ ولو احتمالا ولو من غير حاجة لم تبطل صلاته بل
صلى الله عليه وسلم أمامة في صلاته وأما في الباقي فلم يلحق نجاسة لا حاجة اليها ولو وقع طائر على
منه نجاسة في ماء قليل أو مائع لم ينجس على الأصح اعبر صوته عنه بخلاف المستحجم فانه
ينجسه ويحرم عليه ذلك لما فيه من التضمين بالنجاسة ويؤخذ منه أنه يحرم عليه مجامعة زوجته
في هذه الحالة لما ذكر وانها لا يلزمها تكبته حينئذ ولو غر زبرة مثله لا يسنه أو انقرضت فغابت
أو وصلت الدم قليل لم يضر أو لم يكن كثيرا أو بالخوف وكان طرفها ظاهرا لم تصح الصلاة معها
لاتصالها بنجس لكن محله اذا لم يخف من نزعهما ضرا يبيح التيمم وهذا كله اذا غر زها الغرض
أما لو غر زها عينا فتبطل مطلقا لانه غير التضمين بالنجاسة عمدا وهو يضر (قوله ونحوها)
أي كالطواف وقوله وهذا أي قوله وان عرق الخ وقوله ما صححه في الروضة الخ معتمد (قوله
وجب غسل ما سال) أي الحمل الذي سال اليه ولا يجب غسل الداخل وهذا ضعيف لما تقدم أنه
يجب غسل الكل الآن يحمل هذا على ما اذا جاوز مع التقطع فانه حينئذ يجب غسل الخارج
دون الداخل فيوافق ما تقدم ويندفع التناقض (قوله أحدهم ما عدم الوجوب) معتمد

المصلحة وهو نافع مقصود عنه في حقه أيضا اذ ثبت العفو مع عدم الوساطة قبل الاولى مع وجودها وأيضا (قوله)
يلزمها البطلان بحمل المستحضر فهو ثوب لاتصاله بتمصل بنفس ولا قاتل به وبهم - هذا تعلم انه لا خلاف وانما هو أخذ ورد خلافا
لما يقتضيه صنيع المحدثي (قوله الخمسة الاول) الاولى الاربعة كما في بعض النسخ لان صور الحيوان اربع

كالا سلام وترك الافعال وترك الكلام وترك الاكل ومعرفة كيفية الصلاة بأن ٢٠١ يعرف فرضيتها ويعرف فرائضها من

سنتها الا في حق العاى اذا لم يقصد الفل عما هو فرض (وفروضها) أى أركانها (خمس عشرة) بجعل الطمانينات واحدا أحدها (نية) لوجوبها في بعض الصلاة كالتكبير وغيره

(قوله في الصيغة قبلها) وكان طرفها الخ) هو ما لم يمتد من العطف بأوفى أو وصلت (قوله في الصيغة قبلها) مطلقا أى ولو كان الدم الذى وصلت اليه قليلا أى مع كونها لم تستقر وألا كانت من الجوف فلا يميز حيث تدبر (قوله الاطلاق) أى بان يعلم أنها ليست كلها سنة ولكن لا يميز بين كونها كلها فرضا أو بعضها فرضا وبعضها سنة فهذه غير صوري المحنى (قوله ويستثنى) أى المجموع أو الغزالي لان هذه العبارة لمروق قد مرح قبلها بان الغزالي أفنى بذلك الاستثناء وأن النووي في المجموع تبعه على ذلك فصح أن يكون المرجع في كلامه أحد الشيعين المذكورين بخلاف ما هنا تأمل (قوله) وحيث تدبر عليه الخ) قد يقال المراد الثاني فن شأه تميز ذلك بان تأهل له فمالم ومن لافعاى ربة فقر الثاني دون الاول فلا اعتراض اه

(قوله كالا سلام) أى وكالتميز وهو ما لم يمتد من طهارة الحدث اذ شرطها النية وشرط النية الا سلام والتميز ويعلم الثاني أيضا من اشتراط معرفة الوقت (قوله وترك الافعال الخ) هذه مواعيد من الشروط صحيح لان المراد بالشرط ما يتوقف عليه صحة الصلاة وان كان تركا (قوله وترك الاكل) بالضم بمعنى الشئ المأكول لا بالفتح لانه عليه معنى الفعل وهو داخل في قوله وترك الفعل قال في شرح المنهج والمضغ من الافعال (قوله ومعرفة كيفية الصلاة) هذا شرط لكل عبادة فكان الاولى اسقاطه (قوله بان يعرف فرضيتها) أى كونها فرضا وهذا لا بد منه في حق العاى وغيره وأما قوله ويعز الخ فيتمخا فان فيه كما أشار الى ذلك الشارح بالاستثناء (قوله الا في حق العاى) مستثنى من قوله ويعز الخ كما مر في غير هذا المقام من العاى في صورة الاطلاق وكذا الواعقد أن كلها فرض أو بعضها فرض وبعضها سنة ولم يعز ولم يقصد بفرض معين نقلا والمراد بالعاى من لم يحصل طرفا من الفقهاء يمدى به الى باقيه ويستفاد من كلامه أن المراد به هنا من لم يعز فرائض صلاته من سنتها وأن العالم من يعز ذلك وحيث تدبر عليه أن اشتراط معرفة الكيفية في حق العالم يحصل الحاصل اذ لا معنى لاشتراط معرفة أعارف (قوله أى أركانها الخ) لما كان القرض يطلق على ما لا بد منه فيشم على الشرط وليس مراد اباين المراد به وهو الركن (قوله بجعل الطمانينات) أى في محالها الاربع واحد أى ركن واحد الاتحاد جنسها أى ويجعل المقارنة التى هي هيئة للنية ركنًا أيضا والمقدمة اسقاط هذين وعدا الاركان ثلاثة عشر ثمانية أفعال وهي النية والقيام والركوع والاعتدال والسجود والجلوس بين السجدين والجلوس الأخير والترتيب وخمس أفعال تكبيرة الصم والفاطحة والتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام ومن جعل الطمانينات في محالها الاربع أركانًا ثمانية عشر ومن جعلها ركنًا وسقط المقارنة عنها أربعة عشر والخلاف اقضى اذ لا بد من الطمانينة مطلقا (قوله نية) بدأه لان الصلاة لا تنعقد الا به او يشترط فيها الجزم فلو أعقبها بالفظ ان شاء الله أو نواه فان قصد فيها التبرك أو ان الفعل واقع بالمشيئة لم يضر أو التعليق أو أطلق ضرره وكذا كل ما يجب فيه النية ودوامها حكما بان لا يطرأ ما ينافيها فلو نوى الخروج منها حالا أو بعد فحور كعة أو تردد في الخروج والاستقرار أو عاق الخروج بشئ يقطع بحصوله كالموت أو يجوز حصوله وعدمه كالحال العادى كدكون النار غير محرقة أو البحر غير مغرق بطلت حالا في الجميع بخلاف التعليق بما يقطع بعدم حصوله وهو الحال العقلى كالجمع بين الضدين كالحركة والسكون واليباض والسواد في آن واحد فانه لا يضر لان التعليق به لا ينافي الجزم بخلاف العادى ولو وجد شئ من ذلك في غير الصلاة كالصوم والحج والوضوء والاعتكاف لم يضر ولو قال نويت أصلي الظهر والله أكبر نويت لم تنعقد صلاته وان استعصر معتبرات النية عند قوله الله أكبر لانها وان انعقدت بذلك لكنها بطلت بقوله بعده نويت لانه كلام أجنبى لا حاجة اليه فاذا وقع بعد افعاد الصلاة بطلها (قوله لوجوبها في بعض الصلاة) هذا اشارة الى الجامع في القياس الذى أشار اليه بقوله كالتكبير وغيره قال الكاف للقياس متعلقة بنية وهي استقصائية لدخول جميع الاركان تحت الغير واعلم أن القرض يعتبر في نية ثلاثة أشياء قصد فعله وتعيينه بالرفع من ظهرا أو غيرها ونية الفرضية من غير الصبي على المعتمد وانما وجبت عليه في صلاة الجنازة لان صلاته لما كانت لاسقاط القرض

٢٦ ل (قوله لم يضر) أى ويكون حيث تدبر اللفظ بالمشيئة من قبيل الذكر (قوله لم تنعقد صلاته) أى بطلت كما مر به بعد

(و) ثانيها (تكبيرة محرم) للاتباع مع خبر صلوا كما رأيتوني أصلي رواهما البخاري في قول الله أكبر ولا تضر زيادة لا تمنع الاسم كالله الا كبير والله الجليل أكبر ٢٠٢ ولا يكتفى الله كبير ولا أكبر الله ولا الله أعظم ونحوها

(قوله فتسكون مستثناة)
قال من لا استثناء لان هذا
نقل مطابق حصل به المقصود
من تلك السنن من شغل
البقرة وإيقاع صلاة بعد
الوضوء أو قبل الاحرام
أو قبل التماس خبري الامرين
لانها هي هذه السنن وقد
حصلت بنصها من غير نيتها
حق تكون مستثناة
بالمعنى (قوله لانها تدل على
زيادة مبالغة الخ) وانما
كانت خلاف الاولى لانه
قبل بإبطالها كما حكاها
الزميري في شرح المنهاج
(قوله وعدم زيادة واو الخ)
أي قبل الهمزة وأما
ابداهما واو ايان يقول الله
وكبر فيغتر من العاصي كما
يأتي قرينا شيخنا السنواني
رضي الله عنه (قوله وعدم
واو قبل الجلالة) أي
بخلاف التسليم كما يأتي
اتقدم ما يعطف عليه ثم
لهذا أفاده جج وبجته فيه
سم بأن الواو تكون
للاستئناف فهلا غتفرت
هنا أيضا تخريجا عليه
كالسلام الآن يقال السلام
أوسع بابا من التكبير لان به
الانقطاع فيحتاج له أكثر وقد
يقال هلا قبل بعدم الضرر

عن المكلفين اعتبر فيها ذلك ومثلها المذكورة والمعادة فلا بد فيها من مامنها وان النقل ذا الوقت
أو السبب بغيره الاولان ولا تجب فيه نية التعلية للزومها له بخلاف الفرضية في الفرض
بدليل صلاة الصبي وان النقل المطلق بغيره الاول فقط ومثله الصلوة وسنة الوضوء والاحرام
والاستخارة فتسكون مستثناة عنه سبب وأعلم أيضا أنه يمنع جمع صلاتين فيية ولو نقل المقصود
اما غير المقصود كتحية واستخارة واحرام وطواف وسنة وضوء أو غسل فيجوز جمعها مع فرض
أو نقل غيرها بل تحصل ويثاب عليها وان لم ينوها (قوله وثانيها) أي الثاني منها وقوله تكبيرة
محرم من إضافة السبب للسبب لانه يحرم بها ما كان حلالا قبلها كأك كل وكلام (قوله كما
رأيتوني) أي علة موني فلا ترد الاقوال اذهي لا ترى وهو وان كان خطأ بالمالك بن الحويرث
وأصحابه الا انه ليس من خصوصياتهم اجماعا فيجوز في جميع الامة عملا به موم اللفظ (قوله
رواهما) أي الاتباع بمعنى المتبع وهو فعله صلى الله عليه وسلم أي اللفظ الدال على ذلك والخبر
(قوله الله أكبر) انما اختص الله بكبير بذلك دون غيره من الالذ كالدلالة على العظم (قوله ولا
تضر زيادة الخ) وليكنها خلاف الاولى وقوله لا تمنع الاسم أي اسم التكبير وقوله كالله الا كبير
أي بزيادة اللام لانها تدل على زيادة مبالغة في التعظيم وهو الاشعار بالتخصيص وأكبر أفع
تفضيل والمنفصل عليه محذوف أي من كل شيء (قوله والله الجليل) ومثله ذلك كل صفة من
صفاته تعالى اذ لم يطل بها الفصل كقوله الله عز وجل أكبر الله العظم والمعنى بخلاف ما لو قيل
غير صفاته كالضمير فانه يضر نحو الله هو أكبر وكذا النداء نحو الله ياربنا أو ياربنا أكبر والله
يا أكبر لانه لا يضر من التكبير الى الدعاء وطالت صفاته تعالى بأن زادت على ثلاث
كلمات كالله الذي لا اله الا هو الحي القيوم أكبر والله لا اله الا هو أكبر والمراد بالمعقة الصفة
المعنوية لان عز وجل من قولنا الله عز وجل أكبر حال لا صفة نحوية بخلاف ما لو قال الله جليل
أكبر بتمكيد جليل فانه لا يصح لانه حينئذ ليس صفة وأما لو قال جليل الله أكبر فلا يضر لانه لم
يدخل في الصلوة (قوله ولا يكتفى الله كبير) أي لفوات التعظيم وقوله ولا أكبر الله أي بتقديم
الظير على المبتدأ ومحل ذلك ما لم يتبعه بالقطعة أكبر بأن يقول أكبر الله أكبر والا كفي حيث
قصدا لا بداهة بلفظ الجلالة (قوله ولا الله أعظم ونحوها الخ) رجلة شروط تكبيرة الاحرام
خسة عشر ايقاعها بعد الاتصاف في الفرض بلغة العربية للقادر عليها ولفظ الجلالة ولفظ
أكبر وتقديم لفظ الجلالة على أكبر وعدم مقدمه همزة الجلالة ويجوز اسقاطها اذا وصلها نحو
اماماً وماموماً الله أكبر لكنه خلاف الاولى بخلاف همزة أكبر اذا وصلها لا يجوز اسقاطها
لانها همزة قطع وعدم متبאה أكبر وعدم تشديدها وعدم زيادة واو ساكنة أو مخرجة بين
الكلمتين وعدم واو قبل الجلالة وعدم سكتة طويلة بين كلمتيه بأن تزيد على ما يسع اللفظ بما
لا يضر بينهما بخلاف الهمزة فانه لا تضر وأن يسع نفسه جميع حروفها اذا كان صحيح السمع
ولا مانع من لفظ وغيره والافير رفع صوته قدر الرفع الذي يسمع به لولم يكن أصم ويجب على من
طراخره تحريك الهمزة وشفتيه واهانه بالتكبير وغيره كالتشهد والسلام وسائر الالذ كما رأينا
من خرسه أصلي فلا يجب عليه ذلك ودخول الوقت لا كبير الفرائض والنقل الموقت وذو

في الوقوعها قبل التحريم الآن يقال لما كانت الواو لا تستعمل بالمفهومية كبقية الحروف
بل تحتاج لمساعدتها صارت كخر منة فاذا أتى بها قبل التكبير في كأنه صيرها جزءاً منها فطافوا هي ليست منه شراً فلم تغتفر اه تدبر

(و) قالها (قرنها) أي
 النية (بها) أي بتكبيره
 النحر لانها أول واجبات
 الصلاة وذلك بان يقرنها
 المصلي بأول التكبير
 ويستصحبها الى آخرها كما
 في الروضة وأصلها واختار
 في المجموع وغيره ما اختاره
 الامام والغزالي أنه تكفي
 المقارنة العرفية عند
 العوام بحيث يقدّم مستحضرا
 للصلاة وصوبه السبكي
 والا كثرون لم يعدوا المقارنة
 ركبا بل جعلوها كالجزء
 من النية كنظيره في
 الوضوء وكحواه (و) رابعها
 (قيام)
 (قوله تجزئ فيه القراءة)
 فان لم يوقعها كذلك لم
 تنعقد الا أن يكون عاميا
 فتعقد فلا مطلقا (قوله
 واذا قصد به المبلغ الخ)
 خرج بتكبيره التكبير
 تكبير الانتقال فيشترط
 فيه قصد الذكر وحده أو
 مع الاعلام فان أطلق
 أو قصد الاعلام وحده
 بطلت صلته ان كان عالما
 فان كان عاميا فلا تبطل
 صلته في الصورتين (قوله
 لم يضر) المعتمد أنه يضر
 حين ترك بينهما ما يصرح
 به المحقق فيما يأتي (قوله
 والمعتمد أنه لا يشترط) ولو
 لما بالمقارنة الحقيقية اه
 شيخنا الشنوائى رضى الله

السبب وإيقاعها حال الاستقبال حيث شرطناه وتأخيرها عن تمام تكبيرة الامام في حق
 المتقدمين فلو قارنه في جزمهم لم تصح القدوة ولا تنعقد صلته وبغية في حق العامة ابدال همزة
 اكبر واو ويشترطها أيضا فقد اصراف فاذا اكبر المصلي بوق الذي أدرك الامام في الركوع
 واحدة أو وقع جميعها في محل تجزئ فيه القراءة وقصد به النحر وحده انعقدت صلته وان
 قصد به النحر والانتقال أو الانتقال وحده أو أحدهما مأموما أو أطلق أو شاكلا قصد
 النحر وحده أو لا تنعقد واذا قصد به المبلغ الاعلام فقط أو أطلق ضرا أو الاحرام والاعلام
 لم يضر (قوله وقرنها أي النية الخ) اعلم أن أهم مقارنة حقيقية واستحضار حقيقة ما تفصيليين
 ومقارنة عرفية واستحضار عرفية الجاهلين والمقارنة الحقيقية بعد الاستحضار الحقيقي
 والعرفية بعد العرفي فالاستحضار الحقيقي أن يستحضر في ذهنه ذات الصلاة أي أركانها
 الثلاثة عشر التي من جملتها النية وما يجب التعرض له فيها تفصيلا بأن يقصد كل ركن بذاته
 على الخصوص وتكون هيئتها أمامه كالعروس والمقارنة الحقيقية أن يقرن هذا المستحضر
 بأول جزء من أجزاء التكبير ويستديم ذلك الى آخرها والاستحضار العرفي أن يستحضر هيئته
 الصلاة اجمالا بان يقصد فعلها ويعينها من ظهر أو عصر وينوي الفرضية والمقارنة العرفية أن
 يقرن هذا المستحضر اجمالا بأي جزء من أجزاء التكبير والشارح ذكر المقارنة الحقيقية
 بقوله وذلك بان يقرنها الخ وترك ما تنبئ عليه وهو الاستحضار الحقيقي وذكر الاستحضار العرفي
 بقوله بحيث يعدّ مستحضرا الخ فهو متعلق بمعدّوف تصوير الاستحضار العرفي للمقارنة
 العرفية والتقدير انه تكفي المقارنة العرفية كما كتبه وبالاستحضار العرفي بحيث الخ وذكر
 المقارنة العرفية وترك تصويرها وتقدم ذلك ذكر ثلاثة من الاربعة المذكورة (قوله بان
 يقرنها) من باب نصر وضرب أي يقرن النية لكن بعد الاستحضار الحقيقي والمقرون في الحقيقة
 انما هو المنوي (قوله الامام) أي امام الحرمين والغزالي قال الخطيب ولي به ما اسوة لان
 المقارنة الحقيقية المبنية على ما تقدم تجزئ عنها القدرة البشرية غالبيا تكفي الاستحضار
 العرفي بان لا يقصد الركوع بذاته والقراءة بذاتها وهكذا والمعتقد في مذهب الشافعي الاول
 وان كان الثاني هو اللائق بحسن الشريعة وقال شيخنا الحنفى ان الثاني هو مذهب الشافعي
 لما يلزم على الاول من بطلان صلاة كثير من الناس وقال هكذا اخذته عن شيخنا الشهاب
 الحلبي عن شيخه الشهاب الطونجي عن شيخه الشمس الشوبري عن الشمس الرملي عن شيخ
 الاسلام زكريا الانصارى ومعلوم أن اشتراط الامور الثلاثة في الاستحضار العرفي انما هو في
 الفرض أما النقل فيشترط فيه الاولان أو الاول فقط (قوله انه الخ) بدل من ما وقوله العرفية
 أي الاجمالية وقوله عند العوام ظرف للعرفية والمراد بالعوام عامة العلماء أي التي تعورفت
 عند عامة العلماء ويصح أن يكون متعلقا بتكفي أي تكفي للعوام بمعنى العاقبين مقابل
 العلماء (قوله والا كثرون لم يعدوا المقارنة ركبا) هذا مقابل الكلام المنزى بل جعلوها شرطيا
 للركن وهو المعتمد والمعتمد أنه لا يشترط مقارنة بالزيادة الفاصلة بين جزأي التكبير
 ولا لسكون الفاصل بينهما ما لا غنى الفاصل بذلك واعلم ان كل عبادة يجب أن تكون النية
 مقارنة لا واهما الا الصوم والزكاة والكفارة (قوله ورابعها قيام) أي أو بدله وانما آخرها القيام
 عن النية والتكبير مع تقدمه عليهم لانهم ما كان في كل صلاة بخلافه فانه ركن في الفريضة

لقادر) عليه (في فرض) لقوله صلى الله عليه وسلم لم يعمران بن حصين وكانت به بواسير وصل قائما فان لم تستطع فقعاء فان لم تستطع فعلى جنب رواه البخاري زاد النسائي فان لم تستطع فاستلقا لا يكلف الله نفسا الا وسعها وخرج بالقادر العاجز حيا أو شرعا كاحتياجه في مداواته من وجع العين الى الاستلقاء فلا يجب عليه القيام وبالفرض

(قوله ان استوى الزمانان) قال ٢٠٤ الرشيدى ينبغي أن المراد استوى زمن كل ركعة من ركعات القعود مع كل ركعة

من ركعات القيام لتصل المفاضلة بين نفس القيام ونفس تكبير الركوع والسجود والابان كان المراد أن الزمان الذي صرفه لمجموع العشر مساو للزمان الذي صرفه للعشرين فينبغي القطع بتفضيل العشر من قيام والتفضيل حينئذ من تطويل القيام لأن ذاته فتأمل اهـ بالحرف وقرره شيخنا بدر من م وهو مأخوذ من حج والمأصل كما يؤخذ من حج ان تطويل القيام أفضل من تطويل غيره كالسجود حيث تساوى الزمان لقوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة طول القنوت أى القيام وحينئذ يكون تطويل القيام بحيث تساوى الركعة منه ركعتين من غيره أفضل من تكبير الركعات كما في المجموع وهذا لا تردد فيه وأما نفس القيام فهو أفضل من تكبير الركعات أم لا فقال بعضهم عشر من ركعة من قعود أفضل من عشر من قيام لما فيه من زيادة الركوع

فقط ولأن ركعته انما هي معهما أو بعدهما اذ هو قبلهما - ما شرط وانما اشترط تقدمه عليه ما لتوقف مقارنته لهما عادة على ذلك فلو أمكنت مقارنته لهما بدون هاتين الصلتين لم يمتدح عليهما ولا يكون تقدمه حينئذ شرطا وانما وجب للقيام قراءة وللجلوس الاخير تشميد بخلاف الركوع والسجود والاعتدال والجلوس بين السجدين لا التماس الاولين بالعادة فوجب تمييزهما عنهما بذلك بخلاف الركوع والسجود قائمهما معقيران عنهما بذاتهما فلم يحتج الى تمييز آخر وأما الاخير ان فغير مقصودين لذاتهما بل للفصل ومن ثم كانا نصيرين فلم يناسبهما ما يجب شي فيهما اعلاما بذلك والقيام أفضل أركان الصلاة البدنية ثم السجود ثم الركوع ثم الاعتدال وخرج بالبدنية القلبية كالنية فهي أفضل منه والتطويل فيه أفضل ثم في السجود ثم في الركوع ومن صلى عشر ركعات مثلا من قيام وعشرين من قعود قاله مشرأفضل ان استوى الزمانان والافراطال زمنه أفضل (قوله لقادر) أى ولو بعين بأجرة مثل قادر عليه المفاضلة عما يعتد به في ركعة الفطر هذا ان كان محتاجا عند ابتداء التوضؤ لكل ركعة فان احتاجه في جميع صلاته لم يجب أو عكازة وان احتاجه في جميع صلاته وهذا هو المعقد خلافا لما في المحشى قاله من يجب ابتداءه لا دوما بخلاف العكازة قائم ان يجب دوما أيضا ولو باعارة أو اجارة قدر عليه باعارة في شراء ماء الوضوء لا بهيمة له أو لثمنه فلا يلزمه القبول ولو تعارض القيام والاستقبال قدم الاستقبال لوجوبه في الفرض والنفل أما لو تعارض القيام وسنة العورة بان كان بحيث لو صلى قائما انكشف بعضه واذا صلى قاعدا أمكنه ستر ذلك فانه يقدم القيام هكذا قاله المحشى والذي اعقده ع ش تقديم السنة لانه لا يسقط مع القدرة عليه به حال بخلاف القيام ولو تعارض القيام والجماعة بان كان بحيث لو صلى منفردا صلى قائما ولو صلى مع جماعة صلى قاعدا فالأفضل - لانه قائم مع الانفراد ونصح مع الجماعة وان قصد في بعضه الان عذره اقتضى مسامحته بتفصيل الفضائل ولو كان بحيث لو صلى قائما حصل منه ثلاث حركات متوالية ولو صلى قاعدا لم يحصل منه ذلك راعى القيام ولا يضر ذلك لانه ما ويطبقت به (قوله في فرض) أى عيني أو كذا في فيشمل المنذورة والمعادة وصلاة الصبي وان لم تجب فيها زيادة بخلاف المعادة (قوله زاد النسائي) أى زاد الحالة الرابعة (قوله حسا) كالمعاد وقوله كاحتياجه مثال للحجج الشرعي ولا بد في ذلك من اخبار طبيب عدل انه يقيده وتكفي معرفة نفسه ان كان طبيبا ودخل تحت الكاف ما لو خاف راكب سقينة دوران رأس أو غير قافي صلى قاعدا ولا يعيد بخلاف ما اذا صلى قاعدا الرحمة فيه افانه بعد القدرة ذلك وما لو كان به سائر بول لو قام سال بوله وان قصد لم يسل فانه يصل قاعدا ولا إعادة والضابط كل ما يذهب خشوعه أو كماله أو يحصل به مشقة لا تحتل عادة وهي المرادة بالشديدة كان مجوزا لتلك القيام (قوله فلا يجب عليه القيام) أى ولا الركوع

وغيره وقال بعضهم كالزكشي بالعكس لان القيام اشق ويدل له الحديث المتقدم لان افضلية تطويله دليل على والسجود افضلية من حيث ذاته وهذا هو المعقد وان دل حديث ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم على التساوى لانه مطعون في سنه بل قيل بنسخه كما قاله حج فراجع (قوله في قاعدا) قال م ر وان أمكنه الصلاة على الارض قال م لعل محله اذ اشق الخروج الى الارض وفوت مصلحة السفر اهـ (قوله فانه يصل قاعدا) أى وجوبه بالخالف وصل قائما بطلت ان سال بوله مد وعش

النفل فلهذا تدعى القيامة فاعدا أو مضطجعا فان استلقى مع إمكان الاضطجاع لم يصح (و) خامسها (قراءة الفاتحة) تلعب
الصحيحين لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب أي في كل ركعة كما يدل له رواية في صحيح ابن حبان ويجب ترتيبها

(قوله فانه يمتنع لان القيام الخ) هكذا قال م ر وأورد عليه أنه قال بجواز الصوم ٢٠٥ بالنفل قبل تمام اتصا به وعلمه بانه

اذا جاز له أن ياتي به في حالة أدنى
من هذه الحالة كالجالس
ففيها بالاولى فهو لا قال
يجوز القراءة كذلك اهـ
التعليق فاجاب بانه في
مسئلة التكبير ليس في
صلاة اذا لا يدخل فيها الا
بالتكبير فهو محله في ذلك
بخلاف مسئلة القراءة ولم
يرضه سم ولا ع ش ولا
الرشيد بل قالوا القياس
الجواز فيها أيضا اهـ
التعليق وللرمل أن يقول
لما أراد القيام كأنه الزم
نفسه به فليزعم أيضا تأخير
القراءة اليه اهـ تدبر وتأمله
(قوله عن الركوع) ويجزى
أيضا عن الاعتدال (قوله
لكنه يكره) أي الالءذره
اه ع ش (قوله كان نذر
قراءتها كلما عطس) انما
انقذه هذا النذر لانه علمه
على أمر محبوب لما في
العطاس من راحة البدن
ع ش (قوله قراها ان كان
الخ) لو عطس قبل قراءة
الفاتحة الركن فقد تعلق
به واجبان فيشترط وقوعها
عن الركن القصده لان
طلب الله نذر صارف فاذا

والسجود من جالس لاجل ما ذكر اهـ في ل (قوله النفل) أي وان نذرا تمامه لبقائه على
النفلة ولو أراد أن يقرأ الفاتحة فيه وهو جالس للركوع كان له ذلك بخلاف ما لو نض من السجود
الى القيام وأراد أن يقرأها حال نوضه فانه يمتنع لان القيام أكل من النوض قياما على ما لو
عجز وهو يصلي الفرض فاعلم انه يقرأها حال نوضه بخلاف ما لو قدر وهو يصلي قاعدا فلا
يقرأها حال نوضه لان المقدور أكل منه فوجب تأخيرها اليه (قوله فعلة قاعدا) أي وانما
كان أو غيره لان التوافل تكثر فاشترط القيام فيه ابودى الى المخرج أو الترك ولهذا لا يجوز
العمود في العبدن والكسوفين والاستسقاء على وجه ضعيف لندرتهم أو كالتعود والاشغاء لانه
أكل منه نعم أن قرأه أو ادخله للركوع اشترط مضي جزمه بعد القراءة وهو مطمئن
ليكون عن الركوع اذا ما قارن بالايكمن حسبه انه عنه واذا صلى مضطجعا وجب أن ياتي بركوعه
وسجوده تامين (قوله فان استلقى) أي في النفل لم يصح وان أتم الركوع والسجود لادم وروده
واعلم أن الشارح لم يبين حقيقة القيام وهو نصب فقارظهره أي عظامه التي هي مقاصد وان
أطرق رأسه بل هو مندوب أو استند الى ما لو زال السقط لكنه يكره نعم ان صار بحيث لو رفع
قدميه لم يسقط لم يكف ولو وقف مضطجعا أو ما لا بحيث لا يسمى قائما لم يكف والاشغاء السالب
للاسم أن يصير الى أقل الركوع أقرب منه الى القيام فيمكن اذا كان الى القيام أقرب أو اليهما
على حد سواء وتجزئه القراءة حيثما (قوله قراءة الفاتحة) أي بقصد القراءة أو مطلقا فلو قصد
بها التثنية لم يجز لوجود الصارف كما يعلم من قوله لا في ويجب أن لا يقصد بالركن غيره وسهيت
بذلك لا افتتاح القرآن به أو لو قال اهـ ينال الياء المتناهية من تحت لم يضر لانه لا يغير المعنى بخلاف
ما لو اشبع الشدة من لام الذين بحيث يتولد منها ألف فانه يضر فتبطل الصلاة لانه يغير المعنى
وقوله تلعب الصحيحين دليل على وجوب أصل القراءة الذي هو الدعوة الاولى وقوله في كل ركعة
دعوة ثانية استدل عليها بقوله كما يدل له الخ وكان الاولى ضمه الاولى كما فعل في المنهج لا يهاجم
صاحبه أنه تخصيص للحديث قبلها (قوله لا صلاة) أي صحبة والبراءة وهذا شامل للامام
والمأموم ولو في الجهرية وقد صرح به في أحاديث أخر وجاء عن نيف وعشرين صحابيا وحديث
من صلى خلف الامام فقرأه الامام له قراءة ضعفة الحفاط (قوله في كل ركعة) أي مرة في القيام
فقط وقد تجب أكثر من ان نذر كان نذر قراءتها كلما عطس فعطس في الصلاة قراها ان كان في
القيام ولو القيام الثاني من صلاة الكسوف والآخر المأبىء الفراع لان محل القراءة انما
هو القيام فلا يقرأ في غيره ولو الاعتدال فلو قرأ أجزاء عن النذر وكالقيام بدله والبسلة آية منها
وكذا من كل سورة البراءة لتزولها بالقتال الذي لا يناسبه البسلة المناسبة للرفق والرجة
فتسكروا أو هارتس في أشائها (قوله ترتيبها) أي بان ياتي بها على نظامها المعروف فان لم يرتب بان
قدم حرفا على آخر أو آية على أخرى نظرا عن غير المعنى ضم مطلقا وبطلت صلاته مع التعمد والعلم
وان لم يغيره لم يعتد بما قدمه مطلقا وكذا ما أخره ان قصد به عمد نروعه فيه تكميل ما قدمه

قراها مرتين من غير أن يقصد الركن في أحدهما لم يكف لوقوع القراءة لغوا فاذا ركع وهو كذلك بطلت صلاته حيث علم
وتعمدا فاده ع ش (قوله فتسكروا أولها الخ) هذا عند ج وقال م ر تحرم أولها وتسكروا آخرها (قوله ضم مطلقا) أي لا يعتد
بتلك القراءة سواء ما قدمه وما أخره شيخنا الامهوجي حفظه الله

وموالاة فان تخطى ذلك قطع الموالاة فان تعلق بالصلاة كما منه لقراءة امامه وقتحه عليه فلا في الاصح ويقطع السكوت الطويل بالاعذار وكذا يسير قصده قطع القراءة في الاصح وتسقط الفاتحة أو بعضها عن المسبوق

(قوله أجنبي غير متعلق الخ) اعلم أن غير الأجنبي ما تعلق بمصلحة الصلاة كالفتح والتأمين والأجنبي ما ليس كذلك وإن كان مسنوناً في الصلاة كحمد العاطس فإنه يسن ٢٠٦ فيها حيث كان في غير الفاتحة ومع ذلك يقطع الموالاة لو أتى به أثناء

الفاتحة لكونه أجنبياً
اذ لا يلزم من سنه في الصلاة
سنه في الفاتحة خلافاً لما
يؤيده كلام المحشي في
القول بعد (قوله كمد
عاطس) في حاشية الجمل
لوعطس قبل البسملة
والجمللة احتيج الى قصد
القراءة في الجملة لوجود
الصارف حينئذ فراجع
(قوله وإن سن خارجها)
أي الصلاة وكذا فيها إن
كان في غير الفاتحة كما علمت
فيه عليه ع ش وهذا في
حمد العاطس فقط أما اجابة
المؤذن فلا تسن في الصلاة
بل تبطل اذا أجابه في
الجملة بل يثل قوله مر
(قوله ومثل ذلك الصلاة
على النبي صلى الله عليه
وسلم) قال سم عن ع ب
ونرحبه لو قرأ المصلي
أو مع آية فيها اسم النبي
صلى الله عليه وسلم نذب
الصلاة عليه بالضمير كصلى
الله عليه وسلم لا الاسم
الظاهر لا خلاف في بطلان
الصلاة بنقل الركن القولي

والإبان قصد الاستئناف أو أطاق فله أن يكمل عليه حيث لم يطل الفصل بينه وبين المأتي به
سواء سمهاً آخره أم لا خلافاً لمن قيد بذلك (قوله وموالاة) أي بان لا يأتي بفواصل فان تخطى ذلك
أجنبي غير متعلق بالصلاة ولو قال لا كمد عاطس وإن سن خارجها كاجابة مؤذن قطع الموالاة
فبعد القراءة ولا تبطل صلاته ومثل ذلك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقول لا اله الا الله
والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فبعد القراءة لقطع الموالاة بذلك نعم ان وقع
ما ذكرنا من ان يقطعها بل يبي على ما قرأه (قوله فان تعلق الخ) مفرع على شيء محذوف كأنه قال
فان تخطى ذلك لم يمتنع بصلته الصلاة قطع الخ فان تعلق بصلتها أي نذب الاتيان به فيها الا الخ
(قوله لقراءة امامه) قيد وكذا قوله وقتحه عليه فخرج غيره ولو لم يقرأ ما آخر فتقطع الموالاة
بالتأمين لقراءته والفتح عليه وكالتأمين بوجود التلاوة مع الإمام فان مجتمع غيره عامداً عالماً
بطلت صلاته (قوله وقتحه عليه) أي ولو في غير الفاتحة ولا يفتح عليه الا اذا توقف وسكت فما
دام يردد الآية لا يفتح عليه فان فتح انقطعت الموالاة نعم ان ضاق الوقت فتح عليه ولا تنقطع
الموالاة حينئذ ولا بد أن يكون الفتح بقصد القراءة ولو مع الفتح فان قصد الفتح وحده أو أطلق
أو قصد واحد الا بعينه بطلت صلاته على المعتمد (قوله فلا) جواب ان وقوله ويقطع أي الموالاة
وفي بعض النسخ وتقطع أي الموالاة بالسكوت الطويل أي عسراً بأن زاد على سكتة
الاستراحة والأعيان لا شعارها بالأعراض وان لم ينقطعها به (قوله بالاعذار الخ) فان وجد عذر
كجهل أو سم أو نسيان لم يضر (قوله وكذا يسير قصده الخ) بخلاف ما لو قصد قطع القراءة
ولم يسكت فلا تبطل قراءته وفارق ذلك نية قطع الصلاة بأن النية ركن فيها تجب اداؤها حكماً ولا
تدكن الادامة الحكيمة مع نية القطع وقراءة الفاتحة لا تنقضي الى نية خاصة فلا تتأثر بنية
القطع ومما يقطع الموالاة نسيجه مستأذن عليه (قوله عن المسبوق الخ) هو من لم يدرك مع
الإمام زمناً يسع قراءة الفاتحة بالنسبة للوسط المعتمد لا لقراءة نفسه على المعتمد وتسقط عنه
الفاتحة كلها ان أدرك الإمام في الركوع أو بعضها ان أدرك في القراءة والحاصل انه ان لم يشتغل
بسنة وجب عليه أن يركع مع الإمام فان لم يركع معه فاتته الركعة ولا تبطل صلاته الا اذا تخلف
بركنين بالاعذار وان اشتغل بسنة فان ظن أنه يدرك الإمام في الركوع تخلف لقراءة الفاتحة ثم
بعد تسكعها ان أدرك الإمام راكعاً أدرك الركعة والافاتته وان لم يظن ادراكه في الركوع
وجب عليه نية المقارفة فان تركها بطلت ان تخلف باكثر من ركنين اما اذا تخلف بهما بالنية
مقارفة فلا تبطل على المعتمد وخرج بالمسبوق الموافق وهو من أدرك مع الإمام زمناً يسع
ما تقدم فهو مثل المسبوق فيما اذا حصل له عذر تخلف بسببه عن الإمام بثلاثة أركان طويلة
وزال عذره والإمام راكع أو ما لا ركوع كما لو كان بطي القراءة ونسي أنه في الصلاة أو منع

الذي لم يرد في الأول يحمل قول من قال بالسنة ويحمل قول من قال بعدمها على الثاني والفاصل هذا
النووي اه بالمعنى أي ومع ذلك هي قطع الموالاة مطلقاً (قوله فان تعلق بصلتها) أي الصلاة منه كافي الروض طلب الرحمة
أو الجنة أو الاستعانة من النار عند ذكر آية كل وقول بلى عند قوله تعالى أليس الله باحكم الحاكمين ونحوه وقول آمناء ونحن
على ذلك من الشاهدين عند قوله تعالى فيما يحدت بعده يؤمنون فان ذلك مسنون غير قاطع موالاة الفاتحة حيث كان
القارئ لذلك هو الإمام اه (قوله وزال عذره) أي وأنتم ما عليه وقوله راكع أي فيما بعد وتامل هنا في المحشي اجمال

(ثم) ان عجز عنها المصلي لزمه قراءة (قدرها من بقية القرآن) ولو مقرقا خلا للرافعي في قوله انه لا يكفي المفرق الا اذا عجز عن المتوالي (ثم) ان عجز عن ذلك لزمه قراءة قدرها (من ذكر أو دعاء) ويجب كونه سبعة أنواع كما قاله البغوي في الذكر ومثله الدعاء

(قوله ثم ان عجز عنها المصلي لزمه قراءة قدرها من بقية القرآن) نقله عن من مر أنه اذا لم يكن في البلد الامم واحد أو مصنف تعين على المصنف التعليم ليكن لا يجازي نادون صاحب المصنف ولا يجب عليه بذله ولو عاقل لأنه عهد الالزام في الابدان دون الاموال فينتقل للبدل من ذكر أو دعاء قاله ع ش ومحل ذلك اذا لم تتوقف صلاة صاحب المصنف على صحة صلاة العاجز عن الفاتحة والابان كان مقم الاربعين في الجمعة وجب بذله لتصح الصلاة وقد يقال صحة صلاة لا تتوقف على الفاتحة وحيث عجز عنها فيكون حينئذ مقما للعهد اذا لا يشترط فيه خصوص حفظ الفاتحة بل الشرط صحة الصلاة وهي موجودة بدون الفاتحة المجوز عنها والافعال الفرق بين الجمعة وغيرها فالظاهر ما اقتضاه اطلاق م ومن عدم الفرق فليحروا وقد ٢٠٧ يقال لما ارتبطت صلاة بعضهم ببعض صاروا بمنزلة شخص واحد والشخص اذا لم يحفظ الفاتحة وعنده مصنف يجب عليه أن يقرأها فيه فكذا ما هو بمنزلة فوجب حينئذ على صاحبه بذله له لتصح صلاتهم وانظر هل له طلب أجر حرره (قوله كاتبة الدين) وهي يا أيها الذين آمنوا اذا تدابتم الخ (قوله مائة وستة وخمسون) أي باسقاط ألف اسم وألف بعد لام الجلالة مرتين وبعد ميم الرحمن كذلك وبعد عين العالمين لسقوطها رعا والحق اعتبارها لان المدار هنا على اللفظ فتكون الجملة مائة وواحد وستين بحذف

من السجود بسبب رجمة أو شك بعد ركوع امامه وقبل ركوعه في قراءة الفاتحة أو اشتغل بسنة كدعاء افتتاح وان لم يندب في حقه بأن ظن عدم ادراك الفاتحة لو اشتغل به فيحتاج في هذه المواضع لقراءة الفاتحة ويسمي خلفه ما لم يسبق بثلاثة أركان طويلة ولا تتبعه فيما هو فيه ثم تدارك ركعة بعد سلامه وقول بعضهم بأكثر من ثلاثة أركان فيه مسامحة لان الرابع يجب تبعية الامام فيه فان شك في الموافقة وعدمها فهو كالموافق على المعتمد ولو نوى مفارقة امامه بعد الركعة الاولى ثم اقتدى بامام راكع وقصد بذلك اسقاط الفاتحة عنه صحته وحينئذ فقد يتصور سقوط الفاتحة في سائر الركعات (قوله ثم ان عجز عنها) اعدم مع علم أو مصنف أو بلادة أو ضيق وقت عن تعلم ذلك فان حفظ بعضها ضم اليه بدل البعض الا تخمرا عا الترتيب فان كان المحفوظ من اولها اقدمه والا قدم عليه البديل الى ان يأتي محله فيجعله فيه فان لم يقدر على بدل كرر البعض المحفوظ ولو تعارض القيام والقراءة قدمها فيحرم قائما ثم يجلس أو القراءة والاستقبال قدمها أيضا فيسقط قبل أو لا في الاحرام ثم يستدبر للقراءة (قوله قدرها من بقية القرآن) أي بشرط أن يكون سبع آيات لان الفاتحة كذلك بعد البسملة آية فلا تنكفي آية طويلة كاتبة الدين بالبقرة ويشترط أيضا أن لا تنقص حروفها عن حروف الفاتحة ولو في ظنه وهي بالبسملة مائة وستة وخمسون حرفا ثبوت ألف مالك والمراد ان المجموع لا ينقص عن المجموع لأن كل آية من البديل قدر كل آية من الفاتحة (قوله ولو مفرقا) معقد (قوله من ذكر أو دعاء) أي فهو مخير بينهما والاولى الذكر أو مانعة ولو يجوز الجمع بأن يأتي ببعضها من الذكر وبعضها من الدعاء ولا يشترط فيهما أن يقصد بهما البديلية بل الشرط أن لا يقصد بهما غيرهما فقط فاذا استفتح أو نعوذ بغير الدعاء عن الفاتحة بقصد تحصيل سنتهم فقط لم يجز (قوله ويجب كونه سبعة أنواع الخ) مثالها من الذكر سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول

ألف مالك لانهم اقراهم متواترة وهذا باعتبار هذا السبعة بصر في عند الفتح ثم عدها حرفا عند الادغام فيلزم عد الحرف المشدد مرتين قال حج لا مانع من ذلك لاختلاف الجهة لانه حسب أوله لاجل الفتح وثانيا العارض الادغام قال سم عليه قد يقال عارض الادغام انما يقتضي عد نصفه الحرف لاعتدله مرة أخرى فالوجه ان المشددا انما يعتد مرة واحدة لكن بصر في فتسكون الجملة مائة وستة وأربعين بالاعتداد بالثبات الوصل لانها ثابتة عند الابتداء فاعتبرت اه حج وفيه ان هذا عام في غير ألف اسم اعدم الابتداء في حين من الاحيان فتدبروا علم أنه لا بد في البديل من أربع عشرة شدة وانه لا يكفي المشددة من حرفين ولا عكسه الا عند الجز كما قاله سم وقال ع ش يكفي حرفان من البديل عن مشددة في الفاتحة ولو مع امكان الاتيان بمشددة وفيه نظر لانه لا بد من اعتبار صفات الحروف حيث أمكنت فراجع اه (قوله بل الشرط أن لا يقصد بهما غيرهما فقط) لفظ فقط راجع للثاني أي ان الشرط هو هذا فقط لا زائد عليه من اشتراط قصد البدلية لا للمعنى والالا فادان قصد الغير مع البدلية فلا يضر مع انه ليس كذلك فقوله بعد بقصد تحصيل سنتهم فقط ليس بقيد بل مثله قصد تحصيل سنتهم ما مع البدلية فانه لا يجزى وعبارته

— م ولا يشترط في البدل
 قصد البدلية بل الشرط
 أن لا يقصد به غيرها ولو
 معها فلا فاشخ أو تعوذ
 بقصد السنة والبدل لم
 يكفاه وقوله ولا يشترط
 في البدل الخ شامل لما إذا
 كان البدل قرآنا فيشترط
 فيه أيضا ما يشترط في غيره
 من الذكر والدعاء خلافا
 لما يوهمه تقييد المحشى
 به — ما (قوله ثم قدر على
 القراءة) أي في أثناء الوقوف
 لكن بعد مضى ما يسع
 الفاتحة والواجب العود
 كما في غير مرتبة الوقوف
 خلافا لظاهر المحشى راجع
 المدايني (قوله وتقدم
 السجود في الآية لفضله)
 أي على الركوع فيقتضي
 أن لهم ركوعا فيخالف
 لما ذكره سابقا ولا حقا
 أفاده شيخنا القضاي
 ويعتبر تعلقه بالآخرة
 وتعبير بذلك أولى من
 قول الأصل سجد بقدرها
 (ثم) أن يجوز عن ذلك (وقف
 بقدرها) أي الفاتحة لأن
 المسور لا يسقط بالمعسور
 ولا يترجم عنها بخلاف
 التكبير لقوات الأجزاء فيها
 دونه فإن كان آخره شرك
 لسانه وجوبا (و) سادسها
 (ركوع) للأمريه

ولا قوة إلا بالله الخ فهذه خمسة أنواع وما شاء الله كان نوع وما لم يشأ الله لم يكن نوع ولا يقال
 أن حروف هذه لا تبلغ حروف الفاتحة لأننا نقول أنه يكرر ذلك إذا لم يحفظ غيره حتى يبلغ حروفها
 (قوله ويعتبر تعلقه) أي الدعاء بالآخرة هو المقدم أي ولو بغية العربية فيجب تقديم ترجمة
 المتعلق بالآخرة على عربية غير مفان لم يعرف غير المتعلق بالآخرة أي به واجزا ومن المتعلق بالآخرة
 اللهم اغفر لي وارحمني واسمحي وارض عني ومن المتعلق بالآخرة اللهم ارزقني زوجة حسنة أو
 وظيفة (قوله أولى من قول الأصل سجد) أي لأن التسبيح ليس بقيد بل مثله الدعاء وأيضا فهو
 وحده لا يكفي مع حفظ نوع آخر (قوله ثم ان يجوز عن ذلك) أي المذكر من القراءة والمذكر
 والدعاء حتى عن ترجمة الأخير ينوقف لا يقال كيف يقف مع أنه دخل في الصلاة بالتكبير
 فيكررها فلا يتصور عجزه والاف كيف انقضت صلاته لأننا نقول بتصوير ذلك فيما إذا المقنه شخص
 التكبير ثم ذهب أو كان يعرفها ثم نسيها أو ما لو جزم عنها بكل وجه فيدخل في الصلاة بدونها
 كالآخرس (قوله وقف بقدرها) أي الفاتحة في ظنه وجوبا بقدر السورة ندبا ولو قدر وهو
 في مرتبة على ما قبلها أعاد إليه وجوبا أو بعد فراغها أعاد إليه ندبا ولو كان البدل الملقى به وقفا
 فإذا أتى به ثم قدر على القراءة لم يجب عليه الاتيان بمساقت منها بل يجوز ما فعله من الوقوف
 (قوله لأن المسور) وهو الوقوف هنا والمسور القراءة أو بدلا (قوله ولا يترجم عنها) أي
 عن الفاتحة وقوله لقوات الأجزاء فيها أي السكاك فيها وكذا في غيرها من القرآن والمراد بالأجزاء
 كونه مجزأ لا تقدر البشر على الاتيان به كله فلو أتى بدله بالترجمة فأت ذلك المعنى لقدرة البشر
 حيث قد على الاتيان بها (قوله بخلاف التكبير) أي عند العجز عن العربية والام نصح صلاته
 وإنما صح الإسلام بغية العربية من يحسنه لأن المراد بالشهادتين الأخبار عن اعتقاده وهو
 حاصل بكل لغة بخلاف ما هنا فالتابع لنا الشارع بلفظ فوجب اتباعه ما أمكن وترجمته
 بالفارسية خدای بزرگ ترو خدای بضم الخاء وبالذال المهملة بمعنى الله وبزرگ بضم الهمزة والراء
 المعجمة وسكون الكاف بمعنى كبير وترفتح القاء وسكون الراء كلمة تعظيم لا بد من الاتيان بها
 لاستفاد التفضيل الذي في قولنا أكبر (قوله شرك لسانه) أي أن كان آخره عارضا لانه الذي
 يعرف بخارج الحروف فإن كان أصليا فلا يلزمه تحريك لعدم معرفة ذلك واعلم أن واجبات
 الفاتحة أحد عشر قراءة كل آياتها ومنها البسملة ومراعاة تشديداتها وترتيبها وموالاتها
 وعدم ابدال حرف بحرف وكونها بالعربية وعدم اللحن المغير للمعنى وعدم القراءة بالساكن
 المغير للمعنى أيضا وعدم التصاريف وأسماعه بنفسه جميع حروفها وإيقاعها بكل حروفها بعد
 القيام الواجب (قوله ركوع الخ) هو لغة الانحناء مطلقا شرعا ما ذكره وهو من خصائصنا
 ومن لازمه الاعتدال فيكون من الخصائص أيضا وأما قوله تعالى واركني مع الرا كعين فالمراد
 بالركوع فيه الصلاة وتقدم السجود في الآية لفضله وليتصل اركني بالراء كعين وأما أن الواو
 لا توجب ترتيبا فغايتها التصحيح لا الترجيح واستشكل إطلاق الركوع في ذلك على الصلاة بأن
 إطلاق البعض على الكل لا يجوز إلا في بعض من ذلك الكل وحيث لم يكن في صلاتهم ركوع
 فكيف يقال أنه من باب إطلاق البعض على الكل ويطلق ما ليس من أجزائها عليها فالأولى
 الجواب بأن المراد بالركوع المشوع وبالسجود الصلاة كقوله تعالى وادبر السجود

في الكتاب وخبر الصحيفين
وأقله للقائم أن ينفق قدر بلوغ
راحتيه ركبتيه وأكمله
نسوية ظهره وعنقه ونصب
ساقيه وأخذ ركبتيه بيديه
وتفرقة أصابعه للقبلة
(و) سابغها (اعتدال)
للأصربة في الخبر السابق
(و) ثامنها (موجود) للأصربة
في الكتاب والخبر السابق
(بوضع الجهة) مكشوفة
(و) وضع (اليدين والركبتين
(و) أطراف (القدمين)
ولو مستورة لخبر الصحيفين
أمرت أن أمجد على سبعة
أعظم الجهة واليدين
والركبتين وأطراف
القدمين

(قوله فلا يحصل بانحناس
الخ) أي فلو فعل ذلك عامدا
على باطلات مجردة عن
الفعل لا شئ باليس محسوبا
والا لم تطل بل بالغ فقط
فتمت دارك عند التذكر
والله لم أن لم يكن بالغ مثله
والاقام مقامه كما يأتي فان
لم تدارك باطلات (قوله لزمه
الانحناء قدر مكانه) في
العبارة حذف ونص عبارة
المداني ولو عجز عنه الابعين
أو اعتمد على شئ أو انحناء
على شقة لزمه والعاجز
ينفي قدر مكانه

وبالقنوت اقامة الطاعة كقوله تعالى أمن هو قانت آناء الليل ساجدا وقائما (قوله في الكتاب)
أي في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اركعوا وسجدوا وانصتوا لآيات الله (قوله في الكتاب)
(قوله ان ينحني) أي انحناء خاص لا انحناس فيه فلا يحصل بانحناس ولا به مع انحناء وعبر هنا
بالصدر والمؤول وفي قوله ونصب الخ بالمرحح للفتن أي ارتكاب فتن أي نوعين من التعبير
(قوله قدر بلوغ) أي وصول راحتيه أي معتدل الخ لئلا يطأ يده أو قصرنا أو قطع شئ
منه لم يعتد بذلك والمراد بلوغهما يقينا ولو شك هل انحنى قدر تصل به راحتيه ركبتيه أو لزمه
اعادة الركوع لان الاصل عدم الوصول ولو عجز عنه الابعين أو اعتمد على شئ أو انحناء على
شقة لزمه الانحناء قدر مكانه فان عجز عن الانحناء أصلا أو ما أبرأسه ثم بطرفه (قوله راحتيه)
ثنية راحة والمراد به ابطن الكف خاصة فلا يكتفي بلوغ الاصابع (قوله ظهره وعنقه) أي
رأسه وهذا في ركوع القائم أما القاعد فأقله في حقه مما إذا جهته ما امام ركبتيه وأكمله
محاذاة محل سجوده (قوله ونصب ساقيه) الاولى ونصب ركبتيه المستلزم نصب ساقيه لان
بيده لم يضعهما الا على ركبتيه دون ساقيه ومثل ساقيه انحناء (قوله وأخذ ركبتيه) أي قبضهما
بكفيه وقوله وتفرقة أصابعه أي تفرقة وسطا (قوله اعتدال) أي ولو في نقل على المعقد وهو
لغة الاستقامة والمائلة ونحوهما وشرعا عود المصل الى ما ركع منه من قيام أو قعود قد دخل
مصلى النقل من اضطجاع مع القدرة لانه بقعد قبل ركوعه فلا يجوز له العود الى الاضطجاع
قبل قعوده أما لو سجد كذلك مع العجز وركع بانحناء في حال الاضطجاع فيه تبدل بهوده لانه
لا يقدر على القعود ولو صلى نقلا قائما مع القدرة فركع وهو قائم واعتدل وهو جالس لم يكف
لانه لم يعد لما كان عليه قبل (قوله وسجود) مرتين انما كرر دون غيرهما فيه من زيادة التواضع
بوضع الجهة على مواطئ الاقدام الموجب لقبول الدعاء وهو لغة الخضوع والذلة والانخفاض
ونحوها وقد يطلق على الركوع ومنه ونحوه سجودا وشرعا ما ذكره (قوله بوضع الجهة) أي
ولو مع شئ يضمه تحتها كخدة اذا عجز عن وضعها على الارض لنحو حبل لكن محل وجوب ذلك
ان حصل بوضعه التام كس كان كان أمامه وهذه والا كان سنة (قوله مكشوفة) أي وجوبا
الا ان ذكر سجود شمر نابت فيها وعصا به لوجع حيث شق نزعا مشقة شديدة ولا يعيد ان
وضعها على ظهره ولم يكن تحتها نجس غير معفو عنه والا أعاد وثقة فتحت فيها في الانسداد
الخالق لما من أنه يراعي السعة لانه أكد وخصت من بين الاعضاء بالسجود عليها لما في
وضعها من زيادة الذل والخضوع حيث ينفضي بأشرف الاعضاء مكشوفة الى مواطئ الاقدام
ومقرع النعال وحدها طولاً ما بين الصدين وعرضاً ما بين منابت شعر الرأس والحاجبين
ولا يكتفي وضعها على ما يتحرك بحركته في قيامه ولو بالقوة بأن صلى قاعدا ولو يثبت جملتها فيها
حتى صار لا يحس بما يصيبها من السجود عليها ولا يكلف ازالته وان لم يحصل له من ذلك مشقة
(قوله ووضع اليدين الخ) أي في آن واحد مع الجهة فلو وضع تلك الاعضاء ورفعها ثم وضع
الجهة أو عكس لم يكف لانها تابعة للجهة واذا رفع الجهة من السجود الاول وجب عليه رفع
الكفين معها هكذا نقول له الشئ عن خضر وهو مردود بما ذكره ابن حجر في النخبة وعبارة
ويجلاس منقرشاً لا يتابع واضعاً يديه على فخذيته نذراً لا يضر اقامة وضعهما على الارض الى

ويكفي وضع جزم من كل واحد منها والاعتبار في اليدين الكف - واما الاصابع والراحة وفي الرجل يطون الاصابع
ويمن كشف اليدين والرجلين ويكره ٢١٠ كشف الركبتين فلو قطع الكف أو القدم لم يجب وضع طرف الباقي (و) ناسهها

(جلوس بين السجدين)
لا مربيه في خبر الصحابين

(قوله أو منديل) قال
بعضهم يصح السجود ولو
مربوطا وقال بعضهم
لا اشدة الاتصال (قوله في
وقت واحد) المراد أن
تصير السبعة مجموعة في
الوضع في زمان واحد
ثم ثم لورفع بعضها بعد
صيرورتها كذلك قبل رفع
البعض الآخر فان طول
ذلك كثير مع العلم والعمل
بطلان صلاته لضعفه شيئا
من جنس الصلاة ليس
محموبا والا فلا بطلان
الكبير وفي عش عدم
البطلان مطلقا ولم يرتضه
الشيخ الحنفى والمعتد
التصويل المذكور وقرر
شيخنا بدرس مران الشرط
اجتماع تلك الاعضاء معاني
زمن الطمأنينة سواء اتفقت
في الوضع والرفع أم ترتب
طال الزمن أم لا (قوله والا
فلا) أي ولا يجب وضع
الظاهر الذي صار بطننا
شيخنا جاد المولى رحمه الله
تعالى (قوله أو بلا اصبع)
أي للتقدمين أي خلقت قدما
بلا اصبع فاندفع ما قبله
لا حاجة لتقدير الاصبع مع

السجدة الثانية اننا فافلا فان وهم اه واعلم أن واجبات السجود ثمانية ذكر المصنف منها
ثلاثة كشف الجبهة حيث لا عذر ووضع جزم منها ومن الاعضاء المذكورة والطمأنينة وبقية
خسة التحامل في الجبهة فقط دون بقية الاعضاء على المعتمد ورفع أسافله على أعاليه الا اذا كان
في سفينة ولم يتمكن منه لظوميتها فيصلي على حاله ويعيد وكذا الجبلي اذا شق عليه اذ لك
فتصلي ولا تعيد وأن لا يسجد على متصل به يتحرك بحركته ومنه جزؤه فلا يصح السجود على
نحو يده أما المنفصل ولو حكما كعودا ومنديل به فيصح السجود عليه وأن لا يقصده بغيره
وحده وأن يضع الاعضاء السبعة في وقت واحد ولو وضع بعضها ثم رفعه ووضع الآخر لم يكف
كامر (قوله وضع جزم من كل واحد) ولو من اصبع فقط من يدا أو رجل ثم الاقتصار على وضع
البعض من الاعضاء السبعة مكرره (قوله ياطن الكف الخ) وهو ما ينقض مسه الوضوء
وقوله سواء الاصابع والراحة أي يكفي وضع جزم من الاصابع أو من الراحة دون ماعداهما
(قوله وفي الرجل) الاولى التعبير بالقدم ليوافق المتن والحديث (قوله ويسن كشف اليدين)
أي للرجل وغيره فيسن للمرأة كشفه ما على المعتمد وقوله والرجلين محله في حق الرجل ومثله
الامة اما الحرة فيجب عليها استرها (قوله ويكره كشف الركبتين) أي كشف ما زاد على ما يجب
ستره منها ومحل الكراهة في حق الرجل والامة فيسن لها استرها اما الحرة فيجب عليها اذ لك
كاهوم معلوم (قوله فلو قطع الكف) تفريع على قوله والاعتبار في اليدين الخ أي اذا عرفت أن
الاعتبار بما ذكر عرفت أنه لو قطع الكف بأن قطعت يده من الزند لم يجب وضعه وقوله أو القدم
أي طرفه الذي يجب وضعه وهو بطون الاصابع فلو قطعت أصابع قدميه وقدر على وضع
شي من بطنه لم يجب وانما قلنا ذلك لان الواجب وضعه فيما سبق بطون الاصابع لا كل القدم
حتى يترتب عليه ماذكر (قوله لم يجب) أي بل يسن ولو تعددت الاعضاء السبعة أو بعضها كفي
جزم من واحد من الاصل منها بان يضع احدي جبهتين ويدين وركبتين وأصابع قدمين أي يضع
يد من جهة اليمين ويد من جهة اليسار وركبة من هذه وركبة من هذه وقدم من هذه وقدم
من هذه فان وضع يدين مثلا من جهة واحدة لم يكف ولا يكفي وضع الزائد منها او يجب وضع
جزم من كل من المشتهين ولو خلق كفه مثلا فبالا قرب أنه يجب وضع ظهره لانه صار في حقه
بمنزلة البطن في حق غيره فلو عرض له الانقلاب فبالا قرب أنه ان أمكن وضع البطن ولو بعين
وجب عليه وضعه والا فلا ولو خلق بلا كف أو بلا اصبع قدره قدرها ووجب عليه وضعه قياسا
على ما لو خلقت يده بلا صرفق وذكره بلا حشفة فانه يقدر له ما من معتدلهما ولو سجد على شيء
خشن يؤذي جبهته مثلا فان زحزحها عنه من غير رفع لم يضر وكذا ان رفعها قليلا ثم أعادها
ولم يكن اطمأن الا بطلت صلاته فان رفع جبهته من غير عذر وأعادها بطلت صلاته مطاقا
سواء كان اطمأن أم لا (قوله جلوس بين السجدين) أي ولو في نقل ولو صلى قاعدا فلا يكفي
مادون الجلوس خلافا لابي حنيفة وهو ركن قصير كالاعتدال فلا يجوز تطويلها او تبطل به
الام لا لئلا يمد العالم الا في محل طلب فيه التطويل كاعتدال الركعة الاخيرة من سائر الصلوات

وجود الكف لا كنعاء بوضع جزم منه ولو مع وجود الاصابع (قوله من سائر الصلوات الخ) المعتمد كافي
حاشية المنهج الطلب بالفعل كاعتدال ثمانية الصبح وآخرة وتر رمضان واعتدال وجلوس صلاة التسابيح لا الجلة خلافا لابي حنيفة

(و) عاشرها (طمانينة) بحيث يتصل زفقه عن هويه (فيها) أي في الركوع والثلاثة بعده لا مريض في الخبر المذكور مع خبر ابن حبان (و) حادي عشرها (شهاد أخير) لما روى البيهقي بإسناد صحيح عن ابن مسعود قال كان قول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله السلام على فلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم ٢١١ لا تقولوا السلام على الله فان الله هو السلام

ولكن قولوا التحيات لله الخ والاراد فرضه في الجلوس الاخير لا في الاول لا ببر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قام من ركعتين من الظهر فاستلم ولم يجلس فلما قضى صلاته كبر وهو جالس فصعد بحدتين قبل السلام ثم سلم

اطلب تطويله في الجملة بالقنوت وكهالة التسبيح وتطويل الاعتدال يحصل بان يطوله زيادة على الذكر المشروع فيه بمقدار الفاتحة والجلوس بان يطوله زيادة على الذكر المشروع فيه بمقدار أقل التشهد بالقراءة المعتدلة بخلاف ما لو قصر عن ذلك ولو بشئ يسير وضبط تطويلها بذلك هو المعتمد خلافا للقبليين حيث ضبطه بالزيادة على قدر الفاتحة في الاول والزيادة على قدر التشهد في الثاني بعد الذكر المشروع فيه - ما لان مقتضاه أنه لو اقتصر في الاول على الفاتحة والذكر الذي فيه وفي الثاني على التشهد والذكر الذي فيه لم يضر وليس كذلك كما مر ولو نام قاعدا متمكنا في الصلاة لم يضر ان قصر وكذا ان طال في ركن طويل فان طال في ركن قصير بطلت صلاته لان مقدمات النعم تقع بالاختصار فنزل منزلة العابد (قوله طمانينة) وأقلها أن تستقرأ أعضاؤه وانما عداها ركنا واحدا في محالها الاربعة اجناسها كما عداوا السجدة تين ركنا لذلك (قوله عن هويه) الهوى بضم الهاء وقصها بجمع في السقوط وقيل بضمها الصعود وبفتحها السقوط (قوله تشهد الخ) هو فعل من الشهادة معني به التهادناتان لما فهم ما من الشهادة لله تعالى بالتوحيد ولحمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة ثم أطلق ذلك على مجموع التحيات لله الخ من باب اطلاق اسم الجزء على الكل لاشتماله عليه وذلك لان التشهد أربع جعل الاول التحيات لله الثانية سلام عليك أي النبي ورحمة الله وبركاته الثالثة سلام عليك الخ الرابعة أشهد أن لا اله الا الله الخ (قوله أخير) هو الذي يعقبه سلام وان لم يذكر للصلاة تشهد أول كالصبح والجمعة أو التعبير بالأخير جرى على الغالب من أن أكثر الصلوات له تشهدان (قوله كانة قول) أي استقصاها من غير تشريع بل باجتهاد بناء على الأصح من جواز الاجتهاد مع وجوده صلى الله عليه وسلم كما ان الأصح أن له الاجتهاد مطلقا ولم يسمع من صلى الله عليه وسلم الا حين أنكره ولا يلزم من تكرره منهم معامه لا مبرارهم به (قوله قبل أن يفرض) علم من هذا ومن الأمر بعده في قوله قولوا وجوبه وفرض في السنة الثانية من الهجرة ففرضه بعد فرض الصلاة كما استفهم من الحديث وحديثه فصلاته جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم كانت بالتشهد فكان الجلوس فيها مستحباً وقيل واجبا بغير ذكر فيها (قوله على فلان) ليس المراد هذا المفظل المراد ما صدقه كما مر اقبل وعزرائيل والمنقول أن تشهد النبي صلى الله عليه وسلم كتشهدها خلافا لمن ادعى أنه كان يقول وأني رسول الله وتعريف السلام في الموضعين في التشهد أولى من تكريره لثبوته في الاخبار وكلام الشافعي ولزيادته وموافقته - السلام التحال وذكر لو اوبى بين الشهادتين لا بد منه والافضل زيادة سيدنا قبل محمد لو كالطريق الادب والنهي عنه لأصله (قوله فان الله هو السلام) أي ولا معنى لقولكم السلام على السلام ولا يقال ان السلام يطلق على التحية واطلاقه حينئذ صحيح مع جعل على معنى اللام لانه قول هو لفظ يؤم ارادة المعنى الاول الذي هو غير صحيح فامر باجتنابه (قوله التحيات) مبتدأ وما بعده توابع بواو العطف والله خير والتحيات ما يحيا أي يعظم به من سلام أو غيره والباركات التاميات والصلوات المراد بها

(قوله المشروع فيه) اعلم ان حاصل ما اعتمد الشيخ الحنفى رضى الله عنه أن محل اغتفار التطويل انما هو في المحلات التي طالب تطويلها بالافعال وهو اعتدال ثمانية الصبح وآخر وتر رمضان واعتدال آخر سائر الصلوات المكتوبة في النازلة فقط واعتدال وجلوس التسابيح فيغتنر تطويلها حيث كان بخصوص ما طالب وهو القنوت باي صيغة وان لم تردوا التسبيحات العشر فان طواها بعام يطاب كسكون وقراءة وذ كر غير ذكرها أو بزيادة على التسبيحات العشر فخر حيث بلغ ذلك التطويل قدر الفاتحة زيادة على ذكر الاعتدال وقد راى تشهد

زيادة على ذكر الجلوس والمراد به كرها المشروع بحسب الحالة الراية فالمراد امام المحصورين الراضين بالتطويل يعتبر حالهما وغيرهما بغير حاله فقط لا المشروع في ذاته حتى يكون امام غير المحصورين كغيره كما قيل اه جل ملخصا (قوله لان مقدمات النعم الخ) الذي في حج ومم عليه عدم الابطال بالنوم ولو طال به الركن القصير كما في التطويل استدل بالافق (قوله مطلقا) أي في أمور الحرب وفي الاحكام وقبل خاص بالاول

اذ عدم ثدار كيدل على عدم فرضيته ونجب الموالاة بين كلمات التشهد دون الترتيب بينهما (و) ثاني عشرها (صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده) للاصريح في خبر ٢١٢ الصحيحين وقولي بعدم أولى من قوله فيه (و) ثالث عشرها (تسليمه أولى) نظير مفتاح الصلاة الوضوء

(قوله وغيرهما) أي اللعن المغير للمعنى بخلاف غير المغير فإنه لا يطل وإن أعيد وعلم لكنه مع ذلك يحرم لأن التشهد من أحاديثه صلى الله عليه وسلم أفاده سم (قوله لو أظهر النون) هكذا اعتقدتم روي واعتقد سم عدم البطلان بذلك لأنه من قبيل اللعن الغير المغير للمعنى وقد قام الحرف المظهر مقام الشدة التي سقطت على أنه لا ملن لأن ابن البرقي جوز الادغام وتركه حيث كان المدغم فيه لا ما أوردنا من ربنا ورد الاول باننا لانسلم قيامه مقامها لانها صفة للحرف والجماني بان الذي جوز ابن البرقي انما هو الغنة وتركها لا الادغام وفيه كما ذكره الشيخ سلطان فراجعه (قوله نحو أن لا اله الا الله الخ) الذي في حواشي المنهج القليل بنحو الا الله أشهد أن لا اله الا الله هو ظاهر لان هذا هو المغير للمعنى بخلاف ما في المتن (قوله نوع ايهام) ضبطه الشيخ الجليل بهامش

المولات الخمس والطيبات الاعمال المالحات وأقل التشهد وأكمله مشهور (قوله اذ عدم ثدار ك) أي عوده اليه وقوله يدل على عدم فرضيته أي لأن الواجب لا يجب بربوده وجود السهو (قوله ونجب الموالاة بين كلمات التشهد) أي بان لا يفصل بينهما بغيرها ولو ذكر أو قرأنا ثم يغتفر وحده لا شريك له بعد الا الله لأن ما وردت في رواية وكذا زيادة في ايهام النبي وزيادة ميم في السلام عليك ولا يجوز ابدال لفظ من أقل التشهد ولو جردناه كالنبي بالرسول وعكسه ومحمد بأحد وغير ذلك ويجب رعاية التشديد وعدم الابدال وغيرهما فيه نظير ما مر في الفاتحة ويؤخذ من ذلك وجوب التشديد أو اله في النبي وصلا ووقفًا ولو تركه لم تصح قراءته وأنه لو أظهر النون المدغمة في اللام في أن لا اله الا الله بطل تشهده وتركه شدة منه نظير ما مر من اظهار ال في الرحمن ثم يعذر في ذلك الجاهل لخفايته كثير وأنه لو أسقط شدة محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله دون الترتيب الخ) محال عدم وجوبه ما لم يخل عدمه بالمعنى كقديم بعض الجمل على بعض فان أدخل به كقديم أجزاء الجملة الواحدة فحز أن لا اله الا الله أشهد وجب وبطلت الصلاة بتعمد تركه والحاصل أنه يشترط في التشهد اسماع النفس به كالفاتحة وقراءته قاعدة الاعتذار وأن يكون بالاعتراف لا بالقادر عليها ولو بالتعلم وعدم الصارف كالفاتحة والموالاة ومراعاة الحروف والكلمات والتشديدات والترتيب ان حصل بعدمه تغيير المعنى (قوله وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) وأقل الصلاة على النبي وآله اللهم صل على محمد وآله ويكفي صلى الله عليه وسلم أو على رسوله أو النبي دون اسمه وأو الماسي أو عليه لان الصلاة يطلب فيها مزيد الاحتياط فلم يغتفر فيها ما فيه نوع ايهام بخلاف الخطبة فانها أوسع منها وأكملها الصلاة الالهية وهي أفضل الصلغ فيبرهم من حلف أنه يصلي بأفضلها (قوله بعده) هذا صريح في أنها خارجة عن معنى التشهد فليست جزأ منه ولذا لم يذكرها في أقله ولا يشترط الموالاة بينهما وبين التشهد لأن اركان مستقلة فلا يضر تخالذ كرتينهما وحينئذ فليس المراد بالعبودية العينية بل ما هو أعم (قوله أولى من قوله فيه) أي لا قضاؤه صحة الايمان به في أثباته لا يقال ان ذلك يقتضي أنها فاسدة فكيف يعبر بقوله أولى لانه قول يمكن صحتها يجعل في معنى مع كقوله تعالى ادخلوا في أمم فادخل في عبادي ومعية فقط لا ترمعناها بالعبودية لكن لما كان فيها نوع ايهام وعبادة المصنف سالمة من ذلك كانت أولى (قوله تسليمه أولى الخ) شروط السلام عشرة الايمان بال وكافي الخطاب وميم الجمع وأن يتلفظ به وأن يسمع به نفسه فلو همس به بحيث لم يسمعه لم يعتد به فتجب اعادته وان نوى الخروج من الصلاة بذلك بطلت لانه نوى الخروج قبل السلام وأن يوالي بين كلمته وأن يأتي به من جلوس أو بدله وأن يكون مستقبلاً القبلة بصدرة فلو تحول به عنها قبل اكتماله بطلت وأن لا يتصد غير فقط وأن لا يزيد فيه على الوارد ولا ينقص عنه بما يغير المعنى ثم لو قال السلام اتمام أو الحسن عليكم ليضروكذ الوفاة السلام بكسر السين أو فتحها مع سكون

م رب الباء الموحدة والمعنى أن الشائع في صيغة الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم هو لفظ محمد وما الحق به دون غيرهما اللام كأحد والماسي الخ فلا شيع فيه بالنسبة لذلك فلم يغتفر اه فتأمل (قوله بما يغير المعنى) راجع لكل من الزيادة والنقص وقوله ثم الخ هو بيان انه هو المغير للمعنى فيها حواشي ج و د

وتحريمها الله كغير وتجليها التسليم رواه أبو داود والترمذي بإسناد صحيح ٢١٣ أما التسليمة الثانية فسنة كما سيأتي فيقول

السلام عليكم ويكنى
عليكم السلام لا سلام
عليكم لعدم وروده (و) رابع
عشرها (ج) الحوس للثلاثة
الآخيرة) وذكره في
الآخيرين منها من زيادتي
(و) خامس عشرها (ترتيب)
للقروض المذكورة المشغل
عدها على قرن النية
بالتكبير وإيقاع التحريم
والقراءة في القيام والتشهد
والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم والسلام في الجلوس
ودليل هذا والذي قبله
الاتباع مع خبر صلوا كما
رأيتوني أصلي فلوتركة
عدها كأن مسجد قبل ركوعه
بطات صلاته

(قوله إذا تحل ما لم يرد)
في المداينى إذا تحل بمالم
يرد بالخاء المهملة وبالياء
فأعمل ما هنا تحريم (قوله
فهو شرط في الاعتماد الخ)
أى فإذا قدم التعمود على
الافتتاح أرا السورة على
الفتحة فات المؤخر واعتد
بالمقدم في الأول عكس
الثاني أفاده سم (قوله
جواب عما يقال) فيه أن
الترتيب جعل كل شئ في
مرتبته والنية والتكبير
مرتبتهما المقارنة في القيام
وكذا القراءة إلا أن يقال
أن الترتيب جعل كل ركن
بعد الآخر فيصير جوابه ولم يقل بذلك اهـ

اللام فيه ما أو بفخ السين مع اللام وقصده معنى السلام فإنه يكتفى
الصالح أو أطلق بطات صلاته أن طوبى وحمد ولو جمع بين آل والتنوين لم يضر وكذا لو قال
والسلام عليكم بالواو سبق ما يعطف عليه هنا بخلاف التكبير كما مر (قوله تحريمها الله كغير
وتجليها التسليم) منع الحنفية الاحتجاج به على تعين التكبير للتحريم والتسليم للتصديق
معتقدين أنه من قبيل مفهوم المخالفة وهو غير حجة عندهم وزيف ذلك أمام الحارمين بأن
التعيين مستفاد من الحصر المدلول عليه بالمبدء أو الخبر بطريق المنطوق كالتحصيص صدقاتك
في زيد في قولك صدقي زيد وقد قررنا فائدة ذلك الحصر بأن الخبر إما أن يكون أعم من المبدء
أو مساويا له ولا يجوز أن يكون أخص منه كقولك كل حيوان إنسان والخبر في هذا المثال
لا يصح أن يكون أعم من المبدء اقطعا وأيضاً فالخبر الأعم لا يفيد الحصر في المبدء كقولك زيد
صدقي فإنه لا يفيد حصر الصدقة في زيد ولا أخص لما سبق من امتناعه فتعين أن يكون
مساويا وإذا كان مساويا بالزم الانحصار ضرورة فيصدق أن كل ما هو صدقك فهو زيد ولا شك
أن ما هنا نظيره هذا المثال فيفيد حصر جميع أفراد التحريم والتصديق في التكبير والتسليم
أى أن كل فرد من أفراد ذلك يصدق عليه التكبير والتسليم فهو من حصر الجزئيات في الكل
ولو فرض أن التحريم والتصديق أفرادا غير منحصرة في التكبير والتسليم كما يقول الحنفية كان
الخبر أخص من المبدء وهو ممنوع كما مر (قوله فسنة) أى أن لم يعرض بعد الأولى مانع والا
امتنع كخروج وقت الجمعة ولو بالشك وتخرق ختم ونية إقامة مسافر ونحو ذلك بخلاف
رؤية الماء فلا تمنع من ذلك على المعتقد (قوله ويكنى عليكم السلام) أى لتأديته معنى ما قبله
لكنه مكرره (قوله لا سلام عليكم) أى فتبطل به صلاته إذا كان جاهلا معذورا ويكتفى
ذلك في سلام النية وتبطل أيضا بعد سلامي أو سلام الله عليكم أو عليك أو عليكما لامع ضمير
الغيبية فلا تبطل به لانه دعاء لا خطاب فيه ولكنه لا يجزى والحاصل أنه إذا تحل ما لم يرد وخطب
وتعمد بطات صلاته والافلا (قوله لعدم وروده) أى هنا بخلاف التشهد لا يقال إن عليكم
السلام لم يرد مع أنه يجزى لانا نقول أنه مقابوب الذي ورد وهو السلام عليكم ولذا كره كما مر
(قوله للثلاثة الآخيرة) هي التشهد الآخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتسليمة
الأولى (قوله ترتيب الخ) هذه من الأركان بمعنى الإجراء صحيح لانه أن فسر بجعل كل شئ في
مرتبته فهو من الأفعال أو بوقوع كل شئ في مرتبته فهو صورة للصلاة وصورة الشئ بجزئته
فلا تغليب على كالأمرين في عدمه منها بذلك المعنى خلافا لما قاله بعضهم (قوله للقروض)
خرج بذلك ترتيب السنن بعضها مع بعض كالافتتاح والتعمود وترتيبها مع الفرائض كالفتحة
والسورة فهو شرط في الاعتماد بها سنة لا في صحة الصلاة (قوله المشغل) جواب عما يقال
أن التكبير والنية لا ترتيب بينهما الوجوب اقترانهما وكذا القيام وما وقع فيه والجلوس وما
وقع فيه وحاصل الجواب أن الترتيب معتبر في القروض الموصوفة بأن عدها مشغل على أشياء
لا ترتيب فيها وهي هذه الستة لا بين القروض مطلقة فالترتيب عند من أطلقه مراد فيما عدا
ذلك ومحل عدم الترتيب في الأربعة الآخيرة بالنسبة إليها مع عملها أما بالنسبة لبعضها مع بعض
فهى مرتبة (قوله ودليل هذا) أى الترتيب (قوله فلوتركة) أى الترتيب عدا بتقديم ركن
فعلى على فعلى كان مسجد قبل ركوعه أو على قولى كان ركع قبل قراءته أو بتقديم قولى وهو

أوسهوا فبعد المتروكة لغو فان تذكره ٢١٤ قبل بلوغ مثله فعله والاعتناء به ركعته وتدارك الباقي ويجب أن لا يقصد

بالركن غيره فهو لغو لقراءة
بغيره ركوعاً أو رفعاً من
الركوع فـ زعموا يكف لأنه
صرفه إلى غير الواجب
(وسمى نوعان) أحدهما
إباض

(قوله من ركعة أخرى) قال
هم هذا يقتضي بطريق
المفهوم أنه إذا تذكر عند
بلوغ مثله تلك الركعة بأن
تذكر في السجود الثاني أنه
ترك الأول لو قوعه على
طرف عمامته مثلاً لا يقوم
مقامه مع أنه ليس كذلك
فالأولى حذف هذا القيد
الآن يقال أتى به لأجل
قوله بعد والاعتناء به ركعته
لأنه في هذه الصورة وإن قام
مقامه لم تقم به الركعة بل عليه
السجود الثاني اه فتدبر
(قوله إذا لا تخنأ غير معتد به)
قال الرشدي لا يعد إذا
الهو الخ (قوله في هذه
الصورة الخ) قال هم حيث
كان الهوى غير معتد به كان
هذا الركوع متروكاً أيضاً
فليس ثم زيادة فلا استثناء
وقد يقال ليس متروكاً كما
كالركوع والاستثناء منظور
فيه لا ظاهر المحسوس اه
فتدبر (قوله أما لو ترك
إلا الخ) أي وكذا لو ترك
فيه حكمه كذلك كما في م
وسمى (قوله ركوعاً) لأولى

سلام على فعل أو قول كان سلم قبل سجوده أو تشهد أو ما لو قدم قولاً غير سلام عليه ما كتشهد
على سجود وكذا صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على تشهد فلا يضرك أن لا يعتد بما قدمه بل
يعتمد في محله (قوله أوسهوا) أي ترك ذلك سهواً وقوله فبعد المتروكة لغو أي إلى أن يتذكر
فإن تذكر فضيحه التفصيل الذي ذكره وإنما كان لغو الوقوع في غير محله (قوله تذكره) أي
المتروكة قبل بلوغ مثله من ركعة أخرى ومثل التذكير الشك الذي لا يجب استثنائها فان
شك في ركوعه أنه ترك الفاتحة أو في سجوده أنه لم يركع وجب أن يقوم فوراً فان مكث قلبه لا
يتركه كريطات بخلاف ما لو شك في القيام في قراءة الفاتحة فبكت لينتدكر فان أوجب الشك
استثنائها كـ شك في النية أو تكبيره الأحرار بطلت ولا سجوداً له وحينئذ (قوله فعله) أي
فوراً وجوباً فان تأخر بطلت صلاته وفعله إما وحده أو مع توقف عليه كأن تذكر في السجود
ترك الركوع أو شك فيه فانه يجب عليه أن يقوم ليركع منه ولا يكفيه أن يقوم راكعاً إذا
الافتحنا غير معتد به في هذه الصورة زيادة على المتروكة فتكون مستثناة من قوله فعله المتبادر
منه أنه يفعله وحده (قوله والا) أي وإن لم يتذكر حتى يبلغ مثله غفرت به ركعته لو قوعه عن
متروكه نعم إن لم يكن المثل من الصلاة كسجود تلاوة أو سهواً بأن استقرت غفلته حتى قرأ آية
سجدة أو صـ در منه ما يقتضي السجود فسجد ثم تذكر أنه ترك شيئاً من السجودات لم يجزه ذلك
السجود لعدم شمول نية الصلاة له سواء كان منفرداً أو مأموماً كالوأتى به إمامه فتابعه فيه
وعليه سجدة من صلاته فان ذلك لا ينوب عنه أو يؤخذ منه أن المثل المأني به للمتابعة لا يحسب
كالو أحرار منفرداً أو صـ إلى ركعة ونسي منها سجدة ثم قام فوجد مصلياً في السجود أو الاعتدال
فاقتدى به وسجد للمتابعة فان ذلك لا يجزئه ولا تتم به ركعة شـ لا قال الشويزي (قوله وتدارك
الباقي) أي ويسجد للسهو وفي جميع صور ترك الترتيب سهواً ومنه ما لو سلم في غير محله كذلك
فيسجد له أما لو ترك السلام وتذكر قبل طول النفل وأتى به فلا سجود وكذا بعد طوله إذا غابته
أنه سكوت طويل وتعمده غير مبطل فلا يسجد سهواً (قوله غيره) أي فقط أما لو قصد الركن
فقط أو هو والغیر أو أطلق فانه لا يضرك لو قصد التكبير الأحرار وغيره لم يكف لأن
الاعتناء بحتاطه لا بحتاط غيره (قوله فلو هو) بفتح الواو بمعنى سقط كما مر وقوله لتلاوة أي
بأن قرأ آية سجدة وهو من القيام للسجود وقوله لم يكف أي فعله أن يقتصب ليركع ولو قرأ
آية سجدة وقصد أن لا يسجد فلما هو للركوع عن له السجود فان كان قد انتهى إلى سجدة
الراكعين فليس له ذلك والاجاز ولو قرأ إمامه آية سجدة ثم ركع عقبها فظن المأموم أنه يريد سجود
التلاوة فهو للركوع فراه لم يسجد فوقف عنه عن سجدة الركن كفاه ذلك عن الركوع لأنه
فعل الهوى للمتابعة الواجبة فلم يعلم بعدم سجود الإمام إلا بعد أن وصل هو للسجود قام
مخضياً فلو أتى بصلب عامداً عالماً بطلت صلاته لزيادته ركوعاً (قوله فزعا) بفتح الزاي أي لأجل
الفرع أي الخوف ويصح بكسر هاء جمع في فزعاً أي خائفاً لكنه ليس نصاً في كون الرفع لأجل
الفرع الذي هو مضر ولو شك هل رفعه للفرع أو لغيره فالأقرب عدم الاعتداد به لأن ذلك يرجع
لشك في الرفع والشك مؤثر في جميع الأفعال (قوله وسننهما) هذا هو القسم الثالث من الترجمة
والإضافة على معنى الإلام أو في فتشمل الأبعاض والهيئات ونحو قنوت النازلة ويصح أن

فيما مالانه بجرداته كذا تبطل صلاته ولا يتوقف بطلانها على زيادته الركوع الثاني اه فتدبر تكون

تكون على معنى من لكنهم لا تشعل حينئذ نحو قنوت النازلة (قوله يجبر تركها) صفة كاشفة
للابعاض قصد به الفرق بينهما وبين الهيات واعلم أن الابعاض اسم لاركان فاطلاقها على
السنن التي يجبر بالسجود على طريق التشبيه بالاركان بجامع الخبر في كل وان كان جبر الاولى
بالسجود والثانية بالمدارك واستعمل اسم التشبيه وهو الابعاض للمتشبه وهذا باعتبار الاصل
ثم صار حقيقة عرفية في ذلك (قوله هو أو عمدا) حالان من الترك أي وان قصد به عمدا تركها
السجود (قوله بسجود السهو) من اضافة المسبب للسبب والسهو لغة نسيان الشيء والغفلة
عنه والمراد به هنا مطلق الخلل في الصلاة ولو عمدا ما عدا صلاة الجنازة فلا يشرع اياها بسجود
هو بخلاف سجدة التلاوة والشكر خارج الصلاة فانه يشرع اياها ولا مانع من جبر الشيء
بأكثريته وشرع جبر الخلل أو ارغاماً للشيطان فالقصد بالذات أحدهما وان لم يترك منه الآخر
(قوله ندبا) أي لأنه لم يذب عن واجب بخلاف جبر انات الحج فانها نابت عن واجب وانما ذكر
قوله لا وجوباً وان فهم مما قبله توطئة للتعليل (قوله ناسيا) متعلق بجبر والادلة الاتية
بعضها نص وبعضها قياس (قوله غائبة الخ) وسيأتي في كلام الشارح أربعة وزيد على ذلك
غائبة في القنوت وهي الصلاة على الصب والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والآل
والصب والقيام لذلك فجاءت أعزرون في القنوت منها أربعة عشر وفي التشهد ستة فالخصر
في الثمانية اضافة بالنسبة لما ذكره في المتن (قوله تشهد أول) أي ولو في نقل فاذا نوى أو بعدائه
بقصد أن يأتي فيها بتشهدين يترك أوهما سهواً أو عمداً بسجود السهو وعلى المعتمد وقيل لا بسجود
لان عزمه على الاتيان به لا يلحقه بتشهد هذا الظاهر مثلاً اذ هو مع ذلك مخير بين تشهدين وثلاث
وواحد فهو غير سنة مطلوبة لذاته في محل مخصوص فان لم يقصد الاتيان بذلك بان أطلق فلا
سجود (قوله لانه صلى الله عليه وسلم ترك) أي التشهد أي ولزم من ترك ترك القعود له والصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والقعود لها فهذه الاربعة متروكة فكان حقه فيما بعد
الاستدلال بهذا الحديث لا بالقياس وكونه صلى الله عليه وسلم لم يقصد بالسجود الاجبر التشهد
ترجيح بالمرجح (قوله ناسيا) المراد بالنسيان في حقه صلى الله عليه وسلم السهو لانه هو الذي
يجوز على الانبياء بخلاف النسيان لانه نقص والفرق بينهما ما أن النسيان زوال الشيء من
الحافظة والمدركة معاً والسهو زواله من الاولى مع بقاءه في الثانية واعلم أن الدماغ فيه خمس
من الحواس الباطنة اثنان في البطن الاول الذي في مقدم الدماغ وهما الحس المشترك المدرك
لصور المحسوسات وخزائمه الخيال واثنان في البطن الاخر الذي هو في مؤخر الدماغ الحافظة
المدركة للمعاني وخزائنها المسماة بالمدركة وتسمى الواهمة أيضاً وواحدة في البطن الوسط وهي
المذكورة وتسمى مخيلة وهي لا تفترداً عما لا في نقطة ولا نوم فتأخذ بالمعاني من المدركة والصور
من الخيال وتركب هذه على هذه كعداوة الذئب للسان فان استعملها العقل خرجت اقتاجاتها
صادقة أو الوهم فكاذبة فقد ثبت للانسان تواليه السلطنة وجالوسه على الكرسي وغير ذلك
من الامور الوهمية فوظيفة التركيب والتحليل كما مر تركيب العداوة على الذئب وتحليل
الهبة عنه وقيل انهم مدركة أيضاً وهذه الحواس الخمس أثبتت بالحكماء وأما أهل السنة فلا
يحكمون على ما بيني ولا اثبات لعدم قيام الدليل على ذلك ويشتهون الحواس الخمس الظاهرة

يجبر تركها) سهواً أو عمداً
(بسجود السهو) ندباً لما
سيأتي لا وجوباً لانه لم يذب
عن واجب (وهي) غائبة
(تشهد أول) لانه صلى الله
عليه وسلم تركه ناسياً وسجد
قبل أن يسلم كما مر وقيل
بالنسيان العمداً بجامع
الخلل بل خلل العمداً
(قوله فانه يشرع اياها) أي
كان تكلم فيها يسيراً ناسياً
(قوله التشهد) أي الاول
والاخير (قوله المسماة
بالمدركة) المشهور أن الحزاة
تسمى الحافظة وعلمية
فالسهو زوال الشيء من
المدركة مع بقاءه في الحافظة
عكس ما قاله المحشي آنفاً

الله عليه وسلم في الاول بان
يتيقن ترك امامه لها بعد ان
يسلم امامه وقبل أن يسلم هو
(وتموت) في الصبح

(قوله بالله - مزالح) الاولى
حذفه لان الكلام في عدم
الابحاض (قوله بل وازتركه
والاقتصار على اللهم صل
على سيدنا محمد) في التعاميل
تطراذيقه تضي أن كل ما جاز
تركه لا يسجد له مع ان جميع
الابحاض كذلك ويسجد
اتركه افا لاولى حذفه (قوله
ولان غير المأموم الخ) انما قيد
بذلك لان التقصيل المذكور
لا يمتنع في المأموم فانه لا يعود
يسجد لتحمل امامه عنه
قتدير (قوله ولا سجود أيضا)
أى بالنسبة للصلاة على
الأنثى لانه أتى بها وان كان
يسجد بالنسبة للسلام الاول
اه شيخنا الدمهوجي
وهذا كالمريض في جوار
العود في هذا الصورة ليسجد
والذي في سم على حج والمناج
عدم جواره لان ما أدى
وجوده الى عدمه ممتنع لازوم
الدور وقرره الشيخ الحنفى
الا ان يقال قول الحنفى فان
عاد لما أتى بالسجود أى على

سبيل الفرض أى لو قلنا بذلك صادف الصلاة فبأنى الخ أو يقال المراد عادليا أى بالسجود لماقتض آخر فلا ينافى كونه
عدم جواز العود ليسجد لتلك الصلاة على الاول وبالثانى يجاب عن تقرير شيخنا بقوله يسجد بالنسبة للسلام الاول أى بالنسبة
للمقتضى الآخر فتدبر (قوله بالنسبة للاماموم) ليس قيداً أخذ من العلة (قوله لالاجل الاتيان الخ) فيه أن الكلام فى الاماموم
وهو قد أتى به الا فى الامام حتى يقال ذلك (قوله هو القضاء) فتسكون ما مصدريه لا موصولة

ووتر النصف الاخير من رمضان بخلاف قنوت النازلة لان قنوتها سنة في الصلاة لاسنة منها أي بعضهم (وقيامه) أي للقنوت (وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) صلاة (على آله بعد القنوت) فيها قياس الاربعة على ما قبلها والاخير من زيادتي وترك بعض القنوت كترك كاه (قوله تسع قنوتا مجزئنا الخ) أي زيادة على ٢١٧ ما أتى به من ذكر الاعتدال ان أتى به

فان لم يأت حسب هذا الوقوف للقنوت لان عدم اتيانه بذكر سنة على ارادة صرفه هذا الوقوف للقنوت اعش (قوله تيمم امامه) فلو أتى به الامام الحنفي لم يسجد المأموم كما قاله ع ش وقال قل يسجداه ش ن (قوله تعين عليه) أي مالم يقطعه ويعدل الى بدله كما هي عبارة هر وشرح الروض وكتب عليه ع ش تيمم قوله وترك بعضه كماه أي مالم يقطعه ويعدل الى آية تتضمن ثناء ودعاء فلا سجود بخلاف ما اذا قطعه وانصر على ما أتى به منه اه المقه ودمنه وقوله الى آية ليس قبلها بل مثاها كل دعاء وثناء غير ما ورد امامه وكان شرع في قنوت النبي صلى الله عليه وسلم أو غير ثم قطعه وعدل الى الاخر وأتى به ولو كاه فانه يسجد والفرق أنهم لما كانوا ردين صاروا بمنزلة القنوت الواحد والقنوت الواحد يسجد وترك بعضه بخلاف غير

كونه فعل الله تعالى وان طلب رفع الشرمه لكرامة النفس له من حيث ذاته نستغفرك وتوب اليك وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم بكسر اللام وقحها في الفعلين والثاني أول من البايغ الذي يراعي النكات لا فادته المبالغة فكان الصلاة والسلام وقعا فأكبر عنهما وهذا قنوت النبي صلى الله عليه وسلم ومثله قنوت عمر وأبيه ونسبته اليه لانه رواه عنه صلى الله عليه وسلم أو قاله من عنده وهو اللهم اغفر لي ذنوبي ونسبتي اليك ونؤمن بك وتسوكل عليك وثقي عليك الخير كما تشكرك ولا تكسر ك ونخاع وترك من يفجرك أي يهيبك اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد عطف الصلاة على ما قبلها من عطف الخاص والسجود عليها من عطف الجز واليك نسي ونحن بـ كسر الفاء أي تسرع نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجذب بكسر الجيم أي الحق بالكفار ملحق بكسر الحاء أي لا حقيهم -م وتقدم ذلك ولو عجز عن القنوت وقف وقفة يسيرة تسع قنوتا مجزئنا ولو قصير فلا سجود فان لم تسع ذلك بان قصرت جدا سجد على الاربعه (قوله ووتر النصف الاخير الخ) ويسجد تاركه تيمم امامه الحنفي وان فعله المأموم لان ترك امامه له ولو اعتقاد في حكم السهو والذي يلحقه منه بخلاف ما اذا اقتدى في الصبح صلى سنة فلا يسجد لتحمل الامام له ولا خال في صلاة في اعتقاد المأموم والمراد بوتر النصف الاخير من رمضان وتر رمضان لا لوتر الواقع فيه فلو قضى فيه وتر غيره لم يقنت بخلاف ما لو فات وتر رمضان فقضاء في غيره فانه يقنت عملا بالاصل فيه مامن أن القضاء يحكي الاداء فلا يسجد تركه في الاول دون الثاني ولو فات وتر النصف الاول فقضاء في الثاني لم يقنت عملا بما ذكره فالنصف الاخير في كلامه قيد خرج به وتر النصف الاول وخرج وتر غير رمضان بالعناية السابقة (قوله قنوت النازلة) ويكون في اعتدال كل ركعة أخيرة من المكتوبات (قوله لان قنوتها) أي النازلة (قوله أي بعضها) بالرفع تفسير قوله سنة منها المنقى والمراد بالبعض ما يشعل الهيئة أي ليس بعضها معروف ولا هيئة (قوله بعد القنوت فيهما) أي في في الصبح ووتر النصف الاخير من رمضان أو المراد في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والصلاة على آله فيكون اشارة الى أن بعد القنوت يرجع اكل منهما (قوله قياسا للاربعة) وهي قوله وقنوت الخ وقوله على ما قبلها أي على الاربعة قبلها وهي قوله تشهد أول الخ وفيه القياس على المقيس لان بعض الاربعة السابقة مقيس على غيره على ما قاله هو وبعضها منصوص وفي ذلك خلاف في الاصول أما على ما مر فكاه منصوص ويصح أن يراد بما قبلها ما كان منصوصا وهو التشهد فقط لكنه بعيد (قوله وترك بعض القنوت كترك كاه) أي لانه بالشروع فيه تعين عليه وان لم تعين قبل ذلك فليس كلامه صفييا على الضعيف القائل بتعين كلمات اللهم اهدنا الخ مطلقا بل المراد ترك بعض أي بعض ما شرع فيه سواء كان المشهور أو

٢٨ ل وى الوارد فانه لم يرد بخصوصه كان قنوتنا سنة فلا سقط العدول اليه حكم القنوت الذي شرع فيه وقطعه هكذا فرق ع ش وفيه أنه يقتضي السجود عند ترك أحد الوادين اذا فعل الآخر بقامه لانه بمنزلة من اقتصر على بعض القنوت الواحد مع أنه ليس كذلك الا أن يجاب بان محل تنزيلها بمنزلة اذا تعرض امامها بخلاف ما اذا تعرض عنهم معا وعن أ - دهم ابتداءه وأتى بالآخر تاما أو كاه بغير ما ورد فانه لا تنزل حينئذ فلا سجود اه تدبر

ومثله ترك بعض التشهد
الاول وظاهر أن القعود
للمصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم بعد التشهد الاول
وللمصلاة على الآل بعد
الاخير كالقعود للاول وأن
القيام لهم بعد القنوت
كما القيام له وسبقت
المذكورات أبعاضاً لأنها
لما أتت كدت بحيث جبرت
بالسجود أشبهت الأركان
التي هي أبعاض وأجزاء
حقيقة (و) النوع الثاني
(هيأت منها) هو أولى
من قوله وهي أربعون (رفع
يديه) أي كفيه (حذو
منكبيه في تحريم) بالمصلاة
(وركوع ورفع منه)
للاقباع روى الشيخان

(قوله فإذا ترك فإنه أو
واو وانه) فيه أن ترك ذلك
رواية كافي المنهج حيث
قال تيممه كافي العزيزي أن
قال أنك تقضي ولا يقضي
عليك أنه لا يذل الخ فاعل
نذب السجود ترك ذلك
لأنه من زيادة النقص
وهي مقبولة تدبر (قوله
تحت صدره) هو قول ض
رده ج والمعتد كافي وفي
م روع ش عليه أنه
يراهما إلى جانبه

غيره كقنوت عمرو البهض في كلامه شامل للحرف فإذا ترك فإنه أو واره أو أبدل في جمع
سجد ولو أراد أن يجمع بين القنوتين فاقصر على الاول فلا سجود ولو شرع في الثاني ثم ترك
باقية سجد على المعتدلة عينه بالشرع فيه (قوله ومثله ترك بعض التشهد) أي الواجب في
الاخير (قوله وظاهر الخ) ذكر أبعاضاً أربعة زيادة على ما في المتن كما مر (قوله المذكورات)
أي من الاثني عشر ومثلها بقية العشرين (قوله لأن المأنا كدت الخ) يعني أنها ليست أبعاضاً
حقيقية وقضية أن معنى الصلاة حقيقة الواجبات فقط مع أن معانيها المجموع الآن يقال
أن الصلاة تطلق ويراد به الصلاة الكاملة المستوفية لمطابقتها ولا شك أن السنن المذكورة
بعض منها حقيقة وتطابق ويراد بها ما يسقط المطابقتها وتسمية السنن حينئذ أبعاضاً
منها مجاز بالاستعارة للعلاقة المشابهة على ما مر وقوله بحيث حينية تعليل وقوله أشبهت الأركان
خبر أن أي يجمع مطلق الجبر وان اختلاف الجابر في كل كما مر وقوله وأجزاء عطف تفسير (قوله
هيأت الخ) أراد به ما ليس وكفاً في أوله أبعاضاً يجبر بالسجود فلا يسجد لتركها لأنه لم ينقل ولا هو
في معنى ما نقل إذا القنوت مثلاً ذكره مقصود بشرع له محل خاص به بخلاف الهيأت فإنها
كاملة دمة بعض الأركان كدعاء الافتتاح أو التابع كالسورة فإن سجد شيء منها عامداً عالماً
بطلت صلاته إلا أن كان جاهلاً معذوراً القرب عهد بالسلام أو نشأه بعدد عن العلماء لا يقال
مقتضى إتيانه بسجود السهم ومعرفة ما يشوب عنه فكيف يكون معذوراً لأننا نقول أنه قد
يسمع مشروعية سجود السهم وقبل السلام لا غير فيظن عمومته في كل سنة (قوله هو أولى) أي
لاقتضائه الحصر فيه وانما عبر بالاولى لامكان الجواب عن الاصل بأنه حصر اضافي أي بالنسبة
لما ذكره هنا لا حقيقي وهو الدال على استيفاء جميع الأفراد (قوله يديه) أي المولى من امام
وغيره ولو امرأة وان صلى من اضطجاع (قوله أي كفيه) أي به لدفع ما يؤهله اطلاق اليد من
أن المراد به حقيقة ثمان رؤس الاصابع إلى المنكب فأما بذلك أن المراد به معناها المجازي
من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء (قوله حذو) بالذال المججمة أي مقابل منكبيه تنبيه
منكبه وهو مجمع عظم العضد والكف وهذا بيان للاكمل والسنة تحصل بأي رفع كان كما
يعلم مما يأتي ولا تطل الصلاة فيه وان شئ الله فعلاً فالنامع التوالى لان ذلك مطلوب (قوله في
تحريم الخ) ويتبدى الرفع فيه مع ابتداء التكبير وينتهي مع انتهائه على المعتد والدليل على
سنة الرفع في ذلك الاجماع كما نقله ابن المنذر وخبر ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه
حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة متفق عليه بل قال البخاري روى الرفع سبعة عشر صحابياً ولم
يثبت عن أحد من الصحابة خلافه وقد صنف هو في ذلك تصنيفاً رده عليه على من أنكره وحكمته
كما قال الشافعي رحمه الله تعالى تعظيمه تعالى حيث يجمع بين اعتقاد القلب ونطق اللسان
المرجم عنه وعمل الأركان وقيل الإشارة إلى طرح ما سواه تعالى والاقبال بكايته على صلاته
وقيل الإشارة إلى رفع الحجاب بين العبد وربّه وقيل غير ذلك (قوله وركوع) أي ويتبدى الرفع
فيه مع ابتداء التكبير ولا يديه إلى انتهائه لأنه إذا حاذى كفاه منكبيه انحنى وأرسل يديه وأما
التكبير فيتمه إلى أن يصل حد الرأى كع لئلا يخلو جزم من صلاته عن ذكر وقوله ورفع منه أي
ويتبدى الرفع فيه مع ابتداء رفع رأسه فإذا استوى قائماً أرسلها ما أرسلها خفيفاً تحت صدره
لا يقال هلاس عدم الرفع في ذلك خروجاً من خلاف من أبطل به الصلاة من الحنفية لأننا نقول

لمراعاة الخلاف شروط من جلتهم أن لا يخالف سنة ثابتة وهذا ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية حسين صحابته كما قاله السيموطي في الاشياء وسأقي في المتن سن الرفع عند القيام من التشهد الاول وبقى القيام من جلوس الاستراحة فيسن الرفع عنده كانه على الشاقي وهو المعتقد بخلاف القيام من السجود فلا يسن الرفع عنده على المعتقد أيضا فان ترك الرفع فيما أمر به أو فعله فيما لم يؤمر به كره (قوله ومعنى حذوا الخ) أشار بذلك إلى أن هذه سنة مجملة اشتملت على سنن متعددة ذكر منها خمسة هذه الثلاثة والاثنين الآخرين في المتن وبقى منها تفريق الاصابع وكونه وسطا فإذا فعل شيئا من ذلك أثيب عليه وفاته الكمال فيما تركه وهذه الكيفية جمع بين الشافعي بين الروايات المختلفة في ذلك وقوله وإبهامه أي رأسه ما وقوله شصمى أذنيه أي ما لان منها لا يقال أنه إذا فعل ذلك لا يمكن محاذاة أطراف أصابعه أعلى أذنيه لأنها أطول من الأذنين لا نأقول أنه يسن إمالة أطرافها جهة القبلة فبذلك تحصل المحاذاة (قوله رفعه) أي الشخص وقوله والتسميع أي قول مع الله إن شاء الله (قوله الإبزادة) أي فقط وقوله أو نقص أي فقط فالصور ثلاثة وقوله مغلوب أي مقهور (قوله فان لم يمكنه) أي انجز كشال فلورفع أحدها مع قدرته على رفع الأخرى لم يحصل له أصل السنة بل يكره ويرفع الاقطع إلى حد بحيث لو كان سليما وصل كفه وأصابعه للهيمته المشروعة ولو ترك الرفع عمدا أو سهوا حتى شرع في التكبير ورفع في أثنائه لا بعد له من ذلك سنة وينبغي أن ينظر قبل الرفع والتكبير إلى موضع سجوده وبطرق رأسه قليلا ويرفع يديه (قوله نحو القبلة) أي ما يصلي إليه فيشمل مقصد المسافر والجهة التي توجه إليها عند الاشتباه (قوله وتفريقها) أي ليكون لكل عضو استقلال في العبادة وأعلم أن للأصابع في الصلاة ستة حالات أحدها حالة الرفع في تحريم وركوع واعتدال وقيام من تشهد أو في مندب تفريقها الثانية حالة قيام واعتدال فلا تفرق الثالثة حالة ركوع في مندب تفريقها على الركبتين الرابعة حالة سجود فتضم وتوجه للقبلة الخامسة حالة قعود بين السجدةتين فالأصح كالسجود السادسة حالة التشهد فالإبهام مضرومة الاصابع إلى المسبحة واليسرى مبسوطة والأصح فيها الضم اه أفاده المناوي (قوله حالة الرفع) ظرف للإمالة والتفريق (قوله ووضع يدي الخ) هذا هو الأكل فلا ورأسها ولم يعبت لم يكره ولو قطع كف يمينه وضع طرف الزند على يسراه أو قطع كف يمينه وضع أحد الزندي عند طرف الآخر تحت صدره ولا ينافي ذلك سقوط السجود على اليد إذا قطع الكف لاحتمال أن المراد هناك سقوط الوجوب بسقوط محله دون الاستصحاب والزند طرف الذراع المتصل بالكف وجهه زناد وأذن وأذن (قوله بأن يقبض الخ) هذه هي الكيفية الفضلى ورواها كفيتمان بسط أصابع اليمنى في عرض المفصل ونشرها أصوب الساعد فلو وضع اليد ثلاث كفيات (قوله كوعها) هو بضم الكاف ويقال فيه كع كع طرف الزند مما يلي الإبهام والكرو سوع طرفه مما يلي الخنصر والرسغ المفصل بين الكف والساعد أي طرف الزند المتوسط بين الكوع والكرو سوع فانه ثلاثة أجزاء من الساعد دلالة من الكف على التحقيق والبوع العظم الذي يلي إبهام الرجل متصل بالبه وقيل الثاني في مقصد الساق بجانب الكعب يقال الغبي الذي لا يعرف كوعه من بوعه أي لا يعرف اسم العظم الذي عند إبهام يده والعظم الذي عند إبهام رجله أما المسمى فلا يجهله أحد وقد نظم بعضهم الاسماء المتقدمة فقال

ومعنى حذو منه كفيه ان
تخاذي أطراف أصابعه
أعلى أذنيه وإبهامه شصمى
أذنيه وراحته منه كفيه
والأصح رفعه مع ابتداء
التكبير والتسميع فلو لم
يمكنه الرفع الإبزادة على
المشروع أو نقص أي
بما يمكن فان قدر عليه ما دون
المشروع أي بالإزادة لانه
أقرب بالأمور به وبزيادة هو
مغلوب عليها فان لم يمكنه
رفع إحدى يديه رفع
الأخرى (وامالة أطراف
الاصابع) من اليدين (نحو
القبلة) اشرفها (وتفريقها)
أي الاصابع حالة الرفع
(ووضع) يد (يمين على
شمال) بأن يقبض كوعها

(قوله وهو المعتقد) ض
والمعتقد عدم الرفع وراجع
بعضهم كتب المذهب
الحاكمية للخلاف فلم يرهذا
القول (قوله تفريق
الاصابع) مكرر مع المتن
(قوله أن ينظر الخ) أي
لاحتمال أن يكون ثم
ما يذمه السجود ع ش

وبعض رسخها وساعد هابكف العين بعد الرفع للحرم (وجعلها مفتحة صدره) وفوق سرته للاتباع رواه ابن خزيمة (واقفتاح)
بعد تحرره بفرض أو نفل نحو وجهته وجهي للذي فطر السموات والأرض إلى قوله من المؤمنين للاتباع رواه مسلم

(قوله وأن لا يخاف خروج الوقت) أي لو أتى بالافتتاح مع كونه أحرم به في زمن يسرها (قوله بأنه من المد وهو جائز) فيه نظر لأن
دعاء الافتتاح من السنن وهي يسن ٢٢٠ الاتيان بها حيث شرع وفي الوقت ما يسرها ولو الاركان فقط فيما أتى بها وإن لم

خروج الصلاة عن الوقت
نعم لا يبعد أن يحمل استحباب
الاتيان بها حينئذ أن أدرك
ركعة في الوقت أفاده سم
عن مروا الحاصل أنه إذا
شرع في الوقت ما يسر
الاركان فقط سن الاتيان
بالسنن ما دعا الافتتاح فلا
يسن إلا يلزم خروج بعض
الصلوات عن الوقت بل
قليل بحرمة حينئذ لذلك
ورد بأنه لا يتقصر عن المد
بغير السنن كطويل الاركان
زيادة عما ورد وهو جائز فلا
أقل من أن يكون الافتتاح
كذلك وانما ليس حينئذ
كغيره من السنن لأنه عهد
تركه في الجنائز وفيما إذا
أدرك الامام في ركوع أو
اعتدال فاضطرت رتبته عن
بقية السنن وأيضاً هي قد
شرعت مستقلة وليست
مقدمة لشيء بخلافه فإنه
شرع مقدمة لغيره أفاده
عنه عن أبي علي أبي
شجاع فإن كان الباقي لا يسر
جميع الاركان فالشهور عن

وعظم إلى الإيهام كوع وما إلى • تلخصه الكرسوع والرسغ ما وسط
وعظم إلى إيهام رجل ما قب • يوع فخذ بالعلم واحذر من الغلط
(قوله وبعض رسخها) هذا ظاهر في السمين أما الهزيل فيقبض كما وفي بعض النسخ ورسغها
بالنصب وهي أدنى لشمول ذلك للكل والبعض (قوله بعد الرفع للحرم) أي بعد فراغه منه
ومن وضعهما محاذين أصـدره فقط لأنه يرسلهما ثم يرفعهما ولا فرق في ذلك بين القائم
والقاع والمضطجع (قوله تحت صدره وفوق سرته) أي ما تلا إلى جهة يساره لأن القاب فيها
والحكمة في وضعهما كذلك أن يكونا على أشرف الأعضاء وهو القلب لحفظ الإيمان فيه فإن
من احتفظ على شيء جعل يديه عليه ولهذا يقال في المبالغة أخذ بكتا يديه (قوله واقفتاح) أي
دعاؤه وقوله بفرض أو نفل أي غير صلاة الجنائز ولو على قبر وغائب على الأرجح ويسن للمأموم
سميع قراءة امامه الأسراع به ولا يأتي به المسبوق إلا فيما إذا أحرم فسلم امامه أو قام قبل جلوسه
فيها ما أخرج الامام من الصلاة بحدث أو غيره قبل أن يوافقه والحاصل أن دعاء الافتتاح
لا يسن إلا بشرط خمسة أن يكون في غير صلاة الجنائز وأن يحرم في وقت يسر الصلاة وأن
لا يضاف للمأموم فوت بعض افتتاحه وأن لا يدرك الامام في غير القيام فلو أدركه في الاعتدال
لم يفتح وأن لا يخاف خروج الوقت عن الصلاة أو بعضها فإن خاف خروج حرمة الاتيان به
ومثله التعوذ كما سيأتي قاله الرمي ونافس في ذلك ابن شرف بأنه من المد وهو جائز ولو بالسكوت
العمد (قوله بعد تحرره) هو أحسن من تعبير غيره بهقب لأنه لو سكوت طويلاً بعد التحريم لم
يفت وإن قصد به الاعراض وكذا لا يفوت بتأخير مع امامه بخلاف ما لو أتى بذكر غير مشروع
وإن قل فإنه يفوت به على الأوجه لخروجه حينئذ عن كونه افتتاحاً حاول مراد من غير بالعقبة
عدم التماسل بينه وبين التحريم بلفظ مطلقاً (قوله نحو وجهته الخ) أي هذا ونحوه وأشار
بذلك إلى أن دعاء الافتتاح لا ينصرف فيما ذكره صرح فيه أخبار آخر منها الحمد لله حمداً كثيراً
طيباً مباركاً فيه ومنها الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً وبأيها افتتح
حصل أصل السنة لكن الأول أفضلها ويسن الجمع بينهما المنفرد وامام محصورين ومعنى وجهته
أقبلت والوجه الذات كفي به عنها إشارة إلى أنه ينبغي أن يكون كله وجهه مقبلاً على ربه
لا يلفت لغيره في جزمها ويجهت في تخصيص الصدق خوفاً من الكذب في هذا المقام وفطر
السموات والأرض خلقهما على غير مثال سابق وقوله إلى قوله من المؤمنين تمامه حنيفاً أي

مر حرمة الاتيان بشيء من السنن وقال سم على المنهج وجح محل ذلك حيث كان التأخير لذلك الوقت من غير عذر ما تلا
والا فلا يحرم الاتيان بالسنن حينئذ ثم نقل عن مرواته قال بعدم حرمة الاتيان بها ولو كان التأخير بغير عذر وأنه عليه السلام بان الانسان
لا يكلف الجملة في الصلاة سواء أخر بعذر أو لا قال سم لكن ينبغي وجوب المحافظة على إيقاع ركعة في الوقت اهـ وبهذا علم أن
مروا لم يقل بالحرمة على المشهور عنه الا عند ضيق الوقت عن جميع الاركان لا مطلقاً خلافاً لما يقتضيه إطلاق الحش في النقل
عنه من أنه قاتل بالحرمة إذا شرع وفي الوقت ما يسر الاركان فقط أي فيحرم الافتتاح حينئذ لا يخرج بعض الصلاة عن الوقت
والذي قال بالحرمة حينئذ انما هو الأذرى والركن على سبيل التردد ولم يجز ما بذلك كما قاله سم على ج وقد علمت رده

الافتتاح من قبله و يسن المنفرد و امام قوم محصورين رضوا بالتطويل أن يزيد على ذلك ما ذكرته في شرح الاصل وغيره فلو ترك الافتتاح عمدا أو سهوا حق شرع في التعمود لم يده اليه لقوات محله (وتعمود) للقراءة في كل ركعة لآية فاذا قرأت القرآن أي أردت قرأته (قوله أي بأن لا يزيد عليهم غيرهم) قال مويشرط أن يكون ٢٢١ المسجد غير مطروق ليتمكن في الحصر

ما تلاحن كل الاديان الى دين الاسلام وهو عند العرب من كان على ملة ابراهيم عليه السلام مسلما وما أنامن المشركين تا كيد لمسلما أو تأسيس يجعل النقي عاتدا الى سائر أنواع الشرك الظاهر والخي ليكن هذا بالاسمبة للغواص ان صلاتي أي الصلاة المعروفة ونسكي أي عبادتي فعمقه عام ومحمداي وحماتي ومو في الله رب العالمين أي علمو كين له لا شريك له وبذلك أمرت أي بالاعمال والصلاة والنسك أو بأحدها وأنامن المسلمون أو وأنا أول المسلمين لكن يقصد القراءة أو يطلق فان قصد معناه كثر والعباد بالله تعالى وفاقى الاتي بما في الآية لانه لم يلب في نحو المسلمين أو ارادة الشخص ولا بد في تحصيل السنة من ترتيب دعاء الافتتاح وموالاة ويحصل أصلا بالاتيان ببعضه محافظة على المأمور به ما أمكن (قوله الا لفظ مسلما) أي من قوله حنيفا مسلما (قوله محصورين) أي بأن لا يزيد عليهم غيرهم وقوله رضوا بالتطويل أي صريحوا بشرط أيضا أن يكونوا غير مسلمين أجارة عين على عمل معين وإذا كان فيهم نساء شرط كونهن غير متزوجات (قوله أن يزيدا) بالغ التثنية أي المنفرد والامام المذكور كما يشرح الاصل وفي بعض النسخ أن يزيد أي كل منهما (قوله ما ذكرته في شرح الاصل) هو اللهم أنت الملك لا اله الا أنت أنت ربى وأنا عبدك ظلمات نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جيعا لا يغفر الذنوب الا أنت وأنت في لاجسن الاخلاق لا يمدى لاحسنها الا أنت واصرف عني سيئم الا يصرف عني سيئم الا أنت ابيك وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس اليك أنابك واليك تباركت ربنا وتعاليت أستغفرك وأتوب اليك اه وقوله والشر ليس اليك أي لا يتقرب به اليك وقيل ليس شرابا النسبة اليك فانك خلقتهم لحكمة بالغة وانما هو شر بالنسبة الى خلقتك (قوله حتى شرع في التعمود) أي أو القراءة فيفوت بالشروع في ذلك ويجاوزه مع امام أدركه في التشهد (قوله وتعمود) ويشترط فيه شروط الافتتاح لكن يفارقه في أنه يسن في صلاة الجنائز وفيما لو اقتدى بامام جالس وجلس معه فيأق به بعد قيامه لانه كقراءة لم يشرع فيها ومحل بعد الافتتاح وتكبير صلاة العيد ويحصل أصل السنة بالاتيان ببعضه نظير ما مر في الافتتاح (قوله للقراءة) أي قراءة الفاتحة أو بداها حتى لو لم يقدر الا على التعمود كرهه سبعا بدلا عن الفاتحة وأق به مرة من حيث التعمود (قوله في كل ركعة) لكن الاولى أكد وفي كل قيام من قيامات الكسوف فان شرع في القراءة ولو سهوا فاقات وأفضل مسيغره على المعقدا أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وقيل أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم والشيطان اسم لكل مقرد ما خوذ من شطن اذا بهد وقيل من شاط اذا احترق والرجيم بمعنى المرجوم بالشهب وقيل المطرود أو بمعنى الراجم للناس بالوسوسة ويسن الاسرار بكل من الافتتاح والتعمود ولو في جهريه كسائر الاذكار المستحبة بحيث يسمع نفسه لو كان سمعا ويسن الاتيان به أيضا خارج الصلاة كالتمسية عند الابتداء سواء افتتح من أول سورة أم من اثنا عشر او حينئذ يكون تابعا للقراءة في السر والجهر (قوله أي أردت) جواب عن سؤال وقد

(قوله على عمل معين) عبارة م د ناجز بدل معين وهي ظاهرة تامل (قوله حتى شرع في التعمود) أي ولو سهوا بخلاف ما إذا أراد السابق فسبق لسانه للمتاخر فان السابق لا يفوت حينئذ سم ج (قوله ببعضه) مما يقيد التعمود كأعوذ بالله لا تكفون من الشيطان الرجيم فقط فانه وان كان بعضا من الصيغة لا يقيد التعمود فيه عليه حوائثي م د (قوله سبعا) المراد حتى يأتي بقدر حروف الفاتحة (قوله عند الابتداء) فاذا ابتدأه القراءة للتلاوة فان طال به الفصل بين القراءة الاولى والقراءة بعد سن اعادة كل من البسملة والتعمود والسؤال أيضا والا فلا يسن وهذا بخلاف ما اذا سكنت اعراضا عن القراءة أو تكلم بالجنب فانما تسن الاعادة وان لم يطل الفصل أفاده ج وسم عليه و ذكر عن شرح العباب أنه يسن السؤال لسجود التلاوة وان كان قد استمالها قبل وان لم يطل الزمن وحينئذ يكون تابعا للقراءة

في السر والجهر لكن استثنى ابن الجزري في النشر من الجهر بالتعمود غير الاولى في قراءة الادارة المعروفة الا أن بالمدارسة فانه يستحب منه الاسرار لان المقصود جعل القراءة تنفي في حكم القراءة الواحدة وحكمها عدم التعمود في غير الابتداء فبما سار الثاني أشبهت القراءة الواحدة وكذا يقال في التسمية أثناء السورة عش

يقال انه لا يلزم من ارادة القراءة حصولها الا ان يقال ان في العبارة تقدير اي ولم يحصل
لك مانع كسكوت وجنابة (قوله وجهر) حده ان يسمع من يليه وحده الامر ان يسمع نفسه
فقط حيث لا مانع والتوسط بينهما ان يزيد على أدنى ما يسمع نفسه من غير أن يبلغ بالزيادة الى
سماع من يليه وهذه الحالة ان ~~كانت~~ هي المرادة في نافلة الليل الآتية والا فالمراد
بالتوسط فيها الاسرار تارة والجهر أخرى والمعمد عدم امكانهما وان المراد المعنى الثاني (قوله
بقراءة الفاتحة) أي أو بدلها من ذكر أو دعاء (قوله والجهر الخ) ذكر من محلاته أحد عشر
وكاد صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة في الصلوات كلها وكان المشركون يؤذونه ويسبونون من
أنزله وأنزل عليه فانزل الله تعالى ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها أي لا تجهر بها كلها
ولا تخافت بها كلها وابتغ بين ذلك سبيلا بان تجهر بصلاة الليل وتخافت بصلاة النهار فكان
يخافت بصلاة الظهر والعصر لاستعدادهم للايذاء في هذين الوقتين ويجهر في المغرب لاستغفاله
حينئذ بالعشاء وفي العشاء والصبح لنومهم حينئذ وفي الجمعة والعيدين لانه أقامه الله بالمدنية
ولم يكن للكفار به اقوة وخص الركعتان الاولتان من العشاءين بالجهر رجعة بضعة من الامة
فان من شأن تعجلى الحق تعالى لقلوب المحبوبين انه يخفف على قلوبهم تارة ويثقل عليها أخرى
وذلك ان عظمته تعالى تنكشف لقلوبهم شيئا بعد شيء فيكون التعجلى في ثاني ركعة أثقل من التعجلى
في أول ركعة وهكذا فطلب الاسرار في الاواخر رجعة بهم اعظم التعجلى حينئذ عليهم (قوله
في الصبح) أي ان وقعت كلها في الوقت فلو صلى ركعة بعده أسرف فيها وان كانت الصلاة حينئذ
أداء خلافا لما يفيد كلام ابن شرف ويجهر الامام فيها بالقنوت مطلقا سواء صلاها في
الوقت أو بعده ولا يجهر به المنذور مطلقا (قوله والعيدين) سواء صلاها ما أداء أو قضاء عملا
بالاصل فيهما من أن القضاء يحكي الاداء ولان الجهر ورد فيها في محل الاسرار فيستحب (قوله
والاستسقاء) وان فعله ثم ارا كما يؤخذ من كلامه حيث أطلق فيه وفصل في ركعتي الطواف
(قوله العشاءين) أي المغرب والعشاء وكراهة تسمية المغرب عشاء مخصوصة بغير التغليب
كاهنا (قوله والترأويج) أي ولولمنفرد ومثله التروان لم يأت معه بالترأويج (قوله المطلقة)
خرج غيرها كسنة العشاءين فيسرفيهما على المعمد خلافا لما قال بالتوسط (قوله في توسط)
تقدم معناه (قوله ان لم يشوش على نائم أو مصلي) وان عرض النوم أو الصلاة به فحرمه على
المعمد فان شوش كره ولا يحرم على المعمد أيضا لان الايذاء غير محقق ومحل الكراهة في حق
النائم ان لم يسن ايقاظه للصلاة بان خيف قوته او علم نومه به بعد دخول الوقت وكالتشويش
الخوف من الرياء فيسن الاسرار عند الخوف منه ويقاس على ما ذكر من يجهر بذكر أو قرآن
بحضرة من يشغل بطالعة أو تدريس أو تصنيف فيكره له ذلك والحكم على الجهر أو الاسرار
بكونه سنة من حيث ذاته وان كان ما يجهر أو يسرفيه واجبا (قوله أو نحوه) كقارئ ومدرس
ومصنف ومطالع (قوله في قضاء الفريضة) الفريضة ليست بقيد فلو قضى صلاة الفريضة ليلا
ووقت صبح جهر لان ذلك محل الجهر ولا يرد ركعتا الفجر وترغيب رمضان ورواتب العشاءين
لان الاسرار ورد فيها في محل الجهر فيستحب على العكس في العيد (قوله بوقته) أي القضاء
وهو المعمد انهم يستثنى العيد كما مر فيجهر في قضاء الظهر ليلا ويسرف في قضاء العشاء ثم ارا وعليه

(وجهر واسرار) بقراءة
الفاتحة والسورة (في
محلهما) المعروف للاتباع
رواه الشيخان والجهر في
الصبح والجمعة والعيدين
وخسوف القمر والاستسقاء
وأوقى العشاءين والترأويج
ووتر رمضان وركعتي
الطواف ليلا أو وقت صبح
والاسرار في غير ذلك الا
نوافل الليل المطلقة
فتوسط فيها بين الجهر
والاسرار ان لم يشوش على
نائم أو مصلي أو نحوه والعبارة
في قضاء الفريضة بوقته
وقبل بوقت الاداء

(قوله ان لم يشوش) هذا
لا يأتي على تفسير التوسط
بالمرتبة بين المرتبتين كما
لا يخفى وعلم من تخصيص
هذا القيد بالتوسط عدم
اعتباره فيما طلب فيه
الجهر وهو كذلك أفاده
عش (قوله بعد دخول
الوقت) لانه قبله لانه اذا
نام بعد دخول الوقت
وجب ايقاظه لانه ازالة
المنكر كما يؤخذ من عبارته
في المواقيت

وجهر المرأة دون جهر الرجل ومحل جهرها اذا لم تكن بحضرة جانب ومثله الخنثى (وتأمين) عقب قراءة الفاتحة لا مربية في الصحيحين ويؤمن المأموم في الجهرية مع تأمين امامه فان لم يتفق له ذلك أمن عقب تأمينه ٢٢٣ (وجهرية) للإمام والمنفرد

والمأموم لقراءة امامه
(في) صلاة (جهرية)
للاخبار الصحيحة في ذلك
(وقراءة سورة)

فيما غزوي قال لنا صلاة يس في قضائهم شيء لا يس في أدائها فان أبدت السنة بالوجوب بان قيل صلاة يس في قضائهم شيء لا يس في أدائها كانت صورتها صلاة السفر اذا قضاها في الحضر (قوله اذا لم تكن بحضرة جانب) فان كانت بحضرتهم من اهل الاسرار وكره الجهر ولا تبطل به الصلاة ويسن اهل الاسرار أيضا بحضرة الخنثى لاحتمال ذلك كورته وخنثى الاسرار بحضرة مثله لاحتمال أنوته القارئ رذ كورة السامع وكذا بحضرة الرجال والنساء معا وتكبيرهم في الجهر والاسرار كاقراءة فيما ذكر (قوله وتأمين) مصدر أمن بالتشديد أي قال آمين قال التأمين قول آمين وهو اسم فعل بمعنى استجب مبني على الفتح وفيه خمس لغات ثلاث مع تخفيف الميم المتمع الامالة وعدمها والقصر مع عدمها وفتتان مع التشديد المدة والقصر بدون امالة فيهما وأفصحها أولها وعليها ورد قول الشاعر

آمين آمين لا أرضى بواحدة • حتى أبلغها ألفين آمينا

ومحل جواز التشديد هنا اذا قصد به الدعاء فان قصد به معناها الاصل وهو قاصدين أو أطلق أو شرك بطلت صلاته اه قرره شيخنا عطية ولو قال آمين رب العالمين وغير ذلك من الذكر كان حسنا (قوله عقب قراءة الفاتحة) ولو في غير الصلاة لكنه فيها أشد استحبابا لان نصفه ادعاء فاستجب أن يسأل الله تعالى اجابته وبطل الفاتحة مثلها ان تضمن دعاء ومراده بالعقب أن لا يتخلل بينهما لفظ فلا ينافي ما تقدم من سن السكينة اللطيفة حينئذ فان قطل ذلك ولو سهوا فات التأمين وان قصر الفصل نعم يستثنى فحورب اغفر لي ومثل اللفظ في ذلك السكوت الطويل الزائد على السكينة اللطيفة المشروعة بينهم ما واهل أن السكات المستحبة في الصلاة ست سكينة بين تكبيرة الاحرام والافتتاح وبينه وبين التعوذ وبينه وبين القراءة وبين الضالين وآمين وبين آمين والسورة وبين السورة والركوع لكن في عدما بين آمين والسورة سكينة تهاه فان المطلوب للإمام أن يشتغل فيها بدعاء أو قراءة والقراءة أولى وكل من السكات بقدر سبحان الله الا هذه فانه بقدر قراءة المأموم الفاتحة (قوله لا مربية في الصحيحين) هو قوله صلى الله عليه وسلم اذا امن الامام أي شرع في التأمين فامروا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة أي جميعهم لا خصوص الحفظة على الاقرب غفر له مائة دم من ذنبه أي الصغار فقط على ما اعتقه الرمي (قوله مع تأمين امامه) واهل في الصلاة ما تسن مقارنة الامام فيه غير التأمين ولو قرأ معه وفرغ معا كفي تأمين واحد وفرغ قبله أمن لنفسه ثم للمتابعة ولا ينظره على المعتمد (قوله فان لم يتفق له ذلك) أي موافقة الامام وقوله وجهرية أي بالتأمين وقوله اقراءة امامه أي لا اقراءة نفسه (قوله في جهرية) خرج السرية فيسرجعهم به كالقراءة والحاصل أن المأموم كان أو غيره يجهر به ان طلب منه الجهر ويسر ان طلب منه الاسرار وأن الاحوال التي يجهر فيها المأموم خلف الامام خمسة حال تأمينه مع امامه ودعائه في قنوت الصبح وفي قنوت الوتر في النصف الاخير من رمضان وفي قنوت النافلة في الصلوات الخمس واذا فتح عليه (قوله وقراءة سورة) أي غير فقد الطهورين ووصلى الجنازة وهي قطعة من القرآن محدودة الطرفين أقلها ثلاث آيات كالسكوتر سميت بذلك تشبيها لها بسور البلد

(قوله والنساء) لا حاجة اليه لان المدار في كراهة الجهر على وجود رجال أو خنثى كما لا يخفى (قوله وأفصحها أولها) انظر هل المراد به المدبغة أم أوبقطع النظر عن الامالة كما يشرح له الاستشهاد بالبيت حيث كانت الرواية بلا امالة حرره وفي مرقص الا فصحية على المذم من غير امالة اه (قوله تساهل) لان ساهل بل تسن تلك السكينة لكل مصل كغيرها ثم يشتغل بما طلب منه كما يدل له كلام حج فراجع فقول الخنثى بعد الا هذه ليس كذلك بل هي كغيرها (قوله تأمين الملائكة) أي فانهم يؤمنون مع الامام شيخنا الدهموي (قوله ودعائه في قنوت) ومن الدعاء فيه قول نستغفرك وتوب اليك والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيسن للمأموم أن يؤمن فيها ما يمكن في الصلاة بعد أن يشارك الامام فيها فان ذلك مسنون كما ذكره ميم على المنهج وسبب في التنبه عليه (قوله فاقد الطهورين) أي اذا كان عليه حدث أكبر

بعد الفاتحة) الا في الثالثة والرابعة في الاظهر للاتباع رواه الشيخان في الظهور والعصر وليس به ما غيره ما وُيَسَّن تطويل
قراءة الاولى عن الثانية ويحصل أصل السنة بقراءة ثني من القرآن لكن السورة أحب وان كانت أقصر كما يؤخذ من كلام الرافي
ويُسَّن للصحيح طوال المفضل وللظاهر قريب منها والعصر والعشاء أو ساطع والمغرب قصاره

(قوله متواليتين) حتى لو قرأ في الاولى ٢٢٤ الا ان قال سن أن يقرأ قدر نصفها من براءة ولا ينقل للار عدم تلا تحصيل السورة الا
تفوت المواليتين القراءتين
وهي آكد من مراعاة السور
(قوله للفاتحة) أي أو بعضها
(قوله وتكني الحروف)
لكن اذا أتى بها في غير محل
القراءة اشترط أن يصدقها
القرآن والابان أطلق أو
قصده غيره أو شرك بطات
صلاة فان أتى به في محل
تطلب فيه القراءة لم يضر
الاطلاق لانصرافه للقرآنية
بقريضة قررره شيخنا
لكن ظاهر اطلاقه رآه
لا بد من قصد القرآنية ولو
أتى به في محل طلب القراءة
فعلى هذا يضر الاطلاق
مطلقا ومثل هذا يقال فيما
لو أتى بالفظ السلام أو
الغافر أو المؤمن فان قصد
القرآنية أو اسم الله لم يضر
والاضر وقال ع ش اذا
قال الله فاصدا التعجب
من شيء ضر وان أطلق فان
كان ثم قريضة تدل على
التعجب كان سمع أمرا
غريبا في القرآن فقال له عند
ذلك ضر ومثله ما لوقاله عند
وضع شخص يده عليه على
غفلة فانه يضر لانصرافه

تهديد طرفيها وهي سنة للامام وغيره بدليل ما يأتي (قوله بعد الفاتحة) قيد خرج به ما لو قرأها
قبلها فلا يكتفى بل يعيدها ولو كرر الفاتحة لم يكتف إذا شئ لو احدى لا يؤدى به فرض ونقل
في محل واحد ولا يشارك من الاركان وهو لا يشرع تكراره على الاتصال نعم ان لم يحسن غيرها
وكرر أجزاءه ويسن كون السورتين متواليتين الا فيما ورد فيه خلافه كسور في الاخلاص
في ركعتي الفجر وسورتي السجدة وهل أتى في صبح الجمعة وعلى ترتيب المصحف وعكسه
مفضل فلو قرأ في الاولى سورة الناس قرأ في الثانية أول البقرة (قوله الا في الثالثة والرابعة)
أي اغبر مسبوق أما هو فبقراءة وان تمكن لانه أول صلته فان لم يتمكن قرأها في الاخيرتين من
صلاته لثلاث فخلوعها ويكررها مرتين في تالفة المغرب التي انفرد بها بدلا عن قرائتها في الاولتين
ومحل ندب قرائتها فيما انفرد به ما لم تسقط عنه تبعا للفاتحة بحصول الامام لها او الا فلا يقرؤها
ومثل المسبوق مأموم فرغ من الفاتحة قبل امامه في السرية فانه يقرؤها فيها ما (قوله للاتباع)
دليل لقراءة السورة (قوله تطويل قراءة الاولى الخ) أي في غير ما ورد فيه تطويل الثانية
كصلوات الرقاق اذا فرغهم الامام فرقتين مثلا وكذا ثلثة الجمعة ومثل الاولى والثانية
الاخيرتان اذا قرأ فيها ما (قوله بقراءة ثني من القرآن) أي ولو بعض آية بشرط أن يفيد كالاية
القصيرة المقيدة بمعنى منظوما والا كل ثلاث آيات (قوله وان كانت أقصر الخ) ضعيف والمعقد
ان الاكثر من السورة أفضل منها وانما لا تفضل الا قدرها من الطويلة وعلمته أن الوقت على
آخرها صحيح بالقطع بخلاف البعض فانه قد يخفى فيوقف في غير محله ومحل أفضليتها على البعض
في غير المواضع التي ورد فيها الامر بالبعض كالتراويح فان السنة فيها الصلاة بجميع القرآن
وكركتي النجر فان السنة فيها قراءة آتي البقرة وآل عمران ولو كرر سورة في الركعتين حصل
أصل سنة القراءة ويحصل أيضا بقراءة السجدة لا بقصد أنها التي أول الفاتحة وتكني الحروف
أوائل السور ونحو الموصوق ون على أنها مبتدآت أو أخبار ولا حظ لذلك اذهو آية
حذف بعضها (قوله ويسن للصحيح) أي فيها وما ذكره محله في مقیم منفردا وامام محصورين
أما المأموم فلا يسن له شيء من ذلك وأما المسافر فيقرأ في جميع صلواته بالكافرين والاخلاص
لا في خصوص الصبح على المعقد (قوله طوال) بكسر الطاء جمع طويل قال في الخلاصة
والزمن في نحو طويل وطويلة تني ويقال فيه طيالا بالياء كما ذكره في التصريح ويجوز
ضمها جمعاً أيضاً ويستعمل مفرداً اسما للرجل الطويل (قوله المفضل) سمي بذلك لكثرة الفصل
بين سورته بالسجدة وقيل غير ذلك (قوله قريب منها) أي من الطوال (قوله وللمغرب قصاره)
والحكمة فيما ذكر أن وقت الصبح طويل وصلاته قصيرة فتناسب تطويلها ووقت المغرب
قصير فتناسب فيه القصار وأوقات الثلاثة الباقية طويلة والصلوات طويلة أيضا فالتعارض

بواسطة القرينة الغير الذكورية فلا ضرر وخالف نحو الغافر حيث ضربه الاطلاق مطلقا لان الله ذلك
من الاسماء التي لا اشتراك فيها ثم ذكر بعد نحو ذلك ان الله مثل نحو السلام يضر فيه الاطلاق مطلقا والظاهر الاول اه مفرد
(قوله فيقرأ في جميع صلاته) أي حتى في صبح يوم الجمعة فلا يسن له قراءة آية السجدة كما نقل عن الشيخ الحنفى

ذلك رتب عليه المتوسط في غير الظهور وفيه اقرب من الطوال يحصل الامتياز بينهما وبين
العصر المشتركتين في أن كلا صلاة نهائية ولم يعكس اطول وقتا عن العصر (قوله واصبح
الجمعة الخ) هذا عام في امام قوم محصورين وغيره ومثلهما في واقتربت في العيدين (قوله
الم تنزيل) بالضم على الحكاية فلو قرأ غيرهما في صبح الجمعة بقصد السجود وسجد بطلت صلاته على
معتمد الرمي وقال ابن حجر بعدم البطالان وعلمه بطلب السجود في الجملة ولو قرأ في الركعة
الاولى في صبح الجمعة هل أتى قرأ في الثانية الم وسجد فيها لان صحتها محل للسجود في الجملة
ولو قرأ آية سجدة أو سورته في غير صبح الجمعة بقصد السجود بطلت صلاته على المعتمد كما ذكره
الرمي في شرحه والسنة أن يقرأ السورتين بكاملهما اوله الاقتصار على بعض منه ما ولو آية
السجدة ولو بقصد السجود وان لم يفتق الوقت على المعتمد وبسبب المداومة على السجدة
ولا نظر لكون العامة قد تعتقد وجوب اخلافها من نظر لذلك (قوله وأول المفضل الخ) الخ
هو الاصح من عشرة أقوال للسلف في قوله نظمها بعضهم في بيتين مع الترجيح فقال

مفضل قرآن بأوله أتى * خلاف فصافات فمماق فصبح

وجائية ملك وصف قتالها * وفتح ضحى جراتها إذا المصحح

وعلى الاصح فطواله كالجرات واقتربت والرحمن وأوساطه كالشمس وضحاها والليل إذا
يغشى وقصاره كالعصر والاخلاص وقيل طواله من الجرات الى عموم منها الى الضحى
أوساطه ومنها الى آخر القرآن قصاره (فائدة) قال ابن عبد السلام القرآن ينقسم الى فاضل
ومفضل كما آية الكرسي وتبت فالاول كلام الله المتعلق بذاته والثاني كلامه المتعلق بغيره
فلا ينبغي أن يداوم على قراءة الفاضل ويترك المفضل لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله ولأنه
يؤدى الى هجران بعض القرآن ونسيانه (قوله ولا سورة للمأموم الخ) هذا فخصيص للمتن أي
يكمله قرائتهم اللهم في الصحيح عن قرائتهم اختلف والمراد بالجهري ما جهر فيها الامام وان خالف
المشروع وكذا يقال في السرية (قوله بل يسمع لقراءة امامه) لقوله تعالى واذا قرئ القرآن
فاستمعوا له وأنصتوا والاستماع مستحب لا واجب والمشهور أن السنة في حقه تأخير الفاتحة
في الاولين الى ما بعد فاتحة امامه ولو في السرية ويعرف فراغ فاتحة الامام فيها بظنه قال
الرمي ولم يذكر واما بقوله غير السامع في زمن ~~سكونه~~ كونه حينئذ يشبهه أن يقال يطيل دعاء
الافتتاح الوارد في الاحاديث أو يأتي بذكر آخر أما السكون المحض فبعد وكذا قراءة غير
الفاتحة اهـ ويجب على من علم أن امامه لا يقرأ السورة أو الاسورة قصيرة ولا يتمكن من انتمام
الفاتحة بعده أن يقرأ امامه ولا يرد هذا على قولهم لان سن المقارنة الا في التامين لان هذا
واجب وكلامهم في المندوبات (قوله ابعده) أي عن امامه وقوله أو غيره أي كأن كان أصم أو
مع صوتا لم يفهمه أو كانت صلاته سرية أو جهريه ولم يجهر فيها امامه لان العبرة بالمفعول وان
خالف المشروع كما مر (قوله قرأ) أي المأموم السورة اذا لمعنى لسكونه ولو كانت السورة الم
تنزيل في صبح الجمعة على ما اعتقده الرمي وان لم يتمكن من السجود وقال ابن حجر لا يقرأها لعدم
تمكينه من السجود مستقلا (قوله وتسكبر الخ) وفي كل ركعة خمس تكبيرات مسنونات ثلاثة
في حال الخفض وهي تكبيرات الركوع والسجدة وتين واثنان حال الرفع وهما تكبيرتا الرفع

واصبح الجمعة في الاولى الم
تنزيل السجدة وفي الثانية
هل أتى وأول المفضل
الجرات كما صححه النووي
في دقائقه ولا سورة للمأموم
في الجهري بل يسمع
لقراءة امامه فان لم يسمعها
ابعدا وغيره قرأ السورة
في الاصح (وتكبير في كل
خفض ورفع)

(قوله الوارد في الاحاديث)
هذا ظاهر في الركعة الاولى
والا فالثانية لا افتتاح لها
فبأن فيها بذكر (قوله
ويجب على من علم) انظر
مامعنى الوجوب مع جواز
تخلفه لتتبع فاتحته قال
شيخنا امامنا انه اذا خلفت
بأكثر من ركعتين بطلت
صلاته

الاقاب وسكون الجوارح لكن خشوعها تابع لخشوعه بدليل قوله صلى الله عليه وسلم لم ين رآه
يعت في صلواته لو سكن قلب هذا السكت جوارحه وقد تم السمع لانه افضل من البصر والمراد
بهم المحلوم المناسب ما به وبقول ذلك وان لم يكن خاشعا تباعا للوارد وأنه خبر انظرا انشاء
معنى فلا كذب قاله الرمي وقال ابن حجر ينبغي أن يتحرى الخشوع عنه ذلك والا يكن كاذبا
ما لم يردانه بصورة من هو كذلك وتكره القراءة في الركوع وغيره من بقية الاركان غير القيام
(قوله وما استقلت به قدمي) عطف عام على ما قبله أي حاشته من هذه الجوارح وغيره من بقية
الذات والقدم مفرد مضاف فيم القدمين لامتق والالقال قدماي وهي مؤنثة قال تعالى تنزل
قدمي بعد ثبوتهم اولذا أنت الفعل المسند اليها (قوله لله رب العالمين) بدل من قوله لك أو عطف
بيان له أنه لا يزيد الثناء على الله تعالى وفي الكلام اظهاري في مقام الاضمار ويجوز أن يقطع
قوله وما استقلت به قدمي عما قبله فيكون مبتدأ خبره لله ويكون المعنى خشع لك كذا وكذا ثم
قال وجميع حاجاته قدمي لله تعالى فختم الخشوع له (قوله أهل الثناء) بالنصب على أنه منادى
أي يا أهل الثناء ويجوز الرفع أي أنت أهل الثناء أي الذي ذكر بخير والحمد مدأي العظمة وقوله
أحق مبتدأ ولا مانع الخ خبره وما بينهما اعتراض ويحتمل أن أحق خبر عما قبله وهو ربنا لك
الجد أي هذا الكلام أحق الخ ومما هو درية أي أحق قول العبد داوودة مرة وصوفة
أو موصولة وعائدها محذوف فيهما أي أحق قول أو القول الذي قاله العبد أي في هذا الموضع
فلا ترد كلمة الاخلاص ونحوها وأنه لا يلزم من الاحقية الافضلية (قوله وكلنا لك عبد) رأى
لفظ كل فافرد لانه يجوز مراعاة لفظها ومعناها أو انه نزل الخلق جميعا منزلة عبد واحد إشارة
الى أنه ينبغي ان يكونوا على قلب رجل واحد (قوله لا مانع الخ) مانع اسم لامبني معها على
الفتح في محل نصب ولما أعطيت متعلق بمحذوف خبرها أي لا مانع يمنع لما أعطيت وليس
متعلقا بمانع المذكور والا كان ثبتم بالمضاف لانه اتصل به شيء من تمام معناه فيجب نصبه مع
التنوين ويجوز أن يكون متعلقا به ويكون ذلك جريا على طريقة البغداديين الذين يجررون
الشبه بالمضاف مجرى المضاف وعلى هذا فالخبر محذوف أي موجود وكذا يقال في قوله
لا أعطيت لما منعت (قوله ولا ينفع ذا الجدل) بفتح الجيم أي صاحب الغنى أو المال أو الحظ
أو النسب من أن أي عندك الجد أي جده بفتح الجيم أيضا فاعل ينفع أي بل انما ينفعه عندك
رضاك عنه وروى بالكسر فيهما كما قاله العناني يعني الاجتهاد (قوله رضوا بالاطويل فان
لم رضوا به كرهت لزيادة) (قوله ويجهروا الامام) أي بسن له أن يجهروا بالتسميع أي يقول مع
الله ان جده لانه ذكر الاتقال وقوله ويسر بما بعده وهو ربنا لك الحمد لانه ذكر الاعمال وقد
عمت البهوى بالجهريه وترك الجهر بالتسميع وذلك من جهل الأئمة والمؤذنين اذا كانوا
منسوين لمذهب الشافعي للمذهب أبي حنيفة وقوله والمبلغ أي ان احتج اليه (قوله ثم يديه)
وخالف الامام مالك فقال يضع يديه ثم يركب يديه (قوله ثم جبهته وأنته) أي معاه على المعتمد ويسن
كونه مكشوفاً وخالف الثوري المذكور واقتصر على الجبهة كره مراعاة للقول بوجوب
وضع الاثني (قوله للاتباع) أي في السك والما قول بعضهم ولم يذكر النسخة الجبهة والاثني
دليلا لما هو واضح ان آخر الاشياء المرتبة لا يحتاج لدليل لانه اذا ثبت تقديم غيرها عليها تعين

خشع لك سمعي وبصري
ونحني وعظمي وعصبي
وشعري وبشري وما
استقلت به قدمي لله رب
العالمين وفي الاعتدال أهل
الثناء والحمد أحق ما قال
العبد وكلنا لك عبد لا مانع
لما أعطيت ولا معطى لما
منعت ولا ينفع ذا الجدل
هذه الجدل والحق بالنفرد
امام قوم يحضرون رضوا
بالتواويل ويجهروا الامام
بالتسميع ويسر بما بعده
ويسر الماء ومو والمفسر
بالجسم والمبلغ كالامام
(وأن يضع في سجوده
ركبتيه ثم يديه) أي كفيه
(ثم جبهته وأنته) للاتباع
رواه الترمذي وحسنه

(قوله ان احتج اليه) هذا
القديم معتبرا يضاف الى الامام
فلا يجهروا الا عند الحاجة
لجهره والا كان مكروها
كافي حاشية المنهج وعش

بشبر (ودعاء في جلوسه بين مجديته) بأن يقول رب اغفر لي وارحمني واجبرني وارزقني واهدني وعافني روى بعضه
أبو داود وبقية ابن ماجه (واقتراش فيه) أي في جلوسه بين مجديته ٢٢٩ (و) في (جلوس تشهد أول بان يجلس على)

كعب (يسراؤه وينصب عنه) وفي الأخير بتورك كاسمانى
للاقباع في ذلك روى في
الأول الترمذي وصححه
وفي الأخير بن البخاري
والحكمة في ذلك أن المصلي
مستوفز في غير الأخير
للمركبة غالباً بخلافه في
الأخير والحكمة عن
الافتراض أهون (وجلوس
استراحة) ومحملة (بعد
سجدة ثانية يقوم عنها)
للاقباع روى البخاري

لأننا قول الله مقدم في التقدير لأن قدميه عطف على ركبته فالحال متأخرة تقدير (قوله بشبر)
أي موجه أصابعه للقبلة ويبرزه من ذيله مكشوفتين حيث لا خف (قوله رب اغفر لي)
أي ما وقع من ذنوبي وما سبق منها لأن حذف المعمول يؤذن بالعموم ومعنى غفران ما سبق
أنه إذا وقع بقع مغفورا فيطلب من الله الآن غفرانه إذا وقع وقوله وارحمني أي رحمة واسعة
والأفلا يخلو أحد عن رحمة ما (قوله واجبرني) أي أغني من جبر الله مصيبة أي رده عليه
ما ذهب منه عوضه وأصله من جبر الكسر فطف ارتقى عليه من عطف العام لان الرزق يفتح
الراء إعطاء ما ينتفع به مطلقاً ولو قلب لا والجر إعطاء المال الكثير خاصة (قوله وارفعني) أي
في الدنيا والآخرة أخذ من حذف المعمول (قوله وارزقني) أي رزقا واسعا ومحمل جواز
الدعاء بذلك أن قصد الرزق من الحلال أو أطلاق والأحرم وقوله واهدني أي لصالح الأعمال
وعافني أي من بلايا الدنيا والآخرة ويزاد واعف عني ويأتي في الضمائر المذكرة كورقة بافظ
الأفراد ولو أاما لان التفرقة بينه وبين غيره خاصة بالقنوت على الصحيح (قوله واقتراش الخ)
ذكر موضعين من مواضعه وبقى منها جلوس الاستراحة وجلوس المسبوق وجلوس الساهي
وجلوس المصلي قاعد للقراءة فجاءت اسمة فلو قال واقتراش في الجلوسات إلا الأخيرة لكان
أخصراً وأحسن وسمى بذلك بعمل المصلي رجلاه كالفرش كما سمي التورك بذلك بجلوسه على
التورك (قوله بأن يجلس) الباء للتصوير وقوله على كعب يسراؤه أي بان يضعها بحيث يلي
ظهره الأرض والكعب بزر الرجل الذي يلي الرجل الأخرى (قوله وينصب عنه) أي ويضع
أطراف أصابعه للقبلة كما صرح به في شرح منجه (قوله كاسمانى) أي وانما ذكره الشارح
هنا لان محله مفهوم قوله في تشهد أول ولا اجتماعه مع الافتراض في دليل واحد فتدوله في ذلك
أي الثلاثة (قوله وفي الأخيرين) المذوق فتح الخاء أو بكسر هاء مع ثبوت الياء هو ما قوله الافتراض
في التشهد الأول والتورك في الأخير وعند الامام أبي حنيفة بسن الافتراض مطلقاً وعند
الامام مالك بسن التورك مطلقاً ولو عجز عن هيئة أحد هما وقدر على هيئة الآخر فعليه الآخر
الميسور ولو قدر على بعض أحدهما كنصب عنه فقط أي باقدراً عليه لانه هيئة أفلا تغير (قوله)
مستوفز) أي مستعد في غير الأخير وهو الافتراض في الجلوس بين السجدة وبين وفي التشهد
الأول وقوله غالباً أي في غالب الأحوال واحترز بذلك عن العاجز الذي يصلي من قعود فانه ليس
مستعداً للحركة حينئذ (قوله والحركة الخ) من تمام الحكمة فهو بالرفع وعن بمعنى بعد وأهون
أي أسهل منها عن التورك أي بعده (قوله وجلوس استراحة) مبتدأ خبره محذوف أي من
الهيئات وليس محجوراً عطفه على قوله تشهد أول المساط عليه قوله واقتراش لما يلزم عليه من
ضيق قول المتن بعد ذلك مفترشا والافضل أن لا يزيد على قد وجلوس التشهد الأول ويكره
تطويله على الجلوس بين السجدة وتبين ولا تبطل به الصلاة على المعتمد وخالف ابن حجر فقال
بالبطلان ويأتي به المأموم ندبا وان تركه الامام ولا يضر تخلفه لان الشأن انه يسير وبه فارق
ما لو تخلف للتشهد الأول فلو كان بطيئاً اللهم ضة والامام يسير بها أو يسريج القراءة بحيث يفوته
بعض الفائحة لو تأخر له جاز تخلفه كما استوجهه الرمي في شرحه (قوله ثانية) قيد وقوله يقوم

(قوله حيث لا خف) أي
شراً عما يفسح عليه لا مطلقاً
أه حاشية المنهج (قوله
عوضه) أهله على حذف
أي التفسيرية أو بدل من ما
(قوله خاصة بالقنوت) أي
وبالدعاء المختار في فصل فيه
أيضاً بين الامام فيجمع اثلاً
يخونهم كافي الحديث وبين
غيره فلا يسن له الجمع أه
(قوله وجلوس الساهي)
هو وما قبله سينبه عليه ما
المصنف (قوله لما يلزم عليه
من ضيق الخ) أي ولما يلزم
عليه من عدم تنصيصه
على سن جلوس الاستراحة
من حيث هو (قوله)
والافضل أن لا يزيد الخ)
والافضل من ذلك أن

لا يزيد على قدر الطمانينة كافي مر (قوله ولا تبطل به الصلاة على المعتمد) أي وان طوله جذا كافي مر

عنهما قيدان وقد أخذ الشارح محترضا ما على ألف والنشر المرتب وقيامه عنهما بان كانت
في الركعة الاولى أو الثالثة في الثانية والرابعة فلا تنس فيهما جلسة استراحة وحينئذ يقول
الشارح بل عن تشهد بعدهما فاصرا لعدم شموله السجدة الثانية من الركعة الرابعة وأيضا
لا يشمل المصلي من قعود فانه لا يسن له جلسة استراحة والمراد يقوم عنهما قياما معولا
لا مشروعا بدليل الاستدراك (قوله ونخرج بذلك) أي ببقاء السجدة الثانية (قوله لا يقوم
عنها) صادق بان يقوم عن غيرها أولا يقوم أصلا بان صلى من قعود أو كان في الركعة الرابعة
فلا ضرب فاصرا كما مر (قوله نعم ان أراد الخ) استدراك على قوله لا يقوم عنها دفع به توهم أن
المراد القيام المشروع وأقاد أن المراد به المفعول الموصلي أربع ركعات بتشهد جالس
للاستراحة في كل ركعة منها لانها اذا ثبتت في الاوتار في محل التشهد أولى (قوله سن له
جلوسها) لا يقال كيف يسقط بمجرد ارادته الطاب المؤكد وهو طلب التشهد الاول ويخالفه
طلب جلسة الاستراحة لانا نقول الطاب لم يسقط عنه لأنه لما دار الامر بين الاتيان بجملة
الاستراحة وعدم الاتيان بشئ طاب منه الاتيان بها واعتدبه (قوله مقترشا) سنة أخرى
في جلوس الاستراحة واعلم أنه قد يتصور في صلاة المغرب أربع تشهدات بان يكون مسبوقا
أدرك الإمام بعد ركوع الثانية وتابعه في قترش فيما بعد الرابع ويتورك في الرابع وتكون
صلاته حينئذ خالية عن جلوس الاستراحة لانه لم يقم بعد السجدة الثانية في ركعة ما وان
الجلوس في الصلاة أربعة أقسام اثنان واجبان وهما الجلوس بين السجدين وجلوس التشهد
الاخير واثنان مندوبان وهما جلوس الاستراحة وجلوس التشهد الاول (قوله حسن صحيح)
أي حسن من طريق صحيح من طريق آخر فلا تنافي (قوله بجلوس التشهد الاول) أي فانه
فاصل بين الركعة الثانية والثالثة لا بين الاولى والثانية (قوله ليس من الركعة الثانية) أي
ولامن الاولى بدليل ما بعده فقبه كنفاء وقيل من الاولى وقيل من الثانية وقوله على الصحيح
هو المعتمد وتظهر فائدة الخلاف في الايمان والتعالق فاذا قال له بعد ان صليت ركعة فانت
حزعتي برفع رأسه من السجود الثاني أو قال له ان شئت في ركعة ثانية فانت حزعتي باقيام
بما على المعتمد (قوله واعتماد الخ) أي كالعاجز بالراي ومن عبرانه يقوم كالعاجز بالذون
أراد التشبيه به في شدة الاعتماد عند وضع يديه لاني كيفية ضم أصابعهما (قوله أي كفيه)
أي بطنهما وأصابعهما بسوطة على الارض وقوله من جلوسه أي للاستراحة أو التشهد وقوله
أو سجوده أي في الركعة الاولى أو الثالثة (قوله أبلغ في الخشوع) على حذف مضاف أي
في هيئة الخشوع الدالة عليه أي في تحصيلها والافهوا أمر قلبي بحصول المصلي من تجلي الحق
على قلبه وهو حضور القلب وسكون الجوارح ولادخل للاعتماد على اليدين فيه (قوله
واعون للمصلي) أي لانه المنحلت فاصله من الخشوع فيحصل بذلك اعانته على وجهه ابلغ (قوله
ورفع يديه الخ) انما لم يذكره مع ما تقدم في الاركان الثلاثة لانه أخره عنه في الحس وكذا في المعنى
بحريان خلاف الشيخين فيه واتفاقهما على ما تقدم وانما جمع ما تقدم لوقوعه على التوالي
والتوالي بعد شيئا واحدا (قوله عند قيامه الخ) مثل القيام بدله (قوله وتورك) أي ولو لم يصلي
من جلوس ومثله الافتراض في محله اه قل (قوله في تشهد آخر الخ) ومثله سجود التلاوة

ونخرج بذلك سجدة التلاوة
والسجدة الثانية في ركعة
لا يقوم عنها بل عن تشهد
بعدها فلا يسن بعدهما
جلوس استراحة نعم ان
أراد ترك التشهد الاول
من له جلوسها (مقترشا)
في جلوس الاستراحة
للاتباع رواه الترمذي
وقال حسن صحيح ولانه
جلوس يعقبه حركة
كجلوس التشهد الاول
وهذا الجلوس ليس من
الركعة الثانية بل مستقل
فاصل بين الركعتين على
الصحيح بجلوس التشهد
الاول (واعتماد على
الارض بيديه) أي كفيه
(عند قيامه) من جلوسه
أو سجوده للاتباع في
الاول رواه البخاري ولانه
أبلغ في الخشوع والتواضع
واعون للمصلي (ورفع يديه
عند قيامه من تشهد اول)
للاتباع رواه الشيخان
(وتورك في) تشهد (اخير)

والشكر خارج الصلاة فالسنة فيهما أن يجلس متوركاً أو شوبري (قوله ياصق) بضم
 النخبة من الصق الرباعي (قوله وينصب رجله اليمنى) أى واضعاً بطون أصابعها على الأرض
 وقوله كما مر أى في قوله في الأخيرين (قوله الآن يريد سجودهم) أى بعد تقديم مقتضيه
 وقوله بأن لم يرد الخ تفسير للاطلاق فخرج ما إذا لم يتقدم مقتضيه أو تقدم ولكن أراد عدمه
 فيقول فيهما ما فلو من له السجود بعد افتراض وان توقف على التحنأ بقدر ركوع القاعدة وتولده
 من ما مور به وفقاً للرمل وخلافاً لابن حجر (قوله لا حاجة إلى السجود) أى لكونه مطلوباً
 منه في نفسه فلا ينافي الإطلاق المذكور اهـ قل وحاصله أن الافتراض ظاهر فيما إذا أراد
 سجود السهو وأما إذا أطلق فوجهه أنه في وقت يطالب منه فيه التحرك للسجود المذكور (قوله
 وقول أو يطلق الخ) ما ذكر من الافتراض في ذلك هو الأرجح نظر الغالب من السجود مع قيام
 سببه خلافاً لبعضهم (قوله في تشهد) مقرر مضاف فيم الأول والأخير وكالتشهد غيره فكان
 الأولى أن يقول جميع جلسات الصلاة (قوله يعنى طرفي ركبتيه) تفسير بالآخني لأن الذي
 يكون على الركبتين أطراف الأصابع لا السكمان فلو قال بحيث تكون أطراف أصابعه عند
 ركبتيه سلم من ذلك (قوله وقبض أصابع يده) أى بعد وضعها منشورة لا معاً ولا قبله على
 المقدمة خلافاً لظاهر كلام بعضهم من أن القبض مقارن الوضع فالواو في عبارة المنهج وغيره
 لا بعدية للأهمية وأعل في تأخير الصنف القبض عن الوضع إشارة إلى ذلك (قوله في تشهد)
 الأولى أن يقول في تشهد يديه (قوله المسبحة) بكسر الهمزة لا يقبضها بل يضعها منشورة
 والافضل قبض اليمين بيمينها بيمينها على طرف راحته فلو أرساها ماسعها أو قبضها فوق
 الوسطى أو حلق بينهما أو وضع أعلاه الوسطى بين عقدتي اليمين أى بالسنة وقوله التي تلى
 اليمين سميت بذلك لأنه يشار به عند التسبيح وخصت بذلك لانصافها بباطن القلب أى العرق
 الذي فيه فكأنها سبب حضوره وتسمى أيضاً سبابة لأنه يشار به عند السب والخاتمة وقيل
 لأنها سبب لرؤية آدم عليه السلام للنور وذلك أن الله تعالى لما أدخل آدم عليه السلام الجنة
 أعطاه تاج الدولة ولباس الكرامة وأعطاه نور محمد صلى الله عليه وسلم وتوالت الجنة بنوره
 حتى أنه رأى آله الكهنة ذلك النور فتعجب من ذلك ولم يستقر في موضع من بدنه حتى ذهب من
 جهته إلى ككته الأيمن ومنه إلى رأس سبابة فلما انتهى إلى ذلك رفعه ف رأى ذلك النور
 ورأى به حجاب الملك والعرش وأرواح جميع الخلائق فسميت سبابة لأنها سبب رؤية ذلك
 النور (قوله في شيرها) أى ويستمر كذلك إلى القيام في التشهد الأول أو السلام في التشهد
 الأخير لأن الأواخر والغايات هي التي عليها المدار فطلب منه ادامة استحضار التوحيد
 والاخلاص حتى يفارق آخر صلاته لتكون خاتمة على أتم الأحوال واكملها وهذا هو المعنى
 الذي رفعت لاجله فلما طلب منه استقرار رفعها ولو قطعت سبابة اليمنى لم يرفع اليسرى وأعلم
 أن رفع مسبحة اليمنى خاص بهذا المحل تعبداً فلا يقاس به غير ذلك يفعل بعد الوضوء وعند رؤية
 الجنائز لأصله (قوله عند قوله لا اله) أى عند الابتداء بالهمزة من ذلك لأنه حال اثبات
 الوحدةانية لله تعالى (قوله بالتحريك) قد وردا التحريك أيضاً وقدم الثاني هنا على المثلث عكس
 القاعدة لما قام عندهم في ذلك وهو أن المطلوب في الالة عدم الحركة لكونها نذهب الخشوع

بأن ياصق وركة اليسرى
 بالأرض) وينصب رجله
 اليمنى للاتباع كما مر (ألا
 أن يريد سجوداً أو
 يطاق) أن لم يرد ولا عدمه
 (في تشهد) لا حاجة إلى
 السجود بعد وقول أو
 يطاق من زيادتي (ووضع
 يديه) أى كفيه في تشهد
 (على فخذه) يعنى طرفي
 ركبتيه (وقبض أصابع
 يده اليمنى) في تشهد (ألا
 المسبحة) وهي التي تلى
 اليمين (في شيرها) عند
 قوله (لا اله) بالتحريك

(قوله الأولى أن يقول
 في تشهد يديه) يجب بما تقدم
 قبله

وينشر اصابع اليسرى مضمومة ٢٣٢ لا اتباع في غير الضم رواء مسلم الا عدم التحريك فابوداود وتوجه الاصابع

الى القبلة في الضم فلو
سرك المسجدة كان مكروها
وينوي بالاشارة الاخلاص
بالتوحيد (مضمومة)
لا اتباع رواء ابوداود
باسناد صحيح وان يكون
متوجهة الى القبلة (وان
لا يجاوز بصره اشارته)
لا اتباع رواء ابوداود
باسناد صحيح (وتعوز من
العذاب) أي عذاب القبر
وغيره فهو اعم من قوله
من عذاب القبر (بعد
تشهد اخير) نظير مسلم اذا
تشهد احدكم فليستعد
بالله من اربع فيقول
اللهم اني اعوذ بك من
عذاب القبر وعذاب النار
ومن فتنة الهيا والممات
ومن فتنة المسيح الدجال
وبين الدعاء بغير ذلك
وقد بينت بعض المانور
منه في شرح الاصل
(وتسليمة ثانية) لا اتباع
رواء مسلم واستثنى من
ذلك مسائل

(قوله ولا بد من تفريق)
ضعيف والمعتمد انه
كالسجود كما تقدم عن
الروض ومثله مر (قوله
بثلاثة متواليه عامدا الخ)
العمد ليس بقديم بل مثله
المهم وقتا مل (قوله بعض
المانور) قال شيخنا تبطل

ولان التحريك نوع عيب والصلاة تصان عنه ما أمكن ولذا قيل يبطأ بيمينه وان كان ضعيفا
كما يأتي (قوله وينشر) أي يسط (قوله مضمومة) أي لتوجه الى القبلة وتفريق يمينه بل
الاهتمام عن القبلة وهذه العلة تجري على الغالب حتى لو صلى داخل البيت ضم يمينه مع توجهه
الكامل للقبلة اه أفاده الرمي ولا بد من تفريق يمينه بحيث لا يمنع توجهه للقبلة قياسا على
ما صرح في الركوع من انه يفرق لتنزل الرحمة على بدنه (قوله كان مكروها) خلافا لما لاك في قوله
باستحبابه ولا تبطل به صلاته ما لم يتحرك الكف والابطال بثلاثة متواليه عامدا عاما
كتحريك الزند الملقطوع الكف (قوله وينوي بالاشارة الاخلاص الخ) فيجمع في التوحيد
بين قلبه ولسانه وجوارحه ووجه تسميته مسجدة مع أنها آلة للتوحيد بدلالة التنزيه أنه يلزم من
توحيد الله تعالى تنزيهه عن الشريك في الذات والصفات والافعال فكانت آلة للتنزيه بهذا
الاعتبار (قوله مضمومة) حال من المسجدة (قوله ولتكون متوجهة) في شرح الاصل ولتتمكن
وهو أولى لانه سنة أخرى لاعلة لما قبله (قوله وان لا يجاوز) أي الى تمام الصلاة وهذا حال
رفع المسجدة اما في غير ذلك فيديم النظر الى سجوده فيكون ما ذكره هنا مستثنى من ذلك ولا يكره
تغميض عين لا يضرب بل قد يجب صرفا عن نحو عورة أو أمر دوق ديندب اذا كان أمامه
ما يلهي (قوله اشارته) أي محل اشارته وهو المسجدة (قوله اعم من قوله من عذاب القبر)
وأولى منه أن يقول وتعوذ ليسهل التعوذ من فتنة المسيح الدجال وفتنة الهيا والممات (قوله
بعد تشهد اخير) بخلاف التشهد الاول فلا يسبغ الدعاء بل يكره لبثانه على التخصيف
ومحل ذلك في الامام والمنفرد اما المأموم فان كان مسبوقا وأدرك ركعة من الرباعية مع
الامام فانه يشهد معه تشهد الاخير وهو أول له فلا يكره الدعاء له فيه بل يستحب وان كان
موافقا وكان الامام يطيل التشهد الاول اما تقل لسانه او غيره وانه هو سر يدالم يكره له ان
يأتي بعده بذكر او دعاء لا بما يطالب في الاخير بل يستحب له ان يأتي بذلك الى ان يقوم امامه
(قوله لخبر مسلم) لم اذا تشهد احدكم الخ) فيه ان الدليل اعم من المدعى لشعوره التشهد الاول
فكان الاولى ان يأتي ايضا بالرواية المقيدة لذلك وهي خبر مسلم اذا قعد احدكم في التشهد الاخير
(قوله ومن فتنة المسيح) بالخاء المعجمة وهو الوارد في الروايات سمي بذلك لانه يمسح الارض أي
يطؤها كما هي اربعين يوما الامكة والمدينة وبيت المقدس وبالمسجدة لانه مسح العين أي
مشقوها فانه اعور وكذا حماره يضع رجله عند منتهى بصره بعينه الصحيحة وقوله الدجال
أي الكذاب من الجبل وهو التغطية لانه يغطي الحق ياطله (قوله بعض المانور الخ) ومنه
اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت أي اذا رقع يقع مغفورا وما سررت وما اعانت وما سرفت
وما أنت أعلم به مني أنت المتقدم وانت المؤخر لا اله الا أنت استغفر لك وتوب اليك اللهم اني
ظلمت نفسي ظلم كثيرا كبيرا ولا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك
انت الغفور الرحيم اه ويسن ان لا يزيد امام على قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم أي قدر ما يأتي به منه ما فات اطالها وان خففها ما خففه لانه قبيح اهماما
المنفردة ان يطيل ما شاء ما لم يخف وقوعه في سهو واما المأموم فهو تابع للامام (قوله
واستثنى من ذلك) أي من سن التسليمة الثانية مسائل منها ما لو عرض بعد الاولى مخاف

الصلاة بترجمة المانور حيث قدر على العربية بخلاف العاجز اما غير المانور فتبطل الصلاة بترجمته مطابقا كحديث

ذكرته في الشرح المذكور ولو اقتصر الامام على تسليمه من المأموم تسليمان ٢٣٣ لانه خرج عن المتابعة بالاولى بخلاف

التشهد الاول لو تركه
الامام لزم المأموم تركه
لوجوب المتابعة قبل
السلام (وتحويل وجهه
عينا وشمالا في تسليمه)
في الاولى عينا وفي الثانية
شمالا لانه في الاولى حتى
يرى ختمه الايمن وفي الثانية
الايسر للاتباع في ذلك
رواه ابن حبان في صحيحه
وينوي السلام على من
عن يمينه وشماله ومحاذيه
من ملائكة وموئى انس
وجن ويسن ان يدرج
السلام ولا يعتد وان يسلم
المأموم بعد سلام الامام
ولو فارقه جازكية الاركان
الاتكبيرية الاحرام

٢ قوله بخلاف رقت غيرها
من الصلوات الفرق ان
غير الجمعة يقضى في هذه
الافاق بخلافها فانها
لا تقضى (قوله ويعيدهما
معاً) أي بعد ان يصعد
للسجود كما ذكره عرس وهو
في الروض ابضان استوجه
عدم السجود لانه لم يأت
بما يبطل عمده لان له أن
يأتي بالاولى عن شماله
فراجعه وفي ج أن مثل عمه
يقول الاول شكه فيها فباني
بها ثم بالثانية وفي السجود
ما علمت بل هذه اولى بعده
اه فتدبر (قوله أي بعد

كحدث وخروج وقت الجمعة بخلاف وقت غيرها من الصلوات وانقضاء مدة مسج ونفوق خف
فبحرم الاتيان بها حقيقة لانها وان لم تكن جزءاً من الصلاة على المعقوفة من تواجها
وملحقاتها (قوله في الشرح المذكور) أي شرح الاصل (قوله لزم المأموم تركه) فان تحذف
له ما مداعما بطلت صلاته والا فلا (قوله وتحويل وجهه) أي بعد الاية في كل من
التسليمتين وهو مستقبل القبلة وتخرج بوجهه صدره فلا يحوله بل يجب كونه للقبلة وحمل
التحويل المذكوران على تسليمتين فان سلم واحدة أي بغير وجهه (قوله في الاولى عينا الخ) فلو
عكس جازمع الكراهة وقوله وفي الثانية شمالا لانهم لو سلموا شمالا على اعتداده سلم الاول لم
يعد بهما ويعيدهما (قوله وينوي) أي كل مصل السلام على من لم يعلم علمه والرد على من
سلم عليه من مقتدين وغيرهم ولا يجب الرد على غير المصلين لان المصل على من حيث هو مصل غير
متأهل للخطاب وقوله على من على يمينه أي الى منقطع الارض وقوله وشماله أي وعلى من على
شماله بالثانية وقوله ومحاذيه أي أمامه وخلفه بآيم ماشا والاولى اولى وقوله من ملائكة
بيان ولا يشترط معنية السلام على من ذكر أو الردية سلام الصلاة الذي هو الركن على
المعقود فيكون مستثنى من اشتراط فقد صارف ويفرق بينه وبين نظائره مما اعتبر فيه فقد
بانه هنالك يخرج عن مدلوله الذي هو التوبة ولو مع التوبة المذكورة وفي غيره اخرج له عن
المدلول فاحتج لفقده صارف ثم لا هنا وقبل يشترط لان السلام جزء من الصلاة حقيقة
في التسليمية الاولى وتبعاً في الثانية فلم يصلح للخطاب العادي به لان المقصود به التحلل فاحتج
في صرفه اليها الى نية وأيضا ما فيه من الخطاب بعده عن اجزاء الصلاة فاحتج في صرفه
اليها الى ذلك ليشاب عليه من حيث كونه من اجزائه فاذا نوى مجزء السلام على من ذكر أو الرد
ضرر للصارف ويشترط في الركن فقد وعليه فلما سلم واحد ينوي به شيئين مختلفين وقد
علمت أن هذا ضعيف (قوله أن يدرج السلام) أي يسرع به وقوله ولا يعتد به لازم فما
يقوله المبلغون من عدم خلاف الاول (قوله بعد سلام الامام) أي بعد فراغه من تسليمه
وتسليمه الخروج من الصلاة عنه ابدأ لتسليمه الاول خروجا من خلاف من أوجها
فلو أخرها عن اوقات السنة أو نواها قبلها بطلت صلاته لكان لا يضر حينئذ تعيين غير صلاته
خطا والالزام ابطال ما هو فيه بنية الخروج من غيره بخلافه عدا (قوله ولو فارقه جاز الخ)
لكن المقارنة في ذلك مكروهة مفضولة للجساسة فيما فارقه فيه فقط وكذلك المقارنة
في الافعال وقد تكون المقارنة سنة كالمقارنة في التأمير وقد تكون واجبة كالمقارنة في قراءة
النافحة اذا علم أنه لا يتمكن من قراءتها بعد قراءة الامام وقد تكون حراما كالمقارنة
في التكبير على ما سبق وقد تكون مباحة كالمقارنة فيما عدا ذلك (قوله الاتكبيرية الاحرام)
أي فالمقارنة فيهم اوفى بعضهم احرام مبطل للصلاة كنية الاقتداء بغير مصل حتى لو شك في ذلك
في أثنائها أو بعد ما لم يتذكر عن قرب أو ظن التأخر فبان عدمه لم تتعد صلاته وفارقت بقية
الاركان حيث لم تصرف في المقارنة في مقام نظم القدوة في الكون الامام في الصلاة فبشرط تأخر
جميع تكبير المأموم عن جميع تكبير الامام بقية هذا اذا نوى الاقتداء مع التكبير
أما لو أحرم منفردا ثم نوى القدوة في خلال صلاته فانها تصح قدوته وان تعد تكبيره عن

تكبير الامام (قوله واستقبال الخ) السؤال لغة الدلالة وآلته وشرعا استعمال مودا ونحوه
كاشنان في الاسنان وما حولها وهو من الثرائع القديمة لحديث حسنه الترمذي أربع من
سنن المرسلين الحياء بالصحة والمداومة وطروا السؤال والفكاح والحديث هذا سواكي وسؤال
الانبياء من قبلي والاصل أن ما ثبت انبي ثبت لاقته الا ما خرج لدليل والمراد مجموع الانبياء
لا كل واحد منهم فلا ينافي أن أول من استألك ابراهيم الخليل عليه السلام وانما ذكره المصنف
كامله هنا مع ذكر الاكثر في باب الطهارة لانه سنة لأجل الصلاة بل قال داود وجوبه لها
مع صحتها بتركه ونقل عن اسحق بن راهويه وجوبه مع بطلانها بتركه وهو مكذوب عليه وفي ذكر
المصنف له في سنن الصلاة على هذين القولين أيضا وهو مذكر وقيل فيه اغتنام السنة كبر
والثابت ومما يهزى لسيدنا علي رضي الله عنه أنه قال حين رأى السيدة فاطمة تستألك

هنيئ يا عود الاراك بشعرها * ما خفت مني يا أراك أراكا

لو كان غيرك يا سؤال قتلتك * ما فاز مني يا سؤال سواكا

(قوله بجشن) أي طاهر كهود وأشنان على معتقد الرمي أخذ من حديث السؤال مطهرة
للنفس والنفس ليس مطهرة بل نجسة وقال ابن حجر باب جزاء الاستقبال به وله خمس مراتب في ذاته
فأولاه الأراك ثم جريد النخل ثم الزيتون ثم مال الراشحة طيبة ثم مال الراشحة له من بقية الأعواد
وفي معناه الخرقه فهي في المرتبة الخامسة وخمسة في صفاته فأولاه اليابس المندى بالماء
ففيه الماء ورد فيه غيره كالريق فالابس غير المندى والرطب وكل واحدة من الخمسة الأولى فيها
الخمسة الأخيرة فالجمل خمسة وعشرون من ضرب خمسة في خمسة هذا في غير الخرقه أما هي
فليس فيها إلا الأربعة الأولى من الخمسة الأخيرة وانما كان اليابس أولى من الرطب لانه
لخشوته يزيل القلق أشد من إزالة الرطب وكان المندى أولى من غيره لذلك ولانه لا يجرح اللثة
وقدم ما بالماء على غيره لان في الماء من البلاء ما ليس في غيره ومحل جوار المطيب في غيره المحرم
والحدة وخرج به ولا بجشن غيره كالمضمضة بماء الغاسول وان أنقى الاسنان وأزال القلق لانها
لا تسمى سواكا بخلافه بالغاسول نفسه (قوله القلق) في المختار القلق صفرة الاسنان وبها طرب
والمراد هنا مطلق الوسخ المتراكم عليه (قوله عرضا) أي في عرض الاسنان ظاهرا وباطنا لم يبر
إذا استكتمت فاستاكوا عرضا ويجزئ فيها طولها لكن مع الكراهة ومثل ذلك الاستقبال بغيره
لإزالة جزأ من الكراهة لا تمنع الأجزاء لانها من حيث مخالفة السنة لا من حيث الفعل
لانه سنة مطلقا نعم يسن في اللسان طول والاستقبال بضار حرام مع الأجزاء لحصول المقصود به
من إزالة القلق ومثله سؤال الغير بغيره ان لم يبر رضاه بخلاف ما إذا كان باذنه فلا حرمة ولا
كراهة ويجب أن توقف عليه زوال نجاسة أو يريح كربه في توجعته فتعثر به الأحكام الأربعة
ماعد إلا الإباحة لأن ما أصله النذب لا تعتبره الإباحة غالباً وكان الأولى أن يقول وعرضا بالواو
لأنه في السؤال في حد ذاته سنة مستقلة وكونه عرضا سنة أخرى وظاهر منبهه أنه لا يكون
سنة إلا في حال كونه عرضا وليس كذلك (قوله لا أصبعه) عطفت على خرقه وقرله أي المتصلة
ليس بقيد بل لا تجزئ أصبعه مطلقا كالأستحباب في إجماع إزالة أماً أصبع غيره فان كانت
متصلة خشنة من حى أجزاء ولو غيراً أنه أو كان الغير أجنية وان حرم ذلك وفارق عدم

(واستقبالك) بجشن بربل
القلق (ولو بخرقة) عرضا
(لا أصبعه) أي المتصلة به
لانها لا تسمى سواكا

(قوله فالرطب) قال بعضهم
درجته قبل اليابس

أجزائها في الاستحباب باحترامها وبغلاظ أمره فان كانت منفصلة أو من ميت لم تجز لأحترامها
أو غير خشنة فكذلك لانها لا تسمى سواها (قوله أنه أتكني) ضعيف كما علمت (قوله وسن
الاستقبال الخ) ظاهر منبذعه أنه لا يكون سنة إلا عند المذكو كورات وأيس كذلك بل هو سنة
مطلقا ولا يكن بنا كد عند هافكان الأولى أن يعبر كما في منهجه بقوله وتأ كد الاستقبال عند
قيامه الخ (قوله عند قيامه إليها) أي بحيث ينسب إليها عرفا فلو شرع فيها قبله سن فعله فيها
لا يعمل كثير (قوله إلى الصلاة) ولو انفلا وصلاة جواز وان لم يتغيرفه أو استأله قبله بالوضوء
وقصر الفصل بينهما أو استأله الصلاة قيامها وان قصر الفصل أيضا أو سلم من كل ركعتين
كالنراويع ولو في المسجدان أمن تقديره وفي معنى الصلاة الطواف ولو انفلا ومجدة الشكر
والقراءة وان استأله للقراءة فيستأله بعدها وقبل السجود وكذا بعده للقراءة والمعمد تفضيل
صلاة الجماعة وان قلنا بسنيتها على صلاة المنفرد بسؤال لز يادتم اعلمها بسبع وعشرين درجة
كافي الحديث أي صلاة ولا يعارضه ركعتان بسؤال أفضل من سبعين ركعة بلا سؤال
لان الدرجات المرتبة على صلاة الجماعة قد تعدل الواحدة منها كثيرا من الركعات بسؤال
(قوله لفاقد الطهورين) ومثله المتيهم بالاولى (قوله على أمتي) أي أمة الدعوة فيشمل
الكفار لانهم مخاطبون بفروع الشريعة على المعمد (قوله أي أمر ايجاب) أي أما
أمر المندب فهو ثابت لانه لا يقتضي المشقة (قوله بعد الزوال) خرج بذلك ما قبله الا المواصل
فتعمد الكراهة في حقه بالفجر وتزول بالغروب ومثله من يدعي السؤال في مرض في لثنته
فيكره في حقه قبل الزوال حيث كان صائما وخشى منه الفطر وكذا ان لم يكن صائما ولم يجز
ما يغسل به نفسه بل لا يجوز له حينئذ اذا علم من عادته ذلك وضاق الوقت (قوله للصائم) أي
حقيقة أو حكما يشمل الممسك للصوم قد انية لانه يثاب على امساكه فيكره له على المعمد ولا فرق
في كراهته بعد الزوال للصائم بين ان يستأله لصلاة أو لانهم ان تغيرفه بعده بنجوم ككل
ناسيا أو مكرها أو موجرا استأله لازاته بلا كراهة فان لم يحصل بذلك تغيرفه في حقه السؤال
لزوال الخلو فبه لا يقال كل من الصلاة وتغير الفهم يسن له السؤال فلم يحكموا بكراهته للصائم
وبعد الزوال بعدهما ان تغيرفه بنجوم نوم كانه قد انما قول يفرق بينهما بأن السؤال للصلاة
من باب جالب المصلحة وللغير من باب دفع المفسدة لان المقصود ازالة التغير ودفع المناسد
أهم من جلب المصالح (قوله بل يكره الخ) دليل الكراهة خبر الصحيحين خلو فم الصائم
أطيب عند الله من ريح المسك والخلوف بضم الخاء تفسير راحة الفم والمراد بالخلوف بعد
الزوال لخبر أعطيت أمتي في شهر رمضان نجسا ثم قال وأما الثانية فانهم يسنون واخلوف
أفواهم أطيب عند الله من ريح المسك والمسا بعد الزوال فخصنا عموم الاول الدال على
الطيب مطلقة فهو هذا ولان التغير قبل الزوال يكون غالبا من أثر الطعام فلما نهى للخلوف
بالطيب كرهت ازالته لكونه أثر عبادة لا يقال مقتضى ذلك تحريمها كإزالة دم الشهيد لانا
نقول في إزالة دم الشهيد تقويت التفضيلة على الغير بغير اذنه ولا يجوز التصرف على الغير
الا بالمصلحة والمسئلة متصرف على نفسه ولذلك لو أزال الشهيد الدم عن نفسه في مرض يغلب
على ظنه الموت فيه لم يحرم أو سوك مكافا صائما بعد الزوال بغير اذنه حرم تقويت المسكاف

واختار في الجموع تبعا
للروايات وغيره أنها أتكني
إذا كانت خشنة وهو ظاهر
كلام الاصل وسن الاستقبال
يكون (عند قيامه إليها)
أي إلى الصلاة ولو افاقد
الطهورين لخبر الصحيحين
لولا أن أشق على أمتي
لا أمرتهم بالسؤال عند
كل صلاة أي أمر ايجاب
(الا بعد الزوال للصائم)
فرضا أو نفلا فلا يسن له
الاستقبال بل يكره له كما
سيأتي في باب

(قوله لزوال الخلو ف) بل
ولو زال قبل بالاكل المذكور
كافي مدع عن سم

الفضيلة على نفسه جائز وتفتوت غيرهما عليه لا يجوز الا باذنه (قوله عند النوم) أي ارادته
أو البقطة منه (قوله والا تزم) بفتح الهمزة وسكون الزاي وفتح له أزم من باب ضرب وقوله
والسكوت الواو بمعنى أولانه فسر تارة بهذا وتارة بهذا فكان الأولى أن يعبر بأو (قوله وعند
تغيرهم) أنهم التعبير بالهم دون السن ندبه لتغيرهم من لاسن له وهو كذلك فيسن السوال
للتغير مطلقا (قوله أكثر من ثلاثة عشر) وقد أوصاهم بعضهم إلى سببهم وبعضهم إلى أكثر
قال بعضهم وأعل هذه الفوائد لا تجتمع إلا في عود الاربعة الخصوص فخره أهقل والظاهر
الاطلاق (قوله كنهه ير الفم) بالماضي اللغوي أي تنظيفة وإزالة أوساخه لا الشرعي لأنه طاهر
(قوله وشدة اللثة) أي تقوية يراها في تخفيف المثلثة أصلها التي أبدلت الهاء من الياء وجمعها
لثات واثني ولامها مثانة وقوله وهي ماحول الاسنان أي اللحم الذي تنبت فيه الاسنان أما
اللحم الذي يفصلها بيان يكون بينهما فهو وعمر بفتح العين المهملة وبالراء واسكال الميم وجمعه عور
بضم العين أما اللحم بفتح العين الموحدة فاللثة الكثير وبالكسر الرجل الحقود وبالضم الرجل
الجهول (قوله ونصفية الخلق) أي من اللحم وقوله والفصاحة أي حسن المنطق والقطعة
بكسر الفاء الخلق أو شدة الذكاء وعطفها على الفصاحة المتعلقة باللسان مغايرة وعطف سبب
على مسبب والمراد السبب الاغاي والافقه لا يكون الا جمعي فطنا مع اتفاق الفصاحة عنه
(قوله وقطع الرطوبة) أي من جميع البدن المفسدة لأنه ينشأ عنها نحو القرح وعيالة البدن
أي نقله (قوله واحدا البصر) أي تقوية فيصير كالخدي (قوله وارهاب العدو) بترقيق
الراء أي تخويفه ببركة اتباع السنة وقد نقل عن بعض التواريح أن بعضهم كان يفتح عليه
في غزواته عاجلا فغزا غزوة وتأخر عنه الظفر بهدوه فتعجب فقال له شخص يا سيدي أرى ذلك
بسبب شيء أو تسكبه وذلك أنك تركت السؤال فلهذا من شؤم ترك السنة وكتب عمر بن
الخطاب لعمر بن العاص حين أبطأ عليه فتح أسكندرية كتابا من جملته لقد عجزت من
إبطاء الفتح عنكم وما ذاك إلا ما أحدتقوم وحبكم الدنيا فان الله لا ينصر قوم لم تصدق نياتهم
ومنه يؤخذ الجواب عن تأخر الفتح عن جنود المسلمين الآن مع كثرتهم وقلة عدوهم لأنه إما من
ارتكاب محرمات أو ترك ما مورات (قوله وهضم الطعام) أي التأني عن عدمه التخمرة ونحو
التولج أه قل (قوله وتغذية الجائع) أي حمايته من الخمة المضرة ويحقل الغذاء الحقيق
فيقوم مقام الماء كقول أه قل (قوله وارهاب الشيطان) هو في الأصل الصافي أنفه بالرغام
بفتح الراء أي التراب ثم كفي به عن ذلك وعاظته (قوله وتذكرا الشهادة) في شرح الأصل
وتذكرا كبير بالياء وهو أنسب بما قبله قال ع ش على الرمي لواجبة في الشخص خصلتان
أحدهما ما تذكرا الشهادة والآخرى تنسيها كالسوال وأكل الحشيشة مثلاً هل تغاب الأولى
أو الثانية فيه نظروا نقل بالدرس عن المناوي تغليب الأولى تحسبنا لظن فإيراجع أه من فوائده
أيضا أنه يسهل خروج الروح وينفي الأموال ويخفف الصداق ويقوى القلب والمعدة وعصب
العين وهو به كس أكل الحشيشة وقد عذب بعضهم بها فوق مائة وعشرين مضر بدنية ودينية
(قوله ويسن أن يبدأ الخ) الأنسب ذكر هذا قبل الفوائد لأنه من جملة الأحكام وهي مقدمة
على الفوائد (قوله يجاب فيه الامين) أي مبتدئاً بأمر الله إلى وسط أسنانه ثم من الأيسر

(قوله أي ارادته) هذا
لا يناسب القياس الآتي
اذلوم بوجه جامع بينهما
كذا قبل

(وبين الاستيناف) أيضا
عند النوم (عند الاثم)
أن الجوع والسكوت
(و) عند (تغيرهم) للاتباع
رواه الشيخان في النوم
وقيس بالنوم غيره مما
يحصل به تغير (وفيه) أي
الاستيناف (فوائد) أكثر
من ثلاثة عشر وان اقتصر
عليها الأصل (كنهه ير
الفم وتبييض الاسنان
وتطبيب النكحة) وهي
ريح الفم (وشدة اللثة) وهي
ما حول الاسنان (ونصفية
الخلق والفصاحة والقطعة
وقطع الرطوبة واحدا
البصر وإبطاء الشيب
وتسوية الظهر ومضاعفة
الاجور رضا الرب) وارهاب
العدو وهضم الطعام
وتغذية الجائع وارهاب
الشيطان وتذكرا الشهادة
عند الموت ويسن أن يبدأ
بجواب فيه الامين

وأن يقرأ السور على سبيل

حاشية برفق وعلى كراشي
أضراسه وينوي به السنة
وذكرت هنا في شرح الأصل
فوائد تتعلق بالاستقبال
وغيره (ومكروهاتهما) أي
الصلاة (جعل يديه في كفيه
عند تحريمه ومجوده)
وركوعه لمنافاته التواضع
(والنفات) بوجهه بلا
حاجة لحجب البصري عن
عائشة رضي الله عنها قالت
سألت رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن الالتفات
في الصلاة فقال هو اختلاس
يختلسه الشيطان من
مسألة العبد (واشارة
منهمة) بالاحاجة (وجهر
بجمل اسرار وعكسه وجهر
خلف الامام) لخالفه ذلك
سنة النبي صلى الله عليه
وسلم (واختصار) بأن يجعل
يده على خصره لئلا ينسى
في خبر الصحيحين في الرجل
وقيس به غيره (واسراع)
للمسألة فاته الخشوع
٣ (قوله وقول بعضهم الخ)
هو قول (قوله على خلاف
الاولى) الاولى على ما يعم
خلاف الاولى كانه عليه
سم لان اصطلاحهم هو
هذا (قوله كذا سلام) فانه
يسن للمصلي أن يركعها
السلام على من سلم عليه
كافي م

كذلك سواء الاسنان العليا والسفلى ويسن أن يكون بينه وان كان لازالة تغير لعدم مباشرة
اليد له وبه فارق ما مر في نحو الاستئذان (قوله وعلى كراشي) بتشديد الياء قال في الخلاصة
واجعل فعلى الغيرة في نسب جدد كالكريتي تتبع العرب
(قوله وينوي به السنة) أي ان لم يكن في ضمن عبادة كائنا وضوء أو طواف أو صلاة فافعال
خفية كما مر (قوله فوائد) منها أنه منترج لللائكة وينسب بلع ريقه في أول استقباله فانه
نافع من الجذام والبرص وكل داء سوى الموت ولا يلع بعده شيئا لانه يورث الوسوسة وهل المراد
بأول استقباله أول مرات استعمال العود أو أول كل مرة من مرات الاستقبال كل محتمل كما
قاله عثم والقرب الاول وينسب أيضا أن يهتده الصبي بميزا أو غيره كغيره ليعتقده ويألفه
ولا بأس بسؤال غيره بآذنه (قوله ومكروهاتهما) الاضافة على معنى في أي ما يكره فعله فيها لان
المكروهات ليست منها وقول بعضهم ٣ أو تركه منها أي أو ما يكره تركه منها فيه نظرا من وجهين
الاول انه لا يلزم من طلب الشيء كراهة تركه الا أن يحمل على الجري على اصطلاح المتقدمين
من اطلاق المكروه على خلاف الاول أو على اصطلاح المتأخرين من اختصاص المكروه
بما نهى عنه بخصوصه ويضم الى ذلك ترك ما تاركه طلبه أو اختار في وجوبه كالسورة
والابغاض وتكبيرات لا تقال الثاني أن ما اما واقعة على سنن أو على ترك وكلاهما فساد
يصير المعنى على الاول أو سنن يكره تركها فيلزم أن تكون السنن مكروهات وعلى الثاني أو ترك
يكره تركه ولا معنى له (قوله جعل يديه) هذا في حق الذكر المحقق لا في الأنثى ولا في (قوله)
عند تحريمه الخ أي وعند قيامه من تشمده وجلسه فبالجمل خمسة (قوله والنفات بوجهه)
أي أما صدره فبطل وقوله بالاحاجة خرج ما إذا كان لها كلف متاع فلا يكره (قوله هو) أي
الالتفات اختلاس أي سبب اختلاس وهو لغة الاختطاف بسرعة والمراد به هنا نقص
الثواب (قوله وإشارة) أي بنحو عين أو حاجب أو شفقة ولو من آخرس ولا تبطل به الصلاة
خلافاً لبعضهم في الآخرين وقوله مفهومة ليس بقيد ومحل كراهته ما لم تكن على وجه اللعب
والأباطات (قوله بالاحاجة) خرج ما إذا كان لها كذا سلام ونحوه (قوله وجهر بجمل اسرار
الخ) أي حيث لا عذر فان حصل عذر كان كثرة اللفظ عنده فاحتاج الجهر بما في بالقراءة على
وجهها فلا كراهة (قوله وجهر خلف الامام) أي ولو في جهريه لكن بغير آمين ونحوه مما مر
وهذا يفتى عنه ما قبله (قوله لخالفه ذلك سنة النبي) أي المطلوبة طلبا موقدا فصيح ان يكون
دليلا على الكراهة على ما مر (قوله بأن يجعل يده) أي أو يديه ومحل الكراهة ما لم يكن
لحاجة كراهة بجنبه والافلا كراهة وقوله على خصره هي بين رأس الورك وأسفل الاضلاع
وتفسر الاختصار بذلك هو المشهور ورويه ل هو اختصار السورة بأن يقرأ بعضها وقيل هو
الاقتصار على آيات السجدة ليس سجدها وقيل اختصار السجدة التي انتهى في قراءتها اليها
فلا يسجد بها وقيل اختصار الصلاة فلا يمسك قيامها ورؤسها ومجودها (قوله لئلا ينسى
عنه في خبر الصحيحين الخ) ولما ورد الاختصار راحة أهل النار أي فعل اليهود في صلاتهم
وهم أهل النار وليس المراد راحتهم فيها الا لراية أنهم حينئذ (قوله لاصلا الخ) الامام اما
على بابها أي لحضورها وكذلك الادراك التحريم أو غيره مع الامام ثم ان توقف ادراك

(وتغميض بصره) لانه فعل اليهود ٢٣٨ هذا (ان خاف) المصلي (ضررا) والافلا كراهة (والصاق عضديه بجنبه) في ركوعه

وجوده (و) الصاق
(بطنه بفخذه) فيهما
لخالفهما سنة النبي صلى
الله عليه وسلم وهما في حق
الرجل خاصة لما مر في السنن
واطلاق الصاق بطنه
بفخذه أولى من تقييده
بالسجود (واقعاء الكلب)
بأن يجلس على وركيه ناصبا
وركبيه للنهي عنه رواه
الحاكم ومحمد ورواه
البيهقي بإسناد وضعها
ثم قال والاقعاء نوعان
أحدهما هذا وهو منهي
عنه والثاني وضع فعله عن
النبي صلى الله عليه وسلم
أن يضع أطراف أصابع
رجليه وركبيه على الأرض
وأيضا على عقبيه وهو سنة
في الجلوس بين السجدين
(ونقرة الغراب) لمنافاته
النشوع (واقتراس السبع)
في سجوده للنهي عنه في
خير مسلم في حق الرجل
وقيس به غيره (وايطان
المكان) الواحد (كايطان
البعير وغيرها) من زيادتي
كالبالغة في خفض الرأس
في الركوع وإطالة التشهد
الأول والاضطباع وتشبيك
الأصابع وغير ذلك كما
صرحت به في شرح الأصل
(باب ما يفسد الصلاة)
(وعوحدث

٦ (قوله فان كان في المسجد)

الجماعة أو الجمعة عليه سن في الأول ووجب في الثاني أو بمعنى في أي عدم التماسي في أفعالها
وأقوالها الانقاص ذلك عن المطالب فيه والابطال صلاته ان كان ما نقص واجب (قوله
وتغميض بصره) أي مجاوره وهو الجفن وشمل كلامه الأعم فيكره تغميض جفنه لانه يسجد
مع وتعبيره أولى من التعمير بعينه لشهولة من له عين واحدة وقد يجب اذا كان العراة
صفوفا وقد ينسب كان صلى الى حائط من فوق أو نحوه مما يشوش الفكر اذا صلى لانه الى ذلك
وعليه وفيه مكره (قوله لانه فعل اليهود) هذا التعليل لا يناسب الا القول الضعيف
القاتل بكرامة التغميض مطلقا والمناسب لتقصيره المذكور التعليل بخوف الضرر (قوله
فيهما) أي في ركوعه وسجوده (قوله أولى من تقييده بالسجود) وانما قيد الأصل بذلك لأن
التجافي فيه محل النص وفي الركوع مقيس عليه كما ذكره المصنف سابقا بقوله ويقاس بذلك
مخافة البطن في الركوع (قوله على وركيه) أي أصلهما وهو ألباء (قوله وهو سنة
في الجلوس بين السجدين) مثله كل جلوس بعقبه حركة بجلوس الاستراحة وهو وان كان
سنة في ذلك فلا اقتراض افضل منه لانه لاكثر الاشهر (قوله ونقرة الغراب) أي ضرب
الأرض بجبهته عند السجود مع الطمانينة والام يكف (قوله واقتراس السبع) بان يضع
ذراعيه على الأرض كما يفعل السبع قال الشاعر

يا من رأى عارضا أمرته * بين ذراعي وجهه الأسد

نم ان دعت حاجة الى ذلك كاستراحته به من طول السجود لم يكره (قوله وايطان المكان)
أي ملازمة وهذا الغير الامام في المحراب أما هو فلا يكرهه خلافا لسيوطي حيث قال انه ابدعة
مفوتة فضيلة الجماعة له ولمن انتم به فالاعتدانه ليس من مكروهات الصلاة ولا يفوت فضيلة
الجماعة وقوله الواحد يخرج به ما لو اتفق من مكان الى آخر وان رجع الى الاول (قوله
إطالة التشهد الاول) ولو عابا في الأخير ومحل الكراهة اذا مده زيادة على ذلك والا
فلا وهذا كله في غير المأموم موافقا ومسبقا كما مر (قوله والاضطباع) أي ولو غير الرجل
وهو أن يجعل وسط رداءه تحت منكبيه الايمن وطرفه على الايسر كفعل أهل الشطارة (قوله
وتشبيك) أي في الصلاة أما خارجها فان كان في المسجد منتظرا للصلاة ولو غير مستقبلا
القبلة فمكذلك والافلا ومثله تفرقع الأصابع (قوله وغير ذلك) منه الاسباب وهو ارخاء
الازار على الأرض

(باب ما يفسد الصلاة)

ما اسم موصول أو نكرة موصونة أي باب بيان حقيقة الذي أوثق بنفسه الصلاة بالمعنى
المقابل لعدم انعقادها فان المفسد ما يطرأ بعد الانعقاد وهو المراد هنا كما سيذكره الشارح
عند قوله وافتراس السبع لا يقتدى به والمبطل ما يمنع من حكم الفاسد والباطل واحد في الابلوجلة
ما ذكره من المفسدات متناوשה حاشية وعشرون (قوله وهو حدث) ولو أصغر أو أكره عليه
كأن عصر بطنه فخرج والكلام في السليم أما السلس فلا يطل صلاته الا حدثه الغير الدائم
بخلاف الدائم كما مر ويستحب ان أحدث في صلاته أن يأخذ ذبائفه ثم يصرف موهما أنه

رفع

وكذا اذا كان متوجها اليها في الطريق فيكره أيضا قاله ع ش (قوله والمبطل ما يمنع) لعله المانع

ولو بلا قصد (لا تفاء الشرط

(وكلام بشر عدا بحرفين)
وان لم يفهم ما (أوحرف
مفهم) كق من الوقاية وع
من الوعى الخ - برمت - لم ان
هذه الصلاة لا يصلح فيها نى
من كلام الناس

(١) (قوله الحديث ليه) قال
صلى الله عليه وسلم لم رحم
الله امرأ اجنب الغيبة عن
نفسه (قوله لصلى الصلاة)

كقوله لامامه الساعى قم
(قوله يا ابراهيم سلام الخ)
أى ما لم يقصد بكل القراءة
والالم تبطل سواء ألقى بها

متواليين أم لا خلافاً لما
أطلق البطلان فيما اذا لم
ياتى بها متواليين ثم روج
(قوله أى متواليين) أى

قياساً على العمل قاله مر
وج أيضاً (قوله ان كان
صحح السمع) قال صحح لسمع
نفسه ليكون حديد السمع

ولو كان مفعلاً لم يسمع
لم يضر قياساً على النظائر
فان المدار على السمع
المعتدل وقال ع ش يضر

لان المدار هنا على النطق
وقد وجد (قوله ثم نطق
بحرف) أى أو شرع فيه
لان المدار على الشروع

فى المبطى (قوله فى الحقيقة
حرفان) وانما نصوا عليه
مع دخوله فيما قبله للرد على
الضعيف القائل بعدم

البطلان بالحرف الممدود حيث لم يفهم

وعف بتثنية العين ستر على نفسه لئلا يخوض الناس فيه فيأثموا ويلحق به من أحدث وهو
من نظر أقامته الاسماء اذا كان الزمان قريياً ومنه يؤخذ أنه يستحب لكل من ارتكب ما يدعوه
الناس الى وقية فى عرضه ان يستتر عليه بث فيه (١) ومن ذلك ما لو نام فى رمضان حتى طلعت
الشمس فان ذلك وان كان لا يحرم لكن ينبغى له ان يستتر على نفسه بان يوهم الناس أنه يصلى
الضحى (قوله ولو بلا قصد) كأن سبقة خلافاً لذهب القديم أى ولو فاقد الطهورين لان
صلاته شرعية يطلها ما يطل غيرها والتعليل بقوله لا تفاء الشرط أى الطهارة محمول على
الغالب أو المراد لا تفاء الشرط حقيقة أو حكماً لان فاقد الطهورين فى حكم المتطهرين فانتفى
بالحدث فى حقه الطهر الحكمى وليس المراد أنه انتفى فى حقه فقد الطهورين لانه باق مع طريان
الحدث (قوله وكلام بشر) من إضافة المصدر لفاعله وذ كر قيود الأربعة الكلام وكونه
للبشر وعدا و بحرف أو حرفين ولا بد أيضاً من علم التصريم وتذكركونه فى الصلاة فخرج
بالكلام أى النطق بالإشارة ولو من آخرس قال فى المنهج ويعتقد بإشارة آخرس لافى صلاة
وشهادة وحنت والمراد بكلام البشر ما يصلح لخطابهم ولو لوحدهما قدس ما ولو من التوراة
أو الانجيل أو منسوخ التلاوة أو خطوب به غير البشر كالك أو أرض كقوله يا أرض ربى وربك
الله ولو لمصلحة الصلاة أو كرها لندرة الأكرام فيها أو ما قوله فى محبة ترفه وخرج بكلام البشر كلام
الله تعالى فالمراد به كلامه بنظم القرآن قال فى المنهج ولا ينظم قرآن بقصد تفهيم وقراءة وخرج
بنظم القرآن ما لوقى بكلمات مفردة انتهى فيه دون نظامها كقوله يا ابراهيم سلام كن قبيل به
صلاته رسماً لوقى تفهيم فى محترز قوله عدا وهو أن ~~الكثير~~ يضرر مطلقاً بخلاف التلليل
فلا يضررهم وهى فالتفهم بالعدم غير محتاج اليه بالنسبة للكثير وخرج بحرف أو حرفين ما لو نطق
أو وصل أو نطق كالخبر والخيل والكلاب من غير ظهور حروف ولا قصد داعب فلا يطلان بذلك
(قوله بحرفين) أى متواليين ولو بغير لغة العرب ولا بد أيضاً أن يكونا من غير قرآن وذ كر ودعاء
كما باني وأن يلائم بذلك ويسمع نفسه ان كان صحح السمع ولا عارض والأدلة بطلان وكذا
يقال فى الحرف المفهم ولو قصد أن يلقى بكلام مبطل ثم نطق بحرف ولو غير مفهم بطلت صلاته
(قوله بحرفين) من علق بكلام رقوله وان لم يفهم أى سواء أفهمما كقوله أولم يفهمما كعن ومن
(قوله أو حرف مفهم) مثله حرف ممدود وان لم يفهم فهو أو المدة ألف أو واو أو ياء فالمدود
فى الحقيقة حرفان (قوله كق من الوقاية) أى فعل امر من الوقاية بكسر الواو وفتحها وان
أخطأ بحذف هاء السكت تقول ق رأسك والسيف أى منها منه وهو مبقى على حذف الياء
لان مضارعه يجزى بذلك أى لاحظ أخذ ذلك من الوقاية أو أطلق على المعقد سواء قصد به
الافهام أو عدمه أو أطلق لانه مفهم بالوضع بخلاف ما لو لاحظ كونه من القرطاس أو الفلق
مثلاً فلا تبطل به الصلاة الا اذا قصد به الافهام لانه ليس منه ما بالوضع بل لا يفهم الا بالقصد
(قوله من الوعى) أى فعل امر من الوعى بمعنى الحفظ يقال ع المسئلة أى احفظها وكذا ل
من الولي وش من الوشى وهو السعى بين الناس بالفساد وف من الوقاية يقال ف أى بالنذر
مثلاً (قوله لخبر مسلم) أى عن معاوية بن الحكم قال بينما أنا أصلى مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذ عطس رجل من القوم فقلت له يرحمك الله فرماني القوم بإبصارهم فقلت وانكسر

أما ما شأنكم تنظرون إلى فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم فلما رأيتهم يصعدونني سكت
فلما صلى النبي صلى الله عليه وسلم قال يا معاوية إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس
أغصاهو التسبيح والتكبير وقرأة القرآن فباني هو وأي ما رأيت قبله ولا بعده أحد من تعليماته
فوالله ما نهرني ولا ضربني ولا شتمني إنما قال إن هذه الصلاة الخ ولم يامر به بالقضاء لانه جاهل
معدور بقرب عهد بالاسلام (قوله والكلام يقع) أي بطلان عند الفقهاء والاصوليين
واللغويين وهذا من تمام الدلائل على قوله وإن لم يفهم ما والحرف المفهم داخل في قوله على المفهم
وأما قوله وغيره فهو خاص بالحرفين فأكثر (قوله اصطلاح للنهضة) أي فلا تحمل النصوص
عليه لأن ما لا ضابط له شرعا ولا عرفا يحمل على اللغة ولو نطق بالكلام المبطّل من أنفه أو غيره
من بقية الأعضاء نظر إن كان له فيه اختيار بطلت صلاته به والا فلا (قوله نعم يعذر) استثنى
خمس صور من كلام البشر عدا (قوله بالنذر) أي نذر التبرر الخالي عن تعاقب وخطاب فالنذر
قيد على المعذور يخرج به غيره كالوقوف والعنق والاعتكاف وبقية القرب وخروج نذر التبرر ونذر
النجاس ويقال له نذر الغضب والعنق وهو ما يتعلق به حدث أو منع أو تحقيق خبر كان كملت أو إن لم
أكلم أو إن لم يكن الأمر كما قلت فله على كذا اقتبطل به الصلاة لانه ليس قربة لكرامته بخلاف
نذر التبرر فإنه قربة محضة ومناجاة للرب كالدعاء وخروج الخالي عن التعليق والخطاب ما فيه ذلك
كان شئني الله من يرضى فله على كذا وكذا ذلك كذا أمثال الصورة الصحيحة الجامعة
للشروط أن يقول لله على صوم أو صلاة أو حج فاصد الانشأ فان قصده به الأخبار بطلت
صلاته لكونه غير قربة حينئذ (قوله وفي اجابة النبي) أي ويعذر في اجابة النبي بالقول ومثله
الفعل وليست الاجابة شاملة للاجابة به لانه حينئذ لا يصح استثناءه من الكلام ويصح أن
تكون شاملة لذلك ويكون الاستثناء أعم من المستثنى منه وفيه زيادة على المذعي ولا يضر
ذلك والمراد نينا ما غير من بقية الانبياء كعيسى عليه الصلاة والسلام فتجب اجابته وتبطل
بها الصلاة ومثله الانبياء الملائكة وتحرم اجابة الوالدين في الفرض وتجاوز في النفل وهي افضل
فيه ان شق عليهم ما عداها وتبطل الصلاة بها مطلقا (قوله في عصره) أي حياته ليس بقديم
وانما ذكره جريا على الغالب وقوله اذا دعاه المراد بذلك أن ياتي بما يدل على طابعه له سواء كان
قولا أو إشارة أو غير ذلك مما يفيد العلم بالطلب لا خصوص النداء ولا تبطل باجابته بالفعل وإن
استدير القبله واذا انتهى غرض النبي صلى الله عليه وسلم أتم الصلاة فيما وصل اليه وليس
له أن يعود الى مكانه الا قول حيث لزم على ذلك أفعال متوالية فلو كان اماما وتاخر عن القوم
بسبب الاجابة جاز ذلك وليس له أن يعود الى مكانه الا قول ولا يتبعين على المأمومين المفاارقة بمجرد
تاخر عنهم لاحتمال ان يامرهم صلى الله عليه وسلم بالعود الى مكانه الا قول فاهم الصبر الى تعيين الحال
ولو تقدم عليهم بأزيد من ثلثمائة ذراع بواسطة الاجابة جاز لهم البقاء على المتابعة وتغفر الزيادة
لانهم في الدوام ويقفون فيه ما لا يغتفر في الابتداء كالألوان الرابطة في الدوام ويستترط أن
يجيبه عما دعاه فلو دعاه بالقول فاجابه بالفعل أو عكسه بطلت صلاته وخروج بقوله دعاه ما لو
دعاه النبي صلى الله عليه وسلم كأن قال عند زيارته ياربنا الله فان صلاته تبطل (قوله
وفي يسير كلام) من اضافة الصفة للموصوف أي كلام يسير أي قليل عرفان بان يكون ست كلمات

والكلام يقع على المفهم
وغيره وتخصيصه بالمفهم
اصطلاح للنهضة نعم يعذر في
تأنيده بالنذر وفي اجابة
النبي صلى الله عليه وسلم لم
في عصره اذا دعاه وفي يسير
كلام سبق اسانه اليه

(قوله فباني الخ) أي مفدى
باني الخ (قوله لانه ليس
قربة) وأيضا فيه تعليق
(قوله كان قال عند زيارته
الخ) أي فاصد اجترد النداء
أما لو قصده الدعاء كغنى
بارسول الله إن لاحظ ذلك
فلا تبطل صلاته لما ياتي ان
الدعاء لا يبال ولو خاطب به
الله أو رسوله صلى الله عليه
وسلم اه شجنا دمه وحي
حفظه الله وقال بعض
مشايخنا بالبطلان لان
نحو أغنى بارسول الله
ليس دعاء لان الدعاء الطلب
من الله تعالى وعلى تسليم
أنه دعاء فخطابه صلى الله
عليه وسلم في غير ما يتعلق
بالصلاة والسلام عليه
وليس جوابا لله صلى الله
عليه وسلم كما هو الفرض
مبطل كما نص عليه
على حج فراجع

وأنسى الصلاة أوجهل تحريمه فيها وقرب عهده بالاسلام وأنشأ ٢٤٢ بهـ يداعن العلماء وفي تنصيح وتحرره

لغاية ان قلاواته عذر ركن

(قوله فانم ما يبطلان)

الاولى بنفسه دان (قوله

لا تبطر بذلك) أي حيث

كان المجموع قلبه لا عيش

(قوله ولولا امر الآخرة)

الغاية من حيث التقييد

بالقلة فتدبر (قوله ولومن

كل نفخة) المدار على كون

المجموع أقل من ست كلمات

ولجميع النفخات فاحصر

هذه العبارة قوله وان ظهر

منه أكثر من حرفين الخ)

أي مع كون المجموع

أكثر من ست كلمات عرفا

حتى يصح الحكم بالبطلان

اذا المدار على قلة الكلام

وكثرته وذلك بان تكثر

الحروف عرفا بحيث يمكن

ان يتركب منها أكثر من

ست كلمات عرفا وهذا

بخلاف التنصيح لتعذر ركن

قولي في تنصير ولو كثرت

الحروف في جـدا بحيث

يتركب منها أكثر من ست

كلمات هذا هو الذي يستفاد

من اطلاق مر والمنهج

والذي نقله سم عن شرح

الارشاد للحج وهو في الصفة

أيضا التقوية بين الغلبة

ونهـ ذر الركن في أنه لا بد

فيهما من قلة الحروف

بحيث لا يتركب منها أكثر

من ست كلمات لانه اذا قيد

بذلك فاولى به اختيار

فأقل كما وقع في قصة ذي الدين رةـ هذه الصورة الثالثة من المور المستثنيات وذكرها
ثلاثة أقسام (قوله وأنسى الصلاة) أي نسي أنه فيها معه أي مع اليـ ير فالرابط محذوف
وعبارة غيره انـ سبق الخ وعليه ما قاله طيف ظاهر لا يحتاج الى تقدير الرابط وخرج بقوله وأنسى
انه فيها ما لو نسي تحريم ما أتى به فانم لا تبطل كـ بيان فحاشة في ثوبه ولو نسي الكلام قبل نسي
فقطن بطلان الصلاة فتسكلم بقليل عامدا لم تبطل صلاته والفرق بينهما وبين الصوم فيما لو أكل
ناسيا فظن بطلانه به فأكـل عامدا حيث حكموا بطلانه وكذا الحج والعمرة فيما لو جامع فيها
ناسيا ثم جامع عامدا فانم ما يبطلان أنه عهـدنا اغتفار الكلام عـد او ذاك في اجابة النبي صلى
الله عليه وسلم لم ونحوها ولم يهـد اغتفارا ما ذكرتم وأن الصلاة لا يجب الماضي في فاسـدها ولا
كذلك الصوم وما بعده وهذا أولى لان الاول يقتضي بطلان الصلاة بالا كل القليل عهـد بعد
ظنه بطلانه به سهـ واعم انه لا تبطل بذلك (قوله أوجهل تحريمه) أي تحريم الكلام اليـ ير
الذي أتى به وان كان عالما بتحريم جنس الكلام أي بعض افراده التي يوجد فيها امـعد ذلك
الشر الذي أتى به قال الشوري ويؤخذ من ذلك صحة صلاة نحو المبلغ والفاصح على الامام
بقصد التبليغ والفتح فقط الجاهل بامتناع ذلك وان علم امتناع جنس الكلام بل ينبغي صحة
صلاته حينئذ وان لم يقرب عهده بالاسلام ولا نشأ بهـداعن العلماء لمزيد خفا ذلك اهـ وخرج
بجهل تحريمه ما لو علم وجهل كونه مبطل لاقتبطل به كـ لو علم تحريم ثوب نحر دون ايجابه الحمد
فانه يحذر ان كان حقه بهـد العلم بالتحريم الكف (قوله وقرب الخ) قيد في جهل التحريم فعل
كونه عذرا اذا وجد أحد هذين الامرين ويعذر من قرب عهده بالاسلام وان كان بين المسلمين
وقوله وأنشأ بهـداعن العلماء الخ وذلك بان يحل محله الذي هو فيه عمن يعرف بطلان الصلاة
بذلك وكذا يقال في نظائره ولا فرق بين مـدة الفهرود ونهـ الكـن عسر الانتقال لخوف أو
عدم زاد أو ضياع من تلزمه نفقة هم أو نحو ذلك من سائر الاعذار كوجوب الحج فان اتقى ذلك
لزمه السـة فرأى المسائل الظاهرة دون الخفية وما نحن فيه من الظاهرة واعـلم أن أعذار
الجاهل من باب التخفيف لا من حيث جهله ولا كان الجهل خيرا من العلم اذا كان يحيط عن
العبد أعباء التكليف ويرى قلوبه عن ضرر التعنيف مع انه لا عذر له بعد في جهله بالحكم
بعد التبليغ والتكليف لا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل قاله الشافعي رضي الله عنه
(قوله وفي تنصيح) أي ويـد في تنصيح ونحوه كالغصب والبيع ولولا امر الآخرة والانيـ
والناوة والتفخ بالقـم أو الاتق والـمال والعطاس والتمناوب ان ظهر من ذلك حرفان أو حرف
مفهم ولو من كل نفخة ونحوها حيث كان لغلبة أي قهر فان لم يظهر منه ذلك فلا بطلان بانه ناق
وان ظهر منه أكثر من حرفين للغلبة المذـكورة بطلت صلاته الا اذا صار ذلك مرضا من مرضا
بحيث لم يخل زمن من الوقت يسع الصلاة بل لا يجوز حال فلا تبطل كسلس الحديث ولا إعادة
وقوله ان قلا أي التنصيح ونحوه وقوله ولتعذر أي ويـد في تنصيح فقط انه عذر ركن قولي وقوله
وان كثر أي التنصيح بان ظهر منه حرفان فأكثر في نسخة كثر بألف التانيـة وهي خلاف
عبارته في منهجه حيث قال ولا تنصيح لهـد ركن قولي ولا بقليل نحو غلبة اهـ ولو جهـل
بطلانه بقليل التنصيح مع علمه بتحريم الكلام فعـد ذور خلفا حكمه على العوام (قوله ركن

قولي) أي كافتحة والشهد فيمتدح لاسماع نفسه بذلك لا لبهر ولا يتخص له وان نذر وهو هذا
ان لم تكن الجماعة شرطا كالجمعة وتوقف صحتها عليه كان كان الامام من الاربعين وتوقف
صحتها على جهرة فيكون حينئذ ملحقا بالركن فيمتدح حينئذ (قوله وخرج بكلام البشر)
شروع في أخذ الخبزات وقوله كلام الله أي ينظم القرآن كما مر بقصد تفهيم وقراءة أو قراءة
فقط فان أطاق أو قصد التفهيم فقط ضرة (قوله والذ كراخ) منه ما لو قال بعد قراءة امامه
صدق الله العظيم فلا تبطل به صلاته لانه ذكر ليس فيه خطاب آدمي ولا بد من تقييد الذ كر بغير
المحرم يخرج ما لو أتى بالفاظ لا يعرف معناها ولم يضعها العارفون ومن تقييد الدعاء بذلك أيضا
يخرج ما لو دعا على انسان أو طلب قدرا من المال لا يمكن تحصيله لانه عادة وبان لا يخاطب به
غير ذي مناصب الله عليه وسلم من البشر فلو قال رحمتك الله ولو امت بصلي عليه صلاة الجنازة ضرة
(قوله لما مر في الباب السابق) أي باب أحكام الصلاة من أن الاذكار في الركوع والسجود
مسبوبة فلا تبطل بها الصلاة (قوله الكلام سهوا) أي اليه يروى بعد كبس فان كان كثيرا
ضرف في المنهوم تفصيل كما مر (قوله ومفطر للصائم) ان وصل بخوفه كأن أدخل عودا
أو نحوه وان قل في فمه أو أذنه أو دبره ولو بلا حركة فله لان الحركة وحدها فعل يبطل كثيره وخرج
بأنه يطرأ عليه فلا يبطل الصلاة الا الاكل الكثير فيبطلها مع النسيان وان لم يبطل الصوم حينئذ
في المنهوم تفصيل فلا يرد أن ظاهر عبارة أن الاكل كثيرا ناسيا لا يفسد الصلاة كما في الصوم
مع انه يفسد ما والاصل أن كل ما يبطل الصوم يبطل الصلاة الا الاكل الكثير وما في بطلها
دونه والفرق أن اهمية مذكرة فكان التقصير فيها أشد بخلافه وأنهم اذا أتوا بفعل منظومة
والفعل الكثير يقطع نظمها بخلافه فانه كف (قوله وفعل كثير) أي يقينا ولو نية فلو شك
في كثرة فلا يبطل لان الاصل الاستمرار على العصة وتعرف القلة والكثرة بالعرف فباعتد
الناس قليلا كنزع خف وانس ثوب لم يضر وكذا الضرب بنان والخطوتان وان انسعتا حيث
لا وثبة أما الثلاث من ذلك وغيره فكثيرة ان توات وان كانت بقدر خطوة واحدة مغتفرة
أما لو تفرقت بحيث تعد الثانية منقطعة عن الاولى أو الثالثة منقطعة عن الثانية فلا يضر ولو
نوزل ثلاثة أفعال ولا وفعل واحد انتهى أو شرع فيه ضركا مررت الاشارة اليه ولو حل شخص
مصايبا ومشي به ثلاث خطوات متواليات لم تبطل صلاة المحمول لان الخطوات لا تنسب له لكن
ان فعل شيئا من أركانها حال سجده لم يحسب له حيث لم يمكنه اتمامه حينئذ نذر لما قد أن الخطوة
نقل القدم الى أي جهة كانت فان نقلت الى أخرى عدت ثانية سواء سواى بها الا الى أم قدمها
عليها أم أخرها عنها فالمعتبر تعدد الفعل وذهاب الرجل وعودها يعم مرتين مطلقا سواء حصل
اتصال أم لا بخلاف ذهاب اليه وعودها الى الاتصال فانه مرة واحدة وكذا رفعها ثم وضعها
ولو في غير موضعها أو أمارف الرجل فانه يعد مرة ووضعها مرة ثانية ان وضعها في غير موضعها
على المعنى كما قاله ع ش خلافا لما في الحلبي والفرق بين اليد والرجل ان الرجل على عادتها
السكون بخلاف اليد (قوله من غير جنس الصلاة) كالشيء والضرب وانما قيد بذلك منع أن
الذي من الجنس مبطل أيضا لان ما كان من جنسها لا يقيده بالكثر كزيادة ركوع واحدة لا
يتكرر مع ما سيأتي من تكرير الركن الفعلي لان من جنس ما يجوز فله فيها ولان ما كان من

قولي وان نذر وخرج بكلام
البشر ككلام الله تعالى
والذكر والدعاء لما مر في
الباب السابق ويزيد في
عدد الكلام سهوا (ومفطر)
لما مر في الباب السابق (ومفطر)
من غير جنس الصلاة

(قوله وتوقف صحتها عليه)
انظر ما وجه التقييد بذلك
فان لما اراد على كون الجماعة
شرطا ولم يذكر الشورى
هذا التقييد فخر (قوله وتوقف
صحتها على جهرة) أي
بتكبير الانتقالات (قول
الشارح الكلام سهوا)
مكرر مع قوله قبل أو نسي
الصلاة (قوله مغتفرة) بالجر
صفة لتخرج الوثبة الفاحشة
(قوله ووضعها مرة ثانية)
لا يقال ان في الخطوة
الواحدة رفعها ووضعها في
محل آخر فلهذا حسبت فعلين
لأنه قول لعل المراد بالرفع
هنا ما زاد على الرفع المعتاد
في الخطوة فليحذر

جنسها فيه تفصيل ان كان لغیر المتابعة كزيادة ركوع أو سجود عامدا عالما بالتصريم ضرورة ان كان لها كأن اقتدى بمن اعتدل من الركوع لم يضر لانه تلزمه متابعتها في الزائد وكذا الركوع أو سجود قبل امامه فان له العود وان صدق عليه أنه زاد ركوعا أو سجودا لانه يقتدر للمتابعة (قوله في غير صلاة الخوف) أي وفي غير نقل السفر أو ما فيه ما فيه يقتضيهما الفعل الكثير الحاجة على ما تقدم وسبب ما في (قوله لذلك) أي لتلاعبه ولما كان ذلك لا يظهر في صورة السهو زاد قوله مع انه لا مشقة الخ لا دخاله فهو جرحه على تشاغل للعمد والسهو وهي مركبة ويجعل انهما علمتان على التوزيع الاولى للعمد والثانية للسهو (قوله لا يفسد) أي ما لم يقصد به اللعب فان قصد به ذلك كان أقام أصبعه الوسطى في صلته لشخص لا عيابه بطلت صلته ومنه ما يقع لاهل الرعونة من مدرجه لضعفها على ذيل صاحب بقصد اللعب ويجزئه عن القيام من السجود فتبطل صلته لانه بمجرد مدرجه (قوله أنه صلى الله عليه وسلم) دليل نقلي على قوله بخلاف القليل ودليله العقلي أن قليل الفعل يشق الاحتراز عنه بخلاف قليل الكلام على ما مر (قوله وهو حامل أمانة) المشهور في الروايات الثمونية ونصب امامة وروى بالاضافة وبالوجهين قرئ في السبع في قوله تعالى بالغ أمره قال في الخلاصة

• وانصب بذى الاعمال تلوا واخفوض • وامامة بضم الهـ مزنة وتخفيف الميمين بنت بنته • ز يذب من أبي العاص بن الربيع وفي اسمه أقوال أسير يوم بدر كإثراء لهـ لم وهاجر فرد عليه صلى الله عليه وسلم ابنته المذكورة وقيل من عثمان وتزوجها أسيد فاعلى بعد وفاة السيدة فاطمة بوصية منهم ولم تعقب وكان يحملها صلى الله عليه وسلم على عاتقه وقيل رقبته مع طهارة نياهم أو بدنه أو ولاده صلى الله عليه وسلم سبعة القاسم فز يذب فرقية ففاطمة فام كانوا فمجد الله ويلقب بالطيب والطاهر فابراهيم وترتيبهم في الولادة كذا ذكر وكاهم من خديجة الابرار ع فانه من مارية القبطية ولم يمت بعده صلى الله عليه وسلم الا فاطمة فانما عاشت بعده ستة أشهر وفات في رثائه صلى الله عليه وسلم

ماذا على من شم تربة أحمد • أن لا ينهم مدى الزمان غوليا

صبت على مصائب لو أنما • صبت على الأيام عدن ليا ليا

(قوله فكان إذا مجد) أي أراد السجود ووضعهما وكذا ما بعد أي ومن المعلوم ان وضعهما وحملها فعل قليل (قوله نعم قليل الا كل الخ) ان قرئ الا كل بفتح الهـ مزنة مصدرا بمعنى بلع الطعام بعد مضغه كان ذلك استدرا كاعلى قوله بخلاف القليل أي من الفعل الشامل لا كل لا يفسد وهو حينئذ استدرا لحقيق وان قرئ بضمها بمعنى الماكول كان استدرا كاعلى قوله ومفطر للصائم وحينئذ يكون استدرا كاصور بالدخول ذلك في المفطر فكان المناسب تفرعه وهذا أوفق بكلام الشارح حيث قال كما علم من المفطر ثم قال وكثير الفعل أي ونم كثير الفعل الخ استدرا كاعلى قوله وفعل كثير فيكون انما ونشر امر تبا في الاستدرا وان كان الاول استدرا كاصوريا كما علت (قوله أشد جرب) أي جرب شديد بان لا يقدر مضغه على عدم ذلك هذا ان لم يعلم من حاله أنه في تربة تارة في غيب عنه أخرى والا فيجب عليه انتظاره والى ما لم يخرج الوقت كما قاله في السعال وكالجرب القمل فلا يبطل بصرين كفه للحكة ثلاثا ولا للضرورة

في غير صلاة الخوف (ولو هو) لذلك مع انه لا مشقة في الاحتراز عنه بخلاف القليل لا يفسد خبر المحققين أنه صلى الله عليه وسلم صلى وهو حامل أمانة فكان إذا مجد وضعهما وإذا أقام حملها نم قليل الا كل ونحوه عدم العلم بتصريحه بفسد الصلاة كما علم من المنظر وكثير العمل إذا كان أشد جرب

(قوله ولما كان ذلك لا يظهر

الخ) الظاهر ان قول

الشارح مع أنه لا مشقة الخ

لاخراج الافعال النامية

كما قال المتن بعد معنى

كون السامع متلاعبا أنه

في صورة المتلاعب فتدبر

(قوله بمجرد مدرجه) من

هذا يؤخذ جواب حادثة

وهي أن شخصاً وضع شيئاً

عند مصلي ليعظه فاخذ

المصلي وأخفاه فاصدا اليقاع

صاحبه في الحيرة عند مجيئه

فقياس ما هنا البطلان بمجرد

مديده مثلاً لاخذ (قوله

حقيق) فيه أن البطلان

انما هو لوصول ما هو مفطر

كما لا يخفى لا لبلع من حيث

هو فعل

أو خفيًا كتحريك أصابعه
في سجدة لابتداء (وقهقهة)
عبد الماسر (وفعل ركن)
من أركانها (أو طول زمن
مع شك في النية) فيها
وذكر طول الزمن من زيادته
(ونية خروج منها) في غير
محلها (وعزم على قطعها
وترد فيه) أي في قطعها
(وتعليقه)

(قوله اغتفره) أي ما لم
يعلم من عاداته زمنًا يحل
عنها فيه والا وجب
انتظاره ما لم يخف خروج
الوقت وهذا كله ما لم يبتدئه
في الصلاة بأن كانت عادية
والأفلاحكم لأنها حينئذ
اضطرارية ابتداءية فهي
مغفورة (قوله وإخراج
لسانه) أو تحريك أصابعه
شكًا بخلاف غيره فإنه مما
يضر تحريكه كأيدي عيش
(قوله كالطهارة) أي بعد
يقين الحدث كما هو ظاهر
(قوله أو بعد ركعة) هو
معنى العزم الذي صرح به
المصنف (قوله كسمو)
أي بانظن أن عليه ركعة
فقط فعزم على الخروج
بعد ما قبح أن عليه أكثر
فلا يضر (قوله لا يقال الخ)
راجع المدايني فإنه أسهل
في إيراد السؤال والجواب

ويؤخذ من ذلك أنه لو ابتدئ بجركة اضطرارية ينشأ عنها عمل كثير اغتفره وكالحرب أيضا
انقضاء الحرب فلو آمن وهو راكب نزل وبقى وان كثر عمله طاعة النزول كما سيأتي هذا والاولى
في حق المصلي التورع عن الأفعال الخفية المتوالية ويستحب الفعل القليل لقليل نحو عقر
أو استئثار كما مروى بركه - بذلك (قوله كتحريك أصابعه) أي بلا قصد لهب مع قرار كفه
وسكونها أمامه تحريكها حركات متوالية فبطل وكتحريك أصابعه تحريك أبعاضه أو ذكره
أو أذنه وإخراج لسانه (قوله وقهقهة) هي الضحك بصوت ومحل البطلان إذا ظهر زهيمه سرفان
أو سرف مفهم ومثله في ذلك البكاء ونحوه كما مر (قوله الماسر) أي وهو تلاعبه وهذا حيث لم
يقبل ذلك فإن غلبه فقد مر حكمه (قوله وفعل ركن) أي ولو مع الجهل وقوله أو طول زمن
أي وإن لم يفعل ركنا وضابط طوله أن يكون بقدر ما يسع ركنا وقصره أن لا يسع ذلك كأن
خطره خاطر وزال سر يعاين تذكر قبل طول الزمن وإتيانه بركن وقوله فيها سما أي في فعل
الركن وطول الزمن وأشار به إلى أن قوله مع شك متعلق بالمستثنين قبله ومثل الشك في النية
الشك في الشروط كالطهارة وما لو شك هل نوى ظهرا أو مصرا (قوله ونية خروج) أي حالا
أو بعد ركعة مثلا كما لو نوى أن يكفر غدا أو يخرج بنية الخروج نية فعل المبطل فلا تبطل بها
صلاته حتى يشرع فيه لأنه قبل الشروع جازم بالحرمان عليه انما هو فعل المتأني بخلاف نية
الخروج فإنه غير جازم معها لا يقال نية المبطل نية لقطعها وذلك مناف للعزم فلا يبطل قبل
الشروع فيه لانا نقول لانسلم كون نية المبطل نية لقطعها بل الثانية لازمة للاولى فيكون
القطع غير ممنوع بل لازم للمنوي وهو المبطل وذلك المبطل لا يتأني الجزم بنفسه وإن تأناه
باعتبار لازمه فلم يؤثر نيته حتى يشرع فيه بخلاف ما إذا كان المنوي استعداء هو القطع فإنه
مناف للجزم بنفسه فأثرت نيته وإن لم يشرع فيه والحاصل أن المتأني إما أن يكون منافيا للنية
كالقطع والتردد فيه فيضرم مطلقا وإما أن يكون منافيا للصلاة وهو المبطل فلا يضر إلا إذا
شرع فيه (قوله منها) أي الصلاة يخرج بها الحج والعمر فلا يبطلان بها اتفاقا والصوم
والاعتكاف فلا يبطلان بهما على الأصح والوضوء فلا يبطل بهما ما مضى منه على الأصح أيضا
ليكن محتاج الباقي إلى نية والفرق بين هذه وبين الصلاة أنها أضيق بابا في مكان تأثرها باختلال
النية أثناء دوامها لانسلم في بطلان نية الخروج اتفاقا فالعبادات بالنسبة لقطع النية
أربعة أقسام (قوله في غير محلها) وهو التسليم الأول لأنها سنة معها لا واجبة على المأمئد
(قوله وعزم على قطعها) كأن ينوي في الركعة الأولى الخروج منها في الثانية فيضرم ذلك
إلا عذر كسمو والقطع هو الخروج السابق وعبر به تفتنا نية الخروج بالقول والعزم عليه
مبطلان (قوله وتردد فيه) لواقصر عليه لا فاد البطلان بالعزم بالاولى وكالتردد في قطعها التردد
في الاستقرار فيها فبطل حالها بما فاته الجزم المشروط دوامه كالإيمان والمراد بالتردد أن يطرأ شك
مناقض للجزم ولا عبرة بما يجري في الفكر فإن ذلك مما يتلى به الموسوس بل قد يقع في الإيمان
بالله تعالى (قوله وتعليقه) أي بقاءه أو بالانظ فيكون البطلان حجة لمن جهته في التعليق
القلبي والكلام لا يقال قديتصور كون البطلان من الجهة الأولى دون الثانية فيما إذا كان
جاهلا معذورا أي بكلام قليل لانا نقول الجاهل للمعذور لا يعرف كون التعليق مضرا فلا
بطلان في حقه من الجهتين فينم أن كان لا يعرف كون الكلام مبطلا ويعرف أن التعليق

أي قطعها (بشيء) لمنافاة كل
 منها الصلاة (وصرف) نية
 (فرض الى غيره) أي نقل
 أو فرض آخر لذلك ثم ان
 كان منقردا وأدرك
 جماعة سن له صرف فرضه
 الى نقل أدركه فمصلحة
 وكشف عورة) مع القدرة
 على سترها وان صلى في خلوة
 لا تنفاه الشرط (الا ان
 كشفها نحو ربح) كسبح
 (فسرها حالا) فلا يلحقه
 الصلاة لا تنفاه تنصيره
 في هذا العارض (وترك
 توجه) للقبلة (حيث يشترط)
 لباس (وردة) لمنافاتها
 العبادة (واتصال نجاسة)
 لا يعنى عنها (به)

(قوله ثم) استدرأه
 ضرر (قوله أما التصديق
 الخ) أي ولو يمان على
 بطن ولو من رجل فلا يضر
 وان كثرت حيث احتجج اليه
 وقوله انه فعل خفيف أي
 وقد وردت كثرته كافي
 الروض (قوله كما قاله
 الرحمان) وهو في حج أيضا
 أي في معنى عنه في الذوب
 البدن والمكان ومع
 الرطوبة التي ليست أجنبية
 كماء طهارة وما تقدم
 ومشبهه زيم الذباب ونحوه
 مما لا نفس له سائلة كما
 في يد ربح

مبطل تصور ذلك (قوله بشي) أي وان لم يحصل ولو محال عادي كعدم قطع السكين لاعتدال الان
 المتعلق به لا ينافي الجزم بخلاف الاول ويدل له - هذا قول الجمهور بدخول شخص ونحوه مما
 يمتثل حصوله في الصلاة وعدمه فانه الشو برى وقال غيره من الحواشي ان العقلي كالعادي
 والراجح الاول (قوله لمنافاة كل منها) أي من الستة المذكورة اوله قوله وفعل ركن الخ (قوله
 نية فرض) ليس بقيد بل مثله النقل فاذا صرف نيته الى فرض أو نقل آخر ضرفا لصور أربع
 وقوله لذلك أي منافاة الصلاة فتبطل ولا تحصل المنوية أيضا (قوله سن له صرف فرضه) أي
 بشرط الاول أن يكون في ثلاثية أو رباعية الثاني أن لا يقوم لثالثه فان كان في ثنائية أو قام
 لثالثه أي نزع فيها لم يسن له القلب بل يجوز فيه لم في الاولى من ركعة أدرك الجماعة الثالث
 أن يتسع الوقت بأن يتحقق اتمامها فيه لو استأنفها فان علم وقوع بعضها خارجه أو شك في ذلك
 حرم القلب الرابع أن لا يكون الامام ممن يكره الاقتداء به لبدعة أو غيرها كمنافاة في المذهب
 الخامس أن لا يرجو جماعة غيرها ولا جازا القلب فيهما السادس أن تكون الجماعة مطلوبة
 فلو كان يصلي فائتة و الجماعة القائمة في حاضرة أو فائتة ليست من جنس التي يصليها حرم
 القلب وكذا لو وجب قضاء الفائتة فورا أو من جنسها كظهر خلف ظهر جازولم يسن له ذلك فان
 خشى في الفائتة نوت الحاضرة وجب القلب وكذا اذا كانت الجماعة في جمعة فقد علم مما تقر
 أن القلب يعتربه الاحكام الاربعة ماعدا الكراهة (قوله الى نقل) أي مطلقا أما المعين
 كركعتي الضحى فلا يصح القلب اليه لا تنقاره الى التعيين حال النية (قوله لا تنفاه الشرط) أي
 وهو الست (قوله كسبح) أي أو بجمعة أو آدمي وهذا ضعيف والمعتد أنه لا يستثنى الا ربح
 فقط وسواء كان آدمي ممزأ أم لا ما دون ناله أم لا فيضرك كشفه على المعهذ وان سترها حالا فكان
 الاولى اسقاط لفظ فحونم لو تكرر كشف الربح وتوالت بحيث يحتاج في الست الى حركات كثيرة
 متوالية بطلت صلواته بذلك على المعهذ لانه قادر كما لو دفع المار بفعل كثيرا ما لتصفيق المحتاج
 اليه في الاعلام اذا كثرت توالي فلا تبطل به الصلاة على المعهذ والفرق بينهما وبين دفع المار أنه
 فعل خفيف بخلاف دفع المار (قوله وترك توجه) أي ولو باكره كان حرفة غيره فهدر أو عادي عن
 قرب فانما تبطل صلواته لذوته ومن ذلك ما يقع كثيرا أن يتخذ شخص بين مصلين فيصرفهما
 أو أحدهما أو يمر بجنبه صل فيصرفه فان الصلاة تبطل وان لم يطل الزمن لان هذا من
 الاكراه النادر في الصلاة ويؤخذ من تعبيره بالترك أنه لو انصرف فاسيا وعاد عن قرب لم يضر فان
 طال الزمن ضر (قوله حيث يشترط) أي بان كان في غير شدة خوف ونقل السيف على مامر
 (قوله مامر) أي من انتهاء الشرط وهو هذا الاستقبال (قوله وردة) أي ولو صورة يشمل ردة
 الصبي اذ حقيقته تقطع من يصح طلاقه الاسلام ولو امرأة لانه يصح طلاقها بقوله كما
 أو توكلها فيه (قوله واتصال نجاسة) خرج بالاتصال المأذاة فلا يضر نجس يحاذيه لعدم
 ملاقاته له فصار كالوصل على بساط طرفة نجس فان صلواته صحيحة وان عد ذلك صلاة وبقوله
 لا يعنى عن اذرق الطيور بالشرط السابقة وذرق الخفاش مطلقا كما قاله الرحاني وبقوله به
 اتصالها بما هو متصل به فان كان مع حمل بطلت والا كالموضع أصبعه على حجر تحت
 نجاسة ونجاساتها من غير حمل له أو على موضع طاهر من نجاسة ونجاساتها فلا يضر ولو افتصد

في بدنه أو ثوبه أو مكانه المأوى (الآن نحاها) ٢٤٦ كأن كانت يابسة فنفضها أو رطبة بشوبه قالها فلا يفسد

الصلاة (وبدق) أي ظهور
(بعض ما يستتر بالخلف) من
الرجل أو الخرق وقولي
وإتصال نجاسة إلى هنا أعم
مما ذكره (وخروج وقت
مسجده) أي الخلف لبطان
بعض طهارته (وتكرير
ركن فعلي عمدا) لتلاعبه
(قوله قليلا) خرج الكعبين
وان لم يجاوز محل فبضر
لأنه بفعله أو فعل ماذونه
وقال ج يعني عن كعبه
حيث لم يجاوز محله ولا ينظر
لكون القدم من فعله
لأنه سمعت به البلوى فسوح
فيه راجعه (قوله وان
اتسع الوقت ثم يجب الخ)
اعلم أنه يجب على كل من
اطلع على نجاسة بمسجد
أزالها ولو لم يتعد موضعها
فيه وان كان ثم من هو
معها لا زالت باعلاوم
والوجوب عيني فيما إذا لم
يطلع عليها الاوحد
وكشافي فيما إذا طلع أكثر
ثم ان ترتب في الاطلاع فان
أزالها المطلع أو لا يحيط بالخروج
من الكل أو الثاني سقط
فيه فقط دون الاول لعصمانه
بالتأخير حين اطلاعه أفاده
عش (قوله ولم ينو عددا)
أما إذا نوى عددا قطع
بانتفاء المدة فيه لم تنعقد
لتلاعبه حال النية فلا يقال
بإلحاقه بالإنعقاد ثم يقتصر على ما يمكن قيل الانتفاء لان النقل المطلق يجوز فيه ذلك

مثلا يخرج دمه ولم يلق بشربة أو ثوبها فلا يضر (قوله في بدنه) في معنى الباء أي يبدنه الخ
ولو داخل أنفه أو عينه كما مر وقوله المأوى أي من انتفاء الشرط وهو الطهر عن النجاسة وهذا
هو الموافق لما في شرح الاصل وظاهر كلام الشارح أن المراد لمسافات العبادات وهو مخالف
لما ذكره وان كان معصيا في نفسه فكان الاولى تأخير الردة عن اتصال النجاسة ليندفع الإيهام
المذكور (قوله الا ان نحاها) بالتشديد أي أزالها بلا حرج فان ترتب على إزالتها ما ذكره كأن
نحاها بنحو عود أو جر الذوب ولو قبض موضع طاهر آمنه ضر (قوله كأن كانت يابسة فنفضها
الخ) وله نفضها حينئذ ولو في المسجد وان اتسع الوقت ثم يجب إزالتها بعد ذلك فوراً فان كانت
رطبة ويلزم على القائمها نجاسة فان اتسع الوقت راعاه فلا يلحقها فيه بل يقطع الصلاة والا
راعاها وألقاها فيه ووجبت إزالتها بعد الصلاة فوراً وخروج بالمسجد الرباط والمدرسة ومالك
الغير والآدمي المحترم وقبره وماله نفسه وان لم يفسد شيء منه فبراعى في ذلك الصلاة مطاوعا
ولا يرد أن في الأخيرة ضاعفة مال وهي حرام لان محل حرمة مال ممكن لغرض شرعي وهو هنا
تصحيح الصلاة وأما المصحف ونحو جوف الكعبة فينبغي مراعاته ما ولو ضاق الوقت ولو كانت
النجاسة جافة أعظم حرمة ما (قوله فاقاها) أي كأن يبل بدنه فتسقط أو يدفعها بإصبعه أو كفه
أو عود يدهن الجهة الطاهرة فتسقط لان مجرد الدفع ليس حرجا ولا في معنى المس لاعد
الاستقرار بخلاف ما لو ترتب على ما ذكره كرجل كما مر (قوله وبدق بعض الخ) استشكل على
مسح شعر رأسه ثم أزاله فان طهارة الرأس باقية ولا يلزمه إعادة المسح وأجيب بأن مسح الخلف
بدل عن غسل الرجلين فاذا عدم البدل رجع إلى الأصل بخلاف شعر الرأس فانه أصل (قوله
من الرجل الخ) بيان لما والخرق بكسر الخاء جمع خرقة قال في الخلاصة ولفعله فعل وما نقله
المحشي عن العناني من أنه بضم الخاء وفتح الراء سبق قلم لان المنقول عنه الكسر كما قلنا (قوله
لبطلان بعض طهارته) أي وهو طهارة رجليه حتى لو غسلهما في الخلف قبل فراغ المدة لم يؤثر
أدفع الخلف يرفع الحدث فلا تأثير للغسل قبل فراغ المدة وكذا لو غسلها بعد المضي بجزء
من الزمن وهو محدث على أنه لو وضع في الماء رجليه قبل فراغها واستقر إلى انقضاء المدة فصح
صلاة لانه لا بد من حدث ثم يرتفع وأينما لا بد من تجديد نية لانه حدث لم تنه نية وضوئه
الاول وهذا ظاهر حيث دخل فيه اطلاقا البقاء فان قطع بانقطاع المدة فيه الم تنعقد والفرق بين
ذلك وبين ما لو كانت عورته تنكشف في ركوعه حيث حكم بأنه قادر على الصحيح عدم قطعه ثم
بالبطان بل محتمل إمكانية بان يستترها بشي عند ركوعه بخلافه هنا ان كان في نقل مطلق يدرك
منه ركعة فاكثروا لم ينو عددا انعمت (قوله وتكرير ركن) أي وان لم يطعن وقوله فعلي الخ
ذكر في دين ويستفاد من قوله لانه قيدان آخران وهما كون التكرير بغير المتابعة وبغير
عذر اذا العذر لا تلاعب عنده ومن الاستدراك قيد وهو أن لا يكون جلاسا خفية فاعه في
الصلاة على ما يأتي وينادي ذلك أن يكون عالما بالتحريم فجملة القيود ستة فخرج بكونه لغير
المتابعة ما اذا كان لها كان ركع أو جدد قبل امامه ثم عاد اليه أو رفع من ركوعه فاقضى بين
الركع ثم ركع معه لم تبطل صلاته بذلك كما كذا المتابعة وبما بعده ما لو رفع من سجوده إلى حد
الركع فزع من شيء وما لو هوى من قيامه إلى ذلك الحد قبل السجود جازية فانه لا يضر ولا يضر

وذلك (بان اقتدى به بعد محرم) منه (صحيح) ٢٤٨ وهذا التفسير يزده دافعا لما قيل ان ذلك مانع من انه قادم الصلاة والكلام

فيما يشهدا بعد انعقادها
(وجوده) في الصلاة (توبا
بعد اقامته وهو عار او كان
المصلي (امة وعققت في
الصلاة (رأسم مكشوف)
لاتقاء الشرط مع القدرة على
تحصيله (وغرها) من زيادتي
كنطوبيل ركن قصر عدا
وأكل باكره فاحشة
(باب الاذان) *

(قوله به - يدانه الخ) في
الروض والرملي ما يحصل
لو عتقت امة وهي في الصلاة
مكشوفة الرأس وثم ستره
ان مضت اليها حصلت
أفعال مبطله وان انتظرت
مر ياتيها اطال الزمن لم
تبطل حاله بل اذا وجد أحد
هذين الاصلين الافعال
المبطله أو ط - ولو زمن
الكشف فتبطل حينئذ
وان لم تعلم بالستره ولا بالعتق
لان العبرة بما في نفس الامر
ونقل الرشدي عن شرح
المسباب البطلان ما لا
أي لا يخصار أمره في
المبطل وزد بان هذا لا يقتضي
الابطال حال عدم وجود
مبطل بالفعل الآن وايضا
يقتل مجيء من بلقيها
عليه اقبل طول الزمن فتدبر
(قوله في الجملة) تقدم أن هذا
طريقه صحيح أما الرمي فيعتبر
الطلب بالفعل (قوله أي
وثبة) مثله المالة بدنه مثلا
قاحشا كافي ج (قوله والترجمة

قولنا في بعض الصور راجع لمسئلة الجهل فقط (قول) وذلك أي الفسار بعد الصلة مصدور بان
الخ أي صورة المسئلة في شخص أحرم بنفسه منفردا احراما يحضهم ربط صلاته عن الانصح
الصلاة خلفه فقوله منه أي المأموم (قوله ان ذلك) أي اقتداء به عن لا يقتدى به (قوله بعيدا
منه) أي بان احتياج في الماضي اليه الى أفعال كثيرة أو طالت مدة الكسوف أو ما لو كان قريبا
فان استتر به حاله بالأفعال كثيرة دامت صلاته على الصلة والابطال ولو عبر بالترتيب بدل الثوب
لكان أعم وأولى لاعتبار ذلك في المسئلة الثانية أيضا واطر الرأس لا يسمى ثوبا عرفا بل خمارا
أو طرحة أو نحوهما (قوله أو كان المصلي الخ) عطف على جملة وهو عار وقوله ورأسه ما مكشوف
أي ولم تستتر فوراً بالأفعال كثيرة والافلا بطلان ويغزى - مثله الامه فيقال انما شخص بطلت
صلاته بكلام غيره ويغزى أيضا فيقال لنا شخص لزمنه قضاء صلاة - من عديده بعلمه عوت غيره
وذلك فيما اذا كانت أم ولد ومات - يدها يسلد أخرى ولم تعلم بعونه الا بعد - مددة وهي تصلي
مكشوفة الرأس مثلا ولو قال السيد لا تمتنه ان صليت صلاة صحيحة فانت حرة قبلها اوصات
مكشوفة الرأس فان كان المجز عن - فترة صحت صلاته او عتقت أو مع القدرة صحت ولا عتق
للدور اذ لو عتقت قبلها بطلت صلاتها واذا بطلت لم تعتق فائبات العتق يؤدي الى بطلانها
وبطلانها يؤدي الى بطلانها فبطلت وصحت (قوله لانتفاء الشرط مع القدرة) على البطلان في
المسئلتين والمراد القدرة ولو في نفس الامر حتى لو لم يده - لم بالستره أو لم تعلم بالعتق الا بعد مضي
زمن يمكن فيه التفرقة بالاطل وخرج بهما المجز فلا تبطل الصلاة معه في المسئلتين (قوله
كنطوبيل ركن قصر - أي بان يزيد في الاعتدال على الدعاء الوارد فيه بقدر الفاتحة وفي
الجلوس بين السجدين على الدعاء الوارد فيه بقدر اتممها فان نقص عن ذلك ولو بكلمة لا يضر
ولا يعتبر مع التشهد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم نعم لا يضر تطويل الاعتدال في الركعة
الاخيرة من سائر الصلوات لانه معهود في الصلاة في الجملة كافي صلاة النازلة ولا تطويل الجلوس
بين السجدين في صلاة التسبيح (قوله وأكل) بضم الهمزة أي ما كول قلبه - لا كان أو كثيرا
فيقه - دها دون الصوم لندرة الاكرام فيه ادونه (قوله وفعله) يقع الفاء أي وثبة أي نطة وانما
بطلت بذلك لان الصلاة أفعالا منظومة والنعلة تقطع نظمها كالفضل الكثير ودخل تحت
الكاف في كلامه بلع فخامة ترات من رأسه وحصلت في حد الظاهر وأمكنه مجها وتخلفه عن
امامه بركنين فعليه من عامدا عالما بالاعتذار وقت - دمه عليه به - ما كذا أمانة - دمه باقل منه
منه فليس مبطل الا وان حرم ولويه ضرر ركن

(باب الاذان) *

أي والاقامة فقهه حذف الواو مع ما عطفت والترجمة التي والزيادة عليه لا يضر وانما ترجم
بالاذان لانه أفضل من الاقامة اذ هو أفضل من الامامة التي هي أفضل منها فالأفضل الاذان ثم
الامامة ثم الاقامة وهو وحده أفضل من مجموعتين وامامة الجمعة أفضل من خطبتهما ولا يرد على
تفضيله على الامامة مواظبته صلى الله عليه وسلم عليه ادونه ما في أذانه من الحرمة على من سمعه
ولم يحضر ولا الخلقاء بعده اشغله بالاهم وقد أذن صلى الله عليه وسلم مرة في - فخره فقال فيه
أشهد ان محمدا رسول الله وقيل قال أشهد اني رسول الله والراجح أنه شرع بعد الهجرة وأن ذلك

(الخ) له جواب ثان (قوله والراجح انه شرع الخ) نسخة فرض وهذه أولى لي يرى على القولين فقد قيل انه فرض كفاية - كان

بالجمعة وهو لغة الاعلام قال تعالى واذن في الناس بالحج وشرع اقول مخصوص به ٢٤٩ وقت الصلاة المكتوبة والاصل

فيه قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة وقوله صلى الله عليه وسلم في خبر الصحابين فليؤذن لكم أحدكم وهو سنة كفاية وله شروط ومكروهات ومبطلات وسنن وسياقي بيانها وانما (يسن)

(قوله وان بلغه اذان غيره حيث لم يكن الخ) حاصل ما تحرروا وأشار اليه من روع من عليه وسبهم والشيخ عوض والمحشي هذا انه اذا اذن جعل في سنة وأراد الصلاة فيه وصلى فيه مع الجماعة الاولى لم يطلب منه الاذان فمن لم يسمع طلب منه وان أراد الصلاة بذلك المحل وصلى فيه معهم وكذا من سمعه لكنه لم يرد الصلاة فيه فانه يطالب منه وان صلى فيه معهم وكذا اذا أراد لكن لم يصل فيه معهم بأن لم يصل فيه أو صلى فيه لا معهم بأن صلى منفردا أو مع جماعة غير الاولى فانه يطالب منه الاذان في ذلك كله وبه تعلم انه يطالب الاذان للعجاورين الذين يصلون فرادى ولو كانت صلاتهم عقب الاذان وكذا الذين يصلون جماعة لكن بعد الجماعة الاولى لانها هي التي يسقط عنها الطلب دون

كان في السنة الاولى منها وقيل في الثانية وهو كالأقامة من خصائصها وأول من أذن في السماء جبريل وفي الاسلام بلال بن رباح وأول من أذن بمكة حبيب بن عبد الرحمن وأول من زاد الاذان الاول في الجمعة عثمان أيام خلافته وأول من بنى المنابر بمصر سامة بن الاكوع واستنبط ابن حبان من قوله صلى الله عليه وسلم من دل على خير له أجر مثل فاعلم ان المؤذن يكون له مثل أجر من صلى بأذانه لدلائله لهم على خير وهو الصلاة ويستحب أن يكون المؤذن من ذرية من جعلهم النبي صلى الله عليه وسلم مؤذنين وهم أربعة بلال وابن أم مكتوم بالمدينة وأبو محذورة بمكة وسعد القرظي بقباء فان عدموا فبنى أقاربهم فان عدموا فبنى أقارب الصحابة ولم يؤذن بلال لاحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم غير مرة لعمر حين دخل الشام فبكى الناس بكاء شديدا وقيل انه أذن لابي بكر ان مات ولم يؤذن لعمر وقيل انه كان في الشام فرأى النبي صلى الله عليه وسلم يقول له ما هذه الجفون يا بلال أما أن لك أن تزورني فشد رحلتك الي أنا في قبر النبي صلى الله عليه وسلم وجعل يبكي ويمرغ وجهه عليه ثم اشتهى عليه الحسن والحسين أن يسمعا أذانه فأذن في محله الذي كان يؤذن فيه من سطح المسجد فخاروى بعد موته صلى الله عليه وسلم أكثر باكا ولا ياكى من ذلك اليوم وروى أنه لم يؤذن لاحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم الا هذه المرة وانما يطلب من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين وان لم يتم الاذان لما غلبه من البكاء والوجد (قوله قال تعالى) استدلال على المعنى اللغوي وقوله مخصوص أي معين وهو تسعة عشرة كلمة بالترجيع وخمس عشرة قدونه كما سياتي (قوله يعلم به وقت الصلاة) هذا بناء على أنه حق للوقت فلا يؤذن للمائة وقيل انه حق للجماعة فلا يؤذن المنفرد وما قرأ لان الشافعي رضي الله تعالى عنه في الجديد والمعدة ما قاله في القديم من أنه حق للفريضة كما يؤخذ من كلامه الآتي فيؤذن للمائة ويؤذن المنفرد وحيثما قالوا في تعريضه أن يقال هو ذكر مخصوص شرع للاعلام بالصلاة المكتوبة أصالة ولا يرد على ذلك أنه يؤذن للأولى فقط من الفوائت والجموعتين لأن وقوع الثانية تابعة حقيقة في الجمع أو صورة في الفوائت صيرها كجزء من الأولى فاكنتي بالاذان اها (قوله المكتوبة) أي أصالة فخرجت المذكورة ودخلت الجماعة فيؤذن لها ان لم يؤذن للأولى (قوله اذا نودى للصلاة) أي أذن ومن معني في المراد الاذان الواقع بين يدي الخطيب أما الذي على المنارة فحدث في زمن خلافة عثمان رضي الله عنه (قوله فليؤذن) أي ندب أو صرفه عن الوجوب تركه أحيانا (قوله وهو سنة كفاية) أي كما استقيم من قوله صلى الله عليه وسلم أحدكم وهو أفضل من الإمامة كما تقدم وان كانت فرض كفاية أو عين كافي الجمعة والمعدة فهو من السنة التي فضلت الفرض كاتفاق المفسر وبراءته وابتداء السلام وردته ومحل كونه سنة كفاية في حق الجماعة أما الواحد فهو في سنة سنة عين وان بلغه اذان غيره حيث لم يكن مدعوا به فان كان مدعوا به بأن سمعه من مكان وأراد الصلاة فيه وصلى معهم فلا يندب له الاذان اذا لا معنى له وبقي من سنن الكفاية الأقامة وتسميت العاطس والتسمية على الاكل وما يفعل بالميت اذا ندب اليه والاضحية في حق أهل البيت فحماهم است (قوله وله شروط الخ) أي في قوله باب الاذان أي باب شروطه ومكروهاته الخ فتم كلام عليه من أربعة أطراف وقوله وسياقي بيانها أي على هذا الترتيب (قوله وانما يسن) أي الاذان أي الايمان به لانه انظر والمسنون

ل وي غيرها كإيات وقال بعضهم محل هذه الشروط كلها فيما اذا أذن لجماعة مخصوصة كما يقع للعجاورين =

انما هو النحل أى التافظه وقوله مع الإقامة ظاهر كلامه توقف سنيته على وجود الإقامة معه
وليس مرادوا وظاهره أيضا أن الإقامة أفضل منه لأن مع تدخل على المتبوع مع أنه أفضل منها
كما مر الآن يقال إن القاء مدة أغلبية ولو قال كالأقامة من الإسلام من ذلك (قوله في صلاة)
اعترض عليه من وجهين الأول أنه لا حاجة إليه لأنه مكرر مع قوله المكتوبة والثاني أنه يؤهم أن
الصلاة تطرف له مع أنه قبلها وأجيب عن الأول بأنه إنما أتى به لدفع ما يرد على الحصر في كلام
المتن من اقتضائه أنه لا يسن غيرها مما سبى وحاصل الدفع أن المعنى أنه لا يسن إلا المكتوبة
من جنس الصلاة لا يثنى أنه يسن غيرها من غير جنسها وعن الثاني بأن في السببية بمعنى
اللام وليست بكتابة بدل (قوله المكتوبة) أى أصالة على الأعيان فخرج بالمكتوبة التافظه وبأصالة
المنذورة وعلى الأعيان صلاة الجنائز كما أشار إلى ذلك بقوله لا تافظه الخ (قوله كما ثبت) راجع
لقوله ولو فاتت وخبر مسلم هو أنه صلى الله عليه وسلم نام هو وأصحابه عن صلاة الصبح في الوادي
حتى طلعت الشمس ثم لما اتهم وأمرهم الانتقل منه لأن فيه شيطانا فاسارا حتى ارتفعت
الشمس ثم نزل فتوضأ وأمر بالآذان وصلى ركعتي الفجر ثم الصبح ولا يرد أن الأنبياء صلوات
الله وسلامه عليهم لا ينامون لأن رؤية الشمس من وظائف البصر والموصوف بعدم النوم
قلوبهم كما يدل حديث نحن معاشر الأنبياء تنام أعيننا ولا تنام قلوبنا فالتفتي عنه صلى الله عليه
وسلم نوم القلب دون العين (قوله لا تافظه الخ) أى لعدم نبوتهم ما في ذلك بل يكرهان فيه وقوله
ومنذورة أى وإن طاب فيها الجماعة قبل نذرها (قوله ويسن الآذان أيضا) أى كما يسن للمكتوبة
وقوله في أذن المولود أى المعنى والإقامة في اليسرى لما قيل إن من فعل به ذلك لم تضره أم الصبيان
أى التابعة من الجن وليكون أول ما يقرع سمعه حال دخوله في الدنيا الذكر ويكون الآذان من
غير رفع صوت وينتظر في المؤذن أن يكون ذكر أمسا أو في المولود أن يكون ولده لم لأن الآذان
من جملة أحكام الدنيا وأولاد الكفار معاملة بآبائهم فيها وإن ولدوا على الفطرة
ويسن الآذان رجلا في أذن المومم فيسن أن يأمر من يؤذن في أذنه لأنه يزبل الهم وأذن
المصروع والغضبان ومن ساء خلقه من إنسان أو بهيمة وعنه دحر دم الجيش والحريق ولا
يسن عند ادخال الميت القبر على المعتد ويسن أن هو الإقامة خائف المسافر (قوله أى هرة
الجن) جمع ساحر وعطف الشياطين على الجن خاص لأنهم العصاة منهم وذلك أن الجن نوع
كالإنسان وتحتهم أصناف فمن يسكن مع الناس يمال له عامر والجمع عار ومريته معرض له بيان
يقال لهم أرواح ومن خبت وحصل منه عتق يقال له شيطان فان زادت قوته وقوى أمره قيل له
عثرى وبالكحل من أولاد إبليس وقيل أنه ليس من أولاد الشياطين والعقاريات وأما
الجن فهم أولاد الجن الذي إبليس من نسله (قوله تلوث) في بعض النسخ أى ولا حاجة إليها
والمراد به تلوثها تشكها في صور مختلفة بأذن الله تعالى بأن يعلمها كلمات إذا قرأها ألواهم نقله
الله تعالى من صورة إلى أخرى بطريق جرى العادة وأما الذات فلا تنقل لما يلزم عليه من
التخلل الأجزاء وانقض البنية وإذا انتقضت بطلت الحياة واستحال وقوع الفعل لأن وقوعه
من الجاد محال وكذا يقال في تشكّل الملائكة لأنهم لا يحكم عاينهم الصورة فلا يقبلون فيها بل
يتقلدون سر بها بخلاف الجن فإن الصورة تحكم عليهم فيقبلون فيها لا يقال إن التشكّل محض

عند خروجهم للباساتين
بخلاف ما إذا كان للعموم
صكاذان المساجد فان
الشرط فيه السماع وإرادة
الصلاة فيه وإن صلى فيه
بالفعل سواء صلى فرادى
أو جماعة وسواء كانت
الجماعة هي الأولى أو غيرها
لكن سيأتي أن كلامهم
يقتضى عدم التخصيص
بالخصوص ثم وجدت في
نهم على المنهج ما حاصله
ذلك من غير تخصيص
بالخصوص فراجع إن
ثبت ولا تقتصر على تحريك
(قوله بمعنى اللام) الأولى
أو بمعنى اللام (قوله ولا
يسن عند ادخال الميت)
ليكن إذا وافق الآذان
خفف عنه السؤال

مع الإقامة) في صلاة
(المكتوبة ولو فاتت) كما
ثبت في خبر مسلم لا تافظه
ومنذورة وصلاة الجنائز
ويسن الآذان أيضا في أذن
المولود وإذا تغوات الغيلان
أى هرة الجن والشياطين
ومعنى تغوات تلوث في
صور والمراد دفع شرها
بالآذان فان الشيطان إذا
سمع الآذان

وهو حرام لاننا نقول ان تفاسير احكامهم التي ينتمون اليها في حجة - بل ان يكون ذلك جائزا
عندهم - بل انه ليس بالارزاق موافقهم لان في الاحكام (قوله أدبر) اي ولوله شرط يتق به سماع
الاذان او اعدم تمامه كدهشتمه عند سماعه فلا يدري ما يخرج منه (قوله لنفل الخ) ذكر ثلاثة
شروط التعلية وفعلة جماعة وكونها سنة فيه ونبغي أن يكون النداء عند دخول الوقت وعند
الصلاة ليكون نائباً عن الاذان والاقامة وان كان المعقد أنه بدل عن الاقامة لو كانت مطلوبة
هنا ولذا لا يوثق به الامرة واحدة الا ان احتج الى مرة ثانية فتطلب (قوله وتر اويج الخ) ويأتي
بذلك في كل ركعتين من خلاف ما عليه العمل الآن وسواء فعلت عقب العشاء أم لا وكذا يقال
في الترحيم يستحب جماعة وما قيل من أن محل استجواب النداء هو ما اذا لم يفعل عقب العشاء
مبنى على أنه بدل عن الاذان والاقامة وقد علمت أنه خلاف المعقد (قوله الصلاة جماعة الخ)
ويستحب عنه الصلاة الصلاة وهما الى الصلاة والصلاة حكم الله تعالى وكذا هي على الصلاة
فلا يكره على الصحيح ونبغي أن اجابة ذلك بالاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وكرهته لصو
جنب ومعنى جماعة أنهم يتجمع الناس أو ذات جماعة أي يستحب فعلها بجماعة (قوله بالاغراء)
أي يعامل سببها الاغراء وهو الزام المخاطب أمر المحمود بالفعلة ضد التحذير الذي هو تنبيهه
المخاطب على أمر مكره واجتنبه والعامل هنا محذوف جواز أي احضروا الصلاة والزموها
حال كونها جماعة لانه ليس من المواضع التي يجب فيها الحذف وقوله بالحالية أي من المفعول
وهو الصلاة (قوله ويجوز الخ) فيه اشارة الى أن ما قبله أولى وهو كذلك لما فيه من الاشعار
بالتصود وهو الالتزام بالصلاة والحلت عليها لكن هذا لا يظهر في الوجه الاخير على تقدير نصب
الاول (قوله بالابتداء والخبر) أي الاول مبتدأ والثاني خبر وقيل ان الثاني صفة للاول
والخبر محذوف أي الصلاة جماعة احضروها وفيه وصف المعرفة بالنكرة (قوله ورفع أحدهما
الخ) أما رفع الاول فعلى أنه خبر محذوف أي هذه الصلاة او مبتدأ خبر محذوف أي الصلاة
هذه وأما رفع الثاني فعلى أنه خبر محذوف أي هي جماعة ولا يجوز كونه مبتدأ لعدم المسوغ
الآن يقال المسوغ اعتقاده على موصوف محذوف تقديره صلاة جماعة هي أي احضروا
الصلاة صلاة جماعة هي وقوله ونصب الاخر أي على الاغراء في الجزء الاول وعلى الحالية
في الثاني (قوله وما عد ذلك) أي النفل بتقديره وهما كونه يصلي جماعة مستنونة فخرج بالنفل
المنذورة وصلاة الجنائز وبما به - بل ما يصلي فرادى وبالاخير ما لا ينسب جماعة (قوله من
منذورة) أي لم تطلب فيها الجماعة قبل نذرها كالتضي والالكان حكمها ما امر وقوله وصلاة
جنائز أي خلاف ما عليه العمل الآن وقوله لا ينسب جماعة أي وان صلى جماعة كالتضي وقوله
أو يصلي فرادى أي وان سن جماعة كالتراويج (قوله لا ينادى له بشي) اما غير الجنائز فظاهر
وأما هي فلان المشيعين لها حاضرون فلا حاجة الى الاعلام ويؤخذ من ذلك أنه لو لم يكن معها
احد أو زاد بالنداء سن حجة لمصلحة الميت (قوله وشروطهما الخ) ذكر سبع شروط
وهي الوقت والترتيب والجمهور للجماعة وعدم بناء غير الاسلام والقيصر والذكورة بالنسبة
للذان لكن الاربعة الاول تشترط فيهما الذاتهما والثلاثة الاخيرة تشترط فيهما الذاتهما
بل لاسماعهما (قوله فلا يصحان من كافر) لان في اتيانه بهما نوع استهزاء اذ لا يعتقد

أدبر (وينادى) نداء لنداء
يصلى جماعة مستنونة كعبه
وكسوف وتر اويج وهذا
أعم من قوله وينادي في
العبيدين والكسوفين
والاستسقاء (الصلاة
جماعة) لو روده في الصحيحين
في كسوف الشمس وقيل
به الباقي والجزآن منه وبيان
الاول بالاغراء والنسائي
بالحالية ويجوز رفعهما
بالابتداء والخبر ورفع
أحدهما ونصب الاخر كما
ينته في شرح الاصل (وما
عد ذلك) من منهذورة
وصلاة جنازة ونفل لا ينسب
جماعة أو يصلي فرادى
(لا ينادى له) بشي لعدم
وروده فيه (وشروطهما)
أي الاذان والاقامة وذكر
شروط الاقامة من زيادة
(اسلام) في المؤذن والمقيم
(وتقبيز) فلا يصحان من كافر

حقيقة مدلولها ما فلو فعل ذلك حكمه باسلامه لنطقه بالشهادتين وان لم يأت بالاول وان ذلك ليس بشرط ولا يعتد بما أتى به أولا لا تمانه بالتكبير حال كونه فان أعاده ثانيا اعتد به وهذا كله ان لم يكن عيسويا أما هو فلا يحكم باسلامه بذلك ولا يعتد بما أتى به وان أعاده الا اذا قال أرسل الى سائر الخلق والعيسوي منسوب الى العيسوية طائفة من اليهود حدثت في آخر دولة بني أمية منسوبة الى ابي عيسى الحق بن يعقوب الاصفهاني كان في خلافة المنصور وكان يقول برسالة محمد صلى الله عليه وسلم الى العرب خاصة وخالف اليهود في أشياء غير ذلك منها انه حرم الذبائح (قوله وغيره) أما الصبي المميز فيتأدى باذانه واقامته الشعار وان لم يقبل خبره بدخول الوقت ولا بغيره وان كان طريقه العلم كروية النجاسة كان قال رأيت الكلب يلعق في هذا الماء فلا يقبل خبره بذلك على المعقد انهم يقبل خبره فيما احتفت به قرية كاذن في دخول دار وایصال هدية واخباره بطلب ذي ولية عرس فقبب الاجابة ان وقع في القلب صدقه (قوله وسكران الخ) نعم ان وقع آمنه في أوائل نشوة السكر اعتد به - ما لا يتظام قصده وفعله (قوله لانها عبادة) فيه نظر لان العبادة تتوقف على نية وهذا ان لا يتوقف ان علمها الا ان يقال ان وصفها بالعبادة من حيث كونها وسيلة لها فهو من اطلاق اسم المسبب على سببه العبادي والفرق بين الطاعة والقربة والعبادة ان الطاعة امتثال الامر والنهي ولا تتوقف على نية ولا معرفة مطاع والقربة ما تقرب به بشرط معرفة المقرب اليه ولا يشترط فيها نية والعبادة ما تعبد به بشرط النية ومعرفة المعبود فالطاعة تعمهما وتنفرد عنهما في النظر المؤدى لمعرفة الله تعالى والقربة أهم من العبادة لانفرادها عنهما فيما لا يتوقف على نية كالصدقة والعق والوقف بالصرح فيهما (قوله بغير ذنوب الخ) هذا القيد بالنسبة للاقامة كما به لم من كلامه بعد أما الاذان فالذكورة شرط فيه مطلقا فاطلاقه غير مستقيم (قوله لغير نساء) وهو الرجال والخماني فلا يصح أن يصح كون المؤذن والمقيم امرأة ولا خنثى لرجال وخنثى فالصور الممتعة أربع امرأة لرجال وخنثى لرجال وخنثى أما اذا لم يكونا لرجال وخنثى بان كان للنساء فلا يشترط فيهما ذكورة هذا هو ظاهر كلامه وهو ضعيف بالنسبة للاذان اذ المعقد ان الذكورة شرط فيه مطلقا ولولا نساء أما الاقامة فعصية من المرأة للنساء ومن الخنثى لنفسه وللنساء (قوله فلا يصحان من امرأة وخنثى للرجال والخماني) أي كما لا تصح امامتهم ما لهم - لا يقال انما امتنعت امامتهم الارتباط صلاة المأموم بصلاة الامام ولا ارتباط هذا الا فاقول الاذان وسبيله لامة لامة فاعطى حكم المقصد نعم لو اذن الخنثى فباتت ذكورة عقب اذانه اجزا (قوله اما النساء الخ) محترز قوله لغير نساء وقوله فلا يشترط لهن ذكورة أي بالنسبة للاقامة بدليل الاضرب بعد أما اذا نيت في قوله وفي اذان المرأة للنساء الخ ففي مفهوم قوله لغير نساء تفصيل كانه قال اما النساء فيشترط الذكورة في حقهن بالنسبة للاذان دون الاقامة وجه هذا يجب ان امر من أن اطلاقه غير مستقيم (قوله ان يقيم لنفسه) أي وللنساء ايضا الرجال ولا خنثى فلا يصح (قوله وفي اذان المرأة الخ) هذا في المقي مقابل لقوله فلا يشترط لهن ذكورة أي بالنسبة للاقامة كما مر (قوله والاصح انه غير مندوب الخ) صادق بكونه حراما ومكروها او مباحا وقد فصل ذلك بقوله بعد فلو اذنت بالارفع صوت او برفعه الخ فهو تفریع على هذا (قوله لانه يخاف الخ) هذه

وغير مميز من صبي رجحون
وسكران لانها عبادة
وايسوا من اهلها
(وذكورة) بغير ذنوب
يقول (لغير نساء) فلا يصحان
من امرأة وخنثى للرجال
والخنثى أما النساء فلا
يشترط لهن ذكورة بل
تسن الاقامة لهن بان يقيم
واحدة منهن وتسن للخنثى
أن يقيم لنفسه وفي اذان
المرأة للنساء خلاف والاصح
أنه غير مندوب لانه يخاف
من رفع الصوت به الفتنة
فلو اذنت بالارفع صوت

العله لا تنج التحريم الا في كلامه بل العله المنتجة له أن الاذان من وظائف الرجال في اذان
 المرأة واخذتني الملقية التشبيه بهم (قوله لم يكره) اي بل هو مباح وقوله وكان ذكر الله تعالى
 اي لا اذانا شرعيا مطلقا بالحصول الغرض منه وهو الاعلام (قوله بل حرم) معناه ودو كرفع
 الصوت في الحرم ما اذا قصدت التشبه بالرجال وان لم ترفع صوتها وقوله ان كان ثم اجنبي ليس
 بقيد بل الرفع فوق ما يسمع صواحيبها حرام مطلقا ولو بحضور المحارم سواء قصده أم لا لان
 الرفع من خصائص الرجال ولا يشكل ذلك بجواز غنائها مع استماع الرجل له لان الغناء يكره
 للرجل استماعه عند أمن الفتنة ويحرم عند خوفها والاذان يستحب له استماعه فلو جوز للمرأة
 لا أدى الى أن يؤمر الرجل باستماعه ما يخاف منه الفتنة وهو ممتنع ولأن الغناء من شعار النساء
 ولا كذلك الاذان ولانه يستحب النظر له وذن حال اذانه فلو طلب من المرأة لاهر السامع
 بالنظر اليها وذلك مخالف لمقصود الشرع ويؤخذ من هذا جواز رفع صوتها بالقراءة في الصلاة
 وخارجها وان كان الاصغاء للقراءة منه دوبا (قوله ووقت) أي دخوله وهو في الإقامة عند
 ارادة فعل الملاءاة أو قضاء وكذا في اذان المقضية وفي المؤداة وقتها المضر وبها شرعا فيصح
 في أي جزء منه والافضل وقوعه في وقت الاختيار ثم تبطل مشروعيته بفعل الصلاة بالنسبة
 للمصلي في تلك الصلاة والمراد دخوله ولو بحسب الواقع فاذا هجم وأذن جاهلا بدخوله وصاحفه
 أجزأ والفرق بينه وبين التيمم والصلاة حيث لا يصحان حينئذ وان تبين وقوعه في الوقت
 توقفه ما على نية بخلافه ومثل الصلاة خطبة الجمعة على المعقد لانها طائفة مقام ما يوقف على نية
 اذ هي في مقام ركعتين (قوله فلا يصحان قبله) أي ويحرم ان يمتد مع العلم للتمسك بعبادة
 فاسدة ولانه قد يؤدي الى التلبس على غيره ويكون صغيرة لا كبيرة ومثل ذلك وقوعه ما بعده
 وانما قيد بقوله قبله لاجل الاستثناء الذي ذكره قال سمع لو فانت صلاة الصبح وأرادوا قضاءها
 فهل يسن تعدد الاذان لان القضاء يحكي الاداء وهذا يسن التشويب في الاذان في القضاء
 أولا لان الاذان لم يكتف به والناس صلاة الصبح وقد فات بخروج وقته وبفارق التشويب بانه
 جزء من الاذان والتعدد خارج عنه فيه نظر فان قلنا بالاقول فقياسه انه لو ترك الاذان الاول حتى
 طلع الفجر أن يطلب تعدده والافعال الفرق فليست أمه (قوله تلعب الصحيفتين الخ) هذا الحديث
 ليس نصافي المدعى وهو كونه من نصف الليل اذ ليس فيه زيادة على كونه بليلا وهو صادق
 بجميع أجزائه فالاولى ان يضم الى ذلك اتباع السلف الصالح لانهم كانوا لا يؤذنون الا في نصفه
 (قوله حتى تسمعوا اذان ابن أم مكتوم) اي تقربوا من سماعة لانه كان لا يؤذن الا بعد الفجر
 فيلزم على أكلهم الى سماعة فطرحهم وابن أم مكتوم اسمه عبد الله وقيل عمر واسم امه عائكة
 وكان لا يؤذن حتى تقول له الصلابة أصبحت وأقبل انه كان يشتم رائحة الفجر لم يرد
 وانما اشتهر بين العوام وهو الاعى المذكور في سورة عبس (قوله بخلاف الإقامة) أي فانما
 لا يصح قبل الوقت ولو للصبح وقوله فلا تقدم على دخول وقته أي الافتتاح ووقته هو وقت ارادة
 الدخول في الصلاة حيث لا جماعة والافان الامام ولو أقبت بدون اذنه اعتد به الى الاصح
 ويشترط أن لا يطول فصل عرفاينهم وبين الصلاة (قوله كترتيب) للاتباع ولا تركه بهم اللهم
 ويخل بالاعلام فان انكس ولو ناس يالم يصح وبخ على المنتظم منه والاستئناف أولى قاله خضر

لم يكره وكان ذكر الله تعالى
 أو برفعه فوق ما يسمع
 النساء كره بل حرم على
 الصحيح ان كان ثم اجنبي
 ومثلها في ذلك الخلفي
 (ووقت) أي وقت الاذان
 والإقامة لانها للاعلام
 به فلا يصحان قبله (الا اذان
 صبح) فيصح قبل وقته من
 نصف الليل تلعب الصحيفتين
 ان لا يؤذن بالليل فكلاهما
 واشربوا حتى تسمعوا
 اذان ابن أم مكتوم بخلاف
 الإقامة فانها الافتتاح
 الصلاة فلا تقدم على
 دخول وقته (وغيرها) من
 زيادتي كترتيب

(قوله للحصول) علة لأمته في
 (قوله بعده) أي وبعد فعل
 الصلاة أيضا وان كان
 مدار عدم الصلابة على فعل
 الصلاة فقط وان بقي
 الوقت شيخنا

وجهر الجماعة وعدم بناء غير (ومكروهاتهما) ٢٥٤ أى الاذان والاقامة وذكر مكروهات الاقامة غير كراهتها المحدث والجنب

من زيادتي (وقوعهما
من محدث) ظهر الترمذي
لا تؤذن الا وانت متوضئ
وقيس بالاذان الاقامة
(و) الكراهة (لجنب أشد)
من المحدث غلط الجنابة
(و) هي (في الاقامة) منها
(أغلظ منها) أى الكراهة
في أذانها ما أشد منها القربى
من الصلاة (والنهي) أى
التطريب (بها أو التطيط)
أى التمديد (والكلام) لغیر
مصلحة فيه - ما فلو عطس
بعد الله في نفسه وبني

(قوله بالفعل) ذكر مثله
عش والذي أشار إليه ج
بصرح به الرشيدى والشيخ
هو ض أنه يكفى سماع
واحد ولو بالقوة أى
والأكل منه سماع كل
الحاضر بالقوة وأكل
منه سماعهم بالفعل وأكل
منه ظهور الشعار
فراجع (قوله الغير الجازم)
صفة النهى لان النهى اما
أن يكون جازما أو غير
جازم (قوله بل كغيره منه
كفر) أى من حيث قصد
ذلك المعنى (قوله فيفتقر له
ذلك الخ) هي عبارة عن
وكتب عليه عش هذا
يقيد وجوب رد السلام
بعد الفراغ من الاذان
حيث لم يذهب المسلم وهو
مخالف لما في النظم المشهور

(قوله وجهر الجماعة) أى بحيث يسمعون بالقوة ويكفى سماع واحد منهم بالفعل ولو امرأه بشرط
أن يطلب منها حضور الجماعة فلا يشترط في غيره سماعه بالفعل بل بالقوة هذا بالنسبة لأصل
السنة أما كمالها فلا يحصل إلا بسماع كلهم بالفعل ومحل هذا في غير ما يحصل به الشعار أما هو
فشرطه أن يظهر في البلد بحيث يسمع جميعهم - سماعهم بالفعل ولو أصغر أو يكفى في القرية أصغر في
موضع وفي الكعبة في مواضع بحيث يظهر الشعار بها فلو أذن واحد في جانب فقط حصة
السنة فيه دون غيره ونخرج بقوله الجماعة المنفرد فيكفى في أذانه سماع نفسه لأن الغرض حينئذ
مجرد الذكر لا الإعلام فلا يحصل له أصل السنة إلا أن أسمع نفسه فان رفع صوته قدر طاقته كان
أكمل (قوله عدم بناء غير) أى وإن اشتبه في الصوت وغيره وإن مات أو حصل منه بطل كربة
فلا يجوز إغريقه البناء على ما أتى به وهو أن يأتي كل بكامة وأعلم أنه يشترط في كل من المؤذن والمقيم
إذا نصبه الحاكم مع الاسلام والتسكيف والذكورة والعقل والامانة ومعرفة الاوقات بنفسه
أو بأخبار من صوب لذلك فان لم يكن كذلك حرم نصبه وصح أذانه واستحق المعلوم (قوله
ومكروهاتهما - ما الخ) علم مر كلامه - كان للأذان كراهية من فاسق الخ وحرمته قبل الوقت
وللمراقاة الخ أن حصل رفع أو قصد تشبهه ويكون واجبا بالندب وأصله النذب فلا يكون
مباحا من حيث كونه أذانا فانه يترى الاحكام ما عدا الاباحة (قوله وقوعها - ما من محدث)
المراد به من لا تباح له الصلاة فلا كراهية في أذان المتيم وفاقد الطهورين وإن كانا محدثين عند
الشافعي رضى الله تعالى عنه ويستثنى من كراهية أذان المحدث ما لو أحدث في أثناء أذانه
ولو حدثنا كبر فانه يسن له اتمامه لان قطعه يوهى اللعب فان قطعه ربحى ان قصر الفصل
(قوله لغير الترمذي الخ) ولانه يدعو الى الصلاة فليكن بصفة من يمكنه فعلها والافه وراعظ
غيره عطف ويؤخذ من هذا أنه يسن له الطهر من الخبث وقوله لا تؤذن بالجزم على النهى
الغير الجازم وقوله متوضئ أى متطهر من اطلاق الخالص وإرادة العام أو يبقى على حقيقة
ويقاس عليه الفسأل لان المراد بالمحدث ما يشمل المحدث حدثنا أصغر أو أكبر (قوله أشد
منها) أى من نفس المحدث وتقدم ان الحيز والنفا من أشد من الجنابة فتكون الكراهة
معهما أشد منها معهما (قوله لقربها الخ) ولذا كانت اقامة المحدث حدثنا أصغر
أغلظ من أذان الجنب على المعتمد (قوله والتغنى) أى الانتقال من نعم الى نعم آخر فالسنة أن
يستمر على نعم واحد (قوله أى القديد) أى مد الحروف ولو بنعم واحد ومحل كراهته ما لم
يتغير به المعنى والاحرم بل كغيره منه كفر كذب أو كبر أو همة أو شهة وألف الله ومذ
اله آمن أشهدوا به الها حاقوا سقاط ألف المتكلم منها وإن يقول بحمد في سجود وأن يقول
حاشى على الصلاة أو حاشى على الفلاح واسقاط شدة الله وعدم النطق بها الصلاة فينبغي التضرر
من مثل ذلك ولا تضر زيادة لاشتبه بالاذان ولا الله الا كبر (قوله لغیر مصلحة) فان كان لها
لم يكبر بل قد يجب كذا ربحتم قصده حبة أو نحوها عى قرب من الوقوع في نحو بئر ولا
يطل أذانه حينئذ فيبقى عليه ما لم يطل الفصل وقوله فيهما أى الاذان والاقامة (قوله فلو
عطس) بفتح الطاء من باب نصر وضرب فصار عى عطس بضم الطاء وكبرها (قوله في نفسه)
أى استحبابا بالاحتياط لا يكره لانه لمصلحة لكنه خلاف المستحب وله أن يؤخر رد السلام
وتشعبت العطاس الى الفراغ وإن طال الفصل فيفتقر له ذلك لعدم تقصيره فان ردا وسمعت

(والقعود) فيهما (القادر)
 على القيام نعم ان كان
 مسافرا لا يكره الركوب
 ويكره التشويب في غير
 الصبح وأن يقال فيهما
 على غير العمل (وغیرها)
 من زيادتي كوقوعهم من
 قاسق وصبي (ويطلمهما)
 والتصريح بمبطل الإقامة
 من زيادتي (ردّة وسكر
 وانحسار) وجنون كافهم
 بالاولى (وقطعهما)
 بسكوت أو كلام (ان طال)
 الفصل بحيث لا بعد الباقي
 مع الاول اذا ناولا إقامة
 بخلاف اليسير (وترك كلمة
 منهما) لان ما أتى به لا يعد
 اذا ناولا إقامة فان عاد عن
 قرب وأتى بها أو أعاد ما بعده
 صح (وسن إلهما توجه)
 للقبلة لانهم أشرف الجهات
 (وتحويل وجه) لا صدر
 (في الحيلة) مرتين مرة
 في الاولى (يمينا) مرة
 في الثانية (شمالا) اثبوتها في
 خبر الصحاح في الاذان
 وقيل به الإقامة وذكر
 التوجه والتحويل فيهما
 من زيادتي ويسن إلهما أيضا
 أن يكون كل من المؤذن
 والمقيم عدلا حسن الصوت
 (ولا أذان وضع مسجتيه)
 (قوله) أما اذا كان معه بصير
 الخ) قال هم ولو كان ذلك
 البصير يتخير بالوقت
 كلمة في اثبت الكراهة
 وأن لم يؤذن معه

لم يكره لان نوع عذرو كان نارا كالمستحب (قوله) والقعود فيهما الخ) والاضطجاع أشد كراهة
 منه ويحتمل أن يريد بالقعود عدم القيام فيشمل ذلك وانما كره ما ذكره الخالفته خبر الصحاح فيهم
 بالبال فناد (قوله) نعم ان كان مسافرا لا يكره الركوب) أي في دوام سفره ولو كان يلزم على أذانه
 الايمان بالآخر بمحل لا يسمع منه من في المكان الذي ابتدأ الاذان فيه هذا اذا كان يؤذن لنفسه
 أو لجماعة معه فان كان لجماعة ما كثر في محل الابتداء اشترط أن لا يبعد عنهم إلى مكان
 لا يسمعونه منه وهذا الاستثناء متصل لان القعود يشمل القعود على ظهر الدابة (قوله) في غير
 الصبح) أي أما فيها فيسن (قوله) وان يقال فيهما) أي الاذان والإقامة أي يكره ان يقول ذلك
 مع الحيلة لئلا يشبه الزيادة أما اذا اقتصر عليه فلا يصح لانه ترك كلمة منهما مبطل كما سبق في
 (قوله) كوقوعهم من قاسق وصبي) أي فيكره أذانهم ما تحصل به السنة لكن لا يقبل خبرهما
 في الوقت ومثلهما الا على اذا كان يؤذن أو يقيم وحدهما اذا كان معه بصير يعرف الوقت
 فلا كراهة (قوله) ان طال) راجع للسنة المذكورة قبله وقوله بحيث لا بعد الخ مضابط للطول
 (قوله) بخلاف اليسير) أي فلا يطوله وان قصده به القطع فيبقى على ما مضى لانه اذا لم يطول
 الخطبة فالأذان أول (قوله) وترك كلمة) أي لا بد منه لصحة الاذان ويجب ذكره فلا يضر ترك
 الترجيع أو التشويب ولا يعود اليه لانه سنة لا يقال انه يعود لانه ترك سجود السجود ومع أنه سنة
 لا ناقة ولما كان جابر الخليل الصلاة تأكد شأنه فالحق بالركن ولا كذلك ما هنا وقوله وأعاد
 ما بعده أصح أي ولكن الاستئناف أولى (قوله) توجه للقبلة) أي فلو ترك ذلك مع القدرة كره
 وأجزأه لانه لا يحل بالاعلام هذا اذا كانت البلد صغيرة أما اذا كانت كبيرة عرفا فيسن الدوران
 وكذا اذا كانت منارة القربة له يوجهه للقبلة فيسقط قبل القربة وان استدبر القبلة فيهما (قوله)
 وتحويل وجه) أي وان كان يؤذن أو يقيم لنفسه لانه قد يسهو عنه من لا يعلم به وقد يريد الصلاة
 معه فظنة فائدة الالتفات قائمة فان كان يعمل بقطع بعدم ايمان الغير به لم يلتفت بل يتوجه
 للقبلة في كل أذانه ويسن الالتفات في الاذان اتفق الغيلان لانه أبلغ في الاعلام وادفع
 لشركهم بزيادة الاعلام ولذا يسن فيه رفع الصوت اما الاذان في أذن المولود فلا يطلب فيه رفع
 ولا الالتفات لعدم فائدته (قوله) وجه لا صدر) أي من غير ان ينتقل من محله بحسب فظة على
 الاستقبال نعم ان احتج الى الالتفات اتفق كما مر (قوله) مرتين) راجع للتحويل فهو مرتان في
 كل من الاذان والإقامة أما المتقول فهو أربع مرات في الاذان ومرتين في الإقامة فيقول فيه
 حي على الصلاة مرتين عن يمينه وحي على الفلاح مرتين عن شماله وفيها حي على الصلاة مرة يميناً
 وحي على الفلاح مرة شمالاً وقوله في الاولى أي في الحيلة الاولى المقولة مرتين في الاذان ومرة
 في الإقامة وكذا قوله في الثانية (قوله) ويسن إلهما الخ) ويسن أيضاً أن يؤذن على عال كمنارة
 وسطح للاتباع ولزيادة الاعلام فان تعذر ذلك فعلى باب المسجد بخلاف الإقامة لا يستحب فيها
 ذلك الا ان احتج اليه ككبر المسجد (قوله) عدلا) أي عدل شهادة فلا يكفي عدل الرواية نعم ان
 أذن العبد كني في أصل السنة ما لم يكن منصوب الامام والا فلا يكفي بل لا بد فيه من عدالة
 الشهادة مطلقاً (قوله) حسن الصوت) أي لانه ابعث على الاجابة (قوله) وضع مسجتيه) أي
 طرفه ما ووضعهما معا شرط الكمال السنة أما ما وافق حصل بوضع طرف غيرهما ولو مع وجودهما

لحصول المقصود والوسطى أولى وهي التي تلي المسجتين وكذا يحصل أصاها بوضع أحدهما
والأخرى أولى وفارق ذلك عدم قيام غير المسجحة مقامها في التشهد عند رفعها بأن الحكمة ثم
اتصالها برباط القلب أي عرق فيه وذلك منه في غيرها والحكمة هنا جمع الصوت والعلام
من يراه من نحو بعد ذلك حاصل غيرها (قوله هو أولى من قوله وضع أصبعيه) أي لأنه يصدق
بوضع غير المسجحين مع وجودهما مع أنه لا يحصل به كمال السنة على ما مر (قوله من لا يسمع)
أي لسمع أو بعد ذلك بتدليل به على كونه أذنا فيجب إلى فعل الصلاة ويجيب المؤذن أيضا لأن
اجابته سنة (قوله أي فإن) بتشديد النون مصدره أني إذا لم يحجل في الأمر وهو هو والافعال فيه
مسارعة ظهروا ولذا ورد العجلة من الشيطان الآية خمسة قضاء الدين الحال والتوبة من الذنب
وترديد البكر ودفن الميت وإكرام الضيف فيجمع في الأذان بين كل تكبيرتين بصوت ويفرد
بأقلى كلمته وفي الإقامة يجمع بين ~~كل~~ كلمتين بصوت ويفرد الكلمة الأخيرة بصوت (قوله
وترجيع) أي ولو في الأذان لغير الصلاة كفي أذن المولود ولتغول الغيلان على الأقرب وسمى
بذلك لأنه رجع إلى خفض الصوت بعد رفعه بالتكبير أو لأنه رجع إلى رفعه بالشهادتين بعد
خفضهما (قوله بخفض صوته) أي خفضا أقل مما بعده والافعال بمن اسماع نفسه أن كان
يؤذن لها واسماع غيره أن كان يؤذن له والمراد بغيره من يقربه أو أهل المسجد أن كان مرتبها
عليهم والمجدد متوسط الخطة (قوله قبل قواهما الخ) ينبغي أنه اسم للأول وهو المقدم وقيل
لثاني وقيل لهما فإن جهر بالاوليين أسر بالآخرتين (قوله إذا رجع) أي لأنه رجع أي انتقل
إلى الدعاء للصلاة بالتشويب بعد دعائه لهما بالجميعتين (قوله في أذاني صبح) أي ولو قضاة رخصت
بذلك لما فيه من التكاسل بسبب النوم (قوله بعد جميعتيه) أي قوله حي على الصلاة حي على
الفلاح باثبات التاء والخاء فلو حذفهما لم يصح وحي اسم فعل بمعنى أقبلوا وأجروا بعد متعلق به
على حذف مضاف في الثاني أي على سبب الفلاح أي الفوز وهو الصلاة (قوله الصلاة خير من
النوم) فيه أنه لا مشاركة بين الصلاة والنوم لأنه مباح وهي عبادة لأن يقال أنه قد يكون
عبادة كما إذا كان وسيلة إلى تحصيل طاعة أو ترك معصية أو لأنه راحة في الدنيا والصلاة راحة في
الآخرة والراحة في الآخرة أفضل أو أن في الكلام حذف أي البقطة إلى الصلاة خير من راحة
النوم فالفاضلة بين البقطة والراحة لا بين الصلاة والنوم ويندب أن يقول في نحو الليلة ذات
المطار أو الصلوا في رحاكم وسبب التشويب أن بلا أذن للصبح فليل له أن النبي صلى الله عليه
وسلم نائم فقال السلام عليكم يا أيها النبي ورحمة الله وبركاته الصلاة خير من النوم مرتين فقال
صلى الله عليه وسلم اجعل في نأديك للصبح (قوله لا صبر في خبر البخاري) وهو عن عبد الله بن
عبد الرحمن بن أبي صعب أنه قال لابي عبد الله رضي الله عنه قال لاني أراك تشب الغنم والبادية فإذا كنت
في غنمك أو باديته فأذنت للصلاة فأرفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا
انس ولا شئ الا شهد له يوم القيامة سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أي سمعت جميع
ما قلته لك بخطاب لي من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لنفسه) ليس بقيد وكذا قوله جماعة
وكذا وانصرفوا فلا فرق بين أن يؤذن لنفسه أو لغيره ولا بين أن ينادي في المسجد جماعة أو لا ولا
بين أن ينصرفوا أو لا (قوله أو نحوه) من مدرسة ورباط وغيرهما من أمكنة الجماعة وقوله جماعة

هو أولى من قوله وضع
أصبعيه (في أذنيه) أي
بأطرافهما لأنه أجمع لصوته
ويعرف به الأذان من لا
يسمعه (وترتيل) أي تأن
للاصبر في خدج المالك
(وترجيع) بأن يأتي
بالشهادتين مرتين بخفض
صوته قبل قواهما برفعه
لوروده في خدج مسلم
(وتشويب) من تاب إذا
رجع (في) أذاني (صبح)
لوروده في خدج أبي داود
وغيره بالسناد جيد بأن يقول
بعد جميعتيه الصلاة خير
من النوم مرتين وهذا من
زيادتي (ورفع صوت) به
(قدرا مكن) للمؤذن بحيث
لا يلحقه ضير بالاصبر في خبر
البخاري ولأنه أبلغ في
الاعلام نعم أن أذن لنفسه
وصلى في مسجد أو نحوه
بسلامة وانصرفوا

(قوله ويجيب المؤذن
أيضا) كيف يجيب من
لا يسمع والذي في غيره
أن المعقد توقف الاجابة
على السماع ولو لبعض
الأذان فيجيبه في الكل
ولا يكفي فيه الجرد العلم بأنه
يؤذن فراجع

فاعل صلى (قوله لتلايتوهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى) أي ان أذن آخر الوقت فان
أذن أوله كان عدم السن لايم اهمهم أن الصلاة وقعت قبل الوقت (قوله لانهم المعاضرين) هذه
الجملة مناسبة لوضع المسجدين ورفع الصوت وكذا الفيرهم من الترتيل وما بعده لان الاذان اذا
لم يكن للمعاضرين كان المناسب فيه التطويل بما ذكر وعدم الاستجمال (قوله بالترجيع)
أما بالنشويب فأحد عشر واثني عشر لأن كتمان وهذا عندنا ما عندنا غير نافيكفي ولو كتمانين وثن
اجابته وقياسه أن تكون الإقامة كذلك (قوله علمه أبا محذورة) أسمع سمرة وقيل سلمان وقيل
سلمة بن معيرة بكسر الميم وسكون المهملة وفتح النجمة ابن لوزان بفتح اللام وضمة هاء واد وذل
مجهة قرشي يجمع مؤذنه صلى الله عليه وسلم بمكة توفي سنة ثمان وخمسين وأخرج له أحمد ومسلم
وأصحاب السنن وقوله كذلك أي مثل ذلك أي تسع عشرة وتغايير المشبه والمشبه به بالاعتبار
فهو باعتبار اخبار المصنف به ما غير نفسه باعتبار ما علم النبي صلى الله عليه وسلم إياها أبا محذورة
(قوله ولا يؤذن لغير الأولى) أي ان قصد الأولى وغيرها أو أطلق فان قصد هاهنا فقط فلا بد أن
يؤذن لغيرها (قوله وكذا لو توالى فاتنة وحاضرة) أي سواء تمة دمت الفاتنة على الحاضرة
أو تأخرت فيؤذن للأولى سواء الفاتنة والحاضرة أي ان الاذان ينصرف للأولى عند الاطلاق
وان لم يقصد هاهنا فلو قصد الثانية لم يكتف به ومثل الفاتنة والحاضرة الحاضرتان كما في صلاة
الجمع فلو عسر كما في المنهج بقوله وأن يؤذن للأولى فقط من صلوات والاهما كان أولى وخرج
بقوله توالى ما اذا توالى فيؤذن للثانية أيضا بقوله قبل الشروع الخ ما لو دخل بعد شروعه
في الاذان كان أذن لفاتنة قبل الزوال وصلاتها ثم دخل وقت الظهر عقب سلامه أو قبله فانه
يؤذن له وكذلك لو أخر مؤذنة لا آخر وقتها وأذن لها ثم عقب سلامه دخل وقت مؤذنة أخرى
فيؤذن لها أيضا والمراد بالوقت في قوله دخل وقتها الوقت الحقيقي فلو أذن للحاضرة وصلاها ثم
تذكر فاتنة وأراد فعلها عقبها لم يؤذن لها لان تذكرها ليس بوقت حقيقي لها كذا قاله الرملي
ويؤخذ منه أنه لو أذن لفاتنة وصلاتها تذكر عقب سلامه فاتنة أخرى لم يؤذن لها خلافا لما
قاله سم وقد علم من كلام المصنف أن الصلاة أربعة أقسام قسم يؤتى فيه بالاذان والإقامة وهو
الخمس وقسم يقام له فقط وهو الصلاة المتوالية غير الأولى وقسم لا يؤتى فيه بها لكن ينادى له
بعض الصلاة جامعة وهو العيد ونحوه مما سبق وقسم لا ينادى له أيضا وهو التذرو والنفل والجماعة

• (باب مواقيت الصلاة) •

المواقيت جمع ميقات وأصله موقات قلبت الواو ياء لوقوعها ساءا كنية بعد كسرة كثيران وميم عاد
ما خوذ من الوقت وهو لغة جز من الزمن وعرفا جز من الزمن محدودا الطرفين أي له أول وآخر
وهو المراد هنا فكانت قال باب الاوقات والاجزاء من الزمن المقدرة للصلاة ثم عا والزمز لغة
المدة وفي عرف المتكلمين مقارنة متجدد موهوم المتجدد معلوم زالة لا يجم نام كاتيك طلوع
الشمس فطلوع الشمس معلوم والاتباع عنده موهوم ومقارنة هذا هذا هو الزمن وقيل هو
نفس المتجدد الموهوم الذي يقارن المتجدد المعلوم وعند الحكماء حركة الثلاث وقيل مقدارها
وقيل نفس الثلاث وقيل غير ذلك وقد ذكر الاصحاب هذا الباب أول كتاب الصلاة في الامامهم
الشافعي رضي الله تعالى عنه وآخره المصنف كاصله الى هنا اشارة الى أن الصلاة قد تقع في غير

لايسن رفعه لتلايتوهم
السامعون دخول وقت
صلاة أخرى وخرج بالاذان
الإقامة فلايسن إياها شي
من ذلك لانهم المعاضرين
وذكرت في شرح الاصل
سننا أخرى (وهو) أي
الاذان (تسع عشرة كلمة)
بالترجيع لانه صلى الله
عليه وسلم علمه أبا محذورة
كذلك رواه الشافعي
وصححه ابن حبان (والإقامة
احدى عشرة) كلمة اثبوتها
في الصحابين (وبقام) ندبا
(اقوائت) أي لكل منها
وان توالى (ولا يؤذن لغير
الأولى) منها (ان توالى)
وكذا لو توالى فاتنة
وحاضرة دخل وقتها قبل
شروعه في الاذان

• (باب مواقيت الصلاة) •

الاصل فيها الاخبار الصحيحة

(قوله أو قبله) أي السلام
وهو صادق بدخوله عقب
الشروع في الاذان كما
تفيد أول العبارة (قوله
اشارة الى أن الصلاة)
وهذه الاشارة لاتراحم بان
الفاتنة قد تقدم لها وقت
لان المنكات لاتراحم تدبر

وقتها كالثالثة وقدم الاذان عليه لوجوده في الثالثة وأل في الصلاة له هدى المكتوبة وهي
 خمس في كل يوم وإليه معلومة من الدين بالضرورة أي اشتهرت اشتهاراً يقر به من الضروري
 لأنهم ضرورية في نفسها لأن الضرورى مالم يقتصر الى نظر واستدلال وهي لم تثبت الا بالدليل
 ولا يرد على الحصر في الخمسة الجمعة لانها خامسة يومها ومحل كونها خمسة في اليوم والليلة في غير
 أيام الدجال أما فيما فتريد على ذلك لانه ورد أن أولها كسنة وثانيها كسنة وثالثها كسنة
 والامر في اليوم الاول بالتقدير كما ورد به النص ويقاس به الاخير بان تقدر أوقات الصلاة
 وتصلى وكذا الصوم وسائر العبادات الزمانية وغير العبادات كالحول الآجال ويجرى ذلك فيما
 لو مكثت الشمس عند مقوم مدة وتجب الصلاة بأول الوقت وجوباً مطلقاً في أنه لا يأتي
 بتأخيرها الى آخره ان عزم في أوله على فعلها فيه ولو مات قبل فعلها بقيد أن يبقى من الوقت
 ما يسعها فالواجب بدخول الوقت اما الفعل أو العزم والحج موسع أيضاً لكن يأتي فيه بالموت
 بقيد القدر من فعله ولم يفعل لان آخر وقته غير معلوم فأبطله تأخيرها بشرط الفعل قبل الموت
 فإذا مات قبله كان مقصراً بخلاف آخر وقت الصلاة فإنه معلوم فان ظن أنه يموت في أثناء
 الوقت كأن لم يمه قود فطالبه على الدم باستيفائه فأمره الامام بقتله تعينت الصلاة في أوله
 فيعصى بتأخيرها عنه لان الوقت تضيق بظنه ومثل الظن الشك فلو لم يموت في أثناءه كأن عفا
 عنه على الدم لا يصير بفعلها في باقي الوقت فضاء نظراً الى أنه فعلها في الوقت المقدر لها شرعاً
 (قوله ذكرت بعضها) أي في أول الباب تقديم الدليل على المدلول ولا يرد أنه ذكرت بعضها هنا
 أيضاً فيما يأتي لان المراد بالبهض المذكور هناك البعض المثبت لأكملها وهو حديث أمي
 جابر بن أي صار لي اما لانه معلوم ولا مانع من أن يؤم المفضل فاضلاً ولا يرد أن الملائكة
 لا توصف بكورة ولا أفضولة لان شرط الامام تحقق عدم الأفضولة لا تحقق المذ كورة عند البيت
 أي الكعبة في المحل المعروف بالمعجزة قرياً من الباب مرتين فصلى بي الظهر حين زالت الشمس
 وكان النبي أي الظل بعد الزوال مثل الشرائع أي أحد سيور النعل والعصر حين كان ظله أي
 الشيء مثله والمغرب حين أفطر الصائم أي دخل وقت افطاره لأنه أفطر بالفعل لان الصوم لم
 يشرع حينئذ والعشاء حين غاب الشفق والفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم فلما
 كان الغد صلى بي الظهر حين كان ظله مثله والعصر حين كان ظله مثله والمغرب حين أفطر
 الصائم والعشاء الى ذات الليل والفجر فأفطر وقال هـ ذاقوا الانبياء من قبلك والوقت ما بين
 هذين الوقتين رواه أبو داود وغيره وصححه الحاكم وغيره وقوله صلى بي الظهر حين كان ظله مثله
 أي فرغ منها حينئذ كما شرع في العصر في اليوم الاول حينئذ أي عقب هذا حين قاله الامام
 الشافعي رضي الله تعالى عنه ناقياً به اشتراكهما في وقت واحد ويدل له خبر مسلم وقت الظهر
 اذا زالت الشمس مالم يحضر العصر وقديقال ما المانع من حمله على ظاهره بان يكون المراد
 شرع في الظهر حينئذ ولا يقتضي ذلك اشتراكهما لانه لا بد من قدر ظل الاستواء أيضاً
 وصيرورة ظل الشيء مثله بظل الاستواء لا يقتضي خروج وقت الظهر بل يبقى بعد ذلك منه
 ما يسعها الله م إلا أن يكون جواب الشافعي رضي الله تعالى عنه على طريق التنزيل وتسلم
 أن المراد حين كان ظله مثله سوى ظل الاستواء لانه مع ظله وقوله هذا وقت الانبياء من قبلك أي

(قوله لكن يأتي الخ) أي
 من آخره في الامكان
 لا من أوله (قوله بكورة)
 من وصفهم بكورة فسق
 أو أفضولة كفر اه شيخنا
 (قوله فلما كان الغد) أي
 المرة الثانية لانها قد اشاعت
 على صلاة المغرب والعشاء
 والصبح وابست من الغد
 للمرة الاولى والصبح فيها
 وان كان من الغد ولكنه
 بالنسبة لليوم الثاني
 لا الاول فلا يصح الاطلاق
 الا بالتأويل المذكور
 شيخنا

وقد ذكرت بعضها في
 شرح الاصل

في الجملة فلا يرد أن الصبح كانت لا آدم والظهر لداود والعصر لسليمان والمغرب ليعقوب
والعشاء ليعونس وقبل هي من خصائصنا وقرله والوقت ما بين هذين الوقتين راجع لما عدا
المغرب لعدم اختلاف وقتها في المراتين وهو بالنسبة إلى الظهر محمول على وقت
الاختيار وجعابين الأدلة وبالنسبة إلى الظهر محمول على وقت الجواز في الجملة ولا يشك كل هذا
الحديث على أئمتنا القائلين بأنه لا بد من علم كيفية الصلاة قبل الدخول فيها ولا يكفي علمها
بالمشاهدة لانه يجوز أن يكون جبريل عليه السلام علمه كيفية الصلاة بقوله ثم أتبع ذلك بالنسبة
وهو صلى الله عليه وسلم علم أصحابه كذلك (قوله وقت الظهر الخ) بدأيهم اقتداء بالكتاب العزيز
في قوله تعالى أقم الصلاة لدلوك الشمس ولأنها أول صلاة ظهرت أي في الإسلام لأنها أول صلاة
علمها جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم وإن كانت قبله لداود كما مر وانما لم يجب الصبح مع أن
الصلاة فرضت ليلة الإسراء وهي قبل الهجرة بسنة على الصحيح لتوقف الوجوب على بيان
الكيفية ولم يبين الا عند الظهر وأنه حصل التصريح بأن أول واجب عليه هو الظهر والظهر
أما ما بعد الزوال واصطلاحاً اسم للصلاة التي تفعل حينئذ سميت بذلك لأنها تفعل وقت
الظهير أي شدة الحر ولأنها أول صلاة ظهرت وتسمى أيضاً الصلاة الأولى لما ذكر من أنها أول
صلاة ظهرت وصلاة الهجرة لأنها تفعل وقت الهجرة أي شدة الحر فلهذا ثلاثة أسماء (قوله من
الزوال) أي حقيقة أو حكماً وذلك أنه جاء في حديث مرفوع أن الشمس إذا طلعت من مغربها
تسير إلى وسط السماء ثم ترجع ثم بعد ذلك تطلع من المنبرق كعادتها فيدخل وقت الظهر
برجوعها لانه بمنزلة زوالها ووقت العصر يصير ورقة ظل كل شئ مثله والمغرب يغروبها وفي هذا
الحديث أن ليلة طلوعها من مغربها تطول بقدر ثلاث أيام لكن لا يعرف ذلك إلا بعد مضيتها
لأنهم ما على الناس فيلزم قضاء الصلوات الخمس لأن الزائد لثلاث فبقيت ثلاث في يوم وليلة
والواجب فيها خمس صلوات (قوله أي وقت زوال الخ) أشار بذلك إلى أن كلام التت على
حذف مضاف وأن الابدل من المضاف إليه أعني الشمس وذلك لأن الزوال ليس من الوقت
فلا يكون مبدأه اذ هو ميل الشمس عن وسط السماء المسماة بالمعنى بلوغها إليه أي إلى الوسط بحالة
الاستواء إلى جهة المغرب ولا بد من تقدير مضاف أيضاً أي عقب وقت زوالها لأن وقت الزوال
خارج عن وقت الظهر بخلاف وقت المصير وتعبيره في الأول عن وفي الثاني بالي يقتضي دخول
الأول ونحو ج الثاني كما هو القامدة في الغيا بالي مع أن الأمر بالعكس كما علمت وقوله فيما يظهر
منه معلق بزوال (قوله لاني الواقع) أي نفس الأمر لأن التكليف انما يعلق بما يظهر لنا وذلك
يعلم بزيادة ظل الشئ على ظله حالة الاستواء أو بجودته ان لم يبق عنده ظل وذلك يتصور في بعض
البلاد كمكة ومنعاه اليمن قبل أطول أيام السنة بأربعة وعشرين يوماً بعده كذلك فلو شرع في
التكبير قبل ظهور الزوال ثم ظهر عقبه أو في أثناءه لم يصح الظهر وإن كان حاصله بعد الزوال
في نفس الأمر وكذا الكلام في الفجر وغيره لأن مواقيت الصلاة مبنية على ما يدرك بالحس
ظاهر الأمر (قوله إلى مصير) أي وقت الظهر بين الزوال وزيادة المصير لأن وقت المصير من
وقته كما مر فاذا زاد أدنى زيادة دخل وقت العصر ولذا عطف قوله فوق وقت عصر بالغاء وزيادة
من وقت العصر والمصير اسم مفعول من صار الناقصة وظل الشئ اسمها ومثله خبرها كصار

(وقت الظهر من الزوال)
أي وقت زوال الشمس
فما يظهر لنا لاني الواقع
(إلى مصير ظل الشئ مثله)
غير ظل الاستواء

السحر وخيضا والطين ابريقا (قوله أي الظل الموجود عنده) أشار بذلك إلى أن إضافة الظل
إلى الاستواء لا تدنى ملايسة إذا ظل للشاخص عنده لاله لأنه معنى من المعاني لا ظل له فالإضافة
على معنى في أي ظل الشيء في رقت الاستواء وهو يزيد وينقص ويوجد وينعدم باعتبار
العروض والميل في الأيام والبلاد ويعرف مقدارها بأوجه منها أن يقاس ظل شاخص على
الأرض مرة بعد أخرى فمادام ينقص فالشمس لم تنزل وان زادت قد زالت وما بين الزيادة ونهاية
النقص هو مقدار ظل الاستواء ويان ذلك أن الشمس إذا طلعت حصل لكل شاخص ظل
طويل في جهة المغرب ثم ينقص بارتفاعها إلى أن تنتهي إلى وسط السماء وهي حالة الاستواء
ويبقى حينئذ ظل في غالب البلاد ثم تميل إلى جهة المغرب فيتحول الظل إلى جهة المشرق وذلك
الميل هو الزوال فلها ثلاثة أحوال ارتفاع واستواء وزوال وهو ثلاثة أقسام زوال لا يعلمه
الإنسان عز وجل وزوال تعلمه الأنبياء المقربون وزوال يعلمه الناس وزمن الاستواء قصير
فيما يظهر لنا وإن كان طويلا في نفس الأمر لما ورد أنه صلى الله عليه وسلم سأل جبريل هل
زالت الشمس فقال لا نعم فسأله عن معنى ذلك فقال يا رسول الله قطعت الشمس من ذلكها بين
قولي لا نعم مسيرة خمسمائة عام وفي قوله بين قولي لا نعم حذف العاطف والمعطوف أي قولي لا
وقولي نعم والظل أمر وجودي يخافه الله تعالى لنفع البدن وغيرة وإيسر هو عدم الشمس
كما قد يتوهم لما ورد أن الجنة ظلام ودوام مع أنه لا شمس بها والتي أخص منه لأنه الظل بعد
الزوال والشمس عند المتقدمين من أرباب علم الهيئة في السماء الرابعة وقال بعض محققى
المتأخرين في السادسة وهي أفضل من القمر لكثرة نفعها (قوله وهذا) أي الوقت المذكور
في المتن وهو من الزوال إلى المصير وقت الجواز أي في الجملة والافهم منقسم إلى أوقات من
جانبها وقت الحرمة (قوله وإما أوقات أخر) أي غير الوقت الكلى ومغايرته من حيث
التسمية وإن كانت أجزاء منه ففي تسميتها أوقاتا تيسر في إدخال وقت العذر فيها مسامحة
لأنه ليس من وقت الظهور المذكور والمحدود لها شرعا بل من وقت العصر (قوله وقت فضيلة)
معنى كونه وقت فضيلة أن تديم الصلاة وتعلمها فيه يناب عليه ثوابا ككل من ثواب فعلها
فيما بعده بخلاف الحج فان المفعول منه في أول سفي الامكان مساو في الفضيلة لما يقع منه بعد
في سنة أخرى ولفرق بان نظر الشارع إلى وقت الصلاة أشد لانها أوقاتا معينة تقوت بقواته ولا
كذلك الحج فانه موسع إلى الموت وهو غير معلوم فإضافة وقت الفضيلة على معنى اللام والمراد
الفرد الكامل منها الانصراف الاسم إليه عند الاطلاق أي وقت الفضيلة أي الثواب الكامل
لأنه يسر تجميل الصلاة ولو عشاء لقوله تعالى حافظوا على الصلوات ومن جملة المحافظة عليها
تجميلها وتليها أي الاعمال أفضل قال الصلاة لأول وقتها وروى مرفوعا الصلاة في أول الوقت
رضوان الله وفي آخره عفو الله والاسمع ذلك أبو بكر رضي الله تعالى عنه قال رضوان الله أحب
اليان من عفو الله قال امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه لان الرضوان انما يكون للعبد من
والعفو يشبه أن يكون للمصيرين ولفرق بين الحسن والمقصر نعم يسر تأخير الظهور لشدة حر
يلدحار لمصل بمسجد مطا قأو بغيره جماعة وكان في الاثنان اليه مشقة ويجب تأخير أي صلاة
كانت لطوف فوت عرفة أو انقاد غريق أو أسير ومعنى كون ما بعده وقت اختيار أنه يختار

أي الظل الموجود عنده
وهذا وقت الجواز وإما
أوقات أخر وقت فضيلة

فعل الصلاة فيه على فعلها فيما بعد فيحصل له على ذلك ثواب أكثر مما بعده وأقل مما قبله وزيادة
 الثواب ونقصه من حيث الإيقاع في ذلك الوقت المخصوص وأما ثواب الصلاة فلا ينقص
 ولا يزيد بشئ من ذلك (قوله أوله) أي إلى أن يصير ظل الشيء مثل ربه تقريرا وهو بالرفع بدل
 من وقت وقوله بأن يشتغل أي ويضبط بأن يشتغل على حذف مضاف أي بمن الاشتغال أي
 بالقوة وإن لم يشتغل بالفعل حتى إذا لم يحجج إلى أسباب أو آخرها إلى أن مضى قدر ذلك الأسباب
 ثم فعلها بعد ذلك حصوات الفضيلة (قوله وستر عورة) الأولى وليس الثياب ليشمل ما للتجمل
 كالنعم والتقصص والارتداء ونحوها (قوله ولا يضرب شغل) بضم الشين مع ~~سكون~~ كون الغين
 وضعها وهي ما قرئ في السبع وفتح الشين مع سكون الغين وفتحها ففيه أربع لغات (قوله
 كل أقم) أي بأن يشبع الشبع الشرعي على المعتمد خلافا لما قاله بعضهم من أنه يكسر
 به أحادة الجوع فقط (قوله وكلام يسير) ضبط بالرفع ويصح جره لأنه من جملة الشغل تأمل
 (قوله ووقت اختيار) أي إلى أن يصير ظل الشيء مثل نصفه تقريرا وانما نص على وقت
 الاختيار للرعد على الاصطغري القائل بأن الوقت ينتمى إليه وحمل الأحاديث الدالة على بقاء
 الوقت إلى الحد الذي ذكره المصنف على أبواب الأعدار وقوله من آخر وقت الفضيلة مبنى على
 ضعف وهو عدم اشتراك مع ما قبله والمعمد أن الاختيار والفضيلة والجواز بلا كراهة تترك
 في أول الوقت فإذا مضى قدر الاشتغال بما خرج وقت الفضيلة واستقر وقت الاختيار إلى
 أن يمضي قدر نصف الوقت تقريرا فيخرج ويستمر وقت الجواز فتترك الثلاثة تبدأ بالغاية
 في جميع الصلوات إلا في المغرب فانها متركمة تبدأ أو غاية ولا يشك كل على ذلك أن وقت الاختيار
 لا بد أن يزيد على وقت الفضيلة لأنه إطلاقين الأول يرادف وقت الفضيلة والثاني يخالفه وهو
 الأكثر المتبادر والحاصل أن للظهر ستة أوقات بحسب بيان الوقت الكلي الذي هو الجواز
 بلا كراهة منها كذا في قوله شيخنا عطية وقال شيخنا الحنفى أن وقت الجواز المقابل للحرمة
 والفضيلة وغيرهما هو من آخر وقت الاختيار أو من أول الوقت ويستمر بعد وقت الاختيار
 فيجتمع معهما ما يزيد عليهما كالاختيار مع الفضيلة أما الجواز الشامل لذلك فهو جواز في
 الجملة ولا يبعد من أجزاء الوقت وهو وجيه وليس لها وقت جواز بكرة وتقدم أن في عدد
 وقت العذر من ذلك تساهلا وإن الستة الأوقات المذكورة تجري في سائر الأوقات الاوقات
 العذرة لا تجري في الصبح إذا تجمعت مع غيرها وأن وقت الجواز بكرة تجري في جميعها
 ما عدا الظهر فلا بكل صلاة سبعة أوقات الا الظهر والصبح (قوله إلى آخر الوقت) فيه تسميح لأنه
 يقتضى دخول وقت الجواز والحرمة فيه وليس كذلك إلا أن يقدر مضاف أي إلى قرب آخره
 فيخرج ما ذكرناه إذا مضى قدر النصف تقريرا يخرج وقت الاختيار واستمر وقت الجواز
 بلا كراهة وهو غير الجواز في الجملة الشامل لكل الذي عناه المصنف بقوله وهذا وقت الجواز
 (قوله إن يجمع) أي جمع تأخير وقوله وقت ضرورة أي وهو وقت زوال الموانع كما سيأتي
 (قوله ووقت حرمة الخ) الموصوف بالحرمة هو التأخير إلى ذلك الوقت لا إيقاعها فيه أذهو
 واجب ويثاب على الصلاة حينئذ الثواب الكامل فلاضافة لادنى ملازمة لأنه وقت تثبت
 الحرمة عند التأخير إليه (قوله إذا لم يسرها) أي لم يسع جميع أركانها في هذه الحالة لا يجوز له

أوله بأن يشتغل أوله
 بأسباب الصلاة كأن كان
 وستر عورة ولا يضرب شغل
 خفيف كأن كل أقم وكلام
 يسير ووقت اختيار وهو
 من آخر وقت الفضيلة
 إلى آخر الوقت ووقت
 عذرة وقت الضرورة وسبب
 ووقت حرمة آخر وقتها
 إذا لم يسرها

الآتيان بالسنن بل يجب الاقتصار على الواجبات بخلاف ما لو كان الباقي من الوقت يسع جميع الأركان ولا يسع مع ذلك السنن فيجوز الآتيان بهما وإن لزم إخراج بعض الصلاة من الوقت بل الآتيان بهما حيث هو الأفضل لأن غاية الأمر أنه يخرج بعضها وهو جائز بالمثل يقال المأني به في صورة المدائس مطلوب وهو مدام مطلوب لانا نقول أنه يثبت به من جهة عدم توقف الصلاة عليه فله به به جاز ولو لم يكن فيه محافظة على سنن الصلاة كان أفضل وصورة المدائس الجائز أن يشرع في الصلاة وقد بقي من الوقت ما يسعها ويقطو في القراءة وغيرها من ذكر أو سكوت زيادة على ما تحصل به السنة حتى يخرج الوقت فهو التطويل بغير السنن وهو خلاف الأولى وإن لم يوقع في الوقت ركعة لكنه إن أوقع فيه ركعة كانت الصلاة أداءا والا كانت قضاء لا يتم فيه ومحل ذلك في غير الجمعة أما هي فيمتنع تطويلها إلى ما بعد وقتها إلا خلاف لتوقف صحتها على وقوع جميعها في الوقت بخلاف غيرها (قوله فوق العصر) أشار بالشك التي للتعقيب إلى أنه لا فاصل بين الوقتين كما مر والعصر لغة الدهر قال في القاموس العصر مثله وبضمتين الدهر والجمع أعصار وعصور وأعصر وعصر والعصر اليوم والليلة والعشي إلى إحرار الشمس ويحرك والغداة المقتصد منه واصطلاح الصلاة المخصوصة وأما السمان آخر أن صلاة البرد والصلاة الوسطى لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لم شغلوا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر فهي أفضل الصلوات بعد الجمعة فأفضلها الجمعة ثم عصرها ثم عصر غيرها ثم صبحها ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب كما مر وانما أفضلها جماعة الصبح والعشاء لأنها فيهم ما أشق وسميت عصر المعاصرتما أي مقارنتها وقت الغروب وقيل لتناقص ضوء الشمس فيها حتى تغيب تشبها بتناقص الغسالة من الثوب بالعصر حتى تنق (قوله في الجملة) يحتمل أن يكون متعلقا بقوله جواز أي جواز في بعض الوقت يخرج آخر وقتها الذي لا يسعها فإنه وقت حرمة وأن يكون متعلقا بكرامة أي كرامة في بعض الوقت أيضا وهو من الأصغر إلى الغروب وقبله وقت جواز بلا كرامة وبعده وقت حرمة (قوله من عصر) أي من وقت زيادة عليه لأن وقت المصير من وقت الظهر فليس مبدأ الوقت العصر وقوله إلى الغروب أي تمامه جار على القاعدة في الغياب إلى أن وقت تمام الغروب ليس من وقت العصر والمراد غروب جميع قرصها وغروبها بالبعد بعد فلو عادت تبين أن وقت العصر باق فان كان قد فعله تبين أنه أداء ويلغى بذلك فيقال رجل أحرم بصلاة العصر قضاء عالما بوقت الوقت فوقعه أداء ويجب إعادة المغرب إن كان فعلها أو يدل لما ذكر ما وقع أسيدنا على رضى الله تعالى عنه كما رواه أحمد في مسنده من أنه صلى الله عليه وسلم لم نام في حجره حتى غابت الشمس فذكره أن يوقظه فقامت صلاة العصر فلما استيقظ ذكر ذلك له صلى الله عليه وسلم فقال اللهم إنه كان في طاعتك وطاعة رسولي فزدها عليه فرجعت الشمس حتى صلى العصر لا يقال أنه معذور حيث تعارض في حقه حرمة إخراج الصلاة وإيقاظه عليه الصلاة والسلام فهلا أو ما بالصلاة بقدره وقدره لانا نقول أنه مجتهد ولم يؤده اجتهاده إلى جواز ذلك واعلم أن حرمة إيقاظه صلى الله عليه وسلم لم يقبده بنحو قوم يارسول الله لما ورد في قصة نومه في الوادي أن الشيخين لما استيقظا صار عمر يقول ويسر حتى انتبه ويدل لذلك ما في روايات اعلام المؤذن له بطالع الفجر وانما لم

(قوله في صورة المدائس أي الآتية قريبا)

(فوق العصر) جوازها بكراهة في الجملة من عصر ظل الشئ مثله لا يغيب ظل الاستواء إلى الغروب

وأما أيضا أوقات أخرى وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة (٢٦٣) ووقت عذر ووقت ضرورة ووقت حرمه

فوقت الفضيلة من أول الوقت إلى مصير ظل الشيء مثله ونصف مثله (ووقت الاختيار) من آخر وقت الفضيلة (إلى مصير الظل مثاين) غير ظل الاستواء ووقت الجواز بلا كراهة إلى اصفرار الشمس وقت الجواز بكراهة إلى الغروب ووقت العذر وقت الظهور من يجمع ووقت الضرورة يعلم مما يأتي ووقت الحرمة يعلم مما مر (فوقت المغرب من الغروب إلى مغيب الشفق) لخبر مسلم وقت المغرب مالم يغيب الشفق وخبره ليس في النوم تقرير

(قوله ردت أيضا أبوشع) فيه أنه الممسكت عن الغروب حتى يشرع من قتال الجبارين لامتناع القتال بعد الغروب لأنها كانت آية تبيّن لأنهم أودت كما يعلم من السير قبل ومن هنا أي أمسا كما امتنع العمل بعلم النجوم لأنه وإن كان يكفي علوم الرياضات أصله وحى على بعض الأنبياء لكن اختل بذلك (قوله ولو جمعة) أي مالم يلزمه السعي قبل الوقت ونومه يغتفر ذلك والابان يلزمه ذلك لبعده عن محل الجمعة حرم نومه حينئذ

يفعل على رضى الله عنه مثل ما فعل عمر رضى الله عنه لما تقدم من أنه يجتهد وكذلك ردت على سيدنا سليمان عليه السلام كما يدل عليه قوله تعالى روعا على أمر الملائكة أن يردوها عليه بعد الغروب إلى صلى العصر ورددت أيضا أبوشع بن نون عليه السلام (قوله ولها أيضا أوقات أخر) أي مغايرة للوقت السكّاني من حيث التسمية وإن كانت أجزاؤه مفسدة كرمها ستة وتقدم أن لها وقت جواز بكراهة فماتم سبعة (قوله ووقت اختيار) أي الوقت الذي يختاره عدم التأخير عنه شرعا وتقدم تمام الكلام على ذلك (قوله إلى مصير ظل الشيء مثله) فيه نظر لأن وقت مصير ظل الشيء مثله من وقت الظهور لا من وقت العصر لأن يقال أنه ذكره بوطئة لقوله ونصف مثله ولو اقتصر على هذا من أول الأمر بأن قال من أول الوقت إلى نصف مثله بعد المثل الماضي في وقت الظهور كان أولى وبعد ذلك فهو ضعيف والمعتمد أن وقت الفضيلة من أول الوقت قدر الاشتغال بالأسباب السابقة الآن يقال ذكر النصف تقريبا وقوله ونصف مثله بالنصب عطفًا على مثله الذي هو خبر مصير (قوله من آخر وقت الفضيلة) تقدم أن الصحيح خلاف ذلك (قوله إلى الغروب) أي إلى قربه بحيث يبقى ما بينه وبين الخرج وقت الحرمة في عبارته تساهل وقوله لمن يجمع أي جمع تقديم وقوله مما مر أي وهو تأخيرها إلى وقت لا يسهلها وقوله فوق المغرب الخ المغرب لغة وقت الغروب وهو مطلقا مالم للصلاة المخصوصة وتسمى أيضا صلاة الشاهد قيل لأن الأقصر فيها للمسافر بل يعلمها كصلاة الشاهد أي الحاضر وقيل الشاهد فيجب بطلع عقب الغروب سمى بذلك لأنه كالشاهد على غروب الشمس ودخول الوقت والصحيح أن الشمس والقمر إذا غربا يسيران تحت الأرض وقيل في السماء (قوله من الغروب) أي تمامه إلى مغيب الشفق أي من نهاية الأول إلى نهاية الثاني والغروب البعد يقال غرب من باب دخل ويعرف بزوال الشمس من رؤس الجبال والأشجار وظهور الظلام من جهة المشرق فلا يخرج وقت العصر بغروب البعض بل لابد من الجميع بخلاف وقت الصبح فإنه يخرج بطلوع البعض الحاقا مالم يظهر بظاهر في الموضعين ولو غربت الشمس في بلد فصلي المغرب ثم سافر إلى بلد آخر فوجد هاهنا تغرب فيها وجبت الإعادة وعلم أن المواقف مختلفة باختلاف البلدان ارتفاعا فذلك يكون زوال الشمس في بلد طلوعها في بلد آخر وعصرها بائنا وغربها بائنا آخر وعشاء بائنا آخر (قوله الشفق) أي الأحمر لأنه المنصرف إليه الاسم عند الإطلاق وإطلاقه على الأبيض والأصفر مجاز لعلاقة الجوارفة فيحمل تقييده من قديمه بذلك على أنه صفة كاشفة وعلم أنه قد يشاهد غروب الأحمر في بلد قبل الوقت الذي قدره الموقنون فيها وهو نحو عشرين درجة وحينئذ فهل يعتبر بما قدره أو بما هو مشاهد وقاعدة الباب تشتمل على ترجيح الثاني والابجاع الفعلي ترجيح الأول وكذا يقال فيما لو مضى ما قدره ولم يغرب الأحمر هكذا قاله ابن حجر والذي اعتمدته شيخنا الأول (قوله ليس في النوم تقرير) حاصل مسأله النوم أنه إذا نام قبل دخول الوقت ففاته الصلاة لا ثم عليه وإن علم أنه يستغرق الوقت ولو جمعة قبل الزوال على المعتمد ولا يلزمه القضاء فورًا إذا نام بعد دخوله نظر أن عليه النوم ولم يغلبه لكن غلب على ظنه الاستيقاظ قبل خروج الوقت فخرج ولم يصل لأن ثم عليه أيضا ولا يلزمه القضاء فورًا لكن يكرهه ذلك في غير ضرورة الغلبة أمافيها فلا كراهة فان لم يغلبه

لأنه لا يثبت في الوقت عن السعي الواجب إلا أن يغلبه أو غلب على ظنه البتة بقليل ضيقه غلبة لا تزدد معها أي حواشي مروج

انما التفریط على من لم يصل الصلاة (٢٦٤) حتى يحسب وقت الاخرى ظاهرة يقتضى امتداد وقت كل صلاة الى دخول

وقت الاخرى أى غير
الصبح المسبب في وقتها
وهذا وقت الجوازها واما
اوقات آخر وقت فضيلة
وقت اختيار أول الوقت
وقت مذكور وقت العشاء
ان يجمع وقت ضرورة
يعلم ما ياتي وقت حرمة
يعلم مما مر (فوق العشاء)
جواز من مغيب الشفق
(الى الفجر الصادق) وهو
المنتشر ضوءه مع ترضا
بالافق لا يبرأ في النوم
تفريط وخروج بالصادق
الكاذب وهو بطاع
مستطيل نحو السماء
كذب السرحان وهو
الذنب

(قوله من ازالة المنكر)
يقتضى أنه لا يجب ايقاظه
حتى يعلم انه لم يغلبه النوم
ولم يغلب على ظنه التيقظ
والا فلا يجب لاحتمال
أحدهما من الأمرين فان
النوم بعد الوقت حينئذ
ليس منكرا كما قاله المحقق
قبل وقد عرضته على شيخنا
فسلمه (قوله ويستمر الى
طلوع الفجر) الاولى
الشمس وكذا قوله بعد
وفجرهم وقوله وطلوع
فجرهم كما يدل عليه ما بعده
(قوله وكذا يعتبر الخ)
ظاهرة ولو كان لهم فجر

النوم حينئذ ولم يغلب على ظنه ما ذكر حرم عليه النوم وانما انتم ترك الصلاة وانما التسبب
في تركها فان استيقظ في هذه الحالة على خلاف ظنه وصلى قبل خروج الوقت ارتفع الاثم الاول
وبقي الثاني فيستغفر الله تعالى وأما ايقاظ النائم فيسن ان علم أنه نام قبل دخول الوقت ولم
يخش من ايقاظه ضررا فان علم أنه نام بعده وجب ايقاظه لانه من ازالة المنكر (قوله انما
التفريط) أى التفريط وضمنه معنى الاثم فعدا به على وقوله المسبب أى وهو وقت الصبح ما لم تطلع
الشمس (قوله وهذا) أى الوقت المذكور من غروب الشمس الى مغيب الشفق وقت الجواز
أى في الجملة لان من جملة وقت الحرمة (قوله وقت اختيار) أى وجواز بلا كراهة فتترك
الثلاثة في أول الوقت ابتداء وانتهاء وبعدها الى مغيب الشفق جواز بكرة مراعاة لقول
الجديد القائل ان وقتها يخرج بذلك فلها خمسة اوقات وقوله لمن يجمع أى جمع تأخير (قوله
فوق العشاء) بالكسب والمداغة اسم لاول الظلام واصطلاح اسم للصلاة بعد مغيب الشفق
سميت بذلك لفعولها وقت الظلام غالباً وبكرة تسميتها عفة وتسمية المغرب عشاء في غير تغليب
أما فيه فيجوز على الصحيح وتسمية الصبح غداة خلاف الاولى (قوله من مغيب الشفق) فان
لم يغيب أو لم يكن في ذلك المحل شفق بان كان الظلام يطبق فيه عند الغروب ويستمر الى طلوع
الفجر اعتبرت غير بته باقرب بلد اليهم وكذا يعتبر صبحهم متى مضى زمن يطلع فيه فجر من ذكر
والمراد أن يجعل لهؤلاء وقت عشاء من ايلهم بنسبة وقت العشاء عند أولئك مثله اذا كان
ما بين غروب شمس اقرب البلاد وفجرهم ستمين درجة ومدة شفقتهم فيهم اعشرون ومدة فجرهم
عشرون وما بينهما اعشرون فنسبة كل من شفقتهم وفجرهم وايلهم ثلث فيجعل ما بين غروب
شمس هؤلاء وطلوع فجرهم اثلاثا فثلثه الاول لشفقتهم وثلثه الاوسط ليلهم وثلثه الاخير
لفجرهم ولوعدم وقت العشاء كان طلوع الفجر كما غربت الشمس وجب قضاءها على الاوجه
ولولم يسع ايلهم الا قدر صلاة المغرب أو كل الصائم قدم كله وقضى المغرب لانه اذا تمارض
واجبان قدم أحدهما وذلك كما في بلاد بلخا ربا قصى بلاد الترك لا تغرب عندهم الشمس
الامم قد اربابا بين المغرب والعشاء ثم تطلع قال السيوطي ولوقصر النهار جدا كما في آخر أيام
الرجال يقدر وكيفية التقدير أن اليوم اذا كان ثلاث درج مثلا حسب متفاوتا على حسب
تفاوته الا أن فان أول وقت الصبح الا أن الى وقت الظهر أكثر ثم يليه وقت الظهر وأقصر منه
وقت العصر فبقية در على هذا التناوت (قوله الصادق) أى في أخباره عن الصبح بخلاف
الكاذب لانه يضى ثم يسود ويذهب فيكذب في أخباره عن ذلك ونسبة الصدق والكاذب
الى مجاز وقد ورد في الخبر نسبة الكذب لما لا يعقل وهو صدق الله وكذب بطن أخيه
لما أوهمه من عدم حصول الشتاء يشرب العسل والفجر صادقا كان أو كاذبا يابض شعاع
بالشمس عند قربها من الافق (قوله بالافق) هو نواحي السماء (قوله الكاذب) بطلع اذا بقي
من الليل السبع وهو المسمى عند علماء الهيئة بالمجرة وهي نجوم مجتمعة لها ضوء وقوله مستطيل
الخ الاولى باللام بخلاف الثانية فانها بالراء (قوله كذب السرحان) بكسر السين شبه بذلك
الطوله أولان الضوء يكون في الاعلى دون الاسفل كما ان الشعر يكون على أعلى ذنب
السرحان أولان كذا يعلو شئ الظلة في الاول والشعر في الثاني (قوله وهو الذنب) وقيل

وهو بعد (قوله ولو قصر النهار جدا كما في آخر أيام الرجال) فيه أن في الحديث أن آخرها كما يمانان أين تقصر الذنب

ثم يعيب وتعبه ظلمة ثم يطالع الفجر الصادق مستطير أي منتشر كما مر ولها أوقات أخرى وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت عذر
ووقت ضرورة ووقت حرمة فوق الفضيلة أول الوقت (و) وقت (الاختيار) ٢٦٥ من آخر وقت الفضيلة (إلى ثالث

الثالث) ووقت العذر وقت
المغرب لمن يجمع ووقت
الضرورة يعلم ما يأتي ووقت
الحرمة يعلم مما مر (ف) وقت
(الصبح) جواز الكراهة
في الجملة (من الفجر)
الصادق (إلى طلوع
الشمس) فليعلم وقت
صلاة الصبح من طلوع
الفجر ما لم تطلع الشمس
ولها أوقات أخرى وقت
فضيلة ووقت اختيار
ووقت جواز الكراهة
ووقت ضرورة ووقت
حرمة فوق الفضيلة
أول الوقت (و) وقت
(الاختيار) من آخر وقت
الفضيلة (إلى الاسفار)
أي الإضافة ووقت الجواز
بلا كراهة إلى الجمعة التي
قبل طلوع الشمس ووقت
الحرمة يعلم مما مر ووقت
الضرورة يعلم من قول
(ولو أسلم كافر أو طهرت
حائش أو نفساء أو بلغ
مسي) بالمعنى الشامل له
وللاصية (أو أفاق مجنون)
أو مغنى عليه (وقد بقي
من وقت الصلاة ما يسع
قدرة كعبه) فأكثر (لزمته)
تلك الصلاة لأنه أدرك جزءاً

(قوله غير مبرح) قال حج
فان لم يفد إلا المبرح فقبل
بتركها لعدم إفادة غير

الذهب وقوله ثم تعب ظلمة أي غلبها والافتد بصل بالصادق (قوله ولها أوقات أخرى) أي سبعة
ذكر منها خمسة وترك اثنين وقت جواز بلا كراهة إلى الفجر الكاذب وبكراهة ما بين الفجرين
قد رخص درج (قوله من آخر وقت الفضيلة) تقدم ما فيه وقوله إلى ثالث الليل متعلق بمحذوف
أي ينتهي إلى تمام ثالث الليل الأول (قوله فوق الصبح) أشار بالغاء التعقيب إلى اتصال وقتها
بوقت العشاء فلا فاصل بينهما والصبح والصباح لغة أول النهار واصطلاحاً الصلاة المخصوصة
سميت بذلك لاعتدائها في ذلك الوقت ولأنها تفعل والجو مشتمل على حرمة ويأمن يقال وجه صبح
لأنه من المشرق بمحمة وتسمى أيضاً الفجر والبرد والوسطى على قول والغداة فلها خمسة أسماء
(قوله في الجملة) يصح وجوه لكل من الجواز والكراهة كما مر أي في بعض أجزاء الوقت وهو
وقت الاجرار (قوله إلى طلوع الشمس) أي جزء منها كما مر (قوله من آخر وقت الفضيلة)
ضعف كما مر والاسفار بكسر الهمزة وقوله إلى الجمعة وعند الجمعة جواز الكراهة فلها ستة
أوقات وليس لها وقت عذر لأن الاجتماع تقديم ولا تأخير (قوله ووقت الضرورة) سمي بذلك
لأنه يعقب الضرورة من كسر ونحوه وهذه الأمور الستة التي ذكرها تسمى موانع الوجوب
المعتق بالاسلام والبلوغ والعقل والخلو من الحيض والنفس فكان الأولى أن يذكر ذلك أولاً
كما صنع في المنهج حيث قال إنما تجب على مسلم مكلف طاهر الخ وهي كما تمنع الوجوب تمنع
الصحة إلا الصبا فانه يمنع الوجوب فقط وأما الرقة فانه تمنع الصحة فقط لوجوب الصلاة على المرتد
وجوب مطالبة (قوله ولو أسلم الخ) معني كلامه أن الشخص إذا كان به مانع من الموانع
المذكورة ثم زال عنه وأدرك من الوقت قدر تكبيرة الاحرام فأكثر وخلا قدر الطهارة
والصلاة ثم عاد إليه المانع قبل الفعل فإن الصلاة تلزم ذمته على الوجه الآتي في كلامه (قوله
أو بلغ مسي الخ) ولو بلغ في أثناء الصلاة بالسن أو الاحتمال بأن أحسن ينزل المني في قصبة الذكر
فأمسكه اجزأته وان لم ينزل فمرض كالوعق العبد في أثناء الجمعة مثلاً فانه مانع ولا يجب
عليه صلاة الظهر ثانياً وقوله لا يحصل البلوغ إلا بخروج المني المراد به الخروج حقيقة أو حكماً
وما ذكر خارج حكماً يؤمر به ما عدا السبع ويضرب عليها المشرأي إذا وصل إليها تمام التاسعة
وهو المراد بأثناء العاشرة والطلاق الاثناء على ذلك لأنه تمام التسع بشرع في العاشرة فيصدق
عليه أنه في أثناءها ومقارنة الضرب لاول الجزء الحقيقي من العاشرة لا يكاد يتحقق متميزاً عن غيره
والراجح أنه يضرب بقدر الحاجة وان كثر لكن بشرط أن يكون غير مبرح فلا يفتقد بثلاث
مرات خلافاً لابن سريج حيث قبله بمأخذ من حديث غط جبريل للنبي عليه الصلاة
والسلام ثلاث مرات في أثناء الوحي (قوله بالمعنى الشامل له وللصية) أي وهو الشخص غير
البالغ فهو من عموم الجواز لأن حقيقة الذي ذكره غير البالغ أطاق وأريد به المعنى الكلي المذكور
الشامل له وللصية مجازاً من سلاله للاق والقبيل وقد يطلق الصبي لغة على الصبية
ولكن هذا لا يصح فخرج كلام الشارح عابه (قوله قدر تكبيرة فأكثر) أي إلى دون الركعة
فان بقي ما يسع ركعة فلا يس وقت ضرورة اصطلاحاً بل وقت وجوب بالاولى مما يسع تكبيرة
فقط (قوله لزمته تلك الصلاة) أي صلاة ذلك الوقت أي صلاة كانت من الخمس (قوله لأنه
أدرك جزءاً) أي جزءاً من خمس فالتشبيه في قوله فكان كادراك الجماعة في مطابق الجزئية

المبرح والتميز عن المبرح وقيل يفعل غير المبرح فقط أي بالمعنى (قوله لزمته تلك الصلاة)

والتي تجتمع معها فيقال لنا صبي ٢٦٦ أو مجنون لزمته الظاهر مثلًا وهو فيها بهذه الصفة وذلك لأن وقت الثانية لما كان

وقتها الأولى وقد انصفت فيه بالكمال وجبت الأولى أيضًا ثم إن محل وجوبها ما لم يكن الصبي فعلها قبل ولا فعل متبوعها فإن فعلها أو فعل متبوعها لم تجب في الصورة بين فعلها في الأولى وفعل متبوعها في الثانية وإذا سقط المتبوع سقط التابع أفاده شيخنا الدهر وحي في درس مر منه فكان كادر الجماعة وكما يلزم المسافر الأتمام باقته فإنه يقيم في جزم من الصلاة وخرج بالتكبير دونها (وكذا) تلزم الصلاة (التي قبلها) إن كانت تجتمع معها) فيلزمه الظهر مع العصر بادر التكبير آخر العشاء لأن وقت الثانية وقت الأولى في جواز الجمع فكذا في الوجوب ولا تجب واحدة من الصبح والعصر والعشاء بادر الجزء مما بعدهما لآلة تمام جواز الجمع بينهما ويشترط في لزوم ما ذكر امتداد السلامة من الموانع زمن إمكان الطهارة والصلاة فلو بلغ ثم جن ومضى في السلامة دون ذلك فلا لزوم ثم لو أدرك التكبير آخر العصر مثلًا وخلا من الموانع ما بعدهما

لأن كل وجه لأن ادراك الجماعة ولزوم الأتمام للمساافر فيما ذكر يحصل ولو بأقل من تكبيرة إذا مدار في ماعل الربط وهو يحصل بذلك وهناك على وجوب الصلاة وهو لا يحصل إلا إذا كان الجزء محسوسًا ولا يوجد بذلك فيما هو أقل من تكبيرة عرفًا عصره صورة عدم ظهوره غالبًا فاستطاعوا اعتبارها وأما والحق بالتكبير فأكثرا يقال ما الفرق بين ما هنا وما ياتي في الجمعة حيث لا تصح إلا بادران ركعة مع الإمام لأننا نقول الفرق أن المقصود ثم إسقاط الوجوب وهو لا يفتق إلا بادران شئ يكون ما بعده كالتركيز له وهناك قصد وهو يحصل بدون ذلك بشرط كونه محسوسًا كما سبق (قوله منه) أي من الوقت وقوله وكما يلزم أي وقيل ساعلي لزوم الأتمام للمسافر وقوله بغير الأولى يتم وإن كان مسافرًا وقوله وخرج بالنكبة دونها أي فلا تلزم الصلاة بادران كان لم تجتمع مع ما بعدهما والزم بشرط الخلو من الموانع كما سبذ كره ومثل ذلك ما إذا لم يدرك شيئًا (قوله مما بعدهما) وهو الظهر والمغرب والصبح وقوله لا تمام جواز الجمع بينهما أي بين كل واحدة من الثلاثة وما بعدهما (قوله ويشترط في لزوم ما ذكر) أي الصلاة التي أدرك من وقتها فترة كبيرة والتي قبلها إن جمعت معها أو كان عليه أن يذ كر ذلك في المأمن وقوله زمن إمكان الطهارة والصلاة أي زمن الواجب منه ماعلي أخف يمكن وقيل على الوسط المعتدل والمعتبر زمن طهارة واحدة للصلاة لا تين إن لم تكن ضرورة والاعتبار زمن طهارة تين وخرج بالطهارة المستر والاجتماع فلا يعتبر زمن إمكان ذلك والفرق أن الطهارة أعظم شرط الصلاة بديل وجوب الاعادة عند عدمها مطلقا بخلاف غيرها ولا بد من كون زمن الطهارة والصلاة زائدا على ما يسع صاحبة الوقت وطهرها أخذًا مما بعده فلا بد من امتداد السلامة بعد زوال المانع قدر يسع الطهارة وقضاء الصلاتين والمؤداة حتى يجبان معها (قوله ومضى في الصلاة الخ) كان حقه التقديم على قوله ثم جن وقوله نعم استدرالك على قوله فلا لزوم لأن ظاهره عدم اللزوم للمقضية وصاحبة الوقت مع أن الثانية لازمة له (قوله ما يسعها) أي العصر فقط وقوله فعاد المانع الخ موجود في بعض النسخ إلى قوله تعين صرفه الخ وكان الأولى إسقاطه التكرار مع قوله وخلا من الموانع أي في وقت المغرب الخ ومما يدل على عدم ثبوته في أصل المصنف الاتيان بالظاهر في قوله تعين صرفه للمغرب مع أن الحل للاضمار أقدم المرجع على هذه النسخة في قوله به - دان أدرك من وقت المغرب ما يسعها أي العصر لا يقال لو أضرمتوهم عوده إلى العصر لأننا نقول العصر لم يبقه - دم تصريح بما بعدهما بل عبر عنه بالضمير في قوله ما يسعها وذكر بالاسم الظاهر به بذلك والتي تقدم التصريح بما بعدهما الغماهي المغرب على أنه يتوهم على هذه النسخة عوده في عصره للمغرب ويحكون المعنى بعد أن أدرك من وقت المغرب ما يسعها مع العصر وإيس هذا يستلزم لانه حينئذ يجب عليه العصر مع المغرب (قوله تعين صرفه إلى المغرب) فلم يصرح حينئذ وقت فلا مطلقا لعدم لزومها له ووجب قضاء المغرب لأنها هي التي لزمته هذا إن كان الوقت يسع أربع ركعات كما ذكره فإن كان يسع ثلاث ركعات وجبت المغرب فقط أو يسع سبع ركعات وجبت المغرب والعصر دون الظهر لأنها تابعة فيقدم المتبوع عليها فلا تجب معها إلا إذا كان الوقت يسعها وصاحبة الوقت التي هو المغرب وظهر ذلك كما مرر الإشارة إليه ويقاس على هذا الموانع التي الموانع آخر وقت العشاء وطهرها فعاد المانع بعد أن أدرك من وقت المغرب ما يسعها تعين صرفه إلى المغرب وما فضل لا يكتفى للعصر فلا تلزمه فإذا

فإذا طاع الفجر بعد أن أدرك من وقت العشاء ما يسع تكبيرة وجبت هي والمغرب بشرط أن
تقد الامامة زمنيا يسعهما ويسع الصبح أيضا فلا امتدت زمنيا يسع خمس ركعات وجبت
الصبح دونهما أما العشاء فلا نه لم يدرك زمنيا يسعهما وأما المغرب فلا نه تابعة لها وقد سقطت
والضابط أن ما زاد على قدر المؤداة صرف لما قبلها فقط أن وسعها فقط فإن وسع الاثنين قبلها
صرف لهم أو علم أن المصنف تعرض لوقت زوال هذه الموانع وأما وقت طربانه أو يسع ذلك
وقت الإدراك فلم يتعرض له وقد ذكره في المنهج بقوله ولو طرأ مانع في الوقت وأدرك قدر
الصلاة وطهر لا يقدّم لزمت اه والذي يتصور طربانه منها معدا الصببا والكفر الأصلي إذ
لا يمكن عودهم أو ماعداهم أو الجنون ولا غماؤا والخيض والنفس فإذا طرأ واحد من ذلك
بعد دخول الوقت وقبل الصلاة واستغرق الوقت فإن كان الماضي منه قبل طربانه لا يسع
التعرض لم يلزمه شيء وإن كان يسعه باخف ممكن لزومه القضاء ولا يشترط مع ذلك زمن يسع
الطهارة لا مكان تقديمها على الوقت فإن لم يمكن تقديمها كالنيم وطهر المستحاضة اشترط أدرك
زمنها أيضا وهو المراد بقول المنهج وطهر لا يقدّم أي لا يجوز تقديمه على الوقت فإن قلت
لم اكتبوا في الوجوب عند زوال المانع بإدراك قدر الاحرام ولم يكتبوا بذلك عند طربانه بل
اشترطوا أدراك قدر الصلاة والطهارة على ما مر حتى يجب قلت الفرق انه عند زوال المانع
يمكن البناء والاستدراك بعد الوقت لوقوع ذلك في آخره ولا كذلك عند طربانه لعدم إمكان
تقديم الصلاة على وقتها

• (باب الامامة) •

أي أحكامها وصفات أهلها راجع بقوله في الصلاة عن الامامة العظمى وهي السلطنة فانها
ستأتي في كتاب البعثة (قوله الاثمة) بالهمزة لا غير قرأته ويجوز عريضة ابداله بالاشاطبي
وسهل معا وصفه في النصوص بالاه وهو على حذف مضاف أي امامة الاثمة والمراد
الاثمة من حيث امامتهم لان الانواع لا تسمية للامامة لا للاثمة والاطلاق الامام على بعض ما يأتي
كالحدث والكافر نظرا للصورة وان لم يكن اماما في الواقع (قوله ثمانية أنواع الخ) وجه
الحصر أنه إما أن تصح امامته أولا والثاني امام مطلقا أو مع العلم أو اللادونه أو الامثلة أو الاثمة
بعض الصلوات والاول امام مع الكراهة أو خلاف الاول أو الاممهما وقد ذكرها على هذا
الترتيب وهي ترجع الى قسمين من تصح امامته ومن لا تصح (قوله بجمال) أي في حال من
الاحوال سواء حال العلم بجماله أو الجهل به فاذا تبين شيء من ذلك بعد الصلاة وجبت الاعادة في
هذا النوع دون النوع الثاني وذكر من افراد الاول ستة ومن افراد الثاني خمسة (قوله وهو
الكافر) أي الذي ثبت كفره بغير قوله أو بقوله ولم يعلم له سبق اسلام بخلاف ما لو أتى
بالشهادتين وصلى خلفه ثم بعد الفراغ قال لم أكن أسأت أو أسأت ثم ارتددت فلا يجب القضاء
لانه كافر بذلك القول فلا يقبل خبره ولو أخبر بمصوم أو رأى ولي من أولياء الله تعالى نفعا
الله بهم أن هذا الرجل يرتد عند موته ويموت كافرا جاز الاقتداء به لانه حينئذ مسلم لم وصلاته
منه فدللانه مكاف به أو قد أتى بها على الوجه المطلوب وعدم الاعتداد به بآخر الامر لا ينافي
الاعتقاد حالا لان الاحكام منوطة بالظاهر وكذا لو أخبر من ذكر برقته بعد موته فلا يجب

• (باب الامامة) •

في الصلاة (الاثمة) فيها
(ثمانية أنواع) احدها (من
لا تصح امامته) بجمال
(وهو الكافر)

(قوله وصفها) بالاسماء وبالافاء
لا بالاضاد اه

ولو زنديقا (وغير المميز)
من مجنون ومغنى عليه
وصبي غير مميز وسكران
لعدم الاعتداد بصلاتهم
فقولي وغير المميز اعم من
قوله والمجنون (والمأموم
والمشكوك في مأموميته
والامى) المعبر عنه في
الاصل بالارت والائغ
(ومن لحنه

(قوله ولو ظن ~~كل~~ من
مسلمين انه) اى نفسه
وقوله بحسب ظنه اى ظن
المقتدى به وقوله وكذا
لوشك الخ اى تبطل به
الصلوات لك كل فى انه
تابع او متبوع ظنا انه
امام اى او مأموم كما به لم
مما به

(٣) الحديث كما فى البخارى
نحن أمة أمية لا نقرأ ولا
نحسب اهـ

(قوله من يحل بحرف من
الفاتحة) قال الشورى
أو من التسليم أو التكبير
وخرج التشهد ولو الاخير
فيصح الاقتداء به من
لا يحسنه ولو لم يحسنه
لانه ليس مما يتكلم به الامام
كالفاتحة حتى يقال انه
ليس من اهل النعميل
ولا يحسب له احتياط
التصريح والتمثيل بدليل عدم
وجوب ترتيبه أفاده

الاعادة لما قاله بالحدث لعدو المقتدى به حينئذ به عدم امكان الاطلاع عليه كما لو ارتد قبل
موته لان اظهار الرد لا يقتضى سبق منها بخلاف اظهار نحو الزنا (قوله ولو زنديقا) هو من
يخفى الكفر ويظهر الاسلام وقيل من لا يتكلم دينيا (قوله من مجنون الخ) ولو كان له حالة
جنون وحالة افاقه أو حالة اسلام وحالة رد فاقته لم يعلم فى أى الحالات هو صحيح الاقتداء به
ولا تلزمه الاعادة بل تسن (قوله لعدم الاعتداد بصلاتهم) الضمير للكافر وأقسام غير المميز أى
واذا لم تصح صلاتهم لانفسهم فافهمهم أولى وانما لم يعتد به لعدم انعقادها (قوله والمأموم)
أى مادام مأموما بخلاف ما لو انقطعت القدوة بسلام الامام أو بنية المشاركة فيصيح الاقتداء به
حينئذ فاذا سلم الامام مقام مسبوق فاقته لم يدى به آخر أو مسبوقون فاقته لم يدى به بعض مع
مع الكراهة هذا فى غير الجملة اما فى الاصل لا يصح ولا يدركها المقتدى بذلك (قوله والمشكوك فى
مأموميته) أى المتردد فيها كأن وجد رجلين يصليان رتردد أحدهما اماما فلا يصح اقتداؤه
بواحد منهما ~~ما~~ يمكن محل ذلك اذا هم وفاقته لم يدى بأحدهما فاذا اجتمع فاداه اجتمعا الى أن
أحدهما هو الامام صح اقتداؤه به ووجبت الاعادة ان تبين كونه مأموما والا فلا فان قلت
شرط الاجتهاد وجود علامة تدل على المجتهد فيه ولا علامة هذا على نية الامامة قلت هناك
علامة عامية مثل ~~كون~~ أحدهما فافهمهم أو متعمدا دون الآخر فان ذلك يدل غالباً على أنه
الامام ولو ظن كل من مسلمين أنه امام صح صلاتهم ~~ما~~ الا ذلك مقتضى البطلان أو أنه مأموم
بطلت صلاتهم لان كلامهم مامقته مأموم بحسب ظنه وكذا لو شك كل ولو بعد السلام فى أنه
امام أو مأموم فلو شك أحدهما وظن الآخر أنه امام صح صلاته لان الظان انه امام دون الشاك وهذا
من المواضع التى فرقوا فيها بين الظن والشك وحصل عدم صحة صلاته اذا طال زمن شكه
أو مضى معه ركن والا فلا فاقته لم يدى بظنا أنه امام فوراً صح ولو ظن أحدهما ~~ما~~ أنه مأموم وشك
الآخر أو ظن أنه امام صح صلاته الظان أنه مأموم فى الثانية وهى ما اذا ظن الآخر أنه
امام دون الاولى وهى ما اذا شك فى ذلك هذا ومثل المشكوك فى مأموميته كل من تلزمه
الاعادة كتبهم بهم وشك هل تلزمه الاعادة أو لا فلا يصح الاقتداء به (قوله والامى) هو فى الاصل
اسم لمن لا يقرأ ولا يحسب كما فى الحديث (٣) منسوب الى الام كانه على حاله حين ولادته ثم
استعمل لما ذكره المصنف فى بابى وهو من يحل بحرف من الفاتحة بجميع النقص فى كل
أو هو حقيقة عرفية فى ذلك ومثله فى الحكم المذكور من لم يكبر للاحرام وكذا تارك الفاتحة
أو بعضها كالسجدة بخلاف من كبر ولم ينوف بصح الاقتداء به مع الجهل بحاله لعدم تفصيل
المأموم حينئذ (قوله ومن لحنه الخ) يؤخذ من كلام المصنف متناوشت أن صوراً لللاحن
أربع عشرة صورة وذلك أن لحنه اما أن لا يحيل المعنى أو يحيله فان كان لا يحيل المعنى صح
الاقتداء به مع الكراهة مطلقاً سواء فى الفاتحة أو السورة فهاتان صورتان وان كان يحيله
فتارة يكون مع امكان التعلم أو عدمه أو مع علمه بالصواب مع التعمد والعلم بالصلوات والحرمه
أو مع نسيانها أو جهلها أو سبق لسانه ولم يعد للصواب فهذه ست صور تارة تقع فى الفاتحة وتارة
فى السورة فان وقعت فى الفاتحة فحكمها ان فى الصورة الاولى لا يصح الاقتداء به مطلقاً
مع بطلان صلاة الاحن وفى الثانية يصح مثله وفى الاربعة الاخيرة يصح للجاهل بحاله

مع بطلان صلاة اللحن أيضا وان وقعت في السورة فحكمها صفة القدوة مطابقة مع الكراهة
في صورة عدم امكان التعلم وكذا في صور العلم بالصواب مع النسيان أو الجهل أو سبق اللسان
وصحتم مع الجهل بحاله في صورة امكان التعلم وكذا في صورة العلم بالصواب مع التعمد والاعلم
بالصلاة والحكمة وصلاة اللحن باطلا في هاتين الصورتين والحاصل أن اللحن الذي لا يغير
المعنى لا يضر مطلقا والذي يغيره ان كان في الناقصة لم تصح امامة اللحن مطلقا ان أمكنه التعلم
وان لم يمكنه صحت لمثله وان كان في السورة صحت امامته مطلقا مع الكراهة ان لم يمكنه التعلم
ومع الجهل بحاله ان أمكنه هذا كما اذا لم يعرف الصواب بأن كان أميا عاجزا عن الصواب فان
عرفه وتعمد اللحن صحت امامته مع الجهل بحاله سواء في الفاتحة أو السورة وان سبق اسمائه
اليه ولم يعد القراءة على الصواب أدنى أنه في الصلاة أو كان جاهلا معذورا في الناقصة تصح
امامته مع الجهل بحاله وفي السورة تصح مطلقا مع الكراهة (قوله يحيل) بضم الياء وكسر الحاء
أي يغير المعنى والمراد بتغييره أن ينقل معنى الكلمة إلى معنى آخر كضم تاء أنعمت وكسرها
أو بصيرها لامعني أي أصلا كالزبن بالزاي وذكر ثلاثة قيم ودل عدم صحة صلاة اللحن والآخر
منها قيد في الإي أيضا وقوله في الفاتحة أي ومنها أباها (قوله ان أمكنه ما) انهم نعم ان ضاق
الوقت صلى كل منهما وأعاد لتقصيره لكن لا يأتي بتلك الكلمة لأنها غير قرآن فلم تتوقف صحة
الصلاة عليها بل تعمد ما يبطل والامكان في المسلم من البلوغ وفي الكافر من الاستلام به
(قوله لتقصير المؤمنين) أي بالاربعة الأخيرة من قوله والمؤمن إلى هنا وهذه العلة وما يمد بها
عامتان ثم عال بعلمين خاصتين ببعض الصور بقوله وانما يصح الخ (قوله وأنيد) بالياء أكثر من
الوار ولذا اقتصر عليه المصنف واعتبر من بان أفعل التفضيل انما يصاغ من الثلاثي وفعل
أنيد أفاد وهو رباي وأجاب الشارح في حاشية جمع الجوامع بأنه صبيغ من فادته اذا أصبت
فؤاده فانه وارد أيضا كقوته وفادته ثلاثي ويحجب أيضا بان الرباعي المبدوء بالهمز يجوز موزوغ
أفعل منه على أحد أقوال ثلاثة للنهاية (قوله فيهما) أي الإي ومن لحنه يحيل المعنى (قوله فلا
يحيقمان) أي الاستقلال والتبعية وأما خبر الصحبين ان الناس اقتصدوا بابي بكر رضي الله
تعالى عنه خلف النبي صلى الله عليه وسلم فجهول على أنهم كانوا متدين به صلى الله عليه وسلم
وأبو بكر يسميهم تكبيرات الاتقالات وورد أنه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته خلف
أبي بكر وحمل ذلك ان صح على أنه في مرة ثمانية غير المرة المروية في الصحبين لأنهم اعينها كانوا هم
(قوله فسيأتى) أي في القسم الرابع حيث قال فيه ومن لا تصح امامته الا لثله وهو الاثنى
والإي ان لم يمكنه التعلم فهو موقوف القيد المذكور هنا (قوله واما من لحنه الخ) شروع
في أخذ محترقات القيود الثلاثة على ألف والتشتر المرتب (قوله كرفعها الحمد لله) دخل تحت
الكافي فتح دال تعبد وكسر ياءها ونونها وضمت ما دال الصراط وهمزة اهـ دنا ونصب دال الحمد
أو جر هاء المعنى في الجميع وتسمية مثل هذا الحنا اصطلاح للنقهاء فان المراد به عندهم ما هو
أعم من تغيير الأعراب فيشمل ذلك وأبدال حرف بآخر كما يأتي وان لم يسم لحنه عند اللغويين
والنحويين فان اللحن عندهم تغيير الأعراب والخطأ فيسه (قوله مع الكراهة) ولا يحرم عليه
ذلك ان لم يتعمد والاسم (قوله فسيأتى) أي الأول في القسم الثاني والثاني في الرابع

يحيل المعنى في الفاتحة
ان أمكنه ما التعلم) لتقصير
المؤمن بهم وانقص الامام
وهذا أولى وأفيد مما ذكره
فيهما وانما تصح امامة
المؤمن لأنه تابع ومن
شان الامام الاستقلال فلا
يجتهدان وأما المشكوك
في ما مومنه فاعدم العلم
باستقلاله وأما الإي الذي
لا يمكنه التعلم فسيأتى وأما
من لحنه لا يحيل المعنى
كرفعها الحمد لله فتصح
امامته مع الكراهة أو
يحيل في غير الناقصة أو فيها
ولم يمكنه التعلم فسيأتى
(و) ثانيها (من لا تصح
امامته

(قوله مع بطلان صلاة
اللحن أيضا) وانما بطلت
مع الجهل والنسيان
أو سبق اللسان لان من
حق العالم بالصواب ان
لا يتعمد ما وان لا يستمر على
خلافه فبطلت بذلك حيث
كان ذلك في الركن بخلافه
في السورة كما يأتي لان
الركن لا يسه قط بذلك
(قوله صفة القدوة مطلقا)
أي عالما أو جاهلا بحاله مثله
أو قارنا
(قوله فانه وارد أيضا كقوته)
أي من حيث المعنى فلذا
صح صوغ أفعل هاتمه

مع العلم بحاله وهو المحدث ٢٧٠ حدثنا صفراً وأكر (ومن عليه نجاسة) خفية (غير معفو عنها) ومن لحنه يحيل المعنى

وكان عالماً بالصواب وتعمد اللحن طاقاً أى فى الناقصة وغيرها (أوسبق لسانه اليه ولم يعد القراءة على الصواب فى القائفة أو أمكنه التعلم) ولم يتعلم (وعلم التحريم وتعمد) اللحن (فى غيرها) أى فى غير القائفة لتعمد الختم بهم بخلافه مع الجهل بحاله لكن احصاه امامة الاولين من هذا النوع تقييد يعلم مما يأتى فى الخامس

(قوله وجبت عليه نجاسة المارقة) وانما وجبت عليه لتقطع القدوة الصورية (قوله كفاقد الطهورين الخ) انما وجبت الاعادة هنا بخلاف ما اذا تبين كونه محدثاً لان مدار الاعادة على كون نقص الامام شأنه الظهور وقد قد الطهورين وما بعده كذلك بخلاف مجرد الحدوث وسوى ع ش بينهما يجمع ان كلا محدث وقد علمت الفرق تدبر (قوله فالمقسم لتلك الاقسام الخ) انما يجعل قول المصنف أو أمكنه التعلم الخ معطوفاً على قوله وكان عالماً بالصواب ويكون من المقسم من لحنه يحيل المعنى فقط اضرورة تقييد المصنف بعلم التحريم وتعمد اللحن لان من ليس عالماً بالصواب لا يقال فيه ذلك = والفرق

(قوله مع العلم بحاله) أى بخلافه مع الجهل بحاله فان القدوة به تصح كباقي واذا بان امامه محدثاً فى أثناء الصلاة وجبت عليه نجاسة المارقة وكفاه ذلك أو بعد الفراغ لم يجب عليه شئ فلا تلزمه الاعادة ويحصل له ثواب الجماعة لانه انتم بامام يظنه منطهر فلا يضر فى الباطن كونه محدثاً ومثل الحدوث كل ما شأنه أن يخفى كالنجاسة الخفية واللحن المذكورين بخلاف ما شأنه أن يظهر ولو على بعد فانه اذا تبين شئ منه فى أثناء الصلاة وجب الاستئناف أو بعد فراغها وجبت الاعادة وذلك كما لو بان امامه كافراً ولو مخفياً أو اذا نجاسة ظاهرة أو تاركان ككبيرة الاسرار ثم لو أعادها صحت صلاة المأموم فرادى ولا تلزمه الاعادة أو يجنوناً أو ممن تلزمه الاعادة كذا قد الطهورين ومتيم بمحل يغلب فيه الوجود أو مأموماً أو أثنى أو خفى والمأموم رجل فيه ما أو قادر على القيام أو على السجدة أو أنه سجد على كنه الذى يتحرك بحركته وكان بحيث لو تأمله المأموم أبصره أو أنه لم يقرأ الناقصة سواء فى السرية والظهرية أو أنه ترك التسليم الكونه خفياً وهذا هو الضابط للمعتمد المطرد فى جميع مسائل الباب فترد ذلك شيخنا الحنفى خلاف ما ذكره بعضهم هنا (قوله ومن عليه نجاسة) أى فى بدنه أو ثوبه أو ملاقبه ولو فى جمعة ان كان زائداً على الاربعين اعدم الامارة على ذلك فلا تقصير كما مر وقوله خفية المعتمد أن المراد بالخفية الحكمية وهى التى لا يدركها طعم ولا لون ولا ريح كمنطقة بول جف ولو ظاهر الثوب وبالظاهرة العينية كقشرة قبل فى طيات عمامة وقيل الخفية مألوفة تاملها المأموم لم يرها والظاهرة بخلافها (قوله من لحنه يحيل المعنى وكان عالماً بالصواب) ذكره هذا القسم ثلاثة أقسام أشار الاول بقوله وتعمد اللحن وللمثاني بقوله أو سبق لسانه اليه وللمثالث بقوله أو أمكنه التعلم وذكر للمثاني قيدا وهو ولم يعد القراءة على الصواب وللمثالث قيدان زيادة على امكان التعلم وهو ما علم التحريم وتعمد اللحن وأخذ فى الشرح محترز ذلك القيود الثلاثة فالمقسم تلك الاقسام من لحنه يحيل المعنى وكان عالماً بالصواب واذا ضمت اقسامه الثلاثة للقسمين الاولين صارت اقسام المثنى خمسة (قوله ولم يعد القراءة على الصواب) أى قبل الركوع فان لم يعد على الصواب قبله وجبت مفاارقة قبل شروعه فى الركوع فان لم يفارقه وجبت الاعادة وقال بعضهم لا يجب المفاارقة حتى يباس من الاعادة على الصواب ويحصل اليأس منها بالشروع فى السلام لاحتمال أن الافعال التى أتى بها بعد اللحن على سبيل السهو وخرج بقوله ولم يعد الخ ما اذا أعادها على الصواب فان امامته صحيحة وبقوله فى القائفة ما لوسبق لسانه الى اللحن فى السورة ولم يعد القراءة على الصواب فانه لا يضر كالجاهل والنامى (قوله أى فى غير القائفة) بجر اللام فى قوله تعالى ان الله يرى من المشركين ورسوله ولو قصد به القراءة الشاذة المروية عن الحسن البصرى المحولة على الاقسام به صلى الله عليه وسلم لما مر من بطلان الصلاة بالشاذ (قوله لتقصير مؤتم بهم) أى بالنجاسة المذكورة (قوله بخلافها) أى الامامة مع الجهل بحاله أى فانه انما يصح ما لم يسبق له علم به كأن أحدث بحضرة ولم يغيب عنه غيبة يمكن التطهر فيها فاقادى به مع الجهل بحاله فانه لا يصح وهذا محترز قوله فى المتن مع العلم بحاله (قوله من هذا النوع) أى النوع الثانى الذى تحته خمسة أقسام كما مر والاقلان منها المحدث ومن عليه نجاسة خفية وقوله تقييد الخ وهو أن تكون امامته ما فى غير الجمعة أو فيها وتم العبد بغيرهما

المعنى فقط اضرورة تقييد المصنف بعلم التحريم وتعمد اللحن لان من ليس عالماً بالصواب لا يقال فيه ذلك = والفرق

وخرج بالحقيقة النجاسة الظاهرة ففزع الصحة مطلقا ان كانت غير مفعولة ٢٧١ وبما بعد هذه المدة وقعتها بالافتقار للصحة

مطلقا اما الاذن في غير
الفاضة اذ لم يمكنه التعلم
او كان جاهلا او ناسيا فتصح
امامته مطلقا مع الكراهة
وقولي ومن لحنه الى آخره
من زيادتي (و) ثالثها (من)
لا تصح امامته الا لدونه
وهو الخنثى فتصح امامته
للاثني لالرجل لنقصه
عنه ولا لخنثى لجواز
كونه رجلا والامام اثني
(و) رابعها (من) لا تصح
امامته الا لثله وهو الاثني
والاي وهو من يخل بحرف
من الفاتحة بقية بدوته
بقولي (ان لم يمكنه التعلم)
فتصح امامة الاثني لثلهما
لارجل وخنثى لنقصهما
عنهما وتصح امامة الاثني
لثله لا لاثري لانه ليس أهلا
للتحمل وأوردت الخنثى عن
هذين بخلاف ما صنع
الاصل لان ما صنع
لا يصح فيه

وقد يقال ان من امكنه
التعلم لا يقال له عالم بالصواب
الا ان يجاب بان معنى قول
المصنف عالم بالصواب
عالم بان ما أتى به خطأ وان
الصواب غيره سواء كان
حافظا لذلك الغير كما
في القسمين الاولين والا

والفرق بينهما وبين غيرهما عدم انعقاد صلاتهم ما في بعض العدد من أول الامر بخلاف غيرهما
فان صلاته تنعقد قبل طرو المبطل لان اللحن مثلا يطرأ به - هذا الانعقاد (قوله الظاهرة) تقدم
ان المراد به العينية التي لها أحد الاوصاف الثلاثة سواء كانت بظاهر النوب أو باطنه وقوله
مطلقا أي مع العلم أو بالجهل وكذا يقال فيما بعد (قوله اما الاذن الخ) شروع في أخذ محترز
قيود القسم الاخير على اللحن والنشر المرتب فقوله اذ لم يمكنه محترز أمكنه وقوله أو كان جاهلا
أي بالحرمان محترز وعلم بالحرمان وقوله أو ناسيا محترز نعمد اللحن (قوله في غير الفاتحة) هو
السورة والفرق بينهما وبين الفاتحة حيث قيد اللحن فيه - بالقيود الثلاثة ان ما وقع فيه اللحن
حينئذ كلام أجنبي وشروط ابطاله ما ذكر بخلاف ما وقع فيه في الفاتحة لان امر ~~كسر~~ وهو
لا يقطع بنحو نسيان أو جهل (قوله فتصح امامته مطلقا) أي وكذا صلاته (قوله الا لدونه)
أي يقينا وقوله وهو الخنثى الخ الصور المكنة تسع الباطل منها أربع رجل بالمرأة وخنثى
خنثى بخنثى وبامرأة والصحيح خمس رجل برجل خنثى به امرأة امرأة امرأة امرأة
خنثى ويصح مع الكراهة اقتداء برجل بخنثى انصحت كونه وخنثى انصحت أنوثته باثني
(قوله والامام اثني) بالجر والرفع قال في الخلاصة

وجز ما يتبع ما جرو من راعى في الاتباع المحل فحين

(قوله الا لثله) أي يقينا ومنه اقتداءه أنرس بأنرس أصليين فان كان أحدهما أصليا دون
الاخر صح اقتداء الاصل بالطارئ دون ~~كسر~~ وان كانا عارضين لم يصح اقتداء أحدهما
بالاخر على المعتمد لان كلا يحسن ما لا يحسنه الاخر ولو طرأ أنرس امامه في أثناء الصلاة لزمه
مفارقته بخلاف ما لو عجز عن القيام لان اقتداءه القائم بالقاعد صحيح ولا كذلك الطارئ
بالاخرس فلو لم يزل يحضره حتى فرغ من صلاته أعاد لان طرو أنرس نادر بخلاف طرو الحدث
ولا يصح اقتداءه بمن بان أن ترك تكبيرة الاحرام ولو هو الاثني لخنثى فينسب الى نفسه
بخلاف ما لو بان أنه ترك النية لان الخنثى فلو أحرم غيره باحرامه ثم كبر ثانيا بنية ثانية سراحيث
لم يسمع ما موم لم يضرب في صحة الاقتداء وان بطلت صلاة الامام ٣ لان هذا مما يخنثى ولا اماره
عليه كما مر (قوله وهو من يخل) هذا معناه اصطلاحا ما لغة فهو من لا يكتب ولا يحسب كما مر
(قوله بقية بدوته) هذا قيد لصحة الصلاة لا لكونه أميا اه قل (قوله ان لم يمكنه التعلم)
بان مضى زمن عليه وقد بذل فيه وسعه فلم يفتح الله عليه بشئ اه أجهوري (قوله لثله)
أي في الحرف المجوز عنه وفي محله وان لم يتفق في الحرف المأتي به كان عجزا عن راء صراط
وأبداهما أحدهما ما غينا والاخر لا ما أمالو عجزا أحدهما عن راء غير والاخر عن راء صراط
أرأى أحدهما عن الرأى والاخر عن السبب بخلاف ما تصح امامة أحدهما بالاخر وقوله لا لاثري
هو من يحسن الفاتحة (قوله عن هذين) هما الاثني والاي وانما لم يقل عن هذه حتى يشهد
قوله ومن لحنه يحيل المعنى لانه لما اختص بزيادة قيود صار كانه مستقل (قوله خلاف ما صنع
الاصل) حيث جعل الالقسام سبعة وأدرج الخنثى في القسم الرابع الاثني وهو من تصح
امامته الا لثله فيقتضي أنه تصح امامته لثله وهو خطأ وهذا من قوله لان ما صنع لا يصح فيه

كالقسم الاخير ثم فارتد علم تحرير ما أتى به ويتعمده وتارة يجهل او ينسى فالفهوم صورتان تزدان على الاربعة عشر
التي ذكرها الخنثى فانه لم يغير علم التحريم ونعمد اللحن الا فيمن كان عالما بالصواب حافظا له هكذا الجاب شيخنا الدهويحي =

(ومن لحنه يجعل المعنى)
يقيد بدغم زدت ما بقول
(في الناقصة) كان يضم
ناه انعمت أو يكسر ها
(ويجوز عن التعليل) فتصح
امامة ~~كل~~ منهم لمثله
لاستوائهم في النقصان
لا لغيره لاختلافهم فيه
(و) خامسها (من لا تصح
امامته في صلاة وتصح في
أخرى وهو المسافر والعبد
والمبعض) وهو من زيادتي
(والصبي والمحدث ومن
عليه نجاسة خفية وجهل
حالهما) وهما من زيادتي
(ف) انه (لا تصح امامتهم
في الجمعة ان تم المديهم)
لانتفاضة الكمال المعتبرة
في صحتها وتصح في غيرها
وفيها ان تم المديهم
(و) سادسها (من تذكره
امامته) مع جوازها (وهو
الفاسق والمبتدع ان لم
يكفر بدعته وغیرهما)
وهو من زيادتي

أى في الخطب وقوله لما عرف أى وهو عدم صحة اقتداء الخلفى بمثله (قوله وهو من بدغم)
أى بشرط تقدم ابدال كالمقتضى فانه يدل السبب تاء ويدغمها في التاء اما لو ادغم من غير تقدم
ذلك نحو مالك بنش - ديد اللام أو الكاف فانه لا يضر ولا يسمى أرت وقوله وهو من يدل حرفا
بآخر أى سواء ادغم أو لا فكل أرت بالنفع ولا عكس فيبين ما عوم وخصوص مطلق (قوله ومن
لحنه) عطف على الاثنى فثبت النوع الرابع ثلاثة أقسام (قوله في الناقصة) أى أو بدلها
ولو ذكر كما هو ظاهر اه شوبرى (قوله كل منهم) أى الاثنى والامى ومن لحنه الخ (قوله
لمثله) ظاهره أنه يصح اقتداء أرت بالنفع وعكسه وليس كذلك لان كذا يحسن ما لا يحسنه الآخر
وكذا لا يصح اقتداء من يحسن سبع آيات من لا يحسن الا الذي كرو لو كانت اثنتي عشرة برة بان
يأتى بالحرف غير صاف لم يؤثر اه أفاده في شرح المنهج وقوله لاستوائهم ما الى الامام من كل من
الثلاثة والماموم (قوله ومن لا تصح امامته في صلاة الخ) ذكر من أفراد ستة (قوله وجهل
حالهما) أى المحدث ومن عليه نجاسة خفية وليس مثلهما من تبين كونه قادرا على القيام
أو استمرة فلا تصح امامته ويجب على الماموم إعادة الصلاة خلفه كما مر خلافا لما نقله الشوبرى
ولو خرج الامام من الصلاة بمحدث أو غيره كراف جازا لاختلاف ويجب في الجمعة في الركعة
الاولى بشرط كون الجماعة مقتديا به قبل البطلان (قوله لا تصح امامتهم) أى ولا صلاحاتهم ان
نوا الجمعة والاصح ان غير المحدث والمتنفس اه قل (قوله ان تم المديهم) قال في المنهج
وتصح خاف عبد وصبي ومساقر ومن بان محدثان تم المديهم (قوله وتصح في غيرها) أى
الا في المحدث والمتنفس مع العلم به كما مر (قوله وفيها ان تم المديهم) أى سواء نوا الجمعة
أم ظهرها (قوله من تذكره امامته) أى وان توقفت الجماعة عليه بان لم يصلح للامامة غيره وتحصل
فضيلة الجماعة خلف من ذكر وكذا خلف الخلف الذي لا يعتد وجوب بعض الواجبات
كالخلفي وكذا خلف من يكرهه اكثر القوم لا مر مذموم فيه لان الكراهة في جميع ذلك لا مر
خارج (قوله وهو الناسق) أى وان اختص بصفات مرجحة ككونه اقله أو أقر الانه يخاف منه
عدم محافظته على الواجبات نعم ان كان الماموم فاسقا مثله أو اختلاف الفسق فلا كراهة مالم
يكن فسقا امام الخش ولا يجوز لاحد من ولاية الامور نصب امام فاسق للصالحات وان صححنا
الصلاة خلفه لان الى الامر مامور برعاية المصلحة للناس وليس منها ان يوقعهم في مكروه لان
منزلته من الرعية منزلة الولي من مال البتيم والناظر او الواقف كالحاكم في تحريم ذلك فلا يصح
تقرير الفاسق وان اخفى فسقه ومثله المبتدع وكل من تكرم الصلاة خلفه ويرجع عليه بالمعلوم
وان باشر كالا - ل ان لم يباشرو لم يثبت اهلا ولو بشرط الواقف مراعاة الخلاف او اقتضى عرفه
المطر بذلك وجبت بان لا يأتى الامام بطل عند الماموم والامى يستحق المعلوم ونحو ذلك المتشابهة
في التدريس وسائر الوظائف وان لم ياذن الواقف اذا استتاب مثله او خير منه ويستحق
المستقرب جميع المعلوم على المعتمد خلافا لما قال بعدم استحقاق واحد منهما (قوله ان لم يكفر
بدعته) كالمقتضى القائل بخلاف القرآن او عدم الرؤية ونفس الشافعي على تكفير من ذكر موقول
بـ كـفر الزم وان كان بعيدا او القدرى وهو من يذهب أنفعال العباد الى قدرتهم والجهلى
أى القائل بذهب جهنم بنصفه وان الترمذى وهو أنه لا بد من الكفاية والمرجى أى

= حفظه الله بزيادة قدر
(٣) قوله لم يضر في صحة
الاقتداء) فيه انه تقدم
انها تصح للماموم فرادى
الا ان يقال ما هنا فيما اذا
كبر جهرا ثم سرا وثم فيها
اذا كبر سرا فقط فقوله
هناك ان لو افادها برأى

القاتل بالارجاء وهو انه لا يضر مع الايمان معصية والرائضى أى القاتل بان عليا كرم الله
وجهه أمر اليه النبي صلى الله عليه وسلم بالخلافة وأنه أولى من غيره وان لم يسأله اليه فهو
كافر (قوله كالفافاء الخ) دخل تحت الكافر من لا يقر من النجاسة أو يعنى هينات الصلاة
أو يعطى معيشة مذمومة أو يعاشر أهل الفسوق ونحوهم أو يكرهه أكثر أقوم لأمير
مذموم فيه كذا الرضخ أو الحكايات المضحكة تصنع لاطبعها تذكروا امامته اما المأمومون
الذين يكرهونه فلا تذكروا لهم الصلاة خلفه فان كرهه كلهم حرمت امامته وسواء في جميع ما ذكر
نصبه الامام أم لا (قوله وهو من يكره الفافاء الخ) ركذا من يكره رأى حرف كان ولو في غير
الفاحة كالبديل والسورة كما يؤخذ من القليل بالفافاء ذلافاء في الفاشحة ويصح الاقتداء
بمن ذكر وان كان قادرا على عدمه لان المكرر حرف قرأ في على المقعد (قوله وهو من تغلب على
الامامة) أى امامة الصلاة كان قد تم نفسه مع وجود العلم منه من غير أن يقدمه الامام
الاعظم أو الناظر أو رب المنزل (قوله كالجسم صريحا) أى بان قول هو جسم كالجسم
اصراحت به في الحدوث والتركيب والالوان والاتصال فيكون كقوله لا الله أثبت لاقديم ما هو
منفى عنه بالاجماع أما لو قال هو جسم وأطاق أو جسم لا كالجسم أى منتف عنه لو لم
الجسمية كعض الكرامية فانهم قالوا هو جسم بمعنى قائم بنفسه فقد أخطوا في اطلاق
الاسم لافى المعنى أو كان مجرما لزوما كالجوهرية ومن يقول هو أى ضرا أو ودمثلا وان لم
من ذلك الجسمية لان الاصح ان لازم المذهب ليس عذبه فلا يكثر اغلبية التجسيم على الناس
وانهم لا يفهمون وجودا في غير جهة نعم ان اعتقد الجهورية لازم قواهم المذكور من الحدوث
أو غيره كقروا اجماعا وهذا التفصيل المذكور هو المعقد واذ حمل كلام المصنف عليه لم يكن فيه
ضعف وقيل بكفر الجسم مطلقا وقيل بعدم كفرهم مطلقا والحاصل أن الجسم لا يكثر الا اذا
لزم من كلامه التشبيه فكفرهم من حيث التشبيه لا التجسيم (قوله ومنكر العلم بالجزئيات) هم
الفلاسفة اثبتوا علمه تعالى بالكليات دون الجزئيات كجزئيات الانسان والرمث مثلا ولو
أيضا قدم العلم وعدم حشر الاجساد فهذه الثلاثة أصل كثرهم وانظمها بعضهم في قوله

بثلاثة كفر الفلاسفة العدا • اذ انكروا ما هو قطعا مثبتا

ع لم يحز في حدوث عوالم • حشر لاجساد وكانت ميتة

وهذا باطل بل علمه تعالى عام للكليات والجزئيات ولو غير متناهية واستحالة علم ما لانها ساية لها انما
ثبتت في حق الحوادث ومنزل انكار علمه بذلك انكار علمه بالعموم علمه تعالى له
وللمستحيل ومعنى علمه به علمه تعالى باستحالته وانه لو لم يوروقوعه لزم من الفساد كذا وجه اذا
تميز عن علمنا به (قوله خلاف الاولى) أى اغير منه وغير من وجده قد أحرم أمثله أولم وجده
قد أحرم فلا بأس بذلك وسبأنى ما في هذا النصيب (قوله وان عدمه الاصل في المذكر والخ)
كلام الاصل هو المعتمد في ولد الزنا ومن لا يعرف له أب لسكن بشرط أن يكون لاقتداه به من
ابتداء الصلاة ولم يكن المقترى مثله وعبرة لرمي وأطلق جماعة كراهة ولد الزنا ومن لا يعرف
أبيه وهي مصورة يكون ذلك في ابتداء الصلاة ولم يسأله المأموم فان ساواه أو وجد به قد أحرم
واقترى به فلا بأس اه لكن يبحث في التفصيل المذكور بان من كره الاقتداء به لافرق بين

كانا فافا والواو او وهو من
يكره الفافا والواو ومن
تغلب على الامامة ولا
يستحقها المان يحس كفو
بيد عنه كالجسم صريحا
ومنكر العلم بالجزئيات فلا
يصح أن يكون اماما بحال
كما علم مما سرد وتعبيرى بالفاسق
والمبتدع أولى من تعبيرة
بالمعلن بالفسق والبدعة اذ
الاعلان ليس بشرط
(و) سابعها (من امامته
خلاف الاولى وهو ولد الزنا)
وان عدمه الاصل في
المكروه (وولد الملاعنة

وهو من لا يعرف له أب) وهو من زيادتي (والعبد) ولو كان نبيا (والمبعض) ولو زادت حريته (والاعلى والبصير) في الامامة (سواء) ان تعارض الغنيين وهما أن البصير أحفظ ٢٧٤ عن النجاسة والاعلى أخشع (و) ثامنا (من تختار امامته وهو

من سلم بما ذكر) من الامور السابقة ثم اذا اجتمع من له أهلية الامامة بجماعة (فبعضهم) منهم (الافقه) في الصلاة على غيره لانه صلى الله عليه وسلم قدم أبابكر للصلاة وغيره أحفظ منه ولان الاحتياج الى الفقه في الصلاة أكثر لكثرة الوقائع فيها وأما خبر مسلم الا في نحوه فهو في المستويين في غير القراءة كالقراءة لان أهل العصر الاول كانوا يتفقهون مع القراءة فلا يوجد قارئ الا وهو فقيه (ف) بعد الافقه (الاقراء) أي الاكثر قراءة (ف) بعد الاقراء (الاورع) وهو من زيادتي (ف) بعد الاورع

٣ (قوله مع الاستواء) كان الاولى تأخير هذه عند قوله ثم اذا اجتمع (قوله) ست مراتب (الاولى) إحدى عشرة مرتبة اه الآن يقال مراده المراتب المأخوذة من الحديث المسند كورقنا مل ومناه أنه يؤخذ من تقديم الاكثر قراءة من حيث تقديم مرتبة القراءة لا لوليها على غيرها المرعاة القرآن تقديم الاصح قراءة على

أن يقتدى به من هو مثله أو غيره ولا بين الابتداء والانتها واعلم أن حكم الاقتداء بهم ذين حكم امامتهم في الكراهة وخلاف الاولى ومع ذلك تحصل فضيلة الجماعة كافي المؤداة خلاف المنصبة وعكسه ونحو ذلك كما مر (قوله ومن لا يعرف له أب) كالأقبط وهو من عطف العام على الخاص لان ولدنا لا يعرف له أب ينسب اليه شرعا وكذا ولد الملاعنة فيبينه وبين ما قبله العموم والخصوص المطابق لاجتماعهما وانفراديه في الاقبط وعدم انفرادهما عنه (قوله سواء) أي بعد اتناقهما في الصفات الاتية وهو خبر عن الاعلى والبصير لانه بمعنى مستويان (قوله) من سلم بما ذكر الخ) أي مع الاستواء في البلوغ وعدمه والحريه وضدها والافقه دم البالغ ولو عبد اعلى الصبي ولو حرا والموا الققيه على العبد والافقه اه قل (قوله ثم اذا اجتمع الخ) بعد ان فرغ من أحكام الامامة شرع في صفات أهلها وقوله جماعة فاعل اجتماع والمراد اجتماعه وفي غير مستويين وغيره من راييس فيهم امام أعظم ولا نائب فعمل هذا في غير الامام الراتب وغير صاحب المكان وغير الوالي أما هؤلاء فقدمون على غيرهم كما يأتي وذكر المتيست مراتب وحذف بعض مراتب كما ستعرفه (قوله الافقه) أي الآن يكون عارفا بقديم عليه الفقيه المستور والاعتناء من الشارع بأمر السمر وقوله في الصلاة أي العلم بالفروع والفقهية المتعلقة بهم وان لم يحفظ من القرآن الا النسخة والمراد به غير الصلاة الجنازة أما هي فبقدم في الاسن على الافقه لان دعاء الاسن أقرب الى الاجابة وقوله على غيره متعلق بقديم (قوله وغيره) أحفظ منه (لما روى البخاري انه لم يجتمع القرآن في حياته صلى الله عليه وسلم سوى أربعة نصار زيد بن ثابت وأبي ابن كعب ومعاذ بن جبل وأبو زيد وجاه في رواية زيادة ستة ونظمها بعضهم في قوله

لقد جمع القرآن في عهد أحد * علي وعثمان وزيد بن ثابت
أبي أبو زيد معاذ وخالد * نعم أبو الدرداء وابن الصامت

(قوله وأما خبر مسلم) وارد على تقديم الافقه على الاقراء (قوله فهو في المستويين) أي انه وارد في تقديم الاقراء من الفقهاء الذين استووا في الفقه وزاد بعضهم على غيرهم بالقراءة قال النوري لكن في قوله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة دليل على تقديم الاقراء ما قاما به وقد يجاب بأنه قد علم أن المراد بالاقر في الخبر الافقه في القرآن فاذا استووا فيه فقد استووا في فقهه فاذا زاد أحد منهم بنقه السنة فهو أحق فلا دلالة فيه على تقديم الاقراء مطاقا بل على تقديم الاقراء الافقه في القرآن على من دونه ولا نزاع فيه اه شرح الروض (قوله يتفقهون مع القراءة) أي يتفقهون معاني الآيات مع القراءة فكما نزلت آية فهموا معناها فقد قال ابن ميمون رضي الله تعالى عنه ما كنا نجاوز عشر آيات حتى نعرف أمرها ونهيها وأحكامها وفيه أن الكلام في فقه الصلاة وما يتعلق به الآيات وعلومها الآن يقال ان من جهل ذلك فقه الصلاة (قوله الاكثر قراءة) أي حفظا وكذا الاكثر معرفة لقراءة من القرآن آت السبع أو بعضها وأسقط المصنف مرتبة وهي الاصح قراءة فبقدم على الاكثر قراءة وان لم يحفظ الا البعض (قوله الاورع) أسقط مرتبة وهي الازهد فبقدم على الاورع لان الزاهد هو من يقتصر من الحلال الصنف على قدر الحاجة والورع من يترك الشهوات خوفا من الوقوع في الحرام ويأخذ بالحلال وان زاد على قدر حاجته فالورع ترك الشهوات خوفا من الوقوع في الحرام

الاكثر لانه الاولى ومن تقديم الاورع تقديم الازهد لذلك ومن تقديم الاقدم حجة المهاجر وفي ذلك بالقياس والزهدي

عليه كما أشار له المحشي وهذا الذي أجاب به شيخنا أشار له المحشي بقوله ٢٧٥ ذكر الترتيب مراتب وحذف بعض مراتب

فاندفع ما قبل لا وجه له وأصلح
بعضهم قوله المأخوذة من
الحديث بقوله غير المأخوذة
من الحديث وهو ظاهر
أيضا

(الاقدم هجرة) الى المدينة
الشريفة أولى دار
الاسلام من دار الحرب
(ف) بعد الاقدم هجرة
(الاسن في الاسلام) تلج
مسلم ليوم القوم أقرؤهم
اكتاب الله فان كانوا في
القراءة سواء فاعلمهم بالسنة
فان كانوا في السنة سواء
فاقدمهم هجرة فان كانوا في
الهجرة سواء فاقدمهم
سنا وفي رواية سلموا ووجه
تقديم الاورع على الاقدم
هجرة من الخبر أن الغالب
على العلم بالسنة الورع
(ف) بعد الاسن (الاشرف
نسبا) بان كان منسبا الى
قريش أو غيرهم عن قام به
ما يعتبر في الكفاة فبقدم
الهاشمي أو المطلبي من قریش
على غيره وسائر قریش على
سائر العرب والعرب على
الهمم (ف) الا حسن ذكرا
فالانطف نوبا فالاحسن
صوتا (ف) الا حسن
(خلقا) بفتح الخاء وهذه
الاربعة من زيادتي
(ف) الا حسن (وجهها)

والرشد الاقتصار على قدر الحاجة من الحلال يتناولهم من الورع لا قسم له لان الورع
مقول بالتشكيك فأول مراتبه اجتناب الشهوات فان ترك ما زاد على الحاجة من الحلال كانت
المرتبة العلمانية (قوله الاقدم هجرة) أقط مرتبة وهي المهاجرة فبقدم على من لم يهاجر والمراد
الاقدم هو أبوه كما يأتي وقيل من أقدم من أسلم بنفسه على من أسلم تبعه كما سيأتي تقديم من
هاجر بنفسه على من هاجر أحد آبائه وان تأخرت هجرته وظاهر تقديم من هاجر أحد أصوله اليه
صلى الله عليه وسلم على من هاجر أحد هم الى دار الاسلام لا على من هاجر بنفسه اليه الأخذ بما
ويدخل في الأصول الاتي ومن أدلى بها كالأب والام وان لم يهجر ذلك في الكفاة لان المدار فيها على
شرف يظهر عادة التفاضل به وهذا على أدنى شرف وان لم يكن كذلك فانه في الایعاب (قوله الى
المدينة) أي من مكة الى المدينة في زمنه صلى الله عليه وسلم وقوله أو الى دار الاسلام أي بعده
صلى الله عليه وسلم ولا تظن للهجرة من بلاد الاسلام الى بعضها وان نذبت من بلد لا يقام فيها
الحجود (قوله في الاسلام) أي لا يكبر السن فلا هجرة بسن الكفر فبقدم شاب أسلم أمس على شيخ
ألم اليوم فان أسلم ما قدم الشيخ وبقدم من أسلم بنفسه على من أسلم تبعه وان تأخر اسلام
الاول لان فضيلته في ذاته هذا اذا كان اسلام المتأخر قبل بلوغ من أسلم تبعه أمالوا أسلم بعده
فيظهر تقديم التابع كما قاله ابن الرقعة (قوله تلج) دليل للاربعة الاخيرة أما الاول فتقدم
دليله وهو فعله صلى الله عليه وسلم (قوله أقرؤهم اكتاب الله) أي ان كانوا مستوين في فقه القرآن
وزاد بعضهم بالقراءة وقوله فان كانوا في القراءة سواء أي وفي فقه القرآن أيضا فان استووا في
ذلك وزاد بعضهم بفقه السنة قدم كما أشار اليه بقوله فاعلمهم بالسنة كما مر ذلك (قوله سلموا) أي
اسلاما ومنه قوله تعالى ادخلوا في السلم كافة وهو تفسير لقوله سنا (قوله الى قریش) أي أو
غيرهم فبقدم المنتسب الى من هاجر ولو من غير قریش على ولا غير المهاجر ولو منهم لان الهجرة
قدمة على النسب فولد المهاجر مقدم كايه ويعلم من ذلك أن ولدا التابعي الاقدم هجرة مقدم على
ولد الصحابي المتأخر عن التابعي فيه الا انه يوجد في المنقول ما لا يوجد في الفاضل ولذا كان ولد
الاول ليس كذا ثبت الثاني وعلى قياس هذا يكون المنتسب للمقدم مقدما على المنتسب
للمؤخر فان الافتقار مقدم على ابن الاقر او هو على ابن الاورع وهكذا (قوله عن قام به ما يعتبر في
الكفاة) كالعلم والصلة اذ يقدم ابن العالم والصالح على ابن غيره وكعظماء الدنيا الذين سلموا
من العنت ونحوه لان في الانتساب شرفا ما لم يبلغ اعتباره فبقدم المنتسب اليهم على غيره (قوله
فيقدم الهاشمي أو المطلبي على غيره) تلجهم لم الناس تبع اقریش في هذا الشأن مسلمهم تبع
اسلمهم وكانهم تبع لكافرهم والمراد بهذا الشأن الامامة العظمى فبقدمنا عليهم الصغرى وعلى
قریش كل من كان في نسبه شرفا شرح الوض (قوله فالاحسن ذكرا) أي سيرة بين الناس
وحسنهم هو المعروف بالعدالة الظاهرة بان لم يسمع ممن لم يعلم منه عداوته منتص بسقطها
والاحسن هو من يكون ثناء الناس عليه بالجميل أكثر (قوله فالانطف نوبا) أي فبدنا فانه
وقوله فالاحسن هو تأي لا قبل الناس عليه بل اعقد بعضهم تقديمه على الانطف نوبا (قوله
فالاحسن خلقا) أي بان يكون سليم الاعضاء من الآفة مستقيها فهو غير الاحسن وجهها
أي صورة خلقا فان ادعى اتحادهما (قوله فالاحسن وجهها) أي الاجل صورة وهو غير

وذكرت في شرح الاصل زيادة على ذلك

الاحسن خلقا كما سمعت وبعد الاحسن وجهها الاحسن فوجهه فالايض فواقيع قدم على لابس
الاسود نظير غير ثيابكم البياض ويقدم الايض وجهها على غيره فان استويا ونشاحا أفرع هذا
كاه اذ لم يكن هنالك راتب ولا امام أعظم أو نائبه ولا رب منزل والاقدم الوالى بمحل ولايته على
غيره فبقدم في ذلك المحل ولو على المسالك والامام الراتب وان اختص ذلك الغير بصفات مربية
من فقه وغيره وبعد الامام الراتب وهو من ولاه الناظر ولاية صحيحة أو كان بشرط الواقف فان
لم يحضر استحب أن يبعث اليه ليحضر فان خيف فوات أول الوقت استحب أن يتقدم غيره
الا أن يخاف فتنة فيه لو افرادى وبعد السالكين لا على معبر وسيد غير سيد مكانه
فان لم يكن السالك أهلا كمرأة قدم من يكون أهلا هذا حاصل في ما ذكره في شرح الاصل
(قائده) قال الاسنوي رجل يجوز كونه اماما لامام وهو الاعلى الاصم يصح أن يكون
اماما لاسنوية لانه بافعاله لامام وما اذ لا طريق له الى العلم بانه قال الامام الا ان كان يجنبه نقه
يعرفهم او الغز السيوطى بذلك فقال من بحر الطويل

الاشهر روى عن صلاة امرئ أتت * بخارب سبط دونها ووجع
تصح اذا صلى اماما ومفردا * وان كان مأموما فليس يجوز

(باب كيفية أى صفة صلاة السفر)

أى الصلاة فيه فاضافة الصلاة اليه على معنى في كبر الليل لانه معنى للصلاة له وأما اضافة
الكيفية للصلاة فعلى معنى اللام والمراد بيان كيفية تمام من حيث القصر والجمع لا من حيث
الاركان والشروط وغيرهما اذ لا يخالف غيرهما في ذلك (قوله من فرض) المراد به ما يشل الركن
والشروط والمراد بالغير المكرهات والمبطلات فالذى له الخساسة أمور (قوله جواز القصر)
أى وجواز الانتمام لما صح عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت يا رسول الله قصرت وأتممت
وأطرت وصمت بفتح التاء لاوى وضم الثانية فيهما ويجوز كسبه فقال أحسنت يا عائشة وأما
خبر فرضت الصلاة ركعتين أى في السفر المقتضى عدم جواز الانتمام فيه فعلمنا ان أراد
الانتهاء عليه ما يجاوز الادلة نعم قد يكون أفضل من الانتمام فيما اذا بلغ سفره ثلاث مراحل
ولم يخلف في جواز قصره وانما قدمه على الجمع للاجماع عليه والاختلاف في الجمع فخصه بعضهم
بالمطر وأبو حنيفة بالنسلا وانما سترع ذلك تخفيفا على المسافر لما يلحقه من المشقة ولذا سئل
امام الحرمين حين جلس لموضع والد له تدريس وذكر في درسه السفر قطعة من العذاب فسأله
رجل من الحاضرين وقال له لم كان السفر قطعة من العذاب فقال ارى حاله لان فيه فراق
الاحباب (قوله اجماعا) قدمه لشموله للامم والخوف بخلاف الآية فانها خاصة بالناسي
وان لم يكن قيذا كما سألني (قوله واذا ضربتم) أى سافروا في الارض فليس عليكم جناح أى
انتم وخرج أن تقصروا أى في أن تقصروا قال في الخلاصة في أن وأن يطرد البيت وان
ختم ليس بقيد أى وأنتم أخذتم قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث صدقة أى الصلاة
في الامن صدقة أى رخصة تصدق الله بها عليكم مشقة السفر فاقبلوا صدقته (قوله في رباعية)
هى الظهور والعصر والمشاورة وقوله مكتوبة أى اصله وان وقعت فلا دخلت صلاة الصبي

(باب كيفية (صلاة
السفر)

(هى كصلاة الحضر) فيها
لها من فرض وسنة
وغیرهما (الافى شيتين
أحدهما جواز قصر
اجاماولا ية واذا ضربتم
فى الارض (فى رباعية
مكتوبة

(قوله أى الصلاة فى الامن
المخ) الاولى أى القصر

والمعادة فله قصرها جواز ان قصر أصلها وهو الاولى فان آتته أتمها وجوباً ثم ان لم تكن الاولى
منفية عن القضاء بان تبين عدم انعقادها فله قصر الثانية لازماً الاولى كعدم أما لو شرع فيها
تامة ففسدت فليس له قصر الثانية لان الزمت ذمته تامة بخلاف ما لو بان عدم انعقادها وفي بعض
النسخ زيادة مؤداً بعد قوله مكتوبة أي ولو أداء مجازياً كأن سافر وقد بقي من الوقت ما يسع
ركعة فله قصرها وان لم يشرع فيها واسترذبه عن الفائتة فان فيه تفصيلاً بين كونها فائتة سفر
قصر أو لا وليكن هذه الزيادة لاتناسب قول المصنف ولو فائتة سفر (قوله ولو فائتة سفر) أي
سواء كانت مؤداً أو فائتة سفر أي بقيتاً لولم يكن هل فائتة سفر أو حضر أو جب انما هو اوله قصر
فائتة السفر ولو في غير السفر الذي فائت فيه (قوله وخرج بما ذكر) أي وهو رباعية وقوله الصبح
والمغرب أي بالاجماع وأما خبر فرض الصلاة ركعة في الخوف فعمول على أنه يصلح مع الامام
ويقر بآخرى والحكمة في عدم قصرهما أن الصبح لو قصر لم يكن شفعاً وخرجت عن
موضوعها والمغرب لا يمكن قصرها الى ركعتين لانها لا تكون الا تراوياً الى ركعة نظرونها
بذلك عن باقي الصلوات وكالصبح الجمعة (قوله والمندورة) خرجت بقيد الاصل الملاحظ فيما
سبق وقوله فلا قصر فيها أي في الثلاثة (قوله فيصلي) بالتخصيص والبناء للفاعل أي الشخص
والفوقية والبناء للمفعول أي الرباعية رباعية في كلام الشارح يجمع فيها النصب والرفع (قوله
عشرة) بل أحد عشر والحادي عشر كون السفر لغرض صحيح زيادة على كونه مباحاً (قوله
كون السفر طويلاً) أي بقيتاً لان المسافة بعيدة لا تقرب يسهل في طولها فلا قصر لان
الرخصة لا يصار اليها لا يتبين وفارقت المسافة بين الامام والمأموم بأن القصر وقع على خلاف
الاصل فتناسب الاحتياط والتأني بان لم يرد بيان ما منصوص عليه فيه ما من العداية بخلاف
ما هنا ثم يكفي الظن عملاً به وان شك في المسافة اجتمع (قوله أربعة برد) بضمين جمع يريد
قال في الخلاصة وفعل لاسم رباعي عدد قد زيد قبل لام اعلا لا فقد

وهي يسير الاثقال أي الحيوانات المثقلة بالاحمال مسيرة يومين معتدلين أو يومين كذلك أو يوم
واحدة ولو غير معتدلين مع اعتبار الخط وانتم حال والاكل والشرب وغير ذلك على العادة الغالبة
وقدرها عش باثنتي عشرة من ساعة ونصف ونوفس بان مقدار الاكل والشرب غير معلوم فقد
ينقص وقد يزيد وقد يقال المعتبر العادة الغالبة في ذلك وهي معلومة وضوابط المسافة مسيرة ما
بين مصر ومحلة المرحوم لا الى طندنا فان انقلب الى عدم القصر في ذلك أميل قرره شيخنا عطية
وقال شيخنا الحنفى ان ذلك ليس مسافة قصر أيضاً وانما مسافة القصر الى محلة روح أو المحلة
الكبرى وذلك ان المسافة ضبطت من مصر القديمة الى قلعة شندة فوجدت أميالاً قليلة بحيث
لو حسب من ذلك الى طندنا أو الى محلة المرحوم على حساب الاميال الى قلعة شندة لم تبلغ
ثاني مسافة القصر ولم يقع ضبطها من مصر الى طندنا أصلاً هذا كله في سفر البر أما البحر
فالمسافة فيه الى طندنا مسافة قصر قطرها وهي بالاصح ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية ذهاباً فقط
فلا يحسب الاياب معه حتى لو قصد مكاناً بليسة أن لا يقيم فيه بل يرجع فليس له القصر وان ناله
مشقة مرحلتين متواليتين لانه لا يسمى سفر طويلاً والغالب في الرخص الاتباع والميل ألف
بايع والباع ستة أذرع وخرج بالهاشمية المنسوبة لبقى هاشم وهم العباسيون لوقوع التقدير

(ولو فائتة سفر) لا فائتة
حضر لغيرها في ذمته أربعة
وخرج بما ذكر الصبح
والمغرب والمندورة فلا قصر
فيها (فيصلي) رباعية
السفر المكتوبة (ركعتين)
لا تساع رواه الشيخان
وانما يجوز القصر
(بشرط) عشرة (كون
السفر طويلاً) أي أربعة
برد

في زمن خلافتهم الاموية المذنبية ابني امية فالمسافة بينهما اربعون اذ كل خمسة منها اقدرة
 هاشمية (قوله ولومع كفر) أي ولو كان ابتداء السفر مع ما ذكرنا وقع منه حالة الكفر أو الصبا
 محسوب من المسافة وله القصر في ذلك السفر حيث أسلم أو بلغ على ما يأتي (قوله فلو أسلم قصر)
 أي وإن كان الباقي دون مرحلتين كما عاصى بالسفر في السفر وهو من أنشأه مباحثهم عصى ثم
 تاب فترخص من محل توبته وإن لم يبق من المسافة من حلتان نظر الاقوله وآخره وفارق الكافر
 المذکور العاصي بالسفر وهو من أنشأه معصية ثم تاب توبة صحيحة فانه لا يترخص الا اذا كان
 الباقي من سفره مرحلتين فأكثر بانه لما كان من أهل القصر ابتداء غلظ عليه بابتداءه شرط طويل
 به توبته من المعصية بخلاف الكافر فانه ليس من أهل ابتداء فسو حله في قصره بعد اسلامه
 وإن بقي من سفره دون مرحلتين (قوله أو بلغ في اثنتائه) قضيته ان الصبي قبل بلوغه لا يقصر
 ولو كان مميزا وليس كذلك فكان الاولى استعاطه اذ ليس كالكافر في ما ذكرنا الا أن يصور كلامه بما
 اذا كان سفره بغير اذن وابه وهو مميز فانه عاص صوره فلا يقصر قبل البلوغ ويقصر بعده وإن
 كان الباقي من حلتين فأكثر بخلاف الكافر كما مر وأجاب بعضهم بأن المراد بقوله بلغ أي مع
 التميز وكان قبل ذلك غير مميز وفيه أن من الشرط قصد محل معلوم أو سفره ولا يتأق ذلك لغير
 المميز (قوله أربعة فراسخ) فجعلناه ستة عشر فرسخا كما قاله أبو شجاع مسيرة كل فرسخ اثنتان
 وعشرون درجة ونصف أخذ من تقسيم اليوم واليلة الثلثمائة والستين درجة على الستة
 عشر فرسخا ولكن ينقص من ذلك قدر زمن الخط والترحال وغير ذلك ولذا مضى بطها مع ش بها
 تقدم (قوله خطوة) يضم الخاء اسم لما بين القدمين ووجهها خطأ قال في الخلاصة

وفعل بها الفعل المعروف أما بتفصيها فهي نقل القدم رجوعا خطا بالكسر كركوة وركا (قوله
 وكل خطوة ثلاثة أقدام) أي كل قدمين ذراع كل ذراع أربعة وعشرون أصبعًا كل أصبع ست
 شعيرات معتدلات معترضات بطن كل شعيرة الى ظهر الاخرى كل شعيرة ست شعيرات من شعر
 العززون أي البغل وانما فعل ذلك لان المسافة تحديدية كما مر (قوله وذلك) أي كون المسافة
 أربعة برد وقوله المسافة التعليق حذف أول السند ولو إلى آخره بان يحذف الراوي شيخه
 ويرتقى من فوقه من المشايخ وقوله وأسند عطف على علقه والاسناد ان يذ كر الروا جميعا
 والارسال حذف الراوي الأخير والعزل اسقاط الثبوت من الوسط والانقطاع اسقاط واحد منه
 وقوله بصيغة الجزم كقال أي لا بصيغة لفر يض كروي وقيل وذكر ويقال (قوله بسند صحيح)
 أي رجال ثقات وقوله كان ابن عمر يدل من ما وقوله يقصر ان يفتح الياء وفيه الشاهد وينظر ان
 بضمها (قوله ومثله) أي المذکور من القصر والقطر وهذا جواب عما يقال ان فعل الصحابي
 ليس بحجة وقوله بتوقيف أي تعليم من النبي صلى الله عليه وسلم برؤية أو سماع فيكون في حكم
 المرفوع فصح الاستدلال به كما روى عن علي أنه صلى في ليلة أربع ركعات في كل ركعة ست
 سجعات فقال الشافعي رضي الله تعالى عنه لوضع ذلك عن علي اقلت به لانه انما يفتعل ذلك
 بتوقيف بلغه ولا يفعله من قبل رأيه وذلك أنه رضي الله عنه قال كيف أخذ بقول من لو عاصره
 وحاجبني لحيته أي عارضته فيما أخذ من الكتاب والسنة بما أخذ أنا منهم ما فهم ومثل الصحابي
 في ملكة الادراك والاخذ من الكتاب والسنة وإن كان الصحابي أعلى منه من جهة أخرى

ولومع ككفر أو صبا
 فلو أسلم أو بلغ في اثنتائه
 قصر والعبد أربعة فراسخ
 كل فرسخ ثلاثة أميال كل
 ميل أربعة آلاف خطوة
 كل خطوة ثلاثة أقدام
 وذلك لما علقه البخاري
 بصيغة الجزم وأسند
 الصحيح بسند صحيح كان ابن
 عمر وابن عباس يقصران
 ويقطران في أربعة برد
 ومثله انما يفعله بتوقيف

(قوله فسو مع الخ) قال شيخنا
 بشرط أن لا يكون عاصيا
 بالسفر والافه وكثير (قوله
 ويقصر بعده) أي لا تقطاع
 معصيته بصيرورته مستقلا
 (قوله ولا يتأق ذلك الخ)
 المميز قد يقال يصور بما
 اذا سافر زجها فخر

(قوله يمتنع الخ) مفهوم المتن (قوله كونه مباحا) أي في ظنه وان لم يكن مباحا في الواقع كما يقع
 لبعض الأمور أنه يرسل مكتوبا فيه قل إنسان ظمأ أو شرب بآلة ولا يعلم من معه المكتوب بذلك
 فيه قصر لأن سفره مباح في ظنه وكذا لو خرج لجهة معينة تبعد الشخص ولا يعلم سبب سفره وقوله
 واجبا كان الخ أشار به إلى أن المراد بالمباح ما قابل الحرام فيصدق بالواجب كسفر حج وبغيره
 وهو المندوب كزيارة قبره صلى الله عليه وسلم والمكروه كسفر التجارة في أكله الموقى أو
 منفردا وكذا مع واحد فقط لم يكن الكراهة في هذا أنف من الكراهة للمنفرد نعم إن كان
 أنسه بالله تعالى بحيث صار أنسه مع الوحدة كائس غيره مع الرفقة لم يكره في حقه ما ذكر وكذا
 لو دعت حاجة إلى البعد والانفراد عن الرفقة إلى حد لا يلحقه غوهم والمباح المستوى الطرفين
 كسفر التجارة في غير ما ذكر (قوله فلا قصر للعاصي) أي ولو صورة كالمهرب العاصي من ولده
 فلا يقصر لأن سفره من جنس سفر المعصية لمنع منه ثم عاقب من الترخيص فيه من هو من
 جنس المكاف وإن لم يأثم وقوله به أي بسفره وإن قد به المعصية وبغيرها كان قصده قطع
 الطريق وزيارة أهله لأنه لم يخرج عن كونه عاصيا بسفره وسواء كان عاصيا بذلك ابتداء
 أنشأه معصية من أول الأمر وهو العاصي بالأسف فقط أو في الاثنان أنشأ طاعة ثم قلبه
 معصية وهو العاصي بالسفر فلا يترخصان قبل التوبة فإن تابا ترخص الأول إن كان
 الباقي مرحلتين فأكثر وترخص الثاني مطلقا كما مر أما العاصي في السفر وهو من أنشأه
 طاعة ولم يقلبه معصية فسيأتي في كلامه قريباً أنه كالأطائع فالعاصي ثلاثة أقسام ومن سفر
 المعصية أن يتعب نفسه أو دابته بالركض بلا غرض شرعي (قوله كآبق) أي هارب من سيده
 من غير كذ ولا تعب وقوله فلا يسلط أي الترخيص بالمعصية أي لا يكون سببه معصية (قوله قال
 الشيخ أبو محمد) أي الجواب وكلامه معقد إذا كان الحامل له على التقليل مجرد الرؤية أم لو
 كان الحامل له التمتع لازالة الكدرات البشرية أو الأمر اض فيترخص لأن ذلك غرض صحيح
 والقصد من ذكر كلام الشيخ إفادة شرط زائد على العترة وهو كون السفر لغرض صحيح
 كما مر (قوله لأنها) أي مجرد الرؤية وأنت لا كتسابه التانيث من المضاف إليه قال في الخلاصة
 وربما كسب ثمان أولا • تانياً إن كان لحذف وهذا

(قوله أما العاصي في سفره) محتمل في ضمير في به وقوله في سفره مباح أي كسفر تجارة (قوله وتوبة
 القصر الخ) منه المألوف الظاهر مثلاً ~~كسبتين~~ سوا نوى ترخصاً وأطلق المألوفى ركعتين
 مع عدم الترخيص فإن صلواته تطل لتلاعبه ومنها ما لو قال أودى صلاة السفر المألوفى الرعام
 أو أطلق أتم لأنه المألوف في الأولى والأصل في الثانية (قوله كاصل التوبة) يؤخذ من التشبيه أنه
 لا بد أن تكون عترة كبيرة الأسرام كما قال أبو شعيبان وإن نوى القصر مع الأسرام فلا تسكني
 عند الخروج من البلد خلافاً له وأما ولا بعد التكبير وأنه ياتي هنا ما قيل ثم من اشتراط المقارنة
 الحقيقية والألا كنفها بالعرفية (قوله ومجاورة البلد) أي عمرانها ولا عبرة بزارعها ولا بساتينها
 وإن كان فيها قوم وتسكن في بعض فصول السنة أو كلها على المعتمد ولا يجرأب هجر بالتصويت
 على العامر أو زرع أو اندرست أصول حيطانه ولا يجرأب كض النمل ونحوه والحلة وهي بيوت
 الأعراب المجتمعة أو المتفرقة كالبلدان كانوا يجتمعون للسعر أي الحديث ليلاني نادى مجلس

فيمتنع القصر فيما دون ذلك
 وبشرط كونه (مباحا)
 واجبا كان أو غيره فلا قصر
 للعاصي به كآبق ونائز
 لأن السفر سبب الترخيص
 بالقصر وغيره فلا يسلط
 بالعاصي قال الشيخ أبو
 محمد ولا يترخص من سافر
 لجرد رؤية البلد لأنها
 ليست بغرض صحيح أما
 العاصي في سفره كن شرب
 خمر في سفره مباح أنه الترخيص
 لأن سفره مباح (وتوبة
 القصر) لأنه خلاف الأصل
 بخلاف الأقسام لا يحتاج
 إلى توبة وتكون توبة القصر
 (أول الصلاة) كاصل التوبة
 (ومجاورة البلد) مثلاً

(قوله وأنت لا كتسابه)
 وأيضاً هو من إضافة الصفة
 للموصوف والضمير يعود
 على الموصوف (قوله محتمل
 الضمير الخ) الأولى محتمل
 (قوله والحلة) بكسر الحاء

واحد ويستعير بعضهم من بعض والافسكال بلاد ويشتترط في الحلة بمجازرة مطرح الرماد وماء لب
 الصبيان ومصر تكس الخيل ونحو ذلك وان لم يكن اهم شيء منه وكذا مجاوزة عرض وادوم هبط
 ومصدق ان اعتدات الثلاثة فان افرطت سعتهم اعني بمجازرة المسلة عرفا فقط (قوله ان لم يكن له
 سور مختص به) أي في صوب مقصده بان لم يكن له سور أصلا أو له سور غير مختص كمن يرى متفاصلة
 جهة سور واحد فلا يشترط مجاوزته أو له سور مختص به لكن في غير صوب مقصده بان سافر من
 جهة ليس فيه اسور كان خلفه فلا يشترط في جميع ذلك لا مجاوزة العمران (قوله أو مجاوزة
 سور) أي وان تعدد ما لم يحجر ويهبط به تحويط أهل القرى عليهم بالتراب ونحوه فان لم يوجد
 سور فمجازرة الخندق وان لم يكن به ماء فان لم يوجد خندق فمجازرة الفنطرة وهي القوصرة أمام
 الباب الذي يخرج منه فان اجتمعت الثلاثة فالمدار على السور أو الاخير ان فلا بد من مجاوزتهما
 جميعا والحاصل أن المسافر من العمران مبدأ سفره بمجازرة سور مختص ببلده صوب مقصده فان
 لم يوجد سور كذلك فمجازرة الخندق فان لم يوجد خندق فمجازرة الفنطرة فان لم يوجد شيء من ذلك
 فمجاوزة العمران والمسافر من الخيام مبدأ سفره بمجاوزة تلك الخيام وصرافة أو مجاوزة عرض
 وادان سافر في عرضه ومهبط ان كان في دبوقة ومصدق ان كان في وهذه هذا ان اعتدات الثلاثة
 كما سافر من محل لا عمران به ولا خيام مبدأ سفره بمجاوزة رحله ومرافقه هذا كله في سفر
 البرأما سافر البحر المتصل بالبلد كاهل جدة والسويس والطور وبولاق ودمياط والاسكندرية
 فالمتبرجى السفينة أو الزورق اليه آخر مرة ان كان لها زورق فيترخص من بالسفينة ومن
 بالزورق فيجوز جري الزورق وان لم يصل الى السفينة وان لم تسر بالفعل وأما ما دامت تذهب
 وتعود فلا يترخص ومحل هذا ان لم تجز محاذية للبلد فان جرت محاذية لها كان سافر من بولاق الى
 جهة الصعيد فلا بد من مفارقة العمران وفارق ما سرفى البراب العرف لا يعلوه هنا مسافر الا
 بذلك ويفتني سفره بوصوله الى ما شرطت مجاوزته على ما يأتي (قوله ان كان له سور كذلك)
 أي مختص به في صوب مقصده كما مر بكتاب زويلة وباب التوح فلا عبرة بما عاونه التي وراءها
 (قوله انه كفى مجاوزته) أي وان كان داخله أما كن خربة ومزارع لان جميع ما هو داخله
 معدود مما سافر منه اخضر (قوله لانهم الاتعم من البلد) ولذا لا تدخل في بيوتها على المعتمد فهي
 بمنزلة قرية أو بلدة آخر منفصلة عن بلد السور فلا سافر من داره فيها الى جهة السور عدم مسافرا
 بمجرد دخوله منه الى البلد ولو كان له داران خارجة ودخله اعتبر التي أنشأ السفر منها (قوله
 وعدم نية اقامة) أي عدم قصد هاهنا فلا يشترط دوام استحضار نية القصر فيكفي الاطلاق فلو نوى
 الإقامة وهو مستقل ما كثر أن لا تتفاسد بسبب الرخصة أما لو نواها وهو غير مستقل كالزوجة
 والخدمى أو وهو ساثر فلا أثر لذلك وقوله وان تمام أي وعدم نية تمام الخ وهو هذا هو الشرط
 السادس (قوله أي في الصلاة) خرج نية الإقامة بعد هاهنا فلا تضر مطلنا فلا تضره عليه بالطلان
 وأما نية الإقامة قبلها فاستأنى اه قل (قوله وفي معنى الثانية) وهي نية الإقامة وقوله عدم
 التردد في أنه يقصر أو يتم مثله عدم التردد في أنه يسهر في السفر أو يقيم فلو قال وما في معناه
 بضمير التثنية وذكر هذه أيضا كان أولى (قوله وعدم اتمام) أي فمدا وقوله ولو لم يلاحظ أي
 وان لم تسع تكبيرة الاحرام لان المدار على الربط كما مر (قوله مقيم أو مسافر) وتنبه قد صلا

ان لم يكن له سور مختص به
 (أو) مجاوزة (سوره) ان
 كان له سور كذلك فتسكن
 مجاوزته وان كان وراءه
 عمارة لانهم الاتعم من
 البلد (وعدم نية اقامة
 وان تمام فيها) أي في الصلاة
 لان نية ذلك تنافي القصر
 وفي معنى الثانية عدم التردد
 في أنه يقصر أو يتم (و) عدم
 (اتتمام) مقيم أو مسافر
 فلو انتم به ولو لم يلاحظ

من انحراف من جهل المأموم حاله وتلفؤنية القصر بخلاف المقيم لو نواه لم تنعقد صلاته لانه
ليس من أهل القصر أصلاً فيكون من لاعبار المسافر من أهل في الجملة فان علم أوطن حاله لم
تنعقد صلاته على المعقولات لا عليه (قوله أو في جمعة أو صبح) أي كأن كان الامام يصلي الصبح أو
الجمعة والمأموم يصلي العشاء مع الاقتصار على الصبح أو العصر بمجموعة تقديم خلاف الجمعة فيجب
عليه الاتمام وان كان الامام يقصر غيرهما لأن الصبح والجمعة يصدق عليهما ما انهما اتقان
اذ لا بد منه - ما قصر (قوله قول ابن عباس) أي جواباً لما سأل به ما بال المسافر يصلي ركعتين
اذا انقروا ربعاً اذا اتم بغيره وقوله انه أي الاتمام السنة أي الطريقة الشرعية المنقولة عن
النبي صلى الله عليه وسلم لم وقول الصحابي ذلك أو من السنة كذا أو أمرنا به أو نهيانا عنه حكمه
حكم الحديث الرزوع (قوله كالمقيم) أي مقيد عليه في الدليل وفيه أن المقيم متم أيضاً لأن
يقال المراد بالتم المسافر غير المقيم (قوله وفي معناه) أي معنى عدم الاتمام بتم عدم الاتمام
بمشكوك في سفره قال في المنهج وعدم اقتدائه بمن جهل سفره أو بتم فلو اقتدى به أو بمن
ظنه مسافراً فبان مقيماً فقط أو مقيماً ثم محدثاً اتم اه (قوله أو بمشكوك) أي وعدم اتمام
بمشكوك بعد قيامه بأن اقتدى به ثم قام فثبت المأموم الخ وخرج بمشكوك ما لو علم سهوه
كأن في بلغ سفره ثلاث مراحل فلا يلزم المؤتم به الاتمام ثم ان جعل هذا شرطاً لمقتضى لا كان قوله
سابقاً أو لا شرطاً في الشرط وهو الذي يدل عليه قول أبي شجاع وان ينوي التصرع مع
الاحرام والاكسا كان شرطاً آخر (قوله وان بان) أي في قيامه لثلاثة أنه ساء بحذف الياء
والتموين قال في الخلاصة

وحذف بالتموين ذي التنوين ما لم ينصب أولى من ثبوت فاعلاماً

وقين له أن يسجد للسهو في هذه الحالة (قوله كالوشك في نية نفسه) أي في انه نوى القصر
أولاً فيلزمه الاتمام وان تذ كر حالاته أي جزء من الصلاة حال التردد على الاتمام ولو قام القاصر
بثلاثة عامداً عالماً بالاموجب لاقام كنيته أو بنية اقامة بطلت صلاته أو ساء بها أو جاهلاً فلا يبعد
عند تذ كره أو علمه ويسجد للسهو ويسلم فان أراد عند ذلك أن يتم عاد ثم قام بمقابلة الاتمام
في قيامه ولا عبرة به قبل ذلك ولا يلزمه بها الاتمام فان لم يتذ كر حتى اتم أربعاً نوى الاتمام لزمه
أن يأتي بركعتين ويسجد للسهو وان لم ينو الاتمام يسجد للسهو وهو قاصر وركعتاه الزائدتان
اغوا فاده في المنهج بزيادة (قوله معلوم) أي من حيث المسافة بأن يعلم أن مسافته من حلتان
فأكثر سواء كان معينا كبيت المقدس وأسيوط أو غير معين كالشام والصعيد وليس المراد
بالمعلوم في كلامه المعين لأن ذلك ليس بشرط بل المدار على علمه بطول السفر في ابتدائه بان يقصد
قطع من حلتين فأكثر قوله أنا ذاهب إلى الشام أو الصعيد ومن ذلك طالب أدب علم أنه لا يجده
في دون مرحلتين (قوله فلا قصر لهما) أي وان طال تردده وهو من لا يدري أين يتوجه أي
مادام هاتما فلو أراد غرضاً صحيحاً وقصد سير مرحلتين كان يكون معه بضاعة فبطلت لانه لا يبيعها
مطلقاً بل مضمناً فله القصر لانه خرج حيث يثق من كونه هاتماً كالواشاة معصية ثم تاب وكالهاثم
من يتعب نفسه أو دابته بالر كض بلا غرض شرعي كما مر (قوله فلا قصر لهما) أي
يجوز من أصله أولى الصلاة التي نواها لخاص عرض له وكالجاهل المذكور من ظن

أو في جمعة أو صبح لزمه
الاقتمام لقول ابن عباس
في المؤتم بغيره انه السنة
والتم كالمقيم - واه توافق
الصلاة ان أم لا وفي معناه
عدم الاتمام بمشكوك
في سفره (أو بمشكوك بعد
قيامه لثلاثة في أنه نوى
القصر أم لا) فيلزم المؤتم
به الاتمام وان بان أنه ساء
كالوشك في نية نفسه (وقصد
محل معلوم) فلا قصر لهما
(وعلم بجواز التصرع) فلا
قصر لهما به

الرباعية ركعتين فنواها في السفر كذلك فلا تنقطع صلاته في الصورتين بالاختلاف في الاولى
وان قرب اسلامه اتلاعه به ومثلهما الثانية لا يربطه اذ لا يبعد احدى جهتيه بل مثل ذلك ويعلم من عدم
اعتقادها ان يعيدها مقصورة وهو كذلك على المعتمد ويؤخذ من قوله فلا قصر ان له الاتمام
وان كان جاهلا بجواز القصر اتم جاهلا بجواز الاتمام فلا تصح صلاته والفرق ان الجهل
في الاولى عاد الى القصر وقدم في افعال الصلاة على الاصل فصحت وأما الثانية فتبين افعال
زيادة في الصلاة مع عدم اعتقاد تلك الزيادة وهو مبطل (قوله وهذا) أي الشرطان الاخيران
وقوله ولو ظنه الخ بعد ان ذكر شروط القصر شرع في ذكر نفي وعقباته وخروج بظنه ما لو شك
في أنه مسافر أو مقيم فيجتمع عليه به القصر كما مر (قوله هو أولى) أي أولوية صحة لأنه يوهـم
ان الظن ليس حكمه كذلك وعموم لأن مسألة العلم تفهم من الظن بالاولى (قوله وشك) أي
تردد قبل الصلاة أو فيها في نية القصر لكونه غير حتمي في أقل من ثلاث مراحل وقوله فزواه أي
المأموم أي جزم بنية القصر بخلاف مسألة اشارة الآتية فانه فيها غمير جازم بل معاق
واحتراز بقوله وشك في نيته عماله مسافر أو لم يشك كأن كان الامام حنفيا في دور ثلاث
مراحل فانه يتم لامتناع القصر عنده حينئذ وكذا لو أخبره قبل احرامه بان عزمه على الاتمام
(قوله بقيد زنه بقولي الخ) قد يقال لا حاجة لهذا القيد دلالة قد علم من قوله وعدم تمام يتم
فلو قال والتمصر بجمع عنده من زيادتي كاره له وجهه ما شوبرى (قوله ان قصر) أي ان بان قاصرا
بان علم بقصره بقريته أو باخباره وان كان حبيبا أو فاسقا حيث صدقه المأموم فان كذبه أتم
(قوله فان أتم امامه أولم يتبين له حاله الخ) محترز ان قصر أي علم بالقصر وعدم تبين حاله كأن مات
الامام أو جن أو هرب (قوله لزومه الاتمام) أي وتلافونية القصر نعم ان بان له حدث الامام قبل
علمه باتمامه أو بعده فله القصر والاقامة فيما ذكر كالاتمام (قوله فقال) أي بقاؤه وكذا بلسانه
قبل التحرم والابطال صلاته لانه كلام أجنبى وهذه غير مسألة التيقن كما علمت نعم هي قريية منها
لما أخذها غاية كافي المنهج ان قال عقب قوله قصر ان قصر وان علم بنية بنية فقال ان قصر
قصر الخ كان أخصر (قوله لم يضر التعليل) لانه تصریح بمقتضى الحال وما كان كذلك
لا يؤثر في النيات وانما يقع يوم الشك عن رمضان اذا علم وتبين أنه منه احتياط الغرض
الصوم وأيضا الاصل في يوم الشك أنه من شعبان لان الاصل بقاؤه ولذا صح تعليله آخر رمضان
اذا تبين أنه منه وهذا الغالب على المسافر القصر (قوله ان قصر الامام) أي وعلم بقصره كما مر
والعلم أنه ينتهي سفره بوصوله الى ما نزلت بموافقة من سور أو غيره وان لم يدخل منه هذا اذا
رجع الى وطنه أو الى غيره فجمع الى غير وطنه فيشترط في انهما سفره أحد أمرين اما الاقامة فيه
بالعمل اقامة قاطعة للسفر وهي أربعة أيام غير يوم الدخول والخروج وامانة الاقامة فيه
قبل لموقعه وهو ما كثر مطلقا أو أربعة أيام صحاح والفرق أن الوطن له قوة لا توجد في غيره
وينتهي سفره ايضا بنية رجوعه ما كنا الى غير وطنه لحاجة باز نوى الرجوع الى وطنه مطلقا
أو لغيره لغير حاجة فلا يصر في ذلك الموضع الذي وقعت فيه النية فان سافر منه فسفر جديد
فان كان طويلا قصر والا فلا فز نوى الرجوع الى غير وطنه لحاجة لم ينته سفره بذلك وكيفية
الرجوع التردد فيه واذا جاز في هذه المسألة المورث رجوع الحاجة أبيع له القصر داخله وينتهي

وهذا ان من زيادتي (ولو
ظنه) هو أولى من قوله ولو
علمه (مسافر أو شك في نيته)
القصر فزواه (قصر)
جواز اية بـ زنه بقولي
(ان قصر) لانه الظاهر من
حال المسافر فان أتم امامه
أولم يتبين له حاله لزومه الاتمام
ولو شك في نية الامام القصر
فقال ان قصر قصرت والا
أتمت لم يضر التعليل فله
القصر ان قصر الامام

(ثانيهما جواز الجمع) (غير مصيرة) (بين ظهر وعصر) (بين (مغرب وعشاء) (لا بين ٢٨٣ صبح وغيرها ولا بين عصر ومغرب وانما

يجوز الجمع (لغير طویل) (بقيد زنه بقولي (مباح) (كان في العصر يجامع الرخصة (تقديمًا) في وقت الأولى (وتأخيرًا) في وقت الثانية فان كان سائرًا في وقت الأولى فتأخيرها أفضل والافعلكسه وذلك للاتباع رواء الشيخان في الظهر والعصر وأبو داود وغيره في المغرب والعشاء (ولمطر تقديمًا) في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعًا بجمع أو غايًا جميعًا الظهر والعصر والمغرب والعشاء وفي رواية لمسلم من غير خوف ولا سقر قال الامام مالك

(قوله اذا ضاق وقت الصلاة التي تقصر) ظاهره وان كان ضيقه لعارض (قوله فان كان سائرًا في وقت الأولى) أي ونازلاً وقت الثانية حتى يصح قول المحقق بعد وان كان قوله والايشمل ثلاث صور ويمكن تنزيل الشارح على المعنى بان يعم في قوله سائرًا في وقت الأولى أي سواء كان سائرًا في الثانية أو نازلًا وصورة النزول فيه - ما عهده في الأولى لان وقت الثانية وقت الأولى بخلاف العكس

أيضا باقامته بالفعل في أثناء الطريق مثلا بوضع غير حاجة أصلا أو لها لكن تحقق عدم قضائها في أربعة أيام فينتهي بجواز الإقامة فان توقعها لكل وقت قصر ثمانية عشر يوما غير يومي الدخول والخروج قال الرملي وما يقع كثيرا في زمانها من دخول بعض الحاج مكة قبل الوقوف بغير يوم مع عزيمتهم على الإقامة بمكة بعد رجوعهم من منى أربعة أيام فأكثر هل ينقطع سفرهم بمجرد وصولهم لمكة الثانية الإقامة بها ولو في الاثناء أو يفترا إلى رجوعهم اليها من منى لانه من جملة مقصدهم فلا تأثير لانيتم الإقامة القصيرة قبلها ولا الطويلة الا عند الشروع فيها وهي انما تكون بعد رجوعهم من منى ودخولهم مكة للنظر فيه بحال والثاني أقرب اه (قوله جواز الجمع) امام العصر أو الغمام والمراد بالجو اذ عدم الامتناع فيصدق بالندب فيما اذا كان عالما بقتدي به والوجوب فيما اذا بقي من وقت العصر مثلا ما يسع أربع ركعات فيجب حينئذ الجمع تأخيرًا مع القصر ويهلم من ذلك أنه اذا ضاق وقت الصلاة التي تقصر عن انتمامها كان القصر واجبا وانه لوضاق وقت الأولى عن الانتهاء ولقصر لزمه أن ينوي تأخيرها إلى ثمانية لقدرته بذلك على ابقائها (قوله لغير مصيرة) أما هي فلا تجمع تقيدها بالفقد بعض شروطه وهو صحة الأولى بقبض أو ظنا وهو منتف هذا الاحتمال وقوعها في الخيوض وإها الجمع تأخيرًا لعدم اشتراط ذلك فيه ودخل في الغير من تلمذه الاعادة كفاقد الطهورين والمتميم بعمل يغلب فيه وجود الماء وكذا المستحاضة فلها الجماعان (قوله ولا بين عصر ومغرب) وكذا لو نذر أربع ركعات وقت الظهر وأربع ركعات العصر من يوم واحد ثم سافر قبل دخول وقتها فلا يجوز له الجمع بأن يسلي ثمان ركعات في وقت الظهر أو العصر قاله نذر انما يسلك به مسلك واجب التمسك في العزيم دون الرخص والابلان القصر فيه قاله في الایعاب (قوله لا سقر) في نسخة بالياء وقوله طویل فلا يجمع في القصر خلافا لما لك وأما جمعه صلى الله عليه وسلم في عرفة وفي مزدلفة فلانه كان مستديما سفره الطويل اذ لم يقم قبلها ولا بعدهما أربعة أيام فالجمع للسفر وعند أبي حنيفة لانسك (قوله في وقت الأولى) أي بان يوقع الثانية في وقتها (قوله فان كان سائرًا في وقت الأولى) وكذا ان كان نازلًا فيهما أو سائرًا فيهما فالتأخير في هذه الثلاثة أفضل لعدم سهولة التمسك بالقديم للخروج من خلاف من منعه ولا في وقت الثانية وقت الأولى حقيقة بخلاف العكس أمالو كان نازلًا في وقت الأولى سائرًا في وقت الثانية فالأفضل التمسك بالقديم وهذا هو المعقد وان كان قوله والايشمل ثلاث صور واعتمد هذا ابن حجر تبعه المصنف (قوله فتأخيرها أفضل) أي ما لم يتميز التقديم بكل جماعته بخلافه التأخير والافالقديم أفضل (قوله وذلك) أي جواز الجمع تقديمًا وتأخيرًا فهو راجع للمتن وقوله ولمطر عطف على لسفر (قوله سبعًا جميعًا) أي من الركعات وكذا غايًا وانما سقر على العمد دون أن يقول المغرب والعشاء والظهر والعصر لا يهاجم ذلك جواز القصر لما بينه وبين الجمع من اهله الجماعة وهي اربعة الجوزة لكل من في السفر فرجاء يومهم من ذكر الجمع في المطران القصر مثله فدفع ذلك بالتخصيص على عدد الركعات وقوله الظهر والعصر يرجع لقوله غايًا وما بعده يرجع لقوله سبعًا وهو وافقون مشقوش (قوله قال الامام مالك) أي ووافقه الشافعي في هذا التأويل غير مقلده لان المهم لا يقدح في ذلك لكن استشكل كل بان في بعض الروايات ولا مطر

أجيب بأن المعنى ولا مطر شديداً ولا مطر دائم فلهذا انقطع في أثناء الثانية (قوله أرى ذلك)
بضم الهمزة وتفتحها به في أظن أو أعتقد أي وظن المجتهد منزل منزلة اليقين وقوله أي للمطر
(قوله لأن المطر قد ينقطع الخ) أي فيؤدي إلى إخراجها عن وقتها من غير أن يذبح بخلاف السفر
أدرك (قوله رخصته) أي المطر والحاصل أن الزمروط سبعة أن يوجد المطر عند التحريم
بهم ما وعنه من التحلل من الأولى وبينهما وأن يصلي جماعة وأن تكون الصلاة على بعد عرفا
وأن يتأذى بالمطر في طريقه والترتيب والولاية رتبة الجمع (قوله عن يصلي جماعة) الجماعة شرط
على المعتمد فقول القليوبي وكذا قرأى بمسجد ضعيف ولا يشترط الاعتدال الحرام بالثانية فقط
على المعتمد أيضاً وإن انقردوا في باقيه أما الأولى فلا يشترط فيها الجماعة أصلاً لوقوعها في وقتها
بل تجوز فرادى ولا بد من نية الإمام الجماعة أو الإمامة واللام تنعقد صلاته ثم إن علم المأمومون
لم تنعقد صلاتهم أيضاً ولا انعقدت ولا بد أيضاً أن لا يتباطأ المأمومون بالأحرام عنه فان
تباطؤوا لم يكن أدركوا بعد أحرامهم معه زمناً يسع الفاشحة قبل ركوعه صلاتهم والأفلا
فلو أحرموا حال ركوعه لم يصح صلاتهم كالأمام لم يدم الجماعة (قوله يمكن) أي مسجد أو غيره
(قوله يتأذى) هو ضابط البعد والمراد أذى لا يحتمل عادة لا مثاله ونخرج به من يعيش في كنف
أو بابيه عند باب المسجد نعم للإمام الراتب أن يجمع تبعاً للمأمومين وإن لم يتأذى بالمطر وليس مثله
المجاورون بالمسجد على المعتمد خلاف القليوبي (قوله إن ذابا) أي بحيث يذوب الثوب وكذا
إن لم يذوب أو كانا قطعا كبارا يحصل التأذى به أو ما إذا انقطع المطر وكان ينزل من الميازيب
أو السقوف وحصل منه تأذي فيجوز الجمع حينئذ بخلاف الوحد فلا يجوز الجمع به (قوله في جمع
الثقة - ديم) أي بان يجمع العصر معها في وقتها بشرط أن تقع صحيحة يقينا وظنا والأفلا جمع
ونخرج بذلك جمع التأخير فلا يجوز جمعهما مع العصر في وقته لأن شرطهما الوقت (قوله ويشترط
الخ) ذكر للثقة - ديم أربعة شروط وللتأخير شرطين ولا يشترط للثقة - ديم تحقق بقائه وقت الأولى
إذا الأصل بقاؤه فهو جائز بالنية فإن كان الوقت باقيا فهو جامع والأفلا فاعل للثانية في وقتها
ولا يشترط للتأخير ترتيب ولا ولاية (قوله الترتيب) بأن يبدأ بالأولى لأن الوقت لها والثانية تبع
فلو صلى العصر قبل الظهر أو العشاء قبل المغرب لم يصح لأن التتابع لا ينعقد ثم على متبوعه
وله إعادة الأولى بعد الثانية إن أراد الجمع فلا يقع ما قدمه فرضا ولا اعتدالا إن كان عامدا عالما
والأوقع له نقلهما معا هذا إن استمر جهله إلى فراغه منهما فإن علم وهو فيه لم تقع له فرضا ولا اعتدالا
مالم يكن عليه فرض من نوعها فتقع عنه (قوله والولاية) كسر الواو الموحدة والمالاة والمالاة بان
لا يطول بينهما فصل عرفا فإن طال ولو بعد تركهم وانغمضوا ومن الطويل قدر صلاة ركعتين
ولو باخف يمكن أي بالفعل المعتاد فإن خالف المعتاد وصل إلى الرتبة بينهما في مقدار الفصل
اليسير لم يضر ويشترط مع الولاية أن تقع الأولى صحيحة يقينا فلا بد كركوعها من ركعتين
الأولى بطلانها لجمع تقديمها وتأخيرها أو من الثانية وأمكن صحتها بتدركها بان لم يطل الفصل بين
سلامه منها وتذكره تداركه وضح الجمع أو طال الفصل وجب تأخيرها إلى وقتها ولا جمع وإن شئت
بان لم يدرك ترك من الأولى أو الثانية لزمه إعادة ما بالجمع تقديم بان يصلي كلامه - ما في وقته
انتهاها أو يجمعهما تأخيرا على المعتمد وإنما امتنع جمع التقديم لاحتمال أنه من الثانية مع طول

أرى ذلك بعد نذر المطر أما
الجمع له تأخير فلا يجوز
لأن المطر قد ينقطع قبل
أن يجمع ويختص رخصته
عن يصلي جماعة يمكن بعد
يتأذى بالمطر في طريقه
والثلج والبرد كطيران ذابا
والجمعة كالتأخير في جمع
الثقة - ديم سفر ومطرا
(ويشترط الجمع بتقديم)
سفر ومطرا (الترتيب
والولاية) بين الصلاتين

(قوله وأن تكون الصلاة
بصلي) سيأتي ما فيه (قوله
هو ضابط للبعد) أي في
المسافة هما شرط واحد
بمعنى أنه يلزم من الثاني
الأول شيئا (قوله ولا
يشترط للتقديم تحقق بقائه
وقت الأولى) أي من حيث
جهة الصلاة وإن كان يشترط
بقاؤه إلى انعقاد الثانية
من حيث كون المجموعه كما
بأن للمعنى

لانه المأثور ولا يطل الولا بالاقامة للصلاة الثانية ولا باطلب الخفيف للتعيم وهذا ٢٨٥ الشرطان من زيادة في (نية الجمع

في الاولى) ولومع التحال
منها ليعتبر التقديم المشروع
عن التقديم سهوا (وبقاء
السفر) في الجمع له (الى عقد
الثانية) لمقارن العذر
الجمع فلو اقام في الاولى او
بينهما امتنع الجمع وان سافر
عقب الاقامة (ووجود
المطر) في الجمع له (أول كل
منهما) لذلك (وعقد سلام
الاولى) ليتحقق اتصالها
بأول الثانية حال العذر
ولا يضر انقطاعه في أثناءهما
وهذا الشرط من زيادة في
(و) يشترط (الجمع التأخير
كون التأخير بنية الجمع قبل
خروج وقت الاولى بقدر
ركعة فأكبر) اذ يادرا كلها
منه تكون الصلاة أداها
آخر بلانية حتى خرج وقت
الاولى أو لم يبق منه ما تكون
الصلاة فيه أداها
وصارت قضاء ووقع في
المجموع ما يخالف ذلك
فاحذر (وبقاء سفره الى
آخر الثانية) فلو اقام فيها
وقعت الاولى قضا لانها
تابعة للثانية في الاداء للعذر
وقد زال قبل تمامها وكرت
في شرح الاصل فوائد آخر

(قول المصنف وبقاء
سفره الى آخر الثانية) أي
التي هي صاحبة الوقت أي

الفصل في او بالاولى المعادة بعدها (قوله لانه المأثور) أي المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم
(قوله ولا باطلب) أي طلب الماء وقوله الخفيف أي عرفان يكون دون ركعتين بأخف ممكن
والأشهر وقوله للتعيم أي لأجل صحة وكذا لا يطل بالتعيم ولا بالوضوء أيضا لانه من مصلحتها
بل لو كان الفصل اليسير ليس لمصلحتها كما كل لقيحات لم يضر هذا كما اذا تبين عدم طول الفصل
بان لا يسع ركعتين بأخف ممكن كما مر فان شك في الطول وعدمه لم يجزله الجمع لانه رخصة
ولا يصار اليها الا بيقين (قوله ونية الجمع) أي بقلبه والابطال مساندة (قوله ولومع التحال) أي
التسليم الاولى وكذا مع التحريم كما يدل له كلام الرمي وإنما كفت عند التحال لحصول الغرض
بذلك (قوله عن التقديم سهوا) أي أو عبثا والاولى - انه لو تركه بعد تحلله ثم أراد قبل طول
الفصل جاز (قوله وبقاء السفر الخ) وكذا يشترط بقاء وقت الاولى الى عقد الثانية وان خرج
في أثناءها على المعتمد وقوله في الجمع له أي للسفر وضميره فيما بعد عائد على المطر (قوله الى عقد
الثانية) وان لم يقارن عقد الاولى على المعتمد فلو نزع في الظهر من الابل بالدفن سارت السفينة
فتوى الجمع صحيح وهذا كالمستثنى من اشتراط دوام السفر وقتها ويترق منه وبين حدوث المطر
في أثناءها حيث لا يجمع به على الاصح لاشتراط وجوده في أولها بان من شأن السفر أن يكون
بأختياره فنزل اختياره منزلة السفر بالفعل حتى لو كان بغير اختياره كان له الجمع على المعتمد
ولا كذلك المطر (قوله العذر) وهو السفر وقوله لذلك أي لأجل أن يقارن العذر وهو المطر
الجمع (قوله ليتحقق) بالبناء للفاعل فأتصالها بالرفع والنصب وللمفعول فهو يارفع لا غير وضمير
اتصالها الاولى ويؤخذ من قوله ليتحقق الخ اشتراط امتداده بينهما فيعتبر وجوده في أربعة
مواضع ويشترط تيقنه حتى لا يكتفى الاستصحاب لانه رخصة لا بد من تحقق سببها لوقال لا تسر
بعد سلامه انظر هل انقطع المطر أو لا بطل جمعه لذلك في سبب الرخصة (قوله بقدر ركعة)
ضعيف والمعتمد ما في المجموع (قوله اذ يادرا كلها) أي الركعة منه أي من وقت الاولى تسكون
الصلاة أداها أي مجازيا بالتعبية ما وقع خارج الوقت لما فيه لاحقية اذ لا يحصل بركعة (قوله
أو لم يبق الخ) بالعطف باو في صحاح النسخ وهو ظاهر (قوله ووقع في المجموع ما يخالف ذلك)
وهو أنه لا بد أن تقع النية في وقت يسع الاولى تأمة ان أراد تمامها ومقصود ان أراد قصرها
وهذا هو المعتمد كما قاله الزيادي ولا ينافيه تعبير الروضة الذي اعتر به المصنف بما لو فعلها فيه
كانت أداها لان مراده الاداء الحقيقي وهو لا يحصل بركعة كما مر لا المجازي الذي يحصل
بذلك (قوله وقعت الاولى قضاء) سواء قدمها على الثانية أو أخرها عنها على المعتمد (خاتمة)
ذكر في الروضة وأصلها ان الرخص المتعلقة بالسفر الطويل أربع القصر والفطر ومسح
الخف ثلاثا والجمع على الاظهر والذي يجوز في القصر أيضا أربع ترك الجماعة وأكل الميتة
وليس مختصا بالسفر والتعيم واسقاط الفرض به وليس مختصا بالسفر أيضا والتفعل على الدابة
وزيد على هذه الاربعة أمور منها سفر المودع بالوديعة بعذر وسفر الزوج باحدى نسائه بقرعة
(فروع) * القصر للمسافر أفضل ان بلغ سفره ثلاث مراحل وليس مديا له ولا ملاحا معه
عمله في السفينة والافلا تمام أفضل والصوم له أفضل من الفطر ان لم يشق عليه لان فيه براءة
الذمة فان شق عليه بان ملقه مفعله نحو لم يشق احتماله عادة وهو المراد بتعبير المؤلف في شرح

مع كونها ثانية فعلا أيضا بالنسب تعاميل الشارح بعدوان كان المعقد أنه لا بد من بقاء السفر الى تمامها ما عدا ما رتب =

المنهج يحذر فانهظر أفضل أم اذا خشى منه تلف منعمة عضر فيجب النظر فان صام عصى
وأجزاه وحمل جوارا فطر للمسافر اذا رجا إقامة يقضى فيها والابان كان مديا له ولم يرج ذلك
فلا يجوز له النظر على المعقد لادائه الى اسقاط الوجوب بالكيفية وقال ابن حجر بالجواز وقائده
فيما اذا أفطر في الايام الطويلة أن يقضيه في أيام أقصر منها ويمتنع الجمع بمعرض وحمل وظلة
على المعقد

• (باب صلاة الجمعة) •

• سميت بذلك لاجتماع الناس لها أو لجمع الخير فيها أو لجمع خلق آدم فيها ولا اجتماعه فيها بحقها على
عرفات ويومها أفضل أيام الاسبوع خرج عرفة يعتق الله فيه ستمائة ألف عتيق من النار ومن
مات فيه أعطى أجر شهيد ووفى فتنه القبر وهي السؤال بأن يخفف عنه لان عدم السؤال أصلا
خاص بالانبياء ونحوهم عن استثنى من العموم وإيلتها أفضل الايام بعد ليلة القدر ليلة القدر
أفضل من ليلة الاسراء بالنسبة لنا أما بالنسبة له صلى الله عليه وسلم فليلة الاسراء أفضل اذ وقع له
فيه مارؤية الباري تعالى بعيني رأسه على الصحيح وليلة المولد أفضل من غيرها والمراد بليلة الاسراء
وليلة المولد اللتان المعينتان لانظائرهما من كل سنة وعند الحنابلة أن يوم الجمعة وليلتها أفضل
وفرضت بمكة ليلة الاسراء ولم تقم به القلة المسلمين أو خلفاء الاسلام وأول من أقامها بالمدينة
قبل الهجرة آء عبد بن زرارة بقريفة على ميل من المدينة يقال لها تسبع الخضعات اما باجتهاد
أو أمر له ولما عيب بن عمر حين بعثه عليه السلام بالمدينة ومرا أنه أفضل المسلات وهي من
خصائص هذه الامة وأبست ظهرا مة صورة لانه لا يغنى عنها وان كان وقتها وقتا وتدارك به
كما سيأتي بل صلاة مستقلة على الاصح اقول عمر رضى الله عنه الجمعة ركعتان من غير قصر على
لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم وقد خاب من افتري وهي عزيمة لانها تتقال من التكليف
بالظهور الى التكليف بها وقبل رخصة لانها تتقال من أربع لاثني (قوله بضم الميم الخ) حاصله
أن الميم ثمانية وتسكن فالجملة أربع لغات اسكن الساكن العين بمعنى المفعول أى مجموع فيه
الناس ومفتوحه بمعنى الفاعل أى جامع للناس وهذه قاعدة كاية فيما كان على وزن فعلة يقال
رجل ففعله يسكون الحاء أى مضحوك عليه ومنه غرفة بمعنى مغرورة ونحوه محضرك الحاء أى
ضاحك على غيره وكذا همزة لازمة بمعنى هاهنا لا من وقرئ قوله تعالى من يوم الجمعة بضم الميم فقط
وما القياس في القراءة مدخل في كل ما أجازته القراءة أجازته اللغة ولا عكس وهذه اللغات
الأربع في اسم اليوم وأما اسم الاسبوع فهو بالسكون لا غير يقال سبوت جمعة يسكون الميم
واسم كل التانيث فيه وهو اسم لذكر اليوم أو الاسبوع وأجيب بان التاء للمبالغة ونحو
علامة وجعها بجمع وجمع (قوله اذ انودى) أى أذن الاذان الواقع بين يدي الخطيب من
الواقف جانب المنبر لانه المعهود في زمنه صلى الله عليه وسلم أما غيره فحدث في زمن عثمان وتسن
اجابة كل منهما وان كان أحدهما باقن الاخر فاذا وقع البيع ونحوه من العقود والصالحات
ولو كتابة عن تلمذه ولو مع من لا تلمذه بعد الشروع في الاذان المذكور حرم مع صمته هذا اذا
جاس له في غير المسجد أما فيه فيكره أو في الطريق ذاهبا اليها فلا يكره أو وقع قبيل الشروع
في الاذان بعد الزوال كره واعلم أن قراءة الآية من المرقى وما يقوله الآن بدعة حسنة لان

• في الفعل أولا كما يعلم
من شرح المنهج وحاشيته
وبهذا تعلم أن تميم الحشى
يقوله سواء قدمها الخ
لا يناسب فرض مسألة
المصنف وتعليل الشرح اه
قلت وهذا بناء على الظاهر
والافيتاني حمل كلامهما
على ما هو مراد الحشى
فتأمل

• (باب صلاة الجمعة) •

بضم الميم وسكونها وقتها
وسكى كسرهما والاصل
في وجوبها آية اذ انودى
لصلاة من يوم الجمعة

(قوله وهذه اللغات الأربع
في اسم اليوم الخ) الذى في
• واثنى المنهج أنهم فى
الجمعة بمعنى الاسبوع وأما
بمعنى اليوم فالضم فقط

في قراءة الله ولا تسكتنه الخ ترغيبا وترهيبا في الايمان بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 في هذا اليوم العظيم وفي قراءة الحديث بعد الاذان وقبل الخطبة تنبيه على اجتناب الكلام
 المحرم والمكروه في هذا الوقت لاختلاف العلماء فيه وقد كان صلى الله عليه وسلم يقول
 في الخطبة وهو حديث صحيح (قوله أي فيه) وقيل من بيانية بيان لا إذا أي اسمعوا الى ذكر الله
 وقت النداء للصلاة وذلك الوقت يوم الجمعة والمراد بكراهة الصلاة وقيل الخطبة تسمية لكل
 باسم الجزو وجه الدلالة من الآية انه أمر بالسعي وظاهره الوجوب واذا وجب السعي وجب
 ما يسعي اليه ولا نهى عن البيع وهو مباح ولا نهى عن فعل مباح الا فعل واجب (قوله
 كخبر مسلم) وكخبر من ترك ثلاث جمع ثم اوناطبع الله على قلبه (قوله لقد همت أن أص) أي
 بأن أمر أصله أمر فقلت الهمزة الثانية ألخا قال في الخلاصة وهذا يدل ثاني الهمزة من
 كلمة البيت (قوله ثم أحرقت على رجال) على زائدة أي رجالا في بيوتهم أو في زائدة أي أحرقت على
 رجال بيوتهم وهم في حق يحترقوا أو البيوت فقط ويكون في التعزير بالمال المال
 واستشك كل الحديث بأن التحريق فيه قتل بالمثل وهو حرام وأجيب بأنه ورد في قوم منافقين
 يتركون الصلاة رأسا كما لا لذلك صدره وهو أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر
 ولو يعاون ما نهيهم الا نهيهم ولو حبوا واقد همت الخ وتحريقهم جائز اذا تعين طريقا قتلهم
 وأجيب على تقدير كونه في المؤمنين بأنه صلى الله عليه وسلم لم يحرقهم وانما همت بتحريقهم ولا
 يلزم من الهمم الفعل لا لولا لم يحرقهم ساهم به لانا نقول له همت بآبهم ما دهم نزل وحى بالمنع
 أو تغير اجتهاده وبأن ذلك كان قبل تحريم القتل بالمثل وبأن ذلك من خصائصه صلى الله عليه
 وسلم (قوله عن الجمعة) الرواية المشهورة عن الجماعة ولذا استدلل غير المصنف بهذا الحديث
 على وجوب صلاة الجماعة ولكن الشارح مطلع فلهذا اطاع على رواية فيها عن الجمعة (قوله
 ومعلوم) أي من خارج وهذا جواب عما يقال انه ذكر شروطها ولم يذكر حقيقةها والحكم على
 الشيء فرع عن تصوره وحاصل الجواب انه معلوم من خارج فالحكم في قوله ويختص باشتراط
 الخ حكم على معلوم لا على مجهول (قوله ركعتان) يجهر فيهما بالجماع وهي عند وجود شروطها
 فرض عين اتفقا ونقل قول انه افترض كفاية غلط اه خضر (قوله وغريهما) كالسنتين
 والمبطلات والمكروهات وفي نسخة وغريهما وهي صحيحة أيضا (قوله باشتراط أمور) أي
 مجموع أمور فلا يرد أنه ذكر منها الاسلام والتكليف وهما لا يختصان بها وأجيب أيضا بأن
 المختص بهما مع غريهما لا وحدهما والشيء مع غريهما غير منفردا والبادخلة على المنصور
 (قوله لخصتها) أي وانعقادها ولزومها وان كان يرد لهذا شرط وهو عدم العذر فهذه الستة
 شروط في كل من الثلاثة ولذا سيباق في بيدها ثم يقول وانما عبيد الخ (قوله الإقامة) أي
 اقامتها ووقوعها في أبنية نال عوض عن المضاف اليه والجمع ليس بقيد فالمراد الجنس الصادق
 ببناء واحد ومثل البناء السرب وهو بيت في الارض والكهف أي الغار في الجبل فيلزم
 أهلها الجماعة وان خلتا عن الأبنية وبشرط اجتماع الأبنية عرفا وأن لا يزيد ما بين المنزلة على
 ثلثائة ذراع داخلها أو خارجها في محل لا تقصر الصلاة الا بعد مجاوزة عما تقدم في المسافر
 أفاده الرحمان (قوله ولو من خشب) كبلاد اسلامبول وقوله أو قصب أي قاصي وهو الغاب

أي فيه وأخبار كخبر مسلم
 اقد همت أن أصرجلا
 يصلي بالناس ثم أحرقت على
 رجال يخافون عن الجمعة
 في بيوتهم ومعلوم أنها
 ركعتان وهي كغريهما
 في الارض كان والشروط
 وغريهما وتختص باشتراط
 أمور ذكرتها بقوله (يشترط
 لخصتها) ستة أمور أحدها
 (الإقامة في أبنية) ولو من
 خشب أو قصب

(قوله وذلك الوقت يوم
 الجمعة) فيه أنه يلزم كون
 المكان أعم (قوله فلا يرد
 الخ) الطاهر أنه لا يرد
 لهذا السؤال لان الشرط
 انما هو العدد الموصوف
 بذلك تدبر (قوله ولزومها)
 أي بالنسبة لغیر الاستيطان
 كما سيأتي في المتن (قوله وأن
 لا يزيد الخ) عبارة مد أو أن
 لا يزيد فجعله شرطا مرددا
 وهي أوضح

وقوله الا كذا في ابيية (قوله بخلاف الصبراء الخ) محتمر رأبينة فلا تصح فيها الستة لالا
ولا تهاواهي وخطبها ومن يسميها ومنها مسجد ان وصل عن البلد بحيث يقصر المسافر
قبل تجاوزته فلا تصح الجمعة فيه لانهم حينئذ مسافرون ولا تصح الجمعة بالمسافر ولو اتصلت
الصلاة وطالت حتى خرجت من القرية صحت الجمعة الخارجين تبعان كان وقوفهم في محل
لا تقصر الصلاة الا بعد مجاوزته والا فلا تصح لهم الجمعة وان زادوا على الاربعين وهذا هو المعتمد
كافي شرح الرمي ولو كانت الخيام بصبراء او اتصل بهم مسجد فان عدت الخيام معه بالمد او احدا
ولم تقصر الصلاة قبله صحت الجمعة به والا فلا كما يؤخذ من الضابط المذكور واعلم ان اقامة
الجمعة لا توقوف على اذن الامام او نائبه باتفاق الائمة الثلاثة خلافا لابي حنيفة وعن الشافعي
والاصحاب انه يندب استئذانه فيم اخشبة الفتنة وخرجوا من الخلاف امانة تذهب فلا يذهب
من الاذن لانه محل اجتهاد (قوله وان كان في الخيام) أي من أخشبة ونحوها اذا تسمى بناء
فلا يلزمهم الجمعة حيث لم يسميها في الدائم من محل الجمعة ولا تصح منهم فيها الا ان صلى الله عليه وسلم
لم يأمر النعمين حول المدينة بها (قوله ولو انهم دمت الخ) هذا في معنى التعميم في ابيية كانه قال
أبينة ولو باعتبار ما كان كهذه الصورة وليس لنا الجمعة تصح في فضاء الا فيم اودكر لها ثلاثة قبود
الاول قوله انهم دمت وخرج به مالوا اقام جماعة في محل لاحداث أبينة فيه فلا تصح فيه قبل اتمام
البناء استصعابا لا صل في الحالين الثاني قوله أهلهما وخرج به مالوا اقام غير أهلهما على العمارة
ومثل أهلهما ذريتهم وان لم يولدوا فيها الثالث قوله على العمارة أي عازمين عليها او خرج به مالوا
اقام أهلهما غير عازمين على العمارة بان عزموا على الخراب أو طاقوا أي لم ينووا شيئا فلا تصح
بهم (قوله لزمتهم الجمعة) فيحرم عليهم تركها أي وصحت منهم لان الصحة لازمة للزوم بخلاف
العكس ولذا عبر به وليس لنا الجمعة تصح في فضاء لافي هذه (قوله وسواء كانوا في مظال أم لا)
لانهم اوطنهم ومظال بفتح الميم مدغم أصله مظال جمع مظال بضمها اسم فاعل كطل أي شيء
يظللهم ويغنيهم من حر الشمس (قوله أوضح) أي وأخصر أيضا وانما كان أوضح لان الخططة
بكسر الخاء علامات الابنية قبل وجودها ولا يلزم من حصولها حصول الابنية وابست كافية
وانما عبر بأوضح لامكان الجواب عن الاصل بان اضافة خططة للابنية بيانية أي خططة هي أبينة
(قوله باربعين) أي ولومن الجن وجدهم أم مع الانس ان علم وجود الشروط فيهم من
الدورة وغيرها وكانوا على صورة بني آدم ولا يعارض ذلك ما نقل عن النص من كفره مدعي
رؤيتهم على باطلاق الكتاب لانه محمول على من ادعى رؤيتهم على ما خلقوا عليه لا على صورة
بني آدم وأجمعوا على أن يبينوا صلى الله عليه وسلم مرسل اليهم ويدخلون الجنة خلافا لابي حنيفة
واللهيت قال النووي ان ابليس كان من الملائكة لانه لم ينقل ان غيره هم أمر بالسجود والاصل
في الاستثناء الاتصال وقيل من الجن فهو منقطع واختاره السيوطي وغيره واستشكك الاول
بان الملائكة معصومون وأجيب بان عصمتهم مشروطة بدوامهم على صفة الملائكة
أما بعد تسليم اعنهم فتجوز منهم مخالفة كهاروت وماروت ومن جملة من بعث له صلى الله عليه
وسلم ابليس وفائدة ذلك مع علمه بتجتم شقاوته وزيادة العذاب عليه في الآخرة والظاهر أنه لم يجمع
به وما ينقل في الوصايا المشهورة انه سأل عن أبغض الناس اليه فقال له أنت الى آخره لا أصل له

لان الجمعة لم تقم في عصر
النبي صلى الله عليه وسلم
وانداه الراشدون الا كذلك
سواء المساجد وغيرها
بخلاف الصبراء وان كان
بها خيام ولو انهم دمت الابنية
واقام أهلهما على العمارة
لزمتهم الجمعة في الأسم
وطنهم وسواء كانوا في
مظال أم لا ونعميري بأبينة
أوضح من تعبيرة بخططة
أبينة (و) ثانيا (اقامتها
باربعين) ولو بالامام

(قوله لان الصحة لازمة) برد
المرتد الا أن يقال غالبا

ثم صح أنه قال تقات على شيطان في صلاتي الحديث فيجته حل أنه هو وأنه غيره وأخذ منه أثنتا
 طهارة والاف كلف بمسكه وهو يصل ويرجح الثاني رواية فتذكرت دعوة أني سليمان هب لي
 ملكا الخ فاطمته أما الاثنية فلا تنفعهم لانهم غير مكافين ولو كان بعض الاربعين صلاها
 بعمل آخر أو مريضاً على الظهر أو كان فيهم من لا يعتد به وجوب بعض الاركان أو شك في اتيانه
 بجميع الواجب بخلاف ما اذا علم منه فسد عندنا فلا يحسب ولو لم يكن في البلد الا أربعون
 أو اقل ردوا في خمس صحت جمعهم حيث وجدت فيهم الشروط وان كانوا متصقين ولو كان فيهم
 في هذه المسألة أي قصر في التمسك لم تصح جمعهم باطلاق صلاته فينقضون فان لم يقصر والامام
 فإني صحت كالمواضع في درجة واحدة بشرط كل أن تصح صلاته لنفسه وأن تكون
 مغنية عن القضاء كما في شرح الرمي وان لم يصح كونه اماماً لا يقوم خلافاً لا قام به وحمل
 الا كنفاء بأربعين في غير صلاته ذات الرقاع أما في غير شرط زيادتهم على ذلك فيحرم الامام
 بأربعين ويقف الزائد في وجه العدو ولا يشترط بلوغ ذلك الزائد بأربعين ولو حال التحريم لكن
 الشرط أن يسمع الخطبة من كل فرقة أربعون هكذا قيل والمعتمد كما سيأتي أنه لا يشترط في
 الفرقة الثانية بلوغها أربعين واعلم أن العلماء اختلفوا في العدد الذي تنفع به الجمعة على خمسة
 عشر قولاً أحدها تصح من الواحد رواه ابن حزم وعليه فلا تشترط الجماعة بل تصح فرادى
 الثاني اثنان كالجماعة وهو قول النخعي وأهل الظاهر الثالث اثنان مع الامام عند أبي يوسف
 ومحمد والليث الرابع ثلاثة معه عند أبي حنيفة وسفيان الثوري الخامس سبعة عند
 عكرمة السادس تسعة عند ربيعة السابع اثنا عشر عند ربيعة أيضاً في رواية الثامن مثله
 غير الامام عند الحق التاسع عشرون في رواية ابن حبيب عن مالك العاشر ثلاثون كذلك
 الحادي عشر أربعون بالامام عند الامام الشافعي الثاني عشر أربعون غير الامام عند الشافعي
 أيضاً قال عمر بن عبد العزيز وطائفة تقول الشافعي ولو بالامام رد على هذا القول الثالث
 عشر خمسون عند أحمد في رواية وحكى عن عمر بن عبد العزيز الرابع عشر ثمانون حكاه
 المازري الخامس عشر جمع كثير من غيرهم وهو ما دل هذا الاخير أرجحهما من حيث الدليل
 نقله في المواهب عن ابن حجر في فتح الباري (قوله مسامحة) تميزه فرد قال في الخلاصة

وميز العشرين للثلاثة بواحد كأربعين حيناً

وقوله مكافياً أي بالغاً قلاً فهو شرط نفعين شرطين فجعله الشروط ستة (قوله لا يظعن) أي
 لا يسافر الخ وهو تفسير للاستيطان ولو توطن يلدن اعتبر ما فيه أهله وماله فافيه أهله فاقامته
 فيه أكثر من استوت انعقدت به في كل منهما اه قل (قوله الحاجة) كزيارة وتجارة (قوله
 لأنه صلى الله عليه وسلم) دليل على اشتراط التوطن وقوله يجمع بعضهم الباقين الجيم وتشديد
 الميم المذكورة أي يصلي الجمعة وقوله بحجة الوداع أي فيها وكانت في السنة العاشرة من الهجرة
 ولم يحج بعد فرض الحج الا هي وفيه انزل قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم الآية (قوله مع
 عزمه على الإقامة) أي عكة بعد عرفة أي ما أي قلة غير طامة للفرقة فاذ جمع تقديم والجمع
 للفرقة وقال أبو حنيفة كان مقيماً والجمع للنسك (قوله اعدم التوطن) علة لقوله لم يجمع وفيه
 نظر لاحفال أنه لم يجمع اعدم الا بنية بعرفة أو لا فركايد لظاهر قوله صلى به الظهور والعصر

(مسامحة مكافاً حراً) لا يتباع رواء البيهقي وغيره مع خبر صلوا كما رأيتوني أصلي (متوطناً) بحال الجمعة (لا يظعن) شتاء ولا صيفاً (الحاجة) لأنه صلى الله عليه وسلم لم يجمع مع بحجة الوداع مع عزمه على الإقامة أي ما اعدم التوطن

(قوله ويرجح الثاني الخ) انظر وجهه واهل وجهه انه انما تركه ولم يقتله لأنه كروى كان هو بابيس اتركه مطاقاً لأنه منتظر اه وتتوقف صحة هذا الجواب على انه أمسكه ليقته (قوله ولو كان بعض الاربعين الخ) زعمهم في أصل المسئلة (قوله خلافاً للشافعي) أي حيث اشترط ذلك ويلزمه عدم جمعهم فيما اذا كان بعضهم قارئاً وبعضهم أمياً غير مقمرو كان الامام قارئاً وجمعهم فيما اذا كانوا كاهن أمين وهو بعيد (قوله فجعله الشروط الخ) أي شروط الشرط

تقدما وان أمكن كون الجمع للمطر في دلالة الحديث المذكور على عدم انعقادها بالمقيم غير
 المتوطن نظر لعدم اقامته عليه الصلاة والسلام في تلك الجهة اقامة قاطعة للسفر ولذلك قال
 السبكي لم يصح عندي دليل على عدم انعقادها به وتضيته انه لو أقام أربعون ليلة سنين وليس
 به غيرهم لا يجب عليهم الجمعة اذ لم يتوطنوا وهو مشكل وان كان هو المذهب كذا قاله غيره قال
 سم يكتفي في الدليل ان غالب أحوالها التعبد ولم تنبت اقامتها بغير الملة وتوطنين (قوله وكان يوم
 عرفة الخ) أي في وقوع الحج حينئذ من يذ فضل وان كان لم يرد فيه دليل بخصوصه (قوله فيها)
 أي في جهة الوداع وقوله وصلى بها الظهر والعصر يحتمل أنهم ما قصورتان وتامتان (قوله فلا
 مع الخ) شروع في أخذ محذور القيود المذكورة على الترتيب وقوله ولا بغير مكاف أي من صبي
 ومجنون ومكران وقوله ولا بغير ذكر أي من أتى وخشي نعم لو كان الخشي زائدا على الأربعين
 ثم بعد احرامهم بطلت صلاة واحد منهم دامت جمعهم لاحتمال ذلك كونه ويغتفر في الدوام ما لا
 يغتفر في الابتداء (قوله ولا بغير متوطن) كمن أقام عازما على عودته لوطنه ولو بعد مدة طويلة
 كالحساورين ان علم علم أو قرآن أو تجارة وكما يقع كثيرا أن جماعة يخرجون من بلادهم لعداوة من لا
 ويسكنون بلدة أخرى وينتقم العود إلى بلادهم ولو بعد سنين فلا يحسبون من أهل تلك البلدة
 المقيمين بها وان طالت مدتهم وقوله لما مر أي وهو قوله لأنه صلى الله عليه وسلم الخ وفيه ما مر
 وقوله في وقت الظهر أي المحذورين من الزوال إلى مريض ظل الشيء مثله (قوله فلو خرج
 الوقت) أي يقينا أو ظنا بخبر عدل أو فاسق وقع في القلب صدقه بخلاف مجرد الشك فانه لا يضر
 في الاثناء لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ولان الاصل بقاؤه ويضر في الابتداء فيمنع
 انعاده لانه لا يتردد فيه فيمضون ظهره فلو تيقن في أثناء الظهر أن الوقت باق بطأت واستأنفوا الجمعة
 ان بقي ما يسهها والاستأنفوا ظهره أيضا ولو علم في صورة الشك فنوى الجمعة ان بقي الوقت
 والافظه صرح ان تيقن بقاء الوقت لانه تصرح بمقتضى الحال كنية ليله الثلاثين من شعبان
 غدا ان كان من رمضان والام يصح ولو سلم الامام التسليمه الاولى وتسعة وثلاثون في الوقت
 وسلمها الباقيون خارجة صحت الجمعة الامام ومن معه فقط دون المسلمين خارجة فلا تصح جمعهم
 وكذا الجمعة المسلمين فيه لو نقصوا عن الأربعين كأن سلم الامام فيه وسلم كل من معه وهم التسعة
 والثلاثون أو بعضهم خارجة فلا تصح جمعهم وانما صحت الجمعة للامام وحده فيكونا محدثين
 دونه لان الحدث تصح صلاته فيما اذا فقد الطهورين بخلاف الجمعة خارج الوقت (قوله وهم
 فيها) ولو عند التسليمه الاولى منها وقوله أتموها ظهره ابناء على ما نعل منها فحينئذ يسر بالقراءة
 ولا يحتاج إلى فيه الاتمام نعم بسن ذلك وانما ظهره ابناء على ما نعل منها فحينئذ يسر بالقراءة
 فوجب بناء أطولها على أقصرها كما صلاة الحضر مع السفر ولا يجوز الاستئناف لانه يؤدي
 إلى اخراج بعض الصلاة عن الوقت مع القدرة على ايقاعها فيه (فرع) لو بان الامام جنباً أو
 محدثاً صحت ان تم العدد بغيره والا فلا تصح ومثله ترك بعضهم القراءة أو البسولة كما يقع في
 الارياق من المأمومين المالكية فليتنبه له (قوله في الركعة الاولى) أي بقسامها بان يسفر معه
 إلى السجود الثاني أما الثانية فلا يشترط فيها الجماعة فلو صلى الامام بأربعين ركعة ثم أحدث أو
 فارقوه ولو بلا عذر فاتهم كل منهم لنفسه أجزأتهم الجمعة ويشترط أن لا تبطل صلاة واحد من

وكان يوم عرفة فيها يوم الجمعة
 وصلى بها الظهر والعصر
 تقديم بار واهم مسلم فلا تصح
 بكافر ولا بغير مكاف ولا
 بمن فيه رق ولا بغير ذكر
 لثمة صم ولا بغير متوطن
 لما مر (و) ثلث الشروط
 وقوع الجمعة (في وقت
 الظهر) لا تباع رواء
 الشيطان (فلو خرج الوقت
 وهم فيها أتموها ظهره) كما
 لو كان شرط القصر وجب
 الاتمام (و) رابعها (الجماعة)
 في الركعة الاولى

(قوله شعبان) لعله رمضان
 (قوله اخراج بعض الصلاة
 الاولى اخراج ~~كلها~~
 مع القدرة على ايقاع بعضهم

لأنه المأثور نلو صلاها

أربعون فرادى لم تصح
(و) خامسها (أن لا يسهلها)
بالصوم (ولا يقارنها) فيه
(جمعة) أخرى (بجعلها إلا
ان عسرا اجتماع الناس
بمكان) وهذا الشرطان
من زيادتي والثلاثة الأولى
جعلها الأصل بشرط
لوجوب الجمعة لا صحتها
والمنقول مامر

(قوله وسن الظهر) أي ولو
كانت الجمعة أعيدت بمس
واحد وانما سنت الظهر
حينئذ لا حتمال سبق جمعة
في المرة الأولى فلا يصح
بعد جمعة بل كان القياس
حينئذ وجوب الظهر كما
وجب الجمعة لاحتمال
المعية وحكمنا على
الأولى باليطلق انما هو
بحسب الظاهر فخر وأجاب
بعضهم بترجح الاحتمال الثاني
وضعف الأول بأن الأصل
عدم سبق جمعة فتأمل
(قوله كافي مصر) قال بعضهم
الظاهر أن التعدد فيها الغير
حاجة في بعضها (قوله فلا
تسن الظهر الخ) أي حيث
لم يتعد الحل والاسن (قوله
كشارع) نقل عن شيخنا
الشوأنى أنه لا يد أن يكون
المكان صالحا للاجتماع فيه
فلا ضرر بالاجتماع

الأربعين يحدث أو نحوه قبل سلام نفسه والابطال صلاة الكل وان كان هو الآخر وان ذهب
الأولون إلى أمّا كنهم ويلزمهم إعادة الجماعة أن أمكن والافظهرا وجه ذابله فيقال شخص
أحدث في المسجد فبطلت صلاة آخر في يده وخرج يحدث الشخص قبل سلامه حدث من تمت
صلاته فلا يضر كما توهمه بعضهم لأنه ليس في صلاة والحاصل أن الجماعة بشرط في الركعة الأولى
فقط والعهد بشرط في جميعها واعلم أنه يجب نية شخوالامامة فيها كالمذورة والمعادة والمجموعة
بالمطر ولو كان الامام ممن لا تلزمه كسبي ومسافر والمعنة انه لا يشترط صحتها تقدم احرام من
تفقه عليهم على غيرهم بدليل صحتها خلف الصبي والعبد والمسافر اذا تم العدد بغيرهم (قوله لانه)
أي المذكور من الجماعة لا يقيده كونها في الركعة الأولى والا فاما ثوراى المنقول عن النبي صلى
الله عليه وسلم الجماعة في كل ما فالمراد المأثور في الجملة (قوله أن لا يسهلها ولا يقارنها) أي يشترط
عدم السبق والمقارنة وتصوره معرفة ذلك بأن يشهد مسافرا أو مريضان ان احرام هذا سبق
احرام هذا أو قارنه فان كان الشاهد ممن تلزمه الجمعة لم تصح ثم ادته لنفسه بتركها والعبرة باحرام
الامام وقوله بالتصريح أي بآخره وهو الرأى من أكبر وخرج به التحلل والخطبة فلا عبرة بالسبق
أو المقارنة فيها (قوله فيه) أي التصريح وقوله بغيرها يخرج به السابق والمقارنة في غير محلها
فلا يؤثران (قوله الا ان عسرا اجتماع الناس) اما لكثرتهم أو لقتال بينهم كحرام وسعد أو بعده
أطراف البلد بأن يكون من بطرفها لا يبالغهم الصوت بشرطه الا تبة والبرية بمن يغلب فعلة
له في ذلك المكان على المعتمد وان لم يحضر بالقل وان لم تلزمه كالأرأة والعبد وان لم تصح منه
كالجنون وقبل من تلزمه وقبل من تصح منه والمعتبر غلبة الحضور ولو في بعض الأيام كولد
السيد البدوي فيجوز التمهيد أيام المولد ولا تجب صلاة الظهر ولا كذلك بعد المولد واعلم انه
اذا تعددت الجمعة بالحاجة بأن عسرا الاجتماع بكان جازا لعدد بقدرها وصحت صلاة الجميع على
الاصح سواء وقع احرام الأئمة معا أو مرتبا وسن الظهر من اجابة مقابلة أو غير حاجة في جميعها أو
بعضها أو لم يدر هل هو الحاجة أو لا كافي مصر ووقع احرام الأئمة معا وشك في المعية والسبق
بطلت جمعة الكل واستؤنفت ان اتسع الوقت فيجتمع الناس بعمل أو محال بقدر الحاجة
وإذا لم يكن جمعة أو جمعتين مثلا وكان القياس أن يفعل بمصر هكذا وتسب صلاة الظهر حينئذ
بعد الجمعة في صورة الشك أما في صورة المعية فتبرأ ذمتهم بإعادة الجمعة فلا تسن الظهر بعدها
بل لا تصح فان لم يتسع الوقت أو لم تتفق لهم إعادة الجماعة في مصر وجب الظهر أو مرتبا وعلم
السبق ولم يفس صحت السابقات إلى انتهاء الحاجة وبطلت فيما زاد ثم من غلب على ظنه أنه من
السابقات لم يجب عليه صلاة الظهر بل تسن أو من الزائدات أو شك وجب عليه ذلك أو علم
سبق واحدة بعينها ثم نسي أو علم سبق واحدة لا بعينها رجب استئناف الظهر فقط لاتباع
الصحة بالقاسدة تصور التعدد لغير حاجة تحس واعلم أيضا أن صلاة الظهر بعد الجمعة اما
واجبة كافي مصر على مامر أو مستحبة فيما اذا كان التعدد بقدر الحاجة فقط أو زائدا عليها
في بعض الصور كما مر أيضا أو حرام فيما اذا كان بالبلد جمعة واحدة فقط كبعض قرى الاوياف
(قوله بكان) أي ولو غير مسجد كشارع وخان (قوله وهذا الشرطان) وهما الجماعة وعدم
سبق جمعة واعلم أن من أدرك مع امام الجمعة ركعة ولو ما تفقه لم تنه الجمعة فيصلى بعد زوال

قدوته بفعل رفته أو سلامه ركعة أخرى ويسن أن يجهر فيها أو بذلك بلغز ويقال لنا من ردي على
بعد الزوال صلاة يجهر فيها أو أن أدرك دون الركعة فاتت الجمعة فيتم بعد سلام امامه ظهرا
ويشوي وجوباني اقتدائه بجمعة موافقة للإمام ولأن اليأس لم يحصل منها إلا بالسلام وبذلك بلغز
ويقال لنا شخص نوي ولا صلى وصلى ولا نوي (قوله وتقدم خطبتين) هذا المصنف أولي من قول
بعضهم وسادسهم الخطبتان لا يهاجم ذلك أن ذات الخطبتين شرط للجمعة وأن تقدمها شرط لهما
وليس كذلك بل هما مع تقدمهما شرط لصحة الجمعة وكذا في صدر الإسلام بعد الصلاة فتدبرنا
لأن الشرط مقدم على المشروط وسبب تقديمه ما أن أهل المدينة أصابهم جوع فقدم دحية بن
خليفة الكلبي بخبارة من الشام والنبي صلى الله عليه وسلم لم يخطب للجمعة فأنصرفوا ولم يبق منهم
الأغلبية أنفس أو اثنا عشر أو أربعون إلى غير ذلك من الأقوال السابقة فقال والذي نفسي
بيده لو خرجوا جميعا لأضرم عليهم الناري ناروا كانوا يستعملون العير بالطبل والتصفيق وذلك
هو المراد بالله في الآية وخص مرجع الضمير فيها بالتجارة لأنها المقصودة وقيل حذف من
الثاني لدلالة الأول والنقد ديراووا وانقضوا إليه (قوله عن تصح خلفه) أي صادرتين من
تصح الخ وهو هذا يفيد اعتبار كونه من لا لزومه الإعادة كتميم على وجه لا يقطع تيممه الصلاة
وكونه غير أي قصر في التعلم فإن لم يقصر فيه صححت خطبته لصحة الصلاة خلفه وعنده من
الأربعين (قوله في الوقت) أي وقت ظهر يومه أو قوله لأنه المأثور أي المنقول عن النبي صلى الله
عليه وسلم ما روي أنه كان يخطب بعد الزوال فلما جازت قدومه ما تقدمه ما صلى الله عليه وسلم
إيقاعا لهم في أول الوقت وتخفيفا على المبكرين وإن كان خروجه صلى الله عليه وسلم إلى الجمعة
متصلا بالزوال ومثله جميع الأئمة في جميع الأمصار (قوله وهو) أي الإمام متطهر يخرج به
السامعون فلا يشترط طهرهم كما لا يشترط سترهم ولا فقههم بل ما لا يسهونه ولا كونهم داخل محل
إقامتهم حيث كانوا داخل نحو السور ولا يشترط أيضا في الخطبة والمعتبر صحة طهر الخطيب
عند السامعين فلا يكفي طهر حنفي وانع بلانية كما يؤخذ من قوله عن تصح خلفه الجمعة (قوله
من الحدث) أي الأم غروا لا كبر فلو أحدث في أثناء الخطبة استأنفها وإن سبقه الحدث وقصر
الفصل بخلاف ما لو استضاف هو أو القوم واحدا من الحاضرين فإنه يبنى على ما فعله الأول من
الخطبة نعم لا يجوز البناء في الانحطاط مطلقا إذا أغشى على الخطيب قبل أن يتم الخطبتين لم يجز
البناء منه ولا من الخليفة لزوال الأهلية فيه دون الأول أو أحدث بين الخطبة والصلاة وطهر
عن قرب لم يضر (قوله والخطبتان) أي غير المعنوية في بدنه أو مكانه أو محموله ومنه ما ينف أو
عكاز في أسفله نجاسة أو موضوع عليها لا يجوز قبض ذلك ولا قبض حرف منبر عليه نجاسة في
محل آخر ومن ذلك أن يكون فيه عظم عاج من عظم الفيل فإن قبض بيده على محل النجاسة
بطلت خطبته مطلقا وإن قبض على محل طاهر منه فان كان يجبر بجبره بطلت أيضا والأقلا
(قوله مستتر) أي سائر عورته وقوله قائم الخ انما جعل القيام شرطاً في ركائفي الصلاة لأن
الصلاة أقوال وافعال فمما يجب جعل القيام الذي هو فعل من أجزائها بخلاف الخطبتين قائمهما
أقوال فقط فجعل القيام شرطاً لهما لأنه خارج عن مساهمتهما وكذا يقال في الجلوس بينهما جامع
الجلوس بين الصلوات وقوله عند القدرة متعلق بكل من مستتر وقائم وقوله بلوح بتشديد

(و) سادسها (تقدم
خطبتين) على الصلاة
لإتباع رواد الشيطان (عن
تصح خلفه) الجمعة ولو صليا
زاد على الأربعين بخلاف
من لا تصح خلفه كجنتون
وصي من الأربعين وكافر
ويعتبر وقوعه ما (في
الوقت) لأنه المأثور (وهو
منطهر) من الحدث
والخطبتان مستتر قائم بهما
عند القدرة كما بلوح

قوله وإن كان خروجه الخ
عبارة مرد ومعلوم أنه كان
خروجه متصلا (قوله عليه
نجاسة في محل آخر) أي على
التفصيل الآتي

الواو المذكورة أي يشترط أن يكون الجلوس يقتضي أنه كان قائما وقوله أي به هذا الشرط وهو
 القيام (قائدة) يسن عقب السلام من الجمعة قبل أن يقرأ بسم الله وبسم الله قراءة الفاتحة
 والاختلاص والمعوذتين **بسم الله** يعني قول يا غني يا جدي يا مبدئ يا معبد يا رحيم يا ردد أغني
 بحلالك عن حرامك وبفضلك عن سرك أربع مرات من وأطاب عليه أغناه الله تعالى وورثه
 من حيث لا يحتسب وغفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وحفظ له دينه ودينه وأهله وولده ذكر
 ذلك ابن حجر والخطيب قال شيخنا الحنفى والدعاء المذكور وارد في حديث صحيح عن النبي صلى
 الله عليه وسلم (قوله بسم الله) الباء بمعنى مع متعاقبة بحذف نون الخطيبين أو حال منهم أو الاعتبار
 السماع من الجالسين بالقوة بأن يكونوا بحيث لو أصغوا سمعوا فلا يضر فخر لغا بخلاف
 الصم والنوم الثقيل ولولا بعضهم لا مجرد التعاس فلا يضر كالتشاغل بالمحادثة نعم لا يضر صمهم
 الإمام لأنه يعرف ما يقول أما السماع من الخطيب فبالفعل فيجب عليه أن يرفع صوته حتى
 يسمعه الجالسون (قوله هو أولى من قوله بحضور) أي لأنه لا يلزم من الحضور السماع بأن
 يكون مع صمهم أو نوم فقتضى كلام الأصل أن ذلك كاف وإيس كذا بخلاف السماع فإنه يلزم
 منه الحضور (قوله من تنعق بهم) أي من يتوقف انعقادها عليهم وهم أربعون أو تسعة
 وثلاثون سواء يرفع الخطيب صوته بأركانهم ما حتى يسمعها تسعة وثلاثون سواء بالقوة لا بالاعمال
 كما مر فلو تشاغل بعضهم مع بعض وكانوا الأصغوا سمعوا كفى على المعتد والمعتبر بهاءهم
 لأركانهم ما وان لم يسمعوا ما زاد عليهم ولا يشترط فهم معناها ومن لم يسمع الخطيب كن يوم قوما
 ولا يعرف معنى الفاتحة فلا يكفي الإبرار ولا السماع دون من ذكر ولأنه لا تنعق بهم ولا
 الحضور مع صمهم أو بعد أو نوم على ما مر ويكره الكلام من المستمعين حال الخطبة خلافا لثلاثة
 الثلاثة حيث قالوا بجرمته وحمل الآية النسيب ثم إن دعوت له ضرورة وجب أو سن كالتعليم
 لواجب والنسي عن محرم ولا يكره قبل الخطبة وبعدها وبينهم ما ولو أغبر حاجة ويجب رد السلام
 وإن كرهه أدأوه بسن تشعبت العاطس والرد عليه والفرق بينهما وبين رد السلام أن هذا دعاء
 لغبر وهو لا يجب ورد السلام تأمين وتركه بخيف الملم وتقدم حرمة الصلاة ولو فرض مضيقا من
 معود المنع ومثلها معبود التلاوة والشكر فيمتنع وإن سجد الخطيب ولو من البعيد المشغل
 بتلاوة لأن شأن ذلك الأعراض (قوله ويجلس) بالنصب عطف على سماع على حد قوله وليس
 عبارة وتقرعني البيت قال في الخلاصة

وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه أن تابنا أو من حذف

وكذا يقال في وجه دوم بعده وأقل الجلوس أن يكون بقدر الظمان في الصلاة كما في
 الجلوس بين السجدين وبين أن يكون بقدر سورة الاختلاص وأن يقرأها فيه للوتر
 الجلوس بينهم ما حسب بتا واحدة فيجلس ويبقى بخطبة أخرى ومن خطب فاعد العذر فصل بينهم ما
 وجوب بابتسامة فوق مكانة التنفس والحي وكذا من خطب قائما أو مضطجعا العجزه عن الجلوس
 في فصل كل منهم ما حسب كمة (قوله ولا يتعين له الوصية) أي ولا يلتزم بالتقوى كما علم من قوله
 ونحوها أي كالمراقبة والتوفى كراغبه وخافوه والتقوى امتثال أوامر الله تعالى
 واجتناب نواهيه (قوله بخلاف الحد والصلاة) أي ما دهم ما فتنه بين بأي صيغة كانت كالحمد لله
 أو أحمد الله أو أنا حمد لله أو لله الحمد وكالصلاة على محمد وأصلى أو أصلى فلا يكفي غير مادة الحمد

به قول بعد ويجلس بينهم ما
 (بسم الله) هو أولى من قوله
 بحضور (من تنعق بهم)
 الجمعة (ويجلس بينهم ما
 ويحمد لله) تعالى فيهما
 لا اجتماع رواه مسلم (ويصل
 على النبي صلى الله عليه
 وسلم) في ما لأنه المأثور
 (ويعظه بهم) بالوصية
 بالتقوى ونحوها لا لا يباع
 رواه مسلم ولا يتعين لفظ
 الوصية بخلاف الحمد
 والصلاة

كالشكر ولا غير مادة الصلاة كالرجة ولا يكتفى بالضمير وان تقدم مرجعه ويتعين أيضا لفظ الله فلا يكتفى الحمد للرحمن والخالق ولا يتعين لفظ محمد والفرق أن اللفظ الجلالة بالنسبة لبقية أسمائه تعالى وصفاته منزلة تامة فان له الاختصاص التام به تعالى ويقههم منه عند ذكره ساثر صفات الكمال بخلاف بقية أسمائه تعالى وصفاته ولا كذلك لفظ محمد بالنسبة لبقية أسمائه صلى الله عليه وسلم فانه ليس له منزلة تامة عليهم ولا يقههم منه عند ذكره ساثر صفات الكمال وانما تعين مادة الحمد والصلاة دون الوصية بالتقوى لان الغرض منها الوعظ كما أشار إليه بقوله ويعظمهم وهو حامل بغیر افظها كأطعموا الله ولا نالم تعبد بلفظها فظ بخلاف لفظي الحمد والصلاة فانا تعبدناهم في مواضع في الجملة أي بقطع النظر عن صيغة مخصوصة (قوله فيهما) أي في كل من الخطبتين والمراد بالسلف الصحابة وبالحلف من بعدهم من التابعين وتابعيهم وأما المتقدمون فهم من قبل الأربعة مائة والمتأخرون من بعدهم فاهم عبارتان معناهما مختلف (قوله ويقرأ آية مفهومة) أو بعضها منها أطول ولا على المعقد كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته وقوله من عمل صالحا فلننسه ومن أساء فعليه انما اشترط الافهام هنا لان المقصود الوعظ بخلاف العاشر عن الفاتحة لا يشترط في الاتيان بيدها الافهام بل اذا حفظ آية غير مفهومة ولو منسوخة الحكم فقط دون التلاوة كفت قراتها ولا يكتفى هنا آية نشتمل على الأركان كلها غير الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لعدم آية مشتملة عليها لانه لا يسمى خطبة فاذا قرأها أيها الناس اتقوا ربكم الآية بقصد القراءة والوعظ حصات ركنية القراءة فقط فان قصد الوعظ فقط حصل أو القراءة فقط أو أطلق حصات القراءة فقط فيهما وما ومثل ذلك ما اذا قرأ الحمد لله الذي خلق السموات والارض الآية بقصد الحمد والتلاوة الخ ماص (قوله في احدهما) يقرأ بالالف لانه مقصور وروان كتب بالياء (قوله لكن يسن كونها في الاولى) وتسكني قبلها وكذا بينهما وقوله لتكون في مقابلة الخ فيحصل التعادل بينهما ما ويكون في كل واحدة أربعة أركان (قوله للمؤمنين) أي خصوصا كالحاضرين أو عموما ولو لجميع المسلمين مالم يرد جميع ذنوبهم والامتنع لوجوب اعتقاد دخول طائفة من المؤمنين النار ولو واحد او ما ذكرنا فيه (قوله والمؤمنات) الايمان به سنة وليس من الأركان فلو اقتصصر عليه لم يكن بخلاف ما لو اقتصصر على المؤمنين (قوله قال الامام) أي امام الحرمين لانه المراد عنه هذا الاطلاق في كتب الفقه بخلافه في كتب الأصول أو الكلام فالمراد به الرازي (قوله وأرى) بضم الهمزة بمعنى أظن وقبحها بمعنى اعتقد (قوله بأمور الآخرة) أي خصوصا وعموما (قوله اوطار) جمع وطر وهو الحاجة ويطلق على الشهوة ومنه فلما قضى زيد منها وطرا الآية (قوله ولا بأس بتخصيصه بالسامعين) كقوله اللهم اغفر للعاضرين بل يكتفى بتخصيص بعض السامعين اذا كان ذلك البعض أربعين ذلوا نصرف من خصهم وأقام الجمعة بأربعين لم يدع لهم كفى لكن التعميم أولى من تخصيصه بالحاضرين وتقدم أنه يمتنع اللهم اغفر لجميع المسلمين جميع ذنوبهم بخلاف اللهم اغفر لجميع المسلمين ذنوبهم وخروج بقوله بالسامعين بتخصيصه بالعائدين كرحمهم الله فلا يكتفى (قوله لا بأس به) استقيد من ذلك انه مباح أما الدعاء لأمّة المسلمين وولادتهم أمورهم عموما بالصالح والهداية فسنة (قوله مجازفة) أي مباغة وخروج عن الحد كالعادل المعطى كل ذي حق حقه الذي

(فيهما) لا يتبع السلف والخلف (ويقرأ آية) مفهومة لا ككتم نظر للاتباع رواه الشيخان (في احدهما) لا يعين الاطلاق الادلة لكن يسن كونها في الاولى تسكون القراءة فيها في مقابلة الدعاء في الثانية (ويدعوا له مؤمنين والمؤمنات) وذكر من من زيادتي (في الثانية) لانه انما تورط بالامام وأرى أن يكون الدعاء متعلقا بأمور الآخرة غير متصير على أوطار الدنيا وأنه لا بأس بتخصيصه بالسامعين كقوله رحمكم الله وأما الدعاء للسلطان بخصوصه فالخيار كافي المجنون أنه لا بأس به اذا لم يكن فيه مجازفة في وصفه ونحوها وذكر في شرح الاصل فوائد أخرى ويعتبر في الخطبة مع ماص

لا يظلم مع كون أصل الوصف فيه فهذا مكره ان لم يحش من تركه ضررا أو فتنه والاوجب كافي
قيام بعض الناس لبعض ولا يشترط في خوف الفتنة غلبة الظن بل يكفي أصله وقوله ونحوها
كوصفه بالوصاف الكاذبة كالسلطان المغايزي والحال أنه لم يغز أصلا فيحرم ذلك الاضرورة
والاوجب (قوله والاتها) بأن لا يطول فصل عرفا غير الوعظ بين أركان كل منهما ولا بينهما
ولا بين فراغه ما والصلاة وضبط طوله بقدر ركعتين بأخف ممكن فان نقص عن ذلك لم يضر
وكتبت عن ترتيب أركانهم الان الاصح أنه ليس بشرط بل سنة فقط (قوله عربية) أي وان كان
القوم عجمية الاية هم ومنهم الانهم يعرفون أنه يعظهم في الجملة فالمدار على معرفتهم بقريته أنه
واعظ وان لم يعرفوا ما يعظهم به ويجب عليهم تعلمها بالعربية ويكفي في ذلك واحد منهم فان لم
يتعلم احد منهم أمثروا كلهم ولا تصح خطبتهم قبل التعلم فيصلون ظهرا هذا كله مع امكان التعلم
فان لم يمكن خطب واحد منهم بأي لغة شاء بشرط أن يفهم الحاضرون تلك اللغة على المعقد
بجلافة العربية لا يشترط فهمهم اياها كما هي لانها أصل وغيره ابدل فان لم يحسن أحد منهم
الترجمة فلا جمعة لهم لا تتفاءل شرطها (قوله وجميع ما اعتبر فيها الخ) جملة ما ذكره اثنا عشر شرطا
الطهور والستر والقيام والولاء والجلوس بين ما والذكورة والوقت ووقوعه في أبنية وفعلاهما
قبل الصلاة والسمع والسمع ويشترط أيضا تميز فرضهما من سننهما كافي الصلاة على
تفصيل تقدم (قوله والوعظ) ولا يضر تطويله كما يقع الآن بل ذلك سنة لا يمنع الولاء كما مر وكذا
لا يضر تكرير بعض الأركان كما يقع الآن أيضا وقوله والمؤمنات الأولى اسقاطه لانه سنة
كما مر (قوله فأركانها) وهي خمسة اجمالا ثمانية تفصيلا لان الثلاثة الأولى تجري في الخطبتين
(قوله كل مسلم مكاف) انما ذكره ما وان لم يمتصبا بالجمعة توطئة لما بعدهما كما مر والمراد
بالمكاف البالغ العاقل والحق به متعدد جزيل عقله فيلزمه قضاؤها (قوله يرخص في ترك الجماعة)
بكسوع وعطش ومرض وخوف ويلحق به الاشتغال بتجهيز الميت ومثل ذلك ما لو احتاج الى
كشف عورته بحضرة الناس ولم يمكنه الاستنجاء الا كذلك فتسقط عنه الجماعة بخلاف ما لو
خاف خروج الوقت فيلزمه كشف عورته وعلى من حضر غرض بصره ولو كان به ريح وأمكنه
الوقوف خارج المسجد بحيث لا يؤذي أحدا فينبغي أن يلزمه الحضور اهـ (قوله عما يتصور
هنا) احترازه عن الريح الباردة بالليل فانها عذر ثم لا هنا الا بعدد الفجر اربع عدا اذا الزمه
السعي من الفجر (قوله وهذا) أي قوله لا عذر له وقوله وان ذكره الاصل أي مع قوله لا عذر له
وقوله وتنعقد عطف على تلزم أي وتصح منه أيضا فالوصاف ثلاثة (قوله وانما أعيد) أي قوله
وتنعقد به مع علمه مما مر في قوله واقامتها بأربعين الخ فانها شروط للصحة ويلزمها الانعقاد كما مر
ويحتمل أن المراد وانما أعيد المسلم المكاف المستوفي للشروط المذكورة مع أنه قد تقدم في
قوله وثانيها اقامتها بأربعين مسلما الخ اضرورة التقسيم المشار اليه بقوله فلا تلزم المعذور
مطلقا الى آخر الاقسام المتفرعة عليه بالفاء (قوله فلا تلزم المعذور) أي وان تعطت الجماعة
بتخلفه وهذا هو القسم الثاني من الستة وقوله مطلقا أي سواء كان عذره بسفر أو غيره
مكرض وعري وجوع وأكل ذي ريح كرهه نعم ان أمكنه زوال عذره والحضور لزمه وكذا اذا
حضر ولم يدم عذره ومن الأعذار الحاف بالطلاق أن لا يصلي خلف زيد فتولي زيد المذكور

موالاتها وكونها عربية
وجميع ما اعتبر فيها شروط
لها الا الحمد والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم
والوعظ وقراءة آية والدعاء
للمؤمنين والمؤمنات فأركان
لها (وتلزم الجمعة كل مسلم
مكلف متوطن) بمحل
الجمعة (حرز كرا عذر له)
يرخص في ترك الجماعة مما
يتصور هنا وهذا يغني عن
اشتراط كونه صحيحا وان
ذكره الاصل (وتنعقد به)
كما علم مما مر وانما أعيد
لاضرورة التقسيم الا في
(فلا تلزم المعذور) مطلقا
(وتنعقد به) في غير المسافر

(قوله اثنا عشر) أي بعد
كونها عربية كما هو مذکور
في بعض النسخ فلهذا سقط
من النسخ (قوله ويلحق به)
الاشتغال الخ) هو من
الأعذار فلا معنى للحاق

(قوله وإذا صك كان فيهم من لا يصلح الخ) عبارة مد وان لم يكن فيهم من يصلح وهي ظاهرة (قوله اعترض الخ) الظاهر أن المراد المتعدي ومعنى عدم الزوم عدم مطالبته به الآن لعدم صحته منه وان كان مختاطبا بدليل وجوب القضاء على أنه قد قيل بعدم الزوم الآن حقيقة ووجوب القضاء انما هو بامر جديد تغليظا عليه

(والمقيم غير المتوطن) كن أقام أربعة أيام فأكثر وهو بنية السفر (أو) المتوطن (يحل يسمع منه النداء ولا يبلغ أهله أربعين فتلزمه ولا تنعقد به) ونصح منه (ومن بهرق) ولوم به مضافه وأعم من تعبيره بالعبد (والصبي) المميز (والأثني والساكن) والمقيم محل لا يسمع منه النداء ولا يبلغ أهله أربعين أو كانوا أهل خيام (والخثي) لا تلزمهم ولا تنعقد بهم (ونصح) منهم والمرتد تلزمه ولا تنعقد به ولا تنصح منه والمجنون والمغصى عليه والسكران والصبي غير المميز والكافر الأصلي لا تلزمهم ولا تنعقد بهم ولا

إمامة الجمعة ولم يكن في الحل غير ما فسقط الجمعة عن الخلاف على المعتقد لان له ابد لا في الجمعة وهو الظهور وقيل هو مكره شرعا فيصلي ولا حث ومنها السهل لا يضبط الشخص نفسه معه ويخشى منه تلويث المسجد ومنها الجبس اذا لم يكن مقصرا فيه بأن كان معسرا عاجزا عن البيعة ثم ان رأى القاضي المصلحة في منعه منعه والا فلا ولو اجتمع في الجبس أربعون فصاعد الزمهم - م وإذا كان فيهم من لا يصلح لأقامتها كان لواحد من البلد أقامتها بهم وليس منها غسل الثياب كما يفعله المهاجرون لا مكان فوله في غير ما ولا سفر المرأ كذب يومها المشهور بالمعاش لا مكان التدارك يوم الاثنين بعد يومه وذلك عذرا لانه قد يفت بتأخير السعة فربيه اغراض معاشه بخلاف تأخير الغسل عن يومها ولا يجرد الوحشة بالانقطاع عن الرفقة (قوله والمقيم) مبتدأ خبره فتلزمه الخ ودخلت عليه الفاء لما في المبتدأ من العدموم وهذا هو القسم الثالث (قوله) أربعة أيام فأكثر (ولو سنيين كجوارى الزهر) (قوله أو المتوطن) عطف على غير المتوطن فالقسم قسمان (قوله يحل يسمع منه) أي من طرفه النداء أي الاذان من الواقف بطرف بلد الجمعة والمعتبر سمع واحد فأكثر من ذلك الحل بالقوة مع اعتدال الصوت واستواء المكان وعدم المانع من هواء أو شجر مثالا ولا يعتبر العلوف لو كان المحل على عال يسمع أهله النداء لعلوه ولو فرض على مستولى يسمعهم لم يلزمهم بخلاف عكسه (قوله ولا يبلغ أهله أربعين) فان بلغوا ذلك لزمهم فيه ويحرم عليه تعذيبه منها وان صلوا في غيره وقوله فتلزمه أي المقيم بقسميه بحضوره إلى بلد الجمعة فان سمع من محلين قدم الاكثر جما فالا قرب اليه (قوله ومن بهرق) مبتدأ والصبي وما بعده عطف عليه والخبر لا يلزمهم وهذا هو القسم الرابع ونصته خمسة افراد (قوله فهو أعم) أي لشعوله المبعوض لكن فيه أنه شامل للآثني فيلزمه السكران وقوله والصبي المراد به الذكر كما عبر به الأصل لا يلزم السكران أيضا فأقدم قل (قوله والآثني) أي المميز حرة أو رقيقة بالغة أو غير بالغة مسافرة أو مقيمة في أبنية أو خيام فنوله والمسافر أي الذكور والمقيم كذلك بدليل ما بعده أم قل (قوله أو كانوا أهل خيام) أي في موضع من الصحراء بخلاف ما لو كان خيامهم في خلال الأبنية وهم مستوطنون فتلزمهم الجمعة وتنعقد بهم (قوله والخثي) حرا أو رقيقا بالغيا أو غير بالغ - أفرا أو مقيما في أبنية أولا (قوله لا تلزمهم) أي من بهرق ومن بعدهم ان اتضح الخثي قبل فعلها ولو بعد فعله الظاهر وجبت عليه ان تمكن منها والاوجب عليه فعل الظهور ولا يكفيه ظهرو الأول ان كان فعلها قبل فوت الجمعة وتبين العتق كاتضاح الخثي (قوله والسكران) اعترض بأنه ان أراد به المتعدي أشكل عليه قوله لا تلزمهم لان ذلك تلزمه وان أراد به غير المتعدي أشكل عليه قوله وان لزم السكران القضاء وأجيب بأنه أراد به هنا غير المتعدي فتلاصق قوله لا تلزمهم وفي قوله وان لزم السكران القضاء المتعدي فلا إشكال لكن فيه عدلان الأصل ان العرفه اذا أعيدت معرفة كانت عيناً أو أراد به هنا ما هو أعم وقوله لا تلزمهم حكم عليه باعتبار أحد فرديه وهو غير المتعدي وقوله وان لزم السكران القضاء حكم عليه باعتبار فرديه الآخر وهو المتعدي فلا إشكال أيضا (قوله وبذلك) أي بالتقسيم المذكور (قوله ستة أقسام) أي لان الاوصاف ثلاثة الزوم والصحة والنفقة فتوجد كلها في مستوفى الشروط وتنفي كلها عن نحو المجنون ويوجد الاقلان في المقيم غير المستوطن والاخيران في

المعذور والاول فقط في المرتد والثاني فقط في فهو المسافر اه قل (قوله فيما ذكر) أي من قوله فتلزم الجمعة الخ وقوله في جماعة متعاقب واجب (قوله الأربعة) يصح فيه النص على الاستثناء المتصل من كلام تام موجب وقوله عبد الخ اما مرفوع على أنه خبر لمحمدوف تقديره هي أو أحدها أو منصوب بدلا أو عطف بيان ووجه بصورة المرفوع على طريقة بعض المتقدمين والرفع اما على أنه مبتدأ خبر محذوف والابتنى لكن أي لكن أربعة من المسابن لا تجب عليه - م وسوغ الابتداء بالذكر فتمت بالهذف المعلوم من السياق واما على أنه مستثنى ورفع المستثنى من كلام تام موجب لغة خرج عليها قوله تعالى فشربوا منه الا قليل منهم على قراءة تشادة واما على أنه بدل لتأويل الكلام فيه بالنفي أي لا يترك الجمعة مسلم الأربعة وقوله عبد الخ مرفوع على كل ما يدل من أربعة أو خبر مبتدأ محذوف كما مر والجر بدل من مسلم وقوله عبد الخ مجرور بدل على القول (٢) بجواز الابدال من البدل أو مرفوع خبر لمحمدوف كما مر أيضا وهذا كله ان لم تعلم الرواية ولا تعينت (قوله مملوك) أتى به للإشارة إلى أن المراد بالعبد الرقيق لا الانسان المراد من قوله تعالى الا أتى الرحمن عبدا وقوله أو صبي الخ أو بمعنى الواو في جميع المعطوفات (قوله مطالبته) أي من أمان الشارع فهو مطالب (قوله كما تقر في الاصول) أي بناء على الصحيح المذكور في أمنهم - م مخاطبون بشروع الشريعة أي بالجمع عليهم ادون المختلف في مالان لا يكافهم الا من قلد قائلها لا جميع الناس (قوله على من تلزمه الجمعة) بأن كان من أهلها وان لم تنعقد به كقيم لا يجوز له الاصر ونرج بذلك من لا تلزمه (قوله يحرم على من تلزمه الجمعة السفر) أي ولو قصريرا كليل فلو سافر ثم مات أو جن قبل الزوال سقط الاثم عنه كن أفسد صومه بجماع ثم مات فانه تسقط عنه الكفارة (قوله الا أن تمكث الخ) التعبير بالامكان صادق بما اذا توههم ادرا كه أو وثك فيه مع أن كلامهم ما غير كاف فكان الاولى أن يقول الا أن يعم أو يظن أنه يذكر كهافي طريقة أو مقصده الا أن يقال أن مراده ذلك واذا سافر مع امكان ادرا كهافي طريقة لم يأنم وان لم تلزم تعطيلها في المكان الذي أنشأ السفر منه بأن كان من تمام العدد اذا يلزم الشخص تحصيل الجمعة لغيره وهل له اذا سافر حينئذ كرهاله صار مسافرا والمسافر لا تلزمه الجمعة وانما اشترط الامكان المذكور لجواز الشروع أو يلزمه حضوره اذ كره في الانوار ما يفيد الثاني حيث قال واذا جاز السفر لا مكانه في طريقة فعليه حضوره احيث أمكن اه نعم ان شرع في السفر بقصد ترك كهافلا اشكال في الحرمة (قوله أو يتضرر) أي أو يجب السفر فورا لضرورة كانه اذا ناجية وطئها الكفار أو أسرى اختطفوه - م وظن أو جواز ادرا كههم وكبح تضيق وخاف فوته فحرمة السفر مقيدة بقيود ثلاثة أن لا تمكثه الجمعة في طريقة وأن لا يتضرر بخلافه وأن لا يجب السفر فورا وخرج بقوله يتضرر بمجرد الوحشة فلا تبيح السفر بخلاف التيم لانه وسيلة ويتكرر والجمعة مقصود ولا تتكرر ويقتضي في الاول ما لا يقتضي في الثاني (فائدة) نقل ع ش عن شرح العباب لابن حجر أن عمر رضي الله عنه طالت غيبته مرة حتى اشتاقت له أهل المدينة فلما قدم خرجوا للأناء فاقول من سبق الاطفال فجعل لهم ترك القرآن من ظهر يوم الخميس إلى يوم السبت ودعا على من يغير هذه العادة انتهى

• (باب كيفية صلاة الخوف) •

(٢) بدل على القول الخ
يتأمل في ذلك اه مصحح

والاصل فيما ذكر مع ما مر
خبر الجمعة حق واجب على
كل مسلم في جماعة الأربعة
عبد مملوك أو امرأة أو
صبي أو مريض والمراد
بعدم لزومها للكافر
الاصلي عدم لزوم مطالبته
بها في الدنيا لكن تلزمه
كغيرها من الواجبات لزوم
عقاب عليها في الآخرة كما
تقرر في الاصول لتمكنه من
فعلها بالاسلام (فرع) •
يحرم على من تلزمه الجمعة
السفر ولو طاعة بعد سفر
بومها الا أن تمكثه الجمعة
في طريقة أو مقصده أو
يتضرر بخلافه عن الرفقة
• (باب كيفية صلاة الخوف) •

أي صفتها من حيث أنه يحتمل فيها ما لا يحتمل في غيرها كتطويل الركن القصير وهو الاعتدال في صلاة عتيقان ونحوه المخالفة في صلاة ذات الرفاع للفرقة الثانية أذهى مقتدياً بالامام حكماً وإن انفردت عنه حساً كما سيأتي واقتداءً بالمقتضى بالتمتع في صلاة بطن نخل والافعال الكثيرة المتوالية لحاجة القتال وترك الاستقبال والتقدم على الامام في جهته والاقتداء مع بعد المسافة بين الامام والمأموم في صلاة ثلثة الخوف واضافة الصلاة للخوف على معنى في أو الخوف مصدر بمعنى الخائف أي الشخص الخائف وهي جائزة في الحضر والسفر خلافاً لما لا يخصها بالسفر وباقية بعد صلى الله عليه وسلم إلى يوم القيامة خلافاً لبعضهم المخصص لها بزمه صلى الله عليه وسلم أخذاً بظاهر قوله تعالى وإذا كنت فيهم الآية وللمزني المدعي نكضها لتركه صلى الله عليه وسلم أي يوم الخندق وأجيب عن الاول بأن الامام خليفة النبي صلى الله عليه وسلم وعن الثاني بتأخر مشروعيتهما عن يوم الخندق لان آيتهما نزلت سنة ست والخندق كان سنة أربع وقيل خمس فقر كصلى الله عليه وسلم لم يهاجمه بعد مشروعيتهما وعنه ما عاباً بأن الصحابة استقرت على فعلها بعده صلى الله عليه وسلم فلم تكن خاصة بزمه صلى الله عليه وسلم لم أو نسخت لم يفعلوها (قوله وإذا كنت فيهم الخ) روى أن المشركين لما رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه قاموا إلى الظهر فسلموا جميعاً وفرغوا منها ثم قالوا كبروا عليهم وقالوا بئس ما صنعنا حيث ما أقدمنا عليهم فقال بعضهم لبعض دعوهم فان لهم بعد رهاص الصلاة هي أحب اليهم من آياتهم وأبناهم يعني صلاة العصر فاذا قاموا فيها فندوا عليهم فاقبلوهم فنزل جبريل فقال يا محمد انما صلاة الخوف وان الله عز وجل يقول وإذا كنت فيهم أي حاضرهم معهم في غزواتهم وأنتم تخافون العدو والخواب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد ما هو أعم فلتقم أي فلتقف طائفة منهم معك فصل بهم صلاة تامة أو ركعة منها وليأخذوا أسلحتهم والضيء بالامام المصابين أو غيرهم فان كان للمصلين فيأخذون من السلاح ما لا يشغلهم عن الصلاة كالسيف والخنجر لا الرمح وان كان لغيرهم فظاهر فاذا سجدوا أي صلوا وفرغوا من صلاتهم مع الامام اطلاقاً لا اسم الكل على الجزء ويحتمل أن المراد فاذا سجدوا مع الامام وفرغوا من الركعة فليكونوا من ورثكم بحرس ونيكم أما بعد دنية المفارقة وتعام صلاتهم وحدهم أو بدونها مع اقتدائهم بالامام حكماً ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا صلاة طائفة وهم الذين كانوا اتجهوا إلى العدو فليصلوا معك وليأخذ ذوا حذرهم وأسلحتهم فالآية محتملة لصلاة بطن نخل وهي أن يصلي الامام بكل فرقة صلاة تامة وعلى ذلك اقتصر الجلال واصلاة ذات الرفاع وعتيقان وسيأتي بيانها فان قيل لم ذكر أو لا أسلحتهم فقط وثانياً حذرهم وأسلحتهم وأجيب بان في أول الصلاة قلما يتنبه العدو لكون المسلمين مشغولين بالصلاة بل يظنون كونهم قائمين لاجل المحاربة وأما في الركعة الثانية فقد يظهر للعدو كونهم في الصلاة فليقتربوا في الفرصة في الهجوم عليهم فذلك خص الله هذا الموضع بزيادة تحذير (قوله واختار الشافعي الخ) أي اختارها مع جواز غيرها عند الصحة الاحاديث بها وقد قال اذا صح الحديث فهو مذهبي واصر بوايقولي عرض الحائط كناية عن رفضه وعدم الالتفات له ومحل ذلك اذا ترددت الاستنباط في حكم ولم يترجح عنده أحد في الاثبات والنفي ودام على هذا التردد فاشد أصحابه أنهم اذا رأوا بعدد حديثنا صحاحهم لم يكون به ويتركون تردده وليس المراد

الاصل فيها آية وإذا كنت فيهم فافقت لهم الصلاة والاتباع كما سيأتي وهي سنة من نوعا جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم واختار الشافعي منها صلاة ذات الرفاع وصلاة بطن نخل وصلاة عتيقان

(قوله وعتيقان) في شمول الآية لصلاة عتيقان بعد مع قوله تعالى ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا على أن المشي لم يبين وجه مشيها لها ووجه شيخنا بان معنى لم يصلوا لم يسجدوا مع في الركعة الثانية فهو من اطلاق الكل على الجزء ويكون ولتأت أي من سجود ركعتهم الاولى الذي انفردوا به فافقت وبأدنى تكاف يؤخذ من المشي أيضاً تامل

أن كل حديث صحيح يكون مذهبا له لان هذا الحديث صحيح ليس مذهب ولم يأخذ بها الكون
غيرها أصح منها وإنما اختار هذه الأنواع لسهولة وانها وكثرة مخرجها وقلة الأفعال فيها (قوله
وذكر معها) أي مع هذه الثلاثة رابعها ومن جملة الستة عشر وان كان ظاهر عبارته أنه غيرها
وبه جزم بعضهم وجهه على الأنواع سبعة عشر وظاهرها أيضا أن الشافعي انفرد بهم ذاع الأثر
وجزم به عبد البر وانظر ماذا يصنعون في الآية الصريحة في جوازها (قوله وجاء به القرآن)
أي نصافي قوله تعالى فان خنتهم فرجالاً أوركباناً بخلاف غيره فانه وان جاء به القرآن أيضا لم يكن
لاعلى طريق النص لما مر من أن الآية محتملة لذات الرقاع وبطن فخل (قوله وهو صلاة شدة
الخوف) بإضافة الصلاة للشدة تميزت عن غيرها وان كان كل منها صلاة خوف (قوله وبيان
الاربعة) أي متناوثة لا يرد أن المذكور في المتن ثلاث كيفية فقط ووجهه الحصر في
الاربعة أنه ان اشتمل الخوف على اربع والا فان كان العدو في جهة القبلة ولا سائر فالاول وان
كان في غيرها أو في سائر فالثاني والثالث (قوله ان كان العدو الخ) هذه الشروط الثلاثة
المذكورة هنا شروط للبراز والصفة بخلافها في الأنواع الأربعة فائها شروط للثانية فتصور
بدونها وقوله يمنع رؤيته أي العدو وقوله بحيث تسجد يمان للكثرة فأدبه ان المراد به المقاومة
كما تبين من المسلمين وماتين من المشركين لان كل واحد منهما يصاب اثنان منهم فتصير كل مائة
لمائتين عند جعلهم صفين وهذه أدنى مراتب الكثرة وهي أن يكون العدو بعددنا (قوله
صفين) أي مثلاً كما يشير إليه قوله بعده ويجوز غير ذلك على ما سبق وانما اقتصر هنا على
الصفين لانه الوارد في الحديث وقوله وصلى بهم أي أحرم وركع واعتدل بالجميع فقوله ويجرس
صف أي في الاعتدال وانما اختصت الحراسة به دون الركوع والجلوس لانه وقوف فيسهل
فيه القتال بخلافهما فانه وان أمكن فيهما المشاهدة الا أنه لا يسهل فيهما ذلك ولانه يلزم على
حراستهم في الركوع تخلفهم عن الامام باربعة أو كان طويلاً ودون السجود لانه يلزم على
حراستهم فيه أحداث قدمه في الصلاة لم تعد اذ لو كانت الحراسة في السجود لجازهم فيه
العود اذ لا يمكن الحراسة الا حينئذ ويستحب للامام أن يعين قبل الاحرام من يسجد معه
أولاً ومن يجرس (قوله فاذا قاموا) أي الامام ومن يسجد معه وقوله ولحقوه أي في القيام ان
وجدوه فيه ويكونون كالمسبوق فان أدركوا معه شيئا من النافحة قرؤوه وسقط عنهم الباقي فان
وجدوه راكعاً وجب عليهم متابعتها فيه وسقطت عنهم النافحة فان تخلفوا عنه بركن فعملين
بان هوى للسجود بطالت صلاتهم وكذا ان وجدوه معتدلاً أو ساجداً فبطلت صلاتهم (قوله ثم
ركع) أي بعد قيامه وقراءته معهم وقوله بالجميع تنازعه كل من ركع واعتدل ولو صرح بقوله ثم
ركع الخ في الركعة الاولى بان قال بدل قوله وصلى بهم وأحرم وركع واعتدل بالجميع في سجود الخ
وأحال عليه في الركعة الثانية كان موافقاً للقاعدة وهي الحذف من الاواخر دلالة الاوائل
(قوله وسجدوا) أي من حرس لكنه راعى معنى من وقوله فاذا جلس أي الامام ومن يسجد معه ولم
يذكرهم لانهم تبعوا وكذا ما بعده اه قل (قوله سجدوا) أي الآخرون الحارسون وقوله وهذا
أي قول المتن في سجود الخ وقوله والثاني أي وسجد الثاني وقوله في الثانية مستعاقبهم هذا
المقدر (قوله بعد تقدمه وتاخر الاول) أي بان يتقدم كل واحد بين اثنين من غير افعال كثيرة

وذكر معها رابعاً جاء به
القرآن وهو صلاة شدة
الخوف وبيان الاربعة
أن يقال (ان كان العدو في
جهة القبلة) بقيد
زمنه ما بقول (ولا سائر)
يمنع رؤيته (وكثر المساوون)
بحيث تسجد طائفة وتقرس
أخرى (بجملتهم الامام
صفين وصلى بهم) جميعاً
(في سجود بصف ويجرس
صف فاذا قاموا) من
السجود (سجد من حرس
ولحقوه) ثم ركع واعتدل
بالجميع (وسجدوا معه في)
الركعة (الثانية وحرس
الآخرون فاذا جلس)
للتشهد (سجدوا وتشهد
وسلم بالجميع) وهذا صادق
بسجود الصف الاول معه
في الركعة الاولى والثاني
بعد تقدمه وتاخر الاول في
الثانية

وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعصفان كما رواه مسلم وصادق بذلك بلا تقدمة وتاخر وبسجود الثاني معه في الاولى والاخرى في الثانية ولو بتقدم وتاخر وهذه من زيادتي ونص عليها في الامم ويجوز غير ذلك كما عرفت في شرح الاصل (وان كان العدو في غيرهما) أي غير جهة القبلة (أو فيها) (ونحو سائر) يمنع رؤيته وهذه الثاني من زيادتي (فرقتهم) الامام (فرقتين) وقف احدهما في وجه العدو ويصلي بالآخرى (ركعة) حيث لا يبلغها السهام (ثم عند قيامه) للثانية (تفارقة) الاخرى بالنية (وتتم) صلاتهم ثم تذهب الى العدو (وتقف في وجهه) والامام قائم منتظرا له في قيامه (وتجئ تلك) الفارقة التي كانت في وجه العدو (فيصلي بها) ركعة (ثانية ثم تتم) صلاتها (وتلقه) في تشهد (ويسلم بها) ولو لم تفارقه الاولى (قوله ويجوزنا) كثر من فرقتين) يجوز صورته في الثانية التي الكلام فيها وقوله بالشرط السابق أي ان أريد السعة والافه وغير واجب كما مر في المحشى (قوله ولا يجوز لها) أي لانها غاظت على نفسها بالجلوس معه

مبطان فان مشى احدهما اكثر من خطوتين بطأت صلاته (قوله صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي صفتها وقوله بعصفان يضم العين وسكون السين المهماتين اسم قربة من غطفان كانت بقرب خديص على مساحتين من مكة وفيها أثر يقال انه صلى الله عليه وسلم ثقل فيه سميت بذلك اعسف السبول فيها أي تسلطها عليها وكان صلى الله عليه وسلم في الف واربع مائة وخالفين الوليد في مائتين من المشركين (قوله وصادق) عطف على صادق الاول وقوله بذلك أي المذكور من سجود الاول في الاولى والثاني في الثانية بغير القيد السابق وهو التقدم والتاخر (قوله ولو بتقدم وتاخر) فالجموع أربع صور في سجود الصف الاول في الاولى والثاني في الثانية صورتان بقاؤه على حالهما والتقدم والتاخر في سجود الصف الثاني في الاولى والثاني في الثانية صورتان كذلك اهشوبري (قوله وهذه) أي قوله وسجود الثاني بكيفية من زيادته لان الاصل فيه بسجود الاول في الاولى والصادق بالصورتين المتقدمتين فقط (قوله ويجوز غير ذلك) منه حراسة صف في الركعتين أو فرقة من صف فيه ما مع دوام الباقي على المنابعة أو فرقتين على المناوبة سواء كانتا من صف أو من صفين اما مع تقدم أو تاخر أو لا بشرط أن تكون الحراسة مقاومة للعدو حتى لو كان الحارس واحدا اشترط أن لا يزيد الكفار على اثنين (قوله فرقتهم) الامام فرقتين) أي بحيث تقاوم كل فرقة العدو والخيرة في جعل احدهما في الاولى والاخرى الثانية الى رأيه فيحرم عليهم مخالفته أخذ من قولهم يجب طاعة الامام ظاهرا وباطنا فيما لا اثم فيه فان لم يأمر بشئ فالتخيرة للقوم فان تنازعوا في شئ فمن الامر بالامام امام الجليس فان فوضه لامام الصلاة كان نائبه عنه ويجوزنا كثر من فرقتين بالشرط السابق (قوله حيث) أي في مكان لا يبلغهم فيه سهام العدو بان يضاربهم في ذلك (قوله ثم عند قيامه) أي بعد انصافه والمفارقة حينئذ مندوبة وعقب رفعة من السجود الثاني في الركعة الاولى جائزة وعند ركوعها في الركعة الثانية واجبة فلو لم تنو المفارقة حينئذ بطأت صلاته لانها قصدت المبطل وشرعت فيه وهو سبغها الامام بأكثر من ركعتين وان لم تأت بالباقي ولا بد من نية المفارقة على كل حال وأما ايقاعها في محل مخصوص فتارة يكون مندوبا وتارة يكون جائزا وتارة يكون واجبا كما علم فقوله تفارقة الاخرى بالنية أي حتما كما في شرح المنهج (قوله ثم تذهب الى العدو) ويسن للامام أن يخفف الاولى لاستغفال قلوبهم بسلام فيه وجميعهم تخفيف الثانية التي انفردوا بها الا يطول الانتظار ويسن تخفيفهم لو كانوا أربع فرق فيما انفردوا به (قوله منتظرا لها) فيه أنه لم ينتظر الا الثانية الآتية لا الذاهبة الا أن يقال ان في كلامه حذف أي لذهابها ومجيئ أخرى (قوله وتجيئ تلك الفارقة) ولا يحتاج الامام حينئذ الى نية الامامة ثانيا على الاقرب لان النية الاولى منه حجة على جميع الصلاة قاله ع ش (قوله ثم تتم صلاتها) أي من غير نية مفارقة لاقتدائها به حكما وان انفردت عنه حسا وقوله وتلقه في تشهد أي وهو منتظر لها فيه ويجوز ان توافق فيه ولا يجوز لها أن تقوم قبل سلامه فاذا سلم أتمت لنفسها كما سبق لانه اذا جاز هذا في الامن فالولي أن يجوز في الخوف لكن ما ذكره أولى للتخفيف والاسراع (قوله ويسلم بها) أي يجوز معه فضيلة التحال كما حازت الاولى فضيلة التحريم (قوله ولو لم تفارقه الاولى) أي لم تنو مفارقتها ولم تتم صلاتها ايضا وما ذكره في العباب من ان ذهابها يكون بعدنية

بل ذهب الى العدو ساكتة وجاءت الاخرى فصارت معه الثانية فلما سلم ذهب (٣٠١) الى العدو وجاءت الاولى مكان الصلاة

وأتمت وذهبت الى العدو
وجاءت الاخرى وأتمت صح
لرواية ابن عمر والاولى رواية
سهل واختارها الشافعي
لسلامتها من كثرة المخالفة
ولأنها أحوط لأمور الحرب
وهذه الصلاة بكيفية
المذكورين صلاة رسول
الله صلى الله عليه وسلم بذات
الرقاع رواها الشيخان وله
أن يصلي مرتين كل مرة
بفرقة فتكون الثانية له
نافلة وهذه صلاة رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم يظن
تخل رواها الشيخان أيضا
وتلك بكيفية أفضل من
هذه لأنهم أعدل بين الطائفتين
ولسلامتهما عما في هذه من
اقتداء المقترض بالنقل
المختلف فيه هذا كله إذا
صلى ثنائية (فان صلى
رباعية صلى بكل) من
الفرقتين (ركعتين) وتشهد
بهما أو انظر الثانية في جلوس
التشهد أو قيام الثانية وهو
أفضل لانه محل التطويل
بخلاف جلوس التشهد
الاول ولو فرقتهم أربع فرق

(قوله ذهب من غير سلام)
أي ومع عدم نيية المفارقة
(قوله فتعنه أبو حنيفة الخ)
المشهور في مذهبه امتناع
الاعادة مطلقا وسواء في

المفارقة أمر جائز لا لازم فلا يخالف كلام الشارح (قوله ساكتة) أي من غير سلام ولا صياح ولا
كلام لأن ذلك مبطل كما يأتي في النوع الرابع وقوله فلما سلم ذهب الى العدو أي ساكتة كما مر
أفاد. قل (قوله والاولى) أي الكيفية الاولى رواية سهل أي روى عنه اللفظ الدال عليها
(قوله واختارها الشافعي) أي اختار أفضليتها على الثانية وان كان قائلًا بله أيضا وليس المراد
أنه اختار جوازها والانافي قوله بعد وتلك الصلاة بكيفية أفضل من هذه المقنض أنه قائل
بجواز كل من الكيفيتين وفي قوله واختارها ناسا سهل والمراد أنه اختار أفضلية الصلاة من
حيث تلك الكيفية على الصلاة من حيث الكيفية الاخرى (قوله من كثرة المخالفة) التي منها
ذهابهم من غير سلام الموجود في الثانية وقوله ولأنها أي الكيفية الاولى أحوط لأمور الحرب
لأن الفرقة الاولى تمت صلاتهم وتفرغت للعدو وبخلافه في الكيفية الثانية فأنهم اشتغلت
بالصلاة (قوله بذات الرقاع) مكان من تحت ديارض غطفان سمى بذلك لأن أصحابه رضى الله
عنه لم يلقوا بأرجلهم الرقاع أي انطرق لما تقرحت وقيل باسم شجرة هناك وقيل باسم جبل فيه
بياض وحمره وسواء يقال له الرقاع وقيل لترقع صلاتهم اذ بعضهم اجاعة وبعضها فرادى وقيل
لأنهم رقعوا فيها راياتهم وهي أول صلاة صلاها النبي صلى الله عليه وسلم في الخوف وكانت صلاة
العصر بعد أن صلى الظهر أمنا كذا ذكره الشافعي في سيرته وفي شرح البخاري لابن حجر أن أول
صلاة صلاها النبي في الخوف عسفان وبعد هاتئذ الرقاع فراجع (قوله فتكون الثانية له
نافلة) وتجب عليه نيية الامامة لأنهم أعادوا بالنسبة له فقرر ذلك شيخنا الحنفى تيممًا لعش خلافا
للشوبري (قوله يظن تخل) هو مكان من تحت ديارض غطفان (قوله وتلك) أي صلاة ذات
الرقاع بكيفية ما وهي ما اذا فارقت الامام وأتمت صلاتهم او ما اذا ذهب ساكتة الى آخر ما مر
أفضل من هذه أي صلاة بطن تخل لما ذكره ومن صلاة عسفان أيضا على المعتمد لعدم جوازها في
الامن لأن تطويل اعتماد الغير الر كعة الأخيرة مبطل بخلاف صلاة ذات الرقاع فقصر في
الامن لغير الفرقة الثانية وإياها ان نوت المفارقة وصلاة بطن تخل أفضل من صلاة عسفان كما
استقر به عش خلافا لما نقل عن العاقمي (قوله المختلف فيه) فتعنه أبو حنيفة في حالة الامن
في غير المعادة أما في المعادة وفي حالة الخوف فلا خلاف في ذلك وحينئذ فالمراد بقوله المختلف فيه
في الجملة والافهذه الصورة محل وفاق لان حاله خوف (قوله هذا كله اذا صلى ثنائية) دخل في
ذلك الجمعة بشرطها أن يسمع الخطبة أربعون من الفرقة الاولى ويضرعهم عن ذلك سواء
في الركعة الاولى أو الثانية أما الفرقة الثانية فلا يشترط سماعهم الخطبة ولا يضرعهم عن
أربعين مطلقا سواء في الركعة الاولى أو الثانية سواء حال الاحرام أو بعده ويشترط أيضا أن تقع
في أبنية وفي حال الإقامة وصلاتهم كعسفان أولى لما في صلاة ذات الرقاع من التعدد والصوري
وخالف صلاة عسفان عنه وأما صلاة بطن تخل فتتمتع لما فيها من التعدد الحقيقي من غير حاجة
وهذا هو الذي اعتمدته وفيما مر خلافا لما ذكره في هذا الباب (قوله فان صلى رباعية) بأن كانوا
في الحضر أو أرادوا الاتمام في السفر أعان (قوله ركعتين) ولو صلى بفرقة ركعة واحدة وبالاخرى
ثلاثا وعكسه صححت مع الكراهة ويسجد الامام والطائفة الثانية سجود السهو للمخالفة
بالاظهار في غير محله (قوله ولو فرقتهم أربع فرق) أي ولو بلا حاجة خلافا لبعضهم نعم الحاجة

الحشي وامتناع اقتداء المقترض بالنقل فليحذر

عكسه (ويُنظر) الفرقة
(الثانية في) الركعة
(الثالثة) أي في القيام لها
وهو أفضل من انتظارها
في التشميد الأول هذا كاله
إذا لم يشتد الخوف (فإن
اشتد الخوف) وإن لم يلحقهم
القتال فلم يأمنوا العدو ولو
لواعنه أو انقسموا فرقتين
فقل أن اشتد الخوف
موقوف بالغرض بلا إيهام غير
المراد الموقوع فيه قول الأصل
كغيره فإن اشتد الخوف
والتحكم القتال (صلوا كيف
أمكن ركباً ومشاة وعدوا
وأياماً) والآخر من زيادتي
قال تعالى فإن خفتهم فرجالاً
أو ركباً قال ابن عمر مستقبلي
القبيلة وغير مستقبليها
واحتمل ذلك للضرورة ومحل
إذا كان بسبب القتال فلو
انصرف عن القبلة لجهاج
الدابة وطال الزمان بطأت
صلاته ويجوز اقتداء بعضهم
ببعض مع اختلاف الجهة

(قوله ثلاثة أرباعهم) المراد
أن العدو لا يقاومه إلا
ثلاثة أرباعهم كما إذا كانوا
ثلاثين وثمن عشرون وعبارة
المحشى لا تفي بذلك تدبر
(قوله باعتبار الأكثر) أي
فإن مؤخره عن أكثر
الرباعيات شيخنا (قوله في

شرط للنسب بأن لا يكتفى وقوف نصف الجيش في وجه العدو بأن كان المسلمون أربع صفوف
والكثائر ثلاثة أرباعهم فيحتاج الإمام إلى وقوف ذلك القدر تجاه العدو ويصلي بالرباع (قوله
صحت صلاتهم) أي الفرق الأربع وتنفرد كل فرقة من الثلاث الأول وتم لنفسها وهو منتظر
في قيامه فراغها ويجب الأخرى وينتظر الرابعة في تشميد يسلم بها ويتدب سجود السهم ولا إمام
والقوم ماعد الفرقة الأولى لما رقت إليه قبل الانتظار في غير محله المقتضى لذلك (قوله أو صلى
مغرباً) قال قل لعل تأخيرها عن الرباعية لعدم تساري الفرق فيها أو وقد يقال إن هذا
لا يقتضي التأخير الأول كان التساوي وعدمه في صلاة واحدة مع أن كلاً في صلاة مستقلة فله
قدم الرباعية نظراً للتقريب في الوجود باعتبار الأكثر ولما قاله ابن حجر في شرح البخاري من أنه
لم يقع في شيء من الأحاديث المروية في صلاة الخوف تعرض لكتيبة صلاة المغرب وقوله ويجوز
عكسه أي مع الكراهة وقوله وينتظر الفرقة الثانية أي في الكيفية الأولى ولم يذ كر حكم
الكيفية الثانية (قوله وإن لم يلحقهم القتال) أي سواء التحم القتال أم لا فاضابط اشتداد الخوف
والمراد بالاتهام أن يصل كل منهم سلاح الآخر متى بذلك اتقارب لهم بعضهم من بعض أو
اصرفه (قوله لو لواعنه) كما في بطن فخل وذات الرقاع وقوله أو انقسموا كما في عصفان (قوله
الموقع فيه) أي في غير المراد قول الأصل الخ وذلك أنه يقتضي بحسب الظاهر أن الاتهام
لا يستلزم شدة الخوف لأن العطف يفيد المغايرة هذا على النسخة التي فيها التعبير بأو أما نسخة
الو أو فاشداهم بالمال اقتضاهم أن الاتهام شرط في شدة الخوف فلا يكتفى بمجرد الشدة وليس كذلك
بخلاف تعبير المصنف فإنه يقتضي أن المدار على اشتداد الخوف حصل معه التحام أو لم يحصل كما
ص (قوله صلوا الخ) وما دام يرجو الأمن لا يفعلها فإذا انقطع رجاءه فعلها سواء في أول الوقت
أو آخره قياساً على فاقدا الطهورين وأما باقي الأنواع فالظاهر فيها عدم اشتراط ذلك هذا هو المعتمد
وقوله كيف حال من فاعل أمكن على القاءة فيما إذا تقدمت على جملة أي على أي حال أمكنهم
فعل الصلاة فيه وركبنا الخ يدل من كيف أو بيانها (قوله وإيما) أي بالركوع والسجود
عند العدو يكون الإيما بالسجود أخفض ليحصل التمييز (قوله فرجالاً) أي فصلوا حال
كونكم رجالاً جمع راجل أي ماش وقال النووي في تحريره لرجل الكائن على رجله واقفاً
كان أو ماشياً وقوله ركبنا جمع ركب الذي هو جمع راكب وتطير صاحب ومهاب اه وهو
أولى مما قبله (قوله قال ابن عمر) أي في مقام تفسير الآية لأن ما قاله زائد على تفسيرها (قوله
واحقل) أي اغتفر ذلك أي عدم الاستقبال سواء الركب والماشي وحالة التحرم وغيرها
ومثل عدم الاستقبال الضربات المتواليمة والعدو والبعد عن الإمام كثيراً والسجود على
شحوم ماش أو راكب فيغتنق ذلك ولو أمكنه الاستقبال أن ركب وجب وسقط القيام لأن
الاستقبال آكد منه بدليل عدم وجوبه في الغفل في الحضر ولا كذلك الاستقبال ولو وطئ
نحاسة لم تطل صلاته وله أمساك سلاح نجس مما لا يفي عنه للحاجة إليه ويقضى في صورتين
أندرة عذره (قوله إذا كان) أي عدم الاستقبال قال في المنهج وعذري ترك قبله العدو (قوله
وطال الزمان) أي عرفاً فإن قصر لم تطل لكنه يسجد للسهم وعلى المعتمد (قوله ويجوز اقتداء
ببعضهم) بل هو أفضل إن لم يكن الحزم في الانفراد ولا كان أفضل (قوله مع اختلاف الجهة)

بطن فخل وذات الرقاع) فإن العدو في غير جهة القبلة في بعض الصور

كاملين حول الكعبة (فان أمن) المصلي (وهو راكب نزل) وجوبا (وبني) على صلاته وان كثر عمله في نزوله لم يستدبر
 القبلة في نزوله بطلت صلاته ولا يضركم انحرافه عينا ولا شأنا لانه لا يكره ٣٠٣ (وان خاف) وهو راجل (ولم يضطر) الى

الركوب (ركب واستأنف)
 صلاته لان الركوب أكثر
 عملا من النزول وخرج
 بزيادة ولم يضطره الاضطرار
 الى الركوب وركب فانه
 يفي (وكان خوف في القتال
 الخوف) على معصوم من
 نفس وعضو ومنفعة ومال
 ولو اغبر (من نحو سبع)
 كعبة وحرق وغرق وغير
 له يطالبه ليقص منه وهو
 يرجو العفو ولو شغب ولا يجزئ
 مدلا عن ذلك فبأن في نفسه
 ما مر ثم ولا إعادة في الجميع
 ويجزئ صلاة شدة الخوف
 في العمد والخوف
 لا الاستسقاء لانه لا يخاف
 فونه بخلافه ما وقياسه أن
 ذلك يجري في كل نفل يخاف
 فونه كالرواتب وتعبيري
 بنحو سبع أعظم من قوله
 سبع أوحية أو حرق أو غرق

• (باب القضاء) •

وهو فعل العبادة كلها أو
 الادون ركعة

(قوله اي عند الحاجة اليه)
 قد يقال حيث كان الحاجة
 فلا كراهة مع ان الشارح
 قد نص على كراهته الا ان
 يقال كونه حاجة لا ينافي
 تركه من تركه ولو بعشقة
 فذلك كره الانحراف على
 ان القياس حينئذ ابطاله
 فليصر (قوله واجب ايضا

أي ولو نة - مدعوا على الامام (قوله كالمصاين) أي حول الكعبة وان تشببه في مطلق الجواز فلا
 يرد أنه لا يضركم التقدم هنا في جهة الامام بخلافه ثم (قوله فان أمن) كأنه قال هذا ظاهر ان دام
 الخوف فان أمن الخ (قوله نزل وجوبا) أي فورا فان أخر بطلت صلاته (قوله وان كثر عمله)
 أي المحتاج اليه (قوله ولا يضركم انحرافه الخ) كان الاولى أن يعبر بانحرافه لانه تفريع على قوله ثم
 لو استدبر الخ هذا اذا أريد الانحراف في النزول فان أريد انحرافه في أثناء الصلاة لحدث
 خوف كما قال العناني فلا أولوية (قوله اسكنه يكره) أي عند الحاجة اليه كما مر والابطال
 صلاته ترك الواجب (قوله أكثر عملا من النزول) أي غالباً وألحق غير الغالب به وبه ذائذ دفع
 ما يقال ان ذلك يختلف بالفروسية والخفة وأجيب أيضا بأنه في الاولى فعل شأنا مستغنى عنه
 وخرج عن هيئة الصلاة المعتادة وفي الثانية فعل واجب ودخل في الهيئة المعتادة (قوله ومال)
 منه العمل فاذا خطف في الصلاة وخاف ضياعه جازت له صلاة شدة الخوف وكالمال الاختصاص
 ولو شردت دابة فتبعها الى صوب القبلة شيئا يسير لم يطل صلاته أو كثير ابطال وان تبعها الى
 غير القبلة بطلت مطلقا هذا اذا لم يخف ضياعها بل بعد ما علمت فيه مكاف المشي أما اذا خاف ذلك
 فلا بطلان مطلقا كما يؤخذ من كلامهم قاله العناني (قوله ولو اغبره) ظاهره وان لم يستحفظه
 عليه وهو معصوم أه قل (قوله وحرق) بالتحريك ومثله الهدم (قوله ليقص منه) أي أو
 لاخذ منه دينه وهو معصوم ويجزئ عن هيئة الاعمار (قوله وهو يرجو العفو) أي يسكون غضب
 المستحق أما اذا كان لا يرجو فقتل عليه هذه الصلاة (قوله ما مر ثم) وهو صلاة شدة الخوف
 وهو شامل لما لو طرأ ذلك وهو محرم بالصلاة أو قبل احرامه لكن خاف ضياع الوقت أو لم يرج
 زوال ذلك قبل ضيقه ومثل ذلك الخروج من أرض معصوية اذا صلى كذلك حال خروجه منها
 ولو بالايام ويجب عليه الاعادة على المعتد والاصح منهها المحرم قصد عرفة وقت العشاء وخاف
 ان صلاتها كالعادة فوف الخ بعد ادراك عرفة فلا يجوز له صلاة شدة الخوف بل يلزمه اخراج
 العشاء عن وقتها ويحصل الوقوف لان قضاء الخ مذهب بخلاف قضاء الصلاة لانه عهد جواز
 تاخيرها عن وقتها نحو عذر السفر وتجهيز ميت خيف انفجاره أو تغيره فها أرى ولو كان يدرك
 منها ركعة بعد تحصيل الوقوف وجب تأخيرها جزئيا والعمرة المندورة في وقت معين كالخج
 ولا يصح اطالبه عدو خاف فوته لو صلى من مكان ثم انشأ أو كسنا أو انقطاعه عن رفقة
 فله صلاتها (قوله لا الاستسقاء) مثلها القاتنة بعد زلاتنا من ع في صلاة شدة الخوف الا اذا
 خيف فوته بالرواتب (قوله كالرواتب) مثلها التجمعة اذا فرض وقوع القتال في مسجد وكذا
 التراويح فله صلاتها ما كصلاة شدة الخوف

• (باب القضاء والاعادة) •

أي حكمه ما من وجوب الاول فورا في القوات بغير عذر أو نذبه في القوات به وفي النقل ونذب
 الثانية وهذا هو مقصود المتن وأما تعريفه ما لم يذكره الا الشارح والقضاء في الاصل ضد الاداء
 وقد يطلق كل بمعنى الآخر نحو فاذا قمتم مناسككم وقد أدبت ديني (قوله وهو فعل العبادة
 كلها) فرضا أو نة لصلاة أو غيرها كمصوم وقوله او الادون ركعة خاص بالصلاة وهذا هو المعتد

بأنه في الاولى (لعله الثانية هما الاولى فيما بعده قلت بآمل في الشرح فاعمل كلام المشي لا يحتاج لذلك (قوله اذا لم يخف ضياعها
 الخ) هذا محل فائدة ذكر هذه المسئلة والافعال ان الفعل البسيط غير مبطل والكثير مبطل فذكره توطئة لما بعده وشيئا يحفظه الله تعالى

في الاصول رقبيل ما وقع في الوقت أداء وما بعده قضاء وقبل الكل أدائه ما وقع في الوقت وإذا
 بقي من الوقت ما يسع دون ركعة نوى القضاء وجوباً بالذلا وجبه انية الاداء حينئذ بل لا تصح
 كنيته بعد الوقت هذا إذا أراد التعرض للاداء أو القضاء والافنية أحدهما لا تجب ومجمله
 أيضاً إذا قصد الاداء الشرعي أما إذا قصد المعنى اللغوي فلا يضر وتعمل كلامه ما لو أحرمت به في
 وقت يسعها أو أكثر ولم يقع منها في الوقت الاداء ركعة فتكون قضاء لكن لا يتم فيه لأنه من
 المد الجائز ولو نوى القضاء الحقيقي فخرق الله العادة بامتناع الاداء الوقت لم تبطل صلاته لأن ذلك هو
 الخطاب به ابتداء والامتداد نادراً لحكمه (قوله بعد وقت الاداء) متعلق بفعل بمعنى أن القضاء
 فعل العبادة كلها بعد الوقت أو فعل أقل من ركعة فيه والباقي خارجة وأما الاداء فهو كما سيأتي
 فعمل كل العبادة في الوقت أو فعل ركعة كاملة فيه والباقي بعده والمراد بوقت الاداء الزمان
 المقدرة له شرعاً وهو ما يسع غير وظيفة الوقت من نوعها كالأظهر ومضيقاته وما لا يسع
 غيرهما من نوعها كرمضان وأيام الليالي البيض فيالم يقدر له زمان في الشرع كالنذر والنفل
 المطلقين وغيرهما وان كان فوراً كالإيمان والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يقدر
 لا يسمى فعله أداء ولا قضاء وان كان الزمان ضرورياً لفعله (قوله استدراكاً) مقبول لأجله أي
 تداركاً بذلك الفعل لما أي شيء سبق لفعله أي فعل ذلك الشيء ولا ملة للعدية متعلقة بقوله
 مقتضى الذي هو فاعل سبق والمقتضى الطالب للفعل وجوباً وأوندياً وهو دخول الوقت أو الأمر
 بفعله بعد دخوله واستناد الطلب لذلك مجاز إذا الطالب حقيقة هو الشارع ولا فرق بين أن
 يكون الطالب متعلقاً بالامتداد كذا في قضاء الصلاة المتروكة بلا عذر أو بغيره كافي قضاء النائم
 الصلاة والحائض الصوم فان الطالب حال النوم والحيض كان متعلقاً بغيره أيهم إلا أنهم ما
 حينئذ غير مكلفين والتعبير بالمقتضى أعم من التعبير بالموجب لأن النوافل المؤقتة إذا فاتت
 تقضى في الأظهر ونخرج بقوله استدراكاً ما قبل بعد وقت الاداء لا يقصد الاستدراك بل كمن صلى
 في الوقت صلاة صحيحة ثم أراد فعلها خارجة في جماعة فانما لا تسمى قضاء ولا إعادة لأن شرط
 المعادة أن تكون في وقت الاداء فهي باطلة وخارج أيضاً صلاة الحائض إذ لم يسبق لفعلها مقتضى
 فلا قضاء عليها (قوله والإعادة) مجرور وعطف على القضاء وهي لغة فعل الشيء ثانياً وفي اصطلاح
 الأصوليين فعل العبادة ثانياً للخلل أو عذر كتحصيل الثواب وفي اصطلاح الفقهاء فعل المكتوبة
 المؤداة أو النافلة التي تن فيها الجماعة في وقت الاداء جماعة لرجاء الثواب فالمراد بهما عندهم
 بعض ما صدقات المعنى الثاني عذر الأصوليين فقوله في وقت أدائها ثانياً أي لعذر وهو تحصيل
 الثواب (قوله من موقت) أي فرضاً كان أو نفلاً كالضحى والتراويح ونحوه الكسوف
 والمنسوف كما سيأتي ولو كان عليه نوائت وأراد قضاءها من ترتيبها من خلاف من
 أوجبها وان فات بعضها بلا عذر وبعضها بغيره بدأ بالنائت أولاً وان فات بلا عذر وما بعده فلو
 فاته عصر بلا عذر وظهر به قدم الظهر هذا إذا كانت من يوم واحد أما لو فاتته العصر من يوم
 والظهر من يوم بعده فيبدأ بالعصر مخافة على الترتيب وإذا كان لا يعرف عدد ركعاتها فقال القفال
 يقضى ما تحقق تركه أي فلا يقضى المشكوك فيه وقال القاضي حسين يقضى ما زاد على ما تحقق
 فعله فيقضى ما ذكر وهو المعتمد (قوله متى تذكره) أي في أي زمان تذكره وقد راجع فان لم يذكره

بعد وقت الاداء استدراكاً
 لما سبق لفعله مقتضى
 (والإعادة) وهي فعل
 العبادة في وقت أدائها
 ثانياً (يقضى) الشخص
 (ما فات من وقت) وجوباً
 في الفرض وندياً في النفل
 كما ذكره الأصل في باب
 (متى تذكره) وقد روي عنه

قوله مقتضى (أي منها وقد
 يقال الصوم كذلك إلا أنه
 تخفف فيه التكرارها) قوله
 وان فات بلا عذر الأولى
 حذف لاهتمامها بآياتها فيما
 بعد كما يدل له المثال بعد

أوتد كرم ولم يقدر على فعله لم يقض و يقضيه متى تذ كرم ولو في وقت السكراهة نعم ان تذ كرم وقت
الخطبة امتنع عليه فيؤخره لما بعد الصلاة (قوله تقضى ظهرا) أي اذا خرج جميع وقتها أما
اذا لم يخرج والصك لم يقض منه ما بعده او سطره ما قبله الى الظاهر أداء القضاء (قوله لا جماعة)
خلافه حيث قال ينضح جماعة أي في الجمعة القابلة لان نحرها الوقت (قوله لخبر الصالحين
الخ) دليل لقوله يقضى ما فانه متى تذ كرم الخ وانما خص النائم والناسي اشارة الى أن المؤمن
ليس من شأنه أن يترك الصلاة متعمدا فليس النوم والنسيان قيدا او يحتمل أنه ما قبله يخرج
للتغلب فلا مفهوم له أو أنه شبه بالادنى على الاعلى كقوله تعالى فلا تقل له - ما أف فاذا أمر
المعذور بالقضاء فاولى أن يؤمر به من تعدى بالآخرين كمن أخر حقه عليه عن وقته ودين الله
أحق بالقضاء كما ثبت في الحديث الصحيح فقد استوفى من الحديث وجوب قضاء الصلاة
على متعمد الترك خلافا لابن حزم الظاهري وابن عبد السلام من الشافعية في قواله - ما بعدم
وجوب القضاء عليه (قوله والمبادرة الخ) لما كان قوله متى تذ كرم معناه في أوقات تذ كرم
وذلك لا يقتضي التورية تعرضا لما قبله والمبادرة الخ (قوله وكذا الخ) فصله بكذا اشارة
الى أن التخصيص المذكور خاص بما بعده (قوله ان فات بعدز) كنوم لم يتعد به ونسيان لم
ينشأ عن تقصير كالبشرخ ولولا نقط من نومه وقد بقي من وقت الفريضة - لا يسع الا
لوضوء أو بعضه في ركعة - كم من فاتته بعدز فلابد يجب قضاؤها فورا ولو بقي من الوقت
ما يسع الوضوء ودون ركعة قدم الفائتة لان صاحبة الوقت صارت فائتة أيضا - فاما قائله
من أنه لو نوى الاداء حينئذ وقصد الاداء الحقيقي لم تنقضه - لانه ولو شك بعد خروجه هل
فعها أو لا لزومه قضاؤها لان الأصل عدم نعالها - كما لو شك في النية ولو بعد الخروج
بخلاف ما لو شك بعد خروجه هل الصلاة عليه أو لا بان باغ أو أفاق أو لالتها وشك هل حصل
ذلك قبل طلوع الشمس فنصب عليه الصبح أو بعده فلا يجب فانه لا يلزم شيء (قوله والا) بان
فات بغير عذر وجبت المبادرة فلا يجوز أن يصرف زمنا في غير قضاها كما انما وقع الا فيما يضطر
اليه كنوم أو مؤنة - ن يلزمه مؤنته وكذا فيما ذكره بقوله الا ان خاف الخ واس - متى خسر صور
من قوله متى تذ كرم وقدر على فعله - وافتات بعدز أم لا أي في أي وقت تذ كرم الا وقت خوفه الخ
ويحتمل انه استثناء من محذوف أي يقضى في كل حال الا في حال خوفه فوت حاضرة الخ (قوله
فوت حاضرة) أي فوت أدائها بعد عدم ادراك ركعة منها فان لم يخف فوت أدائها بان كان يمكنه
ادراك جمعها أو ركعة منها فاقدم الفائتة وخروج فوت أدائها فوت جماعة فاذا خاف فوتها بدأ
بالقضاء بخلاف ما يقع الا من أن من عليه صلاة الظهر اذا دخل ووجد جماعة العصر
فأتم شويهم ادون الظهر (قوله وجوبا) أي في الفرائض على تفصيل يأتي ونبدأ في التوافل
لحوالتر كه بالكتابة فلو أسقطنا فظ وجوبا وزاد بالمكان أولى لان ما قبله عام في الواجب
والمتبوع فامل أنه قل (قوله وتعبيرى كالاصول بخوف فوت الخ) عبر بخوف الفوت ولم
يعبر بالضيق لان المتعمد عدم النوات بادرال ركعة وعبر بقوله فبان ضيقه أي عن ركعة
ولا يخالفه اه عناني (قوله صادق نفيه) وهو لم يخف وضيقه نفيه للخوف وذلك أن عدم خوف
فوت الحاضرة أي فوت أدائها صادق بصورتين كاس (قوله بما اذا أمكنه أن يدرك ركعة)

وان كانت الجمعة تقضى
ظهرا لا جماعة لخبر الصالحين
من نام من صلاة أو نسيها
فأبطلها اذا ذكرها
والمبادرة الى قضاء النفل
سنة وكذا الى الفرض ان
فاته بعدز والا وجبت (الا
ان خاف فوت حاضرة فبدأ
بها) وجوبها وتعبيرى
كلاص ل يخوف فوتها
صادق نفيه بما اذا أمكنه
أن يدرك ركعة

من الحاضرة فية قضى فيها
 النائمة أيضا كما نعلمه
 المستثنى منه ويحمل
 اطلاق تحريم اخراج بعض
 الصلاة عن وقتها على غير
 ذلك ولو تذكروا فائتة بعد
 شروعه في حاضرة أتمها
 ضاق الوقت أو اتسع ولو
 شبرع في فائتة معتقدا
 سعة الوقت فبان ضيقه
 وجب قطعها (أو) ان لم
 يجد غير ثوب (وهو) في
 رفقة امرأة أو ازدحموا على
 بئر أو مقام (للصلاة) فلا
 يقضى ما فاته (حتى تنتهي
 النوبة اليه) والاخيرتان
 من زيادتي (ككاداء
 الحاضرة) في أنه لا يؤتيها
 فيما ذكر حتى تنتهي النوبة اليه
 (ان لم يخف فوتها) والاصل
 عاريا ومثيما وقاعدارعاية
 لحرمه الوقت (أو) ان
 (قد رافق الطهورين

(قوله ليس بقيد) أي ولو
 حالما بضيقه فيجب عليه
 القطع أيضا (قوله حيث
 فعل منها ركعة) فان كان
 المفعول أقل تعين القطع
 شيئا (قوله بلا شرط مغل)
 هو بالاضافة أي لا يشترط
 في القدرة على الفعل كون
 العمل مغنيا عن الاعادة
 ومحمدا أن المراد القدرة
 ولو حاد فقط شيئا

أي وصادق بما اذا أمكنه أن يدرك كلها وقوله أيضا أي كما يقضيها فيما اذا أمكنه أن
 يدرك جميع الحاضرة فية قدم النائمة حيث تذر وجوبا ان فاتت بلا عذر لو جوب قضائها فورا
 ونذا ان فاتت به بخلاف ما اذا أمكنه أن يدرك ركعة من الحاضرة فانه يندب تقديم النائمة
 حينئذ مطلقا (قوله كما نعلمه المستثنى منه) هو قول المتن يقضى ما فاته متى ذكره الخ لان قوله
 الآن خاف مستثنى منه وهو شامل لما انتفى فيه خوف فوت الاداء أتم من أن يكون
 ذلك الاداء بادر الك الصلاة تامة أو بادر الك ركعة منها (قوله ويحمل اطلاق الخ) جواب عما
 يقال انه يلزم عليه اخراج بعض الصلاة عن وقتها وهو حرام (قوله على غير ذلك) الاشارة للصورة
 المتقدمة وهي ما اذا أمكنه أن يدرك من المؤداة ركعة وغيره ما هو نعمة التأخير أي ويجوز
 أيضا على غير صورة المد الجائز وهو أن يشرع في الصلاة والباقي من الوقت يسع جميعها ثم يندب
 بالقراءة حتى يخرج وهو فيه إفلا حرمه عليه مطلقا لكان اذا وقع منها ركعة في الوقت فهي
 أداء والافقضاء لا اشتمل فيه وان كان ذلك مكروها اذ لا تلازم بين الاداء وعدم الحرمة كما لا تلازم
 بين القضاء والحرمة فان من أخر الصلاة غير عذر حتى ضاق عنها الوقت حرم عليه وان وقعت
 أداء وقد لا يقع منها شيء فيه ولا يحرم كافي مسئلة المقدام المذكورة (قوله ولو تذكروا الخ) هو في
 معنى الاستثناء أيضا وقوله أتمها أي الحاضرة وان وجب قضاء النائمة فورا لكونها فاتت بلا
 عذر ثم بعد اتمام الحاضرة يقضى النائمة ويسن له أن يعيد الحاضرة ولو منقرا أو خروجا من
 خلاف من أوجب الترتيب بتقديم النائمة على الحاضرة (قوله معتقدا سعة الوقت) ليس
 بقيد وقوله فبان ضيقه أي عن أدائها بان لم يبق منه ما يسع ركعة وقوله وجب قطعها أي قطع
 فرضيتها فلا ياتي ان له قلبها انقلا مطابقة حيث فعل منها ركعة فأكثرا أقل من ذلك بل هو أفضل
 من قطعها (قوله أو ان لم يجد) عطف على خاف المستثنى من طلب القضاء عند التذكروا كذا
 قوله أو ان قدر الخ وقد يتوقف في استثناءه عذرين من قضاء ما فاته عندئذ كره له وقد رتب عليه لان
 القدرة لم توجد في حال التسدد كالأمر أن يقال انه أراد القدرة على الفعل ولو بلا شرط مغل عن
 وجوب الاعادة أو يقال هو استثناء منقطع (قوله أو مقام) بفتح الميم معنى المكان وهو المراد
 هنا أي محل القيام وبضيقها مصدر بمعنى الإقامة (قوله فلا يقضى ما فاته) هذا ظاهر في النائمة
 بعذر أما النائمة بلا عذر فكما الحاضرة التي يخاف فوتها وجوب الفور فيها (قوله والاخيرتان)
 وهما الازدحام على البئر والمقام فان الأصل اقتصر على مسئلة الازدحام على الثوب (قوله
 في أنه لا يؤتيها فيما ذكر) أي فيما اذا لم يجد غير ثوب الخ ولو مقيما أو كالبئر في ذلك مغتسل
 الحمام فاذا تناوب عليه جمع للخوف من البرد وعلم ذو النوبة أنه أتت به في الوقت وجب
 انتظارها وامتنع التيمم سواء كان تأخره بنحوه قد سجد صاحب الحمام السابق على غيره
 أو بتعدي غيره عليه ومنعه من التقدم وان علم أنه الانافي الا خارج الوقت صلى بالتيمم فيه
 ثم يجب القضاء ان كان ثم ماء آخر غير متناوب ووافيه لكن امتنع من استعماله لنحو برد والافلا
 (قوله والاصل) أي الحاضرة (قوله رعاية لحرمه الوقت) ظاهره وجوب الاعادة عليه وليس
 كذلك اذ لا يجب عليه مطلقا سواء كان المحل تسقط فيه الصلاة بالتيمم أم لا على المعتد كالحال
 بينه وبين الماء يسع أو خاف دوران الرأس من السخينة (قوله أو ان قدر) أي بعد

خروج الوقت كما يصرح به التعبير بالقضاء (قوله على القضاء) خرج الاداء بان وجد التراب في الوقت والمحل لا يسقط فيه الفرض بالتيمم فيلزمه فعله ثانيا ويلزمه القضاء بعد ذلك وحده ثم يمتد في حقه عمل الصلاة أربع مرات بان صلى أولا فاذا طهر ربن ثم وجد التراب بعمل لا يسقط فيه الفرض بالتيمم فيجب عليه التيمم كما صرح وجد الماء بعد ذلك فيجب عليه اعادتها ثم وجد من يصليها جماعة فيسن في حقه اعادتها أيضا قاله الثلاثة الاول واجبة والاخيرة سنة والاربعة واقعة في الوقت (قوله فلا يقضى به) أي بالتيمم أي يمنع عليه ذلك وقوله اذا فائدة في القضاء أي لو جوب الاعادة عليه (قوله أما غير المؤقت) هذا محترز قول المتن أول الباب من مؤقت (قوله كالاستسقاء) دخل تحت الكاف النفل الطاق والكسوف وتيممة المسجد وكل ما له سبب فلا يقضى لانه يثوت بفوات سببه وما ذكره من طلب صلاة الاستسقاء بعد السقيا انما هو الشكر لا للاستسقاء لغوته بالسقيا لا يقال ما ذكر من أن الاستسقاء اذا فات لا يقضى ينافي ما تقدم من أنه لا يقضى في شدة الخوف لانه لا يخاف فوته لانا نقول هو ممكن الفوات الا أنه لا يخاف فوته لامتداد سببه غالبا (قوله ومن صلى الخ) هذا شروء في الشق الثاني من الترجمة وقوله صلاة أي مفروضة مؤداة غير منذورة فالنذر أربع ركعات مثلا في وقت الظهر ثم صلاها لم تسن اعادتها ثم ان كانت المنذورة نحو عيد سنت اعادتها و غير صلاة الخوف أو شدته لانه اغتفر المبطل فيها للحاجة فلا تكرر و غير صلاة الخوف انما لو أعادها صحت و وقعت نفلا مطلقا ولو مقصورة أعادها تامة و جمعة حيث سافر أبدا أخرى أو جازة تدها و فرضا يجب قضاءه كقيم تيمم و ظهر معذور في الجمعة ومغريبا سقى على الجليد أيضا لان وقتها عليه يسع تكررها مرتين بل أكثر كما مر ولو صليت الأولى جماعة وان كانت الجماعة في الثانية هم الجماعة في الأولى بعينهم وان لم يحضر غيرهم ومثل المفروضة في سن الاعادة النفل الذي تسن فيه الجماعة كالعبد والكسوف نعم يستثنى منه وتر رمضان فلا يمارى على المعتد الحديث لا وتران في ليلة وهل تسن اعادته واتب الفرض حيث أعاده قال سم أما التيمم فلا يجب الاعادتها لانها واقعة في محلها سواء قلنا الفرض الأولى أو الثانية أو احدها لا بعينهم يحتسب الله ما شاء منهم وأما البعدية فيحتمل سن اعادتها مراعاة للقول الثالث بل لو أن يحتسب الله الثانية فيكون ما فعله بعد الأولى واقعا قبل الثانية فلا تكون بعدية لها (قوله صحيحة) أي قطعان لا يجري خلاف في صحتها وذكر بعض شروط الاعادة وجماعتها اثنا عشر شرطا الأول أن تكون الأولى مكتوبة مؤداة أو نافله تسن فيها الجماعة ما عدا وتر رمضان ولو منذورة كعيد نذرهما والثاني أن تكون الأولى صحيحة وان لم تغن عن القضاء كصلاة التيمم بعد أو يجعل يغلب فيه وجود الماء نعم يستثنى من ذلك صلاة فاقد الطهورين فانها وان كانت صحيحة لكنها لا تعاد لانها لا يتنفل بها فان لم تكن صحيحة وجبت اعادتها والثالث اعادتها مرة واحدة فقط على المعقد وقال المزني تعادتها عشرة عشر مرة وكان يقولهها كذلك وقال الشيخ أبو الحسن البكري تعاد من غير حصر مالم يخرج الوقت والرابع نية الفرضية والمراد أنه ينوي اعادة الصلاة المنروضة حتى لا تكون نفلا مبتدأ لا اعادتها فرضا أو أنه ينوي ما هو فرض على المكاف لا الفرض عليه فلو نوى الفرض عليه حقيقة بطلت صلاته وهذا المدعى الاعتراض بأنه كيف ينوي الفرضية وهي نفل على

على القضاء طهر لا يسقط به فرضه كالتييمم لفقد الماء يجعل يغلب فيه وجوده فلا يقضى به) ما فاته اذا فائدة في القضاء فان وجد الماء أو وجد التراب جعل لا يغلب فيه وجود الماء قضى أما غير المؤقت كالاستسقاء فلا يقضى كما ذكره الاصل آخر باب التطوع وقد بسطت الكلام عليه ثم في شرح الاصل (ومن صلى) ولو في جماعة (صلاة صحيحة ثم أدرك) في الوقت (من يصليها)

(قوله هو ممكن الفوات) (الخ) ويجاب أيضا بان قوله لا يخاف فوته أي لانه يخافه صلاة الشكر تامل (قوله لانه اغتفر المبطل) مقتضاء انه يجوز اعادتها في الامن سم (قوله صراما) لانول الثالث) أي وللثاني أيضا كما هو ظاهر ولكن لا بطريق الاحتمال بل بطريق الجزم حيث راعينا هذا القول فلذا لم يتعرض لتدبر (قوله لانها لا يتنفل بها) أي انه ليس من أهل التنفل لان صلاته لا ضرورة

الراجح ولذا لو بان فساد الاولى لم تقع الثانية عنها بل تجب اعادةها على الصحيح وقيل لا تجب لتعيين
 أن الفرض حينئذ هو الثانية وجمع بينهما الرمي بحمل الثاني على ما اذا علم بان المال قبل الاحرام
 بالثانية ونوى الفرض والاول على ما اذا علم به بعده وفي هذا الجمع نظر لانه اذا علم بان المال قبل
 الاحرام لم تكن الثانية معادة بل هي الفرض والاولى لاغية نعم لو نسي أنه صلى الاولى فصلاها
 مع جماعة فبان فساد الاولى أجزأه الثانية لانه نوى الفرض حقيقة بجماعته ثم والخامس أن
 تقع كلها بجماعة من أولها الى آخرها فالجماعة فيها كالمطهرة لكن يكفي الاقتداء بالركعة لان
 ذلك أول صلواته فالشرط موجود فلا يكفي وقوع بعضها في جماعة حتى لو أخرج نفسه فيها
 من القدوة بنية المفارقة وان اقتدى بآخر فوراً أو سبقه الامام ببعض الركعات لم يصح وقضية
 ذلك أنه لو وافق الامام من أولها لكن تأخر سلامه عن سلامه بحيث عذمه قطعاً عنه بطلت
 صلاته وأنه لو كان المعيد اماماً فبما المأموم عن احرامه بطلت صلاة الامام وأنه لو رأى جماعة
 وشك هل هم في الركعة الاولى أو فيها بعد ما امتنعت الاعادة معهم وهو كذلك في الجميع على
 المعتمد نعم لو لحق الامام وهم وقف لم يفسد ما كان له معيداً أن يسجد ان لم يتأخر كثيراً بحيث يرد
 منقطعاً عنه ولو شك المعيد في ترك ركن لم يطل صلاته بمجرد ذلك بل حتى يسلم الامام لاحتمال أن
 يتذكر قبل سلامه عدم ترك شيء فلا يحتاج للاقرار بركعة بعد سلام الامام أما اذا علم ترك ركن
 وعدم ترك الامام مثله فتمطل صلاته حالاً والسادس أن تقع في الوقت ولوركة نية على المعتمد
 والسابع أن ينوي الامام كالجمعة والثامن أن تعاد مع من يرى جواز الاعادة أرادهم ان يخرج
 ما لو كان الامام المعيد شافهاً المأموم حنيفاً أو مالئياً لانه يرى بطلان الصلاة فلا قدوة
 بخلاف ما لو كان المقتدى المعيد شافهاً خالف من ذكره في حنيفة والتاسع حصول ثواب
 الجماعة حالة الاحرام بها فلو اذعن عن الصف مع امكان الدخول فيه لم يصح اعادة الصلاة ذلك
 المنقولة لفضيلة الجماعة وكذا لا تصح اعادة الصلاة اذا لم يكونوا عباداً أو في ظلمة عدم حصول
 ثواب الجماعة حينئذ والعاشر القيام فيها والحادي عشر أن لا تكون اعادة الخروج من
 الخلاف فان كانت اعادة ذلك كأن صلى وقدم مع بعض رأسه في الوضوء أو صلى في الحمام
 أو مع ميلان دم من بدنه فان الاولى باطلة عند مالئ والى الثانية عند احمد والثالثة عند أبي حنيفة
 رضى الله عن الجميع بنت اعادة في هذه الاحوال ولو منفرد الان هذه ليست هي الاعادة
 المرادة هنا فلا يشترط لها جماعة والثاني عشر أن تكون في غير صلاة شدة الخوف فانها لا تعاد
 على الاوجه لان المطلق احتمل فيها الحاجة فلا تكرار (قوله ولو منفرداً) أي في نوى خلفه
 ويحصل الجماعة حينئذ فلا يشترط أن تكون موجودة قبل ذلك (قوله سن له اعادة) ويحرم
 قطعها الان ايها حكم الفرض الا في جواز تركها قبل الشروع فيها وفي جمعها مع الصلاة بتيمم
 (قوله لا مريضاً) أي بالاعادة في بعض النسخ به وهو عائد عليها ايضاً بتأويلها بالانكسار
 (قوله في خبر أبي داود الخ) وهو قوله صلى الله عليه وسلم بعد صلاته الصبح جالين لم يصلها معه
 وقال صلى الله عليه وسلم اذا صلى في جماعة فليكن من أيقظهم من نومهم فليصلوا معهم فانهم الكفا
 فائدة أنه وقوله مسجد جماعة ليس بقيد بل هو للاغاب وقوله صلى الله عليه وسلم في الصلاة بالانفراد والجماعة
 سواء استوت الجماعة أن زادت أحداً ما بفضيلة ككون الامام أعلم أو أروع أو أجمع
 أكثر أو المكان أشرف

ولو منفرداً (سن له اعادة) ليس
 معه (لا مريضاً) خبر أبي
 داود وغيره وصححه الترمذي

(قوله مع جماعة) ليس
 قبيحاً لانه ناس للادنى
 شخصاً (قوله امتنعت) فلو
 هم ونوى ثم تبين أنها
 الاولى لم تنقض أيضاً
 عن (قوله أن ينوي الامام)
 أي حيث كان معيداً وهذا
 يفنى عنه الشرط الخامس
 (قوله لم يصح اعادة) أي
 بناء على القول بأن الانفراد
 عن الصف منقوت لثواب
 الجماعة كما قال المصنف أما
 على انه منقوت للصف فقط
 فتصح وهذا كله حيث
 انفرد عنه ابتداءً أو مادوا
 فقط فتصح مثلاً في حصول
 الثواب حالة الاحرام

• (باب كيفية وحكم صلاة المذخور) •

المراد بكيفية صحتها وهي بالنسبة للمريض كونه يصلي على أي حال كان من قيام أو قعود أو غير ذلك وبالنسبة لغيره كونه يصلي بالإيماء والمراد بحكمها بالنسبة للأول عدم وجوب الاعادة وبالنسبة لغيره وجوب الاعادة للمذخرة قال الكيفية والحكم مختلفان بالنسبة للمذخور (قوله الآتي بيانه) أي في هذا الباب وهو المريض والغريق والمحجوس فكان للحبس والمصاب ونحوه وأما أفرادها فثلاثة بترجمة عموم صلاته (قوله كيف أمكنه) أي على أي حال أمكنه فأعمها أو مضمناً أو قاعداً أو مضطجاً أو مستلقاً أو لا يتقل الخالة إذا عجز عن أكمل منها حتى لو طرأ العجز في الأيام الثلاثة لم يلزمه إعادة ما صلاه غير قائم وقوله ولو موميأ أي مشيراً وقوله للضرورة عليه الكيفية المذكورة وقوله لعموم عذره أي كثرة وقوعه عليه لا حكم وهو عدم الاعادة (قوله لانه مذخور) عليه عدم نقص ثوابه ولو قدم الحديث وقال ويقاس بما فيه غيره لكان أولى وأما قول بعضهم انما قدم الله العقلية على الحديث لعمومها لسانه أرباب الآحاد فيهم نظراً لان الكلام في المريض لا في غيره فلا حاجة للعموم المذكور (قوله ما كان يعمل) أي العمل بمعنى ثوابه بشرط أن يكون عازماً على الفعل لولا العذر هكذا قاله بعضهم واعتد شيخنا الطنفي ان ذلك ليس بشرط وقوله محجور راجع للمرض وما به من العذر فهو لف ونشر مرتب (قوله المشقة الظاهرة) عبارة بعضهم الشديدة والمراد منها واحد وهي ما تذهب الخشوع أو كماله وان لم تبع التيمم (قوله أو نحوه) بالرفع عطف على خوف أي أو ما اعتبر به وذلك لعدم إمكان مداواة عينه فيما إذا كان به إرمد ولم يمكن مداواتها إلا باستلقائه وأما ثبيل النكوص بخوف من في سفينة الغرق أو دوران الرأس فيمضي على قاعداً ولا إعادة عليه فيه نظراً لسواءه جرافق النكوص عطفاً على مرض أو رفع عطفاً على خوف لان الكلام فيما يعتبر في المريض وخائف الغرق والدوران ليس من أفراد (قوله ويصلي الغريق) أي المشرف على الغرق فهو من مجاز الأول لا الغريق بالفعل لانه ميت لا يصلي وقوله يعمل نجس مثله المتنجس بالأول (قوله لسانه) أي للضرورة وهذا لتعجيل الكيفية (قوله ويعيدان الخ) نعم لو كان على المحجوس نوب واقتصر عليه على النجس وأتم ركوعه وسجوده عازماً بالنجس عليه إعادة فله ابن شرف (قوله للمذخرة ذلك) عليه الحكم المذكور وهو وجوب الاعادة ظهير ما مر والاشارة إلى مذكور من الاشراف على الغرق والحبس يعمل نجس وتضمن ذلك التعجيل أن من منع منها بغير مرض وأجرها على قلبه يعيد به جزم الرمي في فتاويه وقال ابن حجر لا يعيد لانه فعل مقدره كماريض ورتب الفرق بينهما لان المريض عاجز حاسواً وشرعاً والممنوع عاجز شرعاً (قوله وثاقه) بفتح الواو وكسر هاء ولم يقرأ إلا بالفتح لان القراءة سنة متبعة فلا يس كل ما أجزته اللغة فيجوز القراءة وقوله بالارض ليس بقيد (قوله الواقعة أولاً) أي أول مرة اعترض بأنه يعيد أن الواقعة ثانياً في الوقت وهي المعادة قضاء وهو ما ذهب إليه بعضهم والمعهدة بأنها أداء سواء كانت لحال في الأولى أو لجرد الثواب وأجيب بأنه احترازه عنها من حيث انه لا يتأق فيها التفصيص بل المذكور بل هي أداء فقط لان شرطها الوقت ولوركة كما مر بضم الف الواو ولا فائده أن تكون قضاء ولذا قال فيها والافضاء مفيداً بقوله لاجل قوله المذكور وكان الأولى ذكره.

• (باب كيفية وحكم
(صلاة المذخور)
الآتي بيانه •

أي يصلي المريض كيف
أمكنه ولو موميأ
للضرورة (ولا يعيد) ما صلاه
لعموم عذره ولا ينقص
ثوابه عن ثوابه لو صلى متماً
لذكر كان لانه مذخور ونحوه
المضاري إذا مرض العبد
أو سافر كتب له ما كان
يعمل محجوراً عليه أو المعتبر
في المرض المشقة الظاهرة
أو خوف زيادة مرض أو
نحوه (و) يصلي (الغريق
والمحجوس) يعمل نجس
(مومنين) لسانه (و يعيدان)
ما صلاه بإيماء المذخرة ذلك
وفي معناه ما المصالح
ونحوه كشدود وثاقه
بالارض (والصلاة) الواقعة
أولاً (في الوقت) أداء

(قوله ويقاس بما فيه غيره)
انظره اذ ذلك الغير المتنجس
فالاولى حذف قوله ولو قدم
الخ لانه يرد عليه ما أورده
على قول بعضهم (قوله مثله
المتنجس بالاولى) انظر
ما في الاولية

المسئلة في الباب السابق لان بين القضاء والاداء تناسب التضاد الا ان يقال انما أخرها عن حكم المعذور لجرى بانها فيه لان صلاته توصف بالاداء والقضاء ولم يترجم لها لان الزيادة على الترجمة ليست معيبة على انه قد يقال انه داخل في الترجمة لان ذلك من جملة الحكم (قوله) وكذا ان وقع منها فيه ركعة أى فهي أدام مع الحرمه ان وقعت في وقت الحرمه والمراد بالاداء هنا الاداء المجازى لا الحقيقى لانه لا بد فيه من ايقاع العبادة كلها في الوقت ويستثنى من قوله وكذا ان وقع منها فيه ركعة الجمعة فان شرط أدائها ان تقع كلها في الوقت فاذا خرج في اثنتيها انقلب ظهرا فلا تكون الجمعة حينئذ أداء هذا اذا نظر الى استقرار الصلاة بوصف كونها الجمعة فان لم ينظر الى ذلك بان قطع النظر عن هذا الوصف فلا حاجة للاستثناء لانه يصدق على صلاة الظهر المذكورة تعريف المؤداة المذكور (قوله والا) أى بان لم يقع منها شئ في الوقت أو وقع منها فيه دون ركعة ويتوى القضاء حينئذ كما مر ان أراد التعرض له (قوله فقضاء) أى سواء أتم مع ذلك أم لا كما علم مما تقدم آنفا ومن المعلوم ان ثواب القضاء دون ثواب الاداء لاسيما اذا عصى بالتأخير وما ذكره من التفصيل بين الركعة ودونها في كون الصلاة أداء أو قضاء هو المعتمد من أربعة أوجه وقيل ان وقع بعضها في الوقت فهي أداء مطلقا وقيل قضاء مطلقا وقيل ما وقع في الوقت أداء وما بعده قضاء والتبعض لا يمتصو رالا في الصلاة بخلاف الصوم والحج لانه لو أحرم بالثاني وخرج وقته تحال به عمل حرمة الى آخر ما ذكره (قوله أى مؤداة) هو دفع ما يتوهم من الحديث من ادراك جميع الصلاة تلك الركعة وأنه لا يلزمه تكميل الصلاة المراد ركعة فاكثر قاله قل (قوله والفرق) أى بين الركعة ودونها (قوله على معظم) انما عبر بذلك لانه ليس فيها تشهد ولا صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا سلام وهي من جملة أفعال الصلاة اذ المراد به ما يشمل فعل اللسان والقلب كالنية وليست هذه المذكورات من الركعة الاخيرة (قوله كالتكبير) انما لم يجعل تكبيراً حقيقة لان التكبير هو الايمان بالشئ ثانياً امراد به تأكيده الاول وهذا ليس كذلك اذا ما بعد الركعة في الصلاة مودى نفسه استقلالاً كالاولى كما أن كل واحدة من خمس اليوم ليس تكبيراً المنها في الامس

• (باب صلاة العيدين) •

أى عيد الفطر والاضحى والعيد مشتمل من العود وهو الرجوع التكريم بتكرار السنين أو العود السرور وبعده ومنه عفران الذنوب والعفو من النار آخر ليلة من رمضان اذ يعتق فيها بقدر ما اعتق في جميع الشهر وهو سقاية ألف عتيق كل ليلة فلما كان العيد يعقب ذلك العتيق معنى عيداً أول كثره عوائد الله تعالى فيه على عباده وهو وادى فأصله عود بكسر العين قلبت واوه بالوقوعها اثر كسرة كبريات وميزان وجهه أعيا دوائها جمع بالياء مع أنه وادى لزومه في الواحد وقيل للفرق بينه وبين أعواد الخشب وهو الاستسقاء والحرف من خصائصنا وأول عيد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة وفرض رمضان في شعبان أو لا ثم تركه صلواته ولا يقال وتقدم أن صلاة الاضحى أفضل من صلاة عيد الفطر والاصح تفضيل يوم من رمضان على يوم عيد الفطر والتمتة بالعيد سنة ويدخل وقتها في الفطر بغروب الشمس وفي الاضحى بصبح عرفة كالتكبير وبالعام والشهر

وكذا ان وقع منها (ركعة) والاقضاء التكبير العتيق من ادراك من الصلاة ركعة فقد ادرك الصلاة أى مؤداة ومنه هو ان من لم يدرك ركعة لا تكون مؤداة والفرق ان الركعة تشتمل على معظم افعال الصلاة اذ معظم الباقي كالتكبير والاحتجاب ما بعد الوقت تابع لها بخلاف ما دونها • (باب صلاة العيدين) •

على المعتمد مع المصالح ان اتحد الجنس ونحوه كأمراء أو أمراء أجنبي والبشاشة
والدعاء بالمغفرة وجعل الله للمؤمنين في الدنيا ثلاثة أيام عيدا الجمعة والعطير والاضحى وكلها
بعيدا كمال العبادة وليس العيد لمن ليس بالجديد بل هو لمن طاعته تزيد ولا لمن تجمل باللباس
والمركوب بل هو لمن غفرت له الذنوب (وحكى) ان عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه رأى ولدا له
يوم عيده وعلمه قيص خلق فبكى فقال له ما بك قال يا بني أخشى أن يسكر قلبك في يوم العيد
أذا رأيت الصبيان بهذا القمص الخلق فقال يا أمير المؤمنين انما يسكر قلب من أعده
الله رضاه أو عقى أمه وأباه وانى لا رجوان يكون الله راضيا عنى برضائك فبكى عمر رضي الله
عنه ورضه اليه وقبل ما بين عينيه ودعا له فكان أول هذا الناس بعده وأما عيدهم في الاخرة فهو
اجتماعهم برهم ورضيتهم في حضرة القدس فليس شئ عندهم الا ان ذلك كما قيل
وكل الله الى ليلة القدر ان دنت • كما كل أيام القادر يوم الجمعة
وعندى عبيدى كل يوم أرى به • جمال محمدا ما بعين قريرة
(قوله كأمراء) أى فى أول كتاب الصلاة فى التقسيم حيث قال هى أربعة أنواع فرض عين وكفاية
وسنة ومكروهة (قوله ما واظفته صلى الله عليه وسلم) دليل لحدوف كانه قال مؤكدا واظفته
الحج ودليل أصل السنة فعله صلى الله عليه وسلم والا آية المذكورة بناء على ما ذكره الشارح فى
تفسيرها وحديث الاعرابى هل على غيرها قال لا الا أن تطوع بناء على أن الاستئذان منقطع
أو المراد تطوعه بإيجاب صلاة عليه بالذرا غير ذلك وقد يقال ان المواظبة تنج أصل السنة كما
تنتج التمسك كذا فلا حاجة الى دعوى الحذف فى كلام الشارح ولا يرد على المواظبة تركه صلى الله
عليه وسلم صلاة عيد النحر بى لانه لا ينافي مع أنه لا دليل على تركها مطلقا لاحتمال أنه صلاها
فرادى فهم سنة عندنا كانت هذه الأدلة وأما قول الشافعى رضى الله تعالى عنه من وجبت
عليه الجمعة وجب عليه حضور العيد فعمول على التأكيد وعند أبى حنيفة واجبة عينا
وعند أحمد كفاية واستدلوا بآية فصل ربك وانحر اذا الامر بالوجوب وقال الحنفية فى الحديث
الا أن تطوع فعلك واستدلوا به على انما كل نقل شرع فيه وقال أحمد ان حديث الاعرابى
المذكور يدل على انها لا تجب على كل أحد فتعينت الكناية وأجيب باننا لانسلم أن المراد أصل
العيد واثنتى سلم لا تقتضى وجوب النحر عينا وأنتم لا تقولون به واثنتى سلم فهو خاص به صلى الله عليه
وسلم كما اختص به الضرفان أدخاها فى الامة وجب ادخال الجميع فلما دل الدليل على اخراج
بعضهم كان عنهم كان ذلك جارحاً فى القياس وتقدم الجواب عن الحديث (قوله قيل المراد الخ)
وقيل المراد أصل الصلاة المفروضة بالزداقة وانحر البدن بى وقيل ضع اليمين على الشمال عند
النظر أى العنق فى الصلاة وسبب نزولها أن قايما كانوا يصلون ويضرون غير الله تعالى فامر
نبيه صلى الله عليه وسلم بأن يصلى ويضربه تقربا وهذا لا يناسب القول الاخير والكثرة ترنهم فى
الجنة أو القرآن أو النبوة أو كثرة الاتباع والامة (قوله هى ركعتان) أى مع خطبتين ليم
التشبيه بالجمعة لانه سبحانه ما فى أنهم ما يشتر كان فى الخطبتين وبفترتان فى أمور رتسن لكل أحد
وتطلب الجماعة فيها الا للحاج فتسن له فرادى ولو غير منى على المعتمد ويجرم ما بنية عيد الفطر
أو الاضحى لما تقدم من أن الدليل المؤقت لا يدينه من القصد والتعريف ثم يكبر ثم يستغفر ثم يأتى

٣ قوله فى حديثه من
قال المحدث فى مادة حطرو وحطيرة
القدس الجنة اه مصح

هى سنة كما مر لما قبله
صلى الله عليه وسلم علم
واقوله تعالى فصل ربك
وانحر قبل المراد بالصلاة
صلاة الاضحى وبالنحر
الاضحية (هى ركعتان
كالجمعة) فيها

(قوله وقال الحنفية فى
الحديث الا أن تطوع
فعلك) هذا لا يفيد
مداهم من وجوب العيد
استداه شيخنا (قوله جارحا
فى القياس) فمداه حاق
القياس أى قياس الامة
على النبي صلى الله عليه وسلم
وبالجملة فليست اهل هذا أهل

بسبع تكبيرات ولا يفتوت دعاء الافتتاح بالشروع في التكبيرات فله أن يأتي به بعد الشروع
 فيها أو أن يفتوت بالتعوذ ولا يجوز الإحرام بأكثر من ركعتين (قوله الأفي أشباه) دفع به
 ما يتوهم من التشبيه بالجمعة من أنها مثلها من كل وجه (قوله لأن المستثنى لا ينحصر فيها) ومنه
 النية وقوله كما بينه أي عدم الانحصار وعبارته وبقى من الشروع أن صلاة العبد تصح فرادى
 وقضاؤه بدون الأربعين وبدون الكمالين وبدون المقيمين وبدون خطبة (قوله وذلك) أي
 المذكور من الأشياء وقوله ككون الخ كرسية نرق (قوله من الطلوع إلى الزوال) أي
 بخلاف الجمعة فانها من الزوال إلى مصير ظل الشيء مثله وترك هذا الشارح لوضوحه وكذا يقال
 فيما عدا الثاني مما سببه أي والمراد بالطلوع طلوع البعض لأن ما لم يظهر من قرص الشمس تابع
 لما ظهر طلوعا وغروبا (قوله والأفضل تأخيرها الخ) أي فيكون فعلها في أول الوقت مفضولا
 وتكون حينئذ مستفناة من قواهم يسر تعجيل الصلاة لأول وقتها (قوله إلى أن ترتفع الشمس)
 أي فان فعلت قبل الارتفاع لم تكرم على المعقل لأن من ذوات السبب نعم هي خلاف الأولى
 وقوله كرمح وسبعة أذرع تقريرا والمراد ارتفاعها كذلك في رأي أهلنا والأفلاسة بعيدة
 (قوله في المسجد) أل فيه للجنس الصادق بالواحد والمتعدد فعملها في المساجد المتعددة أفضل
 من فعلها بالصراة الشرف المساجد نعم يكره تعدد جماعة بها لا حاجة كضيق محل واحد عن الجمع
 وللإمام المنع منه حينئذ (قوله فيكره فيه للتشويش الخ) وحينئذ فيصلي الإمام ببعضهم ويأمر
 من يصلي في الصراة يقيمهم أو يخرجهم إلى الصراة ويستخلفه في المسجد من يصلي عن
 بتأخير من ضعفه وغيرهم ويكره له هذا الخليفة أن يخطب بغير إذن الإمام أو علم رضاه بذلك فان
 خاف فتنة حرمت ويسن للإمام أن يصرح له بالأذن فيها ويعلم من هذا أن القاضي لو ولي شخصا
 في إمامة مسجد لم تدخل الخطبة فيها إلا بالنص عليها الخطبة الجمعة لتوقف الصلاة عليها وكذا
 عكس ذلك (قوله للتشويش) كذا في بعض كتب اللغة وفي بعضها أنه التويش بالهاء بدل المشين
 الأولى قال في القاموس وبالشين لمن وهو مردود اه قل وعبارة القاموس ويذهبهم هو أش
 اختلاف والتشويش كأنهم الخن والصواب التويش وقال في مادة أخرى هو شتم ويشتاخط
 والرجع بالتراب جاءت به ألوانا وتوشتوا اختلطوا كتهاشروا اه (قوله قبل القراءة) فلوترك
 التكبير وقرأ أولهم والميم بعد الياء ولا يطلب تداركه في باقي صلاته إنوات محله بخلاف ما لو تركه
 وتعوذ ولو عدا فإنه يعود إليه لعدم فواته بذلك كما لا يفتوت الافتتاح بشروعه في التكبير بل
 يأتي به ثم يكبر ومن القراءة السبعة كما لا يخفى واقتصر المتن على قول قبل القراءة للإشارة إلى ما مر
 من فواته ثم زاد الشارح والاستعانة ببيان الأكمل (قوله سبعا) أي يقينا سوى تكبيرتي
 التحريم والركوع وكذا قوله خسا فلوشك في شيء أتى به أو في أي تكبيرة تحرم بها جعلها الأخيرة
 وأعاد الكل بخلاف شك هل أحرم بواحدة أو لافاته ليس في صلاة ولو ترك في الأولى ~~كذلك~~
 أو بعضا وهو منفرد أو إمام أو سبب بذلك وهو مأموم بأمر أدرك الإمام في القراءة أو بعض
 التكبيرات لم يتداركه في الثانية بل يقتصر فيها على خمس بخلاف السورة إذا تر كها في الأولى
 فإنه يأتي بها في الثانية لأن السنة مقصورة دون التكبير وكذا لا يتدارك ذلك المأموم في الأولى
 فان تداركه بل ركوعه لم تبطل صلاته والأبأن تذكر في الركوع أو بعده وعاد لا قيام ليكبر وهو

(الأفي انشام) هو أولى من
 قوله في أحد عشر شيئا لأن
 المستثنى لا يقتصر فيها كما
 بينته بما قبل في شرح
 الأصل وذلك (ككون
 وقتها من الطلوع إلى
 الزوال) على الأصل في أنه
 إذا خرج وقت صلاة دخل
 وقت أخرى (و) لكن
 (الأفضل تأخيرها إلى أن
 ترتفع الشمس كرمح)
 (ويكون أرفق في الصراة)
 لأن جامع وإن كان فعلها في
 المسجد أفضل أشرفه إلا
 أن يضيق فيه كره فيه
 بالتشويش بالزحام بخلاف
 الجمعة لا تفعل الأفي أفي
 كما مر (و) (أن يكبر)
 جهرا (في الركعة الأولى
 قبل القراءة) والاستعانة
 وبعد دعاء الافتتاح (سبعا
 وفي الثانية خسا) للاتباع
 دواء الترمذي وحسنه

(قوله فيما عدا الثاني) أي
 والسابع أيضا فان الشارح
 قد ذكر ذلك فيما (قوله بل
 يأتي به ثم يكبر) انظر هل
 المراد أنه يأتي بقيمة التكبير
 أو بقيمة من أول ركوعه

عامد عالم بطلت صلاته ولو تركه الامام لم يات به المأموم فان اتى به لم تبطل صلاته لانه ذكره هذا
ان اتحدت صلاتهما أما لو اقتدى صلى العيد بصلى الصبح مثلاً فإنه يأتي بالكبير والشرق اتحد
صلاتهم ما هنا واختلافهما هناك والخالف مع اتحد الصلاة تفحش في الجملة وتعدا فيما ناعلى
الامام بخلافهما مع اختلافهما ولو نقص امامه عن السبع أو الخمس أو كبر عقب القراءة تابعه
ندباً في العمد وفي محله سواء انقص باعتهما كمن في كبر ثلاثاً وما لى كبر سنة أو لا فان خالفه كره
بخلاف تكبيرات الانتقالات وجلسة الاستراحة ونحو ذلك فلا تذكر مخالفة الامام فيها بل
ياتي المأموم ان تركها الامام والشرق بينهما وبين التكبيرات هذا مع ان كلا سنة لا تفحش
المخالفة به ان تكبيرات الانتقالات مجمع عليها فكانت آكدواً يضافاً لا اشتغالاً بالتكبيرات
منافقاً يؤدي الى عدم جماع قراءة الامام بخلاف التكبير حال الانتقال وما جلسة الاستراحة
فالمبوت حديثها في الصحيحين والشرق بين التكبيرات هذا وفي صلاة الجنازة بحيث لا يوافقها
فيها انها ثم اركان وجري خلاف في زيادتها كمن القولى بخلاف ما هنا وهذا التكبير ليس فرضاً
ولا بعبارة بل هيئة كالمعروف او الافتتاح فلا يسجد تركه غير أو سهو أو ان كان تركه كلاً أو بعضاً
مكروهاً ولو قضى العيد كبر على المعتمد (قوله يفصل) ندباً فان لم يفصل أى بكل تكبيرة في نفس
وله توالياً ولو مع رفع الميدين ولا تبطل صلاته على المعتمد فيكون هذا مستثنى من بطلانها
بالعمل الكثير لان ذلك مطلوب هذا ومنه يؤخذ صحتها فيما اذا اقتدى بمن في الاله على المعتمد
الا فان قال بالبطلان لانه عمل كثير في غير محله اذ دعوا عنهم بعد القراءة الى الركعة الثانية اما
في الاولى فقبيلها كما هو عندنا وتوجيهه ان قولنا مطلوب في الجملة فاعترفوا كذا قال المحشى
راعه شيخنا الحنفى البطلان فيما لو اقتدى بالحنفى المذكور (قوله بين كل تكبيرةتين) خرج
بذلك ما بين تكبيرة الاحرام والاولى من السبع وما بين تكبيرة التيمم والاولى من الخمس فإنه
لا يأتي فيه بالتسبيح المذكور وكذا بين السابعة والخامسة وبين تكبيرة الركوع لجملة التسبيح
المانى به للصلى في الاولى ست مرات وفي الثانية أربع (قوله مما ذكر) أى من السبع والخمس
لا يؤول به الى الاولى والسابعة كما مر (قوله بقوله) أى سراً (قوله في قول ابن عباس) وقال
ابن عباس هو أعمال الخير أى الامور التي يتيقن بها (قوله بغير ذلك كما بينه الاصل) ذكر الاصل
من الغير الثلاثة فقيل وأن يكبر ثلاثاً يقول مع الاله الا الله والله أكبر والله الحمد وقيل الله
أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً سبحان الله بكرة وأصيل لا وقيل سبحان الله ولا اله الا الله زاد الشارح
في ترجمه وقيل هو سبحانك اللهم وسبحك لست ببارك الله وتعالى جملته رجل تناول ولا اله غيرك
وقيل هو لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يمد الخير واليه المصير وهو على كل شئ
قدير ويسن أن يقرأ بعد ذلك فاتحة في الركعة الاولى وفى الثانية اقتربت أو سبح اسم ربك
الاعلى والغاشية وان لم يرض المأمومون بالتطويل والمعنى في ذلك أن يوم العيد يشبه يوم
الحشر في اجتماع الناس والسورتان فيهما أحوال الحشر وق قال لواحدى جبل محيط بالدينا
من زبرجد وهو من وراء حجاب تغيب الشمس من ورائه بمسيرة سنة وما بينهما ما ظلمة رقيب هو
فاتحة السورة (قوله والترجيح) أى من حيث انه اقتصر عليه في المني في شرب باربعيته (قوله
لا أذان لها) أى لا عند صعود الخطيب المنبر ولا عند غيره ولا اقامة عند نزوله عنه ولا عند غيره

ويستحب رفع يديه مع كل
تكبيرة (يفصل بين كل
تكبيرةتين) مما ذكر (بقوله
سبحان الله والحمد لله ولا اله
الا الله والله أكبر) وهي
الباقيات الصالحات في قول
ابن عباس وجماعة وقيل
يفصل بغير ذلك كما بينه
الاصل والترجيح من زيادتي
(وكونها لا أذان لها ولا
اقامة) في المنبر مسلم عن
جابر

قوله بعد الاولى الخ صوابه
قبل الاولى وبعد السابعة اه

واقصر الأصل على الأول من كل منهما لظهور المخالفة فانه الذي للجمعة وتقدم انه ينسأرى
 لها الصلاة جامعة أو صلاة العيد أو نحو ذلك وأن هذا يدل عن الإقامة (قوله شهدت) أي
 حضرت وقوله غير مرة ولا مرتين أي بل أكثر من ذلك (قوله في آية بدء الخطبة الأولى تسعا
 وفي الثانية سبعا) أي امتساوي الخطبتان بالر كعتين إذ في الأولى تسع تكبيرات بتكبير
 الأحرار والركوع وفي الثانية سبع تكبيرات بتكبير القيام والركوع ويقوت بالشروع
 في أركان الخطبة كما قاله قل وقال ع ش لا يقوت بذلك ومن دخل غير المسجد والامام يحط
 اسقع وآخر الصلاة إلا ان ضاق الوقت فيقدمها أو يدخل المسجد بدأ بها وتدخل فيها التحية
 ثم يسقع ويجوز الاتيان بالتحية وتأخير العيد إلا أن يضيق الوقت (قوله ولا) زاد في غير هذا
 الكتاب افرادا ومعنى الولاء أن لا يفصل بينها ومعنى الافراد أن يأتي بكل تكبيرة بنفس واحد
 فإن تخال ذكر بين كل تكبيرتين أو قرن بينهما بنفس واحد كان خلاف الأولى (قوله فيها) أي
 التسع والسبع (قوله وانما هي مقدمة لها) أي لان النبي قد يفتح بماليس منه (قوله وذكر
 حكم) كان الأولى أن يعيد الكاف أي يس أن يعاينهم في خطبة عيد الفطر أحكام الفطرة
 من كونها واجبة ومن كون الجنس والقدر والمصرف كذا وفي الاضحية أحكام الاضحية من
 كونها سنة كناية في حق أهل البيت ومن كون الجنس والصفات المجزئة والمصرف كذا
 وأول الوقت وآخره ولا فرق في ذلك بين الاداء والنضاء وقائده في الثاني العمل به في المستعمل
 وانما خالفت العيد الجمعة في هذا الاصل مدقة ولا افضية فيها حتى تبين أحكامها (قوله في
 الخطبة) أن فيها للجنس الصا ق بالخطبتين كما قاله الشوبري وقوله وتقدم الصلاة هذا هو آخر
 الفروق السبعة واعلم أن الخطب المشروعة عشرة خطبة الجمعة والعيدين والكسوفين
 والاستسقاء وأربع في الحج وكأها بعد الصلاة لا خطبة الجمعة وعرفة فتبليها وكل فيها اثنتان
 الا الثلاثة الباقية في طبع ففرادي (قوله لم يعتد بها) أي بل يحرم ان تصداهم الانها عبادة
 فاسدة ويعيدها بعد الصلاة وقوله بخلاف الجمعة منعلق بالمتن (قوله وفرقوا الخ) انما تبرأ منه
 لان المراد بالتقدم في قواهم وشأن الشرط أن يتقدم عدم التاخر الشامل ذلك للمقارنة فيقتضي
 أن تقدمه ليس بالازم بل قد يتعارن كعض الشروط المتارنة للمشروط وحينئذ فلا ينتج تقدم
 الخطبة على الصلاة لاحتمال أنها من الشروط المقارنة (قوله وشأن الشرط أن يتقدم) أي ان
 لا يؤخر فلا يرد أن من الشروط ما يمكن في بشارته ولا يشترط تقدمه كالتوجه للقبلة مع تكبيرة
 الأحرار ولولم يؤول التقدم بما ذكر لا يقتضي عدم وجود شرط مقارن وليس كذلك كما علمت
 (قوله وبأن الجمعة فريضة) هذه حكمة لا يلزم اطرادها فلا ينتج التقدم وهذا وجه ثار للتبري
 السابق واعلم أن خطبة العيد كخطبة الجمعة في الأركان والسنن لاني الشروط فيجوز ترك
 الستة الا اذا نذر الصلاة والخطبة فيجب أن يخطب قائما وترك الطهارة بقراءة آية اذا
 كان جنب اعلى المعقد وان حرم عليه ويستحب الاتيان بهذه الامور وان لم تشترط نعم لا تحصل
 السنة لان كانت الخطبة عريية والخطيب ذكر او حصل السماع والسمع لان هذه الاربعة
 شروط لكل خطبة فتشترط هنا في أداء السنة فلا تخطب المرأة ولو احق بالاول يستحب أن يجلس
 للاستراحة قدر اذان الجمعة ويسن سماع الخطبة لغير ذلك وتقدم أن المنفرد لا يخطب

شهدت مع النبي صلى الله
 عليه وسلم العبد غير مرة
 ولا مرتين بغير اذان ولا
 إقامة (و) ك (أن يكبر)
 جهرا (في ابتداء الخطبة
 الأولى تسعا وفي ابتداء
 الثانية سبعا) ولا فيها
 لان ذلك هو المأثور وايت
 التكبيرات المذكورة من
 الخطبة وانما هي مقدمة
 لها انقله في الروضة عن
 الشافعي والاصحاب
 (وذكر) حكمه (مدقة
 الفطر والاضحية في الخطبة)
 لانه لا ادق بالحال (وتقديم
 الصلاة عليها) أي الخطبة
 لا تتبع روات الشافعي
 وغيره فلو قدم الخطبة لم
 يعتد بها كالسنة الرابعة
 بعد الفريضة اذا قدمت
 على خلاف الجمعة لا تصح
 الا بتقدم الخطبة عليها كما
 مرفوقا بان خطبتها بشرط
 لصحتها وشأن الشرط أن
 يتقدم وبأن الجمعة فريضة
 فانكرت ابدركه المتأخرون

(قوله لا يقتضي عدم وجود
 شرط مقارن) قد يقال لا
 اقتضاء بعدم قولهم شأن
 الشرط كذا

(ونشارك صلاة الاضحية صلاة الفطر في التكبير) المرسل جهر او هو ٣١٥ (من غروب) شمس (اليقيني العيد) هو اعم من

ولا الخليفة الا اذا نصح له الامام او علم رضاه بذلك (قوله ونشارك صلاة الاضحية الخ) كان
الاولى ابدال الصلاة بالعيد بان يقول ويشارك عيد الاضحية عيد الفطر لان التكبير المرسل
في الفطر ليس منسوبا للصلاة حتى نشترك مع صلاة الاضحية فيه بل للعيد (قوله في التكبير
المرسل) أي غير المقيّد بعقب الصلوات ويعبر عنه أيضا بالطلاق لعدم تقييده بذلك وبه يحصل
احياء ليلة العيد كما يحصل بغيره من الطاعة ويحصل احياؤها باحياهم معظم الليل وأقله
صلاة كل من العشاء والصبح في جماعة وقد ورد من أحياها يقيني العيد احياها الله قلبه يوم غفرت
القلوب وموتها اشتغالها بالدينا وافتتانها بماي لم يشغله بحب الدنيا وينبغي تأخير المرسل عن
أذكار الصلاة بخلاف المقيّد فإنه يقدم عليها ومعلوم أنه لا مقيّد في عيد الفطر فليأت مع من
التكبير خاف الصلوات ليلة بدعة واذا وقع بكون مقيّد بالنسبة لظن خلافه فالحال
أقله يوجب (قوله جهر) أي في المنازل والاسواق وغيرهما لان في الجهر اظهارة شعار العيد
ويستثنى من ذلك المرأة والخمى فيكره لهما الجهر بحضرة الاجانب (قوله هو اعم) أي لان
كلام الاصل لا يشمل عيد الاضحية ولما اذا ثبت عيد الفطر بغير رؤية بان حكم بدخول شوال
بتمام العدد لا برؤية الهلال (قوله أي التحريم الخ) أي احرام الامام لمن صلى ماموما واحرام
نفسه لمن صلى منفردا وبالزوال لمن لم يصل لانه يسبيل من ايقاعه الصلاة في جميع ذلك الزمن
اه قل والذي في شرح م ر وقرره شيخنا الحنفى أن المراد بدخول الامام في الصلاة دخول
وقت دخوله فيها وان لم يدخل بالفعل أي دخول وقت دخول الامام غالبا لم يدخل المنفرد (قوله
اليه) أي الى التحريم فاذا حصل حرم الكلام وقوله والتكبير أولى ما يشغله أي حتى من
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن قراءة سورة الكهف اذا وافق العيد ليلة الجمعة وان
توقف في ذلك الشورى ويقتصر عليه وحده خلافا لما قال يجمع بينه وبين ما ذكر (قوله
وتكبير ليلة الفطر آكد) أي المرسل اذ لا مقيّد لها امامة عيد الاضحية فهو أفضل من المرسلين
وقوله ولتكمّلوا العدة أي عنة صوم رمضان والتكبير والله أي عند اكمالها (قوله عن الصلاة
والخطبة) أي عن وقتها وجوبا اه قل (قوله غير حاج) دخل في الغير المعترفه وكغير الحاج
(قوله من صلاة صبح) المعتمد دخول وقتها بجزء الفجر وان لم يفعل الصبح حتى لو صلى فائتة أو
غيره قبل صلاة الصبح وبعد الفجر كبر واستمراره الى غروب آخر أيام التشريق حتى لو قضى
فائتة قبيل الغروب أو صلى العصر حينئذ كبر التعمير بالصلاة في الاول وبالعصر في الثاني جرى
على الغالب من عدم الصلاة قبل الفجر وبعد العصر فلا مفهوم له ويندب التكبير عقب المغرب
أيضا وشمل قوله من صلاة صبح الخ التكبير الواقع بعد مغرب ليلة عيد النحر أو عشاها أو صبحها
فهو من المقيّد على المعتمد خلافا لقل كما مر (قوله فن ظهر يوم النحر) أي لانها أول صلاته بعد
انتهاء وقت التلبية هذا ان قلنا ذلك الوقت فان تقدم تحمله عليه أو تأخر عنه اعتبر التحمل
مطلقا لان شعار من لم يتحمل التلبية فان لم يتحمل الا بعد أيام التشريق فإنه التكبير وسكت عن
حكم تكبير الحاج بالنسبة لعيد الفطر لان الغالب عدم الاحرام بالحج حينئذ (قوله الى صبح
آخر أيام التشريق) هذا ضعيف والمعتمد استمراره الى غروب الشمس من آخر أيام التشريق
(قوله وقبل غير الحاج كالحاج) المعتمد ما مر من أن تكبيره من صبح يوم عرفة والحاصل أن العلماء

قوله رؤية الهلال (الى
صلاته) أي التحريم بصلاة
العيد لان الكلام مباح
اليه والتكبير أولى
ما يشغله لانه ذكر الله
تعالى وشعار اليوم وتكبير
ليلة الفطر آكد من تكبير
ليلة الاضحية للنص عليه
بقوله تعالى وانكمّلوا
العدة ولتكمّلوا الله بخلاف
تكمير ليلة الاضحية فإنه
ثبت بالقياس (وتحتملها
في تأخير صدقتها وهي
الاضحية) عن الصلاة
والخطبة فلا تباع رواه
الشيخان بخلاف صدقة
الفطر يندب تقديمها على
الصلاة (و) في تعجيل
صلاتها قليلا بخلاف
صلاة الفطر يندب تأخيرها
وذلك لتسرع وقت
التضحية بعد الصلاة
ووقت الفطر قبلها (و) في
(التكبير) المقيّد بجهر
وهو غير حاج (من صلاة
صبح يوم) عرفة الى وقت
عصر آخر أيام التشريق
للاقباع رواه الحاكم وصححه
اسناده أما الحاج فن ظهر
يوم النحر الى صبح آخر أيام
التشريق وقبل غير الحاج
كالجاء وصححه في المنهاج
كأصله

(قوله بدعة) أي بل ينبغي
تأخيره عن أذكار الصلاة

كما قاله المحنفى فيكونه بدعة انما هو من حيث اتمام أنه مقيّد بتدبر (قوله بالنسبة لمنظر) الاول الاضحية كما يعلم مما يأتي

اختلاف في التكبير هل يختص بالكتب أو يعم النوافل وبالمؤداه أو يعم المقضية وبالرجال
أو يعم النساء وبالجماعة أو يعم المنفرد وبالقيم أو يعم المسافر وبالسكنى أو يعم أهل القرى
فجمع ذلك اثنا عشر قولاً وهل ابتداء من صبح عرفة أو ظهره أو صبح النحر أو ظهره أربعة
أقوال وهل انتهائه إلى ظهر النحر أو ظهر ثانيه أو صبح آخر التشرى أو ظهره أو عصره فهذه
خمس مضرورية في أربعة الابتداء تبلغ عشرتين يسقط منها كون ظهر النحر مبتدأ ومنتهى
كلامه ما عاين في تسعة عشر تضرعاً في اثني عشر السابقة تبلغ مائتين وخمسة وعشرين (قوله
وهذا التكبير يكون الخ) هذا محل معنى والاختلاف متعلق بالتكبير الواقع في المقام لا بهد المقدر
وقوله خاف الفرائض وزلزال التكبير عدا أو يعم واعقب الصلاة تداركه وإن طال الفصل لأنه
شعار الصلاة بخلاف سجود السهم وزلزاله غير بخلاف دون عقب وأحسن صيغة ما اعتاده الناس
وهو الله أكبر ثلاثاً لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله أكبر كبيراً والحمد لله كبيراً
وسبحان الله بكرة وأصله لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم
الأحزاب وحده لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم الصلاة
والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه بأى صيغة كانت فلا تعين الصيغة التي عليها
العمل إلا أن ذلك وارد حتى انقطع وأعز جنده دلالة على ما لا ينفك عن البكرة أول النحر
والأصيل آخره والمراد تعميم الأوقات وقوله صدق وعده والمراد بعبدته محمد صلى
الله عليه وسلم وظهر جنده الله سبحانه وتعالى وإذا رأى شيئا من جهنة الانعام أو علم به في عشر ذي
الحجة سن له التكبير كما في الرمي (قوله وإن استغناها الأصل) يحمل كلامه على ما فيه تأخير
خصوصاً إذا خيف تغير الميت بنحو ظهور ربيع قاله الرحمانى (قوله وخاف النوافل) أى ولو
مطلقة وقوله متضبة أى سواء قضى ما فات فيها أو في غيرها (قوله لا يسجد في تلاوة) استثناء وهما
منقطع لانهما ليسا من الصلاة ولا يقال إن النوافل شاملة لغير الصلاة فيكون استثناء ذلك
منها منصوصاً لا لا نقول وصحتها بالقضاء ينشأ في ذلك ويقضى قصرها على الصلاة الآن يقال
المراد بالقضاء في بعض أفرادها وهو الصلاة وأعلم أن اجتماع الناس بعد العصر للدعاء كما يفعله
أهل عرفة ويسمى بالتعرىف قال الإمام أحمد لا بأس به وكرهه الإمام مالك وفعله الحسن
وسببه ابن عباس قال القروى ومن جعله بدعة خفف أمره ومراده أنها حسنة ونقل عن
الأطونى أنه قال بجرمة ذلك لما فيه من اختلاط النساء بالرجال كما هو مشاهد الآن وهو وجيه
وأعلم أيضاً أن الملائكة ليأتى عيدها في السماء كما أن المؤمنين البشر يوحى عيدها للملائكة ليلة
نصف شعبان وليلة القدر ولما كانوا لا ينامون وكان الليل أفضل من النهار كان عيدهم أياماً
يخترق البشر فان الله جعل لهم الليل سكناً فان قيل الملائكة لا يلدن عندهم لأنه خاص بما شئت
كرة القوم والملائكة عمر تفعون عنها وأعمالهم مضى دائماً قلنا المراد بالليل عيدهم الزمن الذي
يكون له عند البشر

(قوله بحمل كلامه على
ما فيه تأخير الخ) قد يقال
التكبير ممكن مع السير
بما هو حرره

وهذا التكبير يكون
(خلف الفرائض) ولو صلاة
جنازة وإن استغناها الأصل
(و) خاف (النوافل ولو)
كانت الفرائض والنوافل
(مقضية) لأن التكبير
شعار الوقت بخلاف عيد
القطار لا تكبير فيه خاف
شي من ذلك (لا يسجد في
تلاوة وشكر) فلو تكبير
خاتمة

* (باب صلاة الاستسقاء) *

* (باب صلاة الاستسقاء) *

انما ذكر الاستسقاء عقب العيم والتمام المشابهة بينهما في كيفية الصلاة والخطبة من طلب
التكبير فيها وإن أبدل في خطبة الاستسقاء التكبير بالاستغفار ومن ثم كثر التشبيه بصلاة

العبد في كلامه بخلاف الكسوف وبعد الشبه فيه بزيادة القيام والركوع لان وقت صلاته
اختار وقت صلاة العبد وجمعا لاندفع الاعتراض على المصنف بانه كان ينبغي ان يقدم صلاة
الكسوفين كما صنع في المنهج لانهم افضل من صلاة الاستسقاء كما مر (قوله هي سنة) أي
ولولمسا فروع من قدر ولم يقل مؤكدة لعله من طلب الجماعة فيها كما رأوا اجل تقسيمه الا في ثلاثة
أنواع اذا لمؤكدة والآخر منها (قوله عند الحاجة) أي من انقطاع ماء أو قلة بحيث لا يمكن
أو ملوحته أو لاستزادته انفع كما تزداد النيل أيام زيادته ولا فرق بين حاجة المستسقي وغيره ولو
انقطع عن طائفة من المسلمين واحتاجت اليه من غيرهم ان يستسقوا لهم وبالأول زيادة
لانفسهم لان المؤمنين كالعضو الواحد اذا اشتكى بعضه اشتكى كله وصح دعوة المرء لاختيه
بظهر الغيب مستجابة عند رأسه ملك ممسك بكلماته لاختيه قال الملك الموكل به آمين ولك بمثله
وعند من الحيل في اجابة دعا الداعي فان دعا الملك بحجاب قطعا وازداده ظهر للغيب من
اضافة المشبه به للمتشبه به أي بالغيب الذي هو كالظهير في القوة يقال فلان ظهر فلان أي
مقوية فالدعاء المذكور قوي في الاجابة كالظهير أو الاضافة للبيان نعم ان كانت الطائفة التي
انقطع عنها ذات بدعة وبغى لا يتدب الاستسقاء لهم من زجر أو تأديبا ولان العامة تظن بذلك
حسن طريقتهم أمالوا انقطع الماء ولم تمس الحاجة اليه ولا تنفع به في ذلك الوقت فلا يجوز ولا
يصح الاستسقاء (قوله كما مر) راجع لقوله سنة (قوله تباع) راجع لتأنيدها بقوله تعالى
واذا استسقى موسى لقومه وعبر في ذلك بالاستسقاء لان شرع من قبلنا ليس شرعا لنا (قوله
والاستسقاء) أي لغة طلب السقي من الله تعالى أو من غيره ولو انحرفوا في غيرك استسقى يقال
سقاءه واستسقاءه أي واحد وقد جمعهم باليد في قوله

سقى قومي فني نجد وأسقى غيرا والقبائل من هـ ل

وشرعا طلبه من الله تعالى بواحد من الأنواع الآتية فقوله وهو أي الاستسقاء شرعا (قوله
مجرد الدعاء) من اضافة الصفة للموصوف أي الدعاء مجرد عن الصلاة والخطبة ولو اخبر
معصوم باستجابة دعاء شخص في الحال بان كان من أهل الدلال المأذون لهم بالكلام واضطر
الناس للاستسقاء وجب عليه الدعاء ان تعين طريقة الدفع الضرر وان لم يستل أما اذا لم يتعين بان تعدد
من يدفع به الضرر فلا يجب عليه ذلك الا اذا سئل أفاده الشورى مع زيادة واستسقاء قرب ع من عدم
الوجوب مطلقا (قوله خلف الصلوات) أي ولو نافلة وقوله ونحو ذلك كعقب دروس العلم
وعقب الاذان وقوله وهو ما ذكرته الخ أي فلم يذكر اثنين الا كقصة من الثلاث (قوله هي ركعتان)
ولا يجوز الزيادة عليهما في احرام واحد على المعتمد خلافا لما نقله المحشي في آخر الباب وما نقل
عن الرمي وابن حجر من جواز الزيادة فلا يعول عليه فان الرمي قد ضرب عليه بخطه كما قاله
شيخنا ح ف وتكرر مع الخطبتين حتى يستسقوا ما بلا صوم ان اشتدت الحاجة أو به على الهيئة
الآتية ان لم تستد فان سقوا قبل الصلاة اجتمعوا بالشكر ودعاه وصلوا وخطب بهم الامام شكرا
لله تعالى وطلبوا للمزيد قال تعالى ان شكرتم لازيدنكم والمراد بالصلاة صلاة الاستسقاء وكونها
للاشكر لا ينافي ذلك لحصولها (قوله فيما لها) أي فيما ثبت لها ومن جملة أن يكبر في الاولى
سبعين وفي الثانية خمسين وأنه يقرأ في الاولى بعد الافتتاح والتعوذ وفي الثانية اقتربت

هي سنة عند الحاجة كما مر
والاصل فيها قبل الاجماع
الاتباع رواه الشيخان
والاستسقاء طلب السقي
وهو ثلاثة أنواع أدناها
مجرد الدعاء وأوسطها الدعاء
خلف الصلوات وفي خطبة
الجمعة ونحو ذلك وأفضلها
الاستسقاء بركنين
وخطبتين وهو ما ذكرته
بقولي زهي ركعتان كصلاة
العبد فيما لها

(قوله اول اجل تقسيمه
الآتي) فيه ان المقسم
الاستسقاء الذي هو الدعاء

أو الأعلى والغاشية وأنه يفصل بين التكبيرين (قوله الأفي المناداة الخ) استلقى المتن من تشييده الصلاة بالصلاة ثلاث صور والخطبة بالخطبة ثمانية فجعله القروق المستندات أحد عشر أي وأما العيد فلا ينادى قبله ويحرم صوم يومه وفيه الزينة وكذا يقال فيما سبى (قوله بأن يأمر الإمام) أي ينادى والمراد به الإمام الأعظم ومثله نائبه كالأشوا والقاضي العام للولاية لا نحو والى الشوكة نعم البلاد التي لا إمام بها يعتبر ذو الشوكة المطاع فيه ولو ترك الإمام أو نائبه الاستسقاء فعليه الناس ليكنهم لا يخرجون إلى الصحراء إذا كان الوالي بالبلد حتى يأذن لهم لخوف الفتنة (قوله بالاجتماع) متعلق بيا أمر أو ينادى بأن يقول حكم ما رسم فلان أن يخرجوا يوم كذا في وقت كذا فتعيين الوقت موكول إلى رأى الإمام (قوله وبالتوبة) أي وأمر الإمام بها أن كيد لوجوبه بالشرع فلا يرد أنهما واجبة مطلقا ولو من صغيرة وإن فعل ما يكسر هالان ذلك من أحكام الآخرة ونزولها ثلاثة الندم والاقلاع والعزم على أن لا يعود ويدخل فيها رد المظالم ومصالحة الأعداء ونص أي شجاع عليهم ما تارك كيداهما عليهم (قوله وأخراج) عطف على الاجتماع فالأمور به ثلاثة أشياء ولا يجب إخراجهم إثم الأعداء الأمر به فإن لم يؤمر به جزا إخراجهم إثم منع الإمام منه ويتدب أن يفرق بينهما وبين أولادها ليكثر الصباح والصحيح وكالهم إثم في طلب الإخراج الصبيان والشيوخ والعجائز ومن لا هيئة له من النساء والمنتهى القبيح المنظر لان دعاهم أقرب للإجابة ومونة إخراج الصبي في ماله على المعتمد نعم إن كان يستسقى في غيره فؤتته في مال الولي أن أخرجه ولا يمنع أهل الذمة من الحضور لأنهم مستترزون وفضل الله واسع لكنه مكروه لأنهم ربما كانوا سبب القعط ويكره أيضا أمرهم بالخروج ويتفردون يوم على لمعة كما الخط عليه كلام الرملى وقرره شيخنا الحنفى فيمنعهم من الحضور معنلان مفسدة وهى المضاهاة والمشايعه لما حقيقة بخلاف مفسدة خروجهم استقلالاً فانهم غير محقة وتلك المفسدة هى أنه ربما صادف خروجهم يوم الإجابة فيظن ضعفاء المسلمين بهم خير أفاض الله تعالى قد يجيبهم استندراجاً لهم وأما قوله تعالى وما دعاه الكافرين إلا في ضلال فالمراد بصلاتهم فتعقل العامة عن كون ذلك على سبيل الاستدراج فالمعقد أنه يمنعهم من الحضور معنلا ولا يمنعهم من خروجهم استقلالاً وقيل لا يمنعهم ولكن لا يختلطون بنا فى مصالنا بل يهيمون فى مكان لأنه قد يحل بهم عذاب بكفرهم فيصير بنا قال تعالى واتقوا فتنة لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة (قوله ومن هذا) أي من قوله فى رقت معين حيث وكل تعيينه لرأى الإمام وهذا جواب عما يقال أن من جملة ما خالف فيه صلاة الاستسقاء صلاة العيد أنها لا تختص بوقت فلم تذكر وحاصل الجواب أنه معلوم مما ذكره (قوله لا يختص بوقت صلاة العيد) يقتضى أنها لا تختص بوقت غير ذلك ولو قال كفى المنهج لا توقيت كان أولى فيجوز دعاهم فى أى وقت ولو وقت كراهة لأنهم إذا تيسبب فدارت معه كصلاة الكسوف لكن وقتها المختار كوقت صلاة العيد (قوله وفى صوم يومها الخ) عطف على المستثنى قبله أعنى المناداة وحينئذ فهو ليس داخل تحت الأمر مع أنه يسن للإمام الأمر به ويجب عليهم الصوم بأمره فيجب فيه تبييت النية والتعيين وإذا لم يبيت النية ونوى نهاراً صوم وقع فيه لا مطلقاً وأجزأ عن الصوم المأمور به فتبييت النية إنما هو لرفع الحرمة وإذا لم ينو نهاراً لم يجب عليه

(الأفي المناداة قبلها) بأن يأمر الإمام من ينادى للناس بالاجتماع إليها فى وقت معين وبالتوبة وأخراجهم إثم ومن هذا يؤخذ أن وقتها لا يختص بوقت صلاة العيد (و) فى (صوم يومها)

(قوله الحضور) أى الخروج للاستسقاء لا قيده كونه معنالا بل ينافى قوله بعد فتبينهم الخ تدبر

الامام لان من خواص رمضان حرمة الوقت ولا يجب قضاؤه لوفات لان وجوبه ليس لعينه بل لعارض الامر به والقصد منه العمل في الوقت لا مطلقا نعم ان امر الامام بالقضاء واجب ولا يجوز فيه الفطر الا به ذكر رمضان نعم لا يجوز النظر للمسافر لانه لا يقضى ويكفي صوم تلك الايام عن نذر أو قضاء أو كفارة أو نفل كصوم اثنين وجب لان المقصود وجود صوم فيها ولا يجب الصوم على الامام الا امر به سواء قلنا ان المتكلم يدخل في عموم كلامه أم لا بعد أن يوجب الانسان ثبأ على نفسه ولو سبق قبل اتمام الصوم بالامر وربهم صوم بقية أيامه لانها كالثبأ لو احدى وفائده لم تنقطع اذ ربما كان سبب الامزيد ولو وقع سبب استسقاء في النصف الثاني من شعبان فامر الامام حينئذ بالصوم وجب كما في غيره من بقية الاشهر لوجود سببه وهو الحاجة للاستسقاء وأمر الامام به واذا أمر بالصوم وجب اقل مقول والمخاطب بذلك من يجب عليه ان كانا القطر فنقل عنه شيء عما يعتبر ثم لزمه التصديق منه بما ذكره ان لم يعين الامام قدرا فان عين ذلك على كل انسان لزمه ما عينه ان كان غنيا ثم ان كان ذلك المدين يقارب الواجب في تركه الفطر وهو صاع اعتبر غنى الفطرة وهو من يملك ذلك زائدا على كفاية يومه وليسته أو يقارب الواجب في احدى خصال الكفارة كعشرة أو مداد في كفارة لعين اعتبر غنى الكفارة وهو من يملك ذلك زائدا على كفاية العمر الغالب فان زاد على أكثر ما وجب في الشرع لم يجب واذا أمر بصوم غير ما مر وجب يوم كالنذر المطلق فان زاد على ذلك اعتبر بما وجب في الشرع فان زاد عليه لم يجب على قياس ما مر وهكذا العتق والصلاة لكان يعتبر وجوب العتق بالحج والكفارة فثبت لزمه بيع العبد في أحدهما بان لم يحتجبه لزمه اعتناقه هنا واذا أمر الامام بشيء ثم رجع ولو قبل التماس به لم يستقط الوجوب والخاص بل أنه يجب طاعة الامام فيما أمر به ظاهرا وباطنا فيما ليس بحرام ولا مكروه فان أمر بواجب أو كد وجوبه أو بمنع دواب وكذا إباح ان كان فيه مصلحة عامة كترك شرب الدخان المعروف فاذا نادى بعدم شربه وجب عليهم طاعته لان في ابطاله مصلحة عامة للمسلمين اذ في تعاطيه ازراء وخساسة لذوى الهيئات ووجوه الناس خصوصا اذا كان في نحو الاسواق كالتهاوى وان كان شربه يقطع النظر عما يعرض له كبر وعمل على المعصية وقد وقع أن السلطان أمر نائبه أن ينهى عن شرب الناس له في الاسواق والقهاوى فقالوا وشربوا فهم عصاة ويحرم شربه لان في ذلك استمالة لا امر **(قوله وثلاثة من الايام)** أي متوالية وصومها أكثر من صوم يومها الرابع لان هنالك قولاً بأنه لا يصام **(قوله لانه)** أي للصوم وقوله في رياضة النفس أي تأديبهم او وقع شهرتهم وقوله واجابة الدعاء أي لم يدب نوم الصائم عبارة وصحته تسبيح ودعاء ومستجاب وذنبه مغفور وفي رواية وثلاثة لا ترد دعوتهم الصائم حتى يفطر والامام العادل والمظلوم وفي رواية دعوة الصائم والوالد والمسافر وقد نظم بعضهم من لا ترد دعوتهم في قوله

وسبعة لا يرد الله دعوتهم * مظلوم والذو صوم وذو مرض

ودعوة لاخ بالغيب ثم نبى * لامسة ثم ذوج بذلك قضى

(قوله وترك الزينة) اظهار التذلل والخضوع المقضى الى قبول الدعاء وبذلك فارقت غيرها اه قل **(قوله ثياب بذلة)** من اضافة الموصوف للصفة كسجد الجامع لكان بعد تناوب بل بذلة

وثلاثة من الايام **(قوله)**
لان له أثرا في رياضة
النفس واجابة الدعاء **(و)**
في ترك الزينة فيها أي
في الصلاة بان يلبس قبل
خروجه لها ثياب بذلة

(قوله وكذا إباح) المراد به
ما ليس حراما فيصدق
بالمندوب كترك شرب الدخان
لكن يلزم التكرار

بعبارة أي مهمة وإن كانت نظيفة إذا البذلة الخدمة ولا يصح وصف الشباب به أو يصح أن
 تكون الاصافة على معنى اللام وحينئذ فلا يحتاج للتأويل المذكور (قوله وهي التي تلبس
 حال الشغل) يضم اثنين وقصها أي ولم تكن جديدة إذ الجديد ممنوع منه مطلقا ويخرجون من
 طريق ويرجعون من آخر مشاة في ذهابهم إن لم يشق عليهم لاحفاسة ولا مكث وفي الرأس فإن
 ذلك مكروه على المعتمد وأما في رجوعهم فلهم الركوب (قوله لا تباع) قال ابن عباس خرج
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الاسقف فاستأجره لامتواضعه حتى أتى المصلى فلم يزل في التضرع
 والدعاء والتكبير حتى صلى ركعتين كما يصلي العبد قال في شرح البهجة فعلم أنهم لا يتزينون
 ولا يتطيبون بل يتنظفون بالماء والاب والو شوق قطع الروائح الكريهة وفارق العبد بأنه يوم زينة
 وهذا يوم مسالة واستكانة اه (قوله وينزعها) أي لابسها مطلقا ماما وغيره وإن كان ظاهرا
 عبارة رجوع الضمير للإمام فخطبة كان الأولى أن يقول وينزع الخ وقوله ففراعه من الخطبة
 أي وبعد رجوعه إلى بيته (قوله مع خطبتين) متعلق بـ قد زوف صفة تركعتين وأهم كلامه
 أنه لا يكتفي خطبة واحدة كافي العبد وهو كذلك (قوله فيما هما) أي من الأركان والشروط
 والسنة ويعلم من ذلك أنه لا يجب فيه ما قبله إلا أن نذكر ما فيجب وينبغي أن يجلس أول
 ما بعد المنبر ثم يخطب (قوله الذي يخطب) استثنى ثمانية أشياء (قوله لا يصح أن يكسر)
 قال الشوبري انظر مانع الصحة في تقدمهما أي العبد والكسوف ولا يقال لا اهتمام هنا بأمر
 الحث على التوبة والوعظ اقتضى صحة التقديم لأنه يتسليم لا يقتضي منع الصحة بل الأولوية
 أو نحو ذلك اه كلامه وأقول هذا السؤال لا يرد مع تعديل الشارح المتقدم في صلاة العبد
 بالاتباع وتشبيه الكسوف به من غير استثناء لذلك ولا شك أن صحة التقديم والتأخر في مثل
 ذلك لا تؤخذ إلا من الاتباع فهذا السؤال غلط لا يوجب من لا يسهو (قوله وفي أكثر الخ)
 كان الأولى اسقاط لفظ أكثر لأنه يوهم عدم جزمه مع أنه محتمل وفي تسع في الأولى وسبع
 في الثانية لأنه بدل التكبير في العبد وحينئذ فهو مكروه مع ما يأتي لا يقال أنه أعاده توطئة
 للصيغة لا نأقول الصيغة مذكورة في الشرح ولا يصح كون ما في المتن توطئة لما في الشرح
 ولا يقال إن كلامه هذا ليس فيه تفتيح به الخطبتان بل مراده أنه يسن أكثر الاستغفار في
 اثنتان ما لا نأقول يمنع ذلك قوله بدل أكثر التكبير الخ المقتضى أنه يسن أكثر التكبير في
 اثنتان خطبتين العبد مع أن المعتمد خلافه الآن يقال إن الشارح درج في هذا على مقابل المعتمد
 ثم أضافه في سن أكثر الاستغفار في اثنتان الخطبتين سقي يستحسن أن يرد عامة الخبر أبي داود
 والخاتم من لازم الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجا وعن كل ضيق مخرجا ورزقه من حيث
 لا يحتسب ويكثر فيه ما أضاف من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ويدعو في الخطبة
 الأولى) أي لافي الثانية وهذا من جملة المستثنيات زائدة على ما في المتن وقوله اللهم أي قائلا
 اللهم أي يا الله فاليم بدل عن حرف النداء قال في الخلاصة

وهي التي تلبس حال الشغل
 لا تباع رواه الترمذي
 وينزعها بعد
 فراغه من الخطبة (مع
 خطبتين كخطبة العبد)
 فما أتى بها (الافى صحت ما قبل
 الصلاة بخلافها في صلاة
 العبد لا يصح كما مر وهذا
 من زيادتي (و) في أكثر
 الاستغفار) في ما قبل أكثر
 التكبير في خطبة العبد
 ويدعو في الخطبة الأولى
 اللهم آمين

والاكثر اللهم بالتعويض • وشذيا اللهم في قريض

أي شعور وقوله • أتى إذا ما حدث ألما • أقول يا اللهم يا اللهم

(قوله اسقنا) بقطع الهمزة من أتي قال تعالى لا تسقيناهم ماء غدقناهم بوضوءهم من سقي قال

تعالى وسقاهم ربهم شرابا طهورا (قوله غيثا) أي مطرا مغيثا أي منقذا من الشدة • هنيئا
 أي لا ينقصه شيء يتعلق بظاهر البدن كأن يشرق به بل يكون سهل المساغ في نزوله • مرييا أي
 محمود العاقبة في الباطن بأن لا يحصل منه شيء يؤذيه فالمراد أنه لا يحصل منه ضرر ولا باطنا ولا
 ظاهرا (قوله مرييا) بفتح الميم وكسر الراء وياء مشددة تحتية أي ذاربع أي غما وخصب وفي
 رواية بضمها مع الموحدة التحتية من قولهم أربع البعير أربع إذا كل الربع وفي أخرى بضمها
 مع كسر المشددة الفوقية أي ترتع فيه اليهم ثم من قولهم أرزعت الماشية إذا كانت ماشيات • عذقا
 أي كثير النفع أو عذبا أو قطره كبار • مجللا بفتح الجيم وكسر اللام أي يجمل الأرض أي يعمها
 بكل الفرس وقيل هو الذي يجمل الأرض بالنبات • مها بفتح السين وتشديد الحاء المهملة أي
 شديد الوقع على الأرض يقال مع الماء يسح يضم السين من باب ردي إذا سال من فوق إلى أسفل
 وساح يسح إذا جرى على وجه الأرض • طبقة بفتح الطاء والباء أي مطبقا على وجه الأرض أي
 مستوعبا لها فيصير كالطبقة عليها يقال هذا مطبق له أي مساو له وفي هذا الدعاء من الترقى مالا
 يخفى إذ كل كلمة فيها من المعنى ما ليس في التي قبلها إذ لا يلزم من كونه مطرا أن يكون مغيثا
 وهكذا ومقام الدعاء مقام الطناب فلذا جمع هنا بين مجللا وطبقا مع أن القصد من كل التعميم
 (قوله دائما) أي مستمرة إلى انتهاء الحاجة اليه فان دوامه عذاب (قوله من القانطين) أي
 الآيسين يتأخرون من رحمة الله تعالى وهو من البكائر ان لم يعتقد حاله ذلك والا كفر والعياذ
 بالله تعالى وقال الحنفية انه كفر مطلقا وحذف الشارح من الدعاء شيئا وهو اللهم ان يا عباد
 والبلاد واليه اثم والخلق من اللائوا بفتح اللام المشددة وبالهاء مزنة السا كنهة والمشددة الجوع
 والجهد بفتح الجيم وقيل بضمها قللة الخمر وسوء الحال والضنك أي الجوع مالا تشكو بالنون الا
 اليك اللهم أنبت لنا الزرع وأد لنا الضرع باللين وهو بفتح الهمزة وكسر الدال المهملة وفتح
 الراء المشددة من الادرار وهو الاكثر والضرع بفتح الضاد المهملة وأنزل علينا من بركات
 السماء أي خيراتها وهو المطر وأنبت لنا من بركات الأرض أي خيراتها وهو النبات والثمار
 وخصم ما بالذكر لان السماء تجري مجرى الاب والأرض تجري الام ومنهما حصل جميع الخيرات
 بخناق الله تعالى وتديره اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف عنا من البلاء مالا
 يكشفه غيرك (قوله اللهم انا نستغفرك) أي نطاب مغفرتك بكرمك وفضلك وقوله كنت أي
 ولم تنزل لان الماضي المستعمل في جانيه تعالى يصلح للمضي والحال والاستقبال فيكون للدوام
 والاستمرار وكذا يقال في الآية بعد وقوله غفارا أي كثير المغفرة فأرسل السماء أي المظلة
 لان المطر ينزل منها إلى السحاب أو السحاب نفسه أو المطر من اطلاق اسم الحمل على الحال وعلى
 الاولين يكون نسبة الارسال لها مجازا عاليا (قوله مدرارا) حال من السماء وقوله أي كثير الدر
 أي النزول على الأرض وأخذ الشارح ذلك من صيغة المبالغة قال في الخلاصة
 فعال أو مفعال أو فاعول • البيت (قوله بأن يقول استغفروا ربكم) أي إلى قوله أنتم اراؤني وخذ
 من الآية أن الاستغفار يجلب الرزق والولد ويقول كما قال آدم عليه السلام ربنا ظلمنا أنفسنا
 الآية وكما قال موسى عليه السلام رب اني ظلمت نفسي فاعف عني وكما قال يونس عليه السلام لا اله
 الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين ويسن أن تضر روابكثرة المطر أن يقولوا اللهم حوالينا

غيثا مغيثا هنيئا مرييا
 مرييا غدا فاجللا مصاطبة
 دائما اللهم اسقنا الغيث
 ولا تجعلنا من القانطين
 اللهم انا نستغفرك انك
 كنت غفارا فأرسل السماء
 علينا مدرارا أي كثير الدر
 (و) في (قراءة آية استغفروا
 ربكم) انه كان غفارا فيهما
 بأن يقول استغفروا ربكم
 انه كان غفارا يرسل السماء
 عليكم مدرارا وعلم من
 تقدير الاستغفار بالخاطبة
 انه يأتي بتكبير الصلاة
 وبالله كبر بين كل تكبيرتين كما
 في صلاة العبد وهو كذلك

(قوله نسبة الارسال لها)
 أي للسماء بجميع أي نسبية
 اليها من حيث ايقاعه
 عليها فالمراد النسبية
 الايقاعية لا الاسنادية

(و) في (الاسرار) يعني
الدعاء فيهما) نقول فيهما
قد في المذكورات قبله كما
تقرر (و) في (التوجه به)
أي بالدعاء (للقبلة) بعد
صدر الخطبة الثانية بنحو
ثلاثها ويبلغ فيه حيث
فاذا أسردعا الناس سرا
واذا جهر أمنوا (و) في
(نحويل الرداء) عند توجهه
للقبلة فيجعل عينه يساره
وعكسه لا يتباع رواء
الجاري وينكسه فيجعل
أعلامه أسفله وعكسه (و) في
(رفع ظهره) رايه إلى
السماء في الدعاء لا يتباع
رواء مسلم وحكمته أن
القصد رفع البلاء بخلاف
القاصد حصول شيء يجعل
بطن يديه إلى السماء (و) في
إبدال التكبير بالاستغفار
فيهما) أي في الخطبتين
فيقول أستغفر الله العظيم
الذي لا اله الا هو الحي
القيوم وأتوب إليه بكل
تكبير ويسن الاستسقاء
بأهل الخير كما استسقى عمر
بالعباس عم النبي صلى الله
عليه وسلم فكان يقول
اللهم انا كذا

(قوله امام طائفة الخ)
الاولى تأخير مطابقة لما
بعد وتقديم التزامها

ولا علينا بلا صلاة (قوله وفي الاسرار الخ) رابع الفروق (قوله في المذكورات) أي الثلاثة
وهي أكثر الاستغفار وما بعده وقوله كما تقرر أي من الاتيان بقوله فيهما بعد ما تقدم فهي
ما خذوها معاهنا (قوله بنحو ثلثها) ظرف للبعدية من ظرفية الكل في جزئه ويصح أن يكون
بدلاً من ذلك (قوله حيث نذ) أي حين التوجه وإذا فرغ من الدعاء استدير القبلة وأقبل على
الناس يحثهم على طاعة الله تعالى إلى أن يفرغ ولو استقبل في الاولى لم يعد في الثانية (قوله)
واذا جهر أمنوا الخ) ويختار أن يقرأ عقب دعائه قوله تعالى قد أجبت دعوة كما فاستقيما
وقوله تعالى فاستجبنا له فكشفنا ما به من ضر وقوله تعالى فاستجبنا له ونجيناك من الغم وكذلك
نجي المؤمنين وما أشبهها من الآيات تفادى بالاجابة اه شرح الروض (قوله وفي نحويل
الرداء) أي للإمام وغيره وان كان ظاهر قوله عند توجهه للقبة قصر ذلك على الإمام والرداء
ما يستتر على البدن بخلاف الأزار فإنه ما يستتر أسفله وكان عرض أزاره صلى الله عليه وسلم
ذراعين وشبرا وطوله أربعة أذرع (قوله فيجعل عينه يساره) تفسير لنحويل وقوله بعد فيجعل
أعلامه الخ تفسير للتكيس وكل منهما خاص بالرجل دون المرأة والخش والحقمة فيهما التقاؤل
بتغيير الحال إلى الخصب بكسر الخاء والسعة فقد كان صلى الله عليه وسلم يحب الثآليل الحسن
وفي رواية وأحب الثآليل الصالح (قوله وينكسه) أي الرداء المربع وأما الدور والمثلث
والطويل فليس فيها الا لنحويل لان تنكيسها متعسر ويحصل لنحويل والتكيس معا
يجعل الطرف الأسفل الذي على شقه الايمن على عاتقه اليسر وعكسه (قوله في الدعاء) أي
جميعه ولو عند الدعاء بتخصيل شيء كافي قوله اللهم اسقنا الخ لان القصد رفع الجلب والقسط اما
مطابقة في نحو ما ذكرنا التزاما في نحو اللهم اكشف عنا من البلاء الخ ولو اجتمع في دعائه طلب
شيء ورفع شيء آخر كأن كتب الامر من في رقعة وقال اللهم اني أسألك حصول ما في هذه أو قال
اللهم اقض حوائجي وكان فيم اطالب ورفع جعل ظهره كفيه إلى السماء لان درء المفاسد مقدم
على جلب المصالح (قوله وفي ابدال التكبير) تقدم أن هذا ليس مكررا مع ما سبق لان ذلك في
الاشياء وهذا في الابتداء (قوله فيقول) أي على الاكل وأقله أسنة فقرأ الله وانما اختار المصنف
هذه الصيغة لما ورد أن من قالها عقر له وان كان قد قرأ من الرحمت اه قل (قوله ويسن
الاستسقاء الخ) هذا زائد على الفروق وقوله بأهل الخير خصوصاً عمار المساجد لما ورد أن الله
تعالى إذا أراد أن ينزل بقرية عذاباً نظر إلى أهل المساجد فصرف عنهم بالصبيان ولو غير عيزين
وبالهمائم كما مر ولما ورد في حديث لولا شيوخ ركب وصبيان رضع وبهائم رضع أصب عليكم
العذاب صواباً ونظم ذلك بعضهم فقال

لولا شيوخ لاله رضع • وصبية من اليتامى رضع
ومهملات في القلاة رضع • صب عليكم العذاب الاوجع

والمراد بالركع الذين انحنى ظهرهم من الكبر وقيل من العبادة (قوله كما استسقى عمر بالعباس)
عام ثمانية عشر وكان ابتداء وهما صدر الحاج منها ردام تسعة أشهر وكان يسمى ذلك عام الرمادة
بفتح الراء وتخفيف الميم لان الارض اغبرت جدماً من عدم المطر وقوله فكان يقول الخ وذكروا
شرح البخاري أنه قال اللهم لم ينزل بنا بلاء الا بذنب ولم يكشفنا الا بتوبة وهذه أيد بنا إليك

بالذنوب ونواصينا اليك بالتوبة فاستقنا الغيث فارجت السماء من ليل الجبال حتى أخصبت
الارض وعاشت الناس واستسقى معاوية بين يدي الاسود رضى الله عنه فقال اللهم انا
نستسقى بخيرنا وأفضلنا اللهم انا نستسقى بين يدي الاسود يا يزيد ارفع يدك الى الله تعالى فرفع
يديه ورفع الناس أيديهم فنارت مصابة من المغرب كأنها ترس وهبت ريح فسهوا حتى كاد الناس
لا يبلغون منازلهم (قوله قطننا) بفتح القاف أى أصابنا القحط وقوله فيقون تفرقع على
مقدراى يقول ذلك فيقون أى الناس (فائدة) يكره سب الريح ويجمع على رياح وأرياح
بل يسن الدعاء عند هالجر الريح من روح الله أى رحمة تأنى بالرحمة وتأنى بالعذاب فإذا
رأيتوها فلا تسبوها واسألوا الله خيرها واستعينوا بالله من شرها وفي صحيح مسلم أنه صلى الله
عليه وسلم كان إذا عصفت الريح قال اللهم إني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به
وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به وهي ان هبت من تجاه الكعبة قال صبا بفتح
المهـملة وهي حارة يابسة تهب من المشرق تنفع الابدان وتخرج الاشواق الى الاحباب
والاوطان أو من ورائها فالبور وهي باردة رطبة أو من يمينها فالجنوب وهي حارة رطبة أو من
شمالها فالشمال بفتح الشين وهي باردة يابسة وهي ريح الجنة التي تهب عليهم وقد نظم ذلك
بعضهم في قوله

صبا وديور والجنوب وشمال * هي الاربع الاتي تهب الكعبة

(باب صلاة الكسوفين)

ليس في هذه العبارة والتي بعدها تغايب لان الكسوف والخسوف بطائفتان على تغير كل من
الشمس والقمر لغة كما يعلم مما بعد (قوله وهو الا شهر عند الفقههاء) أى وهو الموافق للمعنى
اللفظى لان الخسوف المحو والكسوف الاستتار وقد تقرر في علم الهيئة أن خسوف القمر
ذهاب الضوء عن جرمه لانه اسود صقيل كالمراة يسد من ضوء الشمس فإذا حال جرم الارض
بينه وبينها انغى النور عن جرمه ولهذا لا يكون الخسوف الا في أنصاف الشهور وعند المقابلة
وأن كسوف الشمس استتار ضوءها عنا بحيلولة جرم القمر بيننا وبينها المحو عن جرمها لانه
فيه ولهذا لا يكون الكسوف الا في أواخر الشهور ووقت المقارنة وهذا أمر عادى فقط والا
فالأمور كلها بيد الله تعالى يجعل المنير مظلا والمظلم منيرا قال تعالى قل أرأيتم ان جعل الله عليكم
الليل لستم منه الا نومة يحكم ما يشاء ويفعل ما يريد فقد يقع كل منهما بدون الحيلولة السابقة وفي
غير الزمن المذكور قاله العادة وفي كل شهر قمر جديد على الصحيح والشمس تسجد لله تعالى تحت
العرش كل ليلة فإذا كان نورها لا ينقص بخلاف القمر فإنه لم يؤذن له في السجود الا ليلة الرابع
عشر فإذا أهل الهلال يزيد كل ليلة فرحاً جاء أن يؤذن له في السجود تلك الليلة ثم بعد ذلك ينقص
ويدق غما الى آخر الشهر (قوله وحكى عكسه) جـ له ما ذكره أربعة أقوال وقيل الكسوف
اسم لا ابتداء للتغير والخسوف اسم لا آخره (قوله وصلاتهم ماسة) أى لانه صلى الله عليه وسلم
فعلها لكسوف الشمس وكذا القمر في جمادى الآخرة من السنة الخامسة وقيل فرض
كفاية وعليه فإذا أطبقوا على تركها فاتهم الامام كالوا طبقوا على ترك صلاة الجماعة والظاهر
أنه لا يقاتلهم حتى يتسكرو ذلك منهم فيكره تركها القوة الخلاف في وجوبها والصارف عنه ما

قطننا نوسلنا نبينا
فتسقيننا وانا تبوسلهم
نبينا فاستقنا فبينة
(باب صلاة الكسوفين)
كسوف الشمس والقمر
ويقال فيه ما خسوفان
وفي الاول كسوف وفي
الثاني خسوف وهو الاشم
عند الفقههاء وحكى عكسه
وصلاتهم ماسة كما مر
والاصل فيه ما قبل
الاجماع خبر الصحيح
ان الشمس والقمر

في العيد ولما خسف القمر في السنة المذكورة جعلت اليهود يرمونه بالسهم ويضربون بالطاس
 أي النحاس ويقولون صهر القمر فبدلت من هذا أن الضرب على الطاس ونحوه عند ذلك
 فعل اليهود فينكروا على فاعله وهو مريم صلى الله عليه وسلم عن التشبيه بالكفار (قوله آيتان)
 أي علامتان دالتان على قدرة الله تعالى لأن الكل خواص غريبة منها أن الشمس تنفج
 الفواكه والقمر يلقونها ويسرع به لاء الشباب السكبان البيض والجلوس فيه يصفر اللون
 وينتفخ الفم وأن الشمس تبرد البطيخ إذا كسروا وضع فيها وهذا الحديث قاله صلى الله عليه
 وسلم لما كسفت الشمس يوم موت ولده إبراهيم في اثنتي عشرة ساعة من النهار فتحدث الناس
 أن كسوفه لأجل موته فرد عليهم زعمهم فقوله موت أحد كبارهم وقوله ولا حياة كالحجاج
 ففيه أخبار بالغيب لأنها كسفت في زمنه فآخبرهم بأن سبب ما يقع ليس هو حياة الحجاج بل
 ذلك أمر يخوف الله به عباده وقيل الحكمة في ذلك تنبيه عباده الشمس والقمر على أنهم كما
 مسخران مذللان ولو كانوا الهين لدفعوا هذا النقص عن أنفسهم ما ولما يحي نورهما وأولاده
 صلى الله عليه وسلم سبعة القاسم فزيت فرقية فطامة قام كل يوم فعبدا لله ويلقب بالطيب
 والطاهر فأبراهيم وهو من مارية القبطية ولد في ذي الحجة سنة ثمان من الهجرة وعاش سبعة
 عشر شهرا وثمانية أيام وقيل ثمانية عشر شهرا وقيل سنة وعشرة أشهر وسبعة أيام فتوفي سنة عشر
 (قوله فاذا رأيت ذلك) أي شيئا منه لاستحالة اجتماعهم معا عادة في وقت واحد وإن كان جازا في
 القدرة الإلهية أرحماني (قوله فاصلوا) أي الصلاة المعروفة لأنه من الجملة المبين بفعله صلى
 الله عليه وسلم أهقل (قوله حتى ينكشف) غاية للدعاء فقط لا للصلاة إذ لا ينكر أرها (قوله
 هي ركعتان) فيصوم بنية صلاة الكسوف مع تعيين أنه كسوف شمس أو قمر نظير ما مر في العيد
 وسجود الزيادة على ركعتين ولا توصف بإداء ولا قضاء سواء أدرك ركعة في الوقت أم لا (قوله
 بعدهما خطبتان) أي فلا يصح أن قبلهما ولا تجزئ خطبة واحدة وقوله فيما هما أي للصلاة
 والخطبتين من الأركان والشروط والسنة ومنها الفسول كالجمعة نعم لا ينسأها المتنظف بخلق
 وقلم ونحو ذلك لأنه حال سؤال وذلة ويخرجون في ثياب بذلة لما ذكر أقاده الرمي وتعمل في المسجد
 وإن ضاق بخلاف صلاة العيد لأنها أوقات بالانقبلاء (قوله لا تكبيرات فيها) أي في الصلاة
 والخطبتين وقوله وفي أنه يستحب الخ أي من حيث الأحرام بها والافتقار شرع فيها بقصد الأيمان
 بهذه الكيفية وجبت القراءة لأنها أقل مقيد لا يغير عما نوى فإذا نوى كيفية تعينت فإن
 أطلق تخير على المعقود وقوله طوال صفة للثلاثة المذكورة قبله (قوله وكذا ينسأ) فصله بكذا
 ولم يذكره في المتن للخلاف فيه بين الشيخين في طول عند النوى خلافا لرافعي أما الركوع
 فيطول بإتفاقهم ما فافعال هذه الصلاة على ثلاثة أقسام وقوله نحو الركوع أي كل سجود كالركوع
 الذي قبله (قوله وهذا تقريب) اعترض بأنه لا تقارب لأن القيام الثالث أطول من الثاني على
 الأول وعلى الثاني بالعكس وأجيب بأن المراد بالتقريب التخيير بينهما كما قاله الرمي وعبارته
 ويستفاد من مجموع النصين تخيير بين تطويل الثالث على الثاني ونقصه عنه (قوله وفي
 الثاني كائني آية منها) أي معتمدة لأن ذلك هو عدد آي آل عمران وهي وإن قاربت البقرة في
 عدد الآي لكن أغلب آي البقرة أطول بكثير وفيها اثلاث كائنة وخمسين من آي البقرة

آيتان من آيات الله
 لا ينكشفان لموت أحد
 ولا لحياة فاذا رأيت ذلك
 فصلوا وادعوا حتى
 ينكشف ما بكم (هي
 ركعتان بعدهما خطبتان
 كصلاة وخطبتين (العيد)
 فيما لها الا (في أنه لا تكبيرات
 فيها) في (أنه يستحب في
 كل ركعة قياما وقراءة ثان
 وركوعان طوال) وكذا
 يستحب تطويل السجود
 نحو الركوع الذي قبله
 وقد ثبت ذلك في الصحيحين
 ويكفي في القراءة قراءة
 الفاتحة والاكمل أن يقرأ
 بعدها في القيام الأول
 البقرة وفي الثاني آل عمران
 وفي الثالث النساء وفي
 الرابع المائدة وهذا
 تقريب فلهذا قال قوم
 يقرأ في الأول البقرة وفي
 الثاني كائني آية منها وفي
 الثالث كائني وخمسين وفي
 الرابع كائني وكلاهما
 منصوص عليه ويسمح
 قدر مائة آية من البقرة
 وخمسين وخمسين

في الركعات وان تصدقها ركعتين كسنة الظهر ان يصلها كذلك كما رواه أبو داود وغيره من فعله صلى الله عليه وسلم ويكون
تاركه لا فضل واذا أتى بالافضل فلا يجوز زيادة ركوع ثالث لتعادى الكسوف ٣٢٥ ولأنه قصر ركوع للانجلاء (و) في قراءة

لان آى النساء مائة وخمسة وسبعون وهي تقارب مائة وخمسين آية من آى البقرة اطولها وقوله
وفي الرابع كائة لان آى المائدة مائة وثلاثة وعشرون وهي تقارب مائة من البقرة اطولها ولا
فرق فيما ذكر بين المحصورين وغيرهم سواء عرضوا بذلك أم لا (قوله في الركعات) أى
والسجودات على طبق الركعات كل سجود قدر الركوع الذى قبله فبسج في الاول كائة آية
والثاني كثمانين والثالث كسبعين والرابع كخمسين (قوله ولمن تصدقها الخ) قضيته أنها
لا تفعل كذلك الا عند القصد وأنه لو أطلق فبها جلت على الافضل وقال ابن حجر فحمل على
كونها كسنة الظهر ولكن معقد الرملى التضييع بين أن يأتي بها كسنة الظهر وأن يأتي بها
بالكيفية الاكلى كما مر هذا ان لم يشرع في القيام الثاني من الركعة الاولى فان شرع فيه انقطع
التضييع وتعينت الكيفية الثانية أعني الاتيان بقيامين وركوعين واعتدال الزمان لم يجب
تطويلها ولا تطويل القراءة ولو تذكر كيفية بعينها تعينت ولا يكفيه غيرها وان كانت أعلى ولو
تدبر صلاتها وأطلق اكتفى بركعتين كسنة الظهر لأنه أقل ما يطلق عليه اسم صلاة الكسوف
(قوله كذلك) أى كسنة الظهر أى من حيث الكيفية فلا ينافى طلب الجماعة هنا قال
الشافعى رضى الله تعالى عنه وهذه الكيفية تانى في غير الكسوف كالزلازل والصواعق
والرياح لكن فرادى لا جماعة اهـ قل (قوله واذا أتى بالافضل) أى بأن تصدق في احرامه
وقوله فلا يجوز زيادة ركوع الخ أى في الركعتين ولا في احدهما كما هو معلوم لأنه يلزم عليه
مخالفة احدهما للآخرى ولا يكررها نعم ان صلاة منفردا كان له صلاتها بعد ذلك جماعة
كافى المكتوبة لما تقدم من سنن الاعادة في كل نفل تطلب فيه الجماعة (قوله لتعادى
الكسوف) أى اسقراره وبعلم ذلك لمن في الركعة الاولى بقول أهل الخبرة من علماء الهيئة بقدر
زمن مكثه (قوله يحتملهم) بالمثلثة أى يحرضهم (قوله في الخطبة) أى في الجنس أى في كل
من الخطبتين لا الثانية فقط (قوله على الخروج من المعاصى) أى التخلص منها فبشره لرد
المظالم ولو في العرض وقوله والصدقة من عطف الخاص للاهتمام ولو خطب الامام وأمرهم
بهذه الاشياء وجبت كافي الاستسقاء (قوله الغفلة) هى الاشتغال بما يلهى عن الله تعالى وعن
التفكير في الآخر فوالاغتدار الطمأنينة بما في يده من المال وكون النفس اليه بان لا يتذكر
زواله (قوله ولأنه صلاة ايل) أى أوماني حكمه لانها لا تقوت بطلوع الفجر كما سيأتي (قوله
لان تكون القراءة الخ) هذا جواب عما يقال ان صلاة خسوف القمر كسلاة العيد في كونها
جهرية فلا يصح استثناء قوله وفي الاسرار وفي الجهر الخ وحاصل الجواب ان وجه الاستثناء
مخالفة هذه الصلاة للعيد في كونها تارة بالجهر وأخرى بالاسرار ويجاب أيضا بان الاستثناء
باعتبار المجموع أى بالنسبة لكسوف الشمس دون خسوف القمر وقوله الاجهرية أى اداء
وقضاء (قوله وتقوت صلاة كسوف) خرج بالصلاة الخطبة لان القصد منها الوعظ وهو
لا يقوت بذلك بل في مسلم ان خطبته صلى الله عليه وسلم للكسوف انما كانت بعد الانجلاء
(قوله بالانجلاء) أى التام ببقية افلا تقوت ما بقى منه شيء كالكسوف ذلك القدر ابتداء ولا

آية توبة) يحتملها (في
الخطبة) على الخروج من
المعاصى وفعل الغير والصدقة
ويحذرهم الغفلة والاعتذار
وبأمرهم بما كثر الدعا
والاستغفار والذكر للاتباع
كافي الاخبار الصحيحة (و) في
(الاسرار في) صلاة (كسوف
الشمس) للاتباع رواه
الترمذى باسناد صحيح ولأنها
صلاة تهم (و) في (الجهر في)
صلاة (خسوف القمر)
للاتباع رواه الشيخان ولأنه
صلاة ايل بخلاف صلاة
العيد لا تكون القراءة فيها
الاجهرية وتقوت صلاة
كسوف الشمس بالانجلاء

(قوله لان آى النساء الخ)
اعلم أنه يستفاد من هذا ومن
القول قبل ان النساء أطول
من آل عمران آيا وانقص
عددا وعلى هذا فالمائة
والخمسون التى تقارب النساء
أطول من المائتين التى
تقارب آل عمران وح
فالقيام الثالث أطول من
الثاني على كلا النصبين فلم يظهر
ما قاله المحشى قبل فتدبر
حرره شيخنا دمهورى حفظه
الله (قوله نعم ان صلاتها
منفردة الخ) المنفردة ليس
قيدا كما يؤخذ من العلة
(قوله لمن في الركعة الاولى)

أى وكذا الثانية أيضا لاحتمال الانجلاء في السجود والتشهد فلا يعلم الاسقرار الا بما قاله المحشى تدبر (قوله ويجاب أيضا بان
الاستثناء) الظاهر ان هذا الجواب قهر بين الاول أو عينه تأمل (قوله بالانجلاء) الاول بطلوع الشمس لأنه الذى يقال فيه ذلك

وبغروبها كسفة وصلاة
خسوف القمر بالانجلاء
وبطالع الشمس لا يغروب
كسفا ولا بطالع الفجر

• (باب صلاة النفل) •

وهو ما رجع الشرع فعله
على تركه وجوز تركه

(قوله لان ما قبل الفجر هنا
كعبه) انما هو عكس
التشبيه (قوله ومحل تقديمها
أيضا اذا خشي الخ) لكن
عند التشبيه يجب تقديمها
وان ضاق وقت الفرض كما
في مداخل ما يؤهمه قول
الحشي قبل فكالكسوف
مع الفرض الخ (قوله في
الثانية) مقتضاه انه يجوز
التأخير في الاولى وهي ما اذا
لم يخش من التأخير ولم يكن
لكثرة المصلين وان لم يكن
أفضل مع ان الامر ليس
كذلك بل ان اتسع وقت
الفرض الآخر وجب
تقديمها حين لا غرض في
التأخير كما هو الفرض وان
ضاقت وجب تأخيرها حيث
لم يخش التأخير كما هو الفرض
أيضا هكذا يستفاد من مد
فراجعه على ان منطوق
الافق عبارة الحشي صورة
واحدة وهي ما اذا اتقى
جميع ما قبلها فان العطف
فيه باوون في ما هو كذلك ينبغي
كل من المعطوف والمعطوف
عليه تدبر (قوله بان مات
ولم يفعلها) أي لعذر لا
عذر

بالشك في انجلائها كأن حال صاحب دونه ولا عبرة بقول المجتهدين انها انجملت أو كسفت لانه
تخمين فيصلي في الاول لان الأصل بقاؤه دون الثاني لان الأصل عدمه ولو أحرم بها كسفة
الظهر ظنا بقاء الوقت فتبين خلافه وقعت ندلا مطلقا بخلاف ما لو أحرم بها كالكسفة الاكل
اذ ليس لتأنيق مطلق على تلك الصورة كما قاله الزيادي (قوله وبغروبها) أي لزوال محل
سائطها والمراد بالغروب الغروب الحقيقي ليجز ما لو حصل في أيام الدجال كسوف الشمس
في الوقت المحكوم عليه بأنه ليل فيصلي له فيه لانها وان غربت - كما لم تغرب حقيقة - ويجهز
بالقراءة لانه وقت جهر وكذا يقال في الانجلاء الا في المراد به الحقيقي ليجز ما لو حصل للقمر
خسوف عند طلوع الشمس من مغربها في الوقت المحكوم عليه بأنه نهار فيصلي له فيه سرا
لما هو وبهذا يلغى فيقال لصلاة كسوف الشمس في الليل جهر او صلاة خسوف قمر مع طلوع
الشمس (قوله وصلاة خسوف القمر بالانجلاء) أي التام بقين على ما مر (قوله ولا بطالع
الفجر) أي لبقاء الانتفاع بضوئه بل يصلي اذا خسف بعده ولو غاب خاسفا قبل الفجر فلم يصل
حتى طلع الفجر صليت ولا يقال ان طلوعه يصيرها قضاء لان ما قبل الفجر هنا كعبه فالوقت
واحد ولو اجتمع مع الجنازة عيبد أو كسوف قدمت لخوف تغير الميت بتأخيرها ولما كذا
بفرضيتها أو كسوف وفرض الجمعة وظهور قدم الفرض ان ضاق وقته والا فالكسوف تعرض
صلاته لا فوات بالانجلاء ثم يخطب للجمعة منه عرضا له بان يقرأ حديث ان الشمس والقمر آيتان
الخ أو بطابق ولا يجوز ان يقصد بهما في الخطبة لانه لا يشرى بين فرض ونفل مقصود ثم
يصلي الجمعة أو كسوف وتر قدم الكسوف وان خيف فوتها مع الانها آ كذا لا تقضي أو
جنازة وفرض أو عيبد وكسوف فكالكسوف مع الفرض فيما مر من النقص بل يمكن له أن
يقصد العيبد والكسوف بالخطبة لانها مستان والنقص من واحد وهو الوعظ مع أنهما
تابعان للمقصود وبهم هذا يدفع استشكال ذلك بعدم صحة السنتين بنية صلاة واحدة اذ لم
تنداخل كصية وسنة ووه وحلى تقديم الجنازة فيما ذكر اذا حضرت وحضر الولي والا فرد
الامام جماعة فيظرونها واشتغل مع الباقيين بغيرها وتسقط الجمعة عن المنتظرين لها ومثلهم
أصدقا الميت والمشتغلون بتشبيعه كالحالين ومحل تقديمها أيضا اذا خشي تغير الميت أو كان
التأخير لا لكثرة المصلين والاجاز تأخيرها بل هو الأفضل في الثانية فهذه صورتان يقدم فيها
الاخوف فواتا ثم الا كدوا التقديم في جميعها على طريق الوجوب أفاده في المنهج مع زيادة

• (باب صلاة النفل) •

أخر هذا الباب عن الابواب قبله وان كان ما ذكره من ابعاضه اكونه أفضل مما ذكره لانه
أشبهه الفرائض بطاب الجماعة والخطبة فيه وللخلاف في وجوبه كفاية أو عينا وأصل
مشروعية النفل من الراتب وغيرها أنه يجبر الخلل الواقع في الفرائض كترك خشوع وتدبر
قراءة ولا يجبر ترك الفرائض في الدنيا بل لابد من فعلها أما في الآخرة بان مات ولم يفعلها فيقوم
كل سبعين منه مقام ركعة من الفرض ومعلوم أن كونه يجبر الخلل في غير فرائضه صلى الله عليه
وسلم اذ فرائضه لا تنقص فيما وثق به من مشروعية الفرض لان مشروعيته متأخرة عن الهجرة
(قوله وهو) أي شرعا ما رجع الشرع أي فضل واختاره له خراج الحرام والمكروه لان

الشرع رجع تركه ما و اباح لعدم الترجيح فيه هذا ان اوقعت ما على شيء فان اوقعت على عبادة خرجت هذه من اول الامر وخرج بقوله وجوز تركه الواجب وهذا يعني قولهم ما يثاب على فعل ولا يعاقب على تركه اما النقل لغة فهو الزيادة (قوله ويعبر عنه) أي عمار مع الخ وجملة ما ذكره من الالفاظ المترادفة سبعة ومثلها الاحسان والاولى وقيل السنة ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم والمستحب ما تركه أحبانا واعترض مرادفة الحسن لما ذكره بقول ابن السبكي الحسن المأذون فيه واجبا ومنه وبأومباجا وأجيب بان مرادفته لها باعتبار أحد ماصدقاته أو اصطلاح للفقهاء أو غيرهم وقوله مع الفرائض أي معها في المشروعية سواء كانت قبلها أو بعدها (قوله ركعات) يقع السكاف جمع ركعة يسكونها قال في الخلاصة والسالم العين الثلاثي اسم أنزل • اتباع عين قائم بما شكل

(قوله ركعتا الفجر) وله في نيتها عشر كيفية سنة الصبح سنة الفجر سنة البرد سنة الوسطى على القول بانها الوسطى سنة الغداة وله أن يحذف السنة ويضيف فيقول ركعتي الصبح ركعتي الفجر ركعتي البرد ركعتي الوسطى ركعتي الغداة وزيد على ذلك كيفية ثمان وهما ركعتا الصلاة التي بثوب لها أو يقنت لها دائما والوتر ولو ركعة أفضل من ركعتي الفجر للخلاف في وجوبه (قوله وركعتان قبل الظهر الخ) ويجوز أن يطابق في سنة الظهر القبليتين مثلا ويتخير بين ركعتين وأربع والمعتد تساوى القبليتين والبعديتين في الفضيلة كما جزم به عس على الرمي ودل عليه كلام البهجة حيث عطف بالواو التي لا تفيد ترتيبا وقيل ان البعدية أفضل لان التابع يشرف بشرف متبوعه وقد اجتمع الشيخ الرملي والشيخ البهجة في بعض الولاثم فسأل أحدهما الآخر هل القبليتين أفضل أو البعدية فتوقفا وفضل البكري البعدية فتقل الجلس الى الجامع الا زهر فاعترضوا عليه ما بانها يحفظان البهجة والمثلة فيها والمؤكد أفضل من غير المؤكد (قوله بعدها) أي الظهر أو الجمعة فان رد الضمير بناء على ما هو الافصح بعد العطف بأو لانها احد الشئتين وأما قوله تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى به بما فعل لغلة قابلة ولم يأت به مطا بقا للمرجع بان يقول بعدها أي الاحد من اعادة لعناء وهو الصلاة ومحل طاب سنة الجمعة البعدية اذا لم يصل الظهر بعدها فان صلى بعدها كما عليه العمل الآن في مصر لم يطالب بها بعدية لا مؤكدة ولا غيرها القام سنة الظهر مقامها فجعله ما يطالب منه من السنن للجمعة والظهر ثنتا عشرة ركعة (قوله وفي ركعتي الفجر) وكذا في كل ما لم يرد له قراءة مخصوصة وفي ابتداء كل من النهار والليل بجماعتين السورتين في الراتبة مناسبة قوية (قوله سورتي الاخلاص) مما يندلج لما فيه من اخلاص التوحيد صريحا في قل هو الله أحد والتماضي قل يا أيها الكافرون لان في الشريك يستلزم ما ذكره ولا تغليب في تسمية قل يا أيها الكافرون بالاخلاص بل تسمى بذلك حقيقة كما نقله السيوطي في الاتقان لان أسماء السورتين ترتيبا وترتيب الآيات أمر توقيفي وقيل تغليب وعليه جرى في المنهج حيث قال في ركعتي الطواف يقرأ بسورتي الكافرون والاخلاص (قوله وروى أيضا الخ) وروى أيضا اقرا قائم تشرح في الاولى وألم تركه في الثانية لان ما ذكره بشر ذلك اليوم ولذا قيل من صلاهما بالم وألم لم يصبه في ذلك اليوم ألم والسنة الاقتصار على ما في احده هذه الروايات والجمع بينهما أو اثنين منها خلاف

ويعبر عنه أيضا بالتطوع والسنة والمستحب والمرغب فيه والحسن (منه) أي من النقل (راتب) مع الفرائض (مؤكدة عشر ركعات) ركعتا الفجر وركعتان قبل الظهر أو الجمعة وركعتان بعدها (لا تبايع رواء الشيطان) (وركعتان بعد المغرب) لذلك (يقرأ فيهما وفي ركعتي الفجر سورتي الاخلاص) في الركعة الاولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد لا تبايع رواء مسلم وروى أيضا انه صلى الله عليه وسلم قرأ في الاولى من ركعتي الفجر قولوا آمنا بالله وما أنزل اليه الآية

(قوله ويضيف الخ) ليس قيد فيمكن أن أصل الصبح أو الفجر الخ لانه لا يجب التعرض للعدد فالكيفية سبع عشرة عس (قوله ينما على ما هو الافصح الخ) فيه ان محل كون الافصح الافراد اذا كانت أو للشك بخلاف ما اذا كانت تنويعية كالآية المسد كورة وكما هنا فهي كالواو ويجب في الضمير بعدها المطابقة كآية ويجب عن المصنف بان الضمير فيه عائد على الصلاة المفردة في هذا الوقت

التي في البقرة وفي الثانية قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى آية و ليس أن يفصل بينهم وبين صلاة الصبح باضطجاع أو كلام أو نحوه (وركتان بعد العشاء) لا اتباع رواه ٣٢٨ الشيخان (ومنه راتب) مع الفرائض أيضا (غيره) كدنة عشرة ركعة

وركتان قبل الظهر وأول الجمعة
وركتان بعدها زائدات
على مامر وأربع قبل العصر
(قوله وأجيب بأن المراد
بتخفيفهما) وأيضا المراد به
التطويل بغير ما ورد عمن
(قوله ومرتبة هذين متأخرة)
ليكن يلزم على هذه الزيادة
على هذا القول عدم القراءة
على ترتيب المصنف الآن
يقال هذا وارد بخصوصه فلا
يضر تأمل (قوله لا بينهما)
وقال عمن ورشيدى
يقولهما بينهما وإن قدم
الفرض لأن المحكمة فيها
الفصل بين الصلاتين (قوله
بأن غلب عدم صحتهما) كيف
توجد غلبة الظن قبل فعل
المظنون فيصورها لو أخرها
إلى ما بعد فعل الجمعة وأراد
أن يفعلها حينئذ وقال شيخنا
قد يكون مستند الظن
تقدم الامام أو تأخره بحسب
عادته السابقة فدار الأمر
على ذلك فوجودها قبل
الفعل حينئذ يمكن تدبر على
أن حاصل ما في رآه ينوى
سنة الجمعة القبلية مطلقا
لأنه مكلف بالأحرام بها وإن
شك في عدم اجزائها بعد ثم
أن تبين اجزائها فذلك وإن
تبين عدم الاجزاء إلا سنة
لها حينئذ فيقع ما فعله قبل

الأولى لأن المطلوب تخفيف ركعتي القبر لا يقال إن في الجمع بينهما الخروج من الخلاف لانا نقول
محل مراعاته ما لم يلزم عليه ترك سنة كالتخفيف هنا وقيل يجمع بينهما فيقدم الآية ثم لم نشرح
ثم قل يا أيها الكافرون في الأولى والآية وآية وكيف ثم قل هو الله أحد في الثانية وأورد عليه
أن في ذلك تطويلا والمطلوب في ركعتي القبر التخفيف كما مر وأجيب بأن المراد بتخفيفهما
عدم تطويلهما ولا شك أن الاتيان فيهما ما يماز كرا لا بعد تطويلها وكذا لو زاد عليه في الأولى
رأيا آمنا بما أنزلت الآية وفي الثانية أنا أرسلناك بالحق بشرا ونذيرا الخ ومرتبة هاتين
متأخرة عما مر على هذا القول (قوله التي في البقرة) هذا أيضا إذا تشبهت بآية آل عمران
لأن فيها قولوا وفي الثانية قل (قوله ويسن أن يفصل الخ) ويسن أن يقول بينهما ما نقل عن
الترمذي الحكيم حيث قال رأيت الله تعالى في المنام مرارا فقلت له يا رب اني أخاف زوال
الايمان فأمرني بهذا الدعاء بين سنة الصبح والفريضة إحدى وأربعين مرة وهو يا حي يا قيوم
يا دافع السموات والأرض يا ذا الجلال والإكرام يا الله لا اله الا أنت أسألك أن تحيي قلبي بنور
معرفتك يا الله يا الله يا أرحم الراحمين ونقل البيهقي عن الشافعي رضي الله عنه ما أن من وضع يده
إلى معنى على صدره وقال سبحان الملك القدوس الخلاق الفعال سبع مرات ثم قال ان يشأني ذهبكم
ويأت بخلق جديد وما ذلك على الله بعزيز ولومرة واحدة فقط حفظ من وساوس الشيطان
وكل خاطرسوه يقول ذلك في أي وقت أراد (قوله بينهما) محل ذلك إذا قدم السنة على الفرض
فإن أخرها اضطجع بعد أن يصليهما معا لا بينهما (قوله باضطجاع) أي على عيشته أو يساره
والأول أولى ويسن أن يقول في اضطجاعه اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل ومحمد
صلى الله عليه وسلم أجزني من النار وينبغي أن يزدوعزرائيل أيضا وقوله أو كلام أي دينوي
وقوله أو نحوه أي المذكور من الاضطجاع والكلام كقول وسكون وذكروا فرق في سن
الفصل بما ذكر بين المؤداة والمقضية وحكمته تذكروا صلاة القبر أول النهار فيكون باعثاله
على أعمال الآخرة (قوله بعدها) أي بعد الظهر أو الجمعة وأفراد الضعيف مامر (قوله زائدات
على مامر) أي قبلها أو بعدها ويدخل وقت الرواتب الكائنة قبل الفرض بدخول وقته
والتي بعده ولو ترا بقله فلا يجوز صلاتها قبله ولو قضاها ولذا لا يفرق فيقال لئلا يصح خروج وقتها
ولم يدخل وهي الراتبة المتأخرة إذا خرج وقت الفرض ويخرج وقت النوعين بخروج وقت
الفرض ففعل القبليّة فيه بعد الفرض أداها ولا يشترط ملاحظة التأكيده فتصرف إليه النية
عند الاطلاق في الأحرام بركعتين وتجاوز الأربعة القبليّة مثلا بأحرام واحد بل لو أخرها عن
الفرض جاز أن يصلي الثمانية بأحرام واحد وينوي بقبليّة الجمعة سنتها ولا أثر لاحتمال
عدم وقوعها صححة لأنه يكفي غلبة الظن بصحتها فإن لم يغلب على الظن ما ذكر بأن غلب عدم
صحتها أو شك فيها لم يأت به قبل تبين الحال فإن لم يتبين عدم صحتها لم تكف عن سنة الظهر فيما
يظهر وذهب بعضهم إلى الاكتفاء بذلك كما يجوز بناء الظاهر على الجمعة ورد بأنه وجد ثم بعضها
فامكن البناء عليه وهذا لم يوجد من ذلك وقبل انه يأتي في صورة الشك وينوي سنة

نقلا مطلقا أو بفعل الظهر بسنة القبليّة والبعديّة وكذا ان لم يتبين شيء لا تحكمكم على ما فعله قبل بانه نقل مطلق الوقت
إلا أفاده الشيخ الحنفى وهذا هو ما رجح اليه في نسخ الشرح وضرب على ما عده كذا كره عمن أشبهنا بدير م

وركعتان قبل المغرب وركعتان قبل العشاء (للأخبار العديدة في ذلك وهذا القسم (٣٢٩) من زيادتي (ومنه الوتر)

ووقته بعد فعل العشاء ولو
بجمع تقديم والوتر يحصل
(بركعة أو ثلاث أو خمس
أو سبع أو تسع أو إحدى
عشرة) لقوله صلى الله عليه
وسلم من أحب أن يوتر
بخمس فليقل ومن أحب
أن يوتر بثلاث فليقل ومن
أحب أن يوتر بواحدة
فليقل رواه أبو داود بإسناد
صحيح وقوله صلى الله عليه
وسلم أوتروا بخمس أو سبع
أو تسع أو إحدى عشرة
رواه البيهقي ووثق رجاله
والحاكم وصححه على شرط
الشيخين (ولمن زاد على
ركعة الوصل بتشهد) في
الآخرة (أو بتشهادين في
الآخيتين) بالاتساع بينهما

(قوله إلى وقته الحقيقي) هل
المراد مجرد مغيب الشفق
أو حتى يمضي زمن يسع
العشاء حرره وقال شيخنا
بدرس م والمدار على مجرد
دخول الوقت لأنهم أقدفعلت
(قوله وأيضاً لما كان أقل
الوتر مكرها) المراد خلاف
الاولى كما مر (قوله لا وتران)
في ليلة) فيه ان ما فعله ثانيا
ليس وتر حتى يعمل منه
بذلك فالأولى أن يعمل بان
الوتر حمله بالاول فبايقع
بعده ليس من الوتر وان بحث
فيه حجج بأنه ما المانع من كونه

الوقت وقيل ينوي سنة الظهور والظاهر أن سنة الجمعة شرطها الوقت كالجعة فلا تصح به
خروجه ولا تقضى (قوله وركعتان قبل المغرب) ويقدم عليها ما جابه المؤذن فان تعارضت مع
فضيلة الحرم لا مراعاة الامام بالفرض عقب الاذان أخرهما إلى ما بعد الفرض (قوله وهذا
القسم) أي الراتب غير المؤكد (قوله ومنه الوتر) لم يعمده من الرواتب نظرا إلى عدم صحة
إضافته للعشاء فلا يصح أن ينوي فيه سنة العشاء وجعله في المنهج منها نظرا إلى توقف فعله على
فعله اكسنته المتأخرة حتى لو خرج وقتها أو أراد فعله قضاء قبل فعلها لم يصح لأن القضاء يصح
الاداء ولو صلى العشاء أو ترفعتين بطلانها كان تذكرا لركن منها لم يصح وتره وكان نافلا لكن
يرد على هذا أصالة التراويح قائم الا تسمى راتبة مع توقفها على العشاء وأجيب بأن المتبادر من
الراتبة ما يفعله في جميع السنة لا ما يكون في خصوص رمضان (قوله بعد فعل العشاء) أي
وقبل طلوع الفجر الصادق وقوله ولو بجمع تقديم فلو صار مقيداً بفعل العشاء وقبل الوتر
وجب تأخيرها إلى وقته الحقيقي (قوله يحصل بركعة) لكن الاقتصار على خلاف الأولى
والمدامة على ذلك مكرهة ولو نوى الوتر وأطلق حمل على ثلاث على المعتمد والفرق بين ما هنا
والكسوف أن ما هنا اختلاف في الذات أي العدد فيحتاج الزائد إلى نية ابتداء ولم توجد
فيجعل على أني الكمال ونم اختلاف في الصفة فسوغ فيه وتخبر وأيضاً لما كان أقل الوتر وهو
الواحدة مكرهة وانزات النية على أقل الكمال بخلاف ما مر وقيل بتخفيفه أيضا (قوله أو ثلاث)
ولو صلى ثلاثاً ثم أراد أن يكمل إحدى عشرة أو جعله خمسا مثلاً لم يصح على المعتمد لأنه لا يصح
ركعة الوتر صار ما بعد ما مستقلاً وقد ورد لا وتران في ليلة (قوله أو إحدى عشرة) فإن زاد
عليه بأحرام واحد بطل الجميع ان كان عامداً عامداً الاوقع فلا مطلقاً فان فصلها صح النقص
نحو مرات وبطل السادس ان كان عامداً عامداً والا تفتقد فلا مطلقاً أفاده الرمي (قوله
أوتروا بخمس الخ) أي في هذا الحديث لا تمام الدليل على جملته العدد قبله فثبت به ثلاثة أعداد
وبما قبله مثله أو خمس مكرهة وحكمة الاتيان بصيغة الامر في هذا دون الاول الإشارة إلى
طلب الزيادة (قوله على شرط الشيخين) أي رجالهم (قوله ولمن زاد) أفاد كلامه ان الركعة
ليس فيها إلا كيفية واحدة وإذا أوتر بثلاث سن أن يقرأ بعد الفاتحة في الاولى سبع اسم ربك
وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد والمعوذتين فان أوتر بأكثر من
ثلاث قرأ ما ذكر في الثلاثة الآخرة (قوله الوصل) مبتدأ مؤخر ومن زاد خبره قدم أي الوصل
ثابت ان زاد الخ وضابط الوصل والفصل أن كل أحرام جعت فيه الركعة الآخرة مع ما قبلها
فهو وصل وان فصل فيما قبلها بان سلم من كل ركعتين مثلاً وكل أحرام فصلت فيه مما قبلها فهو
فصل ويتول في نيتها من الوتر لأنهم أبهضه حقيقة أو الوتر ويضيق في غيرها بين سنة صلاة الليل
ومقدمة الوتر وسنته على الإضافة البيانية وهي أولى ركعتين من الوتر لا الوتر لأنه شفع فان
وصل أو يوتر بواحدة فقط نوى الوتر ثم ان تقدم الوصل فصل تخبر فيه كما مر ولو صلى إلى ما عدا
الآخرة وتر كما أثبت على ما فعله قبله فواب كونه من الوتر لأنه يطلق على مجزوع إحدى
عشرة ومثله من أتى ببعض التراويح (قوله بتشهاد في الآخرة) قدمه على ما بعده لأنه أفضل
منه لما فيه من التشبيه بالمغرب وقد ورد لا وتروا بثلاث تشبهوا بصلاة المغرب لا يقال

وي ل منه كافي مدرر (قوله نوى الوتر) قال شيخنا وكذا من الوتر لأنهما في نفسها من الوتر وان اقتصر عليها

ولا يجوز فيه أكثر من تشهدين ولا فعل أولهما قبل الأخيرين لأنه خلاف المنقول من فعله صلى الله عليه وسلم (و) (له) (الفصل)
بان يشهد في الأخيرة ويسلم فيها (٢٣٠) وبعد كل ركعة يسير قبلها (وهو أفضل) من الوصل لأنه أكثر عملا وعليه اقتصر

الأصل وذكر الأفضلية من
زيادتي (ويقتت) ندبا
بالقنوت المشهور وهو اللهم
اهدني فمن هديت إلى آخره
أو بنحوه (فيه) أي في الوتر
(في النصف الثاني من
رمضان وفي الصبح أبدا
ولي) الصلاة المكتوبة

(قوله أو يقال المراد التشبيه
الخ) يقتضي أن النبي في
خصوص ما إذا أوتر بثلاث
وهو أن مكان ظاهر
الحديث من أن أعموم
الدعوى وكتب أيضا على
قوله صلى الله عليه وسلم
تشبهوا بالصلاة المغرب فهم
منه أن الله النبي التشبه
بهم أو هو لا يكون إلا حيث
كان هناك تشهدان وإن
زيد على الثلاث كخمسة
فان فيه مشابهة في الجملة
من حيث كونها صلاة
وترية اشقات على تشهدين
وان اختلف العدد قول
الحقن أو يقال من جهة
الجواب قبله كما في مد
لجواب مستقل خلافا
لظاهر الحديث فالأولى عدم
تفسير في الجملة بما ذكره
الحقن (قوله وكان نقلا
مطلقا) قال شيخنا الظاهر

التشبيه لا يظهر إلا فيما إذا أوتر بثلاث ركعات فإن أوتر بخمس أو سبع مثلا فلا تشبيه لانا
نقول هو موجود أيضا من حيث الاتيان بتشهد دين أحدهما قبل الأخيرة والاخر بعدها
أو يقال المراد التشبيه في الجملة أي في بعض الصور وهو ما إذا أوتر بثلاث (قوله ولا يجوز فيه
أكثر من تشهدين) فلما في ذلك عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته أو ناسيا أو جاهلا فلا وكان
نقلا مطلقا (قوله بان يشهد الخ) الأولى التعمير بالكاف لعدم التحصيص صور الفصل فيما
ذكرنا من أن الوصل إلى أربعة بتشهد وسلم ثم أربعة أو اثنين مثلا فله في الفصل التشهد بعد كل
ركعتين أو أربع أو غير ذلك والمتنع أن يشهد في خمس مثلا ثم يصلي بعدها ما تقدم ومن صور
أيضا ما لو صلى عشر أحرار واحد وتشهد لكل ركعتين ثم الحادية عشرة بأحرار آخر (قوله وبعد
كل ركعتين) عطف على الضمير الجبر وربني أي ويسلم بعد كل ركعتين وظاهر عبارته أنه
مطوف على في الأخيرة وهو يوهم أنه كيفية من كيفية الوصل إذا السلام لا يكون إلا بعد
سبق الوصل وإن كان مدفوعا عما علم من قوله ولمن زاد الخ من أنه لا يصح أن يشهد في كل ركعتين
ويسلم في الأخيرة (قوله وهو أفضل) لا يقال بل الوصل أفضل مراعاة لخلاف أبي حنيفة لانا
نقول مراعاة لخلاف شرط من أن لا توقع مراعاته في خلاف آخر ومن العلماء من لا يجيز
الوصل كالك وحمل الأفضلية إذا استوى العددان والافلا إحدى عشرة مثلا ووصل بالأفضل
من ثلاث مثلا فضلا وقد يكون الوصل أفضل مع التساوي فيما إذا لم يسع الوقت الثلاثة
موصولة فهي أفضل من ثلاثة مفصلة لأن في صحة قضاء التوازل خلافا (قوله لأنه أكثر عملا)
زيادته عليه بالسلام والنية وتكبيره الأحرار وغير ذلك أقاده في شرح المنهج (قوله ويقتت
الخ) القنوت لغة الدعاء وشراعا ذكر مخصوص مشقلا على ثناء ودعاء فتحصل سنة القنوت بكل
ما اشق على ذلك حيث قصده بحكمة اختصاص الصبح به دون باقي الصلوات أنه واقعة عقب
نوم ركعتين أو تسع وعقل أقصرها فكانت بالزيادة البق (قوله وهو اللهم اهدني) نطاق الهداية
على الدلالة على طريق الوصول إلى المطلوب وعلى خالق الاهتداء في القلب والأول مشترك بين الله
وغيره كالأنبياء والأولياء وسائر الدعاة إليه والثاني مختص به تعالى والمراد هنا الثاني أو مجموع
الأمرين لا مجرد الأول لأنه لا يستلزم المقصود وهو الوصول بالفعل وقوله فمن هديت أي مع من
هديتهم أو متعاني به ذوق أي أجعاني منه در جافين هديتهم وكذا ما بدوعاني أي من بلايا
الدنيا والآخرة وتواني أي كن ناصرا وحافظا لي وبارك لي فيما أعطيت أي أعطيتني وفي أي
احفظني من شر الخ أنك تقضي أي تحكم ولا يقضي أي يحكم عليك وأنه لا يذل بكسر الذال
أي لا يحصل ذل إن كنت مواليا أي حافظا له تبارك ربنا أي تزايد برك فان أبدل حرفا من ذلك
بغيره ولو عمدا فله كان أي مع بدل في مجرلا سهو وهذا أفضل من قنوت سيدنا عمر الآتي
(قوله أو بنحوه) أشار به إلى عدم الحصر في القنوت المشهور وأما قوله وهو اللهم فاقس فيه
حصر القنوت من حيث هو في ذلك بل حصر القنوت المشهور ولا ضرر فيه (قوله وفي الصلاة
المكتوبة لنازلة الخ) ويجهر به الإمام في الجهرية والسرية والمؤذنة والمقضية ويسر به

عدم انقلابه نقلا مطلقا بعد انعقاده وترادفهما بجدلهم وانه شبهة طيل عمده (قوله ومن العلماء الخ) قد يقال المنفرد
مراعاة هذا الخلاف توقع في خلاف أبي حنيفة الآن يقال اعتضدت مراعاة الأول بكثرة الأعمال فتدبر

النازلة) كوابل فخط وجراد وخوف (بعد) اعتداله من الركعة (الاخيرة) (٢٣١) في المسائل الثلاث للاتباع روافي الاولى

المفرد مطلقا كقنوت الصبح فيما ذكره من جرح المكتوبة النافلة والمنذورة وصلاة الجنائز فلا
يسن القنوت فيها للنازلة اه قاله العناني (قوله لنازلة) أي نزات بالمسلمين ولو واحد بشرط
أن يتم نفعه كعالم أو شجاع أسر بخلاف ما لو نزات بالكفار كأن نزل بهم الوباء فلا يسن الدعاء
برفعه عنهم ولا يظن ضعة المسكين حسن حالهم ولا يحرم ادنى بقائهم مصلحة لتأنيب كثير الجزية
ولا تبطل به الصلاة (قوله كوابل) ومنه الطعن والطاعون قال في القاموس الوباء بالقصر
الطاعون وكل مرض عام والجمع أوباء ويدو بالجمع أو بية اه بالمعنى ولا يشك على الدعاء
برفع ذلك كونه شهادة لعدم المحاصرها فيه إذا سببها كثيرة وقوله وخط أي احتباس مطر
يقال قسط العام كمنع وخرج ويطلق على الضرب الشديد وقوله وخوف أي من عدو (قوله
بعد اعتداله) فيه نظر لانه ليس بعد اعتداله الا الهوى للسجود فباعتداله مع انه ليس محلا
للقنوت واجب بتقدير مضاف أي بعد أوله أي فيه ولو عبر به كان أولى وقد يقال ان مراده
بالاعتدال المعنى المصدري أي رفع الرأس ولا شك أن القنوت واقع بعد ذلك لاقبه (قوله بعد
القنوت المذكور) رأي ان جمع بين القنوتين وله الاختصار على أحدهما والاول منهما أفضل
وقوله وكثير قيد أي وليس كذلك (قوله اللهم انا نستعينك ونستغفرك) الظاهر انه دعا وفيه
الثناء ضمنا أي نطلب منك الاعانة والمغفرة وقوله الى آخره تعابيه ونسبته إليك أي نطلب منك
الهداية ونؤمن أي نصدق بك وتوكل عليك وتثق عليك الخبر كله أي بالخبر نشكر ولا ننكر
ونخاف وتترك تفسير من يفكر أي بعصيتك اللهم اياك نعبد أي نعبدك لا غيرك واليك نصلي
ونسجد عطف خاص واليك نسي ونخفد أي نسرع نرجو رحمتك ونخشي عذابك ان عذابك
الجد يفزع الجيم وكسرها أي الحق بالكفار ملحق بفتح الحاء وكسرها أي لا حق بهم (قوله قنوت
عمر رضي الله تعالى عنه) نسب اليه لانه الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقيل انه
ابتكره وفيه نظر لانه لو كان كذلك لم يجوز العدول من الاول المذكور عنه صلى الله عليه وسلم
اليه وفي بعض النسخ ابن عمر (قوله محمود بن) أي لا يصلي معه غيرهم وان لم يخص عدددهم
اه قل (قوله ومنه صلاة الضحى) سميت باسم وقت فعلها اه قل (قوله يسجن) أي الجبال
أي يصلي وانما المراد بصلاة الجبال والذي في الجلال يسجن بتسبيحه اه أي فاذا سجد داود
أجابته بالتسبيح ثم قال بالعشي أي وقت صلاة العشاء والاشراق وقت صلاة الضحى وهو ان
تشرق الشمس ويتناهي ضوءها اه وهو صريح في أن المراد بالتسبيح حقيقة لا الصلاة فلا
تكون الآية دليلا لما نحن فيه (قوله قال ابن عباس صلاة الاشراق صلاة الضحى) هو المعقد
وقيل غيرها قال في العباب ركعتا الاشراق غير الضحى ووقم عند الارتفاع اه فوقعنا على
هذا هو وقت صلاة الضحى وعليه فيندب قضاؤها اذا فاتت لانها ذات وقت (قوله من ارتفاع
الشمس) هو المعقد وقيل من الطلوع ويسن أن تؤخر الى الارتفاع كما عبدو وقتها المختار
اذا مضى ربع النهار ليكون في كل ربع منه صلاة وللغير الصحيح صلاة الاوابين حين ترمض
الفصال بفتح الميم أي تبرك من شدة الحر في خفافها (قوله هذا ما في الروضة وأصاها)
ضعيف وما بعد هو المعقد فاصح كثيرا ثمان عدد اوفض لان زاد علمها باحرام واحد بطل
الجميع والا فالزهد ان كان عامدا عالما فان كان ناسيا أو جاهلا اعتد ذلك فلا مطلقا (قوله
غيرهما فيهم ما لانهم ما قد حرمنا انهم ما فان فعل عامدا عالما لم ينعقد والا اعتد فلا مطلقا ع ش (قوله في كل ربع) أي تقريره

الدار قطف وغيره وفي الثانية
البيق وغيره وفي الثالثة
وهي من زيادتي ابي داود
وغيره ويسن أن يقول بعد
القنوت المذكر وكثير
فيده بالقنوت في رمضان اللهم
انا نستعينك ونستغفرك
الى آخره وهو قنوت عمر رضي
الله تعالى عنه والجمع بينهما
انما هو لمفرد وامام قوم
محصورين رضوا بالتطويل
(ومنه صلاة الضحى)
اقوله تعالى يسجن بالعشي
والاشراق قال ابن عباس
رضي الله عنه صلاة
الاشراق صلاة الضحى
والاخبار الصحيحة فيها ووقتها
من ارتفاع الشمس الى
الزوال (واقفا ركعتان
وأفضلها ثمان وأكثرها
ثنا عشر) هذا ما في
الروضة وأصاها وصح في
التحقيق ما جزم به الاصل
ان أكثرها ثمان ونقل في
المجموع عن الأكثرين
(قوله فلا يسن) بل يكره في
الجنائز مطلقا لبيانها على
التخفيف وفي غيرها ان لم تكن
نازلة سمع على ج (قوله لم يجوز
العدول الخ) قد يقال لا مانع
منه (قوله ركعتا الاشراق غير
الضحى) ويجوز أن يحرم باكثر
من ركعتين كالتحية ولا يجوز
فيهما أن يصلي بعد الركعتين
(قوله في كل ربع) أي تقريره

قال فيهما) أي ثم قال كما عبر به في شرح الأصل فهو كلام مسـ. تأنف (قوله صلاة التوبة) أي
قبالها كما هو ظاهر الحديث حيث قال ثم يـ. تغفر إذا استغفار هو التوبة على الرابع وأيضا
قال الصلاة وسـ. يـ. لا قبول التوبة فتقدم عليه أو قال بعضهم أنها بعد ما وان الاستغفار غير التوبة
بل هو الشـ. كر على صـ. ولها وأغاب قبولها وأودعها وقال الرمي يـ. من ركعتان قبلها
وركعتان بعدها اهـ. وليكن صلاة التوبة انما هي الركعتان الثانية فيهما أما الثانية بعدها
فليست بالتوبة بل للشـ. كر على قبولها بحسب رجائه وجعل الاستغفار توبة يـ. على أن الذنب
في صدر الحديث هو الصغيرة لكن يـ. عليه أن تكفيرها بالوضوء إلا أن يـ. أن تكفيرها بذلك
أمر متعلق بالأجرة فلا يـ. قطبه وجوب التوبة منها المتعلق بأحكام الدنيا والمناسبات أن يجعل
الذنب على ما يـ. الكبيرة ويراد بالاستغفار بالنسبة لها الاتيان بما تنشأ عنه المغفرة وهو التوبة
(قوله فيقوم) بالرفع عطف على يـ. لا بالنصب إذ لا يـ. أن يكون جوابا لاغنى وخـ. يـ. ليس
الاعتراف (قوله ومنه صلاة التراويح) سميت بذلك لأنهم كانوا يتروحون أي يـ. يتروحون في
صلاتهم عقب كل أربع ركعات منها أو يطوفون في ذلك سـ. سبع مرات فترات الطواف أربع
(قوله عشر ون ركعة) أي غير أهل المدينة أما أهلها فلهـ. م فعلها ستة وثلاثين بشاينة عشر
تسليمية وانما فعلوها كذلك لأن أهل مكة كانوا يطوفون بين كل تزويجين سـ. تسعة أشواط فجعل
أهل المدينة بدل كل أسـ. نوع تزويجة يساويهم في الفضل وليس لغيرهم أن يفعلوها كذلك
لشرفهم بهجرة النبي صلى الله عليه وسلم اليهم ومدينة عندهم وإذا فاته في المدينة وأراد
فضاءها فيها أو خارجها كان له فعلها ستا وثلاثين بخلاف ما لو فاته في غيرها وأراد أن يقضيها
ففيها فانه يفعلها عشرين إلا بالأصل في الشقين أن القضاء يحكي الاداء والمراد بأهل المدينة
من كان بها وقت الاداء ولو آفاقيا أو محجة زاتي فمرو فعلهم لها ستا وثلاثين كان في آخر القرن
الاول لافي أوائل الهجرة إذا فعلوها كذلك اثني عشر على العشر من نواب التراويح وعلى الستة
عشر أكثر من نواب النفل المطلق لأنها ارق منه هذا هو الأقرب من تردد في المسئلة (قوله
بين صلاة العشاء) أي الصحيحة فان تبين بطلانها وقع ما صلاة مثلا مطلقا وصلى التراويح كما مر
في الترتيب لوجعها مع المغرب ثم أقام آخر التراويح إلى وقت الأصل كما مر قال عميرة وفعلها عقب
العشاء أول الوقت من يدع المكسالي ليس من النيام المستنون (قوله بعشر تسليمات) فلو جمع
بين أربع منها بإحرام لم تنفعه لأن كان عامدا عالما بالواقع له نفل مطلقا كما لو زاد على العشر من
المذكورة وتقدم أن العبادة فيمن فاتته بوقت الاداء فيقضيها غير أهل المدينة ولو فيها عشرين
وأهلها ولو في غيرها ستا وثلاثين ولا يـ. في نيتهم من التعيين بخلاف التراويح ولو في الركعتين
الاخيرتين أو قيام رمضان ولأنه في النية المطلقة صـ. (قوله الاتباع) أي اتباع
النبي صلى الله عليه وسلم روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم خرج من جوف الليل أي
في جوفه ليالي من رمضان وهي ثلاث متفرقة ليلة الثالث والخامس والسابع والعشرين
وصلى في المسجد وصلى الناس بصـ. لاته فيها أي رابططين صلاتهم بصـ. لاته في تلك الليالي وكان
يصلى بهم ثمان ركعات ويكلمون باقي ما في بيوتهم فكان يسمع لهم أزيين كازير النخل وما روى
أنه صلى الله عليه وسلم لم صلى بهم عشرين فهو ضعيف ثم تكاثروا في الليلة الرابعة وهي ليلة

قال فيهما أو أدنى السكك
أربع وأفضل منه ست
ودليل ذلك ذكرته مع فوائد
في شرح الأصل (ومنه
صلاة التوبة) لخبر ليس
صبيك يذنب ذنبا فيقوم
فيترضأ ويصلي ركعتين
ويستغفر الله الاغفر له
رواه أبو داود وخـ. يـ.
وسنه الترمذي (ومنه
صلاة التراويح عشر
ركعة) بعشر تسليمات في
كل ليلة من رمضان بين
صلاة العشاء وطـ. لوع
الفجر والأصل في الاتباع
رواه الشيخان

(قوله والمراد الخ) استقرب
ممن جواز فعلها كذلك لمن
كان مقبلا وقت الاداء
وفعلها خارج السور
بقرينها الذي يـ. منع من
أراد من المقربين بها فعلها
بجانب السور بل أو بعد اتقها
بما ينسب اليها عادة

الثامن والعشر من فلم يخرج لهم وقال لهم صليتموها خشيت أن تفرض عليكم صلاة الليل فتعجزوا عنها اه ولا يشك كل على هذا قوله ليلة الأسراء من خمس ومن خشون لا يدل القول لدى لأن ذلك في اليوم واليلة فلا يتأني فرض شيء في العام أو أن فرضيتها علاقة على مواعظته صلى الله عليه وسلم عليها ويكون ذلك ناسخا لما وقع ليلة الأسراء لأن الوقت وقت نشر بيع أو المراد أن تفرض عليكم جماعة في المسجد (قوله مع مواعظتها الصلابة الخ) لما كان الدليل الأول لا يفيد كونهم عشر من الناس أي في هذا المقام ما ذكره مواعظتها الصلابة عليها كذلك كان في عهد عمر بن الخطاب باجتهاد منه فهي بدعة مستحبة ثم صار اجماعا وقد يقال إن الاجتهاد لا يدخل له في مثل ذلك فلا يكون طريقا في نشر بيع تلك الصلاة فالأولى أن يقال أنه بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعد رجوعه بيته كان يكملها عشر من فرادى وإن احتفل أنه كان يترك ذلك ولذا لم يقل شارح مواعظتها النبي صلى الله عليه وسلم والمسلم في كونهم عشر من أن الرواتب الموكدة في غير رمضان عشر ركعات فوضعت فيه لأنه وقت جد وتشمير (قوله لم يشرع) منه ما سمر من أنه قال لهم في صليتموها خشيت أن تفرض عليكم أي جماعة كما ذكره أهل العلم على ما سبق وقوله عليهم أي على الجماعة (قوله وأن يوتر بعدها) أي ويؤتي أن يوتر بعدها وكونه بعدها إنما هو أفضل فقط أما أنه فلا يقيده بذلك وكذا طالب الجماعة فيه (قوله إلا أن وثق باستيقاظه) أي بنفسه أو غيره ثم إن فعل بعد نوم حصل به سنة التهجيد أيضا والأول كان وتر التهجيد فيهم ماعوم وخصوص وجهي يحققان في صلاة بعد نوم بنية الوتر ويترد الوتر بصلاة قبل النوم والتهجيد بصلاة بعد من غيرية الوتر فقول بعضهم أن الوتر يسمى تهجدا محمول على ما إذا أوتر بعد نوم وقول بعضهم بتغايرهما محمول على ما إذا أوتر قبله (قوله فاتأخير أفضل) أي وإن فعله فرادى وكان بحيث لو قدمه لعله جماعة لكن محل ذلك إذا استوى العددان أو زاد التأخير أمالو كان بحيث لو قدمه زاد عدده ولو أخره نقص عن ذلك فالأفضل تقديمه كما عهده ع ش خلافا للشو برى ونسبه قل هنا (قوله آخر الليل) أظهر في مقام الإضمار لا يتوهم عود الضمير على الأول أو الآخر وكلاهما فاسد (قوله مشهودة) أي تشهدا الملائكة (قوله وذلك أفضل) أي الصلاة آخره أفضل منها قوله وأني بإشارة البعيد مع قرب المشار إليه إشارة إلى بعد منزلته وعلوها والظاهر أن هذا من بنية الحديث لأن كلام الشارح ويحتمل أنه من كلامه وأعادته وإن علم من المتن ذلك كاختلاف بعده (قوله هذا ما في المجموع) هو المعقد على القاعدة فيما إذا تعارض كلام الرخصة والمجموع من تقديم الثاني وقوله إن كان لا يتهجد له أي وإن وثق بقطعه وقد عات ضعفه (قوله وخروج يدها الوتر في غير رمضان) إنما اقتصر في الإخراج على ذلك لما تقدم من أن قوله بعدها أي ليس بقيد من حيث فعله ولا من حيث طلب الجماعة بل من حيث الأفضلية فقط فقيد البعدية في كلامه نظر اللغالب والأفلا فرق في سن الجماعة بين أن يفعل بعدها أو لا فلم يخرج الوتر غير رمضان فاندفع ما يقال إن قيد البعدية كما أخرج وتر غير رمضان أخرج وتره الواقع قبل التراويح ويسن أن يقول بعد لوتر سبحان الملك القدوس رب الملائكة والروح ثلاثا رافعا صوته بالثالثة ثم يقول اللهم اني أعوذ برضاك من مضطك وبعافاك من عقوبتك وأعوذ بك منك

مع مواعظتها الصلابة عليها
كما ثبت ذلك مع فوائدها
شرح الأصل (ويسن
كونها بجماعة) لم يثبت
الشارع عليها (وأن يوتر
بعدها في الجماعة إلا أن
وثق باستيقاظه آخر الليل
فاتأخير أفضل) لم يشرع
من خاف أن لا يقوم من
آخر الليل فليوتر أوله ومن
طمع أن يقوم آخره فليوتر
آخر الليل فإن صلاة آخر
الليل مشهودة وذلك
أفضل هذا ما في المجموع
والذي في الرخصة كاصلها
إن كان لا يتهجد له ينبغي أن
يوتر بعد رتبة العشاء والا
فالأفضل تأخيرها وخروج
يدها الوتر في غير رمضان
فلا يشرع الجماعة فيه
كسنة الظهور ونحوها

(قوله فضو عفت) أي
زبد على باضعها (قوله
وأعوذ بك منك) أي
أستجير بك من غضبك وفي
مروج والروض اسقاط
أعوذ الثانية

(ومنه قيام الليل) لث الشارع عليه (فان اقتصر على بعضه) وقسمه اثلاثا (ثلاثة) (الانضال) (جوفه) أي ثلثه الاوسط أو انصافا أو غيرها فان خرو وأفضل من ذلك ٢٣ سده الرابع والخامس قال في المجموع وهذا مراد الشافعي وغيره بقوله التثا الاوسط أفضل

(قوله لا يسمى متهجدا) أي لعدم شرط التقامه وكونه بعد فعل العشاء وكونه في وقتا الحقيقى فقوله بعد وقبل يسمى أهل صاحبه لا يقول باشتراط ذلك كله بل المدارعته على كون العبادة بعد نوم بعد الغروب ويدل له التعريف المذكور (قوله ويستحب أن ينوى القيام) أي أن طمع في التيقظ والافلاحة في هذه النسبة عش (قوله في صلته) ليس قبل بل مثاها في ذلك باقى العبادات عش (قوله ويكره قيامه كله دائما) أي وان لم يضره بالفعل لان شأنه الضرر ونوم النهار لا يقوم مقام نوم الليل وبهذا فارق عدم كراهة صوم الدهر ان لا يضره بالفعل لانه يتدارك له لما فاته من اداءه ويقوم مقامه وخرج بكاه دائما قيام بعضه ولو دائما وقيام كله لا دائما كقيام ليالى العبد والعشر الاخير من رمضان فلا يكره بل هو مستحب حيث لم يضره بالغدوالا كراهة أيضا افاذه

سواء كان لا يسمى متهجدا على أنه كما ثبت على نفسه ففهم ما سجد ثمان في أبي داود (قوله ومنه قيام الليل) الاضافة على معنى في والمراد بالقيام الصلاة تسمية لكل باسم الجزاء وأوله ركعتان ولو عبر بالتهجد كان أولى وهو لغة رفع النوم بالكيف واسطلاحا صلاة التطوع في الليل بعد النوم ولو يسيرا وان لم ينقض الوضوء بعد فعل العشاء ولو بمجموعة مع المغرب تقديما لكان يشترط أن يقع التهجد في وقتا الحقيقى وهو بعد مغيب الشفق ولا يشترط في النوم أن يكون بعد فعل العشاء بل اذا قام بعد المغرب ثم استيقظ وتم بعد وقوع تهجد أو يؤخذ من التعريف المذكور أنه لا يحصل بالافرض أداء كان أو قضاء فن قام عقب الغروب ثم صلى المغرب في وقتا لا يسمى متهجدا وهو المعقد وقبل يسمى وعليه فيعرف بأنه عبادة بعد نوم وقبل يحصل بالافرض القضاء دون الاداء ونقله الشيخ سلطان عن الرازي واعقده شيخنا البراوى واعقده شيخنا عطية الاول وبينه وبين التور عموم وخصوص وجهى يجتمعان في التور بعد نوم ويتفرد التور بكونه قبله والتهجد بكونه بعده كما مر (قوله لث الشارع عليه الخ) فقد ورد فيه آيات وأخبار كقوله تعالى ومن الليل فتهجد به فاذله لك وقوله تعالى كانوا قبل الامن الليل ما هم بمؤمنين وخبر مسلم أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وخبر الحاكم عليكم بقيام الليل فانه دأب الصالحين قبلكم وهو قربة الى ربكم ومكفرة للسيئات ومنهاة عن الاثم ويسن للتهجد نوم القبولة وهي النوم قبل الزوال وهي بمنزلة السجود للصائم لقوله صلى الله عليه وسلم استعينوا بالقبولة على قيام الليل وبالسجود على قيام النهار والزيب على برد الشتاء ويسن لمن قام يتهجد أن يوقظ من يطمع في تهجده ويستحب أن ينوى القيام عند النوم بنية جازمة اي وزمان الحديث الصحيح في النسائي أنه صلى الله عليه وسلم قال من أتى فراشه وهو ينوى أن يقوم فبصل فغلبته عينه وفي رواية عيناها حتى يصبح كتب له مائة الف حسنة وكان نومه صدقة عليه من ربه وأن يصح المسابقة النوم عن وجهه وأن يستاك وأن يتطار الى السماء وأن يقرأ ان في خلق السموات والارض الى آخر السورة وأن يفتح تهجده بصلاة ركعتين خفيفتين واطالة القيام أفضل من تكثير الركعات ان استوى الزمن وأن ينام من نعتس بفتح العين من باب نصر في صلته حتى يذهب نومه ولا يعتاد من التهجد غير ما يظن ادايته عليه ويسن أن يكثر الدعاء والاستغفار في جميع ساعات الليل وآ كده النصف الاخير وأفضله عند الاسكار ويكره قيام كله دائما ويخصيص ايلة جهة بقيام الصلاة وترك تهجدا اعتاده (قوله أي ثلثه الاوسط) فسر بذلك لانه المراد بالاجوف الليل اسم لما بين العشاء والفجر اه قل (قوله وغيرها) أي من الكسور غير ما ذكره كالارباع والاشخاص والاسباع وقوله وأفضل من ذلك أي من جوفه واخره سده الرابع والخامس لاشتمال السدس المذكورين على بعض الجوف وبعض الاخر واينام السدس السادس فيكون انشط الصلاة الصبح (قوله وهذا) أي السدس

م وروح (قوله وتخصيص ليلة الجمعة) وانما ذكره ذلك لان هذا التخصيص بانضمامه الى كونها شريعة في نفسها الرابع يوهم ان لها منزلة على غيرها في هذا القيام مع انه ليس كذلك بخلاف تخصيصه بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لوروده بخصوصه وبخلاف تخصيص غيره لانه ليس مثاها في النصف فيضعف الايم وبخلاف جهتها لما قبلها أو لما بعدها اذ لا تخصيص اياها بخلاف ذلك لانه لا يكرهه الا في وردت لادليل لها لان التثبت بمنزل هذا وهذا السلم مما قبله اه تدبر

الرابع والخامس فالمراد بالوسط في كلامهم ما كان في غير الطرفين الاول والاخر (قوله ودليل ذلك) اي الافضلية المذكورة في الاقسام الثلاثة قد ليل الاول ما ورد من أنه - سئل صلى الله عليه وسلم أي الصلاة أي أوقاتها أفضل بعد المكتوبة فقال جوف الليل ودليل الثاني ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم ينزل ريتا تبارك وتعالى أي حامل مكتوب أمره كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير فيقول من يدهوني فاستجيب له ومن يسألني فأعطيه ومن يستغفرني فأغفر له ودليل الثالث قوله صلى الله عليه وسلم أحب الصلاة إلى الله تعالى صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه (قوله ولا حادثة ركعاته) فله أن يصلي ما شاء ولو من غير نية عدد وأن يقتصر على ركعة من غير كراهة اه رمي (قوله الصلاة الأخيرة موضوع) بالاضافة أي أفضل شيء موضوع أي مشروع من المندوبات فلا يرد قول الشافعي طلب العلم أفضل من صلاة النافلة لأنه فرض كفاية وعلمها أي خير وضعه الله تعالى أي شرعه والاول أولى لا فادته افضلية الصلاة على غيرها وان كان زائدا على المندوب وهو كونه لاحدا عدد ركعات النفل المستفاد من قوله استكثر أو أقل (قوله وقيل سجدتها) أي صلاة الليل والمناسب لكلام القرآن يقول سجد أي قيام الليل وقوله والترجيح أي ترجيح الاول المستفاد من الاقتصار عليه (قوله ومنه تحية المسجد) التحية التعظيم والاحرام أي تحية رب المسجد وتعظيمه بتلك الصلاة فان قصد به سنة البعثة لم يصح لانها من حيث هي بقعة لا تقصد بالعبادة شرعا وانما يقصد بها تعظيم العبادات في الله تعالى بل لو قصد استحقاقها لذلك لانها كفر ولا تنعقد ولا يشترط ملاحظة المضاف المذكور بل يكفي التحية وشمل ذلك المساجد المتباعدة كالجامع الأزهر والجامع الأزهرية فطلب التحية لكل واحد اذا اتقى منه لا آخر أما اذا اتقى من بعض أجزاء المسجد فله من غير ذلك فطلب ولا يشترط تيقن المسجدية بل يكفي غلبة ظنهما ولو بالاجتهاد فطلب التحية لما هو على صورة مسجد كالروايات في المقرئ ولا كونه خالصا للمسجدية فطلب في الشارع وان قل البعض الذي جعل مسجد الان ما من جزء الا وفيه مسجدية وغيرها بخلاف الاعتكاف لا يصح في ذلك لانه يشترط فيه أن يقع في مسجد خالص للمسجدية وخرج بالمسجد المدارس والربط وما في الاراضي المحيطة وما في سواحل الانهار وما في الاراضي الموقوفة أو المسجلة لدفع الموقوفة مثلا كساجد القرافة ثم ان فرش نحو بلاط رآجر في أرض مستأجرة له ووقفه مسجد صحيح ووقفه وطلب فيه التحية والمراد بيقن المسجدية أو ظنهما فيهما من العلم بصفة وقفته أو ظنهما وليس من علاماته المنارة ولا الشراقات ولا المنبر ولا نحو ذلك (قوله لداخله) ولو في هوائه من أعلى أو أسفل ولو لم يجرأ أو راكنا لم لو كان في سفينة فيه فنوى التحية ثم خرجت منه باختياره قبل أن يتقها أو كانت خارجه فدواها ثم دخلت المسجد لم يصح في الصورة - بين اذا لم يكن ونوعها في المسجد ابتداء ودواما فان خرجت بغير اختياره انقلبت نفلا مطلقا ولو نوى قلب التحية أو نحوها نفلا مطلقا فالأقرب البطلان وشمل داخله المعتكف اذا خرج منه ثم عاد وان لم يقطع خروجه الاعتكاف لوجود السبب وهو الدخول وبوجه - فمن ذلك عدم طلب التحية لغيره في المسجد لعدم وجود السبب ولو دخل المسجد فقرأ الصلاة فقد قامت وهو في الصف الأخير يسعى إلى الصف الاول وان فاته

ودليل ذلك مذكور
في شرح الاصل (ولا حادثة
احد ركعاته) للاخبار
الدالة لذلك كقوله صلى الله
عليه وسلم لا يذر الصلاة
خير موضوع استكثر
أ وأقل رواه ابن حبان
والحاكم في صحيحه ما قبل
حديثا ثلثا عشر والترمذي
من زيادتي (ومنه تحية
المسجد) لداخله

(قوله في الصورةين) أي
تبتل في الاولى ولا تنعقد
في الثانية

ان أراد بجلوس فيه (بركعتين فاكتر بتسليمية) ٣٣٦ واحدة (قبل جلوسه في أي وقت دخله) حتى وقت الكراهة اذالم

يقصد بدخوله حيثما التقية
تأخير الصلاة اذ دخل
أحدكم المسجد فلا يجالس
تحتي يصلي ركعتين وقولي
فاكثر من زيادتي (نوتة كمر)
التحية (بتكره دخوله)
المسجد (ولو على قرب)
لتجدد السبب (وتكره)
التحية (اذا وجد المكتوبة
تقام) المفهوم منه بالاولى
ما ذكره الاصل وهو ما اذا
وجد الامام فيها وذلك لتأخير
مسلم اذا أقيمت الصلاة فلا
صلاة الا المكتوبة ولانها
تحصل بها كما تحصل بكل نقل

(قوله بل لو ظهر في زمن
قصير) أي ان لم يجالس له
مفككاً بان لم يجالس أصلاً
أو جلس مستوفزاً كعلي
قدميه فان جلس له مفككاً
فانت وان قصر اعلم
قياساً على ما يأتي في الشرب
(قوله ويكره دخوله بلا
طهارة الخ) نقل من عن
الجمهور عدم كراهة مكث
المحدث فيه ولو اغبر غرض
فانظر الفرق بين المكث
والدخول بل قد يقال
بجواز الدخول اذ لم يكره
الكراهة (قوله ويندب
لمن لم يأت الخ) عبارة مر
يسن لمن لم يتمكن من الحدث
أو شغل أو نحوه أن يقول

تكبيرة الصلوة مع الامام (قوله ان أراد الجلوس) تبع في التقييد به ابن دقيق العيد أخذنا
من التقييد بالجلوس في الحديث الا في وجهه بانه خرج للغالب فيكون الاصرح بهامعاً على
مطابق الدخول ولو ماراً أو تردد اذ ليس ذلك بقيد على المعتمد وكذا كونه طهراً بل لو طهر
في المسجد في زمن قصير لم تقفه التحية ويكره دخوله بلا طهارة ويندب لمن لم يأت بالتحية لحدث
أن يقول أربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر زاد بعضهم ولا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم فانما تعدل ركعتين في الفضل فتدفع بها الكراهة ويحل الاكتفاء
بها حيث لم يتيسر له الوضوء في المسجد قبل طول الفصل والافلات في اتقوا به وترك الوضوء
مع يسره وبالأولى ما لو كان متطهراً واشتغل بشئ آخر خلافاً لما قاله قل (قوله بركعتين)
متعلق بمحذوف أي وتحصل بركعتين أي لا بركعة ولا بصلاة جنازة ولا بسجدة تلاوة أو شكر
ولا نوتة في شيء من ذلك وانما عارضت مع وجود التلاوة قدم عليها لانه أفضل للاختلاف
في وجوبه كما سيأتي (قوله فاكتر) وتكون كاهة التحية سواء نوى عند احرامه عدد أو أطلق
وله الزيادة على ما نواه كما في النفل المطاق ويحل جواراً لا كثيراً في غير الداخل بعد جلوس الخطيب
انما هو فيمنع عليه الزيادة على ركعتين فلو نوى أكثر لم تنعقد ولو نوى دخول المسجد فان اقتصر
على ركعتين نوى بهما أحدا السببين أو هما واكتفى بذلك في أصل السنة والافضل أن يصلي
أربعاً ينبغي أن يقدم تحية المسجد ولا تقوت بها سنة الوضوء كما قاله عس (قوله بتسليمية
واحدة) فان سلم ثم أتى بركعتين للتحية لم تنعقد الا من جاهل فتنة ذلك فلا مطاقاً (قوله قبل
جلوسه) سيأتي مفهومه في قوله وتسقط أيضاً بجلوسه عند الخ (قوله حتى وقت الكراهة)
أي لانها ذات سبب متقدم وقوله اذالم يقصد بدخوله حيثما التقية أي نقط بان قصد غيرها
أو هي مع غيرها أو أطلق قال في المنهج وتحية لم يدخل بنية فقط (قوله فلا يجالس) بهـ بـ
التمهي وتقدم أن هذا خرج للغالب فلو جلس لياقياً بها أو أتى بها فوراً من قعود جاز وكذا
لو أصرم بها فاقام ثم أراد القعود لا مقامها (قوله وتكره التحية) أي طهارة قوله ولو على قرب
للرد على من قال بعدم سنها حيثما شاءت وقوله لتجدد السبب أي الدخول (قوله وتكره
التحية) أي الاشتمال بها ومثلها غيرها كالرواتب والمندورة ما لم يتضيق وقتها ويؤخذ من
التعبير بالكراهة محتمل حيثما دللنا النهي لا من خارج (قوله اذا وجد المكتوبة تقام) أي
يؤتى لها بالكلمات المعروفة وذكر متناوئاً شرها أنها تكرر في أربع صور ولا طلب في ثلاثة
ومثل القيام قربه بحيث يفوته فضيلة الصلوة واشتغل بها (قوله فلا صلاة) يصح أن يراد به
نفي الكمال وأن يراد به النهي أي لا صلاة كاملة أو لا صلاة واحدة حيثما دللنا المكتوبة والكراهة
المستفادة من ذلك تنزيهية لانها ليست لذات الصلاة بل لا من خارج عنها وهو متفق بفضيلة
تكبيرة الاحرام وغيرها مع الامام فلا تنقض عدم اتقاد غير المكتوبة ثم ان أريد بالنفي
المذكور النهي فلا لانه على الكراهة ظاهرة وكذا ان أريد نفي الكمال اذ لا معنى لذلك
الا كراهة الفعل كما قاله ابن حجر (قوله ولانها تحصل بها) أي يحصل نواحيها الخاص وان
لم يتوها على المعتمد قال في الهبة * وفضلها بالقرض والنفل حصل أي سواء نويت أم لا

ذلك أي سبحان الله الخ فلم يقيد بالحدث بل أقاد ان المدار على عدم التمكن (قوله واذا عارضت الخ) كيف عارض وقيل
أنها تقوت به الا أن يكون المراد أنه أراد الاقتصار على أحدهما كما يأتي (قوله ولا تطالب في ثلاثة) كامل ذلك

وان لم تنوع ذلك لان المقصود وجود صلاة قبل الجلاس وقد وجدت بما ذكر في الهامات وما قالوه في المكتوبة يظهر اختصاصه بما اذا لم يكن الداخل قد صلى فان صلى جماعة لم تكرر التسمية ٣٣٧ أو فرادى في المسجد الكراهة (أو) اذا دخل

المسجد الحرام فنعلمها
أي التسمية (قبل الطواف)
لان تسمية البيت الطواف
فلا يشتغل بتسمية المسجد
(أو) اذا (خاف فوت
الصلاة) وهذه من زياداتي
(ولان سن) التسمية
(للخطيب اذا خرج) من
مكانه (للخطبة ولان)
دخل في آخرها بحيث (لو
فعلم بانها أول الجمعة مع
الامام) فتسقط التسمية بذلك

(قوله لم يحصل ثوابها) هكذا
في م ر و كتب عليه
الرشيدى مقتضاه سقوط
الطلب وفيه بعد حيث
تعرض للنفي وقد يقال لا بعد
لان المقصود شغل المحل
بصلاة وقد حصل والحاصل
كايستفاد من مجموع كلام
عش وغيره ان القدر
الكامل من ثوابه يتوقف
على افرادها بصلاة وقيامه
ادراجها مع غيرها بنيتها
وبالجملة ادراجها مع غيرها
لا يثبت بان ~~سكت~~ فان
تعرض للنفي لم يسقط الطلب
ايضا بناء على استبعاد
الرشيدى المتقدم ويسقط
بدون ثواب على ما يقتضيه

وقيل انه يسقط بها الطلب فقط وأما ثوابه الخاص فيتوقف على التنية (قوله وان لم تنو) أي
الكن بشرط أن لا تنوي فان تفت لم يحصل ثوابه الوجود المارف (قوله قال) أي الاستنوي
في المهمات وهو ضعيف (قوله فان صلى جماعة) محتمل قوله اذا لم يكن الداخل قد صلى
في مفهوم كلامه تفصيلا وقوله لم تكرر هذا محتمل الخلاف وما بعده محتمل وفاق وقد عات
ان كلامه ضعيف والمعتمد ما أطلقه الاصحاب من كراهة التسمية اذا صلى خارج المسجد ثم دخل
فوجد المكتوبة تقام فيسن تقديمها على التسمية سواء صلى الأولى جماعة أو فرادى لان الجماعة
الثانية مختلفة في فرضيتها بخلاف التسمية ولان خبر اذا صلى في رجال الكائن أدركت الجماعة
فصلها عنهم فانما الكائنات يدل بالعموم وترك الاستصحاب على أنه لا فرق بين من صلى جماعة
أو فرادى ولانه اذا ترك الجماعة واشتغل بالتسمية ربما يساعيه الظن وظاهر أن محله حيث أدرك
الركعة الأولى لان سن الاعادة انما يكون حينئذ كما مر (قوله أو اذا دخل المسجد) أي يريد
الطواف فيه فتجيبه بالنسبة للبيت الطواف وبقية المسجد الصلاة فان لم يرد الطواف ندب
في حقه تسمية المسجد بالصلاة (قوله فنعلمها) فعل ماض معطوف على دخل وليس مصدرا كما
قيل لفساد المعنى (قوله فلا يشتغل بتسمية المسجد) لو بدأ بالتسمية في هذه الحالة فينبغي انعقادها
لانها مطلوبة منه في الجملة غاية الامر انه طلب منه تقديم الطواف لحصولها بنية ولو بدأ
بالطواف كما هو الافضل ثم نوى بالركعتين بعده التسمية صحته واندرج فيها سنة الطواف كما لو نوى
بها سنة الطواف فتصل بهما التسمية فان لم يصل سنة الطواف فعل التسمية مستقلة فان فعل
التسمية بعد سنة الطواف لم تنعقد على الاقرب (قوله أو اذا خاف) أي توهم فوت الصلاة فرضا
كانت أو تلافيا تكرم التسمية حينئذ اما اذا تحقق فوتها فان كانت فرضا حرمت التسمية أو تلافيا
كرهت والمراد بفوت الصلاة خروج بعضها عن الوقت وان أدرك منها فيه ركعة بعد فعل التسمية
وايس المراد فوت أدائها الان مقتضاه أنه اذا لم يخف فوت أدائها بان أمكنه أن يدرك منها ركعة
بعد فعل التسمية يأتي بها وايس كذلك والفرق بين ما هنا وبين ما مر في باب القضاء من أن المراد
بفوت الصلاة فوت أدائها ثم اشتغل بفرض مثل الذي عليه وهذا اشتغل بفعل والاشتغال به
على وجه يفوت الفرض حرام (قوله اذا خرج من مكانه) أي سواء كان منزله ام لا وقوله
للخطبة أي في وقتها وكان متميا لها أم لا يخرج قبل وقتها كما جرت به العادة أو لم يكن متميا بان
احتاج التأخيرها عن الدخول فتسن له التسمية في صورتين وخروج بالخطيب المدرس فتسن له
التسمية وقوله في آخرها أي الخطبة (قوله فتسقط التسمية في ذلك) أي في الصور الخمس
المستثنيات في المتن الثلاثة المذكورة والاثنان خلاف الأولى واعتراض بأن السقوط فرع
عن الطلب مع أنها غير مطلوبة من أول الامر في صورتين الأخيرتين وأجيب بأنه غالب
ما قبله ما علم ما و بان المراد بالسقوط عدم الطلب في الابتداء استقلا لا اذهي في الصورة
الأولى والثالثة حاصله مع غيرها وفي الثانية لم تنف كما مر فتولنا في الابتداء أدخل ما عدا الأولى

٤٣ ل كلام المحشى و م ر ومحل كون ثوابه الكامل يتوقف على الافراد ما لم يكن منها عا عنه والا كان دخل
والمكتوبة تقام فلا مانع من حصوله من غير افرادها حيث نواها مع المكتوبة امتثالا لامر الشارع صلى الله عليه وسلم
بل قد يقال بعدم حصوله اذا نواها في هذه الصورة ولمحوها بما ذكره الشارع تخالفا لأمرة الشارع صلى الله عليه وسلم فتدبر

وتسقط أيضا يجلسه عدا
وكذا هو الوجه - لا مع
طول الفصل (ومنه صلاة
التسبيح أربع ركعات يقول
في كل منها) بعد القراءة
سبحان الله والحمد لله ولا اله
الا الله والله أكبر خمس
عشرة مرة (ويقول) أيضا
(في كل من الركوع والرفع
منه والسجدة والجلوس
بينهما وجلس في الاستراحة

(قوله وكذا بالأعراض)
فيه نظر وليس في مر بل
نصح على عدم فواتها به
أي حيث لم يطل الفصل
فإن طال ولو بالقيام خلافا
لمخ فأتى لكن الفوات
انما هو بالطول لا بالأعراض
بجوده خلافا للمعنى
(نوع) لو طار المسجد
جدا وأراد أن يصلي في
الحراب مثلا لم تفت بالمشي
اليه وإن طال أفاده عتس
وأما هل سنة الوضوء
كذلك أو بفرق سره قال
بعض أئمنه كذلك (قوله
باسرا مين) ولا بد في كونها
صلاة تسبيح أن يوالي بين
الاحرامين بحيث تعد
صلاة واحدة والوقوف
لهنقلا مطلقا أفاده عتس

والثالثة وقولنا استقلال أدخلهما (قوله وتسقط أيضا يجلسه عدا) أي مفككسوا طال
الفصل - بل أم لا وكذا بالأعراض عنها أم لا لو كان مستوفيا فلا تفتوت الامع طول الفصل ولا فرق
في ذلك بين جلوسه للشر وغيره وكذا لو كان مضطجعا أو مستلقيا وقوله وكذا الخ فصله بكذا
لأن التقدير راجع له فقط ومحل فواته الجلوس فيمن لم يرد أن يصلي فيه ركعتين فادرا على القيام
أما لو أراد أن يصلي فيه فلا تفتوت به أو كان غير قادر على القيام بان كان مقعدا فلا تفتوت الا اذا
قصد الأعراض أو طال الفصل فان لم يوجد واحد من هذه التفتوت أيضا بطول الوقوف
عرفا ومثله التردد ولو لم يوجبه - لا فيه ما قال المصنف وتفتوت بطول الفصل ولو لم يوجبه
أوجه لا يمكن أن يكون أولى لأن الجلوس ليس بقيد كالمات ولو نذر سنة الوضوء وتحتية المسجد لم يكن
ركعتان ينوي بهما التذرين على الأقرب لأن كل واحدة صارت نذرا مستقلا ولو اغتسل من
عليه الحد ثمان من غير وضوء فثنا بالاندراج كان له صلاة ركعتين غير سنة الغسل عن الوضوء
لحصول الوضوء مع غيره وإن لم يفعل مستقلا فصداق عليه أنه أتى بوضوء وإن كان الاتيان به في
ضمن غيره والظاهر أنه يثاب عليه ما لم ينهه ~~كما~~ الخبة واعلم أن التحيات سبع تحية المسجد
بالصلاة والبيت بالطواف والحرم بالاحرام ومعنى بالرى وعرفة رمز دائرة بالوقوف واقفا المسلم
بالسلام والمصافحة والطيب بالخطبة يوم الجمعة (قوله ومنه صلاة التسبيح) أضفيت الى
التسبيح لاشتغالها عليه ولأنه المقصود فيها ولا بد منها من التعيين وإن كانت نقلا مطلقا والمعتمد
أنه لا ينعقد في وقت الكراهة لأنها ليست ذات وقت ولا سبب ويسن دعؤها المشهور وقبل
السلام وبعد التشهد وهو اللهم اني أسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل اليقين ومناجحة
أهل التوبة وزم أهل الصبر وجد أهل الخشية وطلب أهل الرغبة وتهدأ أهل الورع وعرقان
أهل العلم حتى أخافك اللهم اني أسألك مخافة تتجزئ عن معاصيك حتى أعل بماعتك عملا
أستحق به رضاك وحتى أفاضلك في التوبة خرافتك حتى أفاضلك النصيحة حبالك وحق
أوتى كل عليك في الامور كما يحسن ظن بك سبحانه خالق النور أو سبحانه خالق النور
وفي بعض الروايات زيادة وهي ربنا أقم لنا نورا واغفر لنا انك على كل شيء قدير برحمتك يا أرحم
الرحمين ثم يسلم ثم يسأل حاجته (قوله أربع ركعات) أي وهي أربع ركعات يحرم بها بنية صلاة
التسبيح والافضل في فعلها باسرا مين ان صلاها بالاحرام ان صلاها نهارا لانه رجمانه
الاشتغال بالحوادث فنه عن اتمامها ولحديث صلاة الليل منى منى ولا يرد رواية صلاة الليل
والنهار لانها ضعيفة (قوله بعد القراءة) أي لله تحية وكذا الله ورة ان قرأها الاولى فيها
أوائل سور التسبيح فيقرأ الحديد والشمس والصف والجمعة أو التغابن المناسبة بينهما وبينها
في الاسم فان لم يفعل فورة الزلزلة والعماديات وألهاكم والاخلاص وخرج به بعد القراءة قبلها
ولا ياتي فيه بشئ وهذا على رواية ابن عباس التي ذكرها المصنف وهي الفاضلة أما على رواية
ابن مسعود والمنذولة في قول قبل القراءة خمسة عشر وبعد ما عثمرا وعلمها فلا تسبيح في جلسة
الاستراحة والشهد (قوله والله أكبر) زاد في الاحياء ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
اه قاله الخطيب (قوله وجلست في الاستراحة) أي في الركعة الاولى والثالثة عقب السجدة
الثانية من كل ويرفع رأسه من السجدة المذكورة كبرائهم يقوم بعد جلسة الاستراحة غير مكبر

(والثم عشر) وقد جرى على التثنية من زياد في (فذلك خمس وسبعون ٣٣٩ في كل ركعة) رواه أبو داود وابن خزيمة في

(قوله والنسب - د) أي قبله أو بعده ولكن الأفضل أن يكون بعده كما أنه في القيام بعد القراءة
النافحة (قوله عشر) معمول بقول وهو مرتبط بحسب المعنى بكل من الركوع وما بعده
وليس متنازعا فيه تنازعا أصلا حيا حتى يرد عليه قول أبي حيان أنه لا يقع التنازع إلا في
ثلاثة عوامل بالاستقراء وبحسب الجواب عنه بأن ذلك إنما هو في كلام العرب ووجهه عدم
الورود أنهم سألوا عما له فيه بحسب اللفظ (قوله خمس وسبعون في كل ركعة) فيكون جملة
التسبيح في الركعات الأربع ثمانمائة مرة (قوله ان استطعت) ينتج التمام الفوقية خطا بانه
العباس رضي الله تعالى عنه فإنه صلى الله عليه وسلم قال يا عم ألا أصليك ألا أجولك ألا أنفعلك قال
بلى يا رسول الله وفي رواية يا ابن أخي قال يا عم صل أربع ركعات تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب
وسورة فاذا انقضت القراءة قل سبحان الله الخ خمس عشرة مرة إلى آخر ما ذكره وتعالى
فلو كانت ذنوبك مثل رمل عالج غفرها الله تعالى للتياعم ان استطعت أن تفعلها إلى آخر ما ذكره
الشارح وفي معجم الطبراني ولو كانت ذنوبك مثل زبد البحر أورد على غفر الله لك كل ذنب
كائن أو هو كائن ذكره في شرح العباب (قوله في كل يوم) في شرح الأصل في كل ليلة (قوله لأن
فما تغير الصلاة) أي بتطويل الركن القصير وورد هذا بأنه تغيير يسير وبأن محسن امتناع
التغيير ما لم يرد كما هنا وكافي تطويل الاعتدال بالاقوت وقوله وحديثها أي ولان - حديثها
ضعيف ودبانه حسن أو صحيح على أنه على فرض كونه ضعيفا كان مع - مولايه في فضائل
الاعمال بشرطه المذكورة في موضعها كما قبل - بل بئله في دعاء الأعضاء فله قد نديها وقد وافق
النووي على ذلك في أذكاره ناقلا عن جماعة من العلماء والاولياء العاملين ولو ترك تسبيح ركن
كالركوع لم يعد اليه ولا يسجد لاسم واتركه بل ينقله لركن طويل بعده ~~ك~~ السجود لا ياتي
به في الاعتدال مثلا لأنه ركن قصير فلا يطول وهذا هو المعقول ولو لم يما يجبر بالسجود وجب
لم يأت فيه بتسبيح صلاة التسبيح ولو شذ في عدد مرات التسبيح أخذ باليقين ويقدم ذكر كل
ركن على تسبيحه (قوله ومنه صلاة الاستخارة) سميت بمسأطاب بعد ما من طلب خير
الامر من مثلا فيحرم بها بنية صلاة الاستخارة لانها ذات سبب قاله (قوله ركعتان) خير
مبتدأ محذور في أي ركعتان ويقفهم من ذلك انهما لا يحصل بركة ولا سجدة تلاوة ولا صلاة
جنازة ومحل استجابها في غير وقت الكراهة لان سبب امتناع (قوله تلخير البخاري الخ) وفي
الترمذي خبر من سعادة ابن آدم كثرة استخارة الله تعالى ورضاه بما رضى الله به ومن شقاؤه ترك
استخارة الله تعالى ومضطه بما قضى الله وورد لا خاب من استخاره ولا ندم من استشار (قوله في
الامور كلها) أي الواجبة ولو وجوبها وسما كالخ في هذا العام أو المندوبة فيستخار بين
مندوبين أم ما يدأبه أو يقتصر عليه أو المباحة لا المحرمة والمذكرومة فلا يستخار في تركها
(قوله اذا هم) أي عزم وقوله فليركع قرنه بالفاء لانه جواب اذا المتضمنة معنى الشرط واحترز
بغير الفريضة عن نحو صلاة الصبح وهو محمول على الاكمل (قوله ركعتين) ليس بقيد كما ياتي
وتكون الصلاة قبل الدعاء قال ابن أبي جرة والحكمة في ذلك أن المراد بالاستخارة حصول
الجمع بين خبري الدنيا والآخرة فيحتاج الى قرع باب الملك ولا شيء لذلك أخرج من الصلاة لما فيها
من تعظيم الله والثناء عليه والافتقار اليه فالأحوال (قوله ثم يقول) أي بعد الصلاة

معه وفيه ان استطعت
أن تصليها في كل يوم مرة
فأفعل فان لم تفعل في كل
جمعة مرة فان لم تفعل في كل
شهر مرة فان لم تفعل في
كل سنة مرة فان لم تفعل في
عمرك مرة قال النووي في
سنة صلاة التسبيح نظرا لان
فيها تغير الصلاة وحديثها
ضعيف (ومنه صلاة
الاستخارة ركعتان تلخير
البخاري عن جابر كان النبي
صلى الله عليه وسلم يعلمنا
الاستخارة في الأمور كلها
كما يعلمنا السورة من القرآن
يقول اذ هم أحدكم بالامر
فليركع ركعتين من غير
الفريضة ثم يقول

(قوله وليكن الأفضل الخ)
ظاهر عبارة هو والروس
انما قبله أي مع جواز البعدية
أيضا لا ما مع فراجعه
(قوله في شرح الأصل في
كل ليلة) وفي حج انما تن
في كل يوم وفي كل ليلة بل
وفي كل وقت وقوله ولو ترك
تسبيح ركن) * (فروع) *
اذا ترك بعض التسبيح
حصل له اصل السنة أو كله
لم يحصل ورفعت فلا
مطلقا اه ع ش (قوله
ولو وجوب الخ) الاولى
هدف العاية المضيق

كصلاة الظهر لا تدخبله الاستخارة شيخ

أوفي أثباتهم في وجود الرعدة الأخيرة أو بعد التثنية مدغان انشرح صدره شيء من أول مرة
فعلا أو تر كاذبا أو لا كر الصلاة والدعاء أو الدعاء فتط الى سبع مرات حتى يشرح صدره
فان لم يشرح ووقع منه شيء كان ذلك هو الخير في الواقع ببركة الاستخارة والمراد انشراح خال
عن هوى النفس وميائها المصنوب بغرض ظاهر أو باطن يصح له على ذلك وينبئ به للاتباع حتى
يكون سببها إليه (قوله استخيرك) أي أطلب منك بيان خير الأمرين واليهاء اما الله لا يسهل أي
حال كون الخير ما تطلب به لك أنه خير أي ان خيريته به بحسب علمك لا بحسب علمي فاني قد أعلم
انه خير وهو شر في علمك أو حاله كوني ملتبسا بعلمك أي نورك القابلي الذي تهب به لي فأدرك به
خيرتي وعلى هذا فيكون المطلوب حصول النور المذكور أيضا وأما اللسبية أي ان وصفه
بالخيرية بسبب علمك خيريته لا بسبب علمي فقد يوصف بالخيرية بسبب علمي وهو متصف بالشرية
بسبب علمك انه كذلك والمعنى أن ادراك خيريته بسبب علمك الذي تهب به لي على ما هو وأما
الاستعانة أي أطلب منك بيان خير الأمرين مستعينا على ادراك خيرهما بعلمك الذي تهب به لي أي
وأما القسم أي أطلب منك ما ذكرنا قسم عليك بعلمك أن تبين لي خيرهما (قوله وأستقدرك) أي
أطلب منك القدرة على هذا الأمر بسبب أنك القادر الحقيقي ويحتمل أن القسم مع الاستعانة
والله الذي كافي رب بما أنعمت على وأنها الاستعانة أي أطلب منك أن تقدرني على هذا الأمر
حال كوني مستعينا بقدرتك التي تهب لي أي ملاحظا أن القدرة عليه منك لا مني ولا ينبغي ما في
هذا من التكلف (قوله وأسالك الخ) مفعوله محذوف أي وأسالك ما ذكر من بيان خير الأمرين
والقدرة على هذا الأمر حالة كونهم ما من فضلك أي من الأمور المتفضل بها لا الواجبة عليك
وقوله فانك تقدرني على لقوله بعلمك ويقدرتك على الف والنشر المشوش وحذف متعلق
الفاعلين لا فائدة له - موم أي على كل شيء ممكن تعلقت به إرادتك وبكل شيء ولو متخيلا كما
هو مقرر في علم الكلام (قوله علام الغيوب) أي الأمور الغائبة عنا وصيغة المبالغة بالنظر
للكثرة متعلقات العلم وان كان هو صيغة واحدة (قوله ان كنت تعلم) الايمان بصيغة الشك يومهم
نسبة الجهل له تعالى لاقتضائهما التردد في كونه عالما وذلك لا يجوز وأجيب بأن الشك انما هو
في كون العلم متعلقا بالخير أو الشر والمعنى ان كان في علمك أن هذا الأمر خير الخ فالتك في تمام
العلم بالخيرية أو الشرية لا في أصل العلم وقيل ان بمعنى أن كافي قوله تعالى وخافوني ان كنتم
مؤمنين وأورد عليه أن الأصل أن لا يكون الحرف بمعنى الاسم ولا ثم الوكانت بمعنى الكانت
ظرفا مفعولة لا قدر وقرنه بالقامع مانع من ذلك لان ما بعد لا يعمل فيما قبلها إلا بعد ما وقد
يجاب بأن القامع فائدة فلا تمنع من العمل وقيل ان المقصود من ذلك تفويض الأمر له تعالى
(قوله هذا الأمر) ليس المراد أنه يأتي بذلك بل يسمى حاجته كالبيع والشراء والزواج فيسمى
الزوجة ولا تبطل بذلك صلاته لانه دعاء (قوله ومعايشي) قال في القاموس العيش الحياة عاش
يعيش عيشا ومعايشا ومعيشة وعيشة بالكسر وعيشوشة والطعام وما يعمش به والخبز
والمعيشة التي تعيش بها من الطعام والمشرب وما تكون به الحياة وما يعمش به أو فيه المقصود
منه فالعاش اما الحياة واما ما يعمش به (قوله وعاقبة أمري) أي آخرتي وقوله أو قال الخ شئ

الاهم اني استخيرك بعلمك
وأستقدرك بقدرتك
وأسالك من فضلك العظيم
الى آخره) وبقيته فانك
تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم
وأنت علام الغيوب اللهم
ان كنت تعلم أن هذا الأمر
خير لي في ديني ومعاشي
وعاقبة أمري

من الراوى وهو جابر قال ضمير له وينبغي الجمع بين الروايتين احتياطاً وكذا في كل ذكر جاء في بعض ألفاظه شك من الراوى يسن الجمع بينهما كما بالتحقق الاتيان بالوارد أفاده الشورى (قوله وآجله) بعد الهمزة مقابل العاجل والمراد به ما امر وعاجل الامر يشمل الدين والمعاش (قوله فاقدري) اعترض بأنهم مذكروا ان من الدعاء المحرم الدعاء المرتب على استئناف المشيئة أى المقضى لاستئنافها كفاقدري الخ لانه لا يقيد ذلك بقضاء وأن الامر أنف مع أن الدعاء بوضعه اللغوى انما يتناول المستقبل دون الماضي لانه طلب وطلب الماضي محال فيكون مقتضى هذا الدعاء أن يقع تقدير الله في المستقبل من الزمان والله تعالى يستحيل عليه استئناف الزمان هكذا قاله القزوينى وهو مبنى على اتحاد القضاء والقدر والمشيئة وخلافه وأن الاول الارادة مع التعلق أو العلم معه والثانى ايجاد الله تعالى الشئ على قدر مخصوص على وفق الارادة أو العلم وعلى هذا فاقدري صفة فعل حادثة تجدد في المستقبل لان صفات الافعال عند الاشاعرة هي تعلقات القدرة الحادثة هذا ان أريد بالقدر حقيقة فان أريد به التيسير مجازاً فلا يراد بمعنى اقدري اجماعى قادر عليه بأن يسرلى فاعطف ويسرلى حيث لا بد من تسير وقد نظم معنى القضاء والقدر المذكور سبدي على الوجه وروى في قوله

ارادة الله مع التعلق * في أزل قضاؤه فحقق
والقدر لايجاد الاشياء على * وجهه معين اراده علا
وبعضهم قد قال معنى الاول * العلم مع تعلق في الازل
والقدر لايجاد الامور * على وفق علمه المذكور

اه والاول للجمع وهو والثانى نقله الابى عن غيرهم (قوله شرلى في دينى ومعاشى) أى أو ومعاشى وهكذا كل ما في جانب الشر بخلاف ما في جانب الخير لان الانسان لا يطلب تيسير الامر الا اذا كان خيراً فى العاجل والآجل بخلاف دفع الشر فانه يطلبه متى كان شراً ولو فى أحد الامرين (قوله أو قال) تقدم أن هذا شك من الراوى (قوله واصرفنى عنه) أى بذلك بعد ما قبله لانه لا يلزم من صرف الامر عنه صرف قلبه عنه تقدير صرف عنه ويدوم قلبه به متعلقاً به فطلب أن لا يبقى في قلبه بعد صرفه عنه تعلق به (قوله واقدري الخير) أى اجمعه مقدور الى أى يسيراً (قوله ثم ارضنى به) بالهمزة من ارضى وتركن من رضى بالتشديد (قوله ويسمى حاجته) أى عند قوله هذا الامر لانه المراد بالحاجة كما رأى يعينها بان ينطق به مستحضر الله باق قلبه ويكتفى بتسليمته فى الاول وفى الثانى (قوله قال النوى) أى فى أذكاره (قوله من النوافل) قيد للاكمل والاقص لبالقراض أيضاً كما مر لان المقصود وجود دعاء عقب صلاة النوى الاستخارة مع الفريضة ولا يضر التشريك لانها سنة غير مقصودة كالتحبة فتحصل بغيرها مع غيرها من فرض أو نفل وبأكثر من ركعتين نعم لا تحصل بغير نية بخلاف التحبة وان كان له الاتيان بدعاء الاستخارة اهدم توقفه عليها (قوله ويسمى حاجته الخ) واستحب بعضهم أن يزيد فى الركعة الاولى قوله تعالى وربك يخلق ما يشاء ويختار الى قوله يعلمون فى الثانية قوله تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة الى قوله مبيناً لانهم ما مناسبتان للمقصود وبأنى بالاتين المذكورتين عقب السورتين (قوله وهو غريب) أى من حيث روايته لانه انقرد به راو واحد

أو قال فى عاجل امرى
وآجله فاقدري ويسرلى
لى ثم باركلى فيه وان كنت
قد لم أن هذا الامر شرلى فى
دينى ومعاشى وعاقبة
أمرى أو قال فى عاجل
أمرى وآجله فاصرفنى عنى
واصرفنى عنه واقدري
الخير حيث كان ثم ارضنى
به قال ويسمى حاجته قال
النوى والظاهر أن صلاة
الاستخارة تحصل بركعتين
من السنن الرواتب وبكيفية
المسجد وغيرها من النوافل
ويقرأ بعد الدعاء التحية فى
الركعة الاولى قل يا أيها
الكافرون وفى الثانية قل
هو الله أحد (ومنه) وهو
غريب

(ركعتا الزوال عقبه) قال الشيخ أبو حامد بقراءة الفاتحة سورتي الاخلاص فتدري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه فعل ذلك وأمر به (ومنه ركعتان عند الرجوع من سفره في المسجد قبل دخوله بيته) للاتباع رواه الشيخان (ومنه ركعتا الوضوء ولو مجددا) عقبه لخبر الصحابين من يضافا سبع الوضوء وصلى ركعتين لم يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه وينبغي كما قال الاصل بهما الشيخه الباقي ٣٤٢ سنهما عقب التيمم والغسل أيضا ومنه أشياء أخر ذكرتم في شرح الاصل

باب السجود

(هو خمسة أنواع سجود صلاة) وتقدم بيانه في أحكامها (وسجود لازم للمأموم) بآتيه

(قوله عقبه ليس بقيد) وهي ركعتان أو أربع بقايم واحد كافي المناوي عن ج العسقلاني وتصير قضاء بطول الزمن بعد الزوال عرفا فتوابعهم ذوالسبب لا يقضى محله فيما إذا كان السبب غير وقت كالوضوء والخسوف ولا كما هنا فيضى ويحتمل ان لا تقضى أخذ المأموم قواهم وأيضا هي تدخل في غيرها كسنة الظهر أو فرضه كالتيمة أفاده ع ش (قوله وتنفوت بطول الفصل) فإذا أحدث قبل الصلاة وأعاد الوضوء عن قرب لم تنف سنة الوضوء الاول حيث لم يطل الفصل بينه وبين سنته فيصلى ركعتين

أو من حيث قلة وجوده أو ذكره (قوله عقبه) ليس بقيد بل يجوز أن تقارنه لانه بعد استواء الشمس الذي هو وقت الكراهة (قوله عند الرجوع) أي حالة انتهاء الرجوع وقوله من سفره أي ولو قريبا كخوميل (قوله في المسجد) ليس بقيد بل مثله غيره كالمدرسة والرباط وبين أيضا ركعتان عقب دخوله بيته فردد شيخنا عطية (قوله ركعتا الوضوء) هذا أقلها والا فحصل بما يصلى بهما التيمم من ركعتين فأكثر مع فرض وتنفوت أو نويت أم لا (قوله ولو مجددا) أي سواء كان عن حدث أو مجددا وتنفوت بطول الفصل على الوجه وقيل بالحدث وقيل بالأعراض ذكر ذلك الرمي (قوله عقبه) أي عقب فراغه وقوله فاسبع الوضوء أي أي واجباته وسننه وقوله لم يحدث فيهما نفسه بيان لا كمال (قوله غفر له الخ) وخبر الصحابين أيضا دخل الجنة فرأيت بلا لافيه باقات له بمسجدي إلى الجنة فقال لا أعرف شيئا إلا أني ما أحدثت وضوءا الا صليت عقبه ركعتين ذكر في شرح الاصل (قوله ومنه أشياء أخر) كصلاة الغفلة وركعتا الفتح ان تمكن وركعتان عند خروجه من منزله لسفر وركعتان الحاجه وركعتا الخروج من الحمام وركعتا الطواف بعده وركعتا الاحرام عند ارادته وركعتان عند خروجه من مسجده صلى الله عليه وسلم وركعتا الزفاف ومنها الصلاة في أرض لم يعبد الله فيها كدار النمل وفي أرض لم يمر بهما قط وليس منه صلاة الرغائب وهي اثنا عشر ركعة بين المغرب والعشاء أول جمعة من رجب ولا صلاة ليلة نصف شعبان وهي مائة ركعة بل هما بركعتان فيصليان فلا يغتربا كرهما في الاحياء وغيره وحديثهما باطل

باب السجود

أي أنواعه وهي الخمسة المذكورة واحكامها من كونه قبل السلام أو بعده وسننه واجبا أو منهدوبا أو يؤخذ من حصر أنواعه فيما ذكره أنه لو تفرق إلى الله تعالى بسجدة من غير سبب لم يصح (قوله سجود صلاة) الاضافة على معنى في وقوله وتقدم بيانه أي بيان كونه ركنا أو بيان حقيقة وهي وضع الجبهة والكفين وأصابع القدمين وغير ذلك مما صرح (قوله في أحكامها) أي باب أحكامها من شرائط وفرائض وسنن ومكروهات (قوله وسجود لازم للمأموم) أي لاجل المتابعة فتبطل الصلاة بتركه الا فعله الامام وأما إذا لم يفعله فيندب للمأموم فقط وعلى

للوضوء أين لم يدخل سننهما وهل له ان يصلى لكل ركعتين حرره رشيد (قوله الغفلة) وهي عشرون ركعة أو ثوب أو أربع أو ركعتان رويات وهي بين الغروب ووقت العشاء لكن بشرط وقوعها به بدفع المغرب وإذا فاتت تقضى لانها ذات وقت أمر وعش (قوله لسفر) ليس بقيد بل تسن مطلقا كافي ع ش (قوله وركعتا الحاجة) أي التي يهتم بها إعادة ولا بد أيضا أن يشرع في الحاجة عقبها والابان انقطعت النسبة صارت تنال مطلقا وطلبت اعادتها عند ارادة التبرع فيها أفاده ع ش (قوله من الحمام) أي وفي فعلها ما في غيره ككراهة الصلاة فيه ولو عطفه ومحل طاب فعلها اذا لم يطل الزمن عرفا بحيث تنقطع نسبهما عن الخروج والاداء لم يشغل ع ش (قوله وركعتا الزفاف) أي لا زوج والزوجة وكذا ركعتان للعقد في مجامع قبل تماطبهما لكن لا زوج والولي فقط دون الزوجة ع ش (قوله صلاة الرغائب الخ) أي ولو فعلها بهم هذه التيمم لم تنعقد بخلاف ما إذا طاف في التيمم فانهم ما تنعقد فلام مطلقا ع ش وج

وسباني في الباب (وسجود تلاوة) وانما يسن للقارئ

(قوله فواردي الكفار) فيه ان هذا لا يمنع الوجوب والالام بلاموا عليه وقد يقال الاوم من جهة الترك تسكذيها بابل آخر الآية لا الترك من حيث هو (قوله بخلاف ما اذا اطلق) أي فلا تحرم القراءة مع ذلك لا يسجد لها أيضا لانها حينئذ ليست قراءة لانها عند الصارف كالحنابة لا تكون قرآنا لا بالقصد فحصل انه لا سجود لقراءة الجنب مطلقا لانه ان قصدها كانت محرمة لذاتها والا فليست قرآنا كافي حواشي المنهج (قوله بخلاف من قرأها بالبدل الخ) اعقد ع ش انه يسجد لها كقراءتها للتفسير (قوله أو أسفل المنبر) أي ان لم يكن في صعوده كافة والالتسن اه سم (قوله بخلافه) ٣٤٣ هو محل قضاء الحاجة ومثله الحمام والسوق لان كراهة القراءة

في ذلك اعراض التلوي في الاخيرة واستندار محلها فيها قبله لالذات القرآنية كما اعتمده مر (قوله ان لا يقصد بقراءة السجود الخ) أي فقط فان قصده مع أداء أصل سنة القراءة أو اطلاق لم يضر وان كان حين اتبانه بالقراءة عالماتان فيها آية سجدة وأنه يسن لها السجود وقوله صبح الجمعة بالم ه ما قيد ان فصيح الجمعة بغير الم كغيره في التتميل المذكور وهذا ما مشى عليه من خلاف الخ حيث قال متى قرأ بقصد السجود فقط بطأت الصلاة بمجرد شروعه في السجود وان كان في صبح الجمعة بالم هذه هي طريقة صح فراجع (قوله أن لا يسجد الا لسجود امامه) أي ان كان متطهرا ودامت القدوة فان تبين له أن الامام محدث لم يسجد امامه سجدة الامام الجاهل يحدث نفسه

فعله فيسجد مع الامام وجوبا وآخر صلاة تنفسه ندبا وسواء وقع السجود من الامام قبل اقتدائه او بعده على المعقد (قوله وسباني في الباب) أي في قوله الا في مسـ بوق يسجد مع امامه الخ وفي قوله ويلزم المأموم ما أدركه مع امامه وذلك من جملة ذلك سجود السهو ومثله سجود التلاوة في لزوم المتابعة فيه كما سيذكر أيضا (قوله وسجود تلاوة) من اضافة المسبب للسبب (قوله وانما يسن) أي خلافا لابي حنيفة حيث قال بالوجوب ودليلنا على عدمه أن زيد ابن ثابت قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم والتجم فلم يسجد رواه الشيخان وسمع عن عروضي الله تعالى عنه التصریح بعدم وجوبه على المنبر وهذا منه في هذا الموطن العظيم مع سكوت الصحابة رضي الله تعالى عنهم دليل اجماعهم وأما مذهبه تعالى من لم يسجد بقوله واذا قرئ عليه القرآن لا يسجدون فواردي الكفار بدليل ما قبل ذلك وما بعده اه شرح الرملي (قوله للقارئ) أي قراءة مشروعة بأن لا تكون محرمة لذاتها كقراءة الجنب المسلم اذا قصدها ولو مع الذكربخلاف ما اذا اطلق وكالقراءة بغير العربية ولا كروية لذاتها كقراءة مصلى في غير القيام كالركوع فيشمل ذلك قراءة المرأة برفع صوتها بحضرة الاجانب لان حرمتها اعراض خوف الفتنة لذاتها فهي مشروعة في الجملة وقراءة الكافر الجنب وان لم يرجع اليه لانه وان كان معاندا على المعقد فيسجد من سمع قراءته ما اوليبدأ أن تكون القراءة أيضا مقصودة بان يكون القارئ مما يزاولون كارجنيا ولو قرأ الآية بين يدي مدرس ليعتبر له معناها لا يقال انه لم يقصد التلاوة فلا يسجد لها الا ناقول بل قصـ تلاوته المقرير معناها بخلاف من قرأها ليستدل به او لو كان خطيبا أو أمكنه السجود عن قرب بمكانه أو أسفل المنبر وأما السامعون فيحرم عليهم السجود على المعقد ولا يجزئ لانه ربما فرغ قبلهم فيكون فيه اعراض عن سماع الاركان فخرج بذلك الدرة والسكران والساقي والقاتم فلا يسجد لقراءتهم وأن تكون جميع آية السجدة وأن تكون من قارئ واحد ولو بخلافه وأن تكون في غير صلاة الجنازة فهذه شروط عامة في المصلي وغيره فان كان القارئ مصليا يزيد أن لا يقصد بقراءة السجود في غير صبح الجمعة بالم تقزيل فتبطل صلاته بذلك ان كان عالما بالتحريم فان كان المصلي مأموما مشرطا في حقه أن لا يسجد الا لسجود امامه أو ما غير المصلي فلا يضر في حقه قراءته بقصد السجود كما اعقده ع ش خلافا للشو برى ولو قرأ آية سجدة بدلا عن الفاتحة ايجزئ عنها سواء كان متطهرا أو جنبافا قد لا يطهرون لم يسجدائـ لا يقطع القيام المفروض ومقتضى ذلك

ولا لقراءة لان المنقر لا يسجد لقراءة غيره وكذا اذا بطأت القدوة يحدث الامام أو مفارقة بعد القراءة فلا يسجد لسجدة الامام لكن يسجد لقراءة وقواهم لا يسجد المنقر لقراءة غيره محله اذا لم يعرض الانفراد والاكامة فيسجد بدلا لا وقباط الذي كان منهم ما أفاده ع ش والرشيدي عن سم (قوله لا يقطع القيام المفروض) هذا التعليل لا يشعل ما اذا كان آية السجدة آخر البدل اذا لقطع حينئذ المفروض لانه قد تم فالاولى التعاليل بان البدل يعطى حكم البدل كافي من لا طرادها فيئذ لا يجوز

أن سامعه يسجد نظرا إلى أنه اقرا مشروعة ولا يقال إنه يدل عن الفاتحة التي لا يسجد فيها
والبدل يعطى حكم مبدله لانا نقول ان عدم السجود انما هو لعله السابقة التي هي قطع القيام
المفروض وهي ليست موجودة الا في حق المصلي دون السامع (قوله والمستمع) هو من قصد
السمع والسمع من يسمع سواء قصد أم لا فمطعمه على ما قبله عام وقدم الاول لان تأكد
السجود له أكثر من تأكد ما يسمع بدون قصد وانما ليس له ما السجود بشرط سماع جميع
الآية بشروط القراءة السابقة ولو حصل مقتضى السجود من القراءة أو السماع قبل صلاة
التيمة يسجد ثم صلاها ولا تقوت بذلك لانه جلوس قصير لا يذرفان أراد الاقتصار على أحدهما
فالسجود أفضل للاختلاف في وجوبه كما مر ويؤخذ من ذلك أنه لا يأتي هنا ما مر في التهمة
من سبحانه الله الخ أربع مرات اذا كان القارئ غير متطهر لعدم القول بوجوب ذلك وخرج
بالقارئ ومن بعده العالم بنحو مشاهدة فلا يصح منه السجود لعدم شمول دليل السامع له وهو
قوله تعالى واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون لانه لم يقرأ عليه القرآن (قوله عقب قراءة الخ)
يؤخذ من ذلك أنه ان تقوت بطول الفصل عرفا ولو سهوا أو جهلا لا بان تزيد على قدر ركعتين
باخف ممكن من الوسط المعتدل فان نقص عن ذلك فلا طول كما قاله ع ش وتقوت أيضا
بالاعراض ولا تقضى فلو كرر الآية سجدا لكل مرة عقبها فان آخر السجود فالتأطال فيه
الفصل ويسجد لغيره بعدد ان شأه ويكفيه سجدة واحدة عنه ان قصده أو أطاق فان قصد
بعضه فبعضه الآخر (قوله آية السجدة) الاضافة للجنس لانه لا بد من آية بين في بعض
السور وهي الاسراء والنحل والنمل وفصلت وما عدا هذه الاربعة فآية فقة ط وضابط آية
السجدة التي يسجد عند قراءتها كل آية مدح فيها جميع الساجدين صريحا أو ضمنا أماما مدح
فيها بعضهم كقوله تعالى يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون فانها في حق طائفة مخصوصة
فلا يسجد عند قراءتها أو مثال ما مدح فيه الساجدون ضمنا قوله تعالى واذا قرئ عليهم القرآن
لا يسجدون ولا يرد على ذلك آية اقرا وهي واسجد واقترب لانه وان كان خطابا للنبي صلى الله
عليه وسلم الا أن المقصود تعليم جميع أمته وقال ابن حجر ان هذه مستقناة من الضابط المذكور
(قوله خير الصالحين الخ) ونظير مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال اذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد
اعتزل الشيطان يبكي يقول يا ويله أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وأمرت بالسجود
فعميت في النار (قوله فيها سجدة) بوجه حالية وقوله ونسجد معه أي موافقين له في السجود
من غير اقله لانه غير مندوب وان كان جائزا (قوله حتى ما يسجد) الفعل منصوب بأن مفعلة
بعد حتى لان ما هنا نافية فلا تكف عن العمل وأما قول الخلاصة

* ووصل ما بنى الحروف مبطل * اعمالها البيت فهو في ما الزائدة كما في ذلك الاثمنون
ولا يصح زيادتها هنا الفساد المعنى في قول ابن حجر في شرح الاربعين عند قوله عليه الصلاة
والسلام ان أحدكم لم يعمل عمل أهل الجنة حتى ما يكون الخ ان الفعل مرفوع لان ما كفت
حتى عن العمل فيه نظرا لماعلت (قوله لمكان جهته) اعترض بأن الموضع هو المكان
فيصير المعنى مكانا للمكان الخ وأجيب بأن المكان به في التمكن أو أنه مصدري معنى ما خوذ
من كان التامة بمعنى الوجود والحصول أي لمحصل جهته ووقوعها أو أن اضافته للجهة

السجود لسمع ذلك
لخلافا للمعنى تدبر أفاده
سم في حاشية المنهج (قوله
لعدم القول بوجوب ذلك)
أي بوجوب الاتيان بذلك
أربعا عند عدم التطهر أي
فكيف يقوم مقام ما قيل
بوجوبه عند التطهر هذا مراد
الشيخ وقد يقال لا يلزم من
كونه ليس قائما مقامه عند
القائه بوجوب السجود
أن يكون كذلك عند القائل
بسننيتها والمسموع انها
تقوم مقامه كما قاله شيخنا
فراجع حاشية المنهج (قوله
بعدد ان شاء) أي فاذا
كان خارج الصلاة أتى في
كل سجدة بحرم وسلام وان
كان فيها وإلى بينها اه
أفاده سم (قوله وأما قول
الخ) فيه ان ما في الخلاصة
في خصوص ان وأخواتها
تأمل

والمستمع والسمع عقب
قراءة آية السجدة لخبر
الصحيحين عن ابن عمر كان
النبي صلى الله عليه وسلم
يقرأ القرآن فيقرأ السورة
فيها سجدة فيسجدون تسجد
معه حتى ما يسجد بعضنا
موضع المكان جهته

وفي رواية سلم في غير صلاة
ويعتبر لصحته مع ما امر النية
وتكبيره التحريم والسلام
خارج الصلاة في الثلاثة
وماء ذلك من رفع
اليدين عند تكبير في
التكبير والهووي والذكر
في السجود والتكبير عند
الرفع منه والتسليم الثانية
فسنة (وهو) أي سجود
التلاوة (أربع عشرة
سجدة) ثنتان في الحج وثنتان
عشرة في الاعراف والرد
والصل والامر ومريم
والفرقان والنمل والتميز
وفصل والنجم والانشاق
واقرا (ليس منها سجدة ص)

(قوله فلا يكتفي الخ) ويكتفي
أيضا من اضطرار لجوازه
في النوافل سم وع ش
فقوله في القولة بعد والجلوس
أي والاضطرار (قوله
السجود مع النية) العبارة
مقلوبة أي فالواجب عليه
النية مع السجود أي إرادته
والأفالسجود حيث لا يس
بواجب وقد يقال لا حاجة
لهذا لأن المراد بالواجب
الركن ولا شك أن السجود
ركن وإن جاز أن يكون أصله
(قوله فتبارك) في ع ش
الوارد في سجود الصلاة
تبارك بدون الفاء فلهما
روايتان

للبيان (قوله وفي رواية سلم) تخصيص لما قبله أفاد به أن الواقعة كانت في غير الصلاة (قوله
ويعتبر لصحته) أي سجود التلاوة وقوله مع ما امر أي في سجود الصلاة من الطهر والاستتر
والنحوج ودخول وقتها وهو بالفراغ من آيتها ووضع الجبهة مكشوفة ووضع جزم من باطن
كل من الكفين والقدمين والركبتين وترك نحو كلام وغير ذلك مما امر (قوله النية) أي
المستتلة على التعيين كنوبت سجود التلاوة وقوله تكبيره التحريم كتكبيره الصلاة وقوله
والسلام أي بعد الجلوس فلا يكتفي الا ببيان به قبله ولا من قيام أو سجود على المعتمد (قوله
خارج الصلاة في الثلاثة) يناد عليها بالسجود والجلوس فجملة الأركان خارج الصلاة خمسة
أما فيها فان كان المصلي اماما أو منفردا فالواجب عليه السجود مع النية بالقلب لا باللسان
والإبطات ثلاثة وإن كان مأموما فالواجب عليه مجرد المتابعة وإن لم يحصل منه نية
كسجود السهو (قوله والهووي) عطف على التحريم فيقتضي أنه يسق رفع اليدين عند
هو السجود وهو وضعيف وانما يسق له التكبير دون الرفع ولعل المصنف أراد ذلك فسبقه
القلم اه قل وقد يقال ان كلامه لا يقتضي ذلك لانه انما جعل الرفع عند التكبيرين
لتقارنهما وعدم الفاصل بينهما وان كان سنة الأولى منهما فقط دون الثانية ولذا عبر به عند
دون التلام المقيدة للتعليل فلما كان زمنهما واحدا صار الرفع عند الأولى كأنه عندهما
أو يقال ان معنى قوله عند تكبير في التحريم والهووي أي عند مجموعهما (قوله والذكر في
السجود) فيقول فيه سجود وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته
فتبارك الله أحسن الخالقين ويسن أن يقول اللهم اكتب لي بها عندك أجرا واجعلها لي
عندك ذخرا وضع عني بها وزرا واقبلها مني كما قبلت من عبدك داود اه شرح المنهج
باختصار وقوله كما قبلت أي قبلت نوعها والافسجدة داود للشكر وهذه التلاوة فيقول ذلك في
سجدة ص وغيرها (قوله عند الرفع منه) خرج التكبير عند التحريم فانه واجب كما مر في قوله
وتكبير التحريم (قوله أربع عشرة سجدة) ومما لها معرفة في الاعراف وهي أول سجدة في
القرآن عقب آخرها وفي الرعد عقب والاحصا وفي النحل عقب يؤمرون على الاصح وفي
الامرء عقب خشوعا وفي مريم عقب بيكا وفي الحج الأولى منها عقب ما يشاء والثانية عقب
لعلمكم تقطون وفي الفرقان عقب نشورا وفي النمل عقب العظيم على الصحيح وفي السجدة
عقب لا يستكبرون وفي فصلات عقب لا يسأمون على المعتمد وفي النجم عقب آخرها وفي
الانشاق عقب لا يسجدون على الاصح لا آخرها وفي اقرا عقب آخرها فالتى وقع فيها خلاف
النحل والنمل وفصلات والانشاق والبقية لا خلاف فيها (قوله ليس منها سجدة ص) هي عند
قوله تعالى وخزرا كما أوأنا وبمجوز في ص الاس كان والفتح والكسر بلا تنوين وبه مع
التنوين وإذا كتبت في المصنف كتبت حرفا واحدا أو ما في غيرهم من يكتنمها كذلك ومنهم من
يكتنمها باعتبار اسمها ثلاثة أحرف وعلى الاس كان فعناء صدق والقرآن مجرور وللقسم والمعنى
صدق محمد صلى الله عليه وسلم والقرآن أقسم الله تعالى بالقرآن أن محمد صلى الله عليه وسلم
صدق في جميع ما جاء به وعلى الفتح فهو منقول من الفعل الماضي ومعناه صادق محمد الناس حتى
دخلوا في ملته والقرآن مجرور وعلى القسم أيضا وعلى الكسر فهو منقول من فعل الامر أي

صاد بهلاك والمصاداة المقابلة والمعنى اعرض عملك على القرآن فاتم باوامره واتبه بنواحيه
 قالت عائشة رضي الله تعالى عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم لم خلقه القرآن (قوله بل هي
 سجدة شكر) اي على قبول توبة داود من خلاف الاولى الذي ارتكبه من باب حسنات الابرار
 سيما ات المقر بين وهو انه اذ صغر في نفسه انه ان مات وزيره في الغزوة التي ارسله فيها تزوج
 بزوجه وما وقع في كثير من التفاسير من انه عشق امرأة الوزير فهو باطل ولو صح وجب تأويله
 بما امر اثبت عصمتهم ووجوب اعتقاد نزاهتهم من ذلك السفساف الذي لا يقع من أقل صالح
 هذه الامة فكيف عن اصطفاهم الله تعالى انبؤته وأهلهم لرسالة وجعلهم الواسطة بينه وبين
 خلقه وانما خص داود بذلك مع وقوع نظيره لآدم وأيوب وغيرهما لانه لم ينقل عنهم مثل
 مانقـل عنه من القلق المزيج والبكاء حتى نبت العشب من دموعه بفوزي بأمر هذه الامة
 بالسجود شكر اعلى قبول توبته وان لم تكن نعمة واصله اليهم ايعاوا أو منزلته عند الله
 تعالى وأنه أنعم عليه نعمة تستوجب دوام الشكر من العالم الى قيام الساعة (قوله لا تدخل
 الصلاة) فلو فعلها فيها عامدا عالما بالتكريم بطاعت صلاته وان قصد التلاوة وحدها أو مع
 الشكر أو ناسيا أو جاهلا فلا ويسجد لله ولو أتى بها الامام الخنفي لم يتابعه الشافعي بل يفارقه
 أو ينتظره ويسجد لله ولو ان سجود الامام ولو اعتقاد امـ نزل منزلة السهو ولذا لم يكن مبطلا
 وتحصل فضيلة الجماعة على كل من الامرين وان كان الثاني أفضل ولا ينافي ذلك كون العبرة
 باعتقاد المأموم لان محله فيما لا يرى المأموم جنسه في الصلاة أفاده الرمي بزيادة (قوله
 ونسجد هاشكرا) اي عند تلاوة آيتنا فينوي بها الساجد الشكر وان لم يلاحظ كونه على
 خصوص التوبة على المعقد ولا ينافي كونها ينوي بها الشكر قولهم ان سببها التلاوة لانها
 سبب لتذكري قبول تلك التوبة ولذا لم ينظر هنا لما سبب في سجود الشكر من هجوم النعمة لانها
 متوسطة بين سجدة محض التلاوة وسجدة محض الشكر (قوله عند تجدد نعمة) اي حصولها
 في وقت لم يعلم وقوعها فيه سواء كان يتوقعها أم لا وكذا قوله أو اندفاع نعمة ولا فرق في النعمة
 بين أن تكون خاصة به كأن حدث له مال أو ولد أو لولم يمتلأ به ينفع في الآخرة أو ينحو وولده
 أو عامة لجميع المساكين كما طرعا عند القحط بخلاف ما اذا كانت خاصة بمسلم أجنبي وخروج بالتجدد
 النعم المستمرة كالعافية والاسلام والغنى عن الناس فلا يسجد لها لانها لا تنقطع فيؤدي الى
 استغراق العمر ومن النعمة قدوم غائب وشفاء مريض وحدوث وظيفة ديفة وهو أهل لها
 ولا بد أن يكون حصول النعمة من حيث لا يحتسب أي من حيث لا يدري ليخرج ما لو تسبب
 فيها اتسبب بتقضي العادة بحصولها عقبه كرجح متعارف لتأجير يحصل عادة عقب أسبابه فلا
 يسجد حينئذ ويعلم من ذلك عدم اعتبار تسببه في حصول الولد بالوطء والعافية بالدواء لان ذلك
 لا ينسب في العادة الى فعله ويعتد فيها نعمة ظاهرة طاله الرمي (قوله أو اندفاع نعمة) كخفاء من
 هدم أو غرق قال في شرح المنهج وقيد في المجموع نقلا عن الشافعي والاصحاب النعمة والنقمة
 بكونهما ظاهرتين ليخرج الباطنتين كالمرقة وسائر المساوي اهـ واخراج ما ذكره ضعيف لانه
 يسجد للنعم الباطنة وأما النقيصة بالظاهرتين فصحيح لان المراد بذلك أن يكون لهما موقع ليخرج
 الشيء الخفية فلا يسجد له (قوله أو رتبة مبتلى) اي وان كان الرائي كذلك على ما سألني والمراد

(قوله لانه لم ينقل عنهم
 الخ) اي وايضا لم يرد نص
 بسجودهم لذلك ع ش على
 م ر

بل هي سجدة شكر لا تدخل
 الصلاة لخبر الثاني عن
 ابن عباس رضي الله عنهما
 أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال فيها يسجد هادا ودع عليه
 الصلاة والسلام توبة
 ونسجد هاشكرا (ومسجد
 شكر) وانما ليس عند تجدد
 نعمة أو اندفاع نعمة
 أو رتبة مبتلى

بالرؤية ما يشهد العلم ولو بنحوه مع صوت لا عي أو من في ظلمة ولا فرق في المبتلى بين أن يكون
 مبتلى في بدنه أو عقله بما يعجز عنه نقصان كمال الخلقة أو أصلها عرفا ومنه العدمي والأصمم والجنون
 والصنمان المستحكم ونحوها ولا بين أن يكون من الآدميين أو غيرهم (قوله أو عاص) أي
 متجاهزا معصيته ولو صغيرة وإن لم يصبر عليها فإن لم يكن متجاهرا لم يسجد لرؤيته وعبارة المنهج مع
 شرحه أو رؤية مبتلى أو فاسق معان بنفسه لأن مصيبة الدين أشد من مصيبة الدنيا ولهذا قال
 صلى الله عليه وسلم اللهم لا تجعل مصيبتنا في ديننا والسجود للمصيبة ينز على السلامة منهما
 ومن العاصي الكافر كالذي ولو رأى العاصي عاصيا مثله سجد مطاوعة كان سجودا زبر الله
 عن المعصية فإن كان لا شكر على السلامة مما ابتلى به لم يسجد إن كان مثله من كل وجه أو عصيان
 الرائي أقبح ويجري هذا التفصيل الأخير فيما لو رأى المبتلى مبتلى مثله فيسجد شكر الله تعالى
 على السلامة مما ابتلى به إن كان مبتلى بغير بلائه أو مثله لكنه أعظم فإن اتحد أو عاود مرة
 ومختلفا فلا سجود أفاده الرمي ولو تأخر سجود الشكر عن سببه سجد إن قصر الفصل عرفا ولا فلا
 وإذا تعددت أسباب السجود كأن هجمت النعمة عند رؤية المبتلى والعاصي كفاه سجود
 واحد على المعتد كنظيره من سجود التلاوة (قوله ويظهرها) أي السجدة ولو ذكر الضمير لكان
 أولى وقوله للعاصي أي بقية المارة إن لم يخف منه ضرر أو الأخفاها ولو قال ويظهرها
 لا للمبتلى كان أعم فإنه يظهرها لتجدد نعمة أو اندفاع نعمة أيضا ما لم يتضرر من رآها وعبارة
 المنهج ويظهرها الهجوم نعمة ولا ندفاع نعمة إلى آخر عبارته (قوله لا للمبتلى) أي لا لا يتأذى
 نعم إن كان غير معذور كطوع في سرقة أو مجاهد في زنا ولم تعلم توبته أظهرها له ولا يفسرها فله
 الرمي ويسن أن يقول إذا رأى مبتلى الحمد لله الذي عافاني وما ابتلاني وفضلني على كثير من
 خلقه تفضيلا فقد ورد أن من قاله عافاه الله تعالى من ذلك البلاء طول عمره أفاده ابن حجر (قوله
 ولا يكون إلا خارج الصلاة) فلو أنه فيهما عاودا لم يابطا كما في شرح المنهج وظاهر كلامه أنه
 يكون في الطواف وهو كذلك كما في شرح الرمي (قوله وسجود سهو) من إضافة المسبب
 للسبب الأغلب والافتقار يكون سببه العمد كترك التشهد الأول قصدا أو المراد بالسهو ومطلق
 الخلل الواقع في الصلاة مجازا من إطلاق الخاص وإرادة العام ثم صار حقيقة عرفية في ذلك
 وإنما أضفوا السجود حينئذ للسهو إشارة إلى أنه ينبغي أن لا يقع الخلل في الصلاة من العاقل
 عن عمد والسهو لغة نسبيان الشيء والغفلة عنه وشرعا نسبيان شيء مخصوص من الصلاة
 كإعاضها أو إياها ومن غير الغالب قد يكون غير ذلك كتطويل الركن القصير وتكرير الركن
 سهوا وغير ذلك مما ذكره المصنف وفي التعبير بالنسيان ما مر من أنه للغالب أو المراد به مطلق
 الخلل ولم يستدر الباب بسجود السهو مع أنه المقصود أطول الكلام عليه فقدم غيره ليتفرغ له
 وهو يكون في القرض والنفل لا في صلاة الجنازة لئلا يثقل على التخفيف بخلاف سجود التلاوة
 والشكر فإنه يدخلها على المعتد ولا مانع من جبر الشيء بكثرة منه لأنه عهد في تركه نحو كلمة
 من القنوت رافعا دسوم يوم جمعة فانه يسبب بيمين يوم العاشر عن العتق فإذا تكلم ساهيا فيها
 أو ترك الطمأنينة في السجود أعاده ما إن كان رفع ثم يسجد للسهو وإن تركه قبل سجود ربه
 إلى الجلاس أقرب إلى به ولا يسجد للسهو ولأنه الآن في محله ولو قصد أن يقتل لئلا تركه

أو عاص ويظهرها للعاصي
 لا للمبتلى ولا يكون
 إلا خارج الصلاة أو سجود
 (٢٤٧)

(قوله ولم تعلم توبته) أي أولم
 تظن كفا في جبر (قوله أتى به
 ولا يستجد) فيه أن عدم هذا
 مبطل فهو لا يسجد للسهو ومن
 غير تفصيل لكن الحكم
 مسلم

بان يسجد في محله الا في سجدتين كما سيأتي (وسببه تسعة) اشياء (ترك بعض) من الابعاض المتقدم بيانها في احكام الصلاة ولو
سجد المأمور ثم (وتكرر ركعتي) ٣٤٨ نابر الصبيح انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا وسجد للسهو بعد السلام

وقيس بذلك غيره وسجوده
فيه بعد السلام محمول على
انه تركه قبل السلام سبوا
فقد اركه بعده ما سيأتي أما
تكرير ذلك سبب ما قبل
وتكرير القول لا يملأ عده
فلا يسجد للسهو على الاصل
في ذلك وقولي فعلى من زيادتي

(قوله مع الامام الخ) اي
وبالاولى ما اذا لم يقارنه فيه
بان لم يسجد سلام امامه ففيه
هذا التفصيل كما في م
وخص ج هذا التفصيل
المذكور بما اذا سلم بعده
فان سلم معه وثد كر عن قرب
أقربا عليه ولا يسجد لانه
حين الخلل كان مأمورا
فتسجد له الامام ورده م
باختلال القدوة بشروع
الامام في السلام فلا يصلح
للمعمل ويؤيده انه لو اقتدى
به في هذه الحالة لم تنعقد
جماعة لا ختلالها بالشروع
بالسلام فتعقد فرادى
وفيه ان ابن حجر يقول في
هذه بانعقاد الجماعة كما
يأتي فلا يبعد اذ لا الزام
(قوله ولم يكن نوى الخروج
منه لم يسجد) اي لانه لم
يفعل ما يطل عده اذ لانية

سبوا أو عدا لم يسجد له وان صلى صلاة التسبيح أو رتبة الظهر أو أربعة فلا يقصد تسجده أول
وتركه في الكل سجد خلافا لابن حجر في الاخيرة (قوله بان يسجد في محله الا في سجدتين) فلو
أقربا عدا بطلت صلاته بالشروع فيها ان قصد الاقتصار عليها ابتداء فان قصد ان يأتي
بسجدتين ثم أقربا عدا فقط واقتصر عليه لم يطل صلاته وجه هذا يجب مع بين الكلامين
المتناقضين وله اذ لم يطل صلاته أن يفعل الثانية ان لم يطل الفصل فان طال فانت وله حينئذ
فعله كاملا ومثل ذلك ما لو قصد ترك الطمأنينة فيه فيضربا عدا فقط دون ما اذا عرض له ولو سلم
المسبوق ناسيا مع الامام فان تذكر عن قرب كل صلاته وسجد للسهو والاستانقة فان تذكر
قبل ميم عليكم ولم يكن نوى الخروج منه لم يسجد للسهو ولا المجيد (قوله وسببه تسعة) على
حذف مضاف أي أحد تسعة اشياء ولا يخالف هذا جعله أربعة في المنهج تبعاً لاصله لانه عددها
افراد بعض الاسباب المذكورة ثم أسبابا مستقلة والخطب يسير ويؤخذ من حصر الاسباب
فيما ذكر أنه لو سجد امامه الخنقي مثلا لما يراه هو ودونه لم يجز له متابعتها اعتبارا ببقيدته لكن
يفتني أن يسجد بعد ذلك لاجل هذا السجود الصادر من الامام لانه في اعتقاده خال يقتضي
السجود (قوله ترك بعض) أي كالأمر وبعضا والمراد تركه بقينا أما تركه شكافسببه سببا
مستغلا في قوله وشك في الصلاة الخ (قوله ولو عدا) ولو لاجل ان يسجد ويجوزنية السهو وعند
وقوع السبب عدا المأمور من أنه علم على خلل الصلاة ثم ان قصد به حقيقة بطلت صلاته
لتلاعبه (قوله المأمور) أي من أن خال العمد أشد (قوله وتكرير الخ) المراد بالتكرير
الزيادة وقوله ركن أي فاكثر أخذ من الدليل ان لا يسجد لتكرير الركن في صلاة الكسوف
لانه مطلوب فيها (قوله وقيس بذلك) أي بما في الحديث من زيادة الركعة غيره وهو زيادة ركن
فاكثر يجامع الخلل فالاستدلال بالحديث بطريق القياس الادون على ما فيه لا بطريق النص
(قوله وسجوده الخ) جواب عن سؤال وقوله فيه أي الظاهر (قوله محمول الخ) لا يقال لم يثبت
انه لم يسجد حتى يكون ثدار كالانافة قول لم يثبت عدم سلامه بعده حتى يكون زائدا والاحتمال
في الافعال يسقط الاستدلال مع أن القائل بالسجود بعد السلام يوجب السلام بعده أيضا
فهذا الدليل ليس ناصيا في دعواه وأما نحن فاما دليل آخر وهو أن السجود قبل السلام آخر
الامر من من فعله صلى الله عليه وسلم وبأنه صلى الله عليه وسلم أمر به قبل السلام وفعله تارة
بعده وتارة قبله وفعله يمكن بطرق السهو واليه بخلاف أمره فانه معصوم فيه من السهو فكان
محل فعله المحقق على قوله الذي لا يحفل أولى (قوله سبوا) حال من فاعل تركه أي تركه حال كونه
ساهيا بالامن السلام لانه سلم عامدا (قوله أما تكرر بذلك عدا الخ) أخذ المحترقات على ألف
والشعر المشوش وقوله وتكرير القول أي غير تكبيرة الاحرام ومثلها النية فان تذكريرهما
مبطل كما سيذكره (قوله على الاصل) أي القاعدة في أن ما لا يطل عده ولا سهو كالتفات
أو خطو قبل لا يسجد للسهو ولا عدا وسببه ما يطل عده وسبوه كالكلام كثير لعدم ورود

ولا خطاب (قوله والامجد) أي انه لم يطل عده (قوله لم يجز له متابعتها) هذا صريح في عدم وجوب مفارقتها مع السجود
انه فعل مبطل في اعتقاد المأموم والجواب ان محل وجوب المفارقة ما لم يكن المفعول مطلوباً عند الامام كالافعال الكثيرة المتوالية
فانها وان كانت مفترقة عند الامام مالم ليست مطلوبة فتجب المفارقة عند الانباز بها والا كما هذا لا يجب لكن لا يتابعه فيه

ونقل ركن) أو غيره (قولي) أو بعضه ولو عدا (إلى غير محله) كقراءة الفاتحة أو سورة الاخلاص أو بعضها في القعود لغة كذا
التحفظ المأمور به في الصلاة مؤكدا كذا كيد التشهد الاول (ونحوه من الركعة ٣٤٩ زائدة وقعود في محل قيامهم) (وا)

فيها الثلث (وشك) واقع
(في الصلاة)

(قوله ينقل المطلوب الخ)

حاصل المقصد ان المقتضى

للسجود من ذلك هو تكرير

الركن القولي كالأوبعضا

ونقله كذلك لغو محله الا

الصلاة على النبي صلى الله

عليه وسلم قبل التشهد لان

الجلوس محل لها ولو في الجملة

والانقل البسملة أول التشهد

لان لأوجها بسببها أوله

لحديث في ذلك ونقل البعض

كذلك ما عدا التشهد الاول

لدخوله في الركن لا اتحاد اللفظ

وما عدا الصلاة على الأئمة

فانه لا يسجد انقلها كفاي

م خلافا لابن حجر على ان لنا

وجه بسببها في الاول أيضا ما

الهيئات فلا يسجد انقلها

ولو بقصد هذا الا القراءات وان

لم يقصد هذا بخلاف القنوت

لانه من الدعاء فلا يغير الا

بالقصد بخلافها فيسجد

لنقلها مطلقا غير القيام أو

بدله لانه محل لها ولو في الجملة

(قوله أو القنوت قبل الركوع)

محله اذا لم يقصد كما يؤخذ مما

قوله (قوله ان طال زمنه الخ)

راجع استله المسبوق فقط

بخلاف ما قبلها فانها تبطل

فيه بمجرد هو به لان الفرض

انه متعمد (قوله المطلوبة)

السجود للاول وبطلان الصلاة في الثاني نعم يستثنى من الاول أشياء منها ما ذكره بقوله ونقل
ركن الخ أما ما يبطل عده دون سهو فيسجد له وعكسه محال فالاقسام العقلية أربعة (قوله
ونقل ركن قولي الخ) تقدم أن هذا خارج من الأصل المذكور في قوله على الأصل في ذلك وقوله
أو غيره أي ركن أشار به إلى أن الركن ليس بقيد وعبارة المتن مساوية لعبارة المنهاج وقد
اعترضها في المنهاج بأن الأولى التعبير بنقل مطلوب قولي غير مبطل نقله لشعوره الركن وغيره نعم
يستثنى منه التسبيحات فلا يسجد انقلها على المعتقد وان قصد هذا لان جميع الصلاة قابلة لها اذا
لم يتعمد التسبيح في شيء منها بخلاف القراءة فانها منهي عنها في غير محلهما وخروج بالتقييد بقوله
قولي الفعلي فان نقله عدا مبطل وبقوله غير مبطل نقل السلام وتكبيره الاحرام عدا بان كبر
ثانيا فاقصد التحريم فانه مبطل لان من افتتح صلاة ثم افتتح أخرى بطائ الأول وفارق نقل
الفعلي نقل القولي بأنه لا يغير هيئة الصلاة بخلاف نقل الفعلي ولا يرد على كون نقل القولي
مقتضيا للسجود نقل السورة قبل الفاتحة حيث لا يسجد له لان القيام محلها في الجملة أي يقطع
النظر عن كونها قبل الفاتحة أو بعدها وكذا يقال في نقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لم
قبل التشهد أفاد في شرح المنهاج بزيادة (قوله كقراءة الفاتحة) أي سواء قصد القراءة أم لا كما
استظهره ع ش خلافا للزيادة ومثل الفاتحة التشهد بخلاف القنوت فانه يشترط فيه القصد
فاذا قنوت قبل الركوع بقصد القنوت سجد وان أعاده بعده (قوله في القعود) متعلق بقوله
كقراءة وأشار به إلى أن النقل في ركن طويل بخلافه في القصير فانه مبطل والمراد القعود الذي
ليس بدلا عن القيام وان كان يصلي من قعود لم يجز أو غيره (قوله لترك التحفظ) فيه أن التحفظ
ليس بضم من الصلاة بل هو هيئة وترك الهيئة لا يسجد له الآن يقال ان التحفظ لما كان
مأمورا به أمرا مؤكدا أشبه البعض في التأكد فطلب السجود له فقواهم لا يسجد الا ترك
البعض أي أو ما شابه في التأكد (قوله مؤكدا) صفة لمذوق أي أمرا مؤكدا لانه لا بد من
التحرز عن الخطأ في الصلاة وجوبا أو ندبا (قوله كذا كيد التشهد) نظير في التأكد والحاصل
أنه لا يسجد لترك التسبيح وللصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد أو القنوت قبل
الركوع أو السورة قبل الفاتحة أو البسملة قبل التشهد (قوله ونحوه الخ) أي ان صار به
إلى القيام أقرب منه إلى القعود دون ما إذا استوى الأمران أو كان إلى الجلوس أقرب
ونحوه بقوله وهو بالتسبيحة ما إذا قصد النهوض فتبطل بمجرد شروع فيه (قوله وقعود
في محل قيام) بكسر الحاء المهملة الوقت وبفتحها المكان والمراد المكان الاعتباري
لاحقة بتمه وذلك كان قام ثم قعد وهو لا تبطل صلاته وان طال لكنه يسجد للسهو وان
كان قعوده في محل القيام عدا كأن قعد في أثناء الفاتحة أو سلم الامام فعد المسبوق عامدا
عالميا بالتحريم وكان قعوده في غير محل جلوسه لو كان منفردا بطلت صلاته بذلك ان طال زمنه
بان كان زائدا على قدر جلسة الاستراحة المطلوبة فان كان بقدرها لم تبطل ويسجد للسهو
وكذا لو قعد من اعتداله قدر ذلك ثم سجد أو قعد من سجود التلاوة للاستراحة قبل قيامه فلا
تبطل به الصلاة لانها موهودة فيها غير ركن بخلاف نحو الركوع فانه لم يعمد فيها الا وكذا فكان
تأثيره في تغيير نظامها أشد (قوله لذلك) صريحه أن الإشارة لترك التحفظ الذي هو عليه لما لا

أي وهو قدر الظمانينة كفاي ع ش وكذا في الجلوسات بعد وقوله ويسجد للسهو ولا وجه له ذلك لانه حيث كان بقدر

بأن شك في ترك شيء منها فيبقى على المتيقن و يجب للتردد في الزيادة (ان احتمل أن ما أتى به زائد) والافلا يسجد فلو شك في ركعة من الرابعة أهى ثالثة أم رابعة فتذكر فيها

الطمانينة لم يطل عمده فلا يجود اسموه كما هو ظاهر فتمام (قوله لعدم الزيادة) فيه نظر فان فيه زيادة السلام الاول وعبرة
مد فلو تذكر السلام ولم يطل الفصل فلا يجود لعدم الزيادة وقوله ولم يطل الفصل ليس قيد الاقتضائه انه مع الطول يستأنف
الصلاة وليس كذلك فالاولى ابد الية وقوله ولم يأت بمطل ومثل تذكر السلام الشك فيه وعبرة من لو ترك السلام أو شك فيه ولم
يات بمطل أتى به ولو بعد طول الفصل ولا يجود للسهو أي فلو أتى بمطل فان طال الفصل بين التذكر او طرأ الشك وبين الصلاة
المفعولة وجب الاستئناف ابطاله اجماعا ٣٥٠ المطل سواء كان يطل عمده وسهوه كالسلام الكثير والفعل الكثير المتوالي

والاتصال بنجس وكشف
العورة أم لا كما استدبار القبلة
والكلام القليل والاكل
القليل فان لم يطل الفصل
وجب الاستئذان فيما
أبطل عدمه وسماه دون ما
أبطل عدمه نقطا فلا يستأنف
بل يدخل نفسه في الصلاة
بأن يأتي بالسلام ويسن له
أن يسجد لله هو وسجوده
ليس لتدارك السلام بل
لعمل ما يطل عدمه أفاده
ثم على حج عن شئ العباب
وفي عش أن حكم الفاصل
الطويل حكم القصير في
تقصيره المذكور وبهذا تعلم
جواب حادثة هي شاك في
سلام صلاة أمس هل يجب
الاستئذان أو يكفي الاتيان
بالسلام وجوابها كما علمت
بكتفه السلام اذا فرض أنه لم

يطل عمده وهو غير مناسب لان الترتيب لا يتصور من السامع الذي الكلام فيه فيجب ان ارجعه
 لغير المحققين الذي استدلل به لما هذا بعض افراده افاده قول واعتراضه المذكور يرد أيضا
 على صورة السهو التي هي بعض المعال بالعمه المذكورة سابقا (قوله بان شك في ترك شيء منها)
 أي من أركانها كما يصرح به ما بعده من خروج بالشك ما لو ترك ركن فانه يأتي به على التفصيل
 المار في ركن الترتيب ويسجد مع الزيادة فقط بخلاف ما لو تركه بعد السلام ولا يطل فصل فيما ياتي
 به ولا يسجد لعدم الزيادة وبالشك في الترك في فعل منهي عنه وان أبطل عمده ككلام
 قليل ناسيا فلا يسجد له لان الاصل عدمه وبالشك في ترك ركن الشك في ترك شرط فهو مبطل
 فلا يسجد له أيضا وكالشك في ترك ركن الشك في ترك بعض معين كقنوت بان قال هل أتيت به
 أولا فيسجد لان الاصل عدم الفعل وخروج بالجميع المندوب في الجملة أي في جملة مندوبات
 الصلاة بان قال هل أتيت بجميع مندوباتها أو تركت منها واحدا فلا تداو له ولا يسجد عنه
 لان المتروك قد لا يقتضي السجود وبالمعنى البعض المهم بان قال هل أتيت بجميع الأجزاء
 أو تركت منها واحدا فلا يسجد له أيضا لضعفه بالابهام والمراد بالشك هنا مطلق التردد الشامل
 للظن والوهم لا خصوص المصطلح عليه الذي هو التردد بين أمرين مع استوائهما (قوله فيبقى
 على المتيقن) وهو الأقل ولا يرجع الى ظنه ولا الى قول غيره وان كان جمعا كثيرا حيث لم يبلغ
 عدد التواتر وأما مراجعته صلى الله عليه وسلم للصحابه رضي الله عنهم وعوده الى الصلاة
 في خبر ذي اليمين فليس من باب الرجوع الى قول غيره وانما هو محمول على تركه بعد مراجعته
 أو أنهم بالغوا عدد التواتر وهو جمع يؤمن نواظروهم على الكذب ولو من كفار أو فسقة أو
 صبيان وأقله ما زاد على أربعة فاذا بلغ المخبرون ذلك العدد عمل بقواهم أما فعلهم فلا يعمل به
 على المعقد (قوله ان احتمل أن ما أتى به زائد) ويعبر عن هذا السبب بإيقاع الفعل مع التردد في
 زيادته (قوله فلو شك الخ) فربح على ما قبله على طريق اللبس والنسب المشوش (قوله أي ثالثة
 أم رابعة) أي هل صليت ركعتين وهذه ثالثة أو ثلاثا وهذه رابعة وقوله فتذكر فيها أي قبل

بأت في هذا الزمن القاصل بمطل ايا كان والواجب الاستئناف لان القرض ان الفصل طويل وهذا على الانتصاب
 ماسلكه سم اما على مافي ع ش في فصل في المسئلة ولا نظر للطول وقولنا أمس ليس قيمة ابل هو صورة الواقعة فالمندار على
 طول الفصل وعدمه وقد روا الطول بما يسع ركعتين لا يمكن الاصح ضبطه بالعرف كما في الروض هذا كله على مافي م د أما على
 مافي الخشى وان كان غير ما نحن فيه فعدم الطول قيمة معتبر فيجب الاستئناف عند الطول وان لم يوجد بمطل كما يأتي (قوله فهو
 مبطل) اى ان فعل معه ركن أو طال زمنه بحيث يسع ولو أقل الاركان شيخنا (قوله الشك في ترك بعض) اى في جميع البعض
 بخلاف الشك في بعض ذلك البعض فلا يسجد له لان الأصل الاتيان به كاملا ع ش (قوله فليس من باب الرجوع الى قول
 غيره) قد يقال حيث كان كذلك فافائدة المراجعة فالظاهر هو الجواب الثاني الا أن يقال الفائدة كونها وسيلة للتذك (قوله
 ما زاده على أربعة) نقل الشيخ الجمل عن جمع الجوامع ان أصله أربعة فردة شيخنا الدمهوجي يدرس م د (قوله أهى ثالثة) =

انها ثلاثة وأني بركعة لم يسجد لان مفعله منها مع التردد لا يحتمل زيادة وان تذكرك في الرابعة ان ماقبلها ثلاثة فيجد لان مفعله منها قبل التذكرك محتمل للزيادة وخرج بقيدى في الصلاة الشك بعد السلام أي في غير النية والتكبير فلا يؤثر لان الظاهر وقوع الصلاة عن تمام

== مثل هذا يأتي في النوى أربعة مطلقا وشك في العدد فيبقى على الأصل ويأتي بالشك فيه ويسجد للسهو ولا احتمال الزيادة فيما أتى به لا يقال الزيادة في الفعل المطلق على النوى ليست مبطله لاننا نقول محتمل في الزيادة بنية والا كانت مبطله في العمل فيسجد عند السهو ولا احتمال الايمان بما يطل عمده أفاده م ر وشرح الروض (قوله قبل الانتصاب غيرها) أي انتصايها تجزيه فيه القراءة بان لم يقم أصلا أو قام لحل لا تجزيه فيه القراءة ثم تذكرك فلا يسجد لعدم احتمال ما يطل عمده كما في م ر وشرح الروض وناقشه ع ش تبع المحلج بان هذا ظاهر فيها اذا لم يقم أصلا دون ٣٥١ ما اذا قام لحل لا تجزيه فيه القراءة فان هذا

النموض لو كان زائدا لا يبطل عمده فليس يسجد عند احتماله اه وهذا الاعتراض يرد أيضا على قول المحشى قبل تبع العالم ونموض ان صار به الى القيام أقرب منه الى الجلوس دون ما اذا استوى الخ وبديل له قوله آخر اخرج بقوله سهو الخ لانه حيث أبطل عمده فليس يسجد للسهو من غير تفصيل لكن اذا قالت حذام فتدبر (فرع) لو اقتدى به في ركوع الاولى وشك في ادراكه لزمه ركعة بعد سلام الامام ويسجد للسهو ولا احتمال الزيادة فيها أتى به منفردا فلو لم يتقرر فيها كان يصلي ثلاثية خلف رابعة لم يسجد لعدم احتمال الامام سهو

الانتصاب غيرها وخرج بذلك ما لو لم يترك بان دام شكه في السلام فيبقى على اليقين ويأتي بركعة ويسجد للسهو (قوله أنه الثلاثة) أي أو الرابعة وانما اقتصر على ذلك لاجل قوله وأني بركعة لانه اذا تذكرك أنم الرابعة لا يحتاج للاتيان بركعة وقوله لا يحتمل زيادة لانه لا بد منه سواء كان في الثلاثة أو الرابعة (قوله وار تذكرك في الرابعة) أي بعد أن شك ان ما أتى به ثلاثة وهذه التي يريد الايمان بها أربعة أم أربعة وهي خامسة فيبقى على اليقين وانتصب للايمان بركعة ثم بعد انتصابه تذكرك في أثنائها وقبل السلام أنم أربعة (قوله لان مفعله منها قبل التذكرك) أي عند الانتصاب اها وقبل التذكرك وقوله محتمل للزيادة أي لاحتمال أن يكون من الخامسة وأن يكون من الرابعة (قوله الشك بعد السلام) أي وان قصر الفصل والمراد السلام الذي لم يحصل بعده عود للصلاة أما لو شك بعد سلام حصل بعده عودها كان سلم فاسيا يسجد للسهو ثم عاد عن قرب وشك في ترك ركن فيلزمه تداركه لانه بان يعود له أن الشك واقع في صلب الصلاة وبذلك يلغز ويقال انما شخص عاد الى سنة لزمه فرض أو يقال انما سنة أوجبت فرضا وخرج بالشك بعد السلام ما لو علم بعده ترك ركن فان طال الفصل استأنف الصلاة والأدخل نفسه فيها وتداركه (قوله في غير النية والتكبير) أهم من أن يكون الغير فرضا وشروطا كان شك في الطهر بعد تيقن الحدث فلا يضر ذلك حيث كان بعد السلام لا يمكن لا يصلي به صلاة أخرى أما في أثناء الصلاة فيضر كما مر وخرج بذلك ما لو شك في الحدث بعد تيقن الطهر فلا يضر مطلقا في أثناء الصلاة أو بعدها وكالشك في الطهر الشك في نية الوضوء فلا يضر بعد السلام لكن لا يصلي به صلاة أخرى بخلافه قبله فيضر وخرج بغير النية والتكبير الشك فيهما أو في أحدهما بعد السلام فانه يلزمه الاعادة لانه شك في أصل الانعقاد وكذا لو شك هل نوى القرض

المأموم أفاده سم (فرع) لو شك الموافق في العدد هل يحير بين افتقار السلام ونية المغارقة أو تعيين المقارقة أفق مقي الانام عن الجواهر وشرح العباب بالاول كما قاله الشوبري والنووي في فتاويه بالثاني لاحتمال خطأ الامام في ذلك الجلوس فلا يتابعه فيه وفيه انه كما يحتمل هذا محتمل كونه مصيبا فلم يتعين الخطأ وقال سم في شرح أبي شجاع يضر بين المقارقة وانتظاره فاعماله يشك فيه قوم ورد شوبري بان فيه غش مخالفة مع احتمال كون الامام مصيبا (قوله وشك في ترك الخ) أي وقد شك في الخ لانه المتوهم (قوله كأن شك في الطهر بعد تيقن الحدث الخ) الذي نقله سم عن م ر في غير الشرح انه في هذه الصورة تلزمه اعادة الصلاة بطهر جديد ما لم يتذكره ولو بعد طول الفصل لانه لا يرتفع يقين حكم بظن ضلته وصور الشك الغير المضر وان لم يتذكره بما ذا تيقن طهر او جدد ما لم يعلم السابق لكن الذي اعتمد ح ف هو ما في المحشى وعارض ما قاله سم بأن الأصل في عبادة المكلف وقوعها صحيحة ما لم يتيقن خلافه (قوله وكذا لو شك هل نوى القرض الخ) خرج بالشك الظن فاذا ظن من يصلي القرض انه في سنة أو بالعكس ولو في أثناء الصلاة راقها على ذلك ثم تبين الحال لم يضر وهذا من المواضع التي فرقوا فيها بين الشك والظن م ر وع ش

ولان اعتبار حكم الشك حينئذ ٣٥٢ يؤدى الى المشقة (وسلام) في غير محله (ويشير كلامهم) فيها بخلاف كثير الكلام

مما رواه غيره عن ابي عبد الله (عليه السلام) في زيادة في (واختراف) باليسير من زيادتي (واختراف) قصر زمنه من متنفذ في سفر الى غير مقصده (غير القبلة) يجماع الدابة) هذا ما صححه الرازي في الشرح الصغير وقال الاستوى انه القياس لكن المنصوص انه لا يسجد وصححه الرازي في الشرح الكبير وتبعه النووي في الروضة وغيرها اما اذا طال زمنه فلا يسجد لبطلان صلاته (ومحله) اي سجود السهو (قبيل السلام) سواء كان السهو بزيادة او نقص لخبر العيصين انه صلى الله عليه وسلم قام من ركعتين من الظهر ولم يجلس ثم سجد في آخر الصلاة قبل السلام سجدة تين وخبره لم اذا شك احدكم في صلاته فلم يدرك احدى الاثنتين اربعاً فليطرح الشك وليبني على ما استيقن ثم يسجد للسهو وسجدة تين قبل ان يسلم فان كان صلى الله عليه وسلم استيقن سجدة تين له صلاته اي ردتها السجدة تين وما تضمنته من الجلوس بينهما الى الاربعة (ولا يتكرر) السجود حقيقة مطلقاً ولا صورة (الا) في سبع صور (في مسبق)

(قوله والا فلا يلزمه السجود) اي قبل سلام امامه اي ولا يندب اجر

او ان تطوع لا الشك في نية القدوة في غير الجمعة وانما لم يضر الشك بعد فراغ الصوم في نيته لشقة الاعادة ولانه يغتفر في النية فيه ما لا يغتفر فيها من اوله كان عليه كل من الظهر والعصر فصلي واحدة وشك هل نوى فيه اظهر او عصر او جبت اعاتهم اجمعاً (قوله) ولان اعتبار حكم الشك اي كون حكمه وهو التاثير بغير حينئذ اي حين كان بعد السلام (قوله كثير الكلام) تعتبر اقله والكثرة بالعرف وقال قل الكثير هو ما زاد على ست كلمات وتقدم الكلام على ذلك (قوله وغير القبلة) خرج ما لو انحراف عن غير مقصده اليها فلا يسجد لان الاصل وقوله يجماع الدابة اي اول غيره كنسيان او جهل وخرج بذلك ما لو تعدد الانحراف فان صلاته تبطل (قوله هذا ما صححه الرازي) معتمد وقوله لكن المنصوص ضعيف (قوله اما اذا طال زمنه) محترز قول المتن قصر زمنه وقوله فلا يسجد معتمد (قوله قبيل) بضم القاف وفتح الموحدة وسكون المثناة التحتية تصح غير قبل يعني ملاصق السلام بعد فراغه من الواجب في التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فان سجد قبل ذلك بطلت صلاته او سلم بعد اقامات وكذا هو الوجه الا وما لم الفصل او عرض مانع كحدث ولو ظهر رقبته على طول الفصل وخروج وقت الجمعة والابان سلم هو الوجه الا وقصر الفصل عرفاً ولم يطرأ مانع بعد السلام فلا يقوت وان خرج الوقت لانه من المذاخر على المعقدي جميع ذلك ويستأن أن يقول في سجوده سبحان من لا ينال ولا يسهو ولانه لا يثق بالخال قال بعضهم وفي الحديث - تغفر الله تعالى (قوله بزيادة او نقص) اي اوجب ما كان صلى الله عليه وسلم في الظاهر خساوتك التثنية الاول فاوما نعمة خلقت بحجوز الجمع وقوله لخبر العيصين دليل للثاني وهو النقص وقوله وخبره سلم دليل للاول وهو الزيادة وقوله فيما طرح الشك اي لا يعمل بجملة ما وقوله على ما استيقن السنين والثاني ان كان اي يقين (قوله شفعن له صلاته) اي لان الغرض من السجود جبر الخلل فكان الزيادة نزع من الصلاة ولم تحصل فيها وان كان صلى الله عليه وسلم على الاربع غاماً كان ارغاماً للشيطان اي الصالحات لا تنفع بالرغام بالفتح اي التراب كناية عن اغاظته وذلك (قوله اي ردتها) نفسه برأشفق وقوله وما تضمنته جواب عما يقال لم يأت بالضمير مثنى بان يقول شفعنا لان السجدة تين مثنى وحاصل الجواب انهما ما تضمنتا الجلوس بينهما لفصل التمتع فلماذا أتى بضمير الجمع (قوله ولاية ككرر) اي لا يزداد على سجدة تين وان كثر مقتضى السهو وكان ترك التثنية الاول وقعوده والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد وقعوده مرة يكلم قلبه بالناسياد سلم في غير محل السلام ناسياً او نحو ذلك ويجبر خلل الكل ان قصده أو أطاق فان قصده معناه جبره فقط وفات جبر غيره ولا يسجد لذلك الغير فكان تركه ابتداء وانما عبر بالتركيز لزيادة لاجل الاستتفاء بعده (قوله حقيقة مطلقاً) اي لا في هذه الصور الا تامة ولا في غيرها المراد بالحقيقة كون المقصود بكل جبر الخلل لانه اذا تكرر راييس الجبر الاثنان (قوله ولا صورة) اي في الصورة فقط وقوله الا في سبع استثناء من ذلك فقد تكرر في هذه السبع صورة لاحقيقة كما مر (قوله الا في مسبق) اي لم يقتضها بالامام بعد سجود السهو والا فلا يلزمه السجود على المتقدم ويتم في المسبق ان يسجد عشر سجرات بان يقتدى في الرباعية بثلاثة أئمة كل في الاخيرة ومنها كل امام منهم وسجد معه فهو - هذه ست ثم قام ومنها فانه يسجد فيها - هذه ثمان فان كان قد

صلاته لانه اقتدى به بعد جبر الخلل شيخنا (قوله ثم قام ومنها) ليس قيداً بل يكفيه في سن سجود آخر امامه اقتدى

لهم امامه (يتجدد مع امامه) رعاية له تابعة (واخره لانه) لانه محل السجود (و) في (سأه بسجود السهو) بان ظن سهوا
 فوجد في ان عدمه فيسجد ثانيا لزيادة السجود الاول (لا) سأه (بعد ولا فيه) فلا يسجد للسهو لانه لا يامن من وقوع مثله
 فيتسلسل ولان السجود يجبر خلال الصلاة مطلقا (و) في سأه (سأه للسهو في جمعة خرج وقتها قبل سلامه

(قوله ان كان فرغ الخ) المتعين حذف هذه الجملة الى قوله فان لم يسجد الخ لان هذا محله في الموافق كافي مروج وحاصل ما فيه ما أنه
 اذا سجد امام موافق قبل فراغه من أقل التشهد فقبل يجب متابعتها فيه ثم يتم التشهد ثم يعيد السجود ندبا كالسجود فانه يتابعه
 فيه وجوبا ثم يعيده آخر صلاته ندبا وقيل في الموافق لا يعيده لان الجلوس الاخير محل لسجود السهو في الجملة وعليه جج واعتقد م
 انه لا يصح متابعتها فيه حتى يتم التشهد فاذا اتته سجود وجوبا لاستقراره عليه بقول ٣٥٢ امامه فقد علمت أن المسبوق الذي

الكلام فيه لا تشهد عليه
 حتى يقال فرغ منه أول
 بفرغ فعل ما قاله المحقق في
 الموافق فقط لكن بابدال
 قوله ندبا بوجوبا كما علمت
 (قوله فان لم يسجد مع الخ)
 أي بان اسقر في الجلوس حتى
 هو في الامام للسجدة
 الثانية لانه قد تخلف حينئذ
 بركنين هذا ان لم يقصد
 التخلف ابتداء والابطال
 بمجرد هوى الامام للسجود
 اقصد المبطل المشرع
 فيه عن من سمى بهذا
 تعلم أن قول المحقق بل قام
 بعد سلام الامام ليس قيدا
 اذ المدار على التخلف بركنين
 على ما مر ومثل هذا يجري
 في تخلف الموافق المسم
 لشهده الواجب فان لم يكن
 اتته عذر في التخلف له على
 المعقد كما سبق لا يقال هلا
 عذر المسبوق أيضا في تخلفه
 للتشهد الاول لانه قول

اقتدى برابع في أول صلاته ادرك في التشهد الاخير سجدة معه كانت له عشر سجرات (قوله
 سها امامه) أي قبل اقتدائه به أو بعده واعلم ان الالف في الفعل ان كانت منقلبة عن ياء رسمت
 ياء أو عن واو رسمت ألفا فتسمى ههنا ألفا لانقلابها عن واو يقال سها يسهوه وهو وان كان غالب
 النسخ بل هاء هم يرسمون ياء وكذلك ألف عفات رسم ألفا لانقلابها عن واو فكتابة المفقى عن الله
 عنه بالياء خطأ ثم عني عنه بضم العين يكتب بالياء (قوله يسجد مع امامه) أي وجوبا بان كان
 فرغ من أقل التشهد والافلا يتابعه بل يسجد آخر صلاته ندبا فان لم يسجد معه بل قام بعد سلام
 الامام سجد ابطلت صلاته كما ذكره في المنهج أما لو قام وهو ابان سها عن سجود الامام حتى سجد
 فيسقط عنه السجود كما هو مفهوم قوله عددا لانه لمحض المتابعة وقد فانت قال سم والمخبر انه
 لا يلزمه حينئذ آخر صلاته أيضا ولو نوى مقارقة الامام أول شروعه فيه أو في اثنا فالوجه
 سقوطه أو ما بقي منه هذا حكم المسبوق وأما الموافق فيسقط عنه السجود بفعل الامام له
 ويكون كالركن حتى لو سلم بعد سلام امامه سها عنه لزمه أن يعود اليه ان قرب الفصل والا
 وجب عليه إعادة الصلاة كما لو ترك ركعها (قوله وآخر صلاته) أي ندبا وقوله لانه أي الآخر (قوله
 وفي سأه بسجود السهو) في العبارة مسامحة فانه لم يسه بالسجود الا أن يقال انه لما أتى به خلال
 مظنون تبين خلافه في الواقع شبه بالسها في مجامع مطلق الخلال (قوله فيسجد ثانيا) أي لزيادة
 السجود الاول وهذا معنى قواهم لا يجبر نفسه وقوله لا سها بعده بان تكلم بعده وقبل أن يسلم
 ناسيا وقوله ولا فيه بان تكلم بغيره أو سجد للسهو ثلاثا سهوا وهذه المسئلة هي التي سأل
 عنها أبو يوسف الكسائي لما ادعى أن من تبصر في علم اهتدى به الى سائر العلوم فقال له أدت امام
 في النحو والادب فهل تهتدى الى الفقه فقال له ما شئت فقال لو سجد سجود السهو ثلاثا هل
 يسجد قال لا لان المصغر لا يصغر أي ان القاعدة النحوية ان المصغر كـ حـ لا يصغر مرة أخرى
 بان يزداد فيه حرف ثان للتصغير فيقال على قياسه ان المذكر لا يكبر فوجوده ثلاثا تكبير للسجود
 فلا يكبر بالسجود ثانيا وذكروا بعضهم أن هذه القصة جرت بين محمد بن الحسن والفرافره ما ابناء
 خاله وكذا الوثائق هل سجد للسهو سجدة أو سجدتين فاخذ بالاقول وسجد أخرى ثم تحقق أنه كان سجد
 سجدتين لم يعد السجود (قوله مطلقا) أي الواقع فيه وقوله وبه والضايط أن السهو في سجود

٤٥ وى ل لا يتكرر واجب المتابعة فانهل مسنون حيث ترتب عليه التخلف المذكور (فرغ) لو سلم امام مسبوق
 ناسيا السجود السهو ثم تذكره من قرب فعاد له وجب على المأموم المسبوق ان يعود له ولو كان قد تناس بالقيام ولا تنفعه فيه
 المقارقة حتى يعود للجلوس لوجوبه عليه لتبين أن امامه لم يخرج من الصلاة وكذا الموافق اذا سلم مع الامام ناسيا أيضا للسجود
 أو تخلف لا يسجد فيجب عليه بفعل الامام فان تاخر عنه بما مربوطات صلاته فان سلم معه منه عدم الترتل أو تخلف ليسجد لم يجب
 لعدم الترتل في الاولى واختياره مقارقة الامام في الثانية فيسجد منه فردا ان شاء الله مروج وشرح البيهقي والروض (قوله
 والمخبر انه لا يلزمه الخ) أي بل ليس فقطاه شيئا (قوله بفعل الامام) أي قوله للسجدتين معا فلا يستقر بفعل أحدهما كما قاله سم

أو (خرج) (بعضهم) منها
 (ولم يبق) منهم (أربعون)
 (بما ظهر أو في عهد آخرها)
 فيه - ما تبين أن السجود
 الأول ليس في آخر الصلاة
 (و) في (قاصر) سجود السهو
 ثم نوى قبل سلامه الإقامة
 أو الانعام أو صار مقفلاً
 وصول سعيته دار إقامة
 أو منع - بدأ وزوج أو
 والد أو غريم من السفر (بتم)
 صلاته (ويسجد آخره) يلزم
 المأموم (بأنه قامه) ما أدركه
 مع إمامه (وإن لم يحسب
 له (من الاعتدال ولو في
 قنوت والسجدة تين والجلوس
 بينهما ولا استراحة
 وللشاهدين وسجود السهو
 و) سجود (التلاوة والانعام
 إذا اقتدى بهم) ولو لحظته
 (لا تشهدان والقنوت
 لكن يسن) له (التبعية
 فيها) أي في التشهدين
 والقنوت و ~~كذا~~ في
 التكبيرات والتكبيرات
 ثم إن أدركه في سجود أو
 تشهد أو غيره مما لا يحسب
 له لم يكبر للانتقال إليه لعدم
 متابعتة في الانتقال إليه
 بخلاف ما بعده

السهو لا يقتضي السجود والسهو به يقتضي (قوله) (وخرج بعضهم) بأن بطأت صلاته واعتذر
 للباقي تمام الظاهر ولو مع سعة الوقت لأنه دوام وعدم صحة استئناف جمعة بعد أخرى انعقدت
 صحة (قوله) (بما) أي الساجد السهو في الجمعة وقوله فيه - ما أي فيما إذا خرج وقت الجمعة قبل
 سلامه أو خرج به منهم منها لم يبق أربعون (قوله) (أو يمنع) (يد) بأن أذن السيد بعده في السفر
 فسافر وشرع في صلاة مقصورة وتوصل منه ما يقتضي السجود فسجد في آخر صلاته المقصورة
 ثم منعه - سجد بعد السجود وقبل السلام فيلزمه الانعام ويسجد بعد الانعام لتبين أن الأول
 وقع في غير محله وانما اعتبر إذن السيد ليجوز القصر للرفيق وكذا يقال في الزوج ومن بعده
 (قوله) (أو ولد) لأن الولد له منع ولده من السفر ولو كان بالغاً إلا سفره لم ينقض (قوله) (من
 السفر) منعاً يمنع وقوله يتم صلاته ويسجد راجع لكل من المسائل الثلاث أعني نية الإقامة
 وما بعدها وتمام الصلاة على سبيل الوجوب والسجود على سبيل التذلل لا ينجي (قوله) (آخر)
 أي آخر صلاته وقوله بأن قامه أي بسبب ذلك (قوله) (ما أدركه مع إمامه) أي فيلزمه متابعتة
 فيه (قوله) (من الاعتدال) بيان لما أدركه أي أدركه الإمام في الاعتدال أو السجدة تين أو
 الجلوس بينهما أو جلسة الاستراحة الخ فلا يشك كل أن جلسة الاستراحة إذا فعلها الإمام لا يلزم
 المأموم موافقته لأن ذلك في الدوام وهذا في الابتداء فإذا اقتدى بالإمام وهو جالس للاستراحة
 لزمه موافقته فيه بخلاف ما إذا اقتدى به في غير جلوس الاستراحة لا يلزمه موافقته فيه لعدم
 خش الخالفة (قوله) (ولا استراحة) أي والجلوس للاستراحة وقوله والتشهدين أي وجلوس
 التشهدين وقوله وسجود التلاوة أي إذا اقتدى به فيه لزمه متابعتة (قوله) (والانعام) عطف
 على ما أدركه بخمسة - لأنه ما يلزمه المتابعة فيه عشرة أشياء - لأنه بين ما يتبعضه وعطف عليها الانعام
 وأكثر ما ذكر من هنا إلى آخر الباب على سبيل الاستتار دلان الكلام في السجود فذكر غيره
 ليس في محله لأنه لم يترجم له (قوله) (لا تشهدان والقنوت) بالرفع عطف على ما أدركه أي
 لا ألقظه - ما وأما الجلوس والقيام فواجبان لأن الواجب المتابعة في الأفعال لا الأقوال
 (قوله) (لكن يسن) (التبعية فيها) حتى لو كان مسبوقاً فالسنة أن يأتي بجميع أفعال التشهد
 من الواجب والمسنون ولا يقتصر على المستحب في الأول (قوله) (ثم) استمدراكاً على قوله
 والتكبيرات أي إذا كان الإمام في أحد التشهدين أو في السجود من - لا ونوى المأموم في هذه
 الحالة وكبر لإحرام فلا يحتاج إذا انتقل إلى إمامه فيما ذكر أن يكبر بل ينتقل سالكاً لأن ذلك
 ليس له متابعة ولا - بحسب المأموم (قوله) (لا انتقال إليه) أي إلى ما أدركه فيه وكذا ضمه إليه
 فيما بعده وجعل الضمير الأول للإمام لا يظهر وقوله لعدم متابعتة أي لأن انتقال الإمام إلى ما ذكر
 وجد قبل الانتقال أو ما الانتقال - أدركه فيه فكبره وكذا الوقام بعد سلام الإمام فيقول
 مكبراً إن كان جلوسه مع الإمام في محل - جلوسه لو كان منفرداً بأن أدركه في ثلثة الرابعة
 أو ثمانية الثلاثية ثم قام ليأتي بعبادته فيقوم مكبراً فإن لم يكن محل - جلوسه قام ساكناً أي غير مكبر
 بل يقوم - بعبادته لأن الصلاة لا يناسبها السكوت وعبادة المنهج ولو أدركه في اعتداله فما
 بعده وافقه فيه وفي ذكره وذكر انتقاله عنه لا إليه وإذا سلم إمامه كبر لقامه أو بدله إن كان محل
 جلوسه والافتلا (قوله) (بخلاف ما بعده) أي ما بعده ما أدركه فيه فكبر للانتقال إليه وإن

والركوع (وبسطة عنه)

بأنتمامة (القيام والقراءة

إذا أدرك في الركوع

(وبسطة عنه) (السورة) في

الصلاة الجهرية (إذا

سمعها) من الإمام لأنها

عن قراءتها إرواه أبو داود

والترمذي وحده، فليسفع

أقراة الإمام فإن لم يسمعها

أو كانت الصلاة سرية لم

تسقط عنه (وبسطة عنه

(الجهرية) الصلاة

(الجهرية) فلا يصح لأنه

ربما يشوش على الإمام أو

غيره (والشم - الأول

والج - لموس له إذا تركهما

الإمام) فيتركهما المأموم

تبعه ولو يسقط عنه أيضا

القنوت إذا السنة فيه أن

يؤمن في الدعاء ويسكت أو

يوافق في الثناء ومن الدعاء

الصلاة على النبي صلى الله

عليه وسلم

• (باب صلاة الجماعة) •

أقل الجماعة إمام ومأموم

والأصل في طائفتين

الاجتماع قوله تعالى فلتقم

طائفة منهم

(قول الشارح ومن الدعاء

الخ) في رسم على المنهج إلا

أنه يشترك الإمام في سائر

يؤمن (قوله وما بين ذلك

كله ثناء) في الشورى أن

استغفر له وأتوب اليك من

الدعاء فيؤمن له أه وهو

ظاهر (قوله ولا في لفظ

جماعة) تأمله فاني لم أفهم

ليحسب له لما تبعه للإمام فيه وقوله والركوع أي وبخلاف الركوع فإنه إذا أدركه فيه بكبر
لأنه قال الله وان لم يتابع حال الانتقال لأنه محسوب له (قوله وبسطة عنه القيام الخ) جملة
ما ذكره من تناوثر حاسبه وأشياء ومحل - وقوله ما ذكر أن كان الإمام أهلا للجمعة ولو لا كبره فلا
وما ذكره قل هذا ليس بظاهر (قوله في الركوع) أي ويدرك الركعة بشرط أن يطأه من
يقبض قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع وهذا في غير الركوع الثاني من صلاة الكسوف لأنه
انحدر الركعة فيه بإدراك الركوع الأول من كل ركعة أه قل (قوله الجهرية) أي
التي جهر الإمام فيها ولو سرية وعكس معك - فالعبارة بالتعمول لا بالمشروع كما مر (قوله
لأنه عن قراءته) فلو خلف وقرا أثيب على أصل القراءة وإن كان مخالفا لسنة بأنه بالثبوت
في غير محله ويجوز ذلك في جهره بالذكروا نيانه في غير محله (قوله فإن لم يسمعها) أي قراءة
الإمام لهم أو بعد أو مع أو لم يفهمه أو لم يرد ولو في جهرية لما مر من أن العبارة بالتعمول
لا بالمشروع وقوله أركأت الصلاة سرية أي أكره فيها الإمام ولو جهرية تطهير ما مر (قوله إذا
تركها الإمام) أي عدا أو سموا كما مروته فيتركها للمأموم أي وجوباً لأنهم ما عمتهم
فيه المخالفة مع أن المأموم يحدث جلوس تشهد لم يقبله الإمام فلا ينافي ما سيأتي في القنوت
(قوله وبسطة عنه أيضا القنوت) أي إذا سمعه والاعتق هو (قوله أو يوافق في الثناء) أي
أو يقول أشهد أو صدقت وبررت ولا تبطل به الصلاة على المعقد ويقتضى الخطاب هنا لأنه مطلوب
ولوجود الرابطة بخلافه في اجابة المصلي للمؤذن فإنه لا يقتضيه عدم طلبه وعدم الرابطة (قوله
ومن الدعاء الخ) أي وإن كانت بلفظ الخبر كصلى الله على سيدنا محمد الخ لأن المراد الدعاء فيؤمن
فيما ذكره من أوله إلى انقضاء قضيت وما بين ذلك كله ثناء فيوافق في ما ويسكت أو يقول ما مر فلا
ترك الإمام القنوت وقبضه معاه وهوى للعبود فإن أمكن المأموم أن يقف ويدرك في السجود
الأول ندب له فله أو في الجلوس بين السجدين تركه له فله أو بعده هوى للسجدة الثانية وجب تركه
فإن أقي به عامدا عالما بطائفتين لانه قصد المبطول ونشرع فيه ولو قبل أن يهوى
الإمام وما ذكره قل هنا فيه نظر

• (باب صلاة الجماعة) •

أي جماعة الصلاة أي الارتباط الحاصل بين الإمام والمأموم واعتراض بأن الأولى تقديم هذا
على صلاة التمتع لأن الجماعة من قسم الفرض وأجيب بأنه إنما أخره لبيان أنه كالفرض
(قوله أقل الجماعة إمام ومأموم) أي بخلاف الجمع فإن أقله ثلاثة ولا يطلق على الاثنين إلا مجازا
والكلام في ما صدقات الجمع وانظر الجماعة كرجال ورجال ورجال في لفظ الجمع أي ج مع
فإنه يطلق على اثنين حقيقة لأن مدلوله ضم شيء إلى شيء ولا في لفظ جماعة فإن أقله ثلاثة ومحل
كون أقلها مائة ومأموم ما في غير جماعة الجمعة أهى فلا بد فيه من أربعة وإذا لم يوجد الخ في
البلد الإمام ومأموم كانت فرض عليه الإقامة الشاء أو الفرض كفاية (قوله والأصل
في طائفتين) لم يقل في وجوبه بالكون كلامه جاريا على كل الأقوال في أنها فرض عين أو كفاية أو
سنة لأن الطائفتين (قوله طائفة) تطلق على الواحد كما تطلق على الاكثر فصح الاستدلال

بذلك على المدعى وهو ان أقلها ما ذكر (قوله أمر به في الخوف) يحقل أمر الوجوب والندب
وعلى كل فالأمر به في الأمن أولى ويحتمل أن يراد الله سبحانه في الخوف والوجوب في الأمن لأنها
إذا ثبتت مع المشقة فوجب عندهم ما هو على هذا فلا يقال ان الأمر به في الأمن أولى لعدم
اتحاد الأمرين وان كان الثاني زائداً عما كد عن الأول (قوله أفضل) يؤخذ من التعبير بأفضل
التفضل ان الانفراد جائز ولو كان محتملاً لكان المنفرد آمناً ولا يجره فلا فضيلة في صلاته
مع أنه أثبت أنها في الحديث فضيلة (قوله القذ) بذات ذال معجزة أي المنفرد وقوله درجة أي
صلاة كما في رواية وخبر ما يفسر به بالوارد وقوله في أي في الصحيحين وقوله ضمة أي مثلاً
(قوله لان ذلك يختلف) ولان العدد لا مضموم له (قوله أحوال المصالحين) من الخشوع والتدبر في
القراءة والحفاظ على السنة من المصالحين بيا واحدة للجمع وأما ما الحكمة فمعدودة لا اتقاء
السالكين قال الرمي أو ان الاختلاف بحسب قرب المسبب وبعده أو ان الرواية الأولى في
الصلاة الجهرية والثانية في السرية لان اتقوا من الجهرية بسماع قراءة الامام والتأمين
لنأصبيه (قوله أو أنه صلى الله عليه وسلم الخ) هذا التأويل هو الرابع سواء أجمع أم لا وأفضلية
الكثير على القليل من حيث الذات لان حيث العدد من صلى مع واحدة سبعة وعشرون ومن
صلى مع ألف كذلك لكن درجات الثاني أكمل وعلى هذا فالنسب ذكر الحديث الثاني قبل الأول
ليكون صلى الله عليه وسلم قاله قبل الأول كما هو مقتضى التوجيه فيقدم وضعها كما تقدم وجودها
ومكث صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة سنة مدة مقامه بمكة صلى غير الخمس وهو ركعتان
بالغدوة وركعتان بالعشي والخمس بعد فرضها بغير جماعة لان الصحابة رضوا الله عنهم كانوا
معه ويرين يصلون في بيوتهم فلما هاجر صلى الله عليه وسلم الى المدينة أقام الجماعة وواظب عليها
والمراد أنه كان يعلو بغير اظهار جماعة فلا ينافي ما تقرره من أن جبريل صلى الله عليه وسلم
وبالصحابة رضوا الله تعالى عنهم صحيحة الاسرار أيضاً كان صلى الله عليه وسلم يعلو بذلك بعلو
وصلى أيضاً بمحبة فشرعت بمكة صحيحة ليلة الامراء وقول ابن جرير شرعت بالمدينة مراده أنه
شرع اظهارها ومن المعلوم ان مشروعية الصلاة كانت ليلة الاسرار وهي متقدمة على الهجرة
ببنتين فلا وجه لما قاله بعضهم هنا (قوله في المكتوبات) ذكر قيود خمسة وأخذ محترزها على
الف والفشر المرتب (قوله المؤداة) يستثنى منها الصلاة التي وجبت لحركة الوقت مع وجوب
اعادتها فالجماعة سنة فيها ويستثنى أيضاً صلاة شدة الخوف وظهور المذورين يوم الجمعة لان
الشعار يظهر بإقامة الجمعة فلا حاجة الى ظهور شعار آخر بغيرها أي من شأن الشعار أن يظهر
بذلك حتى لو توقف ظهوره على جماعة الظاهر لم تكن واجبة أفاد الشوبري (قوله غير الجمعة)
بالنصب على الحال لا بالجر لانه ~~مكرمة متوعدة~~ في الامام فلا توصف به المعرفة (قوله فرض
كفاية) أي في الركعة الأولى فقط لا في جميع الصلاة وقد يمرض بها التعيين كسائر فرض
المكتوبات كان لم يوجد زيادة على من تقوم به من امام ومأموم فتكون حينئذ فرض عين
عليهما وكذا لو رأى اماماً ركعا وعلم انه اذا اقتدى به أدرك ركعة في الوقت لان صلى منفرداً
ويؤخذ من ذلك تحريمها فيما اذا رأى الامام في جلوس التشهد الأخير وعلم انه لو اقتدى به فيه
لم يدرك ركعة في الوقت وان صلى منفرداً أدركها (قوله على الرجال الاحرار) أي البالغين

معك أمر به في الخوف
في الأمن أولى وخبر
الصحيحين صلاة الجماعة
أفضل من صلاة القذ
بسبع وعشرين درجة
وفي رواية فيها بخمس
وعشرين ضمة ولا منافاة
بينهم لان ذلك يختلف
باختلاف أحوال المصالحين
أو أنه صلى الله عليه وسلم
أخبر أولاً بالقليل ثم أخبره
الله بزيادة الفضل (هي)
أي الجماعة (في المكتوبات)
بقيد زديتهم ما بقول
(المؤداة غير الجمعة فرض
كفاية) على الرجال الاحرار

(قوله ان الانفراد جائز)
أي حيث ظهر الشعار
بغيره أو كان احذر من
الاعذار لا تبيته والالم
بجزأفاده

نظر مامن ثلاثة في قرية أوبد ولا تقام فيهم الصلاة الا استحوذ عليهم الشيطان أي غلب رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وغيره فثبت بحيث يظهر الشعار في القرية مثلا وخرج بما ذكر المذورة والمقضية والجمعة

(قوله فيدل الخ) لا دلالة فيه على ذلك والافتراض صدر الحديث آخره ولا يتم حينئذ الاستدلال بل انما يدل على ان الكل مخاطبون بها آمنون بالترك لكن اذا قام بها البعض سقط الحرج بدليل قوله صلى الله عليه وسلم فيهم وهذا هو حقيقة فروض الكفاية على الرابع وعلى هذا يقال انما لم يذكر الشرح تمام الحديث لدلالة ما ذكره على المدعى ٣٥٧ وما بعد كالعلة لاستحواذ الشيطان أي

عدم اقامتهم ارسا فاذا اقيمت

ان دفع هذا الاستحواذ عن اقام وعن غيره يترك مقتدرا حيث رتب اكل الذئب الذي هو كناية عن استيلاء الشيطان على الانفراد أي حسا ومعنى فثبت اقيمت كذلك انتهى الاستيلاء لا انتفاء علمه عن اقام وهو ظاهر وكذا عن غيره لانه وان انفرد حسا لم يتقدم من حيث الاستيلاء مع اعود البركة عليه (قوله من لم يظهر به الشعار) أي قام به المسقط للمخاطبة بخلاف من يظهر به الشعار لكن سقط عنه الوجوب اقيام غيره بها أو عذره كمرض ومطوعا باق قائما تقع له فريضة سواء صلاها مع من سقطت به الفريضة أو بعده كما افاده مخرج حيث قال لو صلى الجنازة جمع سقط الحرج عن الباقي فلو صلاها طائفة أخرى وقعت الثانية فريضة أيضا وهكذا فروض الكفايات كلها (قوله وقعت له فريضة) هذا ظاهر في المسافر والعاري بخلاف الصبي والخنثى والانس والرقيق لانهم في

العقلاء المستورين بغير ما يري كطين المقيمين ولو يادية الغير المذورين بشئ مما سياتي ولومن الجن فليست فرض كفاية على من اتصف بشئ من ذلك (قوله نظر مامن ثلاثة الخ) دليل على كونهم افرض كفاية ووجه الدلالة منه أنه غير بقوله لا تقام فيهم أعم من أن يكون المقيم كلهم أو بعضهم ولو كانت فرض عين لقال لا يقيمون أي كلهم وما نافية وثلاثة مبتدأ مجرور بعين الزائدة والخبر الا استحوذ الخ وقوله في قرية أوبد وأي بادية صفة أولى ووجه لا تقام فيهم صفة ثانية وتمام الحديث فثبت عليك بالجماعة فانما يأكل الذئب من الغنم القاصية بالنصب مفعول يأكل أي البعيدة عن اخواتهم اولم يذكر الشارح ذلك لانه ليس فيه دلالة على ما ادعاه وهو كونهم افرض كفاية لان علمك اسم فاعل في الزم فيدل على كونهم افرض عين وافتراض الاستدلال بصدر الحديث على كونهم افرض كفاية بان استيلاء الشيطان يكون على ترك المنسوب فلا يكون ما ذكره دليل على الفرضية وأجيب بان المقصود منه التحذير عن اتباعه في أمر يحصل به الانتم وهو انما يكون في الواجب (قوله فثبت) تقرير على كونهم افرض كفاية أو على الحديث المقيد لذلك على ما مر وقوله بحيث يحتمل أنما احببته تقييدواضافته لما به البيان أي بتبينه و ظهور الشعار ويحتمل أنما يعني مكان والباء جمع في والجملة بعدها صفة لها والعائد محذوف وفي القرية بدل منها والتمهيد في مكان يظهر فيه الشعار ثم أبدل من ذلك قوله في القرية الخ والشعار بكسر الشين وفتحها جمع شعيرة يعني علامة اقامة الجماعة وهي فتح الابواب وعدم احتشام الناس من الدخول فيشاع عند الطارقين انهم مقيمون الجماعة ولا بد من ذلك في كل مؤداة من الخمس وبقائهم الامام حتى يقيموها على الوجه المطلوب ولا يحصل الشعار الا باقامتها من أهل الوجوب ولومن الجن ان كانوا على صورة البشر بخلاف ما اذا كانوا على صورهم لانها منفردة فيهم سر الخضور معهم فلا يحصل باقامتهم امن الصبيان ومثل ذلك احياء الكعبة بالنسك فانه لا يحصل الا بفعل المكلفين الا اراد لان المقصود منه تعظيم شعائر الله تعالى وفعل غيرهم ليس به تعظيم بخلاف صلاة الجنازة فان مقصودها الدعاء وهو من الصغير اقرب الى الاجابة لانه لا ذنب عليه ومثلها الجهاد لان المقصود منه نكابة العدو وهو من الصغير أنكى واذا فعلها من لم يظهر به شعارها مع من يظهر به وقعت له فريضة أو مستقلة سنة لان فرض الكفاية اذا فعله من يسقط عنه الحرج وقع سنة في حقه الا في الجنازة والجهاد (قوله في القرية) أي في محل منها ان كانت صغيرة ولو غير مسجد كبيت على المعقد وفي محال ان كانت كبيرة ولو غير مساجد على ما مر ولا بد في حصول الشعار من أن يكون المحل الذي تفعل فيه مجتمع قصر الصلاة فيه كالجمعة كما قاله الزيادي وقرره شيخنا البراوي خلافا لما قاله الشوبري وقوله مثلا أي به لا يفيد أن القرية ليست بقيد بل المراد محل الاجتماع فيشمل البلد والبادية (قوله وخرج بما ذكر الخ) وخرج أيضا بالباقيين الصبيان والعقلاء غيرهم فلا تصح عنهم والمستورين العراة فلا تكون فريضة عليهم بل

أنقسم ليسوا من أهل الوجوب بخلاف الاولين فانهم مامن من حيث ذاتهم وانما عرض لهما المسقط فلا مانع من وقوعهما لهما فريضة حيث صلاها مع أهل حقيقة تدبر

وصلاة النساء والخائف ومن به رفق فيجب فيه وجوب كفاية بل ولا تنس في المذورة وتجب وجوب عين في الجمعة كما علم غمار
في باب ارتسن في البقية ومحل في المقضية اذا اتفق فيها اصلانا الامام والمأموم (ولا تنزل الجماعة) أي لا رخصة في تركها
(الابعدر) نلبر من مع النداء فلم ياته فلا صلاة له أي كاملة الامن عذر رواه ابن حبان وصححه والحاكم وصححه على شرط الشيخين
والعذر (كطهر) شديد بحيث يبل الثوب ٣٥٨ ليل أو نهارا ومثله يلج يبل الثوب (ووحل)

(قوله ولا بد من اذن السيد
مطلقا) يفيد في ذلك
بما اذا كانت الجماعة تزيد
على الانفراد ونقل عن
عن سم عن م ر ان العبد
لا يحتاج لاذن حيث لم يزد
زمنه على العادة وان زاد
على زمن الانفراد (قوله كما
في المذورة) أي التي لا تنس
جماعة كسنة الظهر والا
كالبعد فهي فيه مسنونة
لكن لان حيث النذر بل
من حيث ذاتها واعلم ان
ما تنس جماعة ينعقد نذر
بجماعتها ويجب الوفا به
حق لو صلى منفردا أعادها
بجماعة يخرج من العهدة
وما لا فلا يكونه غير قرينة
أفاده عن (قوله على خلاف
الدليل) أي سواء كان ذلك
الحكم ثبت ضد قبل كافي
مثال المحشى أم لا كافي السلم
فانه لم يكن محرما ثم أحل بل
هو من أصله حلال لكن
على خلاف الدليل لما فيه
من الغرر عن (قوله
والمعقد حصول فضيلة الخ)
حاصل ما في م ر وشرح
الروض وج أن قبل بعدم
الحصول وقيل به ان عزم

هي والانفراد في قهرم سواء الا أن يكونوا عبادا أو في ظله فيستحب لهم وبالمقربين المسافرون فلا
تجب عليهم (قوله وصلاة النساء والخائف) وهذا بخلاف صلاة النساء على الجماعة فلا تنس لهن
الجماعة فيها سواء اجتازة الرجل والمرأة كان الاولى أن يقول والنساء والخائف لا تجب عليهم
لان محترز الرجال من ذكر لا صلاتهم (قوله ومن به رفق) ولو به ضار ان كان بينه وبين سيده
مهايا أو انوبة له سواء تفرد الارهاق بالسلم أم لا خلافا من ربح خلافا ذلك ولا بد من اذن
السيد مطبقا لانهم اضافة تابعة فليست كالسنة الرواتب (قوله فلا تجب فيها) أي المذكورات
السنة وقوله وجوب كفاية صادق بان تجب وجوب عين كافي الجمعة أو تكون سنة كافي غير
المذورة ولا تنس أيضا بل تكون مباحة كافي المذورة ومنها صلاة المرأة فذكر الجماعة
ثلاثة أحكام في الصور الست التي خرجت بالقبول المقضية ان يكونها فرض كفاية وبقي أنها
تكون مكروهة في نحو مقضيتين مختلفتين وحراما فيما إذا رأى الامام في جلوس التمسك الاخير
الى آخر ما مر فجملة أحكام الجماعة ستة (قوله في الجمعة) أي في الركعة الاولى منها كما مر ومنها
الجمعة بالمطهر فوجب الجماعة فيها في اول الثانية والمعادة فوجب الجماعة في جميعها وكذا المذورة
جماعتها فلا بد من الجماعة في جميعها لان النذر يسلك به مسلك واجب الشرع فان انفرد
في بعضها صحت وان لم يخرج من العهدة (قوله اذا اتفق فيها اصلانا الامام والمأموم) أي عدا
ونوعا كظهورين فان اختلفا فوفاقة كحصر خلف ظهر أو نوعا وصفة كقرب خلاف ظهر كانت
الجمعة مكروهة ومع ذلك فحصل فضيلتها كفرض خلاف قبل وعكسه ومودة خلاف مقضية
وعكسه (قوله أي لا رخصة الخ) الرخصة يكون انطا ويجوز ضمها لغة السهولة واصطلاحا
الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر ككل الميتة للمضطر وقصر الصلاة والافطار للمسافر
والمراد هنا المعنى الأقوى (قوله الابعدر) هو مسقط للعروة على القول بأن الجماعة واجبة
ولا كراهة على القول بانها سنة والمعقد حصول فضيلة الجماعة عند العذر وان لم يكن عافيا على
فعلها لولا وجوده على المعقد كما قيل في المريض وقيل لا بد من العزم لكن دون فضيلة من فعلها
والمنفي في كلام النووي القضية الكاملة وترد شهادة المداوم على تركها بغير عذر بخلاف من
داوم عليه بعذر واذا أمر الامام الناس بالجماعة وجبت الا عند قيام العذر (قوله فلم ياته)
~~بكون الهاء وبكسر هاء مع اختلاس أو اشباع لانها مفعول وايسر آخر الفعل بل آخر~~
الهاء التي حذفها الجاهل (قوله أي كاملة) هو خبر لا وله متعلق به وان لم تكن كاملة لثقتها
بفوات الجماعة فيحرم عليه أو يكره على ماصر (قوله والعذر كطهر) ذكر عشرة أذكار بعضها
عام وهو الثلاثة الاول والبقية خاصة والمراد به عدم اختصاصه بشخص دون آخر فلا
يشترط وجوده ليل أو نهارا ولا في جميع الامكنة وخصومه بضد ذلك (قوله بحيث يبل الثوب)
بخلاف ما لا يله ثم قطر الماء من سقف الطريق عذروا ان لم يله لغلابة نجاسته أو استغذاره

على الفعل لولا العذر وقيل به ان كان ملازما عليه قبل وقيل به ان وجد الشرطان المذكوران معا وقيل به ان لم
يقب في العذر كالمريض فارتبب فيه كأي ربح كره لم يحصل (قوله المداوم على تركها) أي كذا أو بعضا لان المداوم
في رد الشهادة على المداومة على التمسك غير عذر عن (قوله بحيث يبل الثوب) أي وان كان عذره ما يمنع البول كالماء

بفتح الحاء شديداً تلويثه الرجل بالشيء فيه (وريج باردة ليل) اعظم مشقتها فيه ٣٥٩ دون النمار (ومدافعة حدث) يقول أو

غائط أو ريج فيبدأ بتفريق نفسه من ذلك لأنه يذهب الخشوع (وتوقان) بالمشاة (الطعام) حضر فيبدأ بالاكل والشرب لذلك فيما كل اقما يكسرها واحدة الجوع الآن يكون الطعام مما يؤتى عليه مرة واحدة كسويق وابن (وخوف على موصوم) من نفس ومال وغيرهما فهو أعم من قوله على نفس أو مال ولا عبرة بالخوف من مطالبة بحق هو ظالم بغيره بل عليه المحذور وتوفية الحق (وغلبة نوم) لأنها تسلب الخشوع (واقامة على مريض بلا متعهد) وإن لم يكن المريض نحو قريب (أو) على (نحو قريب) كزوج

(قوله تلويثه الرجل) أي زيادة على تلويث أسفل العمل (قوله والاصل) المفروض (أي جماعة حيث أمكنت لان الكلام فيها أه أفاده) (قوله إذا كان يكفى بها) أي بان كانت تدفع توقانه الى الطعام وقوله حتى يشبع أي ان كان توقانه لا يشبع الا بالشبع والاقامة مدار على اندفاعه وان بقي أصل الجوع كما أفاده (قوله المسلم) الظاهر انه ليس قبله بل المدار على كونه محقون الدم فليجرب

قوله الزيادة وييل بضم الواو من باب رد رداً ما بكسر هاء المعناة صح المريض من مرضه يقال يل من مرضه ييل بالكسر بلا اذ اصبح (قوله بفتح الحاء) قال في المنهج على المشهور انني ومقابله مكوخا وهو لغة رديئة وان كانت جائزة لان الماصف حاق وكشدة الوحل فيما ذكر شدة البرد أو الثلج على الارض بحيث يشق المشي على ذلك كمشقته في الوحل (قوله تلويثه الرجل) ولا يكاف الركوب وكالرجل الثوب لا العمل لان أقل شيء يلوثه (قوله وريج) يجوز تأنيدها بديل يحضرها عليهم وثذا كبرها نحو ريج عاصف ومثل ريج الظلمة الشديدة فهي من الاعذار وكذا شدة حر وشدة بر بديل أو أنها راسقة الحركة فيها قاله في المنهج فان أحسن بذلك قوى الخلقة فن العذر العام أو ضعيفة هائن الخصاص (قوله دون النمار) قال في المهمات والمجبه الحاق الصبح بالليل في ذلك اه شرح المنهج (قوله ومدافعة حدث) المفاعلة هنا ليست على بابها بل المراد بها أصل الفعل وقوله يقول تصور الحدث وعبر في شرح المنهج عن البيانية (قوله فيبدأ بتفريق نفسه) كراهة الصلاة حينئذ هذا ان اتسع الوقت بحيث لو قدمها أدركت جميعها فيه والاصل في المفروض ان أمن سبقة فيها أو من ضرر من حبس الريج ونحوه يبيع التيم والاقامة وان خرج الوقت وقوله لذلك أي لأنه يذهب الخشوع (قوله فيما كل اقما) محل ذلك اذا كان يكفى في به اقل لم يكتف به بل كان يتطاع الى غيرها كل حق يشبع الشبع الشرعي بان يتأنيثت الامعاء لانها غائية عشر شربا فيجعل ستة منها للطعام وستة للشراب وستة للنفس هذا ان اتسع الوقت فان ضاق اقتصر على كل الاقم قررده شيخنا عطية (قوله يكسرها) بالمشاة الخصبة وفي نسخة اسقاط به افتكسرها بالمشاة الفوقية (قوله مما يؤتى عليه) أي يجلس عليه ويتناول مرة واحدة وقوله ك ريتين هو دقيق الشعير أو الجرامقلى المضاف اليه ابن أو ماء أو نحوهما فيذوب في ذلك ويشرب مرة واحدة (قوله من نفس) أي نفس من يلزمه الذب عنه وهو المسلم المحقون الدم (قوله ومال) أي سواء كان له أم لا غير ملزمه الذب عنه لعدم المشقة عليه أو لكونه وديعة أم لا كثيراً كان أم لا كفلاس ومن ذلك ما لو وضع خبزه في التنور وخاف عليه من الحرق لو صلى جماعة وكذا الخاف حوضته لو صلى قبل خبزه أو غسل ثيابه وخاف عليها من السرقة اذا ذهب يصلي مع الجماعة أو يصلي الجمعة بشرط أن لا يقصد بغسلها اسقاط ذلك (قوله وغیرهما) غير النفس العضو والمنفعة وغير المال الاختصاص (قوله هو ظالم بغيره) بان كان موسراً وخرج بذلك ما لو كان معسراً وهو قادر على يئنة الاعسار فلا يقبض عنه طلب المحذور نعم لو كانت الدعوى عنه ما حكم لا يرى ثبوت الاعسار باليئنة الا بعد الحبس كالخفي فقط عنه الطلب وكذا لو كان معسراً وهو عاجز عن يئنة الاعسار (قوله وغلبة نوم) بان يجزع دفعه مدة الصلاة ومثل ذلك غلبة النعاس أما مجرد النعاس والسنة بكسر السين وهما مائة قدم النوم من القنود فليسا به نذر (قوله واقامة على مريض) أي قيام بخدمة ومما مله كسراً دواء وإناس له فعل يعنى الباء ويقدر مرضاً أي قيام بخدمة مريض الخ وبه ضم فسر الاقامة بالمريض أي تعامل مع المريض وهو يرجع لما تقدم ولا فرق في المريض بين أن يكون محتجراً أو لا كفاسق فيسن القيام بخدمته من حيث المرض لامن حيث الفسق كما قيل في اناس الضيف انه ليس من حيث كونه ضيفاً لامن حيث كونه فاسقاً (قوله ك زوج

الظاهر انه ليس قبله بل المدار على كونه محقون الدم فليجرب

وصديق (أي وصيه وعملوك واستاذ وعتيق ومعتق) (قوله منزل به) أي وان كان له منه هـ
 له الموت (أو مريض) بأنس
 (قوله) وان كان له منه هـ
 لتضرره بغيته عنه ولو
 كان المتعهد له مشغولا
 بشراثة الادوية ونحوها
 عن الخدمة فكالم لم يكن
 له منه هـ وتقييد الاخير
 بنحو قريب من زيادتي
 (وخوف انقطاع عن رفقة
 في سفر) لما في الخلف
 منهم من الوحشة (ورجاء)
 وجدان (ضالة) اذ الميات
 الجماعة

(قوله اغرض صحيح) خرج
 لما كان مجرد التزعة كما في زي
 (قوله أن لا يقصد الخ)
 فان قصد ذلك فلا سقوط
 ان لم يعلم بعد ذلك التلف
 انما الخبز ذهب والاستطقت
 ان كان مع المأخذة في
 قصده السابق من زيادة
 (قوله وثبتت عنده) أي
 وطاب صاحب البرقة
 ببرقته حتى يتعين القطع
 (قوله أو كان لا يرجو العفو)
 أي ليكون صاحب الحق
 موصلا على استيفائه

وصديق (أي وصيه وعملوك واستاذ وعتيق ومعتق) (قوله منزل به) أي وان كان له منه هـ
 وقوله أي نزل به الموت أي أسبابه لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه ترك الجمعة وحضر عند
 قريبه... عبيد بن زيد أحد العشرة لما أخبر أن الموت نزل به أفاده حضر (قوله أو مريض)
 عطف على منزل به أي أولم يكن منزولا به اسكن كان بأنس بحضوره ونحو قريبه بخلاف الاجنبي
 لو أنس به فلا يكون ذلك عذرا في حقه ولا يفتني ما في كلامه من الركاكة لان عطف نحو القريب
 على مريض يقتضي أنه غير مريض وقوله أو مريض بأنس به يقتضي أنه معطوف على مريض
 المتقدم وأنه ليس من أقسام نحو القريب وليس كذلك فهم ما وعبارته في المنهج سالمة من ذلك
 وانهم اجمع شرحها وحضور مريض بالمتعهد أو بعمته هـ وكان نحو قريب محضرا أولم يكن
 محضرا السكن بأنس به بخلاف مريض له منه هـ ولم يكن نحو قريب أو كان ولم يكن محضرا
 ولا بأنس بالحاضر اهـ باختصار (قوله وان كان له منه هـ) نعم في كل من المنزل به ومن
 بأنس بالحاضر عنده (قوله وتقييد الاخير) وهي قوله أو مريض بأنس به وقوله من زيادتي أي
 على التمتع وكذلك منع في المنهج كاعت (قوله رفقة) بتثنية الراء هو بذلك لا رفق أي
 الانتفاع به (قوله في سفر) أي ولو قصد به اولابد أن يكون لغرض صحيح وقوله من الوحشة
 يفيد أن مجرد الوحشة كاف في سقوط الجماعة وان لم يضرر بالخلف وهو كذلك لانها وصف
 ومثلها التيمم لانه وسيلة بخلاف الجمعة (قوله ورجاء وجدان ضالة) المراد بالوجدان ما يشعل
 اللعوق وبإضالة ما يعم النادر والشارد والابق اذ يقال في البعير المتفانت وفي الشاة شردت
 وادراكهم الخوق وفي غير المعلوم محله في غير الرقيق ضال وفي الرقيق مطاوعا آبق وادراك ذلك
 وجدان وبقي من الاعذار كل ذي ربح كربه كثوم بضم المثناة مع الواو والهمزة وصل
 وكرات بضم الكاف وفصحها وبخل بضم القاء سواء كان ماذ كريا أو مطبوخا بقي له ربح يؤذى
 وان قل ومن ذلك الدخان كاذ كره عثم فتسقط بذلك كلة الجمعة والجماعة بشرطين أن تعسر
 ازالته وأن لا يقصد با كلة الاسقاط والواجب عليه الحضور واعتزال الناس واعلم أن أكل ذي
 الریح الكريه مكره مطلقا سواء كان في المسجد أو في غيره بشرط أن لا تنوق نفسه اليه وأن
 يجده غيره ياتدم به فان باقت نفسه اليه أولم يجده غيره لذلك فلا كراهة وذكر في المواهب أنه صلى الله
 عليه وسلم أكل البصل مطبوخا وبقي منها أيضا الخوف من عقوبة كقود وحذقذ وتغزير الله
 تعالى أولادى يرجو الخائف العفو عن بغيته فيغيب مدة رجائه العفو وهي مدة يعرف فيها
 سكون قاب من له الحق بخلاف ما لا يقبل العفو كسرقة وشرب وزنا اذا بلغت الامام وثبتت
 عنده أو كان لا يرجو العفو واستشك كل الامام جواز الغيبة ان عليه قوديان موجهة أي سببه
 وهو القتل كغيرة والتخفيف بالغيبة ينافي ذلك لانه يجب عليه تسليم نفسه حال لولي القتل
 وأجاب بان العفو مندوب اليه أي مستحب والغيبة طريقه بخازت كما أن رد المصوب واجب
 حالا ويجوز تأخيره اذ لا يجزم من يشهد عليه لانه لا يصدر في دعوى الرق فالسليم وان كان
 واجبا حالا اسكن لما كان العفو مستحبا ولا يتوصل له الا بالغيبة كانت جائزة وبقي منها أيضا
 ما لو حلف عليه نحو والده أن لا يخرج لخوف عليه مثلا ومنها ما لو زنت اليه جديدة بكر أو ثيب
 فبعضد في ترك الجماعة والجمعة أيام الزفاف وان كان لا يجب عليه ترك ذلك فيها على المأخذ (قوله)

وكل ذلك) أي ما تقدم من الاعتذار والمراد الكل المجمع ولا الجبهي لأن بعض الاعتذار لا يتأتى
 معه إقامة الجماعة في البيت كخوف الانقطاع عن الرفقة ورجاء وجدان الضالة وكذا ما دافعة
 الحدث والتوقان للطعام فإنه لا فرق في كون ذلك من الاعتذار بين أن تكون في بيته أولا
 (قوله والا) بأن تأتي له أفاضتها في بيته بخوف وجته بأن سهل عليه أمرها والصلاة معه وهي
 معتلة فلا يسقط عنه الطلب إذا عذر حصة في الترك (قوله ولا تحمل الجماعة للمأموم الخ)
 هذا شرط من شروط القدوة السبعة وذكره دون غيره توطئة لقوله وتذكر الجماعة الخ لأن
 كلام الماتن يكاد أن يكون غير مرتبط ببعضه بعض فاشار إلى أن هناك نوع ارتباط وأيضا لما لم
 يحصل حقيقة الجماعة إلا بذلك الشرط اقتصر عليه وثبات الشروط توافق نظم صلاتهم مما
 في الأفعال الظاهرة فلا يصح الاقتداء مع اختلافه ككتوبة وكسوف أو جنازة وثباته تابعة
 إمامه بأن يتأخر تحريمه عن تحريمه وأن لا يسبقه بركنين فعليه عامدا عالما وإن لا يتأخر عنه بهما
 بلا عذر فإن قارنه في التحريم ولو شكأضر ورابعها العلم باتتفالات الإمام برؤيته أو سماع لصوته
 أو صوت مبلغ عدل رواية وخاصة اجتماعهما يمكن أن كانا بحد فبالشرط أن لا يكون
 ثم ما يمنع الاستطراف إلى الإمام وإن كان لا يمكنه التوصل إلى الإمام إلا بضرورة أو انعطاف أي
 استدبار القبلة وإن كانا بغيره زيد على ذلك القرب وإن لا يلزم على وصول المأموم للإمام ما ذكر
 وسادسها موافقته له في سنن تفحص مخالفته فيها فلا وتر كما كسجدة تلاوة وشهاد وسابعها عدم
 تقدمه في المسكن على إمامه (قوله ولا تحصل الجماعة) أي لا تحصل حقيقة التي هي الربط بين
 الإمام والمأموم إلا بالنية سواء حصل مع ذلك فضلها أم لا بأن تقدم على إمامه ولو يعض ركن
 لأنه حرام بل بركنين مبطل كالوتاخر عنه بهما الغير عذرا وقارنه في فعل لأنه مكرره وكذا في قول
 طالب أن يتأخر عنه فيه كالفاتحة في الركعتين الأولى ولوفي السرية بحسب ظنه (قوله الابنية
 الاقتداء) كلامه ظاهر في نية المأموم دون الإمام لأنه لا يذ كرنية الإمامة إلا أن يقال اكتفى
 عنها بنية الجماعة أصلا حيث لا إمام أيضا وتبين بالقريضة واءلم أن نية الجماعة والاقتداء
 أو تحريمها واجبة على الإمام والمأموم مع الأحرام في كل صلاة لا تصح إرادى وهي الجمعة
 والمعادة والجمعة بالمطر والمذورة جماعة فإن لم ينو يامعه لم تنعقد صلاتهم المذورة جماعة
 تنعقد فرادى مع الأثر بترك النية ومنعذوبة للإمام في غير ذلك لئلا يفسد الجماعة من حين
 وجودها لأنه لا يحصل إلا بها ولا تنعطف على ما قبلها أو واجبة على المأموم أن أراد المتابعة
 مطلقا ولو في أثناء الصلاة في غير جمعة كما مر فإن لم ينو أو تابع قصد في فعل أو سلام بعد
 انتظار كثير للمتابعة بطلت صلاته لأنه وقفها على صلاة غيره بالارتباط بينهما أو بالتتابع أو اتفاقا
 أو بعد انتظار يسير أو كثير بالمتابعة لم يضر ما كن نية في أثناء الصلاة مكرره ومفوتة فضيلة
 الجماعة حتى فيما أذكره مع الإمام على المعقد فالأولى الاتمهارة على ركعتين وبسلام ثم يتقدمى خائب
 ذلك الإمام وكان إدخال نفسه مع الإمام في أثناء صلاته مكرره كذلك قطعها بغير عذر بخلاف
 ما إذا كان به كنطوب بل الإمام فلا يكره ولا يفوت ثوابه ويجوز الاتمهارة لجماعة أخرى الأني
 الجمعة لما يلزم عليه من التتابع بعد أخرى كما مر ولوعلم الاجتهاد المستأجر عنه من الجماعة
 وكان الشعار يتوقف على حضوره حرم عليه إيجار نفسه بعد دخول الوقت وكذا أن علم أنه

وكل ذلك إنما ينبغي كما قال
 الاستنوي في حقه من
 لا يتأتى له إقامة الجماعة في
 بيته والأفلا يسقط عنه
 الطلب ولا تحصل الجماعة
 للمأموم إلا بنية الاقتداء
 أو الجماعة أو الاقتداء

(قوله أو كثير بالمتابعة)
 أي غير قاصد بذلك الانتظار
 المتابعة وإن كانت المتابعة
 بعد وقعت قصدا (قوله
 لما يلزم عليه من إنشاء) تأمله
 فإن لازم الانفراد في جزء
 من الصلاة لا إنشاء (قوله
 سمر عليه إيجار نفسه الخ)
 قال سمر ومع ذلك تصح
 الاجارة لأن الحرمة للمارح
 فهي كالبيع وقت نداء
 الجمعة وقال عيش بعدم
 الصحة لأنه عاجز شرعا عن
 تسليم نفسه فليست كالبيع
 المذكور

يمنعه من الجمعة فيحرم عليه ايجار نفسه بعد الفجر هذا ان لم يضطر لذلك والاجاز (قوله وتذكر
 الجماعة الخ) اعلم ان الكلام على ما يتعلق بالجماعة منحصرا في اربعة مقامات ادراك فضيلتها وادراك
 الجمعة وادراك الركعة وادراك فضيلة التحريم وتسكالم المصنف على الثلاثة الاول على الترتيب
 وترك الرابع وهو ادراك فضيلة التحريم وانما يحصل ادراكها بشيئين يحضرونه واشتغال به
 عقب تحريم امامه فان لم يحضره أو تراخي فانت ~~كان~~ تغفر الوسوسة الخفيفة وهي التي
 لا يكون زمنها يسع ركعتين فعليين ولو طويلا وقصيرا من الوسط المعتدل ولا كانت ثقيلة هكذا
 ذكر الحاملي وعش في حواشي المنهج والمدة ما ذكره في حاشيته على الرمي وهو ان الخفيفة
 هي التي لا يغني فيها زمن يسع القيام أو معظمه فان مضى فيها ذلك فثقلته وينسب الخوص
 على ادراك تلك الفضيلة في الحديث أن من لازم تكبيرة الاحرام أربعين يوما كتبت له براءة
 من النار وبرائة من المناف ولولا خوف فوت هذه الفضيلة لولم يسرع في المشي لم يسرع فيسه بل
 يمشي بسكينة بخلاف ما لو خاف فوت الوقت أو الجمعة لولم يسرع فانه يسرع وجوبا ولو تعارض
 في حقه الصف الاول وتكبيرة الاحرام قدم الصف الاول أو الصف الاول وآخر ركعة مع
 الامام قدم آخر ركعة عند الزيادة والصف الاول عند الرمي الكبير وتقدم أن الانفراد عن
 الصف مكره ومفوت فضيلة الجماعة وقيل فضيلة الصف وأما تطبيع الصفوف بان ينف اشان
 معا أو ثلاثة معا فحصل لهم فضيلة الجماعة وتفوت فضيلة مساواة الصفوف فقط كما قاله الرمي
 (قوله أي فضيلتها) دفع به ما يتوهم من تكرارهم مع ما قبله (قوله بادرالك تكبيرة) أي قبل
 الشروع في السلام وان لم يتقدمه بان سلم عقب تحريمه كما قاله في شرح المنهج فلا بد من اتمام
 التكبيرة قبل الشروع في ذلك والا انعقدت فرادى على معتمد الرمي وقال ابن حجر نعت الجماعة
 لان الشرط عنده ادراك التكبيرة قبل تمام السلام ولو أحرم فتبين ان الامام سبقه بفراغ السلام
 لكن عاد عن قرب نحوهم وعليه استمرت القدوة وعلى المأموم موافقته في سجود السهو (قوله
 لادراكه ركعا) أي قبل الشروع في السلام كما مر والمراد بالركن جنبه والافهم اركان أو المراد
 ركنا ظاهر أو اما التبعة وان كانت مدركة لأنهم غير ظاهرة (قوله لستم ادون فضيلة من أدركها
 من أولها) قال في شرح المنهج مقتضى ذلك ادراك فضيلتها وان فارقته وهو كذلك ان فارقته بعذر
 انتهى وقد مر ذلك وفضيلة كل من تأخر من المأمومين دون فضيلة من سبقه في الاقتداء فالكل
 مشترك كون في أصل الفضيلة وهو السبعة والعشرون درجة وأما كمالها كيفما يحصل
 بادرأكلها من أولها إلى آخرها وادراك فضيلة الجماعة القليلة من أولها أفضل من ادراك
 الجماعة ~~الكثيرة~~ في اثباتها (قوله وروى أبو داود الخ) دليل على الدعوتين وهما ادراك
 الجماعة بادرالك تكبيرة وكون فضيلة ذلك دون فضيلة من أدركها من أولها من استفاد الاولى
 من قوله فيما سيأتي وجه الدلالة لجل صلوات الخ والثانية من قوله المراد أنه مثله الخ ولو أسقط
 الواو كان أول (قوله ثم راح) أي ذهب وقوله فوجد الناس أي المصلين جماعة وقوله قد صلوا
 بفتح اللام لان الفعل وهم صلي مقصور آخر ما ألف فاذا أسند لضمير الجمع حذففت وبقيت
 الفصة قبالة دليلها (قوله أجر) أي ثواب من صلاها أي معهم وقوله وحضرها ان كان
 ذلك شك من الراوي فاعلى بابها والافهى بمعنى الواو ويكون العطف للتفسير (قوله لجل

(وتذكر الجماعة) أي
 فضيلتها (بادرالك تكبيرة)
 مع الامام لادراك ركعتهما
 لستم ادون فضيلة من
 أدركها من أولها وروى
 أبو داود بإسناد حسن من
 ثواتهم أحسن وضوئه ثم
 راح فوجد الناس قد صلوا
 أعطاه الله زوجا مثل
 أجر من صلاها أو حضرها
 لا ينقص ذلك من أجرهم شيئا
 وهو محمول على من لم يعتد
 ذلك ووجه الدلالة منه جل

(قوله لازم) أي في جميع
 الصلوات الخمس أو عش
 (قوله والا انعقدت فرادى)
 وقال بعضهم لا تنعقد
 الصلاة أصلا لانه ربطها
 بين أبيس في صلاة

ملوا على شرعوا في الصلاة) اعترضه قل بما فيه تأويل ملوا بشرعوا يشمل من أحرم في قيام
الاولى مع انه منهم لا مثلهم فلا يقيد به لم يعتد بذلك ولا غيره وكذلك كل من أدرك جزءا منها فهو
منهم فيه فتوايه كقوله في الجماعة لا يأتي هذا لان البدنة هناك واحدة أي والدرجات هنا
متعددة والفرق بين من اعتاد وغيره لا يظهر اذ من عزم عليه الولا العذر انما يحصل له ثواب العزم
لا ثواب الجماعة ومن لم يعزم لا شيء له ولو اعتاد الحضور ولكن الحكم ما قاله وانما هذا في صحيح
به الفكر اهـ وأقول هذا الاعتراض باق ومقدمانه مخدوشة أما قوله مع انه منهم لا مثلهم
فردودهم من أن تمام الفضيلة لا يحصل الا بادرال الجماعة من أولها الى آخرها وامام من آخر
احرامه فهو أنزل درجة لكن ان حصل له عذر التحق بسبب ذلك بين حضرهما من أقوا فهو
ليس منهم وان كان مثله في حصول الفضيلة وأما قوله وما في الجمعة لا يأتي هذا فردود أيضا بان
المساواة في الكمية أو الكيفية موجودة عند التعاد ولوحدة بالانفراد بينهما وأما قوله انما
يحصل له ثواب العزم لا ثواب الجماعة فردود أيضا بان ذلك العزم لا يدخل في الحاقه بين حضر الجماعة
من أقوا الى آخرها فالترتيب عليه الثواب العظيم التحق صاحبه بين حضر الجماعة من أولها
(قوله كية) أي عدد أقوله لا كيفية أي صفة كالكبر في الذات (قوله بادرال ركعة) أي
ركعة كالة ولو لمابقة كافي... ثم لوجه ولو زائدة فلا مقام الامام لثلاثة فهو ناقدى به
... وفي قيامها أو ركوعها جاهلا بانها زائدة وأدرك معها جميعها أدرك الجمعة وحسبت له
هذه الركعة على الصحيح فإذا سلم الامام أي ياتي صلاته فان علم أنها زائدة لم تنعقد صلاته على
الصحيح وقال القفال انها تنعقد بجماعة ولو كان أدرك الركعة الكاملة مع الامام وحده كما
لو تذكر الامام بعد فراغ الركعة الثانية ترك ركن فقام أي بر كعة وعلم منه المس... وفي ذلك
واقتردى به فيما يراه يدرك بها الجمعة لكن بشرط بقاء القوم على القدوة بان داموا منتظرين
... سلام الامام ليسلوا معه اذ لو فارقه وسلموا لم يحصل الجمعة لعدم وجود العدد والجماعة
بخلاف ما اذا انتظر وقام... ما وجدان حكموا خرج بقوله وعلم منه الخ ما اذا لم يعلم منه ذلك
فلا يجوز له متابعتها كما صرحوا به فيما لو بقي عليه ركعة فقام الامام الخامسة لا يجوز له متابعتها
... على أنه ترك ركن وبما تقرره يعلم أن المس... بوق اذا أدرك امام الجمعة بعد رفع رأسه
من ركوع الثانية ينوي الجمعة وجوبان كان من أهله أو الا فتد بالاحتمال ان الامام ترك ركعا
فيقوم اقدار ركعة فيحصل معه الجمعة بالشرط السابق وغير الجمعة منها في ذلك (قوله مع الامام)
أي مع وجود صفة الامامية اما غيره اوله فلو كان خليفة استخلفه الامام بعد ركوعه في
الركعة الاولى وصلى بالقوم بقيتها أدرك الجمعة بهذه الركعة التي صار اماما فيها لانه في وقت
تتوقف صحة صلاة القوم عليه وبما فارقه ما لو وقع مثل ذلك في الركعة الثانية والحاصل
أن الخليفة ان أدرك الامام في قيام الركعة الاولى وان بطأت صلاة الامام فيه او أدركه
في ركوعها او اطمان معه وان بطأت صلاة الامام بعد غمت جمعة ذلك الخليفة والمفتدين وان
أدرك في اعتداله فابعد غمت الجمعة... (قوله بعد سلام الامام) أي ان انتظره وهو
الافضل والافله فراقه بعد فراغ الركعة بتمام الصلاة الثانية وبين نفسه ولو قال كافي المنهج
... بدو والقدرة قل كان أعم لشهولة سلام الامام وبطلان صلاته ومفارقة المأموم (قوله

ملوا على شرعوا في الصلاة
او باق على ظاهره ويفهم
منه بالادلى ان من أدرك
منها شيئا أعطى ذلك وقوله
مثل أبر من صلاها الى
آخره المراد انه مثله كية
لا كيفية فلا يأتي كونه
دونه كبدنة من حضر آخر
الساعة الاولى من يوم
الجمعة مع بدنة من حضر
أولها (و) تدرك (الجمعة
بأدرك ركعة مع الامام)
فصل بعد سلام الامام
أخرى لا تمامها قال صلى
الله عليه وسلم من أدرك من
صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك
الصلاة وقال من أدرك من
الجمعة ركعة

(قوله وحسبت له) أي بشرط
ان يقرأ الفاتحة كما يؤخذ
بما ذكره عن رآخر الباب
فقول المحشى قبل او
ركوعها أي وقد قرأ المأموم
الفاتحة بان انتظره الامام
فيه كما يعلم من مد (قوله
ما اذا لم يعلم منه ذلك الخ)
أي والقرض ان المأموم
يعلم زيادة هذه الركعة على
الركعة على العدد والافلا
يحتاج للتقييد بكونه يعلم
انما للتدراك بل المدار على
جهله بالزيادة كما تقدم أول
القول فلا تنقل

فليصل اليها أخرى) الرواية بضم المثناة التحتية وفتح الصاد المهملة وتشديد اللام المكسورة
وعند ما بالي لتضمنه معنى يضم أو يضاف كما في رواية فلا يضاف اليها أخرى وأما ضبط ذلك بفتح
المثناة وكسر الصاد فاحتمال على وليس رواية خلافا لما يقتضيه كلام المحشي ويقرأ في ثلاث
الركعة جهر أو به يا غزفية قال انما منعه من يركع بعد الزوال صلاة يجهر فيها وكره هذا الحديث
لأنه ما يؤيده الأول من ادراك جميع الصلاة بركعة فقط فبينهم هذا ان المراد بالادراك ادراك
الاداء بمعنى عدم القوات (قوله كل) بالرفع مبتدأ والباء في باسناد الله لايسة متعلقة بمحذوف
خبر والجملة حالية مرتبطة بالضمير وفي نسخة نصب كل بدل من ضمير التثنية لانو كيدلان شرط
التوكيد به أن يكون مضافا لفظا وباسناد حال من ذلك ومنه ما على كلا النسختين متعلق
بمحذوف حال من كل (قوله بادرالك ركوع) أي مع الامام ولو صليا وقد يجب الركوع مع
الامام ان كان يدرك به ركعة في الوقت فتحرر مفارقتة حينئذ قبله وقوله مع بقیته ای مع فعل
بقیته او لونه منقرد بان فارق الامام ولو في نفس الركوع قبل ان يتقل عنه وكذا لو أحدث الامام
بعد ان اطمان في الركوع ولو كان حدثه فيه قبل أن يتقل عنه فلا يقدح ذلك في ادراك المأموم
الركعة لانه أدرك ركوعا محسوبا بالامام وهذا في غير الجمعة لما مر من أن لا تدرك الا بركعة
(قوله بقیته) هذا القيد محله عدم متابعة الامام في جميع الركعة فان تابعه في جميعها
حسبت له وان لم يتحسب بالامام كعلي صلاة كاملة خلف محدث وكذا لو أدرك في القيام فانه يدرك
الركعة وان لم يتحسب بالامام ويدل لذلك قول الشارح بعد في ركوع خامسة اذعه هو انه
اذا أدرك في قيامه يدرك الركعة وهو كذلك وعبارة م ر ولو اتى المأموم مع الامام لذي
لا يتحسب بركوعه بالركعة كانه بان أدرك معه قراءة الفاتحة حسبت له الركعة لان الامام
لم يتحمل منه شيئا ثم ان علم هو او حدثه ثم نسيه لزمته الاعادة لتقصيره كما علم مما مر اه (قوله
محسوب) ولا بد أن يطعن بقيننا قبل ارتناع امامه عن أقله سواء كان قريبا او بعيدا وان وقع
جميع تكبيرة الاسرام وهو قائم وشمل كلامه بالواقعة غير مصل الكسوف بمن يصليها كل
ركعة بركوعين بعد فراغ الركوع الاول من الركعة الثانية وأدركها كعاني الركوع الثاني
منه فميدرك الركعة لانه صدق عليه انه أدرك ركوعا محسوبا بالامام وان لم يدرك به الركعة
لو كان يصلي الكسوف لانه وان كان محسوبا بالامام لكنه بمنزلة الاعتدال فلا تدرك الركعة
الا بادرالك الركوع الاول منها كما سيأتي (قوله في ركوع خامسة) أي اوفى ركوع ثالثة
قام اليها فاصرمه واو كذا ركوع ركعة نسي الامام الفاتحة في قيامها

(باب ما يحرم استعماله)

اعترض بأنه كما ذكر في هذا الباب ما يحرم ذكره ما يحل بقوله وللعارض الخ وأجيب بان في
كلامه اكتفاء وآثر الاول بالذ كونه خلاف الاصل ولان افراده محصورة بخلاف ما يحل فانه
على الاصل اذ الاصل في الاشياء الحل واقراده كثيرة غير محصورة وبان الحل فيما ذكره عارض
والاصل فيه التحريم واما قوله ويحل للشخص ان يلبس دابته الخ فذكره توطئة للمستثنى الذي
هو محرم والحكمة في الباب منوط بما يعده استعمالا عرفيا وبما يشترطه أم لان ما لا يضابط
له لغة ولا شرعا يرجع فيه الى العرف والاستعمال كذلك وهو من الصغائر مع عدم الاصرار

وقال

فليصل اليها أخرى رواها
الحاكم كل من باسناد صحيح
على شرط الشيخين (و) ندرك
(الركعة بادرالك ركوع)
مع بقیته بقیته بقرئ
(محسوب للامام) بخلاف
غير المحسوب له كان يكون
محذوف اوفى ركوع خامسة
قام اليها فاصرمه
(باب ما يحرم استعماله)

وقال ع ش من الكبار ويمكن حله على حالة الاصرار (قوله هو) اي لفظ استعمال وقوله
 لشعوله علة مقدمة على العلول وقوله رغبة اي كالكتابة علية ولونحو صدق ولولا امرأة حيث
 كان الكاتب رجلا نعم ان احتاجت اليه في حفظ ثوبه اجازت للرجل فان كان الكاتب امرأة
 فلا حرمة ولولا الرجل وكرهه عليه او يجلس تحته كغوسية او تدثر اي تدف به كخاف وجهه
 حريرا حشوما وجبة تحت ووظاها او باطنها حريرا حشوما وقلادة كذا اما مجرد وضع
 شيء عليه بلا خياطة فلا يكفي ومن ذلك ان اوقف فاذا كانت بطائنه وظهارته حريرا فلا بد من
 خياطة غشاه يعمها ما لو كان أحدهما حريرا فقط فالعبرة به في الخياطة علية وكما لو لم عليه
 او الاستئذنه بلا حائل فيه ما ولو رقيقا وان لم يخط ومثل ذلك وضع الخد على الخد الحرير فيمكن
 وضع شيء عليه وان لم يخط او تترجده اربعة الاستر الكعبة ومثله ستر قبور الانبياء على المعقد بخلاف
 قبور غيرهم ولو من أهل الصلاح والولاية على المعقد ويحرم الباس به للدواب لان الانفة تنقص
 عن ستر الجدار به وغطاء العمامة وكيس الدراعهم ويحل كيس المصحف وتسكة اللباس وذو
 الطربوش وبيعة الدواة لان مستورته بالحبر وزر نفوقه خيط خياطة أو سبعة واختلاف
 في شرائبها فقبل حلال مطلقا وقبل حرام مطلقا والمعقد نفسه يلبس بالشرابة التي هي طرف
 الخيط عند المسماة بالمأذنة فتحل اذا كانت من أصل خيط السبعة والاحرم بخلاف ما بين
 الحبات من الشرايب فانهم يحرمون أصل الخيط ولا يحرم خلعة ملك وتسمى بالقفطان
 اقله ثمن لبسها ويحل أيضا خيط منطقة وهي المسماة بالحياسة ويحل المشي علية لانه لم يفارقه
 له حالا بعد مسنعة لاله عرفا وقضية ذلك ان التردد علية يحرم وليس كذلك بل هو جائز على
 المعقد بخلاف تردد الجنب في المسجد تعظيما له بخلافه هنا فان فيه امتنا وبجواز الدخول بين
 ستر الكعبة وجدارها بنحو الدعاء لانه ليس استعمالا ولا أيضا فهو دخول الحاجة ويجوز
 الاتصاف استرها من خارج في نحو الملتزم قياسا على جواز الدخول بينه وبين الجدار ويحرم
 زر كشة ستور الكعبة بالذهب والفضة على المعقد ومثله ستر قبور الانبياء خلافا لما نقل عن
 الباقيين ويحرم التفرج على الزينة المحرمة لكونها بنحو الحرير بخلاف الروي والحاجة
 وامتناع ابن الرفعة من المرور أيام الزينة كان ورعاً عنه ولو أكره الناس علية لم يحرم عليم
 اعذرهم ويحرم التفرج عليها حينئذ أيضا لان ستر الجدران بالحري حرام في ذاته وعدم حرمة
 وضعه لعذر الا كراهة عارض وما هو حرام في ذاته يحرم التفرج علية لانه رضاه فقول يحرم اي
 حالة الاختيار بالحاجة فخرج حالة الضرورة والمذكور في قوله وللمعاريب الخ وحالة الحاجة
 المذكورة في قوله ويحل لبس الحرير انصوحا لانه فاسد في تقييدها هذا (قوله على الرجل) اي
 البالغ العاقل ولو كافرا لانه مخاطب بفروع الشريعة على الراجح في الاصول وقوله وخشي اي
 احتياطا لاحتمال ذكوره (قوله استعمال الحرير) خرج بالاستعمال الاتخاذ لا يحرم على
 المعقد بخلاف التقدين والفرق ضيق بابهم بخلاف باب الحرير بدليل جواز المنسوج منه اذ لم
 يكن أكثر بخلاف المنسوج من التقدين فانه يحرم مطلقا والحرير والخز والدياج والابرسم
 بقطع الهمزة والسندس والقز يعني واحدا لان القز ما قطعته الدودة وخرجت منه حبة وهو
 كد اللون لبس من ثياب الزينة بخلاف الحرير ونحوه فانه ما يصل عنها بعد موتها فالقز نوع من

هو لشعوله الفرش وغيره
 أعم من قوله لبس (يحرم
 على الرجل والخشني)
 وذكره من زيادتي (استعمال
 الحرير) تلعب البخاري
 (قوله بخلاف الحرير)
 الاولى الابرسم

أمثاله وان اتقل عنه فلا يكاف المنقل اليه قطعه بخلاف عكسه ولا فرق بين أن يكون في باطن
 الثوب أو ظاهره كما يفهمه بعض البلاد وعادة المنهج وشرحه وحل ما طرزا ورقع بحري قدر
 أربع أصابع أو ترف به قدر عادة وقرق بينه وبين اعتبار أربع أصابع فيما صر بان التطريف
 محل حاجة وقد عس الحاجة لازيادة على الأربع بخلاف ما صر فانه مجرد زينة فيتقيده بالأربع
 اه باختصار (قوله وسدى الثوب) الواو بمعنى أو ولذا أفرد الضمير بعده ومثله السدى
 اللجمة والسدى مقصور بوزن الحمى ما يد طولاً في التسج واللجمة خلافه (قوله كاه أو بعضه)
 بدل من الضمير المستتر الواقع نائب فاعل وليس ذلك نائب فاعل كما قيل لانه يلزم عليه أن يكون
 محذوفاً من المتن وهو لا يحذف الا في مواضع ليس هذا منها (قوله المطلى) بفتح الميم وكسر اللام
 أو بضم الميم وفتح اللام والاول من طلى والثاني من أطل (قوله اذا حصل منه) أي مما ذكر
 من المنسوج والممومة فهو قيد فيهم ما من الممومة أطراف الشاشات التي فيها اقصب فيحصل ذلك
 ان لم يحصل منه شيء بالعرض على النار والاحرام ثم ان قلنا بأباحية جاز فانه يجوز عنه إذا
 كان قد ورأربع أصابع (قوله ان هذين حرام) اعترض بأن فيه مخالفة للاقياس من وجهين
 أحدهما عدم مطابقة ظاهر المبدأ وثانيهما تعلق الحكم وهو الحرمة بالذات مع أنه لا يتعلق
 الا بالفعل وأجيب عنهما بأن الكلام على حذف مضاف أي استعمال هذين في حذف استعمال
 وأقام هذين مقامه وعن الاول أيضا بأن حرام مصدر وهو لا ينفى ولا يجمع وعن الثاني أيضا
 بأن الحكم عليهم ما بالحرمة من حيث استعمالهما لا من حيث ذاتهما (قوله أما المرأة فيجلها
 ذلك) أي استعمال ما ذكرنا من فرشها وغيرهما هذا بالنسبة للحرير وما أكثر منه أما المنسوج
 والممومة يذهب أو فضة وكذا المطرز بهما أو بأحدهما فيجلها بالنسبة فقط على المعقد ويعتنع عليها
 فرشها والجلوس عليه وغيرهما من سائر جوده الاستعمالات لان الله الخل تزيتها الداعي الى الميل
 اليه أو وطئها المؤدى الى كثرة النسل المطلوبة للشارع وذلك لا يوجد في غير اللبس ولذا اقتصر
 عليه في المنهج بقوله ولا امرأة لبس حليم ما وما نسج به ما الا ان بالغت في صرف اه لكان الاولى
 لان أسرفت بدل بالغت فانها ان أسرفت حرم وان لم تبلغ في الصرف والحاصل أن سائر أنواع
 الذهب والفضة يجوز استعماله للنساء ومن ذلك الققاب فيجوزها اتخذها من ذهب أو فضة الا
 في صورتين الاولى الاواني اذا لفرق في تحريمها بين الرجال وغيرهم ومنها القمام والمباخر التي
 من ذهب أو فضة فحرم على الرجال والنساء والثانية المنسوج الممومة والمطرز بهما على التفصيل
 المتقدم ومن ذلك يعلم أن نقش الحلي والكفاية عليه جائزة لهن قال سيم والفرق بين جواز كتابة
 المصنف بالذهب حتى للرجال وحرمة تحليته بالذهب للرجال أن كتابته راجعة لنقش حروفه الدالة
 عليه بخلاف تحليته بالذهب فالكفاية أدخل في التعلق به (قوله للخبر المذكور) حيث قيد فيه
 بالرجال وألحق بهم الخلفاء احتياطاً ولم يوجد ذلك في النساء (قوله وللولى) المراد به من له ولاية
 التأديب فيشمل الأب والجد والقاضي والوصى والام والاشخ الكبير وقوله اللباس ما ذكر أي
 من الحرير وما أكثر منه والمنسوج والممومة وكذلك تزينه بالحلي ولو من ذهب وان لم يكن
 يوم عبده الباسه نعلان ذهب حيث لا يصراف عادة (قوله للصبى) أي ولو مراعاة اذ ليس
 له شهامة أي قوة تنافي خنونة الحرير أي لينة ونعومته بخلاف الرجل ولانه غير مكلف وألحق

وسدى الثوب فلا لباس به
 (و) استعمال (المنسوج)
 كاه أو بعضه (ينذهب)
 أو ورق) أي فضة (والممومة)
 أي المطلى (به) أي بأحدهما
 اذا حصل منه شيء بالعرض
 على النار لما رواه أبو داود
 وغيره وحسنه النووي
 ان هذين يعفى الذهب
 والفضة حرام على ذكر
 أمثلي حصل لانها وألحق
 بالذكور والخلفاء احتياطاً
 أما المرأة فيحصل لها ذلك
 للغير المذكر وللولى
 اللباس ما ذكرنا
 الورق هنا وفيما يأتي من
 زيادتي

(قوله فهو قيد فيها) فيه
 نظر بل في الممومة فقط

(الأن يصدأ) الذهب أو
الورق فلا يحرم ذلك لا تفاه
ظهور السرف (وللهادب)
أي المتأمل (لبس ديباج
تخين لا يفتى عنه غيره) في
دفع السراح للضرورة
والديباج بكسر الهمزة
وقهها نوع من الحرير
(و) لبس (منسوج بها
مر) أي ذهب أو ورق
(إذا فاجأته الحرب) أي
أقبحه بفتة (ولم يجد غيره)
لذلك (ويحل شد السن)
أي ربطها (به) أي بمار
كما فعل عثمان وأنس بن
مالك رضي الله عنهم - ما
بالنسبة للذهب (و) يحل
(لبس الحرير نحو حكة)
كرو بردود دفع قل لأنه صلى
الله عليه وسلم لم يخص
العبد الرحمن بن عوف والزبير
ابن العوام لبس الحرير
لحكة كانت بهما ورخص
لها ما لبسه لقل كان بهما
رواهما الشيخان ونحو
من زيادتي (و) يحل
للشخص (أن يلبس دابته
جلد النجاسا) إذا تعبد عليها
(الابجد نحو كلب) كخنزير
وفرعهما فلا يحل الباسه
لها الغلظ نجاسته ويحل
أن يلبس الكلب جلد
الخنزير وعكسه لاستوائهما
في غلظ النجاسة وتعمير
بصو كلب أعم من تعبيره
بالكلب والخنزير

به الغزالي في الاحياء المجنون ويدل عليه التعليل المذكور فأفاده في شرح المنهج بزيادة (قوله
الأن يصدأ) يقال صدأ بالهمزة من باب تعب وصدأ الحديد وغيره وصدأه ولا ينافي هذا
قوله ان الذهب لا يصدأ لأنه محمول على الغالب أو على نوع منه أو على الخالص دون ماخالطه
غيره اه محشى (قوله فلا يحرم ذلك) محله اذا كثرت الصدأ بحيث يحصل منه شيء بالعرض على
النار (قوله وللمعاريب) تقدم أن هـ ذاق قييد لقوله يحرم استعمال الحرير وكذا قوله بعد
ويحل لبس الحرير نحو حكة الخ (قوله تخين) صفة كاشفة لان الديباج ما غلظ من ثياب
الحرير كما مر (قوله لا يفتى عنه غيره) أما اذا أغنى عنه غيره فيحرم لبسه وقوله اذا فاجأته في نسخة
اقطاط الاف وقوله الحرب أي الجائزة لا غيرها وقوله بفتة أي بحيث تمنعه من تصبيل غير
الحرير وأخذ ذلك المأخوذ من معنى الفجأة قال في شرح المنهج وبجاءه حرب بضم الفاء وفتح
الجيم والمد وبفتح الفاء وسكون الجيم أي بفتتها (قوله لذلك) أي للضرورة ونقضته أن الحاجة
لا تبصر هنا وفيها مروا أنه يقدر بقدرة الضرورة واذا زالت وجب نزعه وهو كذلك ويدل له
قوله في المنهج وشرحه للضرورة كز وبرد مضرين وبجاءه حرب ولم يجد غيره أو حاجة كحرب
وقل فعلقه الحاجة على الضرورة يقتضي أن ما يمتنع فيه الضرورة لا يكتفي فيه بمجرد الحاجة
ثم وجدت الرحاني قال المراد بالضرورة ما يمتنع الحاجة (قوله ويحل شد السن) انما صرح
بالعامل لان ذلك عام في المحارب وغيره ولو قال وشد السن اتوهـم انه خاص بالمحارب وأل فيها
للجنس فتشمل الواحد والمتعدد وكذا يحل اتخاذها من ذهب أو فضة وان قدر على غيرهما
قال شد لبس بقيد وكالسن الاثمنة والائف لما روى ان عرفة بن أسعد قطع أنفه يوم الكلاب
بضم الكاف اسم لما كانت الواقعة عنده في الجاهلية فاتخذ أنفاه من فضة فانت عليه فامر
النبي صلى الله عليه وسلم لم فاتخذ أنفاه من ذهب وقيس بالائف الاثمنة والسن ولا يجوز ذلك في
الأصابع واليد لانها لا يعملان فيكونان مجرد الزينة بخلاف الاثمنة فانها لا يمكن
تحريرها أو أيا الاثمنة ان كان كاتما من أعلى الأصابع جاز اتخاذها للوجود والعمل بواسطة الاثمنة
السفلى أو من أسفلها امتنع لعدم العمل (قوله بالنسبة للذهب) أي وقيس به الفضة (قوله
ويحل لبس الحرير) انما قدر العامل إشارة الى أن لبس عطف على شد واللبس لبس بقيد
فافتراضه والتدبر به كذلك ما لم يجد غيره من لبس أو دواء على الراجح كما صرح به الرمي في شرحه
خلافا لما في المحشى فقي وجد غيره حرم استعماله كالنداءى بالنجس فلا يعتبر في ذلك ولا في شد
السن ضرورة والحكمة بكسر الهمزة الجرب اليابس (قوله كرو برد) جعلها - ما في شرح المنهج
مثالا للضرورة فاحتاج لتقييدها بقوله مضرين أي ضررا يبيح التيمم لصحة جعلها مثالا لها
وجعلها ما هنا مثالا لما يعتبر فيه مجرد الحاجة فلم يحتج لتقييدها بذلك فتقييدها المحشى بقوله
شديد منتهقد (قوله وأن يلبس دابته) أي ولو بلا حاجة وقوله اذا تعبد أي لا تكليف عليها
(قوله فلا يحل الباسه) أي جلد نحو الكلب لها أي لدابته أي في حال الاختيار كلبس الأدمى
فانه لا يحل في تلك الحالة من باب أولى أما في حال الضرورة كخوف ولو على نحو عضوله
أو غيره من حر أو برد وبجاءه حرب وقد قدمنا يقوم مقامه فانه يحل ككما يحل تناول الميتة
عند الاضطرار وجلد نحو الكلب في ذلك جلد الميتة فلا يحل لبسه الا للضرورة بخلاف

نحو النوب المتنجس فإنه يحل له في غيره - لا قنوان لم تكن ضرورة حيث لم يلزم عليه نضح
بالنجاسة أما فرش كل من جلد نحو الكلب وجلد الميتة فيحل على المعتمد وإن لم تكن ضرورة
ويحل الاستصباح بدهن نجس العين كالشمع المتخذ من دهن الحية أو الميتة قياسا على
المتنجس إلا في مصحح - لم يلقا على الصحيح أو في نحو مؤجر ومعاران لقول اد لا يجوز تنجيسه
بغير ما جرت به العادة كترية نحو الدجاج وتلزيق الجلة لادهن نحو كلب فلا يحل الاستصباح
به لغلظ نجاسته أفاده في شرح المنهج بزيادة وإذا استصح بادهن النجس جازا صلاح القبلة
باصبعه وإن نجس وأمكن - أحدها بنحو عود لان التنجيس يجوز للحاجة وإن لم تكن
ضرورة وتضمنية حرمة استعمال جلد نحو الكلب والخنزير وشبهه - الغيرة ضرورة حرمة
استعمال ما يقال له في العرف الشبهة لانهم من شعرا الخنزير نعم أن توقف استعمال المكان عليها
ولم يوجد ما يقوم مقامها كان ذلك ضرورة مجوزة لاستعمالها مع العذارة حيث لم يكن
تجفيفه وعمله عابها جافا ولا فلا يجوز الامع الجفاف

• (كتاب الجنائز) •

ختم كتاب الصلاة به لاشتماله على الصلاة التي هي أهم ما يتعلق بالميت (قوله بالفتح والكسر)
أي اسم لمعنى واحد وهو الميت في النعش كما في شرح المنهج ولو ذكره هنا كان أولى وقوله وقيل
عطف على هذا المقدر وجهه ما ذكره ثلاثة أقوال قال في شرح المنهج وقيل غير ذلك ومن جملة
أنه اسم لهما معا (قوله وقيل بالفتح الخ) هو معنى قولهم الأعلى للأعلى والأسفل للأسفل
ونظير قولهم في واحد الملائكة بكسر الهمزة على الهمزة لك بفتح اللام وفي واحد السلاطين
ملك بكسر هاء هذا بالنسبة للمخلوقين والآخر أسمائه تعالى ملك بكسر اللام (قوله للميت في
النعش) فهو اسم للمظروف والظرف قيد وبالكسر على العكس من ذلك فليس اسما للميت
مطلقا ولا للنعش مطلقا وكذا يقال في بقية الأقوال (قوله وعليه الميت) تقدم أن هذا قيد في
تسميته جنازة فإن لم يكن عليه سمي سريرا ونعشا وهو ينادى كل يوم بلسان حاله ويقول

انظر الى تبعك • أنا المهمل المثلث

أنا سرير المتسايا • كم سار مني المثلث

وقوله أنا سرير المتسايا تفصيل لما أجمل في قوله أنا المهمل المثلث لاحتمال النقل لغير الدفن ويصح
في أنا المدو القصر وقوله للمثلث باللام أو بالياء الموحدة وعلى هذا القول لو قال أصلى على هذه
الجنازة بالكسر لم يصح أن قصد النعش وحده أو مع الميت تغليب الهمزة على الثاني فإن قصد
الميت وحده أو أطلق صح لأن غاية ذلك أنه غير بلنظ مجازي له علاقة الجنازة (قوله من جنزه)
يفتح الجيم من باب ضرب أي من مصدر ذلك وهو راجع لكل الأقوال لوجود الهمزة في جميعها
لكن على القول الأول يكون جنازة بمعنى مجنوزة أي مستورة وكذلك على الفتح في الثاني
والكسر في الثالث أما على الكسر في الثاني والفتح في الثالث فبمعنى جائزة أي سائرة (قوله
يجب على الكفاية غسل الخ) والمخاطب بهذه الأمور كل من علم بونه أو ظنه أو لم يعلم ذلك ولم
يظنه لكن قصر كونه بقربه ويغيب في عدم البحث عنه إلى تقصير من أقاربه وغيرهم
والكلام في الفعل ولذا عبر بالمصادر أعنى الغسل والتكفين أما المؤمن كاجرة التفسير ونحو

• (كتاب الجنائز) •

بالفتح جمع جنازة بالفتح
والكسر وقيل بالفتح اسم
للميت في النعش وبالكسر
اسم للنعش وعليه الميت
وقيل بالعكس من جنزه
أي سائرة (يجب) على
الكفاية (غسل الميت)
بقيد زده بقول المسلم

(قوله معا) أي فيكون كل
منها جزءا بمعنى لا قيد في
المعنى كما هو كذلك في بقية
الأقوال شيخنا (قوله
بالكسر) ليس قيد يدل
الحكم كذلك مطلقا على
القول بأنه اسم للميت أما
على القول بأنه اسم للنعش
فلا بد من قصد الميت فقط
شيخنا بزيادة راجع م
والرشدى عليه

الماء والكفن وأجرة الحفر والجل في تركه الميت يدايه منها لكن بعد الدابة حتى تعاق
 بعينها كما يأتى في الفرائض الأزوجة وخادمها فتجهيزهما على زوج غنى ولو عايرته منها
 عليه نفقته بخلاف الفقير ومن لا تلزمه نفقته مالاً وشراً ومغروخاً بالزوج ابنه فلا يلزمه
 تجهيز زوجة أبيه وإن لم تلزمه نفقته في الحياة والمراد بالغنى غنى الفطرية وهو من يملك زيادة على
 كفاية يومه وأيامه ما يصرفه في التجهيز والمراد بالخادم المملوك للزوجة أو المملوكة
 فإن كان مملوكة أجراً بالابرة لم يجب تجهيزه على الزوج ولا يجب للزوجة الاثوب واحد ولا يجب
 الثاني والثالث من تركتهما أن لم يقدر الزوج الأعلى بعض ثوب وجب باقيه من تركتهما ويجب
 ثان وثالث أيضاً لا افتتاح باب الاختدم من التركة فإن غاب الزوج أو امتنع وكفنت من تركتهما
 أو من غيرهما رجع على الزوج بذلك إن كان باذن الحاكم أو حصل إتهاده أو الانلارجوع وكذا
 يقال في التكفين غير الزوجة فإن لم تكن تركته ولا زوج غنى عليه النفقة فتجهيزه على من عليه
 نفقته حما في الجملة من قريب وسيد وسواه فيه الأصل والفرع الصغير والكبير المحجزة بالموت
 والقتل وأم الولد والمكاتب لا نفساخ كتابته وانما قبل في الجملة لادخال الفرع الكبير
 والمكاتب وأما المبعوض فإن لم يكن بينه وبين سيده مهاداة فواضح أو كانت فعلى من مات في
 نوبته فإن لم يكن للميت من تلزمه نفقته فتجهيزه على بيت مال كنفقته في الحياة فإن تذر بيت
 المال فهو على مياسير المسلمين على سبيل فرض الكفاية إن لم يستل شخص بعينه والافترض
 عيناً لا يلزم التواكل والموسر من يملك كفاية سنة زيادة على ما يكفي مؤنة يومه وأيامه
 ولا يلزمهم التكفين بأكثر من ثوب وكذا إذا كفن من مال من عليه نفقته أو من بيت المال
 أو من موقوف على التكفين أو منع الغرماء المستغرقون ذلك ويجب الحنوط والقطن أيضاً
 فيما إذا كفن من بيت المال أو من موقوف على التكفين وإن كان من الأمور المستحبة
 (قوله ولو غريقاً) أي لأنه لا يدعى الغسل من فعل فاعل من جنس المكفين ولو صبياً أو مجنوناً
 أو كافراً أو جنياً لأنهم مكفون بشريعة بخلاف الملائكة فلو شاهدناهم يغسلون لم يسقط
 عنا الطلب بخلاف ما لو كفنهم ولأن المقصود منه الستر وقد حصل ومن الغسل التعميد بقلنا
 ولم يحصل ولذا ينشئ له لائحة كفن والجل كالتكفين ولو غسل الميت نفسه كرامة كما نقل عن
 سيدي أحمد البدوي رضي الله تعالى عنه وكذا عن سيدي عبد الله المنوفي المالكي رضي الله
 تعالى عنه كفى لأنه من جنس المكفين وكذا لو غسل ميت ميتاً آخر كرامة وانما اكتفى بالغسل
 من الكافر عدم وجوب النية فيه على المعقد كالدفن والتكفين والجل أما النية في الوضوء
 فواجبة فلا يكفي منه (قوله بساتر العورة) هذا ضعيف والمعقد أنه لا بد من ستر جميع البدن
 سواء كفن من ماله أو من مال غيره وسواء كان ذكراً أو أنثى حراً أو رقياً لا تقطاع الرق بالموت
 فلا يختلف بالذكورة والانوثة وأما قوله في طرح المنهج فيختلف قدره بالذكورة والانوثة أي
 فيكون للذكورة ما بين سترته وركبته وللأنثى ما ترعى بدنها غنى على الضعيف الذي مشى
 عليه هذا أيضاً لكن إن كفن من تركته ولم يوص بأسقاط ما زاد على ثوب واحد وجب ثلاث
 فاقرب ثم كل واحدة جميع البدن وإن كان عليه دين مستغرق حيث لم يمنع الغرماء ما زاد على
 الواحد وإن كان في الورثة محجور عليه فإن كفن من غير تركته كمال زوج أو سيد أو غير ذلك
 مما مر وجب ثوب واحد وإن أوصى بأسقاط ما زاد على الواحد سقط وجب ثوب واحد أيضاً

ولو غريقاً (وتكفينه)
 بساتر العورة (والصلاة
 عليه

(قوله أو من موقوف على
 التكفين) هو مقدم على
 بيت المال

لأنه محض حق الميت وكذا لو منع من الزائد غريم مستغرق دينه أتم كنهه أمالاً أو مسمى باسقاط
ما زاد على سائر العورة فقط فلا تنفذ وصيته على المعقود لما فيه من حق الله تعالى والخاصة بل إن
سائر العورة فقط محض حق الله تعالى وسائر كل البدن فيه حق الله تعالى وحق الميت وما زاد
على ذلك محض حق الميت والاقتصار على الثلاثة أفضل من زيادة الرابع والخامس فمذات
الثلاثة واجبة والاقتصار عليهم أفضل مما زاد وسبب إتيان تمام الكلام على ذلك (قوله ودفنه)
وكذا حله وكان سبب عدم ذكره وإن ذكره غيره أنه قد لا يجب أن يحضر عند دفنه ثم يحرك
لينزل فيه أهـ شوبري وأما قول قل إن مات تركه لأنه لازم للدفن أي فيلزم من وجود الدفن
وجوده فهو مردود بأنه قد يوجد الدفن بدون كافر عن الشوبري (قوله الكافر الخ) حاصل
ما يؤخذ من كلامه أن الصلاة على الكافر حرام مطلقاً ولو مرتد على المعقود وغسله جائز مطلقاً
وتكفينه ودفنه إن كان له ذمة أو عهد أو أمان وجبوا إلا ويجوز إغراء الكلاب على جيفته
فأحكامه ثلاثة (قوله ولا تجوز الصلاة عليه) أي ولو صغيراً وإن قلنا أن أطفاله لهم في الجنة لأنها
من أحكام الدنيا وهم فيها معاملة أبائهم (قوله وإن كان ذمياً) راجع لكل من عدم
وجوب الغسل وعدم جواز الصلاة (قوله والمعاهد) ومثله المؤمن وتكفين الثلاثة في بيت
المال فإن لم يكن فعليه حيث لا مال لهم ولم يكن لهم من التزمهم نفقة ثم وفاء ذمة وعهد وأمان
من ذكر كما يجب إتمامهم وكسوتهم (قوله لكن الأولى مواريثهم) بل يجب إذا تحقق الأذى
منهم (قوله بمركبة كفار) أي سواء كان شهيداً للدنيا أو لا آخره بأن قاتل لأعلاء كلمة الله تعالى
ولم يصاحب ذلك رياء ولا غلب أول من غنم ولا غير ذلك أو شهيداً للدنيا فقط بأن قاتل لذلك لكن
صعبه ما ذكرنا ما شهيداً لا آخره فقط فهو كغيره كما سيأتي فالشهيد ثلاثة أقسام والى الكفار
للجنس فيشمل الواحد والمتعدد سواء كانوا أهل حرب أو رقة وكذا أهل ذمة قصده واقطع
الطريق عناينا كما قاله الزبدي (قوله أي يمكن حربهم) إشارة إلى أن معركة اسم مكان بمعنى
محل المعركة أي المحاربة ولا فرق بين أن تكون المحاربة بينهم أو يلاذنا قتلهم قبل انضمامهم
أو بعده بأن أقيم فرجهم وأعليه فقتلهم وكذا الوقت لو صبراً (قوله ولو كان صبيها) تعميم في
الشهيد المقتول وقوله سواء قتله الخ تعميم في القاتل (قوله أم أصابه سلاح مسلم خطأ) أي
أو عمد من مسلم استعانوا به والافليس بشهيد في مفهوم خطأ تفصيل ولو استعان البغاة بكافر
فقتل ذلك الكافر مسلم فهو من شهداء المعركة على المعقود (قوله وسواء وجد به أثر) هذا
التعميم وما بعده راجع لجميع ما صرح من قوله سواء قتله كافر الخ وعبارة تشرح المنهج وإن لم يكن
عليه أثر دم لأن الظاهر أن موته بسبب الحرب أي ولو احتمالاً كما في المثال الأخير أهـ بزيادة
وإنما لم يخرج ذلك على القوانين في تعارض الأصل والغالب لأن السبب الظاهر يعمل به ويترك
الأصل كالورأينا ظلية تبول في الماء فرأينا متغيراً فإنا نحكم بنجاسته مع أن الأصل طهارة
الماء (قوله قبل انقضاء الحرب) وكذا الوفاة مع الحاقها لذلك بالقبليته لأن ذلك أولى من مات
بعده وليس فيه الحركة مذبح أهـ قرر شيخنا البراوي (قوله وليس فيه) الواو للعمال وهو
قبلي في قوله أم بعده وخرج بذلك ما لو مات بعده وفيه حياة مستقرة فليس بشهيد قال في شرح
المنهج بخلاف من مات بعد انقضائها وفيه حياة مستقرة بجراحة فيه وإن قطع عوته منها قال

(قوله حيث لا مال) هو
راجع لجميع ما قبله (قوله
والى الكفار الخ) الأولى
والإضافة الخ إذ لا هنا
واعلمها نخصة وقته
كذلك أهـ لكن لا يظهر
على نخصة الهشي التي فيها
قوله بمركبة كفار بالإضافة
(قوله بأن أقيم الخ) له
تبعهم ليناسب فرجهم

الشورى وينبغي أن يكون شهيدا في حكم الآخر لانه لا يتقاعب عن المبطلون والغريق ونحوهما (قوله فيسن دفنه في ثيابه) أي بعد نزعها منه عقب موته وعودها اليه عند التكفين اذ ينزع ثياب الميت التي مات فيها لانها تسرع اليه الفساد ولو نديا وشهدا على المعتمد ومحل الحنفية قوله في ثيابه وأما الدفن فواجب كالتكفين وسواء في ذلك ثيابه الماطخة بالدم وغيرها لكن الماطخة أولى ذكره في المجموع وهذا في ثياب اعتيد باسمها غالبا ولو حريرا أما ثياب الحرب كدرع ونحوها مما لا يعتد به غالبا كغز وفروة وجبة محشوة فيندب نزعها كما أثر المولى فان لم تكفه ثيابه غمت وجوبا على المعتمد بل يجب ثلاث اوقات ان كفن من ماله الى آخر ما مر (قوله فلا يجوز ان) كان المناسب للمتين ان يقول فلا يسنان لكن عدل عنه لصدق بالجو زرع أنهم ما يحرم ان قال في المنهج وشرحه ويجب غسل نجس أصابه غير دم شهادة وان أدى ذلك الى زوال دمه لانه ليس من أثر عبادة بخلاف دمها تحرم ازالته لاطلاق النهي عن غسل الشهيد ولانه أثر عبادة له ومحل حرمة ازالته اذا كان بالغ غسل اما بنحو عود فلا يحرم والفرق أن الغسل يزيد بالكلمة عيناً وأثر العود ينزل العين دون الأثر قاله سم نقلنا عن الرمي وماتة قدم محل في النجاسة غير المعنوية أما هي فلا تجب ازالته ولا تجوز ان أدت الى ازالة دم الشهادة على المعتمد (قوله والحكمة فيه) أي في عدم جواز ما ذكره فان قيل الانبياء والمرسلون أفضل من الشهداء مع أنهم يغسلون ويصل عليهم والحكمة الثانية وهي التعظيم متأدية فيهم أجيب بأن الشهادة فضيلة تنال بالاكتمال فغسلهم والصلوة الثانية وهي ولا كذلك النبوّة والرسالة لانهم ما يستأجرون كسبتهن قال ابو بصير

تبارك الله ما وحى بمكتسب * ولا نبي على غيب فيهم

وقال الاقاني ولم تكن نبوة مكتسبة * ولورق في الخير أعلى عقبه

افاده الزيادي بزيادة (قوله والتعظيم) بالجر عطف على أثر الشهادة من عطف الخاص على العام لانه من جملة أثرها وهو راجع لكل من عدم جواز الغسل والصلاة كما هو ظاهر قوله باستغنائه عن تطهيره الخ خلافا لما فهمه بعضهم من أن قوله ابقاء أثر الشهادة راجع لقوله دون غسله وقوله والتعظيم له راجع لقوله والصلاة عليه اذ لا يستقيم كلام الشارع حينئذ (قوله لان الله ورسوله شهدا بالجنة) فهو على هذا فعيل بمعنى مفعول وعلى الثاني بمعنى فاعل أي حي حاضر عنده وقوله وقيل غير ذلك من جملة أن الملائكة يشهدون قبض روحه وأنه يبعث وجره يتفجر دما فينمده بقلبه وعلى الثاني أنه يشهد يوم القيامة على الامم وأن روحه تشهد الجنة أي بخلاف ما فهمه من أنها لا تشارك في الشهادة كعادتها عليه الاحاديث الصحيحة والمراد تشهد بها حال موته بخلاف روح غيره (قوله مبطلونا) أي بمرض البطن سواء كان باسمه أو قرائح أو طحال أو استسقاء أو غير ذلك (قوله أو محدودا) أي ان زيد في حده كان كأن واجبه ثمانين فلهذا ما أو حده على غير الوجه المشروع كأن استحق الجلاء فقتل أو قبطه فاندفع بذلك ما يقال ان المقتول بحق غير شهيد وأجاب بعضهم بحمل الحكم بشهادته على ما اذا سلم نفسه لاستيفائه الخدمة نائبا لامتهالة حينئذ أمره تعالى فأشبهه من أنقى نفسه في حرب الكفار (قوله أو غريقا) لم يعض بركوب البحر كأن سير السفينه في وقت

(فيسن دفنه في ثيابه فقط)
أي دون غسله والصلاة عليه
فلا يجوز ان لا يخبر الدالة
على ذلك والحكمة فيه
ايداه أثر الشهادة عليه
والتعظيم له باب استغنائه عن
تطهيره ودعاء القوم له وهي
شهادة لان الله تعالى
ورسوله شهدا بالجنة
وقيل لانه حي بنص القرآن
وقيل غير ذلك كما بينته في
شرح الاصل وغيره وخرج
بشهادة المعركة غيره من
الشهداء كن مات مبطلونا
أو محدودا أو غريقا

اضطراب الرياح فالعمد أنه غير شهيد ولا يمنع ثم ادته ركوب السفينة اشرب الخمر حيث لم يمت
بغصقه وقوله أو غير ما أي لم يعص بغرفته كأي وناشزة (قوله أو طالب علم) أي وإن مات على
فراشه وإن طابه لغير الله تعالى كالحال والمفاخرة لقول الغزالي إن ما آله أن يكون إليه
تعالى قرره شيئا عظيما وهو في الزيادة ومن ثم بدأ الآية من مات مطعون أو في زمن
الطاعون أو بعده وإن طال كما استنبطه ابن حجر من الحديث الوارد في ذلك وفضل الله واسع
ومحله إن مكث في محله صابرا محتسبا يعلم أنه لا يصيبه إلا ما كتبه الله تعالى عليه ومنهم من الملية
طافوا من زنا على المعتمد والميت عشقاً أن عف عن الفواحش ولو نظر المحرم ما وكنتم بالعلم
يظهر حبه ولو لم عشق ولا يقال إن السنة الأخبار لا تانق ذلك محمول على غير محبة
العشق وسواء كان العشق إن يحل نكاحه أم لا كما رد على المعتمد وقول بعضهم إن عشقه
معصية لا تمكن إباحته فلا تنال به درجة الشهادة محمول على عشق اختيارى أما لو كان
اضطراباً يجمع العفة والكتمان بأن اضطرب إلى عشق امرأته اتفاقاً أو حيث يجوز النظر فوقع في
قلبه محبة من غير إرادة شيء لا يجوز حتى أدته إلى الهلاك فلا نزاع في شهادته وما أحسن قول
الشاعر
كفى المحبين في الدنيا عذابهم * ناله لأعديتهم بعد ما سقر
بلجنة الخلد ما واهم من خرفة * ينعمون بها حقاً صبروا
فكيف لا وهمو حباؤهم قد كتموا * مع العناف به ذاب شهيد الأثر
يا وراقصوا وما وفوا ما زالهم * حتى يروا الله في ذاب ما نالهم
والبيت الأول مذكور في متن المغني حيث قال وقول الشاعر يكنى المحبين الخ في نسبه إلى
الشعر المسمى أراد أنشاداً لا إنشاء والذان بعد درجائين كانا جالسين عنده في الخلاء عند
أنشاده البيت المذكور والرابع للشـيخ العزري ومنهم من غص بالخمر حين شربها فانه يموت
شهيداً ولكن ينبغي كتم ذلك عن العوام وبعضهم سـله على ما إذا غص بالقسمة فأساغها به
فشرق ومات (قوله والاسقاط) مأخوذ من السقوط يقال سقط الولد من بطن أمه ولا يقال
وقع وهو النازل قبل تمام أشهره وهي ستة ولحظتان أما النازل بعد تمامها فكال كبير مطابقاً
قاله الرمي وإيس كلام المصنف في ذلك لأنه لا يسمى سقطاً والحاصل أنه إذا نزل بعد تمام ستة
أشهر ولحظتين فما فوقه واجب فيه ما في الكبير من صلاة وغيرها وإن نزل ميتاً ولم يده له سبق
حياة على المعتمد وإن لم يظهر خلقه ولا يسمى هذا سقطاً كما مر وإن نزل قبلها فإن ظهر فيه أمارات
الحياة كاختلاج أو تحرك فيكذلك والافان ظهر خلقه وجب تجهيزه بالصلاة والافلاشي فيه
فيجوز رميه ولولا كلاب لكان يسر سقره بخرقه ودفنه وعبارة المتعجب مع شرحه والسقط إن
علمت حياته بصياح أو غيره أو ظهرت أماراته كاختلاج أو تحرك ككبير فيغسل ويكفن
ويصل عليه ويدفن والأى وإن لم تعلم حياته ولم تظهر أماراته وجب تجهيزه بالصلاة عليه
أن ظهر خلقه والأى وإن لم يظهر خلقه سن ستة بخرقه ودفنه دون غيرها اه باختصار
وهي عبارة محرومة (قوله كبكاه) ولو قبل انفصاله وهو بالمدرفع الصوت مع نزول الدمع (قوله
لم يستعمل) الاستعمال رفع الصوت قال في القاموس استعمال الصبي رفع صوته بالبكاء كاهل
وكذا كل منكم رفع صوته أو خفض اه (قوله فلا يصل عليه) أي تحرم الصلاة عليه اه

أو غير ما أو مقترلاً ظاهراً
أو طالب علم فيغسل ويصل
عليه وإن صدق عليه اسم
الشهادة فهو شهيد في ثواب
الآخرة لا في ترك الغسل
والصلاة التصريح بـ
ما ذكر من زيادتي (و) إلا
(سقطاً) بتثنية أوله (لم تبين
فيه أمارات حياة) كبكاه
وصياح وتحرك فهو أعم من
تعبيره في نسخة بل يستعمل وفي
أخرى بل يستعمل ولم يتحرك
(فلا يصل عليه مطافاً) أي
سواء بلغ أربعة أشهر أم
لا لعدم تيقن حياته
(ولا يغسل) كما لا يصل عليه
(قوله حيث لم يمت بغصقه)
أي ما يخالفه (قوله بأن
اضطرب إلى عشق الخ) الأولى
بأن نظر إلى أمره اتفاقاً كما
يؤخذ من مر

(الان بلغ أربعة أشهر) فيغسل لان الغسل أوسع بايامن الصلاة وهذا يغسل الذي ولا يصل عليه كما هو وحكم التكفين حكم الغسل اما اذا بان فيه اماره الحياة فيغسل ويصل عليه ليتيقن موته بعد حياته وعليه جل غير السقط يصل عليه ويدعى لوالديه بالمغفرة رواه ابو داود والترمذي وقال حسن صحيح (ولا يغسل من خيف تفتته) لكونه ميم ومما مثله للضرورة بل ييم (والحرم كغيره) فيما مر (ليكنه لا يقرب طيبا) كما كان وحنوط ولا يؤخذ شعره وخطره (ولا يغطى رأس الرجل ولا وجه المرأة) ابقاء لثرا للاحرام

(قوله أي فلا يصل على عليه) لا يدخل التذريع لان الشارح ذكر التيمم (قوله لان شرطها الغسل) لا ولي لان شرطها الطهر (قوله وجب اعادة ما ذكر) طاهر ما عاده جميع الغسل وليس كذلك بل انما يجب اعادة غسل محل النجاسة ولا يجب اعادة غسل جميع البدن لان الميت لا يفتن طهره بخلاف ستر ما زاد الخ أي ليس واجبا جزما

ق ل (قوله الان بلغ أربعة أشهر) أي وقد ظهر خلقة بان تخطط والافسكن لم يبلغها فالمدار على ظهور خلقة سواء بلغ ذلك أم لا فلو قال ان ظهر خلقة كافي المنهج كان أولى لكونه انما قيدهم الانهم اطمئنت ذلك وعبارة شرح المنهج بعد ما تقدم نقله والعبارة فيما ذكر بظهور خلق الا أدى وعدم ظهوره فتعبر الاصل يلوغ أربعة أشهر وعدم بلوغها جرى على الغالب من ظهور خلق الا أدى عند ما عبر عنه بعضهم بمن امكان نفخ الروح وعدمه وبعضهم بالتخطيط وعدمه وكما وان تقاربت فالعبارة بما قلناه اه (قوله يغسل الذي) أي ويكفن ويدفن على ما مر وقوله وحكم التكفين أي والدفن وقوله فيغسل ويصل عليه أي ويكفن ويدفن (قوله ولا يغسل من خيف تفتته) أي فلا يصل عليه لان شرطها الغسل قال في المنهج وشرحه فلو أنه ذكر كان وقع في حذر وتوعد راجعه وطهره لم يصل عليه لفقده الشرط انتهى ومثل ذلك الاقاف فيغسل ما تيسر من بدنه لان الميسور لا يسقط بالمسور ولا يصل عليه لعدم غسل كل البدن (قوله لكونه ميم ومما مثله) أي أو محروقا أو كان بحيث لو غسل تهرى قال في المنهج ومن تعذر غسله ييم وخرج بخوف تفتته خوف تسارع البلاء اليه بعد الدفن بأن كان به قروح وخيف من غسله ذلك فيغسل ولا مبالاة بما يكون بعده لان كل الاجزاء صائرة الى البلاء وكذا الولي يمكن قطع الخارج عنه بغسله فيصح غسله والصلاة عليه لا رعايته انه كالحي السالم وهو تصح صلاته وقضية تشييمه بذلك وجوب حشو محل الدم بنحو قطنه وعصبه عقب الغسل والمبادرة بالصلاة عليه بعد دمه حتى لو أخر للمصلحة او وجب اعادة ما ذكر ويغني ان يكون من المصلحة كثرة المصابين كافي تأخير الساس لاجابة المؤذن وانظار الجماعة ولا فرق بين أن يكون الخارج من الفرج أو من غيره (قوله بل ييم) أي وجوباً ومثل ذلك اذا لم يحضر الا الاجنبي في الميت المرأة أو الأجنبية في الرجل فييم الحاقا فقد الغسل بفقد الماء أي ييمه الاجنبي والنية فيه واجبة على المعتد وانما جاز من الاجنبي له في التيمم لانه أخف من الغسل وكذا لو كان عليه نجاسة (قوله فيما مر) أي الغسل وما بعده بكيفية التيمم المعتمدة شرعا وان لم تذكر هنا فصح الاستدراك بقوله لكونه الخ أما لو أريد بما مر المذكور هنا فقط فلا يكون للاستدراك وجه لعدم تقدم الطبيب فلا يتوهم ثبوته حتى يستثنى (قوله لا يقرب طيبا) أي يحرم أن يقرب ذلك للمحرم في ثلاثة أشياء بدنه وكفنه وما غسله ولو قال كافي المنهج ووجب ابقاء اثر احرام لكان أولى لافادته الحرمته بخلافه الواجب ولا فدية على من طيبه أو أزال منه شيئا وان حرم عليه (قوله وحنوط) بفتح الحاء وضم النون ويقال حنوط بالكسر نوع من الطيب قال الازهرى ويدخل فيه أي في تركيبه الكافور وذريعة القصب والصندل الاحمر والايض فهو مركب من هذه الاشياء وقال غيره الحنوط ما يخلط من الطيب للموتى خاصة ولا يقال لطيب الاحياء حنوط (قوله ولا يغطى رأس الرجل) عبارة شرح المنهج ولا يلبس المحرم الذي كرمه خيطا ولا يستر رأسه ولا وجهه محرمة ولا كفاهما بقا بن اهو هي أولى لاغادة حكم غير رأس الرجل ووجه المرأة قال الشوبري وانظر لو اختلط المحرم بغيره هل يغطى الجميع احتياطاً للستر ولا احتياطاً للاحرام وقد يتجه الثاني لان التغطية محرمة جزماً بخلاف ستر ما زاد على العورة (قوله ولا وجه المرأة) والخني كالمرأة وقوله ابقاء لثرا للاحرام أي لان الفسك لا يطل بالموت خلافاً للمالك وأبي حنيفة

وكان القياس بطلانه وبه أخذ من ذكره ولكن قدمنا عليه النص وهو قوله صلى الله عليه وسلم
 في المحرم الذي مات وهو واقف معه بعرفة لا تمسوه بطيب ولا تخمروا رأسه فانه يبعث يوم
 القيامة ملياً رواء الشيطان وتمسوه بضم التاء وكسر الميم أو بفتحهما كما قاله ع ش وخرج
 بالنسك الصلاة وكذا الصوم على الأصح فيبطلان بالموت وكذا الأحكام لانه للجمع على
 الزوج فينقطع عوت المدة فلا يحرم فيها تطيب ولا غيره بخلاف المحرم فان أثر الاحرام باق
 فيه بدليل الحديث المذكور وحمل ابقاء أثر الاحرام اذا مات قبل التحلل الاول أما بعد فلا
 يجب علينا ابقاء ذلك لانه لو كان حياً لم يزل كل شيء من محرمات الاحرام ماعدا النساء فكن
 كذلك اذا لفرق (قوله أخذ ظفره وشعره) ويردان اليه في الكفن ندياً وفي القبر وجوباً فيجب
 دفنهما معه أفاده في شرح المنهج وحواشيه (قوله لان أجزاء الميت محترمة الخ) ويحرم ختنه
 وان عصي بتأخيرها أو تعذر غسل ما تحت قفله وحيفة رقبتهما تحتها ان لم يكن فيه نجاسة
 فتعذر ازالتهما والادفن بلا صلاة عليه كما مر (قوله فلا تنتمك بهذا) أي بأخذ ظفره وشعره ثم
 لو تعذر غسله الا بخلق شعر رأسه لتأبده بسبب صبغ أو شحوه كأن كان به قروح وجعدها
 بحيث لا يصل الماء الى أصوله الا بآثاره وجبت وكذا لو تعذر غسل ما تحت ظفره الا بقاءه
 ولا فرق في هذا بين المحرم وغيره ولا فدية على من فعل به ذلك كما مر (قوله وسن في تكفين
 الرجل الخ) هذه طريقة ضعيفة تتبع فيها أصوله والمقدود وجوب ثلاث لفائف ذكرها أو أنثى
 بالقبور السابقة بأن كفن من ماله ولم يوص بأسقاط الزائد على الواحد ولم يمنع منه غريم
 مستغرق دينه للتركة وان كان في الورثة محجور عليه على المقدود والاقتصار على الثلاث سنة
 فالأزار واللفائفان ليست واجبة ولا مندوبة (قوله أزار) الأزار والمأثر ما يسترا العورة
 وتسميه العامة بالوزرة (قوله فني الصحيحين) هذا لا يناسب مدعاء بل يناسب المعقد الذي
 تقدم لان المتبادر أن كل ثوب من الاثواب الثلاثة يستتر جميع البدن (قوله ويجوز رابع
 وخامس) لكن الاولى الاقتصار على الثلاثة كما تقدم (قوله وفي تكفين المرأة) أي السنة في
 تكفينها ذلك وأما الواجب في حقها فثلاثة لفائف فالثلاث لفائف فالثلاثة في حق الرجل
 الاقتصار على الثلاث لفائف وهي في ذاتها واجبة وأما المرأة فالسنة في حقها غير الثلاث
 لفائف وهي أزار الخ فقط ووافقت الرجل في الواجب وخالفته في المندوب (قوله وهو
 القميص) أي الساتر لجميع البدن (قوله أم كانوا) مات في حياته صلى الله عليه وسلم وكذا
 جميع أولاده الا فاطمة فبعده بسنة أشهر وقال القسطلاني ولم تفصل تلك المدة وهي أفضل
 أولاده صلى الله عليه وسلم الا ما فضل الله تعالى به الله كوروقالت في رثاء أبيها

ماذا على من شمر بربا أحد

ماذا على من شمر بربا أحد

صبت على مصائب لو أنها

صبت على مصائب لو أنها

والغوى الى جمع غالبية طيب معروف ونقل ع ش عن شراح الجامع أن الموت مصيبة أي

بعد الكفر والعقل عنه أعظم وحينئذ فيسن أن يذكر من ذكره بالسانه وقلبه لانه يبعث

على الاعمال الصالحة والخير أكثر وأما ذكرها ذم الذات الموت فانه ما يذكر في كثير الاقله

ولا قليل الا كثره أي كثر من الامل والدنيا وقليل من العمل وهادم بالذال المجهمة أي قاطع

وبنا كذلك لمرئض اه (قوله والزيادة على الخمسة مكروهة) أي كراهة تنزيه على المعتد

ويذكره في غير المحرم أخذ
 ظفره وشعره في الأصح لان
 أجزاء الميت محترمة فلا
 تنتمك بهذا (وسن في تكفين
 الرجل أزار ولفائفان) فني
 الصحيحين قالت عائشة
 رضي الله عنها كنن النبي
 صلى الله عليه وسلم في ثلاثة
 أثواب ليس فيها قميص
 ولا عمامة ويجوز رابع
 وخامس بلا كراهة (وفي
 تكفين المرأة أزار وخار)
 وهو ما يغطي به الرأس
 (ودرع) وهو القميص
 (ولفائفان) رعاية لزيادة
 السترو كما فعل بابتنه صلى
 الله عليه وسلم أم كانوا
 والزيادة على الخمسة
 مكروهة في الرجل والمرأة
 للسرف

(قوله غير الثلاث لفائف
 وهي أزار الخ) أي الواجب

والمندوب

(قوله ومن كفن منها) أي من الرجل والمرأة ثلاثة أي كما هو الواجب في حق كل منهما وهذا هو المعتقد عندنا على ما سألنا عن الحنفية فالواجب اتفاق واحدة (قوله فهي لفائف) أي بعضها أو سبع من بعض (قوله يستتر كل منها جميع البدن) أي غير رأس المحرم ووجه المحرمة كما علم مما مر وقوله زيد أي على الثلاثة قص وعامة أي أن لم يكن محرما ورضي بالزيادة وارتأى أهل التمسيع فإن كان محرما لم يزد له لأنه لا يلبس مخيطا وكذا أن لم يرض به وارتأى أن كان محجورا عليه كصغير أو مجنون أو محجور عليه بسفه فيقتصر حينئذ على ثلاث لفائف أن كفن من تركته إلى آخر ما مر ولو دفن وسرق الكفن وجب تجديده وإن قسمت التركة ولوا كل الميت نحو سبع فهو للورثة إن لم يكن له أجنبي والأقله أن لم يصبه إرفاقهم فإن قصد ذلك فهو لهم وقوله تحتن أي اللفائف (قوله فيما ذكر) أي جميع ما تقدم حتى قوله ولا وجه المرأة كما سبق (قوله وفروض الصلاة على الميت الخ) وهي من خصائصنا الاصلاء بالثلاث كما قاله الفقهاء كنهائي المسالك في شرح الرسالة وعورض بصلاة الملائكة على آدم عليه السلام وأجيب بأن المراد بهم المصلين وكان المصل بهم اماما وله شيت ودفن هو وحوا به كنه كنه قاله ابن النعمان وقيل غير ذلك وأجيب أيضا بأن الذي من خصائصنا كونها على هذه الكيفية التي من جاتها قراءة الفاتحة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وشرعت بالمدينة الشريفة في السنة الأولى من الهجرة كما في سيرة الخليلي فمن مات من الصحابة بمكة المشرفة كخديجة لم يصل عليه صلى الله عليه وسلم وأول صلاة صلاها صلى الله عليه وسلم صلاها بالمدينة الشريفة على قبر البراء بن معرور وآخر المصنف الصلاة عن الغسل والتكفين إشارة إلى طلب تأخيرها عنهم ما وجوب في الغسل وتدفن في التكفين كما يأتي (قوله عثمانية) المعتقد أن سبعة كما في المنهج بأسقاط قوله النبوية بأولها أنه شرط لركن خلافا لما ذكره هنا وفي صفة الصلاة (قوله نبوية) أي كنية غير هاتين الصلوات في حقيقة تهما ووقتها هو أول العبادات وتعبيرية القرصية ولو في صلاة امرأة مع رجال والاكتفاء به وإن لم يقل كفاية كما تكفي نية الفرض في إحدى الخمس وإن لم يقيد بها بالغين وغير ذلك كندب الإضافة إلى الله تعالى ونسب قوله مسستة بلا وكذا عدد التكبيرات على الأقرب وجوبية الاقتداء إن كان مأموما والإبطال صلاته إن تابع في فعل أو سلام على مأمورا ولا يتصور عثمانية أدائها أو ضده أفاده الرمي بزيادة ولا تجب نية القرصية في صلاة الصبي على المعتقد كما في الصلوات الخمس (قوله وأربع تكبيرات) منها تكبيرة الإحرام ولو نقص عنها أثنى عشر بأن أحرم بها إنيته النقص لم تنعقد وأثنى عشر بطات ولو زاد عليها ولو عدل الم تطل صلاته لأنما ذكر وهي لا تبطل به وإن اعتقد أن الزائد أركان نعم إن والى الرفع فيه بطات وكذا لو زاد عددا معتقدا البطلان به أما لو زاد امامه عليه ما فلا تنس له متابعتها في الزائد لعدم سنه الإمام بل يسلم أو يفتقره إليه لم معه وهو أفضل لما أكد المتابعة فلو تابعه فيه لم تبطل صلاته يومئذ يمسرات بحجود الصلوات لا يدخل صلاة الجنائز اه أفاده الرمي بزيادة (قوله وقرن النبوية) هذا ابتداء على ما أسلفه في أركان الصلاة لكنه شبهه ثم على أن الأكثرين لم يعدوا قرن النبوية بالتكبير كما بل جعله كالبزمن النبوية كالوضوء ونحوه وأصل ترك ذلك هنا كنهنا بتمام أو غير ذلك اه شوبري وتقدم التنبية على ذلك (قوله بأولها) هو تكبيرة الإحرام (قوله وقيام القادر) أي ولو صليا وامرأتهما مع رجال وإن وقعت لهما نافله رعاية لصورة الفرض فإن

ومن كفن منها ثلاثة فهي لفائف يستتر كل منها جميع البدن وإن كان الرجل في خمسة زبد قص وعامة تحتن (ومنها) أي المرأة فيما ذكر (الحنفية) احتياطاً وهذا من زيادتي (وفروض الصلاة) على الميت عثمانية (نبوية وأربع تكبيرات وقرن النبوية بأولها أو قيام القادر) (وفرضه النافلة) أو بداهة اعتدالها

(قوله في فعل) انظر ما اراد به هنا

يجز عن القيام قعد فان مجز عنه اضطرر فان مجز عنه استلقى فان مجز عن ذلك أو ما كافي غيرها
 (قوله بعد التكبيرة الاولى) هذا بيان للافضل فقط والافضل قد أنه ليس للفاتحة محل مخصوص
 حيث لم يشرع فيها تعقيب الاولى بل تكفي قراءتها بعد الثانية أو الثالثة أو الرابعة ولا يجب
 الترتيب بينهم وبين ذكر ما آخرها اليه وان كان ذلك هو الافضل فيجوز اخلاء الاولى عنهم أو ما
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فتعني بعد الثانية والدعاء يتبعين بعد الثالثة أما لو شرع
 في الفاتحة عقب التكبيرة الاولى فلا يجوز له قطعها وتأخيرها لما بعد ها وكذا لا يجوز أن يقرأ
 بعضها في ركن هو بعضها في آخر لان هذه الحصلة لم تنبت هذا كله في الموافق أما المسبوق فيكبر
 و يقرأ الفاتحة وان كان امامه في غيرها رعاية ترتيب صلاة نفسه والفرق بينه وبين الموافق أن
 الاصل في الفاتحة أن تكون في الاولى فعمل به في المسبوق وخواف في الموافق لم يدرك عند
 الشافعي وهذا هو المعتمد الذي قررره شيخنا عطية وغيره خلافا لما في شرح المنهج لما قاله قل هذا
 صحيح خلافا لمن نعتبه به هذا ان أدرك مع الامام فمنا يسع الفاتحة فان لم يدرك معه ذلك بان كبر
 تكبيرة التحريم فكبر الامام الثانية مثلاً سقطت عنه القراءة ويحملها الامام قال في شرح
 المنهج فلو كبر امامه أخرى قبل قراءتها سواء أشرع فيها أم لا تابعه في تكبيرة وسقطت
 القراءة عنه وتدارك الباقي من تكبيره و ذكر بعد سلام امامه كافي غيرها من الصلوات ويسن
 أن لا ترفع الجنازة حتى يتم المسبوق ولا يضر رفعها قبل اقامته وان خرجت من المسجد وبعدت
 يا كثر من تلثم ثمة ذراع وتحوات عن القبلة لانه دوام بخلاف ما لو أصرم وهي سائرة فيشترط
 عدم انحرافها عن القبلة حال التحريم فقط وعدم البعد بينه وبينها باكثر مما صهر من أول الصلاة
 الى آخرها ولا يشترط عدم حائل اه بن زيادة (قوله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أما
 السلام عليه فلا يسن على المعتمد ويكون ذلك مستثنى (قوله بعد الثانية) قال في شرح المنهج
 ان عمل السلف والخلف وتسبب الصلاة على الآل فيها والدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقبها
 والحمد قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه والافضل أن يقول الحمد لله رب العالمين
 وخرج بالصلاة على الآل السلام عليهم فلا يسن على المعتمد وتقدم أنه يتعين أن تكون الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية فلا تجزئ في غيرها (قوله بنحو اللهم ارحمه) أي بهذا
 ونحوه من كل دعاء أخرى ك اللهم الطيب به أو لطيف الله به فلا يكتفي بدنيوي الا ان آل الى
 اخر وى ك اللهم اقض عنه دينه لان ذلك يتقعه بفكر روجه في الآخرة ومن المستنون اللهم
 اغفر لحينا وميتنا وشاهديننا وأغنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانثانا وانما يصح الدعاء للصغير
 بالمغفرة لانهم لا تستدعي سبق ذنب بل قد تكون بزيادة القربات كما يشير اليه استغفارته صلى
 الله عليه وسلم في اليوم والليلة مائة مرة اللهم من أحبيته منا فاحبه على الاسلام ومن توفيته
 منا فتوفه على الايمان اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده ثم يقول اللهم ان هذا عبدك وابن
 عبدك الى آخر الدعاء المشهور ولكن محل الاتيان به في البالغ ولو مجتونا بالغ ودام بجنونه الى
 موته لان الجارى على الصلاة التمسك بها الدخيل فيه قول فيه مع الاول اللهم اجعله فرطاً لا يوبه
 أى سابقاً له مقام صالحهم في الآخرة وسلفاً وذخراً بالذل المجهمة وعظيمة أى موعظة واعتباراً
 والقصد لازمها وهو النور بالمطلوب وشبه ما وثقل به موازينهم ما فرغ الصبر على قلوبهم ما

(بعد) التكبيرة (الاولى)
 والصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم بعد الثانية
 ودعاء للميت بنحو اللهم
 ارحمه اللهم اغفر له (بعد
 الثالثة وتسلية اولي)

ولا تقتنه ما بعده ولا تحرمه ما أجزه لأن ذلك مناسب للعالم وانما كنى هذا الدعاء لاطقل مع
قواهم انه لا بد في الدعاء للميت أن يخص به شئ من النص في هذا بخصوصه وهو قوله صلى الله
عليه وسلم والسقط يصلي عليه ويدعى له بالبركة والعافية والرحمة والبركة لو دعا له بخصوصه كنى
ولو تردد في بلوغ المراهق فالأحوط أن يدعو به أو يخصه بالدعاء بعد الثالثة ويكفي أن يدعو
له بالرحمة مثلاً ومحل ما ذكر في الأبوين الحيين المسلمين فإن لم يكونا كذلك أتى بما يقتضيه الحال
وحرم الدعاء لهما ما بالمغفرة والتفاعة ونحوهما إن علم كفرهما كعبية الصغرى للساجي بل
يدعوه بالرحمة مثلاً نعم إن أراد مغفرة غير الشرك جاز ذلك فإن جهل إسلامهما فالأولى أن
يعلم عليه خصوصاً في ناحية يكثفها الكفار ويؤثت الضمائر في الدعاء المشهور وإن كان
الميت أتى فيه قول هذه أمته وبنت عبدك الخ أو يدكر على إرادة الشخص أو الميت ويعرف في
الخطبة بالمملوك أو المخلوق مثلاً أو يقول في ولد الزنا وابن أمته ولو صلى على جماعة أتى بما
يتناسب وأعلم أنه لا يحصل له القيروط من الأجر الوارد في الحديث بمجرد الصلاة على الجنائز بل
لابد من شهودها من بيت أهلها حتى يصلي عليها فإن شهد جنازتين مثلاً من مكانهما حتى يصلي
عليهما صلاة واحدة فلا بكل جنازة فيراط أن تعدد محلها ما وكذا إن اتحد فيها يظهر نظر إلى
تعدد الجنائز ولا يمنع من ذلك اتحاد الصلاة كما قاله السبكي (قوله كسائر الصلوات) أي في
كيفية وتعدد وغيرهما كان يلتفت حتى يرى خدماً الأيمن فاليسر ولا يقتصر على تسليمه
يجعلها تلقاه وجهه خلافاً لبعضهم ويؤخذ من التشبيه عدم استحباب زيادة ربه كانه وهو
كذلك خلافاً لمن استحبها أه أفاده الرمي ويصح أن يكون قوله كسائر الصلوات راجعاً للجميع
ما قبله مما يأتي فيه وهو قياس أدون وقدمه على النص لأنه أوضح في الدلالة وأقوى (قوله ابن
حنيف) بضم الحاء المهملة بلفظ المصغر (قوله من السنة) أي الطريقة فلا يرد أن ذلك
واجب ومن المقرر في فن المصطلح أن قول الصحابي من السنة كذا أو نحوه له حكم المرفوع
(قوله أن يكبر) أي أربعا كما في رواية أخرى وإمكن إذا حمل كلامه عليها لا يصح العطف بقوله ثم
يقرا الخ لأن ظاهر حديثه أن قراءة الفاتحة وما بعدها بعد التكبيرات الأربع وليس كذلك
الآن يراد أربعا موزعة وقوله ثم يقرأ بأم القرآن أي بعد الأولى وقوله ثم يصلي على النبي صلى
الله عليه وسلم أي بعد الثانية وهكذا الأولى أن يراد بالتكبير في قوله أن يكبر تكبير التحريم
ويكون قد حذف من الثاني دلالة الأول والتقدير ثم يكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
ثم يكبر ويخلص الدعاء وهكذا هذا إن كانت الرواية الأخرى كرواية الشارح والأفلاش كال
(قوله مخافة) أي سر اليل كانت الصلاة أو غيرها فلا يطالب الجهر في شئ من صلاة الجنائز مطلقاً
إلا في التكبيرات من الإمام والمبلغ إن احتج إليه كما في الرمي (قوله ويـلم) أشار بذلك الآن
الرابعة ليس فيها ذكر واجب كما سيأتي (قوله ولا يجب تعيين الميت) عبارة المنهج ولا يجب في
الحاضر تعيينه بأه أو نحوه ولا معرفته بل يكفي تمييزه نوع تمييز كنية الصلاة على هذا الميت أو
على من صلى عليه الإمام أو خرج بالحاضر لموصلي على غائب فإن أراد غائباً بخصوصه فلا بد
من تعيينه وإن أراد الصلاة على من صلى عليه الإمام أو على من غسل وكفن في هذا اليوم لم يجب
ذلك والمراد بالغائب الغائب عن البلد ولو خارج السور قري يامنه وعبارة المنهج وشرحه ونصحه

كسائر الصلوات مع
ما رواه الثاني بأسناد
صحيح عن أبي امامة سهل
ابن حنيف قال من السنة
في صلاة الجنائز أن يكبر
ثم يقرأ بأم القرآن مخافة
ثم يصلي على النبي صلى الله
عليه وسلم ثم يخلص الدعاء
للميت ويصلي وذكر
العبدية هنا وفيما يأتي
من زيادتي ولا يجب تعيين
الميت بل يكفي نية الصلاة
على هذا الميت

(قوله وتعدده) هذا لا يناسب
الأذا أطلق السلام مع
أنه قيده بالأول (قوله لا يلا
كانت الصلاة أو غيرها)
وقيل يجزئ فيها اليل ذكره
البلال

على غائب عن البلد ولودون مسافة القصر وفي غير جهة القبلة والمصلى مستقبلا لانه صلى الله عليه وسلم أخبرهم بموت النجاشي في اليوم الذي مات فيه ثم خرج بهم الى المصلى فصلى عليه وكبر أربعاً أما الحاضر بالبلد فلا يصلي عليه الا من حضره باختياره وكما صلاة على الغائب الصلاة على القبر اذا كان قبر غير نبي كما ذكره في المنهج ايضا ولا تصح الصلاة على القبر والغائب وقت القطر الغرض الا اذا كان المصلى من أهل فرضها وقت الدفن على المعتد بأن يكون بالغاً عاقلاً متطهراً واعلم أنه يشترط لصحة الصلاة على الميت الطهر والستر وغيرهما من شروط بقية الصلوات ما عدا الوقت وقيل لا يشترط لها طهر لان المقصود من الدعاء وهو مذهب الشعبي وابن جرير وعند أبي حنيفة يجوز التيمم لها ولو على شاطئ نهر ويشترط زيادة على ذلك تقدم طهر الميت بماؤه أو تراب فلو تعذر كان وقع في حفرة وتعذر اخراجه وطهره لم يصل عليه وعدم التقدم عليه ابتداء اذا كان حاضر ولو في قبر فان كان غائبا جاز ان تقدم عليه كما مر وأن يجهر به ما كان واحداً بأن لا يكون بينهما حائل وأن لا يزيد ما بينهما ابتداء على ثلثمائة ذراع تقرئ ساتريلا للميت منزلة الامام وخرج بقوله ابتداء ما لو نوى على جنازة ساثرة كما مر هذا في غير المسجد أما فيه فلا يضر البعد ولا حيلولة أبنية نافذة أو أبواب مغلقة ومقتضى هذا أنه اذا كان في محمية عليهم أغطية وصلّى عليه خارج المسجد لا تصح لان الباب المردود يضر بين الامام والمأموم في غير المسجد فيجب رفع الأغطية ولكن قرر شيخنا البراوي أنه لا يضر ذلك ولو كانت السحلية مسمرة أو معمولة من حديد لان المقصود من الصلاة على الميت الدعاء وهو حاصل من الصلاة خلف الامام التبعية في الافعال ليرتب عليها الثواب وتحمل السهو وغير ذلك وهو غير حاصل مع الحائل (قوله فان عين الخ) عبارة المنهج وشرحه فان عينه كزيد أو رجل ولم يشر اليه واخطأ في تعيينه فبان عروا واهراً لم تصح صلاته لان ما نواه لم يقع بخلاف ما اذا أشار اليه وان حضر موقفي نواهم أي نوى الصلاة عليهم انتهى أي وإن لم يعرف عددهم ولو أصرم على ميت ثم حضر آخر وهو في الصلاة تركه حتى يفرغ ثم يصلي عليه لانه لم ينو ولو صلى على بعضهم ولم يعينه ثم صلى على الباقي كما ذكره في المنهج ولو اعتقد أنهم عشرة فكانوا أحد عشر أعاد الصلاة على الجميع لان فيهم من لم يصل عليه وهو غير معين بخلاف ما لو اعتقد أنهم أحد عشر فكانوا عشرة فلا يظهر الصحة ولو صلى على حي وميت صحت على الميت ان جهل الحال والا فلا أو على ميتين ثم نوى قطعها عن أحدهما بطلت فأما الرمي (قوله نعم ان أشار) كما ذكره في المنهج هذا أو الحاضر أو الذي في المهراب أو الذي أمام الامام والمراد الإشارة القلبية وان لم توجد إشارة حسية (قوله لا دعاء افتتاح) أي وان صلى على قبر أو غائب كما يقره من التعاميل اه قل (قوله ودعاء للميت بعد الرابعة) ويندب أن يقول فيها اللهم لا تحر منّا بفتح التاء وضمها أجرة أي أجز الصلاة عليه أو أجز المصيبة به لان المسلمين كالأعضاء الواحد ولا تقتضيه عدم أي بالابتلاء بالامساك في الفعل الساقف والخلاف ولان ذلك مناسب للحال ويندب تطويها بقدر التكبيرات كلها وان لم يكن فيها ذكر واجب فيه رافقها الذين يحملون العرش ومن حوله الى قوله العظيم هذا ان لم يفتت تغير الميت والا فلا تطول ولو تخلف عن امامه بلا عذر بتكبيره حتى شرع امامه في أخرى كان كان في الاولى وقد شرع امامه في الثالثة بطلت صلاته اذا لاقت داهنا انما يظهر في التكبيرات

(قوله متطهراً) راجعه
وحرره وانظر هل المراد
متطهراً حتى من الحدث
الاصغر أو من نحو الحيض
فما يمنع الوجوب فقط

فان عين واخطأ لم تصح
صلاته نعم ان أشار الى الميت
صحت (وسن) الصلاة للميت
(نعوذ) قبل القراءة لا دعاء
الافتتاح ابتداء هذه الصلاة
على التخفيف (ورفع
اليدين) حذوا المتكبرين
يتقيد بدزنته بقولي (في كل
تكبيرة ثم وضع يدهما على
صدره ودعا للميت بعد
الرابعة وتسليمة ثانية)
كما في الصلوات في بعض
ذلك

وهو تخلف فاحش يشبه التخلف بركمة اما اذا نزع امامه في الشائبة وهو في الاولى فلا تبطل
 لانه يطلب تأخير تكبير الموم عن تكبير الامام فان كان ثم عذر كنهان للفاجمة أو للصلاة
 فلا تبطل وان سلم الامام على الرابع والتقدم كالتخلف بل أولى على الرابع أيضا (قوله في الباقي)
 أي وهو الدعاء للميت ورفع اليدين أربع مرات (قوله وسن اظهره امة للقبر) وكذا يسن
 أن يرفع شبرا تقريرا يعرف فيزار ويحترم ولأن قبره صلى الله عليه وسلم رفع نحو شبر وكان مبنيا
 بتسع ابنات فان لم يرتفع ترابه شبرا فالوجه أن يراى وطمسه مكروه ومحل سن ارتفاعه اذا كان
 بدارنا أو لومات مسلم بدار الكفار فلا يرفع قبره بل يخفى لئلا يتعرضوا له اذ يرجع المسلمون ويلحق
 بذلك الامكنة التي يخاف بثبهم السرقة كقننه أو لعداوة أو نحوهما كان كان الميت سنيا ودفن
 بالمبدعة وخيف عليه من بثبهم وتسطيحهم أولى من تسفيهه كما فعل بقبره صلى الله عليه
 وسلم وقبر صاحبه وكره بالوس على قبر محترم بلا حاجة ووطء عليه وفي معناه ما الاتسكاه عليه
 والاستناد اليه فان كان ثم حاجة بأن لا يصل الى ميتته أو لا يمكن من الحفر الا بوطئه فلا كراهة
 وكذا ان كان قبر غير محترم كارتد وحري ولا حرمة القبر الذي في نفسه لكن ينبغي اجتنابه لاجل
 كف الاذى عن أحبائه اذا وجدوا ويكره المكث في مقابرهم وخرج بالجلوس وما بعده البول
 والغائط فيصرمان على قبر المحترم بالاجماع وعليه محل حديث لان يجلس أحدكم على جرة فخلص
 الى جملته خير له من أن يجلس على قبر أي البول أو الغائط اه ولا يكره أن يمشي بين المقابر
 يفعل بل يجب أبسه ان خيف التخييس (قوله على رأس القبر) ليس بقيد بل يندب وضع شيء
 من ذلك عند رجليه أيضا وقوله أي حضرة عظيمة يؤخذ منه أنه يندب عظم الحجر وكذا نحو مما
 مر لان القصد بذلك معرفة قبر الميت على الدوام ولا يثبت كذلك الا العظيم اه أفاده الرمي (قوله
 عثمان بن مظعون) هو أول من دفن بالبقيع من المهاجرين وقوله وقال أنه لم يعنى أعلم من
 العلامة أي اجعل ذلك علامة والذي في المجموع نعلم بضم النون وسكون العين اه أفاده
 خضر نقلا عن العباب (قوله قبر أخى) أي من الرضا ع لانه صلى الله عليه وسلم ليس له أخ
 ولا أخت من النسب اذ لم يلد أبوه ولا أمه غيره (قوله وأدفن اليه من مات من أهلي) يؤخذ
 من ذلك أنه يندب جمع أهل الحي بموضع واحد من المقبرة ويندب أيضا زيارة قبور المسلمين لرجل
 نحرير مسلم كنت تهتم بكم عن زيارة القبور فنزروها ولا بأس بتقبيل أعتاب الاولياء وأضرحتهم
 وخرج بالرجل الاثنى والخمى فزيارتهم مأمورة وقله صبر الاثنى وكثرة جوعها وألحق بها الخمى
 احتياطاً ثم يندب لهم ازيارة قبره صلى الله عليه وسلم وكذا قبور رسائرا الانبياء والعلماء والاولياء
 ويندب أن يسلم الزائر فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون اللهم
 لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بهم اه ودار بالنصب على الاختصاص أو الجوع على تقدير مضاف
 أي أهل دار وورد أن الميت يرد ذلك ولا ثواب له عليه لانقطاع التكليف ويندب أن يقرأ عنده
 من القرآن ما يفسر ويدعوه به الى القبلة لان الدعاء ينفع الميت وهو عقب القراءة
 أقرب الى الاجابة وسياق في الوصية أن القراءة تنفع الميت في الاث موضع اذا قرأ بحضرته أو
 في غيبته لكن دعاه عقبها أو قصدهم او ان لم يدع له وان يقرب من قبره بحيث يسمعه كقربه منه
 في زيارته حيا احتراماً له حيث كان احترامه حيا لاجل علمه أو صلاحه أما غير ذلك ككونه جبارا

وورد السنة في الباقي
 (وسن اظهره امة للقبر
 بابن) أي طوب لم يصرق
 (أو غيره) كآبر وقصب
 وحديث بان يوضع شيء
 من ذلك على رأس القبر
 أي داود يسنه اذ يجب أنه
 صلى الله عليه وسلم وضع
 حجر أي حضرة عظيمة عند
 رأس عثمان بن مظعون
 وقال أنه لم يقرأ في ردفن
 اليه من مات من أهلي

فلا اعتبار به (قوله بئانه) أي بظاهر الأرض أو باطنها ومحل الكراهة في غير المسبلة
والموقوفة أما المسبلة فهي ما جرت عادة أهل البلد بالدفن فيها ولم يسبق إمام لك لاحد بل جهات
كذلك عند الأحياء والموقوفة وهي ما وقفها مالكم بأصيغة وإن لم يعرف فيحرم البناء فيها سواء
كان يباطنها أو ظاهرها ويجب هدمه على الحاكم لا الاتحاد ومنه وضع الأبحار المشهورة الآن
المعروفة بالتركيبة وهي أربعة أبحار فيحرم ما لم يخف نبشها أو دفن ميت عليه والأفلا حرمه
ولا كراهة في قبور رفقو الصالحين كالأنبياء والشهداء فيجوز بناؤها والأحياء الزيادة والتبرك
قال بعضهم ولو بقبة وأفتى به الحلي وأمر به الشيخ الزبدي مع ولايته للشيخ الزبدي في تربة
الجاورين فقال له بعضهم يا سيدي أأما هو حرام فقال نعم أنا أمر به وإن كان حراما له والمعقد
حرمه بناء القبة في المسبلة والموقوفة وقد أفتى العز بن عبد السلام بدم ما في القرافة وأما أمر
الشيخ الزبدي بذلك فلا يدل على الجواز لا حقال أنه قلنا أحسد أقال به ويستثنى من ذلك قبة
الإمام الشافعي رضي الله عنه لكونه في دار ابن عبد الحكم وكان المحل المدفون فيه محل سكن
وقد مر بجنائزه في وسط المدكاكين حتى وضع في ذلك الموضع والمسبل انما هو ما كان يسفح الجبل
فلا عبرة بمن يقول بخلاف ذلك ويظهر من ما أفتى به ابن عبد السلام على ما إذا عرف حال البناء
في الموضع فإن جهل بأن لم يعرف هل حدث بعد الوقف أو التسبيل أو قبله ترك جلا على وضعه
بحق كافي الكائنات التي تقرأ أهلها عليهم في بلادنا حيث جهلنا حالها وكافي البناء الموجود على
حافات الأنهار والشوارع (قوله تبييضه) ولو بما كماله إلا أن خيف نبشه وخروج به تطيينه
فلا يكره خلافا للإمام والغزالي أعدم الزينة فأيتهل أهل القرى من ذلك أيام الأعياد لا كراهة
فيه (قوله وكره أيضا الكتابة عليه) أي ولو اسم صاحبه ولو في لوح عند رأسه أو نحو عالم أو صالح
في ندب كتابة اسمه وما عجزه بقدر الحاجة إليه عرف عند طول المدة بزار وشمل كتابة القرآن
وغيره وما ذكره الأذري من حرمة كتابة القرآن على القبر لئلا تعرضه للدرس والتجاسة والتلوين
بصد يد الموتى بتكرار السنن مردود باطلا فم لا سيما والمذكور غير محقق لكن لا يجوز كتابة شيء
من القرآن أو الأسماء المعظمة على أقائق الكفن صيانة لذلك عن الصد يد وسن رش القبر بما
إن لم ينزل عليه مطر والاكتفى به خلافا لقل ووضع نحو الجريد عليه كالريحان والبرسيم وإن
كان عليه نبات والفرق بينهم أن القصد من ذلك زيادة الرحمة والتسبيح والحكمة في رش
الماء التفاؤل بتبريد المضجع وحفظ القراب وهو حاصل بماء المطر ويكره رشه بماء الورد

(كتاب الزكاة)

قدمها على الصوم والحج مع أنهم ما أفضل منها مراعاة للحدوث الناظر إلى كثرة أفراد من تلزمه
على أفراد من يلزمه وإضافته هي مظنة للجنح بالحلب الناس للدين المحبة زائدة وفرضت
في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر وبكفر جادها إذا كان مجمعا عليهم بدون
الختلاف فيما كزكاة التجارة ومال الصبي ومن جهل وجوبه فإن كان ممن يخفى عليه ذلك لكونه
قريب عهد بالإسلام عرفه ونهى عن العود فان جدد بعد ذلك كفر فان اعتقد وجوبه أو امتنع
من إخراجها فإن كان في قبضة الإمام أخذت من ماله قهرا أو أفاضله كإفادت الكتابة رضي الله

(وكره بناؤه) أي التبر
(بأجر) أي طوب محرق
أو غيره كالب وجر (و) كره
(تبييضه) بصب ونورة
(وتعبيير) بماء كراولي
وأوضح مما عجز به الكراهة
لأنه عن ذلك في مسـلم
وغيره وكره أيضا الكتابة
عليه لأنهم في الترمذي
(كتاب الزكاة)

تعالى عنهم وان اعتقد وجوبها أخرجهما استحق الحد وفيه نزل قوله تعالى خذ من أموالهم
صدقة الآية فالتاس في الزكاة ثلاثة أقسام (قوله وما يذكركمها) أي من التي هي الغنيمة
والكفارة والفدية ووجهها في كتاب تبعا لأصوله والأخالفه ما يذكرونه مفرقة فالفدية في كتاب
الحج والكفارة في أبواب متعددة كالصوم والظهار والتي هي الغنيمة في كتاب الجهاد (قوله هي
لغة التطهير) قال تعالى قد أفلح من زكاه أي طهرها من الآفات ومن واقعة على نفس والضمير
المستتر لله تعالى أي قد أفلحت نفس طهرها الله تعالى وقوله وغيرهما كالأدح قال تعالى فلا
تزكوا أنفسكم أي غداها على سبيل الفخر أما على سبيل التحدث بالنعمة فطالوب كما هو طريقة
المحدثين وعند الصوفية الأولى عدم ذلك سلوكا لطريق التواضع وتطابق أيضا على النحو ويقال
التمسك بالمدأ ما بالقصر فصدف النار النمل وعلى البركة وزيادة الخير يقال زكا الزرع إذا غما وزكت
النفس إذا بورك فيها وفلان زكا أي كثير الخير (قوله لما) أي لقد رمن المال يخرج شيء
بذلك للمناسبة بينه وبين المعاني اللغوية المذكورة لأنه يظهر الخرج من الثمن والخروج منه
عن ندب مدحه بحق المستحقين وعن كونه كنزا يصلح شأن الخرج ومدحه أي يكون سببا في
مدحه ويغني الخرج منه والمناسبة على البقية ظاهرة والقدر الذي يخرج هو العشر فيعاسق
بالمائة ففقهه أو نصفه فيمانيه مائة أو ربعه في الذهب والفضة أو الخمس في الركا أو
ما ورد من الشارح في الحيوان ككنت مخاض عن خمس وعشرين في يخرج امامة در
بالجزئية أو بمائتيه الشارح (قوله عن مال) هو ذهب وفضة وابل وبقرة وغنم وزرع
ونخل وكرم فوجبت في هذه الأصناف الثمانية للأصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى
انما الصدقات للفقراء الآية وأما زكاة التجارة فترجع للفقراء لأنها تقوم به والمال المذكور
بعضه حولى وبعضه غير حولى وقوله أو بدن ولا يشترط أن كانه حولى لوجوبها عن ولد قبل
الغروب (قوله على وجه مخصوص) منه وجود الشروط الأربعة الآية وافتقار الموانع
وقية الدافع عنه لما لا يخذ عنه مال فاذن يرق انسان شيئا ونوى جعله من الزكاة يرى
المالك منها عنده (قوله وآتوا الزكاة) الأصح ان هذه الآية مجملة بينتم السنة لانهم يعلم منها
قدر الخرج ولا المال المخرج منه ولا الخرج له وكذا قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة التي
استدل بها في شرح المنهج وانما يصح الاستدلال به ما مع أن الجمل هو الذي لم تتضح دلالاته
فلا يسوغ الاستدلال به كافي الأصول لان القصد الاستدلال على مطلق الوجوب وهذا
يدلان عليه دلالة واضحة فلا على بيان الخرج منه والقدر الخرج للذان دلالاته ما علم ما غير
واضحة وقيل انهما عامتان وقيل مطلقتان ولا اشكال حينئذ في الاستدلال بهما (قوله بنى
الاسلام على خمس) اعترض بان فيه بناء الشيء على نفسه لان الاسلام هو الاعمال الظاهرة وهي
هذه الخمس وأجيب بأنه من بناء الكل على الاجزاء كبيت البيت على الأعمدة وأن على معنى
من وفى معنى في تركيب أى تركيب من خمس تركيب الكل من الاجزاء هكذا قيل والحق أن
الاعتراض لا يرد لان الاسلام ليس هو الاعمال الظاهرة بل اعتقادها والاذعان لها فهو
غيرها ومبني عليها من بناء الشيء على متعلقه أى أن الاسلام متعلق بهذه الاشياء (قوله
لحق الله تعالى) علة المحذوف تقديره انما جاءت هذه الاشياء في باب وان ذكرها الفقهاء
مفرقة لان كلامها حق الله تعالى أى بجوامع ذلك فالقصد الخرج زكاة حق الله تعالى

وما يذكركمها هي الغنيمة
التطهير - من الاصلاح
وغيره أو تبرعها باسم الله
يخرج من مال أو بدن على
وجه مخصوص والاصل في
قبل الاجماع آيات كقوله
تعالى وآتوا الزكاة وأنخبار
كخبر في الاسلام على خمس
(يجب) في المال (يلق الله
تعالى) خمسة (زكاة وفي
وغنيمة

(قوله عند مالك) هو قول
ضعيف عندهم ومع ذلك
مقبول باعتناء المال (قوله
عنه المحذوف) فيه بعد
والأولى تعليقه بيجب

وكذا البقية لا يقال التي هي الغنمة أيضا - قال تعالى بل حقه خمس مما لا تاتون قال كلامه على تقدير
مضاف أي خمس في خمس غنمة أيضا سب ما قبله وما بعده أو غلب الاكثر وهو الزكاة والكفارة
والقدية على الأقل وهو التي هي الغنمة وغيره من الكل بأنه حق الله تعالى نظر الى أن في الأقل
الذكور - قال تعالى (قوله وكفارة) أي لعين وظهار وجماع ورمضان وقتل وقوله وفدية أي في
ارتكاب محظور في الحج وقد تسمى كفارة وسباق تفصيل ذلك وقد ذكر المصنف الخمسة على
هذا الترتيب وقدم منها الزكاة لانها المقدود الاصل بالتبويب فقال فجب الزكاة الحج وقوله في
خمس أي اجمالاً وغاية تفصيلها كما مر وفي بالنسبة للاربعة الاول على حقيقتها وهو الظرفية
والاخيرة السببية أو بمعنى عن فيكون في كلامه استعمال المشترك في معنيين على القول بجواز
ذلك ويكون المراد بالزكاة في قوله فجب الزكاة مطلقاً لا يشترط كونها مالية على طريق شبهة
الاستخدام لان زكاة البدن لا تعلق لها بالمال وقوله ناض أي نقد ذهب وفضة وان لم يشترطه
حول كالمعدن والر كاز ولذا قال ومنه المعدن والر كاز لا يشترط لهما حول وانما قال ذلك
دفعاً لما يرد عليه من أن الاصل ذكرهما ولم تذكرهما أنت فأجاب بانهم ما من الناض وجعلها
من ذلك لانه لا ينافي قوله الا في أعني الذهب والفضة غير المعدن والر كاز لان ما هنا تفسير لغوي
وما يأتي تفسير مراد بقريئة افرادهما ما يباب مستثنى (قوله ومال تجارة) أي في قيمته لانها
متعلقان الزكاة فرجع ذلك الى الناض واعلمهم انما أفردوهما لاختصاصه بزيادة أحكام كما يعلم مما
يأتي (قوله ونعم) أي ابل وبقراءه لينة وفنم ولا يحتاج لتقييدها بالاهلية اذ لا يقال لا يطبها غنم
بل شياه البر (قوله ونابت) شامل للزروع والنخل والكرم فالحق تر جيع لثمانية ان دخلت
عروض التجارة فيما قبلها والا كانت تسعة كما مر (قوله أي شروط وجوبها) أشار الى أن
شروطها في المقتن مقر ومضاف فيم وأن الكلام على تقدير مضاف ولم يذكر من ممالك النصاب
والتمكن من الاداء المناسبات في أن الاول سبب والثاني شرط لانها (قوله حربية) أي حقيقة
فلا تجب الزكاة في مال المجد لانها ليس حربية حقيقة بل هو كالخرفي الملك (قوله ولوليهض)
أي فيما ملكه يهضه الحرف والمراد حربية تامة أو ناقصة خلافاً لمن قيد بالاولى أخذ من ظاهر كلام
المتن وفي بعض النسخ ولوليهض (قوله ولوليهض) أي فلا تجب فيما يهضم زكاة لعلها ولو في
الكتابة الصحيحة ولا على سيده ولو في الفاسدة وهذا في زكاة المال أما زكاة الفطر فجب على
سيده في الفاسدة كما سيأتي (قوله وغيره لملك له) أي وان ملكه سيده على الرابع وعلى مقابله
لا زكاة عليه أيضاً بالاولى من المكاتب اهـ قل (قوله فان عجز) أي بتجهيز سيده أو بتجهيز
نفسه مع فسح سيده (قوله وابندى حوله) أي حول ما يهده ان كان حولياً ما غيره كالنابت
والمعدن والر كاز وزكاة الفطر فالعبرة فيه بوقت الوجوب وقوله من حيثة أي من حيث
التجهيز وقوله وان عتق عطف على ان عجز (قوله يعني الحج) أي فلا ينافي أنهما تلزمه من حيث أنه
يعاقب عليهما في الآخرة كبقية الفروع المتفق عليها دون المختلف فيها فالسلام انما هو شرط
لوجوب الانخراج لا الخطاب به بخطاب عقاب ولا يلزم من الخطاب به الخطاب المذكور
وجوب الانخراج خلافاً لما قاله الهنفي (قوله بادائها) أي حال الكفر وقوله ولا يقضها أي بعد
الاسلام لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سافوا وانما تسقط الكفارة

(قوله نقد) الاولى نقد
وغيره أخذ من صريح
كلامه فانه قد منه للمعدن
والر كاز ولا يساقدا

وكفارة وفدية فجب
الزكاة في خمسة (ناض)
ومنه المعدن والر كاز
(ومال تجارة وانم ونابت
وبدن) وهو زكاة النطو
(ونبرطها) أي الزكاة أي
شروط وجوبها اربعة
(حربية) ولوليهض فلا
زكاة على رقيق ولو مكاتباً
اذ ملك المكاتب ضعيف
وغيره لانه فان عجز
المكاتب ما يهده
لبيده وابندى حوله من
حيثة وان عتق ابندى
حوله من حين عتقه
(واسلام) فلا زكاة على
كافر أصلي بمعنى أنه لا يلزم
بادائهم ولا قضائهم كالمصلاة
والصوم

بالاسلام لانها محض مواساة فينبغي أن لا يتركها بعد الاسلام بخلاف الزكاة فانها وان كان فيها
 مواساة لكن فيها بشايرة معاوضة في مقابلة ما تمنع من المال وايضا قال كفاية شانه ائدة
 الوقوع فلا يشق اخراجها اليه عدم كثرتم بخلاف الزكاة فانها كثيرة الوقوع فيشق اخراج
 ما استقر عليه حال كفره (قوله ثم الخ) استدرالك على قوله فلا زكاة على كافر وقوله نفقة رقيقة
 الخ كأن أسلم رقيقه أو زوجته قبل غروب الشمس ليلة العيد وغربت والرقيق في ملكه
 والزوجة في العدة حتى يدوم نكاحها أو قوله وقريته أي أصله أو فرع من غيرهما من
 الاقارب (قوله لزمته زكاة فطرهم) أي وتلزمه النية وتسكور للقبيل لا للعبادة فقد شرطها
 وهو الاسلام (قوله كما ساقى) أي في زكاة الفطر لانه ساقى بسدرك به هذا الاستدراك (قوله
 وأما وجوب زكاة المرتد) هذا منه فهم قوله أصلي والمراد بالوجوب وجوب الاخراج أما وجوب
 الاستقرار فليس بموقوف لان شرطه الاسلام ولو في الماضي والكلام في الزكاة التي وجبت
 عليه حال رده أما التي وجبت قبلها فهي من الديون فتخرج من ماله حال رده قهر اعنه سواء
 أسلم بعد ذلك أم مات مرتدا (قوله فوقوف) أي الوجوب فان مات مرتدا بان ان لازكاة عليه
 لتبين أنه لا مال له بل جميعه في أو أسلم زكي للماني في الردة مالم يكن زكافي رده فانه يجوز به
 كالأطعم عن الكفاية فيها وتكون نيته للقبيل لا للعبادة وفارق الموصى له بشئ يجب فيه
 الزكاة وحال الخول بعد الموت وقبل القبول فانه لا يجب عليه زكاة بان أصل المالك كان
 موجودا قبل الردة بخلاف ملك الموصى له فانه انما ابتدى بقبوله وان انصف على ما قبله فلم
 يؤثر في الوجوب اذ لا أصل يقوى به وقف المالك المضعف له (قوله وتعين مالك) أي عدم
 ايهامه (قوله فلا زكاة في مال بيت المال) أي لعدم تعيين المالك ومثله ربيع الموقوف على
 جهة عامنة دون الموقوف على جهة خاصة فتجب في ريعه لا في عينه ومن الاول للموقوف على
 امام المسجد أو مؤذنه لانه لم يرد به شخص معين وانما أريد به كل من انصف به هذا الوصف (قوله
 ولا مال جنين) أي لا يجب عليه ان اتصل حيا اذ لا توقيب وجوده وحياة أي شأنه ذلك حتى
 لو أخبر معصوم به لم يجب عليه ولا على الورثة ان اتصل ميتا لاحتمال موته بعد زمن الوجوب
 وهو حولان الخول مثلا وبهذا فارق وجوبه على بائع رد عليه المبيع في زمن الخيار ثم فسح
 المبيع فتجب عليه الزكاة لان ملكه كان قبل البيع وجودا فاستتبع ما بعده بخلاف مال
 الوارث وكالبايع المشتري اذا تم له البيع فاذا اشترى شيئا ثم أوزر عاوبدا ملاحه عنده
 وقد شرط الخيار فالزكاة عليه ان تم البيع له والافعل على البائع كما مر فلو ظهر أن لا حول وأن
 مافي بطن المرأة كان نقاشا وجب اخراج الزكاة على الورثة لتبين أنه كان ملكهم من حين
 موت المورث فتجب زكاة من كان من حين التبين فقط فاحوال مافي البطن ثلاثة
 اما أن يتصل حيا أو ميتا أو يتبين كونه نقاشا ولازكاة في الأولين وتجب في الثالثة على من آل
 اليه المال (قوله موقوفه) أي لاجله أي لاجل تبين حاله سواء كان المال او ثا أو وصية أو
 غيره ما ولو اتصل خنثى ثم انضج بما يشفي استحقاقه فهل تجب الزكاة عليه أو على غيره اذا
 تبين عدم استحقاق الخنثى وثبوت ذلك الغير كما لو كان الخنثى ولدا أخ نبتة قد برأ نوبته لا يرث
 وبثقة يرد كورته يرث والظاهر كما قاله عث عدم الوجوب لعدم تحقق خصوص المستحق
 مدة التوقف كما قاله في الموضعين انما في الكل من غرما المثلث قد رامن ماله ومضى حول قبل

ثم ان لزمته نفقة رقيقة
 وقريبه وزوجته المسكين
 لزمته زكاة فطرهم كما
 ساقى وأما وجوب زكاة
 المرتد فوقوف كما في
 (وتعين مالك) فلا زكاة في
 مال بيت المال ولا مال
 جنين وقوف له

(قوله أما وجوب الاستقرار
 فليس بموقوف) فيه أنه
 اذا مات مرتدا تبين أن لا
 ملك له كما ساقى بعد
 فكيف لا يوقف وجوب
 الاستقرار أه شيئا

قبضهم له فانه لازكاة عليهم بتقدير حصوله لهم بعد ولا على المفاس لو انفق المحرور جمع المال اليه
 (قوله وحول) أي ان كان المال حوايا بدليل الاستثناء بعد والحول كما في المحكم سنة كاملة
 حتى بذلك انصولة أي ذهابه ومحبي وغيره من حال اذا ذهب ومضى ويسمى عاما وسنة وكذا آخر يفا
 نسمة لكل باسم الجزء ولو زال ملكه عن النصاب ثم عاد بشرا أو غيره ولو عثله ككابل بابل
 استوفى الحول بما فعله وان قصده به القرار من الزكاة لسكره مكره حيث ذكره كراهة تنزيه لانه
 قرار من قرينة بخلاف ما اذا كان الحاجة أولها والقرار أو مطلقا ولا يشك كل عدم الكراهة فيها
 اذا كان لها أول والقرار بما اذا اتخذ ضريبة صغيرة لزينة وحاجة لان الضريبة فيها اتخاذ فقوى المنع
 بخلاف القرار وسأني اوضح ذلك في باب المبادلة (قوله الا في نابت) استثنى من اشتراط الحول
 سنة أمور لا يشترط فيها وقوله من زيادتي هنا أي في الاجال أما في التبريد الا في فليس امن
 زيادته (قوله وزكاة فطر) أي فاذا اولد له ولد قبل الغروب أخرج الزكاة عنه وان لم يحل عليه
 الحول (قوله وتاج) بكسر النون بمعنى متزوج أي ولود من اطلاق المصدر على المفعول
 وفعله نتج بالبناء للمجهول صورة اذ لم يرد منه فعل مبني للفاعل بل ورد عن العرب هكذا كزكم
 فما بعده فاعل لا مائبه ولا بد أن يكون التاج من نصاب وأن يتحد سبب ملكه وملك النصاب
 وأن يبلغ به نصابا آخر وأن يحدث قبل تمام الحول فاذا ملك مائة وعشرين شاة ففيها شاة فاذا
 تهيئت واحدة قبل تمام الحول ولو بالخطئة رجب شاتان وحول الشاة المنتجة هو حول الاصل
 وكذا لو ملك أربعين شاة فتبعت أربعين ثم ماتت الامهات وتم حواها عن التاج فتجب شاة قال
 في المنهج وانما نصاب ملكه على أي بسبب ملك النصاب حول النصاب وان ماتت الامهات
 وذلك بان بلغت به نصابا كائنا كانه وعشرين من الغنم نتج منها واحدة فيجب فيها شاتان أما اذا نتج من
 دون نصاب وبلغ به نصابا كسبع وثلاثين شاة نتجت واحدة فيبتدى حوله من حين بلوغه أولم
 يتحد سبب الملك كان ملك النصاب بارث والتاج بشرا من المرصى له به من الاقل ليس له حول
 النصاب أولم تبلغ به الامهات نصابا آخر كائنا نتج منها عشرين أو حدث بعد الحول أو معه
 فكذلك لو ادعى حدوث التاج بعد صدق فان اتهم من تخلفه وانما لم يشترط في التاج
 المذكور حول لان اشتراطه لاجل حصول النماء وهو غناء عظيم فيتبع الاصول في الحول
 (قوله فانه كذلك) أي يركى بحول أصله سواء حصل بزيادة في نفس العرض كسمن حيوان
 وولد وغرة أو بارتفاع الاسواق ولو باع العرض بدون قيمته زكى القيمة أو باكثر منها ففي زكاة
 الزائد منها وجهان أرجحهما الوجوب أفاده الرمي (قوله ان لم ينض) بكسر النون كما ذكره في
 شرح المنهج ومعنى في النضوض صيرورته دراهم ودنانير وعدم النضوض من الجنس صادق
 بأن لم ينض أصلا أو نض من غير الجنس وقد مثل الشارح الصورتين على ألف والذئب المرتب
 فقال الاولى أن يشتري عشرين من قطعها فاشافي غرة المحرم مثلا بما اتى درهم ويسمى عاقده الى
 آخر الحول أو يبيعهما في اثنتاه بعرض ويسمى الى آخره ثم يقوم ذلك عند آخره في الصورتين
 فتبلغ قيمته ثلثمائة درهم ومثل الثانية أن يشتري العشرين من قطعها بما اتى درهم في غرة المحرم
 مثلا ثم يبيعهما في اثنا الحول بثلثمائة دينار أو بعشرين دينار أو يبيعهما الى آخره أو يشتري
 بمائة ثم يصير قيمة الدنانير أو قيمة القماش عند آخره تساوى ثلثمائة درهم اذ لا بد من التوفيق
 بما اشترى به العرض الاصل فيزكى المائة في ذلك بحول المائتين فخطوط التي صورتان

(وحول) نهي الترمذي
 من استقام لا فلا زكاة
 عليه حتى يحول عليه
 الحول (الا في نابت) ومعه
 وركاز) وسأني بيانها
 والاخير ان من زيادتي هنا
 (وزكاة فطر) وسأني بيانها
 (وتاج) بكسر أوله فانه
 يركى بحول أصله (وربح)
 فانه كذلك (ان لم ينض)
 بقيه دزدته بقولي (من
 الجنس) أي جنس ما يقوم به

ومفهومه صورة وهي ما اذا انض من الجنس أشار اليه بقوله والا الخ وصورة ذلك أن يشتري
عشر من مائة مثلاً ما في درهم في أول الحول ويبيعه في اثني عشر مائة درهم ويبيعها
الى آخره أو يشتري بها عرضاً قبل تمامه وهو يساوي ثلث مائة درهم في آخره فيزكي المائتين
بحول والمائة بحول آخر فيرد الاصل بحول من وقت ملك العرض فاذا ملكه من أول المحرم
ثم باعه بعد ستة أشهر بثلث مائة وأمسكها الى آخره في المائتين عند مجي المحرم والمائة اذا
جارى (قوله كأن اشترى الخ) مثال ان في النضوض من الجنس الصادق بصورتين كما مر
وقول بعضهم مثال للمنفى بالمبيع سبق قلم أو تحريف من النامخ وقوله وقبضته ثلث مائة درهم أي
ولم يبعه بل أمسكه عنده كما مر وقوله أو نض من غير الجنس أي كأن اشترى متاعاً ما في درهم
وباعه بدينار كما مر وكان الاولى أن يذكر ذلك لاجل قوله بعد فيزكي المائة الخ (قوله في اثني
الحول) المراد بآثاره ما قبل آخره ولو لم يلاحظ كما ذكره في شرح المنهج (قوله أي وان نض الخ)
توجيه ذلك أنه اذا لم ينض أو نض من غير الجنس لم يرجع رأس المال الى أصله فلا يعتبر الربح
مستقلاً لا ارتباطاً في هذه الحالة برأس المال ارتباطاً بالتابع بالمجموع وأما اذا انض من الجنس
فقد يرجع الى أصله فيصير الربح مستقلاً والفرق بينهما وبين المتاج من عين الامهات ان
المتاج جزء من الاصل فالخسار به بخلاف هذا فإنه مستقرب بحسب التصرف ولا يرد
الغاصب المتاج ولا يرد الربح (قوله بان صار الكل ناضاً) خرج ما لو نض البعض فكما لو لم ينض
وقوله أو اشترى به عرضاً طاف على أمسكه فابعد الاصول وان وما قبلها كذلك (قوله ويعتبر
الخ) انما عبر بذلك باختلاف المدكورين بالسببية والشرطية وللفظ يعتبر صادق على ذلك
ولو عبر بيشترط لم يصدق على النصاب لانه سبب ولا يشترط في وجوب الزكاة بلوغ ولا عقل ولا
رشد فوجب في مال صبي ومجنون وفيه والمخاطب بالخراج منه وايه ان كان يرى ذلك كشافعي
وان لم يكن المولى عليه يراه اذا العبرة بعقيدة المولى فاذا لم يخرجها او تلف المال قبل كمال المولى
عليه سقطت عنه اذا لم يخاطب بالخراج قبل كماله وضمن المولى ان قصر ان كان تأخير خوفه
من تغريم الحاكم الخفي له اذا بلغ المولى عليه وقلد ابا حنيفة ~~ممكن~~ ذلك عذراً فالاولى له
حينئذ أن يجمع ما وجب عليه من الزكوات الى الكمال فان لم يكن تأخير مخوف ذلك مثلاً
حرم عليه (قوله بان يحضر المال) كان الاولى أن يفسر بالكاف لان التمكن من ادايتها
لا يحصل بهذين الامرين فقط بل منها جفاف القران فيجفف غير ردي فان لم يجفف أصلاً
كل رطب أو يجفف ردياً وجبت زكاته حالاً وتنقية حب وتبرؤ معدن وخلق مالاً من مهم
دينى أو دينوى كصلاة أو كل وزوال حجر فلس وتقرر بأجرة قبضت فلوا أبره داراً أربع سنين
بمائة دينار وقبضها ووضعها عنده لم يلزمه كل سنة الاخراج حصة ما تقر رمتها وهو نصف
وعن دينار عن خمسة وعشرين بجملة ما يلزمه في الاربع سنين عشرة نائيل لانه يزكى كل سنة
حصته بحسب ما مضى عليه من السنين وحصة ما قبلها من السنة بهـ الاخراج زكاتها في العام
الماضي ولا يشترط تقرر صدق بوث أو وطء مثلاً وفارق الاجرة بانها مستحقة في مقابلة
المنافع فيقواتها فيفسخ العقد بخلاف الصداق فاذا تمكن من الاخراج حرم عليه التأخير
الا اذا كان لا يتظار جاراً أو قريباً أو زوجاً أو ناضل فله التأخير الا أن يشهد ضرر الحاضرين

لأن اشترى متاعاً ما في
درهم وحال عليه الحول
وقبضته ثلث مائة درهم أو نض
من غير الجنس في اثني الحول
فيزكى المائة بحول المائتين
(والا) أي وان نض بان
صار الكل ناضاً من الجنس
في اثني الحول وأمسكها الى
آخر الحول أو اشترى به
عرضاً قبل تمامه (زكى
الزائد بمحولة) لا بحول أصله
(ويعتبر أيضاً) في وجوب
الزكاة (نصاب وتمكن) من
ادائها بان يحضر المال

(قوله عشرة دنانير) أي اذا
خرج من غير المائة (قوله
الا اذا كان الخ) محل ما ذكر
في غير زكاة الفطر اما هي
فلا يجوز فيها ذلك لان
الشارع جعلها وقتاً معيناً

فان أشرأداه بعد التمكن وتلف المال كله أو بعضه ضمن لتقصيره فان تلافى قبله بغير اتلافه
 فلا ضمان لا تنقضاء ذلك (قوله والاصناف) عبارة المنهج وحضور أخذ لئلا كان من إمام أو ساع
 أو مستحق فهو أعم من غيره بالاصناف اهـ ولا يخفى أن عبارة هنا ما أو به لعلها المنهج التي
 اعترضها فيكون الأولى أن يعبر عنها بما في المنهج (قوله فلاز كانه في مبادون نصاب) أخذ
 مفهوم الأمرين على التلف والنشر المرتب وانما لم تجب الزكاة في ذلك لانه يلزم من عدم السبب
 عدم السبب كما انه يلزم من وجود الأول وجود الثاني لان السبب يؤثر بظرفيه (قوله
 ولا في مال غائب) أي لا يجب الإخراج عنه حاله حيث لم يتمكن منه بان كان سائرا أو قارعا غير
 الوصول اليه فان مهل وجبت زكاته حاله وان لم يتضرر ومثل الغائب المصوب والمجهود والدين
 المؤجل والمال الذي نذر أخذه بان كان على معسر أو موسر جاحدا فان لم يتضرر بان كان على
 ملي حاضر بأذل أو على جاحد وبه حجة وجبت زكاته حاله فالزكاة متعلقة بالمال لكن لا يجب
 إخراجها إلا بعد التمكن ولو ابتلع نصابا رمضى عليه حول كان كالغائب فوجب فيه الزكاة ولا
 يلزمه أدائها حتى يخرج فلو تيسر إخراجها بغير ضرر وجبت زكاته حاله قبل إخراجها
 كافي الدين الحال على الموسر المقر ولا يلزمه إخراجها للاتفاق منسبة على عمومته ولا لاداء دين حال
 طواب به فلو مات قبل إخراجها فان كان ييسر له إخراجها بلا ضرر تركه استحققت الزكاة عليه
 كما مر فتخرج من تركه حيث لم يخرجها قبل موته ولا يشق جوفه وان كان لم ييسر له إخراجها
 كذلك لم يجب الإخراج من تركه بل إن أخرجه ولو بالتعدي بشق جوفه وجبت تركه
 والأفلا أقاده سم وهو وجبه وأما قول الشوبري انه يفرق بين ما ابتاعه وبين الغائب بأن
 الغائب يمكن التصرف فيه في الجاه وهو باق يدم ولا كذلك ما ابتاعه اهـ فقه نظر لان الغائب
 ليس يدم حقيقة فممكن قلنه قبل أن يصل اليه ولا كذلك الذي ابتاعه فانه موجود ويمكن
 إخراجها بالمعالجة (قوله ولكن الأول) أي وهو ملك النصاب سبب لوجوبها فلو لم يوجد
 لم تجب الزكاة من أصلها بخلاف الثاني وهو التمكن فانه شرط للضمان لا لأصل الوجوب
 فلو لم يوجد لم يضمن للاصناف حقه وهم وعليه بالغزفي قال انما مال وجبت زكاته ولم يخرج ولا ان
 فالوجوب متوقف على وجود السبب وهو ملك النصاب لا على الشرط وهو التمكن من
 إخراجها (قوله لا شرطه) انما يجعل شرطه ان الشرط لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته
 فلو اعتبر شرطه لم يلزم من وجوده وجود وجوب الزكاة ولا عدمه مع ان الواقع خلافه اذ يلزم من
 وجوده وجود ذلك وتوقفه على الشرط لا يضر لما تقر في الأصول من أنه اذا قارن السبب
 الشرط اقترن الوجود حينئذ على السبب لا على الشرط (قوله والثاني شرط الخ) انما يعكس
 بان يجعل النصاب شرطا والتمكن سببا فالماله الزكشي في قواعد من أن الشارع اذا رتب
 حكما عقب أو صاف فان كانت كاهامتناسبة فالجمع علة كالقتل العمد والعدوان وان ناسب
 البعض في ذاته دون البعض فالمناسب في ذاته سبب والمناسب في غيره شرط فالنصاب يشتمل
 على الغنى ونعمة الملك فكان سببا والحول مكمل لنعمة الملك بالتمكن من التمتع في جميع الحول
 فكان شرطا اهـ ولا شك أن التمكن من أدائها بحضور المال مثلا كالحول فهو مكمل لنعمة
 الملك لا سببا على المال بالقبول اذ هو قبل ذلك يخاف تلفه فلا يحصل به انتفاع ويقاس بذلك

والاصناف فلاز كانه فيها
 دون نصاب ولا في مال غائب
 لاحفال نفسه (و) لكن
 (الأول سبب) لوجوبها
 لا شرطه (والثاني شرط

البقية طرد الجميع على وتيرة واحدة (قوله لضمانا) أي لاستقراره والافضاهما قد حصل
على النصاب وحولان الحول لكنه لا يستقر الا بالتمكن المذكور

• (باب زكاة الناض) •

(قوله أعني الذهب زانضة) أي ولو غير مضمون بين وخرج به - ما سائر الجواهر كالأقلام والياقوت
وقد وزج ادم وود الزكاة فيها ولا تملك للاستعمال كالمشقة العامة (قوله غير المعدن
والركاز) أي فهو آفة من آفات الناض والقرينة عليه التبريد أهم ما فيها بعد وتقدم انه جعل
الناض شاملا لاهله - لأنه التمسير الحقيقي له (قوله حتى يبلغ) أي بوزن مكة تحسب يد ايتينا
المؤنة من في ميزان وتم في آخر فلا زكاة على الاصح لاشك في النصاب ولا بد أن يكون ذلك خالصا
من الغش فلا زكاة في مفشوش من ذهب أو فضة حتى يبلغ خالصه نصابا فخرج زكاة
خالصا أو مفشوشا خالصه قدره لكن يتعين على الولي اخراج الخالص حفظا للخاص مثلا على
المولى ولا بد في ذلك أيضا من الحول فلا زكاة قبله (قوله عشرين) أي فاكثر وكذا ما به -
اذ لا رقص في ذلك كالزروع والثمار لا مكان التجزى بالضرر بخلاف المشقة حتى زيد على أقل
النصاب ولو بيسير وجبت زكاة قال أبو شجاع وما زاد فصاحبه (قوله دينار) أي مثقالا
وهو اثنتان وسبعون حبة شعيرة متسلسلة لا شبر عليها وقطع من طرفه امامدق وطال والمثقال لم
يتغير جاهلية ولا اسلاما وهي ثمانية دنانير وأربعة أسباع دنانير وأما الدراهم فكانت مختلفة في
عصر النبي صلى الله عليه وسلم والصدرا الاول بعده فيها بغلي وهو ثمانية دنانير وبهضها طبري
وهو نصفها فجعلها رقة مما نضيف فصار قدر ستة دنانير قيل كان ذلك في زمن خلافة عمر رضي
الله عنه وقيل عهد الملك واستقر الامر عليه فان قيل يلزم على هذا أن تكون الخمسة أوق
المذكورة في الحديث مقدرة بالدراهم الذي في زمنه صلى الله عليه وسلم وهو محقق للبغلي
والطبري فليزم أن تكون مجهولة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وذلك لا يجب فيه الزكاة
ولا تصح المعاملة به الا أن يجاب بان الأوقية أربعون درهما عشرون من البغلي وعشرون من
الطبري فالجمله أربعون من الحادث بعد ذلك هذا اذا كان تقدير الأوقية بالأربعين درهما
وودعته صلى الله عليه وسلم كما هو الصحيح فان لم يردعنه ذلك كان المراد أن الأوقية أربعة
درهما بدراهم الآن اه أفاده الزبدي (قوله بالاشرفي) نسبة لاساطان الاشرف قايتماي
رحمه الله تعالى لأنه الذي كان في زمن المواق وليس المراد به من بني جامع الاشرفية وهو خايل
البرسبای بضم الباء والراء وسكون السين وبعو حدة بعد هامة وقد والعشرين مثقالا الآن
بالذهب البندقي سبعة وعشرون مثقالا الأربعة خالصا وبالحايب المعروف ثلثة وأربعون
وقيراط وربع قيراط لانهم امفوشة (قوله خمسة وعشرون دينار) المراد به هنا الشرعي
المعروف لا المثقال المتقدم (قوله مائتي درهم الخ) وهي ثمانية وعشرون ريبالا ونصف تقريرا
هذا ان كان في كل ريبال درهمان من الخماس فان كان فيه درهم فقط كانت خمسة وعشرون
ريبالا قال البرماد وقد رعا بالاصاف المعروف ثمانية وستة وعشرون نصف اوقية ثمانية
لان كل عشرة أنصاف ثلاثة دراهم ثمانية اه واهله بالنسبة للانصاف الخالص من الغش

لضمانها لا لوجوبها
• (باب زكاة الناض) •

أعني الذهب زانضة غير
المعدن والركاز (لا زكاة
في ذهب حتى يبلغ عشرين
دينارا) وزنه بالاشرفي
خمس وعشرون دينارا
وسبعان وتسع (ولا في
فضة حتى تبلغ مائتي
درهم

(قوله الشرعي) الاولى
حذفه (قوله وعشرون)
اهل وسنون كما يعلم من التقسيم
الماخوذ من التعديل بعد

ففيهما ربع عشرهما) قال صلى الله عليه وسلم ليس في أقل من عشرين دينارين نصف دينار رواه أبو داود بإسناد صحيح وقال صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس أواق من لوز صدقة رواه الشيخان وروى البخاري في خبر أبي بكر وفي الرقعة ربع العشر ولا وقية بضم الهمزة وتشديد الباء على الأشهر أربعون درهما وفي شرح الأصل فوائد تتعلق بذلك

(قوله على الدعوتين منطوقا ومفهوما) هما في المنطوق وجوب ربع

٣٨٩

العشر في الذهب وجوبه في

الفضة عند بلوغ النصاب المستفاد من الغاية لأنها منطوق على الرابع في الأصول وفي المفهوم عدم الوجوب عند عدم البلوغ ثم إن الشارح قد استدل على الدعوة الأولى وهي المتعلقة بالذهب منطوقا ومفهوما بالخبر الأول منطوقا ومفهوما فانه بحسب المنطوق ينتج مفهوم تلك الدعوة بشقه الأول ومنطوقها بالثاني وبحسب المفهوم بالعكس قال الأمر إلى أن منطوقه ينتج الدعوة منطوقا ومفهوما ومفهومه كذلك لكن بعكس الانتاج وعلى الثانية وهي المتعلقة بالفضة منطوقا ومفهوما أيضا بالحديث الثاني فان منطوقه ينتج مفهومها ومفهومه ينتج منطوقها وذكر الثالث لتقوية مفهوم الثاني وبيان قدر الواجب وانما نص صلى الله عليه وسلم على منطوق الدعوة حيث بين القدر

والاقتصاب المغشوشة يزيد على ذلك والدرهم كما مر ستة دنانير فالدانق سدس درهم وهو ثمان حبات وخمس حبة فالدرهم خمسون حبة وخمس حبة ومتى زيد عليه ثلاثة أسباعه كان منقلا وثلاثة أسباعه إحدى وعشرون حبة وثلاثة أخماس حبة لأن ثلاثة أسباع القعدة والأربعين إحدى وعشرون لأنها قائمة من ضرب سبعة في سبعة وثلاثة أسباع الواحد والخمسين ثلاثة أخماس فالمنقلا درهم وثلاثة أسباع درهم ومتى نقص منه ثلاثة أسباعه كان درهما وثلاثة أسباعه هو إحدى وعشرون حبة وثلاثة أخماس حبة لأن عشرة سبعة وخمس بكثر وذلك ثلاث مرات فذلك القدر ان زيد على الدرهم صار منقلا وان نقص من المنقلا صار درهما وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعان والدرهم يكسر الدال مع فتح الهاء على المشهور ويجوز العكس ويقال درهما فلغاته ثلاث (قوله ففيهما) أي النصابين (قوله قال صلى الله عليه وسلم) استدلال على الدعوتين المذكورتين في المتن منطوقا ومفهوما بالحديث الأول منتج مفهومه ومنطوقه للأولى ومنطوق الثاني منتج مفهومه الثانية ومفهومه مع ضمنية الرواية الثالثة منتج لمنطوقها وانما احتج للضميمة المذكورة لبيان قدر الواجب وانما صرح في تلك الأحاديث بالمنطوق والمفهوم لأنه لو اقتصر على الأول اتوهم أنه عديم فلا مفهوم له فيجب الزكاة في أقل منه (قوله ليس في أقل من عشرين ديناراً) أي منقلا وكذا ما بعده (قوله أواق) بالقصر كجوار جمع أوقية وأصاها أوقية بوزن أفعولة اجعوت الواو والياء وسبقت أحدهما بالساكون فالت الواو وأدغمت في الياء وكسر ما قبل الياء لتسلم فالهمزة والياء الأولى المنقلبة عن الواو زائدتان سميت بذلك لأنها تأتي صاحبها من الضرر فهي من الوقاية وقيل إن الهمزة والياء أصلتان فوزن أوقية فعلمية من الأوق وهو الثقل لثقلها في الميزان وخمسة مثاقيل تجمع على الأواق بالثبوت يوزن أفاعيل كالأضاحي أو بالتخفيف بوزن أفاعيل وفيه نظر لأن الهمزة في الجمع حينئذ زائدة مع أصالتها في التثنية (قوله أربعون درهما) فتكون الخمس الأواق مائتي درهم ولا يكمل نصاب أحد النقيدين بالأخر لاختلاف الجنس كما لا يكمل نصاب القمح بالزبيب ويكمل الجلب بالردى من الجنس الواحد وعكسه كما في الماشية والمراد بالجلودة النعومة ونحوها وبالرداة المشونة ونحوها وبوخذه من كل نوع بقسطه إن سهل الأخذ بان قلت الأنواع فان كثرت وثق اعتبار الجميع أخذ من الوسط كما في العشرات ولا يجوز ردي عن جيد ولا مكسر عن صحيح ويجزئ عكسه بل هو أفضل لأنه زاد خيرا فسلم المخرج الذي أشار الصحيح أو الجيد إلى من يوكفه الفقراء منهم أو من غيرهم قال في المجموع وإن لم ينصف دينار لم إليهم دينار نصفه عن الزكاة ونصفه يعني لمعهم مائة ثم

الواجب فيه الزكاة بالحديث الأول منطوقا ومفهوما على ما تقرروا بالثاني مفهومها حيث بين القدر الذي لا يجب فيه بالاول منطوقا ومفهوما كذلك والثاني منطوقا ولم يقتصر على منطوقها كان يقول في العشرين من الذهب ربع العشر وفي الخمسة من الفضة كذلك لأن العدد قد يكون لا مفهوم له فربما يتوهم الوجوب فيما دون ذلك اه تأمل (قوله بالحديث الأول الخ) تتأمل هذه القولة وما بعدها

بتفاضل هو وهم فيه بان يبيعه ولا يجزى وينقاس وانما هو او يشترى وامنه نصفه او يشتري نصفهم
 يمكن يكره له شراء صدقته عن اصدق عليه سواء فيه الزكاة وصدق التطوع قاله الخطيب
 في شرح الغاية (قوله في حلي) بضم أوله مع كسر اللام وتشديد الياء ما يحل أي يتزين به لبس أو
 نحوه وأصله حلوى بوزن فعول اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالساكون فلبت الواو
 بيا وادغمت في الياء ثم كسرت اللام صيانة للياء ويجوز كسر أوله اتباعا لقال في الخلاصة
 كذلك ذا وجهين جالس فعول من ذى الواو لاجتماع أو فردين

وهو جمع حلي بفتح الحاء وسكون اللام كشدى وثدى (قوله محرم) ومنه الدراهم والدنانير
 المشوشة التي تعاق على رؤوس النساء فهي حرام على المعتمد وتجب زكاتها وكذا ما يعلق على
 رؤوس الصبيان ثم عصائب الذهب والفضة لا تحرم فلازكاة فيها لانها للزينة وكذا البرق الذي
 يجعله نساء الارياق خلفها وما يحرم أيضا سوار يكسر السنين أكثر من ضمها وخطال بفتح الخاء
 للباس رجل بان قصد بذلك اتخاذها بخلاف اتخاذها للباس امرأة وصبي أو لا عارتها أو
 اجارتها لمن له استعمالها أو لا بقصد شئ أو بقصد كنزها وان رجبت الزكاة في الأخيرة وعما
 يحرم أيضا ولو على امرأة اصبع من ذهب أو فضة فاليد بطريق الأولى وحلي ذهب وسن خاتم
 منه على رجل وهو الشهية التي يستلهم الفص لأنف وانغلة بثلاث الهمة والميم وسن
 فلا يحرم اتخاذها من ذهب على مقلوعها وان أمكن اتخاذها من فضة لانه لا يبدأ غالبا
 ولا يشهد المنبت وكذا خاتم من فضة حيث كان لا ثقابه ويحل لرجل تحلية آلة حرب من
 الفضة بالاسرف كسيف ورمح وخف وأطرافهم لا تحلية ما لا يلبسه كسرج ولباس
 وركاب وخروج بالفضة الذهب فلا يحل منه ان ذكر شئ ما فيه من زيادة الخيل والخنثى في حلي
 النساء كالرجال وفي حلي الرجال كالنساء فيصرم عليه ما يحرم على كل منهما فيجب عليه زكاته
 قال ع ش ولو اوضح بالاثوثة وقد مضى حول أو أكثر فينبغي وجوب الزكاة لانه في مدة
 الخنثونة ممنوع من الاستعمال فاشبه الاواني اذا اتخذت على وجه محرم ويحتمل على بعد
 عدم وجوبه باعتبار انما في نفس الامر ويفرق بينه وبين الاواني بانها محرمة في الظاهر وفي
 نفس الامر اه (قوله لا حلي مباح) أي علمه ولم ينو كنزه فخرج بالاول مالو ورث حليها مباحا
 ولم يعلمه حتى مضى عام فتجب زكاته لانه لم ينو امساكه لاستعماله مباحا وبالثاني ما لم ينو
 كنزه فتجب زكاته أيضا ولو انكسر الحلي لم تجب زكاته ان قصد اصلاحه وامكن بلا صوغ بان
 أمكن بالحمام لبقا صوره وقصد اصلاحه فان لم يقصد اصلاحه بل قصد بيعه لبيعه أو دراهم
 أو كنزه أو لم يقصد شئيا أو أخرج انكساره الى صوغ وجبت زكاته وينعقد حوله من
 حين انكساره لانه غير مستعمل ولا معد للاستعمال أفاء في شرح المنهج وعدم وجوبها
 في الحلي المباح مذهبنا وكذا عند مالك ورواية مختارة عند أحمد وأما عند أبي حنيفة فتجب
 الزكاة فيه ولو لامرأة (قوله كالحلي من ذلك للباس المرأة) أي بالانف أو بالقوة كأن تعددت
 أنواعه عندها أو اتخذها رجل ليؤجره أو يعبرها كما في فصل للمرأة ومثلها الصبي والمجنون
 سائر أنواع حلي الذهب والفضة كطوق وخاتم وسوار ونعل وكفلادة من دراهم ودنانير معبرة
 أي بمجول لها عرام غير جفسم تبطل المعاملات بها كفضة أو نحاس لذهب وقال الحلي ولو من

(وتجب الزكاة في حلي
 محرم) كحلي ذهب أو فضة
 للرجل (أو) حلي (مكرو)
 كفضة صغيرة للزينة لشمول
 الأدلة لهما (لا) حلي (مباح)
 كالحلي من ذلك اللبس المرأة

(قوله حيث كان لا تقا)
 قال شيخنا أي قدر او صفة
 فلا يزيد عن درهم ولكن
 صفته لا يتابع بالنقبة كأن
 كان له أسنان كما يفعل العوام
 فهو حرام حرره

خبط فحوسر بر وفيه نظرا عدم بطلان المعاملة بها حينئذ فهي من النقد وكذا يحل لها البس
 مانع من الثياب دون فرشه (قوله فلاز كافيته) أي الآن أسرفت كخلفال رزقه ما كنا
 مثقال مثلا فلا يحل لها ويجب زكاة لأنه لا مقتضى لإباحة الحل لها التزين للرجال المحرك
 للشهوة لها هي لكثرة النسل ولازينة في مثل ذلك بل تنفر عنه النفس لاستبشاعه فلم أن
 الشرط عدم البس فيها وان لم تبلغ في السرف على المعتمد خلافا لما ذكره في شرح المنهج (قوله
 للاستغناء عن الانتفاع بهما) أي ان الاستغناء المذكور يقتضي وجوب الزكاة فيه - ما
 كالكنوز وانما وجبت فيه ما حينئذ لانها ممدان للثراء كالمشاة السائمة وهم من أشرف نعم
 الله تعالى على عباده أديم - ما نظام الدنيا ونظام أحوال الخلق فان حاجات الناس كثيرة وكلها
 تقتضي بها بخلاف غيرهما من الأموال فنكثرهما أي لم يورثا كانهما فقد أبطل الحكمة التي
 خالقها لمن حبس قاضي البلد ومنه أن يقضى حوائج الناس (قوله عن الانتفاع بهما) أي
 انتفاعا مباحا بان لم يتدفع به - ما أصلا أو انتفع بهما انتفاعا محرما أو مكروها كما تقدم أما إذا
 انتفع بهما انتفاعا مباحا فلا تجب الزكاة فيه ما كعوامل المشاة (قوله لا لجوهرهما) أي
 ذاتهما ما ولو بني على ذلك لوجب في حلي المرأة وحاصل ما أشار إليه ان في الحل المباح قولين
 مبنيين على ان الزكاة في النقد هل هي لجوهره أو للاستغناء عن الانتفاع به فوجب في الحل المباح
 على الأول دون الثاني لان الرجل يستغنى عن الانتفاع به بخلاف المرأة تحتاج إليه في الحل
 المقصود أهله - هذا والمعتمد لما سمع عن ابن عمر أنه كان يحلي بناته وجواريه بهما ولا يرى كيهما
 ووجهه انه مبتذل وليس بنام فاشبهه ثياب البذلة (قوله وحذفت من الأصل هنا أشياء) وهي
 ومبلغ أنواع الزكاة في غير المشاة مما هذا وما سياتي في أربعة الخس في الركاز والعشر في ما سبق
 بغير المؤنة ونصفه أي العشر في ما سبق في مع المؤنة ورابع العشر في الناض ولون معدن وفي
 زكاة التجارة وأوقات وجوب الزكاة أربعة وقت انراج المقصود وتصفية في الركاز والمعدن
 وبدواصلاح في المستنبت والحول في الناض والتم والتجارة وأول ليلة العيد في زكاة الفطر
 اهـ مع زيادة من الشرح

• (باب زكاة التجارة) •

ذكرها عقب زكاة الذهب والفضة لانها متعلقة بقيمة العروض وهي منها ما والتجارة أفضل
 المكاسب بعد الزراعة والصناعة حيث خلت من الغش والخيانة والخلف الكاذبة وأفضل من
 ذلك كله السهم من الغنمة لانه رزقه عليه الصلاة والسلام ولذلك قال رزقي تحت ظل رمحي
 (قوله هي) أي لغة أما شرعاً فهي هذا لكن مع زيادة النية عند كل تصرف كما سياتي (قوله
 بالمعاوضة) صفة للمال أي المملوك بالمعاوضة كمن أعتق أو كان بعرض أم تقدم دين حال أم
 مؤجل وكالوصدح عليه عن دم أو أجر به نفسه أو ماله سواء كانت المعاوضة غير محضة وهي
 التي لا تنفس بفساد مقابلها كالتكاح والخلع على ما سياتي أو محضة وهي التي تنفس بذلك
 كالبيع والذمراء والهبة بشواب وخرج بذلك ما ملك بغير معاوضة ككارت فإذا ترك لورثته
 عروض تجارة لم تجب عليهم زكاتها وكهية بالاثواب واحتطاب وهذا أعني كون المال مملوكا
 بمعاوضة أحد شروط ستة لوجوب زكاة التجارة ثانيها وجوده في التجارة حال المعاوضة في صلب

فلاز كافيته بناء على ان
 زكاة الذهب والفضة تجب
 فيه - ما للاستغناء عن
 الانتفاع بهما لا لجوهرهما
 وحذفت من الأصل هنا
 أشياء لعلها من محالها
 • (باب زكاة التجارة) •
 هي تغليب المال بالمعاوضة

العقد أو في مجلسه وذلك لان المملوك بالمعاوضة قد يقصد به التجارة وقد يقصد به غيرها فلا بد
من نية عمارة وان لم يجددها في كل تصرف بعد فراغ الشراء مثلا برأس المال فاذا باع ما اقترنت
به النية حال شرائه واشترى به ساعة لم يحتاج نية لانها باع حكم التجارة عليه بخلاف ما لو أخرج
مال التجارة واشترى عرضا منه ثم اشترى عرضا آخر فلا بد لكل واحد من نية مقترنة به وهكذا
الى أن يفرغ ذلك المال فانه ان لا يقصد بالمال القيمة أي الامساك لانتفاع فان قصد هابه
انقطع الحول فيحتاج الى تجديد النية مرة مرة بتصرف وكذا ان قصد هابه بعضه وان لم يبعه
وبرجع في تعيينه اليه رابعها مضي حول من وقت المالك ثم ان ملكه بعين نقد نصاب أو دونه
وفي ملكه باقية كأن اشترى بعشرين مثقالا أو بعين عشرة وفي ملكه عشرة أخرى بقي على
حول النقد بخلاف ما لو اشترى نصاب في الذمة ثم تقدم بهد المجلس فانه ينقطع حول النقد
ويبتدئ حول التجارة من حين الشراء والفرق بين المثلين ان النقد لم يتعين صرفه للشراء في
الثانية بخلاف الاولى خامسها أن لا يرد جميع مال التجارة في أثناء الحول الى نقد من جنس
مائة وميه وهو دون نصاب فان رد الى ذلك ثم اشترى به ساعة للتجارة ابتداءً - وانها من حين
شرائها لتحق نقد النصاب بالتخصيص بخلاف قبله فانه مظنون أما لو رد بعض المال الى ما ذكر
أو باعه بعرض أو بنية لا يترجم به آخر الحول كأن باعه بدرهم والحق يقتضي التحويل
بدناير أو بقدية وميه وهو نصاب فحوله باق في جميع ذلك سادسها أن تبلغ قيمته آخر الحول نصابا
أو دونه ومعه ما يكمل به كماله كان معه مائة درهم فانتفاع أي اشترى بخمسة من منها عرضا للتجارة
وبقي في ملكه خمسون وبافت قيمة العرض آخر الحول مائة وخمسة فيضم للمائة وتجب زكاة
الجميع أفاده في شرح المنهج بزيادة (قوله اغرض الربح) الاضافة للبيان (قوله وفي البز صدقته)
أي وقد قام الاجماع على أنه لا زكاة في عين النياب فصدقته زكاة تجارة وهذا دليل خاص
وهناك دليل عام أشار له الرملي بقوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نخرج الزكاة
على الذي يعتد للبيع اه ووجه عمومته شموله زكاة العين والتجارة (قوله النياب الخ) عبارته
في شرح المنهج وهو يقال لا تامة البز واللاح اه وهي أولى من عبارته هنا لان النياب
ليست بغيره ولعدم افادتها الطلاقة على السلاح وما ذكره عناء شرا عما لغة فهو أتممة البيت
وقوله المدة للبيع أي المهيأة له عند البز من سواء يثبت بالفعل أو جهات عوضا عن خلع
أو عن دم أو غير ذلك فلا حاجة لقول قل ويقاس غير البيع به كالتامع (قوله واجبها) أي
التجارة أي أموالها وقوله ربع عشر القيمة قال في شرح المنهج أما أنه ربع العشر فكأن في الذهب
والفضة لانه يقوم بهما وأما أنه من القيمة فلانهم ائتمنوا به فلا يجوز اخراجه من عين العرض
اه (قوله أي قيمة عروض التجارة) العروض جمع عرض بفتح العين واسكان الراء اسم لكل
ما قابل التقدير من صنوف الاموال وقيل اسم للامتنعة التي لا بدخاها كبل ولا وزن ولا
تكون حيوانا ولا عقارا ويطاق أيضا على ما قابل الطول ويضم العين ما قابل النصل في
المسام وبكسر هاء محل المدح والنم من الانسان وفتح العين والراء معا ما قابل الجوهر ويطاق
على ما يعرض للانسان من مرض وسخو وعرض الدنيا أيضا ما كان من مال قل أو كثر (قوله
فان ما كتبت بنقد) أي ولو في ذمته أو غير نقد البلد الغالب أو بطله السلطان ولو اختلف

اغرض الربح والاصل في
وجوب زكاة ما رواه
الحاكم بن سنان بن حجين
على شرط الشيخين في الاصل
صدقته وفي البز صدقته
وفي الغنم صدقته وفي البز
صدقته وهو فتح الموحدة
و بالزاي النياب المدة
للبيع (واجبها ربع عشر
القيمة) أي قيمة عروض
التجارة (فان ما كتبت بنقد

جنس النقدين لم يكمل أحدهما بالآخر ولا تجب زكاة ما لم يبلغ نصاباً منهما أو من أحدهما ولو ملك بعض الذهب وبعض الفضة وجهل قدر كل منهما أقوم نصفها به - هذا ونصفها بالآخر هكذا قبل والأقرب أنه يخرج القدر المتيقن كالنات من كل ويوقف المشكوك فيه إلى البيان أن ربحي جماعة لا تترتب إلا فان لم يرج أو ربحي وأراد الأخراج حالاً وجب الأخراج زكاة كما ذهبنا ثم كاه فضة فتبرأ ذمتهم بقينا (قوله ولودون نصاب) غاية للرد على الضعيف القائل انهم انما كانت بذلك قومت بغالب نقد البلد قال الرمي ومحل الخلاف ما إذا لم يملك بقية النصاب من ذلك النقد فان ما كاه منه قومت به قطعاً لانه اشترى ببعض ما انعقد عليه الحل وابتداء الحل من وقت ملك الدراهم كما قاله الرافعي اهـ (قوله قومت به) ولا بد في التقويم من عدلين كجزاء الصيد بجماع أن كلا حق لله تعالى ويفرّق بينهما وبين الأرض حيث اكتفى فيه بمواحد بيان الخارص كما لا حكم لأن الأرض ينشأ عن اجتهاد وفيه ولا يفتون من ثم جاز للخارص باذن الامام أو الساعي أن يضمن المالك نصيب المستحقين حتى اذا قبل انقل - فهم إلى ذمتهم وسئل له التصرف في الجميع بخلاف التقويم فانه ليس فيه شائبة ولاية وانما هو شهادة بالقيمة والشاهد لا بد من تعدد اهـ شوبري (قوله لانه الأصل) عبارة شرح المنهج لانه أصل ما يده وأقرب اليه من نقد البلد فلولي يبلغ به نصاباً لم تجب الزكاة وان بلغ غيره اهـ وهي أوضح من عبارته هنا (قوله ونسكاح وخاذ) كأن زوج أمته أو خالعه زوجته بعرض نوي به التجارة وكذا الوترت زوجة المرأة بعرض نوي به ذلك فاقترع بعضهم في تصوير النسكاح على الامة نظراً للغالب ان التجارة تكون من الرجال (قوله فبغالب نقد البلد) أي بلد حوان الحل والمراد بالنقد هنا خصوص الذهب والفضة ولو غير مضمون بين دون غيرهما قال في شرح المنهج فلو حال الحل بحل لانه دفعه كماله يتعامل فيه بفلس أو نحوها اعتبر أقرب البلاد اليه اهـ (قوله جرياً على قاعدة المتعومات) أي فانها تقوم بالغالب ولا فرق في الغالب الذي تقوم به عروض التجارة بين أن يكون خالصاً أو مختلطاً فان ساوت قيمتهما نصاباً خالصاً من الغالب زكاهما والا فلا زكاة عليه وان سارته من غير ذلك لا تظهر في هذه الصورة فتحوها لغشها هل له قيمة أو لا بخلاف غش العروض المقومة فانه يحسب كماله كانت سبائك ذهب في الخماس فانه يقوم ويكمل به النصاب ان كان ناقصاً ففرق بين المقوم به والمقوم وان التمس على بعض اهـ أفاده الشوبري (قوله فان غلب نقدان) أي على التساوي وهذا مقابل شيء محذوف تقديره هذا ان غلب نقد واحد أي وفرض المسئلة انهم امليك بغير نقد والمامل أنه اما أن تملك عروض التجارة بنقد أو بعرض أو ببعض النقد وبعض العرض وتحت الثانية ثلاثة أشياء فجملة ما يقوم به خمسة (قوله وبلغ) أي مال التجارة وقوله قوم به أي لتحقيق تمام النصاب في جميع الموازين وبهذا فارق ما لو تم النصاب في ميزان دون آخر أو بنقد لا يقوم به دون نقد يقوم به فلا زكاة في ذلك كما قاله في شرح المنهج (قوله وان بلغ به ما) أي بكل منهما (قوله بالانفع الخ) ضعيف والمقدمة ما بعده والتخيير بينهما أو قوله كأمه هو المحرر للرافعي (قوله وهو المعقد) المعقد أيضاً الرمي وعبارته يقوم به ما شاء كما في شاق الجبران ودراهمه ثم قال وهو المعقد وبصرف بين هذا وبين اجتماع الحقائق وبنات اللبرن حيث يتعين الانفع ان وجد به بصفة الأجزاء كما سبب اني بان تهاق الزكاة بالدين أشد من تعلقها بالقيمة فلم يجب التقويم بالانفع كما

ولودون نصاب قومت به
لانه الأصل (أو بغيره)
رض ونسكاح
وخلع فيه وأعم من قوله
أو برض (فبغالب نقد
البلد) جرياً على قاعدة
المتعومات فان غلب فيه
نقدان وبلغ بأحدهما
نصاباً يقوم به وان بلغ به ما
قوم بالانفع للمصلحة على
ما صح في المنهج كأمه
ربحاً شاملاً على ما صح
في أصل الروضة وهو المعقد

(قوله ثلاثة أشياء) هي كون
الغالب نقداً واحداً أو
اثنين بلغ النصاب منهما
أو من أحدهما ناقلاً

لا يجب على المالك الشراء إلا بالنفع أي يقوم به عند آخر الحول اه بزيادة (قوله وان ملكت
 بقة - ود وغيره) كأن اشترى ترابا بمائة دراهم وبثوب بقيمة وقت الشراء وتجمع
 قيمته مع النقد وتذهب للجملة فإذا كانت قيمته في المثال خمسة وجعت مع النقد كان المجموع
 خمسة عشر ونسبة الخمسة لذلك ثلث فيقال لها ثلث مال التجارة قيمة يقوم بنقد البلد وباقيها بالنقد
 وتقدم أنه لو ملكها بنقد مغشوش وبخوص نحاس قومت بالخالص لأنه لا ينظر لغش المقوم به فلا
 يقوم ما قابل الخالص به وما قابل نحو النحاس بغالب نقد البلد وان كثرت نحو النحاس (قوله به)
 أي بالنقد وقوله والباقي بغالب نقد البلد فان اختلف الغالب وقت الشراء وآخر الحول اعتبر
 الناس لأنه المعبر في ذلك كأن التجارة وقولهم العبرة بما اشترى به وان أبطله السلطان أو كان
 الغالب غيره محله فيما اشترى به فلا يعرض كما عفا (قوله فان كان الخ) تقييد لما قبله كأنه قال
 محل وجوب ذلك كأن التجارة في مالها ان لم يكن عرضا الخ (قوله غير نقد البلد) صوابه أن يقول
 فان كان أي مال التجارة كما في شرح المنهج لان الكلام في المقوم لا المقوم به بخلاف ما قبله
 وأيضاً غير نقد البلد يشعل نقد آخر مع أنه لا يصح الاخراج عنه بقوله عرضا يجب الزكاة الخ
 وان أجيب عن هذا بأن الغير عام مخصوص فالمراد به خصوص العرض (قوله يجب الزكاة في
 عنه) صفة للعرض وصورة ذلك أن يشتري مثلاً أربعين مثلاً من أول المحرم وينوي فيها
 التجارة ثم تقوم آخر الحول فتبلغ قيمتها نصاب تجارة نقد اجمع فيها زكاة عيزو زكاة
 تجارة وقوله أو عين ثمرته صورته أن يشتري نخلاً أو عيناً من أول المحرم وينوي فيه وفيما
 يخرج منه التجارة ثم يحول عليه الحول وقيمه مع ما يخرج منه تبلغ نصاب تجارة وكما
 زكاة العين فيما يخرج منه أيضاً وكان الأولى أن يقول أو عين ما يخرج منه ليشعل ما يخرج من
 الأرض المذكورة في قوله بعد ويجب مع زكاة العين فيما ذكر الخ فان ما يخرج منها لم يدخل في
 كلامه هنا إلا أن يقال استعمل الثمرة فيما يخرج من الشيء مطلقاً (قوله كسائعة ونخل) اه
 ونشر مرتب ودخل تحت الكاف الأرض والزرع وقوله غلبت أو قدمت زكاة العين في
 السائعة والثمره والحب ولا يجب في ذلك زكاة تجارة أما الأرض والنخل والتمين فليس فيها إلا
 زكاة تجارة ومثلها صوف السائعة ووبرها وشعرها وأبنها كما سبأ في محل تقديم زكاة العين فيما
 ذكر اذا كل نصابها ونصاب التجارة كأربعين مثلاً تبلغ قيمتها نصاباً آخر الحول كما مر أما اذا
 كل نصاب إحدى الزكائين فقط كأربعين مثلاً لا تبلغ قيمتها نصاباً آخر الحول أو تسع وثلاثين
 فأقل تبلغ قيمتها ذلك فتجب زكاة ما بكل نصابه فيزكى في الأول زكاة العين وفي الثاني زكاة
 التجارة (قوله بخلاف زكاة التجارة) أي فانه مختلف فيهما ففي قول قديم انها لا تجب ولذا
 لا يكفر جاحدها (قوله لكن لو سبق حول التجارة) أي تقدم على حول زكاة العين وهذا
 استدل على قوله غلبت زكاة العين المقضي عدم وجوب زكاة التجارة في ذلك أصلاً كأنه
 قال محل تقديم زكاة العين ان اتخذ حواها وحول زكاة التجارة فان سبق الخ (قوله بان اشترى
 بهاها) صورة ذلك أن يشتري عشرين مائة مثلاً للتجارة من أول المحرم وغشكت عنده ستة
 أشهر ثم يبيعهها أو يشتريها نصاب سائعة ثم يبعدها مضى ستة أشهر أخرى قومت فبلغت قيمتها
 نصاباً نقد اجمع فيها زكاة وسبق حول التجارة فيزكى في هذا الحول زكاة تجارة وفي كل حول
 بعده زكاة عين فلا يستأنف الحول بالمبادلة المذكورة بل يستمر كما سبقت في بابها (قوله بهاها)

وان ملكت بقة - ود وغيره
 قوم ما قابل النقد - به
 والباقي بغالب نقد البلد
 (فان كان) غير نقد البلد
 (عرضا يجب الزكاة في عينه
 أو عين ثمرته كسائعة ونخل
 غلبت زكاة العين) الإجماع
 على اختلاف زكاة التجارة
 (لكن) لو سبق حول
 التجارة) بان اشترى بهاها
 بعد ستة أشهر ومثلاً من
 حواها نصاب سائعة

(وجبت زكاتها التمام حوالها ثم يفتح) من تمامه (حول الزكاة العين أبدأ) أي فحب في سائر الأحوال (وتحب) مع زكاة العين
فيما ذكر (زكاة التجارة في الأرض والجذع والتبن إن بلغت نصاباً) إذ ليس فيها ٣٩٥ زكاة عين فلا تسقط عنها زكاة التجارة

(قوله بل يكمل الخ) فإذا تم
حوله زكاة حيث بلغت قيمته
النصاب ثم عند تمام حول
التمر والحب المقطوعين
يضم اليهما في التقويم لافي
الحول لتقدم حوله فإن لم
تبلغ قيمته نصاباً فلا زكاة
فيه إلا أن بل يكون حوله
حول التمر والحب فيقتدا
من حين القطع ويبلغ
ما مضى لا يقال هلا حسب
ويضم اليه التمر والحب
في التقويم كما هو ظاهر
المتن لأننا نقول بحول
ضمهما اليه فيه إذا لم يخرج
زكاته ما قبل بأن بدأ
صلاحهما بعد تمام حول
التجارة والأفلاض والقرن
أنهما ما قبل بدو الصلاح
تعلق زكاة بقيتهما فلا
وجه لاعتقاطها حيث تم
الحول وهما كذلك
فتؤخذ زكاتها ما الآن
من حيث كونها معرض
تجارة ثم بعد البدو فتؤخذ
من حيث كونها زكاة عين
فهو بمنزلة ما لو اشترى بعد
سنة أشهر بمال التجارة
نصاب سائمة فإن حول
الزكاة هو بدو صلاحه فهو
بمنزلة حول السائمة الذي
ابتدى به حول التجارة
بخلاف ما إذا ابتدى قبل
الحول فإن الزكاة قد تعلق

أي التجارة وكذا قوله حوالها وقوله نصاب سائمة قال في شرح المنهج أو أشد نرى به
مع لؤونة للتجارة ثم أسامها بعد ستة أشهر اه (قوله إتمام) أي عند تمام حوالها وانما قدمت
زكاة التجارة لاسبقها وتلغوز زكاة العين في هذا الحول (قوله في سائر الأحوال) جمع حول
لا حال أي في بقية الأعوام بخول السوم من لا لا يدخل إلا بعد تمام حول التجارة وما مضى من
السوم في بقية الحول الأول غير مع تبر (قوله وتحب مع زكاة العين الخ) ضرورة ذلك أنه اشترى
الأرض والتخل بقصد التجارة فيها ما وفيها يخرج منها أوالزرع بقصد التجارة في حبه وتبنيه
مثلاً فحب زكاة العين في التمر والحب إن بلغ نصاباً وزكاة التجارة فيهما عداهما إذا زكاة
في عينه وإذا قطع التمر والحب أخرجت زكاة عينهما ولا تحب به وذلك أن بقيهما في ملكه لا
لأنه قد تم بيعه أحدهما للتجارة بعد القطع وأما الجذع والأرض والتبن فلا يقطع حوالها
بما ذكر بل يكمل على ما مضى منه ثم عند تمام حول التجارة للتمر والحب يضم الجذع والأرض
والتبن في التقويم لافي الحول لاختلافهما في ابتدائهما كما علمت وقد ظهر أن متعلق زكاة العين
غير متعلق زكاة التجارة فالمراد بالمعينة في قوله مع زكاة العين المصاحبة في الوجوب لا فيما
وجبت فيه ولا يعارض ما ذكر من وجوب زكاة العين والتجارة في التمر والحب قولهم لا تجتمع
لأن كاتان لأن المراد أنهما لا يجتمعان في عام واحد ومن جهة واحدة والعام هنا مختلف كما علمت
وكذا الجهة لأن إخراج زكاة التجارة فيهما من جهة كونهما معرضي تجارة وزكاة العين من
جهة كونهما من جنس ما تحب الزكاة في عينه (قوله فيما ذكر) أي فيما تحب الزكاة في عينه ولا
يخفى أنه لم يبق عدم ذكر الجميع ما هنا إذ لم يذكر الأرض والزرع فيما مر إلا أن يقال أنه داخل
تحت المكاف في قوله كسائمة وتخل كما مر والجذع هو ما بين العرق والغصن وقوله والتبن
بما مر (قوله إن بلغت) أي المذكورات من الأرض والجذع والتبن أي بلغت قيمتها أو أحدها
نصاباً فإن لم تبلغه فلا زكاة فيها ولا تضم للتمر والحب في هذا العام كما علم مما مر وتضم فيما بعده في
التقويم لافي الحول إن بقي ثمر العام الأول وزرعه عنده للتجارة ويجري ذلك في ابن النعم وصوفه
ووبره وشعره وما زاد على نصابه (قوله إذ ليس فيها) أي المذكورات زكاة عين الخ أما ما فيه
زكاة العين وهو الثمرة والحب إن بلغا نصاباً فلا يدخلان في التقويم في هذا الحول فإن لم يبلغا
دخلتا في بقية ما من مع المذكورات وتحب في ذلك زكاة التجارة فالخاصة أن السائمة والثمر
والحب إن بلغت نصاباً لم يكن فيها إلا زكاة عين وتسمى السائمة بقيعة الأعوام وكذا في ثمرة
وحب الأعوام المستقبلة إن بلغا نصاباً ما ثمره وحسب العام الأول إذا بقي في ملكه بعد زكاتها
زكاة عين فليس فيها إلا زكاة تجارة وأما الأرض والجذع والتبن والصوف ونحوه مما يتعلق
بالماشية فليس فيها إلا زكاة تجارة فإن لم تبلغ قيمته نصاباً فإن كان مصاحباً لما فيه زكاة عين فلا
زكاة فيه ولا يضم غيره حينئذ في التقويم لعدم وجوب زكاة التجارة في غيره أما إذا صاحب مالاً
تحب الزكاة في عينه أما لعدم بلوغه نصاباً كثر وزرع قليل أو لكونه زكاة عين ثم بقي في
ملكه للتجارة كثر وزرع العام الأول إن بقي عنده فيضم له في التقويم لافي الحول بالنسبة
لصورة الثمانية كما مر وانما أطننا في هذا المقام لصعوبة وثبوتيه

قبل بعينه ما فلا يتعلق به بقيته ما حتى يعضي عليه ما حول كامل كما أفاده ع من وبه تعلم ما في المتن آخر الباب اه لكن قد
يقال لا يلزم من عدم تعلقها بالقيمة عدم وجوب الضم للتقويم فليحصر (قوله أي بلغت قيمتها أو أحدها الخ) تأمله مع ما تقدم

* باب زكاة النعم *

بفتح العين وقد تسكن اسم جمع لا واحد له من انطه يذ كرو يؤث وجمعه أنعام وجمع أنعام
 أناعيم وقدم زكاته على زكاة النابت لما ثبت من انسابها وهو الذهب والفضة في ان كلا منهما
 حولي بخلاف زكاة النابت كما سيأتي وقدم منها زكاة الابل لانها اشرف اموال العرب (قوله
 هي ابل الخ) اطلاق لنعم على الثلاثة على أحد قواين في اللغة وقيل هو خاص بالابل وقيل بها
 والشاة والذى يطلق على الثلاثة انما هو جمعه وهو انعام والابل بكسر تين وقد تسكن باؤه اسم
 جمع ويجمع على اللغة الثمانية على آبال كحمل واحال وقيل انه واحد يقع على الجمع وليس بجمع
 ولا اسم جمع (قوله وبقر) اسم جنس يجمعى لانه يفرق بينه وبين واحدته بالهاء وهو يشمل العرب
 والحيوان يسر (قوله وغنم) اسم جنس أيضا يطلق على الذكور والاناث ولا واحد له من انطه
 فانه الرملى والاسم جنس افرادى يطلق على القابل والاسم كثير كما وتراب ولا يحتاج الى
 تقييده بالاهلية لان المظاہر انما تسمى شياء البر لا غنم البر فلا زكاة في غير الثلاثة من الحيوانات
 كخيل ورقية ومولود بئر كوى وغيره اما المتولد بئر كوين فيزكى زكاة أخفهما وشرط
 وجوب زكاة النعم كونه انصافا واسامة مالا لها كل الحول ومضى حول في ملكه وأن
 لا تسكون عوامل (قوله بالنص) أى في خبر أبي بكر الاتقى (قوله ففيه اشاة) أى ويجزئ عنها
 وعما فوقها بعير الزكاة وان لم يسار قيمة الشاة لانه يجزئ عن خمس وعشرين فعما دونها أولى
 وأفادت اضافته الى الزكاة اعتبار كونه آتى بنت مخاض فافوقها كما في المجموع اه شرح
 المنهج وأصل شاة شوهة بفتح الهاء ثم حذفت وعوض عنها التاء أى قصدت تعويضها ولذا اذا
 صغرت عادت اليها الهاء فقبل شوية في الوقت والدرج (قوله ان لم تجزع قبلها) أى تسقط
 مقدم أسنانها فان أجذعت قبلها كان ذلك قائما مقام بلوغ السنة بشرط أن يكون بعد مضي
 ستة أشهر وقوله لهاستان أى سواء أجذعت قبلها أم لا (قوله مراضا) جمع مريض ككرام
 جمع كريم (قوله لانها وجبت في الذمة) أى اصالة لا بدلا على المعتمد من أن الواجب ابتداء هو
 الشياه وقيل جز من الابل والشيء بدل عنه وينبغي على ذلك مطالبة الساعي للمالك فعلى
 الاول يطالب بالشيء وعلى الثاني بالجزء والظاهر عليه أن المراد جزه بقدر قيمة الشاة أو الشاتين
 مثلا (قوله ويجزئ كونها) أى الشاة كراغالها ففيه الواحد لثلاثين كما سيأتي (قوله كما
 سيأتي) أى في قوله أو كان الذ كرز كرشاة وفيه ايساء الى أن لا تقي متعلق بما هنا اه شوبرى
 (قوله وفي عشرين أربع شياء الخ) نعم اوجبت الشياه فيما دون خمس وعشرين لان في ايجاب
 بدنة ابحافا بالمال وفي ايجاب بعضها ضرر المشاركة (قوله لها سنة) أى وطعت في الثانية
 وكذا يقال فيما بعد لان الاسنان المذ كورة تحديدية كما سيأتي (قوله فان عدمها) خرج بذلك ما
 لو عدم غيرها كذبت ابون فلا يؤخذ عنها حتى قياسا على عدم أخذ ابن اللبون عنها ولان زيادة
 السن في ابن اللبون عند أخذها عن بنت المخاض توجب اختصاصه عنها بقوة ورود الماء
 والشجر والامتناع من مغار السباع بخلافها في الحق لا توجب اختصاصه عن بنت اللبون
 بهذه القوة بل هي موجودة فيها لا يلزم من جبرها من جبرها هنا وحيث تخرج حقة ويأخذ
 جبرها أو بنت مخاض وبدفعه وهو شاتان أو عشرين درهما بخيرة الدافع كما أرفعه

* (باب زكاة النعم) *

(هي ابل وبقر وغنم)
 وزكاتها واجبة بالنص
 والاجماع (فاقول نصاب
 الابل خمس ففيها شاة)
 جذعة فان لها سنة ان لم
 تجزع قبلها أو نسيئة معز
 لهاستان ويقتبر كونها
 حصية وان كانت ابله
 مراضا لانها وجبت في
 الذمة ويجزئ كونها ذكرا
 وان كانت ابله انا كما
 سيأتي (وفي عشرين شاتان
 وفي خمس عشرة ثلاث شياء
 وفي عشرين أربع شياء
 وفي خمس وعشرين بنت
 مخاض) لها سنة (فان
 عدمها) حسا أو شرعا

في شرح المنهج (قوله بان لم يملكها) تصوير للعدم الحسي وما عده الشرعي (قوله وقت الوجوب) الاول وقت الانحراج لانه المعتبر الا ان يجعل كلامه على ما اذا استمر العدم اليه او يراد بالوجوب وجوب الانحراج لا وجوب الاستمرار (قوله او كانت مرهونة) أي بدين مؤجل مطاقا أو حال لا يقدر على وفائه وقوله أو معيبة أي بعيب يرد به المبيع وقوله أو مفسوبة أي وقد يعجز عن اتزاعها (قوله فابن لبون أو حق) ولا يكلف بنت الخاض وان لم يكن عنده ابن لبون أو حق بل يحصل لماشاه من الثلاثة وكان لبون ولد لبون خنتي وحق خنتي أفاده في شرح المنهج (قوله ولا يكلف كريمة) على حذف مضاف وهو وصف أي ولا يكلف انحرار بنت مخاض كريمة وعبارته في المنهج وشرحه ولا يكلف حيث كانت ابلة مهازيل أن يخرج بنت مخاض كريمة اه فان أنخرجها زاد خبرا وان أنخرج غيرها جز بشرط أن تكون صحيحة أي غير معيبة ولا بد من رعاية القيمة فتكون قيمة المهزولة تساوي أربعة وعشرين جزأ من مهزولة وجزأ من كريمة فقول المحشي ولا يجوز تهزيلة صوابه أن يقول ولا يجوز تهزيلة مريضة أي لو جوده هذه الكريمة في ماله فانه لو انقسمت ابلة الى صحاح وهو اض كلف كالملة بالنسبة فلو كان نصفها صحاحا ونصفها مريضة أو نصفها مريضة ونصفها قيمة صحيحة فان لم تكن فيها كريمة أنخرج منها ولو مهزولة (قوله ولا يكلف الخ) قال سم فيه إشارة الى جواز دفعها رطاهر أن محله في غير نحو الولي والوكيل اذ عليهم ما رعاية مصلحة المالك والمصلحة في دفع غيرها (قوله اذا كانت ابلة مهازيل) خرج ماله كانت كاهما كرائم فانه يلزمه كريمة (قوله لكن تمنع ابن لبون) أي يمنع وجود بنت الخاض الكريمة عنده اجزاء ابن لبون وكذا الحق وعبارته المنهج وشرحه لكن تمنع الكريمة عنده ابن لبون وحقا وهو من زيادتي لوجود بنت مخاض عنده اه فماعتراض به ثم وقع فيه هنا (قوله حقة) ولو أنخرج عن ابنتي لبون أو عن الجذعة حقتين أو بنتي لبون أجزأ على الصحيح لان ما يجوز ان عمارة افاده الرمي (قوله اه) أربع سنين) ولا يأتى هنا الا كتهافتها باجذاعها كما مر نظيره في الشاة وقرق في الحقة بان القصد ثم يلوغها وهو يحصل باحد أصرين الاجذاع وبلوغ السنة وهذا غاية تكالها وهو لا يتم الا بتمام الأربع كما هو الغالب اه (قوله وفي مائة واحد وعشرين الخ) والواحدة فقط من الواجب فيسقط بغيرها بتمام الحول والتمكن من الانحراج حر من مائة واحد وعشرين جزأ من ثلاث بنات لبون وما بين النصب عشرو يسمى وقصا لا يتعاق به الواجب على الأصح فلو كان له تسع من الابل فمات منها أربع وجبت شاة أو أكثر ما يتصور الوقص في الابل تسع وعشرون التي بين احدى وتسعين ومائة واحد وعشرين وفي الابل تسع عشرة التي بين أربعين وستين وفي الغنم مائة وعشرون التي بين مائتين وواحدة وأربع مائة (قوله ثم في كل أربعين) هذه العبارة مساوية لعبارة المنهاج وأي شجاع وهي مرتبة على مقدمة محذوفة ذكرها في المنهج بقوله ويتسع ثم كل عشر يتغير الواجب في كل أربعين الخ ثم قال وزدت ويتسع الخ لدفع ما اقتضته عبارة الأصل من أنه يتغير بمادونها وليس مرادا اه فماعتراض به ثم وقع فيه هذا والحاصل أن ما زاد على الأحدى والعشرين وقص الى الثلاثين ولا يحصل به استقامة الحساب وكذا ما بين كل عشرين وان كان مقتضى كلام المصنف خلاف ذلك

بان لم يملكها وقت
الوجوب أو كانت مرهونة
أو معيبة أو مفسوبة (فابن
لبون) أو حق وان كانت
أقل قيمة منها ولا يكلف
كريمة اذا كانت ابلة
مهازيل لكن تمنع ابن
لبون (وفي ست وثلاثين
بنت لبون) اه اثنان (وفي
ست وأربعين حقة) اه
ثلاث سنين (وفي احدى
وستين جذعة) اه الأربع
سنين (وفي ست وسبعين
بقا لبون وفي احدى
ونسعين حقتان وفي مائة
واحدى وعشرين ثلاث
بنات لبون ثم في كل أربعين
بنت لبون وفي كل خمسين
حقة)

(قوله صوابه أن يقول
الخ) الا أن يقال مراده
هزيلة غير مراعى فيها
القيمة

فلاستقامة لا يحصل الا بزيادة تسع على الاحدى والعشرين ثم كل عشر عشر بعدها في مائة
والاثني عشرة وبنات ابون وفي مائة وأربعين حقتان وبنات ابون وفي مائة وخمسين ثلاث حقائق
وفي مائة وستين أربع بنات ابون وفي مائة وسبعين ثلاث بنات ابون وفي مائة وثمانين
حقتان وبنات ابون وفي مائة وتسعين ثلاث حقائق وبنات ابون وفي مائتين أربع حقائق أو خمس
بنات ابون وسيأتي الكلام على ذلك في قوله ولواتفق فرضان الخ (قوله جاء بذلك) أي بالاحكام
المنكورة في المتن كلها وقوله في كتابه من ظهري في المدة لول الدال لان النقوش تدل على
الانفاط في ايراد الكتاب النقوش المكتوبة وقوله بالصدقة أي الدال عليها بواسطة الالفاظ
أي على قدرها وقد مر ما وجبت فيه وذلك الكتاب مكتوبه لانس لما وجب به الى البحرين اقليم
بناحية اليمن وانما كتب له ذلك لان الاحكام لا تعرف من العقل (قوله التي فرضها) أي بلغ
فرضيتها أي وجوبها أو تقديرها وقوله ومن لفظه أي الخبر (قوله والمراد زادت واحدة) هذا
اشارة لدفع اعتراض وارد على الخبر لاقتضائه ان أقل من الواحدة تفرع عليه قوله في كل
أربعين الخ وليس كذلك فأشار الى أنه مطلق مقيده برواية أبي داود ولا بد من تقدير مقدمة
اصحة تفريع قوله في كل خمسين كما مر في كلام المتن وأما قوله في كل أربعين فلا يحتاج لذلك
لان ما قبله فيه ثلاث أربعينات وبقى اعتراض آخر على خبر أنس وهو أن ظاهره ان الواحدة
لا تتعلق بها الواجب لقوله في كل أربعين الخ والمائة والعشرون ثلاث أربعينات وفي كل
أربعين بنات ابون في مقتضى ان الواحدة لم تدخل أصلا ولا تتعلق بها شيء وذلك باطل ومعارض
لرواية أبي داود كما سيأتي ويحاج بان فيه هذا والتقدير في كل أربعين وثلاث فيما اذا كانت
مائة واحد وعشرين وفي كل أربعين ثلاث فيما بعد ذلك (قوله كما صرح بها) أي بالواحدة
في رواية أبي داود فتكمل رواية أنس المطلقة عليها (قوله وقد أوضحت الكلام على ذلك) وهو
كون الزيادة واحدة أخذ من رواية أبي داود مع كون المتبادر من الزيادة فيه واحدة وقوله
وما يتعلق به وهو ان خبر أنس معارض لرواية أبي داود وهي فاذا كانت إحدى وعشرين ومائة
ففيها ثلاث بنات ابون دلالة على أن الواحدة تتعلق بها الواجب ودلالة على خلاف ذلك
وسبب أنه جعل الثلاث بنات ابون في رواية أبي داود متعلقة بمجموع العدد المذكور وفصل
في خبر أنس وتقدم جواب ذلك قال في شرح المنهج بعد ذكره ما ذكر فالمنهج اصحة حمل ما فيه
ولدفع المعارضة حمل قوله في كل أربعين على أن معناه في صور مائة واحدة وعشرين ثلثا
وانما ترك التصریح به تغليب البقية الصور عليها كصور مائة وثلاثين فانه لا يحتاج لذلك فيها
مع العلم بان ما يغير به الواجب يتعلق به كالعشرة اهـ بزيادة ذاعت ذلك عات فساد قول
قل وحاصل ما في المنهج يرجع لما ذكره هنا اهـ لان ما ذكر من المعارضة بين الروايتين
والجواب عن ذلك لم يتعرض له هنا أصلا (قوله والشاة) أي الفرجة عن الابل تقع أي تطلق
على الذكر والانثى فتأوها للوحدة دلالة أثبت (قوله ولواتفق فرضان) ولا يكون ذلك الا في
الابل والبق كما صرح به في المنهج دون الغنم وقوله كما تثنى بعير أي أو مائة وعشرين بقوة وقوله
بل هن أو خمس بنات ابون أي أو ثلاث مسنات أو أربعة أشعة (قوله لم يتعين أربع حقائق)
أي ولا خمس بنات ابون بدليل ما بعده فهو مقصود لذلك (قوله فان وجد جماله أحدهما) أي
بصفة الاجزاء أخذ وان وجد شيء من الآخر اذا الناقص كالمعدوم (قوله والا) أي وان لم

جاء بذلك خبر أبي بكر رضى
الله عنه في كتابه بالصدقة
التي فرضها رسول الله صلى
الله عليه وسلم على المساكين
رواه البخاري عن أنس
ومن لفظه فاذا زادت على
عشرين ومائة ففي كل
أربعين بنات ابون وفي كل
خمسين حقة والمراد زادت
واحدة لا أقل كما صرح بها
في رواية أبي داود وقد
أوضحت الكلام على ذلك
وما يتعلق به في شرح المنهج
والشاة تقع على الذكر
وغیره ولواتفق فرضان
كما تثنى بعير لم يتعين أربع
حقائق بل هن أو خمس
بنات ابون فان وجد جماله
أحدهما أخذ والا

يوجد بهما أحدهما بصفة الاجزاء بأن يوجد بشئ منهما أو يوجد بعض أحدهما أو بعض كل
 منهما أو أحدهما بالصفة الاجزاء أو كل منهما بالصفة الاجزاء أيضا نقوله بعد وان وجد بهما
 أي بصفة الاجزاء وهذه الصورة أعني قوله وان وجد بهما الخ وان صدقت بهما بكونها خارجة
 بقرينة ذلك وكانت الاصادفة بالصور الخمس المذكورة كما منعه في شرح المنهج (قوله
 فله تخصيص ما شاء من) كذا في ثلاث صور وبعضها في ثنتين شرأ أو غيره ولو غير أغبط لما في
 تعيين الاغبط من المشقة في تحصيله وله أن يصعد أو ينزل مع الجبران في الابل فله في المائتين بعير
 فيما اذا لم يوجد بشئ من الحقائق وبنات الابل أن يجعل الحقائق أصلا ويصعد الى أربع جذاع
 فيخرجها أو يأخذ أربع جبرانات وأن يجعل بنات الابل أصلا وينزل الى خمس بنات مخاض
 فيخرجها مع خمس جبرانات وقد تم الكلام على ذلك في شرح المنهج (قوله وان وجد بهما) أي
 بصفة الاجزاء كما مر تعيين الاغبط أي الانفع للمحققين لان كلامهم ما فرضه ما اذا اجتمعاروعى
 ما فيه حظ المستحقين اذا لامشقة في تحصيله وأجزاء غيره بلا تقصير من المالك والساعي وجبر
 التفاوت لنقص حتى المستحقين بقدر الباد أو جرح من الاغبط فلو كانت قيمة الحقائق أربعة مائة
 وقيمة بنات الابل أربعة مائة وخمسين وقد أخذ الحقائق فالجبر بخمسين أو بخمسة انساع بنت
 لبور لان التفاوت خمسون وقيمة كل بنت لبور تسعون وجاز دفع المقدم مع كونه من غير جنس
 الواجب وتما كنه من شرأ بجزءه لدفع ضرر المشاركة امام مع التقصير من المالك بأن دلس أو
 من الساعي بأن لم يجتمد وان ظن انه الاغبط فلا يجزئ اه أفاده في شرح المنهج (قوله ووجه
 التسمية بالاسنان) أي بالاسماء المصاحبة لبلوغ الاسنان جمع سن بمعنى زمن فليست الباصلة
 التسمية (قوله أن لا تمها) بعد الهمزة من الاوان بمعنى الوقت أي قرب وكذا في ما بعده فاما في
 بنت ناقصة مخاض وعبارة الرمل وسميت به لان أمها بعد سنة من ولادتها أن لها أن تحمل مرة
 أخرى فتصير من المخاض أي الحوامل اه ولا يخالف ذلك كلام الشرح لان التسمية بهذا
 الاسم لا بعد بلوغ السنة (قوله وان الجذعة الخ) وسننا آخر أسنان الزكاة واعتبر في الجميع
 الاثونة لما فيها من رفق الدر والفيل وظاهر كلامهم هنا في الاسنان المذكورة في النعم أنها
 للتحديد ويقارن ما سبب في السلم فان السن المنصوص عليه ثم يكون على التقريب بأن
 الغالب في السلم أن يكون في غير موجود فلو كافناه التحديد لعسر الزكاة تجب في شئ يكون
 موجودا عنده غالب او هو عارف بسنة فلا يشق ايجاب ذلك عليه أفاده الرمل (قوله وأول
 نصاب البقر) هو شامل للعرب والحواميس كما مر في ذلك لانه يقرر الارض أي يشقها
 بالحرارة (قوله سنة) أي ودخل في الثانية بمعنى بذلك لانه يتبع سنة في المرح وقيل لان قرنه
 يتبع أذنه أي يد او يهازلوا يخرج تبعة أجرات لانه زاد خيرا بالاثونة اه رمل (قوله أو تبعة
 كذلك) أي لها سنة (قوله وفي سنتين الخ) فالوقص ما بين اربعين وخمسة عشر وهو
 غاية ما يتصور هنا كما مر (قوله لها سنتان) أي ودخلت في الثالثة سميت بذلك لتكامل أسنانها
 ولا جبران في زكاة البقر والغنم لعدم ورود في سنتين بقرة تبعة وان في سبعين سنة وتبيع وفي
 ثمانين سنتان وفي تسعين ثلاثة آتية وفي مائة سنة وتبيعان وفي مائة وعشرة سنتان وتبيع

فله تخصيص ما شاء من
 وجد بهما أي تعيين الاغبط
 ووجه التسمية بالاسنان
 المذكورة أن بنت المخاض
 أن لا تمها أن تكون من
 المخاض أي الحوامل وأن
 بنت الابل أن لا تمها أن
 تملك عليهما فتصير لبونا وأن
 الحقة استحققت أن يطرقها
 الرمل أو أن تتركب ويحمل
 عليهما قولان وأن الجذعة
 تجذع مقدم أسنانها أي
 تسقطه (وأول نصاب البقر
 ثلاثون فقير أو سبع) له سنة
 (أو تبعة) كذلك (وفي
 أربعين سنة) لها سنتان
 (وفي ستين تبعة) ثم في كل
 ثلاثين تبعة وفي كل أربعين
 سنة

(قوله وله أن يصعد الخ)
 هذا اذا كانت ابله صالحة
 بالنسبة للصقود أما اذا
 كانت ابله غير صالحة فلا
 يجوز له الصقود اه

وفي مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة أتمعة فحكمها حكم بلوغ الأبل مائتين فيما هو الا
 في الجهران كما قدمناه ونسعى المسنة ثنية ولو أخرج عنها اتبعين أجزاء في الأصح اه رملي
 (قوله الترمذي) بفتح التاء وكسر الميم وضمة هاء وكسر هاء ومجزة قال النووي ضمه ما قول
 أهل المعرفة اه شوبري (قوله تقع) أي تطلق على الذكر والانتى لان المعنى المتقدم وهو
 شق الارض بالحراثة موجود فيهما وهذا الاطلاق هنا بخلاف باب الوصية فانها فيه خاصة
 بالانتى والذكر كوروسمي محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم بالماقر لانه
 بقرا العلم أي شقه فعرف أصله وخفيه (قوله وسواء فيما ذكر) أي من أحكام الأبل والبقر
 والغنم كما يستة ادمن قوله نعمه (قوله لا يلزمه الاشاة واحدة) لكن يجب أن يخرج ما يخص
 كل مافي بلده على أهله لمنع نقل الزكاة أو دفعه للامام لانه نقل الزكاة اه قول والمعتقد أنه يخرج
 بين آخر اجها في أحد البلدين لمافي الزامه من نقل كل نصف الى بلد من المشقة على المحسن
 بالزكاة وسواء في لزوم الاشاة بعدت المسافة بين البلدين أم لا خلافا للامام أحمد فانه يلزم عنده في
 صورة التبعاع شاتان كما قاله الخطيب (قوله الا ان تعضت الخ) استثنى خمسة اشاة فاذا
 تعضت ابله ذكورا أخرج ذكرها كالألو كانت كلها معيبة أو صغارا بان مائت الامهات قبل آخر
 الحول بزمن لا تشرب فيه الصغار لبناء لم لو كافد فع استثنى كالوجوب الزكاة في الصغار مع
 عدم تصور السوم فيها أفاده الزيادة وانما جازاخراج ابن لبون خنثى عن ابن لبون ذكر مع أن
 الخنثى عيب في المبيع والمعيب لا يؤخذ الا من مثله لان المستحقين شركاه في كانوا كقيمة
 الشركاه أفاده الرملي ويستثنى من أخذ المعيب من مثله ما لو تعضت عنه خنثى فالواجب أن
 بقيمة واحدة منها ولا يجوز في الاخذ منها الا حتمال ذلكورة المأخوذ وأثوته غيره أو بالعكس وخارج
 بقوله تعضت ما لو كان فيه أنثى فلا يجوز في عنها الذكر وان كان أكثر قيمة منها اذا ليس فيه ما قصد
 منع المستحقين به من الدر والنسل الموجودين فيها وكذا لو كان في نعمه المعيبة سليمة أو في
 الصغيرة كبيرة فيخرج كاملا بأن يوج سليمة أو كبيرة برعاية القيمة كاربعة اشاة نصفها معيبة
 أو صغار وقيمة كل سليمة ديناران وقيمة كل معيبة أو صغيرة ديناران فليز سلمة دينار ونصف دينار
 فان لم يكن فيها الا سليمة فعليه سليمة بتسعة وثلاثين جزأ من أربعين جزأ من قيمة معيبة أو صغيرة
 ويجزى من أربعين جزأ من قيمة سليمة وذلك دينار وربع عشر دينار وعلى هذا مذاق
 واذا كان السليم من ماشية دون ذلك فالواجب كأن وجب شاتان في غنم ليس فيها الا سليمة
 أجزاء سليمة بالقسط ومعيبة كذلك فتكون كل واحدة تساوي مائة وتسعة وتسعين جزأ
 معيبا وجزأ سليما اه أفاده الرملي (قوله الا ان تعضت نعمه ذكورا) أي فيخرج ذكرها كما
 تؤخذ المربضة والمعيبة من مثلهما اولان في تكلمه فخصص بالانتى مشقة علمه والزكاة
 مبنية على التخفيف ولهذا شرع الجهران اه أفاده الرملي (قوله أو كان الذكر ذكرا شاة)
 أي حيث وجبت من غير الجنس كاشاة الواجبة في خمس من الأبل ويرشكه قوله
 أو ابن لبون وقوله فيما هو كما سيأتي اما الواجبة عن الجنس كالغنم فباعتين كونها أنثى
 اذا كان النصاب اثنا عشر بعوضة ذكورا لان أصل باتفاق فشد فيها بخلاف الواجبة عن
 غير الجنس فان هناك قولان بانها بدل تخفف فيها وان كان المعتقد أن كالأصل كما من (قول
 أو ابن لبون أو سقا) أي فيما اذا عدم بنت الخاض أو تبيت والتبيع في البقر وقوله فيما

جاء بذلك خبر رواه الترمذي
 وغيره وصححه الحاكم وغيره
 والبقر تقع على الذكر
 وغيره (وأول نصاب الغنم
 أربعون فقيم اشاة وفي مائة
 واحد وعشرين شاتان
 وفي مائتين وواحدة ثلاث
 شاة وفي أربع مائة أربع
 شاة ثم في كل مائة شاة) جاء
 بذلك خبر أبي بكر السابقي
 وسواء فيما ذكر أو تفرقت
 نعم في أما كن أم لا حتى
 لو لا ثمانين شاة يلبدين
 في كل بلد أربعون لا يلزمه
 الاشاة واحدة (ولا يجوز في
 اخراج ذكر) من النعم الا
 ان تعضت نعمه ذكورا أو
 كان الذكر (ذكر شاة
 أو ابن لبون أو حقا أو
 تبعها فيما هو) بيانه واستثناءه
 ما عدا ابن لبون والتبيع
 من زيادتي

مر يانه راجع للاربعة الاخيرة لان الاولى لم تتقدم

(باب زكاة النابت)

هو شامل للشجر والزرع أى زكاة ما يخرج منه والشجر كل ما له ساق والزرع ما لا ساق له
ويسمى نجباً قال تعالى والنجم والشجر يسجدان أى قال زكاة نجب فيما يخرج من النوعين
ولذا عبر بالنابت الشامل لهما وعدل عن تعبير المنهاج بالنبات لانه كناية عن عمل اسم عين
يستعمل مصدره بمعنى الطلوع وليس مراداً هنا بخلاف النابت فانه لا يستعمل الا اسم عين
وقدم زكاته على زكاة القطر لعلها بالاموال (قوله حقه) أى زكاته وهى العشر أو نصفه
وهذه الآية مجملة لعدم بيان القدر الخارج والمخرج منه كآية وآتوا الزكاة والبيان جاء من
السنة كما هو والحمد لله ففتح الحاء وكسرها كما قرئ بهم فى السبع القطع الشامل لهذا اذا الثمار
فالدليل مطابق أو المراد به حقيقة ودخول هذا الثمار بالقياس والامر باتيانها يوم الحصاد
للاهتمام حتى لا يؤخر عن وقت أدائها واوله لم أن وجوبها يستقر بالادراك لا للتعيين
والاستدلال بالآية المذكورة بناء على أنها مدنية وقيل انها ملكية والمراد بالحق ما يتصدق به
يومه لا الزكاة المقدرة وحيث فلا تكون دلالة على الزكاة لانها فرضت بالمدينة فكان الاولى
أن يستدل بقوله تعالى اتفقوا من طبيبات ما كتبتم وما أخرجنا لكم من الارض فأوجب
الاتفاق مما أخرجته الارض وهو الزكاة لانه لاحق فيما أخرجته غيرها (قوله رطب) فتؤخذ
زكاته منه ان لم يتقرر أو يتم حال كونه رديئاً والافن القرو وكذا يقال فى العنب وعبارة المنهج
وشرحه ويعتبر فى قدر النصاب غير الحب من رطب وعنب حال كونه جافاً ان يجفف غير رديء
والأفرط باوية طبع باذن من الامام وتخرج الزكاة منه كالأرض أصله ويعتبر الحب حال كونه
مصبى اه قال م ر ويضم ما يجفف منها أى الرطب والعنب الى ما لا يجفف فى الحال
النصاب لاتحاد الجنس وانما لم يلحق الرطب والعنب الذى لا يتقرر بالخضراوات فى عدم وجوب
الزكاة لان جفائه مما يجفف فالحق نادره بغالبه اه بالمعنى (قوله وما صلح للخبز) بفتح الخاء
المجتمعة مصدر والمراد به الاقليات سواء كان مخبزاً أو طبخ أو عصص أو هرس أو اقتاده سوياً
وقوله من الحبوب أى التى تقتات اختياراً تخرج بالاقول ما لا يقتات بان كان يؤكل تنهما كما
سبب ذكره وبالثانى ما يقتات اضطراراً أى فى زمن القحط والجذب كحب حنظل وغاسول
وحلبة (قوله كبر) مثل بتسعة أمثلة والبر بضم الموحدة ويقال له قح وحظطة كانت الحبة
منه حين نزل من الجنة قدر بيضة النعامة والبن من الزبد وأطيب رائحة من المسك ثم صغرت
فى زمن فرعون فصارت الحبة قدر بيضة الدجاجة ثم صغرت حين قتل يحيى بن زكريا فصارت
قدر بيضة الحمامة ثم صغرت فصارت قدر البندق ثم قدر الحصة ثم صارت الى ما هى عليه
الا أن نقول الله تعالى ان لا تصغر عنه ذلك الاجه ورى فى حاشيته (قوله وشبهه) بفتح الشين
المجتمعة ويجوز كسرها (قوله وأرز) فيه سبع لغات أفصحها فتح الهمزة وضم الراء وتشديد
الزاي ويقال فيه أرز بضم الهمزة والراء وتشديد الزاي أيضاً وأرز بوزن قفل وأرز بوزن
كتب وأرز بوزن عضد فهذه خمس لغات مبدوءة بالهمزة ويقال فيه رز ووزن بوزن عند
أكله الا كذا من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لانه خلق من نوره قاله السيوطى وقرره

(باب زكاة النابت)

الاصول فى وجوبها قبل
الاجماع مع ما يأتى قوله
تعالى وآتوا حقه يوم
حصاده (الزكاة فى شئ
منه) الا فى رطب وعنب
(وما صلح للخبز من الحبوب)
كبر وشبهه وأرز

شيخنا الحنفى وان لم يصح حديثا أو ورد على ذلك ان كل الاشياء مخلقة من نور صلى الله عليه
 وسلم فلا خصوصية وأجيب بأنه خاق من نور صلى الله عليه وسلم بلا واسطة بخلاف بقية
 الاشياء وذلك أنه كان كالأغلاف على ذلك النور ثم تفتت فخاق منه الأثر (قوله وعدس) يفتح
 العين والدال وبالسبب المهملات وقوله وذرة بضم الميم وفتح الراء المخففة وأصلها ذروا وذرى
 حذفت لام الكلمة التي هي الواو والياء وعرض عنها التانيث والمراد ما يشبه سائر
 أنواعها (قوله وحسن) بكسر الحاء مع فتح الميم المشددة أو كسرها (قوله وباقلا) بالتشديد مع
 القصر ويكتب بالياء وبالتخفيف مع المذ أو القصر ويكتب بالالف وهو الفول (قوله ودخن)
 بضم الدال المهملة واسكان الهمزة نوع من الذرة إلا أنه أصغر حباتها قاله خضر (قوله
 وجلبان) بضم الجيم مع سكون اللام وتخفيف الياء أو ضم اللام وتشديد الياء وعبارة مر
 والهرطسة ان ويقال له الجلبان والماش وهو نوع منه قال الرحمانى الجلبان هو المعروف
 بالبلالاه وهو مردود لانهم ما نوعان كما هو مشاهد وتجب الزكاة في كل منهما (قوله وان
 سكان) أى ما يصلح للغزير يؤكل نادرا كثرة البلوط المسماة بثرة الفؤاد وهي تشبه البلح
 وكاسيات وهو نوع مستقل وقيل نوع من البروقيل من الشعير وكالعلس نوع من البر وهو
 قوت صنعا العين فجب الزكاة في جميع ذلك اذا وجدت شروطها (قوله ما يؤكل تنعما) أى
 على وجه التمتع كالسكر والتمر والمشمش والتفاح والبن وعطف التمسك عليه من عطف
 التماس لان ما يؤكل تفسكها لا يكون الامن الفواكه فاعنى الواولان عطف الخاص
 لا يكون باو وكذا ما يؤكل تدوايا كالصطكي والفلفل وفي القديم فجب في الزعفران
 والزيتون والورس وهو يفتح فسكون نيت أصفر يصبغ به الثياب وهو كثير باليمن والقرطم
 وهو بكسر القاف والطاء وضمهم ما حب الصفر وفي العمل سواء كان نخله مملو كما أم أخذ من
 الامكنة المباحة أفاده في المنهاج وذكر مر أدلة ذلك ومثلها التمر والسقم (قوله
 وذلك) أى وجوب الزكاة في الثلاثة لأخبار منها قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ وأبي موسى
 الأشعري حين بعثهما الى اليمن لا تأخذوا الصدقة الا من هذه الاربعة الخنطة والشعير والتمر
 والزبيب رواه الحاكم وقيس عباد كرماني معناه والحصر في الاربعة اضافى أى بالنسبة لما كان
 موجودا باليمن ظهر الحسا كم أنه صلى الله عليه وسلم قال فيما سقت السماء الى آخر ما ساقى في
 الشرح أفاده في شرح المنهج (قوله وواجبها) الاضافة على معنى فى والضمير للثلاثة المتقدمة
 وقدم مالا مؤنة فيه على الآخر مراعاة الحديث وعكس فى التعليق فسلك فيه الملف والشر
 المشوش لانه أولى اقله الفصل فيه ادلة الثانى متصلة به فليس فيه الفصل واحد بخلاف
 المرتب فان فيه فصلين لان كل معلول لم يتصل بعلمته ولا فرق فى وجوب العشر أو نصفه بين
 الارض المستأجرة وذات الخراج وغيرهما معلوم الاخبار وخبر لا يجتمع عشر وخراج فى
 أرض مسلم ضعيف وتكون الارض خراجية اذا قصها الامام عنوة ثم تعوضها من الغنائم
 ووقفها علينا وضرب علم اخر اجاؤها أصلها على أن تكون لنا وبسكتها الكفار بخراج
 معلوم فهي أجرة لان سقط باسلامهم والارضى التي يؤخذ منها الخراج ولم يعرف أصله بحكم
 يجوز اخذه لان الظاهر أنه بحق وبحكم ثلاث أهله الهاء فهم القصر فيها لان الظاهر فى اليد
 المالك ولا يجب فى العشر ان زكاة غير السنة الاولى بخلاف غيرهما لانها تذكروا فى

وعدس وذرة وحسن
 وباقلا ودخن وجلبان
 وان كان يؤكل نادرا
 بخلاف ما يؤكل تنعما أو
 تفسكها وذلك لاخبار
 رواها أبو داود وغيره
 (واجبها)

العشران سقيت بلامونة والافنصفه) أى نصف العشران نقل المونة ٤٠٣ فى التالى وخففتها فى الاول والاصل فيها

خير البزارى فبما دقت
السما والعميون أو كان
عشرى العشر وقياسى
بالنضع نصف العشر
والعشرى بفتح المثلثة وقيل
باسكانها ماسى بالسيل
والناضع مابى عليه
من بهير أو نحوه والأتى
فاخصه وانما يجب زكاة
الذات بمعنى أنه ينهقد
سبب وجوبها (بعد بدو
صلاح الثمر واشتداد
الحب) وهذا من زيادى
وهو تعبير الشيخين كغيره ما

(قوله وعلم من وجوب
الزكاة الخ) كتب شيخنا
العزيرى على قول شرح
المنهج وهو قبل ذلك بقل
ومنه اقرينا المعروف فانه
بهم الحالة لا يصلح للادخار
وحينئذ يجوز الاكل من
الفريق الذى يباع الآن
وكذا القول الاخير
يجوز الاكل منه قبل
اشتداد حبه وهذه دقيقة
يغفل عنها اه بجزى
فخره (قوله ولو اشترى)
عبارة شرح م ر ولو
اشترى بخلا وثمرها بشرط
التيار فبدا الصلاح فى
مدته فالزكاة على من له
المالك فيها وهو البائع ان
كان الخيار والمشتري

الاموال النامية وهذه منقطة الفناء معرضة للفساد اه شرح م ر وذكر قبل ذلك ان
الامام لو اخذ الخراج على أن يكون بدلا عن العشر كان كآخذ هذه القيمة فى الزكاة بالاجتهاد
فيسقط به لارضوان نقص عن الواجب عنه اه (قوله ان سقيت بلامونة) أى بلامونة
كثيرة بأن لم يكن هناك مونة أصلا أو مونة قليلة ولو سقيت بما فيه مونة وغيره وجب القسط
من كل باعتبار عيش الزرع والثمر ونمائه لا بما كثر المدين ولا بعدد السقيات فلو كانت المدة
من وقت المرع الى وقت الادراك ثمانية أشهر واحتاج فى أربعة منها الى سقية فسقى بالمطر
وفى الأربعة الأخرى الى سقيتين فسقى بالنضح وجب ثلاثة أرباع العشر وكذلك الوجه لما
المقدار من نفع كل منهما باعتبار المدة أخذ بالأسوأ واحتاج فى ستة منها الى سقيتين فسقى
بماء السماء وفى شهرين الى ثلاث سقيات فسقى بالنضح وجب ثلاثة أرباع العشر وربيع
نصف العشر ولو اختلف المالك والساعى فى أنه سقى بماذا صدق المالك اذا اصر على عدم
وجوب الزيادة عليه فان اتهمه الساعى حلفه مذبا ولو كان له زرع أو غرس سقى بمطر أو خر سقى
بنضح ولم يبلغ واحد منهما نصابا ضم أحدهما الى الآخر أقام النصاب وان اختلف قدر
الواجب وهو العشر فى الأول ونصفه فى الثانى اه شرح م ر (قوله وخففتها فى الأول) أى
شأنه اذ كان والافنصفه لا يكون هناك مونة أصلا كما مر (قوله بالنضح) الباء لام لا بـ من
ملا بـ العمام للخاص أى سقى بما يناسب بالنضح وهو السقى من نحو من رجى أو ان (قوله والعشرى)
ومثله البعل بفتح الموحدة وسكون العين المهملة وهو ما يشرب بعروقه اقرب من الماء كما فى
شرح المنهج (قوله ماسى بالسيل) أى بهما جفعا فى حفرة ثم يساق الى الارض وحينئذ
فليس مكررا مع قوله فيما سقت السماء وتسمى الحفرة عانة والتمثرا ما رجم ما اذ لم يعلمها (قوله
ما سقى عليه) أى وبه ويسمى الحيوان الناضح أيضا ساقية يقال سقت الناقة
والسحابة تسنوا اذا سقت (قوله بمعنى أنه ينهقد سبب وجوبها) أى لا معنى أنه يجب اخراجها
حالا بذلك لتوقف وجوب الخراج فور اعلى القسكن بحضور مال وآخذ ويجفاف القر
وتنقى الحب وذلك ما لك من مهم ولودنيو با كما ذكر ذلك فى المنهج (قوله بعد بدو الخ) لوعبر كفى
المنهج بقوله ويجب بدو صلاح الخ لكان أولى لا يهاهم كلامه هذا انه بقرائنى وجوبه اعن ظهور
الصلاح لان بعد ظرف متسع لا تقتضى الاتصال الا أن يجاب بأنه على حذف مضاف والتقدير
بعد بدو أو قبل حالات الصلاح الذى هو بلوغ الشئ أى وصوله الى صفة وحالة يطالب فيها الاكل
غالبه وعلم من وجوب الزكاة بدو الصلاح أنه يحرم أكل الفريق قبل اخراج زكاته على المالك
وعلى غيره وكذا البلع الاجر والقول الاخير يبيع ذلك وشراؤه حرام هذا ان علم أنه من
زرع وغرس فجب فيه الزكاة بلوغه نصابا والابان علم عدم وجوبه أو شك فيه فلا حرمة وعلم أنه
ليس من شرط بدو الصلاح أو اشتداد الحب فى ملكه أن يكون هو الزارع حتى لو باع زرعه
وهو بقل فاشتد فى ملك المشتري وهو من أهل الزكاة وجبت عليه فان كان المشتري ذميا أو
مكاتباً فلا زكاة على أحد أما المشتري فله عدم أهليته لوجوبه أو أما البائع فلا تنفاه كونه فى
ملكه حين الوجوب ولو اشترى نخلا وثمرتها بشرط الخيار فبدا الصلاح فى مدته فالزكاة على
من له المالك فيها فان أخذت منه ولم يتم له المالك رجع به على الآخر فان كان له ما وقفت فن ثبت
المالك له وجبت عليه وان اشترى نخلا وثمرتها أو غرسها أو اشترى نخلا أو اشترى نخلا أو اشترى نخلا

ان كان له ثم ان لم يبق المالك وأخذ الساعى الزكاة من الثمرة ورجع عليه من انتقلت اليه

فبدا الصلاح في ملكه ثم وجد بها عيبا لم يردّها على البائع فهور الان تعلق الزكاة بها كدوث
عيب وان اشترى الثمرة وحدها بشرط القطع فبدا الصلاح حرم القطع لتعلق حق المستحقين
بها فان لم يرض البائع بالابقاء فله الفسخ لتضرره بمص الثمرة وطوبى الشجرة ولا تسقط الزكاة
عن المشتري ابدوا الصلاح في ملكه فان اخذها الساعي من الثمرة رجع البائع على المشتري
وان رضى البائع بالابقاء امتنع على المشتري الفسخ لان البائع قد رضى باسقاط حقه ولا
تسقط الزكاة عن المشتري حيث بدأ بالاول اه افاده مر (قوله فيه نظرا الخ) وجهه انه ان
اراد بقوله تخرج وجوب اخراجها بالافعل لم يصح قوله او بالخرص لانها لا يجب اخراجها
بذلك بالافعل بل ينعقد سبب وجوبها وان اراد بذلك جواز اخراجها لانه قد سبب وجوبها
ببدء صلاح الثمرة واشتداد الحلب لم يصح قوله بعد الجفاف لانه يجب اخراجها حيث بدأ بالفعل
الا ان يجاب بان المراد ما يشمل الاخراج بالفعل وجوبه بالنسبة للجفاف والاتخراج جوازا
لانه قد سبب بالنسبة للخرص أى يجوز الاتخراج من الجفاف بدلا عن الرطب والعنب اذا
لا يجوز الاتخراج منهما حتى لو اخذه الساعي لم يقع الموضع وان جفقه ولم ينقص افساد القبض
ويرد قيمته مطلقا ولو مثلهما على المعتمد فاو في كلام الاصل تنويعه ففعله بعد الجفاف أى
وجوبه بقوله او بالخرص أى جوازا لان الزكاة الثابتة وقت وجوب وجوب وهو وقت بدء
صلاح الثمرة واشتداد الحلب كلا او بعد اذ وقت اخراج وهو بعد ذلك أعنى وقت الجفاف
والتقصية وغير ذلك (قوله نعم بسن الخ) استدراك على قوله وينعقد سبب وجوبها ببدء صلاح
الثمار واشتداد الحلب لانه ربما يتوهم من الوجوب عدم التصرف بكل حال لتعلق حق
المستحقين بما ذكر دفع ذلك التوهم بأنه اذا خرص جاز التصرف لكن بعد التضمن كما سياتى
فاذا تضمنه حق المستحقين نفذ تصرفه في الجميع بخلاف ما قبل التضمن فانه ينفذ فيما عدا
الواجب شائعا لبقاء الحق في العين والخرص لغة المنزلة والتضمن والتقدير والقول بالظن
ومنه قتل الخراف ومن وشرا ما ذكره بقوله بان يطوف الخ وقيل للخرص يمنع على المالك
التصرف ولو بصدقة أو بجرة فهو حصاد أو كل فريق أو قول أخضر فيصرم ويعزر العالم
لكن ينفذ تصرفه فيما عدا قدر الزكاة ثم يجوز عليه أو قطعه حشيشا قبل انعقاد الحلب لا يمنع
وما اعتيد من اعطاء شئ ولو لا فقر احرام وان قوى به الزكاة لانه أخذ قبيل التصفية وبعدها
لا قباض ولا نية وكثير يعتقد حله وذلك من نبد العلم وراه ظهروهم وان كان خلاف الاجماع
الفعل في سائر الاعصار والامصار وما ورد عليه من جواز لقط السنايل واطعام الفقراء يوم
الحداد والبا كورة التي كانت تاتي عليه السلام وأمر الشافعي بشراء القول الأخضر كلها
وقائع فعلية والمذهب نقل وتحمّل على ما لا زكاة فيه فاذا زادت المشقة فلا لوم في التقليد فان
احد يصح التصرف بالاكل والاهداء ولا يحسب عليه قلت الظاهر ان المحتاج اذا ضبط قد درا
وزكاة أو يخرج زكاة بعد ذلك ولا حرمه عليه وان كان الشريك ليس له الاختصاص
بشئ من المشترك بغير قسمة لان تعلق الزكاة بالمال تعلق شريكه على المعتمد الا ان المشبه ليس له
حكم المشبه به من كل وجه اه قاله الرحاني (قوله خرص الثمر) أى الرطب والعنب وخروج
به الزرع فلا خرص فيه لاستمرار حبه ولانه لا يؤكل غالب الرطب بخلاف الثمر ويشترط في الخرص
بدء الصلاح ولذا قيد في المنهج بقوله وسن خرص كل ثمر بدأ صلاحه ثم قال في شرحه ونخرج

فقول الاصل تخرج بعد
الجفاف او بالخرص فيه
نظريتين وجهه في شرح
الاصل نعم بسن خرص الثمر

(قوله لتضرره) اه اقله
لم يرض البائع بالابقاء
وايسر اه اقله فله الفسخ
كما قد يتوهم (قوله أو كل
فريق الخ) فيه أن الزرع
لا خرص فيه وسياق

يدوم صلاحه ما قبله لان الخرص لا يتبقى فيه اذ لا حواله له لتحقيق فيه ولا ينضبط المقدار لكثرة
 العاهات قبل بدو الصلاح اه (قوله من اهل الشهادات) أي كلها كما قبله في شرح المنهج
 فيشترط في الخرص أن يكون مسلماً كافراً ذكراً فاطناً بصيراً عدلاً شهيداً فلا يكفي الفاسق
 ولا عدل الرواية كالرأفة لانها اهل لبعض الشهادات لالكلها ويشترط أن يكون عالماً
 بالخرص لان الجاهل بالشئ ليس من اهل الاجتهاد فيه اه (قوله ولو واحداً) انما اكتفى
 بالواحد لان الخرص ينشأ عن اجتهاد فكان كافلاً كم ومحمل الاكتفاء به اذا كان من طرف
 الحكم فان فقد الخرص من طرف واحد كما كان عارفاً لم يجز أن يتعاطى ذلك بنفسه على
 المعتمد بل له تمسككم عدلين يخبران عليه ويضمنانه فلا بد من التعدد حتى لا يبعث الامام
 خارصين فاختلطوا ولم يتفقوا على قدر وقف الامر حتى يتبين بقول غيرهما (قوله بكل شجرة)
 أشار بذلك الى أنه يمنع تقدير شجرة فقط ويقاس عليها الباقي ولو من نوعها وبقوله كل نوع الى
 أنه يتضمن عند تعدد الانواع كالرطب والعنب تقدير كل نوع على حدته وليس له أن يتقدر الجميع
 بخلاف ما اذا اتحد النوع فيجوز أن يتقدر الجميع رطباً ثم يابساً أو يقدر كل واحدة كذلك
 فيقول ان رطب هذه النخلة مثلاً عشرة أوسق فاذا جف صار خمسة وكذا في النوع بان يقول في
 هذا البستان مائة وسق رطباً فاذا جف صار خمسين (قوله رطباً) بفتح الراء وسكون الطاء حال
 من الثمرة (قوله لنقل) علة ليسن أي يسن الخرص لنقل الحق الخ أي بصيغة ويسمى بالتضمن
 بأن يقول ضمنته ذلك حق المستحقين رطباً بكذا ثم اولا بد من القبول لفظاً والرضا فاذا انتفى
 الخرص أو التضمن أو القبول نقض التصرف فيما عدا قدرها شائعاً قاله في شرح المنهج قال
 مـ ليس هذا التضمن على حقيقة الضمان لانه لو تلف جميع الثمار بآفة مماو به أو سرقت
 من الشجر أو الجربين قبل الجفاف من غير تقرب بط فلا شئ عليه قطعاً لقوات الامكان وان تلف
 بعضها فان كان الباقي أصاباً زكاه أو دونه أخرج حصة بناء على أن التمكن بشرط للضمان
 لا للوجوب فان تلف بتفريط كأن وضعه في غير حرمته له ضمن وانما لم يضمن في حالة عدم
 نقصه مع تقدم التضمن لبناء أمر الزكاة على المساهلة لانها علة ثابتة من غير اختيار المالك
 فيبقاء الحق مشروط بإمكان الاداء اه ويشترط في تضمين المخرج من مال أو ثمنه يساره
 حتى لو ضمنه وتبين كونه معسر حال التضمن لم يصح ولم ينتقل الحق الى ذمته كما صرح به
 الاذرى وهذا هو المعنى قاله الزبائدي (قوله ثم اوزيياً) حالان من الحق وقوله ليخرجه جافاً
 أي منه بعد جفافه أو من غيره حالاً قل وقدم (قوله جذاً اذا) بفتح الجيم وكسر هاء مع
 اعمام الذالين واهما هما فقهه أربع لغات وهو منصوب على التمييز المحول عن المضاف وكذا
 ما بعده والاصل وموتة جذاً هما وبه فقه ماوتة فقيهما (قوله خمسة أوسق) أي تحديد على
 المعتمد فيضراً أي نقص كان وهذا فيما لم يتخر في عشرة أمانه أو كالارز والعسل بفتح العين
 واللام نوع من الخنطة كما صرح بشرط وجوبه فيه أن يبلغ عشرة أوسق نعم لو حصل قدراً لا وسق
 الخمسة من دون العشرة اعتبرناه دوناً (قوله وهي ألف الخ) قال مـ فكيفه بالادب المصري
 كما قاله القمولى ستة أرباب وربع اردب وهو المعتمد يجعل القدين صاعاً كزكاة الفطر وكفارة
 العين اه فالنصاب ستمائة قدح مصري وهذا بحسب ما كان وأما الا أن فقد كبر الكيل
 فقد امتنعت في هذه الازمنة المتأخرة فبلغت نحو أربعة أرباب والكيل يكون في القمح والحب

بان يطوف من هو من اهل
 الشهادات ولو واحد بكل
 شجرة ويقدر ثم اوزيياً
 كل نوع منها رطباً ثم يابساً
 لنقل الحق من العين الى
 الذمة ثم اوزيياً ليخرجه
 جافاً (وموتة) أي القمح
 والحب جذاً اذا وثق فقيهما
 وثقنية (على المالك) لا على
 المستحق ولا في مال الزكاة
 لان حق المستحق انما هو
 في المال الصالح (ونشرط
 وجوباً) أي زكاة النابت
 (أن يباع خمسة أوسق)
 وهي ألف وستمائة رطل

والهجرة وانما قدرت بالوزن اسستظها راى طلبا تظهرو جميع تقادير الواجب او اذا وافق
الكيل فلو تم النصاب بالكيل دون الوزن وجبت الزكاة بخلاف العكس والمعتبر كيل أهل
المدينة الشريفة في زمنه صلى الله عليه وسلم وقد علمت قدرها بكيل مصر (قوله بغدادية) اذ
الوسق ستون صاعا فجمع مع الخمسة ثلثمائة صاع والصاع أربعة أمداد فيكون النصاب ألف
مد ومائتي مد والمد رطل وثلاث بالبعدي و قدرت به لانه الرطل الشرعي قاله م (قوله
وأن يزرعه الخ) هو قول مرجوح والمعقد خلافه بل المعتبر تمام الملك وان لم يباشر المالك ولا
نائبه زراعته كأن وقع الحب بنفسه من يد مالكه عند حمل الغلة مثلا او بالقاء نحو طير كان
وقعت العصفير على السابل فتناثر الحب ونبت فتجب الزكاة في ذلك ان بلغ نصابا يخرج بالملك
المدكور ما نبت من حب حله السيل من دار الحرب الى أرضنا غير المملوكة لاحد فلا زكاة فيه
لانه في الممالك غير معين أموالو كانت مملوكة فبذلك من نبت بأرضه ومثل ما حله السيل الى
الأرض غير المملوكة ثمارا التخل المباح بالعصر او ما رقت من غمار يستأن او حب قريبة على
المساجد والربط والقناطر والفقراء والمساكين فلا زكاة في ثمن ذلك ولو حمل الهواء او
الماء حباملا كاذنبت بأرض فان أخرج عنه مال كفهو صاحب الأرض وعليه زكاة وان لم
يخرج عنه فهو له وعليه زكاة وأجرة مثل الأرض اصحابها (قوله كذا في سوم الماشية)
اي فانه يشترط أن يكون بإسالة المالك او نائبه و يفرق بينهما بان الماشية اعتبر فيها نسيئة المالك
لا مكانا منه ولا كذلك الزرع والثمار فان نسيئته ما ليست في قدرة المالك وبان الماشية نوع
اختيار فاحتج اصارى عنه وهو قصد اتمامها بخلافه هنا و فرقا أيضا بان نسيئته ما ينقسم ما
نادر فالحق بالغالب ولا كذلك في سوم الماشية فاحتج لقصد تخصيصه فالمعقد عدم هذا
الشرط وقول بعض الفقهاء أن يكون مما ينبت له لا يمينون ليس المراد به أن تقصد زراعته
بل المراد أن يكون من جنس ما يزرعونه أي يقتاتونه اختيارا كما مر (قوله ويضم نوع منه)
أي من الذات فاذا كان عنده أنواع من القرو والزبيب أو كان له ذلك في بلاد متعددة وحصل من
كل نوع دون خمسة أوسق ضم بعض تلك الأنواع الى بعض (قوله الى نوع آخر) كعنب مصري
وشامى وكبر بعاس لانه نوع منه كما مر وهو قوت صنعاء العين قال السبكي يكون منه في الحكم
الواحد جنتان وثلاث ولا يزول كإمامه الا بالرحى الحقيقية أو المهراس وبغاؤه فيه أصلح ولا يضم
السلت يضم فكون الى غيره لانه جنس مستقل على المعقد لانه يشبه الشعير في برودة الطبع
والخنة في اللون والملاسة فاكسب من تركيب الشبهين طبعهما انقربه وصار أصلا برأسه فلا
يضم الى غيره ونسبته العامة شعير النبي صلى الله عليه وسلم وعجارة م ويضم فيه الى النوع
كانواع القرو والزبيب لا شترأ كهو في الاسم وان اختلفا في الجودة والرداءة واختلف مكانهما
اه (قوله بخلاف اختلاف الجنس) أي فلا يكمل أحد الجنسين بالآخر كبر بشعير وكعاس
باحدهما وعجارة م ولا يكمل في النصاب جنس بجنس أما القرو والزبيب فبالاجماع وأما
الخنة والشعير والعجدة والحص فبالقياس لا تفراد كل باسم وطبع خاصين (قوله وتخرج
الزكاة) أي وجوبا وقوله اذ لا مشقة أي بخلاف المواشي فانه يخرج نوعا منها بشرط رعاية قيمة
الأنواع ولا يكلف بعضا من كل اضرار المشاركة وعدم التجزئة قال في المنهج وشرحه ويجزى نوع

بغدادية فلا زكاة في أقل
منه الخ بغير الصلح بين ليس
فيما دون خمسة أوسق
صدقة (وان يزرعه مالكة
أو نائبه) فلا زكاة فيها
انزاع بنفسه أو فروع
غيره بغير اذنه كظهير في
سوم الماشية (ويضم
نوع) منه (الى) نوع
(آخر) فلا يضم اختلاف
النوع بخلاف اختلاف
الجنس (وتخرج الزكاة)
عند اختلاف النوع (من
كل) من الأنواع (بقسطه)
ان تبسر اذ لا مشقة (فان
عصر) الكثرة الأنواع وقلة
بقدار كل منها

عن آخر برعاية القيمة ففي الاثنين عتار وعشر نجمات عتار ونجمة بقيمة ثلاثة أرباع عتار وربع نجمة
فلو كانت قيمة عتار مجزئة ديناراً ونجمة مجزئة دينارين لزم عتار ونجمة قيمة دينار وربع دينار
ثلاثة أرباع العتار بثلاثة أرباع دينار وربع النجمة بربع دينار فالجملة خمسة أرباع وذلك
دينار وربع وفي عكس المثال المذكور يجب نجمة أو عتار بقيمة ثلاثة أرباع نجمة وربع عتار
زيادة (قوله أخرج الوسط) أي بالنسبة للقيمة فزود شيئاً عظيماً (قوله لأعلاها) أي لا يجب
أعلاها ولا أخرجه أبداً وقوله ولا أدناها أي لا يجوز وقوله للجانبين أي جانب المسالك
والمستحقين وقوله وأخرج من كل نوع قسطه أي وأخرج الأعلى كما يفهم من بالاولى وقدم
(قوله وزرع العام) الزرع ليس بقيد بل مثله الثمران وقع الاطلاعان في عام وان لم يصد
قطعه ما في عام واحد خلافاً لمصنف في منبهه فيضم ثم يخلطه إلى الآخر ان أطلع الثاني قبل
جذاذ الاول وكذا بده في عام واحد والعنب كالزراع فالعبرة فيه بالقطع لعدم تاقى الاطلاع
فيه (قوله وهو اثنا عشر شهراً) أي عربية هلالية وان لم يطبق أو أنها على أول المحرم (قوله ان
وقع حصاده ما في عام واحد) بان يكون بين حصاد الاول والثاني أقل من اثني عشر شهراً
عربية وان وقع زرعها ما في عامين بان كان بين زرع الاول وزرع الثاني اثنا عشر شهراً وبين
حصاد الثاني والاول أقل من ذلك وحينئذ فقله وزرع العام ليس بقيد بل بالنظر للغالب لان
زرعي العامين يضمنان ان وقع حصاده ما في عام كعائت والمراد بوقوع حصاده ما في عام ان
يبلغا وان الحصاد وان لم يقع بالفعل فالمراد الحصاد بالقوة (قوله وهذا) أي ما ذكر من كون
العبرة بالحصاد ما صححه الشيخان وهو المعنى المذكور في المحبوب بالحصاد بالقوة وفي الثمار
بالاطلاع على المعقد (قوله ونقلا) أي نقلاً عن معجمه المسمى من معجمه (قوله أنه) أي التصحيح
وقوله من معجمه أي هذا القول المصحح وقوله عن عزوه أي التصحيح في الضمير تثبت (قوله
ويجاب الخ) جواب بالتسليم أي تسليم عدم رؤيته ما ذكر وقوله بان ذلك أي عدم رؤيته
(قوله لان من حفظ) وهو الشيخان وقوله بحجة الرفع خبر ان أي قول من حفظ حجة مقدمة على
قول من لم يحفظ أو من حفظ من حيث قوله وانما كان ذلك حجة لانه مثبت وهو مقدم على الثاني

• (باب زكاة الفطر) •

من اضافة المسبب إلى باب رأسية فتلاحظ سببها وهو أول جزء من شؤال تحقق الوجوب به
وان كان لا بد فيه من ادراك جزء من رمضان أيضاً ولذا يصح اضافته إليه فيقال زكاة الصوم
وزكاة رمضان ويقال أيضاً صدقة البدن وزكاة الابدان وزكاة الرأس وزكاة النظرية في
القدرا المخرج فالإضافة بيانية أي زكاة هي الفطرة أو بمعنى الخلقة فهي على معنى اللام
والفطرة بالمعنى الاول لفظ مولد لا عربي ولا معرب بل اصطلاح للفقه اعني يكون حقيقة شرعية
كالصلاة والزكاة اما بالمعنى الثاني فعربي قال تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها والمعنى أنها
وجبت على الخلقة تركية لانفس أي تطهيرها لها وتسمية لها ما هو على المعنيين بكسر القاء
وقول ابن الرقعة انه بضم القاء اسم للمخرج من دود قاله م وكلام المصنف على حذف
مضاف أي باب وجوبه بوصفه من يجب عليه وصفة المؤدى عنه وقد روي المؤدى وجنسه ووقت
الاداء وذكر الخمسة الاولى في المتن على ألف والنسب المرتب وترك الاخيرة ليس من احوالها بعد

(أخرج الوسط) منها
لأعلاها ولا أدناها رعاية
للجانبين فلو كانت كاف وأخرج
من كل نوع قسطه جائز بل
هو الأفضل (وزرع العام)
وهو اثنا عشر شهراً
(بضم هاء) كذرة تزرع في
الحريف والربيع والصيف
(ان وقع حصاده ما في عام)
واحد وهذا ما صححه
الشيخان ونقلا من
الاكثرين اكن قال
الاسنوي انه نقل باطل
ولم أر من صححه فضلاً عن
عزوه إلى الاكثرين بل
صح كسره اعتبار وقوع
زراعتهما في عام ويجاب
بان ذلك لا يقدح في نقل
الشيخين لان من حفظ
حجة على من لم يحفظ
• (باب زكاة الفطر) •

الفجر وقبل صلاة العيد ويكره تأخيرها عن صلاته ويحرم تأخيرها عن يومه وتكون قضاؤه
وتجيب بادر الزمان ويجوز تعجيلها في أول رمضان لأن السبب الأول وهو الجهر من
رمضان غير معين فجاء تعجيلها من أوله وتجب تأخيرها - عدم جواز تأخيرها فهو سبب عند ما
أخرجها قبل رمضان فلا يجوز لعدم وجود جرم من جرائ السبب وقد علم من هذا أن لها
خمس أوقات وفرضت كرمضان في السنة الثانية من الهجرة قبل عيد الفطر بيومين كافي مر
ومحل حرمة تأخيرها عن يوم العيد إذا كان بالأعداء كغلبة ماله أو المستحقين والأفلاحة
وقضاؤها فوري فيما إذا أخر بالأعداء لا فعل الترخي قال في المجموع وظاهر كلامهم أن
زكاة المال المؤخرة عن التمكن تكون أداؤها والفرق أن النظر مؤقته بزمن محدود كالصلاة
(قوله قبل الاجتماع) أفاد بذلك أنه أجمع عليها ولا نظر لخالفه ابن اللبان حيث قال بعدم
وجوبها مع كونها أجمع عليها لو جحدتها أن لا يكفر لكونها مخفي (قوله عن ابن عمر) هو
عبد الله لأنه علم عليه بالغلبة كبقية العبادلة المنظومة في قوله

أبناء عباس وعمر وعمر • ثم الزبيرهم العبادلة الغرر

فإذا قيل ابن عباس مثلاً فالمراد به عبد الله وإن كان له أولاد غيره أما ابن عمر - هود فليس علماً
بالغلبة على عبد الله (قوله فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي بلغ فرضيته أو نقلها عن الله
تعالى والأفلاحة فرض وأوجب حقيقة هو الله تعالى ويصح أن يكون هذا من الأمور الخيرة
فيها فالله في فرض الله تعالى له فرضيته وأخيره بينهما وبين غيره فاختار فرضيته لما في ذلك من
المصلحة وهي جبر خلال الصوم ولم يذكر دليل من الكتاب لأن الصحيح أنها أوجبت بالسنة فقط
وقال سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز وجبت بالكتاب وهو قوله تعالى قد أفلم من تركي
الآية والسنة يثبت الكتاب (قوله من رمضان) متعلق بالفطر وقوله على الناس متعلق
بفرض والمراد بالناس المخرجون وقوله صاعاً الخ حال من زكاة الفطر أي مقدرة بصاع أو بدل
منه ولا يصح جعله عطف بيان لأنه يشترط فيه الموافقة في التعريف والتشكيك (قوله من تمر
الخ) اقتصر على هذين النوعين دون غيرها لأنهما اللذان كانا موجودين عندهم إذ ذلك وأو
للتفريق كما سيأتي وقوله على كل حر بيان للمخرج عنه فعلى بعض عن كافي قوله

إذا رضيت على بنو قشير • لعمر الله أجمعني رضاها

ولا يصح أن تكون على باجاً ويكون بدلاً من الناس بدل مفصل من مجمل لأنه يمنع منه
قوله بعدم من المسلمين إذا أخرج لم يشترط فيه ذلك وأيضاً فيلزم عليه القصور في الحديث
لعدم دلالة حيث نزل المخرج عنه نعم أن أريد بالناس المخرج عنهم - سمعت ابن عباس
واندفع الاعتراض الأول وبقي الثاني (قوله بفجر يوم) أي مع جرت قبله من
رمضان كما مر وكان الواجب على المصنف ذكره كما صنف في منهجه حيث قال تجب زكاة
الفطر بأول ليلة وآخر ما قبله - اه فلا تجب على من مات قبل الغروب أو ولد بعده
وتجب على من مات بعده أو معه دون من ولد معه استصحاباً بالأصل فيها ولو خرج بعض
الجنين قبل الغروب وباقيهم بعده فلا وجوب لأنه جنين مالم يتم انفصاله ولو شك في حدوث
المؤذي عنه من ولد أو رفيق قبل الغروب أو بعده لم يلزمه شيء للشك ولو ادعى السيد بعد
الوجوب العتق قبله له عتق ولزمته الفطرة ولو قال لعبد - أنت حر مع أول جرم من ليلة تنوال

الأصل في وجوبها قبل
الاجتماع أخبار كشمس
العصميين عن ابن عمر
فرض رسول الله صلى الله
عليه وسلم زكاة الفطر من
رمضان على الناس صاعاً
من تمر أو صاعاً من شعير على
كل حر أو عبد ذكر أو أنثى
من المسلمين (تجب) أي
زكاة الفطر (بغروب

(قوله كغلبة ماله) انظر
هل ولو في مسافة قصر ولا
يقال إنما سقطت حيث نزل
راجع حاشية المنهج

فلا فطرة على أحد أو مع آخر جزء من رمضان فعلى العتيق أو كان هذا كله ما يأتى في رقيق بين
 اثنين بإيلة ويوم أو نفقة قريب بين اثنين كذلك فهي عليهم ما لان وقت الوجوب حصل في نوبتهما
 ولو عمل فطرة عبده ثم باعه لزم المشتري إخراجها ولا يصح ما دفعه البائع ويقع له تطوعا
 ولا يرجع على المدفوع لها إلا إذا علم أنه أنما كان كذا مجمله (قوله آخر يوم من رمضان الخ) إن قلت
 يتنافيه جواز تهجيلها من قوله مع تعليلهم بأنه وجب لأحد السببين قلت لا يتنافيه لأن آخر
 الحول إنما أسند إليه الوجوب لتحقيق وجود السبب به وهذا لا يتنافى أن أوله أول ذلك السبب
 وكذا يقال في آخر الشهر هنا والحاصل أنهم تطروا إلى الآخر بالنسبة لتحقيق الوجوب به وإلى
 الأول بالنسبة لكونه أول السبب بالنسبة للتهجيل الذي لا يوجد حقيقة إلا بالتقديم على
 السبب كما أنه الشورى عن الكفارة وتقدم ذلك بأوضح من هذا وحاصل الاشكال أن جواز
 التهجيل المذكور يقتضى أن السبب هو رمضان كله لا آخر جزء منه إذ لو كان آخر جزء منه لما
 صح التهجيل لأن التهجيل هو تقديم الشيء على أحد السببين لا على كل منهما وحاصل الجواب
 أن السبب هو رمضان بتمامه ولكن أضيف السبب إلى آخره لتحقيق السبب به (قوله في المتن على
 كل حر) على معنى عن وعبرهم موافقة للعديد وقوله هو أعم أى أشموله الخ منى وقوله منما أى
 معاشرا المسلمين وقوله دون الكافر محذور ذلك أى فلا يجب إخراجها عنه أما إخراجها من غيره
 كزوجة أسات وعبد أو قريب مسلم فيجب عليه ذلك كما يأتى وتجب النية عليه للتمييز (قوله
 لخبر ابن عمر السابق) أى حيث قيد فيه بقوله من المسلمين (قوله فنى وجوبها) أى وجوب
 إخراجها أما أصل الوجوب عليه فهو ثابت بانها فى الإسلام ولو فيما مضى ولو أخرج
 ما وجب عليه في الردة وهو مرتد أبزأه أن عاد إلى الإسلام (قوله الأقوال في بقائه ملكه) الرابع
 منها أنه موقوف أن عاد إلى الإسلام لزمه أدائها لتبين بقاء ملكه والأفلا وهذا في فطرة وجبت
 حال رده أما التي وجبت قبيلها فهي دين يخرج من ماله ولو في الردة وكذا يقال في فطرة زوجته
 وعبد وفطرة العبد المرتد موقوفة فإن أخرجها السيد قبل عود الرقيق للإسلام أبزأه وإن
 مات كافر أخرج فيها السيد بشرطه أو علم القابض أنها زكاة والأفلا وعبد الرمي أما فطرة
 المرتد من عليه موته موقوفة على عودته إلى الإسلام وكذا العبد المرتد اهـ (قوله الأمن
 لا يفضل) بضم الصاد وقبها كما ذكر الرمي أى الامعسر لا يفضل ما يخرج منه في الفطرة عن
 هذه الأمور والمراد فضل ذلك حال الوجوب فوجوده بعده لا يوجبها اتفاقا لكن يندب أن
 يخرجها باقتراض أو نحوه وتقع واجبة لأن ندب الأقدام لا يتنافى الوقوع راجعا كما يشهد له
 نظائره وعبرة المنهج وشرحه ولا فطرة على معسر وقت الوجوب وإن أيسر بعده وهو من
 لم يفضل الخ والفرق بين ما هنا وبين الكفارة حيث تستقر في ذمته إذا ججز عنها أن اليسار هنا
 شرط للوجوب وثم لا إذا كان حكمته أن هذه مواساة تخفف فيها بخلاف ذلك وبه يفرق
 أيضا بين ما هنا ووجوب الصلوة بالبر من وقت أدائها أو أداما يجمع معها أو يؤخذ من
 ذلك فائدة وهي أن الحق المالى إذا وجب على شخص فإن تسبب في وجوبه عليه استقر في ذمته
 وإن كان معسرا وقت وجوبه كالكفارة وإن لم يتسبب في وجوبه فلا تسبب عليه إذا كان معسرا
 وقت وجوبه وإن أيسر بعده كالفطرة (قوله عن مسكن وخادم) ومثلها ما ليس وخارج بذلك

آخر يوم من رمضان على
 كل حر وعبد صغير وكبير
 ذكر وغيره) هو أعم من
 قوله وائى (منها) دون
 الكافر الأصلى لخبر ابن
 عمر السابق ولا ينافيه
 والكافر ليس من أهلها
 وأما المرتد ففى وجوبه
 عليه وعلى من تلزمه نفقته
 الأقوال فى بقاء ملكه
 (الأنيسة) (من لا يفضل)
 عن مسكن وخادم
 (قوله لتحقيق الوجوب)
 الأولى سبب الوجوب
 الأول كما يعلم من آخر
 القول (قوله أو علم القابض
 أن زكاة) أى مجمله (قوله
 أن هذه مواساة الخ) فيه
 أنه تقدم له فى الفرق بين
 سوط الزكاة بالإسلام
 دون الكفارة عكس ما هنا
 فلم ينظر التوفيق بينهما اهـ
 شيخنا وقوله فلم ينظر الخ
 لعل وجهه أن معسرى
 ما تقدم أن الكفارة محض
 مواساة أى لا معاوضة
 فيها بدليل مقابلة به فنظر
 بجانب المعاوضة فى الزكاة
 فقطت والمواساة فى
 الكفارة فبقيت وقوله
 هنا أن هذه مواساة أى
 لا تسبب له فيها بخلاف
 الكفارة فله فيها تسبب فلم
 يخفف فيها بدليل عليه قوله
 ويؤخذ الخ تأمل وحرر

الدين ولولا كدحى فلا يشترط فضلها عنه على المعتمد خلا لما ذكره المصنف في منحه وفي الحاق
 أمة القمع المضطر اليها الاجل بالخدام تردوا الا قرب الا الحاق (قوله يحتاجهما) أى هو أو عمونه
 اما الضعفة أو منصبه قال في شرح المنهج والمراد بحاجة الخادم أن يحتاجه لخدمته أو خدمته
 عمونه لا لعمله في أرضه أو ماشيته ذكره في المجموع اهـ وكذا يقال في المسكن فالمراد أن يحتاجه
 لسكناه أو سكنه من يلزمه اسكانه لا لايوان ماشيته أو زرعها ولا بد أن يكون الخادم بالنفقة
 وحدها أو مع الابرة كخدمة أهل مصرفان كان بالابرة وحدها ففطرته على نفسه ولا فرق في
 المسكن والخدام بين أن يحتاجهما في يوم العيد ولايته أو لا اما الهيبة التي يطعن عليها فان
 احتاجها ليطعن عليها في ذلك الوقت لم يكف بيعها أو الا كافه (قوله ويليقان به) خرج مالو كانا
 نفيسين **ممكن** ابداهما بالاثني ويخرج التفاوت فيلزمه ذلك ولو كانا الوفين على المعقد
 بخلاف الكفارة والفرق أن له سبلا في الجملة بخلاف تركاة الفطر وانما قلنا في الجملة لتدخل
 الخصلة الاخيرة من خصال الكفارة المرتبة فانها لا بد لها اهـ أفاده في شرح المنهج بزيادة (قوله
 وعن قوت الخ) وكالتقوت دست ثوب يليق به وكذا ما اعتيد من نحو سبك وكعك ونقل وغير
 ذلك ولا يقيده ذلك يوم العيد قاله البرماوى فوجـ ودما زاد من ذلك على يوم العيد لا يقتضى
 وجوب الزكاة عليه لانه سياتى في النفقات أنه يجب على الزوج تهبة ذلك لزوجه على حسب
 حاله فيصدق عليه أنه بعد الغروب غير واجد لركاة الفطر (قوله من تلزمه نفقته) أى ولو
 حيوانا فقيهه استعمل من فيما لا يعقل تغليباً (قوله ليلة العيد) ظرف للقوت وقوله ما يخرج
 فاعل يفضل ولا يشترط فضل ما يخرج عن رأس ماله وضيعته ولو سكن بدون حيا ويشارك
 المسكن والخدام بالحاجة الناجزة ولو توافر المال قبل التمكن سقطت الفطرة كركاة المال
 والقدرة على الكسب لا تخرج عن الاعسار ولا ينافيه الاكتساب النفقة القريب لانه ما
 وجب عليه ذلك لنفسه وجب عليه لاجلها أصله أو فرعاً أفاده الرملى (قوله فلا تلزمه فطرته)
 أى من لا يفضل الخ أى ولا فطرة غيره كزوجته وعبد بالاولى لانه مقدم على غيره كما سياتى
 (قوله لذلك) متعلق بالحاجة واسم الإشارة للمسكن وما بعده مما مر وقوله في بعضه أى وهو
 القوت كما هو موجود في بعض النسخ والضرورة شدة الحاجة فالحاجة موجودة في الكل
 والضرورة في البعض (قوله وامرأة غنية) قيد بها لان محل التوهم والافتقار لها الفقيرة بالاولى
 هذا ان نظرها من حيث ذاتها مالوا نظرها من حيث لازمها فهي قيد لان لازم الغنى الحرية
 فتخرج بذلك الامة كما سياتى وقوله اهـ الزوج معسر قيد خرج به المومر فيلزمه فطرة زوجته
 ومن المعسر الرقيق فلا تجب عليه زكاة زوجته ولو سرة وقوله وهى في طاعته قيداً ايضاً (قوله فلا
 تلزمها فطرتها) لكن يسن لها أن تخرجها عن نفسها وكذا كل من سقطت فطرته لعدم العمل الغير
 له يسن له أن يخرج عن نفسه ان لم يخرجها التحمل وخرج بفطرتها فطرة غير **كأمتها**
 وبعضهم انلزمها ولو كان الزوج حنفياً يرى وجوب فطرتها على نفسها وهى شافعية ترى
 الوجوب على الزوج فلا وجوب على واحد منهم ما لعدم اعتقاد كل انهما عليه بخلاف عكسه
 فانما تجب على الزوج لان كلامهم ما حينه تدرى لوجوب على نفسه الزوج بطريق التحمل
 وهى بطريق الاستقلال (قوله بخلاف ما اذا لم تكن في طاعته) بأن كانت ناشزة فانما عليها

يحتاجه - ما ويليقان به
 (عن قوت من تلزمه نفقته)
 ليلة العيد ويومه ما يخرج
 فيها) أى في تركاة الفطر
 فلا تلزمه فطرته انما كد
 الحاجة لذلك بل وللضرورة
 في بعضه (وامرأة غنية
 اهـ الزوج معسر وهى في
 طاعته) فلا تلزمها فطرتها
 بخلاف ما اذا لم تكن في
 طاعته

(قوله ولا بد أن يكون الخ)
 هذه مسألة مستقلة
 لانها لا يعلقانها (قوله
 لتدخل الخصلة الخ)
 الظاهر ان التفرقة انما هي
 بين ما هنا والخلصة الاولى
 في الكفارة فلا حاجة لقيد
 الجملة (قوله لان كلامهم ما
 حينه ذلك الخ) التعليل
 يقتضى الوجوب على كل
 لا على خصوص الزوج
 فالراجح حكم الزوجة
 من مذهبها

حينئذ ومثاله صغيرة لا تطيق الوطء فلا تجب فطرتها على زوجها نعم لو نشزت الزوجة وعادت قبل الغروب وجبت فطرتها وان لم تجب نفقة لانها حينئذ في طاعته وكذا الوكيل بينهما وبين زوجها فيجب عليه فطرتها دون نفقتها المأمر (قوله وبخلاف الامة المزوجة) أي التي زوجها معسر كما هو فرض المسئلة أما لو كان موسرا فيجب عليه فطرتها وهذا محقق وقوله غنية لان من لازم الغنى في الحرية اذ لا ملل للرقيق يستغنى به ولو تزوج أمة به بعد لزومه فطرتها باقيا (قوله فان فطرتها) أي الامة وقوله ويحكمها عنها سبدها أي وان كانت مسئلة لزوجهها لا ونهارا لان فرض المسئلة أنه معسر فعليه نفقة حينئذ وعلى سبدها فطرتها بخلاف ما اذا كان موسرا وكانت مسئلة لا ونهارا فعليه كل منهما فان كانت مسئلة لا فقط ويستفاد منها السيد نعم ارافة نفقتها وفطرتها على السيد وقوله ان لسبدها أن يسافر بها أو يستخدمها أي بغير إذن زوجها أي أنه ممكن من ذلك حتى لو لم يسافر بها ولم يستخدمها بان سبدها الزوج لا ونهارا لم تجب عليه فطرتها كما مر (قوله ومكاتب) أي كاتبة صحيحة فلا تجب عليه ولا على سبده لا استقلاله بخلاف المكاتب كاتبة فاسدة حيث تجب فطرتها على سبده وان لم تجب عليه نفقة اهـ شرح الرملي (قوله وعبد بيت المال) الاضافة على معنى في (قوله والعبد الموقوف) ولو على معنى كدرسة ورباط ورجل والحق المملوك للمسجد اهـ خضر (قوله فلا تلزمهم) أي ولا غيرهم فكان الاول ايقاظ الضمير بان يقول فلا تلزم فطرتهم لغيرهم كلامه لزومها لغيرهم وخرج بقوله فطرتهم نفقتهم فهي لازمة (قوله وسبده منه كالاجنبي) دفع بذلك ما يتوهم من لزومها لسبده (قوله وانيس للاخيرين مالاً معين) صادق بأن لم يكن له مال أصلاً من الآدميين كافي الموقوف لانه ملك لله تعالى أو كان لملكه غير معين كمكاتب بيت المال وفطرتة وولد الزنا وولد الملاءنة على أمه كما تلزمها نفقة ما فان اعترف به الزوج في الثانية لم ترجع عليه به مال كونه منقبا عنه حال الاخراج ظاهرا ولم يثبت نسبه الامن حين استلحاقه ولان ذلك منه على سبيل المواساة وقضية هذا أنه لو كان باجبارا كم رجعت (قوله صاع) وهو أربعة امداد والاند رطل وثلاث ثغدادى وهو عند الرافعي مائة وثلاثون درهما وعند الثوري مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة اصباع درهم وعاليه ينفي ما ذكره الشارح عنهم والاصل في ذلك الكيل وانما قدر بالوزن استظهارا والعبرة في الكيل بالصاع النبوي ومعياره موجود وهو قد حان بالكيل المصري ويدل أن يزيد شيئا يسير الاحتمال اشغالهم على تبين أوطيخ فان فقد ما يعاير به أخرج قدوا يبقين أنه لا ينقص عن الصاع واذا كان المعتبر الكيل فالوزن تقريبا وهذا فيما شأنه الكيل ومنه اللقي أما ما لا يكال أصلا كالاقط والجن اذا كان قطعا كالأغصان والوزن لا غير كافي الربا والصاع أربع حفنات بكفى رجل معتدل لهما ومن المعلوم أن القديين الآن يزيدان على ذلك اكبر الكيل قال الفقهاء والحكمة في ايجاب الصاع أن الناس غالبا يمتنعون من التكسب في يوم العيد وثلاثة أيام بعده ولا يجود الفقير من يستعمله فيها لانها أيام سرور وراحة عقب الصوم والذي يحصل من الصاع عند جعله خبزا عامية أرطال فان الصاع خمسة أرطال وثلاث كما مر ويضاف اليه من الماء نحو الثمان فيبقى من ذلك ما قلناه وهو كفاية الفقير في أربعة أيام في كل يوم رطلان أفاده الرملي في شرحه (قوله بلده) أي المؤدى عنه وان كان المؤدى بغيرها والمراد بالبلد الذي هو فيه وقت الوجوب ان كان قوته مجزئا فان لم يكن

وبخلاف الامة المزوجة
فان فطرتها تلزمها
وتحكمها عنها سبدها
والفرق كمال تسليم الحرية
نفقة الزوج بخلاف الامة
بدليل أن لسبدها ان
يسافر بها أو يستخدمها
(ومكاتب وعبد بيت المال
(و) العبد (الموقوف) فلا
تلزمهم فطرتهم لضعف
ملك المكاتب وسبده منه
كالاجنبي وليس للاخيرين
مال معين يلزم بها
(وواجبها) لكل واحد
(صاع) وهو عند الرافعي
سبعة دراهم وثلاثة
وتسعون دراهم ما وثلاث
دراهم وعند الثوري
سبعة وخمسة وعشرون
درهما وخمسة اصباع درهم
(من) غالب (قوت بلده)

محزنا اعتبر أقرب الهال اليه ويدفع زكاته لاهله فان كان بقربه محلان متساويان قمر باختيار
 بينهم ما كان لم يعرف محل المؤدى عنه كعبد آبق فيجتملى كما قال جماعة استثناء هذه أى فيخرج
 السيد من قوت محله ويحتمل أن يخرج فطرته من قوت آخر محل عهد وصوله اليه لان الاصل
 أنه فيه ويخرج منه حينئذ الحالك لان له نقل الزكوة هـ ذاهوا المعتمد فاو في قول شرح المنهج
 أو يخرج للعالم كم يعمى الواو والمعتبر في غالب القوت غالب قوت السنة لا غالب قوت وقت
 الوجوب فاهل الارياق الذين يقتاتون الذرة في غالب السنة والقمح ليلة العيد مثلاً لا يجب
 عليهم الذرة وأهل مصر يجب عليهم القمح فان غالب في بعض البلد جنس وفي بعضهم اجنس آخر
 اجزأ أدناها في ذلك الوقت والمراد بالغالب ما كان أصح للانسان في الاقييات وان كان غيره
 أكثر قيمة كما سيأتي (قوله كمن المبيع) أى فيما لو باع شيئاً قد وثق به فغالب فانه يتعين كالمو قال
 بريالات والغالب في مصر البطاقة فحصل عليهم او الجامع بين ما هنا وعن المبيع أن كلاماً لا يجب
 بالشرع ويستقر في الذمة أو أن كلاماً لا يجب في مقابلة ثنى فالصاع في مقابلة التطهير والغن
 في مقابلة المبيع فلا وجه لتوقف الشورى في ذلك (قوله ويختلف ذلك) أى ان غالب وقوله
 باختلاف النواحي أى التي وقع الانحراج فيها في زمنه صلى الله عليه وسلم وقوله فاوالخ تفريع
 على قوله ويختلف الخ (قوله لا لا تخير) أى بالنسبة لمنع الادون من قوت بلده كما يؤخذ مما بعده
 اه قل أى انه لا يجوز له أن يخرج لادون بخلاف ما لو أخرج الاعلى فانه يصح (قوله من
 جنس) متعلق بصاع فلو كان في البر مثلاً بعض شعير فانه يتسامح به ولو كانوا يفتاتون البر المختلط
 بالشعير تخيران كان الخليطان على حد سواء فيخرج صاعاً من البر والشعير فان كان أحدهما
 أكثر وجب منه فان لم يجد الانصاف من ذاونصف من ذافوجها ان أوجهها ما أنه يخرج النصف
 الواجب عليه ولا يجوزى الاخر لما ذكر من أنه لا يعض الصاع من جنسين عن واحد أفاده
 الخطيب (قوله أعلى من الواجب) العلو بزيادة الاقييات لا بزيادة القيمة وأعلى الاقوات البر
 فالسلت فالشعير فالذرة فالارز فالخمس فالماش فالعسل فالقول فالقر فالزبيب فالاقط فالابن
 فالجنين ومن اترتهم بعضهم فقال

بافقه سل شيخ ذى رضى حكى مثلاً • عن فود ترك زكاة الفطر لوجه لا

حروف أراها جاءت مرتبة • أسماء قوت زكاة الفطر ان عـ لا

وعبارة المنهج وشرحه وجنسه أى الصاع قوت سليم لا معيب معشراً أى ما يجب فيه العشر أو
 نصفه وأقط بفتح الهمزة وكسر القاف أو باسكان مع ثلث الهمزة ابن ياس غير منزوع الزيد
 ونحوه أى الاقط من ابن وجبن لم ينزع زبدهما ولا يجوزى لهم ونحوه وصل ومن وجبن منزوع
 الزيد لا تناء الاقييات به عادة ولا يلح من الاقط أفـ بدت كثرة الملح ذاته بخلاف ظاهر الملح
 فيجوزى لكن لا يجب الملح فيخرج قدر ما يكون محض الاقط منه صاعاً اه باختصار وزيادة
 والمراد بالمعيب المتغير طعمه أو لونه أو ريحه وكذا المسوس فيجوزى القـ ديم الذى لم يتغير أحد
 أوصافه وكلمة المعيب الدقيق وخرج بالمشعر غيره فلا تجوزى الاقوات النادرة التى لازكاً فيها الحـ
 الحنظل والغاسول ولا يجوزى اللبن والجن اذا كانا بهيمت يحصل منهما بعد تجفيفهما صاع
 أقط ولا فرق بين ابن آدمى وغيره يشافى على الصحيح من دخول الصورة النادرة تحت العام
 والجنين بضم الجيم مع تحفيف النون وتشديدها (قوله أعلى منه) مثل الأعلى المساوى فيجوزى

كمن المبيع والتشوق
 النعوس اليه ويختلف
 ذلك باختلاف النواحي
 فاو في الخبر السابق لبيان
 الانواع لا لا تخير (من
 جنس واحد) فلا يعض
 الصاع عن واحد بان
 يخرج عنه من قوتين وان
 كان احدهما أعلى من
 الواجب لانه خلاف
 فادات عليه الاخبار
 (فان اعطى) الزكى (أعلى
 منه) أى من غالب قوت
 بلده (جاز) لانه زاد فيه
 فاشبهه ما لو دفع بنت لبون
 أو حقة أو جذعة عن بنت
 مخاض (ولا يجوزى أقل
 من صاع) لخالفه الاخبار

(قوله واو اراد بالغالب الخ)
 المناسب والمراد بالأعلى
 وان لم يتقدم ذكره (قوله
 أى التي وقع الخ) ليس قبله

على الصحيح (قوله الامن بعضه مكاتب) اعترض بان كتابة البعض لا تصح وأجيب بان ذلك
 بتصور فيما لو أوصى بكتابة عبده فلم يخرج من الثلث الا بعضه ولم تجز الورثة ما زاد فيلزم الوارث
 كتابة ذلك البعض الذي خرج من الثلث ويطور أيضا فيما لو كان له بعض رقيق وباقيته حر
 فكاتب ذلك البعض فقوله امن بعضه مكاتب أي وبعضه الاخر رقيق أو حر وفطرة البعض
 الاخر الرقيق في الصورة الاولى على الورثة والبعض الحر في الثانية على المكاتب فبعض
 المصاع الخارج اما عن البعض الحر أو البعض الرقيق وهذا كله ان لم تكن مهايأة بنفسه وبين
 مالك بعضه والا اختص الوجوب عن وقع زعمه في نوبته ومثله في ذلك الرقيق المشترك (قوله هو
 اعم من قوله ولابد) أي اشموله الا في خلاف العبد وقول ابن حزم انه أيضا يشمل الا في غريب
 وليكن الموافق قد تبعه فيما مر فغير بالعبد ولم يعترض عليه قاله قل (قوله بين موسر وموسر)
 أي فيلزم الموسر قدر حصته ولا يجب على الموسر (قوله البعض صاع) أي بشرط أن يكون
 ذلك البعض مقولا قال في المنهج ومن أسير يبيع صاع لزومه أو صاعان قدم وجوباً بنفسه
 فزوجته فولد الصغير فاباه فامه فولد الكبير اه والمراد بالكبير الذي لا كسب له وهو زمن
 أو مجنون فان لم يكن كذلك لم تجب نفقته فلا تجب فطرته قاله الزبدي (قوله أقل من صاع) أي
 اخراج أقل من صاع (قوله بقدر ما فيه من الحرية) لو قال بقدر ما يجب لكان أولى ليشمل
 الحر والموسر بعض الصاع (قوله ومن لزومه الخ) هذه قاعدة استثنى منها ثلاث مسائل وسبب
 عكسها في قوله أما من لا تلزمه الخ واستثنى منه ثلاثا أيضا (قوله بآل) متعلق بتلزمه أو بنفقة
 أو بهما على التنازع (قوله او قرابة) أي في الاصول والفروع فقط فهو عام أريد به خاص (قوله
 أو نكاح) أي حقيقة أو حكما فيشمل الرجعية والباشئ الحامل أما الحامل فعليه فطرتها
 كنفقة ما ولا تطالب الزوجة زوجها باخراج فطرتها كالاصول والفروع فان كان غائبا فلها
 الاقتراض عليه بالنفقة ما دون فطرتها التضررها باقتطاع الاولى دون الثانية ولان الزوج هو
 المخاطب باخراجها وتجب فطرته خادمتها المملوكة له أو لها أو المصحوبة بالنفقة الغير المقدرة وهي
 في رتبته ان تكون مقدمة على الولد الصغير ومن بعده أما التي صحبته بالنفقة المقدرة فلا تجب
 فطرتها عليه كالمؤجرة ولو كانت الخادمة متزوجة بعين وجبت فطرتها عليه أو بغيره على
 زوج الخادمة (قوله الا أن يكون من تلزمه نفقته كافرا) كولد كافر كبير مجنون أو أبوه مسلم
 كعبد أو زوجة كافر من مملوكين لم ين واقع على المنفق عليه والنفقة البارز في تلزمه عاتده
 على من لزومه فطرته نفسه وفي نفقته عاتده على من وكذا صغير فطرته وقوله فلا يلزمه فطرته أي ولو
 أخرجه عنه لم يصح (قوله بل لا تلزمه) أي المنفق عليه كالعبد الكافر وقوله كما مر أي في أول
 الباب من التقييد بقوله متما (قوله أو مستولته) أي الاب (قوله حيث لزمت نفقتهما) يحتمل
 انه للتعليل ويحتمل أنه ما ظرف أي في الوقت الذي تلزم فيه نفقتهما ويستفاد من ذلك التعليل
 وانما قيد بذلك لانه لا يتوهم لزوم فطرتها ما للولد الاحيان إذا ما اذالم تلزمه نفقتهما لكونه فقيرا
 أو الاب غنيا فلا يتوهم لزوم فطرتها ما حتى يستغنيما (قوله فلا تلزمه فطرتها ما) فان أخرجهما
 عنهما جاز وقوله لان الاصل فيهما أي الفطرة والنفقة (قوله بخلاف النفقة) أي نفقة الحليلة
 حرة أو مستولته وقوله ولان عدم الفطرة تعليل خاص بالحر وقوله لا يمكن بتشديد الكاف من

(الامن بعضه) هو اعم
 من قوله نصفه (مكاتب
 ورقيق) هو اعم من قوله
 ولابد (مشتراك بين موسر
 وموسر) ولين لم يجز الا
 بعض صاع فيعزى كالأعم
 أقل من صاع بقدر ما فيه
 مما يقتضي لزوم الزكاة
 (ومن لزومه فطرته نفسه لزومه
 فطرته من تلزمه نفقته)
 بآل او قرابة او نكاح (الا
 ان يكون) من تلزمه نفقته
 (كافرا) فلا تلزم فطرته
 من تلزمه نفقته بل لا تلزمه
 فطرته نفسه كما مر (او)
 يكون (زوجته) أي
 مستولته حيث لزمت
 نفقتهما (الولد) لا تلزمه
 فطرتها ما وان تلزمه نفقتهما
 لان الاصل فيهما الاب
 وهو موسر والفطرة لا تلزم
 الموسر بخلاف النفقة
 فيتمتعها الولد ولان عدم
 الفطرة لا يمكن الزوجة من
 المسخ بخلاف عدم النفقة

(قوله مملوكين مسلم) ظاهر
 في العبد لان الزوجة كذا
 بهامش

مكن المضعف (قوله أمان لا تلزمه) عكس القاعدة التي في المتن كما مر (قوله نعم يلزم الكافر) أي الأصل كما مر وقوله بناء على أنه يجب ابتداء على المؤدى عنه أي ولو كان غير مكلف كصغير على المعتمد ولا يقال إن غير المكلف لا يخاطب لأننا نقول إنه لا يمنع خطابه إذا كان الخطاب مستقرا دون ما إذا كان منتقلا عنه إلى الغير أو يقال الممتنع في حقه خطاب التكليف دون خطاب الالتزام لزمته أي شغلها بشئ فلا يمنع ولعل خطاب الالتزام من قبيل خطاب الوضع فيكون وجود الشخص سببا في كراهة الفطر لافرق بين أن يكون صغيرا أو كبيرا وقول المحقق محل خطاب الالتزام إذا كان له مال بخلاف ما إذا لم يكن له فغير مخاطب أصلا اه خروج المحقق فيه لأن ذلك في زكاة المال لا الفطر (قوله ثم يصحها عنه المؤدى) أي ولا بد من نية الكافر وهي التمييز لالة تقرب وتحمّل المؤدى للزكاة بطريق الحوالة لا الضمان حتى لو أعسر به الم تؤخذ من المؤدى عنه على قاعدة الحوالة بخلاف ما لو جعل ذلك من باب الضمان نعم لو أخرجتها الزوجة قبل إخراج الزوج اجزأت وإن قلنا أنها حوالة لأن ما ظهرت عن المؤدى عنه

(باب بيان محال جوار أخذ القيمة)

فيه تتابع خمس إضافات والصحيح أنه لا يحل بالفصاحة وقوعه في القرآن كقوله مثل دأب قوم نوح وذكر رحمة ربك وفي قول الشاعر

تجاعة جرعاً حومة الجندل أصحبي * فانت بمرأى من سعاد ومسمع

أي يمكن ترالك فيه سعاد وتسمع صوتك ومعنى أصحبي غردى وصوتى والمراد بالمحال الموضع التي يجوز فيها أخذ القيمة وتلك الموضع هي التجارة والابل التي عدم الواجب منها وما دون خمس وعشرين منها وهي اوال بقرة فيما إذا اجتمع فيها فرضان وتلف المجل مع عدم وقوعه موقعه إذا علمت ذلك ففي تعبيره بزكاة التجارة والجبران الخ تساهل والمراد بالقيمة هنا ما يشبه شاة الجبران وشاة الابل والجزم من الأغبط لا خصوص النقد فالمراد به ما كان في مقابلة شئ كما سيأتي أيضا وقول قل المراد بالقيمة ما ليس جزأ من عين المال المزكى عنه غير صحيح لعدم شهو له الجزم من الأغبط أذهو من عين المال المزكى عنه وليس من النقد (قوله في الزكاة) من ظرفية متعلق الجزئي في كايه لان الزكاة شاملة للقيمة والجزم من العين (قوله لا يجوز أخذها الخ) أي ولا يصح بيعه في أن الزكاة واجبة من عين المال ولا تؤخذ من القيمة الا في هذه الصور وهي خمسة اجمالاً خمسة تنص به لان ثلاثة منها ليست قيمة حقيقة وهي شاة الجبران وشاة الابل والجزم من الأغبط والاربعة الباقية قيمة حقيقة وهي زكاة التجارة والعشرون درهما في الجبران والنقد الذي يجبر به التفاوت والنقد الذي يدفعه الامام للمستحقين بدلا عن الزكاة المجعلة والحصر في هذه الخمسة اضافي أي بالنسبة لما ذكره في هذا الكتاب والافهناك صور أخرى يجوز فيها أخذ القيمة منها ما لونه - نذرا أخذ الزكاة من عين الماشية وما لو أخذ من الخايطين قيمة الفرض وما لو فطر الامام من مال الممتنع بغير جنسها وتعد شرعا جنسها به فان لم يتعدا عين علمه شرأوه بما ظفربه فلولم يشتره به بل دفع للفقره ما طفر به لم يقع الموقع فيطالهم برده ويطالبونه باقباض ما هو من الجنس كما هو قياس الظواهر ومقتضى هذا أن يقال في قول المصنف وفي صرف الامام الخ كذلك فإنه قد أخذ فيها القيمة من المستحق الذي خرج عن

أمان لا تلزمه فطرة نفسه
كالكافر فلا تلزمه فطرة
من تلزمه نفقة نعم يلزم
الكافر فطرة رقيقة
وقريه وزوجته المسكين
بناء على أنه يجب ابتداء
على المؤدى عنه ثم يصحها

(باب بيان محال جوار أخذ القيمة في الزكاة)

(لا يجوز) أخذها (الافى)
خمس مسائل في (زكاة
التجارة)

(قوله خروج عما نحن فيه)
أي لان الصبي في زكاة
الفطر مخاطب ابتداء
مطابقا - واه كان له مال
اولا لكن ان كان له مال
فالزكاة منه والا فعلى وليه
المنفق كما قيل بتطهيره في
الرفيق الذي ذكره الشارح
آخر (قوله متعلق) بفتح
اللام وهو الاخذ وقوله
الجزئي هو القيمة والسكلى
هو مطلق الزكاة شيئا

أهمية الاستحقاق فتكون مثل صورة الظفر ولكن الفقه نقل في بيع ما نقل (قوله لانها) أي
 القيمة متعلقة بأي متعلق زكاة التجارة أي متعلق واجبه وهو ربع العشر فالواجب في
 التجارة وهو ربع العشر متعلق بالقيمة لا بالعين (قوله وهو) أي الجبران الخ والقيمة فيه
 أن الزكاة تؤخذ عند المباشرة بالبائس ثم حاكم ولا يقوم فضبط ذلك بقيمة شرعية كصاع
 المصراة والفطرة ونحوهما يرجع اليها عند التنازع وقوله شاتان أي بالصفة السابقة في الشاة
 المخرجة عن خمس من الابل وهي بلوغ السنة أو الاجذاع (قوله أو عشرون درهما) المراد
 بالدرهم النقرة أي الفضة الخالصة وهي دراهم المعاملة التي كل واحد منها يساوي نصف فضة
 ووجدت اذ كانت الشاة بأحد عشر نصف فضة والغالب أن شاة العرب لا تزيد على ذلك كما قررته
 شيخنا عطية فان لم يجد الخالصة أو غلبت المغشوشة وجوزنا المعاملة بها وهو الأصح أجزاء
 منها ما يكون فيه من النقرة قدر الواجب وان عدم الدراهم أم جزاء أن يخرج بدلها دنائير
 والخيرة في اخراج الشاة أو الدراهم للدافع ساعيا كان أو مالكا وعلى الساعي رعاية مصلحة
 المستحقين في المنع والاختاذان فوض له المالك الأمر ولا يعرض جبران فلا تجزى شاة وعشرة
 دراهم لجبران واحد كما لا يجوز في الكفارة أن يطعم خمسة ويكسو خمسة الا اذا كان الاختاذ
 له المالك ورضى بذلك فيجزي لان الجبران حقه فله اسقاطه أما الجبران فان فيجوز تبعيضا
 فيجزي شاتان وعشرون درهما لجبرانين كالكفارة بين (قوله في الابل) قيد فالجبران خاص بها
 ولا يكون في غيرها من البقر والغنم (قوله كما في أخذها) الكافي للتمثيل للجبران وما واقعة عليه
 أي كالجبران المنهق في أخذها الخ من تحقق الكل في جزئيه اذا الجبران المنهق في الصورة
 المذكورة جزئي من جزئيات مطلق جبران وأخذها مضاف لمفعوله وهو الجبران بعد
 حذف فاعله الذي هو المستحق أي أخذ المستحق الجبران مع بنت مخاض دفعها المالك لا بد من
 بنت لبون في ست وثلاثين (قوله ليست له) أي ليست عند من بصفة الاجزاء بان عدمها في ماله
 حسا أو شرعا كان كانت معيبة وان أمكنه تحصيلها وهذا المثال المذكور مثال للنزول
 ومثال الصعود أن يعدم بنت المخاض الواجبة في دفع للمستحقين بنت لبون وبأخذ جبران
 ومحل جواز دفع بنت اللبون عن بنت المخاض اذا عدمها وأخذ جبران أن لا يكون عنده
 ابن لبون فان كان امتنع ذلك لانه بدل عن بنت المخاض بالنص ونحوه بالعدم في الموضعين مالم
 وجد عنده الواجب فيمنع عليه النزول وكذا الصعود الا أن لا يطلب جبراننا اه أفاده الرمي
 (قوله وفي اخراج الشاة) أل فيها الجنس فتشمل الاربع شياء رلوقال الشاة لكان أظهر وقوله
 عن دون خمس وعشرين هو أحسن من قول غيره عن عشرين (قوله وان لم تكن الشاة قيمة)
 الواو للعال وان زائدة أي والحال أن الشاة ليست بقيمة وقوله فهي بمعناها متفرع على ذلك
 وانما كانت بمعنى القيمة لان كلاً في مقابلة شيء على القول بان الشاة في مقابلة الجز من عين
 الابل في اطلاق القيمة عليها بالتجوز بالجامع المذكور ولا يصح كون ان شرطية وجوابها قوله
 فهي بمعناها لعدم ترتبه على الشرط اذ لا تلازم بين عدم كون الشاة قيمة وكونها بمعناها كما
 لا يخفى (قوله بين الاغبط) متعلق بالتفاوت والمراد بالاغبط الاحسن الاتبع للفقرات قال
 الرمي هذا ان اقتضت الغبطة زيادة في القيمة والا فلا يجب شيء قاله الرازي اه (قوله)

(قوله عند المياه) أي عند
 ورودها لشرب المياه

لانها متعلقة بها (و) في
 (الجبران) وهو شاتان
 أو عشرون درهما في الابل
 كما في أخذها مع بنت مخاض
 بدلا عن بنت لبون ليست
 له (و) في (اخراج الشاة
 عن) دون خمس وعشرين
 من (الابل) وان لم تكن
 الشاة قيمة فهي بمعناها
 (و) في (جبران التفاوت) بين
 الاغبط وغيره (يتركه)

أوشة ص) أي جز من الاغبط أي لامن المأخوذ فالواجب في المنال المذكور أربع حقائق أو
 خمس بنات لبون ويعرف التفاوت بينهما بالقيمة فلو كانت قيمة الحقائق أربع مائة وقيمة بنات
 اللبون أربع مائة وخمسين وقد أخذنا الحقائق فالجبر بخمسين أو بخمسة اتساع بنت لبون
 لا ينصف حقة لان الخمسة اتساع أكثر منه وان استويا بقيمة في المنال المذكور لان التفاوت
 خمسون وقيمة كل بنت لبون تسعون وجاز دفع التقدم كونه من غير جنس الواجب وتمكنه
 من شراء جزئه لدفع ضرر المشاركة اه افاده في شرح المنهج (قوله من الاغبط) أي لامن المأخوذ
 كما تقدم وان ساواه أو زاد عليه قال قل وفي كون الشقص المذكور من القيمة أو في معناه
 نظر ظاهر اه وهذا مبق على ما قاله سابقا من ان المراد بالقيمة ما ليس جزا من عين المال المزكى
 فلا يتناول ما ذكره تقدم رده وحينئذ فالمراد بالقيمة ما كان في مقابلة شيء بقيمة زكاة التجارة
 والشاة فيمادون خمس وعشرين في مقابلة الجزء من عين المال على قول في الثاني والجبر ان في
 مقابلة ما نقص أو زاد والجزء من الاغبط في مقابلة ما نقص وما صرفه الامام في مقابلة ما تلف
 ولا خفاء في صدق ما ذكر على الشقص لانه في مقابلة نقص غير الاغبط المأخوذ وما قاله المحشي
 هنا من أن الحكم باخذ القيمة في صورة جبر التفاوت انما هو بالنظر للشيء الاول وهو أخذ
 القيمة اهل ليس بصحيح لخالفته لما مر من اعتراضه على قل (قوله كما تقي بعير) تقدم أن الواجب
 فيه أربع حقائق أو خمس بنات لبون ومثلها مائة وعشرون بقرة والواجب فيها ثلاث مئة
 أو أربعة أبعرة وأما الجبر ان يخص بالابل كما مر لانه امر اتباعي (قوله غير الاغبط) مفعول
 أخذ وقوله باجتهاد خرج ما لو أخذته تقلد الابن سريحي في أخذ غير الاغبط وكان ما دونها في ذلك
 من جهة الامام فلا جبر حينئذ والاجتهاد بديل الوسع في طلب المقصود وقوله بلا تقصير تفسيره
 لان من لم يقصر فقد بذل وسعه وقوله منه أي الساعي فان قصر بان لم يجتهد لم يجز ويضغه للمالك
 باقصى قيمة وان دلس المالك بان اخذ في الاغبط وقال ان الحقائق اغبط أي انفع لم يجز أيضا
 ولا ضمان على الساعي (قوله وفي صرف الامام الخ) قال قل لا يخفى ان الصرف ليس هذا الباب
 معقودا له لوقال وفي أخذ قيمة زكاة الخ لوافق المقصود فتأمل اه وجوابه أن المراد بالصرف
 الدفع لاحقيةته الذي هو أخذ أحد النقيدين عوضا عن الآخر فلا يراد بالاعتراض (قوله
 ما أخذ) أي من المستحق الذي استغنى وقوله بلامتنعاق بأخذه وصورة ذلك أن يتجهل الامام
 شاة أو دينار ثم يدفع ذلك للمستحق ويتلف عنده ويخرج عن أهلية الاستحقاق قبل تمام الحول
 بان يستغنى بغيره وهذا مسمى في قوله ولم يقع المحجل الموقع والمالك باق بصفة الوجوب والنصاب
 باق الى آخر الحول فللاامام ان يأخذ قيمة الشاة ويبدل الدينار عن استغنى وتلفا عنده
 ويدفعهما للمستحقين وتعتبر قيمة الشاة وقت قبضها لانه وقت دخولها في ضمان من أخذها
 وسما في ذلك في باب تجهيل الزكاة وانما كان بديل الدينار قيمة لانه عوض عن شيء كما مر (قوله
 تجهلها) أي أخذها من اهلها قبل تمام الحول وقوله ولم يقع المحجل الموقع أي لاستغناء
 المستحق الذي أخذه بغيره لانه لا بد من ذلك لا يضر قال في المنهج واذ لم يجز المحجل استمرده
 أو بدله اه واذ لم يبق المالك بصفة الوجوب كان تلف النصاب قبل تمام الحول لم يجز
 للامام ولا للساعي صرف القيمة للمستحقين بل يدفعها للمالك ان كان حيا ولورثته ان مات
 (قوله بلاذن جديد) أي من المالك أكتفاء بالاذن الاول الحاصل بالنسبة عند

أوشة ص من الاغبط فيها
 لو اخذ الساعي في اجتماع
 فرضين (كما تقي بعير) غير
 الاغبط باجتهاده بلا تقصير
 منه ولا تدليس من المالك
 و) في (صرف الامام)
 للمستحقين (ما أخذه من
 التقديد لا عن زكاة تجهلها
 ولم يقع) المحجل (الموقع)
 وله ذلك) أي صرفه لهم
 (بلاذن جديد) من المالك

الدفع وانما لم يحجج الامام الى اذن لانه كالتائب عنه وعن المستحقين بخلاف الشارع له ذلك وهذا
فيما دفعه المالك للامام تعجلا لانه كانه كما هو فرض المسئلة اماما دفعه له لمصرفه عنه فهو وكيله
فيه فاذا انتقض ذلك انصرف له ارض عاد المخرج الى ملكه فيحتاج الى اذن جديد منه كغيره
من الوصلا لعل الفرق انه في الشق الاول لم يبق للمالك تعلق بالزكاة بالمرّة بخلافه في الشق
الثاني

• (باب بيان اجتماع زكاتين) •

أي ستعاقبتين بقيمة وبدن لابعينين ولا بعين وقبعة ولا بعين وبدن (قوله هو أعم) أي أشعوله الاثنى
(قوله ففيه زكاتها وزكاة الفطر) أي لاختلاف سببها اذ سبب زكاة التجارة ملك النصاب
وسبب زكاة الفطر البدن أو ادر الجز من رمضان وجز من شوال (قوله من له نصاب الخ)
كأن كان عنده عشرون مثقالا حال عليه الحول وعلمه دين مثلهما فعلى كل من المدين والدائن
الزكاة والحكم مسلم والنظر انما هو في كون ذلك مثالا لا اجتماعهما في مال واحد لان النصاب
الذي كور لا يتعين دفعه للدائن اذ تعلق حقه بالذمة فزكاته على مالكه وزكاة النصاب الذي
في ذمته على الدائن فيجب عليه أن يزكاه وهو غير النصاب الذي عند المدين لان الثابت
للدائن نظيره لا عينه نعم يمكن أن يصور كلام الاصل بما لو اقترض نصابا وأمسكه حول ثم رده لمن
اقترضه منه فيجب الزكاة فيه على كل من الدائن والمدين وينعقد حوله من حين القرض
كما سياتي

• (باب المبادلة) •

بالدال المهملة أي المقابلة والمعاوضة أي مقابلة مال بمال أي باب بيان حكمهما من كونهما واجب
استئناف الحول أو لا وهي مكروهة ان لم تكن حادثة بقصد انقراض من الزكاة والا فلا قاله قل
(قوله هي) أي المبادلة الصحيحة موجبة لاستئناف الحول أما الفاسدة فلا توجبها وان اتصفت
بالقبض لانها لا تزال المالك (قوله في بيع سلع التجارة بعضهم يبيع) كأن باع قاشا بنحاس أو بن
أو بالعكس فلا يجب استئناف الحول بذلك بل يفي على هذا الحول ويقومها آخره ان بلغت
نصابا وجبت زكاتها والا فلا وفي تعبيره بسلع التجارة تسامح لان ما يباع يخرج بالعقد عن
كونه سلعة تجارة فلم يبق له هذا الاسم بعد البيع بالنسبة لبايعه وما يشتري ليس سلعة تجارة
قبل العقد لان هذا الاسم لم يحدث له الا بعد العقد الشراء فتسمية الاول سلعة تجارة بحسب ما كان
وتسمية الثاني بذلك بحسب ما يؤل اليه (قوله وان لم تساونا نصابا) أي في اثناء الحول حال
بيعها أو شرائها اما آخر الحول فلا بد من مساواتهما فيه نصابا (قوله وفي بيعها) أي سلع التجارة
بنصاب سواء كان معينا في العقد أو في الذمة وسواء كان نصاب ساعة أم لا فيبقى على حوله التجارة
فيما لو باع عرضا بنصاب ساعة بخلاف ما لو اشتراه به كما سياتي (قوله بنصاب) راجع لكل
من البيع والشراء أي بنصاب يأخذه أو يدفعه وهو ليس بشيء في صورة الشراء وعبارة المنهج
وشرحه واذا ملكه أي مال التجارة بعين نقد نصاب أو دونه وفي ملكه باقيه كأن اشتراه بعين
عشر من مثقالا أو بعين عشرة وفي ملكه عشرة أخرى بقي على حوله أي حوله النقد والابان
اشتراه بتمت في الذمة وان نقده في النسي أو بعرض قنية ولو ساعة أو بتمت دون نصاب وليس في

• (باب بيان اجتماع
زكاتين) •

في مال واحد (لا يجوز)
اجتماعهما فيه (لا في
رفيق) هو أعم من قوله
عبد (مسلم للتجارة ففيه
زكاتها وزكاة الفطر)
وزاد الاصل على هذه من
له نصاب وعلمه دين مثله
فعلى كل من المال كين
الزكاة وفيه نظر لان
الزكاتين لم يجتمعا في مال
واحد

• (باب المبادلة) •

(هي موجبة لاستئناف
الحول الا في ثلاث مسائل
في بيع سلع التجارة بعضها
يبعض) وان لم تساونا نصابا
(و) في (بيعهما أو شرائها
بنصاب)

أى بعينه اذ لو اشترى
في الذمة ونقده في الثمن
وجب استئناف الحول لانه
لا يتعين مصرفه وخرج بما
ذكر مبادلة أحد النكدين
بالآخر في زكاة النقدي
موجبة للاستئناف على
الاصل نعم لو ملك نصابا منه
سنة أشهر مثلا ثم أقرضه
غيره لم يجب الاستئناف كما
حكاه البلقيني عن الشيخ
أبي حامد

• (باب الخلطة) •

الاصل فيها خبر البخاري
عن أنس

(قوله أى العقد) عبارة
مد ونقده في الثمن أى بعد
لزوم العقد وهى ظاهرة
(قوله من قاعدة مدعوىة
الح) أى إذا انعقد الجنس
الربوي من الجانبين أما إذا
بيع ذهب بفضة وكل منهما
مغشوش بنحاس فإنه يصح
بشرط الحول والتقابض
ولا يكون من قاعدة مد
مدعوىة لعدم جنس ربوي
متحدد في الطرفين فإن
النحاس ليس ربويا فإن كان
غش الذهب فضة وغش
الفضة نحاسا فهو من
القاعدة لوجود الفضة في
الجانبين

ملكه باقية فحوله من حين ملكه وفارقت الأولى مالوا اشتراء بعين النقد بأن النقد لا يتعين
صرفه لاشترائه فيه بخلافه في ذلك والتقييد بالعين مع قولى أو دونه وفي ملكه باقية من زيادتي
أهنا اعترض به على المنهاج وقع فيه هنا مأشورة البيع فالنصاب قيد فيه المنهاج بخرج به مالوا ببيعها
بدون نصاب فإنه ينقطع الحول هذا إذا باعها بنقد تقوم به فإن باعها بنقد لا تقوم به استقرار الحول
مطلقا سواء كان نصابا أم لا ففي منهوم ذلك القيد تنصيص (قوله أى بعينه) قيد في مسألة
الشراء فقط كما عات ويدل له التعليل بعد وهو تعليل المحذوف تقديره وإنما قيد بما ذكرناه لو
اشترى الخ وكالشراء بعين النصاب مالوا اشترى بما في الذمة ونقده أى دفعه في مجلس العقد لان
الواقع في حريم العقد كالواقع فيه فتقوله في التعليل ونقده في الثمن أى العقد مراده أنه نقده
بعد منارقة المجلس كما قاله الزيادي ولا بد من زيادة قيد آخر لعدم الاستئناف في مسألة الشراء
كما ذكره في المنهاج وهو كون النصاب المشتري به نصاب نقد ليخرج مالوا اشترى ببيع السلع التجارية
بعرض قنية ولو سائمة فيجب استئناف الحول والفرق اشتراك النقد وبيع التجارة في قدر
الواجب وجنسه ولأن النكدين إنما خصا باليجاب الزكاة دون باقي الجواهر لارصادهما للنماء
والنماء يحصل بالتجارة فلم يجز أن يكون السبب في الوجوب سببا في الاستئناف أفاده الرمي (قوله
اذ لو اشترى في الذمة) بأن قال بعشرة دراهم في ذمتي أو بعشرة دراهم كما هو غالب شراء الآن
فانه يحمل على كون ذلك في الذمة وقوله ونقده أى دفعه وقوله في الثمن أى العقد أى بعد
منارقة كما تقدم (قوله لانه) أى النصاب لا يتعين مصرفه أى للثمن بمعنى مقابل المبيع لا بمعنى
العقد أى أنه في هذه الصورة لم يقصد بشرائه المبادلة وقطع الحول بخلافه في صورة الشراء
بالعين فإن فيه اشعارا بقصد المبادلة وقطع الحول فعلا لما يقتضيه قصده (قوله وخرج بما ذكر)
أى من الصور الثلاث المذكورة أى خرج بمحصر المستثنى فيها مبادلة أحد النكدين بالآخر
المسماة بالمصارفة كصرف ريات بذهب وبالعكس كما يتعلل المصارفة وهى جائزة ان وجدت
الشروط الثلاثة عند اتحاد الجنس والاثنان عند اختلافه ولم يشغل النقدان أو أحدهما على
غش ووجدت الصيغة والابان لم توجد الشروط المذكورة أو لم توجد صيغة كانت باطلة وكذا
ان اشغل على غش كداهله الآن لانها حينئذ من قاعدة مدعوىة ودوهم (قوله فهي موجبة
للاستئناف) ولذا قال ابن سريج بشر الصيارفة بأن لازم كذا عليهم لكنهم مكرهوه اذا وجدت
الشروط السابقة وقصد القرار من الزكاة ولم تكن الحاجة فإن كانت لها أولها وللقرار أو مطلقا
فلا كراهة (قوله على الاصل) أى القاعدة في المبادلة في انما توجب استئناف الحول (قوله نعم)
استند الرأى على المحصر في الثلاث صور المذكورة في المتن قصد به زيادة صورة رابعة وهى مبنية
على ضعف والمعقد وجوب الاستئناف فيها في حق كل من المقرض والمقرض أما الاول فظاهر
لان النصاب لم يدخل في ملكه الا بقبضه وان لم يتصرف فيه وأما الثاني فلانه خرج عن ملكه
بالقرض فتجب عليه الزكاة اذا تم الحول من القرض بمعنى انما تستقر في ذمته ولا يجب
الانحراج الا اذا رجع له النصاب (قوله منه) أى من النقد الذي يجب فيه الزكاة

• (باب الخلطة) •

أى في النعم والذهب والفضة وغير ذلك وحذف المتعاق ايذان بالعموم والخلطة في غير المشايبة

لا تزيد الاثني عشر على الخليليين بالنسبة لئلا يكاد لا يفرق فيه وان افادت خذلة المونة كما سياتي
واما فيم افتقدت تارة تخففها عليهم ما كان بعين بمثلها وتارة تثقلها عليهم ما كثر من بمثلها وتارة
تخففها على احدى ما وثقت على الاخر كان بعين بعشرين وتارة لا تعيد شيئا منهما كما تارة بمائة
اه افاده الزياي (قوله في كتاب أبي بكر السابق) أي الذي كتبه لانس حين ولاد البحرين ومن
لفظه ولا يجمع الى قوله خشية الصدقة وأشار بقوله أي خشية أن تقل أو تكثر الى أن في الكلام
مضافا محذوفا أي خشية قلتها أو كثرتها فاستفيد من النهي عن التفریق ان الخلطة تؤثر (قوله
ولا يجمع) بالبناء للمفعول وقوله بين نائب فاعل وكذا قوله ولا يفرق بين يجمع وانهم راجع
اسكل من المالك والساعي فمنهم الساعي أن يجمع بين متفرق خشية القلة عند التفریق أو
يفرق بين يجمع خشية القلة عند الجمع ومنهم المالك أن يفرق بين يجمع أي مختلط خشية الكثرة
عند الجمع أو يجمع بين متفرق خشية الكثرة عند التفریق فان الخائف من القلة عند التفریق أو
الجمع وطالب الكثرة هو الساعي ومن الكثرة عند التفریق أو الجمع وطالب القلة هو المالك
فتوله خشية كثرة الصدقة أي في الجمع أو التفریق بالنسبة للمالك وقوله خشية قلة الصدقة أي
في الجمع أو التفریق أيضا بالنسبة للساعي فالصور أربع اثنان في المالك واثنان في الساعي وقد
أشارها الشارح بقوله بأن يجمع الساعي والمالك كان ملكهم ما التؤخذ منهم ما زكاة الواحد أي
القلة أو الكثرة فهما صورتان وبقوله أو يفرق بينهما بعد الخلط لتؤخذ منهما ما زكاة الواحد
أي القليلة أو الكثير فهما صورتان أيضا مثال جمع الساعي خشية القلة أن يكون لكل من
مالكين مائة وواحدة متفرقين فلا يأمرهم الساعي بالجمع لباخذ منهما ثلاث شياء فهذا جمع
خشية القلة عند التفریق ومثال تفرقه خشية القلة أن يكون اسكل واحد من ثلاثة رجال
أربعون شاة مختلطة فالواجب عليهم شاة على كل واحد لئلا يفرق الساعي تفرقه ما أخذ من
كل واحد شاة فهذا تفریق خشية القلة عند الجمع ومثال جمع المالك خشية الكثرة أن يكون
لكل واحد من مالكين أربعون شاة متفرقة فالواجب على كل شاة فلا يجمع ما بينهما التؤخذ
شاة واحدة فهذا جمع خشية الكثرة عند التفریق ومثال تفریق المالك خشية الكثرة أن
يكون اسكل من رجلين مائة وواحدة مجمعة فالواجب عليهم ما ثلاث شياء فلا يفرق فأنهم التؤخذ
منهم ما شاتان فهذا تفریق خشية الكثرة عند الجمع هذا كله اذا أريد بالقلة والكثرة ظاهرا
ويحتمل أن يراد بالاولى ما يشعل السقوط وبالثانية ما يشعل الوجوب فتزيد أربع صور أخرى
الجمع أو التفریق خشية الوجوب أو السقوط لكن صورتان من ذلك مستحيلتان وهما جمع
المالك خشية الوجوب بالتفریق لانها اذا اوجبت في القليل ففي الكثير أولى وتفریق الساعي
خشية السقوط بالجمع لانها اذا سقطت عند الكثرة فعند القلة أولى فالذي يتصور من ذلك
تفریق المالك خشية الوجوب عند الجمع كأن يكون لرجلين أربعون شاة مجمعة فتجب عليهم ما
الزكاة فلا يفرق فأنهم خشية الوجوب وجمع الساعي خشية السقوط عند التفریق كأن يكون
اسكل من رجلين عشرون شاة متفرقة فلا يجب عليهم ما زكاة فلا يأمرهم الساعي بالجمع
لما أخذ منهم ما شاة بل يتركها متفرقين فهذه صورتان واقعيتان مستحيلتان وقال المحقق
ان الذي تقتضيه القسمة العقلية ست عشرة صورة من ضرب أربعة وهي خشية الوجوب أو

في كتاب أبي بكر السابق ولا
يجمع بين متفرق ولا يفرق
بين يجمع خشية الصدقة
أي خشية أن تقل أو تكثر

بأن يجمع الساعي والمالكان ملكيهما ٢٠ المتفرقين لتؤخذ منهما زكاة الواحد أو يفرق بينهما بعد الخلطة لتؤخذ

منهما زكاة المنفردين (هي)
أي الخلطة (نوعان) أحدهما
(خلطة شيوخ وأعيان)
أي تسمى بكل منهما (بأن
يكون المالك) الزكوي
(شركة بين مالكيه مثلا
(و) ثانيهما (خلطة جوار
وأوصاف) أي تسمى بكل
منهما وتسمى بالثاني من
زيادة (بأن يتميزا لهما)
أي يتميز كل منهما - ما
عن الآخر (فيزيكان) في
النوعين (كواحد

(قوله منهما اثنان لا يتصوران)
وهما جميع المالك خشية
الوجوب بالتفريق وتفریق
الساعي خشية السقوط
بالجمع (قوله من حيث
أضافته) أي تعاقبه بالجمع
أي أنه يخشى الوجوب عند
التفريق فيجمع مع وكذا
يقدر نظيره فيما بعد (قوله
فسقط قول الخشعي) الذي
يظهر أن الستة عشر منها
ما هو مكرر فقط وهو ستة
تفريق المالك خشية
القلة عند الجمع ووجهه
خشية القلة أو السقوط
عند التفريق وجمع الساعي
خشية الكثرة عند التفريق
وتفريقه خشية الكثرة
أو الوجوب عند الجمع ومنها
ما لا يتصور فقط وهو اثنان
تفريق الساعي خشية

الكثرة أو السقوط أو القلة في اثنين الجمع والتفريق ثم الحاصل وهو غشائية في اثنين المالك
والساعي يكن منهما ما هو مكرر ومنها ما لا يتصور اه فالذي لا يتصور من ذلك غشائية وهي
خشية السقوط والقلة من المالك في الجمع والتفريق وخشية الوجوب والكثرة من الساعي
في الجمع والتفريق يبقى غشائية منها اثنان لا يتصوران أيضا كما هو ولا تكرار فيهما مع الثمانية
المدكورة لأن المالك لا يتصور في جانبه خشية الوجوب وانما الساعي محال ما من حيث إضافته
للجمع والساعي يتصور في جانبه خشية السقوط وانما الساعي محال ما من حيث إضافته
للتفريق فسقط قول الخشعي منهما ما هو مكرر اه فتأمل والنهي عن الجمع أو التفريق من
المالك أو الساعي للتنزيه ان كان في اثناء الحول وللتحريم ان كان بعده (قوله بأن يجمع الساعي
والمالكان) لا يخفى ما في هذه العبارة من القلاقة لاقتضائها ان الساعي له ملك لان ملكيهما
راجع لكل من الساعي والمالكين وثني باعتبار كون الساعي قسما والمالكين قسما آخر
ويمكن أن يجاب بأن يجمع بالنسبة للساعي لازم بمعنى يامر بالجمع أو يقع منه الجمع وقوله
والمالكان فاعل لفعل محذوف أي ويجمع المالكان ملكيهما فملكيهما مفعول لذلك الفعل
والعطف من قبيل عطف الجمل لا المفردات (قوله لتؤخذ منهما زكاة الواحد) أي الكثرة
بالنسبة لجمع الساعي ٢ أو القليلة بالنسبة لجمع المالك كما مر (قوله أو يفرق) أي كل من المالك
والساعي وضمير بينهما معا تاء على المالكين وقوله زكاة المنفردين أي القليلة أو الكثرة على
ما مر (قوله خلطة شيوخ) وهي ما لا يتميز فيها أحد المالين عن الآخر كالوروث والمشتري شركة
اه شرح البهجة أي كأن ورثا نصيبا معا أو وصى لهما به أو وهب لهما كذلك وقوله أي تسمى
بكل منهما - ما أي فهما الفظان مترادفان مسماهما واحدا سميت بالاول شيوع ملكيهما اذ ما من
ذات الا وهي مشتركة بين الشريكين مثلا وبالثاني لان الاعيان مشتركة على وجه عدم التميز
(قوله الزكوي) بفتح الزاى نسبة الى زكاة وقامت أفعالها وواعد النسب لانها ثالثة قال في
الخلاصة وحتم قاب ثالث بعن وأيضا فهي منقلبة عن واو ولهذا لم يقل كالصلاة (قوله مثلا)
أي أو أكثر من مالكيين (قوله خلطة جوار) بكسر الجيم على القياس قال في الخلاصة
ه افعال الفاعل والمفعول فهو أفصح من ضمها الى ملاحظة سميت بذلك لملاحظة مال كل مال
الاخر مع تميزهما وقوله وأوصاف سميت بذلك لان سميها الاتحاد في الاوصاف الاتية
كالشرح والمرعى وان لم يتحد ملك كل مع الآخر بل كان مقبلا وتسمية ما ذكرنا وصافا باعتبار
كونها خارجة عن الاعيان (قوله بأن يتميزا لهما) أي في الواقع ونفس الامر وان لم يعرفه
مالكيه وهو تصور النوع الثاني في المتن (قوله فيزيكان) بالبناء للمفعول أي المالان وقوله
كواحد أي كمال واحد أو بالبناء للفاعل أي المالكان وقوله كواحد أي كمال واحد (قوله في
النوعين) أي خلطة الشيوخ وخلطة الجوار (قوله ان كان المالان الخ) حاصله انه ذكر شرطين
عامين في النوعين وهما كون مجموع المالين زائدا أو أقل منه ولا حد هما نصاب ودوام الخلطة
شكل الحول وشرطا خاصا بالنوع الثاني وهو الاتحاد فيما سياتي وبقي من الشروط العامة
للاثنين كون المالين من جنس واحد لا غنى مع بقو كون المالين مثلا من أهل الزكاة
بخلاف مالو كان أحدهما ليس من أهلها كذمي ومكاتب وموقوف عليه وبيت مال فان
الخلطة لا تؤثر شيئا بل يعتبر بسبب من هو من أهل الزكاة ان بلغ نصابا زكاة المنفرد أو لا

السقوط عند الجمع وجمع المالك خشية الوجوب عند التفريق ومنها ما هو مكرر ولا يتصور أيضا هو اثنان وانما

وانما لم يذكر هذا الشرط لعدم اختصاصه بالخلطة (قوله ان كان المالكان) أي المخلوطان نصيبا
 أي فاكثروا ذلك صادق بان يكون لكل واحد أقل من نصاب كعشرين لكل منهما أو يكون
 لكل نصاب كاربعة لكل منهما أو يكون لواحد أقل من نصاب والاخر نصاب كعشرين
 وأربعة نصاب كونه مجموع المالين نصيبا على جميع ذلك (قوله نعم) استدل على مفهوم
 الشرط لان مقتضاه انه اذا لم يكن مجموع المالين المخلوطين نصيبا لم تؤثر الخلطة فاستثنى منه هذه
 الصورة (قوله ان كان لاحدهما نصاب) أي تمام نصاب خرج به ما اذا لم يكن لاحدهما ذلك
 وان بلغ مجموع المالين نصيبا كان ملك كل عشرين من الغنم خلطاً خمسة عشر جزءا وثمانين
 منقرودين فلا خلطة ولا زكاة (قوله أثرت الخلطة) جواب ان أي وأفادت تثقيلا على صاحب
 الخمسة عشر وتخييفا على صاحب الاربعين فالواجب على الاول ثلاثة اجزاء من أحد عشر
 جزءا من الشاة باعتبار قدر نسبة ماله من مجموع المالين وهو خمسة وخمسون فنسبة ذلك منه
 ثلاثة اجزاء من أحد عشر جزءا والواجب على الثاني ثمانية اجزاء من أحد عشر جزءا من الشاة
 لان نسبة ماله هو الاربعون الى الخمسة والخمسين ثمانية اجزاء اذ كل جزء خمسة (قوله ودامت
 الخلطة كل الحول) عطف على كان فهو شرط ثان فيما اذا كان المال حوايا وخرج به ما اذا لم
 تدم كل الحول امامع الاتفاق فيه كان ملك كل منهما ما أربعين شاة في أول المحرم وخطا في أول
 صفر فلا خلطة في الحول الاول بل اذا جاء المحرم وجب على كل منهما شاة وثبتت الخلطة في الحول
 الثاني وما بعده أو مع الاختلاف كما سيذكر في الفرع بقوله لكن ما خلطوا حوايا وحولا هما
 مختلف كان ملكا أحدهما أربعين شاة من أول المحرم والاخر أربعين من أول صفر ثم خلطوا
 بعد ذلك فلا تؤثر الخلطة في هذا العام وخرج به أيضا ما لو افتراقا في بعض الحول بعد الخلط فان
 كان بتقريرهما أو فعلاهما أو بتقرير أو فعل واحد منهما ما دلت الخلطة والافان طال الزمن
 بان كان ثلاثة ايام فاكثروا والا فلا فان لم يكن المال حوايا اشترط دوامها الى زهر الثمار
 واشتداد الحب في النبات (قوله في النوع الثاني) احتراز بذلك عن النوع الاول فان الاتحاد
 فيه شروعي فلا فائدة في اشتراطه فقول الشيخ خضر فلا يشترط فيه شيء من ذلك ليس في محله
 وهذا شرط واحد تضمن نحو ثمانية عشر شرطا باعتبار ما ذكره الشارح تحت قوله وغيرها (قوله
 بضم الميم) يحتمل انه اسم مكان على خلاف القياس ان أخذ من المجرى وهو راجح لان القياس في
 اسم المفعول المأخوذ من المجرى دفع ميمه ويحتمل انه اسم مفعول على الحذف والابصال ان أخذ
 من المزيد أي مراح فيه (قوله ثم تساق الى المرحى) أي بعد ذلك ما يجبل أو قبله وقوله أي مكان
 السقي كبترو وحوض ونهر وهما غير قوله بعد كلامه الذي يسبق به لان المراد به ان يكون نوع
 الماء واحدا فلا يسبق أحدهما بماء عذب والاخر بماء ملح (قوله ولا الخ) معنى اتحاد
 أن لا يختص أحدهما بفعل والاخر بأخر بل يصحكون مرسل في الماشية وان كان ملكا
 لاحدهما أو معاراة أولهما وقوله ان لم يختلف النوع أي فان اختلف لم يشترط اتحادهما بالمعنى
 المذكور بل يجوز أن يختص أحدهما بفعل والاخر بأخر ولا يضر اختلافه حينئذ لا ضرورة
 بخلافه مع اتحاد النوع فانه يضر التعدد بالمعنى المذكور وبهذا يسهل اعتراض بعضهم على
 الشارح تأمل (قوله كضأن ومعرز) مثال للمعنى (قوله أي مكان الحلب) يفتح اللام يقال للبلد
 ولله صدر وهو المراد هنا وحكى سكونها اه شرح المنهج فهو على الثاني من باب طلب وسكونها

== أيضا تفريق المالان
 خشية السقوط عند الجمع
 وجمع الساعي خشية
 الوجوب عند التفريق
 فهذه عشرة في ستة هي
 المراد وتوجه ذاتهم أن المراد
 بعدم التصور خصوص
 الاستحالة لا ما يشمل
 الاستبعاد خلافا للمعشى
 فتدبر ؟ (قوله بجمع الساعي
 الخ) الاولى العكس (قوله
 الاول الخ) المناسب العكس
 (قوله في اسم المفعول الخ)
 الاولى المسكان وانظر ما بعده

ان كان المالكان أي
 مجموعهما (نصابا) نعم ان
 كان لاحدهما نصاب
 فاكثر كان خلط خمس
 عشرة شاة بمنزلة الاخر
 وانفرد أحدهما بخمسة
 وعشرين شاة أثرت الخلطة
 على الاصح (ودامت خلطتهما
 ككل الحول واتحادا)
 في النوع الثاني (مراحا)
 بضم الميم أي مأوى الماشية
 ليللا (ومسرحا) أي
 ما تجتمع فيه الماشية ثم
 تساق الى المرحى (ومسقى)
 أي مكان السقي (ولخلا)
 ان لم يختلف النوع كضأن
 ومعرز (ومحلبا) يفتح الميم
 أي مكان الحلب

في المصدر فقط (قوله بخلاف المحلب) أي فلا يشترط اتحادهما كما لا يشترط اتحاد المحلب ولا جز
 الصوف ونحوه ولا خلط الالبان ولا نسبة الخلطة بل يحرم خلط الالبان للربان أحد هاتين
 يكون أكثر فيأخذ كل ابن شياهما مثلا وفارق اتفاقهم على جواز خلط المسافرين لزوادهم
 وان كان بعضهم أكثر لا اعتبارا للمساخطة بخلافه فيما نحن فيه اه قاله حج (قوله وجرينا الخ)
 شروع في شروط الخلطة في غير المشايخ أي بان يخلطوا زرعهما بعد الحصاد وتوجد بقية الشروط
 الاتية (قولا ودياس الحب) الالبان في الاصل يكون بعد تصفية الخلطة من التبن ونحوه
 فيؤتى باليهام وتدوس عليه تخليص ما بقي في السنبيل ولاجل أن يصير جيدا وهذا يكون في
 بعض البلاد والمراد به هذا ما يشعل ذلك والدراسة والتكبير وغيره مما عايناه من مصطلح عليه في
 الارياق ولذا عبر في المنهج بقوله وتخلط الحب هذا وظاهره أن الجرين يطلق على موضع يجفف
 الخلطة وعبرة الرمي في شرحه تدل على خلاف ذلك وانها والجرين بفتح الجيم موضع يجفف
 الثمار والبيد وفتح الموحدة والدال المهملة موضع تصفية الخلطة قاله الجوهرى وقال
 النعماني الجرين الزيب والبيد للخلطة والمراد بكسر الميم واسكان الراء للتمر اه ولكن
 الشارح مطاع (قوله ودكانا) بضم المهملة الخافوت اه رمى وعبرة القاموس دكان كرمات
 اه فقول خضرانه بفتح الدال تحريف فالشرط الاتحاد في الدكان وان كان مال كل واحد على
 حده وعبرة الزيادة قوله وجرينا ودكان الخ صورته أن يكون لكل واحد منهما نصف نخيل
 وزرع في حائط واحد وكيس دراهم في صندوق واحد وأمنعة تجارة في دكان واحد اه وهو
 في الرمي أيضا وإذا كان عندنا انسان ودائع وجمعت في صندوق وان كانت في أكياس مختلفة
 وكل واحد يعرف ماله وجب على ملاكه أن لا يشترط نسبة الخلطة كما مر وكذا الوضع كل
 واحد ربا لا واجعت في صندوق واحد (قوله ومكان الحفظه) أي للمال الزكوى من حاصل
 أو صندوق أو خزانة بكسر الميم ومن اللطائف لا تكسر القصعة ولا تفتح الخزانة (قوله
 والراعى) معناه أن لا يختص أحدهما براع وعبرة الرمي ويجوز تعدد الرعاة قطعاً بشرط عدم
 انفراد كل براع اه فهو كالفعل كما مر (قوله بينه) أي بين المرعى وبين المسرح ولفظ بين الثانية
 نو كيد لا دلى لأنها لا تضاف إلا لتعدد (قوله والحال) بالخاء المهملة أعم من الجمال بالجمع كما هو
 معلوم وقوله في ذلك أي في النوع الثاني (قوله فرع) هو ترجمة والمراد به الجنس لأنه ذكر فرعين
 الاول متعلق بخلطة الشروع والثاني بخلطة الجوار والتعبير في الاول بالفرع ظاهر دون
 الثاني لأنه محترز شرط دوام الخلطة كما مر (قوله انفرع ما اندرج الخ) هذا معناه اصطلاحا ما
 افرغ فهو ما بنى على غيره كفرع الشجرة ويقال له الاصل فهو ما بنى عليه غيره (قوله نصفها) أي
 مثلا وانما قيد به لاجل قوله أخذ من كل منهما نصف شاة وقوله في الحول أي في أثناءه كان ملك
 أربعين شاة ستة أشهر ثم باع نصفها حال كون النصف مشاعا أي غير متميزة بقوله شاة حال من
 النصف وكذا معناه ودامت الخلطة بان لم يفر ذلك النصف بالقبض وقوله من آخر أي لا آخر
 متعلق ببيع (قوله لتمام حوله) أي حوله كل من البائع والمشتري أي عند تمام حوله كل من
 البائع أو له المحرم مثلا وحول المشتري من حين الشراء كرجب وكلام المصنف ضعيف والمعنى
 أنه لا يؤخذ الا من البائع نصف شاة عند تمام حوله أما المشتري فلا يؤخذ منه شيء عند تمام

بخلاف المحلب بكسرهما
 وهو الاناء الذي يجاب فيه
 (وجرينا) أي مكان
 يجفف القرو ودياس الحب
 (ودكانا) أي المكان الذي
 يساع فيه مال التجارة
 (وحافطا) للمال الزكوى
 (ومكان الحفظ) له
 (وغيرها) من زيادتي كالماء
 الذي تسقى منه والراعى
 والمرعى والطريق بينه وبين
 المسرح والميزان والوزان
 والمكيل والمكيال والحراث
 والحال وانما اعتبر الاتحاد
 في ذلك ليجتمع المالان
 كالمال الواحد وتخفف
 المؤنة (فرع) الفرع
 ما اندرج تحت أصل كاه
 لو (ملك نصيب ثم وبيع
 نصفها في الحول شاة) من
 آخر (أخذ من كل) منهما
 (نصف شاة تمام حوله) كان لم
 يسع لهما ما خلطاهما
 خلطة جوار

حوله لنقص النصاب بسبب النصف الذي أخرجه البائع سواء أخرجه من عين الاربعين شاة
أو من غيره لان حق الفقراء متعلق بعين النصاب فاذا أخرج من غيره فكأنه أخرج منه
وفرض المسئلة أن النصاب لم يزد شيئا على الاربعين كما هو ظاهر قوله لو ملك نصاب نعم فان زاد
عليه شيئا ولو نصف شاة وجب الاخراج على المشتري لعدم نقص النصاب بما أخرجه البائع
وكذا اذا عمل البائع الزكاة من غير النصاب فيجب على المشتري نصف شاة لحوله لاوام الخلطة
(قوله وحولاهما مختلف) اعترض بأن فيه الاخبار بالافرد عن المثني وأجيب بأنه على حذف
مضاف أي وابتداء حوليهما مختلف أو أنه من باب حذف التفاعل بناء على جواز أي مختلف
أوله ما وان اتفقا في بعض الزمن وفي بعض النسخ وحولهما بالافراد وهي ظاهرة وعدل عن
قول أصله وحولاهما مختلفان لانهما ان اختلاف الحولين بأن يكون أحدهما سنة تسع
والآخر سنة عشر مثلا بخلاف التعبير بالافراد في الخبر فهو جازع الى تقدير مضاف مثلاً في
المبتدأ فإنه يفيد أن المختلف انما هو ابتداء أو هو ما لا يجتمعهما لا اتفاقهما ما في بعض الزمن كما مر
وصورة ذلك أن يملك أحدهما أربعين شاة غرة الهرم والآخر أربعين غرة صفرو ويخلطاهما غرة
ربيع الاول فعلى الاول اذا جاء الهرم شاة وعلى الثاني اذا جاء صفرو شاة أيضا وفيما بعد ذلك من
الاعوام يلزم الاول اذا جاء الهرم نصف شاة والثاني اذا جاء صفرو نصف شاة أيضا وهكذا ويصور
ذلك أيضا بان يعضي لأحدهما سنة أشهر من حين ملك النصاب والآخر أربعة أشهر فبعد سنة
أشهر يلزم الاول شاة وبعد سنة أشهر يلزم الثاني شاة وبعد ذلك يلزم الاول عند تمام حوله
نصف شاة وكذا الثاني عند تمام حوله لا عند تمام حوله الاول وهكذا في بقية الاحوال وانما
قيد باختلاف ابتداء الحولين لانه المستغرب كما قلناه في الاقله ما اذا اتخذ ابتداء أو هما كان
ملك كل منهما أربعين شاة مضي عليه سنة أشهر ثم خلطاهما فبعد سنة أشهر أخرى يلزم كل واحد
شاة وفي كل عام بعد ذلك يلزمه نصف شاة وتقوم التسمية على ذلك (قوله أي زكي كل منهما ماله
الخ) محل ذلك اذا كان لكل منهما نصاب فان كان لأحدهما نصاب دون الآخر زكي الاول زكاة
الانفراد في ذلك العام وزكاة الخلطة فيما بعده والثاني زكاة الخلطة من حين الخلط وان لم يكن
لواحد نصاب زكاة الخلطة من حين الخلط ولو قال المصنف زكي من بلغ ماله نصابا منهما
لكان أوضح (قوله لحوله) أي عند تمام حوله كل منهما (قوله وفي السنة القابلة) أي وكذا فيما
بعدها من السنين فلا يثبتان في الحول أبدا مادام النصاب في ملكهما (قوله لحوله) أي لحول
كل منهما فاذا جاء الهرم أخرج الاول نصف شاة واذا جاء صفرو أخرج الثاني نصف شاة وهكذا
كما مر وفي نسخة لحولها أي الخلطة أي للحول الذي يزكيها فيه زكاة الخلطة وهو ما بعد الحول
الاول وأل فيه للجنس فيشمل الحولين وفي بعض النسخ لحوليهما بضمير التثنية وهي ظاهرة أي
بالنظر لحول كل منهما

(وحولاهما مختلف زكاة)
أي زكي كل منهما ماله في
تلك السنة (زكاة الانفراد)
لحوله (وفي السنة القابلة)
زكاة الخلطة لحوله
(باب تعجيل الزكاة)
يجوز تعجيلها

(باب تعجيل الزكاة)

أي اخرجها قبل وقت وجوبها في المال الحولي وفي زكاة الفطرو تعميم قل حتى يشمل الحولي
وغيره ليس في محله كما سيأتي (قوله يجوز تعجيلها) محل ذلك في غير الولي اما هو فلا يجوز له التعجيل
عن موليه سواء الفطرة وغيره انما يحل من ماله جاز فيظهر اه شرح الرملي أي لأن
المخرج يدخل في ملك المولى تقديره او الاشياء التقديرية بغتفر فيها اما لا يغتفر في الحقيقة ولان

ذلك أرفق بالمولى ولا يرجع المولى على المولى بما أخرجه سواء نوى الرجوع أم لا لأن هذا ليس
 ضروريا وهو انما يرجع عليه بالاموال الضرورية (قوله في المال الحولى) هو النعم وعرض
 التجارة والنقد غير المعدن والر كان يخرج به غيره وهو الثمر والحب والمعدن وعبرة الرملى مع
 متن المنهاج والصحيح انه لا يجوز اخراج زكاة الثمر قبل بدو صلاح ولا الحب قبل اشتداده لانه
 لم يظهر ما يمكن معرفته مقداره تحته بقا ولا ظنا فصار كالأخرج الزكاة قبل خروج الثمر
 وانعقاد الحب ولان وجوبها بسبب واحد وهو ادر الثمر والحب والمعدن اما بعد بدو الصلاح
 واشتداد الحب فيجوز قبل الحلق والتصفية اذا غلب على ظنه حصول النصاب لان الوجوب
 قد ثبت الا أن الاخراج لا يجب الا بعد الحلق والتصفية ولو أخرج عن عنب لا يقرب أو
 رطب لا يقرب أجزأ قطعا اذا تعجىل اه باختصار فى تعجىل زكاة الزروع والثمار تفصيل ان
 كان ذلك قبل وقت وجوب الاستقرار بان كان قبل اشتداد الحب وبدو صلاح الثمر امتنع وان
 كان بعد ذلك وقبل وجوب الاداء بان كان بعد الاشتداد وبدو صلاح وقبل الحلق
 والتصفية جاز فيخرج من القديم الذى عند ومثله - فى ذلك المعنى - ان فلا يجوز تعجىل زكاته
 قبل الاخراج من المعدن ويجوز بعده وقبل التصفية فقيده المصنف بالحولى لان غيره فيه
 التفصيل المذکور (قوله بعد ملك النصاب) قيد فى مقهوره وتفصيل كما سيأتى ان كان المال
 الحولى نكاحا أو نقدا لم يجوز تعجىل زكاته قبل ملك النصاب لان حوله لا ينعقد الا بعد ملكه
 وان كان تجارة جاز تعجىل زكاته قبل ملك النصاب لان حوله لا ينعقد بمجرد الشراء فبها فلا
 يشترط فى انعقاده ملك النصاب حتى يشترط فى التعجىل أن يكون بعده لكن لا بد أن يكون
 بعد انعقاد الحول بوجود الشراء بالنية كما مر قال فى المنهاج صح تعجيلها بالعام فيما انعقد حوله
 وانقطر فى رمضان اه ويؤخذ اشتراط انعقاد الحول من قول الشارح وقبل تمام الحول
 فانه يشهد أنه لا يجوز تقديمها على الحول ومن قوله فيما بعد لان زكاته ما بعد ما ينعقد
 حوله (قوله أرخص) أى سهل ومما اخرج من حيث صحته ما قبل دخول وقتها نظرا الى
 تعجىل برائة الذمة كسلاة جمع التقديم وان كان ذلك واجبا اه أفاده قل (قوله ولان
 الحول المالى) هذه قاعدة نفعية ونخرج بالمالى البدنى كالصوم فلا يجوز تقديمه على الحول
 فى الكفارة وقوله بسببين اما قبله تغليب لان السبب هو ملك النصاب فقط وحولان الحول
 شرط واما أن مراده بالسبب ما يتوقف عليه الشئ مطلقا فلو كان لثنى ثلاثة أسباب لم يجوز
 تقديمه على اثنين منها قال بعضهم وانظر ما مثله اه ويمكن أن يدل ذلك بالتمتع فانها متوقفة
 على العقد والدخول والطلاق ولا يصح تقديمها على اثنين من ذلك بل ولا على واحد ويمكن
 أن يدل أيضا نفقة القريب فانها متوقفة على فقر الآخر وغنى المعطى ودخول الوقت فلو
 أعطاه شيئا قبل تحقق الثلاثة لم يجوز نفقة الزوجة فانها متوقفة على النكاح والتمكين وطلوع
 فجر كل يوم ولا ينتقض ما ذكر بزكاة الفطر المتوقفة على جرم من رمضان وجرم من شوال وغنى
 المعطى يومه وليسته لان كلامنا من الجزأين ليس سببا مستقلا بل جرم سبب (قوله على أحدهما) أى
 لا عليه ما (قوله كتقديم الكفارة) أى بغير الصوم كما مر والمراد بها كفارة اليمين وهى نظير
 لما نحن فيه فالكاف للتعطى وقوله على الحول أى وبعد الحلق اذ لا يجوز تقديمها على السببين
 معا كما مر (قوله وذلك) أى جواز التعجىل وقوله لا لا كثر منها هذا عندنا وعند مالك يمتنع

فى المال الحولى (بعد ملك
 النصاب) وقبل تمام الحول
 لانه صلى الله عليه وسلم
 أرخص فى تعجيلها للعباس
 رواه أبو داود والحاكم
 وصححه اسناده ولان الحق
 المالى اذا تعاق بسببين
 جاز تقديمه على أحدهما
 كتقديم الكفارة على
 الحول وذلك (سنة فقط)
 لا لا كثر منها

(قوله ونفقة الزوجة الخ)
 الذى فى مر عن الرمانى
 جواز تقديم نفقة اليوم
 على غيره وانظر هل نفقة
 القريب كذلك سرره (قوله
 ليس سببا مستقلا) انظر
 هل هو مخالف لما اشهر
 أم لا حرره

التجمل مطلقا وعند أي حنيضة يجوز التجمل مطلقا أي لسنة أو لا أكثر ومدهنا توسط
بينهما وخير الأمور أوسطها فان تجمل لا أكثر من عامين أجزاء عن الأول مطلقا على المعتمد أي
سواء عن كل شاة مثلا عن سنة أو لا واعتذر للمجمل التردد في النسبة اضرة التجمل واللام يجوز
تجمل أصلا وعبارة الرمي فان تجمل لا أكثر من عامين أجزاء عن الأول مطلقا دون غيره سواء
في ذلك كان قدميز حصة كل عام أم لا كما اقتضاه كلام الأصحاب خلافا للسبكي والاسنوي ومن
تبعهما اه أي في قواهم انه ان ميز أجزاء عن السنة الأولى والا فلا (قوله لان زكاة ما بعدهم لم
ينعقد حواها) تقدم أنه يؤخذ من هذا شرط في جواز التجمل وهو انه قد انحول فهو مأخوذ
من كلامه ضمنا وصرح به في المنهج كما مر (قوله تسلف النبي) أي تجمل فلما كان ذلك مجعلا قبل
الوجوب عبر بالتسلف (قوله فاجيب عنه الخ) أجاب بجوابين الأول بالمنع أي منع الاستدلال
بذلك الحديث لانه قطع أي انقطاع سنده بأن دخله ارسال أو عضل أو غير ذلك قال البيهقي
وكل ما لم يتصل بحال • اسناد منقطع الاوصال

والثاني بالتسليم أي تسليم أنه يستدل به لعدم انقطاعه وقوله عامين أي انه تسلف منه في العام
الأول صدقته في أوله وفي العام الثاني كذلك فتسلف دفعتين في كل دفعة صدقة عام وليس المراد
أنه أخذ صدقة أكثر من سنة في سنة (قوله العينية) خرج زكاة التجارة كما ساقى لانها متعلقة
بالقيمة وقوله عنها هكذا في بعض النسخ أي عن أو عن المائة الثانية في الكلام حذف الواو مع
ما عطف لان الخمسة ليست عن المائة وحدها وفي بعض النسخ اسقاط عنها وهي أولى وقوله
وان اتفق غاية فيما قبله (قوله أما زكاة التجارة) محترز العينية كما مر (قوله كان اشترى عرضه
الخ) وكذا لو اشترى عرضا بمائتين فجعل زكاة اربع مائة وحال الحول وهو يساويها اه شرح
الاصل (قوله وشرط اجزائه) أي وقوعه زكاة (قوله بقاء المالك الخ) أي استمرار كل منهما على
صفة الوجوب من أول الحول الى آخره واشتراط ذلك صحيح بالنسبة للمالك أما بالنسبة للقابض
فليس بصحيح لان الشرط أن يكون تلك الصفة وقت القبض ووقت الوجوب دون ما بينهما
والشرط كون القابض بتلك الصفة يقينا أو استصحابا فلا خلاف عند آخر الحول أو قبله ولم تعلم
حمانته أو احتياجه اجزا للمجمل ومثل ذلك ما لو حصل المال عند آخر الحول يلد غير بلد القابض
فان المدفوع يجوز عن الزكاة كما عتد ما لو ادرجه الله تعالى اذ لا فرق بين غيبة القابض عن
بلد المال وخروج المال عن بلد القابض اه أقامه الرمي لكن قيد بعضهم الثانية بما اذا كان
خروجه بغير اختيار المالك أو الحاجة واللام يجوز بخلاف ما قبلها اذ لا اختيار للمالك في خروج
بدن غيره قال سم وهل يجوز ذلك في الفطرة حتى لو عملها ثم كان عند الوجوب في بلد آخر اجزا
أو لا بد من الانخراج ثانيا فانه نظر اه وقرر شيخنا الحنفى نقلا عن ع ش جريان ما ذكر في الفطرة
فإذا عملها في بلد ثم سافر لآخر اجزأت ولا يلزمه اخراجها في الاخرى (قوله الى تمام الحول)
أي الذي هو وقت الوجوب ولا يضر تغيره بعد ولوفى زمن لا يتمكن فيه من الانخراج والغاية
داخله في المغيب الوجود والترتبة الدالة على الدخول وهي عدم الفرق بين اجزاء الحول ومحل
الخلاف في الدخول والخروج اذ لم توجد قرينة كما هو مقرر في محله قال سيدي على
الاجهوري

وفي دخول الغاية الاصح • تدخل مع الوحي دخلا

لان زكاة ما بعدهم لم ينعقد
حوالها وأما خبر تسلف
النبي صلى الله عليه وسلم من
العباس صدقة عامين
فاجيب عنه بانقطاعه
وباحتمال التسلف في عامين
وخرج بما بعدهم لك النصاب
ما قبله فلا يجوز فيه تجمل
الزكاة العينية فلو ملك
مائة درهم فجعل عنها خمسة
دراهم لم يجزه وان اتفق
تمام النصاب قبل الحول أما
زكاة التجارة كان اشترى
عرضا يساوي مائة درهم
فجعل زكاة مائتين وحال
الحول وهو يساويهما
فيجزي فيها للمجمل لان
اعتبار النصاب فيها بالآخر
الحول (وشرط اجزائه) أي
المجمل (بقاء المالك بصفة
الوجوب و) بقاء (القابض
بصفة الاستحقاق) الى
تمام الحول

(فان تغير) كل من - ما أو

أحدهما قبل غنائه (بردة
أوموت أو) تغير (المالك
بقرأ وزوال ملك) عن
غاله المجل عنه (أو) تغير
(القابض بغنى أو اقرار
برق) له (وهو مجهول النسب
استرده) أي المجل (المالك)
من القابض (ان بين أنه
زكاة مجله أو علمه
القابض) فان لم يبين ذلك
ولم يعلمه القابض لم يردده
لأنه يربطه بترك الاعلام عند
الدفع فيقع تطوعا ومتى
ثبت استرداده وهو تالف
فله بدله أو به نقص حدث

قوله لكن الردة الخ) الذي
قرره شيخنا الدهموي عن
شيخنا الشافعي ان ردة
المالك تضر ان اتصلت
بالموت وردة القابض تضر
ان اتصلت بتمام الحول وان
لم تنصل بالموت (قوله بل
يقفل الخ) قال شيخنا فاذا
لم يسترده حتى تم الحول وهو
بصفة الاستحقاق لم يسترده
لتبين عدم زوال ملكه
هذه ويدل له قول المحقق
قبل شرط القابض أن
يكون تلك الصفة وقت
القبض ووقت الوجوب
دون ما بينهما وقوله هذا فلا
يجب الصبر إلى آخر الحول
الخ لاقتضائه أنه لو صبر
حتى تم الحول وهو مستحق
لم يسترده غيره

ولو قال الى وقت الوجوب كما عبر به في المنهج لكان أولى يشمل زكاة الفطر فما اعترض به على
المنهاج وقع فيه هنا (قوله فان تغير الخ) ذكر مما يحصل به التغير ستة أمور اجمالاً ثمانية تفصيلاً
لان الاولين منها يجريان في المالك والقابض فيرجعان الى أربعة هـ هذا ان اعتبر تعلق الوصفين
بكل منهما فان اعتبر كونهما ما ان يوجد في كل من - ما بالعلم أو في المالك فقط أو في القابض
فقط رجع الوصفان الى ستة لان الموت اما أن يوجد فيهما أو في المالك فقط أو في القابض فقط
وكذلك الردة فترجع الستة المذكورة في المتن حينئذ الى عشرة (قوله بردة الخ) لكن الردة تضر
من المالك في أي جزء من أجزاء الحول أما من القابض فلا تضر الا اذا اتصلت بالموت فان ارتد
ثم عاد في أثناء الحول لم يضر كما مر (قوله بغنى) أي بغنى الزكاة المجمله فلا يضر غنائه بالمال أكثرها
أو نوالها أو تجارته فيها أو لكونه شيخاً كبيراً أو أعطى كفاية عام لان المعتبر في الغنى كفاية العبر
الغالب ان لم يبلغه والاف كفاية سنة بسنة وكذا لو استغنى بها وبغيرها لا يضر لانه بدونه ليس
بغنى وانما لم يضر غنائه لانه انما أعطى ائمة استغنى فلا يكون ما هو المقصود مانعاً من الاجزاء
ولانا لو أخذنا ما هو لا فتقر واحتجنا الى ردها فاثبات الاسترجاع يؤدي الى نفيه اه أقاده مر
(قوله برقة) يحتمل أن الضمير للمالك أي أقر القابض بكونه رقيق المالك فلا تجزئ الزكاة له
مطلقاً سواء كان مكاتباً أم لا إذ لا يجوز لرقيق ولو مكاتبه الاخذ من زكاة سيده ويحتمل أن الضمير
للقابض أي أقر برق نفسه فان أقر بذلك للمالك ففيه ما مر أو لا يضر نظراً ان كان مكاتبه لم يضر
لان مكاتب غير المالك من أهل الزكاة وان كان غير مكاتب ضرراً عدم أهليته للزكاة حينئذ (قوله
وهو مجهول النسب) خرج ما لو كان من ماله من النسب فلا يضر اقراره (قوله استرده الخ)
جواب ان أي استرده فوراً عند حصول واحد مما ذكر فلا يجب عليه الصبر إلى آخر الحول
لاحتمال عود فقره أو عود غنى المالك أو اسـلامه ولا يحتاج في الاسترداد الى لفظ يدل عليه
كرجعت بل يفتقر ذلك المجل للدفع بمجرد وجود سبب الرجوع وليس هذا كالرجوع في الهبة
لان القابض هنا لا يملك الا بسبب الزكاة فاذا لم تقع زكاة زال الملك (قوله ان بين أنه زكاة
مجمله) أي مخرج بذلك عند الدفع أو بعده وقوله أو علمه القابض أي عند الدفع أو بعده على
المعتمد فنقول الشارح عند الدفع ليس بقيد فلا فرق بين أن يفتقر العلم بالقبض وأن يطرأ بعده
وعبارة مر أو علم القابض أنها مجمله علمه تارة بالقبض المجل وكذا الحادث بعده كما رجحه
السبكي اه (قوله فان لم يبين ذلك ولم يعلمه الخ) ولو اختلفا في التبيين أو العلم صدق القابض
ببينه اذ لا يعرف الا منه وعبارة المنهاج مع شرح مر والاصح أن - ما لاختلاف في مثبت
الاسترداد كعلم القابض بالتجمل أو تصريح المالك به أو باشتراط الرجوع عند عروض مانع
صدق القابض أو واريته بيمينه لان الاصل عدمه وكذا لاختلاف في نقص المال عن النصاب
أو نقصه قبل الحول أو غير ذلك انتهى باختصار (قوله ومتى ثبت استرداده الخ) تقييد للمتن
في قوله استرده كانه قال هذا ان بقي فان تلف أو نقص أو زاد فبأن (قوله فله بدله) أي من مثل
أو قيمة وعبارة المنهج وشرحه أو بدله من مثل أو قيمة ان تلف والعبرة بقيمة وقت قبض لا وقت
تلف لان ما زاد حصل في ملك القابض فلا يضمنه اه فهو مضمون ضمان يد (قوله أو به نقص)
أي نقص صفة بان لا يفر دباله قد كرض وهزال وخروج يشقص الصفة نقص العين كمن عمل

قبل سبب الرد فلا ارش له أو زيادة متصلة كسمن وكبر استردهما بخلاف المنفصلة ٤٢٧ الحادثة قبل سبب الرد كولد ولين

وإذا لم يقع المجهل زكاة
وجب تجديدها ثم لو عمل
شاة عن أربعين فتألفت عند
القابض لم يجب التجديد
لان الواجب على القابض
القيمة فلا يكمل نصاب
ساعة

• (باب زكاة المعدن
والركاز) •

(لا تجب) الزكاة (فيهما)
أى فى شئ منهما ما كلوا
وعقيق وبلور لان الأصل
عدم وجوبهما (أى فى ذهب
أو فضة فتجب) للأدلة
السابقة (وواجب المعدن
ربع العشر) وان حصل
بعلاج

(قوله فيه تساهل) أى
من حيث عدمه من نقص
العين وان كان حكمه
حكم نحو المرض وقد يقال
المراد بنقص العين نقص
الذات فلا تساهل (قوله
وكافئ تساهل الزكاة)
هذا زائد عن المناقشة
يشبه ان يكون جوابا
عنها (قوله كوت القابض
معسرا) أى بأن تألفت
الزكاة في يده بعد سبب
الاسترداد ولم يقدر على
أخذ بداها منه لا عساره
اه وانظر ما أخرج للتحقيق
بالأعيان تأمل

بغير بن فمكلف أحدهما فإنه يسترد الباقي وقيمة المتالف أقاده في المنهج فالمراد بنقص العين ما يفرد
بالعقد وقطع اليد من جهة نقص الصفة لعدم إقراره بذلك فجعل المحشى له من نقص العين فيه
تساهل (قوله قبل سبب الرد) أى وهو الرد وما بعدهما معسرا وخرج به الحادث بعد سبب الرد
أومعه فلا فيه الارش (قوله فلا ارش له) أى لحديثه في ملك القابض فلا يضمه ثم لو كان
القابض غير مستحق حال القبض وجب عليه الارش لعدم ملكه حينئذ قال المناوى ضابط كل
ما ضمن كانه ضمن جزؤه الا المجهل في الزكاة وشطر الصداق الذى تعيب في يد الزوجة قبل الطلاق
اه (قوله استردهما) أى الأصل والزيادة أو السمن والكبر وفي بعض النسخ استردها بالافراد
أى الزيادة وهى أظهر ونسبة الاسترداد لها مجاز فاستردادها باسترداد أصلها (قوله الحادثة
قبل سبب الرد) أى ولو انفصلت بعده اه قل (قوله كولد) أى منفصل اذا لا يقال له ولد الا
حينئذ أما قبل انفصاله فهو رجل وهو من الزيادة المتصلة كما قاله مر وقرره شيخنا عطية وناقش
في ذلك قل والعنانى بأن الحمل فى سائر الابواب من الزيادة المنفصلة الا فى باب القلس فإنه من
المتصلة لانه قصير القلس فى الجملة فلما جاء السبب من جهة مكنا البائع من الرجوع فى الحمل
وكافئ تساهل الزكاة فاذا أخذها شخص ثم استغنى بغيرها بعد أن حلت استرجعت
منه بحملها (قوله ولين) ولو قبل خروجه من الضرع لانه تم بالخروج ومثله الصوف ولو على
ظهر الدابة وعبارة مر والاسح أنه لا يسترد زيادة منفصلة حقيقة كولد وكسب أو حكما كابن
بضرع أو صوف على ظهره لانها حدثت فى ملكه اه (قوله وإذا لم يقع المجهل زكاة) أى
امروض مانع مما مر كوت القابض معسرا وقوله وجب تجديدها أى فيما اذابى النصاب
وأهمية المال (قوله نعم لو عمل) استردا على ما قبله من وجوب التجديد عند عدم وقوع
المجهل زكاة وهو استدلاله بصوري لانه لم يبق حينئذ نصاب ساعة انقصه فلا حاجة لاستثناء ذلك
(قوله فلا يكمل نصاب ساعة) أى لان النصاب نقص والقيمة ليست من جنس الشياه وحينئذ
فلا حاجة لاستثناء كما مر لعدم دخوله فيما قبله

• (باب زكاة المعدن والركاز) •

المعدن بكسر الهمزة وفتحها من معدن بالمكان أقام به ومنه جنات عدن أى أقامة وس... أى أنه
يطابق على معنيين والركاز من ركز بمعنى غرزا وخنق ومنه قوله تعالى هل نسمع لهم ركزا أى صوتا
خفيا أو قدم المعدن على الركاز لقوة الاول بمكانه من أرضه كما قاله مر (قوله لا تجب) أى
لا توجد ولا تطالب وقوله فى شئ منهما استثناء لان ظاهر ما قبله عدم
وجوبه فى المجموع الصادق بوجوبه فى البعض دون البعض فيضيع الاستثناء بعد فأفاد
بذلك المقدرا التعميم فى النقي وحينئذ فيصح الاستثناء لانه معيار العموم (قوله وبلور) هو
المعروف بالبنور (قوله للأدلة السابقة) منها خبر وفى الرقة ربع العشر (قوله وان حصل
بعلاج) المناسب أن يقول وان حصل بعلاج ليكون رد على القول الضعيف القائل انه ان
حصل بعلاج ففيه الخمس كالركاز الا أن يقال انه قصد بذلك الرد على من قال ان فيه الخمس
مطلقا وقد حكى القولين فى المنهاج وعبارته مع شرح الرملى وفى قول يلزمه الخمس كالركاز
بجامع الخفاء فى الارض وفى قول ان حصل بتعب كأن احتياج الى طعن أو معالجة بالنار فربع

عشره والاحتماسه لان الواجب يزاد بقوله المؤنة وينقص بكثرة كالمعشرات ويرد بان من شأن المعدن النعيب والركاز عدمه فانظما كلابظنته اه باختصار (قوله لعموم الادلة) كخبر وفي الرقعة ربع العشر وخبر الحماكم في صحيحه أنه صلى الله عليه وسلم أخذ من المعادن القبلية الصدقة اه شرح المنهج والحديث الاول مبين لقدر المخرج في الثاني والقبلية نسبة لقبلية بلدة من نواحي الفرع بضم الفاء وسكون الراء محل بين مكة والمدينة بساحل البحر على أربع مراحل من المدينة (قوله والمعدن ما يستخرج) هو المراد في الترجمة وخروج بالاستخراج ما لو بقي في الارض المملوكة له ستمين فلا زكاة فيه ولا بد أن يكون المستخرج من أهل الزكاة ليخرج بذلك الذي فلا زكاة عليه فيما أخذه قبل منعه على وجه الندب ويخرج أيضا المكاتب فيملك ما يأخذه ولا زكاة عليه أما ما يأخذه الرقيق فله سبعة (قوله ويسمى هذا المكان الخ) أشار إلى أن المعدن لفظ مشترك يطلق على معنيين سواء كان بفتح الدال أو بكسرها وقبل الاول اسم للمكان والثاني ما يخرج منه (قوله والركاز) بمعنى مركز ككتاب بمعنى مكتوب (قوله ويصرف) أي كل من المعدن والركازاتنا في الاول وعلى الاصح في الثاني وقبل يصرف ذلك لأهل الخمس لانه مال جاهلي تحصل الطفر به من غير ايجاب خيل ولا ركاب فكان كالنبي فانه الرمي (قوله وهو) أي اصطلاحاً ما غسقه فهو من الركز بمعنى الخفاء أو الغرز على ما مر وقوله دفن فعيل بمعنى مفعول أي مدفون ولو بالقوة كان أظهره السبيل فخرج بذلك ما كان ظاهراً بغير سبيل أو شئت فيه (قوله الجاهلية) المراد بها ما قبل الاسلام أي قبل بعث النبي صلى الله عليه وسلم ولو في زمن نبي من الانبياء المتقدمين كعيسى وعيسى فقول الخطيب سواء بذلك لكثر جهالاتهم اه ناظر لاشان والاغلب (قوله لادفن الاسلام) بان وجد عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من ملوك الاسلام فان لم يعرف أنه دفن اسلام أو جاهلية بان كان مما يضرب مثله في الجاهلية والاسلام أو محالاً أثر عليه كالتبر والحلي فلقطة اه قاله في شرح المنهج (قوله بشرط ملك الخ) ويشترط أيضاً أن يكون من أهل الزكاة على ما مر وأن لا يعلم أن مالكة بلغت الدعوة وعائد والافهوف (قوله أن لا يوجد بملك غيره الخ) أي أن لا يوجد في مكان من هذه الامكنة الاربعة كأن وجد بموات أو مكان أحياء وعبرة المنهج وشرحه فان وجد بموات أو ملك أحياء زكاه وفي معنى الموات القلاع والقبور بالجاهلية اه (قوله بطريق مسلول) كالشوارع وقوله ولا مكان مسكون كنزل (قوله هو) أي قوله ولا مكان مسكون أو مطروق أولى الخ توجه العموم ظاهراً ذغير القرية كالقرية ووجه الاولوية أن كلام الاصل يوهم أن المطروق ليس كذلك والحكم بخلافه فالعموم في مكان والاولوية في زيادة أو مطروق (قوله فهو لقطه) أي فيه عرفه الواجد له سنة ثم له أن يتملكه ان لم يظهر مالكة اه شرح المنهج (قوله الآن يجده) استثناء من قوله والالاخ والاستثناء المذكور فاصراً لان مثل ملك الغير بقرينة الاماكن المتقدمة كما يستفاد من كلامه في شرح المنهج ثم قال وذكر هذا في وجهه في مسجد أو شارع من زيادتي اه فكان الاولى أن يقول ان علم مالكة في شيء من الامكنة المذكورة فله والالقطه فيما عدا ملك الغير ما فيه فهو وان تملك الملك عنه وهكذا (قوله وعرف ذلك الغير) فان لم يعرف قال ضائع أمره لم يمت المال وقال بعض العلماء ان من وجد ما لا يعرف مالكة

لعموم الادلة فيه والمعدن ما يستخرج من مكان خلقه الله تعالى فيه ويسمى هذا المكان معدناً أيضاً (و) واجب (الركاز الخمس) ويصرف مصرف الزكاة لانه حق واجب في المستفاد من الارض فأشبهه الواجب في الثمار والزروع (وهو) أي الركاز (دفن الجاهلية) لادفن الاسلام (وشرط ملك الواجد له) أي الركاز (أن لا يوجد بملك غيره ولا بطريق مسلول ولا مكان مسكون أو مطروق) كسببه هو أعم وأولى من قوله ولا قرية مسكونة (والا) بأن وجد في شيء من هذه الامكنة (فهو) لقطه (الآن يجده بملك غيره وعرف) ذلك الغير فهو له الملك

(قوله على وجه الندب) متعلق بمنعه (قوله ما كان ظاهراً بغير سبيل الخ) أي فهو حينئذ لقطه

(قوله أو بعضه) محل ذلك
إذا كان له وقع ويقيد
ذلك بما إذا كان من غير
تفتير والافلايد

ما حكمهم فيه. ترد منهم ما أخذوا من لم يصرفوه فيما هو له سواء بقي كله أو بعضه وأعاد في الظرفية
في قوله وفي سبيل الله وابن السبيل إشارة إلى مخالفتهم لما قبلها من حيث أن الأولين أخذوا
أغبرهم لأن المكاتب يأخذون من يده والغارم الدائن وهو ما أي الغازي وابن السبيل أخذوا
لأنفسهم ما وأتى بالواو دون أو لإفادة التشريك بينهم فيها فلا يجوز تخصيص بعض الأصناف
الموجودين به أقاله الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه وآخرون وقال الأئمة الثلاثة وكثيرون
يجوز صرفها إلى صنف واحد من الأصناف لأن الآية واردة لبيان المصروف لا لتعميم وهو
قول ضيف عندنا واحتج أصحابنا بالاجماع على أنه لو قال هذه الدار لزيد وعروة بكر قسمت بينهم
فكذا هنا (قوله للفقراء الخ) أي مصروفة لهم ولا يبدأ بالفقراء لشدة حاجتهم (قوله من
لا مال له) أي عنه أي لا مال له لحلال يقع موقعا أي يسد سد باب أن لم يكن له مال أصلا أو له
مال لكنه حرام كشهود المحاكم والمكاسين ومن يكتسب باللهو والظلمة فهم فقراء يجوز لهم
الأخذ من الزكاة حيث لم يكن لهم صنعة تليق بهم وإن كان عندهم أموال كثيرة أوله مال حلال
لكنه لا يقع موقعا كمن يملك أربعة وهو يحتاج لعشرة وقوله ولا كسب أي حلال لا يقع به يقع
موقعا بأن لم يكن له كسب أصلا أو له ذلك لكنه حرام أو حلال لكن لا يليق به أو يليق به لكنه
لا يقع موقعا من كفايته كمن يكتسب أربعة ولا يكفيه العشرة (قوله يقع) أي كل من - ما
أو مجموعهما أي لا يقع كل واحد على انفراد موقعا ولا مجموعهما كذلك والمراد كفايته بقية
العمر الغالب وهو اثنان وستون سنة فان باغ ذلك اعتبر كفاية سنة بسنة مطعما أو ملبسا أو مسكا
وغيره مما لا بد منه على ما يليق بحاله وحال عونه من غير اسراف ولا تقتير قال من بعد
تعريف الفقير بنحو ما ذكرنا وقضية الحد أن الكسب غير فقير وإن لم يكتسب أن وجد من
يستعمله وقد راعيه من غير مشقة لا تحتل عاده وحل له تعاطيه ولا فيه والأعطى وأن ذا
المال الذي عليه قدره يتناولو حلالا على المعقود غير فقير أيضا فلا يعطى من مهم الفقراء حتى
يصرف ما معه في الدين اه باختصار والاولى أن يزيد المصنف في التعريف ولم يكتف بنفقة من
تألفه نفقة لاخراج الزوجة والمكفي بنفقة أصل أو فرع فلا يرد طيان وإن سقطت نفقة الزوجة
بنشور قدرتها على تحصيلها حالها بالطاعة (قوله ولا يمنع الفقر) بالنصب مفعول مقدم على
الفاعل وكالفقر المسكنة فلواخره - ذا عن تعريف المسكين وقال ولا يمنع الفقر والمسكنة الخ
لأن أولى كما فعل في المنهج معترض بذلك على أصله المساوي لكلامه هنا فسبحان من لا يسمو
(قوله مسكنه) أي الذي يحتاجه ولا يقبله فان اعتماد السكنى بالابرة أو في المدرسة ومعه ثمن
مسكن أوله مسكن خرج عن اسم الفقير بما معه كما يحتمل السبكي وإنما لم ينع المسكن هنا ويبيع
على المفاص لان الزكاة حق الله تعالى فسوغ فيها بخلاف حق الآدمي اه شرح العباب
وبعضه في مر (قوله وثيابه) أي ولوللتجمل بها في بعض أيام السنة ولو تعددت حيث لاقت به
ومثل ذلك على المرأة اللاتقوى الحاجة اليه للزينة وفرض المسئلة أن غير من وجبة والا
كانت مستغنية بنفقة الزوج فلا تأخذ من الزكاة كما مر أفاده مر بزيادة (قوله وعبد له الذي
يحتاجه لخدمته) أو منصبه بخلاف من يحتاجه لزعمه ومثل العبد كذب الفقير التي يحتاجها
ولو نادرا مرة في السنة وإن تعددت من فنون مطلقا فان تعددت من فن واحد فان لم يكن

للفقراء (والفقير من لا مال
له ولا كسب يقع موقعا
من كفايته ولا يمنع الفقر
مسكنه وثيابه وعبد له
الذي يحتاجه لخدمته)

صاحبها نحو مدرّس يبيع ما زاد على واحد منها ويبقى المبسوط ويبيع الموزج لأن يكون به ما ليس في المبسوط ويبقى الأصح لا الأحسن فيما لو تعددت نسخ من كتاب وان كان صاحبها نحو مدرّس بقيت له كلها ولا فرق في تلك الكذب بين أن تكون كذب علم شرعي أو آلهة أو كتب طب وأدب ثم من يعتني به أو وعظ لنفسه أو غيره وان كان في البلد واعظ لأنه يتعظ من نفسه ما لا يتعظ به من غيره أفاده م في شرحه (قوله وماله الغائب بمرحلتين) أي فيأخذ إلى أن يصل له لأنه معسر الآن ومثل الغائب الحاضر وقد حيل بينه وبينه فان كان دونهم ما ولا حائل في حكمه كالحاضر وقوله والموجب أي فيأخذ إلى أن يحل لما سر ولا فرق بين أن يحل قبل مضي زمن مسافة القصير أم لا لأن الدين لما كان معدوما لم يعتبر له زمن بل أعطى إلى حلوله وقدرته على خلاصه بخلاف المال الغائب ففرق فيه بين قرب المسافة وبعدّها اه أفاده م في شرحه (قوله لا يليق به) أي شرعا وعرفا لحرمة أو إخلاله بمرؤته فهو كالعدم حينئذ فلم يجز من يستعمله إلا من ماله حرام أو فيه شبهة قوية أو مكان من أرباب البيوت الذين لم يجز عاداتهم بالكسب وهو يخل بمرؤته كان له إلا خدم الزكاة فيهم ما قوله في الأحياء أن ترك الشريف نحو النسيج والحيطة عند الحاجة وورعونه نفس وأخذة أو ساخ الناس عند قدرته أذهب مروا أنه فعمل على إرشاده لا كل من الكسب أفاده م (قوله والمسكين من قدر على مال) أي من عنده مال كما مر وقوله أو كسب أي حلال لائق كما مر أيضا وقوله يقع موقعا من كفايته أي وكفاية مونه من مطعم وغيره كما مر أي يقع موقعا من ذلك لو قدر على نفسه ولا يكفيه أن لم يقتصر قال م ركن يحتاج عشرة فيجد سبعة أو ثمانية ولو ملك نصيبا أو انصبه إذا كانت بحيث لو زعت على عمر من لا يحسن التجارة لا تكفيه للعمر الغالب ومن ثم قال في الأحياء قديما ألفا وهو فقير وقد لا يملك إلا فاسا وحبلا وهو غني أمالو كان يحسن التجارة وعنده ألف مثلا ولو زعت على بقية عمره لا تكفيه لكنه يربح منها ما يكفيه ومونه فلا يجوز له الأخذ من الزكاة ولا يمنع المسكنة المسكن وماله م عامر مبسوط والمراد بالكفاية هنا ما مر في الفقير لا يقال يلزم على ذلك أخذ أكثر الأغنياء بل الملوكة من الزكاة لأن قول من معه مال يكفيه ربحه أو عقار يكفيه دخله غنى والأغنياء غاليهم كذلك فضلا عن الملوكة فلا يلزم ما ذكر وقد علم من ذلك أن المسكين أحسن حالا من الفقير واحتج بقوله تعالى أما السفينة فكانت لمساكين حيث سمى مالكها مساكين فدل على أن المسكين من يملك ما ضر لأن من يملك سفينة يحصل ما يقع موقعا من كفايته غالبا وهذا عندنا رتبة في المجموع عن خلائق من أهل اللغة خلافا لما لك وأبي حنيفة رضي الله عنهما ولكن لا فائدة للخلاف هنا لأن عندهما يجوز الدفع لواحد وانما تظهر رغبته في الوصية فلو أوصى للآخر من الفقير والمسكين أي للآخر من ماله فندنا تصرف للأول وعندهما ما لا نأني اه باختصار وزيادة واستدل بعضهم بالذهبنا أيضا بأنه صلى الله عليه وسلم لم يؤخذ من الفقير حديث الصحيحين وسأل المسكنة في حديث الترمذي لكنه ضعيف وبقرض محتمة فع في المسكنة التي سألها التواضع وأن لا يحشر في زمرة المتكبرين والأغنياء المترفهين على أنه روى أنه استعاذ من المسكنة أيضا وحل على أنه استعاذ من فتنة الفقر والمسكنة كالضجر والسخط الحاصلين بسبب ذلك عادة لامن حالة الفقر والمسكنة كما

وماله الغائب بمرحلتين
والموجب وكسب لا يليق به
والمسكين من قدر على مال
أو كسب يقع موقعا من
كفايته ولا يكفيه

استعان من فتنة الغنى كالاشتغال به عن الله تعالى لامن حالة الغنى لانه صلى الله عليه وسلم مات
 مكفيا بأفاه الله عليه (قوله والعامل الخ) محل استحقاقه من الزكاة اذا فرقهها الامام ولم
 يجعل له جعلا من بيت المال فان فرقه بالمالك أو جعل الامام له ذلك سقط سهم العامل قاله في
 شرح المنهج (قوله كساع) هو المبعوث لاخذ الزكاة وبه منه واجب ومثل للعامل بسنة أمثلة
 أتى بالكاف اشارة الى أنه لا ينحصر فيما ذكر اذ منه العريف وهو الذي يعرف ارباب الاستحقاق
 وهو كالنقيب للقبيلة ومنه الجندى أى المشدان احتج اليه واليكال والوزان والعتاد الذين
 يميزون بين انصبا المستحقين فان ميزوا الزكاة من مال المالك فأجرتهم عليه قاله في شرح المنهج
 (قوله وكاتب) أى يكتب ما وصل من ذوى الاموال وما بقى عليهم (قوله وحائس) أى يجمع
 ذوى الاموال أو ذوى السهمان (قوله وقاسم) أى يقسم بين المستحقين قاله في شرح المنهج
 (قوله وحاسب) أى لاموال الزكاة كأن يقول فى الاف من الابل عشرون حقة أو خمس
 وعشرون بنت لبون (قوله وحافظ للاموال) الزكوية أى لا قاض ووال فلاحق له ما فى
 الزكاة بل رزقه ما فى خمس الخمس المرصدة للمصالح العامة ان لم يتطوعا بالعمل لان عملهما عام
 ويؤخذ من العلة المذكورة انه لا فرق بين أن يأخذ القاضى على الحكم شيئا من بيت المال أم لا
 فلا وجه لتقييد بعضهم له بالمستزق وصرح ان عمر رضى الله تعالى عنه شرب لبنا فاجبه فقيل له
 انه من ثم الصدقة فأدخل اصبعه فيه واستقاه اه شرح المنهج بزيادة (قوله والمؤلفة) جمع
 مؤلف من التأليف وهو جمع التلويح وهم أربعة وكاهم مساون (قوله ونيته ضعيفة) أى فى
 أهل الاسلام والمراد بنية الفقه أن يكون عنده وحشة منهم أو فى الاسلام نفسه بجمع فى الايمان
 أى التصديق ببناء على القول بترادفهما وأن الايمان يزيد بحسب ظهور البراهين وكثرتها وغير
 ذلك كالأعطاء هنا وينقص بضد ذلك ومن ثم كان ايمان الصديقين أقوى من ايمان غيرهم وقيل
 معنى زيادته ونقصه زيادة متعلقاته من الاعمال وقلتها وقيل ان الاعمال من مسماه يتبع على ما قاله
 بعضهم من أنه قول وفعل ونية فزيادته بزيادة الاعمال الداخلة فى مسماه ونقصه بنقص ما وعلى
 هذين فالاعطاء سبب فى زيادة الاعمال والخلاف المذكور فى غير الانبياء أما هم فإيمانهم لا يقبل
 الا الزيادة انما قال المحشى أما الاسلام الذى هو الاعمال الظاهرة فلا شك فى قبوله الزيادة
 والنقص اه وفيه نظر لان الاسلام التصديق بتلك الاعمال لانفسها فعلقه أخص من متعلق
 الايمان الذى هو جميع ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم وحينئذ فيمكن أن يراد بالاسلام
 حقيقة لا يمكن الاول أولى لعمومه تدبر (قوله أوله شرف) معطوف على قوله ونيته ضعيفة أى
 أو من أسلم ونيته قوية لا يمكن له شرف الخ فيعطى ولو امرأة كما قاله الرملى فى هذا وما قبله فهذان
 القسمان يعطيان مطلقا كانوا ذكورا أم لا احتجنا اليهم أم لا قسم الامام أم لا بخلاف القسمين
 بعد فترط فى اعطائهم بالقسم الامام والذ كورة والحاجة اليهم كان يكون اعطائهم أهون علينا
 من تجهيز جيش (قوله أو متائف) بفتح اللام اسم مفعول أى أو مسلم متائف الخ لان الكلام
 فى مؤلفة المسلمين كما مر أمام مؤلفة الكفار وهم من يرجى اسلامه أو يخاف شربه فلا يعطون لامن
 الزكاة انفسا فاما ما قاله لامن غير ما على الاصح الاشارة لتزات بالمسلمين والعباد بالله تعالى كما مر
 بعضهم وهجوم الكفار على بعض بلاد الاسلام وكانوا لا يندفعون الا يذل مالهم فيعطون

والعامل كساع وكاتب
 وحائس وقاسم وحاسب
 وحافظ للاموال والمؤلفة
 من أسلم ونيته ضعيفة أو له
 شرف يتوقع باعطائه اسلام
 غيره أو متائف

حينئذ للضرورة أمانة ذلك فلا يعطون لأن الله تعالى أعز الاسلام وأهله وأعفى عن التاليف
ولا يراد إعطاؤه صلى الله عليه وسلم مؤلف الكفار من الغنائم لأن ذلك كان من خمس الخمس وهو
ملك له يفعل فيه ما شاء بخلاف من بعده (قوله على ما نهي الزكاة) أي على قتال من ذكر وقوله
أو أعدائنا أي سواء كانوا كفارا أو مرتدين أو مسلمين كبغاة (قوله المكاتبون) أي ولوليكفار
ونحوها نهي وقوله كتابة صحيحة قيد ويشترط أيضا اسلامهم كما يعلم مما يأتي وأن لا يكون معهم
وفاء بالنجوم وإن قدروا على الكسب وانما لم يعط الفقير والمساكين القادرين على ذلك كما مر
لأن حاجتهم ما تحقق يوما بيوم والكسب يحصل كل يوم كسبايته ولا يمكن تحصيل كفاية الدين
الابل بالتدريج غالباً ويشترط أيضا كتابة الكل أو البعض وكان الباقي حراً فإن كان رقيقاً كان
أوصى بكتابة عبده فجوز الثلث عن كماله يعطى وأن يكون مكاتبه الغير المزكى أمانة مكاتبه فلا يعطى من
زكاته شيئاً له ودقائده اليه فجعله الشروط خمسة ولا يشترط حلول النجم بخلاف الغارم فإنه
لا يعطى حتى يحل الدين والفرق التوسيع لطرق العتق لنشوف الشارع اليه ولا يشترط أيضا
إذن السيد في الاعطاء اه أفاده مر في شرحه بزيادة (قوله غارم لا صلاح) أي لدفع تخصص بين
تخصيصين أو قبيلتين تنازعا في قبيل ولو غير آدمي ككاتب أو مال متلف وإن عرف قاتل القتل
ومتلف المال فيستدين ما يسكن به الفتنة وإن كان ثم من يسكنها غيره فيعطى إن حل الدين على
المعقد أفاده مر (قوله ولو غنيا) بشرطين أن يستدين ولم يوف من ماله أموالاً يستدين بأن أعطى
من ماله ابتداءً واستدان ووفى من ماله فلا يعطى اه أفاده مر وأما قول المحشي بثلاثة شروط
وذكر منها أن يدفع ما استدان في ذلك الفتنة لأخراج ما إذا استدان ولم يدفع ما استدان في
ذلك فتدبره نظراً لأنه لا يصدق عليه حينئذ أنه غارم لا صلاح اه (قوله وغارم لنفسه الخ) أي غارم
شيئاً تدان به لنفسه لمباح أي بقصد أن يصرفه في مباح طاعة كان أو لا سواء صرفه في مباح أو في
معصية ويعرف قصد الإباحة بقرائن الأحوال فإن تدان به لمعصية كخمر فقهه تفصيل إن
صرفه في مباح أو في معصية وتاب وظن صدقه في توبته أعطى أو لم يتب لم يعط شيئاً فصور المسئلة
خمس (قوله إن أعسر) قيد ثان وهو معنى قوله في المنهج فيعطى مع الحاجة بأن يحل الدين ولا
يقدر على وفائه بخلاف ما لو لم يحتج فلا يعطى اه (قوله إن أعسر مع المدين) أي سواء ضمن باذن
أم لا بأن تبرع بالضمان بدليل ما بعده (قوله وفي سبيل الله) كان الأولى إقاط في لأن الغزاة
اسمهم سبيل الله قال مر وسبيل الله في الأصل الطريق الموصلة له تعالى ثم كثرت استعماله في
الجهاد لأنه سبب الشهادة الموصلة إلى الله تعالى ثم وضع على هؤلاء لأنهم جاهدوا لا في مقابل
فكانوا أفضل من غيرهم اه أي فأطلق عليهم السبيل الذي هو اسم للجهاد مجاز التباسهم به على
وجه أكمل (قوله غزاة لافي لهم) أي لا لهم لهم في ديوان المرتزقة بل هم متطوعون يغزون
إذا نشطوا وخرج بذلك المرتزقة فلا يعطون من الزكاة بل من الفيء فإن لم يكن فيء بأن لم يكن
شيء أصلاً أو كان ومنعه الإمام واضطررنا لهم في دفع شر الكفار فإن كان لهم مال لم يجب إعانتهم
أو فقر أطرز أغنياء المسلمين إعانتهم من أموالهم لأن الزكاة لا يدخل في الأغنياء الصبي والمجنون
فيلزم الولي الإخراج من ماله ما لان في ذلك نفعاً له ما يحفظه ما وماله ما من الكفار وهذا
التفصيل مأخوذ مما وقع للمؤيد مع الملك الظاهر لما أراد أخذ مال الأغنياء لسكره إعانتهم

على ما نهي الزكاة أو أعدائنا
والرقاب المكاتبون كتابة
صحيحة والغارمون ثلاثة
أضرب غارم لا صلاح ولو
غنياً وغارم لنفسه لمباح
إن أعسر وغارم للضمان
إن أعسر مع المدين أو هو
وحده وقد ضمن بغير إذن
وفي سبيل الله غزاة لافي
لهم ولو أغنياء

على الجهاد وأفتاه أهل عصر بذلك فقال لهم النورى هذا لا يجوز الا اذا لم يكن عندكم من المال
 شيء والى يجب على الاغنياء مساعدةكم فانقادوا له (قوله وابن السبيل) شامل للذكر والاتي
 فقيه تغليب معنى بذلك للازمة السبيل وهى الطريق وأفردي الآيات دون غيره لان السفر محل
 الوحدة والانفراد اه شرح مر (قوله منشى سفر) أى من بلاد الزكاة أى وان لم تكن وطنه
 وقوله أو مجتاز أى ما يولد الزكاة وقوله بشرط الحاجة أى بأن لا يجد ما يقوم بجوائج سفره
 وان كان له مال لغيره ولو دون مسافة القصر وان وجد من يقرضه على المعقوب يفرق بينه وبين
 ما من من اشترط مسافة القصر وعدم وجوده مقرر بأن الضرورة فى السفر والحاجة فيه
 تغلب ومن ثم لم يفرقوا بين القادر على الكسب ولو بلا مشقة وبين غيره أتحت حاجته مع قدرته
 هناك دون ما مر (قوله وعدم المعصية بسفره) خرج ما اذا كان عامدا فى السفر كان شرب
 الخمر فيه فيعطى من الزكاة (قوله بشرط أخذ الزكاة الخ) بعد أن ذكر الشروط الخاصة لكل
 مسند ذكر شروط عامة ويعلم من الاقتصار على ما ذكرناه يجوز دفعها الفاسق الا ان علم أنه
 يستعين بها على معصية فيحرم وان أجزأ وكذا الامعى كاله دفعها وان كان الاولى تركه فى ذلك
 خروجا من الخلاف أفاده مر (قوله وأن لا يكون من بنى هاشم) وان لم يكن شريفا كالعباسية
 والعلوية فلا يعطون وان منعوا حقهم من خمس الخمس لخبره لم تمنعهم أو ساء الناس وانما
 لا تحل لهم دولالا لحدودهم وكان الزكاة كل واجب ككسارته ونذر بناء على أنه يسلك به مسلك واجب
 الشرع فيحرم عليهم الاضحية الواجبة والجزء من أضحية التطوع بخلاف بغيرها وكصدقة
 التطوع غيرها وحرم عليه صلى الله عليه وسلم السكك لان مقامه أشرف وحات له الله ربه لانها
 شأن الملوك قاله مر ويحرم ليس العمامة الخضراء لغير الشريفة اذا كان فيه تلميس ثم ان
 اسمها اثنان فأرسل الحاجة فلا حرمة وتتميز الاشراف بهم احدث فى زمن المأمون قبل موت الشافعى
 رضى الله تعالى عنه بسنة كان ذلك فى حدود المائتين وقيل فى زمن السلطان الاشرف بمصر أمر
 بقبول الاشراف عن العمامة بعصائب خضراء فى العمامة ثمة ثلاث وسبعين وسبع مائة والعلامة
 التى توضع الآن فى العمامة تسمى شظفة وهى لفظ مستحدث لم يذكروا أهل اللغة وكانه بمعنى خرقة
 صغيرة من قراهم هو فى شظف من العيش أى قلة وضيق والاشراف خصوص أولاد على كرم الله
 وجهه من فاطمة رضى الله عنهم (قوله رمو اليهم) أى عتقائهم لخبره ولى القوم منهم (قوله نعم
 يجوز أن يكون المال الخ) لان ما يأخذونه منها أجرة عملهم سواء وقعت أجرة أم لا وسواء
 كونه من الزكاة وما يورثه قول مر نعم يجوز استئجار الخ من أنه لا بد من عقد الجارة ليس
 مراد اء السكك والوزان ان ميزانين انصبوا المستحقين لانها انما تكون من سهم العامل حينئذ
 فان ميزانهم المال فأجرهم على المال لا من سهم العامل كفى شرح المنهج (قوله كافرا
 وهاشميا) أى وعبد كذا كره مر وعبارته نعم يجوز استئجار كافرو عبد كمال أو حال أو حافظ أو
 فهوهم من سهم العامل لانه أجرة لازمة اه وبذلك يندفع توقف الشورى هنا (قوله ولا يجوز
 من كل منها أقل من ثلاثة) أقل فاعل يجوز أى الانخراج لأقل من ثلاثة حال كون الثلاثة كائنة
 من كل منها وفى نسخة ولا يجوز وهى أنسب بقوله ولا للمالك وعلى النسخة الاولى يقدر عامل
 لذلك يناسبه كما صنع الشارح بقوله ولا يجوز للمالك لان الاجزاء لا يناسب تعلقه بالمالك (قوله

وابن السبيل منشى سفر
 أو مجتاز بشرط الحاجة
 وعدم المعصية بسفره
 بشرط أخذ الزكاة من هذه
 الثمانية أن يكون مسلما
 وان لا يكون فيه رفا لا
 المكاتب وأن لا يكون من
 بنى هاشم وبنى المطالب
 وواليهم نعم يجوز أن
 يكون المال والسيكك
 والوزان والحافظ كافرا
 وهاشميا ومطاليا (ولا
 يجوز من كل منها) أى من
 هذه الثمانية

(قوله لا يناسب تعلقه الخ)
 انظره

أقل من ثلاثة) فإن أعطى ثلاثة من كل صنف جاز أن قسم المالك ولم ينحصر وافي البلد كفقراء
مصر أو انحصروا ولم يوف بهم المال فإن انحصروا بأن سهل عدم ووفى بهم المال وجب عليه
التعميم كما يجب على الإمام مطلقا والعامل أنه يجب على الإمام تعميم لاصناف والتسوية
بينهم وتعميم آثار كل صنف والتسوية بينهم إن استوت الحاجات وتجب هذه الأربعة على المالك
أن ينحصر ووفى بهم المال ومعلوم أنه لا عامل في قسم المالك فإن لم ينحصر ووفى بهم - م
وجب إعطاء ثلاثة من كل صنف فإن أدخل المالك أو العامل حيث وجب عليه التعميم بصنف
غرم له حصته لكن الإمام إنما يغرم من الصدقات أو المالك يعض الثلاثة بأن أعطى أقل منها
غرم إن لم يعطه أقل مقول ولا فرق في وجوب التعميم بين زكاة المال وزكاة الفطر وإن اختلف
جميع جواز فم زكاة الفطر لثلاثة فقراء أو مساكين وآخرون جواز واحد وأطال بعضهم في
الاتصاف بل نقل الرواية عن الأئمة الثلاثة وآخرين جواز دفع زكاة المال أيضا إلى ثلاثة من
أهل السهمان قال وهو الاختيار لغير العمل بذهب ما ولو كان الثاني حيا لا يفتى به ومحل
وجوب التعميم أيضا أن يقل المال فإن قل بأن كان قدر الوزن عليهم لم يسد مسدالم يجب
التعميم بل يقرم الاحوج فالأحوج أخذ من نظيره في الشيء اه ملخصا من المنهج وشرح م
(قوله وبالقياس عليه) أي على غير الأخيرين وقوله فيهم - ما أي في الأخيرين وعادة المنهج
وشرحه وجب إعطاء ثلاثة فأكثر من كل صنف لذكره أي كل صنف في الآية بصيغة الجمع وهو
المراد بنبي سبيل الله وابن السبيل الذي هو للجنس اه أي فالمراد من الجنس ثلاثة فأكثر قياسا
على بقية الاصناف الواردة بصيغة الجمع كما يستفاد من قوله وهو أي الجمع المراد الخ وبذلك يدفع
اعتراض المحشي عليه هنا بقوله أن الجنس كما يصدق بالثلاثة يصدق بالأقل (قوله إلا العامل)
استثناء مقطوع لأن فرض كلام المصنف فيما لو قسم المالك وحده لثلاثة ليس هناك عامل (قوله ولا
يجوز للمالك) أي يحرم عليه ولا يجوز به شرح المنهج (قوله أي الزكاة) خرج به بالكسرة والنذر
والوصية لفقراء ومساكين إذا لم ينص الموصي ونحوه على نقل أو غيره فاه م (قوله لبلد
آخر) لو قال عن بلد هالك أو لى لأنه يحرم نقلها خارج السور إلى محل تقصير فيه الصلاة وإن لم
نزل إلى البلد الآخر ثم ان خرج المستحقون مع المالك من البلد وصرفه لهم في ذلك المحل جاز
وقد يجوز للمالك النقل فيما لو وقع تشقيص كعشرين شاة لبلد وعشرين بآخر فله إخراج شاة
بأحدهما مع الكراهة وفيما لو حال الحول بزيادة لا مستحقين بها فم يفرق الزكاة بأقرب محل إليه به
مستحق ولاهل الخيام الذين لا قرار لهم صرفها إن معهم ولو بعض صنف كن بسفينة في اللجة
فإن فقدوا فقلن بأقرب محل إليهم عند تمام الحول والحال المقابلة بنحو م عى وماء كل حلة كبلد
فيحرم النقل إليهم بخلاف غير المقابلة فله النقل إليهم بدون مسافة القص من محل الوجوب اه
أفاده م (قوله مع وجود مستحقها) فإن عدت الاصناف في بلد وجوب أو فضل عنهم شيء
وجب نقلها أو الناضل إلى مثاهم بأقرب بلد إليه فإن عدم بعضهم أو فضل عنه شيء بأن وجدوا
كلهم وفضل عن كفاية بعضهم شيء وكذا إن وجد بعضهم وفضل عن كفاية بعضهم شيء ردد نصيب
البعض أو الفاضل عنه أو عن بعضه على الباقي إن نقص نصيبهم عن كفايتهم فلا ينقل إلى غيرهم
لا لمصار الاستحقاق فيهم فإن لم ينقص نصيبهم عن كفايتهم نقل ذلك إلى ذلك الصنف بأقرب بلد

(أقل من ثلاثة) من
الانضاض عملا بأقل الجمع
في غير الأخيرين في الآية
وبالقياس عليه فيهم (ال)
العامل) فيمكن في فيه بواحد
إذا حصل به الفرض
(ولا) يجوز (للمالك) ولو
بنائبه (نقلها) أي الزكاة
(لبلد آخر) مثلا ولودون
مسافة القص (مع وجود
مستحقها) أو بعضه

اه أفاده في شرح المنهج (قوله في محل وجوبها) أي وقت وجوبها والمراد بهم من فيها ذلك الوقت وان لم يكونوا من أهلها فان لم يكونوا فيها في ذلك الوقت بل حضروا بعد وقت الوجوب لم يجز الاعطاء اليهم حيث كان فقراء البلد محصورين فان لم ينحسروا كأهل مصر جاز الاعطاء من حضر بعد وقت الوجوب من الغرباء اه قرر شيخنا عطية والذي يقبض الزكاة للصبي أو المجنون ولديه قيا على غيرها من سائر التصرفات (قوله صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتدفع على فقرائهم) اعترض بان هذا لا يدل على المدعى لان ظاهره جواز دفعها لسائر المسلمين ولو غير أهل البلد ولذا صح الاستدلال به فيما مر على عدم دفعها إلا للكاثر وأجيب بأنه جزء منه وتسامها قوله ولا امتداد الخ فأفاد بالحديث أن المراد فقراء المسلمين وبمجانبة أنه أن المراد مساكين البلد لا غيرهم فإله مجموع الأمرين أو يقال ان الضمير راجع لخصوص فقراء المسلمين المرسل اليهم ثم معاذ رضى الله تعالى عنه وهم فقراء تلك البلدة لا عموم المسلمين فالاستدلال بذلك منطوقه لا أصل السبب (قوله الى زكاة) متعلق بامتداد (قوله فله) أي الامام ولو بنائيه نقلها ولو امتنع المستحقون من أخذها فأتاهم الامام لان قبولها فرض كفاية فيقاتلون على ذلك لتعطيلهم هذا الشعار العظيم كتعطيل الجماعة بناء على أنها فرض كفاية بل أولى ولا يصح إبراء المحصورين رب المال منها بناء على أنه ما تجب في العين والاعيان لا يبرأ منها اه أفاده مر (قوله ولو بنائيه) قال مر ولو قال فرق هذا على المساكين لم يدخل فيهم ولا موهونه وان نص على ذلك اه ووجه ذلك ما يلزم عليه من اتحاد القايض والمقبض هذا ان لم يميز له قدر اقل من عين له ذلك جازله الاخذ لانتفاء العلة (قوله الباطنة) سميت بذلك لعدم علم الغير بما قاله وقوله والحقوا به زكاة الفطر ووجه ذلك أنها متعلقة باليسار والاعسار وهما أمران خفيان (قوله والظاهر) سميت بذلك للاطلاع عليها غالبا كما علم مما مر (قوله وصرفها) أي زكاة الأموال مطلقا ظاهرة أو باطنة الى الامام أولى ما لم يكن جائرا فان كان جائرا ففي صرفها اليه تفصيل ان كانت عن الأموال الظاهرة فصرفها اليه أولى أيضا وعن الباطنة فلا فقهوم قوله إلا أن يكون جائرا فيه التفصيل المذكور والمفهوم اذا كان فيه ذلك لا يرد عليه اعتراض فالدفع بذلك قول بعضهم ان قوله إلا أن يكون جائرا قيد في الأموال الباطنة فقط على المعقود أما الظاهرة فصرفها الى الامام أفضل ولو جائرا خلافا لظاهر كلام المؤلف فيها اه والمراد بالجائز في هذا الباب الجائز في الزكاة بان لم يصرفها لمستحقها وان كان عادلا في غيرها وبالعدل ضده وتفرقة بنفسه أفضل من تفرقة بوكيله (قوله ولو طلب الخ) كأنه قال ما تقدم من كون صرفها الى الامام أولى محله فيما اذا لم يطلبها فان طلبها ففي ذلك تفصيل (قوله وجب التسليم اليه الخ) واذا أخذها فهو بطريق الولاية لا النيابة عن المالك على المعقود بدليل أنه لا يتوقف أخذها على مطالبة المستحقين وقوله بلا خلاف أي ولو جائرا (قوله ليس للولاية نظري في كاتها) أي فيجوز عليهم طلبها وان وجب الدفع لهم حينئذ خوف الفتنة والولاية بضم الواو جمع وال كغزاة جمع غاز والمعتمد اجراء المكس عن الزكاة بشروط أربعة أن يكون الاخذ الامام أو نائبه وأن يكون مسلما وأن يكون فقيرا وأن ينوي الدفاع عنه عن الزكاة كذلك مر وأقره عثم وفي اشتراط الفقرا اذا كان الاخذ الامام أو نائبه نظرا للصحيح أنه ليس بشرط حينئذ

في محل وجوبها للبر
المستحقين صدقة تؤخذ من
أغنيائهم فتدفع على فقرائهم
ولا امتداد أطماع مستحق
كل باد الى زكاة ما بها من
المال والنقل يوحشهم
ويخرج بزيادته للمالك
الامام فله نقلها (وله) أي
للمالك ولو بنائيه (الخارج
زكاة أمواله الباطنة)
وهي النقود والعرض
والركاز وألحقوا به زكاة
الفطر (والظاهرة) وهي
النعم والنبات والمعادن
(وصرفها) أي صرف
الزكاة (الى الامام أولى)
من صرفها الى المستحقين
لأنه أصرف بالمستحقين
وأقرب على التفريق (الا
أن يكون جائرا) فصرفها
الى المستحقين أولى من
صرفها الى الامام ولو طلب
الامام من كذا الأموال
الظاهرة وجب التسليم اليه
بلا خلاف وأما الأموال
الباطنة فقال الماوردي
ليس للولاية نظري في كاتها
واربابها الحق بها فان بذلها
طوعا قبلها الوالي

• (باب قسم الغنيمة والتي) •

هذا شروع في الشق الثاني من الترجمة حيث قال ثم كتاب الزكاة وما يذكر معها في بعد ان ذكر
 الاول شرع في الثاني وذكر منه أربعة في ثلاثة أبواب لجمع الغنيمة والتي في واحد والقسم
 بفتح القاف مع سكون السين مصدر بمعنى القسمة ومع فتحها بمعنى العين وبكسر القاف وسكون
 السين النصيب والغنيمة فعيلة بمعنى مفعولة أي مضمومة من الغنم وهو الرمح والتي مصدر فاع
 اذا رجع ورد ومنه سمى الظل بعد الزوال في الرجوع من جانب الى آخر ثم استعمل في المال
 الرابع من الكفار اليه استعمل الالف مصدر في اسم الفاعل لانه راجع أو اسم المفعول لانه
 مردود وانما اطلق عليه ذلك لانه كان في الاصل للمؤمنين اذ الاصل الايمان والكفر طارئ
 عليه لانه حين نزل آدم لم يكن كافر في الانس وقبل امتناع ابيس من السجود لم يكن كافر في الجن
 فاذا غلب الكفار على شيء منه فهو بطريق التعدي فاذا غنم المسلمون منهم فكأنه رجع اليهم
 ما كان لهم وان شئت قلت لان الله تعالى خلق الدنيا وما فيها للمؤمنين للاستعانة بهم على طاعته
 فمن خالفه فقد عصاه وسبيل ما يهديه الرذالي من يطيعه والمنه ورغبنا في الغنيمة كما يؤخذ
 من العطف وقبل كل من ما يطلق على الآخر اذا افرد فان جمع بينهم ما افترقا كالفقير والمكين
 وقيل التي يطلق على الغنيمة لانها راجعة اليها دون العكس اه افاده من زيادة وقدم هنا
 الغنيمة على التي لانها متفق عليها والتي مقيس عليها وعكس في المنهج اه كما ما بشأن محل
 الخلاف لان محل الوفاق غنى عن الا مقام به (قوله من شيء) بيان لما وعادها محذوف أي أن
 الشيء الذي غنمته هو أي أخذتموه من الكفار وجعله فان لله خمسة خبر أن وذكر الله لتبرك
 والافه وللرسول ولما ذكر بعده فهذه الخمسة تأخذ الخمس والاشخاص الاربعة للغانمين بطريق
 الاصل لانه لم يخرج من المغنوم الا الخمس قال في شرح المنهج ولم تحمل الغنائم لاحد قبل الاسلام
 بل كانت الانبياء اذا غنموا مالاً من غير الحيوانات جمعوه فماتى ثلث من السماء فآخذوا
 الحيوانات فهي للغانمين غير الانبياء ثم أحلت للنبى صلى الله عليه وسلم وكانت في صدر الاسلام له
 خاصة لانه كالمقاتلين كاهم نصرة وشجاعة بل أعظم ثم نسخ ذلك واستقر الامر على ما يأتي اه
 بزيادة (قوله ما أفاء) أي أرجع الله على رسوله من أهل القرى كالينبع والصفاة والله الخ أي
 الخمسة من ذكر وأربعة أخماسه للمرتزقة والخميس في هذه الآية أخذ من آية الغنيمة من باب
 حل المطلق على المقيد كما قاله الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله ما أخذناه) أي معاشر المسلمين
 من مال أو اختصاص كتاب نافع وقوله هو أولى أي اشمول عبارته لما أخذ أهل الذمة فقتضى
 أنه بخمس وليس كذلك بل يفوزون به فليس فيما ولا غنيمة (قوله من أهل حرب) قيد خرج به
 ما أخذ من المرتدين فهو في ما يأتي أو من الذميين بعد ائيمهم وكذا من لم تبلغه الدعوة أصلاً أو
 بالنسبة لبني ناضل الله عليه وسلم انتمكدين حق والافه وكربي وما أخذ من صيد وحشيش
 دار الحرب فانه كبا ح دارنا فكل من أخذ مملكه وزاد في المنهج قيد بقوله مما هو اهلهم لخراج
 ما لم يكن لهم كان أخذوه من المسلمين أو من أهل الذمة واستولوا عليه فاذا أخذناه منهم لم يكن
 غنيمة بل ان علم مال الكفار فهو له والاقتال ضائع أمر لم رأى الامام اما أن يبيعه ويحفظ ثمنه ماله
 أو يصرفه في مصالح بيت المال ويغرم لمالكه اذا حضر (قوله فها) صفة مصدر محذوف أي

• (باب قسم الغنيمة والتي) •
 الاصل في الاول آية واعلموا
 انما غنمتم من شيء وفي
 الثاني آية ما أفاء الله على
 رسوله (ما أخذناه) هو
 أولى من قوله ما أخذ (من
 أهل حرب فهو) راءه هو
 (غنيمة)

أخذ أقره أبان كان بايحياف أي اسراع خيل أو بهال أو بابل أو سفن أو رجالة أو نحوها والمراد
 القهر حقيقة أو حكما يشمل ما ذكره الشارح بقوله ومنها ما انهم زمو الخ ولما كان دخول ما ذكر
 في التعريف يجوز إلى تكلف كما علمت فصلا بقوله ومنها ما انهم زمو الخ أيضا ما صالحو فانه عند التقاء
 الصفيين أو أهده لثا حينة لان القتال لما قرب صار كأنه موجودا لقليل بل بخلاف ما ذكره
 بسبب حصول خيلنا في دارهم فانه في لانه لما لم يقع تلاق صارت شائبة القتال بغير مدة وكذا
 ما أهده لما قبل القتال فانه ليس فيما ولا غنمة (قوله قبل شهر السلاح) أي اظهارة وكذا بعده
 من باب أولى ولو قال ولو قبل شهر السلاح كما في شرح المنهج لكان أولى لكنه انصرف على الصورة
 المدكورة لانهم حمل التوهم وقوله حين ظرف للازم زام (قوله اختلاسا أو سرقة) هما داختلان
 في التعريف بقولنا أو رجالة بواسطة التهميم المتقدم والختلاص من يأخذ المال اعتمادا على
 الهرب والسارق من يأخذ الغنمة والمنتهب من يأخذ اعتمادا على القوة (قوله في السير) أي
 في كتاب الجهاد (قوله كأن يلو) بفتح الجيم واللام المخففة أي تفرقوا وانكشفوا عنه
 وتركوه فتقوله بعد أن تركوه فتن ولو قال كما في شرح المنهج كان جلاوا عنه ولو اغبر خوف كضر
 أصابهم اه لكان أخضر (قوله خوفنا) ليس بصيد بل مثل ذلك ما ذكره خوفنا
 من الدميين وأخذناه فهو (قوله أو صولوا إليه) أي لا اعتمادا على قتال فلا ينافي ما مر
 واعترض على تعريف النقي بأنه شامل لما أهده لثا في غير الحرب مع أنه ليس بنقي ولا غنمة كما
 مر وأجيب بأن قرينة نفي القتال وإدراجي تدل على أن الكلام في حصوله بغير عقد ونحوه
 وهذا حاصل بعد فاقته الحكم عليه بأنه ليس بنقي ولا غنمة فانه مر (قوله ومنه) أي النقي
 وقوله خراج أي ضرب على أرض صالحون على أنهم النواويس كنوم بالخروج مع بلوم فهو حينئذ
 أبره ليسقط بإسلامهم ويكون فيما وتكون الأرض خراجية أيضا فيما إذا قصها الإمام قهرا
 وقهها بين الغنائم ثم توضعها منهم ووقتها ليسوا بضرب عليهم خراجا كسواد العراة وقد تقدم
 ذلك وسيأتي أيضا (قوله وجزية) وكذا عشر تجارة كما في المنهج قال مر والمراد بذلك ما أخذ
 من أهلها ما سوى العنبر أم لا (قوله وتركه مرتد) وكذا تركه كافر معصوم من دمي ومعاهد
 ومومن إذا لم يكن له وارث أصلا فان كان له وارث أخذ ماله سواء كان مستغرقا أم لا ويرد على
 غير المستغرق كينت لان الرد لا يختص بالمساكين كذلك المصنف في شرح الفصول وأما قوله
 في شرح المنهج وكذا الفاضل عن وارث له غير حائز أي فانه في فقيد به بعض حواشيه بن لا يرد
 عليه كزوجة ولا تفر عما نقله بعض الحواشي هنا من عبارة مر المطلقة قائم بمقيدة بما ذكرناه
 (قوله هو أعم) لدخول نحو الاختصاصات وقوله قتل أو مات ليس من جملة المعترض بل يصح
 تعلقه بكلام المصنف أيضا بأن يقال وتركه مرتد قتل أو مات (قوله ويبدأ) أي وجوب قوله في
 الغنمة أي في حال فسممة الغنمة أو في بعض من (قوله بالسلب) بفتح اللام وهو لغة الاختلاس
 قال في القاموس سلبه سلبا أو سلبا اختلسه ثم قال والسلب بالسكون السير تخفيف السرب
 وسلب كفرح ليس السلب وهي الثياب السود والجمع سلب ككتب شرعا أخذ ما يتعلق به قتل
 كافر من ملبوس ونحوه ويطلق شرعا أيضا على الماخوذ وعليه قول المصنف وهو ما معه الخ
 (قوله لا قتال) أي فلا يحسن وإن أعرض عنه أو كان المقتول نحو قرينه وإن لم يقتل بخلاف

ومنها ما انهم زمو واعنه قبل
 شهر السلاح حين التقى
 الصفيان وما أخذناه من
 دارهم اختلاسا أو سرقة
 كما يأتي في السير (والأ) أي
 وإن أخذناه بدون ذلك
 كان جلاوا عنه خوفنا
 عند جمعهم خبرنا أو تركوه
 اضرا أصابهم أو صولوا
 عليه (ف) هو (في ومنه)
 خراج وجزية وتركه مرتد
 هو أعم من قوله ومال مرتد
 قتل أو مات (ويبدأ أي
 الغنمة بالسلب لا قتال)
 المسلم

نحو المروءة والمعنى فانه يشترط في استحقاق سلبه أن يقاتل قاهم والمراد بالقاتل كل من ركب
غروا كما ساقى ومما قدم على التخميس ايضاً المون كما ذكره في شرح المنهج بقوله ثم بعد الساب
تخرج المون أي مؤن نحو الحفظ ونقل المال ان لم يوجد متطوع به الحاجة اه وذلك كاحرة
راع وعمال ونحوهما ولا يجوز استنجار من ذكر باكثر من أبرة المثل لان الامام كولي الدين فان
وجد متطوع لم يجز اخراجه او اياه انما سقط ذلك هذا لعدم اطراده لمتطوعه بوجود
المتطوع (قوله ولورقية الخ) لكن بشرط أن يقاتلوا كما سر ولا بد أن يكون الرقيق يملو كالسار
كأنه يشترط اسلامه المعلوم من الشرح وقوله أو أثنى مثله الخ (قوله خبر الصحيحين) هذا
قوله أبو بكر بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وأقره عليه فتنسب للنبي صلى الله عليه وسلم وصح
الاستدلال به وورد من قتل قتيلة عليه مئة فله سلبه ذكره مروى وخبره منه أنه لو ادعى شخص
انه قتل هذا القتل وطلب سلبه لم يقبل الايمنة (قوله من قتل قتيلة) اعترض بان القتل
لا يقتل وأجيب بانه من مجاز لا من حقيقة ويقال له مجازاً المشارفة كما في قوله تعالى حكاية اي أراني أعصر
خرا والمعنى من قتل أي زعم روح شخص يؤل أمره بعد الزمان الى وصفه بكونه قتيلة لأن
من هرقا روحه ويحتمل أن يجعل قتل بمعنى صبري من صبر شخصاً قتيلاً فيكون المتعول القول
مخدوقاً واستعمال قتل في صبر استعمالاً لا مصدر في أثره لانه يشاع عن القتل أي الفعل تصيير
الشخص قتيلاً والقتل ليس بتمديد كما ياتي قال ابن حجر قتل ويصح كون قتل على حقيقة باعتبار
انه قتل بهذا القتل لا بقتل سابق وظاهر جواب المتكلمين عن المغالطة المنهورة أن ايجاد
المعدوم محال لان الايجاد ان كان حال العدم فهو جمع بين النقيضين أو حال الوجود فهو تحصيل
الحاصل باننا نختار الثاني والايجاد للموجود انما هو بوجوده مقارناً لامتداده فليس فيه تحصيل
للحاصل اه (قوله وهو) أي السلب مامعه أي الحربى من ثياب كفر ووجبة (قوله واران) هو
برامعه ماله فنون بينهما ألف خف طويل لا قدم له يلبس في الساق ويسمى في مصر بالسردينة
وهي قطعة من جلد أو جوخ يلبسها في ساقه من يريد السفر ليمتيز عن غيره (قوله وآلات حرب)
كدرع بدال مهملة وهو المسمى بالزربية وجمع الآلات تعددها باعتبار أنواعها والآلهو
لا يعطى من نوع تعدد كالسيوف الا واحد اقل الرمي ولو زاد سلاحه على العساة فقياس
ما ياتي في الجندية أنه لا يعطى الا واحدة أنه لا يعطى الا سلاحاً واحداً وهو الاوجه اه والخبرة
في اختيار الجندية له فله أن يختار أي واحدة كانت من الخناقب لان كل جندية من أزال منفعته
وقياسه أن يقال في تسمية آلة الحرب كذلك والمراد بالجندية الجندية التي تشاد معه ولو بين يديه
لانما انما تشاد معه ابركهم عند الحاجة بخلاف التي يحمل عليها أثقاله (قوله وزينة) عطب على
حرب أي آلات زينة وفي بعض النسخ وزينته أي الحرب أي ما يتزين به فيه لا غلظة المسار
(قوله كسوار) أي لامرأة حربية قاتلة أو لرجل لانهم لا يقتدون بحربته (قوله نفقة)
أي معه بكيسه الا الخرافة في رحله وهي المسمى بالحقبة قال في شرح المنهج لاحقية مشدودة
على الفرس بما فيها من نقد وغيره لانها ليست من لباسه ولا من حليته ولا مشدودة على بدنه اه
(قوله ونحوها) كطيلسان ومنطقة وهـ ميان بما فيه وهو ككيس الدراهم المسمى بالنوار
وطوق ومر كوب وآله كسرج وبلام ومقودرمه وازوه والركاب وقيل ما ينخس به والمراد

(قوله لكن بشرط الخ)
هذا الاستثناء لان الكلام
في القاتل لا في المقتول

ولو رقية أو صغيراً أو أثنى
لغير الصحيحين من قتل
قتيلة سلبه وهو مامعه
من ثياب وخف واران
وآلات حرب وزينة
كسوار وخاتم ونفقة ونحوها

الركوب ولو بالقوة كأن قاتل راجلا وعنه يده وفي السلاح الذي على الجنبية تردد الامام
والظاهر أنه من السلب لأنه انما يحمله عليه فاقابل به عند الحاجة اليه أفاده من زيادة
(قوله وانما يستحق) أي القاتل السلب بر كوب غورا أي أمر مخوف وهذا شرط من شروط
استحقاق السلب وتقدم شرط وهو كون القاتل مسلما وبقي منها كون المقتول غير منهي عن
قتله كصبي وأمرأة لم يقاتلا اذ لا يستحق سلب ذلك الا عند المقاتلة كما مر وكونه غير عين
ولا مخذل ونحوه وكونه غير رقيق لذى كما مر (قوله يكنى به) أي بالركوب أو الغرر المسمين
(قوله في حال القتال) ظرف لركوب (قوله كأن يزيل امتناعه) أي قوته ومن إزالة امتناعه
مالو أغرى عليه كإبادة وراملا ووقف بعد اغرائه في مقابله حتى قتله وقول الزركشي ان
قياسه أن يكون الحكم كذلك فيما لو أغرى عليه مجنوناً أو أعمى باعتد وجوب طاعته مردود
اذا لم يقس عليه لا يملك والمقيس على ذلك فالسلب للمجنون والمالك الرقيق لأن امرهما (قوله
كأن يفتاعينه) هذه مساوية لعبارة المنهاج وعدل عنها في المنهج وعبر بقوله أو يعميه
بضم الياء لأن عبارة المنهاج لا تصدق بمالو كأن له عين واحدة فأعماه فكان الأولى للمصنف
أن يصنع هنا كما صنع في منجه أمالو ففعاينا واحداً منع كون الأخرى سليمة فلا يستحق سلباً
(قوله أو يقطع يديه أو رجله) لأنه صلى الله عليه وسلم أعطى سلب أي جهل لعنه الله تعالى
لخصيه أبي عفرار رضي الله تعالى عنه ما دون قاتله ابن مسعود رضي الله تعالى عنه فانه جاءه
وهو مثنى بالجراح وجلس على صدره وصار يحز رقبة فقال له اقمه درقبت مرقى عالم يا رويحي
الغنم ومثل ذلك ما لوقطع يدا ورجلين بخلاف يدا واحدة أو رجل واحدة نظير ما مر في العين فانه
مر ولو قطع شخص يدا والاخر رجلاً بعد هذه فاقياس أن يكون السلب للثاني لأنه الذي أزال
منعته بخلاف ما لوقطعهما معاً فانهم ما يشتركان وكذا لو اشترك جمع في قتل أو اثنان فان السلب
لهم ولو أثنى واحد فقتله آخر فالسلب للأول فان جرحه ولم يخنه فللثاني أو أمسكه واحد
وليعنه الهرب فقتله آخر فهو له ما كان منعه الهرب فهو له أفاده من (قوله أو يأمره) بكسر
السين أي أمسكه ويعنه الهرب وان من عليه الامام أو ارقه أو فداه بخلاف ما لو رماه من حصن
أو صف أو قتله غافلاً أو نائماً أو مشغولاً أو نحو شيخهم أو أسير الغيرة أو بعد ان نزل الحربين
بالكلية بخلاف ما لو فجزوا الى فئة أو قعدوا نحو خديعة إيهام القتال فلا سلب في جميع ذلك
أعدم التغرير بالنفس الذي جعل للقاتل السلب في مقابله أفاده في شرح المنهج بزيادة (قوله
ما يع الحقيقة) أي المعنى الحقيقي وهو المزهق للروح بالمرق والمجازي وهو المزيل
للمنع بشئ مما مر والمعنى الذي يعمها هو المحصل ضرر في الغيرة فهو من باب عموم المجازيان
يستعمل اللفظ في معنى غير ما وضع له ثم يراد من ذلك المعنى الفرد الحقيقي وفرد آخر مجازي من
أفراد المعنى الكلبي ويصح أن يكون من استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه لكنه لا يتناسب
الشرح (قوله ثم يخمس باقيا) أي بعد اخراج السلب والمؤمن كما مر ولو شرط الامام عدم
التخمس كان باطلاً وأفهم ذكر التخمس أنه لا يصح شرط الامام أن من غنم شيئاً فهو له وقيل
يصح وعليه الأئمة الثلاثة وأما قوله صلى الله عليه وسلم ذلك يوم يدرفم انكلام فيه وبه تقدير ثبوت
فغنائم بدر كانت له صلى الله عليه وسلم خاصة يضعها كيف شاء (قوله أي باقي الغنمة) فيجعل ذلك

(قوله ولا يخذل) هو وما
بعد شرطان في القتال
بخلاف ما قبله (قوله والمالك
الرقيق الخ) الأولى والأخيرة

وانما يستحق السلب
بركوب غرر يكنى به شر
كافر في حال القتال بأن
يزيل امتناعه كان يفتأ
عينه أو يقطع يديه أو
رجليه أو يأمره فالمراد
بالقاتل ما يع الحقيقة
والجهاز (ثم يخمس باقيا)
أي باقي الغنمة

خمس أقسام متساوية ويؤخذ خمس رفاع ويكتب على واحدة لله تعالى وأولاه صالح وعل
 أربع الغنائم ثم تدور في بنادق متساوية من طين أو شمع ويخرج لكل خمس رقعة فخرج لله
 أولاه صالح جعل بين أهل الخمس على خمسة ويقسم مال الغنائم قبل خمسة هذا الخمس لكن بعد
 إفرازه بقرة كما عرف اه شرح المنهج ولا اقراع في التي لأن الغنائم محصورون ويجب دفع
 الا خمس لهم حاله على ما يأتي فوجبت القرة قطعا للنزاع كما في سائر الاملاك وأما التي فأمره
 موكل الى الامام ولا مال فيهم معين فلم يكن للقرة فيه معنى وبكره تأخير القسمة لدارنا بل
 يحرم ان طلبوا انجيلها ولو بلسان المال (قوله فاربعة أخماسه) أي من عقار ومنقول لمن شهد
 الخ لآية وفعله صلى الله عليه وسلم وإنما كان العقار هنا لهم بخلافه في التي فان الامام يتخير
 فيه بين قسمته كالمناقول ووقفه ويبيعه وقسمة غلاته في الوقف وتغني في البيع لان الغنمة حصلت
 بكسبهم وفعلهم فلا يكونها بشرط بخلاف التي فانه احسان جاء اليهم من خارج فكانت الخيرة
 فيسهل الى الامام أفاده سم (قوله لمن شهد الواقعة) أي بنية القتال وان لم يقاتل وان كان ممن
 لا يسهم له ولا بنية وقاتل كاجير لحظ أمتعة وتاجر ومخترق فمن لم يحضر أصلا أو حضر بعد
 انقضاء الواقعة كما سيأتي أو قبل انقضاءها لانية القتال ولم يقاتل لم يستحق شيئا ويستحق ممن لم
 يحضر أصلا جاسوس وكين ومن حضر ليحرس العدو بكر من هجوم العدو والسرايا المذكورة
 فاذا دخل الامام أو نائبه دار الحرب فبعت سرية في ناحية فغنت شارحها جيش الامام
 وبالعكس لاستظهار كل منهم بالآخرى ولو بعت وهو بدار الحرب سريتين الى جهة اشتراك
 الجميع فبما يغني كل واحدة منهم ما وكذا لو بعتهم الى جهتين وان تباعدت على الاصح أما لو كان
 بدارنا وبعث سرايا دار الحرب فلكل سرية غنمها ولا يشتركون فيه الا ان تعاونوا وانفرد
 أميرهم والجهة وكلا لا يشتركون لا يشاركهم الامام وان قصد لحوقهم لدار الحرب أو قريب منه
 لان السرايا كانت تخرج من المدينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وتغنم فلا يشاركهم
 المتقيون بها (قوله وان لم تشهد لها) الضمير المستتر للسرايا والبارز الواقعة (قوله بجمع سرية)
 فعليه بمعنى فاعله أي سارية سميت بذلك لانهم انسروا من الجيش غالباً ثم تعود اليه (قوله وهي
 قطعة من الجيش) أي قلت أو كثرت وهذا المراد هنا وان لم يوافق معناها لاغوى الا في
 فهو تفسير مرادوه عليه تكون مرادفة للغة بخلافها بالمعنى الا في فان الفئة أعم منها (قوله
 يقال خير السرايا الخ) لا منافاة بين كلامي الجوهري وصاحب القاموس لان كلام الاول في
 بيان خير السرايا أي أعظمها وأفضلها بقطع النظر عن بيان مبدءها وغايتها وكلام الثاني في
 بيان المبدء والغاية فذكر أن مبدءها خمسة انتفاها في آخرها خلاف وأكثر من السرية
 منسركسجد ومنبر الى غنائم ثم جيش وخيس لانقسامه خمسة أقسام مقدمة وساقفة ومهمة
 وميسرة وقلب الى أربعة آلاف ثم يهفل بجيحه وحامه همة لما زاد على ذلك الى ما لانها بية له
 وبعث صلى الله عليه وسلم سبعا وأربعين سرية وغزاة نفسه سبعا وعشرين غزوة (قوله بعد
 انقضائها) أي الواقعة وقوله قبل انقضائها أي أن كان في الاثنا ولومات حينئذ سقط حقه
 بخلاف مالومات فرسه حينئذ لان القارس متبوع فاذا مات فان الاصل والقارس تابع فاذا
 مات جاز أن يبقى سهمه للمتبوع وخرج بالموت المرض والجرح فاذا حصل شيء منهم في الاثنا

(فاربعة أخماسه ان شهد)
 أي حضر (الواقعة وسراياهم)
 وان لم تشهد لها والسرايا
 جمع سرية وهي قطعة من
 الجيش يقال خير السرايا
 أربعة مائة رجل قاله
 الجوهري وقال صاحب
 القاموس والسرية من
 خمسة أنفس الى ثمانية
 أو أربعة مائة (دون من لحقهم
 بعد) أي بعد انقضائها ولو
 قبل جمع المال فلا شيء له
 بخلاف من لحقهم قبل
 انقضائها لكن لا شيء له فيما
 غنم قبل لحوقه

(قوله واتحد أميرهم) في م
 أو اتحد بأولئك لا أحد
 الشيعية فلا يجر

لم يمنع من الاستحقاق وان لم يكن مرجوا أموالا مواتا هو أو فرسه بعد اذ قضائها ولو قبل حيازة
 المال فانهم ما يستحقان ويكون ذلك لوارث بناء على الاصح من أن الغنمة ثلاث بانقضاء القتال
 ولو قبل الحيازة وكما لو كانت الحنون والاعنة (قوله للرجل سهم وللفارس ثلاثة) وان غصب
 الفرس قله سهم ماها وعليه أجرة ماله الصاحب كما يعلم من الغصب هذا ان غصبها من غير حاضر
 والافصاح به كالموضع فرسه في الحرب فوجدته آخر فقاتل عليه فيقسم لملكه ولو حضرا
 بفرس مشترك أعطيا سهميه شركة فان وكها وكان فيه قوة الكر والفرس ما أعطيا أربعة
 أسهم سهمان اهما سهمان للفرس والافهم سهمان له ما فقط اه أفاده مر (قوله وسهم) ان
 لفرسه أي وان لم يقاتل عليه بأن كان معه أو بقربه متميما لذلك ولكنه قاتل راجلا أو في
 سفينة بقرب الساحل واحتمل أن يخرج ويركب لانه قد يحتاج اليها ولو قاتلوا في السفن
 أسهم لهم دون السفن ولا يمكن أن يقال يرضخ للسفن قاله العناني (قوله ولا يزداد عليها) أي
 على الأسهم الثلاثة فاذا حضرا أكثر من فرس لم يعط الا الواحد - درهم - هذا أحد شروط الثلاثة
 للاسهام بالمركوب وتقدم واحد وهو كونه فرسا وترك واحد وهو كونه فيه نفع وجمعه في
 المنهج وشرحه بقوله ولا يعطى وان كان معه فرسان الا لفرس واحد فيه نفع عربيا كان أو غيره
 كبرذون وهو من أبواه أحميان وهجين وهو من أبوه عربي وأمه عجمية ومقر فبضم الميم
 وسكون القاف وكسر الراء وهو عكس ذلك وهذه في الاصل أو صاف لا آدمي وصفت بها
 الخيل بجازا فلا يعطى غير فرس كبعير وفيل وبغل وحمار لانها لا تصلح للحرب صلاحية الخيل
 لها وفيها تفاوت بينهم بحسب النفع فرضخ الفيل أكثر من رضح البغل ورضخ البغل أكثر من
 رضح الحمار ورضخ البعير أكثر من رضح الفيل أيضا ان كان هجينا والافرضخ الفيل أكثر منه
 وهذا جمع مر بين تناقض وقع في كلامهم ولا يعطى لفرس لا نفع فيه لا بكر والفروان كان
 فيه نفع بالركوب عليه كمنزول وكبير وهم وفارق الشيخ الهرم حيث يسهم له بانه يقتنع
 برأيه ودعائه ثم يرضخ له (قوله لا تباع) أي الامر المتبع وقوله رواه أي روى اللفظ الدال
 عليه وهو أنه صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير الا لفرس وكان معه يوم حنين أفراس فالامر
 المتبع عدم الاعطاء وهذا اللفظ دال عليه (قوله هذا) أي الاسهام لكل من الراجل
 والفارس وقوله من أهل الفرض أي وجوب الجهاد بان كان مسلما بالغاية لا حراذ كرا
 صحيفا لا يجب الاعلى من اجتمع فيه هذه الشروط ويسهم له حيث ذوان كان قليل الشبابة
 بالنسبة لغيره وما قال سعد بن معاذ للنبي صلى الله عليه وسلم أعطى هذا أي ضعيف الشبابة
 من هذا أي قوبها قاله النبي صلى الله عليه وسلم ثم سكتك أمك يا سعد وهل ترزقون
 وتنصرون الا بضعة فائدتكم (قوله فان لم يكونا) أي الراجل والفارس (قوله كرتيق) أي ولو
 مبعضا فبضخ له ويكون الرضخ بينه وبين سيده ما لم تكن مهابة ويحضر في نوبته فيكون
 الرضخ له وكون الغنمة كنسا بالايقتضى الحاقه بالاحرار في انه لا يسهم له لان السهم انما يكون
 للكاملين اه شرح مر ولو تمحض الغزاة غيبر كاملين كراههم الغزو بغية يراذن الامام وحرم
 بغية اذن السيد والولي والزوج رتختهم كالكاملين (قوله وأنش) ومنها ما انطلق مالم
 تبذل كورته والاعلى والزمين وفاقد الاطراف والتاسر والمجترى اذ لم يقاتل ولا لولا القتال
 ولا بشكل الزمن بالشج الهرم لان شأن الزمن نقص رأيه بخلاف الهرم الكامل العقل اه مر

(الراجل سهم وللفارس
 ثلاثة) سهم له وسهم
 لفرسه ولا يزداد عليها وان
 حضرا أكثر من فرس وذلك
 لا تباع رواه الشيخان هذا
 ان كان الراجل والفارس
 من أهل الفرض فان لم
 يكونا من أهل كرتيق ومبي
 وأنش

(قوله وكذا) أعاد السكاف إشارة إلى أن التقييد بقوله خرج الخ يرجع لدخوله فقط وكذا في المعاهد والمؤمن والحربي أن جازت الاستعانة بهم وأذن الامام لهم (قوله بأذن الامام) قيد وكالامام أمير المؤمنين ولا أثر لأذن الاستاد وقوله بغير أجره قيد دنان والمراد ما يشمل الجمالة ويزاد قيد ثالث وهو عدم إكراه الامام له على الخروج فان خرج بلا إذن فلا نفي له لانه منهم بموافقة أهل دينه بل يعززه الامام ان رأى ذلك أو بآذنه بأجرة فليس له غيرهما وان زادت على سهم راجل أو أكرهه الامام أو نائبه على الخروج فله أجره مثله (قوله أرضخ لهم) أي للراجل والفارس الذين لا يمان أهل الفرض مع استحقاق القتال منهم الساب ان كان معهما لاختلاف السبب فيرضخ للفارس ولراكبها اذا كان واحدا مما ذكر ويكون مجموع رضخهما دون سهم الراجل وفي بعض النسخ أي المذكورات ولو قال لهم اسكن أو ضح وعبارة المنهج وشرحه ويرضخ منها أي من الخماس الاربعة لعبد رومسي ومجنون وامرأة وخفي حضروا القتال وفيهم نفع وان لم يأذن السيد والولي والزوج اه فلا يرضخ لمن لا تنفع فيه كطفل (قوله والرضخ) أي شرعا مالغة فهو العطاء القليل قاله م (قوله ويجتهد الامام في قدره) لانه لم يرد فيه تحديد فيرجع الى رأيه اه م (قوله ويفاوت بين أهله الخ) فيخرج المقاتل ومن قتاله أكثر والفارس على الراجل والمرأة التي تدوى الجرحى وتسمى في العطاش على اني تحتفظ الرجال اه شرح المنهج قال م وهذا بخلاف سهم الغنمية فإنه يستوي فيه المقاتل وغيره للنص عليه والرضخ بالاجتماع اذ لا ينفق به سهم راجل وان كان الرضخ للفارس على المعقده أي فيرضخ للفارس ولراكبها اذا كان عبدا مثلا ويكون مجموع رضخهما دون سهم الراجل (قوله ويخمس النفي) أي جميعه خمسة أمهم متساوية بخلاف آية الغنمية وأجيب بان المطلق محمول على المقيد كما مر تحتين بان آية ليس فيها تخميس بخلاف آية الغنمية وأجيب بان المطلق محمول على المقيد كما مر أي ترك بيان التخصيص في آية النفي حالة على يسانه في آية الغنمية ويدل اننا القياس على الغنمية الخمسة بالنص بجامع أن كل ارجاع اليها من الكفار واختلاف السبب بالقتال وعدمه غير مؤثر اه وذكر المناوي في شرح الجامع الصغير أنه كالغنمية من خصوصيات هذه الامة لم يحصل لادام السابقة (قوله لامر صدين للجهاد) أي المهيبين المدين له بتعيين الامام لهم وهم المرتزقة كالعزب والحامية والتفكشية بخلاف المتطوعة فلا يعطون من النفي بل من الزكاة عكس المرتزقة وبشرك المرتزقة في ذلك قضاهم وأثمهم ومؤذنه هم فيه على الامام وجوبا كالأمن المرتزقة وهو لا بد من حاجة عمونه من نفسه وغيرها كزوجاته ابنته فرغ للجهاد ويراعى في الحاجة الزمان والمكان والرخص والفلاحة وعادة الشخص مروءة وضدها ويزاد ان زادت حاجته بزيادة ولد أو حديد أو زوجة فأكثروا من احتاج حبيدا أو أفراسا أعطى ما يحتاجه منهم ما أو أعطى مؤنته فقط بخلاف الزوجات يعطى لهن وان زدن على الحاجة لا تحصرهن في أربع فان مات أعطى الامام أصوله وزوجاته وبناته إلى أن يستغنوا بفحون كاح أو ارث وبنيه إلى أن يستقلوا بكسب أو قدرة على الفوز فمن أحب اثبات اسمه في الدين أو اثبت ولا قطع فان نضل عن حاجة المرتزقة نفي وزع عليهم بقدر مؤنتهم لم لا كان لواحد منهم نصف ولا آخر ثلث أعطاهم من القاضل بل بهذه النسبة وللإمام صرف بعض الفضل في نفور روسا لا ح وخيل ونحوها لانه

وكذا يخرج بأذن الامام
بغير أجره أرضخ لهم
والرضخ دون سهم الراجل
ويجتهد الامام في قدره
بحسب ما يرى ويفاوت بين
أهله بحسب نفقهم (ويخمس
النفي) أيضا (فاربعة
أخمسة لامر صدين للجهاد)
لانها كانت للنبي صلى الله
عليه وسلم لمصلحة النصر
به فبذلك للمر صدين للنصرة
وهذا بفعل السلف (ونخسه
الباقى ونخس الغنمية)

معونة لهم اه افاده في المنهج وشرحه (قوله بخمسة) ان فتكون القسمة من خمسة وعشرين حاصله
 من ضرب مخرج المضاف في مخرج المضاف اليه اعني خمس الخمس (قوله يتفق منه على مصالحه)
 فكان يتفق منه على نفسه وعياله ويدخر منه مائة سنة وكان له اربعة الانجاس السابقة
 فجعله ما كان يأخذ واحدا وعشرون من خمسة وعشرين ويصرف لكل من الاربعة المذكورة
 معه في الآية خسر الخمس وقبل كان يصرف العشر من لاهه المالح قبل وجوبه وقبل نداءه ويؤبده
 حديث مالى عما افاء الله تعالى عليكم الا الخمس والخمس مردود عليكم ولم يردهم الا بعد وفاته
 صلى الله عليه وسلم وقبل كان النبي صلى الله عليه وسلم في حياته صلى الله عليه وسلم وانما الخمس بعد موته وقبل
 كان له في حياته ثم نسخ في آخرها افاده مروتا قدم ان الغنيمة كانت له صلى الله عليه وسلم خاصة
 ثم نسخ وما كتب به قبل هذا وادعى افاده من كلام المصنف ليس في محله (قوله كسد الثغور) هي
 مواضع الخوف من اطراف بلاد المسلمين التي تلي بلاد الكفار فيضاف اهلها منهم وسد فاشتها
 بالاسلح والمقاتلين وهو معنى قولهم رقت شعث بالعدة والعدد وقوله وعمارة الحصون كالقناطر
 (قوله ثم اوزاق القضاة) أي قضاة البلاد فيعطون ولوا غنياء لا قضاة العسكر وهم الذين
 يحكمون لاهل النبي في مغزاهم في رزقون من الانجاس الاربعة لاهل خمس الخمس كما مر اه
 افاده في شرح المنهج بزيادة (قوله والعلماء) أي المشايخ تملكون بعلوم الشرع والآثار ولهم مئة مئة
 ولوا غنياء كما قاله الزركشي فلا عن الغزالي اه م (قوله والائمة والمؤذنين) أي ائمة المساجد
 ومؤذنيها وسائر من يشتغل عن شحو كسبه بمصالح المسلمين كعلمي القرآن وان لم يكونوا علماء لانه
 من المصالح الدينية ولعموم نفعهم والحق بهم العاجز عن الكسب لاهل الغنى كما قاله الغزالي
 والعطاء الذي رأى الامام معتبر ببيعة المال وضيقه اه فاهم (قوله لا قضاة العسكر) صلى الله عليه وسلم
 الخ اعنا اقتصر عليهم لانهم لم يفارقوه جاهلية ولا اسلاما حتى انه لما بعث بالرسالة نصره ووذبحوا
 عنه بخلاف بني الاخرين بل كانوا يؤذونه وأجاب لما سأله ان يعطيهم بقوله نحن وبنيو المطالب
 نبي واحد وشبك بين أصابعه اه افاده م (قوله بنو عميم) تنقية عم ونوفل وعبد شمس بدل
 من عميم والاربعة أشقاء اولاد عبد مناف (قوله من الله) خرج بذلك الوصية للاقارب فيسوي
 فيها بين الذكر والانثى لانهم اعطيتهم آدمي (قوله بالقرابة الخ) والعبرة بالانساب الى الابد
 فلا يعطى اولاد البنات من بني هاشم والمطلب شيئا لانه صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير وعثمان
 مع ان أم كل منهم كانت هاشمية اه شرح المنهج أما أم الاول فهي صفية عمه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وأما أم الثاني فهي أروى بنت كزيم بنهم أوله وقع ثانياه واسكان ثالثه وبالزاي في
 آخره وأروى بنت أم حكيم البيضاء بنت عبد المطلب عمه النبي صلى الله عليه وسلم وعلى هذا
 فقوله أم كل منهم ما فيه تجوز بالنسبة لام الثاني فان أم حكيم أم أمه كما قاله عس ولا يقال ان من
 خصائصه صلى الله عليه وسلم انتساب اولاد بناته وان لم يكونوا من بني هاشم والمطلب وذلك
 بقية من اعطاء اولاد البنات من النبي صلى الله عليه وسلم لاننا نقول الانتساب الى الله عليه وسلم من حيث شرف
 النسبة اليه والسيادة وذلك يعم اولاد البنات ولا يلزم منه الاعطاء من النبي صلى الله عليه وسلم اه افاده
 م (قوله كالارث) أي في الجمل فلا ينافي أخذ الجمل مع الاب وابن الابن مع الابن واستواء
 مدل بجهتين ومدل بجهة ويستفاد من التشبيه بالارث أنهم لو أعرضوا عنه لم يسقط حقهم

بخمسة) أي بخمس كل
 منهم (م) منه كان (لا ي)
 صلى الله عليه وسلم) يتفق
 منه على مصالحه وما فضل
 يصرفه في السلاح وسائر
 المصالح (فيصرف بعده
 له المالح) أي مصالح المساكين
 يقدم منها الاهم فالاهم
 كسد الثغور وعمارة
 الحصون ثم اوزاق القضاة
 والعلماء والائمة والمؤذنين
 (وسم لذي القربى) وهم
 بنو هاشم وبنو المطالب
 لا قضاة صلى الله عليه
 وسلم في القسم عليهم مع
 سؤال في عيهم نوفل وعبد
 شمس له رواء البخاري (لأن ذلك
 مثل حظ الانثيين) لان ذلك
 عطية من الله تعالى تسحق
 بالقرابة كالارث

(قوله اشقاء) أي في غير نوفل
 فانه غير شقيق كما قاله بعضهم

لاستحقاقهم ذلك قهرا وأنه يوقف للمنفعة قيام نصيب ذكر وهو المعقد وان قال بعضهم انه كالانثى
 اه افاده م (قوله سوا فيه) وكذا الفرق بين صنفهم وعالمهم وضدهما أخذ من اطلاق
 الآية كما يؤخذ منه وجوب نعيمهم (قوله وقريبهم الخ) المراد بالقريب الحاضر في موضع
 التي وبالعبد الغائب عنه وبحقل أن يراد بالاول القريب اليهم والمطاب وبالثاني المتراخي
 نسبة عنهم (قوله قال الامام) هذا تقييد لما قبله كانه قال محل استواء غنيهم وفقيرهم ان
 اتسع المال فان كان الحاصل الخ (قوله ولا يشترط ضرورة) أي وتصور الحاجة مريحة
 وان لم تكن معتبرة في الاستحقاق لاسر من أنهم يعطون ولو أغنياء (قوله ص غير) أي لم يبلغ
 بسن أو احتلام لم يشر لا يتم بعد احتلام سواء الذكر والانثى والمنثى اه م (قوله لا أب له) أي
 وان كان له جد وشمل أيضا المنثى بلعان واللقيط وولد الزنا ما لم يستلحق المنثى أو يظهر والد اللقيط
 والاني يسترجع المدفوع اه ما قاله لأب له حقيقة لاحق به معروف ينسب اليه مشرعا فدخل
 بكل قيد واحد من ذكر ويسمى فاقد الام فقط منقطعا وفاقد هما الطيها هذا في الآدميين واليتيم
 من الطير من فقد أمه وأباه ومن اليها ثم من فقد أمه (قوله ويشترط فقره) أي أو مسكنه نفوج
 بذلك من عنده مال وكذا المصنف في نفقة أمه أو جده وفائدة ذكره هنا مع شمول الفقراء
 والمساكين له عدم حرمانه وافراده بخمس كامل ويشترط أيضا سلامه كما يأتي وكونه صغيرا
 وكونه لا أب له كما استقيده من التعريف فلا يظن الا به هذه الشروط الاربعة لكن لا معنى لاشتراط
 الصغر وفقد الأب لاستنفادته من التعريف كما علمت فالاولى أن يقال الا بشرطين ولا بد من يئنة
 لاثبات سلامه أو يئنة أو كونه هاشميا أو مطايا ولا بد أيضا مع اليئنة من الاستفاضة في
 الاخيرين لان هذا النسب أشرف الانساب ويغلب ظهور في أهله اتوا بالدواعي على اظهار
 اجلالهم فاحتيط له دون غيره ويطلق أهل الخس الاولين عليهم في اشتراط اليئنة لسهولة
 الاطلاع على حالهم اه افاده م (قوله الشاملين للفقراء) رايهم مال ثان وهو الكفارة وثالث
 وهو الزكاة فيجمع نصيبهم من ذلك فيكون لهم ثلاثة أموال ولو اجتمع وصفان في واحد
 أعطى بأحدهما الا الغزو مع القرابة نعم من اجتمع نيسه يتم ومسكنه أعطى باليتم فقط لانه
 وصف لازم والمسكنة منفكة واعتراض بان اليتيم لا بد له من فقر أو مسكنة وأجيب بأنه يعطى
 من سهم اليتامى لامن سهم المساكين اه م (قوله وسهم لابن السبيل) ويتقبل قوله في كونه بثلاث
 الصفة من غير عيب وان اتهم ومثله المساكين نعم الاوجه في مدعى تلف مال له عرف أو عيال
 نكاحه يئنة اه افاده م (قوله ويشترط في الجميع) أي ولو ابن السبيل اه م

(باب الكفارة)

أي المفاظة اذ هي كافي التدريب مغلظة ومحفقة والمحفقة تسمى قديمة وقد عدها المؤلف بابا
 عقب هذا اه من اوى (قوله ماخوذة من الكفر) اه ذام عنها ما افعة أما شرعافه مال أو صوم
 وجب بسبب من الاسباب الاربعة الآتية (قوله وهو الستر) ومنه الكافر لانه يستتر بالدين
 الحق بالدين الباطل ومنه معنى الزراع كافر لانه يستتر الارض بالبذر (قوله لانهم انسبوا للذنوب)
 أي تموه من صفات الانسكة بناء على أن الكفارات جوارب للذنوب الواقعة كسجود السجود والجار

سوا فيه غنيهم وفقيرهم
 وقريبهم وبعيدهم قال
 الامام ولو كان الحاصل قدرا
 لوزع عليهم لا يسد مسدا
 فدم الاحوج منهم فالاحوج
 ولا يشترط ضرورة
 (وسهم لليتامى) واليتيم
 صغير لا أب له ويشترط فقره
 لان افظ اليتيم يشعر بالحاجة
 (وسهم للمساكين) الشاملين
 للفقراء (وسهم لابن السبيل)
 وقد مر بيان الثلاثة في
 الباب السابق ويشترط في
 الجميع الاسلام
 (باب الكفارة)

ماخوذة من الكفر بفتح
 الكاف وهو الستر لانها
 تستر الذنوب

لخال الصلاة ورجحه ابن عبد السلام وغيره بأنهم أبادوا تفتة رانية أو تخفيفاته ومواراته
 عن الملائكة مع بقائه في صحتهم بناء على أنهم أجازوا جر عن العود لمثل الذنب كالحودود والتعازير
 والذي انخط عليه كلامهم أنهم أجابوا بر في حق المسلم وأجر في حق الكافر وتجب نية بأن ينوي
 الاعتاق مثلا عنهم بالتميز عن غيرها كالنذر ولا يكتفي بنية الاعتاق مثلا الواجب عليه أشهولة النذر
 نعم إن علم وجوب عتق عليه وشك أنه عن نذر أو كفارة ظهارة أو قتل أجزاء نية الواجب عليه
 الضرورة ولا يجب افتراء النية بفحو العتق لجواز النية فيه فاحتج بتقديم النية كالزكاة
 بخلاف الملائكة يؤخذ من التشبيه وجوب افتراءهم بعزل المال عند التقديم ولا يجب تعميها
 بأن يقيد بظهور أو غيره لأنهم في معظم خصائصها نازعة أي مائلة إلى الغرامات فاكثرت فيها بأصل
 النية دون تعيين كما لا يجب تعيين المال المزكى عنه فلو أعتق من عليه كفارة فاقبل وظهارة وقبضت
 بنية كفارة ولم يعين أجزاء عنهم - ما أوردت من ذلك أجزاء عن أحدهم - ما مضم - مة وله صرفه إلى
 أحدهم - ما يوعين فلا يتمكن من صرفه به - ذلك للآخرى ويمنع عليه الوطء في الظهارة قبل
 الصرف ولو عين وأخطأ كان نوى كفارة قتل وليس عليه إلا كفارة ظهارة لم يجز وإنما صح في ظاهره
 من الحدث لأنه نوى رفع المانع الشامل لما عليه ولا كذلك ما هنا واحترزنا بمعظم الخصال عن الصوم
 فإنه لا غرامة فيه ولا يجب فيه نية الفرض لأنهم لا يتكفرون إلا كذلك ولا فرق في وجوب التكفير
 بين المسلم والكافر إلا أن نية التمسير لا تقتضي قرب ولا يكسر بالصوم لأنه عبادة بدنية وليس له
 الاتصال عنه للأطعام بقدرته عليه بالسلام نعم إن جهز عنه لمرض لا يربح برؤيته نقل للأطعام
 ونوى للقبول أيضا ويتصور ملكة رقية مؤمنة بخوارث من قريته أو ألام قننه أو بأن يقول
 لمسلم أعتق عبدك عن كفارة في فحيمه فإن لم يكن شيء من ذلك وهو مظاهر مومس منع من الوطء
 بقدرته على ملكه بأن يسلم في شتره وإذا فعلت الكفارة في أي وقت كانت أداه إلا كفارة
 الظهارة فإنها وقت أداه وهو بعد العود وقبل الجماع وقت قضاء وهو بعدهما والمعمد أنها
 تجب على النور في القتل وجماع رمضان وفيما لو عصى بالحنث وعلى التراخي فيما لو كان الحنث
 طاعة أو مباحا وكذا في الظهارة فلا تجب فيه الاعتدال لادة الوطء كما قرر شيخنا عطية خلافا لما في
 الحامى (قوله عمدا) مفعول مطلق أو حال أي جماعا عمدا أو حال كونه ممتددا ويسن لمن تهدي
 بالظطر بغير جماع التكفير من وجب خلاف من أوجب عليه فإن بهض أعمامنا أوجب عليه
 مدا وجماعة من السلف وغيرهم أوجبوا الكفارة العظمى وعطاء أوجب عتقا فبدنة أو
 بكرة أو عشرين صاعا ونقله الشوبري عن الأيعاب (قوله مرتبة) أي ابتداء وانتهائها فلا ينتقل
 لخصلة إلا إذا جهز عن التي قبلها حسا أو شرعا على ما سياتي وقوله والرابعة أي كفارة العين مرتبة
 أي انتهائهم مخيرة أي ابتداء بين الثلاثة أشياء الاعتاق والأطعام والكسوة فلا ينتقل للصوم إلا
 إذا جهز عن هذه الثلاثة وكان الأولى أن يقول مخيرة مرتبة ليوافق الترتيب الخارجى وما
 ينسب للسكال ابن أبي شريف

(قوله بناء على أنهم أجازوا جر)
 أي فقط والافكونم أجواب
 على القول الأول لا ينافي
 أن فيه أجزا أيضا

(هي أربعة كفارة ظهارة
 و) كفارة (قتل و) كفارة
 (جماع نحر رمضان عمدا
 و) كفارة (عين) وخصال
 الثلاثة الأولى مرتبة والرابعة
 مرتبة مخيرة كما بينت ذلك
 بقول

ظهارة وقت لا رتبة وانما هو صوما كما التغير في الصيد والاذى
 وفي حالف بالله رتب وخيرا - فذلك سبب ان حفظت فبذا
 وقوله رتبوا أي ابتداء وانتهاء وقوله ونعمة أي تقديم العمرة على الحج وقوله وصوما أي كفارة

الجماع فيه وقوله كما التخصير في المبدأ والاذى أى ان ككفارة ذلك مخيرة ابتداء وانتهاء كما كان
الكفارة فيعاقبه مرتبة كذلك (قوله رتبة) اطلاقها على الرقيق مجاز مرسل من اطلاق اسم
الجزء على الكل وهي شاملة للذكر والانتفى اذا فاعوا والخصي على الاصح وقبل لا يجوز لان الخنونة
عيب في المبيع (قوله مؤمنة) أى ولو بتبعية لاصل أو دار أو ماب ويجزى معلق عنه بصفة
كان دخلت الدار فانت حر عن كفارتها وبشرط كونه عند المعلق بصفة الاجزاء فلو قال
اعبد الكافر اذا أسلمت فانت حر عن كفارتها فاسلم عتق لا عتق اولو عتق رتبة الجزى عن
الكفارة بصفة ثم كاتبه فوجدت الصفة اجزاء ان كان وجودها بغير اختيار المعلق ويجزى
مردون وجان ان نفذنا عنه بما أن كان المعلق مؤمرا وأبقى ما لم ينقطع خبره بغير خوف
الطريق ومغصوب ولو لم يقدر على انقراضه من خاصية ان عتق حياته ولو بعد الاعناق والالم
يجزى اعناقه ما ويجزى حامل وان استغنى عنها او يتبعها في العتق ويطل الاستغناء في صورته
ولا يجوز مؤمرا بغيره ولا مستأجرا (قوله قال تعالى) اقام دليلا على وجوب
اعتناق الرتبة المؤمنة في الثلاثة على ما مر وقوله من نسائهم أى زوجاتهم أى مبعدين أنفسهم
منهن (قوله ومن قتل) أى سواء كان مؤمنا أم كافرا ملزما للحكم وكذا المقتول وقوله
مؤمننا ليس يقيد وكذا اخذنا أمثلة العمد وشبهه من باب أولى (قوله لرجل) امه سامة بن مضر
ابن ياضة البياضي وقيل سلمان وابيه سامة لا يضر اذا لا يتعلق به غرض وكان ذلك الرجل عالما
بالمرمة دون الكفارة كإيدل له قوله في بعض الروايات هلكت يا رسول الله وكذا جواب النبي
صلى الله عليه وسلم له سألني اذا لم اهل لا يطر حتى تلزمت كفارة (قوله وقعت على امرأتي) هذا
كتابة عن جماعة اذ هو لازم للوقوع عليها (قوله هل تجزى الخ) تجزى هذه متعدية لفعول واحد
وما موصولة بمعنى الذي أو نكرة موصوفة بمعنى شيئا أو مالا لفعوله ورتبة ما يبدل من ما أو
مفعول لتعنى وعائد ما محذوف تقديره على البدلية ما نعتقه وعلى المفعولية تعنى منه أو به
وانما جاز حذفه على الثاني مع أنه لم يجز عابرا للموصول بشرط حذف العائد الجبر و ذلك لان
محله فيما اذا كان غير متعين للربط وهو هنا متعين له والوجه الثاني وهو كون رتبة مفعولا لالتحق
أرجح ايوافق قوله بعد فهل تجزى ما نظم ستين مسكينا فان ستين مفعول نظم قطعوا ولا يصح أن
يكون بدلا من ما الذي ليس المعنى فهل تجزى ستين مسكينا وبصح كون ما مصدرية فلا يحتاج
لعائد والتقدير فهل تجزى اعتناق رتبة بدليل فهل تستطيع أن تصوم أى الصوم أى فهل تجزى
ما تحصل به الاعتناق ولا يخفى ما في هذا من التكاف (قوله ثم جلس) أى ذلك الرجل وكان - والله
لأنبي صلى الله عليه وسلم وهو واقف (قوله فأتى) بضم الهاء مرة يحتمل أن يكون أفا ذلك هدية
وأن يكون أمرا باحضاره بغيره (قوله بهرق) بفتح الهمزة والراء مكمل ينسج من خواص
الفضل يسع القدر الا أن بخل الفرق بفتح القاف والراء ويقال له الزبيل فانه يسع ستة عشر
رطلا (قوله تصدق بهذا) أى كفر به فالمراد الصدقة الواجبة بقرينة الحال وقوله على أفترأى
أن تصدق به على أحوج منا (قوله ما بين لا يتيمنا) ما نافية بجازية وأهل بيت الله وأحوج خبرها
وبين خبري متعلق بأحوج على أنه حال منه وجاز تقديمه مع أنه معمول للخبر الممتنع التقديم
على الاسم لان الظرف يتوسع فيها لا يتوسع في غيرها قال في الخلاصة

(قوله بغير اختيار المعلق)
فان كان باختياره لا يجوز
لان الكتابة لازمة من
جهة السيد ليس له فسخها
كذا قال بعضهم تأمل (قوله
مبعدين أنفسهم الخ) أنظر
هل هذا داع للتفهم (قوله
دون الكفارة) أى لان
الظاهر من حال السائل
أن يكون جاهلا بالحكم
وهو هنا وجوب الكفارة

(وواجب الثلاث الاول
اعتناق رتبة مؤمنة) قال
تعالى في الاولى والذين
يظهرون من نسائهم الآية
وفي الثانية ومن قتل مؤمنا
خطا الآية وقال النبي صلى
الله عليه وسلم في الثالثة لرجل
قال له وقعت على امرأتي
في رمضان هل تجزى ما اعتنق
رتبة قال لا قال فهل تستطيع
أن تصوم شهرين متتابعين
قال لا قال فهل تجزى
ما نظم ستين مسكينا قال
لا ثم جلس فأتى النبي صلى
الله عليه وسلم بهرق فيه تمر
فقال تصدق بهذا قال هل
أفترأى أن تصدق به الله ما بين لا يتيمنا
أهل بيت أحوج اليهمنا

وسبق حرف جر وظرف كما بي أنتم معنيا بإجازة العلم

ويحتمل أن تكون تسمية وأهل مبتدأ وأحوج خبره وخبره لا يتبها للمدينة واللا بد أن تثنية لآية
وهي الحرة أي الأرض ذات الجارة السود فاللا بد أن الحرة من جاني المدينة الشريفة
المحدودين ما حرمها الشرع (قوله فضلك النبي صلى الله عليه وسلم) أي تعجباً من حال
السائل حيث جاءها لكاملته فأنتم انتقل اطلب الطعام لنفسه وأهله والمراد بفضلك تسمي لانه
صلى الله عليه وسلم كان ضحكة التسمي وحقيقة الفضل في الأصل غير حقيقة التسمي وأما قوله
تعالى فتبسم ضاحكاً لخالق ملة والقول بأنهم مؤكذرونهم (قوله أنيابه) جمع ناب ولكل
إنسان كامل الخلقة اثنان وثلاثون سنناً أربع ثانياً اثنان من فوق واثنان من تحت ومثلها
رباعيات ثم أنياب ثم ضواحك واثنان عشر ضرساً ستة من فوق وستة من تحت وأربع نواجذ
اثنان من فوق واثنان من تحت (قوله اذهب فاطمة أهلك) استشكل بأن الإنسان لا يجوز له
إذا كفر عن نفسه أن يطعم من تلزمه نفقته وأجيب بأن المراد فاطمة أهلك الذين لا تلزمك
نفقتهم أو الذين تلزمك نفقتهم وتستقر الكفارة في ذمتك لا عسارك أو أن هذه خصوصية لهذا
الاعرابي أو أن محل المنع فيما إذا كفر الشخص من ماله وهذا أنكر بهاء عنه صلى الله عليه وسلم
وثاني الأجوبة هو الرابع (قوله وفي رواية) أي في رواية الأولى بيان قدر القدر الذي في العرق
وقوله خمسة عشر صاعاً وهي ستون مثلاً لكل صاع أربعة أمداد (قوله بآيتها) أي في الخطأ
منطوقاً وفي غيره فهو ما بالآلة فيصح قياس غيرها عليها بجامع حرمة السبب وان دفع ما يقال أن
حرمة السبب ليست موجودة في آية القتل وبعضهم جعل الجامع عدم الأذن في كل ويحتمل أن
يكون من باب جعل المطلق على المقيد كما جعل المطلق في قوله تعالى واستشهدوا شهادتين من
رجالكم على المقيد في قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم ومعنى الحمل على المقيد تقييد المطلق
بذلك المقيد فيكون منصوصاً عليه لا مقيداً به وهو غير القياس المحتاج للاركان خلافاً لما توهمه
بعضهم وقول الشارح بالحمل عليه لا يحتمل الأمرين تدبر (قوله سليمة عن عيب) ذكر شرطين
لإبراء اعتناق الرقبة كونهن مؤمنات وكونهن سليمة وباقي منها كون اعتناقها بلا عوض فإن كان به
كان أعطيتي أو أعطاني زيد كذا فانت حر عن كفارتك لم يجز عنها إلا أنه لم يجز الاعتناقها بل ضم
إليه قصد العوض فيقع عتقه تطوعاً وأن لا تكون مستهقة العتق فلا تجزئ المستولدة والمكاتب
كتابة هبة وإن لم يؤت شياً من النجوم بخلاف فاسد الكتابة والمدير فأنه ما يجزئ أن يكون
اعتناقها عن الكفارة فيقبل بغيرها من الرق فلو أعتق نصفي رقية بين عن كفارته جاز أن كان
باقية ما أو باقى أحدهما حر أو يرى إليه العتق ومعلوم أنه لا يكفر بالاعتناق إلا المرأمة الرقيق
فلا يكفر إلا بالصوم لعدم ملكه (قوله عن عيب) انما يدل عن تعبير أصله عن مع أن ذلك يحوج
إلى تضمين سابعة معنى خلية أو متباعدة بخلاف التعبير عن لانه على ذلك التضمين تكون النكرة
وهي قوله عيب واقعة في حيز النفي معني قتم عوماً شمولاً وهو المقصود بخلاف تعبير الأصل
فإن سابعة عليه يكون باقياً على معناه فتكون النكرة في حيز الإثبات فلا نفي العموم المذكور
(قوله يخل بالعمل) أي وإن لم تسلم عما يثبت الرد في المبيع ويمنع الاجزاء عن غرة الجنين اهـ خضر
(قوله ليقوم) أنه لا شرط السلامة وقوله فيتنزع هو نتيجة القيام بالكفاية وقوله وظائف

فضلك النبي صلى الله عليه
وسلم حتى بدت أنيابه ثم قال
اذهب فاطمة أهلك رواه
الشيخان وفي رواية لابي
داود قاضي بهرق فيه غرقدر
خمسة عشر صاعاً وتقييد
الرقبة بالمؤمنة ثابت في الثانية
بآيتها وفي غيره أبا الجسل
عليها (سابعة عن عيب يخل
بالمسألة) ليقوم بكفايته
فيتنزع للعبادات وظائف

الاحرار عطف عام على خاص لشهولة العبادات وغيرها كالفناء وولاية النكاح وعبادة شريح
 المنهج لان المقصود من اعتناق الرقيق تكميل حاله ليتفرغ لوظائف الاحرار من العبادات
 وغيرها وذلك انما يحصل لبقدرته على القيام بكفايته اهـ وبما يقتضيه فساد قول قل ان قوله
 فيتفرغ تقييد العتق وقوله ووظائف الاحرار عطف نفسه به (قوله فياتي) عطف على يتفرغ
 وقوله به اي بوظائف الاحرار ولم يثن حق يرجع للعبادات ايضا لان من اتمها داخل في
 وظائف الاحرار وقوله تكملا لعله لالاتيان به اي لاجل التكميل وقوله وهو اي التكميل
 مقصود العتق اي المقصود منه وقوله لا يتاخر له ذلك اي الاتيان به (قوله فلا يجزى زمن الخ)
 تفرغ على مفهوم اتم ومنطوقه والزمان عاهة في العلم وان تمنعه الحركة وكالزمن الجنين وان
 انفصل بدون ستة اشهر من الاعتاق لانه وان اعطى حكم المعلوم لا يعطى حكم الحى والمجنون
 اذا كان زمن افاقته ثم ارا ان كان علة فيه او لا كذلك اقل من زمن جنونه بخلاف من
 زمن افاقته في ذلك اكثر واستوى فيه الامر ان فيجزى والانغاء كالجنون ان اطردت العادة
 بتكرره في اكثر الاوقات والافلا يضر لان زواله مرجو وبقاءه مخو خيل بعد الافاقة يمنع
 العمل في حكم الجنون ايضا اهـ افاده مـ بـ زيادة (قوله ولا فاقد رجل) اي اوريد او اشل
 احدهما الاضر او ذلك بعمله اضر اربابنا اهـ مـ ر (قوله خنصر وخنصر) خرج ماله ففقد احدهما
 فانه لا يضر وقوله من يد اى او رجل وخرج به ماله ففقداه من يدين او رجلين بان فقد خنصر يد
 او رجل وخنصر اخرى فانه لا يضر وقوله او اغملة من اى او فاقد اغملة من اصبع غيرهما او هو
 الابهام او السبابة او الوسطى وخص الاغملة من اليد ان فقد الاصبع غير الخنصر والخنصر
 مضر بالاولى فعبارة مساوية لقول المحرر وفقد اغملة من اصبع كفقدها اى فان كان فقد
 الاصبع غير مضر كالخنصر او الخنصر فاعلمنا مثله او مضر كالسبابة فاعلمنا مثله ولا يضر فقد
 اغملة من السبابة واطمالة من الوسطى ولا فقد ايامه العلم من الاصابع الاربع (قوله او اغملة
 من ايهام) وكذا من غير الابهام ان فقد اغملة العلم لانه حينئذ كالابهام لبقائه على اغملة اهـ
 قاله مـ ر (قوله ويجزى مـ غير) حكمه باسلامه تبعه على ما مر ولو ابن يوم لانه يربى كبره فهو
 كالمريض يربى برؤس وفقدته في بيت المال وفارق الغرة حيث لا يجزى فيها الصغير بل لا بد من
 المميز لانها حق آدمى ولان غرة الشئ خياره والصغير ليس منه واستشبه كل اجزاء الصغير بانه
 لا يعلم سلامته اذ لا يعرف بطش يديه ولا مشى رجله ولا ابصار عينيه ولا سماع اذنيه واجيب
 بان الحكم بالاجزاء فيه بناء على الاصل والظاهر من السلامة فان بان خلاف ذلك نقض اهـ (قوله
 واقرع) وهو من لانباء برأسه لاداه ومثله اعرج يمكنه تباع المشى بلام شقة بان يكون عرجه
 غير شديد واقرع اعرج معاو اعرج لم تضعف عور بضر عينه السلامة ضعفا يجزى بالعمل واصم
 واخرس يفهم الاشارة وتفهيم عنه لا فرق بين ان يكون خرسه أصليا او عارضا وكذا لا يضر كونه
 أصم آخرس معاو يشترط فيمن ولد آخرس اسلامه تبعه او باشارته المفهومة وان لم يصل والالم
 يجزى عنه وكذا يجزى ان يخدم اى فاقد الشم وفاقد اذنه او اذنيه او اسنانه وكذا المجبوب وعين
 وقرفاء ورتقاء ومجذوم وأبرص وضعيف بطش ومن لا يصح من صفة فاسق وولذنا واحق
 وهو من يضع الشئ في غير محله مع غلبة بقبه وقيل من لا يتفهم بقوله افاده في شرح المنهج ومـ ر
 (قوله يربى برؤس) اي وان لم يبرأ وان مات بعد اعتاقه لاحتمال ان يكون موته مريض آخر بل

الاحرار فياتي به التكميل
 لانه وهو مقصود العتق
 والعاجز عن العمل لا يتاخر
 له ذلك ولا يحصل باعتاقه
 مقصود العتق فلا يجزى
 زمن ولا فاقد رجل او
 خنصر وخنصر من يد او
 اغملة من اصبع غيرهما
 او اغملة من ايهام يد ويجزى
 صغير واقرع ومريض
 يربى برؤس

لو تحقق موته بالمرض الاول اجر في الاصح أما اذا كان المريض لا يرجي برؤه كذا في سئل وقالج
فانه لا يجزي ما لم يبرأ فان برئ تبين اجره لان الغالب البر بخلاف ما لو اعتق أعمى فابصر فانه
لا يجزي التحق يأس ابصاره فكان عوده نعمة جديدة محضة واعترض هذا بما قالوه من أنه لو
جنى على بصره فأخذت دينه ثم عاد استردت لان العمى المحقق لا يزول وأجيب بان العمى هنا
محقق اذ لا داعي للكذب فيه وهناك مطلقون لا يحتمل أن يدعيه من قام به لأجل أخذ الدية اه
أفاده مر هنا الجواب في حواشي شرح البهجة (قوله فان عجز عن الرقبة) أي حساباً لم
ليجدها فاضله عما يكفي موته العمر الغالب على المدفون فان جاوزه اعتبر سنة بسنة أو شرعاً كأن
كان عنده رقيق لكنه محتاج الى خدمته مرض أو كبيراً أو ضخامة مانعة من خدمة نفسه أو
منصب يابى معه أن يخدم نفسه فهو في حقه حبيته كالمردوم وكذا من وجدته يباع بأكثر من
ثمن مثله ولو قايلاً ولا يعدل الى الصوم بل عليه الصبر الى أن يجده بمن المثل وكذا لو كان عنده
ضبعة أو رأس مال تجارة أو ماشية لا يفضل دخالها عن كفاية موته فلا يلزمه بيع ذلك للحصول
رقيق بل يعدل الى الصوم ومن العجز انشرعى أيضاً الرق فاذا كان المدكوف عجزاً لم يلزمه اعتناق
اذ لا يكفر بغير الصوم كما مر واسيدته تحمله ان لم يأذن له فيه كما في الاحرام بالحج والعجز معتبر
بوقت الاداء أي ارادة الانحراج اذ لا وقت لها معين في غير كفارة الظهار على ما مر أفاده في شرح
المنهج ومر (قوله صوم شهرين) فان تكلف العتق أجزأه ولو بان بعد صومه ما أن له ما لا ورثه
ولم يكن عالماً به لم يعتد بصومه فيما يظهر اذ اعتبار ما في نفس الامر ويعتبر ان بالهلال وان نقصا
لانه المعتبر شرعاً ولا بد من تبييت النية كل ليلة وأن ينوي الكفارة ولو لم يعين جهته فلو صام
أربعة أشهر نيته أو عليه كفارة تارفع وظهار ولم يعين أجزأت عنه ما لم يجعل الاول عن
واحدة والثاني عن أخرى وهكذا لانتقاء المتابع ولا يشترط نية المتابع لان الشرط لا يجب
نيته كالاستقبال في الصلاة قاله مر وانما وجب صوم شهرين متتابعين عند العجز عن العتق
هنا دون كفارة اليمين لان القتل ونحوه من الكبائر فغاظ فيه ولا كذلك الحلف بالله تعالى في
الجملة وأيضاً لما كان الحلف بالله تعالى يقع أكثر من غيره فغف فيه ما لم يخفف في غيره (قوله
لما مر) أي من الآية والحديث ويعتبر الشهران بالهلال ما أمكن فان أتكسر الشهر الاول
بان ابتداء الصوم في اثني عشر من الثالث ثلاثين اعتذر الرجوع الى الهلال اه أفاده في
شرح المنهج (قوله ولو بعد ذر) أي يمكن معه الصوم وقوله ~~ككسر~~ أي مبيح للفطر ومثله
خوف المرضع والحامل لا يمكن الصوم مع ذلك في الجملة فهو كفطر من أجله الصوم
وكذا يعمل قوله كرض أفاده مر (قوله ولو كان الاطراف في اليوم الأخير) أي أو اليوم الذي
نسبت النية له نسبه الى نوع تقصير ويقلب ما مضى فلا وان أفاده بغير عذراه أفاده مر
(قوله لا تحوجي) أي في كفارة المرأة عن القتل لانه الذي يتصور منه ان يحول الظهار
وجماع رمضان فانه لا كفارة فيه ما عاينها وأما كفارة اليمين فالواجب فيها عند العجز
عن الخصال الثلاث ثلاثة أيام ولا يشترط فيها الترتيب وبعضهم قال بتصوم شهرين
المتتابعين أيضاً في كفارة الظهار وجماع رمضان بان تصوم عن مظاهر أو جماع في
نهار رمضان ميت قريب لها أو باذن قريبه وردبانه لا يلزمها فيه المتتابع مع ان اللازم

(فان عجز عن الرقبة وجب
(صوم شهرين متتابعين)
لما مر) (ويقطع المتابع
بالافطار ولو بعد ذر)
ككسر ومرض فيجب
الاستئذان ولو كان الافطار
في اليوم الأخير وتعتبر
بذلك أولى ما عاينها (الأنحو
حيض) كنفاس فلا يقطع
به المتابع

(قوله ولا يشترط فيه الترتيب)
الاولى المتابع

لأنه كوراصالة لا طعام والصوم منها بدل عنه ودخل في نحو الخبز والنقاس الجنون
 إذ لا اختيار للشخص فيه ومثله الأغنام المستغرق وتخلل عيد الفطر أو الصوم واجب لاستئناف
 الشهرين ولو صلح رمضان بقية الكسرة أو بغيره لم يطل صومه ولو قطع الشهرين استأنف
 ثم أذهمه كصوم يوم واحد أو وطاق الظاهر فيه ما لا يصح ولم يستأنف اهـ (قوله اضرورة
 من به ذلك لا فطار) أي لأنه لا يجوز منه شهر غالباً وتسكينها بالصبر أسن اليأس خطراً اهـ م ر
 (قوله ومحل) أي محقق عدم انقطاع التتابع بالحيض وقوله إذا لم يكن اهـ إعادة الخ وذلك كثير
 في الحيض كما إذا كان دورها ثلاثين كالمعالي وأما في النقاس فقال البغوي في تعليقه إذا
 أفطرت بعد النقاس فإن شرعت في الصوم في وقت يكمل اهـ من شهر في حال الصوم واجب
 الاستئناف وإن شرعت في الشهر السادس في زمن الحبل فولدت قبل تمام التسع لم يجب لانها
 معذورة لأن الغالب أن الوضع يكون بعد تسعة أشهر اهـ (قوله والا) أي بأن اعتاد
 الانقطاع شهرين فأكثر شرعت في وقت ينقطع الحيض فانه ينقطع التتابع به اهـ أفاده م ر
 (قوله فان عجز) المكفر أي لمرض يدوم شهرين ظناً بالعادة الغالبة في مثله أو بقول الأطباء
 ولا وجه إلا كثرة بقول عدل منهم أو لشدة شدة أي لا تختمل عادة ولو لم تبج القيمة فيعياضها
 ويؤيده تمثيلهم اهـ بالشبق ولو كان يقدر على الصوم في الشتاء فهو دون الصيف فله العدول
 إلى الطعام الجزء إلا أن عن الصوم كما لو عجز عن الاعتاق إلا أن وعرف أنه لو صبر قدر عليه
 فيجوز له العدول إلى الصوم كما اقتضاه كلامهم اهـ م ر (قوله عن صوم الشهرين) أي أو عن
 التتابع كما في المنهج (قوله أطعام ستين) أي تمليكهم وأثر التعبير بالطعام لأنه لفظ القرآن
 ولا يجزئ حقيقة الاطعام بقياس الزكاة لا كتماناً بالدفع وإن لم يوجب لفظ تمليك أفاده م ر
 وبموجب عن اعتراض المؤلف على المنهاج في تعبيره عن المال ما عبر به هنا حيث قال وتجب يرى
 بركات أولى من قوله كفاً بالطعام لاخراج ما لو غداهم أو عشاهاهم بذلك فانه لا يكفي (قوله ستين
 مسكيناً) أي أهل زكاة والمسكين شامل للفقير ككفاً كما تقر في قسم الزكاة واختير التعبير
 بالمسكين تأسيه بابالكتاب العزيز خروج باهل زكاة غيره فلا يجزئ دفعها للكافر ولا هاتمي
 ومطلبي ولا ملوا اليهم ما ولا من تلزمه مؤتمه ولا الرقيق لانها حق الله تعالى فاعتبر فيها احسان الزكاة
 وأما خبر فاطمة أهلك فقول اهـ شرح المنهج وعند الحنفية الاسلام ليس بشرط في أخذ
 غير الزكاة ككفاً وتذرو صدقة فطر (قوله لكل منهم مد) أي يكفي أن يملكهم حيلة الامداد
 فلو جمع الستين ووضع الطعام بين أيديهم وقال ملكة لكم هذا وان لم يقل بالسوية فقبولاً أجراً
 وأهم في هذه القسمة بالتفاوت بخلاف ما لو قال سخذو ونوى الكسرة فانه انما يجزئه ان أخذوه
 بالسوية والام يجزه الامن أخذوا لا دونه ويفرق بين هذه وتلك بأن المالك تم بالقبول الواقع به
 التساوي قبل الاخذ وهذا لا يملك الا بالاختلاف شرط التساوي فيه اهم من قال قبيل ذلك ولا
 يكفي أقل من الستين حتى لو دفع لواحد ستين مد في ستين يوماً لم يجز اهـ وحاصل الفرق المذكور
 أنه بمجرد قبولهم ملك كل منهم مد فاعراضه عن بقية مد ذلك فيما اذا حصل تفاوت لا يضر
 (قوله لما مر) أي من الآتي حديث حيث قال فهل نجد ما طعام ستين مسكيناً (قوله المجزئ
 في الفطرة) كبر وشعبه وأقط وابن فلا يجزئ لهم ودقيق وسويق اهـ شرح المنهج قال م ر بأن

اضرورة من به ذلك
 لا فطار ومحل إذا لم يكن
 اهـ إعادة فخلو في المدة عن
 الحيض والنقاس والا
 فينقطع سـ ما التتابع
 (و) ان عجز عن صوم الشهرين
 وجب (اطعام ستين
 مسكيناً لكل) منهم (مد)
 لما مر (من غالب قوت
 الباش) المجزئ في الفطرة
 (الافى القتل فلا اطعام
 فيه)

(قوله وتخلل عيد الفطر)
 اهـ ل صورته أن يصوم
 رجب عن الكسرة ثم
 يحصل له الجنون الى يوم
 عيد الفطر ففضل يوم عيد
 الفطر مضر فليجوز (قوله
 بالشبق) وهو الاختيار
 الى التسكاح الكثير حيث
 كان لا يقدّر على عدم
 التسكاح يباح له الاطعام

يكون من غالب قوت محل المكفر في غالب السنة كالاقط ولولبليدي والعبرة ببلد المؤدى عنه
لا المؤدى اه و يعلم من قوله في غالب السنة انه لا يعتبر قوت وقت الوجوب ولا وقت الانحراج
كما قيل اه (قوله اقتصارا على الوارد فيه) أي من الاعتناق ثم الصوم وقضية التعليل
المذكور أن الكفارة لا يدخلها القياس بل المتبع فيها النص وأما قول ابن السبكي في جمع
الجوامع ومنعه أي القياس أبو حنيفة في الحدود والكفارات والرخص والتعذيرات اه
المقتضى كون الصحيح عنده الجواز في الكفارات فلا يرد على ما قاله الفقهاء لانه لا يلزم من كونه
صحيحا في الاصول أن يكون صحيحا في الفرع وقد يتخالفان في مسائل كثيرة (قوله وحمل
المطابق) جواب عما يقال من أن المطابق وهو آية الظهار وقاع رمضان المذكور فيه ما ذكره فليس المراد
بالمطابق اللفظ المفرد الدال على المسامحة بل المقيد (قوله انما يكون في الاوصاف) أي المتوابع
كالايمان الذي هو وصف للركبة وقوله لا في الاصول أي الخصال المستقلة كالاطعام فانه
خصلة مستقلة من خصال الكفارة قال في شرح المنهج كما حمل مطلق البدن في التعميم على تقييدها
بالموافق في الوضوء ولم يحمل ترك الرأس والرجلين فيه على ذكرهما في الوضوء اه لا يقال
الموافق ليست وصفا للبدن لانه قول المراد بالوصف التابع كما مر ولا شك أن الجزئية تابع لأكمله
(قوله وحمل ذلك) أي عدم الاطعام في القتل وقوله في الحياة أي في حال حياة المكفر (قوله
أخرج) بالبناء للمفعول ومد بالرفع نائب فاعله (قوله لكن لا بدلا) أي عن العتق بل فدية
مستقلة والوارث مخير بين ذلك وبين الصوم لان الامداد لو كانت بدلا عن العتق وأخرجها ثم
قد وعليه بعد ذلك لزمه مع انه لا يلزمه حيث قد كالأطعم لهجه عن صوم رمضان ثم قد روي
الصوم فانه لا يلزمه صوم ما أطعم عنه (قوله وواجب الاخيرة وهي كفارة اليمين الخ) سميت
بذلك لاسمها الذنب كما مر فان كان عقد اليمين طاعة وحلها معصية كوالله لا أذن فان رني
كفرت اثم الحنت وان كان عكسه كوالله لا أصلي فان صلى كفرت اثم اليمين وان كان العتق
والحمل مباحين كوالله لا ألبس هذات لعلقت الكفارة بهما وهي بالحنث أحق لاسمها قرار
وجوبها به ولو كذب في ايمان القسامة وجب عليه خمسون كفارة أو في ايمان الظهار وأربع
اه أفاده الزيادة (قوله اطعام عشرة مساكين الخ) فلا يجوز أن يطعم دون عشرة ولو في
عشرة أيام ولا أن يطعم عشرة كل واحد دون مد ولا أن يطعم خمسة ويكسو خمسة اه أفاده
مروى بكفي الاطعام ولو من الكافر لان عيته منه قد يتخالف نذره (قوله مساكين) أي أو
فقراء لانهم أسوأ حالا منهم أو البعض والبعض اه مغاوي (قوله من غالب قوت البلد) أي
من جنس الفطرة كما مر والمعتبر غالب قوت بلد المكفر فلو أذن لاجنبي في أن يكفر عنه اعتبر
بلد المأذون له لا الاذن ولا بنا فيه أن قياس ما في الفطرة اعتبار بلد المكفر عنه لان تلك
طهارة للبدن فاعتبر ببلده ولا كذلك هذه اه م (قوله مما يعتاد لبسه) ولو فروة أو قيصا بلا كم
أو عمامة وان قلت أو أزار أو معة أو رداء لا يخو خف مما لا يسمى كسوة كدروع من حديد
وقفازين وهما ما يلبسه لان لليدين ويحشيان بقطن ومنطقة وهي ما تشد في الوسط وجوارب
وتسكة وخاتم وتبان لا يصل للركبة وبساط وحميان وفوب طويل أعطاء لعشرة قبل تقطيعه

اقتصارا على الوارد فيه
وحمل المطابق على المقيد
انما يكون في الاوصاف
لا في الاصول وحمل ذلك في
الحياة فلو مات قبل الصوم
أخرج عن كل يوم مد يمكن
لا بدلا بل فدية كما إذا فات
صوم رمضان (وواجب
الاخيرة) وهي كفارة اليمين
(اطعام عشرة مساكين)
لكل منهم مد (من غالب
قوت البلد أو كسوة من)
مما يعتاد لبسه

(قوله أي عن العتق)
الاولى عن الصوم (قوله
أو في ايمان الظهار) لعله
الاعيان (قوله لا الاذن)
الاوجه كما في آخر عبارة
مر أن اليمين تليد الاذن
فحينئذ لا فرق بين ما هنا
وما تقدم سابقا

بينهم لانه قوب واحد وفيه فارق مالم وضعه - م عشرة امداد وقال مديكتكم هـ ذابا السوية او
 أطلق لانها امداد مجمعة فكل هـ لا تجزئ والجلود ان اعتيد اسم الجرائد والاذلا هـ من
 شرح م رمع متن المنهج (قوله كعرقية) اعترض بأن العرقية التي يجعل على الرأس كالقاروق
 والمخوذة والطاقيسة والطربوش لا تكتفي وأجيب بأن المراد به ما يجعل في نوة رأس النساء
 يقال له عرقية أو ما يجعل على الدابة تحت السرج ونحوه يسمى بذلك لانه يقيمها من العرق هـ
 قاله م (قوله أو مندبل) المراد به المندبل الصغير الذي يجعل في اليد كما قاله م وكان شقة
 التي تشتري من مولد السيد البدوي رضي الله تعالى عنه وقيل المراد به ما يجعل على العمامة
 المسمى بالطرحه وقيل المراد به العمامة كما هو اصطلاح أهل خراسان وكل ذلك يصح ارادته
 هنا (قوله ولو ملبوسا) أي وان كثرت أسمه وقوله لم تذهب قوته أي باللبس بخلاف ما ذهب قوته
 به ومنه ما همل النسخ الذي لا يقوى على الاستعمال ولو جديدا هـ م (قوله أولم يصلح
 للمدفع له) كقصاص صغير وعمامة وازار وسراويل كبيرة وسرير لرجل هـ شرح المنهج
 قال م ولو متجنب الـ كن يلزمه اعلامهم به لتلاصقوا فيه وقضيته ان كل من أعطى غيره
 مديكا أو عارية فوباشا به نجس حتى غير معفو عنه بالنسبة لاعتقاد الأخذ وجب عليه
 اعلامه به حذرا من أن يوقعه في صلاحه فاسدة ويؤيده قوله م من رأى مصلحيا به نجس غير معفو
 عنه أي عند لزومه اعلامه به وفارق التبيان السراويل الصغيرة بأن التبيان لا يصلح ولا يبعد
 سائر عورة صغيرة فضلا عن غيره فان فرض أنه بعد استر عورة صغيرة والسراويل الصغيرة هـ
 (قوله أو تحرير رقبة) هي أفضل الخصال الثلاث وان كان زمن غلاء خلافا لابن عبد السلام
 قاله م ولذا قدمها في المنهج كاصلة ولم يرتكب ذلك هنا موافقة لقريب الآية (قوله بقيد
 زنته الخ) من المعلوم أنه يعتبر بجميع ما تقدم أيضا من القدرة على العمل وغير ذلك فله خص
 الايمان لانه أعظم الامور المعتبرة في الرقبة (قوله فان عجز عن ذلك) أي عن كل من الثلاثة
 بغير غيبة ماله كرق فلو كفر سيد الرقيق عنه بغير صوم لم يجز ويجزى به عدم ماله بالطعام والكسوة
 لانه لا رقي بعد الموت وله في المكاتب أن يكفر عنه بما يذنه وللمكاتب أن يكفروا بما يذنه سيده
 أما العاجز بغيبة ماله ولو فوق مسافة القصر فكفر العاجز لانه واجد فينظر حضور ماله فان
 كان له رقيق غائب تعلم حياته فله اعتناقه في الحال فان كان العاجز أمة فعل سيدها لم تصم
 الاباذنه وان لم يضرها الصوم في الخدمة وكذا غيرها من أمة لا تحمل له وعبد والصوم يضره أي
 غيرها في الخدمة وقد حنت بلاذن السيد فانه لا يصوم الاباذن وان أذن له في الخلف فان أذن له
 في الخلف صام بلاذن وان لم ياذن له في الخلف والمبعض كالخرفي غير الاعتاق لعدم أهليته
 لاولاد فادعى شرح المنهج (قوله ولانه الخ) الضمير للشأن ولانه بدى فيها بالخلف في الآية
 بخلاف غيرها قاله ذل (قوله أي لم تستقر) دفع بذلك ما يقال انه قد ثبتت وقرأهم ابن مسعود
 فافاد أن المراد به عدم نبوتها عدم استقرارها وقد يقال الاستقرار مراد في الثبوت لأن
 يقال المراد به الاستقرار ولو عبر به لكان أولى (قوله استقرت) أي الخصال كلها في ذمته مرتبة
 على المعتمد فيها وقيل المستقر هو الخصلة الأخيرة وقيل إحدى الثلاث وقيل كلها الأخيرة وقوله
 فاذا قدر على خصله فعلم أي أو أكثرها مراتب لا يقال لو استقرت في ذمته لا من النبي صلى الله

كعرقية ومندبل ولو
 ملبوسا لم تذهب قوته أولم
 يصلح للمدفع له (أو تحرير
 رقبة) بقيد زنته بقوله
 (مؤمنة) لا آية في كفارته
 اطعام عشرة مساكين
 مع ما صرح من حمل المطاق
 على المقيد (ف) ان عجز عن
 ذلك وجب (صوم ثلاثة
 أيام ولو من شرفة) لا إطلاق
 الآية ولانه لما خفف
 هنا بقوله الممدد خفف
 بالثلاثة وأما قراءة في أيام
 ثلاثة أيام متتابعات وان
 كانت شاذة والشاذة كغير
 الواحد في وجوب العمل
 فلم تثبت أي لم تستقر
 لكونه انقضت (تمة)
 لو عجز عن خصال الكفارة
 استقرت في ذمته فاذا قدر
 على خصله فعلمها

عليه وسلم لا عرايب باخراجه بعد لانه قول لو سلم عدم أهميته فتأخير البيان الى وقت الحاجة
وهو هنا وقت القدرة جائز ولا يتبعه من العتق ولا الصوم فلا أثر للقدرة على بعض أحد هما فلو
أراد أن يعتق نصف عبده ويصوم شهر الم يصح بخلاف الاطعام فلو وجده بعض مدها خرج
ويبقى الباقي في ذمته يخرج منه اذا أيسر فلو قدر به مدها خراج ذلك الم بعض على غير الاطعام
كالرقبة أو الصوم لم يجب الايمان به لانه متى شرع في خصه لم يقد على أعلى منه الم يلزمه
الاتقان اشروعه في المقصود لكن يندب له ذلك وبمسألة قد روي في الشورى يرى هنا انما
استقرت الكفارة في ذمته عند الجزل لان حقوق الله تعالى المالية اذا جاز عنها وقت وجوبها
فان كانت لا بسبب من العبد كركاة الفطر لم تستقر أو بسبب منه استقرت سواء كانت على
وجه البذل كجزاء الصيد وقديمة الخلق أو لا ككفارة الظهار والقتل ويؤخذ من استقرارها
في ذمته انه في صورة الظهار لا يطل حتى يكفروه وهو لما تقدم ان خاف الله من جازها لوط ولكن
يقدر وما يدفع عنه خوف العنت ولوترل جميع الخصال مع القدرة عوقب على أدائها أو فعله
الجميع أثيب على أعمالها فرضا الباقي يقع له فلا يجوز له الجمع ان لم يعتق ان جميعها واجب
عليه مع علمه والا فلا يجوز لانه استمر على الشارع بل لا يسهل تكفيره بذلك ومثل ما ذكر
مالو جمع بين الوضوء والتميم فقد المأثمرا كبريدان تيم ثم تجشم المشقة وتوضأ أما اذا تيم
لفقد المأثمرا فلا يصح

• (باب القدية) •
(هي ثلاثة أنواع) النوع
(الاول مد) يجب (لا فطار)
من الصوم في رمضان (الحمل
أو رضاع)

• (باب القدية) •

شروع في رابع الاشياء المذكورة مع الزكوة هي من جملة الكفارة الا ان ما تقدم يقال له
كفارة عظيمة وهذه كفارة صغيرة ومخففة ويتركان في أن الاولى لا تجب الا عن ذنب غالباً
ليخرج القتل خطأ بخلاف الثانية وهي تكون في الصوم والحج وحيت وجبت في الشرع
فهى مقدرة بعد القدية الاذى فمدين وعلى التراخي الا اذا كانت بسبب تعدى به كأن تدرصوم
الدهر فانسد يومها تديانها فأنجب فوراً وسميت قدية لانه الملقى عليه هم او هي كالكفارة جارية
في حق المؤمن خلال العبادات ان لم يكن اثم والا كفرته (قوله ثلاثة أنواع) أى مدومدان ودم
وذكر من النوع الاول متناوئاً ثم حاشى عشر سنة متعاقبة بالصوم وستة بغيره ومن الثاني ستة
ومن الثالث ستة عشر بجملة ذلك أربع وثلاثون وبعدها ثلاثة أنواع نظار الغالب فلا يشاقى
ما سبق أى في كلامه من أنها تكون عن قطع نبات لا يساوى مدا وعن إزالة شجرات كثيرة غير
متوالية فانه يلزمه أمداد بحسبها (قوله مد) وهو رطل وثلاث وهو نصف قدح بالكيل المصرى
والمعنى بالكيل لا الوزن وانما قدر به استظهارا كما مر (قوله في رمضان) متعلق بالافطار أو
بالصوم أى الصوم الكائن في رمضان وخرج به الكفارة والندوة وقضاء رمضان فلا قدية للافطار
في شئ من ذلك (قوله الحمل) أى من فوج أو سيد أو شبهة أو زنا ولو بغير آدمى وقوله أو رضاع
أى ولو كان الرضيع حراً ياتبعه الاحد أبو به لانه معصوم اذا يحرم قتله أو كان غير آدمى فاذا
استوجرت امرأة لارضاع سفلة كان حكمها كذا ذكر ولا فرق في الرضع بين أن تكون أمماً أو
مستأنسة أو متطوعة وان وجد مع المستأنسة أو المتطوعة مرضعة مطهرة أو صالحة لا يضرها
الارضاع ولا بين أن تكون هى والحامل مسافرتين أو غير يرضتين ثم ان افطارها لا جيل السقر

(قوله وعن إزالة شجرات
الحج) هو داخل في النوع
الاول تأمل (قوله لاحد
أبويه) اهل الاولى حذف
أحد

أو المرض فلا فدية عليهم ما وكذا ان أطلقنا في الأصح بخلاف ما لو أفطر فالاجل الحمل أو الرضاع
فحبب ثم الكلام في الحرمة أما الفدية فلا فدية عليهم قبل العتق وكذا ابتداء على الوجه فلا تستقر
في ذمة تابل الواجب عليهم بمجرد القضاء في جميع الصور وفطر كل من الحامل والمرضع لاجل
ما ذكرنا من أن واجب ان خيف نحو هلاك الولد ولا تفتد القديرة بتعدد الاولاد لانهم يبدل
عن الصور بخلاف الفدية لانها فدية عن كل واحد أفاده مرفى في شرحه بزيادة ولا عبرة بما
قاله بعضهم من أن يفتد بالابن فيموت الولد والمراد خوفهم على الولد فقط فان خافوا على أنفسهم ما
فقط أو مع ولدهم فلا فدية ويجب القضاء وانما وجبت عليهم ما القديرة في الاولى لان فطرهم ما
تابع غير محتاجين اليه فان قيل اذا خافوا على أنفسهم ما مع ولدهم ما فطرار تنق به شخصان
فكان ينبغي القديرة أيضا أجيب بان الآية وهي قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو سافرا
في عدم القديرة فيما اذا أفطرنا خوفا على أنفسهما فلا فرق بين أن يكونا خوف مع غيرهما
أولا ان يصدق على من أفطرنا خوف على نفسه وغيره انه أفطرنا خوف على نفسه وكالحامل والمرضع
في هذا التفصيل من أفطرنا لا نقاد مشرف على هلاك بفرق أو غيره ولم يمكن تخايفه الا بالافطر
سواء كان آدميا معصوما أو غيره آدمي كغيره من محترمي بخلاف المال ولو اغتصبه فافطر
للخوف على المشرف فقط وجب عليه القضاء والقديرة أو للخوف على نفسه أو نفسه والمشرف
وجب القضاء فقط (قوله فيهما) أي الحمل والرضاع فالمراد بالولد ما يشمل الحمل ولو زاده كان أولى
اذ الحمل لا يطلق عليه ولد الا مجازا (قوله قال ابن عباس انه انصحت) هذا جواب عما قال ان
من يطيق الصوم يجب عليه ولا يكفيه القديرة وحاصلة أنها منسوخة ومعناها أنه كان في ابتداء
الاسلام التخيير بين الصوم والقديرة من غير قضاء اشقة الصوم عليهم بعدم اعتيادهم له كما يصرح
بذلك آية فمن تطوع خير فهو خير له وأن تصوموا خير لكم ثم نسخ كل من الآيتين بقوله تعالى فمن
شهد منكم الشهر فليصمه الآية حتى الحامل والمرضع فان التخيير في حقهما باق الا أنه يلزمهما
عند المفطر القضاء زائدا عما كان عليه أول الاسلام فهو رخصة وعزيمة في حقهما باعتبارين
ولزوم القضاء لهما ما أخرجه من القياس على المريض كما ساقى في باب الافطار في الصوم وتقييد
القديرة في حقهما بانطوف على الولد وحده ما أخرجه من العلة العقلية وهي انه فطرار تنق به
شخصان ولم يقرن به مانع من الخوف على أنفسهم ما وقيل ان الآية محكمة أي غير منسوخة
لكم لمؤولة فقبل ان النفي مقدر أي لا يطيقونه لا يقال لا قرينة على ذلك لانه قول لا مانع من
وجود قرينة حالبة عند النزول فهم من ساد ذلك ولا يضر عدم بقائهم كما قاله سم وعلى هذا فليس في
الآية تعرض لحكم الحامل والمرضع وقيل المعنى يطيقونه في الشباب ثم يجوزون عنه في الكبر
وقيل معنى يطيقونه انهم يكافونه فلا يطيقونه بدليل قرينة يطيقونه بتشديد الواو فان معناه
ما ذكر (قوله عنه) أي عن ابن عباس (قوله وتستثنى) أي من الحامل والمرضع فقوله لتصيرة
أي الحامل والمرضع المتصيرة اذا أفطرنا خوفا على الولد وحده أو لا نقاد مشرف على هلاك على
ما مر (قوله فلا فدية عليهما) أي اذا أفطرت ستة عشر يوما فاقبل فان أفطرت أزيد من ذلك
وجبت القديرة لما زاد لانها أكثر ما يحتمل فسادها بالحيض حتى لو أفطرت كل رمضان لمهام

أي الخوف على الولد فيهما
أخذ من آية وعلى الذين
يطبقونه فدية قال ابن
عباس انه انصحت الآية
حق الحامل والمرضع رواية
البيهقي عنه وتستثنى
المتصيرة فلا فدية عليهما

(قوله بخلاف المال) أي
اذا أفطرنا خوف عليه فلا
يلزمه الا القضاء ولا فدية
عليه شيئا

القضاء فدية أربعة عشر يوماً عليه الجلال الباقي اهـ شرح مروه هذا إذا كان
 رمضان كاملاً فإن كان ناقصاً وجب عليه فدية ثلاثة عشر يوماً (قوله للشك) أي في وجوب صوم
 ما أفطرته في رمضان عليه باحتمال حيفها (قوله أو كبر لشخص) أي بأن صار شيئاً هراماً
 لا يطبق الصوم في زمن من الأزمان والأزمنة ايضاً فيمّا يطبقه فيه ومثله كل عاجز عن صوم
 واجب سواء رمضان وغيره لزمانة أو مرض لا يرجى برؤه كما سيأتي أو مشقة شديدة تلحقه ولم
 يتكافه ثم الفدية واجبة عن كل من ذكر ابتداء لا بدلاً عن الصوم لأنه لم يخاطب بالصوم ابتداءً
 بل بالفدية وبه فارق نظيره في الحج عن معصوب قدر بعدلانه خو طوب بالحج ابتداءً وانما جازت
 له الانابة للضرورة وقد بان عدمها ولأن الحج رخصة العمر فأى زمن قدر عليه فيه وقته موجود
 ولا كذلك الصوم فإن تكلم من ذكر الصوم فلا فدية عليه كالأول تكلف من سقطت عنه الجمعة
 حيث أجزأته عن واجبه لكن تكلفه الصوم حرام وإن أجزأه لأن الفرض أنه يحصى له به مشقة
 شديدة ولا ينعقد نذر صوم ما ذكر من حرمة ولو أخر من ذكر الفدية عن السنة الأولى لم يلزمه
 شيء للتأخير وكذا الحامل والمرضع وإيس لمن ذكر ولا للعامل والمرضع تهجيل فدية يومين
 فأكثر ولهم تهجيل فدية يوم فيه أوفى لباته أفاده مـ بزيادة وإذا قدمها في ليلة صدق عليه أنه
 قدمها على السببين معا وهو ما طوع الفجر والعجز عن دفعه على القاعدة المتقدمة في تهجيل الزكاة
 فتكون أغلبية هكذا قاله الرحاني وفيه نظر لأن العجز بالكبر نحو المرض حاصل والاصل
 استقراره فلم يتقدم الأعلى سبب واحد وهو طوع الفجر (قوله من قام به الحج) من فاعل يطق
 والضمير في به عائد عليها وفي قام عائد على الكبير والصوم مقعول وانما ذكر الفاعل ولم يقل بأن لم
 يطق الصوم لدفع توهم بناءً يطق للعجز عن طوع الفجر والصوم نائب فاعله وفيه شبهة نظر لما يلزم عليه
 من تصوير عذر الكبير بعدم الاطاقة مطلقاً ولو عن غير كبروذ كفاعل الكبير معنى بقوله لشخص
 لدفع توهم أن الكبير لا يثني بقرينة ما قبله فأشار به كل إلى فائدة لم تكن في الأصل وإن كان
 حذفها كما في شرح الأصل لا يخل للعلم بالفاعل من المقام (قوله لا يرجى برؤه) أي بقول عدلين
 من الأطباء أو عدل عند من اكتفى به في جواز التيمم للمريض كما مر فلو برى به ذلك ولو قبل
 إخراج الفدية على المعتمد لم يلزمه القضاء كما مر ومثل المريض الذي لا يرجى برؤه من حصل له
 مشقة بعدم أكل العرش أو الأفيون لاعتياده ذلك في فطره ويطعم عن كل يوم مداً وهذا من
 المسائل التي يجب كتمها عن العوام (قوله وتأخير قضاء) من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف
 الفاعل وهو الحر على حد لا يسأم الإنسان من دعاء الخير أما القن فلا فدية عليه ولو بعد عتقه
 على الأقرب كما مر عن مـ (قوله من رمضان) أي وإن أوجب فطره كفارة على المعتمد دلان
 الفدية للتأخير والكفارة له تلك حرمة الصوم فإن قلت الصلاة أفضل منه ولا يلزم بتأخيرها شيئاً
 قلت اقتصر وافي ذلك على الوارد من غير قياس أكثرهما وانما جاز تأخير قضاها إلى ما بعد صلاة
 أخرى مثلاً بل إلى سنين لأن تأخير الصوم إلى رمضان آخر تأخير إلى زمن لا يقبله ولا يصح فيه
 فهو كتأخير عن الوقت بخلاف قضاء الصلاة فإنه يصح في كل الأوقات اهـ قال الشوبري
 نقلاً عن الأيعاب (تنبيه) * لو شك في رمضان الذي فاته تعدياً أو بعد زهول كان تاماً أو ناقصاً
 فهل يلزمه التمام ليبراً يبين أم يكفي الناقص لأنه المتيقن كل محتمل لكن رجح الأذرع الثاني

لشك (أو كبر) لشخص
 بأن لم يطق من قام به الصوم
 ومثله مريض لا يرجى برؤه
 (وتأخير قضاء) صوم يوم
 من رمضان

(قوله والاصل استقراره)
 أي مع كون هذا الأصل
 قريباً فلا يرد امتناع تهجيل
 فدية يومين لبعده هذا
 الأصل فيه

وفرق بينه وبين ما مر في الفوائت بأنه ثم يفتن شغل الذمة به فلا بد من البقن وهنالم يفتن
 شغل ذمته يوم الثلاثاء قال بل الكلام في صحة القضاء عنه ما قدم جزم النية للشك في لزومه
 اهـ (قوله بلا عذر) متعلق بتأخير فلا بد أن يكون التأخير بلا عذر وأما فوات ذلك اليوم فلا
 فرق فيه بين أن يكون بعد ذراولا وأما قوله في الحديث لمريض فليس يقيد بل مثله ما إذا أفطر بلا
 عذر من باب أولى (قوله الى رمضان آخر) بالتنوين مصر وفا لانه كثرة إذا المراد به غير معين
 بدليل وصفه بالشكورة وهي آخر فزالته منه إحدى العلتين وهي العلية وبقاء الالف والنون
 الزائدين لا يقتضي منه من الصرف قال ابن مالك كذا حاوي زائدي فعلا ما أي علم
 حاوي الخ وكذا يقال في الحديث قال قل لو قال عن رمضان لكان أولى لانه المراد ويدل له
 الحديث المذكور اهـ ويانه أن معنى تأخيره الى رمضان أنه لم يحصل قضاء حتى دخل رمضان
 ومقتضى ذلك أن رمضان وقع فيه قضاء وليس كذلك لانه لا يقبل الصوم غيره وأجاب المحشي
 بقوله وقد يقال انه اكتفى باللازم لانه يلزم من تأخيره اليه تأخير عنه لان رمضان لا يقبل غيره
 ولو قضا عنه وافظ الحديث موافق لكلام المصنف اهـ وأقول الايراد مدفوع من أصله لان
 معنى تأخيره الى رمضان أنه لم يحصل قضاء في أثناء السنة حتى دخل رمضان فيبين بدخوله لزوم
 القدية وليس المراد أنه الى رمضان فانه قضى فيه حتى يرد انه لا يقبل القضاء وأن الاولى أن
 يقول عن رمضان لان ذلك يقتضي انه لا يلزمه القدية إلا بتأخير القضاء عن رمضان مع أن
 المقتضى للزومها مجرد دخول رمضان وان لم يكن الزمن قابلا للقضاء وهذا في حق الحى أما
 الميت فلا يشترط في لزوم القدية له دخول رمضان فلو كان عليه عشرة أيام وأخر الى أن بقى من
 شعبان خمسة أيام مثلا لم يلزمه خمسة امداد حالا ولا يتوقف على دخول رمضان وقول
 به ضم خمسة عشر عشرة منها الاصل الصوم وخمسة للتأخير لانه لو عاش لم يمكنه الا قضاء خمسة
 اهـ صحيح في ذاته لكن كلامنا في قدية التأخير فقط وهي الخمسة فالمناصب الاقتصار عليها (قوله
 من أدرك رمضان) جعل الشخص في أول الحديث مدركا لرمضان وفي آخره بالعكس لان كذا
 مدرك لا آخر وقوله صام الذى أدركه أى رمضان الذى أدركه (قوله اكن ضعفه الخ) ولا
 يلزم من ضعفه ضعف الحكم اما لكونه روى من طريق آخر صحيح أو أن هذا دليل آخر غيره
 وعبارة من تلحقه بغيره ضعيف لكنه روى موقفا على راويه باسناد صحيح ويؤيده اتفاق سنة
 من الصحابة ولا يخالفهم اهـ (قوله ويتكرر المذ) قال في شرح المنهج فلو أخر القضاء
 المذ كور أى قضا رمضان مع تمكنه حتى دخل رمضان آخر فبات أخر من تركه اكل يوم
 مدان مدلا لقوات ومد للتأخير ان لم يصم عنه والواجب منه واحد للتأخير اباختصار (قوله
 بتكرار السنين) لان الحقوق المالية لا تتداخل بخلافه في الكبر وفحواه عدم التقصير اهـ شرح
 المنهج ويشترط أن يكون التأخير في كل سنة بلا عذر ولا يكفى عدم العذر في السنة الاولى
 كما استقر به عرس وقرره شيخنا عطية وتلخص من كلام المصنف أن القدية تجب بفوت
 الصوم وبفوت وقته وتأخير القضاء فالاول لمفطر اكبر أو مريض لا يرجى برؤه والثاني للعامل
 والمرضع وما في عناءهما من منقذ مشرقا على هلاك والثالث ما في المسئلة الأخيرة (قوله أما
 تأخيره بعذر) أى سواء كان الفوات بعذر أم لا كما مر ومن العذر النسب والجهل فلا قدية

(بلا عذر الى رمضان آخر)
 تلزم من أدرك رمضان
 فافطر لمريض ثم صوم ولم يقضه
 حتى أدركه رمضان آخر
 صام الذى أدركه ثم يقضى
 ما عليه ثم يطعم من كل يوم
 مسكينا أو راه الدار قطني
 واليه فيمكن ضمه فانه
 ويتكرر المذ بتكرار السنين
 أما تأخير غيره بعذر كأن
 استقره سائر أو مريض
 حتى دخل رمضان آخر فلا
 قدية عليه

(قوله رمضان آخر) هو
 مصروف لانه غير معين
 وانظر ما الفرق بينه
 والاول وغاية ما يقال
 الاول مقصود منه الشهر
 الذى ليس تقبله المدرك
 بعينه بخلاف الثانى فانه
 يتناول ما بعده لا الى نهاية
 فتكرر اكن فارة بكل
 رمضان باقى بعد الاول
 فهل يكفى هذا في منع
 الصرف حرره

للتأخير على التامى والجاهل والمراد به الجاهل بجملة التأخير وان كان مخالفا للعلماء خلفاء
ذلك لا بالقضية فلا يذبح لجهلهما نظير ما من في العلم حرمه التخنخ و جهل البطان به اه ابن
حجر قال م ومثلهما أى الجهل والنسيان الا كراه وموته فى أثناء يوم يمنع فمكته فبسه اه
(قوله وازالة شعرة) من اضافة المصدر لفعوله بعد حذف فاعله أى ازالة الشخص شعرة الخ
من نفسه حيث كان محرما أو من محرم آخر به يراد به سواء كان المزيل حلالا أو محرما وعبارة
م ولو حاق محرم أو حلال رأس محرم بغير اختيازه قبل دخول رقبته فالدم على الخالق كالمو
فعل ذلك بنائهم أو محبتون أو غير عيزا ومغنى عليه اذ هو المقصر ولان الشعر فى بدن المحرم كالودعة
وللمخلوق مطالبته به وان قلنا ان المودع لا يختصم لان نسكته يتم بادائه ولو جوبه بسببه أما
لو كان بامر أو مع سكوت وقدرته على الدفع فالقضية عليه ان تقر بطله فيما عليه حفظه ولا نهما
وان اشتركا فى الحرمة فى صورة الامر فقد انقردا المخلوق بالترفع وحل قواهم المباشرة قدم على
الا مرام بعد النفع على الامر ولو طارت نار الى شعرة فاسرقته وأطاق الدفع لزمته القضية
والا فلا ولو ازال المحرم ذلك من - لان لم يجب فدية على المحرم ولو به - يراد به اذ لا حرمة لشعرة
من حيث الاضرار اه باختصار والمقدمة انه اذا عجز من لزمه المدعنه استقر فى ذمته
كالكفارة ولا يصوم بدلا عنه ولا فرق فى الشعرة أو بعضها بين أن تكون من رأسه أو غيره
وخرج بازالتا لشعرة انصفين فلا شئ فيه فان قيل لم وجبت فدية كاملة بستر بعض الرأس ودهن
الشعر حيث ظهر به زينة ولم يجب بازالة شعرة أو شعرتين قلت الخلق أنيط باسم الجمع بخلاف
اللبس والدهن أفاده الشورى (قوله أو بعضها) أى وان قل وكذا ما بعد وأشار بذلك الى
ان المراد بالشعرة والظفر الجنس الصادق بالواحد من ذلك ويعضه ولا يرد أن الجنس يصدق
بالا كتر لان ذلك خارج عما ساقى فى كلام المصنف (قوله وتقليم ظفر) من يده أو رجله
أو من محرم آخر بغير اذنه على ما مر ولو حذف لفظ تقليم وعطف ظفر على شعرة كان أخصر
للاستغناء عن ذلك بالازالة الشاملة له وأيضا فاله تقليم ليس بغيره بل المراد مطلق الازالة فما
اعترض به على الاصل فى التعبير بالفتف وقع فيه بالنسبة للتعبير بالقلم (قوله فى الاحرام)
يرجع لكل من الازالة والتقليم أى قبل التحليلين (قوله أو عورة) أى أو بهما أو مطلقا (قوله الا
ما يضر بقاؤه) أى فلا فدية فيه وانما لزم فى حلق الشعر لكثرة القمل لان الاذى حصل من
غير انزال بخلافه هنا اه شرح م رأى أن الاذى حصل ثم بالقمل لا بالزال الذى هو الشعر
وأىضا فاضرورة هنا أشد قال الشورى ولو قتل المحرم قلة من رأسه أو لحية خاصة فدى ندبا
ولو بقلعة خروجا من خلاف من أو جب ذلك لانه يذكره التعرض له كما تقر ولا ينفق الشعر
والصبيان أقل فدية وحقيقة القضية ليست للقمل بل للترفع بازالة الاذى عن الرأس وخرج
بالقمل نحو البراغيت فلا شئ فيها قطعا وكان الفرق أن الترفع بازالة القمل أشد منه بازالة
البراغيت لان تلك أعظم اذى (قوله كظفر منه كسر) وتأذى بذلك فقطع المؤذى منه فقط
فلا فدية ولا حرمة لانه وذنبه كاصيد الصائل بخلاف الخلق للعانة ففيه القضية اه شرح
البهجة وهو فى م ر بالمعنى (قوله أو قريب منها) كحاجبه أو رأسه بحيث ستر بصره فانه
لا يحرم قطع الساتر منه فلا فدية فيه وخرج بعينه أو قريب منها غيرهما كأنه فاذا ثبت فيه

(وازالة شعرة) واحدة
أو بعضها (وتقليم ظفر)
واحدة أو بعضها (فى
الاحرام) بجمع أو عورة الا
ما يضر بقاؤه كظفر
منه كسر أو شعرة بعينه أو
قريب منها

(قوله الجنس الصادق الخ)
قبل الجنس لا يصدق على
بعض فرده حرة

شعر وتأذي به ثم أزاله فانه يجب عليه القدية (قوله أعم من تعبيره بالثنت) لشعوله غير المنتف
من حاق وأحراق وقص وتنوير أي أزاله بنورة وفي بعض النسخ أعم من قوله بالثنت وفيها انظر
لأن الأصل لم يعبر بالباء (قوله وترك مبيت ليلة) أي غير الليلة الأخيرة وهي الثالثة أما هي
فلا تثنى في تركها إذا تفرقت قبل غروبها وبات الليلة بين قبيلها أو الأليسة قط مبيت أو لا رمى يومها قال
في المنهج وشرحه فان تفرقوا انفصل من متى بعد الغروب أو عاد لشغل في اليوم الثاني بعد رميه
وبات الليلة بين قبله أو ترك مبيتها العذر جاز وسقط مبيت الليلة الثالثة ورمى يومها قال تعالى
فمن قبحل في يومين فلا ثم عليه اه (قوله من ليالي متى) وهي ليالي أيام التشريق الثلاثة بعد
يوم النحر (قوله بلا عذر) أما به كاهل السقاية ورعاة الأبل أعني أبل الخيل فلم يترك المبيت
كما يأتي ومن غربت عليه الشمس عني من الرعاة لزومه المبيت والرمي دون أهل السقاية لأن عمالهم
أبلا اه رجائي (قوله أو ترك رمي حصة من الجراد) أي من رمي اليوم الأخير إلى الجرة
الأخيرة لأن كل شيء تركه قبل ذلك يكمل مما بعده ولو نوى غيره فاذا ترك رمي اليوم الأول
ثم رمى في الثاني وقع عن الأول أو ترك رمي الثاني ورمى في الثالث وقع عن الثاني وكذا يقال
في ترك الرمي للجمرة الأولى مع الرمي للثانية أو الثالثة مع الرمي للثالثة ولم يقيد ترك الرمي بقوله
بلا عذر بخلاف ما قبله إشارة إلى أنه لا يسقط مع العذر إذا لا وقت له محمد ود بخلاف المبيت وبدل
لذلك أن رعاة الأبل وأهل السقاية يسقط عنهم المبيت كما مر بخلاف الرمي وعبارة المنهج وشرحه
ولو ترك رمي ما من رمي يوم النحر أو أيام التشريق عدا أو سموا تداركه في باقي تشريق أي أيامه
ولما إليه أدا بالنص في الرعاة وأهل السقاية وبالقياس في غيرهم وانما وقع أداه لأنه لو وقع قضاء
لما دخله التدارك لأن أعمال الحج لا تدارك بعد الفوات كالوقوف بعد فوته ويجب الترتيب
بينه وبين رمي ما بعده فان خالف في رمي الأيام وقع عن المتروك ويحوز رمي المتروك قبل الزوال
وأيلا كما علم اه باختصار (قوله من نبات الحرم) أي الذي يحرم التعرض له وسباني في محله
ومنه الصيد المذكور اه قل (قوله أو من صيده) في هذا المعطف نظرا لتساقط قطع عليه في صيد
المعنى وقطع شيء من صيده ويمكن أن يوجه ذلك بأنه إذا منع من قطع جزء منه فنه من كله
أولى لكن الكل يضمن غير المؤذى منه بمثل ان كان له مثل والافيهته يحكم بهاء دلان كما يأتي
(قوله وقيمته) الواليعال وكذا ما يأتي (قوله أقل منه) المعتمد انراج المدوان كانت قيمة
الشيء لا تساويه كالجردة فقولته رقيته قيمة المد وبجبه ضعيف اد رجائي وانظر من أين يؤخذ
تعين المتدفان عبارة شرح المنهج وم لا تدل الأهل وجوب القيمة في ذلك فقد قال في شرح
المنهج فانها أي الشجرة الصغيرة لو صغرت جدا قالوا يجب القيمة كما في الحشيش الرطب
ان لم يخاف والأفلاضمان وقال مرفان صغرت أي الشجرة جدا ففيها القيمة ثم قال وسكت
المصنف عن الواجب في غير الشجر من النبات والواجب فيه القيمة لأنه القياس ولم يرد نص
يدفعه وقال في المنهج كقيمة ما لا مثل له منه أي مما لا نقل فيه كجراد وعصافير فانه يحكم بهاء دلان
عمل بالأصل في المتقومات وذ كرم ونحوه وقرر شيخنا عطية أن هذا المشي انتقل نظره من
الصوم إلى القيمة وذلك أنهم ذكروا أنه إذا قتل صيد الله قيمة يخبر بين أن يخرج القيمة طعما
أو بصوم عن كل مديوما فان انكسر مد صام عنه يوما ولا يقبض الصوم فانتقل نظره من ذلك

وتعبري بالأزالة أعم من
تعبيره بالثنت (وترك مبيت
ليلة من ليالي متى) بلا عذر
(أو) ترك رمي (حصة من
الجراد) قطع شيء من نبات
الحرم (أو) من (صيد) أو
من صيده في الأحرام
(وقيمة) أي الشيء (قيمة المد)
فان لم يساوه بان نقصت
عنه أو زادت عليه وجب
أقل منه أو أكثر بحسبه

(قوله وكذا الخ) هذا غير
ظاهر لأنه لا بد من الترتيب
أما إذا لم يرتب فلا يقع الثاني
عن الأول ولا الثالث عن
الثاني

الى القيمة وجعلها لا بد أن تكون مدا ولا يتبعه من المداه وقرر آخرا موافقة الهنسي المذكور
والحق أن كلام الشارح وجيه والاعتراض عليه ليس في محله كما سمعت (قوله فيخرج عنه مد)
هذا على الجديد والقديم لا يتعين الاطعام بل يجوز لاولى الصوم عنه بل يستحب له ذلك كما في
شرح مسلم لم يخرج من مات وعليه صيام صام عنه واية هذا كله فيمن مات مسافرا او ثوبا ومات
لم يصم عنه ويتعين الاطعام قطعاً والولى الذي يصوم أى قريب كان وان لم يكن وارثا ولا ولى
مال ولا عاصبا والاوجه كما جرحه الزركشي في انعدام اشتراط بلوغه ولا يشترط في الاذن
والماذون له الحرية لان القن من أهل فرض الصوم بخلاف الصبي وقوبده ما يأتي من اشتراط
بلوغ من يخرج عن الغير وانما اشترطت حرمة لان القن ليس من أهل حجة الاسلام فهو كالصبي
ثم بخلافه هذا امد شرح الرملي (قوله وكذا ذكر صوم الدهر) أى حيث صح نذر بان لم يحتجب به
ضرراً أو فوت حق كافي المنهج (قوله النوع الثاني مدان) تقدم أنه ذكر منه ستة أشياء أربعة
متناهية اثنان شرعا (قوله لازالة شـ مرتين) أى متوا اليقين أو لا وكذا قوله أو ظفرين ويكره
الامتشاط وحك الشعر فهو الاظفار لا بالانامل ولوشـ في شعره هل انتفـ بنفسه أو بفعله
فلا فدية لان الاصل براءة لذمة (قوله في الاحرام) أى قبل التحال الاول أيضا امد عبد البر
(قوله ومحل ايجاب المد أو المدين في الشعر) أى فيه وفي الظفر للجنس الصادق بالواحد والاثني
وقوله اذا اختار الدم أى في كمال الفدية ونسكـ في ثلاث شعرات أو ثلاثة أظفار فيخبر حينئذ
بين ذبح شاة أو التصديق بثلاثة أصبع أو صوم ثلاثة أيام قال تعالى فمن كان منكم مريضا أو به
أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك أى دم فاذا أزال شعرة أو ظفرا أو شعرتين
أو ظفرين نقول له لو فرض وأزات ثلاث شعرات أو ثلاثة أظفار ماذا تختار ان قال كنت
أختار الطعام قلنا له يجب عليك في الشعرة أو الظفر صاع وفي الشعرتين أو الظفرين صاعان
لان ذلك من جنس الواجب في كمال الفدية وهو ثلاثة أصبع وان قال كنت أختار الصوم قلنا له
يجب عليك في الشعرة أو الظفر صوم يوم وفي الاثني صوم يومين لان ذلك من الجنس كما مروا
قال كنت أختار الدم قلنا له يجب عليك في الواحد مد وفي الاثني مدان اذ ليس للدم شيء من
جنسه يرجع اليه فتعين الرجوع الى الامداد لانهم اقد عهدوا بالنقوبيم في الاحرام هكذا قال
المصنف هنا وفي شرح المنهج وهو قول ضعيف تبسع فيه جماعة والذي جرى عليه م في شرحه
تبعه الافتاء والله ايجاب المد أو المدين مطابقة اسواء اختيار مد على قدر كمال الفدية أم لا فان
خالف وفعل على هذه الطريقة لم يكف الصوم وأما الصاع أو الصاعان بدل المد أو المدين فيجزي
بالاولى فيقع المد أو المدان من ذلك فرضا والباقي تطوعا وافق م وعلى ذلك التامذته العمادى
وغيره وقرره مشايخنا قال الشورى واستشكل الاول بأنه يؤلى الى التخيير بين الصوم والصاع
والمدوم معلوم أن المد بعض الصاع فيلزم عليه التخيير بين الشيء وبعضه وهو ممنوع وأوجب
بان ذلك معهود فان المسافر مخير بين القصر والاقتمام ومن لا تلزمه الجمعة مخير بينها وبين الظاهر
ورد هذا الجواب بان كلام من المقصورة والتامة والجمعة والظاهر صلافة مستقلة ألا ترى أن نيتهم ما
مختلفة وكفى بهذا مجزأ بخلاف المد والصاع فإنه لا محذور بينهما الا تعاد نيتهم ما ومن يعطيان اليه
فتتعض التخيير بينهما الى التخيير بين الشيء وبعضه من كل وجه فالذا كان المعتمد ايجابه مطا

(وغيرها) من زيادتي كوت
من عليه صوم يوم فيخرج
عنه مد وكذا ذكر صوم الدهر
اذا أظفر نادره يوماء
النوع (الثاني مدان)
يجب ان (لازالة شعرتين) أو
بعضهما (أو ظفرين) أو
بعضهما (في الاحرام) الا
أن يضربا وهما محل ايجاب
المد أو المدين في الشعر
والظفر واذا اختار الدم
فان اختار الطعام ففي
واحد منهما صاع وفي اثنين
صاعان أو الصوم ففي واحد
صوم يوم وفي اثنين صوم
يومين

اه بايضاح (قوله وقتل صيد حرمي) أي ولو في الحل وقوله أوفى الاحرام أي وان لم يكن الصيد حرميا بشرط أن يكون برياً وحشياً ما كولا (قوله وقطع شجرة) أي أوقاعها بالاولى ولو أخذ غصناً من شجرة حرمية فإن أخاف مثله في سنته بان كان لطيفاً كالسوالف فلا ضمان فيه فان لم يخلف أو أخلف لا مثله أو مثله لافي سنته فعليه الضمان فان أخلف مثله بعد وجوب ضمانه لم يسقط الضمان كما لو قطع سن منغور فنبئت ويجوز أخذ راق الشجر بلا ضبط لئلا يضر بها إذ ضبطها حرام كما في المجموع نقلا عن الاصحاب ونقل اتفاقهم على جواز أخذ ثمرها اه شرح الرمي (قوله نظير مامر) أي في قوله وقيمتها قيمة المدالح (قوله كتفايم ظفرين الخ) ليس مكرراً مع مامر لاختلاف الفرض إذ غرضه من ذلك هنا بيان أنه من زيادته وذكره ثم لجهانسته لا لشهرته في الحكم (قوله وترك مبيت ابنتين) أي وبات الثالثة والاربعه دم وان نفر المهر الاول اتركه جنس المبيت اه قل (قوله أوفى) أي من الجيرة الاخيرة في اليوم الاخير كما مر (قوله النوع الثالث دم) في ستة عشر موضعا كما مر وكلها في الاحرام والمفاسك اه (قوله لقتل صيد) أي مثلي فيخبر فيه بين ثلاثة أشياء مخرج مثله وتصديقه على مساكين الحرم أو اعطائهم بقيته طعاما أو صوم لكل مديوم فان لم يكن مثليا خيرا بين شيئين تصدق بقيته طعاما أو صوم فان انكسر دم في القسمين صام يوماً فدم هذا دم تخيير وتعديل ومثله قطع الاشجار الا التي في مكان الاول ضم أحداهم الاخر والصيد هو المتروك وحش بطبعه الذي لا يمكن أخذه الابحيلة والاصطياد أخذ الصيد بحيلة (قوله ووطء من محرم) وفيه شاة وقوله بعد الفساد أي بالوطء الاول أم قبله بان وطئ ابتداء فقيمه بدنة وقوله أو التحلل الاول أي أو بعد التحلل الاول خرج به الوطء قبل التحللين فقيمه بدنة أيضا وفي بعض النسخ اسقاط لفظ الاول والمعنى عليهم بالوطء بعد الفساد يوجد في الحج والعمرة بخلاف الوطء بعد التحلل الاول فإنه لا يوجد الا في الحج إذ ليس للعمرة التحلل واحد ووجوب الشاة أو البدنة على الرجل دون المرأة وان فسد فسكها بان كانت محرمة مبرز مختارة عالمة بالتحريم كما في كفارة الصوم فهي عنه فقط سواء كان الواطئ زوجا أم سيدا أم واطئا بشبهة أم زانيا اه أفاده الرمي والظاهر أن الشاة واجبة في الوطء المذكور وان تكرروا يدل لذلك قول ابن المقرئ في الاول ووطئ أي كرر دم الوطء ونحوه دم تخيير وتقدير وذكر من أفراد ذلك خمسة (قوله شعرات) بفتح العين جمع شعرة يسكنونها وأشار بالجمع فيهما وفي الاظفار الى أن حكم ما نوق الثلاث حكمها كما هم بالاولى حتى ولو حلق شعر رأسه وشعر بدنه ولا وأزال أظفاره يديه ورجليه كذلك لزمه فدية واحدة لانه يعد فعلا واحداً أفاده الرمي وبعض ذلك كما في قوله منع من شعرة بعضا ومن أخرى بعضا ومن أخرى كذلك ولا وجبت الفدية وكذا يقال في الاظفار (قوله دفعة واحدة) أي بان يصد الزمان والمكان عرفا أي مكان الأزالة لا مكان الشعر وهو الرأس فان اختلف أحداهما عرفا وجب مدي في كل شعرة أو بعضهما أو ظفر كذلك فلو أخذ من شعرة أو ظفر ثلاثة أجزاء مع تقطع الزمان أو اختلف المكان ثلاثة أمداد كالأزال ثلاثا في ثلاثة أزمنة أو أمكنة والافيد وقوله كذلك أي دفعة واحدة (قوله وتطيب) أي للمحرم ذكر كان أو غيره ولو أخذ من عبا يقصد منه رائحته الطيبة ولو مع غيرها كسك وعود وكنور وورس وزعفران وريحان وورد وباسمين

(وقتل صيد) حرمي أوفى
الاحرام (وقطع شجرة)
حرمية (وقيمتها) أي وقية
كل منها (قيمة المدين) نظير
مامر (وغیرها) من زيادتي
كتفايم ظفرين أو بعضهما
في الاحرام الآن يضر
بقاؤه ما ترك مبيت ابنتين
من ابنتين في أوفى
صاتين من الجمار النوع
(الثالث دم لقتل صيد) حرمي
أوفى الاحرام (ووطء) من
محرم بعد الفساد أو التحلل
الاول (وازالة شعرات)
دفعة واحدة (وتقليم
أظفار) كذلك (وتطيب

(قوله ولو في الحل) المراد
ولو حلالا حرره وبعبارة
أي ولو كان القاتل في الحل
تأمل (قوله في ستة عشر)
هذا بابا نظر للمتن فقط أما
مع النظر للشرح أيضا
فتزيد اه وتامله فان المتن
يزيد

ونرجس وآس وغيرها مما يطيب به بشرط الرياحين كونها رطبة ومثلها القاغية وهي غر
الحناء ويعلم من ذلك حرمة ما هو طيب بنفسه بالاولى كدهن البنفسج أو ورد والمراد به نحو شبرج
يطرح فيه ذلك أما لو طرح نحو البنفسج على نحو السهم فأخذ ريحه ثم استخرج دهنه فلا
حرمة فيه ولا فدية وسواء في حرمة ما ذكرنا كان استعماله لذلك في ملبوسه من ثوبه أو غيره
كخف أو نعل أو في بدنه ولو باطنها كأكل أو إعطاط أو احتقان فيجب مع التحريم في ذلك
الفدية إذا كان استعماله على الوجه المعتاد فلو شدد نحو مسك أو عنبر في طرف ثوبه فلا حرمة
ولا فدية ويعتبر أيضا وجوب الفدية كون المحرم عامدا عالما بتحريره وبالاجرام وبكونه
طيبا وان جهل وجوب الفدية في كل من أنواعه أو جهل الحرمة في بعضها مختارا عاقلا لا
السكران لحرمة التطيب حيث لو لوطخه غيره بطيب بغير إذنه فالفدية على الماطخ وكذا عليه
ان توافي في إزالته أه من مر (قوله وأبس الخ) أي أبس محيط بضم الميم وبهجمة على
ما يعتاد فيه ولو في عضو بخياطة كقميص أو نسج كزرد أو عقد كحبة لبد فلو ارتدى
بالقميص أو القباء أو الخف بهما أو اتزر بالسراويل فلا فدية ولو تكرار الملبوس كان أبس
ثلاثة أبواب تكررت الفدية ان ستم كل ثوب غير ماستم الآخر كان بعض أطول من
بعض والآخر لا هكذا معناه من مشابهة ونقوله خضر (قوله وترك أحرار من الميقات) الدم
الواجب فيه وفي نحوه دم ترتيب وتقديره كمن أضر ذلك خسة (قوله إذا لم يعد إليه قبل
تلبسه بنفسك) ركنا كان كالوقوف أو سنة كطواف القدوم أما إذا عاد إليه قبل تلبسه بما
ذكر ولو بعد إحرامه فلا دم عليه مطلقا ولا أثر بالمحارضة أن نوى العود فان لم ينو ثم فليتوب
إلى الله تعالى اه شرح المنهج (قوله أو ترك طواف وداع) أي أغير نحو حائض أو ما هي فلا
يلزمها شيء وعبارة المنهج وشرحه ويجب على غير نحو حائض كمن ساء طواف وداع بفراق
مكة ويجبر تركه من وجب عليه بدم أتركه نسكا واجبا واستثنى منه البلقيني قبالا لروايات المنجية
اه (قوله أو ترك مييت إلى منى) أي الثلاثة أو الاثنين وتجل النذر فان بات الليلة الثالثة
فقط لزمه مدان كما مر (قوله أو ترك الرمي) أي رمي يوم النحر وأيام التشريق أي ترك ذلك
كله أو ثلاث رميات فأكثر ولو لم يوافق الفرق بين المعذور وغيره بخلاف الميت فلا يلزم المعذور
فيه الفدية كما مر (قوله أو ترك مييت بمزدلفة) أي بناء على المعقود من أنه واجب والمييت
أبس بقيد بل المعتبر الحصول فيها لحظة من نصف ثان من الليل لا يكون يسمى مييتا إذا لم
بالميت لم يرد هنا بل لأنهم لا يصلون حتى يمضي ربع الليل ويجوز الدفع منها بعد نصفه وبقية
المناسك كثيرة شاقة فسومح في التخفيف لأجلها فمن لم يكن بها في النصف الثاني بان لم يبيت بها
أو بان لم يكن نحر قبله ولم يعد إليها فيه لزمه دم أقاده في شرح المنهج وعلى القول بان الميت سنة
يكون الدم عند تركه سنة أيضا (قوله وقطع) أي أقطع شجرة حرمية وقيمة فوق قيمة المدين كما
فهم مما مر (قوله ففي الكبيرة) أي يهيب في قطع أو قلع الشجرة الحرمية الكبيرة بان تسمى
كبيرة عرفا بقرة سواء أخلت أم لا والبدنة في معنى البقرة وإنما لم يسمها بعن البقرة ولا عن
الشاة في جواز الصبيد لمراعاهم المثل بخلافه هنا اه مر (قوله وفي الصغرة شاة) أي ان
قاربت سبع الكبيرة فان صغرت جدا فقيم القيمة فان جاوزت سبع الكبيرة ولم تنم إلى حد
الكبر وجبت شاة أعظم من الواجبة في سبع الكبيرة اه قاله مر والمعتبر في الشاة والبقرة

وأبس وترك أحرار من
الميقات) إذا لم يعد إليه قبل
تلبسه بنفسك (أو) ترك
(طواف وداع أو) ترك
(مييت إلى منى أو) ترك
(الرمي أو) ترك (مييت
بمزدلفة) وهذا من زيادتي
(وقطع شجرة حرمية) ففي
الكبيرة بقرة وفي الصغيرة
شاة (وتتمع وقران)

(قوله فلا جرمة فيه ولا
فدية) أي من حيث التطيب
أما من حيث التلبس
ففيه الفدية كما بان تأمل
(قوله تكررت الفدية)
محل ذلك إذا لبسها لأعلى
التوالي أما إذا لبسها على
التوالي فلا يلزمه الفدية
واحدة قاله شيخنا حفظه الله

والبلدة الاجزاء في الاضحية وكذا سائر دماء الحج الاجزاء الصيد (قوله ان لم يكن المقنع والقارن من حاضري المسجد الحرام) فلا دم على حاضريه وهم من مساكنهم دون مرحلتين من الحرم اقربهم منه والقريب من الشيء يقال انه حاضره قال تعالى واستأثمهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر اى قرية منه والمعنى في عدم لزوم الدم لهم انهم لم يحاووا صيقاتا في جاوز الميقات من الاقاربين ولو غير مريد نسكاً ثم بدله فاحرم بالعمرة قبل دخوله مكة أو عقب دخولها لزمه دم المقنع لانه ليس من الحاضرين اعدم الاستيطان ومن اطلاق المسجد الحرام على جميع الحرم كما هو قوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا وبقى من شروط لزوم الدم ابضاع دم العود للاحرام بالحج الى ميقات فان عاد اليه وأحرم بالحج فلا دم وأن يعقر المقنع في أشهر حج عامه فلو وقعت العمرة قبل أشهره أو فيها والحج في عام قابل فلا دم وكذا لو أحرم بها في غير أشهره وأتى بجميع أفعاله في أشهره ثم حج افاذه في المنهج وشرحه (قوله وفوات نسك) اى حج لانه الذى يتصور فوته بفوات الوقوف بعرفة وأما العمرة فلا تفوت اذ لا آخر لوقتها قال في المنهج وشرحه وعلى من فاته وقوف بعرفة فحال بعمل عمرة ودم واعادة فور الحج الذى فاته بفوات الوقوف تطوعا كان أو فرضا اه قال مر والمراد بالاعادة معناه سالفاً وهو الاداء اه (قوله واحصا رعيته) اى النسك بعد وقوف بعرفة من جميع الطرق أو مرض فيجب عليه أن يذبح ما يجزى في الاضحية ويحلق مع النية فيهما الا حقه ما لغير التحال وسبب اى ابضاع ذلك في موضعه (قوله وافساده) اى النسك بوطء فيحرم بالاجماع على المحرم احراماً طاقاً أو يجمع أو عمرة أو بهما ولو اهيمة في قبل أو دبره كرم متصل أو بقطوعه ولو من بهيمة أو بقدر الحشفة من فاقدها حتى يحرم على المرأة الحلال تمكين المحرم منه ويحرم على الحلال ابضاع احرام المرأة ما لم يرد به تحليها بشرطه الا فى لقوله تعالى فلا رفث ولا فسوق اى لا ترفثوا ولا تنسقوا فانقطعت خبر ومعناه النهى اذ لو بقى على النسك امتنع وقوعه في الحج لان اخبار الله تعالى صدق قطعاً مع أن ذلك وقع كثيراً اذ الاصل فى النهى الفساد والرفث فسره ابن عباس بالجماع اه شرح مر (قوله فقيهه) اى الافساد بالوطء بدنة على الرجل دون المرأة فلا يسعها سوى الاثم اه شرح المنهج وتقدم ابضا (قوله فافساد العمرة) اى مفردة أو ما غير المفردة فتابعة للحج محبة وفساد او فدية افاده في شرح المنهج (قوله لشعر) اى شعر رأسه أو لحية بدهن ولو غير مطيب كزيت ومن وزبد ودهن لو زفى ذلك القدية ومثل ذلك بقية شعور الوجه كحاجب وعنفقة بخلاف شعور بقية البدن افاده في شرح المنهج (قوله بيان أنواع هذه الدماء) اى انها اربعة كما سيأتى مع بيان افراد كل نوع وحكمه من كونه دم ترتيب أو تخيير وتقدير أو تعديل وكونه يجب الاطعام أو الصوم بدله على ما سيأتى وانما ذكرت القدية هنا لمااسبة الكفارة

• (كتاب الصوم) •

ويقال الصيام وأصله صوام فقامت الواو ياء لكسرة قبلها وكل منه ما صام وصام وفرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة فصام صلى الله عليه وسلم تسع سنين لان مدة مقامه بالمدينة عشر سنين وبمكة ثلاث عشرة سنة والتسع كلها نواقص السنة فكاملة وقيل الاثنتين وقيل اربعة نواقص وخمسة كواهل (قوله ومنه انى نذرت للرحمن صوماً) ومنه ابضا قول

ان لم يكن المقنع والقارن
من حاضري المسجد
الحرام (وفوات نسك
واحسان) عنه (واقساد)
له بوطء فقيهه بدنة وتقيد
الاصل بافساد الحج مثال
فافساد العمرة كذلك
(وتدهن لشعره في الاحرام)
وهذا من زيادتي وسبب
بيان أنواع هذه الدماء
في مجتبع الحج والعمرة

• (كتاب الصوم) •

هو لغة الامساك ومنه
انى نذرت للرحمن صوماً

(قوله أو بقطوعه ولو من
بهيمة) هذا ظاهر في الحرمة
أما القدية فلا تلزمه

العرب وقت الهجره صام النهار لأمسالك الشمس فيه عن السير وفرس صائم أي واقف قال
النافعة الذياني

خيل صيام وخيل غير صائغة * تحت الهجاج وأخرى تعلق اللجما

أي خيل مسكة عن السير والكر والفر وخيل غير صائغة أي غير مسكة عن ذلك بل سائرة
للكر والفر وقوله تعلق اللجما أي غصخ لجهام تنبيهة للسير والكر والفر (قوله صمما) أي
امساك عن الكلام ولو عبر به لكان أولى كما لا يخفى (قوله وشرا عامساك الخ) هذا التعريف
يشتمل على أركان الصوم وشروطه صريحاً فافلامساك ركن أول وهو يستلزم الممسك
أي الصائم لذى هو الركن الثاني وقوله على وجه مخصوص دخل فيه النية التي هي الركن
الثالث وكذا شروط الصحة والوجوب من كون الامساك بجميعه أو قابلاً للصوم من مسلم
مميز مطبق للصوم سالم من الحيض والنفاس والولادة ولو بلابل في جمعه ومن الانغماس
والسكر في بعضه ومن كون النية ابتداء في الفرض وغير ذلك (قوله كتب) أي فرض أخذ من
على الأمر بعد ما أعني فليصمه وقوله كما كتب على الذين من قبلكم قيل ما من أمة الا وقد
فرض عليهم رمضان الا أنهم ضلوا عنه قال الحسن كان صوم رمضان واجبا على اليهود وبنو كنانة
تركوه وصاموا بآله يوم من السنة وهو يوم عاشوراء وعما أنه يوم أغرق الله تعالى فيه
فرعون وكذبوا في ذلك الصادق المصدوق نبينا صلى الله عليه وسلم وعلى النصاري اهـ
بعد ان صاموه زمانا طويلا صادفوا فيه الطر الشديد وكان يشق عليهم في أسفارهم ومعايشهم
فاجتمع رأي علمائهم ورؤسائهم أن يجعلوه في فصل الربيع لعدم تغيره وزادوا فيه عشرة أيام
كفارة لما صنعوا فصار أربعين ثم ان ملكا مرض فجعل الله تعالى ان هو برى أن يصوم أسبوعا
فبرى فزاده أسبوعا ثم جاء به ذلك ملك فقال ما هذه الثلاثة فاتم خمسين أي انه زاد الثلاثة
باجتهاد منعه وهذا معنى قوله تعالى اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله وقيل أول
من صام رمضان نوح عليه السلام لما خرج من السفينة وقيل غير ذلك وعلى هذا فالتشبيه من
كل وجه أعني في وجوب الصوم وكيفية أيامه وخصوص وقته وقيل لم يجب خصوص رمضان
الا على هذه الأمة والواجب على الامم السابقة صوم آخره عليه فالتشبيه في أصل وجوب
الصوم لا في كيفية أيامه وخصوص وقته وقوله أياما منصوب بإضمار صوم ولدلالة الصيام عليه
والمراد بتلك الأيام رمضان وجمعها جمع قلة في قوله معدودات ليم وتم أو ليس منصوبا بالصيام
المذكور في قوله كتب عليكم الصيام للفصل بينهم والمصدر لا ينصل بينهما وبين معموله ولا يتفقون
لان معموله محذوف تقديره تتقون المعاصي قال ابن عبد السلام رمضان أفضل الايام لحديث
رمضان سيد الشهور (قوله وقوله فمن شهد منكم الشهر) أي من شهد الشهر الذي لبيان الشرط وهو
العلم بالوقت وأن الكتب في الأولى على سبيل الفرض كما هو معنى شهد حضر ورأى أو علم أو ظن
بقول غيره والحاصل أن صوم رمضان يجب باحد أمور أربعة كمال شعبان ثلاثين يوما أو رؤية
الهلال في حق من رآه وان كان فاسقا أو ثبوتها في حق من لم يره بعدل شهادة أو اخبار بعدل
رواية موثوق به سواء وقع في القلب صدقه أم لا خلافا لما ذكره في شرح المنهج وان تبعه بعض
الحواشي هنا أو غير موثوق به كفاستق ان وقع في القلب صدقه ولو رآه فاستق جهل الحاك من فسقه

أي صمما وشرا عامساك عن
الانظر على وجه مخصوص
والأصل فيه قيل الاجماع
قوله تعالى كتب عليكم
الصيام وقوله ان شهد
منكم الشهر فليصمه

جزله الاقدام على الشهادة بل وجب ان توقف ثبوت الصوم على ما يرد عمل الحساب بحسابه
سواء قطع بوجود الهلال ورؤية أو بوجوده وامتناع رؤيته أو بوجوده وجواز رؤيته فلهلال
ثلاث حالات وعمل الحساب بحسابه شامل لها واذا صحت برؤية عدل أو عدلين ثلاثين أفطرنا
وان لم نر الهلال بعدها وان رؤى بعمل لزم حكمه محلا قريبا منه ويحصل القرب باتحاد المطلع
قال بعضهم بأن يكون غروب الشمس والكواكب وطولوعها في البلدين في وقت واحد كخداد
والكوفة فان غرب شي من ذلك أو طاع في أحد البلدين قبله في الآخر أو بعده لم يجب على
من لم يروا برؤية البلد الآخر كالحجاز والعراق وصرحقى لولا فر من أحد البلدين الى الآخر
فوجداهم صائمين أو مفطرين لزمه موافقتهم في أول النهار أو آخره وهذا امر مرجعه الى طول
البلاد وعرضها واقربت المسافة أو بعدت ولا نظر الى مسافة القصر وعدمها واعلم أنه متى
حصلت الرؤية في البلد الشرقي لزم رؤيته في البلد الغربي دون عكسه اه وهذا بيان لاتحاد
المطلع عند علماء الفلك والذي عليه الفقهاء في اتحاد المطلاع أن لا تكون مسافة ما بين المملكتين
أربعة وعشرين فرسخا من أي جهة كانت فان كانت مسافة ما بينهما كذلك كان مطالعهما
مختلفا فعند علماء الفلك جميع الاقليم المصري مثلا مطاعه متحد وعند الفقهاء مضابط اتحاد
ماعت اه ذكره الحلبي على المنهج وقرره شيخنا عطية (قوله بشرط صحته) مفردة مضاف فدم ولذا
صح الاخبار عنه بأربعة ومثله يقال فيما بعد واثار بذكر أربعة الى أن التبر مجموع الامور
المدكورة وأن العطف ملاحظ قبل الاخبار فاذا فيه حذف الخبر من التيقن لان ذلك لا يجوز
هـ ذاولا لزم من الصحة الوجوب ألا ترى ان الصبي يصح منه الصوم ولا يجب عليه (قوله
اسلام) أي في الحال فلا يصح من كافر أصلي ولا مرتد بخلاف الاسلام فعيا ياتي فان المراد به
الاسلام ولو فيما مضى يشمل المرتد (قوله وعقل) المراد به التمييز فيخرج به الممنون ونحوه
والصبي اذا تمييز عنده ولا يس المراد به العقل الغريزي لانه لا يخرج به حاشا للصبي ولو عبر
بالتكليف بدل العقل لكان أولى ليشمل من ذكره أو رد على هذا الشرط النائم والمغمى عليه
والسكران اذا فاقا لحظة من التمييز عندهم مع صحة صوم الاول مطلقا والاخيرين
باشترط المدكورة واجب بان المفهوم فيه تفصيل فلا يترخص عليه به أي لان عدم التمييز ان
كان انوم صحيح مطلقا أو لا غناء أو سكر صحيح ان وجدت افاقة لحظة من غير اربطون لم يصح مطلقا
(قوله كنفاس) وكذا الولادة ولو افاقة أو مضغة وان لم ترد ما ويحرم على الحائض والنفساء
الامساك بنية الصوم والا لا يجب تعاطي مفطور وكذا نفخ العباد كنفاء بعدم النية اه
زيادى واعلم أن هذه الشروط الثلاثة يعتبر وجودها في جميع النهار لو ارتد أو زال تمييزه
بجنون أو وجد نفخ الحوض في جرمه بطل صومه وعبارة المنهج وشرحه بشرطه اسلام وعذل
ونقاه من نفخ حوض كل اليوم فلا يصح صوم من اقصى بضد شي منها في بعضه كالمصلاة اه
فكان الاولى أن يقيد هذا بالقيد المذكور ثم (قوله وعلم بالوقت) المراد ما يشمل الظن من
استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه أو من باب عموم المجاز أي استعماله في أمر عام مجازا ثم
المناسب لمحر ذلك الا في قول ولا من جهل دخول وقت الصوم أن يراد بالعلم بالوقت علمه
بطريق من الطرق السابقة من كمال شعبان ثلاثين يوما ورؤية الهلال الى آخر ما مر والمناسب

(بشرط صحته) أربعة
أشياء (اسلام وعقل ونقاء
من نفخ حوض) كنفاس
(وعلم بالوقت)

(قوله بالتكليف) اهـ له
التمييز

وهذا عدم الأصل من
فروضة الآية وعبر عنه
بالعلم بالشهر فلا يصح صوم
كافر ولا مجنون ولا مغمى
عليه لم يفق لحظة من
نهاره ولا نحو حائض ولا
من جهل دخول وقت
الصوم (وشرط وجوبه)
ثلاثة أشياء

(قوله فبين مقتضى كلامه
تضاف) انظر لما المانع من
تفسير الصوم بان عبارة
المصنف تشمل ما لو تدرى يوما
معينا فانه لا بد في وقوع
الصوم عنه أن يعلم بدخوله
والالم يصح عنه وحينئذ
لامنافاة بين ~~كلامه~~ كلامه
وعبارته قل ان كان المراد
صوما معينا كما يدل عليه
كلام أصله فالمراد معرفته
ليزى خصوصه أو الأعم
فالمراد معرفته قبوله للصوم
لأنه عيدين وتعبير به بالعلم
بالوقت أعم من كلام أصله
لشموله ما لو تدرى صوما معينا
أو صوم الاثنين والخميس
بخلاف ما عبر به الأصل
فانه لا يشمل ما ذكر بل هو
خاص برمضان اهـ بخلاف
(قوله لم ينفذ) هذا ظاهر
بانسبة للكافر الأصلي أما
المرتد فيجب عليه القضاء

لما ذكره أولا من كون الوقت أعم من تعبير أصله بالشهر أن يراد بالعلم بالوقت العلم بكونه قابلا
للصوم ليخرج نحو العبدقين مقتضى كلامه تنافي فكان الأولى أن يقول في المجتزئ ولا من لم
يعلم كون الوقت قابلا للصوم (قوله وهذا عدم الأصل من فروضه) أي أركانه أي مع أن
المناسب ما هنا وهو عدمه من الشروط لأنطبق ضابط الشرط وهو ما كان خارج الماهية عليه
وقوله وعبر عنه بالعلم بالشهر أي مع أن التعبير بالوقت أعم لشموله ما لو تدرى صوما معينا أو صوم
الاثنين والخميس فيشترط في صوم ما ذكر العلم بكون الوقت أي النهار الذي يصومه قابلا للصوم
ليخرج العبد وأيام التشريق كما مر بخلاف ما عبر به الأصل فانه لا يشمل ذلك بل هو خاص
برمضان فالاعتراض عليه من وجهين كما تقرر (قوله فلا يصح صوم كافر) أي أصليا كان
أو مرتدا ولو في أثناء اليوم فلو قضاها بعد إسلامه لم ينفذ ومحل في غير اليوم الذي أسلم فيه أما هو
فليس بخصب قضاؤه ولا يجوز له لم اعانته على ما لا يحل عندنا كالأكل والشرب في النهار بزيادة
أو غيرها وإذا ترك المـ لم صوم رمضان مع اعتقاده وجوبه كأن قال الصوم واجب علي ولكن
لأصوم لا يقتل بل يحبس وينزع الطعام والشراب ثم اراد الفصل له صورة الصوم ووجوبه له
ذلك على تبين النية فتحصل له حقيقة الصوم فان تركه جاحدا للوجوب كثر لانه يجمع عليه معلوم
من الدين بالضرورة ما لم يكن جاهلا مذكورا القرب عهدا بالإسلام أو نشأ به بعيدا عن العلم ولو
اعتقد صبي غير أنواه مسلمان كغرافي أثناء صومه لم يضر أو عند النية لم ينعقد بخلاف ما لو
اعتقد ذلك في صلواته فانه يضر مطلقا سواء في الأثناء أو عند النية والفرق أن الصلاة تنافي بنية
الابطال مطلقا واعتقاد ذلك وإن لم يضر به من ثمة لعدم تكليفه ابطالها ولا كذلك الصوم
ومثله الوضوء والاعتكاف والحج (قوله لم ينفذ) بضم الياء من أفاق قبدي في المغمى عليه ومثله
السكران ولو تدرى بشرط أن يبيت النية لا ينجح في النائم فيصح صومه مطلقا حيث يبيت
النية لا ينعكس المجنون فلا يصح صومه مطلقا ولو جن لحظة كما مر والفرق بين من ذكر أن
المجنون أشد استيلاء على العقل من غيره فنافي الصوم مطلقا والنوم أضعف استيلاء من غيره
فلم ينافه مطلقا واستيلاء الأغماء والسكر فوق استيلاء النوم ولذا وجب قضاء الصلاة الفائتة
به بخلاف الفائتة بالأغماء ودون استيلاء المجنون فتفصل فيما ان استغفر قال النهار ضرا ولا فلا
وعبارة مر مع متن المنهاج والظاهر أن الأغماء لا يضر إذا أفاق لحظة من ثم اراد لحظة كانت
اكتمافا بالنية مع الافاقة في جبر لانه في الاستيلاء على العقل فوق النوم ودون الجنون فلو قلنا ان
المستغرق منه لا يضر كالنوم لا لحقنا الاقوى بالأضعف ولو قلنا ان اللحظة منه تضر كالمجنون
لا لحقنا الاضعف بالاقوى فتوسطنا أو قلنا ان الافاقة في لحظة كافية ثم قال ولومات في أثناء النهار
بطل صومه كالومات في أثناء الصلاة فبطل لا كالومات في أثناء نسكه لو شرب المسكر ليلا وبقي
سكره جميع النهار لزمه القضاء وإن صح في بعضه فهو كالأغماء في بعض النهار اهـ والمتبادر من
قوله أي لحظة كانت الا كتمافا بافاقة المغمى عليه أو السكران مع طلوع الفجر والغروب لانه
يصدق على ذلك أنه لحظة من نهار (قوله ولا من جهل دخول وقت الصوم) أي لم يعرف دخوله
بان ظن عدم دخوله أو استوى الأمران عند كماله على ما فيه (قوله وشرط وجوبه ثلاثة
أشياء) زاد في شرح المنهج شرطين وهما العتمة والاقامة وخرج بالاول المريض أي مريضا

يرجى برؤه حيث ضره الصوم فلا يجب عليه وان لزمه القضاء بالثاني المسافر سفر قصر ثم قال
 ووجوبه عليه ما وعلى السكران والمغمى عليه والحائض ونحو ما عند من عبره وجوب انعقاد
 سبب لوجوب القضاء عليهم اهـ والسبب هو كمال شعبان ثلاثين يوما الخ ما خرج بالصفة
 خارج بالاطاقة لان المراد الاطاقة حسا أو شرعا كما عبر به في شرح المنهج أيضا ولا شك ان المريض
 الذي يرجى برؤه ويضره الصوم غير مطبق فلم يخالف ما خرج به ما خرج بالاطاقة الا من حيث
 لزوم القضاء فقط واصل نكتة اسقاط ذلك هنا ما ذكر (قوله اسلام) أي ولو فيما مضى فيشمل
 المراتلانه مخاطب بالاداء كالمسلم لسبق اسلامه فهو من استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه
 املاقة اعتبارا بما كان والقربة قوله بعد فلا يجب على كافر أصلي (قوله وتكليف) أي بلوغ
 وعقل وبه ما عبر في المنهج (قوله بمعنى أنه لا يطالب به) أي مخاطب أداءا من الشارع فهو
 مطالب به طلب اداء بان لم يأتى به بدليل معافاته عليه في الآخرة وما ذكره انضوى هنا تبعاً
 لظاهر كلام قل من أنه غير مطالب به من الشارع طلب اداء غير مناسب (قوله كالمسلم) تشبيهه
 للمعنى لا لللفظ والمعنى لا يطالب به بمطالبة المسلم فالمطالبة المذكورة منفية والموجود
 مطالبة غيرها (قوله والا) أي والانتقل انه لا يطالب به بان قلنا انه يطالب به فلا يصح لانه
 مخاطب بالخ وقوله بفروع الشريعة أي لجمع عليها دون المختلف فيها كما مر ومما يعاقب عليه
 ترك زكاة الفطر لانها وان لم يجمع عليها الكهنا صارت كالجمع عليه بل صرح بعضهم اسم مجمع
 عليها (قوله على الاصح) أي في الاصول وقوله ولا على صبي خرج بالبلوغ الداخل تحت
 التكليف أي لا يجب عليه وان صح منه اذ لا لازم بين الصحة والوجوب كما تر وقوله مجنون الخ
 خرج بالعقل الداخل تحت ما ذكر أيضا ولا فرق في عدم الوجوب على الثلاثة المذكورة بين أن
 يحصل منهم تعدد أو لا أما لفضاء فيجب على السكران سكرامته فراقوا والمغمى عليه مطاقا لكن
 على الفور عند التعدي وعلى التراخي عنه عدمه ويجب على المجنون عند التعدي قربة شيئا
 عطية خلاف ما ذكره قل هنا وقوله ولا على من لا يطبقه مخترا لاطاقة (قوله لا يرجى برؤه)
 قيد للزوم الاخراج بعده والا فلا يجب على من يرجى برؤه أيضا وان لزمه القضاء بعد الصحة اهـ
 قل (قوله ويلزمه لكل يوم مدي) فان أخرجه في حال مرضه كفاه وان برئ بعده وان لم يخرج به
 استقر في ذمته ويكفيه اخراج المدوان برئ بعد ذلك فلا يلزمه الصوم خلافا لما ذكره قل هنا
 وعبارة من رواه عالم يلزم من ذكر قضاء اذا قدر بعد ذلك اسقوط الصوم عنه وعدم مخاطبته به
 كما هو الاصح في المجموع من أن القدية واجبة في حقه ابتداء لا بدلا عن الصوم ومن ثم
 لو نذر صوما لم يصح نذره ولو قدر عليه بعد الفطر لم يلزمه قضاؤه ولو تكلف الصوم لافدية عليه
 واذا عجز عن القدية ثبتت في ذمته كالكفارة اهـ باختصار وتقدم تنبيه في باب القدية (قوله كما
 مر) أي في باب القدية (قوله وفرضه) مبتدأ وهو مفرد مضاف أي وفرضه فصيح الاخبار عنه
 بثلاثة كما مر نظيره ويصح عطف فرضه على وجوبه أي وشرط فرضه بمعنى مفروضه أي المفروض
 منه ولو نذر الكفن تفسير المؤلف بقوله أي ركنه بعده وينافيه أيضا قوله بعد وصائم وترتبه فطر
 لجريانها في النفل أيضا وكذلك النية نعم قوله لا يخاص بالفرض كما ذكره وأيضا فالمد كورات
 ايست شرط ابل ار كان فان أريد بالشرط ما لا بد منه كان كافا لاداعي اليه فالتمهين الوجه

(اسلام وتكليف واطاقة)
 للصوم فلا يجب على كافر
 أصلي بمعنى أنه لا يطالب به
 كالمسلم والانه مخاطب
 بفروع الشريعة على الاصح
 ولا على صبي بلوغ
 ومغمى عليه وسكران ولا
 على من لا يطبقه كالكبير أو
 مريض لا يرجى برؤه ويلزمه
 لكل يوم مدي (وفرضه)
 أي ركنه ثلاثة أشياء

(قوله فهو من استعمال
 اللفظ) هذا لا يظهر الا لو
 عبر بالمسلم لم لان الاسلام
 مصدر صالح لجميع الازمنة
 (قوله بان قلنا الخ) هذا غير
 ظاهر فكان الاولى أن
 يقول بان لم نقل انه لا يطالب
 به بمطالبة المسلم لم بل قلنا
 لا يطالب به أصلا فلا يصح
 لانه الخ

الاول (قوله نية) بان يستحضر ذات الصوم أى الامانة ويقرنه بالنية أى يقصد أدونه
وتحققه والاتصاف به ولو أنه صرنا بصوم أو شرب لدفع العطش عنه ثم أرا أو امتنع من الأكل أو
الشرب أو الجماع خوف ما لو عا الفجر كان نية أن خطر الصوم به بالصفة التي شرعية لتضمن كل
من قصد الصوم وانما اشترطت النية فيه مع أنه ترك وهي لا تجب في التزول لأنه كف قصد به وقع
الشهوة فالتحقق بالذهن ومحلها القلب فلا تنكفى باللسان قطعا كما لا يشترط التأنظ به قطعا نعم
يسن ذلك أيضا بعد اللسان القلب ويعد من كون محله أمانا ذكر أنه لو نوى الصوم بقلبه في أثناء
الصلاة صح نية وكما صوم في ذلك الاعتكاف على المعتمد ونصح نية الصوم أيضا حال الجماع
بخلاف نية الحج أو العمرة والفرق أنه لو صح نية ما حثها ما رمت بالعبادة في حال جماعه
ولا كذلك نية الصوم فإنه لا يتأبى بالصوم إلا بعد ما علم من اشتراط تبيينها في القرض
واشتراط عدم المنافي ثم أرا في الفصل لم يلزم من اقتران نية بالجماع التأبى باعبادة فلا تأبى
بها إلا بعد الفجر فانفرد الصوم مع ما ذكره وان كان كل يقصد الجماع بعد اعتقاده فتصح النية
وان أتى بعدها بجماع للصوم كان جامع أو استتاه أو جن أو حاضت المرأة أو نفست وقد تم في
الليل أكثر الخيض أو النفاس أو تم قدر عادت فيه وإن لم ينقطع الدم فيها خلافا لما ذكره في
المنهج لأن الزائد على ذلك استحضار بخلاف ما لو أتى بجماع للنية كان رفضه أو ارتدبه دها فلا
يصح (قوله ليل) أى بين الغروب وطلوع الفجر (قوله لكل يوم) فالنوى ليل أول رمضان
صوم جميعه لم يكف لغير اليوم الاول لكن ينبغي له ذلك يحصل له صوم اليوم الذى نسيه فيه عند
سالك كما ينسب له ان ينوى أول اليوم الذى نسيه فيه يحصل له صومه عند أى حنيفة و واضح
أن محله ان قلما والا كان متلبا بعبادة فاسدة في اعتقاده وهو حرام ولو شك ثم أرا هل نوى ليل
أولا فان تذكر قبل الغروب قال الأذرى أو بعده ولو بعد سنتين صح والافلا ولو شك هل وقعت
نية قبل الفجر أو بعده لم يصح لأن الأصل عدم وقوعها إلا إذا اتصل في كل حادث تقديره
بأقرب زمر بخلاف ما لو نوى وشك هل طلع الفجر أولا لأن الأصل عدم طلوعه أما لو شك هل
جامع الفجر أو لا فنوى فإنه لا يصح للتعدد في النية فاصل أنه ان طرأ الشك في طلوع الفجر بعد
النية لم يضر وان سببه حاضر ولو شك بعد الغروب أو بعد فراغ صوم اليوم هل نوى أولا ولم
يتذكر لم يؤثر مشقة إعادة الصوم بخلاف الصلاة ولا يرد أن العلة المذكرة موجودة في الحج
مع وجوب إعادة النية وظيفة العمر فاحتياط له ولو نوى قبل الغروب أو مع طلوع الفجر لم يجزه
ظاهرا خبيرا انما الاعمال بالنيات اه أقاده الزيادة والرمي وأقل النية في رمضان نويت
الصوم غدا من رمضان فلا بد من الايمان بقوله من رمضان على المعقولان التعمين بشرط في
نيته ولا يحصل إلا بذلك لا يجرد ذكر الغدا فان جمع بينهما كان أكمل فالغدا مثال للتبديت ولا
يجب التعرض له ولا يحصل به تعيين ورمضان مثال للتعيين وعبارة المنهج وشرحه وكالها أى
النية في رمضان أن ينوى صوم غدا عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى باضافة رمضان
وذلك التميز من اضدادها قال في الروضة واقظ الغدا شهر في كلامهم في تفسير التعيين حيث
قالوا بأن ينوى صوم غدا وهو في الحقيقة ليس من حد التعيين أى لا يتوقف التعيين عليه ولا
يحصل صوم رمضان مع الاقتصاء عليه وانما وقع ذلك من نظرهم في التبديت حيث فسروا

(نية ليل) لكل يوم

(قوله ظاهرا خبيرا انما الخ)
الاولى الحديث من لم يبيت
الخ

بتفسيرين الاول ايقاع النية لا والى الثانية الغدا بزيادة قال مروى يستثنى من وجوب
 التعمين ما لو كان عليه قضاء يومين من رمضان أو صوم نذراً أو كفارة من جهات مختلفة فنوى
 صوم غد عن قضاء رمضان أو صوم نذراً أو كفارة جاز وان لم يبين عن قضاء أيهم - ما في الاول ولا
 نوعه في الباقي لانه كما جئنا واحداً ولو نوى صوم غد وهو يومه فقد اشبه الاثنين فكان الثلاثاً أو
 صوم رمضان هذه السنة وهو يومه قد هما سنة ثلاث فكانت سنة أربع مع صومه ولا
 عبرة بالظن البين خطؤه بخلاف ما لو نوى صوم الثلاثاء ليلة الاثنين ولم يخطر بباله السنة
 الحاضرة لانه لم يبين الوقت الذي نوى في ليلته ولو نوى صوم غد من الايام الاحد وهو غيره صح
 على الوجه في الغلط دون اعمادنا لا عيبه ولو عين سنة أو يوماً أو خطأ فان لاحظ مع ذلك
 الغد لم يضر مطلقاً والاضران غلط بالتقديم ولو صام يومين أحدهما نفل والاخر فرض ثم علم
 انه لم ينو في أحدهما ولم يدركه الفرض أو النفل لزمته إعادة الفرض وأقل القيمة في المندور
 قصد الله نذر وان لم يبين نوعه وفي الكفارة نية الكفارة وان لم يبين نوعها ما باختصار وزيادة
 (قوله لم يبين لم يبين الصيام) أي نية والمراد بتبيينه ايقاعها في جزء من أجزاء الليل من
 الغروب الى الفجر كما مر وقوله فلا يصح كراهه أي صح كراهه الاصل في النفي من توجهه الى
 الحقيقة خلافاً للحنفية فلا يقع صومه عن رمضان بالاختلاف ولا نفل على الوجه ولومن
 جاهل ويفرق بينه وبين نظائره بأن رمضان لا يقبل غيره ومن ثم كان الوجه في ما لو نوى في غير
 رمضان صوم نحو قضاء أو نذر قبل الزوال انعقاده نقلاً ان كان جاهلاً فأفاده مروى الخبر المذكور
 دليل لقوله ليل الذي هو معنى التبيين الواقع في كلام غيره وأما قوله لكل يوم فدايله ظاهر
 الخبر لان ظاهره التبيين لكل يوم لعدم المخصص ودائله أيضاً ان كل يوم عبادة مستقلة لا تخل
 اليومين بما يناقض الصوم كالمصلاة لا تخلها بالسلام (قوله وهذا) أي وجوب ايقاع النية لا بد
 بمعنى وجوب التبيين وقوله في الفرض ولو نذر أو قضاء أو كفارة أو كان لما روى صديداً أو امر به
 الامام في الاسبق فلو ليس لنماصوم نفل يشترط فيه التبيين الاصوم الصبي فيلغزبه ويتنا
 نماصوم نفل يشترط فيه تبيين النية (قوله أما صوم النفل) أي وان وجب اتمامه بنذر أو غيره
 اه قل (قوله فيمكن في نية نية بالانها قبل الزوال الخ) لو علم ان طلاقاً بطرفه قبل الزوال وقبل
 لا يقع حتى تزول الشمس وهو غيرنا ولا تحقق المعاق عليه حينئذ ولا يمكن نية مع الزوال كما
 لا يمكن مع الفجر والمعتد لوقوعه بالفجر فاذا نوى الصوم ولم يتعاط طرفة نظر الى الزوال تبين
 عدم الوقوع كما لو علم ان بعضهم اقله برؤية الدم يحكم بالوقوع فاذا انقطع قبل اقله تبين عدم
 الوقوع أفاده الشوبري (قوله قبل الزوال) وقيل يمكن بعد الزوال قياساً على ما قبله حكاه في
 المنهاج (قوله بشرط انتفاء الموانع قبلها) أي قبل النية وبعبارة المنهاج وشرحه ان لم يسهلها
 منافع للصوم كالكل وجماع وكفر وحض ونقاس وجنون والاف لا يصح الصوم اه وخرج
 بالمنافي للصوم ما لا ينافيها قال مروى لو أصبح ولم ينو صوماً ثم قضض ولم يبالغ فسبق ماء لمضضة
 الى جوفه ثم نوى صوم تطوع صح وكذا كل ما لا يبطل الصوم كالأكل والشرب
 قال النووي وهذه مسألة تنبيه وقد طلبت اسئلت حتى وجدتتم الله الحمد ومثل ذلك ما اذا بالغ
 لازالة نجاسة فيه أو أتفه فسبقه الماء فانه لا يضر كما يأتي اه بزيادة ومن المعلوم أن ما لا ينافي
 الصوم لم يدخل فيما ينافي فلا وجه لاستثنا بعضهم له منه هذا وفيه فساد من كلام المنهاج قول

(قوله السنة الحاضرة)
 الاولى الغد لان الكلام
 فيه وبعد فلم يحرر بقية
 العبارة فان فيها شيئاً وهي
 منقولة عن قل كما في م

الخبر من لم يبين الصيام قبل
 الفجر فلا يصح صيام له رواه
 الدارقطني وقال رجاله ثقات
 وهذا في صوم الفرض أما
 صوم النفل فيمكن فيه نية
 بانها قبل الزوال بشرط
 انتفاء الموانع قبلها (رواه)

كأما في البيع وهذا من
زيادتي (وترك مفطر) من
تناول طعام وغيره (وجميعه)
أي الصوم أربعة أشياء
(فرض ونفل ومكروه
وحرام فالقصر ثلاثة
أنواع) أحدها ما يجب
تتابعه وهو صوم رمضان
وكنارة طهارو (كفارة
(قتل و) كفارة (جماع غير
رمضان عمدا) وصوم نذر
شرط فيه تتابع (و) ثانيها
(ما يجب تفريقه وهو
صوم قنق وقران وفوات
تسك وترك واجب فيه)
يفرق فيها بين الثلاثة
والسبعة والثلاثة الأخيرة
من زيادتي (و) صوم (نذر
شرط فيه تفريق

(قوله وأما قول المحشي الخ)
ويمكن توجيها المحشي بأن
مراده الصوم من حيث هو
ولاشك أنه كذلك أه
وتأمله (قوله لصحته كرمضان)
الاولى العكس كما يفهم من
كلامه بعد (قوله يجوز
الافطار فيه ولا يحرم) تقدم
له أنه يحرم قطعه ليستأنف
أذ هو كيوم واحد (قوله
مؤاذه من العشرة) في بعض
الاصحح التعبير به لي بدل من
وهي غير صواب (قوله ان
أفطار ناسيا أو جاهلا) تقدم
له التعميم في هذا

بصحة الصوم بعد تقدم المنافي حيث قال والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم من أول النهار
قال مروم قابل الصحيح لا يشترط ما ذكره (قوله) كأما في البيع الخ) وإنما لم يعد والمصل
ركن في الصلاة لأن لها صورة في الخارج يمكن تعقلها وتصورها بدون تعقل بعمل ولا كذلك كل
من الصوم والبيع قائم ما أمران عدم بيان أي لوجودها - ما خارجا فلا يمكن تعقلها بدون
الصائم والعاقلة لحسن عدم ركن في كل منهما (قوله وترك مفطر) هو معنى قول غيره وأما
عن المفطر (قوله وغيره) عطف على تناول أي غير تناول الطعام أعم من أن يكون تناول غير
طعام أو ادخال شيء في مخرج غير الفم كادخال عود في اذن أو جراحة أو إخراجا كاستقناة
وهذا أولى من عطفه على طعام إذ لا يشمل حينئذ إلا الصورة الأولى من الصور الثلاث
الذكر كونه (قوله أربعة أشياء) أي باعتبار وصفه من وجوب ونسب الخ ولم يذكر من جملة ذلك
المباح لأن الصوم لا يكون كذلك وأما قول المحشي لأن ما كان الأصل فيه النسيب لا تعتبر به
الإباحة وصوم غير رمضان الأصل فيه النسيب أه ففیه نظر لاقتضائه أن هذه الأوصاف
الذكر كونه كشيء واحد أصله النسيب وطرائقه الوجوب والحرمة وغيرهما وليس كذلك بل
الموصوف بالنسيب غير الموصوف بالوجوب وغير كما هو واضح (قوله ومكروه) أراد به ما يشمل
خلاف الأولى لما يأتي من قوله وصوم عرفه للعاج خلاف الأولى الخ (قوله ثلاثة أنواع) ذكر
من أفراد الأول خمسة ومن أفراد الثاني كذلك ومن أفراد الثالث اثني عشر فالجملة اثنان
وعشرون (قوله ما يجب تتابعه) أي ما لا يحصل المقصود به إلا إذا كان متتابعاً أعم من أن
يكون المتتابع شرط الصحة كرمضان أو لا كغيره واتس المراد ما يحرم الإفطار فيه وهو
لاختصاص رمضان إذ كنارة نحو القتل يجوز الإفطار فيه أو لا يحرم غايته أنه إذا أفطر لم يحصل
المقصود وهو التكفير وكذا يقال فيما يجب تفريقه فالمراد به ما لا يحصل المقصود به إلا إذا
كان متفرقا وليس المراد حرمة الصوم متتابعاً فيه لأن المتنع مثلاً إذا صام زيادة على الثلاثة
جاز لكن لا يجب ما زاد من العشرة (قوله وهو صوم رمضان الخ) المتتابع فيه عرضي لأنه
انما جاء من ضروريات الوقت ولذا كان تركه مقتضياً باللائمة فقط ووجوبه لدفع ذلك مع اجراء
المفرق بخلاف تتابع غيره فإنه ذاتي فكان تركه مبطلاً ووجوبه للاعتداد بالصوم لفصل الفرق
بينهما (قوله شرط فيه تتابع) فإذا أفطر يوماً بطل تتابعه وحسب ما صامه نقلاً مطلقاً ان
أفطر ناسياً أو جاهلاً والأفلا (قوله قنق) هو تقديم العمرة على الحج والقران الإحرام به ما مع
أو بعمرة ثم يحج قبل شروعه في شيء من أعمالها على ما يأتي فيجب على كل من المتنع والقارن دم
بشرطه فإن عجز عنه صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع (قوله وفوات تسك) بأن فاته
الوقوف بعرفة واستشكل ما هنا من الصوم في هذه وفي تركه نحو طواف الوداع بأن زمن
الحج انتقض فكيف يقال ثلاثة في الحج وأجاب عنه الباقي بأن كونها في الحج فيما يمكن فيه ذلك
كثلاثة القنق والقران بأن أحرم قبل يوم عرفة بأربعة أيام فأكثر ما غيره فالمراد فيه بكونها
في الحج أنهم في مكة أخضر (قوله وترك واجب فيه) أي النسك كترك الإحرام من الميقات
أو الرمي أو المبيت على أو بعد ثلاثة أو طواف الوداع فيدخل تحت ترك الواجب خمسة تضم
لثلاثة المتقدمة فالجملة ثمانية أشارها ابن المقرئ بقوله أو أياها المرتب المقدر قنق فوت الخ
(قوله يفرق فيها) أي في هذه المواضع بين الثلاثة والسبعة وأما نقص الثلاثة أو السبعة فيجوز

ففي التتابع والتفريق والاول اولى قال في المنهج وسن تتابع كل من الثلاثة والسبعة اداء وقضاءه بادرة لا واجب اه ويتصور كون السبعة قضاء بان يموت قبل فعلها ففيه فعلها الولي عنه على القديم فينبذ له التتابع قال مرنم لو احرمت بالجمع من سادس الحجة لزمه أن يتتابع في الثلاثة لضيق الوقت لالتتابع نفسه اه (قوله أي التتابع والتفريق) قدم التتابع لانه أفضل (قوله وهو قضاء رمضان) أي وقفات بعد ذر ولم يضق الوقت بان كان فيه وبين رمضان أكثر من زمته اما اذا فاتت بلا عذر أو ضاق الوقت عنه فيجب تتابعه ولم يذكر المصنف في قسم ما يجب تتابعه لان التتابع فيه عارض بسبب ماذكر (قوله وكفارة جماع الخ) ولو صام القريب عن الميت كفارة يجب تتابعها لم يلزمه التتابع كما عزا الشوبري في باب الحيض لبعضهم نقلا عن مرنم وهو الحق فلا وجه لثروده هنا وقوله في احرام أي واقع في حال احرام أي قبل التحلل الاول فالجماع حينئذ مقصد فيجب به بدنة فبقرة فسبع من الغنم قطعاً ببقية البدنة فصوم عن كل مديون ما قاله في شرح المنهج (قوله وكفارة عيّن) أي فيتابع فيها بين الثلاثة أو يفريق كما ذكره المؤلف فيما مر (قوله وفدية الخ) أضاف الفدية لثمانية أنواع خمسة منها مهادم تخيير وتقدر وثان وهو ما الصيد والاشجار دمه مادم تخيير وتعديل رواحده وهو الاحصار دمه دم ترتيب وتعديل وتقديم مادم دم ترتيب وتقدير فقد اشتمل كلامه على أنواع الدماء الاربعة (قوله أولية) الاولى أن يقول ووجه ليشمل بقية شعوره على ما هو المعقد أفاده قل (قوله عطاء) أي عن التتابع والتفريق فلم يقيده بواحد منهما (قوله والنفل من الصوم) محل كونه فلا مالم يقع في واجب كأن يقع أثناء رمضان أو كفارة أو نذر (قوله لان الاستسكان منه مطلوب) اسين والتمام اذ تان لا لطلب والافساده المعنى كما لا يخفى ووجه التعديل المذكور أنه لما طالب الشارع الاكثار منه كثرت أنواعه ليحصل الاكثار منه والاول كانت قليلة لم يحصل منه اكثار لعدم تاتي ذلك القليل لبعض الناس أو في بعض الاوقات فلا يحصل مطلوب الشارع (قوله والمؤ كدمه الخ) وهو ثلاثة أقسام الاول ما يتكرر بتكرار السنين كصوم يوم عرفة وتاسوعاء وعاشوراء والثاني ما يتكرر بتكرار الاسابيع كصوم الاثنين والخميس والمالث ما يتكرر بتكرار الشهور كصوم أيام البيض والسود يعلم ذلك من تتبع كلامه (قوله صوم الاثنين) قدمه لانه أفضل من صوم الخميس لانه صلى الله عليه وسلم ولد وتوفي في ذلك اليوم وكذا بقية أطواره كانت فيه ولذا ليس للقاضي دخول البلد فيه وسمى الاثنين لانه ثاني الاسابيع كما سمي الخميس بذلك لانه خامسه وهذا بناء على ان أول الاسابيع الاحد والمعتمد الذي عليه الاكثر أنه السبت كما أفاده مرواستش كل استعمل الاثنين بالايام والزون مع تعريضهم بأن المثني والمحقق به لزمه الاف اذا جعل علما واعرب بالحركة وأجيب بأن عائشة رضي الله تعالى عنها من أهل اللسان فيستدل بملقه ايه كذلك على أنه افسه واعلم أنه قد نبه على ذلك للصوم سببان كوفوع مرفوعة أو عاشوراء يوم اثنين أو خميس أو في سبعة شوال فيزدادنا كده رعاية لوجود السبعين فان نواهم ما حصل كاصدقة على القريب صدقة وصلة وكذا الوثوي أحدهم انهما يظهر (قوله بتحري) أي يقصد وقوله تعرض الاعمال أي اعمال ما بينهما مما افادته عرض اجمال الثلاثة والاربعة والخميس في الخميس واعمال الجمعة والسبت والاحد والاثنين في الاثنين عرضا

(و) ثالثها (ما يجوز فيه الامران) أي التتابع والتفريق (وهو قضاء رمضان وكفارة جماع في احرام) بنفسك (وكفارة عيّن وفدية حلق أو صيد أو شجر أو لبس أو تطيب أو احصار أو تغليم أو انظار أو دهن شعر أو رأس أو لحية في احرام) وصوم نذر مطلق (والنفل) من الصوم (كثير) لان الاستسكان منه مطلوب (والمؤ كد منه خمسة عشر صوم الاثنين والخميس) لانه صلى الله عليه وسلم كان يحري صومه ما

(قوله مالم يجمع) أي مالم تصادف تلك الايام صوما واجبا والا كان صومها واجبا لا نفلا (قوله وهو ثلاثة أقسام) الاولى سنة لان منه صوم يوم وفطر يوم وصوم يوم وفطر يومين وصوم يوم لا يجزئ فيه ما يأكاه وليس كل من الثلاثة

اجماله اوكذا في ليلة النصف من شعبان واقدروا هذا العرض تقصيلي وهو عرضها كل يوم
وليلة تقصيه مع ملائكة الليل وملائكة النهار عند صلاة العصر ثم ترتفع ملائكة النهار وتلازم
ملائكة الليل ويحقدان عند صلاة الصبح فترتفع ملائكة الليل وتلازم ملائكة النهار وهذا
معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار والذي يعرض
ايام الاسبوع هم ملائكة الليل والنهار معا والعرض بانواعه الثلاثة على الله تعالى وفائدة
اظهار شرف العاملين عند الملائكة والافهوت تعالى لا يخفى عليه خافية فتخلص أن العرض
الاجالي في كل اسبوع مرتين وفي كل سنة كذلك والتقصيلي في كل يوم مرتين ذلك ان
مجرورهم مشايخنا (قوله وانما صائم) اي متلبس بالصوم حقيقة لان العرض قبل الغروب لما
مر من أن الذي يقع منه العرض ملائكة الليل والنهار معا فهو عند العصر كعرض أعمال
كل يوم فلا حاجة لتقدير بعضهم وانما على اثر الصوم قررهم شيخنا عطية (قوله وعشر المحرم)
أي العشر الاول منه وقوله والاشهر الحرم اي كلها فهو من عطف العام على الخاص لان عشر
المحرم داخل فيها كما أن عاشوراء وتاسوعاء داخلان في العشر المذكور فبنا كدصومها
للسببين كما بنا كدصوم العشر المذكور لذلك (قوله ذي القعدة) مجرور بدل عما قبله وفي
نسخة بالرفع على الخبرية أي وهي ذوالحج والعدة بقبح القاف والعدة بكسر الهمزة على الاشهر
فيها وسمي بذلك للعود عن القتال في الاول ولوقوع الحج في الثاني وسمي المحرم بذلك لحرمته
القتال فيه في صدر الاسلام وقيل لتحريم الجنة فيه على ابليس ودخلته الام دون غيره من
الشهور ولانه أولها على ما يأتي فعرفوه كانه قبل هذا الشهر الذي يكون أول السنة وسمي
رجب بذلك لانصاب الخيرات فيه وسمي الاصب أيضا لذلك والاصم لعدم سماع قعدة
السلح فيه وهذا الترتيب الذي ذكر في عد الاشهر وجعلها من سنتين هو الصواب كما قاله
النووي في شرح مسلم وعدّها الكوفيون من سنة فقالوا المحرم ورجب وذو القعدة وذو الحجة
وتظهر فائدة الخلاف في الترتيب ما مر من ترتيبه في الاول يبدأ بذي القعدة وعلى الثاني بالمحرم
وهذا خلاف بحسب اللغة أما بحسب الفضلية فسباني (قوله ورجب) ولا يقال شهر رجب
اذ لا يضاف شهر الى اسم شهر الا في ثلاثة أشهر كما أشار الى ذلك بعضهم بقوله

ولا تضاف شهر الى اسم شهر * الا لما أوله الراقد

واستثنى من ذار جبا فيمتنع * لانه فيماروه ما مع

والذي أوله الرام غير رجب رمضان والربيعان وهذا هو الاصح والا فلاضافة جائزة على خلافه
(قوله اشرفها) أي على بقية أشهر السنة الا رمضان فانه أفضل الشهور مطلقا اقل (قوله
وأفضلها المحرم) أي بعد رمضان كما مر ويأتي في الحديث وبعد المحرم رجب فذو الحجة فذو
القعدة بشعبان وهذا هو المعتمد فهذه ستة شهور ونصواعلى ترتيبها وظاهره أن بقية الشهور
على حد سواء (قوله شهر الله) انما أضيف لله تعالى لان اسمه المذكور لم يكن في الجاهلية بل
كان يسمى صفر الاول (قوله ويوم عرفة) قال مرو وقد عمت البلوى كثيرا بثبوت هلال الحجة يوم
الجمعة مثلا ثم يهتد الناس برؤيته ليلة الخميس وظن صدقهم ولم يثبت فهل يندب صوم السبت
لكونه يوم عرفة على تقدير كمال ذي القعدة أو يحرم لاحتمال كونه يوم العيد وقد أفق الوالد

وقال تعرض الاعمال
فيه ما فاجب ان يعرض
على وأنا صائم رواء
الترمذي وغيره) عشر
المحرم والاشهر الحرم
ذو القعدة وذو الحجة
والمحرم ورجب اشرفها
وللامر بصومها في خير
أي داود وغيره وأفضلها
المحرم ثم رجب ثم أفضل
الصيام بعد رمضان شهر
الله المحرم (و) يوم (عرفة)
افسر الحاج وهو تاسع
ذو الحجة

بالتأني لان دفع مفسدة الحرام مقدم على تحصيل مصلحة المندوب لكن ان كانت المفسدة
مظنونة أو محقة فتقديم المصلحة عليها واجب وان كانت متوهمة فتقديمها عليها أولى فقط
اه بزيادة وبه يرد ما ذكره الشوري هنا (قوله يكفر السنة الماضية) هي التي تتم بقراغ
شهر والسنة المستقبلية هي التي أولها المحرم الذي يلي الشهر المذكور والسنة الماضية
هي التي آخرها ذوالحجة والمستقبلية هي التي أولها المحرم والزمن الذي هو فيه من السنة الماضية
ولكون السنة التي قبله لم تتم اذ بهما مستقبل كالسنة التي بعده أنى مع المضارع بأن المصدرية
التي تلحقه للاستقبال والافلوق الأولى لكان المناسب التعبير فيها بالماضى والحديث عام
يشمل الكبار والصغار ما عدا حقوق الأديمين وفضل الله تعالى واسع لا يحصره لوجه التقييد
بعضهم الفقهاء بالصغار والتكفير ما عدا في القرآن أو بمعنى العصمة حتى لا يعصى ثم ما ذكر
من التكفير فيمن له صغائر ولا يزيد في حسنة ويوم عرفة أفضل الأيام لان صومه كفارة سنتين
كما مر أفاده مر قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما وفي الحديث بشرى بجماعة سنة مستقبلية
ان صامه اذ هو صلى الله عليه وسلم بشر بكفارتهم اذ قل لصاعقه على الحياة فيم او هو صلى الله عليه
وسلم لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى اه (قوله وتسع ذى الحجة) أى التسع من أوله
وهذا التعبير أولى من تعبير بعضهم بعشر ذى الحجة لانه يدخل في ذلك يوم العيد مع أنه لا يعتد
بصوم التسع المذكور أفضل من صوم عشر المحرم وعشر رمضان أفضل منها لان رمضان سيد
الشهور ويدخل الشك في تاسع ذى الحجة كما قاله ع ش فيحرم صومه عن ذلك ولا يعتد (قوله
وتاسوعاء) قال مر والحكمة في صومه مع عاشوراء الاحتياط لاحتمال الغلط في أول الشهر
والخالفه لا يورد فانهم يصومون العاشر فقط ويسن معهم اصوم الحادى عشر أيضا لخصول
الاحتياط به وان صام التاسع اذ الغلط قد يكون بالتقديم وبالتأخير وانما ليس هنا صوم الثامن
احتياط لخصوله بالتاسع ثم يسن صوم الثمانية قبله نظير ما في الحجة اه باختصار (قوله
وعاشوراء) بالمذنبه وفيما قبله ممنوع من الصرف لالتف التأييد الممدودة وصومه أفضل من
صوم تاسوعاء وانما قدمه المصنف عليه موافقة لاترتيب الخارجى وقدمه عليه في المنهج نظرا
للافضلية وهو أولى ولا يكفره افراد عاشوراء بالصوم قال في الام لا بأس بافراده ويحصل ثوابه
وان صامه عن قضاء أو نذر على المعتقد قاله مر وقوله عن صومه أى صوم عاشوراء (قوله يكفر
السنة الماضية الخ) وفارق عرفة بأنه من خواص هذه الامة بخلاف عاشوراء مشاركة موسى
لتأنيه اه قل وهو أولى من قول مر لان صوم عرفة محمدي وصوم عاشوراء موسوي ونينا
صلى الله عليه وسلم أفضل الاثنياء اه لانه يرد عليه ان صوم عاشوراء محمدي أيضا لان شرع من
قبلنا ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما يقرره وقد يقال المراد بكونه موسويا أنه من شريعة
موسى عليه السلام مع كونه شرع أيضا على لسان نبينا صلى الله عليه وسلم وليس المراد أنه من
شريعة موسى فقط وأن صومنا له تبع لموسى لكن هذا لا يمنع الاولوية (قوله الى قابل)
بالصرف أى الى عام قابل وجهه الخطبة بمنعونه من الصرف لانهم لا يفرقون بين المنصرف
وغيره بل ولا بين الاعراب والبناء (قوله وصوم يوم وفطر يوم) مثل الشهاب الرملى عن يوم
يوما ويفطر يوم ما وافق يوم فطره يوما بطلب صومه كيوم الاثنين أو الخميس هل فطره أفضل

(قوله فتقديم المصلحة)
الاولى فتقديمه أى دفع
المفسدة على المصلحة (قوله
فتقديمها) أى المفسدة
(قوله أنى مع المضارع الخ)
لعل هذا على رواية أحسن
على الله ان يكفر الخ
والشارح لم يذكرها اه
(قوله فيمن له صغائر)
المناسب فيمن له ذنوب
ليناسب ما قبله

لانه صلى الله عليه وسلم
سئل عن صوم يوم عرفة
فقال يكفر السنة
الماضية والمستقبلية رواه
مسلم (وتسع ذى الحجة)
للاطلاع رواه أبو داود وغيره
(وتاسوعاء) وهو تاسع المحرم
(وعاشوراء) وهو عاشره
لانه صلى الله عليه وسلم
سئل عن صومه فقال يكفر
السنة الماضية وقال ان
عشت الى قابل لا تصومن
التاسع فبات قبله رواه
مسلم (وصوم يوم وفطر
يوم) لخبر الصحابين أفضل
الصيام صيام داود كان
يصوم يوما ويصوم يوما
(وصوم يوم وفطر يومين)
لامره صلى الله عليه وسلم
عبد الله بن عمرو بن العاص
بن ذلك رواه الشيخان

أو صومه ولا يخرج بذلك عن صوم يوم وفطر يوم فاجاب بان الافضل صومه ولا يخرج به عما ذكر
 اه خضر وهذا هو المعتمد ونقله قل آخر اخلافا لما نقله قبل ذلك (قوله وصوم يوم لا يجذب به
 ما ياكله) أي ما يطعمه سواطن عدم ذلك من أوله وقبل الزوال بشرطه المتقدم وهو انتفاء
 الموانع قبل النية وله تعليق النية عليه على وجود ما ياكله فانه قل (قوله وصوم شعبان) أي كانه
 (قوله يصوم حتى نقول الخ) أي يتابع الصيام ويتابع الفطر ولا يرد أنه صلى الله عليه وسلم كان
 اذا وقع منه امر داوم عليه لان المراد أحب المواظبة عليه لأنه داوم بالفعل ونقول بالثبوت أو
 باليام وبالغصب وهو الاكثر يجوز دفعه على أن حتى ابتداء ثبته بمعنى فاء التفريع (قوله الا
 رمضان) وانما لم يستكمل شهر اغبر رمضان لئلا يظن وجوبه ذكره في المجموع اه عبد البر
 (قوله وما رأيته) أي ما رأيته صيامه ونوله أكثر منه أي من صيامه فحذف صيام ثم أتى به تغييرا
 محولا عن المضاف أي ما رأيته صيامه في شهر أكثر من صيامه في شعبان بل صيامه في شعبان
 أكثر من غيره وهذا الدليل لا يطابق المذهب الذي لا يخرج نذب صوم شعبان كانه وجواب قل عن
 ذلك بقوله الا أن يقال أكثرية على غيره تشمل جميعه اه غير صحيح لان ذلك ينافيه قوله قبل ذلك
 وما رأيته استكمل صيام شهر قط الارض فان شعبان داخل في الشهر الذي هو غير رمضان
 فينبغي أن لا يستوفى جميعه فلو جعلت الاكثرية شاملة لجميعه لكان في أول الكلام آخره قال
 الرحمان فان قلت قد مر أن أفضل الشهور بعد رمضان هو المحرم فكيف أكثر من الصيام في
 شعبان دون غيره قلت اه صلى الله عليه وسلم لم يعلم فضل المحرم الا في آخر حياته قبل التمكن من
 صومه أو أنه كان يعرض له فيه أعذار تمنع من كثرة الصوم فيه كسفر أو مرض اه بالمعنى
 (قوله وصوم ستة أيام من شوال) وتحصل السنة بصومها متفرقة منفصلة عن العيد لكن
 تمامها واتصالها يوم العيد أفضل مما ذكره للعبادة وتفوت بفوات شوال ولو صام فيه قضاء
 عن رمضان أو غيره كعاشوراء أو نذرا أو نية لا آخر حصل له ثواب تطوعها اذا المدا على وجود
 الصوم في ستة أيام من شوال وان لم يعلم بها أو نذرها أو صامها عن واحد مما لم يكن لا يحصل له
 الثواب الكامل المترتب على المطلوب الا بنية صومها عن خصوص الست من شوال لاسيما من
 فاته رمضان وصام عنه شوالا لانه لم يصدق عليه أنه صام رمضان وأتبعه ستا من شوال وما أفق
 به الوالدرجه الله تعالى أيضا من أنه يستحب لمن فاته رمضان وصام عنه شوالا أن يصوم ستا من
 ذي القعدة لانه يستحب قضاء الصوم الراتب بحول على من قصد فعلها بعد شوال فيكون صارفا
 عن حرمها وعن السنة فقط القول بأنه لا يتأتى الا على القول بان صومها لا يحصل بغيرها أما
 اذا قلنا بحصوله وهو الظاهر فلا يستحب قضاؤها اه أفاده مرمع زيادة (قوله ثم أتبعه الخ)
 يفيد أن من أفطر رمضان لم يصمها لعدم تبعيتها له بحيث يندفع أنه يسن له صومها اذا أفطره بعد ذلك
 وان لم يحصل له الثواب المذكور اقترابه في الخبر على صيام رمضان قبلها فان أفطره تعدى حرم
 عليه صومها لما فيه من تأخير القضاء القوي ويبدأ أيضا أن لا تحصل قبل قضائه مع أنه من
 خلافه وأنما تحصل بقضاء شوال عن رمضان وتحصل بعده أيضا فيما اذا قصد فعلها بعد شوال
 وقد يجاب عن الاول بان التبعية تشمل التقديرية فاذا قضى رمضان بعد فعلها وقع عما قبلها
 تقديره فاذا تقدم رمضان وتبعته تقديره او عن الثاني في الجملة بان التبعية تشمل المتأخرة كما

(وصوم يوم لا يجذب به
 ما ياكله) للاتباع رواه
 مسلم (وصوم شعبان)
 لخبر الصحبة قالت عائشة
 كان النبي صلى الله عليه
 وسلم يصوم حتى نقول
 لا يفطروا ويفطر حتى نقول
 لا يصوم وما رأيته استكمل
 صيام شهر قط الارض فان
 وما رأيته في شهر أكثر منه
 صياما في شعبان (وصوم
 ستة أيام من شوال) لخبر
 مسلم من صام رمضان ثم
 أتبعه

(قوله لم يعلم فضل المحرم)
 قبل لا يخفى ما فيه اذ يبعد
 تأخر علمه صلى الله عليه
 وسلم فالاولى الاقتصار على
 الجواب الثاني (قوله
 وتفوت بفوات شوال)
 اه لا يفوت أدائها لانه
 يستحب قضاء الرواتب

في نقل القرائن التابعة لها وانما قلنا في الجملة لانه لا يشمل الا الصورة الثانية وهي ما اذا
 آخرها من شوال لكونه قد فعلها بعد دون ما قبلها وهي ما اذا لم يقصد ذلك فانما تحصل معه
 وقد يقال ان التبعية في هذه حاصلة تقديرها ايضا فلاحظ تقدم قضاء رمضان عليها وتأخرها
 عنه وان حصلت معه والمراد بتبعيته رمضان الاتيان بها بعده ولو مع التراخي فيحصل له الثواب
 حينئذ وتفتوت بقوات شوال كما مر لان الثواب توقيفي (قوله ستامن شوال) انما حذفناه
 التانيث مع ان العدود مذكرة لكونه محذوفاً وعند حذف العدود يجوز ان يكون عدده وتانيثه
 والحذف أفصح ولذا أثره في الحديث هكذا قال من رتبته بعض الحواشي هنا والذي ذكره
 الاشموني في شرح الخلاصة خلافه وعبارته هذا أي اثبات التاء وعدم اثباتها اذا ذكر العدود
 فان قصد ولم يذكر في اللفظ فالصحيح ان يكون كالوذكر فتقول صمت خمسة تريد أياما وصرت خسا
 تريد ليالي ويجوز ان تحذف التاء في المذكر ومنه وأتبعه ستامن شوال اه (قوله كان كصيام
 الدهر) أي اذا واطب عليه والمراد بالدهر السنة وذلك ان صيام رمضان بعشرة أشهر وصيام
 ستة أيام بشهرين فذلك صيام سنة أي كصيامها فرفضوا الا فلا يختص ذلك بصوم رمضان وستة
 من شوال لان الحسنة بعشرة أمثالها مطلقا قاله من رأى أي فلا يقال اذا صام رجلا مثلاً وأتبعه
 ستامن شعبان أو صام رمضان وستة من غير شوال كان كصيام السنة لان هذا كصيامها فلا
 وما قبله فرضاً أي يثاب عليه ثواب الفرض (قوله أيام الليالي) أشار بتقدير ذلك إلى أن نسبة
 البياض والسواد لليالي مجازية اذا لم يوصف به ما حقيقة هو الليالي أما الايام فيكاهي بياض
 فلا تصف بمجموع الامرين فهو من مجاز المجاورة ولا نحن في ذلك خلافه بضمهم ووصفت
 الليالي بالبياض لانها تبيض بطول القمر فيها ونصت أيامها وأيام السواد بالصوم لتعميم الليالي
 الاولى بالانوار والثانية بالسواد فتساب صوم أيام الليالي الاولى شكر الله تعالى والثانية طلبا
 لكشف السواد عن القلب أو السواد الحاصل بعدم القمر ولان الشهر ضيق وقد أنكرت
 على الرجل فتساب تزويده بذلك اه أفاده ابن حجر وهو في من رأى أيضا قال ابن حجر واذا فاته
 صوم أيام البياض فأراد أن يصوم أيام السواد فالاولى أن ينوي ما يحصل له ثوابه ما على نزاع
 فيه اه (قوله وهي الثالث عشر وتاليها) أي الرابع عشر والخامس عشر والوجه أن يصوم
 من الحجة السادسة عشر لاق صوم الثالث عشر من ذلك حرام اذ هو ثالث أيام التشريق
 والاحوط أن يصوم مع الثلاثة الثاني عشر للخروج من خلاف من قال انه أول الثلاثة اه
 قاله من (قوله للامر بذلك) قال من والمعنى فيه أن الحسنة بعشرة أمثالها فصوم الثلاثة
 كصوم الشهر ومن ثم سن صوم ثلاثة من كل شهر ولو غير أيام البياض على المعقود فان صام أيام
 البياض أي بالسنتين انتهى باختصار (قوله وأيام الليالي السود) وصفت بذلك لاسودادها بعدم
 القمر نظير ما مر (قوله وهي الثامن والعشرون وتاليها) ويقبني أن يصام معها السابيع
 والعشرون احتياطاً نظير ما مر ثم ان خرج الشهر كاملاً فالامر بظاهر أو فانصاع عوض بدل
 الاخير يوم من أول الشهر الذي يليه وهو أول أيام السود أيضاً لان التاء كلها سوداء اه
 أفاده من وعلم أن الصوم الراتب يندب قضاؤه ومن قال لا يندب قضاؤه كالأضحية والنافلة
 ذات السبب يرد بان الأضحية بخروج وقتها ازال عنها اسم الأضحية فزال طلبها من حيث كونها
 أضحية فلم يندب تداركها من تلك الحبيبة المذكرة لتعذرها ولا كذلك ما هنا فانه بقوات

ستامن شوال كان كصيام
 الدهر (و) صوم (أيام)
 الليالي (البياض) وهي
 الثالث عشر وتاليها لاد من
 بذلك رواه النسائي وغيره
 (و) صوم (أيام) الليالي
 (السود) وهي الثامن
 والعشرون وتاليها وهذا
 من زيادتي (والمكروه)
 منه

(قوله أشار بتقدير ذلك إلى
 أن نسبة الحج) أي في قولك
 يوم أسود لاني المتن اذ عباره
 لا تقتضي ذلك تأمل

(قوله و يسكون فطره
مباحا) الاولى أن يقول
كان فطره سنة لانه متى كره
الصوم سن الفطر رقت بر
شيخنا (قوله ولو الجمعة
والاحد) قال بعضهم أي
يأن يصومها وان أفطر
السبت فتتقن الكراهة
حينئذ وقال بعضهم معناه
أنه يصوم الجمعة مع السبت
أوهومع الاحد اه وفيه
أن اه لا يتوهم خلافه
حتى يغيبه فالأقرب الاول
فليجرب

(صوم المريض والمسافر
والحامل والمرضع والشيخ
الكبير اذا خافوا) منه
(مشقة شديدة) وقد يفرض
ذلك الى التحريم (والنطقوع
بصرم وعليه قضاء فرض)
منه فانه يذرك لان تقديم
الفرض أهم بل اذا ضاق
وقته حرم التطوع وتعبير
بالفرض أهم من تعبيره
بصوم رمضان (وافراد يوم
جمعة أو سبت أو أحد بصوم)
للهمس عنه في الاوايزرواه
في الاول الشيخان وفي
الثاني الترمذي وحسنه
ولتعظيم اليهود ليوم السبت
والنصارى ليوم الاحد
وذكره من زيادتي وكذا
قولي (وصوم الدهر

الوقت لا يزول اسم الطالب عنه قطاب تداركه كندارك رواتب الفرائض اذا فرقت بينهما وبأن
ذوات السبب لا تختص بزمان بل تعرض بعروضه وتفتني بانتفائه فاشبهت الاضحية ولا كذلك
ما هذا اه أفاده الشو برى نقلا عن الأقناف (قوله صوم المريض) أي ان خاف ضررا يبيح
التيمم أي توهمه في كرهه الصوم حينئذ ويكون فطره مباحا فان تحقق الضرر أو غلب على ظنه
ذلك حرم عليه الصوم وان تحقق عدمه حرم عليه الفطر وعبارة المنهج وشرحه وبياح تركه بنية
الترخص بمرض يضره صوم ضررا يبيح التيمم اه وتبعه م ر على جعل المرض المبيح للفطر هو
المبيح للتيمم حيث قيد كلام المنهاج بذلك ثم قال قال في الانوار ولا اثر للمرض اليسير كصداع
ووجع الاذن والسن الا أن يخاف الزيادة بالصوم وقال ابن حجر وتبعه الزيادي ان المرض المبيح
للتيمم يوجب الفطر ويمكن حله على ما اذا تحقق معه الضرر أو غلب على ظنه ذلك وفرض المسئلة
أنه لم يصل الى حالة الهلاك والاوجب فطره باتفاق (قوله مشقة شديدة) هي بالنسبة للمريض
ما يبيح التيمم وبالنسبة لغيره ما لا تشمل عادة وان لم ينج التيمم فتلخص أن المريض ان خاف المشقة
التي يبيح التيمم كره الصوم في حقه وان تيممها حرم عليه ذلك وهو محمل قوله وقد يفرض ذلك الى
التحريم وان يتيقن عدمها حرم عليه الفطر اه قرره شيخنا عظمية وعلى المريض حيث خف
مرضه بحيث لا يباح معه ترك الصوم أن ينوي قبيل الفجر فان عادله المرض كاللحمي أفطر والا فلا
وان علم من عادته أنها تعود عن قرب ومثله الحصادون فيجب عليهم تيمم النية في رمضان في كل
ليلة ثم من لحقه منهم مشقة شديدة أفطر والا فلا ولو كان المرض مطبقا فله ترك النية من الليل
وان غلب عليه الجوع أو العطش حكم المريض اه أفاده م ر (قوله وقد يفرض ذلك الى
التحريم) أي عند تيقن الضرر كما مر (قوله وعليه قضاء فرض) الواو الحال وقوله منه أي
الصوم وقوله فانه يذرك مخرج ما لو فاته بغير عذر فيحرم الفطر اضيق الوقت كما مر (قوله حرم
التطوع) أي من حيث تأخير الفرض أما نفس الصوم فهو مندوب صحيح وكذا يقال في
المكروه قبله وبعده أفاده قل (قوله وافراد الخ) الكراهة فيه من حيث الافراد كما مر أما نفس
الصوم فهو مندوب ولذا يصح نذره ان لم يقيد بالافراد ومحمل كراهة افراد ما ذكره لم يوجد
له سبب أما اذا صامه لسبب كأن اعتماد صوم يوم وفطر يوم فوافق صومه يوما منه فلا كراهة كما
في صوم يوم السبت وخرج بالافراد جمع اثنين منها ولو الجمعة والاحد أو جمع غيرها مع ما قبلها
أو بعدها فلا كراهة لان المجموع لم يعظمه أحد اه أفاده م ر ويلغز بذلك فيقال مكروهان اذا
انضمم زالت الكراهة ويقال أيضا حرامان اذا انضمت زالت الحرمة وهما الماء القليل المتنجس
يحرم استعماله فاذا انضم لثله وبلغ قلين زالت الحرمة اه رجائي قال الاجهوري في حواشي
اللطيف فلو قصد الجمع وصام يوم الجمعة مثلا ثم عتله الترتيل قبل صوم السبت هل تفتني الكراهة
نظر الى أنه لم يقصد الافراد أو لا تفتني نظر الكونه افراد صورة استقرب شيخنا الثاني وأقول
لو قيل بانتفائهم لم يكن بعيدا ويؤيده ما صرح حواشي في سجود السهو من أنه اذا نوى الاقتصار على
سجدة وشرع فيها بطلت صلاته بخلاف ما اذا لم ينو ذلك ثم سجد واحدة واقتصر عليها فانه لا يضر
(قوله للهمس عنه في الاولين) وحكمة الهمس في يوم الجمعة ما يلزم عليه من الضعف في يومها عن
القيام بوظائفها وفي يوم السبت ما سبب كرهه من تعظيم اليهود له (قوله وصوم الدهر) أي غير

العبد وأيام التشريق وقوله لمن خاف به سررا أى يبيع التيمم فان تحققة حرم على ما سر وقوله
أو فوت حق أى أو خاف به فوت حق واجب أو مندوب كصلاة الفجر والتراويح وغيرهما من
النوافل لأن نقل الصلاة أفضل من نقل الصوم فان تحقق أو غلب على ظنه فوت الحق الواجب
حرم عليه الصوم تطهير ماض وانما كره صوم الدهر عند خوف ما ذكرنا صرح من قوله صلى الله
عليه وسلم لا يدرى الله ما فعل ذلك فتبذات أم الدرداء ان لم يدرك عليك - وقالوا لا عليك عليك
حقا ولزوجك عليك - فأنهم وأفطروا فم ونم وأت أهلك وأعط كل ذى حق - حق - فان لم يصف
ما ذكره صومه لانه صلى الله عليه وسلم قال من صام الدهر ضيقت عليه جهنم هكذا وعقد
تسعين أى عقدة التسعين وهى فى عرف أهل الحجاز أن يضم السبابة تحت الابهام ضم شديدا
ويرفع الابهام عليها ينشر الاصابع الثلاثة وفيه تاسع أنامل كل أملة بعشرة ومعنى ضيقت عليه
أى عنه فلم يدخلها أولا يكون له فيها موضع ومع نذبه فصوم يوم وفطر يوم أفضل منه لخبر أفضل
الصيام صيام داود كان يصوم يوما ويفطر يوما ولونذر صومه انه قد نذر ما لم يكن مكروها واذا
فاته صوم يوم جئتكم مشقة سقط عنه وكان مستغنى شرعا اذا لم يمكن قضاءه وتقدم أنه يلزمه ذلك
اذا أفطروا فيه يوما عمدا (قوله للحاج) أى الذى يصل عرفة ثم ارا أمان لم يصاها الا لا يفتحب
له صومه وعبارة المنهج وشرحه من صوم يوم عرفة اغفر مسافر وحاج بخلاف المسافر فانه يسن
له فطره وبخلاف الحاج فانه ان عرف أنه يصل عرفة ابلا أو كان مقيما من صومه والاسن فطره
وان لم يضعفه الصوم عن الدعاء وأعمال الحج اه (قوله خلاف الاولى) هو المعتمد ولو ضمه لما
قبله وعليه فيراد بالمكروه فى كلامه أولا ما يعم خلاف الاولى كما مر (قوله والحرام) أى لذاته أو
اعراض من حيث الوقت ولا ينعقد أيضا والحزمة فيه من حيث الناس بعبادة فاسدة اه فأده
قل (قوله صوم العبدین) أى ولو صامهما عن واجب كما قاله م (قوله أيام التشريق) أى
تقديم اللحم بالشرقة وهى الشمس (قوله ولومن مفتح) أى بذلك للرد على القول الضعيف
وعبارة م ر ولو كان صومه المفتح عادم لا هدى لعموم النهى وفى القديم له صيامها عن الثلاثة
الواجبة فى الحج لخبر البخارى فيها اه (قوله وشرب) المناسب لما قبله قراءته بفتح الشين ويجوز
الضم فهم اروايتان بمعنى واحد والفتح أقل اللغتين كما قاله فى النهاية وبه ساقرا أبو عمرو فى قوله
نعالى شرب الهيم أى الابل التى بها الهيام بهم الهاء وهو داء يشبه الاستسقاء جمع أهيم وهيماء
والمراد أنها أيام لا يجوز صومها (قوله وهو يوم الثلاثاء الخ) ومثله تاسع ذى الحجة اذا شئت فى
حسب كونه يوم عرفة أو يوم العيد كما تقدم نقله عن م ر (قوله اذا تحدث الناس الخ) أما اذا لم
يتحدوا برؤيته ولم يشهد به أحد أو شهد بها واحد ممن ذكر فليس اليوم يوم شك بل هو من
شعبان وان أطبق الغيم لم يبر فان غم عليكم فيحرم صومه لكونه بعد النصف لا لكونه يوم شك
اه شرح المنهج بزيادة (قوله اذا تحدث الناس برؤيته) أى ولم يعلم من رآه (قوله أو شهد بها)
الاولى أن يقول أخبر لانه لا يشترط ذلك عند حاكم والشهادة لا تكون الا بين يديه اه فأده
الزبادى قال فى شرح المنهج وانما لم يصح صومه عن رمضان لانه لم يتبين كونه منه نعم من اعتقد
صدق من قال انه رآه ممن ذكر صحه منه صومه بل يجب عليه ويقع من رمضان ان يتبين كونه منه
وتقدم فى الكلام على النية صحة نية طان ذلك ووقوع الصوم عن رمضان اذا تبين كونه منه

(قوله فتبذات) فى نسخة
صحيفة فتبذات بالناء

من خاف به ضررا أو فوت
حق وصوم) يوم (عرفة
للحاج خلاف الاولى) وجعله
الاصول مكروها وهو مع
دليله ضعيف وبالجمله يسن
فطره للحاج للاتباع وليقوى
على الدعاء (والحرام) منه
(صوم العبدین) للنهى عنه
(و) صوم (أيام التشريق)
ولو من مقتع لخبر مسلم أيام
التشريق أيام أكل وشرب
وذكر الله تعالى (و) صوم
(حائض ونفساء) للإجماع
(و) صوم (يوم النكاح)
وهو يوم الثلاثاء من
شعبان اذا تحدث الناس
برؤيته ولم يشهد به أحد
أو شهد بها

فلا تنافي بين ما ذكره النووي في المواضع الثلاثة حيث ذكر في موضع أنه يجب ويجزى وفي آخر
بحرم ولا يجزى وفي آخر يجوز ويجزى لـ كل ما في كل موضع على حالة اه بن يادوه هذا حسن
الاجوبة عن ذلك وأجيب بأجوبة أخرى ذكرها م (قوله عدد الخ) انما اعتبروا في التحريم
هنا العدد فيمن رأى بخلافه فيما مر حيث اكتفى برؤية عدل واحد في وجوب الصوم احتياطاً
للعبادات فيه ما فعله لاوتر كما افاده في شرح المنهج (قوله أرفسقة) أي أو نساء أو كفار (قوله
وذلك) أي حرمة صوم يوم الشك قبل والعق فيه القوة على صوم رمضان وضعة السبكي
بعدم كراهة صوم شعبان و يرد بان ادمان الصوم بقوى النفس عليه فليس في صوم شعبان
اضعاف بل تقوية بخلاف صوم يوم الشك فإنه يضعف النفس عما بعده فيكون فيه افتتاح
للعبادات مع كسل وضعف وهو غير مناسب ومن ثم حرم الصوم بعد نصف شعبان بالاسباب مما
يأتي ان لم يصله بما قبله اه افاده م (قوله هذا) أي حرمة صوم يوم الشك (قوله ولا) أي
بان صامه بسبب (قوله كأن يكون عليه صوم) عبارة المنهج أما بسبب تقضية كفارة ونذر
وورد فيه صومه اه ولا فرق في القضاء بين قضاء الواجب والمندوب كأن شرع في صوم نفل
حينئذ فإنه يسن قضاؤه كما قاله م وكان الاولى هنا ان يبرئ ذلك كما عبر به فيما سبقي ليشمل الثاني
وقوله ونذر بان نذر صوم يوم فوافق يوم الشك اما لو نذر صوم يوم الشك ابتداء فإنه لا يعتد
لأنه معصية كنذر العبد بن والتشريع (قوله او وافق عادة) كأن اعتاد صوم الدهر او صوم
يوم وفطر يوم وعبارة م بعد نظير عبارة المتن هنا واه كان يبرئ الصوم أم يصوم يوماً ميسراً
كالثنين والخميس أم يصوم يوماً وينظر يوماً فوافق صومه يوم الشك فله صيامه وثبتت عادته
المذكورة بجملة كما أفق به الواو رحمه الله تعالى ويجب ان يقطر بين الصومين نفلاً او فرضاً
اذ الوصال حرام اه قال ع ش فلو صام في اول شعبان يومين متفرقين ثم فطر باقية فوافق يوم
الشك يوماً لو ادام حاله الاول من صوم يوم وفطر يوم لوقع يوم الشك موافقاً ليوم الصوم صح
صومه ومثله لو صام يوماً قبل الاتصاف علم انه يوافق آخر شعبان واتفق ان آخر شعبان حصل
فيه شك فلا يحرم صومه لأنه صار عادة (قوله بل يجب) أي في الاول وهو ما لو صامه مما عليه
على ما مر وقوله او يسن أي في الثاني وهو ما لو وافق عادة (قوله كنظيره) اه لقوله فلا يحرم
خلافاً لما قاله قل من انه علة لامتنع وعدم الصحة اه وعبارة م وله صومه عن القضاء والنذر
المستقر في ذمته والكفارة فيحصل بلا كراهة مسارعة الى براقة ذمته كنظيره في الصلاة الخ اه
وهي مصرحة بما قلنا ويؤخذ من التنظير بالصلاة المذكورة بطلانه عند التجري وهو كذلك كما
قاله الزبدي (قوله نظير اذا اتصف شعبان الخ) قال م ويؤخذ منه أنه لو صام الخامس عشر وتاليه
ثم افطر السابع عشر حرم عليه صوم الثامن عشر وهو ظاهر لأنه صوم بعد النصف لم يوصل بها
قبله اه (قوله الا أن يصله بما قبله) أي بان يصوم خامس عشره وتاليه ويستمر فلو افطر بعده
يوماً ولو بعد ذلك فافطر او مرض او حيض امتنع الصوم بعده كما مر من م قال قل وفيه بحث
ظاهر لأنه ثبت له عادة بما صامه منه اه وهو مردود لان العادة التي تثبت بجملة معناه ان يكون
قد تقدم له نظير ما يريد صومه كأن صام الاثنين مرة متلاً ثم اراد ان يصومه فيقال انه قد ثبت له
عادة ولا شك ان ما مر من الشهر ليس نظير ما يريد صومه ثم ان وافق صومه اول اليوم الذي

عدد من صبيان أو عبيد
أرفسقة وذلك لـ بمسلم
من صام يوم الشك فله
عنه أبي القاسم صلى الله
عليه وسلم رواه الترمذي
وغـ يروى وهو هذا اذا
صامه (بالاسباب) والا كان
يكون عليه صوم أو وافق
عادة فلا يحرم بل يجب أو
يسن كنظيره في الصلاة في
الاوليات المذكورة
(و) صوم (الغف الثاني
من شعبان) تأخر اذا اتصف
وشعبان فلا يصام حتى يكون
رمضان رواه الترمذي وقال
حسن صحيح (لا أن يصله
بما قبله أو يصومه

(قوله وتركا) انظر ما معناه
(قوله كأن يبرع الخ) عبارة
م كأن يبرع فيه ثم افسد
حينئذ خضر اه فليتنامل

يريد صومه ثانياً صدق على ذلك أنه عادة له ولكن لا يعمل بذلك العادة لعدم تقدمها على النصف الثاني فلا عبرة به أو عبارة الخطيب ولو أوصل النصف الثاني بما قبله ثم أفطر فيه يوماً حرم عليه الصوم إلا أن تكون له عادة قبل النصف الثاني فله صوم أيامها اه فقيده العادة بكونها قبل النصف الثاني (قوله لسبب) أي فيجوز بقدر السبب وإذا فرغ امتنع غيره وكذا يقال في العادة ويكتفى فيها ولو بمرة كما مر نظيره عن مروقوله كقضاءه ولو نقل كما مر عن مرقأيضاً (قوله بل يجب) راجع لقوله كقضاءه بالنظر لبعض صورته كما مر وقوله أو يسن راجع لقوله أو موافقة عادة

(باب ما يفسد الصوم)

أي بعد انعقاده كما هو شأن المنسدد وذلك أربعة وبقى منها خمسة الحيض والناس والجنون والاعماء كل اليوم والردة فجاءت اثنتي عشرة وجعلها أبو ثجاج عشرة بزيادة الحقة وهي داخله في وصول العين هنا وكلاهما يجب فيه القضاء بلا كفارة إلا الوطء على ما يأتي (قوله وإن علم بعضه) أي بطريق المذهب مما مر في الشروط والأركان واعترض بأنه إن أراد علم ذلك من قوله في الأركان وترك مفطر بجميع ما هنا معلوم منه لا بعضه وإن أراد علم ذلك من قوله في الشروط اسلام وعقل الخ فلم يعلم منه شيء مما هنا إذا لم يعلم من ذلك هو نحو الكفر ونحو الحيض ولم يذكر ذلك هنا إلا أن يجاب بأن المراد علم بعضه من الشروط لا بقيد كونه ذلك البعض مذكوراً هنا لكن يرد حجة أنه لا حاجة لذلك لأنه إنما أتى به لدفع توهم التمسك راجع مما مر وقد علمت أنه لا تكرار لعدم استفادة ما هنا مما مر فلو أسقط لفظ بعض لكان مستقيماً ويراد العلم بحقيقة من قوله في الأركان ترك مفطر (قوله وصول) لوعبر بالابصال لكان أولى لأنه يشترط العمدة والاختيار كما سيأتي (قوله عين) أي وإن قلت كسيسة أولم تؤكل كحصاة اه مروقوله عن أبي حنيفة أن الأولى لا تفطر وكذا ما بقي من الطعام في خلال الاستيقان وخالف بعضهم في الإفطار بالثانية أيضاً والمراد عين من أعيان الدنيا أمالو كانت من أعيان الجنة كأن أخبرهم معصوم بذلك فلا يضر وصولها كما قاله الشوري وقرره مشايخنا ومن العين الدخان المعروف في نظريه وإن كان ظاهر كلام عثم يقتضي عدم الإفطار ولا فرق في الإفطار به بين أن تكون اليومسة جديدة أو لا مادخان الجوز ولا يفطر به (قوله من منفذ) بفتح الفاء كما ضبطه النووي كما دخل والمخرج أي منفذ من متوج لأنه المراد عند الإطلاق (قوله جوفه) أي من رأى ما يسمى جوفاً وإن لم يكن فيه قوة تحمیل الغذاء أو الدواك في دماغ وبطن إن وبطن واحليل ومثانة بثلاثة وهي مجمع البرل فلو كان برأسه ماء ومرة فوضع عليه دواء فوصل خريطة الدماغ ففطر وإن لم يصل بطن الخريطة كما حكاه الرافعي عن الإمام وأقره ومثل ذلك الامعاء فلو وضع على جائفة بطنه دواء فوصل جوفه ففطر وإن لم يصل بطن الأمعاء وينبغي الاحتراز حالة الاستحباب لأنه متى أدخل طرف أصبعه دبره ففطر ولو أدنى شيء من رأس الأغلة وكذا لو فعل به غيره ذلك بأذنه ومثله فرج الاتي ولو طعن نفسه أو طعن غيره بأذنه فوصل السكين جوفه أو أدخل في احليله أو أذنه عوداً فوصل إلى الباطن ففطر اه أفاده مرقأه إن لم يتوقف خروج فهو الخارج على إدخال أصبعه في دبره ولا أدخله ولا فطر قال الأجهوري على الخطيب ومثل الأصبع غاطط خرج منه ولم

لسبب كقضاءه موافقة عادة فلا يحرم بل يجب أو

يسن

(باب ما يفسد الصوم)

وإن علم بعضه مما مر (وهو وصول عين) من منفذ (جوفه)

يتصل ثم ضم دبره فدخل منه شيء الى داخله فيطرح حيث تحقق دخول شيء منه بعد بروزه لانه
 خرج من معدته مع عدم حاجته الى الضم اه وبه يفارق مقعدة المبسور آفتى بذلك شيخ شيخنا
 العلامة منصور الطيلاوي (قوله ولو بحقنة) هو دواء يجعل للمر يضرب ويصب في دبره يوصف
 بمثل الاسهل أي اخراج الرطوبات المتعقدة في المعدة قال بالباء زائدة أو بمعنى من التبعيضية أي
 ولو كانت العين حقنة أو مما يحتقن به أي بضم من ذلك بل وضع الالة مفطروا ان لم ينزل الدواء
 الى جوفه ويصح جعل الحقنة بمعنى الاحتقان والياء للسيبية أي ولو كان وصول العين بسبب
 الاحتقان وفيه أنه لا يناسب ما بعده وهو قوله أو ماء مضغضة الخ نعم ان قدر له مضاف أي أو
 ادخال ماء مضغضة الخ صرح لكنه تكاف لا داعي اليه فالمراد بالاول أو (قوله بالماء) الباء
 للسيبية أو بمعنى مع والمبالغة نوعان أحدهما أن يمد الماء الى أقصى الحنك أو الخيشوم وثانيهما
 ملء القم أو الاتف به على خلاف العادة وان لم يحصل نصيبه وكلاهما يصح ارادته هنا ولا يضر
 بأمر ريقه اثر ماء المضغضة وان أمكنه مجرى لعسر الحرقنة (قوله لقوله تعالى) وجه الدلالة
 منه أنه لم يبح الاكل والشرب الا بالاحتياج حيث غيما ذلك بقوله الى الفجر فيؤخذ منه بطريق المفهوم
 أن الاكل والشرب بعده ينظر ويقتاس بالاكل والشرب غيرهما اذا مدار على وصول العين قال
 م ر وصح عن ابن عباس انما الفطر مما دخل وليس مما خرج أي الاصل ذلك اه فيستثنى من
 الاول دخول الذباب وغريبه الدقيق فيؤخذ ذلك ومن الثاني خروج نحو دم الحيض والنفاس
 والولادة والاستسقاء فان القسم الاول لا يضر وهو مما دخل والثاني يضر وهو مما
 خرج (قوله كلوا واشربوا) التلاوة بالواو ولو كان لا يضر ذلك في الاستدلال والامر فيها
 للاباحة والحيط الايض منه بقوله من الفجر والحيط الاسود وهو بنية اليل كما قاله المنسرون
 أي غبته الماصل في بنية وترك بيانها كغناه عنه ببيان متاها ويتبين بمعنى يتبرأ أي يتغير هذا
 من هذا في تسمية ما ذكره خيطا مجازا استعارة (قوله وللنهي عن المبالغة في الصوم) حيث قال
 صلى الله عليه وسلم لم يبالغ في المضغضة والاستنشاق لأن تكون مائعا فلولاً أن الفطر يحصل
 بالمبالغة المسماة هي عنها اه (قوله بالمبالغة) وكذا بالمبالغة الخواز التي تجاسفها أو أنه أخذ من
 العلة المذكورة اه أفاده م ر (قوله لوله من ماء ورية) ينبغي أن سبق ماء الغسل من حمض
 أو نفاس أو جنابة أو من غسل مسنون لا ينظر به كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ومنه يؤخذ
 أنه لو غسل اذنيه في الجنابة ونحوها فسبق الماء الى الجوف منه مالم ينفذ ولا ينظر الى إمكان
 امالة الرأس بحيث لا يدخل شيء اعسر ويقتضي كما قال الاذوي أنه لو عرف من عادته انه يصل الماء
 منه الى جوفه او دماغه بالانغماس ولا يمكنه التحرز عنه انه يحرم الانغماس وينظر قطعا انهم يحله
 اذا تمكن من الغسل لا على تلك الحالة والا فلا ينظر فيما يظهر وخرج بقوله من ماء ورية ما اذا
 تولد من غير ما ورية كأن كانت المضغضة والاستنشاق غير مشروعين بأن جعل الماء في فيه او انفه
 بلا عرض او تمضمض او استنشاق مرة واحدة بقيتا وكذا الوسيط ماء غسل التبرد الى جوفه لان
 ذلك غير ما ورية بل منهى عنه في الرابعة بقوله بغیر اختياره ما اذا تولد من ماء ورية باختياره
 وهي حالة المبالغة السابقة اه أفاده م ر (قوله فلا يضر وصول ريح بالشم) وكذا من القم قال
 م ر ومنه يؤخذ ان وصول الدخان الذي فيه رائحة البخور او غيره كالريحان الى الجوف لا يضر

ولو بحقنة أو ماء مضغضة
 أو استنشاق بالماء
 لقوله تعالى كلوا واشربوا
 حتى يتبين لكم الخيط
 الايض من الخيط الاسود
 من الفجر وللنهي عن
 المبالغة في الصوم بخلاف
 ما لو وصل بالمبالغة لتولد
 من ما ورية بغیر اختياره
 وخرج بالعين الاثر فلا يضر
 وصول ريح بالشم الى
 دماغه

(قوله مجازا استعارة) فيه
 ان الاستعارة مجازا متناهي
 التشبيه فيجب ان لا يذكر
 ما يفتي عنه وبيان الخيط
 الايض بالفجر قرينة على
 بيان الاسود بسواد
 آخر اليل وكل يفتي عن
 التشبيه فالحق كما
 في الكشف والمطول
 وجواشبهه انه تشبيه
 لاستعارة تدبر

به وان تعمد ففتح فيه لاجل ذلك لما تقر بأنهم ليست عيناً أي عرفاً إذا مدارها عليه وان كانت
ملحقة بالعين في باب الاحرام اه باختياره يخرج بدخان البخور وغيره مما لا عين فيه فافيه عين
كالدخان الحادث الآن المسمى بالنتن لعن الله من أحدثه فانه من البدع القبيحة فيقطر به كما
سرو قد أفنى الزيادة أولاً بأنه لا يقطر لانه اذ ذاك لم يكن يعرف حقيقة فلهذا رأى أثره بالبوصة
التي يشرب بها رجوع وأفقى بأنه يقطر ولو خرجت مقعدة الميسور ثم عادت لم يقطر وكذا ان أعادها
على الأصح لا يضطراره اليه ومنه يؤخذ أنه لو اضطر لدخول الأصبع معها الى الباطن لم يقطر
والأفطر وتقدم أن الاتي اذا أدخلت أصبعها فخرجها حالة الاستنجاء أفطرت اذ لا يجب عليها
الاغسل ما ظهر ثم ان اضطرت الى غسل الداخل فافطرها أنه لا يضطر (قوله ولا وصول الطم)
أي الكيفية كالحلاوة وضدها من غير وصول عين من المذوق (قوله فلا يضطر الا كتحال) أي
ولا يكره في شهر رمضان لانه لم يرد فيه نهى ثم هو خلاف الاولى فالاولى تركه خروجاً من خلاف
مالك فانه مضطر عنده (قوله وان وجد به طم الكحل) خرج ماله ووجد عينه كأن ظهرت في نحو
فخامة فان ابتاعها ضرراً لا فـ (قوله الدهن) بضم الدال كالزيت (قوله بتشرب المسام)
بتشديد الميم الأخيرة جمع ثم بتثنية السين والفتح أفصح وهو جمع على غير قياس كما من جمع
حسن والمراد به ثقب البدن بخارج منه الشعر (قوله ماله طم من نخذه) ولو ياذنه بخلاف ماله
طم من جوفه كما من من وقوله مثلاً أي أوساقه وعبارة من خرج بالجوف ماله وادوى
جرحه على لحم الساق أو الفخذ فوصل الدواء داخل المخ أو اللحم أو غرز فيه حديدة فانه لا يضطر
لانتفاخ الجوف ولا يرد عليه ماله ودميت لنته فبصق حتى صفار بقره ثم ابتاعه حيث يقطر في الأصح
مع أنه لم يصل لجوفه سوى ريقه لأن الريق لما تنجس حرم ابتاعه وصار بمنزلة العين الأجنبية
ثم قال بعد ذلك ولو عمت بلوى شخص يدي لنته بحيث يجري دائماً أو غالباً مع ما يشق الاحتراز
عنه ويكفي بصقه ويعنى عن أثره ولا سبيل الى تسكينه غسله بجميع مناره اذا فرض أنه يجري
دائماً أو يربح ودر بما اذا غسله زاد جرأه كذا قاله الأذوي وهو فقه ظاهر اه (قوله أودوى
جرحه) أي غير النافذ فوصل الى المخ أما الوصول لذلك من الخائفة فقطر هكذا قاله قل وفيه
أن وصول الدواء الى المخ من الجرح الغير النافذ لا يكون الا بتشرب المسام وذلك أن على الرأس
جلد ايليه لحم يليه جلد رقيق يسمى سمحاقاً عليه عظم فيه المخ فاذا لم يكسر هذا العظم ويصل
الدواء الى المخ لم يضروا وصل اليه بتشرب المسام وحيث كان المراد الوصول الى ذلك بتشرب
المسام كان مستغنى عنه بما قبله فالاولى ما قاله المناوي من أن المراد بالمخ مخ الساق أي دهنته
ومن المعلوم أن ذلك غير نافذ فلا حاجة لتقييد قل قبل ذلك بقوله أي غير النافذ (قوله
واستقامة) أي طاب التي أي تهـ مـ مـ فلا يضطر لو غلبه ولم يعد منه شيء باختياره أما اذا عاد
باختياره فيضطر ولو أصبح وفيه خيط متصل بجوفه كأن أكل بالليل كفاً وبقى منها خيط بقمه
تعارض عليه الصوم والصلاة لبطالته بابتلاعه لأن كل عمداً ونزعه لانه استقامة وبطالته
ببقائه لاتصاله بنجاسة الباطن قال من فطر يرقه في صحتهم ما أن ينزعه منه آخر وهو غافل فان لم
يكن غافلاً وتمكن من دفع النار ع أفطر اذا النزاع موافق لغرض النفس فهو حجة منسوبة
اليه قال الزركشي وقد لا يطاع عليه عارف بهذا الطريق ويريد الخلاص فطر يرقه أن يجبر

ولا وصول الطم بالمذوق
الى حلقه وبالمنفذ غيره
فلا يضطر الا كتحال وان
وجد به طم الكحل في
الحلق ولا وصول الدهن
الى الجوف بتشرب المسام
وبالجوف ماله طم من نخذه
مثلاً أو دوى جرحه
فوصل ذلك الى المخ واللحم
(واستقامة) من زيادتي

الحكم على نزع ولاية طارلانه كالمكره وحيث لم يتفق شيء من ذلك وجب عليه نزع أو ابتلاءه
 بحافظة على الصلاة لان حكمها أغلظ من حكم الصوم اقل تاركها دونها وهذا لا يترك بالعدو
 بخلافه به هذا كما اذا لم يأت له قطع الخيط من حسد الظاهر من القم فان تأت وجب القطع
 وابتلع ما في حسد الباطن وأخرج ما في حسد الظاهر واذا راعى مصلحة الصلاة فينبغي أن يتلغ
 الخيط ولا يخرج منه الا يودى الى تجس فيه اه باختصار ولو ادخل دبره أو أذنه عودا أو أصبح
 صائما ثم أخرجه بعد الفجر لم يفطر لانه لم يشبه الاستقامة بخلاف الخيط كما مر ولو شرب الخمر لايلا
 وأصبح صائما لم تجب عليه الاستقامة على المعقودا ليس من الاستقامة قطع الضامة من الباطن
 الى الظاهر فلا يضرب على الاصح مطلقا سواء قلعه من دماغه أم من باطنه لتكرار الحاجة اليه
 فبرخص فيه اما لو نزلت من دماغه بغيره واستقرت في حسد الظاهر وكان بقلبه سعال فلهذا ذلك
 فلا بأس به جزما أو بقي في محله فكذلك فان ابتلعها بعد خروجها واستقرت في ذلك الحسد فطر
 جزما فالملوك منه حينئذ ان يقطعها من مجراها أو يجها ان امكن حتى لا يصل منها شيء الى
 الباطن فان كان في الصلاة فهو فرض ولم يقدّر على مجها الا بظهوره فحين لم يتطبل بل يتعين
 مراعاة مصلحة مجها كما يتحقق لعدم القراءة الواجبة فان تركها مع القدرة فوصلت بنفسها الى
 الجوف افطر في الاصح لتقصيره فلم تصل الى حسد الظاهر من القم وهو مخرج الماء المعجمة عند
 الرافعي والمهمله عند النووي بان كانت في حسد الباطن وهو مخرج الهمزة والماء او حصلت في
 حسد الظاهر ولم يقدر على قطعها او مجها لم يضرب اه افاده مر مع متن المنهاج ومن الاستقامة اخراج
 ذبابة وصلت الى مخرج الماء المهمله فيه فطر بذلك مطلقا ويجوز اخراجها مع القضاء ان ضربه
 بقاؤها كما سيأتي ولو شرب خمر بالليل وأصبح صائما فزادته عارض عليه واجبان الامساك
 والتقبي فيراعى حرمة الصوم فيما يظهر للا اتفاق على وجوب الامساك فيه والاختلاف في
 وجوب التقبي على الصائم اما النقل فلا يبعد عدم وجوب التقبي وان جاز محافظة على حرمة
 العبادة (قوله وان يتيقن انه لم يبد الخ) كأن تقيا بمنكوسا بناء على ان الاستقامة مفطرة لعينها
 لا هو دشي قاله مرو وكافي التجشي فان تعمد وهو خرج منه شيء من معدته الى حسد الظاهر افطر
 وان غلبه فلا طاله لطيب (قوله وانزال المني) أي من فرج الواضح وكلا فرجي المشكل فلا
 يضربا مناؤه باحد فرجيته وان حصل من وطء لاحتمال زيادته نعم لو أمضى من فرج الرجال عن
 مباشرة ورأى الدم ذلك اليوم من فرج النساء واستمر الى اقل مدة الحيض بطول صومه لانه
 افطر بغيره بالانزال أو الحيض وما مر من أن خروج المني من غير طريقه المعتاد يخرج منه من
 طريقه المعتاد محله اذا انسد الاصل ولو قبل أو باشر فيما دون الفرج فامضى ولم ينشطر قطعا
 كالبول اه نخرج الرمي (قوله بلس بشرة) أي ملاقاتها بالاحائل اذ البشرة ظاهر الجلد وسياخذ
 محتر ذلك بقوله أو ضم امرأة الخ وكان الاولى أن يقول كافي شرح المنهج ولو بضم ليدخل
 في ذلك انزاله بسبب قبلة وخروج بصله لانس استمناءه بيده أو بيد زوجته أو جارية فانه يفطر به
 ولو بجائل حيث كان عامدا عالما بمحتمل الا فطر بلس البشرة اذا كان الملموس ينقض لسه
 الوضوء ولو فر جامعا بنا حيث بقي اسمه أو ما لا ينقض لسه ذلك كحرمة فلا يفطر بلسه وان أنزل
 حيث فعل ذلك للشهوة أو الكرامة بخلاف ما اذا فعل ذلك بشهوة ومثل ذلك العضو الملبان فلا

وان يتيقن أنه لم يبد من القم
 شيء إلى الجوف (وانزال)
 المني بلس بشرة

(قوله وصلت الى مخرج
 الماء) اه لا يمتنى على قول
 الرافعي فان مخرج المهمله
 عنده من الباطن بعده
 عن مخرج المعجمة (قوله
 وكان الاولى) فيه أن القبلة
 داخله في اللبس صدق به
 فلا حاجة في ادخاله الزيادة
 التصو الا أن يقال ينظر فيها
 لا صرف كما نظر اليه في
 الاستمناء بيدته ووجه
 فان كلا وان كان لسا الا
 أن العرف خصه باسم

يفطر بلسه ولو بشهوة وان انفصل بحرارة الدم حيث لم يحف من قطعه محذور تيمم والا افطر اه
 افاده مروي لا ينقض لسه الوضوء الا مرد لا يطل صوم من أنزل بلسه وان كان بشهوة وبلا
 حائل لانه ليس محلا للشهوة بخلاف المحرم فانها محال لها في الجملة فنفس فيه ما قرره شيخنا عظمة
 (قوله بشهوة) ليس بقيد فكان الاولى استدراكه كما قال أبو شجاع والانزال عن مباشرة وقوله بل
 أولى أي لان الانزال هو المقصود بالوطء (قوله الا في نوم الخ) في النظر فية أي الا في حال نوم أعم
 من أن يكون خروج المني حيثما بداحت الام أو غيره كان أخرجه نحو زوجته وهو قائم لكن
 استثناءه خروج بالاحتلام مما قبله وهو الانزال منقطع اذ يشترط في الانزال العمد الى آخر
 ما يأتي وقوله أو ينظر أو يفكر الباء للسببية وحيث اختلفت معنى الحرفين لم يستغن باحدهما
 عن الآخر خلافا لما ذكره قل حيث جعل في معنى الباء يستغنى بهما عن الآخر لأنه لا يشمل
 حقيقة احدي الصورتين السابقتين ومحل عدم الافطار من الانزال بالنظر أو التفكير ما لم تكن
 عادته الانزال بهما فان كانت عادته ذلك أو استدامهما حتى أنزل أفطر على المعقود ما لم يصبر
 الانزال علة ملازمة له والا فلا يفطر به أفاده مروي بزيادة (قوله أو لمس بالشهوة) استثناء هذا
 ضعيف كما مر فكان الاولى ايقاظه وعبارة الشو برى مقتضى كلامه أن اللمس بلا حائل اذا
 كان بغير شهوة وحرك الشهوة قائم في أنه لا يفطر وهو مخالف لكلامهم حيث قالوا ان خروج
 المني بلس أو فله بلا حائل مفطر ولم يفصلوا في اللمس بين أن يكون مبدؤه بشهوة أو لا اه
 والحاصل أن الاستثناء مطلقا والانزال بلس بلا حائل ولو بلا شهوة حال البقطة مفطر بخلاف
 خروج المني في نوم أو ينظر أو يفكر واللمس بجائل فانه لا يفطر ولو بشهوة في الاربعة قال مروي
 ولو حذركم امارض سوداء أو حكة فأنزل لم يفطر على الاصح لانه نزل من مباشرة مباشرة فلو علم
 من نفسه أنه اذا حكة أنزل فالقياس الفطر ولو قبل زوجته وفارقها ساعة فان كانت الشهوة
 مستحبة والذكر قائما حتى أنزل أفطر والا فلا اه باختصار (قوله أو ضم) عطف على نظر أي
 أو انزال بسبب ضم وهو انما يحترز قوله بشهوة كما مر وقوله بجائل أي وان رقى (قوله لا تنقاه
 المباشرة) أي في أربع صور النوم والنظر والفكر وضم المرأة الخ وقوله أو الشهوة أي في
 صورة وهي قوله أو لمس بالشهوة وهذا بناء على طريقته السابقة (قوله ووطء) الا ان علمت عليه
 المرأة ولم يحصل منه حركة ولم ينزل أما اذا أنزل فانه يشهد صومه كالانزال بالمباشرة فيمدون
 الفرج ويطل به صوم كل من الفاعل والمفعول به وان لم يحصل دخول لجميع الحشفة لانه يصدق
 عليه وصول عين الى جوفه (قوله قبل أو دبر) أي من آدمي أو غيره ولو زاندا أو اشتبه به كزولو
 زاندا كذلك أنزل أم لا في فطر الوامى الأدمى وان كان الموطوء ليس آدميا وعكسه وتنظر
 المرأة داخلها ذكر أم باناء وعكسه ولا شيء على صاحب الفرج المبان من ذكر أو أنثى خلافا
 لما توهمه الأغبياء من طلاب العلم اه قل على الخطيب (قوله ذلك كله) أي من وصول عين
 الى هنا وقوله واختياره أي ذلك وكذا ما بعده والتمهيد بالعمد والاختيار غير محتاج اليه
 بالنسبة للاستقامة لاستلزامها ما ذكر على جعل السين والتاء للطلب وانما ذكره لاحتمال زيادتهما
 في كل واحد من الامور الاربعة محتاج الى التقييد بمجموع القيود الثلاثة لا بكل واحد منها
 (قوله لشيء بعض ذلك بالنس) وهو وصول العين والاستقامة والوطء وقوله وبعضه بالاجماع

بشهوة كالوطء بلا انزال
 بل أولى (الا في نوم أو ينظر
 أو يفكر) أو لمس بالشهوة
 أو ضم امرأة الى نفسه
 بجائل فلا يفطر الانزال
 بشيء منها الصوم لا تنقاه
 المباشرة أو الشهوة (ووطء
 في فروج) قبل أو دبر (مع
 نعمة ذلك) كما (واختياره
 وعلم بتعريضه) من زيادتي
 لثبوت بعض ذلك بالنس
 وبعضه بالاجماع فلا
 يفطر بشيء من ذلك مع
 نسيان

(قوله ليس بقتيل) أي بالنسبة
 لما ينقض لسه الوضوء أما
 بالنسبة لما لا ينقض لسه
 الوضوء فهو قيد فيه كما مر
 شيئا (قوله يذكروا زاندا
 الخ) متعلق بوطء الذي في
 المتن

أَوْ كَرَاهٍ أَوْ جَهْلٍ بِالتَّهْرِيمِ لَعَذْرٌ (وَالْوُطْءُ فِي دَبْرٍ كَقَبْلِ) أَيْ كَالْوُطْءِ فِيهِ فِي سَائِرِ أَحْكَامِهِ (الْأَفَى حَلْ) نَحْبِرُ أَنْ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ رَوَاهُ ٤٨٤ الشَّافِعِيُّ وَصَحَّحَهُ (و) فِي (تَحْلِيلِ) لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ احْتِطَاءً لَهُ وَنَحْبِرُ وَرَدِّهِ فِي

الصَّحِيحِينَ (و) فِي (تَحْصِينِ) لَأَنَّهُ فَضِيلَةٌ فَلَا تَنْزِيلُ بِهِذِهِ الرِّذِيلَةُ

وَهُوَ الْأَنْزَالُ هَكَذَا قَالَ الْحَوَاتِي هَذَا مَا دَلِيلُ الْأَوَّلِ فَقَدْ ذَكَرَهُ الشَّارِحُ فَمَا هَذَا تَوَكَّدَ لَهُ وَأَمَّا دَلِيلُ الثَّانِي فَهُوَ مَا رَوَاهُ ابْنُ حَبَّانٍ وَغَيْرُهُ وَصَحَّحُوهُ وَهُوَ مَنْ ذَرَعَهُ إِلَى أَيْ غَلَبَهُ وَهُوَ صَائِمٌ أَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ وَمَنْ اسْتَقَاءَ فَلَيْقَضْ وَأَمَّا دَلِيلُ الثَّلَاثِ فَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثَ إِلَى نِسَائِكُمْ وَالرَّفَثُ الْجَمَاعُ فِي الْوُطْءِ لَيْلًا لَا يَفِيدُ حُرْمَتَهُ نَهْيًا أَوْ دَلِيلُهُ أَيْضًا الْأَجْمَاعُ فَهُوَ ثَابِتٌ بِهِمَا كَمَا فِي شَرْحِ مَرْ وَأَمَّا الْأَنْزَالُ فَلَمْ يَذْكُرْ الشَّارِحُ لَهُ هُنَا فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ إِلَّا الْقِيَاسَ وَكَذَا مَرْفَعُ الْمُنَاسِبِ أَنْ يَرَادَ بِالْبَعْضِ الْأَوَّلُ وَصَوَّلَ الْعَيْنَ وَالْإِسْتِقَاءَ وَالْمُرَادُ ثَبُوتُهُمَا بِالنَّصِّ فَقَطْرُ يَرَادُ بِالْبَعْضِ الثَّانِي الْوُطْءَ وَالْمُرَادُ ثَبُوتُهُ بِالْأَجْمَاعِ مَعَ النَّصِّ وَيَحْتَمِلُ رَجُوعُ اسْمِ الْإِشَارَةِ قَلَمًا يَذْكُرُ دَلِيلَهُ وَهُوَ الْإِسْتِقَاءُ وَالْوُطْءُ بِالنَّصِّ فِي الْأَوَّلِ وَالْأَجْمَاعِ فِي الثَّانِي وَهَذَا هُوَ الْمُنَاسِبُ إِذَا لَمْ يَنْتَهِمْ عَمَّا ذَكَرَ تَعْلِيلُهُ (قَوْلُهُ أَوْ كَرَاهٍ) مَا لَمْ يَكْرَهُ عَلَى الزَّانِفَانِ بِفَطَرِهِ كَمَا قَالَ عُمَرُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَا يَفْطُرُ بَيْنَ الْوُطْءِ وَالزَّانِفَانِ إِلَّا كَرَاهٍ وَأَنْ كَانَ الزَّانِفَانِ لَا يَبَاحُ بِهِمَا وَاعْتَمَدَ عَنِ الْأَوَّلِ وَفَرَّغَ شَيْخُنَا عَطِيَّةَ (قَوْلُهُ أَوْ جَهْلٍ بِالتَّهْرِيمِ) قَالَ الزِّيَادِيُّ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ عَدَمُ حُرْمَةِ نَيْتِهِ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الْجَهْلَ بِحُرْمَةِ الْأَكْلِ يَسْتَلْزِمُ الْجَهْلَ بِحَقِيقَةِ الصَّوْمِ وَمَا يَجْهَلُ حَقِيقَتَهُ لَا يَصِحُّ نَيْتُهُ لَأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِمْ جَهْلٌ حُرْمَةً شَيْءٍ خَاصٍّ مِنَ الْمَفْطَرَاتِ الزَّادَةُ وَمَنْ عَمِلَ بِتَحْرِيمِ شَيْءٍ وَجَهْلٌ كَوْنُهُ مَفْطَرًا لَا يَعْدُ لَهُ كَوْنُهُ مِنْ حَقِّهِ إِذَا عَمِلَ الْحُرْمَةَ أَنْ يَمْتَنِعَ أَهْ أَوْ يَقَالَ أَنَّهُ عَمِلَ كَوْنُ جَنْسٍ إِلَّا كُلَّ مَفْطَرٍ أَوْ جَهْلٍ كَوْنُ بَعْضٍ أَفْرَادَهُ كَالْمَسْمُومَةِ وَالزَّوْاقَةِ مَفْطَرًا (قَوْلُهُ لَعَذْرٌ) تَعْلِيلُ لِقَوْلِهِ فَلَا يَفْسُدُ بِهِ الْخُطْبُ وَهُوَ يَقِيدُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْجَاهِلِ الْمَعْدُورِ كَمَا يَدُلُّ عَلَى شَرْحِ الْمُنْهَجِ بِأَنْ قَرَّبَ عَهْدَهُ بِالْإِسْلَامِ أَوْ نَشَأَ بَعِيدًا عَنْ الْعِلْمِ أَمَا غَيْرُهُ فَيَبْطُلُ صَوْمُهُ بِذَلِكَ (قَوْلُهُ فِي سَائِرِ أَحْكَامِهِ) مَنْ أَفْسَدَ الْعِبَادَةَ وَوَجِبَ الطَّهْرُ وَالْحُدُودُ وَالْكَفَّارَةُ وَالْعِدَّةُ وَثَبُوتُ الرِّجْعَةِ وَالْمَصَاهِرُ وَتَقَرُّرُ الْمُسْمَى فِي النِّسْكَاحِ الصَّحِيحِ وَمَهْرُ الْمُثَلِّ فِي الْفَاسِدِ وَغَيْرِهَا هَذَا خُضِرَ (قَوْلُهُ الْإَفَى حَلْ) جَلَّةٌ مَا اسْتَفْنَاهُ الْمَصْنُوعُ مِنْ ذَلِكَ ثَمَانِ مَسَائِلَ سِتٍّ مَتَنَاوُفَاتٍ شَرَحْتُهَا وَالْمُرَادُ بِالْحَلِّ عَدَمُ الْحُرْمَةِ فَالْوُطْءُ فِي قَبْلِ زَوْجَتِهِ أَوْ أَمَتِهِ حَلَالٌ وَفِي دَبْرِ أَحَدِهِمَا حَرَامٌ وَقَدْ عَدَّهُ ابْنُ حَبَّانٍ مِنَ الْبُكَائِرِ يَعْزُرُ بِقَوْلِهِ أَنْ عَادَ بَعْدَ مَا مَنَعَهُ الْحَاكِمُ وَيَتَطَلَّبُ بِهِ الْحَصَانَةُ الْمُشْتَرِطَةُ فِي حُدُودِ الْقَذْفِ أَمَّا قَبْلُ أَوْ دَبْرُ غَيْرِ زَوْجَتِهِ وَأَمَتِهِ فَعَلَى حَدِّ سَوَاءٍ فِي الْحُرْمَةِ (قَوْلُهُ أَنْ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ) أَيْ لَا يَأْمُرُ بِالِاسْتِحْيَاءِ مِنْ بَيَانِهِ (قَوْلُهُ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ) وَهُوَ الَّذِي طَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَصَحَّحَهُ لَعَذْرُهُ إِلَى النَّهْيِ أَيْ قُلْ (قَوْلُهُ وَنَحْبِرُ وَرَدِّهِ فِي الصَّحِيحِينَ) هُوَ أَنَّ أَمْرًا رَفَاعَةً أَلْفَرُطِي جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ قَدْ طَلَّقْتُ رِفَاعَةَ فَتَزَوَّجْتُ بَعْدَهُ بَعْدَ الرِّجْنِ بْنِ الزُّبَيْرِ بِقَبْحِ الرَّأْيِ عَلَى وَزْنِ أَمِيرٍ وَأَتَمَّ مَعَهُ مِثْلَ هَدِيَةِ الثُّوبِ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ لِأَنَّ تَذَوُّقِي عَسَلِيَّتِهِ وَيَذَوُّقُ عَسَلِيَّتِكَ أَهْ وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ أَنَّ ذَوُّقَ الْعَسَلِ لِكُلِّ مَنِهَا مَعْنَى اللَّذَّةِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْوُطْءِ فِي الْقَبْلِ دُونَ الدَّبْرِ وَأَيْضًا فَالْوُطْءُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فِي عَرَفِ الشَّرْعِ لَا يَنْصَرِفُ إِلَّا بِالْوُطْءِ فِي الْقَبْلِ أَمَّا ذَوُّقُ الْعَسَلِ لَهُ فَيَحْصُلُ بِالْوُطْءِ فِي الدَّبْرِ أَوْ يَقَالَ الْمُرَادُ ذَوُّقُهَا لِأَرْبَابِ الطَّبَاعِ السَّلَامَةِ فَلَا يَرُدُّ ذَلِكَ (قَوْلُهُ فِي تَحْصِينِ) أَيْ لَا يَصِيرُ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ مَحْصَنًا لِلْأُخْرَى فِي دَبْرِ زَوْجَتِهِ أَهْ قُلْ (قَوْلُهُ لَأَنَّهُ) أَيْ الْأَحْصَانُ الْمَفْهُومُ مِنَ التَّحْصِينِ فَضِيلَةٌ لَأَنَّهُ إِذَا صَارَ مَحْصَنًا يَحْذَرُ قَازِفَهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَصِرْ مَحْصَنًا فَإِنْ قَازَفَهُ يَعْزُرُ وَالْحَصْنُ الَّذِي يَحْذَرُ قَازِفَهُ مَسْلَمٌ حَرِّفَ عَنْ وَطْءِ مَرْئَاوَةٍ عَنْ وَطْءِ مَحْصُونَةٍ

(قَوْلُهُ لَأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِمْ جَهْلٌ) لَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الْكَلَامُ فِيهِمْ جَهْلٌ حُرْمَةِ كَمَا قَالَ الشَّارِحُ فَالْمَعُولُ عَلَيْهِ الْجَوَابُ الْأَخِيرُ شَيْخُنَا وَبِعِبَارَةِ زِيَادِيِّ لَيْسَ مِنْ لَازِمِ الْجَهْلِ بِالتَّهْرِيمِ عَدَمُ الْعِلْمِ لِلصَّوْمِ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الْجَهْلَ بِحُرْمَةِ الْأَكْلِ يَسْتَلْزِمُ الْجَهْلَ بِحَقِيقَةِ الصَّوْمِ وَمَا يَجْهَلُ حَقِيقَتَهُ لَا يَصِحُّ نَيْتُهُ لَأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِمْ جَهْلٌ حُرْمَةً شَيْءٍ خَاصٍّ مِنَ الْمَفْطَرَاتِ الزَّادَةُ وَمَنْ عَمِلَ بِتَحْرِيمِ شَيْءٍ وَجَهْلٌ كَوْنُهُ مَفْطَرًا لَا يَعْدُ لَهُ كَوْنُهُ مِنْ حَقِّهِ إِذَا عَمِلَ الْحُرْمَةَ أَنْ يَمْتَنِعَ أَهْ أَقْوَمُ وَمَنْ عَمِلَ مَسْمُومَةً أَنْفَ لَا تَعْلُقُ لَهُ بِالْجَوَابِ (قَوْلُهُ كَالْمَسْمُومَةِ وَالزَّوْاقَةِ مَفْطَرًا) أَيْ وَحَرَامًا فَقَدْ جَهْلُ حُرْمَةِ هَذَا الْفَرْدِ وَكَوْنُهُ مَفْطَرًا وَنَيْتُهُ صَحِيحَةٌ لَعَلَّهُ يَأْتِي هُنَاكَ مَفْطَرًا حَرَامًا فِي الْجَمَلَةِ (قَوْلُهُ مِثْلَ هَدِيَةِ الثُّوبِ) كِتَابَةٌ عَنْ رِخَاوَةِ الذِّكْرِ وَقَدْ كَذَّبَهَا الزَّوْجُ فِي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَنْفَذَهَا الْخُ (قَوْلُهُ لَأَنَّهُ إِذَا صَارَ مَحْصَنًا الْخُ) الْأَوَّلُ

حَذَفَ هَذِهِ الْعِبَارَةَ لَأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْأَحْصَانِ فِي بَابِ الزَّانِفِ وَهُوَ لَا يَشْتَرُطُ فِيهِ الْعِفَّةُ وَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الْأَحْصَانِ فِي بَابِ الْقَذْفِ وَهُوَ لَا يَشْتَرُطُ فِيهِ التَّغْيِيبُ فِي النِّسْكَاحِ الصَّحِيحِ

ملوكه وعن وطء حاملته في دبرها بان لم يطأ أصلاً أو وطئ في قبلها بخلاف المحسن الذي يرجم
فانه لا يشترط فيه الاسلام ويشترط فيه زيادة على ما ذكر أن يغيب حشفته في القبل في نكاح
صحيح (قوله وفي عنقه) هي مرض في السكبد أو الدماغ يمنع من انتشار الذكرك فيضرب له مدة كما
سبأني فاذا وطئها في الدبر في تلك المدة لم يسقط عنه طلمم بالوطء وكذا لا يسقط طلمم به لو وطئ
قبل ضمرتها (قوله اذ لا يحصل بذلك مقصود الزوجة) وهو الوطء والتصمين وكذا لا يسقط
طلممها فيما لو قدر على الوطء في الدبر دون القبل فترفع أمرها الى القاضي ويرتب عليه مقتضاه
(قوله لذلك) أي لعدم حصول مقصود الزوجة (قوله به) أي بالوطء في الدبر وقوله في
الاستئذان بالنطق أي انه يكفي في البكر سكوتها اذا استؤذنت في النكاح دون الثيب ولا
تحصل ثبوته بوطئها في الدبر فلا تنتقل به من السكوت الى النطق لبقاء البكارة كما سبذكره
وكذا يقال في قوله وعدم الاجبار الخ (قوله وجعل الزفاف ثلاث ليال) أي ودخولها في
الوقوف على الابكار والوصية لهن والسلم فيهن قاله الشوبري (قوله لبقاء البكارة) أي بقاء
حكمها حتى لو وطئت في دبرها فزالت بكارتها بغير الوطء كان حكمها حكم البكر أيضاً وان
ازيلت بكارتها حساً اه أفاده خضر (قوله وفي غيرها الخ) منه التصديق بدينار اذا وطئ في
اقبال الحيض فيطالب في القبل دون الدبر وأما التصديق بنصف دينار فطالب في كل معصية كما
مرفى في الحيض ومنه افتراض السيد لامتته فتصير فراساله ان وطئ في القبل دون الدبر وأشار في
البيعة الى بعض المذكورات هنا بقوله

والدبر مثل القبل في الاتيان * لالحل والتمليل والاحسان
وفيته الايلاوني العنقه * والاذن نطقا وافتراض الفقه

وزاد بعضهم عليها باقية بقوله

ومدة الزفاف واختيار * ودعيب بعدوط الشاري

تصدق في الحيض نفي الرجم * اذ انني المنعول فافهم تطمى اه

وزاد ابن حجر في شرح الارشاد على ذلك وجوب الحسد على من وطئ محرمة المملوكه له أو أمة
فرعه في الدبر دون ما اذا وطئها في القبل وعدم ثبوت النسب في وطء أمتة وفي وطء الشبهة في
الدبر فيهما على المعتمد بخلاف وطئها في القبل اه وزيد على ذلك صور منها أن الدم الخارج
منه ليس بحيض وان القبل يقدم عليه في الاسترغاد وجود ما يسترأ حدها وان الزوج لا يصير
مولى بالخلاف على ترك الوطء فيه ويعزربوط بزوجه أو أمتة فيه اذا عاود بعد ما تمتعه الحسا ثم
وتبطل الحصانة به ومنها ما لو كان يجامعها في الدبر فله نفي الولد على الاصح بخلاف القبل وما لو
حلف على الوطء لم يخلص بالوطء في الدبر (قوله كالمفعول به) أي رجلاً كان أو امرأة لكن محل
الافتراض هو المرأة فاذا وطئت في دبرها فانه يتجبد وتغرب مطلقاً بخلاف ما اذا وطئت في قبلها
في فصل بين كونها محصنة أو لا وقوله وان كان محصناً بان غيب الرجل حشفته في قبل في نكاح
صحيح ووطئت المرأة في قبلها فيه ثم وطئ أحدهما في دبره مختاراً فانه يتجبد ويغرب بخلاف ما اذا
كان مكرهاً فلا حد (قوله وكالووطئ المشتري البكر في قبلها) أي فزالت بكارتها فهو حرة حيث
عيب حادث يسقط به الردا القهري اذا اطلع فيها على عيب قديم بخلاف ما اذا وطئها في دبرها

(و) في (عنقه) اذ لا يحصل
ذلك مقصود الزوجة (و) في
(أنه لا يسقط به الطلب في
الايلاء) لذلك (و) في (أن
البكر لا تصير به كالثيب) في
الاستئذان بالنطق وعدم
الاجبار في النكاح وجعل
الزفاف ثلاث ليال لبقاء
البكارة (و) في (غيرها) من
زيادتي أي غير المذكورات
كالمفعول به لا يرجم بل
يجلد ويغرب وان كان
محصناً وكالووطئ المشتري
البكر في قبلها ثم ظهر بها
عيب لا ترد أو وطئها في
دبرها فله ردها وترك من
كلامه أنه لا يجب الغسل

(قوله يمنع من انتشار
الذكرك) تام مع كلام
المصنف فان المرض يمنع
مطلقاً لا في القبل فقط قاله
شيخنا (قوله لم يخلص بالوطء)
اه لم يحنث فليصير الحكم
وأما على ما قاله الهنشي
فهو صورة الايلاء التي
ذكرها المصنف فتأمل
(قوله بخلاف ما اذا وطئها
في دبرها الخ) أي حيث لم
تزل به البكارة والاستسقط
الرد القهري هنا أيضاً
فالمدار على زوال البكارة
وعدمه والتفرقة انما هي
من حيث الشان فتدبر شيخنا

فلا يسهط ذلك لانه ليس عيبا فقوله لا ترد أي قهر أو كذا ما به سد وخرج بالابكر الغيب فان
 للمنترى ردها بالعبوب وان وطئها في قبائها العدم حدوث عيب به اعند حينئذ (قوله بخروج
 المني منه) أي من الدبر وقوله فان فيه تفصيلا هو انه ان قضت شهوته وجب عليها إعادة الغسل
 لانه من منبها ومنه والا كأن كانت فائسة أو صغيرة أو مكروهة فلا لانه حينئذ من خصوص
 منى الواطئ (قوله لان وجوب) علة لقوله تركت وقوله ثم أي فيما اذا خرج من قبل الزوجة
 وقوله بل لخروج منى الموطوءة أي ومنى الموطوءة فلا يمكن خروجه من الدبر حتى يفرق بينهما
 فان أراد منى الواطئ فلا فرق بين خروجه من القبل أو الدبر في عدم وجوب شيء به على الموطوءة
 فلم يفترقا (قوله ويجب) أي عندنا وعند أكثر العلماء مع القضاء المكفارة العظمى والتعزير
 (قوله على من الخ) ذكر غاية شروها وأخذ محترزة لانه منها الأول من أي واطئ كما عبر به في المنهج
 فخرج به الموطوء فلا يجب عليه الثاني قوله أفسد فلا يجب الا اذا كان الوطء مفسدا بان يكون
 من عامد اذا كرر للصوم مخذرا عالم ببحريره وان جهل وجوب المكفارة أو جاهل غير معذور الثالث
 قوله صوم خرج به الصلاة والاعتكاف فلا تجب المكفارة بافسادهما الرابع الضمير أي أن
 يفسد صوم نفسه خرج به ما لو أفسد صوم غيره ولو في رمضان كأن وطئ مسافرا أو نحوه امرأته
 ففسد صومها الخامس قوله رمضان السادس قوله بجماع وسياق محترزهما السابع قوله
 أثم أي أن يكون آثما بجماعه فخرج به ما لو كان صبيا أو كذا لو كان مسافرا أو مريضا وجامع بنية
 الترخص فانه لا اثم عليه الثامن قوله للصوم أي فقط وسياق محترزه أيضا وبقي شرطان ذكرهما
 في المنهج أحدهما أن يفسد صوم يوم ويغير عنه باستقراره أهلا للصوم ببقية اليوم وثانيه ما عدم
 الشبهة فخرج بالاول ما لو وطئ بلا عذر ثم جن أو مات في اليوم لانه بان أنه لم يفسد صوم يوم
 وبالثاني ما لو ظن وقت الوطء بالليل أو دخوله أو شك في أحدهما فبان نهارا أو كل ناسبا
 وظن انه افطر به ثم وطئ عامدا وقوله في رمضان أي يقينا فخرج به ما لو اشتبه الحال وصام بضر
 ووطئ ولم بين الحال فلا كفارة عليه وحينئذ تكون القيود أحد عشر وأورد عليه انه لو صام
 يوم الشك عن قضاء أو نذر ثم أفسده بجماع ثم تبين انه من رمضان فانه يصدق عليه انه أفسد
 صوم يوم من رمضان بجماع اثم به لاجل الصوم ومع ذلك لا تجب عليه كفارة لانه لم ينوء عن
 رمضان فلو عبر بقوله بافساد صوم عن رمضان لخرجت هذه الصورة لانه في رمضان لا عنه لكن
 لو عبر بذلك لورد عليه القضاء فانه عن رمضان لافيه فالسالم من الاعتراض التعبير بأداء رمضان
 (قوله بجماع) أي ولو لو اطا أو اتيان بهيمة وميت وان لم ينزل وأورد على عكس الضابط المذکور
 ما اذا طلع الفجر وهو مجامع فاستدام فانه لا ينعقد صومه وتجب عليه المكفارة مع انه لم يفسد
 صوما واجيب بعدم وروده انفسر الافساد بما يمنع الانعقاد فجوزا بخلاف تفسيره بما يرفعه
 على انه وان لم يفسده فهو في معنى ما يفسده فكانه ان عقد ثم فسد اه رملي (قوله للصوم) أي
 لاجله فقط كما سيأتي (قوله اولى من قوله عدا) أي لان قوله المذکور يشمل مسألة الافطار
 بالزنا الآتية اذ يصدق على المسافر الذي افطر بالزنا أنه افطر بجماع عدا مع انه لا كفارة عليه
 لانه لم يأنم للصوم وحده بل للزنا وحده واهما على ما يأتي (قوله فلا كفارة الخ) شروع في اخذ

أي اعادته بخروج المني
 منه بخلاف خروجه من
 القبل فان فيه تفصيلا لان
 وجوب إعادة الغسل ثم
 ليس لخروج منى الواطئ
 بل لخروج منى الموطوءة
 (ويجب مع القضاء للصوم
 المكفارة على من أفسد
 صومه) في رمضان (بجماع
 اثم به للصوم) هو اولى من
 قوله عدا فلا كفارة على
 من أفسده

(قوله وأورد الخ) الظاهر
 انه لا يرد فان صومه حينئذ
 فاسد فهو خارج بقوله
 أفسده الآن يقال انه
 منظور فيه لما قبل التبيين
 (قوله انفسر الافساد بما
 يمنع الانعقاد) أي بما
 يشمل ذلك

لأن النص انما ورد في
افساد الصوم رمضان بجماع
ولا على مسافر أفطر بالزنا
لأنه ليس للصوم بطلان
مع الزنا (و) يجب مع
القضاء (الامساك) للصوم
(في رمضان) لا في غيره (على
متعمد فطره) له عليه
بالافساد (و) على (تارك
النية ايلا)

(قوله سواء تقدم ذلك الغير
الخ) المقصود هو ما بعد تأمل
(قوله الردة) انظر هل
المراد انه وطئ بعد الردة
كما هو مقتضى التشبيه
بالسفر فيكون مستثنى
من قوله لا كفارة على من
أفسده بغير جوع فان ذلك
شامل لما اذا وقع جوع بعد
الافساد بغيره أو انه ارتد
بعد الوطئ كما هو مقتضى
قوله وانما يسقطها بعد
وجوب الخ (قوله فزأهم
صياما فلا يجب عليه
الكفارة) نعم يجب الامساك
(قوله أي وحده) مقتضى
هذا انه متى لم يكن الاثم
للصوم وحده لا تجب
الكفارة وهذا بعينه
شامل للمقيم الغير المعذور
اذا أفسده بالزنا فيقتضى
انه لا كفارة عليه وان
كذلك الا ان يلاحظ في
قول الشارح بطلان له مع
الزنا محذوف أي مع كونه يجوز له الفطر في الجملة بخلاف نحو المقيم فتدبر

محترزات بعض القيود وقد علمت بقيتها (قوله بغير جوع) كأن كل واحد منهما ومثل ذلك ما لو
أفسده بجماع مع غيره فلا كفارة عليه لأن اسناد الافساد الى الجماع ليس أولى من اسناده الى
المنظر الآخر والاصل برائة الذمة وهذا خارج أيضا بقوله بجماع اذا التمساده بجماع وحده
فيخرج به غير الجماع والجماع مع غيره سواء تقدم ذلك الغير على الجماع أو قارنه فتسقط الكفارة
تقديمًا لما منع على المقتضى ولو أوج رجل في فرج خنتى وهو في امرأة أفطر الخنتى ولا كفارة
عليه لاحتمال كونه موطوا أو فطر المرأة أيضا لا الرجل ان لم ينزل فان بان الخنتى ذكر الزمة
الكفارة أراثنى أفطر الرجل ولزمته فان أوج الرجل في دبر الخنتى أفطر ولزمته الكفارة
أو خنتى في دبر مثله أو فرجه أفطر المولج فيه لا المولج ولو أوج رجل في دبر نفسه حد
ويحق الحد باقي الاحكام من ايجاب غسل وفساد حج وفطر وايجاب الكفارة ان كان في رمضان
ولو جامع في يومين لزمه كفارتان لأن كل يوم عبادة مستقلة فلا تدخل كفارتاهما سواء
أكثر عن الجماع الاول قبل الثاني أو لا كحجتين جامع فيهما فلو جامع في جميع أيام رمضان
لزمه كفارات بعدد ما كان تكرر الجماع في يوم واحد فلا تعدد وان كان بأربع زوجات اه
(قوله لأن النص انما ورد في افساد الصوم رمضان) أي وهو افضل الشهور ومخصوص
بفضائل لم يشرك فيها غيره فلا يقاس عليه (قوله ولا على مسافر) أي سفر قصر يبيح الفطر
بجفاف من اصبح مقبها ثم سافر ووطئ فتلزمه الكفارة خلافا للاثمة الثلاثة لأن الفطر لا يباح
له بطريان السفر قال في المنهاج وشرحه ويباح تركه لمرض يضر معه صوم وسفر قصر لان طرا
السفر على الصوم او زالا أي المرض والسفر عن صائم فلا يباح تركه اغايبا الحكم المحض في
الاولى ولزوال العذر في غيرها اه وانما لم يبح الفطر عند طريان السفر بخلاف طريان المرض
لان طريان السفر غالبا يكون بالاختيار ولا كذلك المرض وكالسفر الردة في دوشه الا بسقط
الكفارة تغليظا عليه وان بطل صومه وانما يسقطها بعد وجوبها احدا من الثلاثة طرق
الموت اثناء النهار او الجنون الذي لم يتسبب فيه وانتقاله الى بلاد آهم فيه معيدين ومطاعهم
مخالف الماطع بلده الذي وجبت عليه الكفارة فيه فسقط ولا يعود وجوب ابعوده لمحل
الذي وجبت عليه فيه لان الساقط لا يعود وكذا لو جامع في يوم لا يجب عليه صومه كيوم عيد
ثم انتقل الى بلاد مخالف لبلده في الماطع فزأهم صياما فلا يجب عليه الكفارة (قوله لأن انما ليس
للصوم) أي وحده وقوله بطلان له مع الزنا أي ان لم ينو بفطره الترخص أي ارتكاب الرخص
اذا فطر لا يباح الا بتلك النية فان نوى ذلك كان انما لازنا وحده وعليه يجعل ما في المنهاج ولا
كفارة على كذا الحالين (قوله ويجب مع القضاء الخ) ذكر سنة مواضع يجب فيها الامساك
وسنة يسن فيها ذلك (قوله لا في غيره) أي كنذر وقضاء وكفارة وانما اختص رمضان بذلك
لحرمة الوقت ولانه اختص بقضاء لم يشرك فيه غيره فلا يجب في غيره الامساك على متعمد
الفطر لانتفاء شرف الوقت كالا كفارة في ذلك اه أفاده الرملي (قوله على متعمد فطر) في
بعض النسخ على متعمد فطره وهي أولى لخروج من تعمد الفطر وهو جائز له كسافر ومريض
فلا يجب عليه الامساك كما يؤخذ من قوله لتعديه الخ اذا تعدى متقود فيمن ذكر اه أفاده
قل (قوله وعلى تارك النية) أي يجب عليه الامساك ويجب عليه بعد ذلك القضاء فورا ان

نعمدتر كه او الافلا كما اعتمد الزيادة وله تقليد أبي حنيفة في نهيها (قوله في الفرض)
 اعترض بأن الكلام في رمضان فلامعني لهذا التقييد وأجيب بأنه احتراز به عن الصبي فان
 صومه ليس فرضا في حقه وان صدق عليه أنه من رمضان فاذا ترك النية لم يجب عليه
 الامساك (قوله لتقصيره) أي حقيقة أن تعمدا ترك أو حكايا لم يتعمده كأن كان ناسيا
 أو جاهلا إذ المراد بالتارك في كلامه ما يعم العامد وغيره قال الرملي بعد قول المنهاج أو نسي
 النية من الليل لأن نسيانه يشترط ترك الاهتمام بأمر العبادة فهو ضرب تقصير اه (قوله
 أو أفطار ظانا المغرب) أي كما يقع الآن كثيرا بسبب جهل المبتدئين (قوله فيهما) أي في مستأق
 التقصير والافطار (قوله لذلك) أي التقصير حقيقة ان كان بغيا جتهادا ولا يخفى كما يؤخذ من
 ذلك ان الظن المذكور في الموضوعين ليس بقيد اه أفاده قول (قوله وعلى من بالغ الخ) أي
 وهو من أهل الوجوب وقوله يوم ثلاثي شعبان بالاضافة التي على معنى من أو اللام ولم يقل يوم
 الشك كما عبر به في المنهاج وأصله مع أنه أخصر إشارة إلى ان المراد بيوم الشك هنا عند من عبر به
 يوم الثلاثين من شعبان سواء تحدث الناس برؤيته أم لا بخلاف يوم الشك الذي يحرم صومه
 اه أفاده مر (قوله لأنه كان يلزمه الصوم الخ) قال الرملي ثم ان ثبت قبل نحواً كما هم نذوب اهمية
 الصوم بخلاف المسافر اذا قدم بعد الافطار لأنه يباح له الاكل مع العلم بأنه من رمضان كما مر
 اه ويؤخذ من ذلك مع ما قاله الشارح فاعداً ناهما أن كل من جاز له الافطار مع علمه بحقيقة
 اليوم لا يلزمه الامساك بل يسن وكل من لا يجوز له مع ذلك يلزمه الامساك وسيد كرفي الشرح
 للقاعدة الاولى خمس صور ذكرها الثانية في المتن ست صور كما مر (قوله بالغ مفطرا) ولا يجب
 عليه القضاء أموالو بالغ صاعاً فيجب عليه اتمامه بلا قضاء أيضاً الصيرورته من أهل الوجوب في
 أثناء العبادة فاشبه ما لو دخل في صوم تطوع ثم نذر اتمامه ولو جامع بعد بلوغه لزمته الكفارة اه
 افاده الرملي (قوله ويجنون افاق وكافرا سلم) لم يقل افاق مفطرا واسلم مفطرا كالذي قبله لعدم
 صحة صوم المجنون والكافر فلا توجد الافاقة والاسلام الا وهما مفطران فلامعني اتقيدهما
 بذلك فله درهم ما أدق صنيعه (قوله زال عذرهما) وهو السفر والمرض بان وصلت السفينة دار
 الإقامة وشفي المريض وقوله بعد الفطر أموالو زال عذرهما اصاغين فيجب اتمام عليهما كما صي
 واصحة صومهما كالصبي قيدهما بانه بعد الفطر (قوله لا يجب عليهم الامساك) أي بل يسن
 كما مر (قوله اذا لا تقصير منهم) هذه العلة لا تجرى في الكافر فكان الاولى أن يعمل بالعلة التي
 ذكرها في شرح منجه وهي اعدم التزامهم الصوم والامساك تبع ثم قال ولان غير الكافر
 أفطار اه فانظر حيث أخرج الكافر من العلة المذكورة (قوله ثم الممسك ليس في صوم)
 بخلاف فاقد الطهورين فإنه في صلاة شرعية والفرق أن المنة ودهنار كن وهناك شرط وانما
 أثيب الممسك مع أنه ليس في صوم لأنه قام بواجب خوطب به فتوايه من تلك الحيثية لامن
 حيث الصوم (قوله فلوارتكب محظورا كالجماع لاشئ عليه) أي لا كفارة عليه ولو ارتكب
 مكروها كسواء بعد الزوال ومبالغة كره في حقه ذلك كالمصائم

في الفرض لتقصيره (و) على
 (من تعمداً بقاءه) أي
 الليل (أو أفطار ظانا
 المغرب فيبان خلافه)
 فيها ذلك (و) على (من)
 بان له يوم ثلاثي شعبان أنه
 من رمضان) لأنه كان
 يلزمه الصوم لو علم حقيقة
 الحال (و) على (من سبقه
 ماء المبالغة في عامر) من
 مضضنة أو استنشاق
 لتقصيره بها بخلاف صبي
 بالغ مفطرا ويجنون أفاق
 وكافرا سلم ومسافرا ومريضا
 زال عذرهما بعد الفطر
 لا يجب عليهم الامساك
 اذا لا تقصير منهم ثم الممسك
 ليس في صوم فليارتكب
 محظورا كالجماع لاشئ
 عليه سوى الاثم
 * (باب الافطار في رمضان) *

* (باب الافطار في رمضان) *

أى باب أقسامه وأحكامه وهذا الباب كما صرح ما مر من أول باب الصوم إلى هنا إلا أنه أدخل
 به قسم وهو وجوب القضاء مع الكثرة العظمى إذا لمذكور في كلامه وجوبه مع القسدية
 فكان عليه أن يذكر ذلك وقيد بقوله في رمضان لأن جميع الأقسام الآتية لا يمكن في غيره
 وإن أمكن فيه بعضها كما لو نذر صوم يوم معين فافطره لمرض مثلاً فيجب عليه القضاء لأن النذر
 يكتسبه مسلك واجب الشرع وكما لو نذر صوم الدهر فافطر فيه يوماً مثلاً فيجب عليه القسدية
 فقط لا تعذر القضاء (قوله أنواع ستة) اعترض بأن اعتبار الحكم أربعة واجب كافي الحائض
 وجائز كافي المسافر ولا ولا كافي المجنون ومحرم كمن أخر قضاء رمضان مع تمكنه حتى ضاق الوقت
 عند وباعتبار ما يلزم أربعة أيضاً ما يلزم فيه القضاء والقسدية وما يلزم فيه القضاء دون القسدية
 وعكسه ولا ولا مقتضى كلامه أن الأنواع الأربعة المتأخرة لا توصف بجواز ولا عدمه وليس
 كذلك إذ لا يخرج كل واحد منها عن كونه واجباً أو جائزاً أو محرماً فكان المناسب أن يذكر ذلك
 في التقسيم ما ذكرنا ويوجب عنه بانه تقسيم اعتبارى وهو لا يضر فيه تداخل الأقسام (قوله مع
 القضاء) أى مع وجوب القضاء بأمر جديد (قوله ونفساء) أى ولو من علة أو مضغة أو لابل
 ولا يجب عليها ولا على الحائض تعاطى مقطر وانما يحرم عليها المسالك بقصد الصوم (قوله
 للإجماع) قدمه لانتاجه الدعوتين وجوب الاططار وجوب القضاء بخلاف الحديث فإنه
 لا يفتى إلا الثانية وإضافة قواها كأنه مريد بحتم أن يكون على طريق القرب فلا يفتى بالذي
 (قوله كأنه مريد بقضاء الصوم الخ) انما وجب قضاؤه دون الصلاة لعدم المشقة في قضاؤه بعدم
 تكرره بخلافه أو كالحائض والنفساء في ذلك المسمى عليه والسكران غير المعتدى والحاصل
 أن الناس بالنسبة لقضاء الصلاة والصوم على ثلاثة أقسام قسم لا يجب قضاؤه ما عليه وهو
 الصبي والكافر الأصلي والمجنون غير المعتدى وقسم يجب قضاؤه ما عليه وهو المرتد والمجنون
 والسكران والمعتدى عليه المعتدون بذلك وقسم يجب عليه قضاء الصوم دون الصلاة وهو نحو
 الحائض (قوله لمريض الخ) ثم المرض أن كان مطبقاً فله ترك النية والابتن كان يحرم وقتادون
 وقت فان كان محموا وقت الشروع أى رقت صحة النية جازله تركها والافعليه أن ينوى فان
 عاد المرض واحتاج إلى الاططار فطره ولو لم يطره عليه الجوع أو العطش حكم المريض ومنه
 الحصادون والنعلاء ونحوهم كما مر ذلك كله عن مر (قوله خاف مشقة شديدة) أى تبيح التيمم
 على المعتد فان تمهتها أو غلبت على ظنه حرم الصوم ووجب الفطر كما إذا انتهى به الأمر إلى
 الهلاك فان صام اعتد على الوجه فالمراد بالجواز في كلامه ما هو الظاهر منه لا ما يعم الوجوب
 كما قبل لأنه لا يجب الاعتد بمحقق المشقة لا عند خوفها أى توهمها فان كان المرض يسيراً لم
 يحصل منه مشقة تبيح التيمم كما دأب ووجع اذن أو سن لا يجوز الفطر إلا أن يخاف الزيادة بالصوم
 فله مريض ثلاثة أحوال أن خاف أى توهم ضرراً يبيح التيمم كرهه الصوم وجازله الفطر فان
 تحقق الضرر المذكور ولو بغلبة ظنه أو انتهى به العذر إلى الهلاك أو ذهب منه عضو
 حرم عليه الصوم ووجب عليه الفطر فان كان المرض خفيفاً حرم الفطر ووجب الصوم وقد مر
 ذلك أيضاً (قوله ومسافر) أى فيجوز له الفطر سواء خاف مشقة شديدة أو لا وقوله سفر قصر أى
 بأن يفارق ما شرطه بجوازته مما مر في صلاة المسافر قبل الفجرية ينافى لنوى له لا وسافر ثم شك

هو أنواع ستة (واجب
 مع القضاء وهو الحائض
 ونفساء) للإجماع وللحديث
 العيصين عن عائشة كما
 نؤمن بقضاء الصوم ولا
 نؤمن بقضاء الصلاة
 (وجائز مع وجوب القضاء
 وهو المريض) خاف مشقة
 شديدة ومسا (وسفر قصر)

أما الجواز فلا جاع
وتخوف الضرر أو ما وجوب
القضاء فله وله تعالى فن
كان منكم مريضاً أو على
سفر أو فطر فعدة من
أيام أخر (وموجب القدية
والقضاء وهو) اثنان
(الافطار لخوف على غيره)
كالافطار لانقاذ مشرف
على غرق و افطار حمله
أو مرضع خوف على الولد
وان كان ولده غير المرضع
أما وجوب القدية فالأ
مر في بابها وأما وجوب
القضاء كالافطار للمرضع
ويستثنى من ذلك المقيمة
فلا فدية عليها إذا فطرت
لشيء ~~أد~~ كان فطر
تلوف على نفسه فلا فدية
كالريض (وتأخير قضاء)
شيء من (رمضان) مع
امكانه (حتى يأتي)
رمضان (آخر)

(قوله فانه طر في حقه ما
جائز) أي ما لم يظن انه مرضاً
والا فيجب كما مر (قوله
ليس من جنس الافطار)
أي انه قد دلل الباب

هل سافر قبل الفجر أو بعده لم يجز له الفطر ويستثنى من كلامه مديم السفر فلا يباح له الفطر
لانه يؤدي الى اسقاط الوجوب بالكلية الا ان يقصده قضاء في أيام أخر في سفره ومثله من علم
موته عقب العيب فيجب عليه الصوم ان كان قادراً بخوارق له فطر له سافر انما هو فيمن يربو
اقامة يفتنى فيها فان تضرر بالصوم فافطر أفضل لان طر السفر على الصوم أو زال فلا يباح
له الفطر على ما مر وشمل اطلاقه النذر المعين في وقت والقضاء وخصوص الدليل على الذي ذكره
لا ينافي ذلك (قوله أما الجواز الخ) استدلال على طريق اللبس والنشر المرتب وقوله أي فافطر
اشارة الى أن في الآية حذف الفاعل مع ما عطف لتوقف الكلام عليه فهو من دلالة الاقتضاء
(قوله تلوف على غيره) أي من حيوان معصوم ولو غير آدمي ككاتب محترم والقطر فيه واجب
ان توقف الانقاذ عليه أما المال فالفطر لانقاذ ما يترز ولا فدية لانهم سمعوا وجوب اياته فطر
ارتفع به شخصان وذلك انما يكون في الحيوان وكالاتف على المال الحاصل والمرضع فالفطر
في حقه ما جائز ولا واجب (قوله لانقاذ مشرف) أي حيوان مشرف كما مر (قوله على غرق) أي
أو غيره ولو غير بقوله على هلاك كان أولى (قوله خوف على الولد) أي وحده فلا فدية في خوفها
على نفسه بل لو مع الولد وكذا يقال في المشرف قبله فان افطر المنقذ له للخرق على نفسه أو مع
المشرف فلا فدية أو على المشرف وحده وجبت (قوله وان كان ولده غير المرضع) ولو غير آدمي
أو متبرعة اهقل وقدمر (قوله فلما مر في بابها) حيث قال في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه
فدية انهم انما صنعت الا في حق الحامل والمرضع وهذا الدليل لا يشمل من افطر لانقاذ المشرف
فلو عمل بقوله لانه فطر ارتفع به شخصان لشم ذلك ولا شك أن هذا التعليل لم يتقدم خلافاً لما
ذكره قل (قوله كالافطار للمرضع) أي بجماع العذر وقوله ويستثنى من ذلك أي من
افطر تلوف على غيره وقوله فلا فدية عليها اذا فطرت أي ستة عشر يوماً فاقل فان افطرت أزيد
من ذلك وجبت القدية لما زاد لانه لا يحتمل فساد بالدم وقوله انتهى مما مر أي من انقاذ مشرف
أو ولد (قوله فان افطر) أي من ذكر من المنقذ لانه مشرف والحاصل والمرضع وقوله على نفسه
أي وحده أو مع غيره وهذا محترز قوله خوف على الولد ومنه يعلم أن مثل الولد المشرف على
الهلاك كما مر وما نقل عن المحقق من اعتماد خلاف ذلك ليس بظاهر والقدية فيما ذكر وفيما
بقي من ذلك كل يوم ويلزم بالتعبر ويجوز تقديمه من الغروب فلو قدم فدية يومين أجزأ عن الاول
فقط كالوجع لزكاة عامين (قوله وتأخير رمضان) عطف على الافطار وفي كلامه
مما حجة لان التأخير ليس من جنس الافطار والتقدير والافطار مع تأخير الخ لئلا كان
التأخير شرطاً لصار كأن الافطار موجب له ما ظير الافطار تلوف على غيره مما مر (قوله مع
امكانه) خرج به من استقر به السفر أو المرض حتى أتى رمضان آخر أو أخره لنفسه أو جهل
بحرمة التأخير وان كان مخالطاً للعالمات من ذلك لا بالقدية فلا يذبح له به ما ظير مما مر فيمن
علم حرمة التمتع وجهل البطلان به كما مر (قوله حتى يأتي رمضان آخر) تقدم ما فيه وانها
تكرر بتكرار النبي وتستقر في ذمته وان عجز بعد ذلك ولو نذر شعبان أبداً وانظره
هو ورمضان واستقر من غير قضاء الى رجب صامه عن رمضان وصام شعبان عن الاداء وبقي
القضاء في ذمته وان بقي شعبان فقط صامه عن رمضان والقضاء وبقي عليه قضاء شعبان يستتبع

للمصر في باب القندية
(وموجب لافدنية دون
القضاء وهو شيخ كبير)
للمصر في باب الفدية مع
جزءه عن الصوم ومثله
مريض لا يرجى برؤه
(وعكسه) أي موجب
للقضاء دون القندية (وهو
جميع كغنى عليه) وناس
للنية ومثله مد بطر به غير
بجناح تدار كالمساكن ولأنه
لم يرد نص بوجوب القندية
عليه -م والاصل عدمه
ولان الانعام مرض بدليل
جوازها على الانبياء عليهم
الصلاة والسلام دون
الجنون وتعبيد بني اذكر
أولى من اقتصاره على
المغنى عليه (وغیر موجب
لشي منهما وهو المجنون)
لعدم تكليفه

• (باب ما يكره في الصوم) •

أي لاجله (وهو) عشرة على
ما يأتي (مشائقة) وقد تقرر

(قوله قرره شيخنا الحنفى)
ظاهر - راقه - ريرين بل
صريحهما أنه اذا رذ عليه
ما شق به ولم يزد فهو حرام
وظن انه ليس كذلك فليحذر
والعمل المتعبر بالمشائقة
اشارة الى أن الرد مكره
فقط انما الحرام الشين
المبدى فتأمل

(قوله للمصر في باب الفدية) به وهو خبر من أدرك رمضان فافطر لمرض ثم صح ولم يقضه حتى أدركه
رمضان آخر صام الذي أدركه ثم يقضى ما عليه ثم يطعم عن كل يوم مسكينا اه (قوله وموجب
للقندية دون القضاء) أي على التراخي أصالة لا بد لا على الاصح كما مر فلو قدر على الصوم لم يلزمه
ولو قبل اخراج القندية لانه لم يخاطب به ابتداء بل بالقندية وبه اذا فارق المعضوب في الحج وإذا
تكافه مع العجز أجزأه ولا فدية (قوله وهو شيخ كبير) أي لم يستطع الصوم في جميع الايام
فان قدر عليه في بعضها وجب عليه التأخير الى الزمن الذي يقدر عليه (قوله للمصر) الاولى أن
يقول كما مر اذ لم تقدم تعليل لذلك في باب القندية (قوله وناس للنية) لم يقل وتارك حتى يشمل
المتعمد لدخوله في قوله بعد ومثله مد بطر به فلو عبر بذلك لزم التكرار (قوله بغير جماع) شامل
لتارك النية عدا كما مر وقوله تدار كالمساكن لوجوب القضاء المفهوم من قوله أي موجب للقضاء
الح (قوله والاصل عدمه) أي الوجوب وقوله ولان الانعام مرض ولا فدية في الفطر بالمرض
الذي يرجى برؤه ومثله -م أن الفطر المذكور لا يوصف بجواز ولا عدمه وهذا دليل خاص
بالانعام بعد الدليل العام له ولغيره (قوله للمجنون) أي لم يتعد مجنونه (قوله لعدم تكليفه)
ومثله الصبي والكافر الاصل والقضاء في جميع ما ذكر على التراخي الا فيمن أثم بالفطر والمارة
وتارك النية لا يعد على المعقد أفاده قل وكذا اذا ضاق الوقت قبل رمضان الثاني بان لم يبق
الا ما يسع القضاء فيجب القضاء حينئذ فوراً

• (باب ما يكره في الصوم) •

(قوله لاجله) أي الصوم أي من حيث الصوم وان كان حراماً أو غير حرام لغيره كالمشائقة فانها
من حيث الصوم مكروهة ومن حيث لا يذام حرام ابتداءً أما في مقابلة شتم الغير فان كان يتأذى
بها حرمت والا كقوله بأحق فلا تحرم بل تسكره لان الانسان لا يفتن عن الحق أي وضع الشيء
في غير محله ولو في بعض الاحيان فابتداء الشتم حرام مطلقاً انفق عنه الانسان اولاً رذ فيه
التفصيل المذكور اه قرره شيخنا الحنفى وقرر شيخنا طيبة ان الوصف ان لم يكن في الانسان
فالشتم به حرام مطلقاً ابتداءً وورداران كان فيه فان حصل به تاذ حرم وان لم يحصل به ذلك
كالوصف بالحق والظلم فلا يحرم لا ابتداءً ولا رذاه (قوله وهو عشرة الخ)
الحصر فيها اضافي أي بالنسبة لما ذكر في هذا الكتاب والافهى أكثر من ذلك فتم الخلف بالخاتم
الذي على قم العباد وعله كراهته أنه حاف بغير الله تعالى ووجه أيضاً بأنه لا يهتم الا على أفواه
الكفار كما في آية اليوم نختم على أفواههم وفيه نظر لان ذلك يفتح الكراهة الشرعية بل مجرد
كراهة اللفظ وأيضاً فذلك الختم انما يكون في الآخرة لا في الدنيا (قوله على ما يأتي) انما قال
ذلك لا ليرد عليه أن الاحتجام والقبلة -م لاف الاولى كما يأتي فاشار بذلك الى أن قوله هنا
عشرة بناء على قول في بعض ذلك فهو كلام مجمل يأتي تخريره (قوله مشائقة) المراد بها أصل
الفعل أي الشتم ولو من أحد الجانبين فان المفاعلة قد تأتي لذلك كقاتله الله تعالى وفعل الشتم
شتم من باب ضرب وهو والسب جمع - في واحد وهو مشافهة الغير بما يكره وان لم يكن فيه حد
كما أحق يا ظالم والقذف أخص منهم اذ هو الرمي بما يوجب الحد غالباً (قوله وقد تقرر) أي ان

لم يكن الوصف في المشنوم أو كان كالحق وحصل له منه نأذ وكان الأولى اسقاط ذلك لان حرمة المشقة حينئذ ليست للصوم فهو مستغنى عنه بقوله لاجله (قوله فليقل اني صائم) نظير الصيام جنة فاذا كان أحدكم صائما فلا يرفث ولا يجهل فان امرؤ قاتله أو شاعقه فليقل اني صائم اني صائم مرتين بقوله بل انه بنية كف نفسه ووعظ الشاتم ودفعه بالحق هي أحسن فان جمع بينا انه وقلبه فحسن قال النووي ويسن تكراره مرتين أو أكثر لانه أقرب الى امسال صاحبه عنه وقول الزركشي لا أظن أحدا يقره من ديانته غير المأراه أفاده الرمي وبما ذكر من كون قصد بذلك الوعظ يدفع ما يقال ان العبادة يسر اخفائه فكيف طلب منه أن يتلفظ بقوله اني صائم وما أحسن ما قاله بعضهم هنا

اغضض الطرف واللسان فقصر • وكذا السمع منه حين تصوم
ليس من ضيع الثلاثة عندي • بحقوق الصيام أصلا يوم

(قوله وتأخير فطر) خرج به نفس الفطر من الصوم فهو واجب لان الوصال حرام اذ هو من خصائصه صلى الله عليه وسلم (قوله لمن قصد الخ) أي فلا يكره لغير ذلك كقصد ما يطر عليه أو انتظار جماعة أو حضور ما كول أو نحو ذلك ويندب كونه على رطب فبسرقة فمأز من فمأز غير ما خلو كتين وزبيب وغيرهما من القواكه وقصب فشربات فخلوا بالماء والقصر أي المصنوعة المعروفة بالحلاوة والحكمة في ذلك التفاؤل بالحلاوة وقيل لرفع البصر وقيل لكونه غير مدخول النار في بعض افراده ويؤخذ من الحكمة الأولى تأخير اللبن عن العسل لانهم نظروا للمحل في هذا المحل به فقد انعموا بالماء ونحوهما مما ورد قال ممر والسنة تثليث ما يطر عليه من رطب وغيره (قوله ويرأى الخ) فان لم يرد ذلك ولم يقصد التحجيل لم يكره كما مر بل يكون مندوبا بحيث تحقق الغروب أو ظنه بأمارته ولا تحصل سنة التحجيل الا بتناول شيء لا بالجماع اما فيه من اضعاف القوة والضرر فان ظنه بلا ضرر بان لم توجد أمارته أو شك فيه حرم التحجيل اه أفاده الرمي ولا غير بما قاله به ضمهم هنا بما يحالفه (قوله ما يهلوا الفطر) ما صد به نظرية أي مدة تهيأهم ذلك ويسن أن يقول عقب تناول الفطر اللهم لك صمت وعلى رزقك افطرت وبك آمنت وعليك توكلت ورجعت رجوت واليك انبت ذهب الظم بأباه من والقصر أي العطش وابليت المروق وثبت الابراج ان شاء الله تعالى ويقول ذلك وان افطر على غير ماء اتباعا لما ورد وان لم يكن عنده ظمأ أصلا ولا كذب حينئذ لان المراد دخل وقت اذهاب الظم او زردائه صلى الله عليه وسلم كان يقول يا واسع الفضل اغفر لي الحمد لله الذي أعانني فصمت ورزقني فافطرت اه فيسن الاتيان بذلك عقب ما مر (قوله وأخر والسحور) وهو بضم السين الا كل ويقتضها الماكول ويصح ارادته في الحديث على تعدد مضاف أي تناول السحور ويدخل وقته به فنف المليل وقيل بالسنة من الاخير وحمل الاول على معناه الشرع المراد هنا والثاني على اللغوي ويندب فيه ما ندب في الفطر من الرطب فاليسر الخ ما مر ولا يرد رواية ما بات الا في جوف الأفسد له على الكثير منه أو السحور به انيس يمانا واعلم ان السحور سنة مستقلة لما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم تسهروا فان في السحور بركة بالانصب اسم ان والبركة قيل المراد بها زيادة القوة على أداء الصوم والنشاط وعليه فالسحور بالغنى والمعنى كلوا واشربوا في ليالي رمضان

فان شقه أحد فليقل اني صائم (وتأخير فطر) ان قصد ورأى ان فيه فضيلة نظير الصيام لا تزال أم في بخير ما يهلوا الفطر زاد الامام أحمد وأخر والسحور

(قوله ولم يقصد التحجيل الأولى أن يقول ولم يقصد التأخير) ير لانه محذور القيد الثاني انه تقرير شذوذا واهل الواو في ورأى الخ جمع في أو كما لا يخفى أي أو رأى أن في التأخير فضيلة لانه حصل اتنا فامن غير قصد اه وتناول فانه اذا حصل اتنا فامن في تقع عليه الكراهة لخز

قيل أصبح فان المأكول والمشروب في ذلك الوقت يزيد القوة وينشط ويحصل بسببه الرغبة في
 الزيادة من الصيام لخفة المشقة فيه على المتصوم وقيل المراد به زيادة الاجر والثواب وعليه
 فهو بالضم والمعنى في كواثره وشربوا الخ فان في الاكل والشرب زيادة الاجر والثواب والمعنى
 الاول أولى ويؤيده حديث استعيناوا بطعام الصحراء على صيام النهار وباقية لولة على قيام الليل
 دل ذلك عن ان الحكمة في مشروعيته التقوى على أداء الصيام وحديث العرباض بن سارية
 قال دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى السجور فقال هلم الى الغذاء وهو بكسر الغين والمد
 اسم لما يتغذى به من الطعام والشراب وتأخير سنة أخرى وضبط القدر الذي يحصل له به سنة
 التأخير ما ورد في قول بعض الصحابة تسخير نافع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال الى
 الصلاة وكان قدر ما ينتم ما اخبر به من السجور بقليل المطعموم وكثيره لخبر تسخير واولو
 بجرعة ماء ومحل استحبابه اذا رجا به منفعة أو لم يخش به ضررا فان كان شبهه ان لم يكن له أن
 يتسحر (قوله بكسر العين وهو ما يصف) أي الشيء المألول كذا يجمع بمعنى المذبوح وهو شئ عند
 العطار يقال مومياء كذا مضمغة قوى وصلب واجتمع ومثله اللبان الأبيض فيكره عليك ان
 كان بحيث لو مضغ يس واشتد والاحرم لان محل كراهة العلك في غير ما يتفتت اما هو فان تيقن
 وصول به من جرمه عند الى جوفه افطار وحينه يذبح مضمغة بخلاف ما اذا شك أو وصل طعمه
 أو ربحه لانه يجاوره أفاده مر وأما العلك بالفتح فهو المضغ ويصح ارادته هنا أيضا يجمع
 الاضافة للبيان (قوله لانه يجمع الريق) أي ولانه يتم بالافطار اذ كل من وآمن به يظنه
 آكلا وقد قال صلى الله عليه وسلم لم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقن موافق التهم
 (قوله فان ابتلعه الخ) من تمام العلة وقوله افطار في وجهه أي ضعف ان لم يصل شئ من المألول
 الى جوفه الا افطار قطعا كما مر وقوله وان ألقاه أي الريق (قوله علك الخبز) بفتح العين مصدر
 بمعنى المضغ أي علك للخبز فهو من اضافة المصدر لانه وله ويصح الكسر على جعل الاضافة
 بيانية أي مألوله وانما يبرز وغيره (قوله مثلا) راجع لكل من له ولد فولد غيره كولد وغير الولد
 كالشيخ الكبير والحيوان غير الآدمي والاطر كالولد وكذا قوله لا مضغ له ليس بقيد فلو أخر
 مثلا عن ذلك لكان أولى (قوله وذوق طعام) أي أو غيره قال في شرح المنهج وتقييد الاصل
 يذوق الطعام جرى على الغالب اه وعبارته هنا كعبارة الاصل التي اعترضها الجدل من لا يسمو
 (قوله خوف الوصول الى حلقه) أي أو تعاطيه لغلبة شهوته ومحل الكراهة وان لم تكن له
 حاجة أما الطباخ رجلا كان أو امرأة ومن له صغير يعلمه فلا يكره في حقهما ذلك قاله الزبدي
 (قوله أي تعرض لا افطار) وقيل معناه بطل اجر صيامهما أو نقص نكاحهما ما صار افطارين لانهما
 كما يفتانان فان أصل الحديث ما رواه العقيلي عن ابن مسعود قال مر النبي صلى الله عليه
 وسلم على رجلين يحجم أحدهما الآخر فاغتتاب أحدهما ولم يشكر عليه الآخر فقال صلى الله
 عليه وسلم ما ذكر قال ابن مسعود لا للعجامة بل للغبية وقيل لانه منسوخ بخبر البخاري انه صلى
 الله عليه وسلم احتجم وهو صائم والحاصل ان الحديث احتج بظاهره من الأئمة جماعة منهم أحمد
 واصحق فقالوا بغير من ذكر وغيرهم لم يحتج بظاهره وقال انه مؤول أو منوخ (قوله لانه يامن
 الخ) يؤخذ منه عدم الكراهة في حق القاصد كما سبأني لان المعنى المذكور لا يتأتى فيه وقوله

(ومضغ علك) بكسر العين
 وهو ما يصف لانه يجمع
 الريق فان ابتلعه افطار في
 وجه وان ألقاه عطشه قال
 ابن الرقعة ولا فرق بين
 علك الخبز وغيره الآن
 يكون له ولد مثلا لا مضغ
 له غيره (وذوق طعام)
 خوف الوصول الى حلقه
 (واحتجام وجههم) خبر
 البخاري افطار الحاجم
 والمججوم قال الباقوي أي
 تعرضا لا افطار للمججوم
 للضعف والحاجم لانه
 لا يامن أن يصل شئ الى
 جوفه بمس الحجة وما ذكر
 من كراهة الاحتجام

المجموعة بكسر الميم الاولى اسم لآلة الحزم (قوله هو ما جزم به في الروضة) ضعيف وقوله خلاف
 الاولى معتمد وحمل بعضهم الاولى على ضعف البدن والثاني على قوته وهو قريب بالنسبة
 للمعجم (قوله الافتصاد) وهو طلب القصد بان يقول أفصحتي وهو ليس بقيد بل هو خلاف
 الاولى في حق المقصود وحده أخذ من العلة وان لم يقل ذلك وكذا يقال في المحتجم فيكروه في
 حقه أو يكون خلاف الاولى سواء طاب أو لا (قوله وقوله) هي الامس بالقم سواء كانت في قم
 أو غيره ولذا تقول قبل يده وسواء كانت من رجل لامرأة أو عكسه والمعانقة والمباشرة باليد
 كالنقبيل اه أفاده مر (قوله والا) أي بان حركت شهوة حرمت أي ان كان الصوم فرضا
 بخلاف النفل لان قطعه جائز وضابط تحريك الشهوة خوف الانزال كما في المجموع اه أفاده
 مر فان قلت المباعدة في المعنوية مكرهة وان خيف الاطراف والفرق قلت يفرق بان المني
 سباق فلا يمكن رده لانه ما عدا ذلك بخلاف الماء بان فيه افساد صوم شخصه بنعاله وبانه لا أصل
 له مطلوب بخلاف المباعدة ورفع سؤال الشافعي رضي الله تعالى عنه صورته

سئل العالم المسكي هل في تراور • وضمة مشتاق الفؤاد جناح

فاجابه بقوله

فقلت معاذ الله أن يذهب التقي • تلاصق اكبادهن جراح

فسأل الربيع عن ذلك فقال تغرست في هذا السائل أنه ليس مراده الجماع وإنما مراده طيف
 حرارة الشوق بالمعانقة والقبلة مع أمته من الانزال وذلك أنه عرس في رمضان وهو حديث
 السن فذهب للسائل فوالله ما زادني عما قال الامام فتعجبت من فراسته اه قاله الرجل
 والفراسة بكسر الفاء وهي الاطلاع على ما في الضمائر بسواطع أنوار أشرفت على قلبه قال
 بعضهم من غص بصبره عن المحارم وأمسك نفسه عن الشهوات من حلال وغيره وهو باطنه
 بدوام المراقبة لله وظاهره بتابع السنة وتعود أكل الحلال للقوى على عبادة الله تعالى لم يتخطى
 فراسته أما الفراسة بفتح الفاء فهي الحذق في ركوب الخيل (قوله أربه) بكسر الهمزة
 وسكون الراء المهملة قبل الموحدة بمعنى الحاجة وهي هنا منع انزال المني أي يقدر أن يمنع ذلك
 وقيل معناه الذكر أي يملك ذكره فلا ينزل منه شيء وأكثرا الحمدتين يرونه بفتح الهمزة والراء بمعنى
 الحاجة لا غير (قوله والشاب يفسد صومه الخ) والحديث جرى على الغالب فلما انعكس الامر
 بان يملك الشيخ أربه وملكه الشاب انعكس الحكم فنصرم على الاول لا الثاني لان الحكم يدور
 مع علمته وجردا وعدمه (قوله وهو المعتمد) معتمد ونص الام ضعيف (قوله ودخول حمام) أي
 من غير حاجة وكان يحصل له منه تأذاما من احتاجه لغيره وجنابة أولم يحصل له منه تأذالا لاعتياده
 ذلك فلا كراهة وان لم يكن للثاني حاجة لفقد الضعف في حقه وقال ابن حجر لا فرق لان في دخوله
 فنعما فهو أولى من ثم الرياحين (قوله وسوال بعد الزوال) أي أو عقب الفجر بلان واصل
 الصوم لعدم وجوده فطر أو ارتكب الحرمة فتزول كراهة الاستبراء في حقه بالغروب
 وتعود بالفجر والوصال أن يستديم جميع أوصاف الصائمين فالجماع ونحوه مما ينافي الصوم يمنع
 الوصال على المعتمد وحمل كراهة الاستبراء بعد الزوال ان لم يكن له سبب يقتضيه أكل أو كل
 ذابح كربه كبصل فاسيا للصوم لم يفسد ولم يكروه الاستبراء بل يسن وكذا لو نام بعد الزوال وتغير

هو ما جزم به في الروضة
 وجزم في أصله في موضع
 والمجموع بانه خلاف
 الاولى قال الاسنوي
 وهو المنصوص وقول
 الاسنويين فلتكن
 الفتوى عليه انتهى وفي
 معنى الاحتجاج الافتصاد
 (وقوله) ان (لم تحرك
 شهوة) والاحرم تلعب
 البيهقي بإسناد صحيح انه
 صلى الله عليه وسلم رخص
 في القبلة للشيخ وهو صائم
 ونهى عنها الشاب وقال
 الشيخ بآثاره والشاب
 يفسد صومه وما ذكر من
 كراهته ان تحرك شهوته
 هو ما حكى عن نص الام
 والذي جزم به الشيخان
 وحكاها صاحب المهذب
 عن الشافعي انه خلاف
 الاولى وهو المعتمد ودخول
 حمام) لانه يفسد
 (وسوال بعد الزوال)

فيه (قوله لانه يزيل الخلوفا) بضم الخاء قفبر راحة اغلام من الصيام والشارع طلب ابقائه
بقوله الخلوفا فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك أى المطلوب في يوم الجمعة وأطيب بيته تدل
على طيب ابقائه فكرهت ازالته أى بخصوص السؤال فلما أزاله باصبعه فلا كراهة لانها
لا تسمى سوا كاخلاف ازالته دم الشهيد فانما حرام لان فيه ازالته فضيلة على الغير وان كان
مفضولاً بالنسبة للخلوف وأفضل منهم ما مداد العلماء وان لم تذكره ازالته فلما أزال الشهيد الدم
بنفسه قبل موته أو أن أحداً سواك غيره بغير اذنه كره في الاول وحرم في الثانى والمراد بالخلوف
في الحديث الخلوفا بعد الزوال بدليل ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم أعطيت أمتي في شهر
رمضان نجاة ما يعطونني قبلي أما الاولى فانه اذا كان أول ليلة من رمضان نظر الله تعالى اليهم
أى نظر راحة ومن نظر اليه لا يعذبه أبداً وأما الثانية فانهم يسعون واخلوف أفواههم أطيب
عند الله من ريح المسك وأما الثالثة فان الملائكة تستغفر لهم في كل يوم وليلة وأما الرابعة
فان الله يأمر بجهنم ويقول لها استعدي وتزيني لعبادى أو شك أن يستريحوا من تعب الدنيا
الى دار كرامتي وأما الخامسة فاذا كان آخر ليلة غفر الله لهم جميعاً فاقبل أهى ليله القدر
بارسول الله قال لا يمكن العامل يوفى أجره عند فراغ العمل ومن العمل يوم أن المساء
لا يكون الا بعد الزوال لاقبله (قوله ونظر الخ) النظر ليس بقية بدو عبارة المنهيج مع شرح م
وايضا نفس من الشهوات من الشهوات والمبصرات والمشغومات والملابس اذ ذلك السر
الصوم ومقصوده الاعظم انفسك من نفسه عن الهوى ويقوى على التقوى بكف جوارحه
عن تعاطي ما تشتهيه اه (قوله لما يصل له القمعة به) كطيب من مسك وغيره ونرجس وريحان
وطبل باز ونحوه ومن ذلك حليته من زوجة أو أمة فشم ذلك واستناعه واستناعه والتعار اليه
خلاف الاولى خلافاً للمصنف حيث ذكره من المكروهات ومحل كراهة النظر للربا حيز وسائر
المشغومات ما لم يتعاطى به ما من لا ولا كراهة في حقه (قوله أما النظر لما لا يصل فحرام الخ) أى
فلا يقد من المكروهات هذا مراده وفيه نظر لان حرمة من حيث ذاته فلا ينافي كراهته من
حيث الصوم كما هو موضوع الباب فكان الاولى اسقاط قوله لما يصل له القمعة به وبذلك كرهه
ما يحرم القمعة به فانه مكروه من حيث الصوم كما علمت ومن المكروهات كافي م ر أن يتممض
بما هو وجه لان ذلك شبيه بالسؤال للصائم

• (باب ما يصل الى الجوف) •

أى أفراد ما يصل اليه وذ كرمها سبعة وقوله ولا يفطر أشار به الى بيان حكم تلك الافراد ولو
قال باب ما لا يفطر مما يصل الى الجوف لكان أنسب قاله قل ووجهه أن المقصود بالتجريب
بيان حكم تلك الافراد لا ذاتهم المجردة عنه اهدم فعلق الفرض بها كذلك فالمناسب تقديم ما هو
المقدم ودلانه أهم وهذا دقيق خلافاً لمن جعله غير ظاهر وقته الحمد (قوله ما وصل اليه) أى من
الاعيان من منقذ منقذ على ما مر وقوله فبيان أى للصوم والباء للمعية أو السببية والاول
أنسب بالمعطوف في قوله أو كان غبار طريق أى مع كونه أو في حال كونه غبار طريق اذ السببية
فيه غير ظاهرة لان كونه غبار طريق ليس سبباً في وصوله بل السبب فيه فتح القم مثلاً أشار به

لانه يزيل الخلوفا (ونظر
لما يصل له القمعة به
بشموة) أما النظر لما لا
يصل فحرام على الصائم وغيره
• (باب ما يصل الى الجوف
ولا يفطر) •

وهو ما وصل اليه (بما يصل
قوله لكان أنسب) اجاب
بعض الاخوان رحمه الله
تعالى بان الشارع رحمه
الله تعالى نظر الى ان الحكم
على الشيء فرع من صورته وهو
حسن

أو جهل أو إكراه) لعذر
واقصر الأصل على التبيان
والأصل فيه خبر العاصين
من نسي وهو صائم فأكل
أو شرب فليتم صومه قائما
أطعمه الله وسقاه (أو
يجريان ريق) به كطعام
بين أسنانه (و) قد يجوز عن
وجه) لعذره بخلاف ما إذا
قدر على وجهه اتقاه (أو)
وصل إليه (و) كان غبار
طريق (و) بل لو فتح فاه عمدا
حتى وصل إلى جوفه لم
يتطرق إلى الصحيح (أو) كان
(غريبه دقيق أو ذبابا طائرا
أو نحوه) كبعض المشقة
الاحترار عن ذلك

• (باب الاعتكاف) •

قوله (كالمعكاف)
للتنظيم (قوله وحرمته) أي
هذا الجماع وهو ظاهر في
ومضان لأن من حقه حيث
اعتقد أنه أفطر أن يعتكف
أما بالنظر لغيره فلا وجه
للعزمة مع اعتقاده أنه
أفطر الآن يقال الاثم من
حيث تصيره به - لم
الأحكام فليتم (قوله
خلافا لزيادة) عبارته
ولا فرق بين الغبار الطاهر
والنجس على ما قاله الشيخان
وان قيده بعضهم بالطاهر
فتمام

قل ولا عبرة بقول بعضهم أنه غير ظاهر فقه - دعوات ظهوره والله الحمد (قوله أو جهل) أي
معذوران قرب عهده بالاسلام أو نشأ بهداه عن العلماء فغيره كالمعكاف يقطر ومثله من علم التحريم
وجهل الفطر لان حقه الامتناع ولا كفارة على من جامع عامدا به - دالا كل ناسيا وظن أنه
أفطر بالاكلى لأنه يعتقد أنه غير صائم وإن كان الأصح بطلان صومه به هذا الجماع وحرمته (قوله
أو إكراه) ومنه الإيجار بالصبي في حقه اه قل (قوله والأصل فيه) أي التبيان ويقاس
غيره عليه بجامع العذر والعذر مقتصر الأصل عليه للعديت المذكور أي لان الحديث خاص به
اه أفاده قل (قوله من نسي) مفعول محذوف أي صومه بقريته قوله وهو صائم والواو
للمحال وخص الاكل والشرب من بين المفطرات لغايتها وأضاف الصوم اليه في قوله فليتم
صومه إشارة إلى أنه لم يفطر وانما أمر بالانقضاء أقوت ركنه ظاهر انتم على عدم الإفطار بقوله
فانما أطعمه الله وسقاه أي من غير حيلة منه وإيسر له في ذلك مدخل فيكأنه لم يوجد منه فعل
والا فالطعم والساق في صورة العمد أيضا هو الله تعالى لان جميع أفعال العبد منه وبه
تعالى لكن لما كان له عذبة ومدخل حيثما ذنب النعل اليه لمصلحة ظاهرة قدرته (قوله
أو يجريان) عطف على نسيان وأعاد حرف الجر لطول الكلام وإشارة إلى أن القيد بعد خاص
بذلك لعدم تأنيبه فيما قبله (قوله كطعام) أي أو ضخامة أو قهورة فاذا شرب فهو قبيل الغبير وفي
أثره الملبس - دة فان باع ريقه المتغير به اعمد مع قدرته على مجبه أفطروا لا فلا يؤخذ الكلام
على إطلاقه خلافا لمضمهم (قوله أو كان) عطف على نسيان ولذا قدر الشارح قوله أو وصل
إليه أي الجوف إشارة إلى ذلك (قوله غبار طريق) سواء كان طاهرا أم نجسا ولو من غلظ فلا
يفطر بذلك وأما غسلة فان تعدد فتحه وجب والإفلاوه - داهو المعقد كما قاله عتس خلافا
للزبادي (قوله عدا) أي تعدد دفع الفم ولو لاجل الوصول ثم حصل الوصول بعد ذلك بغير فعله
أما لو صار بعد دفعه بملء فيه الغبار من الفم فإنه يضرب وهذا جار في الغريبه وما بعدهما فلو
أنكره عن ذلك لكان أولى (قوله أو غريبه) مصدر غربل قال ابن مالك فعله لفعلة لفعلة
وهي إدارة الحب في الغريبال بكسر الغين أو الدقيق في المنخل ليخرج خبثه ويبقى طيبه وفي
كلام العرب من غربل الناس فخلوه أي من فتش على أصولهم وعيوبهم فتشوا على ذلك في حقه
أشد تنقيش وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم كيف بكم وبزمان يغربل الناس فيه
غريبه أي يذهب خيارهم ويبقى أرذلهم ذكر ذلك الخطيب والطريق والدقيق أيضا بقيد وفي
كلامه نساها والتقدير أو كان من غريبه الدقيق (قوله أو ذبابا طائرا الخ) أي لا يضرب وان فتح
فاه عمدا لاجل دخول ذلك على ماسر فان أضرت الذبابة جوفه أخرجهما وأفطروا وجب عليه
القضاء به على ذلك ابن حجر (قوله اشقة الاحترار الخ) أي شأنه ذلك فلا يرد صورة العمد

• (باب الاعتكاف) •

لم يترجمه بكتاب نظر الشدة مناسبة للصوم من حيث أنه يندب فيه وقد يجب فيه بالانذرو بعض
الاعتقادي أنه شرط فيه وترجمته في المنهج بذلك نظر الكونه فيصح من المقطع وهو بالاعتقادي اللغوي
من الشرائع القديمة قال تعالى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي للطائفتين والعاكفين
والذي من خصائصنا الهيئته الموصلة أي كونه في مسجد بقبعة من مس - لم عاقل طاهر من نحو

حيض الى آخر ما ياتي (قوله وهو لغة اللبث) أي الإقامة على الشيء أي ملازمته وحبس النفس عليه يقال اعتكف وعكف بعكف بضم الكاف وكسر هاء عكفا وعكفا وعكفته بكسر الكاف عكفا لا غير يستعمل متعديا ولازما كرجع ورجعته ونقص ونقصته واللبث بضم اللام مصدر سمعي لللبث بكسر الهمزة وقياس مصدره لبثا بفتح اللام والباء لأنه لازم قال في الخلاصة وهو فعل لازم بابه فعل * وذكري المختار أن مصدره لبثا بفتح اللام وسكون الهمزة كقولهما قال شيخنا عطية وعليه فهو متعدي وحيد في المصدر ان سمعي وهو بضم اللام وقياسي وهو بفتحها مع سكون الهمزة اه وقد يقال ان المصدر الذي ذكره في المختار أيضا سمعي فلا يدل على كونه متعديا وعبارة القاموس اللبث المكث لبث كسمع وهو نادر لان المصدر من فعل بالكسر قياسه بالتحريك اذ لم يتعدوا البتة وابقته واستلغته استبطاء اه المراد منه وهو يدل لما قلناه لأنه لم يذكر التعدى في لبث الثلاثي (قوله خيرا كان) أي اللبث أو شر ان الأول قوله تعالى ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد ومعلق تبشروهن محذوف أي تبشروهن في بيوتكم لأنهم كانوا يخرجون من المسجد لمباشرة من فيها وأما في المساجد فهو متعلق بها كقوله أي مقيمون فيها بنية الاعتكاف والقصد بذلك بيان شرطه وهو المسجد وليس متعلقا بتبشروهن لأن مباشرة من موعود ولو خارج المسجد فأذا خرج منه انصرف قضاء حاجة امتنع عليه ذلك ومن الثاني قوله تعالى فاتوا على قوم يعكفون على أصنام لهم وقوله ان أبرح عليه عاكفين (قوله وشرعا لللبث) أي لبث قد يسمى عكفا أي إقامة ولو بلا سكون بحيث يكون زمنه فوق زمن الطمأنينة في الركوع ونحوه ونسبها بقدر سجدان الله فلا بد في الاعتكاف أن يزيد على ذلك ولو نذر اعتكافا مطاوعا كغناء لحظة والمراد اللبث حقيقة أو حكما فيشمل التردد بخلاف المرور بلا لبث فإنه لا يكفي على المعتمد وقيل يكفي كالوقوف بعرفة سكا في المنهاج وعليه فيسن أن ينوي الاعتكاف كلما دخل المسجد ولو مارا ليحصل فضله على هذا القول ان قلنا القائل به والا كان متلبسا بعبادة فاسدة وينبغي اطالع العلم اذا دخل المسجد ان هو حضورا أن يقول لله على أن اعتكف في هذا المسجد ثم يقول نويت الاعتكاف المذكور ايحاب عليه ثواب الواجب وقيل يشترط مكث نحو يوم أو قريه امنه حكا في المنهاج أيضا وأقله عند مالك يوم كامل فيسن عندنا نحو جامن خلاقه (قوله في المسجد) وهو ما وقفه الواقف مسجد الأرباطا ولا مدرسة (قوله من شخص مخصوص) أي مستجمع للشروط الآتية وعبارة الرمي وشرعا لللبث في مسجد بقصد القرية من مسلم مميزا عن طاهر عن الجنابة والحيض والنقاس صاح كاف نفسه عن شهوة الفرج مع الذكرو العلم بالتحريم اه فيصح من صبي مميز وخمئي وعبد وامرأة باذن السيد والزوج مع الكراهة ان كانت ذات هيئة ويحرم بدونه مع العصة ويجب بالنذر ويسن فيما عدا ذلك وهو الأصل فيه فلا تعثر به الاباحة (قوله بنية) ولا بد أن تقع حال الإقامة أو التردد فتكفي عند أوله وهو الالتفات لأنه أول العبادة ولا تكفي حال المرور حتى يستقر وهذا التعريف مشتق على الأركان الأربعة الآتية (قوله الأوسط) راعى فيه انظر العشر وفي قوله الاخر معناه واعتكف أيضا العشر الأول منه كما ورد في رواية وذكري اعتكاف أزواجه وما بعده لا يقع توهم اختصاصه بالذكور برضان وفيه أيضا دليل لجواز اعتكاف المفطر لان المراد بالعشر من شوال العشر الأول كما ورد في رواية ذكرها مر

وهو لغة اللبث خيرا كان أو شر أو شرعا لللبث في المسجد من شخص مخصوص بنية والأصل فيه الإجماع والأخبار كغير الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الاوسط من رمضان ثم اعتكف العشر الاوخر ولازمه حتى توفاه الله ثم اعتكف أزواجه من بعده وخبر البخاري انه صلى الله عليه وسلم اعتكف عشر من شوال وهو سنة مؤكدة

(قوله من الأول الخ) فيه نظر فإنه حينئذ من شرعي لا لغوي أمالوجـل في المساجد متعلقا بها كقوله أي مقيمون فيها فقط فهو لغوي حرر

ومنه يوم العيد وهو لا يجوز صومه اجماعا (قوله كل وقت) أي في رمضان وغيره بالاجماع
ولا إطلاق الأدلة قال الزركشي قدس سره في فوائد فائقة وكائنات معتققة ما
خطيب وفوائد بضم الفاء وآخره فاف أي مقدار من حلهما يكون اللام وقيل هو ما بين
الحائذين من الوقت لأنها تطلب ثم تترك ساعة يرصدها ولها التدرج فطلب يقال ما أقام عنده
الافواقا وفي الحديث العباد قدروا فواق فاقه وقوله تعالى ما لها من فواق يقرأ بالفتح والضم
أي ما لها من نظرة وراحة وافاقة والمراد بالنسبة هنا الرقيق (قوله وطلب ليلة القدر) أي
لادرا كلها فيصحبها بالصلاة والقراءة وكثرة الدعاء بينا ودينا وأخرى فانها أفضل ليالي السنة قال
تعالى ليلة القدر خير من ألف شهر أي العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة
القدر والالزم تفضل الشيء على نفسه بمراتب وكون الاجر على قدر النصب أمر أغلبي وهي
من خصائص هذه الأمة والتي يفرق فيها كل أمر حكيم وباقيته إلى يوم القيامة اجماعا وترى
حقيقة فبتا كد طلبها والاجتهاد لي ادرا كلها كل عام والمراد برفعها في خير فرفعت وعسى أن
يكون خير السكم رفع علم عينها والالام باهر فيه بالقسم ما عسى أن يكون خير الحكم أي
الترغيب في طلبها والاجتهاد في كل الليالي واكثر في ما وفي يومها من العبادات باخلاص وصحة
يقين ومن قوله اللهم انك عفو كريه تقب العفو فاعف عنا وبتا كد احبا جميعها وجميع يومها
بذلك ويسن لمن وآها أن يكفها لان رؤيتها كرامة اذهو أمر خارق وهو ينبغي كفته باتفاق
أهل الطريق ويحصل فضلا للعامل وان لم يطلع عليها ومن قال لا ينال فضلها الا من اطاع
عليها محمول على فضلها الكامل وميل الشافعي رحمه الله تعالى إلى أنها ليلة حاد وأثالث وعشرين
فكل ليلة من ليالي العشر محتملة لها عند الله لكن أرجاها ليالي التور وأرجاها من ليالي ما ذكره
فذهب به أنها تلزم ليلة بعينها وعن ابن عباس أنها ليلة سبع وعشرين أخذ من قوله سلام هي
حتى مطلع الفجر فان لفظ هي تمام السبع والعشرين حرفا وفي العلماء فحوت لاثني قولاً
وعلاقتها عدم الحرو والبرد فيها وأن تطلع الشمس صبيحتها بيضاء بلا كثير شعاع ويسمى ذلك
إلى أن ترتفع كرمح وحكمة ذلك كثرة اختلاف الملائكة ونزولها وعودها فيها فاستتر باجتهادها
وأجسامها القاطنة ضوء الشمس وشعاعها وفائدة معرفة صفاتها بعد فوتها بطولوع الفجر أن
يجتهد في يومها لأن ذلك سنة كما مروا أن يجتهد في مثلها من قابل بناء على عدم اتقائها وورد عن
أبي هريرة أن من صلى العشاء الاخير في جماعة من رمضان فقد أدرك ليلة القدر وعن
الشافعي رضي الله عنه العشاء والصبح وسميت ليلة القدر لعظم قدرها عند الله تعالى أولانه
تعالى يقدر فيها ما يشاء ومن خصائصها أنه لا يبعث فيها نطفة كافر وهي ليلة يتكشف فيها
شيء من محائب المالكوت والناس في هذا الكشف متفاوتون فمنهم من يكشف له عن ما يكون
السموات والأرض فيرى الملائكة بين راع كعب وساجد ومنهم من يرى طائفة من نور وغير ذلك ما
أفاده مدر بن زيادة وإليه مولد صلى الله عليه وسلم أفضل من ليلة القدر فهي أفضل ليالي على
الإطلاق ويعد هذه ليلة القدر فليمة الاسراء فعرفة فالجمعة فنصف شعبان فالعيد فهذه سبع
ليال مرتبة وأفضل الأيام يوم عرفة فنصف شعبان فالجمعة والليل أفضل من النهار ولو علق قبل
دخول العشر الاخير من رمضان طلاقاً ليلة القدر كقوله أنت طالق ليلة القدر طاعت

كل وقت وفي العشر الاخير
من رمضان أكد اقتداء
به صلى الله عليه وسلم وطلبها
لليلة القدر واركانه اربعة
ليست

(قوله فذهب به) أي على
الرابع وقيل تنقل (قوله
حرفاً) اعلم كلمة (قوله وإليه
مولد صلى الله عليه وسلم)
هل المراد خصوص الليلة
التي وقع فيها الولادة أو هي
وتطابقها راجع قصة
المعراج الكبيرة للنجيم
القطبي ففيه خلاف
طويل مع مناقشات صعبة
(قوله فليمة الاسراء) أي
فالتسبية لنا لما بالنسبة له
صلى الله عليه وسلم فهي
أفضل من الكل ثم ان عند
سيدنا احمد بن حنبل ان
ليلة الجمعة ويومها أفضل
من غيرها ما مطابقاً له
شيخنا الحروري

بأول آخر ليلة من ابالي العشر المذكور راضى تلك الليلة في إحدى لياليه أو علقه في أثنائه
 طلقت بأول آخر ليلة من سنة غمض عليه لانه قد مر قبل ليلة القدر نعم لور آه بعد التعاقب أو
 أخبره من اعتقد صدقه أنه رآه في سنة التعاقب كالبه الثالث أو الخامس أو السابع والعشرين
 فينبغي الوقوع اه أفاده الرجاء (قوله ونية) وتجب نية فرضه في تدره بأن يقول نويت فرض
 الاعتكاف أو الاعتكاف المندور ليقيم عن النفل واعلم انه ان أطلق الاعتكاف بأن لم يقدر
 له مدة كفته نيته وان طال مكانه لم يكن لو خرج من المسجد بالأعزم عود وعاد وجب عليه
 تجديدها ان أراد الاعتكاف والأفلا يجب لانه قد انقطع سواء أخرج لتبرز أم أغسره فان عزم
 على العود للاعتكاف سواء كان للمسجد الذي خرج منه أم لغيره كانت هذه العزيمة فاعمة مقام
 النية ولو قيدت كيوم أو شهر وخرج لغير تبرز سواء كان بما يقطع التتابع كعبادة مريض
 ونسيان نية أم لا كمرض وجبض وعاد جدد النية أيضاً وان لم يطل الزمن ما لم يكن عازماً على
 العود والأفلا يحتاج لتجديد كالتقيا على المعقد وان نقل عن الشهاب م ر خلافة بخلاف
 خروجه لتبرز فانه لا يجب تجديدها وان طال الزمن لانه لا بد منه فهو كالمتقنى عند النية ولو
 قيد المدة بالتتابع سواء كان من مذورا أم لا على المعقد وخرج لعذر لا يقطع التتابع كما كل
 وقضاء حاجة وعاد لم يلزمه تجديد بخلاف ما يقطعه كعبادة المريض والحاصل أن المراتب الثلاثة
 الإطلاق والتقييد بالمدة بالتتابع سواء كان في الثلاثة المذكورة مندورا أم لا فلو أطلقه
 وكان مندورا كتبوت الاعتكاف المندور وقع كاه واجبا على المعقد وان أمكن تجزئته
 والقاعدة المقررة محالها اذا كان لشيء أقل وأكمل كالركوع ومسح الرأس والاعتكاف
 لم يجز لواله الأقل ولا يضر جماعه خارج المسجد في المرتبة الاولى حال خروجه لعدم منافاته
 للنية كما عهده الزياي (قوله اسلام وعقل الخ) فلا يصح اعتكاف الكافر وغيره العقل
 كالمجنون والمغنى عليه والسكران وغير المميز اذ لانية لهم ولا اعتكاف حائض ونفساء وجنب
 لحرة مكنتهم فيه وقضيتهم عدم صحة اعتكاف كل من حرم عليه المكث فيه كذى جروح
 وقروح واستحاضة ونحوها حيث لم يمكن حفظ المسجد من ذلك وهو كذلك على المعقد نعم لو
 اعتكف في مسجد وقف على غيره دونه صح اعتكافه فيه وحرم عليه لانيته فيه كالتويم بقراب
 مغصوب ويقام عليه ما أشبه ثم محل ما ذكر في المغنى عليه في الابتداء فان طرأ عليه في أثناء
 اعتكافه لم يطل ويحسب زمنه من الاعتكاف اذ لم يخرج من المسجد كما هو صورة المسئلة
 وتقدم أنه يصح من المميز والعبد والمرأة وان كره لذوات الهيئة كخروجهن للجماعة وحرم
 بغير اذن سيد في الرقيق ذكره أوتى ونوح نعم ان لم تفت به منفعة كأن حضر المسجد
 بأنهم اقنوا به جاز ويحوز من المكاتب بلا اذن ان أمكن كسبه في المسجد أو كان لا يخل به فان
 عجز عن موثقه فليس به منه ومن بعضه ولامها ياة كالفن والا كان في نوبته كحرف في نوبة
 سيده كفن اه من م ر (قوله كالطواف وتحيية المسجد) وليس لنا عبادة يتوقف فعلها على
 المسجد الا هذه الثلاثة ومثاها المندور فعلها فيه الآن الطواف يتوقف على مسجد مخصوص
 وهو المسجد الحرام فالعكاف في قوله كالطواف غشبية اذ لم يذكر المندورة في المتن فلا حاجة
 لقول بعضهم انها استقصائية نعم لم يذكر في شرحه الا الثلاثة المذكورة ووجهه أن

ونية ومعتكف ومعتكف
 فيه وشرط المعتكف
 سلام وعقل وخلو عن حدث
 اكبر وشرط المعتكف فيه
 ما ذكرته بقولي (يختص)
 الاعتكاف (كالطواف)
 وتحيية المسجد

(قوله للاعتكاف) اي ولو
 مع غيره كما يظهر فاذا عزم
 الجوار عنه ذهابه ان هو
 يتيه على الرجوع في غدا فلا
 لغو الحضور والاعتكاف
 كفاه هذا العزم عن النية
 بعد بخلاف ما اذ لم يلاحظ
 الاعتكاف عند العزم م ر
 (قوله لم يلزمه تجديد)
 ظاهره وان لم يعزم وفي
 الثاني وان عزم (قوله ولا
 يضر جماعه) اي فلا
 ينقطع به عزمه حيث عزم
 شخصاً

توقف المذوورة على المسجد عارض بسبب النذر وحينئذ فيصح بها الاستقصائية واستعمالها للاستقصاء كثير عند الفقهاء وان لم يثبتها أهل العربية لان الفقهاء ثقات لا يثبتون ما يتناقض باللغة من غير سند منها (قوله بالمسجد) الباعدا خلة على المقصور عليه لان هذه الثلاثة مقصورة على المسجد وليس هو مقصورا عليها الذي يصح فيه الصلاة وغیرها والمراد بالمسجد بالنسبة للاعتكاف الخالص المسجدية فلا يكفي في المشاع كالوقوف بعض داره مسجد اشاعتا بخلاف التسمية فانما تجوز فيه ولا فرق بين أن يكون متيقن المسجدية أو مظنونها لكن في الظن ان كان كذلك باطنا فله أجر قصده واعتكافه والا فاجر قصده فقط ومنه سطحه ومحمته ورحبته المعدودة منه وهو أثره وغصن شجرة خارج عنه وأصنافه كعكسه هكذا قاله المحشي وهو ضعيف في الصورة الاولى معتمد في الثانية فقط بخلاف الرشن الذي للمسجد اذا اعتكف فوقه فانه يصح وان كان خارجا عن هواء المسجد والفرق بينهما بين الفصن الخارج أن الرشن جزء من المسجد حقيقة بخلاف الشجرة ورحبته ماحوط عليه لأجل صلبته وان لم يعلم دخولها في وقفه سواء اتصل بينهما طريق عند حدوده أو شك فيه أم لا وأما حريمه فهو ما هي لاقاءه فخرقاً ما منه وليس له حكمه وكالمشاع كما قاله م ر ما أرضه بمسكرة أي مستأجرة إذا لم يجد ما فيها من البناء ودونها ثم ان بنى فيها أرضه بمسكرة مصطبة أو بلاطه ووقف ذلك مسجد اصح قال قل وان أزيل بعد ذلك وأفتى الزیادی بأنه لو سمر في ملكه حصيرا أو فروة أو سجادة أو بنى فيه مصطبة أو أثبت فيه خشبا ووقف ذلك مسجد اصح وأجری على ذلك أحكام المساجد فيصح الاعتكاف عليها ويحرم على الجنب ونحوه الملك عليهم ونحو ذلك وان أزيلت كما مر ولا يصح وقف المنقول كالسجادة مسجد للاعتكاف عليه اهـ بالمعنى (قوله والجامع) أي والمسجد الجامع أي الذي جرت العادة بأقامة الجمعة فيه فهو وأخص من المسجد فكل جامع مسجد ولا عكس لان قرار المسجد في الزوايا اذ هي محل سجود لا اقامة جمعة (قوله أولى) أي من بقية المساجد ككثرة الجماعة فيه وانه لا يحتاج الى الخروج الى الجمعة وخروجها من خلاف من أوجبه بل لو نذر متتابعة فيها يوم جمعة وكان ممن تلزمه الجمعة ولم يشترط الخروج اهلها وجب الجامع لان خروجها يطل متابعتها لقصره بعدم اعتكافه فيه والجامع أولى وان كان غيره أكثر جماعة منه على المعتمد ان عين غيره فالعين أولى ان لم يحتج لخروجه للجمعة ولو عين في نذر مسجد مكة أو المدينة أو الاقصى تعين فلا يقوم غيرها مقامها المزيدها فضلها ويقوم الاول مقام الاخيرين والثاني مقام الثالث والمراد بمسجد مكة الكعبة وجميع ما حولها لا خصوص المطاف ولا يتعين جزم من المسجد بالتعيين وان كان أفضل من بقية الاجزاء فلو نذر اعتكافا في الكعبة أجزأه في اطراف المسجد قياسا على ما لو نذر صلاة فيها والمراد بمسجد المدينة ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم فانه قصير بل مختص به دون القدر الذي زيد فيه ولو عين مسجد غير الثلاثة لم يتعين ولو مسجد قبا على المعتمد ولو شرع في اعتكاف في مسجد غير الثلاثة تعين لثلاثة قطع التتابع نعم لو عدل حين خرج اقتضاء الحاجة الى مسجد آخر مثل مسافته فأقل جاز لا تنفاه المذوورة ولا يعتكف زمانه بين فلو قدمه لم يصح أو أخره ففضاه وانتم بعمده والفرق بينه وبين المكان أن تعلق العبادة به أقوى بدليل انه يذهب جزم منه معها بخلاف المكان اهـ لمخصا من شرح المنهج وم ر (قوله ويقصد) المراد بالقصد ما يعم عدم

(بالمسجد) للاتباع فلا يصح
شي من في غيره والجامع
بالاعتكاف أول (ويقصد)
في الحال

(قوله استقصائية) أي
بالنظر للمصنف مع الشارح
أما بالنظر للمصنف فقط
فهو تنبيه لا غير (قوله في
ما ذكره) أي ملكت عين
او منقعة كالمتاجر وانظر
هل المسجد كالمكان حرة

لأنه قد بان وجدت هذه الأمور قبل الاعتكاف وقارنت انعقاده أو طرأت بعده واعلم أن الكلام على الاعتكاف من هنا إلى آخر الباب مخصص في ثلاثة أطراف الأول فيما يفسده وذكروا منه تسعة ستة متناهية وثلاثة شرحا وأشار إلى ذلك بقوله ويفسد بوط الخ والثاني فيما يجوز الخروج له وذكروا منه ثمانية عشر خمسة عشر متناهية وثلاثة شرحا وأشار إلى ذلك بقوله ولا يجوز الخروج إلا لشيء الخ والثالث فيما يتعلق بالقضاء وذكره آخر الشرح وسيأتي الكلام عليه (قوله مطلقا) هو في مقابلة التقييد اللاحق أي سواء كان من ذورا أم لا متتابعا أم لا (قوله ومع ما مضى) أي من حيث المتابع فلا يبنى عليه بل يستأنف أما الثواب فلا يبطل إلا بالردة وكذا يبطل به العمل إن اتصل بالموت ولا يحبط به ثواب ما فعله حال الصبا إن عاد للإسلام والاحبط الجميع (قوله إن كان من ذورا متتابعا) قيدان وكذا قوله مع العمد الخ وهو متعلق بفسد فعله القيود خمسة لا بد منها في كل من المفسدات التسع (قوله بسنة) أي بالنسبة للمتن وسيزيد عليه ثلاثة في الشرح كما مر (قوله بوط) بدل من ستة فلا يلزم تعاق حرق جوع في واحد بعامل واحد (قوله من قبل أو دبر) أي ولو مبائنا أو من بهيمة أو ميت أو خنثى حيث أوجب عليه الغسل بأن أخرج أو لم يخرج فيه أما بوطه وكذا أمناءه باحد فرجيه فلا يضر لاحتمال زيادته (قوله ولو خارج المسجد) أي فيما لو كان اعتكافه واجبا بان قيد بسنة متتابعة ثم خرج لقضاء حاجة أو أذن أو غير ذلك مما سيأتي فان حكم الاعتكاف منسحب عليه فهو معتكف حكمه فسد بالوط أما إذا لم يكن واجبا فإنه يقطع بمجرد الخروج واعلم أن الوط والمباشرة بشهوة حرام في المسجد مطلقا ولو من غير معتكف وكذلك خارجة في الاعتكاف الواجب دون المستحب لجوار قطعه ولا يبطل اعتكافه بغيره أو شتم أو أكل حرام نعم يبطل نوايه بذلك ولو نوى الخروج من الاعتكاف بعد الدخول فيه لم يبطل كالصوم إذا أفاءه (قوله بلس بشرة) أي بلا حائل لما يقتضيه الوضوء ولو عضو أو مبائنا أو خرج باللمس أربعة أشياء النظر والفكر والاحتلام والنوم فكان الأولى للشارح أن يذكر الاحتلام مع النظر والفكر وبالشهوة النظر بلا شهوة كما إذا قبل بقصد الإكرام أو لمحموم أو بلا قصد فلا يبطل اعتكافه إذا أنزل كما قاله ربه ومعه هذا وإن ضعه في باب الصوم حيث أبطلوه بالانزال ولو بدون شهوة والاستغناء كالانزال باللمس بشهوة فيبطل الاعتكاف مطلقا سواء كان بجائلا أم لا يفسده أم لا (قوله لا يخرج نفسه الخ) راجع لكل من الوط والانزال وقوله بخلاف ما لو أنزل ينظر الخ أي لأن هذه جنابة غير مقطرة قال في المنهج و جنابة مقطرة لا غير مقطرة أه فكل ما أبطل الصوم أبطل الاعتكاف وما لا فلا كما مر (قوله بلا شهوة) قيد في اللبس فقط أما الانزال بالنظر والفكر فلا يبطل ولو بشهوة إلا أن علم من عادته الانزال بذلك واستدامه أو قصد الانزال به كاللمس بلا شهوة باللمس به مع حائل (قوله فلا يفسد به) أي بما ذكر من الانزال بالنظر وما عطف عليه وقوله فيما مضى من المتتابع أي المقيد بالمتابع فيبني على ما مضى منه (قوله ويفسده في الحال) أي قته قيد الانزال بكونه مباشرة لأجل المنذور والمتابع لأن كلامه فيما هو أعم من ذلك (قوله مع الجنابة) متعلق بالاحتساب وأل في الجنابة للعهد أي الجنابة الحاصلة بالنظر وما بعده لأن الكلام في ذلك وإن كان مطلقا الجنابة يفسد الاعتكاف في الحال (قوله بخلاف الأغماء) قال في المنهج ويحسب زمن اغماء فقط كالنوم قال الزيادي ومروءة المسئلة

مطلقا ومع ما مضى منه
أن كان من ذورا متتابعا
بسته مع العمد والاختيار
والعلم بالتحريم (بوطه في
فرج) من قبل أو دبر ولو
خارج المسجد (وانزال)
المق بلس بشرة بشهوة
لا يخرج نفسه عن أهلية
الاعتكاف بخلاف ما لو
أنزل بنظر أو فكر أو لمس
بلا شهوة أو احتلام فلا
يفسده اعتكافه فيما مضى
من المتتابع ويفسده
في الحال يعني أنه لا يحسب
مع الجنابة بخلاف الأغماء
فانه يحسب معه

(قوله بفسد في الحال)
أي فقيد العمد الخ خاص
بالمندور والمتابع (قوله
التسع) لا يظهر تقييد ما زاده
الشارح بكونه عمدا مع
الاختيار والعلم بالتحريم
أه وأه غير الرقة (قوله
والنوم) أي بان أنزل
لا متلاء الوط فلا تكرار
(قوله النظر بلا شهوة)
الأولى اللبس بلا شهوة
(قوله فكل ما أبطل الصوم
الخ) أي عاليا يعلم مما تقدم

انه لم يخرج من المسجد اه ولا فرق بين ان يستغرق الانعام مدة الاعتكاف أولا ولا يشك كل
 بما مر في الصوم من أن شرط صحته معه الافاقة في جزائه قد أفاق هنا في جزائه وهو الذي أوقع
 النية فيه فلا يتصور هنا الاستغراق لجميع الزمن بخلاف الصوم لتقدم النية على زمنه هكذا
 قال الشوبري وفيه نظر لان زمن النية ليس من مدة الاعتكاف اذ لا ينعقد الا بها فزمنه
 ما بعدها كاصوم غاية ما هنالك ان زمن الاعتكاف يتصل بنية بخلاف الصوم فقوله فلا يتصور
 الاستغراق لجميع الزمن في محل المنع فلا فرق في ضرر الاستغراق بين الصوم والاعتكاف
 وكلاهما السكرك بالاعتد (قوله كأنوم) أي بخلاف الجنون فيبطل بتابع الاعتكاف وان
 لم يخرج من المسجد لما فاته العبادة (قوله وسكر) أي بتعد فيبطل به بتابع الاعتكاف ومثله
 جنون بتعد كما قاله الزيادي (قوله لماسر) أي لانه أخرجه نفسه عن أهلية الاعتكاف (قوله
 وخروج من المسجد) أي بكل بدنه أو ما خرج به من كراهة أو يده فلا يضر فلو أخرج إحدى
 رجله وعاقد عليه ما لم يضر لعدم صدق الخروج عليه نظير ما لو حلف لا يدخل هذه الدار فدخل
 إحدى رجله وعاقد عليه ما فاته لا يثبت على الأصل فيهما اه أفاده ثم فان أخرج رجلا
 وعاقد عليه ما فقط بحيث لو زالت سقط ضرب بخلاف ما لو دخل المسجد بأحدى رجله وعاقد
 عليه أو نوى الاعتكاف فانه لا يجزى استصحاب الأصل فيهما (قوله وخروج من المسجد) أي مع
 العلم والاختيار والعلم بالتحريم كما مر (قوله بالاعتذر) أي من الاعتذار لا نية كأن خرج
 شيء يمكن منه في المسجد وان قل زمنه لما فاته لا يثبت اذ هو في زمن الخروج غير معتكف
 والا كل وان أمكن في المسجد سكنه يستحب ما منه عادة بخلاف غيره (قوله أولا فامة حد) متعلق
 بخروج ولو عبر بالعقوبة لكان أولى لشعواها التعزير (قوله ثبت) أي موجه به بأقراره
 فينقطع به التتابع لتقصيره وقوله لا بينة أي لان ثبت موجهه بينة ومثلها القضاء بالعلم ان
 جوزناه اذ الجرمية لا ترتكب لا فامة الحد فلا ينقطع التتابع بذلك حيث أتى بالموجب قبل
 الاعتكاف فان أتى به حال الاعتكاف كأن قذف غيره انقطع التتابع بذلك (قوله لتقصيره) أي
 أي بالخروج المذكور وبالاقرار وعدم الوفاء أو اثبات اعتذاره فهو علة لثلاثة المذكورة
 ويعلم منه أن كل من خرج مكرها بحق كالزوجة والعبد المعتكفين بلا إذن ينقطع بتابعه
 (قوله كرتة) أي يبطل بها الاعتكاف من حيث يتابعه أمانة العمل فلا يطله الا اذا
 اتصلت بالموت وأما ثوابه فيبطل مطلقا كما مر (قوله في افساد الأخيرين) وهما ما لم يضر
 والنقاس (قوله أن تخلوا المدة الخ) أي اذا نذرت المرأة أن تعتكف مدة ثم طرأ عليها في أثناءها
 حبض أو نفاس نظران كانت المدة فخلوعنها انقطع الاعتكاف به ما لم يقصص به ما نذرته فان
 المدة مع امكانها أن تنذرا أكثر منها وان كانت لا تخلوعنها لم ينقطع به ما وضابط المدة التي
 تخلوعن الحبض غالبا أن تكون خمسة عشر يوما فأقل والمدة التي تخلوعن النفاس غالبا أن
 تكون تسعة أشهر فأقل اذا كانت غير حامل فان كانت حاملا ونذرت أن تعتكف عشرة أيام
 مثلا ووقع منها النذر قبل شهرها التاسع من حملها فانخرت الاعتكاف الى أن بقي من الشهر
 أقل من عشرة أيام فانه ينقطع بتقاسمها بخلاف ما لو نذرت شهرين أو التسعة واعتكفت فلا
 ينقطع بذلك أما الاكثر من خمسة عشر ولو لم يطلعه ومن التسعة أشهر فغير الحامل فلا تخلوعن

كأنوم (وسكر) لماسر
 (وخروج من المسجد بلا
 عذرا ولا فامة حد ثبت
 بأقراره) لا بينة (أو لحق
 تعدى بالمطل به) لتقصيره
 وبفساد أيضا بغير ذلك
 كرتة وحبض ونقاس
 لكن يشترط في افساد
 الأخيرين لماسر من
 المتتابع أن تخلوا المدة عنهما
 غالبا

(قوله ليس من مدة
 الاعتكاف) ليس كذلك
 بل منه يتبين بأن خروجه
 الاعتقاد بأوله افاق محل
 النية أول العبادة الا نحو
 الصوم وليس هذا منه
 شيئا (قوله عملا بالأصل
 فيها) فيه ان هذا يقتضي
 عدم الضرر في الصورة
 الأولى التي هي إخراج
 إحدى رجله مع الاعتقاد
 عليه فقط مع انه قد مر
 فيها بالضرر فالأولى تعالها
 بأن فيها خروجها اعتقد
 عليه فقط والخروج
 من كذا مفسر (قوله اذ
 الجرمية) جواب عما يقال
 انه قد تسبب في الحد فلا
 ضرر بالخروج له مطلقا

ذلك لان أقل الطهر خمسة عشر وما زاد عليها يحفل بطروق الحيض فيه اه قرر شيخنا عطية
وعبارة مر وضبط جمع المدة التي لا تخلو عن الحيض غالباً أكثر من خمسة عشر يوماً وتبعهم
المصنف ونظر فيه آخرون بان العشرين والثلاثة والعشرين تخلو عنه غالباً اذهى غالب الطهر
فكان ينبغي أن يقطعها وما دونها الحيض ولا يقطع ما فوقها وبجواب عنه بان المراد بالغالب
هنا أن لا يسع زمن أقل الطهر الاعتكاف لا الغالب المفهوم مما صرح في باب الحيض ويوجه
بأنه متى زاد زمن الاعتكاف على أقل الطهر كانت معرضة لطروق الحيض فعذرت لاجل ذلك
وان كانت تحيض وتطهر غالب الحيض والطهر لان ذلك الغالب قد ينحزم اه وهو صريح
في أن المعتكف غالب عادة النساء وهو الظاهر كما مر وقال الزياي معتبر عادتكم فقط فاذا نذرت
عشرة أيام مثلاً متتابعة فاعتكفت عشرة في وقت بطرقها الحيض فيه فطرقها انقطع تتابعها
وان نذرت شهراً فاعتكفت فطرقها الحيض فيه وكانت عادتكم الطهر شهراً انقطع تتابعها
ان اعتبر عادتكم ولو اعتبر غالب عادة النساء لم يقطع (قوله ولا يجوز الخ) هذا هو الطرف الثاني
كما مر أي يحرم أخذ من تقيد به بالواجب لان المندوب يجوز قطعه وان كان ما يبطل الواجب
يبطله (قوله خروجه) أي المعتكف وقوله منه أي المسجد (قوله اذا كان اعتكافه واجباً)
أي ينذر وهو مقيد بعدة متتابعة كعشرة أيام متتابعة أو معين مدته كهذا الشهر يخرج
المندوب والمندور المطاق والمقيد عدم بشرط تتابعها ولم تعين كلفه على اعتكاف شهر فهذا
كاه لا يحرم الخروج من المسجد في أثناءه وأما قول الخطيب على الغاية ولا يخرج من المسجد
في الاعتكاف المندور ولو غير مقيد بعدة ولا تتابع فمناه أنه لا يخرج مع بقاءه على الاعتكاف
فلا ينافي جواز خروجه مع عدم بقاءه على ذلك حيث لم يعزم على العود على ما مر (قوله قبل أن
يتنقضي) أي الاعتكاف على تقدير مضاف أي مدته (قوله وان أمكن فيه) أي بغیر مشقة
وقوله لم يمكن فيه أي بان لا يكون في المسجد ما (قوله بخلاف الكل) أي فانه قد يستحيما منه
ويشترط عليه ويؤخذ من ذلك أن محل جواز الخروج له اذا كان المسجد يكثر طارقه ولم يكن
مختصاً بجماعة معينة فان لم يكثر طارقه أو كان مختصاً بذكر كالحمارين في الازهر لم يجوز
الخروج له (قوله وهي البول أو الغائط) أو مائة خلو فتجوز الجمع قال مر ومناه ما الریح
فيما يظهر اذا لا بد منه وان أكثر خروجه لذلك العارض نظر الى جنسه ولا يشترط أن يصل لحد
الضرورة اه (قوله فعلاها) أي الحاجة وقوله في سقاية المسجد هي ما جعل قضاء الحاجة
ويقال لها الميضة لاسقاية الشرب ومحل عدم تكليفه ذلك حيث كان يحتشمها بان كانت عامة
وهو من تختل مرواؤه بقضاء حاجته فيها فان لم يحتشمها الكون ماصونة مختصة بالمسجد
لا بد خلوها الا أهل ذلك المكان أو لم تختل مرواؤه بذلك لم يجزله الخروج اه أفاده مر (قوله ولا في
دار صديقه) أي لما فيه من المنية (قوله الا ان تفاحش البعد الخ) ضابط التفاحش أن يذهب
أكثر الوقت المندور في التردد الى الدار بان يكون زمن التردد اذا افقناه أكثر من زمن المكث
في المسجد فلا يضبط التفاحش بالعرف ولا يعتبر كل يوم على حدته على المعقوفين اه (قوله الا
أن لا يجرد) استثناء من المستثنى قبله وهو قوله الا ان تفاحش المقيد عدم جواز الخروج عند
التفاحش والمعنى الا أن لا يجرد الخ فلا يضرب فحش البعد وقوله أولاً لا يبق أي أو وجد ولكن

(ولا يجوز خروجه منه)
اذا كان اعتكافه واجباً
قبل أن يتنقضي (الاشياء
كل) وان أمكن فيه
(وشرب لم يمكن فيه)
بخلاف ما لو أمكن فيه لأنه
لا يستحيما منه بخلاف
الاكل (وقضاء الحاجة)
وهي البول أو الغائط ولا
يكتف فعلها في سقاية
المسجد ولا في دار صديقه
التي يجانب المسجد بل له
الخروج الى داره الا ان
تفاحش البعد الا ان لا يجرد
في طريقة موضعه أولاً
بل يبق بجواره قضاء الحاجة
في غير داره

(قوله وهو صريح في ان
المعتكف غالب عادة النساء)
أي على ما فيه من الخلاف
الذي ذكره الهنشي قبل
فأراد عدم اعتبار عادتكم
فقط تدبر (قوله فاذا نذرت
عشرة أيام الخ) قيل الحكم
مسلم في الشهر فقط فخرج

لا يلحق الخ (قوله ولا يعدل الخ) قيدتان في جواز الخروج الى داره فهو معطوف في المعنى على قوله الا ان تقاسم فكأنه قال له الخروج الى داره بقيد عدم التقاسم وأن لا يكون له دار أخرى أقرب منها أو عبارة المنهج وشرحه لا يخرج وجه التبرز ولو بدا له لم يقم بشئ بعدها عن المسجد ولله دار أخرى أقرب منها أو غش ولم يجد بطريقه مكانا لا تقابه فلا يقطع التتابع به فلا يجب تبرزه في غير داره كسقاية المسجد ودار صديقه المجاورة له للشقة في الاول والمنة في الثاني أما اذا كان له أخرى أقرب منها أو غش بعدها وجده ~~مكانا~~ لا تقابه فينقطع التتابع بذلك لاغتنامه بالأقرب في الاول واحتمال أن يأتيه البول في رجوعه في الثانية فيبقى طول يومه في الذهاب والرجوع اه (قوله ولا يتأني) أي لا يتباطأ وحكمه مستعمل وعبارته مر واذا خرج لا يكلف الاسراع بل يعيش على صحبته فان تأني أكثر من ذلك بطل كافي زيادة الروضة عن البحر اه ولا يضر تكرار قضاء الحاجة كما مروله في كل مرة فعل ما جاز في المرة الاولى (قوله وله التوضوء حينئذ) أي حين اذ خرج لقضاء الحاجة قال في شرح المنهج واذا فرغ منه أي التبرز واستحبى فله ان يتوضأ خارج المسجد لانه يقع تابعاً لذلك بخلاف ما لو خرج له مع امكانه في المسجد فلا يجوز اه والحاصل انه لا يجوز الخروج للوضوء استقلاً لا ولو عن حدث متى امكن في المسجد فان لم يمكن فيه جاز الخروج للواجب لا المندوب اما تبرعه فيجوز ولو مندوباً وبأنه يخدم ذلك ان الوضوء في المسجد جائز وان تقاطر فيه ماؤه لانه غير مقصود فلا يحرم ولا يكره ولا يشكل بطرح الماء المستعمل فيه فانه قيل بحرمة وقيل بكرهه وهو المعتمد حيث لا تقذير لان طرح ذلك مقصود بخلاف المقتطع من أعضاء الوضوء (قوله اذ لم تطل) أي العبادة أي زمناً وفي نسخة يطل بضم الياء أي وقوفه بأن لم يقف اصلاً او وقف يسيراً بان اقتصر على السلام والرحال وقوله ولم يعدل عن الطريق أي بان كان المريض فيها فان طار وقوفه عرفاً وعدل عن طريقه وان قل ضرر اه وكعبادة المريض في ذلك زيارة القادم (قوله وله الصلاة على الجنائز الخ) أي ولو مر ارا على المعقد وكذا عبادة المريض وبشقة طر في جواز صلاة الجنائز ان لا ينتظرها وان لا يعدل عن طريقه اليها وعبارته من ولو صلى في طريقه على جنازة فان لم ينتظرها ولم يعدل عن طريقه اليها جاز ولا فلا وهل عبادة المريض ونحوها له افضل او تركها او هما سواء وجوه ارجحها اولها اه (قوله وضبط عدم الطول) يحتمل ان يكون ماضياً بمنياً للمجهول وان يكون مصداقاً بفتح الضاد وسكون الهمزة مبتدأ خبره بقدرها أي ضبط عدم الطول في عبادة المريض بقدر صلاة الجنائز باخف ممكن وعبارته الزيادة عند قول المنهج فان طال أي وقوفه في عبادة المريض بان زاد على اقل مجزئ في صلاة الجنائز ما قدرها فاحتمل الجميع الاغراض اه ولا ينافي ذلك ما مر عن من ضبط ذلك بالعرف لان اقل مجزئ في صلاة الجنائز هو ضبط عدم الطول عرفاً (قوله واذان) قيد اول وللمسجد قيد ثان وقريته ثالث ورابع فجملة القيود أربعة واما قوله لانه معمودها والاف الناس صوته فهما تعليلان كما يدل له منيع مر وان كان منيعه في المنهج يقتضي انهما قيدان ويدل لعدم كونهما قيدين عدم اخذ محترزمها وكلا اذان ما ألحق به كقراءة العشاء على المنارة المسماة ذلك بالاولى والثانية والثالثة وهكذا السلام المعروف والتسبيح في الليل كما استقر ذلك ع ش خلافاً لما ذكره

ولا يعدل الى البعدى من داره ولا يتأني أكثر من عادته وله التوضوء حينئذ خارج المسجد وله عبادة المريض اذ لم تطل ولم يعدل عن الطريق وله الصلاة على الجنائز وضبط عدم الطول بقدرها (واذان)

الزيادة (قوله على منارة) بفتح الميم أصلها منوزة بوزن مفعلة من النوزة قلت حركة الواو الى
النون ثم قيل تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها الآن قلت ألفا صار منارة وجمعها
مناور بالواو وهو القياس لان حرف المدا اذا وقع ثالثا في المقرد وكان أصليا يصح ولا يـ دل
همز بخلاف ما اذا كان زائدا قال في الخلاصة

والمد زيد ثالثا في الواحد هـ همز يرى في مثل كالفلا ند

ويجوز منائر بالهمز تشبيها للاصل بالزائد كما همزوا مصائب مع ان أصله مصاب ومما نقل عن
سبويه من أن ذلك غلط يتعين تأويله فقد قرئ شذوذ ما نشي بالهمز والقياس مع ما يشي بالياء
لانها الأصلية هكذا قيل وفيه نظر لان مثل ذلك لا يثبت الا بالسمع ولم يسمع منائر بالهمز وما ع
ذلك في معانئ ومصائب لا يقتضي جوازها في منائر اعمدم جواز القياس في مثل ذلك (قوله
للمسجد) اضافة المنارة اليه للاختصاص وان لم يكن له كان خرب مسجد وبقيت منارته مجرد
مسجد قريب منها واعتيد الاذان عليه في حكمه بالحكم المبنية له كما هو ظاهر وقول الجمهور
ان صورة المسئلة في منارة مبنية له جرى على الغالب فلا مفهوم له اهـ شرح مر وقال قيل ذلك
ويجوز الاذرعى امتناع الخروج لانه اذا حصل الشعار بالاذان بظهر السطح اعمدم
الحاجة اليه وكالمنازة محل عال بقرب المسجد اعتيد الاذان عليه وكذا ان لم يكن عاليا لكن
لوقف الاعلام عليه لكون المسجد في منعطف مثلا انتهى بالحرف (قوله قرينة منه) أى عرفها
ولا بد ان تكون منفصلة عنه كما شرح به في المنهج وأصله قال مر بان لا يكون بابها فيه ولا في
رحبته المتصلة به فان كان بابها فيه او في رحبته لم يضره ودها ولو اغير الاذان وان خرجت عن
سمت بناء المسجد وثريه اذهى في حكمه كمنارة مبنية فيه مالت الى الشارع فيصح الاعتكاف
فيها وان كان المعتكف في هوا الشارع ويؤخذ من ذلك انه لو اتخذ للمسجد جناح الى الشارع
فاعتكف فيه صح لانه تابع له اهـ يتصرف (قوله راتبا) المراد به من سبق له الاذان عليها
ولو مرة واحدة ولا فرق بين أن يكون باجرة أو متبرعا خلافا لما يقتضيه كلام الرضا في حال سم
وهل نائب الراتب كالراتب مطلقا أو ان استنابه اعدرا ولا فيه نظرا والناسي قريب اهـ (قوله
لا لافه) أى المؤذن صودها يؤخذ من ذلك انه يحرم عليه الخروج ويتقطع التتابع بخروجه
للاذان أو لمرة وهو كذلك كما يؤخذ أيضا من قوله راتبا ولا بد أن يكون مرتبا قبل الاعتكاف
ولو بعد النذر لان تعلقه به قبل الاعتكاف صير ذلك كالموصف اللازم له فكان زمن أدائه
كالمتقنى بخلاف ما لو رتب به الاعتكاف لانه ألزم ذمته وهو خلى عن التعاقب فامتنع عليه
الخروج لذلك وجعل هذين التعليلين في شرح المنهج قيديين وذاد كون المنارة منفصلة فتكون
القبود سبعة وتقدم لث أن الاولى ما هنا واهله لم يزد قيدا لافصال اعلامه من قوله قرينة اذا المتبادر
منه ذلك لان المتصل لا يقال فيه انه قريب (قوله بخلاف خروج الخ) لم يرتب في أخذ المهرجات
وقوله وخروج الراتب اغير الاذان كنوم وأكل وشرب وهذا محتمل اذا كان (قوله لكن بعيدة
عنه) قال مر ولم يتعرضوا لضبط البعيدة والاقراب الرجوع في ذلك لا عرف وان ضبطه بعضهم
بكونها خارجة عن جوار المسجد وجاره أربعون دارا من كل جانب وبعض آخر بما جاوز حريم
المسجد اهـ (قوله وجنابة) أى غير منطرة كما مر حتى يكون الاعتكاف صحيحا أما اذا كانت

على منارة للمسجد أمرانية
(ان كان) المؤذن (راتبا)
لا لافه صودها الاذان
والف الناس صوته بخلاف
خروج غير الراتب للاذان
وخروج الراتب اغير الاذان
أولا الاذان لكن على منارة
أبست للمسجد أو له لكن
بعيدة عنه (رحلت أكبر)
من حيز ونقاس وجنابة

تصريح المكيث بشئ منها في المسجد ٥٠٦ فلا يقطع الخروج له التتابع الا ان يكون في مدة تخلو عن ما غالبا (وانما

ومرض يشق معه - ما
الاقامة) في المسجد وجنون
كذلك كما فهم بالاولى
بخلاف ما اذا لم يشق ذلك
وذكر القيد المذكور في
الاغنام من زيادتي (وعدة)
ليست بسبب المرأة ولا قدر
الزوج لاعتكافها - مدة
بخلاف ما اذا كانت بسببها
كان عاق طلاقها اثبتت بها
فقات وهي معتكفة - مدة
ثبتت وبخلاف ما اذا قدر
الزوج لاعتكافها - مدة
نخرجت قبل تمامها (وفي)
لان الخروج له المصلحة
المسجد (وخوف قاهر)
بغير حق لعذر (و) خوف
(انهدام المسجد) خوف

(قوله ان كل ما يبطل الصوم
الخ) أي مما يتعاق بالفرج
في الجملة (قوله وذکر
القيد) واعلم ان الكلام في
الجنون بغير تعدد وابطال
الاعتكاف ولو لم يخرج كما
مر (قوله لعدم جواز الخ)
اهل الاولى - مذقه (قوله
وان حرم الخ) أي بالنسبة
للصورة الاولى فقط كالا
يخفى (قوله أي بان قال لها
الخ) هذا تصوير للتفويض
لالتعاقب الذي ذكره
الشارح (قوله لازمة)
الاولى مخصصة (قوله قبل
مضى خمسة)

مفطرة فلا اعتكاف باطل لما صرح كل ما يبطل الصوم ابطال الاعتكاف (قوله بشئ) أي مع شئ
أو الباطل لا لبقية وقوله فلا يقطع الخروج له التتابع الا ان يكون في مدة تخلو عن ما غالبا لان
الكلام الآن في ذلك لا في القاطع وعدمه (قوله الا ان يكون) أي المذکور من الحيض
والنفاس - ذاعلى نسخة عن - ما يضمر التثنية وفي أخرى عنه وعلم ان يكون الضمير عائدا على
الحيض فقط (قوله يشق معه - ما الاقامة في المسجد) بان يحتاج لقرفس وخادم وتردد طبيب
أو يخاف منه تلويث المسجد كاسهل وأدرا بول وفي معنى المرض الخوف من لص أو حريق
حيث لم يجد - مسجد اقرب يأمن فيه من ذلك فان زال خوفه عاددا كانه وبخفى على ما فعله (قوله)
بخلاف ما اذا لم يشق ذلك) بان كان المرض خفيفا كصداع وحمى خفيفة فلا يجوز له الخروج
لاجله وينقطع به تنافعه (قوله وذکر القيد الخ) الصحيح ان ذلك ليس بقيد بالنسبة للاغنام
والجنون فلا فرق بين امكان حفظهما في المسجد وعدمه هذا بالان - مدة بل جواز الخروج الذي
الكلام فيه أما بالنسبة لقطع التتابع فيقال ان أمكن حفظهما في المسجد بلا مشقة فخرج أو
أخر جابا لالتتابع اعتكافهما على المعقود فالقيد المذكور بالنسبة لذلك ولا يعارض ما ذكرناه
أولاً من انه ليس بقيد لان التتابع بالنسبة لعدم جواز الخروج فاذا ذكره المحشى هنا من اعتقاد كلام
المصنف غير مناسب لان الكلام فيما يجوز الخروج له لا فيما يقطع التتابع (قوله وعدمه الخ)
أي اذا كانت المرأة معتكفة ثم طلقها زوجها أو مات وجب عليه ان يخرج من المسجد لاعتكافه
في بيته لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن فان لم تخرجن عصمت وصح اعتكافها لان الحرمة
لا مر عارض لذات الاعتكاف وحدها بل المراد بالجواري في قوله سابقا ولا يجوز الخروج الا
لاشياء ما قابل الامتناع في صدق بالوجوب (قوله ليست بسبب المرأة) قيد وكذا قوله ولا قدر
الخ لا يقال حيث كانت محتاجة للذكاح كانت العدة باذن الا ان تقول الذكاح سبب بعيد لا يباشر
العدة (قوله بخلاف ما اذا كانت الخ) أي فيمتنع عليها الخروج في هاتين الصورتين فتعتمد في
المسجد وان حرم عليها كما مر (قوله بثبتتها) أي بان قال لها طلق نفسك ان ثبتت ويشترط
جوابها فوراً وكانت علق مالوف قوض الطلاق اليها فطلقت نفسها (قوله وهي معتكفة) جملة حالية
من الضمير في قات وهي حال لازمة (قوله وبخلاف ما اذا قدر الزوج الخ) كان اذن لها في عشرة
أيام ثم مات أو طلقها قبل مضي خمسة منها فلا تخرجت حينئذ فلا يجوز لها اذلا وينقطع به
التتابع لان المدة استهضت قبل العدة فعذرت في الخروج بها الا ان يغير عذر لانه لا يلزمها
الاعتداد في بيته الا اذا انقضت مدة اعتكافها المقدرة لها وكذا لو اعتكفت بغير اذنه ثم طلقها
واذن لها في اتمام اعتكافها فلا يجوز لها الخروج وينقطع به التتابع (قوله وفي) مثله فصد
وبجامة لا يمكن تأخيرهما (قوله وخوف قاهر) أي شخص قاهر أي مكره على الخروج أي خاف
أن يضربه مثلاً فيجوز له الخروج وقوله بغير حق متعاقب قاهر بخلاف ما اذا كان بحق كزوجة
وعبد اعتكفاً بلا اذن فقتضا، انه لا يجوز لهما الخروج وليس كذلك بل يجب عليهما اقامتهما
مطل ثم هو صحيح بالنسبة للقطع فانه اذا كان بغير حق لا ينقطع به اعتكافهما (قوله وخوف
انهدام المسجد) أي بان علم ذلك أو ظنه ولم يبق منه محل يجلس فيه وان لم ينهدم بالفعل كما قرره
شيخنا عطية وقرر شيخنا الحنفى انه لا بد من انهدامه بالفعل ثم ان كان اعتكافه مستمرا الزمه

الذهاب فور المسجد آخر من البلديتم فيه أو غير متتابع جازله انتظار بناء المسجد الاول (قوله وقوع نقيض) بفتح النون وكسر الفاء مصدر كزفر وشبهه بمعنى هجوم العدو أو خوف ناشئ من وقوع الهجوم بالفعل فهو واقع ولكن خاف أن يصل له منه ضرر وليس المراد خوف أن يقع النقيض كما توهم فإضافة خوف لما بعده على معنى من الابتداءية ووقوع لما بعده من إضافة الصفة للموصوف أي نقيض واقع أي حاصل بالبلد كان احتياط الكفار به فإذات الوقوع ليس عذرا بل الخوف الناشئ منه ولذا قدره الشارح فإذا زال ما ذكره عاد لا مقام (قوله لأنه كان يمكنه الخ) فلا أقيمت في غير مسجد أصبق مسجد أبدا أو أمدته أو حدث مسجد بعده اعتكافه كان عذرا وليس من العذر ذهابه أبدا أقامته بالمعنى في بلده إذ ليست واجبة عليه حينئذ (قوله وأداء شهادة) أي عند القاضي (قوله تعينا) أي الدفن والأداء بتغليب المذكر وفي نسخة تعين بتغليب المؤنث (قوله في الثانية) أي في الثانية وقوله إن تعين التعمل أي تحمل الشهادة فيها أي الثانية أيضا أي كما تعين الأداء (قوله والا) أي بان لم يتعين عليه واحد منهما أو تعين عليه أحدهما دون الآخر بطل المتتابع كما إذا تعينا أو أمكن أدائها في المسجد وأعمال يجب الا الشهادة على شهادة لا مشقة إذ لا يتيسر كل وقت مر يشهد عليها وحمل بطلان المتتابع عند تعين الأداء فقط إذا تحمل بعد الشروع في الاعتكاف أو ما لو تحمل قبله فلا يطل المتابع بخروجه للأداء وإن كان متبرعا بالتعمل وقوله لأنه في الشق الاول وهو ما إذا تعين عليه التعمل لم يحمّل بداعيته أي بطبيعته واختياره بل بداعية الشرع لأنه قهره على ذلك وقوله بخلافه في الثاني أي ما بعد الا لصادق بثلاث صور كما مر فانه تحمل فيها بداعيته فلم يحمّل في الخروج للأداء وفيه ان من جملة الشق الثاني تعين التعمل دون الأداء وهو حينئذ قهره ولم يحمّل بداعيته فكان الاولى ان يعمل بما على به الرمي وعبارته ولو خرج لأداء شهادة تعين عليه فحمّله أو أدائها لم ينقطع متابعه لا اضطراره الى الخروج والى سببه بخلاف ما إذا لم يتعين عليه شيء منهما أو تعين أحدهما فقط لأنه إذا لم يتعين عليه الأداء فهو مستغن عن الخروج والا فحمّله لها انما يكون للأداء فهو باختياره وقيد الشيخ بخلافه إذا تحمل بعد الشروع في الاعتكاف والافلا ينقطع الولاء كما لو نذر صوم الدهر ففوته بصوم كفارة لزمته قبل التذرع ولا يلزمه القضاء اهـ (قوله لغسل احتلام ليس بقيد) وعبارة الرمي كغسل جنابة وإزالة نجاسة ورجاف اهـ فالجنابة في كلامه شاملة للاحتلام ولا يزال بقدر أو وط غير مفسد أو ولادة وكاف غسل في ذلك التيمم ثم قال ولا يجوز الخروج انوم أو غسل نحو جمعة كما ذكره الخوارزمي (قوله وإن أمكن في المسجد) أي سواء أمكن أو لم يمكن لكن أن أمكن فيه بلامكث كان غطس بركة فيه وهو ماش أو قائم كان خروجه جائزا ويلزمه حينئذ ان يبادر به لئلا يطل متابع اعتكافه وإن لم يمكن أصلا أو أمكن بكث كان واجبا لأن مكثه في المسجد معصية اهـ أفاده في شرح المنهج وكلامه هنا محتمل لذلك كله (قوله وإذا زال ما ذكر) أي مما لا ينقطع متابعه بالخروج أشق منه عادلة بناء أي ان لم يكن خرج من الاعتكاف ولا يلزمه عند العود تجديد بدنية (قوله على الفور) متعلق بعاد فان لم يعد على الفور انقطع المتابع وقدر البناء (قوله ويقضى) أي من خرج لما لا ينقطع المتابع بغير شرط وهذا هو الطرف الثالث كما مر وقوله

(وقوع نقيض) يخاف على البلد منه (ولجمعة) أي أصلاتها لا تفوته (لكن يطل) بخروجه اهـ (اعتكافه) لأنه كان يمكنه الاعتكاف في الجاهل مع (ودفن ميت وأداء شهادة تعينا عليه ولا يطل متابع اعتكافه) بخروجه (في الثانية) ان تعين التعمل فيها (أيضا) والأبطل لأنه في الشق الاول لم يحمّل بداعيته بخلافه في الثاني وكذا دفن الميت غسله والصلاة عليه وله الخروج أيضا لغسل احتلام وإن أمكن في المسجد وإذا زال ما ذكره عاد للبناء على الفور وبه صرح الاصيل في الانهدام والنقيض يقضى ما فات غيره أوقات قضاء الحاجة

(قوله أو أمدته) أي بان اعتكف على نحو شهادة وقفت مسجدا (قوله والا) أي بان كان الذي لم يتعين هو التعمل فقط فحمّله الخ (قوله وعبارة مر كغسل جنابة) قيل يجوز للخروج فيما تقدم ذات الجنابة وإن لم يجد ما يغتسل به وهذا ذات الغسل وحينئذ لا تكرار مع ما مر وانظر ما معناه

ما فات أي من زمن دفن الميت والعلة ونحو ذلك وقوله غير أوقات قضاء الحاجة ومثلها كل ما قصر زمنه كفعل جنابة ونحو كل وأذان (قوله وغير الزمن المصروف الخ) لم يذكر ذلك هنا وذكره في المنهج بقوله ولو شرط مع تتابع خروج العارض مباح مقصود وغير منافي للاعتكاف كقضاء سلطان لغـير تفرج صح الشرط لأن الاعتكاف انما يلزم بالالتزام فيجب بحسب ما التزم فلو عين نوعا أو فردا كعقد المريض أو زيد خرج له دون غيره فلو أطلق العارض أو الشغل خرج لكل مهم ديني كالجمعة أو دينوي مباح كقضاء الأمير بخلاف غير العارض كان قال إلا أن يسدولي وبخلاف العارض المحرم كسرقة وغير المقصود كتنزه والمنافي للاعتكاف كجماع فإنه لا يصح الشرط بل لا ينعقد لذره نعم إن كان المنافي لا يقطع التتابع كبيض لا يتخلو عنه مدة الاعتكاف غالباً مع شرط الخروج له ولا يجب تدارك زمن العارض المذكور إن عين مدة كهذا الشهر بأن قال الله على أن اعتكف هذا الشهر إلا أني أخرج للقضاء السلطان مثلاً فلا يفتي في ذلك العارض لأن النذر في الحقيقة لمساعدة ما كان لم يعينها كشهريان قال الله على أن اعتكف شهر امتثاباً إلا أني أخرج فاعتكف أياماً وأخرج لما ذكر وجوب قضاء زمنه لتتم المدة ويكون فائدة الشرط تنزىل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في أن التتابع لا يقطع به فإن قال الله على أن اعتكف شهر امتثاباً ولم يستثن فاعتكف أياماً ثم أخرج للقضاء السلطان مثلاً انقطع التتابع فيستأنف فالحال ثلاثة أه أفاده في شرح المنهج بزيادة قال قل ويصح شرط هذا العارض في الصلاة والصوم كأن يقول نويت صوم هذا اليوم إلا أن يطرأ لي شغل كذا أو جاءني ما آكله

• (كتاب النسك) •

غير غيره بكتاب الحج والعمرة وغيره بالنسك لأنه صار عاماً بالغلبة الحقيقية عليهم ما يكون قد سبق له استعمال في غيرهما اذ هو في الأصل لمطلق العبادة من صلاة وغيرها وهو من الشرائع القديمة بل ما من نبي الا رجح خلافه استثنى هو داود والحاوي ان آدم حج أربعة سنين سنة من الهمة ماشياً وعيسى يحفل انه حج قبل رفعه الى السماء وأنه يحج حين ينزل الى الارض وجاء ان الملائكة طافوا بالبيت قبل آدم بسبعة آلاف سنة والصلاة أفضل منه خلافاً للقاضي حيث فضل على سائر العبادات لاشتماله على المال والبدن والجهور وعلى أنه فرض سنة ست وقيل سنة خمس وجمع بينهما بان الفرض وقع سنة خمس والطلب انما توجه سنة ست وقيل فرض قبل الهجرة وهو خلاف المشهور وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان بكر سنة تسع فحج بالناس وتأخر مما سار الصحابة كعثمان وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم ما من غير شغل بحرب ولا عدو حتى حجوا معه صلى الله عليه وسلم لم سنة عشر وكل هذا دليل لوجوبه على التراخي وهو حيث كان مبروراً يكفر الكفار والصغار حتى التبعات أي حقوق الادميين على المعقد بشرط أن يموت في نسكه أو بعده وقبل تمكنه من أدائها ما من رجوع بالمسافة تكن منه ثم مات فإنها لا تسقط عنه وتكفي ما ذكر بالنسبة للاحقة أما بالنسبة لأمور الدنيا فلا حتى لو نسي حج لا تقبل شهادته إلا بعد الاستبراء بسنة ولا يحد فادفه لأن العرض إذا انقضى لا تنفذ عليه وتطير ذلك ما قاله في قوله صلى الله عليه وسلم النائب من الذنب كمن لا ذنب له والتكثير يحصل بالحج وإن لم يصحبه توبة لأنها مكفرة مستقلة لا بدون حج ثم اعلم أن النسك إما فرض عين على من لم يحج بشرطه أو كفائية على

وغير الزمن المصروف الى
المستثنى فيما اذا استثنى
وهي المدة
• (كتاب النسك) •

(قوله والطلب انما توجه
الحج) أي انه صلى الله عليه
وسلم لم يطالبهم به الا سنة
ست لان له تأخير البيان
لوقت الحاجة والافلام في
لفرض التوجه الطلب
هذه شرطه فتدبر

جميع المسلمين لاجتماع الكعبة كل سنة ولا يشترط في العدد المصلين هذا الفرض قدر مخصوص
بل المدار على وجوده من بعض المكافين ولو واحد في كل سنة مرة أو تطوع ويتصور
في الارتقاء والسيان إذ فرض الكفاية لا يتوجه اليهم فلا يسقط الاحياء بفعلهم عن المكافين
على المعقد كرسالام وصلاة الجماعة والجمعة بخلاف صلاة الجنازة وفرض الجهاد وان الحج
فضائل لا تخص منها خبر من جاء حاجباً بوجه الله تعالى فقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر
ويشفع فيمن دعاه وخبر من قضى نسكه وسلم الناس من يده ولسانه غفر له ما تقدم من ذنبه وما
تأخر وانفاق لدرهم الواحد في ذلك يعدل ألف ألف فيما سواه واما الترمذي وروى ابن حبان
عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الحاج - ين يخرج من بيته لم يخط خطوة الا كتب
الله له بها حسنة وخط عنه بها خطيئة فاذا وقفوا بعرفات باهى الله تعالى بهم ملائكته يقول
انظروا الى عبادي اتوني شعثا غبرا اثم يدركهم اني غفرت ذنوبهم وان كانت عدد قطر السماء ورمى
عاجل واذ رمى الجمار لم يدر أحد ماله حتى يتوفاه الله تعالى يوم القيامة واذا حلق شعره فله بكل
شعرة سقطت من رأسه نور يوم القيامة واذا قضى آخر طوافه بالبيت خرج من ذنوبه كيوم ولدته
أمه اه وفي الشفاء عن سعدون الخولاني ان قوما اتوه بالمستنير كان بالقيروان فاعلموه ان كلمة
قللوا رجلا فاضرموا عليه النار طول الليل فلم تعمل فيه وبقي أبيض اللون فقال له حج ثلاث
حجج قالوا نعم فقال هذا مصداق حديث من حج حجة أدنى فرضه ومن حج ثمانية دأى ربه ومن حج
ثلاث حجج حرم الله شعره وبشره على النار وورد أن البيت الحرام يحججه كل عام سبعون ألفا من
البشر فاذا قصوا عن ذلك أغهم الله عز وجل بالملائكة واذا زادوا على ذلك يفعل الله ما يريد
وان البيت المعمور في السماء الرابعة تنج اليه الملائكة كما تنج البشر الى البيت الحرام (قوله
من حج وعمره) ويجب كل منهما بالشروط الآتية مرة واحدة بامل التمرع ويجب أكثر من
ذلك لعارض كندروة قضاء عند افساد التطوع ووجوب كل منهما على التراخي فيبوزة تأخيره
عن سنة الامكان بشرط أن يمزج على الفعل بعد الاستطاعة وأن لا يتضييق بتذراؤ وخوف
عضب أو افساد فلو قال الله على ان أحج حجة الاسلام في هذا العام أو خاف غضبا بعد عامه أو افسد
نسكه وجب فعله في ذلك العام في الاولين وفي العام القابل في الاخيرة ولا يغني الحج عن العمرة
وان اشتمل عليها لانها أصلان بخلاف الفسل فانه يغني عن الوضوء لانه الفصل والوضوء بدل
عنه وذلك لان الفسل كان واجبا لكل صلاة بالنسبة للحدث الاصغر فشرع الوضوء لكل صلاة
بدلا عنه تحقيقا ثم سقط وجوبه لكل صلاة وبقي التيمم على الاصل (قوله بفتح الحاء وكسرها)
وبهم ما قرئ في السبع في قوله تعالى وقه على الناس حج البيت وقوله اغة القصد أي ما عظم كما قيد
به بعضهم والصحيح خلافه (قوله قصد الكعبة) أي مع الافعال فلا يرد أنه يلزم على كلامه
حصول الحج لمن يصوم مثلاً مجرد قصد الكعبة ولو قال الافعال المقصودة لكان أولى لان
الاركان الاتية اه الا لا قصد اذ هو أمر قلبي فجعلها أركاناً على طريق الجواز وعبارة الرمي
وشرعا قصد الكعبة للافعال الآتية واعترض بانه نفس الافعال الآتية واستدل بغير الحج
عرفة ومعلوم أن الموافق للغالب الاول من أن المعنى الشرعي يكون مشتقاً على المعنى اللغوي
بزيادة ولادلالة في الخبر لان معناه معظم المقصود منه عرفة لكن يؤيده قولهم أركان الحج

من حج وعمره) الحج بفتح
الحاء وكسرها لغة القصد
وشرعا قصد الكعبة

(قوله كرسالام) أي فلا
يكفي من الصبي (قوله
والجمعة) الاولى حذفه لان
الكلام في فرض الكفاية
أوجري على قول ضعيف

(قوله حتى يتوفاه الخ) راجع
نسخة صحيحة أو المعنى حتى
يتوفاه الله له (قوله في السماء
الرابعة) المعروف السابعة
وعن شيخنا الباجوري في

كل سبع بيت معمور فخر
(قوله من أن المعنى في الخ)
بيان للغالب وكان الاولى
تأخير لفظ الاول بعد قوله
بزيادة والزيادة هي كون

متعلق في القصد أمرا
مخصوصا بخلافه في المعنى
اللاغوي وقوله ولادلالة أي
للمعترض على ما ادعاه وقوله

فهم لان الاول كان الآتية
لها أي لهذه الهيئة المجتمعة
تأمل

لغة الزيارة وشرعا قصد
الكعبة للتك الاتي بيانه
والاصل فيه ما قبل الاجماع
قوله تعالى واتوا الحج
والعمرة لله أي اتوا بهما
تأنيذا وشرط وجوب الحج
اسلام وتكليف وحرية
واستطاعة ووقت

(قوله لا زال) جمع سائل
كقواب جمع نائب (قوله
ومثله السكران) أي
فيه فصل فيه بين كونه يربى
برؤه عن قرب أو لا حرر
وحاصل ما يأتي أن السكران
ان زال عقله مع وقوع ثبلا
ويأتي عليه بالأعمال غير
الوقوف بل لا بد فيه من
حصوله فيه وان لم يزل وقع
فرضا (قوله أو في أشائه)
مقتضاه انه اذا أكل أثناء
الطواف لا يعيد ما فعله من
الطواف حال العيا والرق
لغيره مع وجوب إعادة
السعي حيث فعله قبل
فراجعه وسبب في باب
الضرورة أنه يجب إعادة
ما وقع قبل الكمال مطلقا
كما ينبغي عليه المشي ثم
(قوله ان لم يسعيا الخ) عبارة
مرفقة هذا المعنى ان كان قد
سعى بعد القدوم لوقوعه
في حال النقصان وهي
المصواب

خمس أوسنة ويحجب بان هذم أركان المقصود لا المقصد الذي هو الحج فتسميتها أركان الحج على
سبيل المجاز اه باختصار (قوله للتك الاتي بيانه) هو أركانه وواجبانه الاتية وهو فصل
مخرج للعمرة وكذا يقال في العمرة والتك الاتي بيانه فيها أركانها الاتية وواجباتها اقاوعد
باتيانها في كل قيد مخرج لا آخر فقط ما يتوهم من اتحادهما فان اتحاد اللفظ مختلفان
معنى (قوله لغة الزيارة) أي سواء كانت لمكان عامرا أو لا خلافا لمن خصه بالاول أخذ من مادة
العمرة وقوله وشرعا قصد الكعبة أي أو نفس الأفعال المقصودة على ما هي (قوله واتوا الحج
والعمرة لله) قبل حكمة الامر بالاتيان بهما لله تعالى انهم كانوا يقصدون معهما التجارة
فيستحب اقامه الحج أن يكون خاليا من التجارة في طريقه فان قصد هاهنا مع الحج مع بهه وأما
نوابه فينظر فيه للبائع ان غلب الباعث الاخرى أثب بقدره والا فلا يثاب أصله على المعتمد
وقيل يثاب حينئذ دون نواب الخلى عن التجارة ويجب عليه أن يقصد بالحج وجه الله تعالى
والا فلا ثواب له فقد روى الخطيب البغدادي عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
بأنى على الناس زمان يحج أغنياؤهم للزينة وأوساطهم للتجارة وفقراءهم للربا والسجدة
وفقرائهم لله سلة وإذا كان عمر يقول الوالد كثير والحج قليل وعن أبي هريرة أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال اذا كان يوم عرفة غفر لأهل البيت فلو كان املة المزدلفة غفر الله تعالى
للتجار فاذا كان يوم منى غفر الله للجهنميين فاذا كان يوم جرة العقبة غفر الله للسؤال ويستحب
ان يحرم على مال حلال يتفق في سفره فان الله تعالى طيب لا يقبل الا طيبا وفي الخبر من حج
بمال حرام اذا لم يقبل له لا لبيك ولا سديك ويحجك مردود عليك ومن حج بمال مغصوب
اجزاء الحج وان كان عاصيا بالغصب وقال أحمد لا يجزئه اه (قوله أي اتوا بهما تأنيذا) أي
مستحبين للشرائط والاركان ودفع بهما ما يوجب به ظاهر الآية من ان الواجب انما هو
انما هو ما بهما الشرع فيهما وأما الشرع فليس بواجب وبهذا التاويل صارت الآية
فاطحة بوجوب الابتداء والانجام لان تأنيذا حال مقيد لما قبلها والقصد الامر بكل من القيد
والقيد كالميل لذلك قراءة بعضهم وافيوا بالحج بالاقاف (قوله وشرط وجوب الحج الخ) هذه
خامس مرتبة من مراتب خمس أوها الصحة المطلقة عن التقييد بالمباشرة والوقوع عن
فرض الاسلام والوجوب وشرطها الاسلام فقط فلا يصح من كافر أصل أو مرتد لعدم أهليته
للعباداة ولا يشترط فيها تكليف فلولي مال ولو بماذونه وان لم يؤذ نسكه أو أحرم به احرام عن صغير
ولو مميزا وعن مجنون بان ينوي جعلها محرمين فيه من أحرم عنه محرم بذلك ولا يشترط
حضوره ومواجهته وقت الاحرام وخروج من ذكر المعنى عليه فلا يحرم عنه غيره لانه ليس
بزائل العقل وبرؤه من حرم على القرب ويؤخذ من ذلك انه ان لم يرج برؤه كان كالمجنون
فيحرم عنه وابيه ومثله السكران ثانيا المباشرة وشرطها مع الاسلام التميز فاميز حرام باذن
ولي من أب ثم جد ثم موسى ثم حاكم أرقبه لا كافر ولا غير مميز ولا مميز باذن له وابيه ثالث الصحة النذر
وشرطها مع الاسلام والتقييد بالبلوغ رابعة والوقوع عن فرض الاسلام وشرطها مع
الثلاثة المذكورة الحرية ولو غير مسلم طبع فيجزي ذلك من فقير لا صغير ورتيق ان لا يبعده
فان كماله لا قبل الوقوف أو طواف العمرة أرفى أثناءه اجزأه ما وأعاد السعي ان لم يسعيا
بعد طواف القدوم (قوله واستطاعة) أي بالبدن والمال أو بالمال فقط في حق المعصوب

وسببه قد لا يكفينا بما في لم يكن مستطاعا لم يجب عليه الحج لئلا يكون إذا فعله اجزأه (قوله وهو) أي وقت الاحرام بالحج أي نية الدخول فيه فهذا الزمن الكلي زمن الاحرام أما بقية الافعال فلها زمن مخصوص من هذا الكلي وليس كما زعمناه أو قد فسر ابن عباس وغيره من الصحابة قوله تعالى الحج أشهر مديومات بذلك أي وقت الاحرام به أشهر مديومات واطلاق الشهر على شهرين وبهض الثالث تغليب البعض الشهر على كاه أو اطلاق الجمع على ما فوق الواحد وقوله شوال الحج يؤخذ منه انه يصح احرامه بالحج اذا ضاق وقت الوقوف عن ادراكه وهو كذلك حيث كان مستكتما ايقاع بعضه في الوقت بخلاف نظيره في الجمعة لبقاء الحج بحاجات الوقوف بخلاف الجمعة فانما اذا خرج وقتها لا تبقى جمعة بل تنقلب ظهر اذ لم يتمكن من ذلك كان كان بمصر وأحرم بالحج ليلة النحر لم ينقضها على المعقود بل ينقض هجرة وان كان من أهل الخطوة ولا نظر لحرق العادة (قوله وذو القعدة) بفتح الذاء أفصح من كسر هاءه اسمي بذلك لعودهم عن القتال فيه وقوله وعشرين ليل أما الايام فتسعة فقط فلو أحرم بالحج قبل فجر يوم النحر بلحظة ووقف بعرفة واتى ببقية الاعمال اجزأه ذلك (قوله من ذي الحجة) بكسر الحاء أفصح من فتحها اسمي بذلك لوقوع الحج فيه أي هيئته أو المرتبة فان الحجة بالفتح المرتبة والكسر الهيئته وكل منهما يقع فيه (قوله وذلك) أي اشتراط الشروط المذكورة للاجماع وقدمه لعمومه في جميعها بخلاف الآية فانها خاصة بالاستطاعة ولم يقدمها أو يقيها دليل على أصل وجوب الحج للاختلاف في اعرابها فلي على بعض الوجوه لا تنتج الوجوب المطلوب رعاية ما قيل في اعرابها ان حج مبتدأ لله خبر ومن استطاع بدل محض ولا يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه باجنبي وهو المبتدأ لأنه في نية التقديم والرابطة محذوف أي من استطاع منهم والتقدير وجع البيت واجب لله على الناس المستطيع منهم واليه متعلق بسبيل أي طريقا اليه وقبل من مبتدأ خبر محذوف وقيل بشرط جوبه محذوف والتقدير عايم ما فانه يجب عليه الحج أو فاجب ويلزم على هذين وجوب الحج على جميع الناس لانه تم الكلام عند قوله والله على الناس حج البيت وأما ما بعده فهو كلام متأنف وقيل ان من فاعل بالصدر ويلزم عليه ان المعنى ويجب لله على الناس ان يحج المستطيع وهو فاعل لان الانسان لا يجب عليه فعل غيره اذ ليس في وسعه هـ ان جعلت ألى الناس للاستغراق فان جعلت له هذا الذي كرى أي الناس الذين جرى ذكرهم وهم المستطيعون لم يرد ذلك وتوجيه ان رتبة مبتدأ ومتعلقا بالتقديم فالتقديم حج البيت المستطيعون حتى ثابت لله على الناس المذكورين بل هـ هذا أولى من جعلها للاستغراق ولما أنكر اليهود وجوبه نزلت فوضع ومن كفره موضع ومن لم يحج ثا كيدا الوجوبه وتغليظا على تاركه فتسمية توكيد كفر من حيث انه فعل الكفرة أو هو محمول على تاركه هـ الوجوبه كحديث من ملت ولم يحج فليأت ان شاءم وديا أو نصرانيا أو نصيري في البيت أو الحج والسبيل الطريق وهو الزاد والراحلة فلو كان من أرباب الخطوة لم يجب عليه الحج على المعقود لان هـ حالة خارقة للعادة والامور الشرعية عينة مبناهما على العرف المعتاد واذا حج الصبي كتب له ثوابه كغيره من الطاعات ولا يكتب عليه عينة بالاجماع (قوله فلا يجب على كافر) أي ولا يصح منه ولا عهده لم يدم أهلية له لعمارة فنية كلام جمع هـ حج مسلم بالنية وان اعتقد الكفر وهو ظاهر اذا اعتقاده منه لغو ثم ان اعتقده مع احرامه لم

وهو شوال وذو القعدة
وعشرين ليل من ذي الحجة
وذلك للاجماع وقوله تعالى
ولله على الناس حج البيت
من استطاع اليه سبيلا فلا
يجب على كافر أصلي

(قوله وان كان من أهل
الخطوة) أي فالخاص له ان
يذهب الى هناك ثم يحرم
بالحج ويلزمه دم اتركه
المبقات حرر (قوله وقيل
ان من الحج) وعلى هذين
يكون الوجوب غير قيد
بالاستطاعة مع ان هذا هو
المطلق فلم تنتج الوجوب
المطلق ولا يقال ان من
استطاع اليه سبيلا على كذا
القوانين فيه منتج لذلك لانا
نقول ذكره من افراد
العام بحكمه لا يخص فلا
مفهوم له فتم ان الآية على
كلا القوانين فيها لا تنتج
الوجوب المطلق اه شيخنا
وهل يصح ان من استطاع
وان كانت جملة مستتلة
بدل أو عطف بيان ولذا ترك
العاطف لكمال الاتصال
حرره

به قد لان غايته انه كنية الابطال وهي هنا تؤثر في الابداء دون الدوام اه رملي (قوله بالمعنى
 السابق في الصوم) أي بمعنى انه لا يطالب به من في الدنيا وان كان مطالباً من الشارع بدليل انه
 به اقرب عليه في الدار الآخرة بناء على الأصح من أنه مخاطب بفروع الشرائع المجمع عليها كما مر
 (قوله فلا أثر لها) أي الاستطاعة في الكفر الأصلي وقوله بخلاف المرتد محترزاً على (قوله
 يستقر في ذمته الخ) فان مات مرتد الميحيج عنه لان ماله صار فيا وان أسلم حج عن نفسه ان تمكن
 فان مات بعد الاسلام وقبل التمكن حج من تركه واستشكل اعتبار استطاعته في الردة على
 القول بزوال ما يملكه بها ما على المعتمد من أنه موقوف فلا إشكال (قوله في الردة) فبذلك لانه
 محل التوهم اذ لو استطاع في الاسلام ثم ارتد وجب عليه من باب اولى وفيه التفصيل المتقدم
 ولكن هذه ليست محل توهم لانه لم يجب حينئذ الا على مسلم (قوله ولا على غير مكاف الخ) عبارة
 شرح المنهج ولا على غير غير كسائر العبادات ولا على صبي غير ادم بلوغه ولا على من فيه رفق
 لان مناهمه مستحقة ليدفعه فليس مستطاعاً اه (قوله ومن لا استطاعة له) فان مكاف اجزاء
 قال في شرح المنهج فيجزى من فقير لا صغير ورفيق وقد مر ذلك (قوله قبل مجيئه) أي وقت الحج
 كان استطاع في رمضان ثم افتقر قبل مجيئ شوال (قوله بعد مجيئهم) أي اهل بلده المأموين من
 المقام وان لم يتقدم لهم ذكر أي يشترط في الاستطاعة ان توجد فيما بين أن يتبأ اهل بلده للحج
 وعودهم اليه وان افتقر في غير ذلك لم يستطع في جز من ذلك لم يجب عليه وان استطاع في
 غيره فاذا كان عنده مال مستطيع به وتلف قبل رجوع اهل بلده الى وطنهم لم يستقر الوجوب
 عليه بخلاف ما اذا استمر عنده حتى رجعوا الى وطنهم بعد ذلك فيستقر عليه حينئذ ويجب على
 التراخي (قوله ان يعتبر في حقه الخ) أي وهو الشخص الذي قصد الذهاب والاياب امان
 قصد الإقامة فيعتبر في حقه الاستطاعة مدة الذهاب فقط وذلك انه في الصورة الاولى لو خرج
 مع اهل بلده لافتقر الى المال الذي يرجع به الى بلده بخلافه في الثانية (قوله يجوز الاحرام بها
 في أي وقت شاء) وذلك لو روده في أوقات مختلفة في الصحيحين فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم اعتمر
 أربع عمر وعمره في رمضان وعمره في شوال وعمره في ذي القعدة وعمره في رجب وفي رواية ثلاثاً
 فثان في ذي القعدة وواحدة في رجب (قوله نعم) استدل على قوله في أي وقت شاء
 واسم الإشارة للاحرام بالعمرة (قوله على المقيم في) ليس بقيد بل مقى كان عليه شيء من
 بقية أعمال الحج اذ منع عليه الاحرام بالعمرة وان لم يكن بمعنى فلا يجوز الاحرام بها وعليه
 شيء من أعمال الحج فاذا أحرم بها قبل النفر الاول أي الانتقال من مكة في ثاني أيام
 التشريق أو بعد النفر وقبل التحلل الثاني فانه لا يصح لان بقاء أثر الاحرام وهو الرمي
 والمبيت مكبة قائمه ولا تمنع ادخال العمرة على الحج ان كان قبل التحللين والجهز عن
 التشاغل به ملها ان كان بعدهما وقبل النفر لبقاء الرمي والمبيت عليه فان أحرم بها بعد
 النفر الاول وقد تحلل التحللين جاز لان مبيت الله له الثالثة ورميها بسطة طان به ومثله بعد
 النفر الثاني بالاولى ويمنع عليه الاحرام بها أيضاً في صورة أخرى وهي ما اذا كان محرماً
 بعمرة لان العمرة لا تدخل على العمرة قاله الرملي ثم قال ويمنع جنتان في عام واحد أي من
 شخص واحد اه لم يكن مائة وأما عنه فممكن كان نذر حجات وعصب واستجاب عن
 جميعها في سنة فتقع عنه اه باختصار (قوله لا شغاله بالرمي والمبيت) أي اشتغال ذمته بهما

بالمعنى السابق في الصوم
 فلو أسلم وهو مسر بعد
 استطاعته في الكفر فلا أثر
 لها بخلاف المرتد فانه
 يستقر في ذمته باستطاعته
 في الردة ولا على غير مكاف
 كصبي ومجنون ومن به رفق
 ومن لا استطاعة له وسياق
 بيان كيفية اولا على من
 استطاع قبل وقت الحج ثم
 افتقر قبل مجيئه وكذا
 لو افتقر بعد مجيئهم وقبل
 الرجوع ان يعتبر في حقه
 الاستطاعة ذهبا ويايا
 (و) شرط وجوب العمرة
 ما من الا الوقت اذ لا وقت لها
 معين فيجوز الاحرام بها
 في أي وقت شاء نعم يمنع
 ذلك على المقيم على الرمي
 لا شغاله بالرمي والمبيت
 نص عليه الشافعي في الام

(قوله مستحقة الخ) لا يظهر
 اذا كانت مهابة الآن
 يقال بالاقوة اذا المهابة عند
 بان لا يبدف منه جرد

وليس المراد الاشتغال به ما بالافعال حتى لو أحرم به أو أخر أفعالها عن النفر من منى أو أتى به في وقت من تلك الأيام غير مشغول فيه برى ولا مييت لم يصح ولم يكن الأحرام به ما نعام من أتيانه بالرعى والمييت فمضى اشتغاله بذلك أنه مخاطب بقيمة آثار الحج فلم تصح منه مادام مخاطباً به إبقاء حكم إحرامه الذي هو كبقاء نفس الأحرام فكان الأولى في التعليل أن يقول إبقاء أعمال الحج لأن عبارته توهم أن المراد الاشتغال بالفعل (قوله والنسك أنواع) أي الحج والعمرة فهي أنواع لكل واحد منها أي أقسام كل باعتبار وصفه من قضاء الحج أربعة وهي ترجيع أقسام فرض وهو الثلاثة الأولى ونقل وهو الرابع ويتصور اجتماع الثلاثة الأولى بأن أفسد عبده ثم نذر بعد عتقه واستطاعته جفاف عليه حجة الإسلام والقضاء والنذر بخلاف ويتصور أيضاً في صبي جامع عامداً إذا أصبح أنه يلزمه القضاء فإذا أخره إلى البلوغ ثم استطاع ونذر بحال زمته الثلاثة فإذا أراد فعلها الزمه ترتيبها هكذا إن يقدم حجة الإسلام لا صلاتها ثم القضاء ولو جوبه بأصل الشرع ثم النذر لأنه أهم من النقل فإن خالف هذا الترتيب كأن أحرم بالمذورة وعليه القضاء أو به وعليه حجة الإسلام لغت نيته ووقع على الترتيب المذكور فقد نوى في هذه الصورة ما لا يقع لأنه نوى شيئاً ووقع عن غيره وقد ينوى الشخص ما لا يصح كأن نوى صوماً في رمضان عن غيره فإنه لا يصح عنه إهدم نيته ولا عما نواه لأن رمضان لا يقبل غيره وقد ينوى شيئاً وجوباً أو جوازاً ويفعل غيره كمن لزمته الجمعة وأدركها امامها بعد ركوع الثانية فإنه يجب عليه نيتها أو يصلي الظهر ويكن نوى القصر ثم عرض له موجب الإتمام ولا ينافي ما ذكر حديث وأنما السكك امرئ ما نوى لأن المراد الغالب إذا الأصل أن النوى ينوي ما يفعله ويفعل ما نويه فلا يرد ما استثناه العلماء لدلائل (قوله وقضاء) أي الحج أو عمرة ويتصور قضاؤها في صورتين الأولى فيما لو كانت في ضمن قرآن فإن كانت مفردة لم يتصور قضاؤها إلا في وقتها الأبد وفيما لو نذرها في وقت معين ثم فات فإنه يقضيها (قوله ونقل) ولا يتعمد والامن العبيد والصبيان لأن فرض العين والكفاية لا يتوجهان إليهم ولا يسقط بحجهم فرض الكفاية عن المكاتبين على المعقود كما مر أما الثلاثة الأولى فمقتضى رقت من البالغ لا تقع إلا فريضة (قوله ويؤدي النسكان) أي الحج والعمرة بأوجه أي كصيات (قوله ثلاثة) أي فقط ولهذا عبر بجمع أقله في قوله بأوجه ووجه الحصر فيها أن الأحرام إن كان بالحج أو بالأفراد أو بالعمرة أو بالاقامة أو بهما ما قاله قرآن على تفصيل وشروط بعضها استأنى وعلم من هذا أنه لو أتى بنسك على حديثه لم يكن شيئاً من هذه الأوجه كما يشير إليه قوله النسكان بالتنبيه أما أداء النسك من حيث هو فعلي خمسة أوجه هذه الثلاثة المذكورة وأن يحرم بحج فقط أو عمرة فقط أي لا يقع منه في عمره إلا أحدهما ويموت بعده بلا فعل للأخر اه أفاده الرمي (قوله أفراد) بالرفع خبر مبتدأ محذوف تقديره أحدهما أو بالجر يدل عما قبله وبدأ به لأنه أفضاها على ما يأتي (قوله بان يحج ثم يعتمر) أي يحرم بالعمرة ولو لم يكن غير ميقات بلده ثم يأتي بأعمالها عقب إحرامه وقوله ولو في غير أشهر الحج أي فيسمى حينئذ متمتعاً وإن لم يلزمه دم وإن أتى بأعمالها في أشهر الحج (قوله ثم يحج) أي سواء أحرم بالحج من مكة أم من ميقات أحرم بالعمرة منه أم من مثل مسافته أم من ميقات أقرب منه والتفصيل الآتي بين إحرامه من الميقات وعادته انما هو في لزوم الدم لا في التسمية وسمى الآتي بذلك متمتعاً بغيره بحظورات

(والنسك أنواع) أربعة
(نسك اسلام وقضاء ونذر)
ونسك ويؤدي النسكان
(أو وجه) ثلاثة (أفراد
بان يحج ثم يعتمر وتقع بان
يعتمر) ولو في غير أشهر الحج
(ثم يحج)

ولو في غير عامه وتعبيري بما
ذكر أعظم مما به (وقرآن
بأن يحرم بهما) كما رواه
الشـيـخـان (أو) يحرم
(بالعمرة) ولو قبل أشهر
الحج (ثم) يحرم (بالحج قبل
شروعه في أعمالها) كما رواه
مسلم (ويستنع عكسه) بأن
يحرم بالحج ثم بالعمرة لأنه
لا يستبعد بادخالها عليه
شيئا بخلاف ادخاله عليها
يستفيد به الوقوف والرمي
والمبيت (وعلى كل من
المتنع والقارن دم إن لم
يكونا من حاضري الحرم)
قال تعالى في المتنع المقيس
به القارن

(قوله وبهذا القيد الخ)
الذي ينبغي أنه قيد لصحة
الاحرام بالحج أما صورة
المتنع فلا ادخال فيها البته
فلا تنوهم (قوله كفر اش
الخ) خرج نفس النكاح
ونفس المثلث فان الثاني
أقوى بدليل جواز شراه
زوجته دون العكس
(قوله وهو العشر ون يوما
بعديوم النحر) تفهيم أنه
يتمنع عليه الاحرام في أيام
النحر بقى فلو قال بعد
النحر الا قول لكان صوابا
ليكن لا يكون الباقي
عشرين

الاحرام بين النسكين أي اتفاهه بفعالها بينهما ولا يقال ان هذه الالة جارية في المنفرد لا نانا قول
الالة التسوية لا توجب التسوية وقبل سمي بذلك لمتعه بسقوط العود للمبقيات عنه اذ لو قدم الحج
لوجب عليه الخروج للاحرام بالعمرة الى أدنى الحل اه أفاده في شرح المنهج بزيادة (قوله ولو
في غير عامه) ليكن لادم عليه هنا كما سبأني ومعلوم ان الحج انما يكون في أشهره وبسته فادمن
الغائبين في الشرح ان صور المتنع أربع (قوله وقرآن) صدر قرن بقرن كنصر ينصر من
قرنت اذا جعت بين الشيتين يقال قرنت بين البعيرين اذا جعت بينهما بحبل والقارن الجامع
بين الحج والعمرة يقال قرن بين الحج والعمرة قرنا جامع بينهما ويقال أقرن في لغة قديمة (قوله
بأن يحرم بهما) أي في أشهر الحج وهذه هي الصورة الاصلية للقران اذا الثانية ليس فيها قران
بين النسكين في نية واحدة وكل فعل فعله في صورتين من طواف وسعي وحاق يقع عن النسكين
مع السكن الصحيح ان ذلك للحج قصد اول العمرة تبعالا لدرجتها فيه وقبل لهما ولا فرق في الصورة
الاولى بين أن يقدم التلظ بالحج على العمرة أو بعكس (قوله أو يحرم بالعمرة) أي الصيغة فلو
أفسدها ثم أدخل عليها الحج انعقد احرامه به فاسدا وقوله ثم يحرم بالحج أي في أشهره فصور
القران ثلاثة فقط (قوله قبل شروعه) أي ولو لاحتمال ان لو شذ هل أحرم بالحج قبل الشروع
أو بعده صح احرامه لان الاصل جواز ادخال الحج على العمرة حتى يتبين المنع فصار كمن أحرم
وترزوج ولم يدر هل كان اسرامه قبل تزوجه أو بعده فانه يصح تزوجه (قوله في أعمالها) أي
في أول أعمالها وهو الطواف ولو بخطوة وعبادة المنهج قبل شروعه في طواف فهي أوضح من
عبادته هنا وبهذا القيد وهو قوله قبل شروعه في أعمالها فارتقت هذه الصورة صورة المتنع
السابقة (قوله بأن يحرم بالحج) أي في أشهره لانه في غير أشهره ينعقد عمرة والعمرة لا تدخل
على العمرة فليس ذلك من العكس بل صورته ان يحرم بالحج في أشهره ثم يأتي بالعمرة وأما قوله
في شرح المنهج ولو في أشهره فأجابوا عنه بان الواو للسال (قوله لانه لا يستبعد الخ) وذلك لان
ذمتهم صارت مشغولة بأعمال الحج بالاحرام به ومن جملة أعماله أعمال العمرة فتكون نيتها
لا غية لان أعمالها منوية في ضمن الحج بخلاف العكس فان بعض أعمال الحج لم يدخل في العمرة
فكانت نيتها بعد هامة مرة (قوله بخلاف ادخاله عليه الخ) ولانه يتمنع ادخال الضعيف على
الذوي كذراش النكاح مع فراش الملك لقوة الاول جازا دخاله على الثاني دون العكس حتى لو
نسكح اخت امته جاز له وطؤها بخلاف ما لو ملك اخت زوجته فانه يتمنع عليه وطؤها حتى يحرم
الا الى كما سبأني قال في المنهج وشرحه وأفضلها أي هذه الاربعة افراد ان اعتمر عامه أي فيما بقي
من شهر ذي الحجة وهو العشر ون يوما بعد يوم النحر فلو أخرت عنه العمرة بان اعقر في عام آخر كان
الافراد مفضولا لان تأخيرها عنه مكروه ثم تمتع أفضل من القران لان أعمال النسكين فيه أكل
منها في القران اه بزيادة (قوله ان لم يكونا) أي المتنع والقارن وفي بعض النسخ ان لم يكن أي
كل منهما واذكر أربعة شروط الاول ان يعمان المتنع والقارن والاخير ان خاصان بالمتنع (قوله
المقيس به القارن) أي بجامع ان كلا منهما مستندة حقيقة تابل التارن أولى بالدم لانه يعمل عملا
واحد او بالمتنع يعمل عمليين كما مر ولا يه ارض لزوم الدم لهما ما تقر من ان المسنة لا يلزم بتزكها
شيء وكل منهما قد ترك سنة وهي الافراد لان ذلك محل في سنة داخله في النسك وما هنا في سنة

فمن تمتع بالعمرة الى الحج الى قوله ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ٥١٥ (وهم من دون مرحلتين منه) أي من

الحرم لان كل موضع ذكر
الله فيه المسجد الحرام أراد
به الحرم الا قوله تعالى قول
وجهك شطر المسجد الحرام
فانه أراد به الكعبة فالخاق
هـذا بالاعم الاغلب أولى
ومن له مسكن قريب وبعيد
فان كان مقامه بأحدهما
أكثر فالحكم له فان استوى
مقامه فيهما وكان أهله وماله
بأحدهما دائماً أو أكثر
فالحكم له وان استوى
ذلك وكان عزمه الرجوع
الى أحدهما فالحكم له فان
لم يكن له عزم

يتبع عليه النسك وهي أقوى من تلك فلزم فيه الدم أو يقال ان ذلك أمر أغلبي كما يأتي (قوله
فمن تمتع بالعمرة) صلة تمتع محذوفة أي تمتع بمحظورات الاحرام أي اتفق بذهابها الى الحج أي
الى وقت الاحرام به فاستيسر أي يسر من الهدى مبتدأ خبر محذوف أي فعل به ما يسر
من الهدى أي الدم فمن لم يجد الهدى فصيام الحج وقوله ذلك أي لزوم الهدى أو الصيام لمن أي
واجب على من لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام فان كان أهله حاضريه فلا دم عليه فاللام
يعنى على ويصح أن تكون على باب أو بقدر المتعلق لازم وعند أبي حنيفة الإشارة راجعة لحل
الاعتماد في أشهر الحج فيمتنع على حاضريه الاعتماد في أشهره وهو بعيد عن سياق الآية وقوله
أهله سياتي أن المراد بهم الزوجة والاولاد دون غيرهم (قوله وهم من دون) أي من مساكنهم
دون مرحلتين منه وان لم يكونوا فيه لقربهم منه والقريب من الشيء يقال انه حاضره قال
نعماني واستألفهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر أي قرية منه اه قاله في شرح المنهج (قوله
أي من الحرم) هـ هذا ظاهر على نسخة ان لم يكن من حاضري الحرم أما على نسخة ان لم يكن من
حاضري المسجد الحرام فوجه هذا التفسير أنه أرجع الضمير الى المسجد الحرام باعتبار معناه
وهو الحرم وضبط الحاضر بما ذكره هو المعتمد للدليل الذي ذكره وقبل من مكة لان المسجد
الحرام المذکور في الآية ليس المراد حقيقة اتفاقا بل الحرم عند قوم ومكة عند آخرين
وجله على مكة أقل تجوزاً من جله على جميع الحرم قاله مـ وحدود الحرم مجموعة في قوله

والحرم التحديد من أرض طيبة • ثلاثة أميال اذامت اتقانه
وسبعة أميال عراق وطائف • وحيدة عشر ثم تسع جمع ترانه
ومن يمن سبع بتقديم سينه • فسل ربك الوهاب يرزقك غفرانه
وقد زيد في حد طائف أربع • ولم يرض جهنم لهذا القول رجحانه

والحدود المذكورة غير المواقف لان المراد بهم اما أحاط بمكة وجعل الله حرمها
في الحرمه وهي حرمة التحريم الله تعالى فيه كثير مما ليس بمحترم في غيره ومساقتهم ستة عشر ميلاً
في مثلها (قوله لان كل موضع الخ) عبارة الرمي كعبارة ولا يشكل على التعبير بكل قوله بعد
فالخاق هذا بالاعم الاغلب أولى كما توهمه الشويزي حيث قال لعل مراده بالكل الاغلب والا
أشكل قوله فالخاق الخ ووجه عدم الاشكال ان الاستفهام معيار العموم فالمستثنى منه شامل
للمستثنى وغيره والمستثنى فرد من الامر الكلي فاذا أخرج كان الباقي بعد اخراجه هو الاغلب
وقوله أراد به الحرم أي لا غير المكان لا يصلح الا له وكذا ما بعده بخلاف هـ هذه الآية فان
المقام صالح لان يراد به كل منهما فالخاق بالاعم الاغلب اذا علمت ذلك تعرف انه لا وجه لما قاله
المحشي هنا (قوله ومن له مسكن) ذكره أربع صور وقوله فان كان مقامه بأحدهما أكثر
أي وليس له في أحدهما أهل ولا مال أو في كل منهما أهل ومال بدليل ما بعده قال مـ نقل عن
الطبري والمراد بالأهل الزوجة والاولاد الذين تحت حجره دون الآباء والافواه اه (قوله
فالحكم له) أي في كونه من الحاضرين او غيرهم اه خضر (قوله في ذلك) أي في الاقامة وفي
أنه له في كل منهما أهل ومال وكذا لو خلبا عنهما او كان له في كل منهما أهل ولا مال او مال بلا
أهل فاذا كان له أهل في أحدهما ومال في الآخر اعتبر ما فيه اهله مقدم على العزم المذكور

(قوله وهي أقوى من تلك
فلزم فيه الدم) قال شيخنا
الباजوري هذا الجواب
على التسامح والافهذ الدم
انما ترتب على ترك واجب
وهو ربه الميقات فالواجب
انما هو ربه الميقات لا ترك
سنة الافراد اه وهو وجوبه
(قوله ويقدر المتعلق)
بفتح اللام لازم والتقدير
لازم ان لم يكن الخ (قوله
وحدود الحرم مجموعة الخ)
وسبب تحديد الحرم بما ذكر
أن الحجر الاسود لما نزل من
الجنة أخذه جبريل عليه
السلام ووضع على جبل
أبي قبيس فسطع نور الحجر
فحيث انتهى النور فهو
حد الحرم (قوله أي وليس

له في أحدهما أهل) مقتضى عبارة الشارح التعميم خلافاً للمحشي وهي عبارة قل تبعه فيها المحشي وما بعده لا يدل فتأمل

فالحكم الذي خرج منه فان كان من حاضري الحرم فلا دم عليه لقهوم الآية (ولم يعد) من ذكر من المقتنع والقارن (لا حرام الحج الى ميقات) ولو كان غير الميقات ٥١٦ الذي أحرم العمرة منه أو كان أقرب منه فلو عاد اليه فلا دم عليه لانتفاء مقتعه وترفعه (واعقر لمقتنع في أشهر حج عامه) فلو اعقر قبل أشهره أو فيها أو حج في عام قابل فلا دم عليه لانه لم يجمع بينهما في الأولى في وقت الحج فاشبه المفرد وأما في الثانية فلما رواه البيهقي بإسناد حسن عن سعيد بن المسيب كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لم يعتمروا في أشهر الحج فاذ لم يحجوا في عامهم ذلك لم يم - دوا (ويحرم) الشخص (بالعمرة) ان كان بغير الحرم (من الميقات) على ما سباني بيانه (فان كان بالحرم) هو أدنى من قوله بمكة (خرج الى أدنى الحل)

اه قل (قوله فالحكم الذي خرج منه) ذكر مر مرتبة بعد ذلك وعبارته فان لم يكن له عزم فخرج منه قال في الذخائر فان لم يكن له عزم واستوفى كل شيء اعتبر موضع إحرامه اه وعبارة الشوري قوله فالحكم الذي خرج منه ثم ما أحرم منه اه (قوله لقهوم الآية) قال مر والمعنى في ذلك انهم لم يربحوا ميقاتا أي عاملا له ولم يرتبه والا فلو أن لهم ميقاتا خاصا بهم وهو محل إقامتهم اه بزيادة (قوله ولم يعد) أي كل من المقتنع والقارن وكان الأولى أن يحدف قوله لا حرام الحج لان عود القارن انما هو لاسقاط الدم فقط اذ هو محرم بالحج والعمرة معا في صورة القارن الاصلية وكذا لو أحرم بالحج بعد العمرة في الصورة الثانية فان عوده لاسقاط الدم فقط نعم قد يكون عوده فيها لا حرام بالحج بأن يحرم بالعمرة ثم يريد ادخال الحج عليها فشرط وجوب الدم عليه أن لا يعود الى الميقات لا حرام بالحج هكذا قال الزبدي وفيه نظر لانه حينئذ ليس قارنا فالأولى ما مر (قوله ولو كان غير الميقات الخ) أي سواء كان الميقات الذي أحرم بالعمرة منه كالتنميم أو غيره (قوله فلو عاد اليه) أي الى الميقات لا حرام الحج على ما مر فلا دم عليه وكذا لو أحرم به من مكة أو دخلها القارن قبل يوم عرفة ثم عاد فحج كل منهما الى الميقات كما ذكره في شرح المنهج (قوله وترفعه) عطف تفسير والمراد بقتعه انتفاعه بقرن الميقات فينتفي ذلك بعوده اليه وليس المراد استتاعه بحظورات الاحرام لانه لا ينتفي بذلك وعبارة مر أتم وأصرح في المراد وهي اذ المقتضى للزوم ربح الميقات وقد زال بعوده له اه (قوله واعقر المقتنع) أي أحرم بالعمرة سواء أتى بأعمالها قبل أعمال الحج أم لا بأن أخرها الى أشهره ووقعها بعده وهذا معنى قول الرجائي وخضر ولا فرق في ذلك بين أن يقدم الحج على العمرة أو يقدم العمرة على الحج أي ان المدار على تقديم الاحرام بالعمرة سواء قدم أفعاله على أفعال الحج أم أخرها فلا وجه لاعتراض المحشي عليه ما (قوله فلو اعقر) محترقا أشهر الحج وما بعده محترقا الاضافة في عامه والمراد باعقر أحرم بالعمرة قبل أشهره وان أوقع الأعمال في أشهره كان انطبق استثناء إحرامه بها على آخر لحظة من رمضان وأتمها بشوال ثم حج لانه لم يجمع بينهما في وقت الحج فاشبه المفرد فالمدار على الاحرام لا الايمان بالأعمال ومعلوم أن هذه الشروط الاربعة معتبرة لوجوب الدم والاشهر انما هي معتبرة في تسميته مقتعا ولو ذكر المقتنع العمرة في أشهر الحج لم يكرر الدم على الراجح اه أفاده مر (قوله لانه لم يجمع) أي من حيث الاحرام كما مروا بجمع بينهما في العمل اه قل (قوله في الأولى) هي مالوا اعقر قبل أشهره والثانية هي مالوا اعقر في أشهر الحج وحج في عام قابل (قوله لم يم - دوا) بضم الياء من أهدي (قوله من الميقات) أي ميقات الحج الاتي تفصيله ولذا قال على ما سباني بيانه أي من أن ميقات مصر والشام والمغرب كذا وغيرهم كذا الخ والميقات مسكبه اذا كان بين الميقات والحرم (قوله خرج) أي وجوبه الى أدنى الحل أي من أي جهة شاء فليخرج العاصي أنه صلى الله عليه وسلم أرسل عائشة بعد قضاء الحج الى التنعيم فاعمرت منه والتنعيم أقرب اطراف الحل الى مكة فلو لم يكن الخروج واجبا لما أمرها به اذ سبق الوقت برحيل الحاج وحكمة وجوب ذلك أن الحج فيه الجمع بين الحرم والحل بعرفة ولذا كان ميقات من بمكة هي كما سباني بخلاف العمرة للمم يمكن فيها جمع بين ذلك وجب الخروج الى الحل ليصل الجمع بينهما (قوله الى أدنى الحل) أي أقرب موضع

أولاً باني به ثم يعترفه مفردا وليس الكلام فيه فاعتراض المحشي متوجه خلافا للمعنى منه

منه الى الحرم (قوله ولو بخطوة) يضم الخطاى شئ قليل ولو باحدى رجله معقد اعليه انقط
 (قوله فان لم يخرج) أى الى أدنى الحل وقوله واعقر أى بافعال العمرة بعد احرامه به فى
 الحرم وقوله أجزأته عمرته أى عن عمرة الاسلام لانه قد احرامه وتيمناه بالواجبات (قوله وعليه
 دم) قال فى المنهج وشرحه فان خرج اليه بعد احرامه فقط أى من غير نروع فى شئ من أعمالها
 فلا دم عليه لانه قطع المسافة من الميقات محرما وأدى المسالك كلها به - ده فسكار كالأوسم بها
 منه اهـ (قوله هو أولى) أى لشموله النية ولأن الأعمال تشمل الواجب والمندوب (قوله أربعة)
 المتقدّمات الخمسة بعد الترتيب ركنا أى ترتيب جميع أعمالها قال فى شرح المنهج وظاهر أن الحلق
 أو التقصير يجب تأخير عن سبيلها فالتقريب فيها مطلق أى غير مقيد بالاعظم كالخروج بزيادة وكان
 الأولى للمصنف عدم شمول التعبير بالاركان له ولو عطف بالافا لافاد ذلك وانما أسقطه أصله لانه
 جعل الشئ فى مرتبة فهو معنى من المعانى فلم يدخل فى الأعمال التى عبر بها (قوله معنى الدخول
 فى النية) فى العبارة قلب والاصل معنى نية الدخول كما قيل فى قول ابى شجاع الاحرام مع
 النية وان الأصل النية مع الاحرام أو ان مع زائدة والنية بدل من الاحرام وذلك ان الاحرام
 يطلق شرعا على نية الدخول وعلى نفس الدخول فى حج أو عمرة أو فيه - حاء أو مطلقا بنية وإنه قول هو
 المراد بقولهم الاحرام وكن والثانى هو المراد بقوله - م ينعقد الاحرام بالنية ويفسده الجماع
 ويطلب الرقة معنى بذلك اما لاقتضائه دخول الحرم أخذ - ذامن قوالهم أحرم اذا دخل الحرم أو
 لاقتضائه تحريم الانواع الآتية اهـ أفاده مـ وقال غيره ان المعنى الثانى الذى يطابق عليه
 الاحرام هو الصفة الحاصلة للدخول فى النية وهى التى يفسدها الجماع الخ وكل صحيح لان
 الدخول يصدق عليه انه فسد بذلك أى لم يعتد به والصفة يصدق عليها انها فسدت أى فسد
 الاتصاف بها وكذا البقية اهـ تدبر (قوله بين الصفا) بالعصر طرف جبل أبى قبيس اهـ شرح
 المنهج وكان عليه صنم يقال له اساف وعلى المروة صنم يقال له ناقة فلما أمر المسلمون بالسعى بينهما
 حصل عندهم ضيق فنزلت الآية لتبقى المخرج (قوله والمروة) وهى أفضل من الصفا على الراجح
 لانها قصدوا الصفا وسيلة والمقاصد أفضل من الوسائل ولانهم حصل مرور الحاج أربع مرات
 والصفا مرة وثلاث مرات وأفضل أركان العمرة الطواف فالحى والحلق أو التقصير وليس
 من الأركان ما يشترط فيه الطهارة والستر الا الطواف (قوله والأفضل أن يحرم بهما من
 الجعرانة) وانما أمر عائشة بالاعمار من التعميم مع أن الجعرانة أفضل منه لضيق الوقت برحيل
 الحاج أو لبيان الجواز فلا يرد أن القاعدة أن المتأخر من قوله صلى الله عليه وسلم أو فله فامنع
 لما قبله وأمره صلى الله عليه وسلم لعائشة بالاعمار من التعميم متأخر عن احرامه فقطضى القاعدة
 ان يكون تأمرا ويكون الاعمار من التعميم أفضل وحاصل الجواب ان محل ذلك ما لم يظهر لنا
 ان المتأخر قاله أو فله لغرض والا فلا يكون تأمرا لما تقدم (قوله لمن بالحرم) أحامن بغيره
 فتقدم انه يحرم من الميقات ان كان أمامه والا فممكنه (قوله من الجعرانة) سميت بذلك باسم
 امرأة من قريش كانت ساكنة بها تسمى جعرانة اهـ رجائى (قوله على الإفصح) عبارة م روى
 بأسكان العين وتخفيف الراء أفصح من كسر العين وتثقيب الراء وان كان عليه أكثر المحذنين
 وحكى انه أحرم منها اثنتان نبي صلى الله وسلم عليهما اهـ باختصار (قوله على سنة فراع من مكة)

ولو بخطوة (فان لم يخرج)
 واعقر (أجزأته) عمرته
 (وعليه دم) لان الاساة
 بترك الميقات انما تقتضى
 لزوم الدم لا عدمه الاجزاء
 (وأركانها) هو أولى من
 قوله وأعمالها أى العمرة
 أربعة (احرام) بمعنى
 الدخول فى النية بنية
 (ووافق وحى) بين الصفا
 والمروة سبعا بحسب الذهاب
 مرة والعود أخرى (وازالة
 شعر) من الرأس وهذا أعم
 من قوله هنا وفيما يأتى
 والحق (والأفضل) لمن
 بالحرم (ان يحرم بها) أى
 بالعمرة (من الجعرانة)
 بأسكان العين وتخفيف
 الراء على الإفصح لا اتباع
 رواية الشيخان وهى فى
 طريق الطائفة على سنة
 فراع من مكة

(قوله فنزلت الآية الخ)
 يشير الى دفع ما يقال
 لا يؤخذ من الآية وجوب
 السعى تأمل

وحاية الحرم الى نصف مكانها (قوله فالتنعيم) سمي بذلك لانه في وادي نعمان وعن يمينه جبل يقال له نعيم وعن يساره جبل يقال له ناعم اه افاده مر (قوله بتخفيف الياء على الافصح) مقابلة لشديدها (قوله بئر) أي مكان فيه بئر تسمى عين شمس ففي عبارته تساهل وقيل شجرة حدباء صغرت وسمى المكان بها (قوله حدة) بكسر الحاء المهملة وتشديد الدال لاجدة بضم الجيم المعروفة (قوله على ستة فراسخ من مكة) عند آخر الحرم وقال امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه ان الحرم الى نصفها وقيل الى ثلثها فراسخ من مكة وظاهر كلامهم ان ما عدا هذه الثلاثة من اطراف الحرم سواء في الفضيلة (قوله فقدم فعله) وهو احرامه من الجعرانة ثم امره أي اعانته من التنعيم ثم هم من الحديبية أي فليس التقضي بل اجعل المسافة فان الجعرانة والحديبية مسافتها الى مكة واحدة فان قيل ان الهم قد قدم على الفعل في صلاة الاستسقاء حيث قدم هم بالتنعيم على التحويل فكسر ما هنا قلت محل تقديم الهم على غيره مالم يوجد قبله الفعل والاقدم عليه كما هنا (قوله قال في المجموع الخ) هو الراجح عند أهل الحديث والفقهاء وحديثه فلا دلالة في ذلك على طلب الاحرام منه لان الدخول منه ليس فيه الا المرور عليها والامكنة التي قبلها قد مر عليها ايضا والامكنة التي بعد ها قد مر بالمرور عليها اللهم الا أن يقال قد نزل به انزولا خاصا على وجه الاستعداد للدخول والتي له مع امكان ذلك بغيرها فدل على منزلة اهلها ومناسبة خاصة بالناسك هكذا قال سم قال الشوكري ان هذا لا يخص اذ لا يلزم مما ذكر من المنزلة الخاصة أن ذلك للاحرام به بل قد يكون ذلك لاختصاص الاحرام اذ لو كان كذلك لآخر الاحرام اليها ففضلها على غيرها لا يقتضي جعلها مباحة فليتنامل وجه ذلك اه واجاب شيخنا الحنفى بانه صلى الله عليه وسلم وجد منه ههنا هم اولابا لا عتار منها ثم رجع عنه وأحرم من ذى الحليفة وهم بالدخول منها فقول الشارح الا انه هم بالدخول الى مكة الخ أي بعد ان كان هم بالاعقار من الحديبية ورجع عن ههنا الهم وأحرم من ذى الحليفة (قوله من ذى الحليفة) تصغير حليفة وهو ميقات أهل المدينة المعروف بآبار على رضي الله تعالى عنه لزعم الامامة انه قاتل الجثن فيها وهو زعم باطل قال مر ويندب لمن لم يحرم من أحد الثلاثة ان يجعل بينه وبين الحرم بطن واحد ثم يحرم ويسن الخروج عقب الاحرام من أي محل كان من غير مكث بعده اه

(باب أركان الحج واجباته وسننه)

فيه تصريح بان الركن غير الواجب وهو كذلك في الحج فهما متباينان بالنسبة له تباينا كاملا لا يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر كما يعلم من تعريفهما ان الركن ما تتوقف عليه الصلة والواجب ما لا تتوقف عليه لكنه يجبر تركه بدم كاسيا في أمافي غير الحج فالنسبة بينهما ما اهموم والخصوص المطابق على الرابع فكل ما يسمى ركنا يسمى واجبا وما يسمى واجبا قد يسمى ركنا وتتوقف الصلة على كل منهما والسننة ما لا تتوقف عليه الصلة ولا يجبر تركه بدم غالبا وقد يجبر بذلك كترك الجمع بين الليل والنهار في الوقوف بعرفة فانه يجبر بدم ندبا كاسيا في (قوله خمسة) المعقد انهم سنة بالترتيب وسيا في (قوله احرام) بمعنى نية الدخول في النسك لانه الملائم

(فالتنعيم) لا مره صلى الله عليه وسلم عاتشة بالاعقار منه وهو المكان الذي عند المساجد المعروفة بمساجد عاتشة بينه وبين مكة فرسخ (فالحديبية) بتخفيف الياء على الافصح بئر بين حدة والمدينة على ستة فراسخ من مكة لانه صلى الله عليه وسلم هم بالاعقار من افصته الكفار فقدم فعله ثم امره ثم هم كذا قال الغزالي انه هم بالاعقار من الحديبية قال في المجموع والاصواب انه كان أحرم بالعمرة من ذى الحليفة الا انه هم بالدخول الى مكة من الحديبية كما رواه البخاري

(باب أركان الحج واجباته وسننه)

(أركانه) خمسة (احرام) للاجماع والاتباع رواه الشيخان

للكنية كما هو ويجوز مع الجناية لما مر من أن جميع الأعمال لا يشترط إظهارها إلا الطواف
وأفضل أركان الحج الطواف على الرأج ثم الوقوف ثم الحج ثم إزالة الشعر وأما النية فهي
رابطة للركان (قوله ووقوف بعرفة) أي ووقوف من هو أهل للعبادة أما من ليس أهلا لها
كغنى عليه وسكران ومجنون فلا يجزئهم لكن المجنون يقع حجه نفلا وباقى وإليه يباقي الأعمال
والسكران إن كان عاقل باقيا وقع فرضا وإن زال وقع نفلا كالمجنون فيبقى فيه ما مر وما أغنى
عليه لا يقع حجه فرضا ولا نفلا والفرق بينهما أنه ليس له ولي يحرم عنه لأن الانحلال مرض
بخلافهما ولا فرق بين كونهم معتدين أولا أم أفاده من (قوله ووقوف بعرفة) دعوة أولى
وقوله بأي تبرئة ثانية وأقام دابة لا على كل منها (قوله بأي جزء منها) ولو عاظم في الماء في أرضها
أورا بكاء على دابة فيها بل وقوفه راسا أفضل بخلاف ما لو ركب على طير طائر في هواها أو
على السحاب فلا يكتفى لأنه ليس له وائم حكمها وكذا الوشي أو طاف طائرا لا يعتد به ما ولو
كانت شجرة أصلها بعرفة وفروعها خارجة عنه أو وقف على الفروع الخارجة كفي نظر الأصل
كما في الاعتكاف بخلاف عكسه هكذا قاله الزيادي والمعتد أن ذلك لا يكتفى لنقد الشرط كما
لا يكتفى أن يقف على قطعة نقلت من عرفة إلى غيرها على ما عتده عش فلا فرق بين أن يكون
أصل الشجرة في عرفة أو خارجا عنها بل لا بد أن يكون كل من الفروع والأصل بها حتى يصح
الوقوف بخلاف الاعتكاف فإنه يكتفى على فروع الشجرة التي في المسجد إذا كان أصلها خارجا
بخلاف عكسه لأن هواه المسجد حكمه ولا كذلك هواه عرفة كما هو ولا يكتفى الوقوف على
ما بعض أصلها بعرفة وبعضها في غيرها بالاولى مما أصلها فيها وسُميت عرفة لأن آدم وحوا
تعارف فيها حين هبطا من الجنة ونزل بالهند وهي بحجة وقيل لأن جبريل عليه السلام لما عرف
إبراهيم مناسك الحج وبلغ الشعب الأوسط الذي هو موقف الإمام قال له أعرفت قال نعم فسُميت
عرفات وقيل سُميت بذلك من قواهم عرفت المكان إذا طيبت ومنه قوله تعالى الجنة عرفات لهم
(قوله أو ما زال الخ) أشار بذلك إلى أنه لا يضر صرف الوقوف بجهة أخرى بخلاف الطواف لأنه
عبادة مستقلة ولا كذلك الوقوف وكذا لا يضر جهته بالبقعة أو اليوم وقوله ونحوه أي كغير
ودابة شاردة (قوله الحج عرفة) أي الوقوف بها وهذه جملة معرفات العارفين فتفيد حصر الحج
في الوقوف بها دون غيره وليس كذلك ويجب أن على حذف مضاف أي معظمه ذلك وإنما
كانت معظمه مع أن الطواف أفضل من الوقوف بها لأن وقت الحج بثبوته ولا كذلك الطواف
(قوله يوم ناسع) ظرف للزوال أي الزوال الكائن يوم ناسع الخ وقوله إلى طلوع الفجر أي فجر
يوم النحر فليلا يوم النحر تابعه يوم التاسع على العكس من أن اليوم تابع لليلا في حكمها
لأنه تابع لها عليه (قوله ولو حمل غلط) في العاشر بأن غم عليهم هلال ذي الحجة فأكلوا ذات القعدة
ثلاثين ثم بان أن الهلال أهمل ليلة الثلاثين وليس من الغلط المراد لهم ما إذا وقع ذلك بسبب
حسابه واعتماد منازل القمر وروية دير سيرة (قوله في العاشر) اقتصاره على ذلك يقتضي
أنه لا يكتفى الوقوف ليلة الحادي عشر وليس كذلك بل يكتفى على ما عتده من (قوله لاشر ذمة)
أي جماعة قايمة عطف على مئة ذرأي لشر ذمة كثيرة لا لشر ذمة الخ (قوله صح) أي وقوفهم
سواء أبا ن لهم غلاتهم قبل انقضاء ليلة العاشر بما لا يسع الوقوف أم بعد انقضاءها سواء قبل

(ووقوف بعرفة) بأي
جزء منها ولو لحظة أو نائما
أو زائفا في طاب آبق ونحوه
لغير الترمذي وغيره الحج
عرفة وخبره لم عرفة كلها
موقف ووقته من الزوال
يوم ناسع ذي الحجة إلى
طلوع الفجر ولو حمل
غلط لا لشر ذمة قايمة
فوقته في العاشر صح

(قوله والمغنى عليه الخ)
تقدم له أنه إن لم يرج برؤ
كان كالمجنون (قوله يوم
ناسع الخ) ظرف للزوال
أي الزوال الكائن في يوم
ناسع الخ (قوله اقتصاره
الخ) يمكن مقتضى
اقتصاره في المفهوم على
الثامن والحادي عشر
الاكتفاء به فيها

زواله أم بعده ولا قضاء عليهم اذ لو كانوا لم يأمروا وقوع مثل ذلك في القضاء ولا في فيه مشقة
عامة وينبت لهذا العاشر أحكام القاسع ولما بعده أحكام عيد النحر وللثلاثة التي تلي الحادي
عشر أحكام التشريق حتى لا يصح الوقوف قبل زوال العاشر على المعقد بل بعده لفجر الحادي
عشر ويكون اداءه ولا يجزى الذي قبل طلوع شمس الحادي عشر ومضى قدر ركعتين وخطبتين
وهذه الأحكام خاصة بالجراح دون غيرهم (قوله لافي الثامن ولا الحادي عشر) أي فلا يجزئهم
لندرة الغلط فيه ما ولا نأخذ به المأبودة عن وقتها أقرب إلى الاعتداد بها لأن غاية ما يلزم عليه
القوات وذلك يتدارك بالقضاء بخلاف تقديمها عنه (قوله ولا في غير المكان) أي بأن وقفوا
في مكان غير عرفة وهذا محترز عما شرع الذي هو الزمان فيضرب غلطهم في المكان مطلقا قالوا
أو كثروا والفرق بينه وبين الزمان أن الغلط فيه يكثر فاغفر فيه ما لا يغفر في المكان (قوله
وطواف افاضة) أي انفصال وخروج من عرفة لمكة أي انفصالهم من ذلك وهو يقع به
المبيت يعني ومنى بعد من دافئة اذ المبيت بهام معظم ليلة النحر يعني ليالي أيام التشريق الثلاثة
ومن دافئة بعد الوقوف (قوله ويدخل وقته) أي وقت طواف افاضة وكذا الرمي والحلق ولا
آخر وقت الحلق (قوله باتصاف ليلة النحر) أي لمن وقف قبله كما قيد بذلك في المنهج فان لم يقف
قبله لم يدخل بذلك والمراد ليلة النحر ليلة المحرم يوم عظيم بذلك سواء كانت ليلة العاشر أو
الحادي عشر في صورة الغلط وان شئت قلت ليلة النحر حقيقة أو حكما فدخل ما ذكر (قوله
مثل ما زفي العمرة) بأن يكون بين الصفا والمروة بحسب الذهاب مرة والعود مرة أخرى (قوله
ويعتبر ابتداءه بالصفا) أي وختمه بالمروة فلو عكس لم تحسب المرة الاولى وذكر شرطين من شروط
السي وبقى منها كونه سبعا ذهابه من كل لا آخر في المسمى مرة وقطع جميع المسافة بينهما ما
وكونه في بطن الوادي وأن لا يكون منكوسا ولا معترضا كالطواف وعدم الصارف عنه كما
يقوله جهلة العوام من المسابقة فجعله شرطا وسبعة (قوله بعد طواف افاضة) وهو أولى
من ايقاعه بعد طواف القدوم على المعقد كما قاله الزبائدي ولا يتأق ايقاعه بعد طواف الوداع
(قوله ما لم يتخلل بينهما) أي طواف القدوم والسي الوقوف فان تداخل بينهما ذلك لم يجز السي
حينئذ بل يتعين تأخيرهما حتى يوقعه بعد طواف افاضة بل لو طاف للقدوم بعد الوقوف لعدم
دخول وقت طواف افاضة بأن دخل مكة قبل اتماف ليلة النحر وطاف لم يجز سبعة حينئذ
في وقف بعرفة اعتبار ايقاع السي بعد طواف افاضة وعبارة هر فلو وقف به لم يجز السي
الا بعد طواف افاضة لدخول وقت الفرض فلم يجز أن يسي بعد طواف فحل مع امكانه بعد
طواف فرض اه (قوله وازالة شعر) أي ثلاث شعرات أي بحلق أو غيره قاله تعبيرهم أعم من
التعبير بالحلق والافضل أن يزيل الجميع دفعة واحدة لا متفرقة راذا أزال أكثر من ثلاث
أثيب على الثلاث ثواب الواجب وعلى البقية ثواب المندوب على القول بالمعقد ولو نذر استيعاب
جميع رأسه وجب عليه استيعابه بالحلق ولا يكفي استئصاله بالقص ولا امرار الموصى عليه بلا
استئصال هذا ان كان الناذر ذكرا فان كان امرأة لم يعقد نذرها لذلك لأنه مكروه ونذر المرأة
التقصير كنذر الرجل الحلق (قوله من الرأس) فلا يجزى شعر غيره وان وجبت فيه التقدير لورود
لفظ الحلق أو التقصير فيه واختصاص كل منهما عادة بشعر الرأس وشمل ذلك المستقر على عنه ومالو

لا في الثامن ولا الحادي
عشر ولا في غير المكان
(وطواف افاضة) للإجماع
وقوله تعالى وليطوفوا
بالميت العتيق ويدخل
وقته باتصاف ليلة النحر
(وسمي) مثل ما زفي
العمرة لا محروبه في خبر البيهقي
بإسناد حسن ويعتبر
ابتداءه بالصفا ووقوعه
بعد طواف افاضة أو
طواف القدوم ما لم يتخلل
بينهما الوقوف بعرفة
(واقالة شعر) من الرأس

(قوله بل بعده) أي الزوال
ويجوز لفجر الحادي عشر
(قوله لندرة الغلط) لتعميل
عام وما بعده خاص بالتقديم
(قوله بعد المبيت يعني) ليس
تقداسه بخفا (قوله معظم
ليلة النحر) الاولى لحظته
بعد النصف الثاني كما
سابق (قوله لدخول وقت
الفرض) أي أو قبله كما
مره

أزاهامة ترقية اه قاله مر وانما لم يجز المسح على المسترس في الوضوء لانه لا يسمى رأسا وهما
يسمى شعرا في الرأس (قوله لتوقف التحلل عليه) كان الاولى أن يزيد كما في المنهج مع عدم جبره
بدم لاخراج رمي جرة العقبة فانه وان توقف التحلل عليه لكنه ليس ~~مكنا~~ الجبره بدم وقوله
كما طواف أى كما توقف على الطواف وذلك أن التحلل الاول يحصل بفعل اثنين من ثلاثة
طواف الافاضة وازالة الشعر ورمي جرة العقبة والثاني يحصل بفعل الثلاثة وسبأني ذلك
(قوله قال الرافعي الخ) معقد (قوله الواجب هنا) وهو ترتيب المعظم وهو في ثلاثة أركان كما
ذكره الشارح أما ترتيب الجميع فهو سنة فالسبي بعد طواف الافاضة أفضل منه بعد طواف
القدوم كما مر عن الزياي (قوله بان يقدم الاحرام الخ) تصوير للترتيب وعطف ازالة الشعر
بالواو إشارة الى انه لا ترتيب بينهما وبين الطواف ولا بينهما وبين السبي (قوله على ما مر) أى من
أن محل وجوبه بعد طواف الافاضة ان لم يكن سبي بعد طواف القدوم والاسقط عنه وتقدم
أن الأفضل تأخيره عن طواف الافاضة ليحصل الترتيب بين الجميع ولا يسن اعادته لانه لم يردنم
يستثنى القارن فيسن أن يطوف طوافين ويسمى معينين خروجهم من خلاف أى نية ولو سبي
سبي أو بعد طواف قدوم ثم بلغ أو عتق بعرفة أو قبل الوقوف أو بعده ثم عاد بعرفة في الوقت
وجب عليه إعادة السبي على الصحيح اه أفاده سم (قوله بأنواعه) وهى ستة طواف الركن
وهو طواف الافاضة وطواف الوداع وطواف القدوم وطواف نفل غير طواف القدوم كأن
كان مقبلا مكة فان تحببة البيت بالطواف وطواف نذر وطواف فحل لمن فاته الوقوف بعرفة
(قوله أربعة أشياء) هذه عبارة غير محررة لأن الذى ذكره في المتن ثلاثة وفي الشرح أكثر من
ذلك فلم يوافق واحد منهم الا أن يجاب بأن عددها أربعة باعتبار ما عتقون عنه بما يقيد الاشياء
بخلاف قوله ويتبدى من الجراح فانه لم يسبقه مساق ما قبله وأما قوله وكونه في المسجد فانه
ساقه مساق الثلاثة المذكورة في المتن فعددها أربعة باعتبار ذلك (قوله طهارة) أى بما أو تيمم
فيجوز الطواف بأنواعه بالتيمم بعد الحجز عن الماء ولا تجب اعادته مطاقا الاطواف الركن
فانه تجب اعادته ان تيمم بمحل يغلب فيه وجود الماء فان فقد الطهورين امتنع عليه الطواف
بأنواعه بخلاف ما اذا فقد السترة فانه يطوف عاريا ولا إعادة عليه وكذا فقد الطهورين المتنجس
بما لا يعنى عنه ونحو الخائض فيمتنع عليه سب الطواف بأنواعه وان حدث لهم جميع المحرمات
ويلزم غير نحو الخائض الاعادة ولا يحتاج من يمسح الى احرام اما الخائض اذا حاض قبل
طواف الافاضة ولم يمكنه الاقامة حتى تطهر فلها أن ترحل فاذا وصات الى محل يتعذر عليها
الرجوع منه الى مكة جازله احبته أن تتحلل بذبح وازالة شعر مع نية التحال معهما كالحصر
وتحل حينئذ من احرامها ويبقى الطواف في ذمتها الى أن تعودوا الاقرب انه على التراخي وأنها
تحتاج عند فعله الى احرام تلزم بها عن نسكها بالتحال بخلاف من طاف بتيمم تجب معه الاعادة
لعدم تحلله حقيقة ومنه له فاقد الطهورين كما مر واذا أحرمت لاتفى الا بالطواف فقط دون
ما فعلته قبل كالوقوف هكذا قاله مر وقال سم على سبقتاى بجميع النسك وفي ذكر المصنف
الطهارة والستر في الطواف دون بقية الأركان إشارة الى أنهم لا يشترطان في غيره حتى لو وقف
ملا عاريا أو محدثا ولو حدثا كبر أجزاء ذلك (قوله من الحدث) أصغر أو أكبر (قوله ولو

لتوقف التحلل عليه
كما طواف قال الرافعي
وينبغي أن يهـ قد الترتيب
الواجب هنا ~~مكنا~~ كما
في الوضوء والصلاة بان
يقدم الاحرام على غيره ثم
الوقوف على الطواف
وازالة الشعر ثم الطواف
على السبي على ما مر
(ويشترط لا طواف) بأنواعه
أربعة أشياء (طهارة) من
الحدث والتنجس كما في
الصلاة لكن لو

(قوله في نحو الخائض)
أى أما نحو ما فيه التقيد
الذى ذكره بعد هذا و
المراد

أحدث) أي أو تجس نوبه أو بدنه أو مطافه بما لا يعني عنه ومثل ذلك الردة فلا تطل ما فعل قبلها (قوله وبني) أي وإن تعد ذلك بخلاف الصلاة إذ يحتمل فيه ما لا يحتمل فيها ككثير الفعل والكلام سواء أطل الفصل أم قصر لعدم اشتراط الولاية فيه كالوفد ولأن كلامهم - مع عبادة يجوز أن يضلها ما ليس منها بخلاف الصلاة لكن في الاستئناف خروجاً من خلاف من أوجبه اهـ شرح المنهج (قوله إلا بالانغماء) أي إذا أحدث بالانغماء والجنون فيستأنف وإن قصر الفصل وتطهر عن قرب والفرق بينهما وبين الحدث أن الشخص يخرج بهم من أهلية العبادة بخلافه (قوله بأن يجعل البيت) تصويراً لعدم تنكيس الطواف فلا يتحقق عدمه إلا بوجوده هذه الأمور الثلاثة التي من جملتها عدم تنكيس الطائف بأن يمر على أسفل بدنه فإن فقد واحداً منها كان منكباً للطواف فيبطل وهو ضعيف بالنسبة للاخير وهو عدم تنكيس الطائف فإذا مر على أعالي بدنه لم يطل طوافه على المعتمد حيث جعل البيت عن يساره هذا والمتبادر من قوله وعدم تنكيس أن المراد عدم تنكيس الطائف فيكون هذا الشرط ضعيفاً كما علمت ولا يمكنه إلا ما نسبته التصوير المذكور بعد لأن جعل البيت عن يمينه ليس فيه تنكيس للطائف بل للطواف فلا عبرة عن هذا الشرط كما في المنهج بقوله وجعل البيت عن يساره ما را تلقاء وجهه وأسقط قوله على أسفل بدنه لمرور العبارة (قوله وغير تلقاء وجهه) أي وإن كان منظره على بطنه أو مستلقياً على ظهره لاسيما إن كان معذوراً اهـ قاله مر (قوله عن يساره) قيد وتلقاء وجهه قيد ثان وعلى أسفل بدنه ثالث وهو مبني على طريقته وقوله عن يمينه ولا تلقاء وجهه خرجاً بقوله عن يساره وجعل البيت تلقاء وجهه أن يستقبل البيت ويمشي معترضاً ومثل ذلك ما إذا استدبره ومشى كذلك فالتأخر بالقبض المذكور ثلاث صور ولم يذكر محترز وغير تلقاء وجهه وهو ما إذا رجع القهقري نحو الركن اليماني فإنه لا يكفي ولو وجد ذلك في جزء من طوافه وقوله ولا مروره على أعالي بدنه محترز على أسفل بدنه على طريقته (قوله وإن جعل البيت عن يساره) ضعيف والمعتمد اجزاؤه حينئذ وعبارة مر وقضية كلام المصنف وغيره أنه متى كان البيت عن يساره صح وأن لم يطف على الوجه المأمور كان جعل رأسه لأسفل ورجليه لأعلى أو وجهه للأرض وظهره للسماء والمعتمد اجزاؤه مطاوعة قدر على الهيئة المشروعة أم لا كالوطاف زحفاً أو حبوا مع قدرته على المشي اهـ باختصار وواعلم أنه يحصل من المقام ثمان وأربعون صورة حاصلة من ضرب أربعة وهي جعل البيت عن يمينه أو يساره أو أمامه أو خلفه في اثنين وهما الذهاب إلى جهة الباب أو اليماني وعلى كل من الثمانية إما أن يذهب معتدلاً أو منكساراً إلى أسفل أو مستلقياً على ظهره أو منكباً على وجهه أو زحفاً أو حبوا وكما أبطله الاستدلال على أن يجعل البيت عن يساره ذاهباً إلى جهة الباب بكيهياتها الست على المعتمد (قوله ويتدنى بالحجر الأسود الخ) فلما ابتدأ بغيره كالباب ولوسه والم يحسب ما طافه فإذا انتهى إليه ابتدأ منه ولو أزيل والعباد بالله تعالى من الحياة إلى ذلك الوقت وإن كان يقع ولا بد وجب محاذاة محله ويسبق حينئذ أسئلة محله وتقبيله والسجود عليه اهـ أفاده في شرح المنهج (قوله ويحاذيه) أي الظرف في مروره وتنكفي محاذاة جوفه وقوله بجميع بدنه أي شقه الأيسر والمراد منكبه لا جميع شقه المذكور فالمدار على كونه لا يخرج جزاً من بدنه إلى جهة باب البيت

أحدث هنا تطهر وبني إلا بالانغماء والجنون فيستأنف (وعدم تنكيس) لا تبايع مع خبر خذوا في مناسكتكم رواها مسلم بأن يجعل البيت عن يساره وغير تلقاء وجهه على أسفل بدنه فلا يجوز جعله في مروره عن يمينه ولا تلقاء وجهه ولا مروره على أعالي بدنه وإن جعل البيت عن يساره ويستدنى بالحجر الأسود ويحاذيه بجميع بدنه

وان لم يحاذ جميع الحجر وعبارة مروصفة المحاذاة أن قيسة تقبل البيت ويقف بجانب الحجر من
 جهة الركن الثاني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومنكبها الايمن عند مدطرفه ثم ينوي
 الطواف ثم يمشي الى البيت ولو فعل هذا من أول الامر وترك استقبال الحجر جاز لكن فاته
 الفضيلة وليس لثاني من الطواف يجوز رفع استقبال البيت الا ما ذكر من ضرورة في الابداء
 وذلك سنة في الطوفة الاولى ممنوع في غيرها وهذا غير الاستقبال المستحب عند اتمام الحجر قبل أن
 يبدأ بالطواف فان ذلك مستحب قطعا وسنة مستقلة والمعتبر بمحاذاة الحجر حقيقة أو حكما
 ليدخل ما لو طاف راكبا أو زاحفا أو على السطح وان شئت قلت المراد محاذاة الركن الذي هو
 فيه ولو من أعلى أو أسفل وليس المراد مقابلة شخص الحجر بدليل صحة طواف من ذكر كما نقله
 عن أبي الطيب (قوله في المسجد) أي وان وسع - في بلغ طرف الحرم أو حال بين الطائف والبيت
 كالسواوي ثم يكر من خلف زمزم والسقاية أما لو وسع حتى خرج عن الحرم الى الحل فطاف
 فيه في الحل لم يصح كما لا يصح خارج المسجد ولو بالحرم فلا يتم الحرم مع المسجد - ولو في آخر ياته
 التي في الحرم وأول من وسع المسجد - ما النبي صلى الله عليه وسلم واتخذ له جدار دون القامة ثم
 وسعه عثمان رضي الله عنه واتخذ له الاروقة ثم وسعه الزبير رضي الله تعالى عنه ثم الوليد بن
 عبد الملك وقيل وسعه أبوهم من قبله ثم المنصور ثم المهدي وقيل زاد فيه المأمون به - ما المهدي
 اذا علمت ذلك فال في المسجد - هذا الذي أي الموجود الآن حال الطواف لاما كان في زمنه
 صلى الله عليه وسلم فقط اه أفاده م ر ب زيادة (قوله والشاذروان) بفتح الذال المعجمة وهو قطعة
 من عرض أساس البيت قصرت عنها نفة قريش ويسمى تازيرا لانه كالازار للبيت وارتفاعه
 عن الارض نحو ثلثي ذراع والمراد بالشاذروان الذي يضر الطواف عليه هو ما كان من جهة
 المباب بخلاف الذي من جهة غيره فلا يشترط الخروح عنه لانه حادث وامكان الطواف فوق
 الذي من جهة المباب انما هو بحسب ما كان أما الآن فقد صار سنة لا يمكن الطواف عليه لكن
 متى من جدار البيت الذي نوقه أو وقعت يده أو جرت من يده في هوائه لم يصح طوافه أما ثيابه
 فلا يضر وقوعها في هوائه كما قاله ع ش ويشترط كون الطواف أيضا خارجا لغير تكسر الحائط
 وسكون الجيم المسمى بالحطيم فعيل بمعنى فاعل لانه حاطم للذنوب وهو الجوط تحت الميزاب بين
 الركنين الشاميين بجدار قصير بينهما وبين كل من الركنين فتحة فلو دخل من إحدى فتحاته
 أو وضع يده مثلا فوق بناءه أو في هوائه لم يصح طوافه أيضا (قوله كسفت) أي للمسيح بيان كان
 على سطحه سواء المتخذه من عن البيت أو المرتفع عنه كالملاحة على جبل أبي قبيس مع ارتفاعه
 عن البيت وكالطواف عند العرصة عند ذهاب بناءه والعبادة بالله تعالى اه أفاده م ر وثمة أنه
 لا يصح الطواف في الهواء حول البيت (قوله وسرورة) أي مع القدرة ولو اقدم حرة وقليل من
 النساء من ينه لذل غير ذهاب الاروام فينبغي تعامد من لا يوجبها أمامع العجز فيجوز له الطواف
 بسائر أنواعه فلو زال السقف في طوافه جردوه ونحو وان طال الفصل أو تعدد ذلك بخلاف الصلاة
 وتقدم الفرق بينهما (قوله وكونه في المسجد) قبل هذا مكرره مع قوله كونه في المسجد خارج
 البيت الخ هو واجب بان الحجر ورهنا خبر ذكرهنا تيمم بالشرائط الاربعه وهناك حال والماعني
 وليكن طوافه خارج البيت الخ أي حال كونه في المسجد واحده من ذلك عما اذا طاف خارج

وليكن طوافه في المسجد
 خارج البيت والشاذروان
 ولو على مرتفع عن البيت
 كسفت (وسرورة) كما
 في الصلاة وكونه في المسجد
 كما مر في الاستكاف

قوله الزبير هكذا بالاصل
 الذي بأيدينا وسواءه كما في
 مناسك النووي بن الزبير
 فليقرر اه صحيح

المسجد فانه يصدق عليه انه خارج عن ذلك مع انه لا يكتفى وهذا وان كان مستقفا من الشرط
المذكور به - بل يمكن ذكره دفعا لما يقع في الوهم ابتداء او اعادة ذلك توطئة للاستدلال بالقياس
المذكور في قوله كما صرح في الاعتكاف وقضية القياس انه لا يصح الطواف في المسجد المشاع ان
فرض في الحرم حول البيت كما أن الاعتكاف كذلك بخلاف التيمم كما مروى من واجبات
الطواف كونه سبعا فلو ترك منها شيئا وان قل لم يجزه ونية الطواف ان يستقل بان يشمله
تسلك بخلاف ما يشمله ذلك وهو طواف الركن والقدر ولا يحتاج الى نية لشمول نية التسلك له
اما طواف الوداع فلا يتأتى شمول التسلك له لوقوعه بعد التحلل فلا بد فيه من نية على حدته وعدم
صرفه غيره كطلب غريم فان صرفه انقطع طوافه الا ان نام فيه على هيئة لا تنقض الوضوء فان
كان على هيئة تنقضه جدد بنى فجعله واجبا له تعالى (قوله باستلام الحجر الاسود) ومجمله ان فقد
منه كما مر وهو باقوة من يواقيت الجنة نزل منها مع آدم أشد بيضا من اللبن فسودت خطايا
أولاده كما في الحديث ونزل معه أيضا مقام ابراهيم وكان مضيا فاطفا الله تعالى نوره كالحجر
الاسود ولو بقي على نوره لاضاء له ما بين المشرق والمغرب وهو الحجر الذي كان يقف عليه
عند بناء البيت فيرفع به حتى يضع الحجر والطين ويهبط به حتى يتناول ذلك من اعمهيل وفيه
أثر قدميه ونادى عليه يا أيها الناس ان الله تعالى بنى لكم بيتا فحجوه فأجابته النطف والجنة
بليلى وقيل ان النداء كان على الحجر بفتح الحاء الملهمة وضم الهمزة وجعل مكة وجمع
بينهما بعد النداء ومن آياته الباهرة بقاؤه مع كثرة المعاندين جاهلية وقواسم على حاله ومع
كثرة السبول المحركة لا كبره وقيل انه كان ملاصقا للبيت فرده عمر رضي الله تعالى عنه
باجتهاده والاصح الاول وهو باق يوم القيامة وكذا الحجر الاسود وله ما لسان ووجه بشهادة ان
ان استلمها ما حرقى ومما نزل من الجنة مع آدم أيضا عود الجور وعصا موسى من شجر الآس
وأوراق التين التي كان يستقيمها وخاتم سليمان زاد بعضهم والحجر الذي ربطه نبي صلى الله عليه
وسلم على بطنه (قوله باستلام الحجر الاسود) أي لمسه بيده بعد استقباله (قوله في كل طوفة) أي
من الطوافات السبع اه خضر (قوله هو أدلى من قوله في كل وتر) انما لم يقل أصوب
لاستحتمال أن يريد الأصل بالوتر كل فرد لا ما قابل الشفع أو أنه اقتصر على الأكيد (قوله وأن
يقبله) ويلزم من قبله أن يقدر قدميه في محلهما حتى يعتدل قائما فان رأسه حال التقبيل في حوزة
من البيت وبه يقاس من يستلمه والعماني اه زى قال مروى بن تخفيف القبلة بحيث لا يظهر
أها صوت اه قال شيخنا عطية وكذا يفعل في تقبيل يد الصالح والعالم فبما فعله غالب الناس
قله أدب وجميع ما ذكر في الحجر بفعل مع العلماء والصالحين الا الإشارة باليد ونحوها فلا يستن
فعله ما هم (قوله فان عجز) أي شق عليه مشقة تذهب خشوعه اه قل وقوله عن ذلك أي
التقبيل ووضع الجبهة وقوله أي بيده (قوله وقبلها) أي العصا أو نحوها ولو قال وقبله لكان
أدلى ويكون الضمير راجعا لاحد الأمرين لأن العطف بأو (قوله أشار به) اه الخ قال م
والحق في جميع ذلك تفاقم على اليسرى قال الزبدي فان قطعت لم يشر باليسرى كما يحسنه بعضهم
اه وقال الرساني يشير بامره وافرقي بين ما هنا وبين التمسك حيث لا يشير باليسرى مطلقا بان الصلاة
هيئة نفوت بالإشارة بهم أو بإضافتهى مجيبة على ترك الحركة الا ما ورد (قوله ثم قبل ما أشار به اليه)

(ويبين له) أي الطواف
(افتتاحه باستلام الحجر
الاسود) بيده (وأن يستلمه
في كل طوفة) هو أدلى من
قوله في كل وتر (وأن
(يقبله) ويضع جبهته عليه
فان عجز عن ذلك استلم
باليدين ثم قبلها فان عجز
عن الاستلام بها استلم
بعضها أو نحوها وقبلها
فان عجز عن ذلك أشار بيده أو بشئ
فما شئ قبل ما أشار به اليه
ذكره في المجموع

(قوله وجميع ما ذكر الخ)
ومنه وضع الجبهة بعد
التقبيل

ولا يشير بالقول الى التقبيل اه شرح المنهج (قوله وفي الركن اليماني يستلمه) عطف على أن يستلمه وأن فيه مقدرة وهو مرفوع قال في الخلاصة * ونشد حذف أن وانصب في سوى ما امر البيت أي وأن يستلم الركن اليماني بخفيف اليماني نسبة للعين والالف يدل من احدي يماي النسب وتشديد الغة قايمة وعماها فالالف زائدة (قوله ثم يقبل اليد) فان يجوز عن الاستلام بها استلم بشئ فيها ثم قبله فان يجوز أشار به أو بشئ فيها ثم قبل ما أشار به ولا يسن تقبيله أي اليماني ولا وضع الجبهة عليه ولا يسن في الركنين الشاميين وهما اللذان عندهما الحجر يكسر الممثلة ولا في بقية أجزاء البيت شئ من ذلك والسبب في اختلاف الاركان في هذه الاحكام أن ركن الحجر الاسود فيه فضيلتان كون الحجر فيه وكونه على قواعد ابراهيم وفي اليماني فضيلة واحدة وهي كونه على قواعد ابراهيم وليس للشاميين شئ من الفضيلتين المذكورتين والمراد بعدم تقبيل الاركان الثلاثة ثني كونها سنة فلو قبلها أو غيرها من البيت لم يكن مكررها ولا خلاف الاولى بل هو حسن أي مباح اه أفاده م ر وفي البيت عشر مرات أقول من بناء الملائكة فآدم فشيث فابراهيم فالعالم الفقه فتصلي فقر يش فخرهم فعبده الله بن الزبير فالججاج وبنائه هو الموجود الآن (قوله ولا يسن للنساء) ومثلهن الخنثى كما في م ر (قوله ويراعى ذلك) أي الاستلام وما بعده ويندب كون ذلك ثلاثا ولا يكره تركه اه قل وهذا مكرر مع قوله سابقا وأن يستلمه في كل طرفة ولكن أعاده توطئة لقوله وفي الاوتار أكد ولوجعل اسم الإشارة راجعا لقوله وأن يقبله وما بعده لم يرد ذلك (قوله وأن يرمل الرجل) أي الذكر المحقق ولو صيدا والحكمة في استحباب الرمل أنه صلى الله عليه وسلم أراد قدوم مكة هو وأصحابه وقد وهنتهم أي أضعفتهم حتى يثرب فقال الكفار قبل قدومهم أنه يقدم عليكم غدا قوم وهنتهم الحى فلقوا منها شدة فاما قدموا جلدوا وما يلى الحجر يكسر الحاء فاطلع الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم على ما قالوه فامر أصحابه أن يرملوا الثلاثة أشواط وأن يمشوا أربعين الركنين ايرى المنبر كون جلدتهم فقال المنبر كون هؤلاء الذين زعمتم أن الحى قد وهنتهم هم هؤلاء أجلد من كذا وكذا وشرع لنا ذلك مع ذوال المدينى المذكور شكر الملائكة الجليلة وهي اعزاز الاسلام وأهله وان لم نلاحظها وقدومه هم مكة كان في عمرة القضاء في السنة السابعة من الهجرة ثم نزل القعدة منها وكان صلى الله عليه وسلم في ألفين وساق من المدينة ستين ليلة فخرها وأقام بمكة ثلاثة أيام ورجعوا ووقع الفتح في السنة التي بعدها وهي سنة ثمان من الهجرة في رمضان (قوله في الطوافات) بسكون الواو على الافصح ويجوز فتحها أخذ من قول الخلاصة

والسالم العين الثلاثي اسماء أنى * اتباع عين قائم بما شكل

أي فان لم يكن سالم العين جاز فيه الامران وعدل عن تعبيرة غيره بالاشواط اكرهه تسمية الطواف شوطا (قوله بأن يسرع) تصور للرمل ويسمى أيضا خبسا قال م ر بعد عبارة المنهاج المساوية لعبارة الشارح أي لا عدو فيه ولا وثب ومن قال انه دون الحبيب فقد غلط (قوله خطاه) جمع خطوة بضم الخاء فيهما اسم لما بين القدمين أما الخطوة بالفتح وهي نقل القدم فجمعها خطاه يكسر الخاء كركوة وركاء قال في الخلاصة * فعل وفعله فعال لهما * (قوله ويمشي في الاربع الخ) فان طاف راكبا أو محمولا سرك الدابة ورمل به الحامل ولو ترك الرمل في الثلاث لا يقضيه

وفي الركن اليماني يستلمه
ثم يقبل اليد ولا يسن للنساء
استلام ولا تقبيل الا عند
خلو المطاف بليل أو نهار
ويراعى ذلك في كل طوفة
وفي الاوتار أكد (و) أن
(يرمل الرجل في) الطوافات
(الثلاث الاول) بأن
يسرع مشيه مقادير خطاه
(ويمشي في الاربع الاخيرة)

في الاربع الباقية لان هيئتها عدم الرمل فلا تغير كالجهر لا يقضى في الاثنيتين أما لو تركه في
 بعض الثلاث الاول فانه يأتي به في باقيها اه أفاده مر (قوله على هيئته) بكسر الهاء وبالنون
 أي تأنيده أي عني منه فابطل وفي بعض النسخ هيئته بفتح الهاء وبالياء بعد الهمزة أي هيئته
 وطبيعته (قوله يعقبه سعي مطلوب) أي مشروع أعم من أن يكون فاضلا وهو الواقع عقب
 طواف الاقضية فان الافضل فعله عقبه حيث لم يقع عقب طواف القدوم أو مقصولا لكنه
 محسوب وهو الواقع عقب طواف القدوم وكل منهما يصدق عليه أنه مطلوب فلا ساجدة لزيادة
 بعضهم أو محسوب فان لم يعقبه سعي مطلوب كالطواف لمن أحرم من مكة وأراد الذهاب الى
 عرفة وكطواف الوداع فانه لا يشرع السعي عقب واحد منهما فلا يرمل فيهما وكذا الوسي بعد
 طواف القدوم لم يرمل في طواف الاقضية وان سعى بعده لان سعيه حينئذ ليس محسوبا
 اذا المحسوب ما وقع عقب طواف القدوم ولا فاضلا لانه قد قدم فعله مع كونه لا تسن اعادته (قوله
 يضطبع) باظهار الضاد كاضطر فلا يس فيه ادغام تام ولا ناقص وهو ما خوذ من الضمير يسكون
 الموحدة وهو العضد ولا يقيده الاضطباع بالتجرد بل لو لبس بعد الاضطباع بل يكره اه (قوله
 يرمل فيه) أي يشرع الرمل فيه وهو الثلاث طوافات الاول وان لم يرمل فيها بالعدل (قوله وكذا
 في السعي) أخذ ذلك من اطلاق المتن لان حذف المعهول يؤذن بالعموم قال في شرح المنهج
 وخرج بالطواف والسعي ركعتا الطواف فلا يس فيه ما الاضطباع بل يكره اه (قوله على
 الصحيح) أي قياسا على الطواف بجامع قطع مسافة أمور بتكريرها وسواء اضطبع في
 الطواف قبله أم لا ومقابل الصحيح لا يضطبع في السعي لعدم ورود اه أفاده مر (قوله وهو
 جعل) أي كدأب أهل الشطارة وقوله وسط ردائه بفتح السين على الافصح قاله مر (قوله
 وطرفيه على الايسر) أما المنكب الايمن فهو مكشوف ليس عليه شيء (قوله المقيس به السعي)
 تقدم الجامع بينهما (قوله به) أي بالطواف ويسمى طواف القدوم وطواف القادوم وطواف
 الورد وطواف الوارد وطواف التحية قاله في شرح المنهج ويسمى أيضا طواف الصدر بفتح
 الصاد والدال أي الصادر بمعنى القادم ويبدأ به قبل أكثر من منزله وخطره ولا تغير ثيابه وهو
 تحية البيت فلذا يبدئ به أما بقية المسجدة فتحية الصلاة (قوله في مكتوبة) أي أو نافلة تسن
 لها الجماعة سواء اتسع الوقت أم لا نعم ان تبين حصول جماعة أخرى مساوية لتلك في سائر صفات
 الكمال اتجه أن البداءة بالطواف حينئذ أولى لما فيه من تحصيل فضيلتين البيت والجماعة نقله
 خضر عن العباب وشرحه (قوله أو تقام لها الجماعة) أي يشرع في الإقامة لها بالعدل أو قربت
 بحيث لا يسع الزمن قبلها امرات الطواف السبع (قوله أو تكون عليه قائمة) أي مفروضة
 وان لم يعص بتأخيرها ويحتمل ان قائمة النقل كذلك فتقدم على الطواف ولو في اثنيان لان
 ما سوى القائمة يقوت والطواف لا يقوت ولا يقوت أي طواف القدوم بالجلوس في المسجد
 ونسبته ذلك بقصته انما هو بالنسبة لبعض موردها ولا بالآخر انما يقوت بالوقوف بعرفة اه
 أفاده مر ويعلم منه أن المراد اذا حاضرت أو نفست عند دخول مكة كأنها تأخير ولا يقوت
 بذلك (قوله ولو قدمت الخ) هو من جملة الصور المستثنيات معطوف على أن يجزئ الامام الخ
 أي والا ان قدمت الخ قال مر وهو مقيد كما بحث به بعضهم بما اذا أمنت حيا يطول زمنه

على هيئته للاتباع فيه ما
 رواه مسلم ويختص الرمل
 بطواف يعقبه سعي مطلوب
 (و) أن (يضطبع) في جميع
 طواف يرمل فيه ركذافي
 السعي على الصحيح وهو جعل
 وسط ردائه تحت منكبيه
 الايمن وطرفيه على الايسر
 للاتباع في الطواف المقيس
 به السعي رواه أبو داود
 ما نادى صبح وخرج بزيادتي
 الرجل المرأة والخلفي فلا
 يسن له ما الرمل ولا
 الاضطباع (و) أن (يبدأ
 كل من الرجل وغيره) (ب)
 أي بالطواف عند دخول
 المسجد للاتباع حروا
 الشبان (الا أن يجزئ الامام
 في مكتوبة) أو تقام لها
 الجماعة أو تكون عليه
 قائمة (أو يجزئ فوت
 فرض أو رتبة مؤكدة)
 فيبدأ بها بالطواف ولو
 قدمت امراته جبهة أو
 شريفة

والخشي كالآتي كافي الجموع ولو جلس بعد الطواف ثم صلى ركعتين فانت تحية المسجد لانها
 تنوت بالجلوس عداوان قصر الفصل اه (قوله لا تبرز) تفسيره لا تشرىفة أفا به أنه ليس
 المراد بها خصوص من كانت من أولاد الحسين أو الحسن (قوله لمن طاف) أي فرغ من طوافه
 (قوله ركعتا الطواف) ويجزئ عنهما غيرهما بقصده السابق في ركعتي الاسرام والافضل
 كونهما خلف المقام للاتباع ومنه يؤخذ أن فعلهما ما خلا منه أفضل منه في جوف الكعبة لان
 فضيلة الاتباع تزيد على فضيلة البيت ثم بالجرح تحت الميزاب ثم ما قرب منه الى البيت ثم في بقيته
 لانه أفضل من سائر المسجد ومنه يؤخذ أن الكعبة لو كانت مفتوحة كان فعلهما فيها أفضل
 منه في الجرح لكونه من الكعبة مع أن ذلك ظني فتقديم الكعبة عليه أولى ثم الى جوف
 الكعبة لانه أفضل الجهات ثم في بقية المسجد لانه أفضل من سائر الحرم ثم في بيت خديجة ثم في
 بقية مكة ثم بالحرم ثم حيث شاء من الامكنة فيما شاء من الزمينة ولا يفوتان الا بونه فان قلت
 كيف هذا مع أنه يغني عنهما فريضة ونافله قلت لا يضر ذلك لاحتمال انه لم يصل بعد الطواف
 أصلا أو صلى لكن في سنة الطواف ويسن لمن أخرهما ارافة دم كدم القمعة وان صلاهما في
 الحرم بعد ذلك ويصلهما الولي عن غير المميز والاجير عن مستأجره ولو لم يعضو باوله بلا كراهة
 أن يوا الى بن أساميع وبين ركعتها والافضل أن يصل عقب كل طواف ركعتين اه ملخصا
 من مربي زيادة قال السيوطي ويشترط فيهما النية قطعا ولا تنسحب عليهما نية الاسرام لانهما
 محض صلاة فافتقرتا اليها بخلاف الطواف فانه بالوقوف أشبه ولا ينم ما تابعان للطواف التابع
 للاسرام فلا تنسحب نيته على تابع التابع وهذا تعليل حسن ظريفة له نظير في العربية اه
 ونظير ذلك جازيد وعمر وأخوك فان أخوك بدل من عمر والعامل فيه ليس هو العامل في
 زيد المتبوع بل مماثل له لان البدل على نية تكرار العامل (قوله كأن يمشي في طوافه) ولو
 امرأة للاتباع ورواه مسلم ولانه أشبه بالتواضع والادب ويكره الزحف بلا عذر قاله في نرح
 المنهج ولو عم السيل حول الكعبة فطاف في زورق صح كما قاله سم (قوله الا لعذر) كرض
 واحتياج الى ظهوره يستفيق منه وطواف المعذور ومحو لا أولى منه را بكافية للمعذور من
 الدواب ويجوز ادخالها فيه مع الكراهة حيث أمن التلويث والاسرام وعملها الصبيان
 غير المميزين والمجانين ومحل الكراهة عند أمن التلويث ان لم يكن هناك حاجة والا فلا كراهة
 ويستحب الحفاء في الطواف ما لم يتأذبه وأن يقصر في المشي لتكثر خطاه رجا كثرة الاجر اه
 أفاده م ر خ لا قاله ذكره قل غنا من أن ادخال الدابة المسجد مع أمن التلويث مكروه
 سواء كان لحاجة أم لا (قوله جازيلا كراهة) هذا هو المعتمد لكنه خلاف الاولى ونه في الام
 على الكراهة بحمل على الكراهة غير الشديدة التي عبر عنها المتأخرون بخلاف الاولى قاله في
 شرح المنهج (قوله ان تعلق نفسك) أي ان كان في ضمن نفسك وهو طواف العمرة والقدم
 والافاضة وقوله والأي وان لم يتعاق نفسك كطواف نفسك أو تذكروا طواف الوداع لانه
 ليس من المناسك (قوله بين الطوافات) تقدم انه يفتح الواو واسكانها (قوله وان يقرب) أي
 الذكري طوافه من البيت تبركا ولانه يصير في الاستسلام والتقبيل ثم ان تأذي أو آذى غيره فهو
 زحمة قاله بعد أول أما لا تخي والخشي فلا يقربان بل يسن انهما حاشية المطاف بحيث لا يخطئان

لا تبرز الى الرجال آخر
 الطواف الى الليل وتبصر
 برأية مؤكدة أعم من
 نه بره بر كعتي القبر أو الوز
 (و) بين من طاف (ركعتا
 الطواف) للاتباع مع خبر
 خذوا عني مناسككم وخبر
 هل على غيرها قال لا الآن
 تطوع (وغیرها) من زيادتي
 اي وغير السنن المذكورة
 كأن يمشي في طوافه فلا
 يركب الا لعذر ولو طاف
 راكبا بلا عذر جازيلا
 كراهة وأن ينوي الطواف
 ان تعلق نفسك والا وجبت
 النية وان يوا الى بين
 الطوافات وأن يقرب من
 البيت

بالرجال الا عند خلق المطاف فيسن لهما القرب (قوله فان لم يمكنه الرمل مع القرب) أي انهو
 رجة وقوله أبعد دور مل أي لان الرمل يتعلق بنفس العبادة والقرب يتعلق بمكانه والفضيلة
 المتعلقة بنفسها أولى من المتعلقة بمكانها كالجماعة في البيت فانها أولى من الانفراد في المسجد
 وبحث الزركشي أن البعد الموجب للطواف من وراء منبر والمقام مكره وفترك الرمل أولى
 من ارتكابه اه افاده م ر وأبعد في كلام المصنف قبل ما مضى لازم أي طاف في مكان بعيد
 (قوله قرب وترك الرمل) تحرزا عن ملاصق المؤدية الى انتقاض الطهر ولو خاف مع القرب
 أيضا لم يسن فترك الرمل أولى واذا تركه بسن له ان يتحرك في مشيه ويرى انه لو أمكنه لرمل
 كما في العدو في السعي قاله في شرح المنهج (قوله وواجباته) هذا هو القسم الثاني من الترجمة
 وانما أضاف الواجبات للسعي مع ان العمرة تشترك في بعضها لان ~~أصل~~ أثرها لا يتأق الا فيه اذ
 ما يتعلق بقى وهو دافعة من الميادين والرمي مختص به بخلاف الاحرام من الميقات فانه يتأق
 في العمرة أيضا اذ لها واجبات هو التحريز عن محرمات الاحرام وبخلاف طواف الوداع فانه
 نسك مستقل ليس في ضمن حج ولا عمرة (قوله خمسة) هذا بناء على ان طواف الوداع من
 مناسك الحج والمعقد انه ليس منها بل يجب على كل من أراد فراق مكة سواء كان حلالا أو حاكما
 أو معتمرا فلو أسقطه وذكر بده التحريز عن محرمات الاحرام كان أولى وأفاد بقوله خمسة أن الخبر
 مجموع المذكورات بأن يلاحظ العطف قبل الاخبار وأما قوله وهي ما يجب فجملة معترضة
 لتفسير الواجبات (قوله من الميقات) هذا محل الواجب فالواجب كونه من الميقات أما نفس
 الاحرام فركن كحصر (قوله من دونه) أي من بعد ما الذي هو أقرب الى مكة أي من مكان دونه
 أقرب منه الى مكة وفرض المسئلة انه جاوز الميقات مریدا للنسك فان جاوزه غير مرید لذلك ثم
 أراد فاحرم لم يلزمه دم وكذا من ~~مسك~~ كفه بين مكة والميقات فان ميقاته مسكنه فلا دم عليه
 والكافر كالمسلم فيما لو جاوز الميقات مریدا للنسك ثم أسلم واحرم دونه فيلزمه الدم خلافا للمزني
 لخاطبته بالقرع ثم يستثنى ما لو مر صبي أو عبد بالميقات غير محرم مریدا للنسك ثم بلغ أو عتق
 قبل الوقوف فلا دم عليه على الصحيح لانه عند الجائزة غير اهل للارادة ومجاوزة الولي بموايه
 مرید للنسك به فيها الدم أفاده م ر بزيادة (قوله ما لم يعد اليه قبل تلبسه بفك) صادق بأن لم
 يعد أصلا أو عاد بعد تلبسه أي شرعه في عمل نسك ركنا ~~كان~~ كالوقوف أو سنة كطواف
 القدوم اما اذا عاد قبل تلبسه بما ذكر فلا دم عليه سواء نوى العود أم لا ولا ثم بالجائزة ان نوى
 العود انتهت أفاده في شرح المنهج (قوله سواء في ذلك) أي لزوم الدم للمجاوز النامي أي
 للحكم المذكور الذي هو لزوم الدم والجاهل به وليس المراد النامي للميقات والجاهل به لان
 فرض المسئلة انه جاوز عامدا لاجل الاحرام بما فوقه وقوله وغيرهما أي وهو العامد العالم
 (قوله ليالي مني) بالصرف مرعاة لمكان وعدمه مراعاة للبيعة (قوله أي معظمها) أي معظم
 كل ليلة منها بأن يزيد على النصف ولو لم يخطئة لا معظم اللياليين الاولين فقط والاصح الاستثناء
 لان الليلة الأخيرة لم تدخل حينئذ ودفع بالتنسيق المذكور وجوب استيعاب كل ليلة بالبيت
 وبالاستدراك بعد وجوب مهيت جميع الليالي الثلاثة واعتبار المعظم هنا نظير ما لو خاف
 لا يبيت بمكان لا يحتمل الا معظم الليل وانما كتفي ساعة في نصفه الثاني بزدلفة لان الشافعي

فان لم يمكنه الرمل مع القرب
 أبعد دور مل فان كان في البعد
 نساء لا يؤمن لمسهن قرب
 وترك الرمل (مواجباته)
 أي الحج (وهي ما يجب بتركه
 القديمة) خمسة (الاحرام
 من الميقات) فلو أحرم من
 دونه لزمه دم ما لم يعد اليه
 قبل تلبسه بفك سواء في
 ذلك النامي والجاهل
 وغيرهما وان لم يأتها (والميقات
 ليالي مني) أي معظمها

قال النووي في شرحه على
 مسلم ان لم تصرف مني
 كتبه بالبناء وان صرفته
 كتبه بالانف اه نقله منه
 نصر الهوري

قال الشهاب الخفاجي في

شفاء الغليل مشقوع في شاق خطأ فان فعله شق ولم يسمع منه غير الثلاثي في شيء من كتب اللغة المعروفة وقد وقع هذا التعبير في مواضع عديدة من جمع الجوامع وغيره اه نقله منه نصير

نعم ان تفرق قبل غروب شمس اليوم الثاني جاز وسقط عنه مبيت الليلة الثالثة ورمى يومها قال تعالى فمن تعجل في يومين فلاثم عليه (و) المبيت (ليلة من دافعة) ولو بحضور ساعة منها في النصف الثاني كما يحتمل في الرخصة ونقله عن نص الام وهذا مع الاستثناء الا في بالنسبة اليه من زيادتي (الا) المبيت (للاعادة)

(قوله لم يلزمه شيء) قيده الزكشي بما اذا لم يمكنه العود في الاولى والاوجب وأما الثانية فقال الامام فيها احتمال لانه غير مضطور لتلك المبيت بخلاف الاول وقد يوبىه أن ايقاع الطواف لا غير مضطور اليه اذ السنة أن يرى بعد طلوع الشمس ثم ياتي ياقى الاعمال فيقع الطواف ضحوة وعلى انه لم يلزمه

يجب تقييده بما مر عن الزكشي اه مع على أبي شعاع

نص فيه بخصوصها على ذلك اذ بقية المناسك لا يدخل وقتها بنصفه وهي كثيرة مشقة فسوخ لاجلها وأيام ليالي منى هي الايام في قوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات وأما المعلومات فهي المذكورة في سورة الحج في قوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات وهي العشر الاولى من ذي الحجة أفاده مكرر بزيادة (قوله نعم ان تفرق قبل غروب شمس الخ) أي ساريا ففعل وان انفصل من منى بعد الغروب أو عاد اشغل أو غيره كزيادة أو غابت الشمس وهو في شغل الاربعين فليس له السير بعد ذلك على معتقد من تبع الجماعة خلافا لابن حجر تبعه ابن المقرئ حيث قال ان له ذلك لان في تسكينه محل الرحيل والمتاع مشقة عليه ولا يجوز التفرق في اليوم الثاني الا بعد رميه ومبيت الليلة قبله قال مكرر فلو لم يبيت ما بلا عذر لم يسقط عنه مبيت الليلة الثالثة ولا رمي يومها وكذا لو تفرق بعد المبيت وقبل الرمي والافضل تأخير التفرق الى الثالث لاسيما للامام الاعدد كغلاء ونحوه بل قال بعضهم انه ليس له ذلك لانه متبوع فلا يترك الا بعد ذلك المناسك واذ انفر الشخص في اليوم الثاني تركه حتى اليوم الثالث أردفه الممن لم يرم ولا يترك بها وأما ما يفعله الناس من دفن أصل له اها اختصار (قوله وسقط عنه مبيت الليلة الخ) أي وان عاد الى منى ولو تغير حاجة على المعتد وغربت الشمس وهو بها كما مر أو تبرع بالمبيت لحصول الرخصة له بتفرقه الجائز فله الخروج من منى قبل الفجر من غير مبيت وبعده من غير رمي لكن من الواضح انه لا بد ان لا يكون حال تفرقه عازما على العود اليها والالم يتعنه تفرقه لانه لم يعرض به عن منى والمناسك بشرط تفرقه أن يعرض به عن المناسك كما أفاده كلامهم اه أفاده الشوبري (قوله فمن تعجل في يومين الآية) اعترض بأن التأخير لانهم فيه فلا فائدة في تقيده وأجيب بأنه انما صرح بذلك رداعلى الجاهلية فانهم كانوا فتنين فتنه تعتقد أن في التأخير انما وأخرى تعتقد أن في التمسك بدين انما أو تطييبا للقلب من تعجل حيث سوى بينه وبين من تأخر في نفي الانتم قد دل على موافقة فعل كل منهما للسنة (قوله والمبيت ليلة من دافعة) كان الاولى تقديمه على ما قبله كما في المنهج وأصله لانه الموافق للواقع وانه انما أخره للاجتماع على ذلك دونه ومن دافعة من الازدلاف وهو القرب لان الحجاج يتقربون منها الى منى أو من الازدلاف وهو الاجتماع لاجتماع الناس بها (قوله ولو بحضور ساعة) أشار به الى أن المبيت ليس بقديم بل المدار على الحصول ولو من غير مبيت بأن كان مارا وان لم يزل انما المزدلفة كالوقوف بعرفة ولو بالانوم خلافا لما يتوهم من انظر المبيت وانما لم يجب هنام معظم الليل كما في المبيت بمنى وكما لو حاف لا يبيت بمكان كما مر لان الامر بالمبيت لم يرد هنا بخلافه بمنى ويسن الاكثر هنام من التلاوة والذكر والصلاة ويبقى هنام من عرفه من جهله بالمكان وحصوله فيه لطاب آبق ونحوه فيما يظهر اه أفاده مكرر بزيادة والمراد بالساعة القطعة من الزمن لا الفلكية (قوله في النصف الثاني) فمن لم يكن به فاقبه بان لم يبيت بها أو بات لم يكن تفرقه ولم يعد اليه فاقبه لزمه دم تركه الواجب نعم ان تركه لعذر كأن خاف أو انتهى الى عرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف عن المبيت أو أفاض من عرفة الى مكة وطاف للركن فقاته المبيت لم يلزمه شيء اه أفاده في شرح المنهج (قوله الا المبيت) استثناء متصل ويعلم من تركه الاستثناء من الرمي انه واجب حتى على الرعاة وأهل السقاية ويلزم بتلك ثلاث رميات فاكثر دم لكن محل ذلك ان أمكن الرمي ولو بنبابة فان تعذر

بضم الراء جمع راع كرها
بكسر ها (وأهل السقاية)
فليس بواجب عليهم إلا أنه
صلى الله عليه وسلم رخص
لرعاة الأبل أن يتركوا
المبيت متى رزاه الترمذي
وقال حسن صحيح ورخص
النبي صلى الله عليه وسلم
للعباس أن يبيت بمكة ليلا
مضى لأجل السقاية رواه
الشيخان وقيل ليلا مضي
ليلة المزدلفة وكذا لا يجب
المبيت على من له عذر من
جهة غريم يخاف منه
أو مريض بعمه أو
غيرهما (وطواف الوداع)
نظمه مسلم لا يتقرن أحدكم
حتى يكون آخر عهده
بالبیت أي الطواف بالبیت
كما رواه أبو داود فلو خرج
بلا ووداع لزمه دم مالم يعد
قبل مسافة القصر
ويطوف (ال) طواف
الوداع (الحائض) فلا
يجب عليه إروى الشيخان
عن ابن عباس أنه قال أمر
الناس أن يكون آخر
عهدهم بالبیت إلا أنه
خفف عن المرأة الحائض
فلوطهرت

أصله بأن منع الحاج من متى كما اتفق بسبب فتنة وقعت في بعض السنين الماضية بين أمراء
الحج وأمير مكة فلا دم حينئذ إذ لا تقصير كما قاله ابن حجر (قوله بضم الراء) أي مع اثبات التنا
كقاضي وقضاة قال في الخلاصة • في نحو رام ذو طراد فعله • وقوله كرها أيضا أي
فانه جمع راع وقوله بكسر ها أي مع المذ كصاحب وصحاب قال تعالى حتى يصدر الرعاء فمع
الراء يجب اثبات التنا والقصر ومع كسر ها يجب حذف التنا والمذ وما في بعض النسخ من
حذف التنا مع الضم أو اثباتها مع الكسر غير صواب (قوله وأهل السقاية) بكسر السين
المهملة موضع بالمسجد الحرام يستقي عليه الماء ويجعل في حياض كالاسيلة المعروفة فيسبلون
ذلك للشاربين ويعدونه من أعظم المناخر في الجاهلية ويجعلون فيه قرا أو زيبا كرا ما للحاج
ويقولون هو وقد الله تعالى واعتقدوا بسبب ذلك أنهم أفضل من محمد وأصحابه فرد الله تعالى
عليهم بقوله أجهلتم سقاية الحاج الآية وكانت السقاية في صدر الإسلام مع العباس ولذلك
أرخص له في ترك المبيت وغيره من هو من أهل السقاية في معناه ولو كانت محدثة (قوله فليس
بواجب عليهم) أي الرعاء وأهل السقاية بشرط خروج الرعاء من متى قبل الغروب فان غربت
عليهم الشمس قبل مفارقتهم في أي ليلة من لياليها وجب عليهم مبيت تلك الليلة بخلاف أهل
السقاية فيسقط عنهم المبيت مطلقا والفرق أن عمالهم بالليل وعمل الرعاء بالنهار (قوله وكذا
لا يجب المبيت الخ) فالاستثنائات من يجب عليهم المبيت ثلاثة وقوله أو غيرهما كالخوف من
الاعداء (قوله وطواف الوداع) عهدهم من واجباته بناء على أنه من المناسك والمعقد أنه ليس منها
بل يجب على كل من أراد فراق مكة سواء كان حاجا أم معتمرا أم غيره ما هذا إن أراد فراقها
لمكان على مسافة قصر سواء قصد الإقامة فيه أم لا فان أراد فراقها لمكان دون ذلك نظران
قصد الإقامة فيه لزمه طواف الوداع والا كان خرج للعمر فلا (قوله لا يتقرن) بكسر الفاء
من باب ضرب وقوله آخر عهده بالرفع اسم يكون وبالبيت خبرها متعلق بمحذوف قدره
الشارح بقوله أي الطواف ويصح العكس وقوله كما رواه أي بلفظ الطواف أي رواه مع هذه
الزيادة (قوله لزمه دم) أي وإن لم يكن حاجا أو معتمرا على ما هو وكذا يلزمه الدم في ترك طوفة منه
أو بعضها بخلاف ترك حصة أو مبيت ليلة فانه يلزمه دم كما هو والفرق أن الطواف أشبه
بالصلاة في أكثر أحكامه فصار كالحصاة الواحدة فالخوف ترك بعضها بترك كالأول كذلك الرمي
والمبيت قاله ابن حجر (قوله مالم يعد قبل مسافة القصر) أي أو قبل بلوغ نحو وطنه من مكان
قصد الإقامة فيه نحو أربعة أيام إذا كان نحو الوطن دون مسافة القصر على ما هو ونعتير مسافة
القصر من مكة وإنما اعتبرت منها لأن الحرم على خلاف ما هو في نحو القمتع من اعتبارها من
الحرم لأن الطواف لأجل مفارقة البيت فاعتبرت من بلده اه أفاده الشوبري (قوله
الحائض) ويلحق به المذخور خوف ظالم أو فوت رزقة وخروج بالحائض المخيرة فإها ان
تطوف للوداع فلو لم تطف فلا دم عليها والمستحاضة غير المخيرة لا عود عليها ان نفرت في حياضها
فان نفرت في طهرها لزمها العود ومن حاضت قبل طواف الأفاضة تبقى على إحرامها وان
مضى عليها أعوام نعم لو عادت ببلدها وهي محرمة عادمة لا نفقة ولم يمكنها الوصول للبيت الحرام
كان حكمها كالحصر فتهال بذبح شاة وتصر وتبوي التحال معهما هذا ان لم تعلم الحكم حتى

وصلت بلادها فان كانت عالمة به خرجت الى محل لا يمكنها الرجوع منه الى مكة وتحملت بما امر
وتقضى متى شئت واذا ارادت القضاء قال عث تنوى الطواف فقط وقال سم تنوى
النسك والمدرك مع الاول وقد مر ذلك وبحث بعضهم انهم لو كانت شافعية تقلد الامام
ابا حنيفة فان الطهارة عنده واجبة في الطواف ليست شرطا فاذا فعلته صح مع وجوب بدنة
على نحو حائض وشاة على محدث ولو بجنابة او الامام احمد على احدي الروايتين عنه في أنها
تتجمل وتطوف بالبیت ويلزمها بدنة وتأثم بدخول المسجد حائضا ويجزيها هذا الطواف عن
القرض لما في بقائهم على الاحرام من المشقة (قوله قبل مفارقة مكة) أي بان طهرت قبل
أن تصل الى محل تقصر فيه الصلاة وعبرة الرمي نعم ان طهرت قبل مفارقة بنيان مكة لزوما
العود لتطوف بخلاف ما اذا طهرت خارج مكة ولو في الحرم ولورجعت لم حاجة به - وما طهرت
اتجه وجوب الطواف اه باختصار (قوله وكذا أفق) بضم الهمزة مع ضم الفاء وسكونها
نسبة للأفق بضم الفاء لا غير أو بفتحين نسبة لذلك أيضا على غير قياس ففي المفرد ثلاث لغات
وفي الجمع واحدة ولا يجوز أن تأتي بالفتح والمثلية نسبة للجمع وهو الاكاف والنسبة اليه لا تجوز
الا اذا شبه المفرد في وضعه كالانصار قال في الخلاصة

والواحد اذا كان سببا للجمع * ان لم يشابه واحدا بالوضع

والأفق هو الغريب الذي ليس من مكة (قوله وأراد الإقامة بمكة) أي وان أراد السفر بعده
عناني (قوله أي رمي يوم النحر) هو سبع حصيات الى جرة العقبة وقوله وأيام التشريق أي
تقديم اللحم بالشرقة أي الشمس وهو ثلاث وستون حصاة كل يوم واحد وعشرون الى الجمرات
الثلاث (قوله بما يسمى حجرا) ومنه الكذان بفتح الكاف فذال مبهمة مشددة مفتوحة وهو
البلاط والمرمر هو الرخام وهذا شرط لصحة الرمي وبني من شروطه ترتيب الجمرات في رمي أيام
التشريق بأن يرمى أولا الى الجرة التي على مسجد الخيف ثم الى الوسطى ثم الى جرة العقبة
وكونه سبع مرات فلورمي سبع حصيات مرة واحدة أو حصاتين كذلك احداها - ما بينه
والاخرى يساره لم يحسب الا واحدة سواء ترتبت في الوقوع أم وقعتا معا أم لورماهما امرتين
فوقعتا معا أو مرتين فاثنتان اعتبارا بالرمي وكذا ان وقعت الثانية قبل الاولى ولورمي
حصاة سبع مرات أو جملة الحصى كذلك أجزامع الكراهة لانه لا يبقى في الجرة لا الحصى
المردود اما المقبول فيعرفه الله تعالى ولا يمكن وضع الحصاة في الرمي لانه لا يسمى رميا ولانه
خلاف الوارد وكونه سهلا فلا يمكن الرمي بغيرها كقوس ورجل ومقلاع وقصد الرمي وهو
مجمع الحصى وضبط بثلاثة أذرع من كل جانب الاجرة العقبة فليس لها الجانب واحد وهذا
قريب من قول الشافعي رضي الله تعالى عنه الجرة بمجمع الحصى لا ما سال منه فلورمي الى غيره
كان رمي في الهواء سقط فيه لم يحسب وتحقق اصابتها بالجروان لم يقف فيه كان ترشح وخرج
منه فلو شك في اصابتها لم يحسب بجملة الشروط سبعة (قوله ولومن عقيق وبلور) هذا بالنسبة
للأجزاء لا بالنسبة للجو أو فلا يجوز الرمي بذلك حيث ترتب عليه كسر أو اضاءة مال وعبرة
الرمي نعم قال الاذري يحتمل تحريم الرمي بالياقوت ونحوه اذا كان الرمي يكسرها أو يذهب
معظم ماله بها ولا سيما النفيس منها لما فيه من اضاءة المال والسرف والظاهر أنه لو غصبه
أو سرقه ورمى به كفى كاصالة في المغصوب اه باختصار (قوله قبل استخراج حجره) أي

قبل مفارقة مكة لزوما
العود والطواف أو بعدها
فلا والنفسا - كما انض
(أو مكى) لم يفارق مكة بهد
بوجه فلا يجب عليه طواف
الوداع وكذا أفق حج وأراد
الإقامة بمكة (والرمي)
أي رمي يوم النحر وأيام
التشريق كما سيأتي (بما
يسمى حجرا ولومن عقيق
وبلور واحد قبل استخراج
حجره منه بالعلاج)

(قوله تنوى النسك) انظر
هل المراد النسك الذي
قام بالطواف فيه فتنبه
ولو في غير أشهر الحج حيث
كان هذا النسك بها وتأتي
بالطواف فقط أم لا حرم
وتدبره (قوله ففي المفرد
الحج) الاولى ففي المنسوب
ثلاث وفي المنسوب اليه
واحدة

ببخل لا يسمى ككحل
وزدنيح ودنانير ودرهم
ونحاس وحديد بعد
استخراج حجرهما منه
وسائر الجواهر المنطبعة
وذلك لأنه صلى الله عليه
وسلم رضى بالاجار وقال
بمثل هذا فارموارواه
النسائي وغيره (وسننه)
أى الحج (تلبية) بأن يقول
لبك اللهم لبك لبك
لا شريك لك لبك ان
الحمد والنعمة لك والملك
لا شريك لك ويسن الاكنار
منها والصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم عند
الفرار منها وسؤال الجنة
والاستعاذة من النار
وتسفير التلبية الى جرة
العقبة لكن لا تسن في
طواف القدوم والسعي
بعده على الجريد لان فيها
أذى كراخامة

(قوله سواء استحق الحمد)
أى سواء لوحظ ذلك أم لا
(قوله بل مثله الخ) الآن
يقال انما لم يذكرها لان
طواف الوداع بعد التحال
وأما طواف الافاضة
فداخل في المراد من جرة
العقبة كما قاله المعنى

نصفته بنار وطرق ونحوهما (قوله ككحل الخ) وكذا الواو وتبر وانحدومدر ووجص واجر
وخرف وملح فلا يجزئ الرى بذلك كما ويجزئ حجر نورة لم يطخ بخلاف ما طخ منه لأنه حينئذ
لا يسمى حجر ابل نورة اه أفاده الرى (قوله ونحاس) وكذا ارمصاص وقوله بعد استخراج حجرهما
أى النحاس والحديد وانما لم يجز الرى بهما حينئذ لاشبههما بالدرهم والدنانير (قوله وسائر
الجواهر المنطبعة) أى من ذهب وفضة مما يقبل الطبع (قوله وذلك) أى اشتراط كون الرى
بما يسمى حجرا (قوله وسننه) أى الحج وكذا العمرة بالنسبة لما يأتى فيها وسننه المصنف على
ذلك آخر الباب (قوله اللهم) أصله يا الله حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم فى آخره
فهو منادى مفرد مبنى على الضم الذى على الهاء كما هو المتبادر وتردد بعض الافاضة فى ذلك
فان لا لم لا يجوز أن يكون مبنيا على ضمة مقدرة على الميم المشددة لانها بالاعوضبة صارت آخر
والبناء كالاعراب انما يكون فى الآخر كما فى عدة أصله وعد حذف الواو وعوض عنها الهاء
والاعراب علمها فليكن البناء كذلك أفاده الهوى نقل عن الغنمى وأجاب عن ثبوت بانه قياس مع
الفارق اذا التوى فى عدة عن جرة الكلمة فتزىلها من منزل الجزع قوى بخلاف الميم فانها
عوض عن كلمة مستقلة فتزىلها من منزل الجزع بعيد (قوله لبك لبك) بتكريرها بعد اللهم مرتين
هذا هو الصواب فتكون مرات التلبية أربع فى بعض النسخ من حذف الثانية بعد اللهم
خطأ ومعنى لبك أنما تقيم على طاعتك أقامة بعد أقامة واجابه بعد اجابه أى الدعوة ابراهيم
خاملك وهو ما خوذ من لب بالمكان ابا وأب به ابا اذا أقام به ونصبه على المصدرية بفعل
محذوف واعرابه كاعراب المثنى لانه ملحق به اذ لا متردله من لفظه وحذف تونه للاضافة
واضافته لغير الكاف شاذة نحو ابى زيد ولبيه وليس منى حقيقة بل القصص منه التكنيز
كما مر (قوله ان الحمد) بكسر الهمزة على الاستئناف وهو كما قال النووى أصح وأشهر ويجوز
فتحها على التعليل أى لان الحمد اه أفاده الرى ووجه ضعف الفتح أن الاولى كون التلبية
مطلقة غير مقيدة بكون الحمد لله لاستحقاقها لذاته سواء استحق الحمد أم لا وان كان المعنى
على ذلك صححنا (قوله والنعمة) بالنصب عطفا على الحمد وخبر ان قوله لك أى كائنا لك وبالرفع
مبتدأ خبره محذوف مدلول عليه بلك أو خبره لك وخبر ان محذوف (قوله والملك) يندب أن
يسكت سكنة طيبة على كاف الملك ويبتدى بقوله لا شريك لك لئلا يتوهم نفي الملك عن الله
تعالى (قوله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم الخ) بالرفع عطف على الاكنار والجر عطف
على الضمير فى منها من غير إعادة الجار على مذهب ابن مالك حيث قال وليس عندى لازما أى
والاكنار من الصلاة الخ فيفيد استصحاب الاكنار منها أيضا (قوله عند الفراغ منها) أى بعد
فراغ كل ثلاث مرات من مرات التلبية وليس المراد فراغها كلها كما هو ظاهرا كلامه لأنه
لا يترغ منها الا بعد رعى جرة العقبة كما ذكره بعد ويسن ثلث الصلاة أيضا وأن يكون
صوتهم أخفض من صوت التلبية بحيث يتميزان (قوله الى جرة العقبة) المراد الشروع فى
التحلل بابتداء الرى أو الطواف أو الحاق (قوله وسؤال الجنة) أى بعد الصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم كما هو ظاهر منه مع المصنف وصرح به ابن حجر وأعل ذلك هو الاكمل وليس بقيد
كما قاله شيخنا عطية (قوله لكن لا تسن) أى التلبية وقوله فى طواف القدوم ليس بقيد بل مثله
طواف الافاضة والوداع ونما خص ذلك بالذكر لانه محل الخلاف الذى أشار به بقوله على

الجديد كذلك الشارح جوابا عن عبارة المنهاج المساوية لعبارة هنا فكان الاولى أن لا يقد
 بذلك فلا يجوز الى الاعتذار المذكور لكن جل من لا يسمو ورس أن لا يتكلم في أثناء تليته
 ثم يرد السلام ندبا وان كره التسليم عليه وقد يجب الكلام في أثناء العارض كانا قد نحو وأعمى
 يقع في مهاكة وان يرفع رجل صوته بما بحيث لا يضر بنفسه في دوام احرامه ويتأكد ذلك
 عند تغاير الاحوال كركوب ونزول وصعود وهبوط واختلاط رفقة وفراغ صلاة واقبال ليل
 أو نهار ووقت سهر وخرج بدوام احرامه ابتداء أو فلا يسن الرفع بل يسمع نفسه فقط وبالرجل
 المرأة والخشي فلا يسن رفع صوته - ما بان يسمع ما غيرهما بل يكره له ما رفعه ورفق بينه وبين
 أذانها ما حيث حرم فيه ذلك بطلب الاصغاء الى الاذان واشتغال كل أحد بتليته عن سماع
 تليته غيره وظاهر أن التليته كغيرها من الاذكار تكريه في مواضع التجاسة تنزيها لذكر الله تعالى
 وسن لمن رأى ما يجبه أو يكرهه أن يقول ليلى ان العيش عيش الآخرة أى ان الحياة المطلوبة
 المسخرة الهنيئة الدائمة هي حياة الدار الآخرة هذا ان كان محرما فان كان غير محرم قال الله -
 ان العيش عيش الآخرة اه ملخصا (قوله ان وقف نهارا) ليس بقيد فكان الاولى اسقاطه
 لان القائل بوجوب الجمع لا يخصصه بذلك وقوله خروج من خلاف من أوجبه وهو قول ضعيف
 عندنا حكاه في المنهاج ومذهب مالك أيضا وعليه فيجب بتركه دم بخلافه على المعتمد فان الدم سنة
 وعبرة المنهج وشرحه ولو فارقها أى عرفة قبل غروب ولم يعد اليها سن لهدم خروج من خلاف
 من أوجبه لان عاد اليها ولو لا لانه أى عباس له وهو الجمع بين الليل والنهار في الموقف اه
 (قوله أو قارن) كان الاولى أن يأخذ غايه كما صنع الرمي بأن يقول ولو قارنا لان القارن حاج
 والحاج ليس بقيد بل مثله الحلال كما مر وأما المعرف فلا يطلب منه لدخول وقت الطواف
 المفروض عليه فلا يصح منه قبل أدائه أن يتطوع بطواف قياسي على أصل النسك وقوله دخل
 مكة قبل الوقوف خرج به ما لو دخلها بعده فلا يطلب منه لما مر من دخول وقت الطواف
 المفروض عليه اه أفاده في شرح المنهج قال الزياى يؤخذ منه أنه لو دخل بعد الوقوف وقبل
 ان تصاف الليل سن له طواف القدوم لانه لم يدخل وقت طوافه وهو يؤيد ما ذكره قل هذا فلا
 وجه لرد (قوله وشدة سعي) المراد به الاسراع وقوله من قبل المبل الا خضر المبل عمود معاق
 بجدار المسجد عند بابيه على يسار الازاهب من الصفا فيسرع قبله بسنة أذرع الى أن يتوسط
 بين المبلين فيعنى على هيئته ~~وكذا~~ عند ابتداءه من الصفا فالامال ثلاثة الاول لامقابل له
 والآخرة من مقابلان وبينهما عشرون ذراعا تقرىبا وقد هدمت دار العباس الآن وبني
 موضعها رباط أى تكية للمجاورين وأعيد المبل الا خضر كما كان (قوله وهو) أى محل الشدة
 وقوله على يسار الازاهب الخ وهو المعاق بقرب باب المسجد (قوله بقدر ستة أذرع) متعلق بقبل
 (قوله الى بين المبلين) صريح المتن أن لفظ بين منصوب على الظرفية ظرف لشدة السعي وأن
 مسافة ذلك ما بين المبلين وهو صحيح اذا أريد المبلان الماصقان بجدار المسجد بعد زيادة ستة
 أذرع قبل المبل الذى من جهة الصفا كما ذكره وكلام الشارح يخالف ذلك لانه جعل لفظ بين
 مجرورا بالى وجعل المبلين هما اللذان علامة على نهاية السعي من جهة المروة والمعنى الى أن
 يتوسط بين المبلين ولا يخفى أن الحكم والمسال واحد وهو أن المبلين اللذين بينهما شدة السعي
 هما اللذان بجدار المسجد وانما يختلف الاعراب والمراد بالمبلين وما أشار اليه الشارح هو

(و جمع بعرفة بين الليل
 والنهار) لمن وقف نهارا
 خروجا من خلاف من
 أوجبه (وطواف قدوم)
 لانه تحفة البيت فكان
 كنيسة المسجد وانما يسن
 الحاج أو قارن دخول مكة
 قبل الوقوف (وشدة سعي)
 كل مرة في محله وهو من قبل
 المبل الا خضر المماق بركن
 المسجد على يسار الازاهب
 من الصفا بقدر ستة أذرع
 الى (بين المبلين) الا خضر بين
 أحدهما بركن المسجد
 والآخرة متصل بدار
 العباس رضى الله عنه
 وذلك لاتباع رواه مسلم

(قوله والحاج ليس بقيد)
 وانما قيد به لاجل قوله
 قبل الوقوف فالمراد من
 الحصر انما هو الظرف
 كما لا يخفى

الذي صرح به في شرح المنهج حيث قال فيه سدو حتى يتوسط بين الميادين الأخضرين اللذين
أحدهما بركن المحجور والآخر متصل بجدار العباس رضى الله تعالى عنه فمعنى حتى ينتهي
إلى المروة فإذا عاد منها إلى الصفا مشى في محل مشيه وسعى في محل سعيه أو لا (قوله أن يرقى)
يفتح القاف مضارع رقى بكسر هاء ومصدره رقا بضم الراء وكسر القاف والياء المشددة بمعنى
الصمود أما رقى يرقى بفتح القاف في الماضي وكسرها في المضارع فهو من رقا بمعنى الاعادة
وأما رقا بالهـ حمزة فمما قطع يقال رقا الدمع قطعه والذي يسكن له الرقى هو الذكرا أما الاتي
والخثي فلا يسكن له ما ذلك إلا أن خلا المحل عن الرجال غير المحارم كما ذكره في المنهج وشرحه
(قوله والمروة) بحسب ما كان والافلايس فيها إلا أن ما يرقى عليه الامسطبة فيسن رقا فإله
الزيادي (قوله والواجب على من لم يرق الخ) إنما كان ذلك واجبا لاجل أن يصدق عليه أنه
قطع المسافة التي بين الصفا والمروة يقينا قال قل وهذا كان قبل ستمجرة كبر من المروة
بالارض وأما الآن فلا حاجة إليه لأنه ستم من كل منهما مجرة كبر نحو ثلاث درجات من الصفا
ودرجة كبيرة من المروة أي فإذا لم يصدق عقبه ولا رؤس أصابعه بذلك لم يفقه شي من المسافة
التي بين الصفا والمروة لأنه راق على الدرج الذي استمر ولكن يسكن له أن يرقى على المسطبة كما
صرح عن الزيادي (قوله أن يصدق) بضم أوله من الرابعي وقوله عقبه أي أن كان ماشيا أو حافرا
دابقه أن كان راكبا وكذا قوله رؤس أصابع رجليه وقوله وبينه أي ويسكن له أن وإلى بين
السعي والطواف (قوله ولا يشترط فيه) وكذا في بقية أعمال الحج ما عدا الطواف فإذا سعى غير
متطهر ولو حائضا أو غير مستترح ويحوز فعله راكبا أو يكره للساعي أن يقف في سعيه لحديث
أوغیره قاله في شرح المنهج (قوله وشدة السعي) أي العدو في بطن وادي محسر بضم الميم وفتح
المهملة وكسر السين المشددة وبراء موضع فاصل بين حزدقة ومضى ويقال له وادي النار لما
يقال إن رجلا صاد فيه صيد فافتزلت عليه نار فاحرقته وقد رذات الوادي خمسة مائة ذراع وخمسة
وأربعون ذراعا ويسكن لمن صر به أن يقول ما قاله عمر رضى الله عنه وهو

البت تعدد وقلقا وضيقها • معترضا في بطنها جنيها • مخالفا لدين النصارى دينها

ومعناه إن نأقني تعدد والبت مسرعة في طاعتك فلقا وضيقها والوضين جبل كالحزام من كثرة
السير والاقبال التام والاجتهاد البالغ في طاعة الله والمراد صاحب الناقة (قوله محسر) بفتح
الميم والسين وأما بفتح أوله أي تعب وهذا بناء على أنه دخل الحرم والمرجح أنه لم يدخله بل تعب
قبل دخوله لأنهم أصابهم العذاب قبيله قرب عرفة (قوله وشدة السعي) أي المار قال فيه للعهد
وكذا في قوله الرقى أي المفهوم من قوله وأن يرقى ولو نكرهما لا وهما أن المراد سعى ورقي غير
المارين وليس كذلك (قوله خاصان بالرجل) أما المرأة والخثي فلا يندب لهما شدة السعي ولو
بخلوه وليل ولا الرقى إلا أن خلا المحل عن الرجال غير المحارم فيما يظهر كأنه عليه وعلى الخثي
الاستوى قاله في شرح المنهج (قوله والافصال) عطف على تلبية والنصر يح بالسنون فيها
وفي الخطب للتوكيد والافتراض كلامه في المسنونات (قوله يوم السابع الخ) ويسمى ذلك يوم
الزينة لتزيينهم فيه هو اذ جهنم ويسمى التاسع يوم عرفة والعاشر يوم النصر والحادي عشر يوم
القرلاستقرارهم فيه يعني والثاني عشر يوم النفر الاول والثالث عشر يوم النفر الثاني وقوله
من ذي الحجة بكسر الحاء أفصح من فقها أفاده في شرح المنهج (قوله بمكة) أي على المنبر عند

ويسكن أن يرقى على الصفا
والمسرة قدر فامة
والواجب على من لم يرق
أن يصدق عقبه باصل
فأذهب منه ويصدق رؤس
أصابع رجليه بما يذهب
إليه من الصفا والمروة
ويسكن أن يوالى بين مرات
السعي وبينه وبين الطواف
ولا يشترط فيه الطهارة
وستر المروة (و) شدة السعي
(في بطن) وادي محسر
للاقباع رواه مسلم وهو
محسر الآن فيل أصحاب
القبيل محسر فيه أي أعيا
وشدة السعي فيما ذكر
والرقى خاصان بالرجل
(والافصال) المسنونة في
الحج (والخطب المسنونة)
فيه (وهي أربع) أسدها
(يوم السابع) من ذي
الحجة (بمكة و) الثانية (يوم
عرفة بغيره) الثالثة
(يوم النحر) بمعنى

البيت فان لم يدخل الحاج مكة خطب في غيره واوقفته بها بالنسبة ان كان محرما والا فبالتكبير
وايكن السنة ان يكون محرما والذي بخطب هو الامام ان خرج مع الحجج او فائتبه كائمه
الحاج ان يخرج معهم ويامرهم في تلك الخطبة بالغد والى منى يوم الثامن المسمى يوم التروية
لانهم يتروون فيه الماء اى ياخذونه معهم ويعلمهم فيها المناسك فان كان فقيها قال هل من
سائل يتروى أفاده الرمي (قوله عني) بكسر الميم يصرف مراعاة للمكان ولا يصرف مراعاة
للمعجمة ويذكروا الاغاب وقد يؤثرت تخفيف نون الشهر من تشديد هاء سميت بذلك لكثرته
ما عني اى يراق فيه من دماء الهدى والضحى وقيل لان آدم لما أراد مفارقة جبريل قال له عني
قال أغنى الجنة وقيل لانه تقدير الشاكر فيه امن منى الله الشئ قدره وهى على فرسخ من مكة اه
أفاده الرمي بزيادة (قوله بعد صلاة الظهر) اى أو الجمعة ان كان خروجهم يومها ولا تسكنى عنها
خطبة الجمعة لان السنة فيها التأخير عن الصلاة كما تقرر ولان القصد منها التعليم لا الوعظ
والتخويف فلم تشارك خطبة الجمعة بخلاف خطبة الكسوف اه رمي (قوله بخر) بفتح
فكسر أو بفتح أو كسرف يكون قاله الشوبرى في حواشى المنهج (قوله وهى خطبتان) اى
يخطب ما فى مسجد ابراهيم بين اهلهم فى أولاهم ما أمامهم من المناسك ويجوزهم على اكثر
الدعاء والتليل فى الموقف ويخففها ويجاس بعد فراغها بقدر سورة الاخلاص ثم يقوم الى
الثانية وياخذ المؤذن فى الاذان ويخففها بحيث يفرغ منها بعد فراغ المؤذن من الاذان اه
شرح المنهج (قوله فقبلها) اى الصلاة وبعد الزوال اه خضر (قوله نعم ان كان) هذا
استدراك على قوله الا الاى بخره فقبلها اه خضر (قوله حيث وجبت) اى الجمعة بان أقاموا
اقامة تقطع السفر وكان هناك أبنية وأربعون مستوطنون فيها وان حرم البناء ثم لتعلق حق
المبيت (قوله وان يخلق الرجل) المراد به ما قابل الاثني الشامل للصبي فلو عبر بالذكر كفى
المنهج لكان أولى والحق استئصال الشعر بالموسى ولو ابيض الرأس وان كره والتقصير اخذه
ولو من أطرافه بقص أو غيره فهو أعسم من القص الذى هو أخذه بخصوص القص أى
المقراض المعروف قال الرملى والأولى كون التقصير قدرا غلة من جميع الرأس ويكنى فى
الحلق مسماه ولا يشترط الامعان فى الاستئصال بل يرجع فى ذلك الى اعتبار عدم رؤية الشعر
لذى النظر عند قربه من الرأس اباختصار (قوله من امرأة) اى أثنى ولو صغيرة خلافا لما
استثنى الصغيرة التى لم تنه الى زمن يتلف فيه شعرها ~~بكره~~ الحلق أو نحوه من احراق
او ازالة بنورة او تنف للمرأة والخنى لانه مأملة ومن ثم لو نذر احداهم لم ينقض بخلاف
التقصير ويستثنى من الكراهة ما لو منع السيد لامة منه فيهرم وكذا ان لم يمنع ولم ياذن ان
لزم منه فوات تمنع أو نقص قيمة ومثلها الحرة المزوجة ان منعها الزوج وكان فيه فوات
استمتاع وما لو ساق رأس الصغير يوم سابع ولادته لانتقص بدق برنته ذهب اليه ذهب وما لو كان
برأسها أذى كحب ونحوه لا يـ ~~من~~ معالجته الا بالحلق وما لو حلق رأسها الخنى كونها امرأة
خوفا على نفسها من الزنا ونحو ذلك ولهذا يباح لها لباس الرجل فى هذه الحالة بل يجب
ومثلها الخنى فى بعض ذلك فالحلق اه ما تعزبه أحكام أربعة اه ملخصا من الرملى (قوله
فالحلق للرجل أفضل) يستثنى من ذلك ما لو اعقر قبل الحلق فى وقت لاحق فيه جاء يوم النحر ولم
يسود رأسه من الشعر فالتقصير له أفضل وما لو نذر الحلق فى حج او عمرة فبعتين ولم يجزه غيره

(و) الرابعة (يوم النحر
الاول عني كلها فرادى
وبعد الصلاة) اى صلاة
الظهر (الا الاى بخره فقبلها
وهى خطبتان) نعم ان كان
اليوم يوم جمعة خطب بعد
صلاتها حيث وجبت
(وأن يحلق الرجل
ويقتصر غيره) من امرأة
وخنى وذكر حكمه من
زيادة فالحلق للرجل
أفضل من التقصير للغير
الصحيحين اللهم ارحم
المؤمنين قالوا يا رسول الله
والمؤمنين

(قوله ولم يجزه غيره) هذه
عبارة أصل الروضة قال
فى المهمات والتجبه عدم
الجواز فقط لانه اذا نذر
صفة فى واجب لم يقدح فى
واجب الاعتماد بالواجب
كالنذر الحج ماشيا وقلنا
بوجوب المشى فركب
انتمى ويمكن أن يقال
المتنم هناك الموصوف
وهنا الصفة فتأمل اه سم
ويمكن حل ما هنا على كلام
الاسنوى نذره لا يفتى
ما فى قول سم ويمكن الخ

(و) أن (يعلمهم) أي الخطيب (في كل خطبة طابن أيديهم من المناسك) إلى الخطبة التي تليها ويعلمهم في الرابعة جواز النذر وتوديعهم (والوقوف بالمشعر الحرام) وهو جبل في آخر المزدلفة يقال له قزح فيذكرون الله في وقوفهم ويدعون إلى الاستقامات قبلين القبلة للاتباع رواه مسلم (والحديث يعني ليلة عرفة وأخر ليلة من ليالي منى)

(قوله ولو استأصل الخ) أي في صورة النذر (قوله عند خروجهم لعرفة) من المعلوم أن كلامه في الرابعة فليس ما ذكره المحشي ظاهر كلامه بل يجوز حمل كلام الشارح على طواف الوداع الذي بعد فراغهم من نسكهم ويكون قوله وتوديعهم مع طواف على جواز أو على النذر ويفسر الجواز بما قبل الامتناع فيصاف بالوجوب ولا مانع أيضا أن يتم كلام الشارح تعاليمهم التوديع بان يقول لهم جمعني الله وإياكم الخ وعبارة من محررة عن هذه العبارة كما يعلم من الوقوف عليها ما سبق

لأنه في حقه قربة بخلاف المرأة والخشي ثم الناذر قد يطلقه كعلي الحلق أو أن أحلق فيكفيه ثلاث شعرات وقد يصريح بالاستيعاب فيلزمه حلق الجميع ومثله ما لو قال لله على حلق رأسي لأن هذه الصيغة مع ملاحظة العرف تشبه العموم ولو نذر حلق بعض الرأس لم يشع ذلك كراهة القزح وقرئ بين التزام القزح قصد أو التزام ما يصدق به صك ما صر ولو نذر حلق رأسه لم يلزمه حلق الرأس في الحلق لم يكره لانتفاء القزح ولو استأصل الرأس بما لا يسمى حلقا حصل به التحلل وإن اشترطه دم أفاده الرمي (قوله قال في الثالثة) أي باجتهاد أو بوحى في تلك اللحظة بدل تركه في الأولى والذي في شرح المنهج والرمي والمجلى قال في الرابعة فما هنا سبق قلم (قوله إلى الخطبة التي تليها) أشار به إلى تقييد إطلاق المتن وهو ما صرح به الرافعي وغيره قبل وهو لا كل لأن المسائل العلمية كلما قلت حفظت وضبطت هذا والأوجه ما اقتضاه إطلاق المتن وهو لا بكل الترخي في أذهانهم باعادتها في الخطاب الآتية ولأن كثيرا منهم لم يحضر فيها بعد هالكثرة أشغالهم أه شوبرى وهو في الرمي (قوله جواز النذر) أي في اليوم الثاني من أيام التشريق (قوله وتوديعهم) عبارة عن خروجهم وتوديعهم أي بان يقول جمعني الله وإياكم في قابل في عافية وكان الصواب للشارح أن يعبر بذلك لأن ظاهر عبارته أن المراد انيائهم بمطواف الوداع عند خروجهم لعرفة وليس كذلك الآن يقال معنى توديعهم أنه يعلمهم كيفية ما يودع بعضهم بعضا بان يقول جمعني الله وإياكم الخ نعم ذكر الرمي أنه ينسب للمفتعين والمكيين قبل خروجهم وبعد إحرامهم طواف الوداع فيأمرهم به في الخطبة الأولى لا الرابعة وعبارته وبأمر فيه المقتضين والمكيين بطواف الوداع قبل خروجهم وبعد إحرامهم بخلاف المفرد والقارن الاتقيمين لا يؤمران بطواف الوداع لأنهم لم يتحللوا من مناسكهما وليست مكة محل إقامة أحدهما باختصاصه لادى لأنهما لا يتحللان إلا بعد الوقوف بعرفة وفراغ الأعمال وليست مكة محل إقامة أحدهما حتى يطوفا طواف الوداع عند خروجهم لعرفة بل لا يطوفان لذلك إلا بعد منازلةتهما بالبالسكية وإرادة رجوعهما إلى بلدتهما أو لا يصح حمل الشارح على ما قاله الرمي لأن الطواف المسمى منون الذي ذكره قد فات وقته بالنسبة للمفتعين والمكيين لأنه قبل خروجهم للوقوف وبعد إحرامهم بالحج فلا فائدة في ذكر الخطيب له بعد فعل ما قاله الشارح سبق قلم أو أنه قبل نظره من الخطبة الأولى إلى الرابعة وعليه فالمراد بالجواز ما قبل الامتناع فيصدق بالنسبة (قوله بالمشعر) بفتح الميم في الأشهر وحكى كثيرها حتى مشعر المنافيه من الشعائر أي معالم الدين وسرما الحرمه الصيد وغيره فيه لأنه من الحرم ووقوفهم به أفضل من وقوفهم بغيره من مزدلفة ومن مروهم به بلا وقوف ومن لم يتمكن من صعود الجبل وقف بجنبه ولو فاتت هذه السنة لم يجبر بدم (قوله قزح) بضم القاف وفتح الزاي آخره حاء مهملة ممنوع عن الصرف للعامة والعدل كعمو (قوله ويدعون) أي ويذكرون أيضا كما أن يقول الله أكبر ثلاثا لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد ومن جملة الدعاء اللهم كما وفقته نافية وأرقتنا أيام فوفقتنا لذكر كما هديتنا واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك وقولك الحق فاذا أفضت من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام إلى قوله واستغفروا الله أن الله غفور رحيم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار أفاده الرمي (قوله إلى الاسفار) بكسر الهمزة أي الاضامة (قوله للاتباع) أي ولأنها أشرف الجهات (قوله ليلة عرفة) أي ليلة الذهاب إلى عرفة وهي ليلة

الناصح خلاف ما عليه العمل الآن فانهم يثبتون بعرفة قبل الرمي ومن البدع القبيحة ما اعتاده بعض الناس في هذه الليلة من ايقاد الشموع وغيرها وهو مشتغل على منكرات اه وسن ان يقصدوا عرفة اذا اشرقت الشمس على ثبير جبل كبير بمزدلفة على عين الذاهب الى عرفة ما رين من طريق ضب وهو جبل مطل على منى وان يقبوا بقرب عرفة بمنزلة الى الزوال ثم يذهب بهم الى مسجد ابراهيم صلى الله عليه وسلم فيخطب بهم فيه خطبتين كما مر ثم يجمع بهم العصرين تقديم الجمع للسفر لالتسك خلافا لابي حنيفة ويقصرهما أيضا للمسافر بخلاف المكي وأن يقبوا بعرفة الى الغروب وأن يكثروا الذكر والدعاء اليه ثم بعده يقصدوا مزدلفة ويحجوا الى المغرب والعشاء ثم ان خاف فوت وقت الاختيار للعشاء يجمع بهم في الطريق والجمع للسنن لالتسك كما مر نظيره ويذهبون بكينة ووقارن وجد فرجة أسرع أفاده في المنهج والشرح (قوله بأن لا ينثر) أي النذر الاول وهذا تصوير للسنة فهي ترك النذر وأما المبيت آخر ليلة من ايام منى لم ينثر النذر الاول فهو واجب فلا يحسن عدمه من السنن لكن لما كان متسببا عن ترك النذر أطلقه وأراد سببه واعلم انه اختصت منى بخمس فضائل رفع ما يقبل من الحجارة وكف الحداثة عن اللحم المنشور والذباب عن الخل وقله البعوض فيها واتساعها للجمع كاتساع الفرج للولد (قوله اذا انثر) أي النذر الاول أو الثاني وقوله المحصب يضم الميم وفتح المهماتين وتشديد الثانية وآخره موحدة يسمى الابطح والبطح هو خيف بني كنانة وهو اسم مكان متسع بين مكة ومنى وأقرب الى منى وحده ما بين الجبلين الى المقبرة أه قل (قوله ثم يأتي مكة) أي به مطلق الفجر (قوله فاذا فرغ من طواف الوداع) أي عند ارادة الخروج من مكة لما مر من أنه يكون بعد فراغ التسك عند ارادة مفارقتها (قوله عند الملتزم) يضم الميم وفتح لزاى سمي بذلك لانهم يلتزمون به بعد دورهم عند الدعاء ولذا يسمى أيضا بالادعى وبالمنعوذ بفتح واو واجام آخره أي محل التعمد من النار فينصق صدره ويطمئنه بالبيت وبسط يديه اليمنى عليه الى جهة الباب واليسرى الى الركن الذي فيه الحجر الاسود فان تعذر الوقوف بالملتزم حصل أمل السنة بالوقوف في غيره من الكعبة بالكيفية المذكورة (قوله بين الركن والباب) أي ركن الحجر الاسود وباب الكعبة وهو من مواضع الاستجابة اه خضر (قوله وشرب من ماء زمزم) لانهم اباركة طعام طعم وشفاة لهم ويسن أن يشربه بالطلوبه في الدنيا والاخرة بل والمطلوب غيره كما قاله بعضهم وأن يستقبل القبلة عند شربه وأن يتضاع منه وأن يقول عند شربه اللهم انه قد بلغني عن نبيك محمد صلى الله عليه وسلم انه قال ماء زمزم لما شربه وأنا أشربه كذا وكذا ويذكر ما يريد به من الدنيا والآخرة فافعل ثم يسمي الله تعالى ويشرب ويتنفس ثلاثا وكان ابن عباس اذا شربه يقول اللهم اني أسألك علما نافعا ورزقا واسعا وشفاء من كل داء وقد شربه جماعة من العلماء في الواطيل بهم ويسن الدخول الى البئر والنظر فيه أو أن يتزعج منها بالدلو الذي عليه أو يشرب وأن ينضح منه على رأسه ووجهه وأن يتزود من مائه أو يستحب منه ما أمكنه الاتباع وما قبل من انه يتغير في طريقه فلا أصل له وأن يشربه من نبيذ سقاية العباس ما لم يسكروا أن يحسبتم القرآن بمكة أفاده الرمي ببعض زيادة (قوله ثم انصرف) عبارة الرمي وأن ينصرف تلقاء وجهه مستدبرا للبيت ويكثر الالتفات الى أن يغيب عنه كالمهزن المتأسف على فراقه اه ويعلم منه انه لا يشي القهقري كما يفعله

ان لا ينصرف في اليوم الثاني
ويسن اذا انصرف ان يأتي
المحصب فينزل به ويصلي
فيه الظهر والعصر والمغرب
والعشاء ويبيت به ثم يأتي
مكة فاذا فرغ من طواف
الوداع وقف عند الملتزم
بين الركن والباب ودعا
وشرب من ماء زمزم ثم
انصرف

غالب العوام فتلك الهيئة مكروهة عندنا وان طالبت عند الحنفية (قوله والذكر) عطف على
تلبية وفي قوله المسنون أنه معلوم من العطف (قوله أبصر) أي ولو بقوة يشعل الأعمى ومن
في ظلة سواء الحلال والحرم ومحل ابصاره الآن باب المسجد والمحل المشهور بالمدعى كان محل
ابصاره قبل وجود الأبنية والتشريف العلوي لما كان لا يلزم من جعله عاليًا في عما أن يعظم
ويجبل قبل وتعظيمه ولا يلزم من أن يعظم أي في نفسه أن يفضل على غيره من بقية البيوت
قبل وتكريم أي تفضيل ولا يلزم من أن يفضل على غيره أن يهاب قبل ومهابة والتعظيم
التجليل والتكريم التفضيل والمهابة التوقير والبر الاحسان الواسع (قوله وعظمه) هذه
اللفظة لم ترد بل الوارد وكثره بدلها (قوله أنت السلام) أي ذو السلام فصيح الاخبار أي
السلامة من النقائص في الذات وقوله ومنك السلام أي السلامة من الآفات وكذا ما بعد
والثاني والثالث بمعنى واحد (قوله وفي أول طوافه) وكذا في كل طوفة كما في المجموع لكن
الاولى أكد اه رمي (قوله باسم الله) أي أطوف لأن كل فاعل يبدأ في فعله باسم الله
يضم في نفسه لفظ ما جعلت التسمية مبدأ له (قوله إيمانًا بك) هو وما بعده مفعول لأجله
لفعل محذوف والتقدير أفعله إيمانًا أي تصديقا بك وبكل ما جاء من عندك فالمراد بالكتاب
الجنس وهو من عطف المزموم الذي يلزم من الإيمان بالكتاب الإيمان بالله تعالى لأنه جاء به ويحتمل
أن إيمانًا وما بعده منصوب على الحال أي مؤمنًا ومصدقًا بالخ (قوله ووفاه به ذلك) أي أدائه
والمراد به الشاق الذي أخذ الله تعالى علينا ونحن في عالم الذر بامتثال أمره واجتناب نهيه
اللازم للأقرار برؤيته قال بعض العلماء لما خلق الله آدم استخرج ذريته من صلبه وقال
أستبرئكم قالوا بلى فأمر أن يثبت ذلك ويدرج في الحجر الأسود أه أفاده الرمي (قوله قبالة)
بضم القاف وقوله البيت على حذف مضاف أي باب البيت أي في الجهة التي تقابله كما قاله
ولأنه تقدم ما يقول إذا أبصر البيت وفي بعض النسخ الباب وهي ظاهرة موافقة لما في المنهاج
وان كان الذي في المنهاج البيت (قوله وهذا مقام الخ) ويشير عند قوله هذا بقلبه ولفظه لا يده
إلى مقام إبراهيم صلى الله عليه وسلم كما في الأنوار خلافا لابن الصلاح حيث ذهب إلى أنه يعني
نفسه ويقول عند الانتهاء إلى الركن العراقي اللهم اني أعوذ بك من الشك والشرك والنفاق
والشقاق وسوء الأخلاق وسوء المنظر في الأهل والمال والولد وعند الانتهاء إلى تحت الميزاب
اللهم أظني في ظلك يوم لا ظل الا ظلك واسقني بكأس محمد صلى الله عليه وسلم مشربا هنيئا
لا أظلم بعده أبدا إذا الجلال والكرام وبين الركن الشامي والإيماني اللهم اجعله حماما برورا
وذئبا مغفورا وسعياما مشكورا وعلاما مقبولا ونجاة لمن تبتور يا عزيز يا غفور أي واجعل
ذني ذئبا مغفورا وصكك الباقى والمناسب للمعقر أن يقول عمرة - ضرورة ويحتمل استصحاب
التعبير بالخج مراعاة للخبر ويقصد المعنى اللغوي وهو القصد ومحل الدعاء به إذا كان في ضمن
عمرة أو عمرة والافيد دعاء أحب أهمروا الظاهر أن الإشارة باليد ونحوها إلى المقام خلاف الأولى
كما قالوه في الإشارة إلى الجنائز لا مكروهة ومقام إبراهيم هو الحجر الذي كان يقوم عليه عند بناء
البيت كما مر وفيه أثر قدميه وهو موجود إلى الآن وكان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي
بكر وعمر رضي الله عنهم في الرضخ الذي هو فيه الآن وجاء سبيل في زمن خلافة عمر فاحتله

(والذكر المسنون)
بأن يقول إذا أبصر البيت
اللهم زد هذا البيت تشريفا
وتعظيما وتكراما ومهابة
وزد من شرفه وعظمه ممن
حج به أو أعتمره تشريفا
وتكراما وتعظيما وبرأ
اللهم أنت السلام ومنك
السلام فحينئذ يابا السلام
وفي أول طوافه باسم الله
والله أكبر اللهم إيمانًا بك
وتصديقا بكتابتك ووفاء
به ذلك واتباعا لسنة نبيك
محمد صلى الله عليه وسلم
وأن يقول قبالة البيت
اللهم البيت بيتك والحرم
سرك والامن أمانك وهذا
مقام العائذ بك من النار

(قوله وان كان الذي في المنهاج
الخ) الذي في المنهاج الباب
كذلك

وبين اليمينين بنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وفي الرمل اللهم اجعل له هجاء مجرورا وذنباً مغفوراً وسعيه مشكوراً واذرق على الصفا والمروة قال الله أكبر الله أكبر ٥٣٩ وقه الحمد الله أكبر على ما هدانا

والحمد لله على ما أولانا لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ثم يدعو بمشاهديننا ودينار يعبد الله كرم والدعاء فاذنا ونالنا وفي سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم (وغیرها) من زیادتى أى وغیر السنن المذكورة كأن يكون غسل دخول مكة بنى طوى لمن مر بها وان يلبس الرجل رداء وأزارا أبيضين جديدين والافسولين وتطيب البدن قبل الاحرام ولو للنساء ولا تضر استدامته بعد الاحرام ولا اتقاله بعرق * (تنبیه) * سنن العمرة سنن الحج الا الخطب وسائر ما يتعلق بعرفة ومزدلفة ومنى

• (باب محرمات الاحرام) •

(قوله استعمل الطيب) أى وان لم يدركه الطرف حيث ظهر له ريح وحكى عن بعض المتأخرين اجراء خلاف النجاسة فيه لكن منعه الامام فتدبر (قوله وثالثها ازالة شعر الوجه) له دهن (قوله ازالة شعر أو ظفر) لكن لو كشط

حتى وجد بياض فل مكة فأتى به فربط الى أستار الكعبة حتى قدم عمر رضى الله عنه فاستنبت في أمره الى أن تحقق موضعه الاول فأعاد اليه وبخى - وله فاستقر فيه الى الآن (قوله وبين اليمينين) أى الركن الذى فيه الحجر الاسود والركن اليماني في كلامه تغليب (قوله بنا آتنا في الدنيا حسنة) قيل هى المرأة الصالحة الحسنة وقيل العلم وقيل هو العبادات وقيل العافية وقيل المال وفي الآخرة حسنة قيل هى الجنة وقيل العفو وقيل الحور العين أفاده مر (قوله اللهم اجعله) أى ما أضافه من العمل بحجاء مجرورا أى لا يخطأ طمعه - يمة أخو زمن البر وهو الطاعة وقيل متقبلا وذنباً مغفوراً أى اجعل ذنبي ذنباً مغفوراً وكذا ما بعده والسعى هو العمل وسعى الرجل أى أعماله واحدهم ما ينافى المشكور المتقبل أى واجعله سعي سعيها مشكوراً أى علامة متقبلاً كواحد ما حبه ثوابه أفاده مر (قوله واذرق) بكسر القاف على الصفا والمروة تقدم أنه ليس فيها الآن الاستطابة فيسرقها (قوله الله أكبر) أى أعظم من كل شيء وأن ينسب اليه ما لا يليق بجلاله على ما هدانا أى دلالة موصلة وقوله على ما أولانا أى أعطانا من نعمه التى لا تحصى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها وقوله الملك قدم المعمول فيه وفيما بعده لأفاده الحصر أى له ملك السموات والارض وله الحمد على كل حال لا غير وقوله وهو على كل شيء قدير أى قادر قدرة نامة والقدرة صفة لازمة تؤثر في الممكنات عند فعلتها أى تكون سبباً في التأثير اذا ما أثر هو الذات بواسطتها (قوله رب اغفر) أى ذنوبنا وارحمنا أى احسن اليانا وقوله عما تعلم أى من الذنوب وهو لازم لقوله اغفر والاعز العزيز أى الغالب على غيره غلبة نامة والا كرم شديد الكرم وهو اعطاء ما ينبغي ان ينبغي لا لرياء ولا غيره (قوله بنى طوى) بتثنية الطاء والفتح أشهر وطوى من الطى وهو البناء لانه اسم بئر طوية أى بنية بالحجارة في ذلك الوادى فنسب اليها وهو بالصرف نظر المكان وعدمه للعلمية والتأنيث نظر المبتدعة لالاعدل عن طاولما فيه من التكلف مع امكان غيره وأيضاً الوادى اعتبر ذلك لم يتصرف أبداً مع أنه يجوز ذلك كما مر (قوله لمن مر بها) فان لم يمر بها من طهره من مثل مسافتها عنه (قوله وان يلبس الرجل) أى بعد احرامه كما صرح به أبو شجاع بقوله ويتجرد الرجل عند الاحرام عن الخيط ويلبس ازاراً ورداء أبيضين وقوله والاى وان لم يجد جديدين (قوله وتطيب البدن) أى ولو بطيب لجرم يحس وخرج بالبدن الثوب فقطيبه مباح لامسسون وقوله ولو للنساء أى يسن انهن التطيب بعد الطهر ويسن التطيب أيضاً لهن الله تعالى قبل ان يطوف بالبيت لان الاول حل به - كل شيء الا النساء (قوله ولا تضر استدامته) أى في بدن أو ثوب وخرج باستدامته ما لو أخذ الطيب من بدنه أو ثوبه ثم رده اليه أو نزعه ثوبه فان كان بحيث لو أتى عليه ما ظهرت رائحته امتنع لبسه والا فلا (قوله وسائر ما يتعلق بعرفة) أى من السنن المتقدمة • (باب محرمات الاحرام) •

ذكر منها تسعة عشر أو عشرين وفيها تداخل وكما ترجع اسبعة ذكرها في المنهج أحدها ما يرجع للباس وهو لبس الرجل بحيطا وستر رأسه وستر المرأة وجهها وإسماها فتأزوا ناهما استعمال الطيب وثالثها ازالة شعر الوجه والرأس ورابعها ازالة شعر أو ظفر وخامسها الوطء ومقدماته وسادسها التعرض للنبات وسابعها التعرض للصبيدهى على ثلاثة أقسام ما يحرم

الجلد فزال الشعر أو الظفر لانه تابع فله - في شرح أبي شجاع وسياق في الحاشية فراجع

على الرجل فقط كـ تر بعض رأسه وما يحرم على المرأة فقط كـ تر بعض وجهها وما يحرم
عليها وما هو ما عد ذلك وكلاهما من الصغائر لا تقتل الصيد والجماع المفسد فانهم مامن البكائر كما
ذكره ابن حجر في حاشية الايضاح كتاب في المناسك للنووي والمراد بالاحرام الدخول في الحج
بالنية أو نفس النية (قوله أي المحرمات بسببه) أشار إلى أنه من إضافة المـ بسبب (قوله
هي وطء) فيصير بالاجماع على المحرم امام طائفة أو بجمع أو بعمرة أو بهما ولو لم يهية في قبل أو ببر
بذكر متصل أو بقطوعه ولو من جمعة أو بقتل الحشفة من فاقدها ولو مع اف خرقه على ذكره
حتى يحرم على المرأة الحلال تمكين المحرم منه ويحرم على الحلال أيضا حال احرام المرأة حال يرد
به تحليلها بشرطه الا في امهر (قوله فلا رقت) يدلنا رقت وفسوق على الفتح ورفعها مما
قرأه ناس من جمعة وان ولا جدال بالبناء لا غير (قوله أي فلا ترفثوا) أي فالتجربة في التمسك اذ لو بقي
على ظاهر ما منع وقوعه في الحج لان اخبار الله تعالى صدق قطعا مع أن ذلك واقع كثيرا
(قوله والرقت مفسر) أي فسر ابن عباس بالوطء قال الشاعر

ويرين من أنس الحديث زوايا * واهن عن رقت الرجال تقار

وأنس الحديث ايته ورقته قال الشاعر

لها بشر مثل الحرب ومنطق * وخيم الحواشي لاهراء ولا نزر

والفسوق المعصية والجدال المراء والمخاصمة مع الرفقاء والخدم وغيرهم واقتصر الشارح
على تفسير الرقت لانه محل الشاهد (قوله وقبلة) أي ونظر وليس بمعانقة بشهوة ام روسي أي
ما في النظر من التفصيل (قوله بشهوة) أي ولو مع عدم الانزال أو مع حائل ولادم في النظر
بشهوة والقبلة بجائل وان أنزل بخلاف ما سواه مامن المقدمات فان فيها الدم وان لم ينزل ان
بشرع ادا بشهوة وبخلافها الاستمنا في أنه لا بد في الدم فيه من الانزال ويندرج دم المباشرة
في بدنة الجماع الواقع بعد اوقبلها وكذا في شانه كالواقع بعد الجماع المفسد او بين التحليلين
سواء أطال الزمن بين المقدمات والجماع أم قصر ما حيث لا شهوة فلا حرمة ولا فدية اتفاقا اه
أفاده م و اذا تكررت المقدمات تكررت الشاة على قياس تكررها بتكرار الوطء بين التحليلين
اه أفاده الزيادة (قوله بنحو يده) كيد زوجته وأمتة سواء أنزل أم لا لكن انما يلزم به الدم ان
أنزل وفي عدم الاستمنا يده من المحرمات بسبب الاحرام نسامح لانه حرام مطلقا مامن الصغائر
في كان الاولى أن يقول يده حليلته والحاصل أن الدم يجب بالمباشرة بشهوة وبدون حائل ومنها
القبلة أنزل أم لا وبالاستمنا أن أنزل وأن الاستمنا يده غير الحليلة حرام مطلقا يدها حرام
في الاحرام (قوله كافي الصوم) بعد لم منه أنه لا بد أن تكون القبلة بلا حائل ولما ينقض الوضوء
وأنه لا بد من كونه عامدا عالما مختارا كما يأتى (قوله بخلاف الانزال) هذا محترز قوله مباشرة
وقوله بالنظر أو الف. كراى فانه لا يحرم ولو بشهوة بل هو مكروه مالم يكن من عادته فان كان من
عادته ذلك أو كرهه حرم ولزمته الفدية وعليه يحمل كلام مرفعا تقدم فلا وجه تصويب
اسقاطه (قوله ونكاح) أي عقد لنفسه أو لغيره باذن أو بوكالة أو ولاية وكذا لو كان المعقود
له محرما والعقد حلالا فانه يحرم ولا يصح ولا فدية فيه وينسب للمحرمة ترك الخطبة وكراهت
رجعته وجاز كونه شاهدا في نكاح الحلالين (قوله لا ينكح المحرم) أي لا يتزوج ولا ينكح أي

أي المحرمات بسببه (هي
وطء) لا نية فلا رقت أي
لا ترفثوا والرقت مفسر
بالوطء (وقبلة) ان حركت
الشهوة (ومباشرة بشهوة
واستمنا) بنحو يده كافي
الصوم بخلاف الانزال
بالنظر أو الفكر (ونكاح)
نكح به لم لا ينكح المحرم
ولا ينكح

(قوله أو مع حائل) أي
لان الكلام في المحرم سواء
كان مفسدة أم لا كما
يفهم مما بعده وحينئذ
فالمراد بالمباشرة في المصنف
ما هو أعم ليشمل ما بجائل
(قوله الخطبة بكسر الخاء)
بخلاف الخطبة بضمها

لا يزوج غيره والكاف مكسورة فيه ما والياء مفتوحة في الاول مضمومة في الثاني ويجوز
 عكسه (قوله وتطيب) يامين كافي بعض النسخ وهو الصواب لانه الفعل الموصوف بالحرمة
 وفي نسخة ياء وهي خطأ لانه اثر الفعل وهو لا يتصف بحرمة ولا ترق في حرمة ذلك بين الذكور
 وغيره ولو أخذتم ولا بد أن يكون نحو الثوب ملبوسا له أما قبل لبسه فيحل تطيبه ويجوز
 استدامته (قوله في بدن) أي ولو باطنا بخوا كل كاسعاط واحتقان فيحرم كل الماوردية
 المعروفة وقوله أو ثوب أي أو نعل ولو قال أو ملبوس كافي منهجه لشمل ذلك وعبارته هنا كعبارة
 المباح واعتراضها في المنهج بعدم شمولها ما مر قبل من لا يسمو (قوله بما يسمى طيبا) أي بما
 يقصد منه رائحته الطيبة غالباً ولو مع غيرها بخلاف ما يقصد به كل أوتداو كنفاح وأترج
 وقرنفل وسنبل وسائر الألبازير الطيبة وما يقصد لونه كحناء وعصفر فلا حرمة فيه ولا فدية ولا بد
 أن يكون المستعمل للطيب نفس المحرم يخرج ما لو طيبه غيره بغير اذنه وقدرته على دفعه وماله
 ألفت عليه الریح طيباً فلا حرمة ولا فدية لكن تلزمه المبادرة إلى إزالة في الصورتين ولا بد أن
 يكون استعماله إلى الوجه المتأدي في ذلك الطيب يخرج حمل العود أو أكله وحمل طيب في
 كيس مربوط ووضع بين يديه على هيئة المعتادة وشمه وشتم ما لو ورد ونحوه إذا تطيب به
 وإن كان فيه نحو مسك انما يكون بصبه على بدنه أو ثوبه نعم إن شمه منه لا يأنفه وإن فقد الشم
 خاقة أو أمارض حرم ولزمته الفدية ولا أثر لعقب الریح فقط بنحو مس الطيب وهو يابس أو
 جلوسه في مكان عطار أو عند دمعجم لانه ليس متطيباً بخلاف احتوائه على ججرة بأن يجعلها
 تحته لان التطيب به ليس الا بذلك وتجب الفدية بنوم أو جلوس أو وقوف في فراش مطيب
 بلا حائل بينه وبين ذلك ولا تجب بحمل مسك في فارة لم تشق عنه أو ورد في نحو منديل وإن شم
 الریح أو قصدها الطيب إذا بعد بذلك متطيباً فان قصت الخرقه أو شقت الذارة وجبت على
 المعقد وتعتبر في حرمة التطيب عقل الاسكران واختيار وعلم بالتحريم والاسرام كانه تبر
 الثلاثة في سائر محرمات الاسرام ويعتبر هنا مع العلم بذلك العلم بان المسوس طيب فعاق (قوله
 كسك) أي وريحان ويامين ونرجس وآس وسوسن ومنثور وغانم وفاغية وهي ثمر الحناء
 بشرط أن تكون رطبة أفاده مر (قوله وزعفران) لانه تقصد رائحته كالمرسين وقوله
 وبنفسج بفتح الباء وكسر هاء مع فتح النون ثبت طيب الرائحة (قوله ودهنهما) هو ما يستخرج
 بطرح نحو البنفسج في نحو الشيرج أما لو طرح ذلك على نحو السهم فأخذ رائحته ثم استخرج
 دهنه فلا حرمة فيه ومثل دهن الورد مأثوه المعروف (قوله وابس قنازين) وهو خاص بالمرأة
 بمعنى أنه يجوز لها اابس غيره من أنواع المحيط والافال جل يحرم عليه اابسهما كما سبق في ثوبها
 اابس المحيط في الرأس وغيره وأن تسدل على وجهها ثوباً متخافياً عنه بخشبة أو نحوها فان
 وقعت فأصاب الثوب وجهها بغير اختيارها ورفعته حالاً فلا فدية أو عدا أو استدامته
 وجبت ولها استريدها بغير قنازين ككم وخرقة افتح اعلم ما بشدا وغيره وإن لم تحتج لخضاب
 ونحوه والرجل مثلها في الخرقه (قوله أو أحدهما) ولو في يد رائدة سوا حذات الاصلية
 أم لا وقوله للهي عن ذلك أي وهو قوله صلى الله عليه وسلم ولا يلبس أي المحرم ما صبه ورس
 أو زعفران ولا تنتقب المراق ولا تابس القنازين اهـ (قوله لليدين) أي اليكبين أما الذي يعمل

(وتطيب) في بدن أو ثوب
 بما يسمى طيباً كسك
 وكافور وزعفران وورد
 وبنفسج ودهنهما (وابس
 قنازين) أو أحدهما
 للهي على ذلك رواه
 البخاري واللفظ غار شئ
 يعمل لليدين

للساعدين من غير كنف فيحرم على الرجل دون المرأة لانه محيط وخرج باليد من الرجلان فيجوز
لها لبس الخفين فيها ما دون أشبهما اقلما زين والحاصل أنه لا يحرم عليها الا القفازان وسبق بعض
وجهها بما بعد ساترا عرفا ولو غير محيط كطين وحشيش لاستمرها ولو كدر الان المداو هنا على
العرفه وهو لا يوجد الا بما بعد ساترا عرفا وهذا ليس منه بخلاف الصلاة فان المداو فيها على
ما يمنع لون العورة حياء من الله تعالى وهو لا يحصل الا بما يمنع ادخال لون البشرة وعلى الحرمة
أن تستمر منه ما لا يتأني تر جميع رأسها لابه فاحرامها في وجهها وكثيرها (قوله يحشى بطن
الخ) هذا بحسب الاصل ومراعاة الفقهاء ما يشمل المحشوش والمزور وغيره ما قاله مر (قوله
واليس الرجل) المراد به الذكر قياسا يشمل الصبي ويخرج المرأة فلا يحرم عليها من الخيط الا
لبس القفازين كما يحرم ان يضاف على الرجل بالاولى (قوله مخيطا) بفتح الميم والخاء المجهمة أى شئ
فيه خياطة لا يضم الميم والخاء المهملة لانه لا يكرر مع ما بعده ولو حذف قوله وعمامة وما بعده
وقال كما في منهجه وليس محيط يضم الميم ويهمله بخياطة كضمه من أونسج كزرد أو عقد كعبه
لبسها كان أولى والمراد به على ما جرت به عادة فلا يحرم الارتداء بالقميص أو بالقميص من
أسنله ولا الاتحاف ولا الاثثار بالسراويل أو لبسه في إحدى رجله قاله مر (قوله وعمامة
الخ) انما حرم ذلك لطرفة تغطية رأس الرجل أو بعضه سواء بشرته وشعره الذي وراء الاذن
فيحرم مخيطا كان أو غيره كالعمامة والعصابة والطبلسان والطين والحناء الخنثين فلو شد
خرقة على جرح برأسه لم يمتد القديية بخلافه في البدن لان الرأس لا يفرق فيه بين الخيط وغيره
ولا كذلك البدن بخلاف ما لا يفسد ساترا كاستغلال يحمل وان مسه وحمله فقة أو عدلا أو
انغماسه في ماء وتغطية رأسه بكفه أو كف غيره ثم ان قصد يحمل القفة ونحوها المستحرم
ولزمته القديية وكذا ان اقرخت وصارت له كائنا ما قسمة أو نزات في رقبته وان لم يقصد ما ذكر
فان ليس أومر ذلك بغير عذر حرم ولزمته القديية فان كان بعذر من حر أو برد أو مداواة كان
جرح رأسه فشد عليه خرقة جاز لكن تلزمه القديية قياسا على الخلق بسبب الاذى أفاده مر
ويجوز له نزع تلك الخرقة لاجل مسح كل الرأس وتلزمه القديية للنزع ولا تلزمه اذا كثر ذلك في
الوضوء الواحد (قوله وقلمسوة) بفتح أوله وضم السين مشتق من قلنس الرجل اذا غطاه وستره
والنون زائدة وهي المسمومة بالزوجة ويقال لها أيضا القناروق (قوله وبرنسا) بضم الباء
والنون ومثله القبا بالمد والقصر قيل هو فارسي معرب وقيل عربي مشتق من قبوت النسي اذا
ضمت أصابعك عليه سعي بذلك لانضمام أطرافه وروى عن كعب أن أول من لبسه سليمان بن
داود عليهم السلام قاله في فتح الباري (قوله وخفا) ولو تضرع فان المداو هنا على العرفه وهو
حاصل بذلك بخلاف المصحح فان المداو فيه على ما يمنع وصول الماء الى البشرة والمضرق ليس بمنع
منه ثم ان لم يجد نعلين واحتاج الى لبس الخفين فان قطعهما قبل اللبس أسفل من الكعبين
جاز ولا قديية كما في الحديث والابان وجد نعلين أو لم يجد ولم يحتج لبس الخفين أو احتاج ولم
يقطعهما أو قطعهما بعد اللبس حرم ووجب القديية ومثلهما الزربون والزرموزة والقمايق
العريض المسير بحيث يستمر الاصابيح فيحرم لبس ذلك ونحوه القديية الامع الحاجة والحاصل
أنه يحرم على الرجل ستر رأسه أو بعضه بما بعد ساترا أو لبس مخيط في باقي بدنه ونحوه كلبسته
بان يجعلها في خرقة أو ما وجبه فيجوز فستره قال مر وعليه اجماع الصحابة (قوله واصطلياد)

يحشى بطن ويكون له
أقرار بزور على الساعدين
من البرد وسواء في هذه
المذكورات الرجل وغيره
(واليس الرجل مخيطا
وعمامة وقلمسوة وبرنسا
وخفا) انتهى منها في
الصحيحين (واصطلياد)
لما كثر يرى

(قوله لا نزع) الاولى للباس
لانه الموجب للقديية
بخلاف النزع اه تقرير
شيخنا (قوله ان لم يجد
نعلين) انما قد لبس الخلف
بذلك مع كونه قد قطع
لانه لم يزل ساترا للاصابع
وانما لم يجب القديية مع
ان الحاجة انما تجوز
لاستقام لوروده بخصوصه
في الحديث كما نبه عليه
الحشى (قوله الزربون)
هو البايوج والزرموزة
هي الجزمة

عطف على وط فيه هل الرجل وغيره أي أخذ الصيد ولو أحرم وفي مالكه شيء منه زال ملكه عنه
 ووجب إرساله وان تحال حتى لو قتله بعد التحال ضاع عنه ويصير مباحا لا غرم عليه إذا قتل أو
 أرسل ومن أخذه ولو قبل إرساله رانس محرما ملكه ولو مات في يده ضاع عنه وإن لم يتمكن من
 إرساله حيث كان يمكنه إرساله قبل الإحرام فإن أراد المحرم بعد الإحرام قتل الصيد المذكور
 احتاج إلى قتل جديد بأن يقصد بحبسه حبسه على ملكه ولو أحرم أحد مالكه تضرر إرساله
 فيلزمه رفع يده عنه ولو كان بملك صبي سيده لزمه الولى إرساله ويغرم قيمته لأنه المورط له في ذلك
 ومن مات عن صيد وله قريب محرم ورثه كما ملكه بالرد بالعيب ولا يزول ملكه عنه إلا بإرسال
 ويجب ذلك كما لو أحرم وهو في ملكه ولو استعار المحرم صيدا رانس لزمه قيمته لما ملكه ومثله من
 النعم لحق الله تعالى وقد أغراب ابن الوردي في ذلك فقال

عندي سؤال حسن مستطرف * فرع على أصليين قد تفرعا

قابض شيء برضا مالكه * ويضمن القيمة والمثل معا

أه من م رواه الأصبهاني أن المثل يضمن بملكه والمثوم بغيره وهذا نص في جميع ما يعنى أنه
 وجب فيه الأمران وقد أجاب ذلك بعضهم بقوله

جواب هذا أن شخصاً محرمًا * أعاره الحلال صيدا فاقنعا

أقبضه إياه ثم بعد ذلك * قد ألقى المحرم هذا فاقنعا

فيضمن القيمة حقا لا ندي * أعاره والمثـل لله معا

(قوله وحشي) أي أصالة وإن نانس كاللوازم الذي بخلاف أهلي أصالة وإن توحش فيصل
 نظر الأصل في السورتين ومثل الصيد جزؤه كشعره ووبره وفرخه وأبنيه ويضمه إلا المذرو وهو
 غير الأصل الخروج الفرخ فيحرم التعرض للجزء المذكور ويضمه بغيره أما المذرو فلا يحرم
 التعرض له ولا يضمن إلا أن يكون يرض نعمان لأن قنصره قيمة لا تشاع به ولو عبر بالتعرض بدل
 الاصطبا لشم للعرض للجزء وعبارته هنا مساوية لعبارة المنهاج واء تعرضها في المنهج بما ذكر
 وأمكن جل من لا يسمو وخرج بانأ كقول غيره وإن كان برياً وحشياً فلا يحرم التعرض له وبالعبري
 البصري وإن كان البحر في الحرم وهو ما لا يقيس إلا في البحر كالسمك والجرار والغدير والبئر
 والعين إذا المراد به الماء فإن عاش في البر أيضاً فبيري كالطير الذي يغوص في الماء وهو الغطاس
 المعروف اذ لو ترك فيه هلاكه وبالوحشي الأنسي كنم وإن توحش كما مر اذ لا يسمى صيداً
 (قوله ومن غيره) ولو أنسياً أو غيرهما كقول فالشرط أن يكون أحد أصلييه وإن بعد برار حشياً
 ما كولا أو كلاهما كذلك فيحرم المتولد بين حار وحشي وحار أهلي أو بين شاة وطي أو بين
 ضبيع وذئب ويخرج ما تولد بين وحشي وغيره كقول وأنسي ما كولا كمتولد بين ذئب وشاة
 وما تولد بين غيرهما كواين أحدهما وحشي كمتولد بين حار وذئب فلا يحرم التعرض له إذا أفاده
 م (قوله وكذا وضع اليد) أي وضعه عن يداً وأفاد بذلك أن الاصطبا بأي أخذ الصيد
 بطريقه المعروف ليس بغيره ولو عبر بالتعرض لشم ذلك أيضاً قال في المنهج وتعرض ولو بوضع
 يد بشرائه الخ وقوله أو غيره أي كعارية ووديعة واجارة وغصب (قوله أي أخذه) انما احتاج
 لذلك لأن الصيد في الآية يعني المصيد اذ هو الذي يضاف للبرئارة وللبحر أخرى فلا بد حينئذ

وحشي أو متولد منه ومن
 غيره وكذا وضع اليد عليه
 بشرائه أو غيره قال تعالى
 وحرم عليكم صيد البر
 ما دمتم حرماً أي أخذه

(قوله وإن تحال) إلى قوله
 ضاعه الأولى حذفه لجواز
 امتساكه بعد التحال
 بقصد القتل كما يأتي إلا
 أن يجعل كالمحشي هنا
 على ما إذا كان في الحرم وما
 سيأتي على ما إذا كان في
 الحل فتدبر

من التقدير لانه لا يصف بالتحرير الا الافعال لا الذوات على ما في ذلك من الخلاف (قوله وقتل
صيد) ويكون مبيته لانه كقول البري الخ (قوله ودلالة عليه)
ولو لحلال اتفاقا وانما الخلاف في الجزاء لانه يحرم عليه ايذاء الصيد بأي وجه وتلك منه ما ولا
نظر الى أنها دلالة على مباح ثم ان قتله المدلول وهو محرم فبيته كما مر وعليه الجزاء دون الدال
حيث لم يضع يده عليه لانه لم يلتزم حفظه أو حلال في الحزم فكذلك أوفي غيره خلال وغير
الدال الا كل منه لا هو فيحرم عليه ويحرم على الحلال ان يدل المحرم أيضا على الصيد وان
اختص بالجزاء ولو أمسكه محرم فقتله لالهلال ضمن الممسك والقاتل ليس بطريق في الضمان
ولا رجوع للممسك عليه بشئ لانه من أهل ضمان الصيد أو قتله محرم آخر ضمن وكان الممسك
طريقا في الضمان (قوله وأكل ما صيده) أي للمعمر أي يحرم على المحرم أكل ما صاده
الحلال لاجله وان لم يعلم به وان لم يدل عليه المحرم تنزيلا لاصيد الحلال له منزلة دلالة ولا يحرم
على الحلال الا كل منه في هذه الحالة لان دلالة المحرم الحلال على الصيد لا تحرم الصيد على
الحلال كما قاله خضر وقرر شيخنا عطية حرمة الاكل على الحلال أيضا كالحرم وهو ظاهر لان
قصد المحرم بالاصطياد يؤثر في التحريم أكثر من تأثير الدلالة على الصيد واعلم أنه لا يلزم الجزاء
بدلالة ولا اعانة ولا أكل ما صيده للمعمر خلافا لثلاثة على تفصيل عندهم (قوله الاتان)
بالمثناة بعدد الهمزة في الحية والمراد هنا الوحشية لان المالك كولة قال ابن السكيت ولا يقال
أثانة وجمع القلة آتن كعناذ وأعناق والكثرة آتن بضم تين وانما جازا لا كل منها لانها
مقتولة غير محرم بغير حرمة ومعنى الحيل عليها الاشارة بقتلها الذي هو معنى الدلالة في كلام
المصنف وفي الحديث انه لما راها ركب فرسه ونسي السوط والرح فقال لا صحابه المحرمين
ناولوني فقالوا والله لانه منك عليه بشئ ونحن محرمون قال فغضت ونزات فأنشدتم ما ثم
عقرته الخ وكان الاولى للشارح أن يذكر ذلك يستدل به ووجه على حرمة أكل ما صيده فان
فيه أنه لم يصططد بهم كما هو الظاهر من حاله الدال عليه بما في الكلام وانه لم يكن عالما
بالحكم اذ ذلك والامساك طلب منه أن يتاولوه وقوله وهو حلال فيه دليل على دخول المحرم
بغير احرام ان لم يرد ذلك خلافا لثلاثة وان كان اصطياده في غير المحرم كما مر (قوله
أن يجعل عليها) أي يقتلها وقوله ما بقي من لحمها يقتضي أنه أكل منها شيئا (قوله وازالة
شعر) أي ان كان مقصودا بالازالة أو أزاله مع جلده فلا يحرم وان حرمت ازالة الجلد من
حيثية أخرى لانه تابع نعم نسن القديية ومثله في ذلك الظاهر اه أفاده مر (قوله من الرأس
أو غيره) ولو من عانة أو باطن أو يد أو رجل ولو لم يلق محرم أو حلال رأس محرم بغير اختياره
قبل دخول وقته فالدم على الحلق كالموت في ذلك بنائم أو مجنون أو غير مميز ومغشى
عليه اذ هو المقصود ولو أخرجها الخلق من غير اذن الحلق لم تسقط بخلاف قضاء الدين لان
القديية مشبهة بالكبدارة أو لو كان بأمره أو مع سكوتة وقدمته على الدفع فانه يحرم عليه ما
والقديية على المقبول به لتفريطه فيما عليه حفظه ومحل قواهم المباشرة مقدمة على الامر ما لم
يعد النفع على الامر ولو طارت نار الى شعره فاحرقته وأطاق الدفع لزمت القديية والا فلا ولو
أزال المحرم ذلك من حلال لم يجب قديية على المحرم ولو بغير اذنه اذ لا حرمة لشعره من حيث
الاحرام أفاده مر (قوله ولو شعرة واحدة) أي أو بعضها كما في شرح المنهج (قوله وتقليم

(وقتل صيد) مما ذكر قال
تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم
حرم (ودلالة عليه) وأكل
ما صيده (قوله صلى الله
عليه وسلم لما عقر أبو قتادة
وهو حلال الاتان هل منكم
أمر أمراء ان يجعل عليها
أو أشار اليها قالوا لا قال
فكأواما بقي من لحمها رواه
الشيخان (وازالة شعر)
من الرأس أو غيره ولو شعرة
واحدة (وتقليم

(قوله قصد المحرم) من
إضافة المصدر لانه قوله كما
يدل عليه ما بعده (قوله
ومعنى الحيل) أي معنى في
الامر بالحيل كما لا يخفى وقوله
الذي هو معنى الدلالة هكذا
قاله قل أيضا وليس كذلك
فانه خلاف الظاهر بل
يحل الاستدلال عليها هو
قوله في الحديث أو أشار اليها

ظفر) أي من يد أو رجل أو من محرم آخر قلما أو نحوه اهـ مر فلو حذف المصنف التقليم وعطف
 الظفر على الشعر المسطوع عليه الإزالة أي كان أعم (قوله ولا تحلقوا رؤوسكم) أي شعرها لأنه
 الذي يتصف بالخلق إذ الرأس لا يخلق والمراد بالظفر والشعر الجنس الصادق بالواحدة ويضعها
 لأمها وظاهر الجمع وهو ثلاثة من ذلك وقوله حتى يبلغ الهدى محله أي وهو الحرم والمعنى حتى
 تهديوا أي أنه يلزمكم هدى بسبب ذلك (قوله الترفه) أي التمتع والتمتع (قوله أعم من تعبيرة
 بالخلق) أي لأن المدار على إزالة شيء من شعر بدنه بأي وجه كان من حلق أو تنف أو حرق أو
 أوقص أو تنقو بنورة أو حلك فحرق رجل على قتب أو برذعة لراكب (قوله ودهن) بفتح الدال
 مصدر بمعنى التدهين وهو المراد هنا وبضعها المسمى بالدهن به وقوله رأس أو لحية إنما اقتصر
 عليه حالان الدهن غالباً إنما يقصد لهما ما والافباقي شعور الوجه كذلك سواء المتصلة باللبنة
 وغيرها كالعنفة والذمار والحاجب والشارب وخرج بالرأس واللحية وما لم يأت أو أن
 ذلك من البدن ظاهر أو باطن أو سائر شعوره ورأس أقرع وأصم وذقن أمر دلم يأت أو أن
 نباتهم فلا يحرم دهنها ما لا يطيب فيه لأنه لا يقصد به تزيينها بخلاف الرأس المحلق يحرم دهنه
 بذلك لما فيه في تحسين شعره الذي ينبغي بعده فالتعبير بالشعر جرى على الغالب وكذا لو بلغت
 لحية الأمر أو أن الطلوع فلا يحرم دهنها ولا تجب به القدية على المعقد خلافاً لما قاله الزنادي
 والفرق بينهما وبين الشعر المحلق أن العادة تجرت بنباتته ثانياً ولا كذلك لحية الأمر دفانها قد
 لا تنبت على أنها إذا نبتت تنبت شيئاً فقلت ما الفرق بين التطيب للأخشم حيث حرم
 ولزمته القدية وبين دهن رأس الأصم والأقرع وذقن الأمر حيث لم يحرم ولا قدية قلت
 الفرق أن المعنى هنا منتف بالكلية بخلافه ثم فإن المعنى فيه الترفه وإن كان المتطيب أخشم
 على أن لطيفة الشم قد تبقى منها بقية وإن قلت لأنهم لم تزل وإنما عرض مانع في طريقها لفصل
 الانتفاع بالشم في الجملة وإن قل ولو كان بعض الرأس أصم أو جازد دهنه هو فقط دون الباقي
 وخرج بالدهن بذلك جعله في نية نحر رأسه وأكله وإن لم يقط منه شيء على لحية أو شارب
 أو عنفة إلا إذا علم بذلك قبل الأكل فإنه يحرم ويلزمه القدية اهـ أفاده من زيادة وتكمل
 القدية بدهن الشعرة الواحدة أو بعضها المحصول الترفه بذلك بظهور البريق أي اللامعان فيه
 بخلاف إزالة الشعر أو الظفر فأنها لا توجد في إزالة الشعرة الواحدة أو بعضها إذ لا يصدق
 على إزالة ذلك أنها إزالة شعر أو ظفر فلا تكمل القدية إلا في ثلاثة من كل (قوله ودهن) أي
 وزيد بخلاف اللبن لأنه ليس بدهن وإن استخرج منه السمن أفاده من (قوله أي شأنه المأمور به)
 أشار به إلى أن الخبر بمعنى الأمر والمعنى حصلوا الشعث والغبرة إذا كنتم محرمين وليس باقياً
 على خبريته لئلا يلزم عليه التخلف إذ قد لا يتصف بذلك وأخبار النبي صلى الله عليه وسلم صدق
 قال تعالى وما ينطق عن الهوى بخلاف ما إذا جعل أمراً فإن الأمر ليس بالأمر أن يعتدل ولم
 يجعل نهياً لأن مقتضاة حرمة إزالة الشعث والغبرة وليس كذلك بخلاف الأمر فإنه محمول على
 الندب والمراد بالشأن الأمر والصفة لا الغالب كما قد يتوهم (قوله فإن كان اتلاقاً) أي محضاً
 كقتل الصيد أو كان المغالب فيه جانب الاتلاف كحلق الشعر وقوله وجبت القدية أي في الأول
 اتفاقاً وفي الثاني على الأصح (قوله لأن ضمان الاتلاف لا يختلف بذلك) أي لأنه من خطاب

ظفر) أو بعضه قال تعالى
 ولا تحلقوا رؤوسكم حتى
 يبلغ الهدى محله وقيل
 بشعر الرأس شعور باقي
 الجسد والخلق غير وبإزالة
 الشعر إزالة الظفر بجماع
 الترفه في الجميع وتعبيره
 بإزالة الشعر أعم من تعبيره
 بالخلق (ودهن شعر رأس
 أو لحية) بدهن ولو غير
 مطيب كزيت وسم من
 ودهن لوز المانيه من
 التزين المنافي للحرم
 أشعث أخضر أي شأنه
 المأمور به ذلك (فإن فعل
 شيئاً منها ناسياً) أي أو جاهلاً
 بتعريفه (فإن كان اتلاقاً
 كحلق شعر وقتل صيد
 وجبت القدية) لأن
 ضمان الاتلاف

لا يختلف بذلك نعم صحيح في الروضة عدم ٥٤٦ وجوب الفدية على المجنون (أو) كان (نمنا) كالبس وتطبيب فلا تجب

الفدية لأنما هي طهارة فيه
مع كونه ليس اتلافاً أما
العامد العالم بالصوم فعليه
الفدية مطلقاً لماسياً
فإن احتاج إلى فعل شيء
من ذلك لدراة أو حر أو برد
أو نحوها جازولزمته الفدية
نعم لا فدية في قطع ما نبت
من الشعر في العين أو
خطاه أو انكسر من
الظفر ولا في وطء جرادع
المسالك ولا في صيد قتله
دفعاً للصيالة أو خافه من
فم هرة مثلاً لا بدوا به غلات
أو باض في فراشه ولم يمكنه
دفعه إلا بالتعرض لبيضه
(باب التحلل)

من النسل (وهو عـلى)
أربعة (أوجه) وإن عدها
الأصل ستة (أحدها أن
يكون بتمام الأفعال) من
حج أو عمرة (ومنه) أي من
هذا الوجه (تمام العمرة
لمن أحرم بحج قبل أشهر)

(قوله فالأقرب كما قاله سم
الح) قال في باب الصوم ولو
شك بعد الغروب هل نوى
أم لا ولم ينذكر لم يؤثر
لشدة عادة الصوم بخلاف
الصلاة ولا يردان العلة
موجودة في الحج مع
وجوب عادته لأنه وظيفة
العمرة فاحتيط له فلا يحرر

الوضع وإنما اشترط في الصائد كونه مميزاً حتى يخرج المجنون والمغشى عليه والنائم والطفل
الذي لا يميز من انقلاب على فرخ رضعه الغير في فراشه جاهلاً به وأتلفه مع أن ذلك على خلاف
القاعدة في خطاب الوضع لأن الضمان حق الله تعالى في فرق فيه بين من هو من أهل القبيز
وغيره ومعنى كونه - قاله تعالى أنه حقه أصالة وفي بعض حالاته أذنها الصيام فلا ظررك كون
الفدية تصرفاً لا فقره أه أفاده الرمي (قوله لا يختلف بذلك) أي بالنسبة إلى الجاهل والعمد
والعلم ولو شك هل تنه المشط أو انسل بقفه أو أزاله غير مميز أصغر أو غير عامر فلا فدية (قوله
نعم صحيح) استدراك على قوله لأن ضمان الاتلاف الخ المقتضى وجوبه على المجنون ومثله
المغشى عليه والصبي الذي لا يميز فلا فدية عليه ولا على ولده والفرق بين هؤلاء وبين الجاهل
والنمسي أنهم ما يقع لان فعلهم - ما فسد به إلى تقصير بخلاف هؤلاء على أن الجاهل على قاعدة
الاتلاف وجوبه عليهم أيضاً ومثله - في ذلك النائم كالمسوك كذا ولي المجنون ويجب على ولي
الصبي منعه من محظورات الأحرام فإن ارتكب منها شيئاً فالفدية في مال الولي حيث كان مميزاً
دون غيره كما مر أفاده مر (قوله أو كان نمنا) أي محضاً كاللبس وما بعده أو المقلب فيه جانب
التمتع كالجماع وقوله فلا تجب أي في الأول اتفاقاً وفي الثاني على الأصح تطهيراً (قوله مطلقاً)
أي في الاتلاف والتمتع وقوله أو نحوها أي كالكثرة وسخ أو شـ - مر أو إذا قل (قوله نعم الخ)
استدراك على قوله أما العامد العالم واستثنى سبع صور (قوله ما نبت من الشعر في العين) أي
إن تاذى به ولو أذى أذى واقتصر على إزالة المؤذي فقط وخرج بالعين الاتلاف لأنه إذا تاذى بها
نبت فيه من الشعر أذى شافاً وإزاله رجبت الفدية لأنه لا ضرر فيه بخلاف ما نبت في العين
(قوله ولا في وطء جرادع) أي المشي عليه ومثله بيضه وقوله المسالك أي الطرق بحيث لا يجد
معدلاً عنه (قوله قتله دفعاً للصيالة) لوقته في هذه الحالة بقطع مذبجه فالأقرب حله لأن
مذبوحه إنما كان ميتة لا احترامه وامتناع التعرض له وقد أهدروا جازالتعرض له للصيالة
قاله الشوبري فلا من سم (قوله هرة مثلاً) أي أو سمع أو طير (قوله لبيضه) أي أوله أو لحزته
أو أفرخه فالبيض مثال

(باب التحلل من النسل)

أي المروج منه بأن لا يصدق عليه أنه محرم (قوله وإن عدها الأصل ستة) أي بزيادة الوجهين
المشارهما بقوله ومنه ومنه والمصنف أدخلهما في الوجه الأول إذا الأول منهما من تمام العمرة
والثاني من تمامها أو تمام الحج (قوله بتمام الأفعال) أي الأركان مع رمي جرة العقبة أو بدله
أما غير الأركان من الواجبات فلا يتوقف التحلل على الاتيان به فإذا أخطأ عن جرة العقبة
أو المبيت جبر الأول بدم وسقط عنه الثاني لأنه يسقط بالهذر الذي من جملة الحصر ويتحلى
بالطواف والصلوات كما سيأتي عن الرمي (قوله من حج) وهو بالتحلل الثاني الآتي وقوله أو عمرة وهو
بإزالة الشعر أه قل (قوله ومنه الخ) - هذا وما بعدهما اللذان عدهما الأصل قسمين كما مر
(قوله إن أحرم حج قبل أشهر) لا يقال أنه حرام لتأنيه بعبادة فاسدة لا فائدة له في ذلك ما لم
تنته بعبادة ثانية فنية ولو أتى بأعمال الحج وتوابعه ثم شك في أصل نيته هل أتى بها أولاً فالأقرب
كما قاله سم عدم القضاء قياساً على ما لو شك في النية بعد فراغ الصوم ويفرق بينه وبين الصلاة

لأنه قاده عمرة (و) منه أيضا (تمام نسك أفسده) وتعبري بالنسك هنا ٥١٧ وفيما يأتي أنهم من تعبيره بالحج (فان

بأنهم نوسهوا في نية الحج ما لم يتوسهوا في نية إيداعه لئلا لو أحرم بالحج قبل أشهره فإنه ينفع قد
عمرة بخلاف ما لو أحرم بالعمرة قبل دخول وقتها عاظم البذل فأنهم لا تنفعه فرفضوا ولا نفلا وأنه لو
نوى الحج طائفا بقاءه رمضان ثم تبين له أنه أحرم في شوال اعتد بنية عمرة في نفس الأمر وأنه لو
علم أنه أحرم وتردد في وقت أحرامه هل هو قبل شوال أو فيه اعتد بنية وبرئ من الحج إذا أتى
بأعماله (قوله لأنه قاده عمرة) علمه لقوله تمام العمرة أي أنها أتم ذلك عمرة ولم ينحكم بطلانه
لأنه قاده عمرة أي لأن الأحرام شديد التعلق فيه قد عزمه سوا في ذلك العالم والجاهل
وكذا لو أطلق فإنه ينفع قد عزمه ويحزبه عن عمرة لاسلام في الحالين (قوله تمام نسك أفسده)
خرج بالنسك الباطل كأن ارتد فإنه يخرج منه فلا يحتاج إلى إتمامه بل يتمتع وإن أسلم وهذا
أما المواضع التي فرقوا فيها بين الفاسد والباطل (قوله فان أتى باثنين الحج) هذا تقييد لمفهوم
قوله بتمام الأعمال فان مفهوم ذلك أنها لم تترك لم يحصل تحلل فيبقى بذلك بأن لا يأتي باثنين من
الثلاثة فان أتى بهما حصل التحلل وان لم تترك الأعمال والاثبات باثنين من ذلك صادق بتمام صور
أى يرى ويحلق أو يرى ويحلق أو يطوف أو يطوف ويرى أو يطوف
ويحلق (قوله روى) هو وما بعده يدل من ثلاثة أخبار لحدوف أى روى الحج والمراد روى حجرة
العقبة فان قاده توقف تحمله على الاتيان بيده من الهدى دون الصيام وان كان مع ذروا على
لمع قد غافله قل هنا ضعف (قوله متبوع بسعى) أى ان لم يكن سعى بعد طواف القدوم
والأفلا يحتاج لتبعيته بذلك (قوله من رأسه) أى لا من لحية فإنه لا يجزى ولو تفرعت شعرة
ثلاثة فروع من أصل واحد فهل تكفى ان لها نظرا الفروعها أولا نظرا لأصلها فيه نظر
والمتجزة الثاني ولو حلق لرأسه فان كان أحدهما رائدا وتجزعا جعرا بالأصل فلا تكفى زالة
شعر الرائد وان لم يتميز بلبس من الزينة شمرات من كل منهما المتحقق الزالة من الأصل
وان كانا أصليين فينبغي الاكتفاء بأحدهما هذا كله هو المتجزة اعنى (قوله حل) جواب
ان في قوله فان أتى (قوله ما حرم بالأحرام) كابس وقلم وحلق أو تقصير أو صب أو طيب ودهن
وسد ثمر رأس رجل ووجه غيره (قوله غير تكاح) فاعل حل بالنظر لامتزاجه بالنظر للشرح اما
منصوب على الاستثناء أو الحال وما رفوع بدل من أو هو هذا أولى أنه لا يلزم عليه حذف
الفاعل من المتن والمراد بالتكاح العقد (قوله اذارميتم الجرة) أى وحلة تم أو طقة تم أو
الحديث يحول على من لا شعر برأسه (قوله الا النساء) أى ما يتعلق بهن عقد هذا أو وطأ أو
استمتاع (قوله ويحل بالثالث البقية) فلا حج في اللان أما العمرة فليس لها التحلل واحد
والحكمة في ذلك أن الحج بطول زمنه وتكثر أفعاله بخلاف العمرة فابح بهض محرماته في
وقت وبعضها في آخر ونظير ذلك الحيض والجنابة لما طال زمن الأول جعل له تحللان أو هما
بالانقطاع ويحل به الصوم والطلاق دون باقي المحرمات كالوطء والملاوة وانما ما بالغسل
بعد دو يحل به كل شيء وانما قصر زمن الثانية جعل لها التحلل واحد بالغسل (قوله ولو طه)
ليكن يستحب تأخيرها عن روى باقي الأيام كذا يجزم به الشيخان قال المحب الطبري ويشكل عليه
حديث أيام منى أيام كل وشرب وبعال اه م (قوله فيفوتنه) أى يفوات الوقوف وقوله
فيقه أى وجوبه بمحل عمرة من طواف لقواته وقوله وبلا روى ومبيت أى عزم نفسه ومضى لانه
ليس في حج (قوله لانها لا تقوت أبدا) محل ذلك اذا كانت حصة ثلثة فان كانت في ضمن قران كانت

أنى) في جهة (باثنين من)
الثلاثة (رى وطواف متبوع
بسعى وازالة شعره) من
رأسه هو أعم من قوله
والحلق (حل له) ما حرم
بالأحرام (غير تكاح ووطء
ومقدماه) كقبلة ومباشرة
بشهوة روى النسائي
بإسناد جيد خبر اذارميتم
الجرة فقد حل لكم كل شيء
الا النساء (ويحل له) بالثالث
بعد الاثنين (البقية) أى
بقية محرمات الأحرام وهى
التكاح والوطء ومقدماه
(والنساء أن يحرم يحج
فيفوته فيقه بلا وقوف
بعرفة) وبلا روى ومبيت
ونخرج بالحج العمرة لانها
لا تقوت أبدا

(قوله صادق بتمام الحج) أى
من حيث الضم والتقديم
والتأخير (قوله وتأخير الحج) فيه
ان ما حل بانقطاع الحيض
يحل مع الجنابة أيضا فلا
يتم التشبيه كذا قيل
وتأمل (قوله وحديث أيام
منى الحج) وحديث انه صلى
الله عليه وسلم بعث أم سلمة
لنطوف قبل الشجر وكان
يومها ناسب صلى الله عليه
وسلم ان توافيه بمواقعهما
فيه ويحجب بأنه ليس في
الحديثين ما ينافى استحباب
الترك اذا غاب ما يدلان عليه

جواز العمل لأطامه ولعل فعله عليه الصلاة والسلام إيمان الجواز ثم على أبي نجاش (قوله وبالعالم) أى وطء

تأبى الحج فتقوت بذواته وعدم فواته فيما إذا كانت مستقلة من حيث الاعمال وان قامت
 في وقت نذرها فيه (قوله كما سيأتي) أي في باب فوات الحج (قوله في أحرامه) أفاد بذلك أن
 شرط التحال بنحو المرض لا يؤثر إلا إذا اقترن بالأحرام ففي بعض مع فيه قول إذا مرضت تحللت
 (قوله كمرض) أي يحصل منه مشقة لا تختمل عادة في إتمام التكليف وإن لم تبج التيمم ثم إن شرط
 التحال بلاهـدي لم يلزمه عملاً بشرطه وكذا إن أطلق لعدم شرطه وإظهار خبر ضبيعة فالتحال
 فيه ما يكون بالخلق مع النية فقط وإن شرطه بهـدي لزمه عملاً بشرطه (قوله وضلال طريق) أي
 ونحوها من الأعذار كالتطافي العدد ولو قال نحو مرضت كافي المنهج زيادة على المنهاج لكان
 أولى (قوله فيتحال عند وجود ذلك) أي بخلق ونية التحال إلا أن شرط فيه الذبح كأن قال إذا
 مرضت تحللت وذبحت فيه يلزمه الذبح مع الحاق والنية عملاً بشرطه فلا يلزمه الذبح إلا إذا
 شرط زيادة على شرط التحال أفاده في المنهج وإنما اشترطت نية التحال هنا لأنه قبل وقته
 بخلاف التحال بإتمام الأفعال (قوله عند وجود ذلك) أي العذر (قوله على ضبيعة) بضم
 الصاد الموحدة بعد هاء باء موحدة مخففة وبعد الألف عين مهملة وقوله بنت الزبير فتح الزاي
 بوزن أمير أحمد أعلمه صلى الله عليه وسلم مات كافراً لأنه لم يعلم من إمامه التسعة الأخيرة
 والعباس رضي الله عنهما أما الزبير بضم الزاي فهو ابن عمته زينب رضي الله عنهما فضيبيعة
 بنت عمه صلى الله عليه وسلم ودخوله عليه الصلاة والسلام في حقه على أن الحافظ ابن حجر قال في فتح الباري
 عليه وسلم لم تكن الخلوقة بالاجنبية محرمة في حقه على أن الحافظ ابن حجر قال في فتح الباري
 الذي صح بالأدلة القوية أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم جواز الخلوقة بالاجنبية والنظر
 إليها كما كان يدخل على أم حرام ويأمن عندها وتغسل رأسه وهي أجنبية عنه اهـ وبذلك
 يدفع ما ذكره الشوكري من أن ذلك ليس من خصائصه صلى الله عليه وسلم (قوله أردت)
 أي أردت فحذفت منه همزة الاستفهام (قوله والله) إنما قدمت المين مخافة التهمة بالنكاس
 لكون الزمن زمن عبادة (قوله ما أجدني) إنما جازأ سند الفعل إلى ضميري المتكلم لأنه من
 أفعال القلوب وذلك جائز فيها كتاب نقد وعدم فالجواز خاص بهـذه الثلاثة (قوله حجي) أي
 أنوى الحج وقوله وقولي بيان للاستعراط (قوله اللهم محلي) بفتح الحاء كاهو الرواية أي موضع
 تحلي ويجوز كسرهما وقوله حيث حيث حبيتي بثلاث فتحات وباء التانيث الساكنة والضمير
 للشكاية أو العلة هذا هو الرواية ويجوز من جهة الدراية فتح التاء خطاً بالله تعالى (قوله ولو قال)
 الخ) كأنه قال هذا إن قال إذا مرضت تحللت فإن قال إذا مرضت فأنحل الخ وقوله إذا
 مرضت أي أو أضللت عن الطريق أو نفدت نفقة ويحوز شرط قلب الحج عمة بنحو المرض
 كالوشرط التحال به كأن يقول أسمرت بالحج إن تبسر والافهوهرة أو أن حبسني حابس فهو
 عمة فله إذا وجد العذر أن يقلب حجه عمة ويجزيه عن عمة الإسلام ولا يلزمه في هذه الحالة
 الخروج إلى أدنى الحل ولو يبرأ ذيقته في الدوام مالا يفتقر في الابتداء ولو شرط أن يتقلب
 حجه عمة عند العذر فوجد العذر قلب عمة وأجزأه عن عمة الإسلام بخلاف عمة التحال
 بالأحرام لا يجزي عن عمة الإسلام لأن في الحقيقة ليست عمة وإنما هي أعمال عمة أفاده مـ
 (قوله صار حلالاً) أي من غير نية ولادم عليه والحاصل أن المرض لا يبيع التحال بدون شرط
 فإن شرطه جاز التحال به ثم تارة يشترط التحال بنفس بنحو المرض كما إذا قال في أحرامه إذا

كما سيأتي (الثالث أن يشترط
 في أحرامه) بنفسك (التحال
 بعذر كمرض وفراغ نفقة)
 وضلال طريق (فيتحال)
 عند وجود ذلك ولو بعد
 الوقوف وإن قيد الأصل
 بكونه قبله روى الشيخان
 عن عائشة رضي الله عنها
 قالت دخل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على
 ضبيعة بنت الزبير فقال لها
 أردت الحج فقالت والله
 ما أجدني إلا وجهه فقال
 حجي واشترطي وقولي اللهم
 محلي حيث حبستني
 ويقاس بالحج العمرة ولو
 قال إذا مرضت فأنحل
 صار حلالاً بنفس المرض
 من غير تحال

(قوله مات كافراً) المذكور
 في خبر هذا المحل أنه مات قبل
 الهمزة فله قول محرر
 (قوله زينب) الذي تقدم
 أنهم أجنبية رضي الله عنهما
 وهو الشهم وخر ما هنا

مرضت فانه يحل فيه ولا ينفس نحو المرض وتارة بشرط التحال أي جواز به بسبب
حصول ذلك كما إذا قال إذا مرضت فحللت فلا بد حينئذ من التحال بالخلق مع النية وأما الدم
فانه بشرط التحال به كأن قال تحللت بالذبح وجب مع ذلك والافلا (قوله للاحصار) يقال
أحصره وحصره بمعنى واحد وقد استعملهما المصنف لكن الأول أشهر في الحصر بنحو
المرض يقال أحصره المرض احصاراً فهو محصر قال في الخلاصة «وزنة المضارع اسم فاعل»
إلى أن قال

وان فحمت منه ما كان انكسر * صار اسم مفعول كمثل المنتظر
والثاني أشهر في حصر العدو يقال حصرة العدو وحصره فهو محصور قال في الخلاصة
وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد * زنة مفعول كات من قصد

أفاده في شرح المنهج زيادة وما ذكره قل هنا بما يخالفه خطأ (قوله من اتمام نسكه) أي
أركانها أما واجباته فلا يتحلل لها بل يلزمه دم الألبيت فيسقط بالعدو كما مروى بفتح مجزى عن حجة
الاسلام ولو منع من عرفة دون مكة وجب عليه أن يدخلها أو يتحلل بعمل عمره وان منع من مكة
دون عرفة وقف ثم تحلل ولا قضاء فيه ما في الاظهر اهـ أفاده مروى الزيادة وعبر بالنسك يشمل الحج
والعمرة فيتحلل إذا أحصر عن العمر بفتح فخلق مع نية التحال فيهما كما وقع له صلى الله عليه
وسلم في عام الحديبية (قوله وان علم أنه لا يتخلص به) أي بالتحلل كأن كان العدو لا يزول وقوله
أو لم يخف القوات غاية ثانية أي سواء خاف القوات أم لا والغايات المذكورة لا رد على من قال انه
لا يتحلل الا بشرط أن يعلم تخلفه من الاحرام بذلك التحال وعلى من قال لا بد أن يخاف القوات
وعلى من قال لا بد أن يكون قبل دخول مكة وسواء أحصر الكل أم البعض منع من الرجوع
أيضاً أم لا كما في شرح المنهج (قوله كأن أحصر عن الطواف) أي بعد الوقوف بان وقف ثم منع
من ذلك فهو غير خائف القوات فيجوز له التحال وكذا قبل الوقوف حيث كان الوقت متسعاً
وحينئذ فلا منافاة بين هذا وما يأتي من قوله ويشترط أن لا يتيقن زوال الاحصار الخ لان ذلك
محتمل أيضاً إذا أحصر عن الوقوف نفسه (قوله بفتح) أي وجوباً وان شرط التحال عند
الاحصار بالاهدي وانما لم يؤثر ذلك الاشتراط كما أثر اشتراط ذلك في التحال بمرض أو نحوه لان
التحلل بالاحصار جائز بلا شرط فالشرط فيه لاغ ويذبح حيث عذر من حل أو حرم باحصار أو
نحو مرض ويفرق اللحم على مساكين ذلك الموضع أو فقرائه ولا يلزمه إذا أحصر في الحل أن
يبعث به إلى الحرم ليكن الأولى له ذلك ويؤخذ من قولهم حيث عذرانه لو أحصر في موضع من
الحل وأراد أن يذبح في موضع آخر من الحل لم يجز لان موضع الاحصار في حقه كالحرم ولو أحصر
في موضع من الحرم جاز نقله إلى موضع آخر منه على المعتمد لان جميع الحرم كالبقعة الواحدة
وان كان مقتضى قولهم حيث عذر خلافه أفاده مروى يستفاد من قولهم ليكنه لا يتحلل حتى
يعلم بخبره أن التحلل لا يتوقف على تفرقة الهدي وعليه فيمضى في الاطعام حيث يتوقف التحال
على تفرقة ولا يكفي عزله بالنية بان الذبح مقصود برأسه ولذلك لم يكف تسليمه حياً للمساكين
ولا كذلك مجرد العزل فانه محض وسيلة اهـ (قوله أي وأردتم التحال) أشار به إلى أن الآية فيها
حذف الواو مع ما عطف وقوله فما استيسر أي يسر من الهدي جواب الشرط وهو مبتدأ

(الرابع أن يتحلل للاحصار)
أي للمنع من اتمام نسكه
وان علم أنه لا يتخلص به
من الاحصار أو لم يخف
القوات كأن أحصر عن
الطواف ولو بعد دخول
مكة (بفتح) أي بفتح ما يجزى
في الاختصاص قال تعالى فان
أحصرتهم أي وأردتم التحال
فما استيسر من الهدي
(فأزاله شعر)

(قوله حيث كان الوقت
متسعاً) تصوير لعدم خوف
القوات

من رأسه وهذا من زيادتي
(ونية التحال) فيها الاحتمال
غير التحال والترتيب المضاف
بالقاء مستفاد من قوله
تعالى ولا تحلفوا وارسكم
حتى يبلغ الهدى محله فان
فقد ما يذبحه أخرجه بدله
بقية طعمه ما كان بمنزلة
عن كل مديوم وله التحال
في الحال بازالة الشعر والنية
من غير توقف على الصوم
لطول زمنه فاغترنا بآخر
هذا (ان لم يكن له) الى مكة
(الطريق واحد) فلو كان
له آخر لزمه سلكه وان
فاته الحج ولا يتحلل الا بعمل
عمرة ولا قضاء في الاصح
ويشترط أيضا ان لا يتيقن
زوال الاحصار في وقت
الحج وفي ثلاثة أيام في العمرة
قاله الماردي (والاحصار
يكون بعدد

(قوله أو بعده) أي بعد
ارادة الانحراج ولو قبل
الفرقة كما هو مقتضى
الفرق المذكور بعد
(قوله يأتي به) انظر هل
يعيد الحاق بعد تفرقة
الطعام أو يكفي ما وقع
واذا قبل بالاعادة هل يجب
القدي للحاق الاول لوقوعه
قبل التحال في غير محله أولا
انظر الاظهار حرره

خبره محذوف أي فعايكم ما تيسر لان جواب الشرط لا يكون الاجلة (قوله من رأسه) أي لا من
لحيته فلا يجزى كما مر (قوله ونية التحال) وكيفيته أن ينوي خروجه من الاحرام اه عذاني
(قوله فيها) أي في الحلق والذبح وفي معنى مع فيه فربما بكل منهم او بصير بالثلاثة حد لا (قوله
لاحتمالهما غير التحال) علة لاشتراط النية فيهما وعبارة مر لان الذبح قد يكون للتحال وقد
يكون غيره فلا بد من قصد صارف اه (قوله اما بالذاه) أي في قوله فإزالة الشعر (قوله حتى
يبلغ الهدى محله) أي موضع حل نحره وذلك كناية عن نحره كأنه قال حتى تنحروا (قوله فان
فقد أي حسا أو شرعا كأن احتاج اليه أو الى ثمنه أو وجدته غالبا اه مر والممة تبرعها لا تعد
وقت ارادة الانحراج وان أبسر قبله أو بعده بخلاف ما يأتي فانه اذا أبسر بلا طعام بعد التحال
وقبل الصوم يأتي به ولا يكتفيه الصوم على الاصح كما نقله خضر عن الباقي في خلافه ما في قل
واعل الفرق أن الذبح والاطعام من جنس المال وكل منهما فيه شفع للفقراء بخلافه عند فقد
الاول انحراج الثاني وان أبسر بعد ذلك بالاول ولا كذلك الصوم (قوله بقية طعمه) لانه
م تزيين وتعديل أي تقويم (قوله صام عن كل مديوم الخ) فان انكسر مديوم عنه يومان
اصوم لا يتبعه من اه قل (قوله وله التحال في الحال) أي بخلاف ما مر في جرة العقبة فان
التحال يتوقف عليه على ما مر (قوله لطول زمنه) أي الصوم بخلاف الذبح والاطعام (قوله
هذا) أي محل تحلله بما سبق ان لم يكن الخ (قوله لزمه سلوكه) حيث أمكن ووجدت شروط
لاستطاعة فيه بان كان معه نفقة تكفيه واطال الزمن أم قصر وان تيقن الفوت أفاده
مر سواء كان الطريق في البر أو البحر (قوله لا يعمل عمرة) وهو اطواف المتبوع بالسمي
ان لم يكن سمي والحق (قوله ولا قضاء) أي في هذا السورة كما هو صريح عبارة مر ومحل
عدم وجوب القضاء فيهما اذا كان الطريق الثاني أطول أو أصعب وسلكه أفاده الحج أما اذا
كان مساويا للاول أو أقصر منه فانه يجب القضاء لانه فوات بعض نفقه تقصير هذا ان استطاع
سلوك ذلك كما مر والافهم كالمهم ويجب القضاء أيضا في الوصاير الاحرام غير متوقع زوال
الاحصار حتى فاته الوقوف لشدة فقره (قوله ويشترط أيضا) أي كما اشترط أن لا يكون له
طريق آخر (قوله أن لا يتيقن الخ) فان تيقنه امتنع التحال فان تحلل لزمه القضاء بخلاف من لم
يتيقن ذلك فانه لا يقضى وان زال الاحصار قبل الفوات كما علم والمراد بالتيقن ما يشهد غلبة
الظن (قوله في وقت الحج) أي وقت يدرك فيه الوقوف بعرفة (قوله بعدد) أي بسبب منه
سواء كان منه بقطع طريق أم بغيره وسواء كان العدو مسلما أم كافرا أمكن المضي بقنان أو بذل
مال أم لم يمكن اذ لا يجب احتمال الظلم في أداء ذلك وسواء حصل احياء اسكوبة في ذلك العام
أم لا كان العدو فرقا أو فرقة واحدة ولو منه وامن الرجوع أيضا جازاهم التحال في الاصح أما اذا
تمكنوا بغير قتال وبذل مال كملوك طريق آخر فيجب لملوك على ما مر ويكره بذل مال لا يكره
لما فيه من الصغار بالضرورة ولا يحرم كالا تحريم الهبة لهم أما المسلمون فلا يكره بذرهم والاولى
قتال الكفار عند القدرة ليجتمعوا بين الجهاد ونصرة الاسلام وانما النفس فان عجزوا عن
قتالهم أو كان الممانعون مسايين فالاولى لهم أن يهتلاوا ويتركو القتال فخرز عن سيفك دماء
المسلمين ويجوز لهم ان أرادوا القتال ليس درع ونحوه من آلات الحرب ونجب عليهم القدي كما

لو ايس المحرم المحيط لدفع سر أو برد أفاده مر (قوله أو يمنع والد) أي أنه إذا أحرمت الولد قبل
بلا اذن من أبيه وكان آفاقاً بينهما وبين مكة مرحلتان فما كثر ولم يكونا مسافرين معه فلا كل
منه ما صنعته وتحمله ولو كان الوالد رقيقاً أو كافراً أو أبعده مع وجود الأقرب وتحمله لولده
كتحليل السيد رقيقته وسبب ما في أما الفرض فليس لأحد أبويه منعه منه لا ابتداءً ولا دواً ما
كالصلاة والصوم و... كذا لو أذناه أو كان بينه وبين مكة أقل من مرحلتين أو سافر معه
فالشروط أربعة (قوله أو سيد) أي أنه إذا أحرمت الرقيق بغير اذن سيده فلا تحمله لأن إحرامه
حينئذ حرام إذ يعطل عليه منافعه التي يستحقها فإنه قد يربده منه ما لا يباح للمعسر كالاصطباذ
ولو كان السيد أنثى أو مكاتباً أو موصى له بالمنفعة دون الرقبة أو طراً ملكه بشرط أن هو عالم
بإحرامه أو جاهل به وأجاز البيه ولاخبار الله شترى حيث ذاع على المعتد نعم لو نذر الرقيق نفسه كان
وقت معين وشرع فيه ثم باعه سيده لم يكن له شترى به تحمله ولو مات السيد مثلاً بعد بيعه ولم يعلم
الحال هل إحرامه بأذنه أولاً فظاهر أنه ليس للمشتري تحمله أيضاً لأن الظاهر أنه إنما أحرمت
بالاذن والاصل عدم مبيع التحال ولا يثبت للمشتري الخبر عملاً بالاصل من أن العقد إذا لم
فالاصل عدم فسخه هذا كما حيث لا وارث فإن كان وصديق العبد في أن إحرامه بأذن مورثه
كان للمشتري الفسخ على الأقرب لأن الوارث يقوم مقام مورثه واعلم أن الرقيق أن يتحال
وإن لم يأمره بذلك سيده فإن أمره به لزمه وإن لم يجب بغير أمره وإن كان الخروج من الموصية
واجباً لأنه تلبس بعبادة في الجملة مع جواز رضا السيد به وأم الولد والمدر والكتاب والمبعض
ومعلق المتق بصفة كافن ويصدق السيد ببيعه في عدم الاذن أما إذا أحرمت بأذنه فليس له
تحمله وإن أفسد نسكه لأنه عقد لازم بأذن سيده فلم يملك إخراج منه كالكاح وكذا لو أحرمت بغير
أذنه ثم أذن له في إتمامه ويستثنى من تحمله عملاً بأذنه في المبيع المهيأ إذا وسعت نوبته
أداء النسك فأحرمت به فيها أو بعد ما لم يزل في حاله ثم أحرمت بغير أذنه ثم غفاه والناسك في عام
معين بأذن سيده ثم انتقل إلى غيره فأحرمت به في وقته وتحال الرقيق يكون بالنية والطلاق والمراد
بتحليل سيده أن يأمره لأنه يتعاطى الأسباب بنفسه ولو أحرمت المبيع في نوبته وارتكب
المحظورات في نوبة سيده أو وكسه اعتبر وقت ارتكاب المحظورات اه أفاده م ر بزيادة (قوله
أو زوج) أي أن الزوج الحلال أو المحرم تحليل زوجته كالمشقة ابتداءً من حج أو عمره لم يأذن
فيه وله تحليلها أيضاً من فرض الاسلام من حج أو عمره بلا اذن لأن حقه على الفور والنسك على
التراخي فان قيل ليس له منعه من فرض الصلاة والصوم فهذا كان هنا كذلك أجيب بأن
مذمتهم لا تطول فلا يلحق الزوج ضرر ولا فرق بين أن يكون الزوج سفيهاً أو صفيهاً يأتى وطؤه
فيعتد بأمره لزوجه بالتحال كالبائع ولا مدخل للولي فيه والامة في ذلك كالحررة وإن أذن
أهل السيد ولا يحال للزوج رجعية إلا أن راجعها ولا بائناً لكون له حبسها للعدة وإن فاتهما
الحج ولا محرمه معه ولم تطل مدة إحرامها عن إحرامه ولا محرمه بنفسه نذرته قبل النكاح أو
بقضه فوري ففي هذه الصور ليس له تحليلها كما إذا أذن لها وتحال المرأة كتحال المحصر
وقدم بيانه فإن لم يأمرها لم يجزها التحال فان امتنعت من تحللها مع تمكنه منه جاز له وطؤها
وسائر الامتناعات بها والائتماع عليها لا عليه وكذا الرقيق إذا امتنع كان لسيدته استيفاء منفعته

أو يمنع والد أو سيد أو
زوج) وهو من زيادتي

(قوله فلا كل منهم مانعه)
أي بأن يأمره به (قوله
وأجاز البيه) أي فيما
إذا كان هناك خيار شرط
أو مجلس وليس المراد أنه
يثبت له الخيار إذا تبين أنه
محرم كما هو ظاهر العبارة
لأنه ينافي قوله بعد ولا خيار
للمشتري حيث ذاع أي حين
إذا كان له التحال لكونه
أحرمت بغير اذن البائع فحرره
(قوله هل إحرامه بأذنه)
أي فيثبت الخيار لاستتاع
تحمله حيث ذاع وقوله أولاً
أي فلا خيار حينئذ بل جواز
تحمله له أي فيثبت لم يعلم
الحال روي الطرفان عملاً
بالاصل فتدبره

منه والاشم عليه ويستحب للزوج أن يهجم بامرأته لا مربية في الصبيح ويستحب لها أن لا تغرم
 بنفسها إلا بأذنه أفاده مربي زيادة (قوله أو غريم معسر) بالاضافة والمراد بالغريم الدائن أي
 صاحب الدين اذ هو يطلق عليه وعلى المدين أي من عليه الدين وحينئذ فاضافة منع إلى غريم
 من اضافة المصدر إلى فاعله ويصح أن يقرأ غريم بالتثنية ومعسر صفة فيكون اضافة منع
 إليه من اضافة المصدر له وله بعد حذف الفاعل نحو لا يسام الانسان من دعاه الخمر والتقدير
 أن يمنع صاحب الدين غريمه المعسر والمراد بالغريم حينئذ المدين والاول أولى لما سب ما قبله
 في أن كلا فاعل المنع وعلى كل غريم معطوف على والدو يصح على الاول أن يكون معطوفا
 على منع اما على الثاني فلا يصح إلا بتكافؤ بأن يقال أو باعسار غريم والاعسار سبب في المنع
 الذي هو السبب في الاحصار (قوله يجوز عن اثبات اعساره) ومثله ذلك ما إذا كان موسرا
 والدين حال فلصاحب الدين في المورقين منع المدين من الخروج ابوجه حقه وليس له تحمله
 اذ لا ضرر عليه في احرامه أما إذا كان معسرا فادوا على اثبات اعساره أو موسرا والدين
 موجب لئلا يفسد ذلك وبقي مما يجوز التحلل له الحبس ظاهرا كأن حبس بدين وهو معسر فله
 التحلل في محله حبسه ولا قضاء عليه أما إذا حبس بحق كدين هو قادر على وفائه فليس له
 التحلل إلا باتيان مكة وعمل العمرة واذافاته الحج لزمه القضاء لتعديده (قوله ومحل ذلك) أي
 التحليل في المسائل الاربعة التي قبل الغريم المفهوم من الاحصار وان لم يتقدم له تصريح في
 اللفظ وقوله بغير اذن الخ صادق بصورتين بأن لم يأذن له أصلا أو اذن له في شيء فأجرم بأعلى منه
 بأن اذن له في العمرة فأجرم بالحج ويستفاد من التحليل عند عدم الاذن أن الاحرام حينئذ
 صحيح لكن محل ذلك في البالغ أما الصغير فلا يصح احرامه بلا اذن سيده في العبد أو وليه في
 الحر على المعتمد وسياق في كلام المصنف آخر الكتاب

• (باب جزاء الصيد) •

أي بدله من مثل أو قيمة أو صيام عن كل مديوم هذا ان كان له مثل فان لم يكن له ذلك فبدله أحد
 الأخرين فقط كما سيأتي في باب الهدي فهو دم تخيير وتعديل أي تقويم اذا عات أن الباب معقود
 لجزاء الصيد تعلم أن ادخال صيد البحر وبعض الاقسام الاربعة انما هو ضرورة التقسيم وحاصل
 تلك الاقسام ان الصيد اما ان يحل قتله أو لا وعلى كل اما ان يضمن أولا (قوله بمعنى الصيد) أشار
 إلى ان المصدر بمعنى اسم المفعول كقوله هذا خلق الله والقريضة على ذلك اضافة الجزاء إليه
 وقوله بعد هو نوعان أي والصيد هو المتوحش بطبيعته الذي لا يمكن أخذه إلا بحيلة (قوله صيد
 بحر) المراد بالبحر الماء سواء كان في نهر أو بئر أو بركة أو مضأة أو غير ذلك من اطلاق الخاص
 واردة العام وصيد البحر هو ما لا يعيش الا في البحر واذا خرج منه كان عيشه عيش مذبح
 والبري هو ما لا يعيش الا في البر وكذا ما يعيش فيه وفي البحر كاللوز فهو كالبري للاحتياط أما
 البط فلا جزاء فيه قال الرمي فاعل الماوردى لأنه ليس بصيداه وهو نوع من الاوز أصغر منه
 وله صوت دون صوت ولا يطير أصلا بخلاف الاوز فانه يطير طيرا خفيفا ومثله الدجاج البلدي
 لأنه انسي بخلاف دجاج الحشوة فان أصله وحشي وكذا الحمام الأهلي ومن البري الجراد
 (قوله ولو في الحرم) أي ولو كان البحر بمعنى الماء في الحرم لا البحر الحقيقي لأن الحرم لا يحرم فيه
 وقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم لم قال وأحسنتم العوم في بئر بني عدي بن النجار يعني بالمدينة

(أو غريم) بقيد دين زدتها
 يقول (معسر معسر) زعن
 اثبات اعساره) ومحل ذلك
 إذا احرم الممنوع بغير
 اذن من له منه
 • (باب جزاء الصيد) •
 بمعنى الصيد (هو نوعان)
 أحدهما (صيد بحر يحل)
 للحر كغيره (اصطياده)
 ولو في الحرم

(قوله الاربعة التي قبل
 الغريم) الاولى الثلاثة
 أما الغريم فلا يحل بل يمنع
 من الخروج فقط كما
 فإذا اذن في الاحرام جازله
 المنع من الخروج
 شيخنا

قوله في غدير أي بالطفة على
ما في السيرة الحلبية اه
نقله نصر الهوري

قال تعالى أكل لكم صيد
البحر (و) ثاني - ما صيد
بر (وهو أنواع) أربعة
(أحدها يحل له) أي للمحرم
(قتله ويضمنه) وهو ما يراد
قتله (اضرو وجوع النامي
يحل قتله بلا ضمان وهو ذو
سم وحادأة وغراب وكاب
لانفع فيه) هو أعم من قوله
والكباب العقور (وكل
سبع عاود صيد صائل أو
مانع من الطريق) ويمن
للمحرم وغيره قتل المؤنات

(قوله والقار) (راد) في بعض
النسخ زيادة القرد هنا
وسمى لأنه مما لا يصل قتله
كالحرة فخره (قوله
والخناس) الأولى حذفه
لأنه هو الوطواط وسماه
لأنه يحرم قتله (قوله
والقمل والصبيان) الأولى
حذفه لأنه مما ليس بقتله
(قوله لأنه ليس من احسان
القتل) أي لان احسانها
انما يكون بالتذكية
الشرعية وانما جاز قتل
ما تقدم اظهر ضرره
لكن لا بد فيه من مراعاة
الاخف كما هو معلوم

الشرية وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم سجد هو وأصحابه في غدير
فقال ليسجد كل رجل إلى صاحبه فسجد صلى الله عليه وسلم إلى أبي بكر حتى عانقه وقال أنا
وصاحبي وهذا يدل على أنه صلى الله عليه وسلم لم عام خلافاً لما قال أنه لم يمد يده إلى غيره في بحر
ولا بالحرمين بحر (قوله قال تعالى الخ) والحكمة في ذلك كما قال الفقهاء أن البري انما يصاد
غالباً للتمتع والتفريج والاحرام ينال في ذلك بخلاف البحري فإنه يصاد غالباً للاضطرار أو المصلحة
فحل مطلقاً (قوله وهو ما) أي صيد يراد أي بقصد قتله اضرو وجوع النامي ومع
جواز قتله لذلك فهو ميتة وإن ذبحه خلاً فلا ينجر لان مذبح المحرم ميتة ولو للاضطرار
أو الصيال هكذا قاله الرضائي وقرر شيخنا الحنفى أنه يكون ميتة في صورة الاضطرار فقط دون
الصيال والفرق أنه في الصورة الثانية وجد فيه معنى وهو الصيال أسقط حرمة فصار كأنه ليس
مقتولاً في الحرم ولا كذلك الأولى ومحل جواز قتله إذا لم يجد ميتة أخرى والاقدام عليه
ان لم يلزم من أكله اضطرار كقرف والاقدام عليه لأنه وان كان ميتة أيضاً إلا أن النفس لا تعاقبه
بسبب تذكيته ويقدم الصيد ان لم يلزم من أكله ما ضر على طعام الغير حيث كان غائباً أو
حاضراً لم يأذن فيه لئلا يمتنع على المشاهدة فان أذن تعذر طعامه فالجواب أن الميتة تقدم على
الصيد وهو على طعام الغير بالشرط السابق فيهما اه (قوله وهو ذو سم) ومنه انما كب جمع
عنه كبوت فهي من ذوات السموم كما قاله الأطباء وان كان نسيها فظاهر اذ كره ابن حجر في باب
الضمانات وكثير من العوام يمتنع من قتلها لانهم عاشت في فم الغار على النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم ويلزم على هذا أن لا يذبح الحمام لأنه عاش في فم الغار وفي كلام بعضهم - م أن
العنة كبوت ضربان ذو سم وغيره (قوله وحادأة) بوزن عنية وغراب أي لا يؤكل اما لما كثر
كفراب الزرع فيحرم قتله ويضمن بقتله لأنه ليس مثلياً (قوله وكاب لانفع فيه) ظاهره أنه
يحل قتله سواء كان عقوراً أو لا وليس كذلك بالنسبة للثاني فالجواب أنه يحرم قتله والحاصل أن
الكاب على ثلاثة أقسام ما يحرم قتله اتفاقاً وهو ما فيه نفع فقط ككباب المشية والحراسة والصيد
وما ليس من قتله اتفاقاً وهو الكباب العقور وما فيه خلاف وهو كباب السوق المسمى بالجماصي
والمدح حرمه قتله كما في الأصل خلافاً لظاهر الشرح فلم يعبر بالكباب العقور به بالاصل لا جاد
فان كان الكباب عقوراً واكن فيه نفع من قتله تغليباً بجانب الضرر والخناس ليس بقتله سواء
كان عقوراً أم لا على المعقد وقبل يجب قتل العقور (قوله عاد) أي يمد ويأبه عدو أو يافى يخرج
التملب والضمع (قوله وصيد) بالرفع عطفاً على ذو سم وصائل صفته وقوله أو مانع من الطريق
وذلك كجراد عم المسالك (قوله المؤنات) أي التي تؤذى بطبعها كالقواسق الخمس الغراب
الذي لا يؤكل والحادأة والعقرب والنازة والكباب العقور وكالأسد والثور والذئب والذئب
والنسر والعقاب والوزغ والبعوض والقراد والقرد والصرور والخناس والبرغوث والبق
والزنبور ويحرم قتل النمل السليمانى والنمل والخطاف والضفدع والهدد والوطواط والقمل
والصبيان وهو يرضه أما غير السليمانى وهو الصغير المسمى بالذرف فيجوز قتله بغير الاقرار وكذا به
ان تعين طريقه بالدفعه اما ما يقع ويضر كصقور وزفلا ليس بقتله ولا يكره بل هو مباح وما لا يظهر
فيه نفع ولا ضرر كخناس وجعلان ودود وذباب يكره قتله لأنه ليس من احسان القتل

أما السرطان والرخمة فإنه يحرم قتلهما على المأثم خلافا لما وقع في الرمي تبع الشرح المنهج ولا يكره تصبئة قل عن بدن محرم أو ثيابه نعم قل رأسه أو لحية يكره التعرض له لئلا يقتل الشعر فإن قتله فدى الواحدة ولو ببلعة من دبا وقواهم لا يكره تصبئة صريح في جواز رميه حيا وهو كذلك أن لم يكن في مسجده أفاذه الرمي فقتل الصيد تعتبه الأحكام الأربعة ما عدا الوجوب وكذا الوجوب على القول الضعيف المأثم (قوله الثالث لا يحل قتله) أي حلال مستوى الطرفين فيشمل المذكور وغيره لأن ما لا يؤكل أقسام كأمير عن الرمي وقوله ما لا يؤكل كقتل وغل وقرود وهرة وقوله أي بالقتل (قوله ولا هو عمار) أي الذي هو قوله وهو ذو سم وما عطف عليه وذلك سبعة أمور ودفع بهذا التكرار في كلام المتن (قوله الاما تولد) استثناء من قوله ولا يضره وأما الحرم فوجوده في كل وينبغي أن يستثنى أيضا الضل والغل والسماني والوطواط فإنه يحرم قتله ويضمن أيضا في ذلك ما كولا ويقوم (قوله وحشي) أي بري وانما أسقطه لأن كلامه في صيد البر (قوله أوفى أصله) أي أو كان في أحد أصوله وحشي لا يقال هذه مكررة مع ما قبلها لانا نقول ذكرها أولا لاجل الاستمارة وثانيا لاجل التخصيص على حكمها استقلالا (قوله أي يضمنه قتله) سواء كان مملوكا أو غير مملوك وفيما كان مملوكا لغير ضمانان كما مر (قوله أوفى الحرم) أي أو كان حلالا في الحرم ولو كافرا ما قرما فلا يحل قتل صيد فيه مالم يكن ملكه قبل دخوله ودخل به فله التصرف فيه كيف شاء ولا فرق في الضمان بين الناسي للأحرام أو كونه في الحرم وجاهل الحرم وان عذر بقرب اسلام أو نحوه وقيد التعمد في الآية ومنكم خرج مخرج الغالب نعم يشترط كون الصائد مجزيا كما مر اه أفاده الرمي (قوله بمثله الخ) فهذه والمراد بالضمان المذكور هنا وهو المأثم في فيما قبله فلا يشافي أن ما كان من ذلك مملوكا يضمنه (قوله خالقة) أي صورة وطبعه لا قيمة ولونا ثم تستحب المماثلة فيه كما سيأتي في قوله تيسر غير قوله تقريرا) يصح رجوعه لكل من مثله وخالقة أي صورة فالبدنة مثل النعامة وصورتها كصورتهما تقريرا بالتحديد الأولى لها أربعة أرجل والثانية ثنتان قال قل وفي شمول ذلك أي قوله بمثله خالقة الخ لجمع ما يأتي تسمي كالوعل والبقرة أي فأنهم اليست مثلهما تقريرا بالآن يراد بالمثل ما يشمل ما فيه نص وان كان بعيدا فتأمله اه وقد يقال ان البقرة تقارب ذلك ولو من بعض الوجوه ككون كل لها أربعة أرجل (قوله ان كان له مثل الخ) ومثاله مثل الحمل فيجب فيها حمل لكن لا تذبح بل تقوم حاملا ويصدق بقيمتها طعاما أو بصام عن كل صديوما اه قاله مر (قوله على التضيق) متعلق بقوله فيهما أي فيماله مثل ومالامثل له فالأول بخير فيه بين ثلاثة أشياء ذبح وإطعام وصوم والثاني بخير فيه بين الأخيرين كما مر وسيأتي والخاص أن الصيد أربعة أقسام ماله مثل ومالامثل له وكل منهما قسمان ما فيه نفل عن النبي صلى الله عليه وسلم أو من السلف ومالانقل فيه فما فيه نفل يتبع سواء كان له مثل أم لا ومالانقل فيه أن كان له مثل حكم به عدلان وان لم يكن له مثل حكم بقيمته عدلان (قوله في نعامة الخ) تقرير على قوله فيضمن وفرع على ذلك أحد عشر مثالا ماله مثل والتاع في النعامة والبدنة للوحدة لالتأنيث السابغة من أنه يجوز فداء الذكر بالأنثى وعكسه ولا يجزئ عن البدنة بقرة ولا سبع شاة أو أكثر لان جزاء الصيد تعتبر فيه المماثلة فيجزئ في الكبير كغيره وفي

(الثالث لا يحل قتله ولا يضمن به) وهو ما لا يؤكل (ولا هو عمار) (الا ما تولد من ما كولا وحشي وغير ما كولا) فيحرم قتله ويضمن احتياطا (الرابع لا يحل قتله وهو ما كولا وحشي أوفى أصله وحشي فيضمن أي يضمنه قتله محرم ما كان أوفى الحرم (بمثله خالقة) تقريرا ان كان له مثل والا) أي وان لم يكن له مثل (فبقيته على التضيق) فيهما كما سيأتي بيانه (ففي نعامة بدنة) لقضاء عمر وغيره فيما بذلك (قوله لانا نقول) لاجل الحاجة إليه لان ما تقدم في غير المأكول وما هنا في الوحشي المأكول (قوله ما فيه نص) فيه أن الشارح أثبتته بالقياس (قوله وقد يقال الخ) لاجل الحاجة لهذا كما لم يأت للشارح من تفسير الوعل مع قوله وعلى تفسيره بالخ

الصغير غير وان لم يجز في الاضحية بخلاف ما وجب على المحرم في غير جزاء الصيد بسبب فعل حرام أو ترك واجب فانه لا بد أن يجزئ في الاضحية (قوله وبقره) بهاء الضم - أي بقر الوحش (قوله لا تروى) به زنة مفتوحة فراء مهملة ساكنة فواء مفتوحة وهو الكبير في السن من الغزلان اه قل (قوله أي تيس) بالجرقة تيسر لامتق وما بينهما اعتراض (قوله بقره) ولا يجزئ عن ابنة ولا سبع شياء قاله قل ووقع في المحشى هنا تحريف وهو ويجزئ عنها بدنة لا سبع شياء وهو غير مناسب لماسياتي من أن جزاء الصيد تعتبر فيه المماثلة وان قرره شيخنا عطية (قوله وقدر بهما) هذا لا يحتاج اليه الا اذا فسر بجذيل الوحش اما على تفسيره بما ذكره فلا يجب فيه بقره بل تيسر (قوله فالانسب الخ) هذا هو المعتمد على نفسه - يره بما ذكره واما البقرة فلا تجب الا في الوعل الذي هو الخيل الوحشي لوجود المماثلة بينهما - ما وقوله تيسر اي ذكر من المعزلة حول (قوله وان جاز الخ) هذا - حكم مستقل وانى به على صورة الغاية لدفع ما يتوهم من ذكر بدنة وبقرة بالتساوي أنه لا بد من الاثنية في الاربعية المذكورة ولو أخر ذلك الى آخر الباب كما صنف في المنهج اسكان أولى لان ظاهر صنيعة أنه خاص بالاربعة المذكورة مع أنه جار في جميع الصيد فالماثلة مع بدنة بالانس والصغرى والكبر لا المذكورة والاثنية نعم يجزئ فداء الصغير بالكبير (قوله وفي ضبع) هي معروفة ومن عجيب أمرها أنها كالاربعة تكون سنة ذكر او سنة أنثى فتتبع في حالة المذكورة وتلد في حالة الاثنية وهذا اللفظ يطلق على الذكر والاثني عند جماعة والاكثر على انه خاص بالاثني وان الذكر ضبعان بكسر فسكون بوزن عمران اه افاده خضر قال شيخنا عطية وانظر هل تنقلب آلهة بالذكورة أو أنثية أو أن لها لثان لادن في سنة يغلب عليه طبع الذكر وفي أخرى طبع الاثني (قوله كبش) المراد به ما يشبه التيس كاسياتي فالمراد كبش من الضأن بالنسبة للاول ومن المعز بالنسبة للثاني (قوله تيس أغير) بالغ - من المجهة والباء الموحدة وهو الذي لم يصف بياضه وفي نسخة أعقر بالعين المهملة والقاف ويؤخذ من هذا الحديث أنه يستحب مراعاة اللون كما مر (قوله فالمراد الخ) يقتضي أن التيس لا يسمى كبشا وهو كذلك في العرف اذا الكبش فيه ما كان من الضأن والتيس ما كان من المعز أما في اللغة فهو منه أو مرادف له وعليه فلا يحتاج لقوله فالمراد الخ (قوله وفي غزال) كان الاولى ان يقول وفي غزال معز ص - غير وفي ظنية عنزلان الغزال ولد الظبية الى طلوع قرنيه ثم هو بعد ذلك ظبي أو ظبية والعزواجية في الظبية دون الغزال وعبارته هنا كعبارة المنهاج واعتراضها في المنهج بما ذكره وفي ظنية عنزوهي أنثى المعز التي تم لها سنة وفي غزال معز صغير في الذكر جدى وفي الاثني عناق وقولي وظبية الخ أولى من قوله وفي الغزال عنزلان الغزال ولد الظبية الى طلوع قرنيه ثم هو بعد ذلك ظبي أو ظبية اه - ويجاب بأنه أراد بالغزال الظبية وانما عبر بذلك موافقة لما مر من روى عن عمر رضي الله تعالى عنه لا يقال انه يتكرر حينئذ مع قوله وظبي كبش لانا نقول ذلك في الذكر وهذا في الاثني والافضل فداء الذكر بمثله والاثني بثلاثة وان جاز فداء كل بالآخر كما مر (قوله وفي أرنب) بالهرف لانه اسم جنس وقوله عناق بفتح العين أما بكسر ها فصدره في المعانقة (قوله اذا قويت) أي جاوزت اربعة أشهر وقوله قاله النووي الخ معقود وما بعده ضعيف لانه يمكن رعيها في زمن يسير (قوله وفي ثعلب) ذكر أو أنثى شاة ذكر أو أنثى في كل

(وفي جوار وحش وبقره - روه
روى) بكسر العين وهو
الاروى أي تيس جبلي
(بقرة) فقه - مقتضى بهما في
الاوابن ابن عباس وغيره
وقيس به - ما للوعل وعلى
تفسيره بما ذكره فالانسب
أن يقال وفي الوعل تيس
وان جاز فداء الذكر بالاثني
وعكسه - (وفي ضبع وظبي
كبش) فقه - حكم النبي صلى
الله عليه وسلم في الضبع
بكبش وحكم ابن عوف
وسعد في الظبي بتيس أغير
فالمراد بالكبش في الظبي
التيس (وفي غزال عنز وفي
ارنب عناق) اقضاء عمر
فيهما بذلك والعناق أنثى
المعز اذا قويت ما لم تبلغ
سنة قاله النووي في
تحريره وقال في الروضة
كأصلها انها أنثى المعز من
حين تولد حتى ترضى (وفي
ثعلب شاة) كما روى عن
عطية

(وفي ضرب جدى) كجروى

عن عمر رضى الله عنه (وفي
يربوع جفرة) لقضاء عريفه
بذلك والانى جفرة وهي
أنى المعز اذا بلغت أربعة
أشهر وفصلت عن أمها
والمراد بجهناها مادون
العناق اذا لرب خيم من
اليربوع (وفي نحو حمام)
كحمام (وهو ما عبت شاة)
لقضاء العصاة فيه بها
(وفيما هو أكبر منه) أى
من نحو الحمام (كدرج)
وهو طائر باطن جناحيه
أسود وظاهره ما أغبر
على خلقه القطا لأنه
ألطف منه وفي الباب
بدله دجاج حبشى
(ركوان) وهو طائر يشبه
البط لا ينال الليل (قيمه)
اذلا مثل له (وما عدا ذلك)
مما لا نقل فيه (بحكم عدله
عدلان) فقيهان فطمان
• (باب رعى الجمار) •

(قوله ويستند ذلك توقيف)
عبارة شرح الخطيب وفي
مسندهم وجهان أحدهما
توقيف بلغهم فيه والثانى
ما بينهما من الشبه وهو
إلى البيوت وهذا إنما
يتأتى فى بعض أنواع الحمام
اذلا يتأتى فى الفواخت
ونحوها قول الحسنى لكن
لما كان الخ مستند آخر
خلاف الظاهر كلامه قاله
بعض الأفاضل

منهم ما من جواز فداء أحدهما بالآخر وان كان الأفضل المماثلة فلا وجه لتوقف
فى ذلك (قوله وفي ضرب) وهو معروف لذلك كرمته ذكران وللاثنى فرجان شبيه بالورل قال ابن
خالويه يعيش سبع مائة سنة فكثر وقاضى الطير والبهائم وقد اجتمعت اليه الما خلق الانسان
نوصفه وله فقال تصفون خلقا ينزل الطائر من السماء ويخرج الحوت من البحر فى كان ذا
جناح فليطرو ومن كان ذا مخالب فليخطف اه ذكره المذاوى فى شرح الجامع الصغير ويجوز فداء
الذكر منه بالانثى وعكسه كما مر وكذا يقال فى اليربوع فلا وجه لتوقف قل أيضا (قوله وفي
يربوع الخ) قال ابن قاضى عجولون الجفرة انما تجب اذا كان اليربوع كبيرا أو أما اذا كان صغيرا
ففيه القيمة كالشجرة اه سم (قوله اذا بلغت أربعة أشهر الخ) والدكر جفرة تسمى به لانه جفرة جنباه
أى عظمه أخاله فى شرح المنهج (قوله مادون العناق) أى دونه فى السن وقوله اذا لرب خيم
الخ أى فى يكون جزاؤه أعلى من جزاء اليربوع لان جزاء الصبيد تراعى فيه المماثلة وكاليربوع
الوبر باسكان الباء دويبة أصغر من السنور كالألوان لاذنب لها نقيم أيضا جفرة (قوله
كحمام) أى وفاخت وقطا وقرى وكل ذى طوق (قوله عب) أى شرب الماء بلامهص ولم يقبل
وهو كفى المنهج أى صون لانه لازم لعب ولذا اقتصر عليه الشافعى رضى الله تعالى عنه (قوله
شاة) أى من الضأن أو الممز (قوله لقضاء العصاة الخ) ويستند ذلك توقيف بلغهم عن النبى
صلى الله عليه وسلم والافاقية اس ايجاب القيمة لعدم المشابهة بين الشاة والحمام لكن لما كان
كل يألف البيوت صار بينهما مشابهة فى الطبع وان لم يتشابه فى الصورة (قوله أكبر منه) أى
أو أصغر منه كزر زور بضم الزاى وبلقى بضم الباءين وصعوبة وجراد وقنبرة بضم الباء فالأكثر
ليس بقيد أفاده الرملى (قوله كدرج) بضم الدال وتشديد الراء آخره جيم والقطا هو نوع من
الحمام يكثر التفريد قال الشاعر

أشرب القطا هل من دهر جناحه • أعلى الى من قد هو يت أطير

(قوله الا أنه) أى الدراج ألطف منه أى القطا أى أقل منه فى البلنة (قوله اذلا مثل له) أى
ولا نقل فخرج الحمام (قوله مما لا نقل فيه) أى وله مثل فان لم يكن له مثل كجراد وعصافير حكم
بقيمته عدلان (قوله عدلان) أى ولو ظاهر أو بلا استبراء سنة فيما يظهر أو كانا فانه خطأ
أر لا ضمائر لا تعديا وقوله فقيهان أى بهما الباب وجوبا وما فى المجموع من استحباب الفقه
محمول على زيادته ومقتضى قول المجموع ان ذلك حكم فلا يجوز بقول من لا يجوز حكمه
اشترطا ذكر كورثهما وسريتهما وهو كذلك ولو حكم عدلان بالمثل وآخران بالقيمة أو بثل آخر قدم
من حكم بالمثل فى الاولى لان معهما زيادة علم ومعرفة دقيق الشبه ويجوز فى الثانية كفى اختلاف
المقتبين اه رمل (قوله فطمان) أى ذوا حدق ومعرفة بالمماثلة والتقويم

• (باب رعى الجمار) •

أى يمان وقته وكيفية وعدده وما يتبع ذلك ولما كانت الجفرة تطلق على الموضع الذى يرى
اليه وعلى الحصى مجازا مرسل من تسمية المال باسم المحل وكان المراد هو النافى لانه الذى
يتصف بالرعى فمرها بقوله أى الحصى دفعا لتوهم أن المراد حقيقة الجفرة التى هى مجمع الحصى
وهو الموضع المخصوص المقدر بثلاثة أذرع من سائر الجهات الاجرة العقبة فانه ليس لها

الاجهة واحدة وهي جهة عرفه فادري من غير هالم يصح كالم (قوله الى الجمرات) متعلق
برمي وهو بفتح الجيم والميم جمع جرة يسكونها قال في الخلاصة

والسالم العين الثلاثي اسم ائل • اتباع عين فاه بما شكل

كر كعة وركعات وصحبة وصحبات ويستقبل القبلة حال الرمي الاجرة العقبه فانه يستقبلها
وان استدير القبلة (قوله رمي جرة العقبه) وكذا بقية أعمال يوم النحر من الطواف والسعي
والحلق تدخل بنصف ليلة النحر ما عدا المذبح للهدى تقربا فان وقته وقت الاضحية وانما نص
على الرمي لان الكلام فيه (قوله والا) أي بان لم يقف وقوله فلا بد من تقديم الوقوف أي
على الرمي فلو فاته الوقوف فاته الرمي أو فعل منه شيئا قبله ولو بعد نصف الليل وجبت اعادته بعده
(قوله بعد طلوع الشمس) أي نحر يوم النحر (قوله الى غروب شمس) أي نحر يوم النحر
لما رواه البخاري ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم اني رميت بعد ما أمست قال لا سرج
والمساء بعد الزوال فيكون لرميه ثلاثة أوقات وقت فضيلة الى الزوال ووقت اختيار الى
الغروب ووقت جواز الى آخر أيام التشريق الثلاث ويدخل وقت الجواز واختيار بنصف
الليل ووقت الفضيلة بطلوع الشمس ولا يضر تأخر وقت الفضيلة عن وقت الاختيار فعند
طلوعها تنشق قرط الثلاث فاذا زالت انتهى وقت الفضيلة وامتد وقت الاختيار والجواز الى
الغروب واذا غربت انتهى وقت الاختيار وامتد وقت الجواز الى آخر أيام التشريق اه قوله
شيئا عطية (قوله خلافا لما صححه الاصل) المعتمد ما هنا ويمكن ان المراد بالجواز في كلام الاصل
الاختيار لانه جزم منه فلا يخالفه (قوله بالزوال) فلورمي قبله لم يصح (قوله ويسن الرمي الخ) فله
أوقات ثلاثة أيضا وقت فضيلة بعد دخول وقت الظهر وينتهي بالصلاة ويمتد بعده وقت
الاختيار الى الغروب ووقت الجواز الى آخر أيام التشريق فتشترط الثلاث في أول الوقت
(قوله قبل صلاة الظهر) وتكون هذه من جملة المسائل المستفتيات من تعجيل الصلاة لأول
وقت بارقة نظامها به ضمهم في قوله

يؤخر الظهر لحر عتدا • أعنى اذا الشتر دورى يعنى
وأخر المغرب للمزدافه • مجتمعا لنفسه من عرفه
وان يكن مسافرا في الاولى • أخرها للجمع وهو أولى
وأخر الذي يدافع الحدث • والطعام قبل فعلها حدث
ان يك تائقا كذا لمن علم • قبل خروج الوقت ما يانهـم
أو شتر بين جماعة ترى • أو شتر على القيام أخر
بحيث كل الفرض في الوقت يقع • وذات تقطيع ترجيه انقطع
في آخر الوقت ويوم الفـيم • الى البقير من مثل ما في الصوم
وفي اشتغاله فهو من غرق • ينقذه ودفع مسائل حق
عن نفسه وماله وميت • خيف ان يجار له ذى الشطنة اه

(قوله كان أدام) أي بالنسبة لما دخل وقته فلا ينافي ما تقر من ان وظيفة اليوم لا يصح تقديمها
على زوال شمس فجعله أيام الرمي كوقت واحد بالنسبة لما أخبره لا للتقديم (قوله يتدارك سابقا

أي الحصى الى الجمرات
الثلاث الاتية (يدخل
وقت رمي جرة العقبه يوم
النحر بنصف ليلة) ان
وقف والا فلا بد من تقديم
الوقوف والا فضل أن يرمي
بعد طلوع الشمس (ويمتد
وقت الاختيار الى غروب
شمسه) أي نحر يوم النحر
وهذا من زيادة في (و) وقت
(الجواز الى آخر أيام
التشريق) خلافا لما صححه
الاصل من انه يمتد الى
غروب شمس يوم النحر
(ويدخل وقت رمي أيام
التشريق بالزوال) أي
رمي كل يوم بنحو شمس
للا اتباع رواه مسلم وابن
الرمي قبل صلاة الظهر
ويمتد وقت اختيار رمي
كل يوم الى غروب شمس
ووقت الجواز الى آخر أيام
التشريق فلورمي ليلة أو
نهارا ولو قبل الزوال كان
أداء والمتمركزة يمدارك
سابقا

على وظيفة الوقت الخ) المراد بكونه مابقا على ذلك انه يقع عن المتروك وان قصده عن الحاضر
فاذا ترلزمى اليوم الاول ثم رعى فى الثانى بعد الزوال وقع ما رماه عن الاول وان قصده عن
الحاضر وكذا لو ترلزمى الثانى ثم رعى فى الثالث أما لو رعى قبل الزوال أو لا فلا يقال انه سابق
على وظيفة الوقت لان وظيفة لم تأت ولا يصح رعى يوم وعليه رمية مما قبله ولا رمية جرة وعليه
رمية مما قبلها بمعنى أنه يقع عن الماضى ولو نوى غيره وباقى غير الماضى رعاية للترتيب فلو كان
المتروك رمية من الجرة الثالثة من يوم ثم رعى اليوم الذى بعده حسب له رمية من الأخيرة
التي بها تمامها ثم يعيد رعى ذلك اليوم من أوله ولو رعى فى كل جرة أربع عشرة حصاة سبعة من
امسه وسبعة من يومه لم يجز ما ذكر من وجوب الترتيب وقد فات بخال سبعة القضاء فهو
واجب فى الزمان ~~ك~~ وجوبه فى المكان (قوله وعدد المرمى) أى الذى يرمى به وقوله وفى كل
يوم الخ - هل رعى أيام التشريق ثلاث وستون حصاة (قوله ويجب الخ) بيان لكيفية الرمي
وقوله ترتيب أى الجرات وكذا الرميات كما مر فلو استناب جماعة فر موادفعة واحدة حسبت
واحدة كما لو رعى حصاتين بيديه معا فانه ما يجب بيان واحدة بخلاف عكسه كما مر وتقدم بقية
شروط الرمي ويستفاد من هذا الباب شرط زائد وهو تقديم الوقوف عليه (قوله ثم جرة العقبة)
بالاسكان كما مر (قوله ويدعو بقدر سورة البقرة) أى ان توفى خشوعه والافادنى وقوف كما هو
ظاهر نقله العناني عن ابن حجر

• (باب مواقيت النسل) •

جمع ميعات على وزن مفعال مأخوذ من الوقت وهو الزمان ثم أطلق على المكان مجازا العلاقة
المشابهة فى أن كلا يقع فيه الاحرام أو حقيقة عرفية وأصله موقات من الوقت وقعت الواو
ساكنة بعد كسرة قاتت بأكبر ان وخرج بالمكانية الزمانية وقد تقدمت وقوله من حج وعمره أى
قيمتهم - ما واحد لمن ليس بمكة أما من هو به فقيمتهم نفس مكة وميعات عمرته أدنى السهل كما
مر (قوله وأهل الشام) - هذا بحسب الزمن الماضى أما الآن فقيمتهم ذوالخليفة لانهم يعمرون
على المدينة ذهابا وإيابا والشام بالهـ - مز والقصر ويجوز ترلزالهم مز والمد مع فتح الشين ضعيف
وأوله نابلس مدينة بين الرقة وحلب واعلمها غير المشهورة وآخره العريش فهو من الشام قاله
ابن حبان وقال غيره حده ما ولا من العريش الى القررات وعرضه من جبل طي من نحو القبلة
الى بحر الروم وما سامت ذلك من البلاد وهو مذكر على المشهور يسمى بذلك لانه عن شمال
الكعبة وقيل باسم من سكنه وهو سام بن نوح فتشاهم وابنه فقلبو السنين المهملة مججمة (قوله
ومصر) - وهى المدينة المعروفة تذكروا ثوات وحدها طولا من بركة القى فى جنوب البحر الرومى
الى أيلة ومسافة ذلك قريب من أربعين يوما وعرضها من مدينة أسوان ومسافتها من
الصعيد الاعلى الى رشيد وما حارها من مسافات النيل فى البحر الرومى ومسافة ذلك قريب من
ثلاثين يوما سميت باسم من سكنها وهو مصر بن يصر بن سام بن نوح اه وقد اختار الغنى مصر
وتبعه الذل ويلها هجب وتراجم اذهب وهى لمن غاب واختار الكرم الشام وتبعه النجاسة
والفقر وخص المغرب بالفضل وسوء الخلق والنجاز بالقناعة والصبر والعراق بالعلم والعقل اه

على وظيفة الوقت (وعدد
المرمى سبعون) - حصاة (يوم
النحر) منها (سبع) - سبع
رميات (فى جرة العقبة وفى
كل يوم من أيام التشريق
احدى وعشرون لكل
جرة سبع) - سبع رميات
(ويجب ترتيبها بان يبدأ
بالتى على مسجد الخيف)
وهى أولاهن من جهة
عرفات (ثم الوسطى ثم جرة
العقبة) ويقف بعد كل من
الاولى والثانية ويدعو
بقدر سورة البقرة

• (باب مواقيت النسل) •
المكانية من حج وعمره وهو
أعم من تعبير بالحج (ميعات
أهل المدينة ذوالخليفة
وأهل الشام ومصر والمغرب

(قوله لم يجزه) أى لا لاداء
بل يقع عن القضاء ويأغو
مانواه عن الاداء لاشغل
ذمته بالقضاء حتى يتم هذا
هو المراد من العبارة والمراد
بالقضاء ما مضى فتدبر
ر قوله فى جنوب) الاولى
جانب

قرر شيخنا عطية وعبارة البرماوى على المنهج قال بعضهم شأنه عجيب وسرها غريب خافها
أكثر من رزقها من لم يخرج منها لم يشبع وقال بعض الحكماء نيلها هيب وتراهم اذهب وذاؤها
اعب وصبيانها طرب وامراؤها جلب وهى ان غلب والداخل فيها مفقود والخارج منها
مولود وفى الحديث يساق اليها أقصر الناس أعمارا وروى ان عمر بن الخطاب كتب اليكمب
الاحبار أن اختبر على المنازل كلها فقال له قد بلغنا ان الاشياء كلها اجتمعت فقال السخاء أريد
العين فقال حسن الخلق وأنامك وقال الخفاء أريد الخفاء فقال له الفقه وأنامك وقال البأس
أى القوة أريد الشام فقال له السيف وأنامك وقال العلم أريد العراق فقال له العقل وأنا
مك وقال الغنى أريد مصر فقال له الذل وأنامك فاختار لنفسك ما شئت وروى صنفوه ان
ابليس دخل العراق فقضى حاجته ثم انهم دخل الشام فطرد منها حتى بلغ تاسان ثم دخل مصر
فباض فيها فرخ وبسط عبقريه فيها وحكى ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه أرسل الى عمرو بن
العاص وهو خليفة مصر عرفى عن مصر وأحوالها وما تشغل عليه وأوجز فى العبارة فأرسل
اليه **مام مصر ومصر والى كنها** * **جنة فردوس لمن كان بمصر**
فأولادها الولدان والخور غيدها * وروى عنها الفردوس والنهر كثر

اه باختصار (قوله الخفة) واحرام الناس الا من رابع قبلها لانها قد اتت به من عليهم
لحرا بها كما سيأتى فلو ظهرت جازاهم الاحرام منها لان رابعها ليس بميقاة (قوله نجد العين)
الاضافة للتخصيص ونجد فى الاصل المكان المرتفع وحيث أطلق فالمراد به نجد الجاز اه قاله
الرملى (قوله ومن مسكنه الخ) هذا تخصيص للمتن كأنه قال محل اعتبار المواقيت المذكورة
ان لم يكن مسكنه بين مكة والميقات ومن مسكنه الخ (قوله بين مكة والميقات) وهو خارج عن
الحرم وكذا من فيه بالنسبة للاحرام بالحج أما بالعمرة فيجب أن يخرج الى أدنى الحل كما مر اه
قل (قوله فيقائه مسكنه) محله ما لم يكن امامه ميقات آخر والا كاهل بدر والصقرا فانهم بعد
الخليفة وقبل الخفة فيقاتهم الثانى وهو الخفة وأما أهل خليص وأهل الوادى ونحوهم
فيقاتهم مسكنهم لانه ليس امامهم ميقات اه أفاده الرملى (قوله وقت رسول الله صلى الله عليه
وسلم) أى عام حجة الوداع كما أجاب به الامام أحمد بن حنبل حين سئل عن ذلك (قوله زاد الشافعى)
اى على الشيخين فى رواية أخرى قال فى شرح المنهج وروى الشافعى فى الام عن عائشة ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة ذا الحليفة ولاهل الشام ومصر والمغرب اطنة (قوله
وقال هن) أى المواقيت هن أى النواحي المذكورات على حذف مضاف أى لاهلهن واهل فى
العدول عن قوله لهم وان ورد فى بعض الروايات الى قوله هن إشارة الى أن العبرة بتلك النواحي
وان كان الجاني منها ليس من أهلها بخلاف ما لو عبر بهم العائد على الاهل فانه يتوهم ابتداء
انه خاص بمن استوطنهن كما هو مقتضى صيغة الاهل (قوله ولمن أنى) أى من ولو منفردا عليهم
أى المواقيت من غير أهلها أى النواحي وقوله من أراد يرجع لكل من أهلها ولمن أنى عليهم
والمعنى هن لاهل تلك النواحي من أراد الخ ولمن أنى عليهم من غير أهلها من أراد الخ وقوله
الحج والعمرة أى معا أو منفردين (قوله دون ذلك) أى المذكور من المواقيت أى بعددها
ساكنا ومقيما (قوله فن حيث أنشأ) أى المكان الذى أراد انشاء المسكن منه (قوله حتى

الخفة وأهل نجد العين
(نجد) الجاز قرن وأهل
تهامة العين يالم وأهل العراق
ذات عرق) وكل من مر
بمكان من المذكورات
حكمه حكم أهلها ومن
مسكنه بين مكة والميقات
فيقائه مسكنه (وكلاهما
منصوصة) أى منصوص
عليها روى الشيخان عن
ابن عباس قال وقت رسول
الله صلى الله عليه وسلم لاهل
المدينة ذا الحليفة ولاهل
الشام زاد الشافعى رضى
الله تعالى عنه ومصر
والمغرب الخفة ولاهل نجد
قرنا ولاهل العين يالم وقال
هن لمن أنى عليهم من
غير أهلها من أراد الحج
والعمرة فن كان دون ذلك
فن حيث أنشأ حتى

(قوله لم يشبع) أى من
الدنيا (قوله الخفاء) نخفة
الحياء بالهمزة والمثناة
التخمية (قوله عبقريه) أى
جنوده (قوله مام مصر الخ)
هكذا فى النسخ والبيت
الاول ليس بمستقيم الوزن
فليحذف (قوله غيدها) أى
نساؤها (قوله ابتداء) أى
قبل قوله صلى الله عليه وسلم
ولمن أنى عليهم

أهل مكة من مكة وروى أبو داود وغيره بأسنا. صحيح أنه صلى الله عليه وسلم وقت لاهل العراق ذات عرق فهو ثابت بالنص وهو ما صححه في الشرح الصغير والجموع وقيل بل ثابت باجتهاد عمر رضي الله عنه وصححه الاصل كالرافعي في شرح المسند والنووي في شرح مسلم وحمله في المجموع على أن عمر لم يباغ فيه النص فقال له باجتهاده موافق للنص (واحرامهم) أي أهل العراق (من المدينة وقيل) أي قبل ذات عرق (أفضل) من احرامهم من ذات عرق للاحتياط وذو الحليفة على ستة أميال من المدينة وبينه وبين مكة نحو عشر مراحل والخطبة وقيل لها مهجة قرية كبيرة بين مكة والمدينة قيل على نحو ثلاث مراحل من مكة والمعروف المشاهد ما قاله الرافعي أنه على خمسين فرسخاً منها وقد سخرت وقرن بالمكان الراية بينهما وبين مكة مرحلتان ويقال له قرن المنازل وتمامة بكسر التاء بلد وقيل ما نزل عن نجد إلى بلاد الجازو ولم ويقال ألم بالصرف وتركه جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة وذات عرق قرية على مرحلتين

أهل مكة) من تمام الحديث وأهل مبتدأ ومن مكة خبر أي يحرمون منها بالجمع أو مطلقاً بخلاف العمرة فانه يخرجون إلى أدنى الحبل كما مر والافضل ان يصلوا سنة الاحرام ثم يأتوا أبواب دورهم يحرمون منها ثم يأتوا المسجد لطواف الوداع ثم يخرجوا إلى عرفة ولا تثكل صلاتهم في المسجد بالاحرام من أبواب دورهم لأن الاحرام غير مستحب عقب الصلاة بل عند ارادة الخروج إلى عرفة (قوله فهو ثابت بالنص) وهو الرابع ولا ينافيه تفضيل غيره كما يأتي نظراً للاحتياط اهـ قل (قوله في شرح المسند) كتاب للشافعي رضي الله عنه إلى عرفة يذكر فيه الاحاديث المسندة أي التي اتصل اسنادها بالنبي صلى الله عليه وسلم وقوله وحمله في المجموع الخ معقد (قوله للاحتياط) أي لانه انهم عليهم فيحرمون قبله من جهة بلادهم قيل وفي احرامهم قبله سلامة من التباس وقع فيه لانهم اقرب به خربت وحول بناؤها إلى جهة مكة قاله في المجموع ثم قال قالوا ويجب على من أتى من جهة العراق ان يتحري ويطلب آثار القرية العتيقة ويحرم حين ينتهي إليها قال الشافعي ومن علامته المقابر القديمة فإذا انتهى إليها حرم اهـ وانما تبرأ منه ان حديثه ضعيف فالتمس ان الاحرام من ذلك افضل لا واجب (قوله وذو الحليفة) نصف فرسخة بالتحريز كقصة أو بفتح الحاء مع كسر اللام وسكونها وهي النبات المعروف سمى المكان بذلك لتباعدته وهو المعروف الآن ببيار على لزعم العامة زعم باطلانه قاتل الجن به او هو ابعد المواقيت واعل الحكمة في جعله ميقات المدينة انه اقرب البلاد إلى مكة فكان ميقاتها ابدى من المواقيت اينما هم بعض مشقة في الاحرام منه (قوله والخطبة) سميت بذلك لان السيل أجفها أي اخربها كما يأتي وهي قريب من رابع بين بدر وخليص وقيل نفس رابع (قوله مهجة) بوزن متهمة ومهجة بوزن معيشة اهـ شرح الروض (قوله قيل على نحو ثلاث مراحل) وهي أربعة وعشرون فرسخاً لان كل ثمانية فراسخ مرحلة وهذا ضعيف وقوله ما قاله الرافعي معقد وجمع بينهما الرمي فقال قول المجموع ثلاثة اعله بغير البغال النفيسة (قوله على خمسين فرسخاً) وهي ست مراحل وربع وقال الرمي ست مراحل وعله ألفي الكسرو وكذا يقال في النظم الا في (قوله باسكان الراء الخ) وهو جبل على مرحلتين من مكة وغلط الجوهري في أن راء محركة وأن الياء ينسب أو يس القرن اذ هو منسوب إلى قرن قبله من مراد اهـ رمي (قوله ويقال ألم) وهو أصل يلزم قاتل الله مهزة يا ويقال أيضا يرمرم برامين مفتوحين أفاده الرمي (قوله بالصرف) أي مراعاة له كان وتركه مراعاة لابهة وقد غاب علمه او اعلم ان محل كون الشخص يحرم من أحد المواقيت المذكورة اذا صر به في طريقه فان لم يمر بميقات منها فان حاذى ميقاتاً أحرم من محاذاته أو ميقاتين أحرم من محاذاتهما قريباً ما اليه بأن حاذى أحدهما بعد الآخر على التعاقب واستقرأ أحدهما وانقطع الآخر فالذي حاذاه أولاً وانقطع أبعد من مكة وأقرب اليه فان تساوى اليه فبأن أبعدهما إلى مكة وان حاذى الاقرب اليه أولاً كأن كان الابعد منه خروفاً أو عراً أو الأبان استويا في القرب اليه أو اليه تخيراً فان لم يحاذ ميقاتاً أحرم على مرحلتين من مكة اذ لا ميقات أقل مسافة من هذا القدر أفاده في شرح المهج بزيادة ونظم بعضهم مسافة المواقيت في قوله

قرن يلم ذات عرق كلها * في البعد مرحلتان عن أم القرى

ولذي الحليفة بالمرحلة عشرة * وبها الحليفة ستة فاخذ برتري

(باب الهدى)

باسكان الدال وكسر هاء مع تخفيف الياء في الاولى وتشديد هاء في الثانية والاولى أفصح والثانية هي الاصل وهو اسم مصدر لاهدى ومصدره اهداء كابدل ابدالاً وأخرج انرا جاعه في اسم المفعول وهو في الاصل اسم لما ياتي الى الحرم تقرباً الى الله تعالى من نعم وغيرها من الاموال نذراً كان أو تطوعاً لكنه عند الاطلاق اسم الذبل والبقرة والغنم المحزنة في الاضحية وبطابق أيضاً على دماء الجبرانات ويستحب ان قصد مكة المشرفة أن يهدي اليها شيئا من النعم ففي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم اهدى في حجة الوداع مائة بدنة ويستحب ان يقدد البدنة والبقرة لعائين من النعم التي تلبس في الاحرام ويتصدق بهما بعد ذبحهما ثم تجرح وهي باركة بشفعة سنامها اليمنى بحديثة مستقبلاهما القبلة وبالطخها بالدم لتعرف ولا تجرح الغنم اضعفها بل قد ادعرا القرب وآذانهم ايان يخرق ذلك وبعلم في رتبة الهدى ووقت ذبح الهدى ان كان تطوعاً أو بنذرة وقت اضحية فان كان بفعل حرام أو ترك واجب لم يختص بوقت ومكانه للمعصر مكان حصره أو الحرم وغيره جميع الحرم لكن الافضل للحاج ولو مقتدماً منى ولما قرع غير مقتنع المروة لانهم ما محل تحللهم (قوله بفعل حرام) أي بحسب الاصل وان لم يكن حراماً حال الفعل لكونه مصدر من ناس أو جاهل أو نحوهم على ما مر (قوله مما مر) يرجع لكل من فعل حرام كقتل صبي وترك واجب كالرمي والاحرام من الميقات (قوله بل لانه مستحب واجب الشرع) أي غالباً ومن غير الغالب فلا يستلزم به ذلك كما لو نذر عتقاً فانه يجزئه الكافر والمعيب مع ان واجب الشرع في الكفارات ونحوها انما هو المسلم السليم وكما لو نذر صوماً أو طلق فانه يكفيه صوم يوم مع ان الشرع لم يوجب ذلك في كفارة ولا غيرها ولو نذر صلاة أو طلق وجب عليه صلاة ركعتين لانه أقل ما يصدق به الواجب وقيل بل ركعة وعليه فلم يملك بذلك مستلزم واجب الشرع بل مستلزم جائزه (قوله فلا يجوز الخ) بل يجب ذبحه في محله وتفرقة جميعه على أهله من مكة أو غيرها ويملكهم بجماعته ولو قبل سلطه فما يقع الا من ذبحه ورميه لا يجزئ ولا يقع هدياً وقوله لله هدى ومثله من تلزمه نفقته ورفقته ولو فقراً فافلته وان كبرت كالحج المصري والاغنياء مطلقاً ومحل عدم جواز الاكل منه اذا كانت صيغة النذر صحيحة كقوله لله على ان اهدى شاة للحرم أما ما يقع الا من نذر شيئاً لسيدي أحد البدوي فيجوز صاحبه الاكل منه لعدم صحة نذره نعم ان نذر ذلك لجأوريه أو خدمته ووجدوا في ذلك المكان كان نذراً صحيحاً يمنع عليه الاكل منه ومثله نذر الشعيرة للوقود فان كان في المكان من ينتفع بضوئها جاز والا فلا (قوله فيجوز له ذلك) بل يسن قياساً على الاضحية وكذا قوله ويلزمه التصديق الخ وقوله بقدر ما ينطلق عليه الاسم أي وهو أقل مقول (قوله والافضل) أي ان أراد تقسيمه فان لم يرد فالافضل ان يدفع جميعه للفقراء الا انما ياكلها للبركة (قوله ويهدي للاغنياء) وليس لهم بيعه بخلاف المساكين والفرق بين الصدقة والهدية ان القصص من الاولى ثواب الآخرة ومن الثانية الاكرام (قوله لقوله تعالى) الآية تدل على أصل التقسيم وأما خصوص الثلث فلا دلالة لها عليه بل هو مأخوذ من دليل آخر وقوله منها

(باب الهدى)

(هو) نوعان (واجب) بفعل حرام أو ترك واجب مما مروى نذر كما ياتي في بابها وانما واجب به لانه يسلك به مسلك واجب الشرع (لا يجوز) لله هدى (الاكل منه) ومطوع به (فيجوز) له (ذلك) ويلزمه التصديق بقدر ما ينطلق عليه الاسم (والافضل أن ياكل) منه (ثلاثة ويهدي) للاغنياء (ثلاثة) ويتصدق بثلاثة (لقوله تعالى) فكلوا منها وأطعموا الفقراء أي السائل

أى البدن المذكورة في قوله والبدن جمعها الخ وقوله السائل أى ولو غلب أو كذا المعتز (قوله
ويقال الراضى الخ) سبب الاختلاف ان قاعا اسم فاعل امام أخوذ من قنع بكسر النون بمعنى
رضى أو بفتحها بمعنى طمع فالاختلاف فى معنى اسم الفاعل ناشئ كما مر من الاختلاف فى معنى
فعله يقال قنع بكسر النون من باب علم رضى وبفتحها سأل ونذر معنى فى ما ومضارعهما
وأمرهما بفتح النون فى ما ومصدر الاول القناعة ومصدر الثانى القنوع ومما استعمل فيه
الفعل بالمعنيين قوله الحر عبد أى كالعبد فى الخصال ان قنع بالفتح أى سأل والعبد حر أى كحر
فى الخصال ان قنع بالكسر فاقنع ولا تقنع بفتح النون فى ما كما مر راجع لكل من الحر والعبد
على الالف والنشر المرتب فى شئ يشين سوى الطمع ويشين بفتح الباء كما فى قوله ان يربك الله منك
وان يشينك له به (قوله وما يعطى) أى والراضى بما يعطى فهو راض يشين (قوله المتعرض)
أى وان لم يسأل (قوله ليكن من اقتصر) بمعنى لام التعليل أى لان من اقتصر الخ وقوله ذكر
لاض أى من الاقتصار على الثالث (قوله ودما النفس) بجلتها احد وعشرون دما نظامها ابن
المقرى فى قوله

ويقال الراضى بما عنده
وبما يعطى بالسؤال والمعتز
أى المتعرض للسؤال وما
عبرت كالاصل عبر جماعة
وعبر آخرون بان يأكل
ثامه ويتصدق بثامه قال
الشيخان ويشبهه أن
لا يكون اختلاف فى الحقيقة
ليكن من اقتصر على
التصدق بالثلثين ذكر
الافضل أو توسع فعد
الهدية صدقة (ودما
النفس نوعان)

(قوله تجتث أى تقطع
ما اجتثته ارتكبه
اجتثا ناقطه اشجنا) قوله
وفى الصغير الخ) فيه نظر
يعلم مما بعده

قوله تحلى حق الوزن تحلى
اه معص

أربعة — دماء حج تحصر * أو لها المـ مرتب المقدر
تتبع فوت وجـ قـ رفا * وترك رعى والمبيت بمعنى
وتركه الميعات والمزدلفه * أولم يودع أو كنى أخلفه
ناذره يصوم ان دما فقد * ثلاثة فيه وسـ يعاقى البلد
والثمان ترتيب وتعديل ورد * فى محصر ووطـ حج ان قد
ان لم يجد قومه ثم اشترى * به طعاما طعمة لافقرا
ثم الهجزه — دل ذلك صوما * أعنى به عن كل مد يوما
والثالث التخيير والتعديل فى * صيد وأشجار بلا تكلف
ان شئت فاذبح أو فعدل مثل ما * عدلت فى قيمة ما تقدم
وخيرا وفـ درا فى الرابع * ان شئت فاذبح أو فعدل باصع
للشخص نصف أو فصم ثلاثا * تجتث ما اجتثته اجتثانا
فى الخلق والقلم ولبس دهن * طيب وتقبيل ووطـ ثنى
أو بين تحلى ذوى احرام * هذى دماء الحج بالتمام
واعلم أنه حيث أطلق فى المناسك الدم سواء تعلق بترك ما ورأى ارتكاب منى أم بغيرهما
فالمراد أنه كرم الاضحية فى سنه أو سلامتها فتجزئ البدنة عن سبعة دماء وان اختلفت اسبابها
أترك الاحرام من الميعات وترك المبيت بمزدلفة وترك المبيت بمعنى وترك الرعى به أو التطيب وخلق
شعر وقلم أطرافه فان ذبحها عن دم واجب كان الواجب سبعة دماء فله اخراجه عنه وأكل الباقي
وسواء فى الضحايا أنه لا يجوز أن يشترك اثنان فى شاة الا فى جزاء الصيد المثل فلا يشترط
كونه كالاضحية فهاذ كـ بل يجب فى الكبير كبير وفى الصغير صغير وفى المعيب معيب كما مر بل
لا تجزئ البدنة عن شاة المثل لانهم راعوا فى جزاء الصيد المماثلة أى فى الجنس فلا يشكك باجزاء
الكبير عن الصغير وبذلك علم أنه لا تجزئ البعير عن البقرة وعكسه ولا سبع شياه عن واحد منهما

ومثله ما وجب في الشجر إلا أن الصبي يجب فيه المثل ولا يجزئ غيره ولو أعلى بخلاف الشجر
فانه إذا أخرج ما وجب فيه ما فوقه أجزأ (قوله منصوص عليه في الكتاب) وسيأتي الكلام
على ذلك (قوله وهو أربعة) سبذ كر كل واحد على ألف والذئب المرتب ويقيم عليه دليله من
الكتاب وسيأتي الكلام على ذلك (قوله وجزأه) بالرفع عطف على دم ويصح الجزؤ ويكون إضافة
دم إليه للبيان لأن الجزأ هو الدم وكذا يقال فيما بعده (قوله فان عدم المقتنع الخ) فهو دم
ترتيب أي لا ينافي للصور إلا إذا عجز عن الدم وتقدير أي مقدار بشئ لا يزيد عليه ولا ينقص
وهو الثلاثة والسبعة (قوله في الحج) أي في أيامه أن أحرم قبل يوم عرفة بمن يسعهما أو بعضها
فيجب تقديمها أو تقديم ما تمكن منه فان أخرها أو شيئاً منها في الأولى أو ما تمكن منه في الثانية
عصى ووقع قضاء وان تأخر الطواف وصدق عليه أنه في الحج لأن تأخيرها نادر فلا يكون مراداً
من الآية ولا يجب عليه تقديم الاحرام لاجلها لأن تحصيل سبب الوجوب لا يجب أمالو أحرم
قبل يوم عرفة بمن لا يسع شيئاً منها بأن أحرم يوم التاسع صامها بعد التشريق ووقعت أراه
وأيضاً السفر عذراً في صومها لأن نص عليه بقوله ثلاثة أيام في الحج فلا يرد أن رمضان أعظم
حرمة مع أن السفر عذراً فيه وأول أيام الحج سادس ذي الحجة (قوله إذا رجع) أي أو استوطن
مكة والوجه أنه لو لم يسهل عدة كفاه تفرق واحد بينهما فاذا الزمه دم تمتع ودم أسامة فصام
سبعة متوالية في الحج وأربعة عشر متوالية إذا رجع أجزأه وكذا الوقضى الستة متوالية بعد
رجوعه ثم فرق عدة السير بأربعة أيام تجزئه أربعة عشر متوالية وان أسرع في الوصول على
خلاف العادة فيصوم بمجرد وصوله لوطنه وان أعرض عن استيطانه قبل صومها وأراد
استيطان غيره ولو شرع في السبعة في مكة لقصد منه توطنها ثم عرض له عدمه فالظاهر جواز
انتمامها في السفر اهـ نقله الرحاني عن سم (قوله واجب) خبر صيام والجملة جواب الشرط
في محل جزم (قوله وسبعة إذا رجعتم) تلك عشرة كاملة أي في النوايا وفي وقوعها أبداً
من الهدى وهـ ذاك يقال له فذلك الحساب أي اجماله وتجيته من قول الحساب إذا جمعوا ما
فرقوه فذلك يكون كذا وفائدة الاخبار بذلك دفع توهم كون الواو في وسبعة بمعنى أو المفيدة
للاباحة كقولنا جالس الحسن أو ابن سيرين وان يعلم العدد اجمالاً كما علم تقصيه فلا فان أكثر
العرب لا يحسنون حساباً وأفادت أن المراد بالسبعة العدد دون الكثرة فانه يطلق عليها
وكاملة صفة مؤكدة (قوله والعبرة بالعدم) أي عدم الدم في محل الذبح وهو الحرم لأن دم
الجزءان مختص به كما مر (قوله فلا يؤثر فيه) أي الدم أي في وجوبه ولا بد أيضاً أن يكون
فاضلاً عن كفاية العمر الغالب (قوله الغائب) أي ولو في دون مسافة القصير عن محل الذبح
المعتبر كما تقدم على المعقد اهـ قل (قوله ولا يجب عليه الخ) ما مر عدم حسي وهذا دم
شرعي (قوله فلو فاتته الخ) أي بان لم يدرك صومها أو أدركه لم يفـ هـ وتعبيره بتأنيده يقتضي
أنه لو كان قضاء إذا فعلها بعد ذلك وان لم يأثم به تأخيرها بأن أحرم في زمن لا يسعهما وليس كذلك
لما مر من أنها حية ثم إذا فعلها قاله قل ضعيف (قوله فلو فاتته) أي المقتنع ومنه له غيره
مما مر في النوع الأول من كلام ابن المقرئ (قوله في القضاء) أي قضاء الثلاثة بأن تمكن من
صومها قبل يوم عرفة فلم يصمها فان لم يتمكن من ذلك فهي أداء كما مر أما السبعة فلا يتصور

أحدهما (منصوص)
عليه في الكتاب (وهو)
أربعة (دم تمتع وجزأه)
وفدية (دفع أذى) كذا في
(و) فدية (احصافان
عدم المقتنع الدم فصيام
ثلاثة أيام في الحج وسبعة
إذا رجع إلى أهله) واجب
قال تعالى فمن لم يجد فصيام
ثلاثة أيام في الحج وسبعة
إذا رجعتم والعبرة بالعدم
في محل الذبح فلا يؤثر فيه
ماله الغائب عن ذلك المحل
ولا يجب عليه تحصيل الدم
بأكثر من ثمن المثل فلو
فاته الثلاثة في الحج فرق
في القضاء بين وبين السبعة
بقدر تشريقه بينهما في
الأداء

(قوله يوم عرفة) الأولى
النصر

وهو أربعة أيام ومدة امكان السير الى وطنه على العادة الغالبة (وجزاء الصيد ان كان له مثل خير بين اخراج مثله) بأن
يذبحه ويتصدق به على مساكين الحرم ٥٦٤ (وتقويته بدراهم يشتري بها) مثلاً (طعاماً) يجزى في الفطرة (ويتصدق

به) على مساكين الحرم
(كل مسكين مدوان
يصوم عن كل مد يوماً)
لا يذبح جزاء مثل ما قتل
من النسم (وهو صوم
التعديل) لقوله تعالى أو
عدل ذلك صياماً (وان لم
يكن له مثل خير بين تقويته
نيساً ترى بقبضته) مثلاً
(طعاماً ويتصدق به)
على مساكين الحرم (وان
يصوم عن كل مد يوماً) كما
في المثلي فان انكسر مد
في الشقين صام يوماً لان
الصوم لا يتبعض والعبرة
في قيمة غير المثلي بحمل
الاتلاف لا بمكة وفي قيمة
مثل المثلي بمكة يوم الاخراج
لان الحمل الذبح وحيث
اعتبر قيمة محل الاتلاف
فالاعتبار في الطعام سعره
بمكة لا بذلك المحل (وخبر في
فدية) دفع (الاذى كحاق
وتفليم بين ذبح شاة) بصفة
الاضحية ويتصدق بلحمها
على مساكين الحرم
(وصوم ثلاثة أيام ويتصدق
بأثنى عشر مداً على ستة
مساكين) من مساكين
الحرم لكل مسكين مدان

فيه اقضاء لان وقت العسر لم يمت قبل فعلها اخرج وقتها ونصورها فيها القضاء فاذا اراد الولي
فعلها عنه نذبت في حقه التتابع ويندب تتابع الثلاثة والسبعة كما مر (قوله وهو أربعة أيام)
أي مطلقاً وعلى يوم العيد وأيام التشرية لانه يمنع صومها وقوله ومدة امكان السير أي
ان يرجع الى أهله أو أقام بمكان آخر غير مكة فان أقام بهم افرق بأربعة أيام فقط ان استوطن فان
لم يستوطن فرق بينهم او مدة امكان السير وتقدم ذلك (قوله على العادة) فيحسب من ذلك مدة
الاقامة بمكة بعد أعمال الحج لقضاء حوائجهم وكذا بغيره في الطريق والدورة المعروفة ولا
يكاف الاسراع فلما أسرع ووصل وطنة قبل العادة جازله الصوم حينئذ (قوله وجزاء الصيد)
هو دم تخيير بين ثلاثة أو اثنين وتعديل (قوله بأن يذبحه) ان لم يكن الصيد حاملاً فان كان حاملاً
لم يذبح ببدله بل يضمن بحامل مثله ويقوم ذلك المثل فان ذبح لم يجز (قوله ويتصدق به) أي بلحمه
وجلده وسائر أجزائه حتى الصوف لما علم من أنه لا يجوز له أكل شيء من الهدى الواجب (قوله
على مساكين الحرم) أي بأن يشرقه عليهم أو يملكهم بجلته بعد ذبحه فان لم يذبحه لم يجز كما مر
(قوله وتقويته) أي المثل لا الصيد بخلاف المال لا ويعتبر في التقويم عدلان عارفاً وان كان
أحدهما قاتله حيث لم يفسق بأن كان قتله خطأ (قوله بدراهم) ليس بقيمته فكان الاولى أن يقول
بغالب نقد البلد (قوله مثلاً) راجع لقوله يشتري أي أو يخرجها مما عنده أو يقتضيه أو يتهمه
(قوله على مساكين الحرم الخ) أي الموجودين فيه حالة الاعطاء لكن المستوطنون أولى ما لم
يكن غيرهم أسوأ ولا يجب استيعابهم وان انحصروا وقد يفرق بين ما هنا والزيادة بان القصد
هنا حرمة البدون من سداً للخلعة ولا يجوز دفع الواجب لأقل من ثلاثة منهم لانها أقل الجمع فان
دفعه لاثنتين غرم لثالث أقل متول نعم ان كان مفعولاً حال الاعطاء لم يضمن له شيئاً اذا وجد بعد
وتقدم أنه لا يجب التسوية بينهم لكن محله اذا كانت الامداد أكثر من ثلاثة فان كانت ثلاثة
فقط لم يجز أن يدفع لواحد أقل من مد ولا تسراً أكثر منه وانظر لو كانت القيمة مداً أو أقل هل
يجب دفع ذلك الثلاثة أو يجوز دفعه لواحد الظاهر الثاني قرره شيخنا عظمية ووجدته في حاشية
الشيخ خضر أيضاً (قوله وأن يصوم) أي حيث شاء (قوله وهو صوم التعديل) أي بدل التعديل
أي التقويم أي الشيء المقوم وقوله تقويته أي الصيد وقوله في الشقين أي ماله مثل وماله مثل له
(قوله بحمل الاتلاف) فاذا اتلف صيد غير مثلي كجراد ودجاج حبشي حال احرامه بمصر وجبت
فيته بها (قوله بمكة) أي كل الحرم فلما اختلفت القيمة في مواضع من الحرم تخير كما استقر به
ابن حجر لان كلام من تلك المواضع محل الذبح (قوله وحيث اعتبر قيمة محل الاتلاف) أي في غير
المثلي وانما قيد بذلك لدفع ما به وهم من أن المعتبر سعر محل الاتلاف كما اعتبر القيمة فيه بخلاف
ما لو كان المعتبر قيمة مكة فانه لا يتوهم حينئذ كون الطعام به تبر بغيره فلما لم يقيد بذلك
فيه (قوله سعره بمكة) المراد به جميع الحرم (قوله وخبر الخ) أي فهو دم تخيير وتقدير (قوله
بلحمها) اللحم ليس بقيد بل مثله الجلد ونحو الصوف (قوله مدان) ولا يجوز نقصه عنهم ما ولا
الزيادة عليهم ما يضمن له ما نقص واغیره ما نقص من حصته أيضاً وليس في الكفاية زيادة على مد

(قوله ولا يكاف الاسراع) الظاهر ان هذا راجع لما اذا صام الثلاثة في الحج تدبر وتأمل وحرد (قوله
راجع لقوله يشتري الخ) والاولى أن يرجع لدراهم أيضاً في دفع ما تقدم لكن بقي التقييم بكونه من غالب نقد البلد تأمل

لقوله تعالى فن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه أي خلق ففدية من صيام أو صدقة أو نسك وللأمر بذلك في خبر
الصحيحين ونسب بالخلق القلم والمعذور غيره (ودم الإحصار) بصفة الإضحية لقوله تعالى فان أحصرتم فما استيسر من
الهدى (فان عدمها) أي وقت الإخراج (ف) يجب (بداها) كدم القمع وغيره وهو ٥٦٥ (طعام بقيتها) لانه أقرب إلى الدم

من الصيام لا شترا كهما
في المالية (فان يحز) عنه
(صام عن كل مد يوماً)
قياساً على الدم الواجب
بترك ما موربه (وغير
المنصوص) عليه في
الكتاب وهو النوع
الثاني (فوعان أحدهما
ترك نسك) يجب بتركه
(وهو) خمسة (الأحرام
من الميقات والمبيت بزدانة
وعنق والرجى وطواف
الوداع) و ترك المبيت عنق
من زيادتي النوع (الثاني
انفرجه وهو) خمسة أيضاً
(الوطء) في فرج أو غيره وان
انقصر الأصل على الثاني
(واللحم بشهوة والقبلة
والنكاح واللباس) والدماء
أربعة أنواع أحدها دم
ترتيب وتقدير وهو دم
القمع والقران والنوات
وترك واجب من الخمسة
المذكورة أولاً ثانياها دم
ترتيب وتعديل وهو دم
الوطء المقسد ودوم الإحصار
ثالثها دم تخيير وتقدير وهو
دم اللبس والتطيب ومن
الرأس أو اللحية أو الجانة
الشعر أو الظفر أو الجماع غير
المقسد ومقدّمات الجماع

الافى هذه اه أفاده قل (قوله لقوله تعالى فن كان منكم مريضاً الخ) هذه الآية مجعولة اذ لم يبين
فيها قدر الصيام والصدقة أي الاطعام والنسك فيسنت السنة ذلالت والمراد بالنسك الدم وهو شاة
(قوله ودوم الإحصار) وهو دم ترتيب وتعديل (قوله فان أحصرتم) أي وأردتم التحلل فما استيسر
أي ييسر من الهدى كما مر (قوله فان عدمها) أي وقت الإخراج (قوله كدم القمع) أي في
الترتيب والافدوم القمع دم ترتيب وتقدير وهذا ترتيب وتعديل كما مر وأيضاً دم القمع لا اطعام
فيه وهذا فيه اطعام (قوله في الكتاب) أي وان كان منه وصا عليه في السنة (قوله يجب بتركه)
أحترزه عن الركن وقوله وهو أي انك (قوله والمبيت بزدانة وعنق) أي حيث تركهما بلا
عذر وقوله والرجى أي ولو بعد ذلك لانه لا يقط بذلك كما مر (قوله وهو خمسة أيضاً الخ) فالجمل
عشرة تضم للأربعة المذكورة في النوع المنصوص عليه والقسم الثالث من تلك الأربعة
وهو فدية دفع الأذى شامل لبقية أفراد الدماء المذكورة في النوع الرابع من نظم ابن المقرئ
واللحم بشهوة زائد على ما فيه قد كررنا عشرين نرداً عما ذكرنا فيه وأسقط منه واحداً
وهو فدية الخلف المشى المنذور وزاد عليه واحداً (قوله في فرج) أي ولو بماتنا حيث وجب
بالوطء الغسل بان كان يطلق عليه اسم الفرج (قوله أو غيره) وهو الدبر وفرج الهيمة ولا شك
ان هذا داخل في الفرج لانه من الانقراج وهو الانفتاح فلو قال بعد الفرج من قبل أو دبر
لكان أولى الآن يقال مراده بالفرج القبل من آدمية أو غيرها وبغيره الدبر كذلك (قوله وان
انقصر الأصل على الثاني) وهو الوطء في غير الفرج (قوله واللحم بشهوة) أي وان لم ينزل
بخلاف الاستثناء فانه لا بد فيه من الانزال وقوله والقبلة أي بشهوة وان لم ينزل أيضاً في كذا
الحذف من الثاني دلالة الأول عليه أو أن قوله بشهوة يرجع له أيضاً كما هو طريقة الشارح
من عود القيد المتوسط لما قبله وما بعده ويشترط أن تكون القبلة بلا حائل كما مر عن الزيادة
خلافاً لما ذكره بعضهم هنا (قوله أربعة أنواع) أي باعتبار حكمها (قوله ترتيب الخ) الترتيب
منع انتقاله إلى خصلة مع قدرته على ما قبلها أو التخيير جواز ذلك والتقدير ما لا نقص فيه ولا
زيادة والتعديل التقويم والترتيب والتخيير لا يجتمعان وكذا التقدير والتعديل اه قل
(قوله من الخمسة المذكورة أولاً) وهي ترك الأحرام من الميقات وما بعده وزيد عليها مشى
أخافه نادره بركوبه في ملة انسية وهي المذكورة في النوع الرابع من نظم ابن المقرئ (قوله
دم الوطء المقسد) وفيه بدنة وقوله دم الإحصار وفيه شاة فان يحز عنه ما قومهم ما عدلان
عارفان واشترى بقيتهم ما طعم ما وصدق به على ما كين الحرم في الأول وكذا في الثاني ان
أحصر فيه أو بعته إليه والأفعلى أهل محل حصره فان يحز صام عن كل مد يوماً (قوله غير
المقسد) أي بان كان بين التحللين أو بعد الجماع الأول المقسد (قوله ومقدّمات الجماع)
كالباشر بشهوة ومنها القبلة بلا حائل وان لم ينزل ويتكرر الدم بتكرار تلك المقدّمات وكذا

(قوله والقسم الثالث من تلك الأربعة) لم يظهر المقصود من هذه العبارة فان المصنف لم يستوف جميع الأفراد في المتن تدبر
قلت على ان في الشهور تاملان من النوع الرابع ما هو لترقه على انه يلزم التكرار مع قول المتن الثاني لترقه الخ بالنظر
لبعض افراده فان أريد غيره لم يتم أنه ذكر عشرين فتأمل (قوله في النوع الرابع) الأولى الأولى

ما قبلها من اللبس والنطيب (قوله والاستقامة) أي ان أنزل كما مر سواء كان بيده أو غيره هـ من
نفسه أو غيره بما دل أول الخملة هذه الدماء ثمانية وتزيد بالتكرار فيلزمه في كل منها شاة أو تصدق
بثلاثة أصع على ستة مساكين أو صيام ثلاثة أيام وقوله وهو دم الصيد والشجر فهو ما دام
يلزمان في شكل ذبح لما يذبح أو تقويته والشراء بقيته طعنا ما إلى آخر ما مر في حقه انتهى أحد
وعشرون دما بزيادة واحد ونقص واحد على ابن المقرئ كما مر

(باب افساد النكاح من حج وعمره)

وعبر لا فساد دون الفساد لا اعتبار العمدة فيه والاحتياط واعبر بالتحريم والافساد يشعر بذلك
دون الفساد وهو كبيرة كما مر الأمر غير مكلف (قوله قبل التحال الأول) هو قيد بالنسبة للحج
للعمره وان كان النكاح شاة لاهما اذ ليس له الاحتمال واحد كما مر (قوله الواطئ) وكذا
الموطوء اذ لا فرق في افساد النكاح والاثم بين النساء والمفعول المكلف وانما قيد بذلك لاجل
التدنية بعد لانهم لا تلزم الموطوء (قوله متعمدا) اخرج الثاني وقوله عالما بالتحريم اخرج
الجاهل المعذور لا كموا لا فانهم لا يعذرون (قوله ولا افساد بوطء المشكل غيره) أي فقط
ولو مشكلا آخر فلا يفسد نكاح واحد منهم ما و كذا الواطئ كل من المشككين الآخر في قبله
اذ لا يجب الغسل على واحد منهم لاحتمال كون كل اثنى أو ذكر او القاعدة أن كل وطء واجب
الغسل افساد النكاح وقوله ولا يوطء غيره له في قبله أي فقط فان وجد امعا كان أو لم يكن في غيره
وأولج غيره فيه فسد نكاحه حيث كان ذلك الغير واضحا للمامر ولا تلزمه التدنية لاحتمال أنوثته
وخرج بقوله في قبله ما لو وطئه غيره في دبره فان كان واضحا فسد نكاحهما أو خفي لم يفسد نكاح
واحد منهما لاحتمال أنوثتهما (قوله وفيه بدنة) أي على الواطئ فقط كما مر وان أوهم كلامه
خلافه ويجب فيه أيضا المضي في فاسده بأن يقف بعرفة ويبقى ببقية الاعمال وان كانت فاسدة
فلا يخرج منه بالفساد بخلاف بقية العبادات لانه شديد التعلق والازوم (قوله ذكر أو أثنى)
أشار بذلك إلى أن البناء في البدنة للوحدة لا للتأنيث وهو منصوب اما خبرا المكان المحذوفة
مع اسمها أي سواء كانت البدنة ذكر أو أثنى واما على الحال من بدنة على القليل من
بحيث من النكحة كما في مررت بماء فعد رجل وصلى وراء رجل قيسا ما والبدنة في اللغة تطلق
على الواحد من الابل والبقر والمراد هنا الاول خاصة (قوله بدراهم) لو عبر بغالب نقد البلاد كان
أولى كما مر وقوله واشترى أي مشا كما مر أيضا (قوله صام عن كل مديوما) فان انكسر مد
صام عنه يوما كما مر اه قل (قوله لزمه شاة) وتعدد بدنة الموطوء ولا تندرج في بدنة الجماع
بخلاف شاة المقدمات فانها تندرج فيها وان تراخي الجماع عن مقدما ته (قوله ولا تجب البدنة
المخ) ولا تجب البقرة الا في هذا وفي بقر الوحش وحماره وفي الشجرة الكبيرة عرفا من شجر الحرم
وفي الصغيرة ان قارب سبع الكبيرة شاة الا اذا صغرت جدا ففيها القيمة فان جاوزت سبع
الكبيرة ولم تنتم الى حد الكبير وجب شاة أعظم من الواجبة في سبع الكبيرة أفاده الرمي ولو
لزمه شاة فذبح بدنة أو بقرة وتصدق بسبعها جازوله أن يتصرف في الباقي تصرف الملاك (قوله
وفي قتل النعامة) وكذا في قطع الشجرة المذكورة فانها تنكفي عن البقرة وانما يسمى بها عن
البقرة ولا عن الشاة في جزاء الصيد مراعاتهم المثل بخلافه هنا اه قاله الرمي (قوله سن

والاستقامة رابعها دم تخيير
وتعديل وهو دم الصيد
والشجر
(باب افساد النكاح)
(يقصد الموطوء) في فرج من
أدمي أو غيره (قبل التحال
الأول) ان كان الواطئ
متعمدا عالما بالتحريم مخيار
لأنه ينفى عنه بقوله تعالى فلا
رفت والرفث الموطء كما مر
والاصل في النكاح الفساد
ولا افساد بوطء المشكل
غيره ولا بوطء غيره له في قبله
(وفيه بدنة) ذكر أو أثنى
لقضاء الصحابة بذلك (فان
عدمها الزمه) (بقرة) ان
عدمها الزمه (سبع شياه)
فان عدمها قوم البدنة
بدراهم واشترى بقيتها
معاما وتصدق به فان
جزى صام عن كل مديوما
(فان وطئ بين الصلبيين أو
بعد افساد لزمه شاة)
كما في الحلق ونحوه ولا تجب
البدنة الا في هذا وفي قتل
النعامة كما علم مما مر الا انه
يتميز فيها عن الناس الاضحية
بخلافها ثم فانما يختلف
باختلاف النعامة كبرا
وصغرا

الاضحية) بأن يكون لها خمس سنين وطعنت في السادسة وكذا بعت بمرس الضحية في سائر
دماء الحج الأجزاء الصبيد كما مر

• (باب فوات الحج) •

أي بيان ما يفوت به وما يلزم فيه وسكت عن العمرة لما يأتي فيها (قوله الأقفوات الوقوف
بعرفة) قال بعضهم أو الأحرار وفيه نظر لأنه لم يوجد حج حتى يقال أنه ذات (قوله الوقوف بها)
أي بعرفة (قوله تحلل) أي وجوبه بالتحلل لا يصير محرماً بالحج في غير أشهره فيحرم عليه استدامة
الأحرار إلى قابل، ولو استدامة حتى حج به من قابل لم يجزه وقول التحلل المحل تحلل جواز امراد
به الجواز بعد المنع فيه صدق بالواجب والمراد بالتحلل التحلل الثاني أما الأول فيحصل بواحد من
الطواف والحلق مع السعي إن لم يكن سعي ومع النسك أي الذبح لأنه لما فاته الوقوف سقط عنه
حكم الرمي وصار كمن رمى وقوله بعمل عمرة الحج ولا يحتاج العمرة إلى نية لأنها ليست عمرة مستقلة
من كل وجه ولذا جاز فيها تقديم الحلق على الطواف أما التحلل فلا بد فيه من نية أه أفاده الرمي
بنيادة (قوله إن كان سعي) أي بعد طواف القدوم (قوله ولا يجزي ذلك عن عمرة الإسلام) أي
لأن إتمامه انعقد بذلك فلا ينصرف لآخر كعكسه ولا يجب الرمي والمبيت حتى وإن بقي وقتها
أه رمي (قوله وعليه القضاء) أي فور الحج الذي فاته بفوات الوقوف تطوعاً كان أو فرضاً
وانما يجب القضاء في فوات لم ينشأ عن حصر فإن نشأ عنه بأن أحصر فسلك طريقة آخر أطول
أو أصعب من الأول أو صابر الأحرار متوقفاً زوال الحصر وقاته وتحلل بعمل عمرة فلا قضاء عليه
لأنه بذل ما في وسعه كمن أحصر من جميع الطرق أما لو كان الطريق الثاني مساوياً للآخر من كل
وجه أو أقرب منه فانه يجب القضاء لأنه فوات محض كما مر ولا فرق في الحصر بين كونه عاماً
أو خاصاً كأن كان بسبب مرض أو زوجية أو نحو ذلك أفاده في شرح المنهج ولو عبر هنا بالعادة
كما عبره في منهجه لكان أولى لأن الحج وقع في وقته كالملة إذا فسدت وأعيدت في وقتها فإنها
تسمى معادة لأم قضية الآن يقال مراده بالقضاء المعنى اللغوي وهو الاعادة كما أجاب به الرمي
عن المنهج المعبر بذلك (قوله أفق بذلك) حيث جاءه هبار بن الأسود يوم النحر وهو ينحرف عليه
فقال يا أمير المؤمنين أخطأنا العدد وكنا ظن أن هذا اليوم يوم عرفة فقال له عمر أذهب إلى مكة
فطف بالبيت أنت ومن معك واسموا بين الصفا والمروة والنحر وأهلبان كان معكم ثم احلقوا
أو قصروا ثم ارجعوا فإذا كان عام قابل فحجوا وأهلبان لم يجد فصام ثلاثة أيام في الحج
وسبعة إذا رجع أه شرح المنهج فالإشارة في قوله بذلك راجعة للمذكور من الثلاثة التحلل
والقضاء والدم (قوله ولم ينكره) أي فصار إجماعاً سكوتياً (قوله إذا أحرمت بالقضاء) أي بالافعل
في عام القضاء لا في عام الفوات فلا يصح فيه الذبح وانما اشترط في وجوبه الأحرار بالفعل لأنه
عبادة ذات سببين الفوات والأحرار بالقضاء فلا يتحقق وجوبه إلا بوجودهما ويجوز تقديمه على
الأحرار لما مر من أنه عبادة ذات سببين فجاء تقديمه على أحدهما لکن بعد دخول وقت
أحراره بحج القضاء وإن لم يحرم بالفعل على المعتمد ولا يشترط الأحرار بالقضاء في سنة ذبحه على
المعتمد أيضاً إن وجب الصوم ليجزه عن الدم لم يجز تقديمه على الأحرار لأنه عبادة بدينية لا يصح
تقديمها على أحد سببها أفاده قل وقرره شيخنا عطية وبعضه في الرمي فأنقله الرحاني هنا غير

• (باب فوات الحج) •

لا يفوت الأقفوات الوقوف
بعرفة كما مر (من فاته
الوقوف) به التحلل بعمل
عمرة) بلا سعي إن كان
سعي ولا يجزي ذلك عن
عمرة الإسلام كما سبب في
(وعليه القضاء ودم) لما
رواه مالك في الموطأ بإسناد
صحيح عن هبار بن الأسود
أن عمر رضي الله عنه أفق
بذلك واشتد في الصحابة ولم
ينكروه ووقت وجوب
الدم (إذا أحرمت بالقضاء)
كما يجب دم الفتح بالأحرار
بالحج

(قوله ومع النسك) أي إن
كان معه هدي كما يأتي في
الحديث وليس المراد أنه
يتوقف تحلله عليه كما نوهه
العبارة شيخنا (قوله أفق)
بذلك حيث جاء الخ) إلهام
كانوا شريعة قديمة ولا
لما نشر الغلط

صحيح (قوله ولا تنفوت العمرة) وتقدم أنها نفوت إذا كانت منذورة في وقت معين وفات (قوله مستقلة) حال من العمرة (قوله فأنها تتبع الحج في الفوات) معنى فواتها حينئذ أنهم لا تجزئها عن عمرة الاسلام (قوله كما تتبعه في الصحة والفساد) أي والميقات فالتبعية في الصحة كأن وقف القارن بعرفة ثم رمى يوم النحر ثم طاف لا فاضة ثم سعى ثم وطئ أورعى ثم حلق ثم وطئ فيصير حجه فيه ما وقع وطئه بعد التحلل الاول وتصح عمرته تبعاً للحج ولو انفردت فسدت لو طئه قبل تمام أركانها اذ بقي منها الحلق في المثال الاول والطواف والسعي في الثاني والتبعية في الفساد كأن طاف القارن المذكور طواف القدوم ثم سعى ثم وقف وحلق ثم وطئ قبل التحلل الاول ففسد حجه بلوطاً وكذلك عمرته تبعاً ولو انفردت لم يفسد لو وقع الطواف به بتمام أعمالها ان قلنا ان طوافها يشترط في طواف القدوم أو بعده أعمالها ولو انفردت فيجوز على أنه لا يشترط في طواف الأفاضة على الأصح والتبعية في الميقات كاللواحرم به ما من جوف مكة فإنه لولا القرآن لما كان ميقاته جوف مكة بل يلزمه الخروج الى أدنى الحل (قوله منتهقد) أي معترض في القرآن فقط لأنهم لا تنفوت إذا كانت في ضمن قرآن وقد يقال كلام الأصل بالنسبة لأعمالها فأنها لا تنفوت لوجوب التحلل به الا في وقوعها عن عمرة الاسلام فلا تنفوت عليه اهـ قل

(باب مكروهات النسك)

أي ما يكره من قول أو فعل من حيث وقوعه فيه وان كان في نفسه حراماً فان الجدال من الأحرار في نفسه مكروه من حيث وقوعه في النسك فهذا نظير قولهم في مكروهات الصوم وليس له من الكذب والغيبة مع وجوب ذلك في نفسه وحينئذ فلا حاجة لقول المحشي تنزيهاً أو تحريماً لكونه عديماً سائياً من المكروهات ما هو حرام لماءات ان حرمة من حيث ذاته لا تنافي كراهته من حيث وقوعه في النسك وذكر من المكروهات ثلاث عشرة سنة في المتن وستة تحت قوله رغباً (قوله وان كانت مكروهاته أكثر) يعني أن التعميم أولى وان كان للأصل أن يجيب عن الإقتصار عليه بهذه النكتة وهي النظر لاكثر لأن ذلك لا يمنع الأولوية (قوله أي لأمرام) هو مرادف للجدال ومعناه ما الخصامة والمشاقة والمنازعة ونحو ذلك وهو ما حرام ان ترتب عليه ما يبطل حق أو نصرة باطل بل ورد ان الجدال في القرآن كفر وحله ابن حجر على ما اذا ترتب عليه تغيير لفظه أو إثبات معنى مجمع على خلافه وقد يجبان أي الجدال والمراءبة في الخصامة والمنازعة لا بمعنى المشاقة على العلماء عند إثارة البدع وتوقف اظهار الحق عليه ما وبين في غير حالة الوجوب والحرمة الترتيب للمحقق والمبطل لما ورد من ترك المراء وهو مبطل بخلافه يت في رتب الجندية بفتح الراء والموحدة وبالجمجمة ما حوله او من تركه وهو محقق بخلافه يت في وسطها او من حسن خلقه بنى له بيت في أعلاها (قوله مع الخدم والرفقاء) خصم لكثرة مخالطتهم لا لتقيد بل مناهم الجالون وغيرهم والرفقاء بضم الراء ففتح التاء جمع رفيق قال في الخلاصة * ولكريم ويحبيل فعلا * أما رفقة بفتح الراء فهو مفرد اسم الجماعة وجمعه رفاق قال في الخلاصة * نزل وفعله فعال له ما * (قوله والنظر) قال قل ويذهبني أن الفكر كالنظر وقوله لما يحل ليس بقيد بل النظر لما لا يحل مكروه من حيث الحج وان حرم في نفسه كما مر (قوله لانه الهلاك) أي لان لفظ الشوط يشعر بالهلاك وهو ذا هو المعنى الكراهة من حيث اللفظ لما

(ولا تنفوت العمرة) بتيممه
زدته بتوفى (مستقلة)
وان كانت في تمتع اذ
لا وقت لها معين كما مر
وخرج بمسئلة ما لو كانت
في قرآن فأنها تتبع الحج في
الفوات كما تتبعه في الصحة
والفساد وبذلك علم أن
قوله ولا تنفوت العمرة وان
كانت في تمتع أو قرآن منتهقد
(باب مكروهات النسك)

من حج وعمرة فهو أولى من
اقتصاره على الحج وان
كانت مكروهاته أكثر
(وهي الجدال) قال تعالى
ولا جدال في الحج ومثله
العمرة أي لأمرام مع
الخدم والرفقاء (والنظر)
لما يحل له مما يتبع به
(بشهوة) لانه لا يناسب
المحرم (وتسمية الطواف
شوطاً) لانه الهلاك

(قوله انهم لا تجزئها) أي
وان كان يتحلل بأعمالها
شخصاً أو سائياً (قوله أو
بعد أعمالها) أي صورتها
(قوله حرام) أي في الجملة
كما سألني

فيه من التناول كما كره تسمية ما يذبح عن المولود حقيقة لاشعاره بأنه يعق وتديه وأما ما في المجموع فضعيف وتعبير ابن عباس لا ينافي الكراهة لانها اللفظية فقط ومخالفة الامر المستحسن عرفا لا تقتضي لوما من جهة الشرع بخلاف منصب الصحابي وقوله ولان الكراهة انما ثبت بنهي الشرع مسلم في الكراهة الشرعية وكلامنا في مجرد الكراهة اللفظية وهي لا تتوقف على ذلك لان سبب مجرد الالهام والتناول ولذا لا يثبت نارك اللفظ الموهوم بل يكون محمولا عرفا فقط حيث ترك ذلك وعدل الى لفظ حسن بخلاف نارك المكروه الشرعي امثالا فانه يثبت عليه (قوله لكن قال في المجموع) تقدم ضده وقوله لم يثبت أي نهى الشرع وتقدم جوابه (قوله لا يختص بالحج) أي بالحرم به وكذا بالعمرة وكان الاولى له ان يذكر ذلك لما تقدم من أن التعبير به فيه قصور (قوله أقبح) أي أشد قبحا وقوله كلبس الحرير أي للرجل فان ايسره له في الصلاة أقبح منه خارجا فانظر في أن كلاله حالان وهو في أحدهما أقبح منه في الأخرى فكأن لبس الحرير للرجل في الصلاة أشد حرمة من لبسه خارجا كذلك الجدال وما معه في الحج أشد حرمة منه خارجا فالسكراهة في كلام الشارع بمعنى الحرمة وانما كانت الكراهة حينئذ أقبح لحماها من الكراهة من حيث الحج ولا يخفى ما في عبارته من الركاكة لان الكراهة بمعنى الحرمة لم يتقدم لها ذكر في كلامه والكراهة الحقيقية ليست وصفا للجدال ونحوه خارج الحج بل وصفه خارج الحرمة فلو قال ولا يخفى أن الجدال ونحوه وان كان حراما في ذاته لكنه في الحج مكروه كلبس الحرير في الصلاة بجماع أن كلاله حالان لكان أولى (قوله من المسجد) أي فيه للجنس فيشمل المسجد الحرام وغيره ومحل الكراهة إذا لم تكن من أجزائه أو ملوكه والأحرم الرمي بجماع الأجزاء كالوضوء بما مفسوب فان شك في كونه من أجزائه فالتمسجه التحريم لأن الأصل حرام (قوله أو من الجرة) بالسكون أي بجمع الحصى وانما كره ذلك لانه لا يبق فيه إلا الحصى المردود وما قبل منه يرفع كما مر والاستدما بين الجليلين وقوله وان لم تكن الحصة الرمي بها ضعيف لان العلة لذلك كونه لا تنافي الا في الرمي بها (قوله أو من محل نجس) سواء كانت الحصة ظاهرة أم متخفية فذكر الرمي بها في الصورتين مع الأجزاء أمنا نجسة العين فلا يجزئ الرمي بها (قوله قدرى بها) أي وان لم تكن مأخوذة من الجرة سواء رمي بها هو أم غيره فهو أعم مما قبله وقوله وقيل لا كراهة ضعيف وقوله والترجيح أي ترجيح الكراهة حيث ذكره في المتن متصرا عليه وهو المعتمد (قوله والأصح أنه خلاف الأولى الخ) يمكن حمل الكراهة في كلام الأصل على الكراهة الغير الشديدة فتخرج خلاف الأولى ومحل كون صوم ذلك خلاف الأولى إذا لم يكن فرضا كصوم الثلاثة أيام في الحج إن جازع عن الدم (قوله تعويلا على السؤال) أي اعتمادا عليه وكان أهل اليمن يشبهون ذلك فنزل فيهم قوله تعالى وترزقوا أي ما يبلغكم مقصودكم فان خشي الزاد التقوى أي ما يثني به سؤال الناس (قوله باظفاره) أي بل يحكه يباطن أظفاره أو بغير ذلك (قوله وأن يمشط) بضم الشين من باب نصر ويكره أيضا أن يفتل رأسه فان فلاه وقتل قلة تصدق ولو باقمة ندبا كما مر (قوله لتلا يتنشف الشعر) فان لم تنشفه حرم القشط ومثله الحك بظفره أو غيره (قوله وأن يكحل) أي لغير عذرا ماله كرمه فلا كراهة وقوله بما لا طيب فيه خرج ما فيه طيب لحرام كاسر وقوله كالغده والكحل بالاسود

ولا يخفى أن كراهة الجدال وتسمية الطواف شوطا لا يختص بالحج لكنها أقبح كلبس الحرير في الصلاة (وأخذ حصى الجرات من المسجد) لانها فرشه (أو من الجرة) وان لم تكن الحصة الرمي بها (أو من محل نجس والرمي بحصاة) قدرى بها (وقيل لا كراهة في الأخيرة والترجيح فيها من زيادتي وذكر الأصل من المكروهات صوم يوم عرفته أو الأصح أنه خلاف الأولى لمكروه كما مر في الصوم (وغيرها) من زيادتي أي وغير المذكورات كان بأخذ الحصى من الحل وأن يسافر الى النسك تعويلا على السؤال وان يمشط شعره باظفاره وأن يمشط رأسه ولحيته لئلا يتنشف الشعر وأن يكحل بما لا طيب فيه مما فيه زينة كالغده بخلاف ما لا زينة فيه كالتوتيا

٢ (قوله لان سبب مجرد الالهام) قد يقال ان هذا لا يكره صاحب المجموع فيشبهه على هذا أن يكون الخلاف لفظيا فقرر المقام (قوله أقبح) انظر ما عندنا في الكراهة اللفظية فان الالهام لا يختلف حرر

(قوله وأن يا كل لطائف) أي الشخص الطائف رجلا لا كالأمرأة فيكره لكل منها ما
الا كل كمال الطبيعة الحاجة والشرب الخف كرهته لأنه أقل منه أعراضا عن الطواف
ومناقاة للادب ومما يكره للطائف أيضا أن يضع يده على قبة الحاجة كتنشؤب فيتنهده
أو يشبك أصابعه أو يفرقها أو يطوف وهو يدافع الحدث أو فاقلا كل أو شرب أو يكف
شعرا أو ثوبا أو يركب قال كوب للامداد ولو امرأة بلا عذر ولو على أكثاف الرجال مكرهه على
قول والمعهدة أنه خلاف الأولى فإن كان عذر كمرض واحتياج إلى ظهوره يستغنى به فلا بأس به
وأن يضحك أو يصرخ أو يتنغم لما في ذلك من العبث وترك الادب المنافي للنشوع كالمصلاة في
جميع ذلك فإذا احتاج للبصاق بصق في نحو ذيله مما يلي الأرض لأن يساره ولا عن يمينه وسائر
مكروهات الصلاة تأتي هنا كوضع اليد على الخاصرة والمشى على رجل والنظر إلى السماء

• (باب نذر الهدى) •

هو اسم للحيوان من خصوص النمل كاسر وقوله وغيره أي ونذر غيره بأن لم يكن حيوانا أصلا
أو كان حيوانا من غير النمل والمراد نذر ما يقع هدبا أو غيره وإن لم يتلقظ بالهدى أو غيره كما
• (قوله الوعد بخير أو شر) • من كل منهد ما أو معلق كما كرمته أو أن جثتي أو كرمته
أو أهيك أو أن جثتي أهيك واستعمال الوعد في الشر تغليب والمشهد ورأى الذي يستعمل
فيه هو الأبعاد قال الشاعر

واني وإن أوعده أو وعدته • لخلف أبعادي ومنجز موعدي

وقد يقال إن هذا عند الإطلاق أما عند التقيد كما هنا فيستعمل وعد في الخير والشر بدون
تغليب (قوله قربة) المراد به المندوب وفرض الكفاية الذي لا يتعين نفي الرجاء العيني
ولو بخير كما أخذ خصال الكفارة والحرام والمكروه كصوم الدهر لمن خاف به ضررا أو فوت
حق وكذا المباح ولا كفارة في نذره على المعهدة إلا إذا كان نذرا بلحاج بأن اشغلت صبغته على
حث أو منع أو تحقيق خبر كان لم أكام زيدا أو أن كلمته أو أن لم يكن الأمر كما قلت فله على أن
آكل الخبز فيلزمه في ذلك كفارة وإن لم ينعه نذره لعدم كون المندوب قربة وكذا إن لم يكن
نذرا بلحاج لكن أضيف لله تعالى كقوله لله على أن آكل الخبز فإذا نوى بذلك العين لزمته كفارة
من حيث كونه عينا لا من حيث كونه نذرا بلحاج إذا نيس منه على الصحيح وأعلم أنه يستفاد من
التعريف أن أركان النذر الثلاثة لأن الإلزام لا بد له من ملتزم وهو الركن الأول أعني النذر
ويشترط فيه اسلام واختيار وإطلاق نصرت فيما ينذره فيصح من سكران لا من كافر بخلاف
العين منه فانهم امنة قدوة ولا من مكروه أو محجور عنه أو فاسد في اقرب المصلحة العينية نعم يصح
من السقيبه الماهل مطلقا ولا من صبي ومجنون ولا بد له أيضا من صبغة وهي الركن الثاني
ويشترط فيها جزم وانطية غير بالاتزام ولو كناية أو إشارة أخرى فلا يصح النذر مع التردد ولا
بالنية كسائر العقود والقربة هي المندوب وهو الركن الثالث ويشترط فيه كونه لم يتعين
بأصل الشرع على ما مر فلا بد في المندوب من كونه قربة وأما النذر نفسه فإن كان نذرا بغير
قربة فهذا لا يصح من الكافر كما مر أو نذرا بلحاج فذكره على المعهدة وثواب النذر يرد على ثواب
المندوب بسبعين درجة وهو من أقسام الخلف والطلاق في كونه تكرار ما لم ينو التناكب ولم

وأن يا كل لطائف
أو يشرب

• (باب نذر الهدى وغيره) •

النذر بالمهجة لغة الوعد

بخير أو شر وشيئا مستقام

قربة

(قوله أو يفرقها) له

يفرقها (قوله كما أخذ خصال

الكفارة) أي غير الاعلى

والا تعين على المعهدة كما يأتي

(قوله فإذا نوى بذلك العين)

انظر حكم ما إذا لم ينو وقال

شخصا أنه لا كفارة حينئذ

فيه (قوله لا من كافر) سواء

كان نذره بربا أو بلحاج كما هو

مقتضى إطلاقه هنا وسواء

ما قصد تقديده بالتعبد بغيره

(قوله والطلاق) الأولى

كالطلاق

يطل ومن المعلوم أن القرية أعم من العبادة وتوقف الثانية على نية بخلاف الأولى كنسب
بجنازة ورد سلام والمعقد في كفارة اليمين أنه إن عين أهله أصح أو أدناها فلا (قوله غير واجبة
عينا) أفاد أن الذي يصح نذره هو المندوب وفرض الكفاية إن لم يتعين كما صرح (قوله وابو نوا
نذورهم) أي من الهدايا والضيحايا وقوله يوفون بالنذر أي في طاعة الله تعالى فهو أعم مما قبله
كما يؤخذ من تفسير الجلال ومن الأدلة أيضا قوله تعالى وما أنفقتم من نفقة أو نذرتم من نذر
فإن الله يعلم أي يجازي عليه فوضع العلم موضع الجزاء إقامة للسبب مقام المسبب والجزاء إنما
يكون على القرب ولهذا قرنه بالانفاق وتقدم أن محمل كونه قرية في نذرا تبرر (قوله من نذر
أن يطيع الله) أي نذرا معلقا ومنهجا كما يفيد الشارح فعبارة أي وقوله فليطعه أي يجب
الوفاء به حاله في المنهج وبعد حصول المعلق عليه في المعلق كما سيأتي أيضا (قوله ومن نذر أن
يعصى الله الخ) تسمية المعصية نذرا من باب المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في
صحة تحقيقا أو تقديرافا لا أول كقوله

أخواتا قصدوا الصبح بسحابة * وأتى رسولهم وإلى خصوصها

قالوا اقترح شيئا فنجد لك طبعه * قلت اطلبوا إلى جبهة وقبها

وكذا قوله تعالى ومكروا ومكر الله أي جازاهم على مكروهم والثاني كقوله تعالى صبغة الله ومن
أحسن من الله صبغة فذكر الإيمان بلفظ الصبح لوقوعه في صبغة الشمس الذي يعبر عنه بالصبح
وإن لم تعبر عنه النصراري بذلك وذلك أنهم كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمى به المعمودية
ويقولون إن الشمس في ذلك الماء تطهرهم فاذن فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار
نصرانيا حقا ويرحمون أن ذلك الماء هو الذي اغتسل به عيسى عليه السلام وأيس كذلك فعبر
عن الإيمان بالله بصبغة الله المشاكلة لوقوعه في صبغة صبغة النصراري تقدير أي هذه القرينة
الطالبة التي هي سبب النزول من خمس النصراري أولادهم في الماء الأصفر وإن لم تذكر صبغة
النصارى لفظا وكذا لم يقع من النصراري التعبير عنه بذلك والخطاب في الآية أمم النصراري
والماضي قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالإيمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهير لا مثل تطهيرنا
بماء المعمودية وأما للمسلمين والمعنى قولوا صبغنا الله بالإيمان صبغة ولم يصبغ صبغتكم أيها
النصارى والحاصل أن الصبح ليس بمذكور لاني كلام الله تعالى ولا في كلام النصراري ولكن
غشمهم الأولاد عبارة عن الصبح وإن لم يتكلموا به والآية فآلة في سياق هذا الفعل فكان لفظ
الصبح مذكورا وليس من المشاكلة قوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك لا إطلاق
النفس عليه بدون مشاكلة كما في قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة (قوله وخبرهم) أي
أقرب بعد الأول لدلائله على أن نذرا المعصية لا يصح بخلاف ما قبله فإن قوله فلا يصبغ ليس فيه
دلالة على عدم المعصية وأيضا في هذا زيادة وهي قوله ولا فبما لايمانكم ابن آدم أي من الأعيان
المملوكة لغيره حالة النذر بخلاف ما إذا نذر شيئا في ذمته فإنه يصح وإن لم يكن مملوكا له ومن جملة
نذر ما لا يملكه أن يقول الله على أن أتصدق بمثل أحد ذهبوا ويؤخذ من هذا زيادة شرط في
المنذور وهو كونه مملوكا (قوله نذر الجاح ونضب) أي يسمى بكل منهما كما في شرح المنهج فهما
مترادفان على معنى واحد والجاح بفتح اللام لغة التماذي في المصومة ويسمى أيضا بين الجاح
والغلط وبين الغلق بفتح الغين المجهمة واللام أي الحبس لأن النذر أغلق على نفسه الباب

غير واجبة عينا لا أصل فيه
قوله تعالى وليوفوا نذورهم
وقوله تعالى يوفون بالنذر
وخبر البخاري من نذر أن
يطيع الله تعالى فليطعه
ومن نذر أن يعصى الله فلا
يعصه وخبرهم لم لا نذر في
معصية الله تعالى ولا فيما
لا يملكه ابن آدم والنذر
نوعان نذر الجاح ونضب

قوله بسحابة كذا في
النسخ وفي المعاهد بسحرة
بدل بسحابة ويظهر للفقير
نصر الهوري أن ما هنا أوفق
بالقصة كما هي مذكورة
في المعاهد صفحة ٢٩٩
إن أخوان الشاعر ذهبوا
شأنه ليطعوا بها وأرسلوا
له بذلك فكتب لهم البيتين
وبعثهم - ما مع الرسول
فرجع إليه بأربع خلع
وأربع سرور في كل مرة
عشرة ذنان فليس ذهب
إليه - وقوله فبذلك طبعه
بضم النون من أجاد وخطبه
مفعول اه

فلم يخص الامم - انما عليه وشرا ما تلهو به حيث كان لم اكله زيد الله على كذا او منع كذا
 الشارح او تحقيق خبر كان لم يكن الامر كما قالت فله على كذا كما مر من ذلك لوقوعه غالباً عند
 الخصاصة والغضب فالمراد ان شأنه ذلك وان لم يوجد عند فيما ذكر ولا غضب قال في المنهج
 وشرحه بعد التعريف المذكور ولو قال ان كلفه فعل كفاية بين او كفارة نذر لزمته الكفاية
 عند وجود الصفة او قال فعل بين فاعوا وفعلى نذر صريح ويخير بين قربه وكفاية بين فلو كان
 ذلك في نذر التبرر كان قال ان شئ الله مريض فعلى نذر او قال ابتداء الله على نذر لزمه قربه من
 القرب والتعيين اليه اه باختصار (قوله فله على) او فعلى كما سيأتي (قوله تبرر) هو على وزن
 فعمل من البر وهو الاحسان لان الناذر يطلب به مجرد بر الله تعالى واحسانه اليه حيث لم يوقعه
 في مقابلة شئ قال الرملي والفرق بين اللجاج والتبرر ان الاول فيه تعليق بر غوب عنه والى الثانى
 بر غوب فيه فقول المرأة لا تخران تزوجتنى فعلى ان ابرئك من مهرى وسائر حقوقى تبرران
 ارادت الشكر على تزوجه اه والحاصل ان سبب النذر ان كان مرغوباً فيه اى محبوباً للنفس
 كشفاً للمريض كان نذر تبرر او مرغوباً عنه اى مبعوضاً اليها فيمنع نفسه او غيره منه او بحث
 عليه او يحقق خبره كان نذر لجاج ووجه البغض في الاخيرين منه وقوعهما حال غضب غالباً كما
 مر ولزوم الغرم على تقدير عدم حصول ما التزمه وكون الامر كذلك في نفس الامر والاول ان
 كان في مقابلة شئ فنذر مجازاة او لا فتبرر فقط (قوله بجمله شاملاً) بان يقال اما ان يكون
 معاقباً واما ان يكون مخيراً وقوله بقولى الباء هي في متعلقة بسلك (قوله هو الخ) لما كان
 الضمير راجعاً لمطلق النذر وهو ثلاثة انواع لا فوعان فلا يصح الاخبار احتياج الشارح الى ان
 يستغنى نذر اللجاج بقوله غير نذر اللجاج فهو نوع ثالث غير ما ذكر واقطع غير ما مرفوع على
 حذف اى التفسيرية او منصوب على الحال (قوله نذر مجازاة) هي بذلك لوقوعه جزاء شئ
 وفي مقابله اه قل (قوله كان شئ الله مريض) اه ونشر مرتب ولو شئت بعد حصول
 الشهادة في الملتزم اه وعنى او صوم او صدقة او صلوات اجتمع كما اتفق به الى الدرجة الله تعالى
 وفارق من نسي صلوات من الخس بتيقن شغل ذمته بالكل فلا يخرج منه الا يبين بخلاف
 ما هنا فان اجتمعت ولم يظهر له شئ وايس من ذلك فالواجب وجوب الكل اذ لا يتم له الخروج
 من واجبه بيقينا الا بفعل الكل وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب اه شرح الرملي بالحرف
 وبه يع - لم رد ما نقله الحشى هنا عن خضر ثم قال ومما يقع كثير من بعض العوام جملة اه - اذا
 للنبي صلى الله عليه وسلم والا قرب فيه الصلة لاشتهار في النذر في عرفهم ويصرف ذلك لمصالح
 الحجرة الشريفة بخلاف قوله متى حصل لى كذا ايجى له بكذا فانه لغو ما لم يقترب به لفظ التزام
 او نذر ولا يصح لى الا لقبه الشيخ الفلانى حيث اراد به قرباً كما سراج ينتفع به او اطرده عرف
 بعمل النذر له على ذلك اه قال الرحمانى والظاهر ان سائر الانبياء كذلك حيث عرفت مقابرهم
 وكان عندها من ينتفع به ولا يقال تحرم الصدقة فرضا ونقلوا ومنم الوقف لانه قول هو خاص
 ما تفاعهم بشئ من ذلك والمنفعة هنا حقيقة غيرهم وذكروهم للتبرك فقط (قوله او فعلى كذا)
 او فكذا الا زم لى او يلزمى او فقد التزمته او التزمته نفسى او التزمته لها او واجبه عليها فلا
 يشترط الاضافه تعالى على المعقول ولو قال على ان اعمل مولد للنبي صلى الله عليه وسلم اراد به

كان كملت فلا ما لله على
 عنى او صوم وفيه كفارة
 بين او ما التزمه كما سيأتي في
 باب الايمان ونذر تبرر
 يجعله شاملاً لنذر المجازاة
 وبعضهم جعلها نوعين
 نذر مجازاة ونذر تبرر وهو
 ما سلكته كالامل بقولى
 (هو) غير نذر اللجاج (نوعان)
 احدهما نذر مجازاة وهو
 ما عاقب بجواب نعمة او دفع
 نعمة) كان شئ الله
 مريض او ذهب عنى كذا
 فله على او فعلى كذا

(قوله لقبه الشيخ الفلانى)
 اى بان يفسر ذلك لانه
 يشترط ذكر لفظ القبر

لأنه لم يرد ذلك حيث أراد حقيقة النذر فيحرم عليه وعلى من تلزمه نفقته كل شيء منه المأمور
 إلا أن يعين قدر النذر وفيزيد عليه لأجل اكتماله أو كل عياله من خلاف لم يرد حقيقة النذر بأن
 أطلق فإظهاره أن مراده مجرد الإطعام فلا يحرم عليه إلا كل منه (قوله وهو بضائه) أي
 بخلاف نذر الجحازة وقوله أي ما لا يتعلق بشيء كقوله على صوم (قوله حالا) متعلق يجب لكن
 وجوبه بموسم على المعتمد وهو في مقابلة قوله عند حصول المعلق عليه فالوجوب في كل منهما
 موسم لكن ابتداءه في الأول من حصول المعلق عليه وفي الثاني من الحال أن لم يقيد بوقت
 والاتعين فيه ويصح أن يكون معاقبة مذوق أي يصح فعله حالاً فليس من داخل الوجوب
 لأنه موسم والمالك واحد (قوله وبالأول) أي ويجب الوقاية بالأول عند أي بعد حصول أي
 وجود المعلق به ويجوز تقديمه عليه في غير صوم والأولى المبادرة بالنذر في كل من الوعين
 (قوله خبر البخاري) ذكره بعد القسمين إشارة إلى أنه دليل لهما كما مر وقوله ثم إن عين المذوق رأى
 في القسمين (قوله ولو بنية) أي التعيين لا النذر لما مر من أنه لا يقع بغير لفظ وان نواه وقوله
 تعين أي ولو لمعيباً وكافراً وان لم يجز في الكفارة والاضحية وقوله ثم إن النذر يسلك به مسلك
 واجب الشرع أمر أغلبي كما مر (قوله وان لم يعينه) بأن أطلقه (قوله فلا يجزئ غيرهم) أي لأن
 النذر عند الإطلاق ينصرف للمعزى في الاضحية سلباً كالنذر مسلك واجب الشرع غالباً
 قاله الرمي ومن المعلوم أنه لا يجزئ في الاضحية الا خصوص النعم وبعد ذلك فالواجب منها
 الأقل كما ذكره بقوله وواجبه شاة الخ فقوله لأن مطلق النذر علة مقدمة على المعلول وهو قوله
 وواجبه الخ ولا يرد أن النعم ليس في كلام الناذر حتى يحمل إطلاقه على أقل ما وجب من جنسه
 لما مر من أن الهدى عند الإطلاق لا يكون إلا بما يجزئ أضحية وهو لا يكون إلا من خصوص
 النعم فإذا ذكر الهدى في كلامه فكأنه ذكر النعم فيحمل على أقل ما وجب منه (قوله من دجاج
 وغيره) بيان غير وقوله على أقل ما وجب من ذلك الجنس أي جنس ما نذره في الصلاة ركعتان
 وفي الصوم يوم وفي الاعتكاف لحظة وفي الحج مرة ولو نذر صلاة في ليلة القدر لزمه أن يصليها في
 كل ليلة من أيام العشر الأخير من رمضان ليصادفها في إحدى أيامه كمن نسي صلاة من
 الخمس ولم يعرف عيها فإن لم يصليها في كل ليلة لم يقضها إلا في مثله (قوله إذا أخرجها) أي البقرة
 أو البقرة أي نوى بيعها التطوع وحينئذ يجب عليه التصديق بجزء من الباقي شيئاً كان ضحية
 التطوع فإن لم ينو ذلك فهو على ملكه تصرف فيه بالبيع وغيره أفاده قل (قوله والباقي
 متطوع به) أي أخذ بقاعدة أن ما أمكن تجزئته إذا أخرج كله يقع قدر الفرض منه واجباً
 والباقي تطوعاً كسج جميع الرأس في الوضوء وما لا فلا كالاعتاق ولا يشك كل ما هنا غير الزكاة
 المخرج عن دون خمس وعشرين فإنه يقع كله واجباً لأنه بدل عن الشاة لأصل ولا كذلك
 ما هنا قاله قل وأجاب شيخنا عطية بأن ما هنا يجب ذبحه فيمكن فيه التجزئة بعد الذبح
 بخلاف غير الزكاة فلا اشكال (قوله في وقته) وهو وقت الاضحية (قوله واركاب) بترقيق
 الراعي أركاب الغير بصواعرة لا اجارة فهذا من المواضع التي فرقوا فيها بين ما كان اجرة
 فركب المسمى بأجر فتألف ضمن المؤجر قيمته والمسمى بأجرة المنزل ويصرفها مصرف
 الضحايا (قوله للعاجلة) ليس بقيد إلا أن يقال إن الشأن الحاجة إلى هذه المذكورات

(و) فأنهما (نذر تبرره) بخلافه) أي ما لا يتعلق
 بشيء (فيجب الوقاية) حالا
 (وبالأول عند حصول
 المعلق به) خبر البخاري
 السابق (ثم إن عين) الناذر
 (النذر ولو بنية تعين)
 عـ لا يتعينه فلا يجوز
 إبداله (والأ) أي وان لم
 يعينه (كان قاله على
 أن الهدى هدياً) ولم ينو شيئاً
 (فلا يجزئ غيرهم) من
 دجاج وغيره لأن مطلق
 النذر يحمل على أقل
 ما وجب من ذلك الجنس
 (وواجبه) من النعم (شاة
 أو سبع بدنة أو) سبع
 (بقرة) كافي الاضحية
 (والباقي) من البدنة أو
 بقرة إذا أخرجها (متطوع
 به) لأنه لا كل منه ركن لنذر
 هدى (تصرف فيه) بالبيع
 أو اجارة أو كل أو غيرها
 لخروجه بالنذر عن ملكه
 (إلا) تصرف (بذبح في
 وقته) وركوب واركاب
 وحمل عليه (للعاجلة) إليها

(قوله فهو على ملكه)
 بتصرف الخ) أي بخلاف
 الباقي بعد التصديق في
 الأولى فإنه يمتنع فيه نحو
 البيع كالاضحية أو شيئاً

(قوله ونسب ابن) وله كل ولد على المعقد وان وجب ذبحه كما هو هذا ان لم غت امه بغير ذبح
والا فلا يجوز اكله لانه صار هديا عوضا عن ما يجب التصديق بجميعه وكالولد في جوارزا كله
البعض واما الموقوف فليس له التصرف فيه حادنا كان اولاه على المعقد لانه يسهل نقله للحر
ولا يحصل له نافع في حال نقله ولا كذلك الابن في ما قروه شيئا عطية (قوله بذلك) أي وكذا
بغير محاقبه تقصير (قوله ضمنه) يارشه وان حصل تلف بلا تقصير لم يضمنه أو به ضمنه بغيره
ليشترى به امثله أو أجود منه نعم ان كان المذمور مينا عفا في الذمة بطل تعينه وان لم يقصر
ولزمه ابداله اه قل

• (باب كيفية الاستطاعة) •

الاصالة للبيان أي باب بيان كيفية وصفة هي الاستطاعة وبيانها ببيان ما يحصل به أي
الشروط التي يصير بها الشخص مستطيعا (قوله استطاعة بنفسه الخ) ولو استطاع مباشرة
أحد النسكين دون الآخر بحيث لو أتى بأحد هما يجز عن مباشرة الآخر وجب عليه مباشرة
الحج فيما يظهر لانه أفضل وأعظم وأهم احياه وهذا لا يحصل الا حياه بالعمرة ولانه متفق على
وجوبه بخلاف العمرة (قوله بان يسفك) أي يثبت وقوله بالمشقة شديدة أي بان لم يكن
هناك مشقة أصلا أو هناك مشقة لكنها غير شديدة بأن تحتمل عادة والشديدة ما يوجب التيمم
(قوله ويعتبر وجود قائد) أي مع قدرته على أجرته اذ لم يخرج الا بها فاضله عن مؤنة عباله
ذهابا وايابا وغيرهما يعتبر في الفطرة من دين وما يليق به من ملابس ومسكن وخادم يحتاجها
لزماته أو منصبه وعن كتب الفقيه وسلاح الجندي المحتاج اليها أفاده في شرح المنهج فما يعتبر
في الفطرة هو الدين وما بعده خلافا للمعشى حيث توهم تغايرهما ويعتبر في القائد ما يعتبر في
العديل الا أن من كونه غير فاسق ولا مشهور بنحو مجنون أي خلاعة ولا شديدة العداوة
للاعمى قال الرمي والاوجه اشترط ذلك أي القائد وان كان مكيا وان أحسن المشي بالعصا ولا
يأتي ما هو في الجملة من القاضي حسين ابعد المسافة عن مكان الجملة غالبا ولو أمكن مقطوع
الاطراف الثبوت على الراحة لانه لزمه بشرط وجود معين له (قوله ذهابا وايابا) أي في الذهاب
والاياب أو من جهتهما (قوله مع امكان السير) أي بان يبقى من زمن الحج ما يسغ السير المعتاد
الى مكة فان لم يبق ذلك لم يجب (قوله من محل) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية وقيل عكسه وهو
نخشب ونحوه يجب في جانب البعير لاركوب فيه وهو معتبر في حق رجل استند ضميره بالراحلة
فان لحقه مشقة بركوبه أيضا اعتبر في حقه الكنية وهي احواد مرة فحة من جوانب الحمل
عليه استر يدفع الحر والبرد وهي السمات الا أن بالهارة وبالمشقة فان يجز عن الركوب فيها فحة
فان يحزفسر برحمته الرجال وان بعد محله لان الفرض أنه قادر وانها فاضلة كما مر أما الاثني
والثلاثي فمعتبر في حقهما الحمل وما بعده وان لم يتضررا كنساء الاعراب والاكراد والتركان
لانه استروا حوطا وما ولا بد مع الحمل أيضا من عديل يجاس في الشق الا أن تولد عذر ركوبه
شق لا يعادله شيء ويعتبر بالقدرة على أجرته ان امتنع الا بها فان لم يجد أو لم يقدر على أجرته لم
يلزمه نسك وان وجد مؤنة الحمل بقامها نعم ان كانت العادة جارية في مثله بالمعادلة بالاثقال

(ونسب ابن) فله ذلك فان
حصل بذلك نقص ضمنه

• (باب كيفية الاستطاعة) •

لانسك (هي نوعان) احدهما
(استطاعة بنفسه بان
يسفك على الركوب بلا
مشقة شديدة) ويعتبر
وجود قائد في حق الاعمى
(و) ان (يجد) ذهابا وايابا
مع امكان السير (الداية)
وما يقتضيه الحال من حمل
وغیره

واستطاع ذلك بأن لم يخش ميلا ورأى من يمسك الحمل له لو مال عند نزوله لنصو قضاء حاجة لزمه
ولا بد أن يكون العدول المذكور عدلا لا فاسقا وان تليق بحالته بأن لا يكون مشهورا بفحور
مجنون أي خلعة وأن لا يكون به نحو برص ولا جذام وان يوافق على الركوب بين الحملين
إذا نزل لقضاء حاجة (قوله إلا أن يكون سفره قصيرا) هذا استثناء من اشتراط وجود الدابة
والمراد بالقصر ما دون مسافة القصر من مكة وان كان بينه وبين عرفة مسافة قصر والاستثناء
المذكور في حق الرجل أما غيره فيشترط في حقه الركوب مطلقا وخرج بالقصر الطويل وهو
سفر القصر فلا يجب على القادر فيه التمسك بل بسن كما في شرح المنهج (قوله وهو قوي على
المشي) أي وكان ذلك لا ثقابه والافلا بتمن الدابة ولو قويا وأشهر تعبيره بالذي أنه لا يلزمه
الطير والرحل وان أطاقتهم كما قاله الرمي (قوله أعم) أشعوله فهو فرد أو أدى لاقبه ركوبه
أه قل (قوله بالراحلة) هي الناقة التي تصلح لأن ترحل بضم أوله وفتح ثانيه وتشديد ثالثه
المهملة والمراد به هنا كل ما يصلح للركوب عليه بالتسمية لطريقه الذي سلكه ولو نحو بغل
وجاروان لم يلق به وبقر على ما صرحوا به متى حل ركوبه أه أفاده الزيادة (قوله عافها) بفتح
اللام ما تعاف به (قوله كل مرحلة) قيد في العاف أي فلا يشترط حمله معه أعظم حمل المؤنة وهذه
طريقه ضعيفة درج عليها هذا وفي المنهج تبع الأصل والمعتمد اعتبار العادة فيه كالماء والالم يجب
على إقاضي الحج أصلا فيشترط وجوده في الحال المعتاد حمله منها قال الرمي ويمكن حمل الأول على
هذا أي بأن يقال كل مرحلة أن جرت العادة بذلك لا مطلقا لكن يبعد هذا الحل هنا قوله بعد
في الحال المعتاد حمله منها فان ظاهر ذلك أن الأول لا بد منه مطلقا (قوله وأوعيتها) أي العاف
والزاد والماء (قوله حتى في الحال الخ) حتى زائدة وكان الأولى إسقاطها كما أسقطها في المنهج
تبع الأصل لأنه يصير المعنى حينئذ وجود الزاد والماء في كل موضع حتى في الحال الخ وهذا
يقضي أن بين العاف والماء والزاد فرق فالرمي به أحد ذلك قال قل في عبارته حرازة (قوله
حماها) الأولى حماها بضمير التثنية كما في المنهج أي الزاد والماء (قوله بحملها) أي العاف وما
بعده والباء التسمية وقوله أكثرتها على أعظم بعدة ما يليه بالهالة الأولى أو علة له مع علمه وبحمل
أن المعنى أعظم في حال حماها بكثرتها والمعنى عليه أسهل (قوله وهو يكسب) أي كسبا لا
لا ثقابه وكان يتيسر لذلك (قوله في يوم) أي في أول يوم من أيام الحج الآية كما في شرح
الرمي (قوله كفاية أيام) أي أيام الحج وهي ما بين زوال سابع ذي الحجة وزوال ثالث عشره
وذلك سبعة أيام نظر المطلق العدد أو لجبر الكسر وستة تحديدا كما يدل عليه اعتبار الزوالين
المذكورين وهذا في حق من لم ينقر النفر الأول أما هو فهي في حقه ما بين زوال السابع
وزوال الثاني عشر وذلك ستة نظر المطلق العدد أو لجبر الكسر وخمسة تحديدا أما العمرة
فالمعتبر فيها القدرة على مؤنة ما يسع أفعالها غالباً وهو نحو ثلثي يوم قاله الرمي وقال الزبدي
نحو نصف يوم مع مؤنة سفره ولا مخالفة بينهما الآن كلامهم على سبيل التقريب (قوله لم يعتبر
وجود الزاد) أي بل يلزمه التمسك لقله المشقة حينئذ بخلاف ما إذا طال سفره أو قصر وكان
يكسب في اليوم ما لا يفي بإيام الحج لأنه قد ينقطع فيها ما عن كسبه لعارض ويتقديراً أن لا ينقطع
فالجاء بين السفر والكسب أعظم فيه المشقة أه شرح المنهج ولو كان يقدر في الحاضر

(قوله وان لم يلق به) حرره

الآن بهكون سفره
قصره وهو قوي على المشي
وتعبري بالدابة أه من
تعبر به بالراحلة (و) أن
يجد عافها كل مرحلة
والزاد والماء) وأوعيتها
(حتى في الحال المعتاد حماها
منها) لأن المؤنة تعظم
بحملها لكثرة ما هم ان
قصر سفره وهو يكسب في
يوم كفاية أيام لم يعتبر وجود
الزاد والعبرة في وجود ذلك

على أن يكتب في يوم ما يكفيه له وللحج لم يلزمه الكسب مما طال السفر أو قصر لان تحصيل
سبب الوجوب لا يجب ويفرق بينه وبين من يقدر على الكسب في السفر بأن ذلك يعد مستطيعا
في السفر قبل الشروع فيه ولو قبل تحصيل الكسب وهذا لا يعد مستطيعا الا بعد تحصيل
الكسب لان الغرض أنه لا يقدر على تحصيل الكسب في السفر فلا يجب عليه تحصيله لما
أفاده الرمي (قوله بمن المثل) نعم يفتر الزيادة البسيطة بخلاف ما اظهارة لان له ابد لا وهو
التيم بخلاف الحج فانه لا بد له افاده الرمي (قوله وأن يامن الطريق) أي بحسب ما يلبق
بالسفر وان كان دون الامن في الحضر كما هو الشأن (قوله في النفس) متعلق بيا من وفي معنى على
(قوله والمال) أي ولو يسيرا نعم ينبغي كما يحتمل بعضهم تقييده بما لا بد منه للنفقة والمأون فلو أراد
استصحاب مال خطير للتجارة وكان الخوف لاجله لم يكن عذرا وهو ظاهر ان امن عليه لو تركه
في بيته أفاده الرمي (قوله ونحوها) كمنزله وعرضه واختصاصه (قوله وأن يخرج مع المرأة)
أي زيادة على ما في الرجل ويعتبر في الامر بالجميل خروج من يامن به على نفسه معه من
قريب ونحوه كما يحتمل الا ذرى وهو ظاهر الرمي ولا يأتى هنا ثلاثة مردثة لان الامر يحرم
عليه النظر والخلوة به ولا كذلك المرأة لان المرأة تستحي بحضور من مثلها اما لا يستحيه الذكر
بحضرة مثله ومن ثم لم يجوز خلوة رجل بأمردين أو أكثر اذ كره في الابعاب (قوله كزوجهما)
أي ولو فاسقاه حبة ومروا فتمنع من النجور بامرأته ومثله المحرم بنسب أو غيره لان الوازع
الطبيعي أقوى من الوازع الشرعي أفاده الرمي (قوله وعندها) أي الثقة وهي كذلك لانه
لا يحل له نظرها والخلوة به الا حينئذ والمسرح مثله في ذلك والاوجه اشتراط مصاحبة من
يخرج معها بحيث يمنع تطلع الفجرة اليها وان بعد عنها قليلا في بعض الاحيان (قوله الرمي)
(وامرأتين) هو قيد للوجوب ويكفي في الجواز لشرطها امرأة واحدة وسفرها وحدها ان
أمنت أما سفرها وان قصر لم يفر عن الحج من حج نفل أو عمرة فحرام مع النسوة مطلقا ولو أذن
الزوج فلا يجوز أن يخرج خارج السور ولو مع النسوة ثنقات أو أذن الزوج بل لا بد من
خروجه هو وألحرم أو بعد بشرطه معها فابقع الآن من خروج النساء الى المقابر الى خارج
السور مصحبة يجب منعهن منه (قوله بأن لم يسكن) أي ثبت والباء للسببية نعم ان كان مكة
أو دون مسافة قصر من الزمة الحج بنفسه مالم يفته طالة لا يقدر معها على الحركه وقوله
الاسفساك السابق أي بالمشقة شديدة (قوله وان يجد) هو شرط للاستطاعة بالغير وكذا
ما بعد فالشرط أحد هذه الامور الثلاثة (قوله يوم الاستئجار) خرج بذلك نفقة ونفقة العيال
ذهابا وايانا فلا يشترط كونها فاضلة عما ذكرناه فامته عندهم ونحو ذلك من تحصيل مؤنته
ومؤنتهم قاله الرمي (قوله متطوعا بذلك) أي بالنسك من حج أو عمرة بعضا كان المتطوع من
اصل أو فرع أو اجنبيا بآه بذلك أم لا فيجب سؤاله اذا توسم فيه الطاعة ويشترط ان يكون
المتطوع غير مضروب مؤثقا به أدى فرضه وكون بعضه غير ماض ولا معقولا على الكسب
أو المال الا ان يكتب في يوم كفاية ايام وسفره دون مرحلتين وخروج بالمتطوع بالنسك
المتطوع بمال الاجرة ولو لا أو والد الا فيجب انما اعظم المنية بخلاف المنية في بذل الطاعة
فانك بدليل ان الانسان يستسكف من الاستعانة بمال غيره ولا يستسكف عن الاستعانة يده

(قوله ويعتبر في الامر)
أي في جواز خروجه

(بمن المثل) وهو القدر
اللائق به في ذلك الزمان
والمكان (و) ان (يا من
الطريق) ولو غلب في النفس
والمال والبضع ونحوها
(و) ان (يخرج مع المرأة
نحو محرم) كزوجهما
وعندها وامرأتين ثنتين
تأمن على نفسها وتلتزمها
اجرة اذا لم يخرج الا بها
وتعتبر بذلك اعم وأولى
بما غيرها (و) ثانيا ما
(الاستطاعة بغيره) بان لم
يسكن (على المراكب
(الاسفساك السابق) ان
(يجد ما يستأجر به من حج)
أو يعقر (عنه) فاضلا عن
نفقة من تلزمه نفقته يوم
الاستئجار والمعتبر اجرة
المثل فأقل (أو) يجد
(متطوعا بذلك أو من حج)
أو يعقر

في الاشغال وحيت أجب المطاع لم يرجع وكذا المطيع ان أحرم ولومات المطيع والمطاع
 أو رجع المطيع فان كان بعد إمكان الحج استقر الوجوب في ذمة المطاع فيجوز من تركه
 والابان كان ذلك قبل رجوع أهل بلده لم يستقر ولو كان له مال ولم يعلم به أو من يطعمه ولم يعلم
 بطاعته وجب عليه الحج وجوب استقر أو اعتبارا بما في نفس الامر اهـ فلهذا من شرح
 المنهج و مر (قوله بالرزق) بفتح الراء وكسر هاء أي النفقة فان قال له حج عنى بالرزق أو بالنفقة
 كانت جملة نسوا قدر ذلك أولا صحيحة فيما اذا قدر ويلزمه المسعى وفاسدة ان لم يقدر ويلزمه
 أجرة المثل والحج صحيح بكل حال وأما الصورة التي ذكرها بقوله كأن يقول له حج فليس
 اجارة ولا جملة بل وعد وتبرع من الجانبين ذلك بالعمل وهذا بالرزق (قوله فلا واستأجره
 بالنفقة) أي الكفاية والرزق في كلامه تفنن أي عقد بلفظ الاجارة بأن قال استأجرتك الحج
 عنى بالرزق أو بالنفقة وقوله لم يصح أي الاستئجار ويلزمه أجرة المثل وقوله بلها انها خرج مالو
 علمت نحو كل يوم كذا فانه يصح ويلزمه المسعى والحج صحيح بكل حال كما هو والفرق بينه وبين
 هذه والجملة انه ان عقد باحد اللفظين ثبت فيه أحكامه المعلومة له في بابيه كالجواز من الجانبين
 في الجملة دون الاجارة قال مر والاجارة هنا اما اجارة عين كاستأجرتك عنى أو عن ميق هذه
 السنة فان عين غير السنة الاولى لم يصح وان أطلق صح وحل على الحاضرة وبشرط صحة العقد
 قدرة الاجير على الشروع في العمل واتساع المدة هنا والمكي ونحوه يستأجر في أشهر الحج واما
 اجارة ذمة كقوله ألزمت ذمتك فمصيل حجة ويجوز الاستئجار في هذا الضرب على المستقبل
 فان أطلق حل على الحاضرة فيبطل ان ضاق الوقت ولا يشترط قدرته على السفر لانه كان
 الاستئجار في اجارة الذمة ولو قال ألزمت ذمتك الحج عنى بنفسك لم يصح على المعقد لان الدينية
 مع الربط بعين يتناقضان كمن أسلم في غربة بستان بعينه ويشترط معرفة اعمال الحج للمتعاقدين
 من واجبات وسنن لانه معقود عليه حتى يحط التفاوت لما فوته من السنن ولا يجب ذكر الميعات
 ويحمل حالة الاطلاق على الميعات الشرعية ولو استأجر للقران فالدم على المستأجر فان شرطه
 على الاجير بطلت الاجارة ولو كان المستأجر للقران معسر افا الصوم الذي هو بدل الدم على الاجير
 وجماع الاجير يفسد وتفسخ به اجارة العين لا الذمة لعدم اختصاصها بزمان وينقلب فيها
 الحج للاجير وعليه المضي في فاسده والسكرانة ويلزمه في اجارة الذمة ان يأتي بعد القضاء عن
 نفسه بحج آخر لاستأجر في عام آخر أو يستنيب من يحج عنه في ذلك العام أو غيره وللمستأجر
 التمسك فيها على التراخي لتأخر المقصود ولو حج أو اعتمر بحال حرام عصى وسقط فرضه اهـ
 باختصار (قوله بكل ذلك) أي من الجملة والاجارة ولو فاسدتين والتبرع كما مر (قوله عنه) أي عن
 المستأجر ان لم يكن على الاجير حجة الاسلام والواقع عنها وان قصد المستأجر كما سيأتي في الباب
 بعده (قوله ويسقط به فرضه) أي ان صح ولا يبرر المعصية والواقع عن الاجير ويرجع عليه
 بالاجرة وفارق اجراء القدية عن الصوم في شيخ يرى بعده هالان الحج وظيفة العمر لا يتكرر
 بخلافها اهـ قل وقرره شيخنا عطية (قوله وذكرت الخ) فقال ما لمخصه انه لا يحج أحد عن
 معصوب الا بذنه وجوز له الباقي بغير اذنه ويجوز الحج عن الميت بل يجب في حج واجب وله
 تركه سواء كان من يحج عنه وارثا أو أجنبيا ولا يحج عنه نطوطا الا بذنه سواء أمره الوارث أو غيره

(عنه بالرزق كأن يقول له
 حج) أو اعتمر (عنى وأعطيك
 نفقتك) فلا واستأجره
 بالنفقة لم يصح بلها التمسك
 (فيقع) الحج أو العمرة (بكل
 ذلك عنه ويسقط به
 فرضه) ذكرت في شرح
 الاصل فوائد

(قوله لتأخر المقصود)
 مقتضاه أنه لو استأناب من
 يحج هذا العام لا خيار لعدم
 تأخر المقصود حيث قد شئنا
 حرره (قوله ولا يحج عنه)
 أي الميت الا بأذنه بأن
 يوصى به

١٥ قل وعبارة مر وتجاوز النيابة في نسك التطوع كما في النيابة عن الميت إذا أوصى به ولو كان النائب فيه صبيًا ميمًا أو عبداً بخلاف الفرض لأنهما من أهلي التطوع بالنسك لأنفسهما ١٦

• (باب) •

(قوله بالتنوين) أي بناء على الظاهر من أن الصلوة مبدئية ولا يصح حجه خبره وما ينسما اعتراض قصدية التفسير وإن كان يصح عدم التنوين وإضافة باب إلى الجملة لأنه من الألفاظ التي تضاف إليها عليه فقوله لا يصح الخ كلام مستأنف (قوله بصاد مهملة) أي مفتوحة وهي من الكلمات التي يوصف بها المذكر والمؤنث والتأنيذ أزيدة للمبالغة كالملة وفروقة ويقال أيضا ضروري على النسبة وصاروري (قوله وهو) أي شرعا ما لغة فهو من لم يحج أملا (قوله من لم يحج حجة الاسلام) أي وإن حج غيرها أمراراً بأن كان صبياً أو رقبة أو كذا قوله أول مرة عن غيره وأشارنا إلى أن في كلام المتن اكتفاء فلا يخرج عن كونه ضرورة إلا إذا أتى به ما معاً ما إذا لم يأت بواحد منهما أو أتى بالحج فقط أو بالعمرة فقط فلا يخرج عن كونه ضرورة وواطء لاق الصلوة على من ذكره مكره لأنهما من ألفاظ الجاهلية ولا يصح الاستدلال على الكراهة بحديث لا ضرورة في الاسلام فإن معناه لا يترك الحج من يستطيعه في الاسلام أو المعنى لا يترك النكاح من يحتاج إليه فهو كحديث لارهبانية في الاسلام (قوله لا يصح حجه عن غيره) أي سواء كان فقيراً أو غنياً باجراً أم لا ونسبه حرام مع التعمد والاجارة باطلة حتمية لأنه لم يحج عن نفسه وقوله فلو نواه أي بذلك لدفع ما يوجب حجه عن غيره من أنه لا يصح عن نفسه أيضاً (قوله وقع عن نفسه) وهل أحرامه بغير ما عليه مع علمه وتعمده حرام أم تركه قصداً واجب عليه أو دونه وإن وقع عنه لأنه قهري عليه أو جائز لأن قصده لذلك لغو فلا أثر له وليس فيه تلبس بعبادة فاسدة للنظر فيه بحال قاله حج قال شيخنا الأقرب الأول ١٦ شويري (قوله نظير أبي داود) دليل لقوله الصلوة لا يصح الخ (قوله شبرمة) هو بشين مبهمة مفتوحة ونقل ضعتها واحدة ما كنهه فرائض مهملة مضمومة ١٧ قل ونقل الاجهوري فتحهما معاً فتكون اللغات فيه ثلاثاً (قوله أو قريب) شك من الراوي (قوله قال حجبت) على حذف همزة الاستفهام أي أجبته وفي بعض النسخ أثبتته أو هذا إن لم تعلم الرواية والاعتبات (قوله حج عن نفسك) أي أنت بيقينة أعمال الحج لأن التلبس لا تكون إلا بعد التوبة وقوله ثم حج عن شبرمة محمول على أن شبرمة كان به عذر جواز الحج عنه ولم يسأل صلى الله عليه وسلم عن كونه معذوراً أو لا علم بحاله من كونه معذوراً (قوله صر نفقة) أي ثابته ذلك وإن لم يكن معه نفقة كالفقير كما مر أو يقال أنه وصف لمن وجب به ذلك ثم عثم كافي نحو الرمل فهو بيان لعناء بحسب الأصل وقوله عن أخرجهما أي صرفهما وانفاقهما فيما ذكر (قوله أو نوى من عليه فرض) ظاهره أنه معطوف على نواه فيكون من أفراد الصلوة وهو كذلك بالنظر لبعض الصور وهو ما لو كان عليه حجة الاسلام ولو جده فرعاً مستقلاً بأن يقول ولو نوى الخ إمكان أولى لأن غالب الصور ليس من أفراد الصلوة (قوله غيره) أي غير الفرض الذي يجب عليه تقديمه شرعاً بأن نوى نفلاً أو فرضاً آخر يتعين عليه تأخير شرعاً فالنقل بالنسبة إلى أن عليه حجة الاسلام أو فضاء أو نذراً وفرض الآخر هو القضاء بالنسبة لمن عليه حجة الاسلام

• (باب) •

بالتنوين (الصلوة) بصاد مهملة (وهو من لم يحج) حجة الاسلام أي أول مرة عن غيره (لا يصح حجه) ولا عجزته (عن غيره فلو نواه عن غيره وقع عن نفسه) نظير أبي داود بآدم صريح أنه صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يقول إني عن شبرمة قال من شبرمة قال أخ لي أو قريب قال حجبت عن نفسك قال لا قال حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة وهي من ذكر ضرورة لأنه صر نفقة عن أخرجهما في الحج (أو نوى من عليه فرض) أداء كان أو فضاء أو نذراً (غيره) بأن نوى نفلاً أو نوى قضاء وعليه حجة الاسلام

(قوله مستأنف) فيه نظري هو خبر على كل حال كان حجه وهو الخ اعتراضية كذلك (قوله حج عن نفسك) المراد بيان أنه يقع عن نفسه لأنه يشترط فيه قصد النفس حتى يقال هو واقع عن نفسه مطلقاً فائدة الأمر في الحديث شيخنا

والنذر بالنسبة لمن عليه قضاء فالصور المستفادة من كلامه ست حاصلا لها أن من عليه حجة
الاسلام لا يصح منه قضاء ولا نذر ولا نفل ومن عليه قضاء لا يصح منه نذر ولا نفل ومن عليه نذر
لا يصح منه نفل وبذلك يندفع اعتراض قل حيث قال وليس في كلامه الامتقابلة النفل بغيره
فقوله أو نوى قضاء الخ ان جعل كلامه شاملا لم يصح وان جعل جملة مستقلة خاتمة عن
جوابها اهـ اي لانه بناء على ما فهمه من أن الغير قاصر على النفل على أنه لو سلم ذلك كان
اعتراضه مدفوعا بجعل الجواب في كلام الشارح محذوفاً دل عليه كلام المتن والتقدير وقع عنه
وينصو راجتماع حجة الاسلام مع القضاء في رقيق أفسد حجة ثم عتق ولو أفسد هذا الرقيق
حجة بعد العتق فقد اجتمع عليه قضاء آن فاذا جازع بعد ذلك وقع عن الثاني وان نواه عن الاول
قياسا على ما قبله ولما أكد الثاني لوقوعه بعد الكمال واذا اجتمع نذران صحح نواه منهما وان
تأخر أو كان مؤقثا وقات فقوله فيما مر بعدم صحة احرام نذر لمن عليه قضاء يحتمل على قضاء غير
النذر كقضاء نفل مع نذر وذلك لان قضاء النذر من جنس النذر فلم يخرج عن اجتماع نذرين
(قوله أو نذرا) اي مطلقا أما لو كان مقيدا بأن قال قل على أن أيج في هذه السنة ورجع فيها فانه يقع
عن النذر وحجة الاسلام لان ما نذره هو حجة الاسلام غير انه نذر تعميلا لها (قوله أن تقع كلها
دفعه) ولا يتصور ذلك الا في رقيق أو صبي أفسد حجة ثم عتق أو بلغ فاذا نذر حجة حينئذ فقد
اجتمع عليه الثلاثة ولا يتوقف النذر على العتق بل يصح قبله واذا اجتمعت الثلاثة ونوى
القضاء وقع عن حجة الاسلام ووجب القضاء بعد فوران عام قابل وكذا يقال في القضاء مع
النذر واذا وجب القضاء على من ذكر فور الزم منه فورية حجة الاسلام لانه لا يتقدم عليها
كما علم ففوريتها اجابت من فورية القضاء أما غير الرقيق والصبي فلا يتصور القضاء في حقه الا
عن حجة الاسلام وهي لا يتصور فيها واحد عن القضاء وآخر عن حجة الاسلام لانه لا يمكن
اجتماع حجتى الاسلام وحينئذ فيكفيه حجة واحدة وتقع عن حجة الاسلام (قوله من جماعة)
متعلق بتقع وقوله فيما ذكر أي من الصور الست (قوله الامن فانه حج) استثناء من قوله أو نوى
من عليه فرض غيره وقع عنه وهو منقطع لان هذا لم ينو الغير بل أتى بأعمال الغير وهو العمرة
حتى لو نوى بذلك التحال كانت نيته لاغية وهذا الاستثناء نفع من دعوتين الاولى قوله وتحال
بعمل عمرة اي وجوب الثانية قوله فلا يجزيه عن عمرة الاسلام وعال ذلك الشارح على التلف
والنشر المشوش فقوله لان احرامه على الثانية وقوله لان استدامته على الاول والتحال واجب
الذي هو معنى الدعوة الاولى على ما مر وقوله انعقد نسك اي وهو الحج وقوله فلا ينصرف
لاخر وهو العمرة والمراد أنه لا ينصرف لاخر مع بطلان الاول فلا يرد أن المحرم بالعمرة أنه
يصرفه للحج معها (قوله واجب) اي فيحرم مصابرة حتى لو استمر محرم ما لم يكفه عن احرام حج
القضاء كما مر (قوله لان الاستدامة) اي مصابرة الاحرام من هذا المحرم كالابتداء اي كابتداء
الاحرام منه وابتداءه منه حينئذ لا يجوز ان لا ينعقد بحال لانه في غير أشهره ولا عمرة لان عليه
بقية أعمال الحج كالرمي فاندفع ما يقال ما المانع من احرامه حينئذ لانه اذا أحرم بالحج في غير
أشهره انعقد عمرة ووجه الاندفاع أن المراد ابتداءه من هذا المحرم الذي عليه بقية الأعمال
(قوله والامن أحرم نسك) فيه ما مر من أنه استثناء منقطع لانه لم ينو الغير بل نوى ما عليه في
الجملة (قوله ثم نسيه) بان لم يعرف هل الذي أحرم به حج أو عمرة (قوله وهو من زيادتي) اي

أو نذرا وعليه حجة الاسلام
أو قضاء (وقع عنه) اي عن
فرضه ويجوز أن تقع كلها
دفعه واحدة لانه مضروب
والميت من جماعة (والعمرة
كالهج) فيما ذكر (الامن
فانه حج وتحال بعد عمل عمرة
فلا يجزيه عن عمرة الاسلام)
لان احرامه انعقد لنسك
فلا ينصرف لاخر والتحال
واجب لان الاستدامة
كالابتداء (و) الا (من أحرم
بنسك ثم نسيه) فانه ينوى
القران أو الحج) وهو من
زيادتي

(قوله اجتماع حجة الاسلام
مع القضاء) اي كل منهما ما
مستقلا وقوله قضا ان اي
قضاء حجة الاسلام التي
أفسدها وقضاء ما أفسده
قبل الكمال (قوله حتى لو نوى
بذلك التحال الخ) الاولى
العمرة نسيه عليه شيئا

(ويجزئه) ذلك (عن حجة الاسلام) ٥٨٠ لانه ان كان محرما بجمي لم يضر تجديد نيته وادخال العمرة عليه لابقه - ذح

فيه وان كان محرما بعمرة فادخال الحج عليها جائز (دون عمرته) فلا يجزيه ذلك عنها لاحتمال أنه كان محرما بجمي ويمتنع ادخال العمرة عليه ولو اقتصر على نية العمرة وأتى بأعمال الحج حصل التحلل لكن لا تبرأ ذمته من الحج ولا من العمرة وذكرت هنا في شرح الاصل فوائد (ومن لاج عليه قد لا يصح منه أيضا وهو الكافر والمجنون والصبي غير المميز والمميز بغير اذن وولي) لعدم أهلية الاول للعبادة والثاني والثالث للنيمة ولا تقتصر على الرابع الى المال وأما احرام الولي عن الثلاثة فصحيح بان ينوي جمعهم محرمين فيصيرون محرمين بذلك (وقد يصح منه وهو العبد والصبي المميز باذن وولي) لانهم من أهل العبادة وقد زال المانع في الثاني بالاذن واذا قطعنا النظر عن لاج عليه فالناس فيه ستة أقسام ينتهي شرح الاصل (فان كدلا) أي العبد بالعتق والصبي بالبلوغ (قبل الوقوف) بعرفة فوفقا

(قوله فهو غير صحيح) قد يقال ان معنى قول الشارح ولا اقتصر على الرابع الى المال أن الحج صار باقتضائه الى المال كالتصرف المالي وهو لا يصح الا بالاذن فكذلك ما هو بمنزلة اه وهو تقيس وحاصل

قوله أو الحج (قوله لانه ان كان محرما بجمي) أي في الواقع (قوله لم يضر تجديد نيته) أي في صورتين وادخال العمرة أي التي في ضمن القران في الصورة الاولى لا بدح أي لا يضر في صحة نية الحج السابق فلا يطله اه قل (قوله وان كان محرما بعمرة) أي في الواقع فادخال الحج عليها جائز أي في صورتين وتكون العمرة الثانية في صورة القران مؤكدة لا أولى (قوله دون عمرته) أي الاسلام وقوله فلا يجزيه ذلك أي نية القران أو الحج عنها (قوله ولو اقتصر الحج) هو مفهوم قوله في المتن فانه ينوي القران أو الحج فكان الاولى أن ياتي بالفاء وبقى من مفهوم ذلك أيضا ما لم ينو شيئا وحكمه أنه ان أتى بأعمال العمرة لم يحصل التحلل بل وان كان محرما بجمي ولم يتم أعماله أو بأعمال الحج حصل التحلل وسقط عنه أحد النكاحين لكنه لا يعلاه بعينه فيجب عليه الاتيان به ما هذا كله اذا عرض الشك قبل الاتيان بشي من الاعمال فان عرض بعده ففيه أقسام الاول أن يعرض بعد الوقوف وقبل الطواف فاذا نوى القران ثم عاد ووقف ثانيا بجزأه عن الحج دون العمرة لاحتمال أنه كان محرما بجمي وادخال العمرة عليه لا يصح الثاني أن يعرض بعد الطواف وقبل الوقوف فاذا نوى القران وأتى بأعماله لم يجزه عن الحج ولا من العمرة لاحتمال أنه كان محرما بعمرة وقد شرع في أعمالها والحج لا يدخل عليهم حينئذ فلا يجزيه ما يعلوه عن الحج واحتمال أنه كان محرما بجمي والعمرة لا تدخل عليه فلا يجزيه ما فعله عنها الثالث أن يعرض بعدهما وحكمه أن لا يجزيه ما فعله عن الحج ولا عن العمرة لعدم تجديد النية قبل الطواف والوقوف فهو كالولم ينو شيئا قبلها ما هذا يحصل ما ذكر في شرح الاصل (قوله وأتى بأعمال الحج) قيد أقاديه أنه لا بد أن ياتي بزيادة على أعمال العمرة كالري فان اقتصر على أعماله لم يحصل التحلل لاحتمال أنه كان محرما بجمي ولم يتم أعماله (قوله لكن لا تبرأ ذمته من الحج) أي لأنه لم ينو ولا من العمرة أي لاحتمال أنه كان محرما بجمي وهي لا تدخل عليه (قوله أيضا) أي كالا يلزمه (قوله ولا تقتصر على الرابع الى المال) هذه العلة لا تنتج المدعى وهو توقف صحة حجه على الاذن لان مقتضى ذلك أنه ان لم ياذن كان باطلا وان كان عنده مال وان أذن صح وان لم يكن عنده مال ومقتضى التعليق توقف الصحة على المال وعدمها على عدمه وليس كذلك فهو غير صحيح والحكم مسـ لم خلافا للقبلي (قوله عن الثلاثة) أي المجنون والصبي بقسميه وقوله بان ينوي جمعهم ولا يشترط احضارهم وقت الاحرام أماعنه اذ الاعمال فلا بد من احضارهم كما مر (قوله وقد يصح منه) أي ويقع نقلا لا فرضا كما هو معلوم (قوله واذا قطعنا النظر الخ) أما لو نظر لذلك فالناس قسمان قسم عليه حج وقسم لا حج عليه وقوله ستة أقسام أي كالجمعة (قوله ينتهي في شرح الاصل) حاصلها أن من لا يلزمه أربعة أقسام من لا يصح منه بحال وهو الكافر الأصلي ومن يصح منه بغير المباشرة وهو المجنون والصبي غير المميز يزوم من يصح منه بولا يجزيه عن حجة الاسلام وهو الصبي المميز والرفيق المميز ولو بالغوا من يصح منه بالمباشرة ويجزيه عن حجة الاسلام وهو المسلم المكلف الحر غير المستطيع وأما من يلزمه فعلى قسمين من لا يصح منه وهو المرتد ومن يصح منه ويجزيه عن حجة الاسلام وهو المسلم المكلف الحر المستطيع فرجعت الاقسام الستة الى قسمين كما مر (قوله فان كدلا قبل الوقوف أجزأهما) والطواف في العمرة كالوقوف في الحج

أن الحج صار باقتضائه الى المال كالتصرف المالي وهو لا يصح الا بالاذن فكذلك ما هو بمنزلة اه وهو تقيس وحاصل

وحاصل ما ذكره أنهم إنما أن يركبوا الوقوف أو في أثناءه أو بعده وقد ينهوا على هذا الترتيب ولو أسلم الكافر قبل الوقوف وجب عليه الحج والعمرة لكان على التراخي فيخير بين أن يأتي بهما في عامه وبعده (قوله يقيية الاعمال) وهي الطواف والسعي وان كانا فعلاهما أو أحدهما قبل الكمال فيجب أعادتهما كما علم اهـ قل (قوله معظم العبادة) هو الوقوف (قوله فان أقاما بعده) أي بعد الكمال المفهوم من كماله وكان الأولى اسقاط هذا التفصيل ويقول وان كمالا في أثناءه أجزأهما لانه يكفي للوقوف أدنى لحظة ولو مارا كما مر

(باب دخول مكة)

أي ما يطالب لدخولها أو ما يتعلق بحرمها فلو عطف ذلك لكان أولى لان المتعلق به فيما سب ما في غير ما يطالب لدخولها فالتربة ليست شاملة له - فذا قطع النظر عن زيادة الشارح لفظ حرم أماعلمها فلا اعتراض لان المعنى باب ما يتعلق بدخول حرم مكة فيشمل القسمين (قوله وفي معناهما أقوال) أي أربعة أحدها أنهم ما اسمان للبلد ثانيهما أنه بالميم اسم للحرم كما به بالياء اسم للمسجد ثالثهما أنه بالميم اسم للبلد وبالياء اسم للبيت والطواف رابعهما كالة التباس اسقاط المطاف وهي بالميم من المك وهو الاخراج أو الامتصاص يقال امتك القصصيل ماني صرع أمه من اللبن أخرجه أو امتصه سميت بذلك لانها أخرجت الجبارين منها أو اقله مائهما وبالياء من البك وهو الاخراج أيضا أو التدافع سميت بذلك لانها أخرجت الماء من أوديتها أو لان الناس يدفع بعضهم بعضا في المطاف لكثرة الزحام ولها نحو ثلاثين اسما ولها هذا قال النووي لانهم لم يلبسوا أكثر أسماء من مكة والمدينة لكونهما أفضل من الارض وكثرة الاسماء تدل على شرف المسمى ومكة أفضل الارض للاحاديث الصحيحة التي لا تقبل النزاع كما قاله ابن عبيد البر وغيره خلافا لما لاك في تفضيله المدينة وأفضل بقاعها الكعبة المشرفة ثم يت خديجة بعد المسجد الحرام نعم التربة التي ضمت أعضاء سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أفضل من جميع ما مر حتى من العرش والكرسي اللذين هما أفضل من السماء التي هي أفضل من الارض لان الله تعالى لم يعص فيه المجاورين المسجد الكريم الذي هو محل تنزل الكائنات الدائمة المسقرة على السيد العظيم الذي كونه العالم لاجله فذات المدفن أفضل مما ذكر والعمل فيه فهو اصل الاحكام وعما ربه أفضل من العمل فيما ذكر وأيضا فدفن كل انسان من تربيته التي خلق منها وهو صلى الله عليه وسلم أفضل الخلق فدفنه صلى الله عليه وسلم أفضل الاماكن حتى الجنة ولا يرد على ذلك أنه صلى الله عليه وسلم ينقل من أفضل لمفضول لانه خلق من تلك التربة فلو كان ثم أفضل منها لخلق من ذلك كما قيل ان صدره عليه الصلاة والسلام لما شق غل بماء زمزم فلو كان ثم أفضل منه لغسل بذلك الأفضل على أنه ورد ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة فان حمل ذلك على أنها من الجنة حقيقة زال الاشكال ويكون المراد بالبينية ما بين ابتداء قبري أي من آخره ومنبري فيكون القبر بدخا في الروضة وأصله من موضع الكعبة ~~التي~~ كان الطوفان موج طينته الى محله فهو في الحقيقة من الكعبة فلم يفضل غير الكعبة عليها وتسحب الجسورة بمكة كما قاله النووي في الايضاح الا أن يغلب على ظنه وقوع محطوريها (قوله وان لم يتكرر دخوله) غاية للرد على قول ضعيف حكاه في المنهاج يقول بالوجوب على

وأنت يا يقيية الاعمال (أجزأهما) ذلك (عن حجة الاسلام) لانهما أدركا معظم العبادة فصارا كمن أدركا ركوع وان كمالا في أثناء الوقوف فان أقاما بعده زمنا يعتد به مثله في الوقوف أجزأهما والا فلا وان كمالا بعد الوقوف فان كان بعد فترات وقته أو قبله ولم يعتد به لم يجزئهما والا أجزأهما

(باب دخول حرم مكة)

ويقال بمكة بالياء وفي معناهما أقوال ذكرتها في شرح الاصل (لا يلزم من لم يردنسا) من حج أو عمرة (دخولها باحرام) وان لم يتكرر دخوله

(قوله لان المتعلق به الحج) تأمله (قوله أحدها أنهم ما الخ) قال قد في مكة وبكة أقوال

كلاهما بالياء يقال وقيل بالميم يسمى الحرم والياء في اسم مسجد ياتزم وقيل بالميم لتلك البلاد والياء للبيت الحرام الامجد وقيل يدخل المضاف يافتي في البامع البيت فكان مثبتا (قوله ولا يرد) أي لا يضر ذلك كما مر لم من الجواب الاول اذ لا تنص في ذلك

(والتحسين) كالتحسين. أراد ٥٨٢ التمسك فيلزمه ذلك (ويختص بحرمها) اثنا عشر حكما (تحريم الاصطيد

فيه وقطع شجره وتحريم
الهدي) وتفرقة الحرم
والطعام اللازم في المناسك
(به) الا في حق المحصر
(ولزوم المشي اليه بنذره
وكونه لا يدخل) بالبناء
للمفعول ولوندا (الاباحرام
ولا يتصل الا فيه الا
المحصر) فيتحمل حيث
أحصر كما مر بيانه (وتغلق
الدية بالقتل فيه) ولو خطأ
(ولا تلك القطة ولا يدخله
مشارك ولا يدفن فيه) كما
سيأتي بيانه في أبوابها
(ولا يحرم فيه بالعمرة) وهو
عازم على ان لا يخرج الى
أدنى الحل (ولا يجب على
حاضريه دم القتل والقران)
كما مر بيان ذلك ويحرم
التعرض لصيد حرم المدينة
ونباتها لئلا يكون لاضمان
ولا ينقل شيء من تراب
الحرمين ولا أشجارهما
واختصت المدينة بانها
دار الهجرة

(قوله فلا يس التعلين)
انظر هل يلزمه المشي لانه
من لوازم الحفا وقد بطل
النسب في الحفا فقط أولا
لعدم التصريح به حره
(قوله جمعته) في نسخة
محفته (قوله وتثبت في
عكس ذلك) اي فيجب رده

من لم يتكبر دخوله دون غيره كطاب وص. ياد فلا يجب عليه جزا لئلا يكون للوجوب شروط أن
يجب من خارج الحرم فأهله لا احرام عليهم ثم قطعوا أن لا يدخلها القتال مباح ولا خائف من نحو
غريم يحبس وهو معسر وأن يكون حرا فالعبد لا احرام عليه قطعوا على الوجوب لو دخل غير
محرم لم يلزمه القضاء اذا احرام تحية البقعة فلا يقضى كتحية المسجد ولا يجب بالدم اه أفاده
مر (قوله والتحسين الخ) ولم يجب لانه صلى الله عليه وسلم دخلها معه كثير من المسلمين بغير
احرام ولو كان واجبا عليهم لأمروهم به ولو أمرهم لأمروهم بالاحرام ولو أمرهم بالنقل اه أفاده مر في
غير الشرح (قوله كالتحية) أي كتحية المسجد لا دخله لان الاحرام تحية الحرم ويكره تركه
للاختلاف في وجوبه كما مر اه أفاده مر (قوله أما من أراد التمسك) أي في عامه على المعتمد
خلافا لابن حجر حيث قال ولو في عام قابل (قوله تحريم الاصطيد فيه وقطع شجره) أي مع
وجوب الجزاء كما مر فلا ينافي قوله ويحرم التعرض لصيد حرم المدينة الخ فيشتهر كان في الحرم
ويزيد حرم مكة بوجوب الجزاء وقوله والطعام أي وتفرقة الطعام وقوله به تنازع فيه كل من
نحو وتفرقة (قوله بنذره) أي المشي وفي بعض النسخ اسقاط الضمير ويجزئه اذا نذر المشي
الركوب ويلزمه دم كما مر واذا لم ينذره فالركوب أفضل منه على المعتمد خلافا للرافعي ثم ان
صرح الناذر بأنه يمشي من مسكنه لزمه وان أطاق فن حيث أحرم ويقتضى بفراغ التحليلين
ولو فاته الحج لزمه المشي في القضاء لاني تحمله في سنة الفوات ولا في المضى في فاسده ولونذر الحج
حافيا لم ينه عن قدر الحفا فلا يس التعلين (قوله ولوندا) غاية مقدمة على المغيا وهو قوله باحرام
أي الاباحرام ولوندا (قوله ولو خطأ) الأو لوالحال ولوزائدة لا جوابا لها أي والحال انه خطأ لان
دية العمد وشبهه مغالطة مطاقا والتغلظ بالقتل في الحرم انما يكون في الخطا فقط وأجاب بعضهم
بأن الغاية باعتبار الاولوية والمعنى اذا وقعت في العمد وشبهه بالقتل في غير الحرم فلا تنغلق
بالقتل فيه من باب أولى الحرم المكان وهو جواب ظاهر لا غبار عليه وليس معنى ذلك أنه يزداد
تغلظا فيه كما توهمه بعضهم (قوله مشرك) أي كافر مطلقا ولو من أهل الكتاب وان كان
المشرك في الأصل هو من لا كتاب له وقوله ياتنها أي الاربعة (قوله ولا يحرم فيه بالعمرة الخ)
ظاهر فساد الاحرام وليس كذلك بل هو صحيح مع لزوم الدم كما مر وقوله وهو عازم ظاهره أنه
قيد في الصحة وليس كذلك وظاهر كلام المشي انه قيد في الحرم أي يحرم عليه الاحرام حينئذ
وان كان صحيحا وقرر شيخنا عظمية أنه لا حرمه عليه حينئذ فكان الاولى اسقاط هذا القيد اذ لم
يقدل في عدم الصحة ولا في الحرم (قوله لصيد حرم المدينة) واذا ذبح كان مبيحة على المعتمد كما
في صيد حرم مكة سواء كان الذابح حلالا او محرما وصيدها في حرمه التعرض لأشجارها
ونباتها ومشاها وج الطائف يتشديد الجيم وهو واد بصحراء الطائف (قوله ولا ينقل شيء من
تراب الحرمين الخ) أي يحرم ذلك ولو الى الحرم الآخر فيجب عليه نفقته له من التراب
الا لصق به من الحرمين اذا أراد الخروج الى الحل وكذا نفقته محاربه أي جمعته ونحوها وأما
الاباريق والقلل فطمينتها ليست من الحرم وأما الكور التي تعاق في الاولياء فشكوك فيها
فالاصل في الحل وكتراب الحرمين وأشجارهما أن أشجارهما فلا يجوز نقلها والعبرة في ذلك كما
بالاصل فلا يثبت لتراب أو شجر حل نقل للحرم حرمه ونقلها للمكره وتثبت في عكس ذلك كما مر
ولا يكره نقل ما من حرم ولا يـ دل لونه نقل كما بعته بعض العوام (قوله دار الهجرة) ويجب

على الآباء والأمهات أن يعلموا أطفالهم إذا عقلوا وميزوا أنه صلى الله عليه وسلم ولد بمكة وتبعته
 به أو أنه هاجر إلى المدينة ومات ودفن به إذا بدعهم وأنه أيضا مشرب بحمرة مسلم من كل
 عيب وحرم المدينة ما بين لايتها عرضا كما مر وما بين عير ونور طولاً وهو ما جيلان ونور جبل
 صغير خلف جبل أحد أفاده قل (قوله ومدفن النبي صلى الله عليه وسلم) وتقدم أن البقعة
 التي ضمت أعضاءه صلى الله عليه وسلم أفضل من كل شيء ولا يرد ذلك على ما مر من أن مكة أفضل
 من المدينة لأنهم من مكة متوجهوا الطوفان إلى المدينة

• (باب كيفية حج المرأة) •

(قوله وكل محيط) بالهاء المهملة أو الموحدة اه قل (قوله وسعيها ليلاً) أي إن كانت جميلة
 أو شريفة لا تبرز للرجال كما مر (قوله رمل ولا اضطباع) أي ولا رقى على الصفا والمروة ولا حلق
 وأنه يعتبر في حقها المحل وإن لم يشق عليها الركوب ومثلها الخنثى في جميع ذلك لا يمكن لا يلزمه
 القدية في تغطية وجهه مع كشف رأسه لاحتمال أنه رجل ولا في تغطية رأسه مع كشف وجهه
 لاحتمال أنه امرأة فلو غطاها الزمة القدية سواء غطاها ما عدا أو مرتباً وسواء غطى الثاني قبل
 كشف الأول أم بعده ولو كشفها فلا قدية والحاصل أنه إن سترها محرم ولزمته القدية
 أو كشفها أو كشف الرأس وستر الوجه حرم ولا قدية وإن ستر الرأس وكشف الوجه فلا حرم
 ولا قدية بل هو الواجب عليه قال مر وعلم أن من علم السفر استصحاب المسافر لأهله هدية
 للخبير الوارد في ذلك ويسن عند قرب وطنه إرسال من يعلمهم بقدمه إلا أن يكون في قافلة أشهر
 عند أهل البلد وقت دخولها ويكره أن يطرقهم ليلاً ويستحب أن يتأق المسافر ويقال له إن
 كان حاجاً قبل الله حجك وغفر ذنبك وأخلف نفقة فان كان غازياً قيل له الحمد لله الذي نصرك
 وأكرمك وأعزك والسنة أن يبدأ عند دخوله بأقرب مسجد فيه صلى فيه ركعتين بنية صلاة
 القدوم وتسبب النعمة وهي طعام يفعل القدوم المسافر كما سيأتي بيانه في الولية إن شاء الله
 تعالى أه فيسن له فعلها وكذا أهله وأصدقائه ويسن للحاج الدعاء بغيره بالمغفرة وإن لم يسأله
 وبغيره سؤال الدعاء الحديث إذا أقيمت الحاج فسلم عليه وصالحه وصره أن يدعو لك
 فإنه مغفوره قال المذاوي ظاهره أن طالب الاستغفار عنه مؤقت بما قبل
 الدخول فإن دخل فات لم يكن ذكر بعضهم أنه يمتدأر بعين يوم من
 مقدمه وفي الأحياء عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه يمتد بقبعة

الحجة والمحرّم وصفر وعشرين يوماً من ربيع الأول

وعليه في منزل الحديث على الأولوية فالأولى

طلب ذلك منه حال دخوله لا لا يحاط

أو يلهو اه والله أعلم بالصواب

واليه المرجع

والنائب

تم الجزء الأول من حاشية العلامة الشرفاوي وبالله الجزء الثاني أوله كتاب البيوع

ومدفن النبي صلى الله عليه وسلم

• (باب كيفية حج المرأة) •

(هي كالرجل في أحكامه

إلا في كراهة رفع صوتها

بالنابية وجواز لبس قميص

وقبلة وخمار وبرنس

وسراويل) وكل محيط

(وخفين وسن خضاب قبل

الأحرام وإيقاع طوافها

وسعيها ليلاً وأنه لا يسن لها

رمل ولا اضطباع وأنه

لا يباح لها ستر وجهها

وهذا من زيادتي وتقدم

بيان ذلك كله

(قوله خلف جبل أحد)

أي فاحمد من الحرم والله أعلم

قوله إذا أقيمت الحاج الخ

هكذا بالاصل الذي بأيدينا

والذي في الجامع الصغير

وصره أن يستغفر لك قبل

أن يدخل بيته ويدل عليه

عبارة المذاوي الأتية

بعد اه مصحح